

j

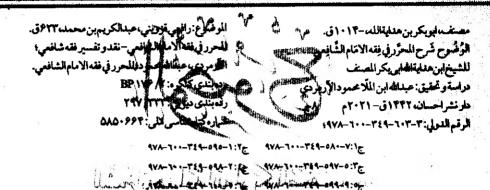
# الوضوري الموري ا

لِلشَّيخَ ابْزِهِدِ ايَّة اللهِ أَبِيَكِزِ ٱلْمُنَقِّفُ (١٠٠٥)



لِلْإِمْامُ الْجَ الْفُاسِمُ عَبْد الْكُرِيمِ الرُّافِعِيِّ، ٢٠٠٠، فِي الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْكُومُ وَتَعْقِقْ، اللَّهِ اللَّهِ الْمُؤْمِنُ وَتَعْقِقْ، اللَّهِ اللَّهِ الْمُؤْمِنُ وَيَّالُكُمْ مُعُمُودِ اللَّهِ اللَّهِ الْمُؤْمِنُ وَيَّ

اَلُمُجَلَّدُ الْأُوَّل مُقدمَة كِتَاب الوُضُوح ، الطَّهَارَة، التَّيَمُم، الحيض، كِتَابُ الصَّلاة إلى المَعفُوّات





### الوُضُوح شَرح الـمُحَرَّد (المجلد الأول)

ع:V=-۱۰۱-۲٤٩-۲۰۰ مجازية المجازية المجا

### الإهداء

إلى معلم البشرية الذي اصطفاه الله تعالى فجعله هاديا ومبشرا ونذيرا، ومنّ سبحانه وتعالى علينا ببعثه فجعله لنا سراجا منيرا: سيدنا محمدينا .

ثم إلى خريجي مدرسته الذين صاروا أئمّة هداة وقادة دعاة، فنشروا نور الإسلام: أصحابه الكرام على .

وإلى من حـذا حذوهـم مـن علـماء الأمّـة فتعلّموا وعلّموا واجتهـدوا ففقهـوا وبيّنوا العقيـدة الإسـلامية وشريعتـه.

وإلى روح العلماء المغمورين أمثال الشيخ أبي بكر المصنف، الجنود المجهولين الذين تغرَّبوا ليتعلَّموا، ثم رجعوا إلى قومهم فدافعوا عن الشريعة والعقيدة، وقاوموا هجمات الإلحاد والانحراف إلى أن توقّاهم رجم إلى رحمته.

وإلى روح شيوخي الذين تشرّفت بالأخذ عنهم، وكثير منهم كانو ايتمنّون طبع كتاب الوضوح، ومنهم الشيخ محمد المصنفي المريواني والشيخ السيد عارف الخورمالي رحمهم الله تعالى.

وإلى روح والبدي اللذي علمني وربّاني ووجّهني إلى أن أكون من حملة هذا الدين ودعاته، فاستشهد قبل أن يرى منّي ما يسرّه جدا، رحمه الله تعالى وتقبّله شهيدا.

وإلى والدي رحمها الله وأسكنها الفردوس التي ضحّت في سبيل أولادها بكلّ ما تقدر، وما زالت تسعفني بها في وسعها من العون والدعاء، وعاهدتني منذ طفولتي أن أكون من قرّاء القرآن ومعلّميه.

وإلى أمِّ أولادي الذين هم بفضل الله تعالى بعدد شهور السنة، وقد عاونتني على تربيتهم على العمل الصالح والعلم النافع والحمد لله، وفسِحَت لي بذلك مجال التفرُّغ للدراسة حتى بعد كهولتي.

أقدِّم هذا الجهد المتواضع عبد الله محمود الآرمردي



# فهرس الموضوعات

کر وامتنان	شک
مة الناشر ١٧	کلہ
مة المحقق والمعلق للطبعة الأولى	
حقات	
مة بأسهاء من حققوا جزءا من كتاب الوضوح٣٠	
مة المصنف أبي القاسم الرافعي	ترج
: ترجمة المصنف الرافعي والتعريف بكتابه	أولأ
<ul> <li>ا تلاميذ الإمام الرافعي</li> </ul>	
) جهود الإمام الرافعي وفضله	
ثناء العلماء عليه	(د)
) مصنفات الامام الرافعي	(هـ)
: التعريف بكتابه «المحرر»	
ان الكتاب ونسبته إلى المؤلف	عنوا
ب الكتاب وأهميته بين كتب الشافعية	ترتيه
اء العلماء بكتاب (المحرر)	اعتنا
خ المعتمدة للمحر ,	

ترجمة حياة الشارح والتعريف بكتابه ^٥
اسمه وكنيته ولقبه العلمي وشهرته و لقبه الشعري (تخلّصه) ٨٥
نسبه وأسرته وأولاده وزوجاته بِ ٩٢
مذهبه الاعتقاديّ والفقهيّ ومسلَّكه وموطنه ٩٥
الحالة السياسيّة في عصر الشارح
الحالة الاجتماعية في عصره
الحالة العلميّة في عصره
المدارس السيارة
دراسته ورحلاته العلمية ومصادر العلم بهما١١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مصادر المعلومات عن دراسته ورحلاته
رحلاته العلمية:
شيوخه وتلاميذه و زملاؤه ومعاصروه من العلماء
جهوده العلميّة ومؤلّفاته١٢٥
منهجه في تأليف الوضوح وما يؤخذ عليه١٣٩٠
نبذة ممّا كتب عنه
التعريف بكتابه الوضوح و نسخه المخطوطة١٥١
اسم الكتاب وصحّة نسبته إلى المؤلّف
نسخ الوضوح المخطوطة
قمته العلمية

109	مصادره وسبب تأليفه
	سبب تأليفه
٣٢.	وأخيرا منهجي في التحقيق وأسباب صعوبته
٧٢.	من أسباب صعوبة إنجاز هذا التحقيق بصورة كاملة
١٦٨	ختام الكلام من المحقق:
١٧١	مقدمة الوضوحمقدمة الوضوح
١٧٤	سبب تأليف الكتاب
177	بيان مصادر الشرح
١٨٥	مقدمة المحرّرمقدمة المحرّر
١٨٦	شرح مقدمة المحرر
۲۰۰	شرح مقدمة المحرر
Y • •	كتاب الطّهارة
۲۱٥	تعريف الماء المطلق
740	المياه المكروهة
YTV	حكم استعمال ماء البحر
	قاعدةً في بيان معرفة الجديد والقديم
Y & 9	حكم القُلَّتين
	أحكام الأواني
YV E	فرعان:

YVo	أسباب الحدث وما يحرم على المحدث
٣٠١	آداب الاستنجاء
٣١٠	
٣٢٢	·
٣٤٣	
٣٦١	
٣٧٥	_
٣٨٣	
٣٨٦	أركان الغسل
٣٨٩	سنن الغسل
٣٩٩	فصل في بيان النجاسات
£79	كتاب التيمّم
	كتاب التيمّم
£79	كتاب التيمّم
<b>٤٢٩</b>	كتاب التيمم
£ 7 9	كتاب التيمّم
£ 7 9	كتاب التيمّم به ما يتيمّم به أركان التيمم

	تعريف الاستحاضة وأحكامها
٥١٦	الفرق بين الحيض والاستحاضة
	أقسام المستحاضة وأحكامها
	القسم الأول: المبتدأة المميّزة
	القسم الثاني: المبتدأة غير المميّزة
070	القسم الثالث: المعتادة الذاكرة للقدر والوقت، غيرُ المميِّزة.
	القسم الرابع: المعتادةُ، الذاكرةُ للقدر والوقت، المميّزة
	القسم الخامس: المعتادة، الناسيةُ للقدر والوقت، غيرُ المميِّز،
	القسم السادس: الحافظة للوقت دون القدر، غير الميّزة
	القسم السابع: الحافطة للقدر دون الوقت، غير المميِّزة
0 & 1	كيفية غسل المعتادة
	بيان قولي السحب والتلفيق
0 8 7	حکم دم الحامل
	أحكام النفاس
٥٤٨	كتاب الصلاة
00*	مواقيت الصلوات الخمس
	طرق معرفة الوقت
٥٦٦	فصل: في من يجب عليه أداء الصلاة أو قضاؤها
٥٧٤	متى يكون فعل الصلاة أداءً أو قضاءً؟
	المقدار الموجب للصلاة من وقتها
	الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها

٥٨١	الأزمنة والأمكنة المستثنيات عن كراهة الصلاة
o.A.o	قضاء الصلوات
٠٢٨٥	الأذان والإقامة
o q y	شروط الأذان
٥٩٨	شروط المؤذّن
Υ•٢	الأذان أفضل أو الإمامة؟
۲۰۲	والحكمة في عدم تأذين رسول الله ﷺ
11	شروط الصلاة
٠٣٦	(فصل: في أركان الصلاة)
٧٥٦	(فصل) في شروط الصلاة

### شكر وامتنان

بعد شكر الله سبحانه وتعالى الذي من علي بالقدرة على بذل الجهد في سبيل العلم وبإنجاز هذا العمل وبأن أعد لي أعواناً محسنين وأصدقاء مخلصين يوجّهونني ويساعدونني كلم احتجت إلى ذلك، أرى لزاما علي أن أشكر من صميم قلبي كلّ من مدّ لي يد العون وساعدني في إخراج هذا الكتاب إلى النور وإظهار جزء من تراثنا الدفين، ولا أستطيع إحصاءهم بسهولة، فأخصّ بعضاً منهم، جزاهم الله تعالى جميعاً

خير الجزاء، وكثّر أمثالهم. أخصّ بالثناء والشكر من وافق على استثنائي من شرط العمر، ففتح عليّ بذلك باب

تحقيق أمنيّتي هذه الذي كان مسدودا بوجهي، نور الله تعلى ضريحه وأسكنه بفضله الفردوس الدكتور عدنان الدليمي عظيه و الشيخ مصطفى محمود البنجويني بارك الله في عمره الذي زكّاني عنده.

عمره الذي زكاني عنده. وأخمص بالدعاء والشكر كلّا من الدكتور محسن عبد الحميد والدكتور مصطفى البنجويني، الذين استجابا لطلبي ورفعاه إلى من فتح لي بايا من الخير كنت أراه لي بعيد

المنال جزاهم الله خيرا وبيارك في عمرهم.

وأخصُّ بالذكر والشكر أساتذة كليّة الإمام الأعظم وجميع العاملين فيها الذين لم تُعقهم الموانع، ولم تشنِ عزمَهم القويَّ المخاوفُ مع كثرتها، والمشرفَ على رسالتي الدكتور محمد دفيش الجميلي الذي أبدى لي ملاحظات قيَّمة، والمشرفَ على أطروحتى البروفسور الدكتور جمال باجلان الذي لم يألُ جهدا في توجيهي مدة سنتين كاملتين وكان من نتيجة جهوده العظيمة وملاحظاته القيمة الحصول على درجة الامتياز في الأطروحة، وقَقهم الله وبارك في جهودهم، وصانهم من كلِّ مكروه.

وأعضاء لجنة مناقشة أطروحتي، ومديرَ الدار الوطنية للمخطوطات والعاملين فيها، ومدير مكتبة أوقاف السليانية والعاملين فيها، والسيد عثمان المفتي المشرف على مكتبة والده الشيخ رشاد المفتي على في أربيل، الذين لقيتُ منهم كامل العون وكلَّ تسهيلٍ ممكن، جزاهم الله خيرا وبارك في جهودهم.

وأصدقائي المخلصين كلاً من: الشيخ محمّد على القرداغي والدكتور عثمان الهاشمي والدكتور صلاح الدين السنگاوي والدكتور صباح محمد البرزنجي الذين تفضّلوا عليً بقراءة رسالتي للهاجستير وإبداء الملاحظات.

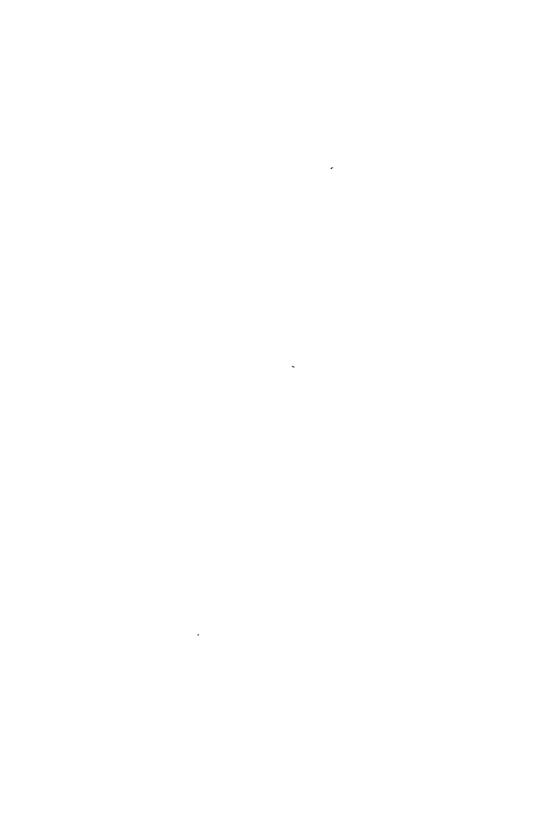
وزملائي في الدراسة كلّا من الشيخ د. أحمد الشافعي والشيخ د. محمد عبد الله البنجويني، والشيخ محمد نالي والشيخ د. عزير حافظ الذين لم أكن أجرؤ على التقديم للدراسة لولا تشجيعُهم وعونُهم ومساندتُهم.

والشيخ هاوكار والشيخ عبد الحميد محمد أمين في السليانية والدكتور محمد عبدي في مهاباد والشيخ السيد سليان في بيرانشهر الذين استفدت من مكتباتهم كثيرا، والمنتقلين إلى رحمة الله تعالى كلّ من: السيد طيّب عارف نجل شيخي المرحوم الشيخ السيّد عارف الخورمالي البير خضري، الذي أبدى لي كلّ ما أمكنه من العون وأعارني مخطوطات مكتبته بسخاء ورحابة صدر وكرم، والسيد رشاد محمد الطويلي، والشيخ صديق عبدالرحيم نجل شيخي المرحوم عبد الرحيم ميرزا الذي ساعدني مشكورا بها كان في وسعه، والشيخ الشهيد محمد السنگاوي الذي اشترى لي مصدرا من مصادر تحقيق الوضوح وقدمه إليّ جزاهم الله تعالى خيرا.

والمحققين للوضوح الذين قدَّموا إلى نتائج جهودهم لأستفيد منها في هذا التحقيق، وخاصة الدكتور شيروان ناجي الشهرزوري حيث كان له الفضل الكبير بعدالله تعالى في إعداد ترجمة الإمام أبي القاسم الرافعي مصنف المحرر. وولديّ د. محمود و د. علي ونسيبي د. كاوه فرج سعدون الذين لم تُعقهم الدراسة والوظيفة عن مساعدي في طبع الكتاب وأموره الفنية.

ويطيب لي أن أقدَّم شكري لمؤسسة نشر إحسان ومديره وللدكتور آرش الأحمدي والدكتور أبوبكر الأحمدي الذين بذلوا ما وسعهم لإخراج الكتاب بصورة مقبولة. أقدَّم لهؤلاء الأفاضل جميعا أطيب الثناء وأوفى الشكر، وأحِسُّ تجاههم بكامل الامتنان، وأدعو لهم بخير الدنيا والآخرة، جزاهم الله تعالى أحسن الجزاء وهيّاً لهم من يُعينهم في كلِّ أمورهم، ووهبهم ما يريدون من الخير. آمين

عبدالله محمود الآرمردي



### كلمةالناشر

يُعَـدُّ الـتراث الإسـلامي مفخرة مـن مفاخر الإنسـانية جمعـاء، وكنـزاً معرفيّـاً زاخـراً بالعلـوم والمعـارف والقيـم والآداب والفنـون.

وهذا الترّاث، تراث متجدّد ومتسام ومتنوع، متجدّد في تناوله لقضايا حيّة متجذرة في أعهاق النّفس الإنسانيّة وتطلّعاتها المستقبليّة، ومتسام فوق النزعات الجزئيّة والفئويّة والتجزئيّة المفرقة للأسرة الإنسانيّة الواحدة، ومتنوّع بحسب مجالات الفكر ومستوياته ومدياته واهتهاماته، إنه تراثٌ يحمل في جوهره خضائص خلوده وتجدده المستمر.

وبها أنّ التراث تجسيد لعبقريّة الأمة ونبوغها في إدراك ذاتها وأداء رسالتها في مرحلة متطوّرة وزاهرة من تأريخها وأن الحاضر لا يمكن أن يترقى ويزهو إلّا باستلهام هذا النتراث وإحياء جوانبه المشرقة، فإنّ دار إحسان للطباعة والنشر والتوزيع لتنشرّف باكتشاف صفحات زاهية من رشحات عقول علهاء الأمة ومفكريها، ومن ثم طبعها ونشرها، كي تتعرف الأجيال الجديدة على أصالة التراث الإسلامي وغناه وتجدّده وتنوّعه وعمقه الإنساني، وأنه ملائم لكل العصور والمجتمعات، في حلة قشيبة ولائقة. إنّ عملية إحياء التراث وتحقيق كنوزه المعرفية هي من صميم اهتهامات مؤسستنا التي آلت على نفسها أن تظل وفيّة لجوهر الرسالة المحمدية والتراث الذي خدم هذه الرسالة بأيّ لغة من لغاتها الحيّة وفي أيّ بقعة من بقاع العالم الإسلامي، إيهاناً منّا الرسالة بأيّ لغة من لغاتها الحيّة وفي أيّ بقعة من بقاع العالم الإسلامي، إيهاناً منّا بضرورة التواصل مع المنتوج الفكري و الحضاري الإسلامي المتوافق مع الفطرة السويّة

والعقل المنفتح على آيات الآفاق والأنفس المبثوثة في الكتابين العظيمين (الوحي و الكون)، هذا المنتوج الذي أسهم فيه وبدرجات متفاوتة كل الشعوب المسلمة المنضوية تحت لواء التوحيد والتي كانت على عهد قريب حاملة مشاعل الثقافة والحضارة لبني الإنسان قاطبة دونها تمييز وتفريق بين أجناسها وأعراقها.

إنّ مسؤولية العلياء والمفكريين ومن ينشط في ميدان النشر والطباعة في التنقيب والبحث عن هذه الكنوز التراثية ونشرها وتوزيعها على نطاق واسع، لعظيمة بمقدار عظمة انتهائهم إلى أمة «إقرأ»، كها أنها من الخطورة بمكان بحيث لا يجوز التقصير والتكاسل ولا الاسترخاء فيها. وقد آن الأوان لنهضة مدروسة وممنهجة قائمة على توظيف طاقاتنا وإمكاناتنا المادية والمعنوية تصل حاجاتنا المتجددة بها لدينا من تراث خالد مقوم للهوية وما يمكن إنجازه من فكر ومعرفة وحضارة تواكب التطوّر الهائل الحاصل في شتى الميادين وعلى كافة المستويات.

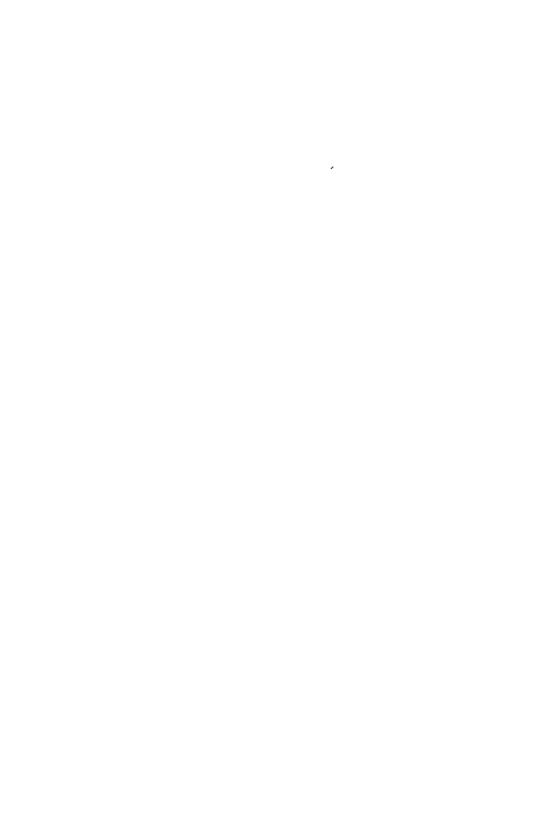
من هنا نوجه خطابنا إلى أهل العلم والفكر وكل من له إسهام ثقافي وفكري في محال من المجالات الحيّة المتصلة بالتراث واستنطاق مكنوناته ومبثوثاته ونفض الغبار عن مخطوطاته، أن يتعاونوا معنا ويدلوا بدلوهم ويشاركونا في مشروعنا هذا، شاكرين ممتنين لهم وحافظين كذلك حقوقهم الماديّة والأدبيّة والمعنويّة، إذ بهذا التّعاون و التّآزر والتّآلف يثمر المشروع ويتكامل وينمو بإذن الله.

ومن هذا المنطلق نقدم لكم هذا الكتاب القيم الوضوح شرح المحرّر المدبج العلامة الإمام الشيخ ابن هداية الله أبوبكر المصنف، الذي يمثل نتاجاً معرفياً ضمن المجموعة التراثية الرائعة، ويشهد لصاحبه بالفضل والسبق و التألق.

و الكتاب يُعَدُّ مصدراً فقهيّاً رائداً للفقهاء و الباحثين في المذهب الشافعي في ذروة عطائه و يعكس كثيرا من الحقائق الإجتماعية و الثقافية ذات العلاقة بعصره في بقعة من بقاع العالم الإسلامي «كردستان» و قدعكف عليه من بعده العلماء و المفتون سيّما أحفاده الذين ورثوا علمه و فضله و أدبه. و كان الحصول على نسخة منه من أعز الأماني بالنسبة اليهم. فكانوا يتداولونه و يتباهون بدراسته... رغم ندرة نسخه و صعوبة

الحصول عليها ... و في السنوات الأحيرة إنبرى لدراسته و تحقيقه نخبة من العلماء الفضلاء و في مقدمتهم العالم الفاضل الشيخ الدكتور عبدالله ابن محمود الآرمردي على اساس نسخه المعتبرة و الموثوقة، فأنجزوا تحقيق الكتاب بأقسامه و أجزائه و طلبوا من مؤسستنا «دارإحسان للطباعة و النشر و التوزيع» طباعته كمجموعة متكاملة متناسقة فلبيّنا طلبهم بكل فخر و اعتزاز و آلينا على أنفسنا أن نخدم المؤلف و الكتاب مسبب المواصفات المطلوبة في أيامنا هذه، آخذين بنظر الاعتبار أهمية الكتاب و مكانة المؤلف و جهد المحققين، متحملين مسئولية إخراجه في إطار منهجية موحدة فشكلنا لجنة علمية مختصة تولّت المراجعة و التدقيق و توحيد التوثيقات و التعليقات الواردة في فيه و غايتنا في كل هذا أن ينجز العمل في أتم صورة ممكنة و يخرج الكتاب في أبهى حلّة طباعية لائقة... و بعد تهيئة المستلزمات الكافية لطباعته، تم طبع الكتاب في هذه الصورة و ها نحن نقدمه للعلماء و الباحثين و طلبة العلم في المراكز البحثية و الجامعات راجين من المولى عزّوجل أن يتقبله و يجعله في ميزان حسنات المصنف الكبير و كل من أسهم في إحيائه من المحققين و اللدققين و النساخ... و أن يرزقنا الله حسن النية و إتقان العمل و ثواب الاخرة. و الله عند حسن الثواب.

دار إحسان للطباعة والنشر والتوزيع



### مقدمة المحقق والمعلق للطبعة الأولى

#### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواهب الذي لا تحصى نعمه، ولا تنقطع عطاؤه وكرمه، الكريم الذي يفيض النعم شم يزيدها لمن شكرها بفضله العميم، ومن فضله خلق الإنسان في أحسن تقويم، وأرسل الأنبياء والرسل فهداه بهم إلى صراطه المستقيم، وأنزل الكتاب والميزان ليُعرف بهما دينه القويم، ويُستقى منها منهاجه الحكيم، والصلاة والسلام على أفضل رسل الله خاتم النبيين، المبعوث رحمة للعالمين، الذي بلّغ الرسالة وبين الكتاب أتم تبليغ وأكمل تبيين، سيّدنا محمد القائل: من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، وعلى آله وصحبه حملة العلم وحماة الدين، الدعاة الهديّين، وعلى إخوانه من الأنبياء والمرسلين، وعلى ورثته الذين ساروا على نهجه من العلماء العاملين المجتهدين، وعلى أمته و بحيبي دعوته الغير المحجلين، وعلى كل من سار على نهجهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فإنّ العلم النافع هو السبب في الدارين للتشريف والتكريم، والعملُ به هو الموصل إلى النعيم المقيم، ورقيُّ الإنسان فيه إنها هو بالتعلم والتعليم، ودوامُ نفعه ووصوله إلى الأجيال إنّها يكملان بالتأليف والترقيم، فمن فضلِه سبحانه وتعالى أن أودَع في الإنسان حبُّ الاستطلاع في الكون وكشفِ خبيّاته، ثم نوّر له السبيلَ بكتبه ورسالاته، وأمره

بالنظر في ملكوته وآياته، وجعل في كلّ جيل علماءَ مخلصين، يأخذون ما وصل إليه علمُ أسلافهم الصالحين، ويعلِّمونه مَن عندهم من الطلاب الراغبين، ويحفظون جهودهم وجهود شيوخهم بالتعليم والتدوين، ويجتهدون في استخراج أحكام الأمور المستجدّة من أدلتها للسائلين والمستفتين، فحفِظ سبحانه وتعالى بذلك الناسَ من التيه والضلال، وحمى كلُّ العلوم النافعة. ولا سيًّا الفقه. من النسيان ووقى به جهود العلماء من الضياع والإهمال، وكان الفقهاء (رحمهم الله) تعالى سبّاقين في هذا المضمار لشرف معلومهم وعلوّ هممهم فسلكوه، فدوَّنوا ما أخذوه عن شيوخهم من العلوم وشرحوه، وألَّفوا في ما وصل إليه اجتهادهم من المسائل المستجدّة و وضّحوه، فزاد بذلك وعمَّ خيرُ السابقين واللاحقين، واستطاع الناس أن يأخذوا ما يحتاجون إليه من الأحكام في كل عصر وحين. ومن هؤلاء الفقهاء شيخُ شيوخنا: الشيخ حسن البير خضري، المشهور عندنا - نحن الأكراد.ب(أبي بكر المصنف)، والمعروف في البلاد العربية بـ (ابن هداية الله الحسيني)، الـذي نـشر في مناطـق كردسـتان عقيـدة أهـل السـنة والجماعـة ودافـع عنهـا، ودرّس فيهـا العلوم الشرعيّة وصنّف فيها، ومن أعماله العظيمة شرحُ كتاب (المحرّر) في فروع الفقه على المذهب الشافعي، للإمام أبي القاسم الرافعي، الذي خلَّد به ذكرَ كثير من الفقهاء السابقين، وخلَّد ذكر كثير من مؤلَّفات المتقدمين، وأبقى مآثر وآثارا للَّاحقين، وسمّى شرحه الذي كان موضع إعجاب من قرأه من الشيوخ بـ (الوضوح)، فكانوا يتحسَّرون على عدم ظهوره مطبوعا، ويحاولون في سبيل ذلك وإن لم يصر طلبهم مسموعا.

ومنهم الشيخ محمد الخال قاضي السليهانية في الستينات من القرن الميلادي الماضي، والمتوفى في (١٤١٠هـ ١٩٨٩م)، حيث نشر مقالا في مجلة المجمع العلمي الكردي المجلد الأول العدد الأول لسنة (١٩٧٣م)، وسننقل بإذنه تعالى نص كلامه عند بيان قيمة الكتاب العلمية، وشيخي السيد عارف الخورمالي البيلنكي (ت١٩٧٤هـ-١٩٧٤م)، الذي كتب حواشي على نسخة منه نسخها بيده، وحاول طبعه فلم يجد الأسباب اللازمة لأمنيَّته وفقد من يلبِّي طلبه، والنسخة موجودة في مكتبة نجله السيد طيب عارف، جزاه الله حيرا على ما أبدى لنا من المساعدة.

ومَن نِعم الله سبحانه وتعالى على الوفيرة، وآلائه التي وهَبها لي الكثيرة، أن جعلني من طلَبة العلوم الشرعية، وغرَس في نفسي حبَّ حضور حلقاتها الدرسية، وهيَّا لي ولأقراني علماء موسوعيين جامعين يدرسوننا علوما نحن بحاجة إليها، ويرشدوننا إلى كتب في كل علم هم دارسوها ومطلعون عليها، (رحمهم الله) وجزاهم، وجعل الجنة مثواهم، وكان من جملتهم شيخي السيد عارف الخورمالي البيلنكي طيب الله ثراه، حيث كان جامعًا للعلوم العقلية والنقلية، خبيرا بالكتب والرسائل الكثيرة في العلوم الشرعية، وتشرَّفنا بدراسة الفقه الشافعي في حلقات درسه، وحينها كان يدرُّسُنا منهاج الطالبين للإمام النووي كان يستشهد في توضيحه بنصوص شرحه تحفة المحتاج للهيتمي، وكان يتحسر على الوضوح لابن هداية الله المرينواني شرح المحرر للرافعي، ويتمنى لو يطبع ذلك الشرح ويكون مصدرا مقارّنا للفقه الشافعي، وقد حاول بعضَ الجهد للحصول على نُسخ الوضوح فلم يجد ما يُغنيه، وشرَع في استنساخ ما وجد من مخطوطات الوضوح فلم يمهله الأجل أن يُكمل ما يبتغيه، فتكوّنت لديّ كغيري من طلبة العلم الرغبة في رؤية هذا الكتاب مخرجا إلى النور بما يستحقُّه من العناية، بقيت حسرة وفاة شيخي دون أن يرى الوضوح مطبوعا في ذهني، واستقرّ حبُّ تحقيق الوضوح في خاطري، إلى أن وفّقني الله سبحانه وتعالى في أواخر عمري لما كنت أغنّاه منذ شبابي من نيل شهادة البكالوريوس في العلوم الشرعية، وأنعم الله تعالى عليّ بالقبول في الدراسات العليا في كلية الإمام الأعظم ببغداد ثم زاد تبارك وتعالى فضله عليّ بقبولي في مرحلة الماجستير في الكلّية نفسها، زادها الله رقيا وعلوا، ووفّق الله العاملين فيها لكل خير وبارك في جهودهم، وساندهم لخدمة العلوم الإسلامية جميعا، وكان من متطلَّبات نيل هذه الدرجة: كتابةُ بحث جدير في مسألة جديدة، أو تحقيقُ مخطوطة تراثية مفيدة، فتذكّرت ما كان شيوخُنا (رحمهم الله) يتمنّونه من أن يظهر كتابُ الوضوح مطبوعا، وينال ما نالته تحفةُ المحتاج لشيخَ الإسلام ابن حجر الهيتمي من الاشتهار والانتشار والإفادة، فكانوا يقارنون الوضوح به، ويرون أنّ فيه مثلَ ما في التحفة وزيادة، ففكّرت في أن أحاول - بتحقيق قسم منه- جلبَ الأنظار إلى تحقيق ما كان شيوخي يحبّونه، فقدّمتُ الاقتراح إلى مجلس كلّية الإمام الأعظم في بغداد، ووافق أعضاؤه مشكورين على ذلك، فجزاهم الله خيرا، ووفّقهم لخدمة الإسلام، وأبقى الكلّية مناراً للدعوة إلى الله، وإحياءِ السنّة النبويّة، ونشر العلم.

فاقترحتُ تحقيق أوَّل حصة من مخطوطة الوضوح من بداية الكتاب إلى كتاب الصلاة، والحمد لله حصلت الموافقة عليه، وبدأتُ بالبحث عن نُسخ كتاب الوضوح فحصلتُ على عدد منها في بغداد والسليمانية، وجلبتُ نظر بعض الباحثين لتحقيق بقية حصصه فوافقني في ذلك عددٌ منهم بلغ عددهم أخيرا ثمانية وعشرين باحثا.

ولما وفقني الله بعد ذلك لدراسة الدكتوراه اقترحت تحقيق حصة أخرى منه وحصلت الموافقة عليه، ولكنه رُفض بعد إكهاله من أحد الخبراء سامحه الله بذريعة عدم توالي الفصول وعدم اكتهال نصاب لوحات المخطوطة التي كانت تبلغ (٨٧) لوحة، فاقترحت تحقيق حصة أخرى من الكتاب من أدب القضاء إلى نهاية كتاب الوضوح فحصلت الموافقة عليه بفضل الله، فقدّر الله تعالى بحكمته أن يكون تحقيقُ بداية الوضوح ونهايته وحصص أحرى منه في ثنايا الكتاب من نصيبي وحدي فحصلت الموافقة عليها، وأكملتُ تحقيقها وقُبل بدرجة الامتياز بعون الله تعالى.

ثم تذكرتُ رغبة شيخي الراحل في طبع الوضوح، وعزمتُ متوكِّلا على الله أن أعمل لإعداد الكتاب كاملا للطبع، وشاورتُ الباحثين الذين حققوا حصصا منه فوافق جُلُّهم وفرحوا بالاقتراح وقدَّموا لي نُسخ بحوثهم مشكورين، فرأيت أنه قد بقيت أجزاءٌ منه لم تحقّق بعدُ، منها من كتاب الصلاة إلى صلاة الجهاعة، ومن بداية صلاة الخوف إلى نهايتها، ومن كتاب القسامة ودعوى الدم وكتاب أهل البغي وكتاب الردة وكتاب حد الزنا وكتاب حد القذف إلى حد السرقة، فحققت الأجزاء غير المحققة وعلّقت على المواضع التي رأيتها بحاجة إلى التوضيح والتعليق، وأفدتُ في ذلك من تحقيق الباحثين الذين وهبوني نُسخ بحوثهم، وها هو الكتاب بفضل الله تعالى جاهزٌ للطبع ينتظر أيادي المحسنين.

وعما فرّح القلب وقوى الأمل في تحقق ما كان يأمله شيوخنا أن جماعةً من طلاب الماجستير والدكتوراه وكاتبي بحوث الترقية قام كل واحد منهم بتحقيق قسم منه،

ووافقت مجالس كلياتهم على ذلك، مما ساعد على أن يكمُل تحقيقه ويطبع كلّه محقّقا بإذنه تعالى، وقد سجّلت أسهاءهم وأسهاء جامعاتهم و كلياتهم وأقسامَها والجزءَ الذي حققوه من الوضوح، ونوعيةَ رسائلهم في ملحقات الكتاب.

وبما زاد من فرحي تقديرُ عالم فاضل من أسرة الشيخ المصنف لعملي. أنا العبد الفقير. وعمل إخواني من الذين يقومون بتحقيق أجزاء الوضوح، باسمه ونيابةً عن أسرة المصنِّفيين، وهو الشيخ السيِّد محمّد المصنِّفي، من أحفاد الشيخ أبي بكر المصنَّف، ومن الشيوخ المعمّرين في بلدة (مريوان)، في إيران، وهو والد الشيخ محمود المصنّفي، اللذي كتب ترجمة موجزة عن حياة جدّه الأكبر: مؤلّف الوضوح، وقد أفادنيا كثيرا في معرفة الشيخ المصنف وكتابة نبذة عنه، جاء ذلك في رسالة بتوقيع الشيخ المصنفيّ الوالد، تتضمّن غبطتهم بها نقوم به، وأنّ عملنا هذا سعيٌّ في تحقيق أمنيّة طالما كانوا يتمنُّونها، وقد أثبتُّ صورة رسالته ضمن الملحقات داعيا لهذا الشيخ الجليل برحمة رب العالمين وغفرانه إذ توفي بتاريخ (١٣٩٥) الهجرية الشمسية، الموافق (١٤٣٨) الشمسية القمرية و (٢٠١٧) الميلادية، ومع الأسف لم يرَ تحقيق أمنيّته بطبع الوضوح، أدعو الله العلي القدير أن يفرِّح روحه الطاهرة بتحققها الآن، وأدعو لنجله العالم النبيل بدوام العزّة والسلامة، وأنا العاجز الفقير- إذ أقدّر مشاعر بيت المصنفيّين وأشكرهم على حسن ظنُّهم - أتضرَّع إلى الله سبحانه وتعالى أن أكون أنا وزملائي أهلا لما أقدمنا عليه، وأن يُرينا الحقّ ويرزقنا اتّباعه، وأن يكون الكتابُ المحقِّق مفيدا، ويكون سببا لـدوام جريان هذه الصدقة لمؤلَّفه، ولكلُّ من يقوم بخدمته بوجهٍ من الوجوه.

وحينها عُقد مؤتمرٌ في بلدة مريوان من قبَل محبي الشيخ أبي بكر المصنف لتكريمه وكان لي شرف الحضور وإلقاء كلمة ذكرت فيها جمع أجزاء الوضوح وقرب تهيؤها للطبع، وكان الشيخ عبد الرحمن اليعقوبي مدير دار نشر الإحسان في طهران من الحاضرين أبدى رغبته في طبع الكتاب في دار نشره فوكلتُ طبعه إليه فقام فورَ إكهال جمع أجزاء الوضوح بالعمل في مستلزمات الطبع جزاه الله خيرا ووفقه.

وإتي إذ حققتُ أجزاء من كتاب الوضوح بأبوابه وتفريعاته، وفتحتُ الباب على الراغبين

في تحقيقه بكامل مجلّداته، وسعيت في إعداده للطبع بتوفيق رب العالمين وفتوحاته، أكِلُ إلى القرّاء العلماء ذوي الاختصاص الحكم الفاصلَ في مزيَّته على التحفة أو مساواته، وإلى القرّاء الدارسين أولي المواهب الكلامَ في مزاياه ومحسّناته، مع اعترافي بأنّ الفضل للمتقدِّم، وأنّه لم يترك الأوّلون للآخرين إلا يسيرا، ومع اعتقادي بأنَّ هذين الكتابين ـ تحفة المحتاج والوضوح ـ لا يُغني أحدُهما عن الآخر، وأنّ في كلّ واحد منهما خيرا كثيرا.

ومن الجدير بالذكر أن ترجمة الشارح وسيرته الذاتية لم تكن مكتوبة بالتفصيل من قبل، وفي قسم الدراسة من رسالة الما جستير حاولتُ أن أجمع شيئا منها من كتب التراجم والطبقات، ومن أفواه الشيوخ المعمرين، ولكن لم يكن ما جمعتُه مشتملا على تفاصيل سيرته لعدم الحصول عليها، ولم يزد زملائي الذين تابعوني في تحقيق الوضوح على ما كتبته شيئا مهماً؛ لعدم كشف مصادر ومراجع غير ما حصلتُ عليها، إلا ما كان من الشيخ عمر عمد البيذوي من إبداء ملاحظات وأفكار لا أوافقه على بعضها جزاه الله خيرا، فمن أراد الاطلاع على تفاصيل حياة الشارح يمكنه قراءة ترجمة الشارح هنا أو في قسم الدراسة من رسائلي أو من رسائل زملائي وأطروحاتهم، ومن حصل على شيء لم نسجّله فليسعفني به متفضلا أو يُقدّمه إلى دار نشر إحسان مشكورا حتى نُضيفه إلى ما سجلنا ويكون شريكنا في الأجر بإذن الله تعالى.

وقد سجلت بعد تحقيق كل جزء من هذا الكتاب أرقام المخطوطات التي فيها ذلك المجزء ورقم الصفحات، وأبدي استعدادي لتقديم المخطوطة لكل من عنده استعداد لتقديم خدمة لهذا الكتاب لغرض تسجيلها في الطبعات اللاحقة وسجلت أدناه رقم هواتفي لمن يريد الاتصال بي لذلك الغرض، وعندي الإيميل والواتساب وبقية أدوات الاتصال الحديثة، ورقم هواتفي:

<sup>1- 0153711.0</sup>V.

عبدالله محمود



# الملحق الأول: صورة رسالة أسرة المصنفيين الذي كتبها وكالةً عنهم نقيبهم الشيخ السيدمحمد المصنفي، من الشيوخ المعمّرين في (مريوان):

اربه نا دی خوای کروره ۱ ان درن ۱۳۶۰ حث ا مامدستایا نی به ریز خه ریک بدان به لیکو نسهٔ ده پاست سردية وه وتُدكِّرُ لَيْهُ وهَ يَ [الوصَّوْعُ] ي زاناي يا يَهُ به رزُ [مه لداب مكرى مصنفى عورى] بدئا يبدت ماموسنامه لا عداله ی جدارتایی ، وله ی ی ی نه وسی وه مه ر تزانی دیکه به نا وی عُدّموسه رجم به ما له ی ومصنّف وه ۲ ماند م نه بینیا ن عدرزده که بین و بسمرکه دنشا ده ام کاری بیروزی خزمه نشاریدن به که له بدرد تا بین کورده واری ارهوا ی که دره بعده خوازی مکونو کی ویی که سی کور د و به تایسه بنه ما له ي عد ي كاواتى ده يان ساله ى جا ب كردى م رهمكاى خواناً خوشلو [مه لاوه کر) ی کردنوه با رق سمرشا نو ویردی<sup>0</sup> هرمدشری زمانمان و سؤلسوله به کان بویم دی ها تن تا واته کا به دى نه ده كرد هد تا له جرن لا درسيما ن كر جر نا منا ن هرمهم نه دد به كه د، چاك مهردايه سيان لي كرده به دد داو له چ ن لادو لعُ لا تَحْقَبَنَ ؟ أَلُومِنُوخُ نَنْ هُ كَجُونُ . بَدُ نُمُرٌ ى منه ما لَهُ بوه .. رئے ی لیڈ و ھیڑی ھ نا و ما ل ، دو یہ پتما ں خو شی دو تہ تولیک فهم نامه به دوسَن خوستيان بي کيني رَمورُده ي د لخواش منه ما له ی مصنفتا ن بن عرز که بن و ت کارامانه جاده پروانی 

### رأس سنة (١٣٤٦) الهجرية الشمسية

ترجمتها: بسم الله العظيم

الشيوخ الكرام المستغلون بتحقيق (الوضوح) للعالم العالي الرتبة: (الملا أبي بكر المصنف الجوري)، وخصوصا الشيخ الملا عبدالله الچوارتائي، وبواسطته الأعزّاء الأخرون. بامسمي وباسم بيت المصنف نبارك جهودكم، ونسأل الله العظيم التوفيق لكم في عملكم المبارك: خدمة الدين والتراث الديني الكردي().

سوء حظ الكرد وفقدان العون لهم - وخاصة بيت (الچوري) - جعلا أمنية طبع آثار (الملا أبي بكر) عبثا ثقيلا كنذا نتذكّره دائيا، ولم نكن نرى منجدا لتحقق أمنيّاتنا، إلى أن سمعنا من طرق عدّة أنّ كلّ واحد منكم شمّر عن ساعد الجدّ، وبدأتم من أجزاء عدّة في تحقيق (الوضوح)، فصار ذلك لنا - أفراد البيت - بسمة شفاهنا وقوة قلوبنا، ولهذا أحببنا أن نقول لكم: سلِمت ايديكم، ونقدم لكم بشرى سرور بيت المصنف، ونتظر بفارغ الصبر طبع ثهار جهودكم وكنز الوضوح، نستودعُكم الله العظيم، ونكرّر أرسال السلام والاحترام. ﴿ وَقُلِ اعمَلُوا فَسَيرَى اللهُ عَمَلَكُم وَرَسُولُهُ وَالمُؤمِنُونَ ﴾. عن نفسى ونيابة عن بيت المصنف:

الشيخ السيد محمد المصنفي التوقيع

<sup>(</sup>١) حفظًا للأمانة ترجمتُ الرسالة هكذا، وإلا فالكتاب تراث إسلاميّ قبل أن تكون تراثا كرديًّا.

## قائمة بأسهاء من حققوا جزءا من كتاب الوضوح

### تحقيقات المجلد الأول من المخطوطة ويشتمل على ربع العبادات:

١- الباحث الفقير إلى الله تعالى عبد الله محمود الآرمردي، من مقدمة كتاب الوضوح إلى كتاب الوضوح الله كتاب الصلاة، من بداية المخطوطة المرقمة: (٧٧١٢) إلى الورقة: (٤١) منها/ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإمام الأعظم.

٢- أيضا حقق عبدالله محمود إكهالا لتحقيق الوضوح من بداية كتاب الصلاة إلى صلاة الجهاعة من الورقة المرقمة: (٤١) إلى الورقة المرقمة: (٩٥) فبلغت الورقات المحققة في هذه الحصة: (٥٥) ورقة. رقم الهاتف: ٧٧٠٢٤٥٣٢٤٢ و ٧٥٠١١٢٤٦١٥٠٠

٣- وحققت السيدة فريال أحمد من صلاة الجماعة إلى صلاة الجمعة، رسالة ماجستير
 مقدمة إلى كلية الإمام الأعظم الجامعة، من الورقة: ٩٥ - إلى ١٢١). ٢٦١٨١٢٢ . ٧٥٠٠

٤- وحقق الشيخ بـ الله الأربيلي من صلاة الجمعة إلى صلاة الخوف: ١٢١-١٣٣.
 وتـ رك مبحث صلاة الخـوف. ٧٥٠٤ ٩٧٧٩ ١٣٠

٥ ـ من بداية صلاة الخوف إلى نهايتها، صار تحقيقها على عاتقي وقد حققتها بفضل الله تعالى.

٦. وحقق الشيخ صباح رسول الشارستيني كلية الإمام الأعظم، من صلاة العيدين
 إلى كتاب الزكاة، (١٣٧ -١٥٨). ١٥٨٠ ٥٧٧٠١٥٦٥٢٤٠

٧ ـ وحقق د. عمار عملي محمد، جامعة سان كليمنتس كتاب الـزكاة / مـن (١٥٧)- (١٥٧) رسـالة ماجسـتر. ٧٥٠٤٧٣٠٥٨٦

٨- وحقق الشيخ نظيف هه حسين كتاب الصوم إلى (كتاب الحج)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة السليانية من الورقة (١٨٢) إلى الورقة (١٩٧). ٣٥٠١٠٣١٠٥٠
 ٩- وحقق الشيخ ياسين حكيم، كتاب الحج/ من الورقة (١٩٧) إلى (٢١٢) رسالة ماجستير.
 ١٠- وحقق د. محسن جلال/ جامعة سان كليمنتس/ كتاب الحج كاملا (٧٧١٧)
 أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإمام الأعظم الجامعة. ٧٧٠١٥٤٣٨٣٢.

### تحقيقات المجلد الثاني من المخطوطة ويشتمل على كتاب البيع إلى كتاب النكاح:

١١ وحقق الشيخ حسين علي الموصلي، جامعة الموصل، من كتاب البيع / إلى فصل
 في التولية / رسالة ماجستير. رقم الهاتف ٢٣٠٤٥٦٣٦٠

١٢- وحقق الفقير عبدالله محمود إسهاعيل/ كلية الإمام الأعظم/ من فصل في التولية إلى
 كتاب التفليس (٢١ص) جزءا من حصة أطروحة مرفوضة قدمها إلى كلية الإمام الأعظم.
 ١٣- وحقق الشيخ كامل عزيز عبدالله، جامعة الخرطوم/ كتاب التفليس والحجر،
 رسالة ماجستير. ٧٧٠٢١٥٢٠٥١.

١٤- وحقق الشيخ أبوبكر رسول محمد الصديقي/ جامعة سان كليمنتس/ كتاب الصلح، وكتاب الإقرار. ٧٥٠١٢٠٥٢٤٦

١٥ - وترك بين تحقيق الشيخ الصديقي والشيخ البيذوة بي كتاب الحوالة مع الأسف ولم ندر به في وقته. فحقق الدكتور حسن محمد البشدري، وقدمه كبحث ترقية. ٧٥٠٤٦٤٠٠٩٠
 ١٦ - وحقق الشيخ عمر محمد عمر، جامعة سان كليمنتس كتاب الضهان وكتاب الكفالة وكتاب الشركة. ٧٥٠١١٦٦٤٦٣

١٧ - وحقق الشيخ رضا عبد الكريم سعيد، جامعة سان كليمنتس/ كتاب الوكالة /
 رسالة ماجستير.

۱۸ - وحقق الشيخ سعد جمال/ سان كليمنتس/ قسم الفقه وأصوله / كتاب العارية وكتاب الغصب.

- ١٩ وحقىق د. عمر مصطفى أمين من كتاب الشفعة إلى كتاب الإجارة (٢٩)
   صحيفة تقريبًا. ٥٧٥٠٣١٦٤١٤٥٠
- ٢٠ وحققت السيدة نرمين رحمن حمه صالح / جامعة بغداد من كتاب الإجارة إلى
   كتاب اللقطة. ٧٧٠٢٢٩٦١٠٠٠
- ٢١ وحقق د. ميكائيل عمر / الجامعة الإسلامية / كتاب اللقطة وكتاب الوصايا /
   رسالة ماجستير. ٧٧٠١٥٨٣٠٠٠
- ۲۲- وحقق د. صلاح نجيب، كلية الإمام الأعظم- كتاب الفرائض، أطروحة
   دكتوراه.٩٦٩،٩٦٩ ٧٧١١٤

### تحقيقات المجلد الثالث من المخطوطة:

### ويشتمل على ما بقي من الوضوح من كتاب النكاح إلى نهاية الوضوح:

- ٢٣ أيضاً حقق الفقير عبدالله محمود / كلية الإمام الأعظم/ من كتاب الوصايا إلى
   كتاب النكاح (٦٥ ص).
- ٢٤- وحقق الشيخ أحمد محمد درويش، جامعة ابن سينا/ من كتاب النكاح إلى كتاب الصداق/ رسالة ماجستبر. ١٥٦٦٣٦٤ ٠٧٧٠١
- ٢٥ وحقق د. بختيار نجم الدين الجامعة الإسلامية/ من كتاب الصداق إلى كتاب
   الطلاق/ رسالة ماجستر. ١٧٧٠١٩٢٤٦٣١ •٧٥٠١٢٤٥٥٥٤
- ٢٦- وحقق د. فاضل محمود قادر، الجامعة الإسلامية/ من كتاب الطلاق إلى كتاب
   العدة / أطروحة دكتوراه. ٢٦٠١٢٦٨ .
- ۲۸ و حقق د. كامل عزيز من كتاب الجراح إلى كتاب القسامة. أطروحة دكتوراه.
   ۲۷۰۲۱۵۲۰۵۰

٢٩ محمد أحمد بابكر/ جامعة السليانية/ كلية العلوم الإنسانية/ من القسامة إلى
 كتاب الردة/ بحث ترقية. ٧٥٠١١٨٠٥٩١ - ٧٧٠١٤٦٤٥٥٩،

• ٣- أيضا حقق الفقير عبد الله محمود حصة كان المفروض أن يحققه الشيخ صلاح عباس/ كلية الحكمة/ قسم الشريعة / من كتاب القسامة ودعوى الدم وكتاب أهل البغي وكتاب الردة وكتاب حد الزنا وكتاب حد القذف إلى حد السرقة، وكان مزكيه عندي الشيخ الدكتور محمد الششوئي، وبعد ثلاث سنوات من أخذ الحصة تبين لي أنه لم تحصل للشيخ صلاح الموافقة على تحقيقه فرد المخطوطة إلى مزكيه، ولكن المزكي أخفاها ولم يخبرني.

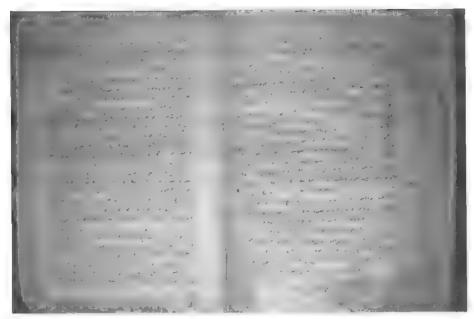
وهـذه الحصـة تبدأ في المخطوطة ذمن اللوحة (٥١٠١) وتنتهي في اللوحة (٥١٤٢)، وفي (٣١٧٣) من اللوحة (٧٦٧-٧٨٣).، وفي مخطوطة قم من اللوحة (٥٠-٧٠) أي: حوالي عشرين ورقة كبيرة.

٣١- وحقق الشيخ دياري أحمد كاكه حمه (الشيخ صلاح كاني بانكه) / الجامعة الإسلامية من حدّ السرقة إلى كتباب السير/ رسالة ماجستير. ١٧٢٧٧٩١. ٧٥٠

۳۲- وحقق د. أكرم بايـز محمـد/ جامعـة بغـداد/ مـن كتـاب السـير إلى كتــاب أدب القضـاء. (١٠٥) صحيفـة. ٢٥٠١٥٤٠٢٩٤ - ٧٥٠١٥٤٠٢٩٤.

٣٣- أيضا حقق الفقفير عبد الله محمود من كتاب أدب القضاء إلى نهاية كتاب العتق.
 وذلك نهاية كتاب الوضوح.

فبلغ مجموع الحصص (٣٣)، وعدد الباحثين المحققين (٢٧).



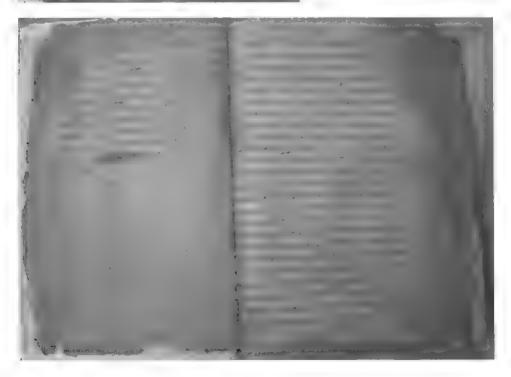
بداية ٢٨٣

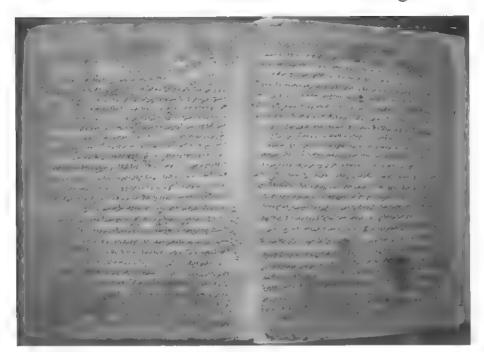


نهاية ٢٨٣

بيارةبداية٢٥٦

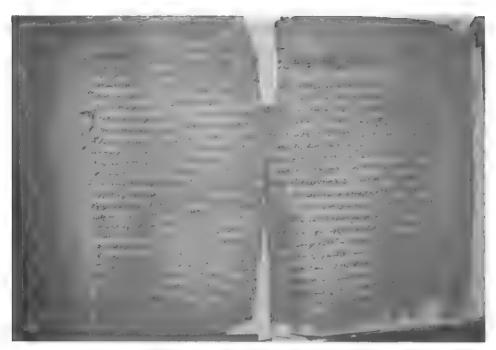
بيارة نهاية ٢٥٦





بداية ٢٧٢٥

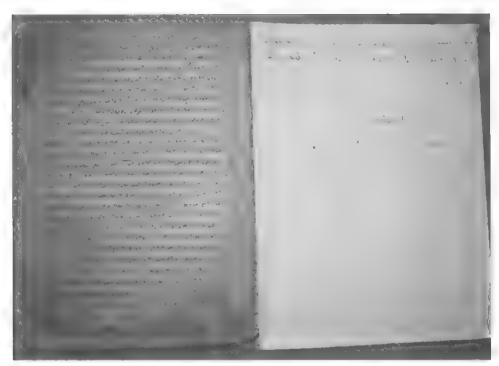




بداية ٢٧٢٦



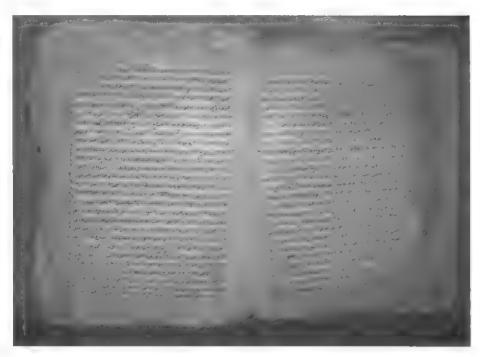
نهاية ٢٧٢٦



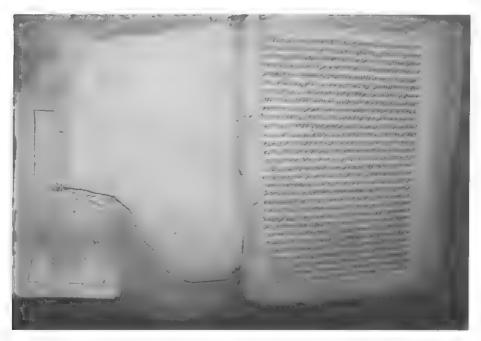
بدایة ۲۱۷۰

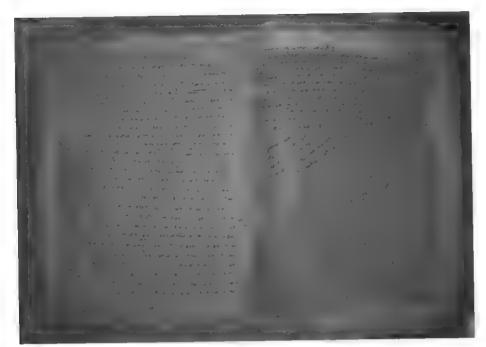


نهاية ۲۱۷۰

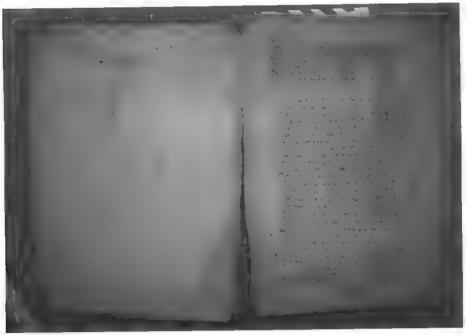


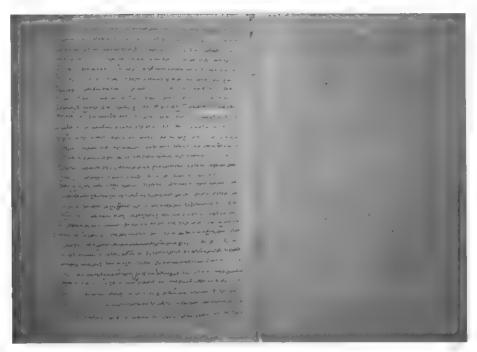
بدایة ۳۱۷۱



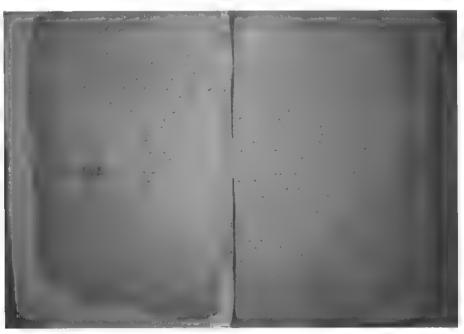


### بداية ٣١٧٢





بداية ٣١٧٣



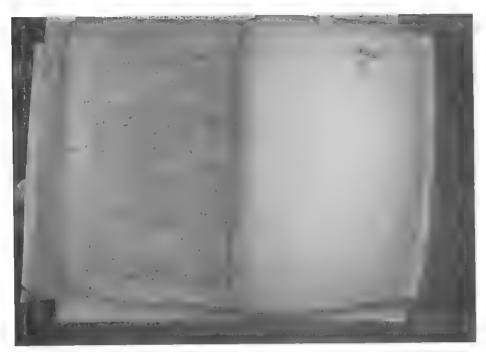
نهاية ٣١٧٣



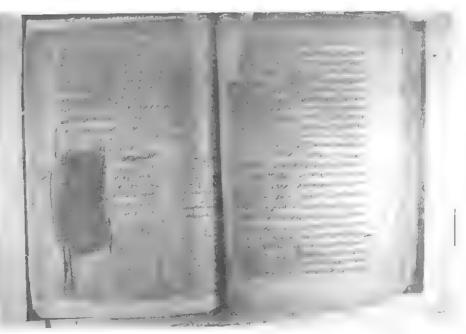
بداية ٧٧١٢



نهایة ۷۷۱۲



بدایة ۳۲۸۰۸



نهایهٔ ۲۲۸۰۸



مخطوطة بيرانشار بداية



مخطوطة بيرانشار نهاية

The state of the s

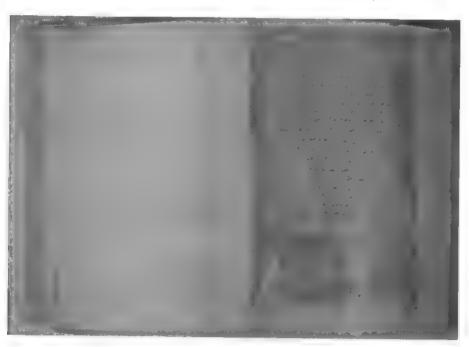
مخطوطة مكتبة الخال بداية

The second secon

مخطوطة مكتبة الخال نهاية



مخطوطة مكتبة قم بداية



مخطوطة مكتبة قم نهاية

# ترجمة المصنف أي القاسم الرافعي والشارح أي بكر المصنف والتعريف بكتابيهما

# أولاً: ترجمة المصنف الرافعي والتعريف بكتابه

من الواضح أنه من دأب تحقيق أيّ كتاب مركب من متن وشرح أن يُترجَم فيه للمصنف والشارح كليهما، ولكن المصنف الإمام الرافعي أشهرُ من أن يعرّف من قِبَلِي، فكان رأبي أن لا أفصّل في ترجمته وكذلك فعلتُ في رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه بتوجيه من مشر فَيهما، ولكن مسؤولي مؤسسة نشر إحسان المنفّذين لطبع كتاب الوضوح أصرّوا على أن يترجَم لمصنف المحرر ترجمةٌ مفصلةٌ تليق بشأن الرافعي مؤلف متن كتاب الوضوح، ولم يثنهم تعلُّلي بأنّ مؤلفات الرافعي المطبوعة المحققة قد وشيت وزينت كلها بترجمة مفصلة أو موجزة من قبل المحققين، علاوة على أن كتابه التدوين في أخبار قزوين بمثابة ترجمة لمه ولمن يتعلق به، واستدلوا أيضاً بأن ترجمة الرافعي شاهدٌ تأريخي على نشاط علماء السنة والمذهب الشافعي وانتشار مذهبهم في قزوين والأقاليم المحيطة بها في فترة طويلة جدا من الزمن، فلم أجد بداً من إعداد ترجمة مفصلة له، ثم رأينا كتابة تفصيل في التعريف بكتاب المحرر تكميلا للفائدة وكذلك لم أقم بإعداده في تحقيقاتي لأجزاء الوضوح.

ولقد كان لصديقي الدكتور شيروان الحاج ناجي الشهرزوري الفضلُ الكبير في ترجمة

الرافعي والتعريف بكتابه المحرر حيث إنه قام بتحقيق كتاب الدعوى من الوضوح وترجم للإمام الرافعي ترجمة مفصلة وعرَّف المحرر تعريفا مفصلا بعنوان "حياة الإمام أبي القاسم الرافعي وجهوده العلمية" كبحث نشرها في مجلة كلية العلوم الاسلامية جامعة بغداد العدد: (٣٠)، شعبان (١٤٣٣هـ - ٣٠ حزيران ٢٠١٢م) ووافق على الاقتباس منها في عملي هذا، فترجمة الرافعي والتعريف بالمحرر بالتفصيل أكثرهما مقتبس من رسالة في عملي هذا، فترجمة الرافعي والتعريف بموافقته فجزاه الله خيرا وبارك في جهوده.

وفي الترجمة هذه بيان هذه المطالب: اسمه واسم والده وأجداده، وكنيته، ولقبه وشهراته ومولده ونسبه ونسبته، والعلماء من أسرته، وأولاده وشيوخه وتلاميذه ومناصبه التي شغلها ومؤلفاته وجهوده العلمية ووفاته ومدفنه.

## اسمه واسم والده وأجداده:

اسمه عبد الكريم، واسم والده محمد، واسم أجداده: عبد الكريم بن الفضل بن الحسن بن الحسين بن رافع. (۱)

وكنيته: أبو القاسم، ولقبه إِمَام الدّين. (٢)

لقبه: فقد لقب به «بابویه».

شهراته: هي: الرافعي القزويني الشافعي، فقد اشتهر بالرافعي، وفي هذه النسبة ثلاثة أقوال: أحدها أنها نسبة إلى رافع بن خديج شهم ولى النبي تلله وهذا أرجح الأراء عند الإمام الرافعي. (٢)

 <sup>(</sup>١) ينظر: «التدوين في أخبار قزوين» المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني
 (المتوفى: ٦٢٣هـ)، المحقق: عزيز الله العطاردي الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م). - دار الكتب العلمية
 (١/ ٣٣٨).

 <sup>(</sup>٢) ينظر: المعين في طبقات المحدثين: شـمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايهاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم صميد، الطبعة: الأولى (١٤٠٤) حار الفرقان – عيان – الأردن (١٩٤).

 <sup>(</sup>٣) حيث قال في كتابه (التدوين في أخبار قزوين): (١/ ٢٣١): "ويقع في قلبي أنا من ولد أبي رافع مولى رسول الشيكا، وفي التواريخ ذكر جماعة من ولمده، منهم إبراهيم بن علي الرافعي، ولم أسمع ذلك من أحد ولا رأيته إلى الآن في كتاب، والله أحلم بحقائق الأحوال".

والثاني أنه نسبة إلى رافعان قرية من قرى بلاد قزوين.

والثالث: أنها نسبة إلى أحد أجداده واسمه رافع، والرابع: أنها نسبة إلى أبي رافع مولى النبي (١٠. واشتهر بالقزويني نسبة إلى قزوين (٢٠)، واشتهر بالشافعي؛ لكونه من أعلام مذهبه.

مكان ولادته: ولد بقزوين.

وزمان ولادته على الراجح سنة: (٥٥٥هـ=١١٦٠م). (٣)

أسرته:

#### أولاً والله:

اسمه: كان في أول الأمر (رافع) موافقا لإسم جده الأكبر، ثم بدَّله بد (أحمد) ثم استقر اسمه على «محمد».

وكنيته: أبو الفضل؛ رعاية لإسم جده الفضل بن حسين، فهو أبو الفضل محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن بن الحسين الرافعي.

وولادته: ولدسنة (١٣٥هـ) أو (١٤٥هـ). (١٠

ونبلة من حياته: نشأ والدالإمام الرافعي يتيها حيث توفي أبواه وهو صغير، واحتضنه جده من قبَل أمه الشيخ الزاهد أبو ذر (رحمهم الله)، وأخذ العلم منذ صغره من مفتي البلدة أبي بكر ملكداد بن علي العمركي، وبعد وفاة شيخه بدأ بالسفر لتحصيل العلم، وسافر إلى الري سنة (٥٣٠هـ) وعاد إلى قزوين بعد سنة، ثم خرج إلى بغداد في سنة (٥٣٦هـ) وعاد إلى نيسابور وطوس وآمل وغيرها، ثم عاد

مؤسسة الرسالة (۲۲/۲۲۲)، رقم (۱۳۹).

 <sup>(</sup>١) سير أعلام النبلاء ط الرسالة شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى:
 ٧٤٨هـ) المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط- الطبعة: الثالثة (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م)

 <sup>(</sup>٢) بلدة تقع في الشيال الغربي من إيران بين طهران وزنجان، فتحها الله على يد البراء بن عازب في عهد عثمان بن عمان عين ينظر: ويكيبيا دانشنامه آزاد. و التدوين (١/ ٦١)

٣٦) ينظر:التدوين في أخبار قزوين (١/ ٣٣٠).

 <sup>(</sup>٤) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢١/ ٩٧)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/ ٣٧٧)،
 وطبقات الشافعية، لابن قاضي شبهبة (١/ ٣٠٠)، وطبقات الشافعية، لأبي بكر المصنف (١١٦).

إلى قزويين سنة ( ٥٣٩هـ) وبدأ بالتدريس فيها إلى أن تـوفّي سنة (٥٨٠هـ).

وقد ترجم الإمامُ الرافعي لشيوخ والده في كتابه التدوين وقد بلغ عددهم (١٠٩) شيخا، وذكر أسماء الكتب التي أخذها منهم، أشهرهم: محمد بن يحيى وأبو منصور ابن الرزاز وملكداد بن علي وأبو علي بن الشافعي وغيرهم.

أما الذين تفقه واعليه فخلق كثير منهم أبناؤه الثلاثة وخالاهم محمد وعمر، كما ذكرهم الرافعي في «التدوين».(١)

#### مصنفاته:

ذكر الإمام الرافعي في كتابه «التدوين في أخبار قزوين» أن لوالده مصنفات كثيرة في مختلف المجالات(٢)، وأهم هذه المصنفات:

١- التحصيل في تفسير التنزيل: وهو كتاب كبير يتضمن التفاسير المشهورة، ووجوه
 القراءات وعللها، وما يتعلق بالنظم والمعنى، وشحنها بالأحاديث وحكايات المشايخ.

٢- الحاوي الأصول من أخبار رسول الله على: ضمَّنَه معظمَ أحاديث الموطأ للإمام
 مالك، ومسند الشافعي، والصحيحين والسننِ الأربعة.

٣ـ تحفة الغزاة ونزهة الهداة.

٤\_ فضائل الشهور الثلاثة.

ه. جمع الأخبار الواردة في تلقين المحتضر.

وكذلك له كتاب الأربعين، وله تعليقات في الأصول، ومختصر في الخلاف، وغير ذلك (٢٠). وقال الإمام الرافعي في وصفه: "كان الشخصة فقيها مناظراً فصيحاً حسن اللهجة صحيح العبارة جيِّد الإيراد، يستعين في المناظرة بالأمثال السائرة، ويأتي بالاستعارات

<sup>(</sup>١) ينظر: المراجع السابقة.

 <sup>(</sup>٢) لم نجد في فهارس الكتب والمخطوطات هذه العناوين، وليست مطبوعة أيضا، بل ذكره الامام الرافعي نفسه في كتابه «التدوين» فقط. ينظر: التدوين (١/٨٢١).

المليحة، وكان مفتياً مصيباً محتاطاً في الفتيا متكلماً محققاً في قواعد الكلام، ماهراً في تطبيق المنقولات وحكايات المشاتخ التي يشكل ظاهرها على قواعد الأصول، وأما علموم الكتاب والسنة فهي فنه لا ينكر حفظه وتبحّرُه فيها، فكان جيِّد الحفظ في كل باب حتى في الأمثال والأشعار والتواريخ والنوادر."()

#### وفات والده:

توفي والد الإمام الرافعي على في اليوم السابع من شهر رمضان (٥٨٠هـ) وقد رثاه ابنه الإمام الرافعي بقصيدة طويلة، وقال فيها:

يحللن في بأس من الترحال قدي لما يرشقنه بنبال مضني كأني في عداد ذبال بعد اشتعال الرأس حل قذالي ما شاب شوم دبورهم بشمال (۲)

ما للنوائب لا حللن وما لي كسرت حناياها حنين كقدها ولو أتى الدهر الخيؤون محرقاً لكنني لا نور في أمري وما وصبا إلى رفض الأفاضل جانباً

## وثانياً والدة الإمام الرافعي:

اسمها: صفية بنت الإمام أسعد الركاني.

وأمها. أي: جدة الإمام الرافعي - زليخا بنت القاضي إسهاعيل بن يوسف، قال الإمام الرافعي عنها في كتابه «الأمالي»: "كانت فقيهة تراجعها النساء، فتُفتي لهن لفظا وخطا، سيًّا فيها يَنُوبُهن ويَستحين منه، كالعدّة والحيض."(")

فأمُّها أخذت العلم والحديث عن طريق الإجازة من مشايخ أصبهان وبغداد ونيسابور. قال الإمام الرافعي: "ولا أعرف امرأة في البلد كريمة الأطراف في العلم مثلها."(3)

<sup>(</sup>١) ينظر: المصدر نفسه (١/٥١٥).

<sup>(</sup>٢) ينظر: المصدرنفسه (١/ ١٧١).

<sup>(</sup>٣) البدر المنير، لابن الملقن (١/ ٤٨٧).

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه (١/ ٤٨٧).

#### وثالثاً خال الإمام الرافعي:

هو أبو عبدالله، محمد بن أسعد بن أحمد الزاكاني القزويني، تفقه بقزوين مدة على والده وعلى والد الإمام الرافعي و أحمد بن إسهاعيل ـ خال والدة الإمام الرافعي و وأبي الفضل الكرّجي، وإبن البطي وآخرين ورحل إلى «أصبهان» و «حمدان» لأخذ العلم، وتولى قضاء همدان مدة وتوفى سنة (٥٨٩هـ)(١).

#### ورابعاً أخوا الإمام الرافعي:

### ذكر أصحاب التراجم أن الإمام الرافعي كان له أخوان:

أولها: أبو حامد، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الكريم الرافعي. ولد سنة (٥٦٥هـ) تفقه على والده وأخيه الأكبر أبي القاسم الرافعي وشيوخ بلده، وكان يلازمه في السفر والحضر، وكان مهتبًا باللغة العربية والفقه وحفظ كتاب الوسيط للغزالي، وكان يلقيه على أخيه على ظهر القلب، وقد أصيب بمرض في دماغه وأدى إلى اختلال عقله وبقي على حاله (٢٣سنة) إلى أن توفي سنة (٥٦٥هـ) ورثاه أبو القاسم الرافعي وترجم له في كتابه «التدوين» (٢٠).

والثاني: أبو الفضائل محمد بن محمد بن عبد الكريم الرافعي، سمع الحديث من أبيه، وأجاز له: ابن البطّي، ورحل إلى أصبهان والريّ وأذربيجان، واستوطن ببغداد، وولي مشارفة النظامية وأوقافها، ونفذ رسولاً إلى بعض النواحي، وكتب الكثير بخطه من الفقه والحديث والتفسير والأدب، وتوفي في سنة (٦٢٨هـ)(٣).

وذكر الإمام الرافعي في «التدوين» أنه خرج عنهم وكان عمره خمسا وعشرين سنة، وقال: "وفاتني التمتع بلقياه ورياه والاستعانة به في الأبواب العلمية وغيرها، والفرقة فرقتان: فرقة بالموت وفرقة في الحياة، وقد تُعدُّ الثانية أصعب من الأولى؛ لأنها في مظنة التلاقي والمعالجة، صبَّرنا الله على ما ينوب..."(3)

<sup>(</sup>١) ينظر: التدوين (١/ ٧٨)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٨٩)، رقم (٤٥٢).

<sup>(</sup>٢) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (١/ ٣٨٥).

<sup>(</sup>٣) ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي (١/ ٦٧).

<sup>(</sup>٤) التدوين في أخبار قزوين (١/ ٣٨٥)، وينظر: البدر المنير (١/ ٣٤٤).

### وخامساً أولاد الإمام الرافعي:

## والذي وجدناه من بين كتب التراجم أن للإمام الرافعي ولدا وبنتا:

- أما ولده: فاسمه: محمد، ولقبه: عزيز الدين، وقد أخذ العلم عن والده وروى عنه الأحاديث(١).

. وأما بنته: ذكر بعض المؤرخين أن الإمام أبا القاسم الرافعي كان له بنت، تزوَّجها رجلٌ من مشايخ «قزوين» وأولدها أولاداً كثيرة (٢٠).

#### وسادساً أحفاد الإمام الرافعي:

لم يذكر أصحاب التراجم في كتبهم فقيها أو عالما من نسل الإمام الرافعي باستثناء ما قال ابن الملقن: "وقرأت على الشيخ صلاح الدين - أبقاه الله - قال: رأيت بدمشق سنة أربعين وسبعيائة امرأة حضرت عند قاضي القضاة تقي الدين السبكي عجمية، فصيحة اللسان، ذكرت أنها من نسل الإمام الرافعي، وكانت تحفظ «عقيدته» التي صنّفها، فقرأت منها قطعة، وهي عقيدة بديعة على طريقة أهل السنة، بعبارة فصيحة على عادته (رحمة الله عليه)"(")، وهذا يدل على أنّ له أحفادا كما أشرنا إليه.

#### وسابعاً أقارب الإمام الرافعي العلماء:

ذكر الإمام الرافعي في كتابه: «التدويس في أخبار قزويس» سيرة بعـض أقاربـه وأخبارهـم، ومـن أشـهرهم:

١٠ عمد بن محمد الفضل الرافعي، فقيه حافظ للقرآن، قال أبو القاسم الرافعي:
 "أجاز له جماعة من شيوخ والدي بتحصيله ﷺ، وكان والده ووالدي ابني عم."(١)

٢. أبو بكر بن محمود بن محمد الفضل الرافعي ابن ُحم والد الإمام الرافعي، ولي

<sup>(</sup>١) ستأن ترجمته.

<sup>(</sup>٢) نقله ابن الملقن عن أبي سعد النسوي في «تاريخ خوارزم شاه» ينظر: البدر المنير (١/ ٣٣٦).

<sup>(</sup>٣) البدر المنير (١/ ٣٣٦).

<sup>(</sup>٤) التدوين في أخبار قزوين (١/ ١٧٥).

الاحتساب بقزوين ثم بالري، وبها قتل في بعض الفتن بعصبية جماعة من أهـل البدعة. (١)

٣- محمد بن عبد العزيز بن عبد الملك بن الفضل الرافعي ابن عم والد الإمام الرافعي، وكان يعمل عند السلطان وكان له جاه ومال، وقُتل بسببه مظلوما، وحفظ أكثر القرآن وحصًل طرفاً من الفقه والفرائض والحساب. (٢)

٤- محمود بن محمد بن الفضل الرافعي أحد بني عمم والد الإمام الرافعي، وكان فيه فتوة وجلادة، وكان يعرف شيئاً من الفقه والكلام. (")

#### وثامناً موطن الإمام الرافعي:

ولد الإمام الرافعي في مدينة «قزوين» وهي إحدى المدن الكبرى من بلاد فارس القديمة (٤)، واختلف العلماء في تسميتها على آراء، منها:

ـ قيل أنها سميت باسم من بناها وذلك كهَمَدان وأصبهان، قالوا: سُميا باسم أخوين، وهكذا قزوين. (٥)

- وقيل: إنها كانت تسمى: «كشوين» بالفارسية فعربت، ومعناه: الحد المنظور إليه، أي: المحفوظ، وهو المشهور في بلاد فارس، وقيل: غير ذلك. (١)

### وفي كيفية بنائها وفتحها آراء، نجملها فيها يأتي:

فالمشهور أن المدينة بناها سابور ذو الأكتاف ٧٠، وقيل: سابور بن أردشير أول ملك

<sup>(</sup>١) ينظر المصدر السابق (١/ ٢٨٥).

<sup>(</sup>٢) ينظر ترجمته في: التدوين في أخبار قزوين (١١٠/١).

<sup>(</sup>٣) ينظر: المصدر السابق (٢/ ٢١).

<sup>(</sup>٤) قال ياقوت الحموي: "قزوين... مدينة مشهورة بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخا وإلى = أبهر اثنا عشر فرسخا وهي في الإقليم الرابع طولها خمس وسبعون درجة وعرضها سبع وثلاثون درجة" أما اليوم فهي إحدى المحافظات الرئيسية في إيران، وتقع في غربها. ينظر: معجم البلدان (٤/ ٣٤٢).

<sup>(</sup>٥) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (١/ ٢).

<sup>(</sup>٦) ينظر: فتوح البلدان، للبلاذري (ص١٩٣)، والتدوين في أخبار قزوين (١/ ١٥).

 <sup>(</sup>٧) هو سابور ذو الأكتاف بن هرمز بن نرسي بن بهرام بن بهرام بن هرمز بن سابور بن أردشير، أحد أكاسرة الفرس، تقلد الملك بعد أبيه هرمز، وكان صغيرا، وعرف بحسن فهمه وتدبيره، وفي أيامه غزا الروم، فقتل من

الساسانين. (١) أما فاتحها فالمشهور (٢) أن أول من غزا مدينة قزوين: البراء بن عازب (٣) وذلك في سنة (٢٤هـ).

ويقال أن موسى بن الهادي دخل مدينة قزوين في أيام خلافة سيدنا عثهان بن عفان ، متنكرا. (١)

ثم عُمر البلادُ على بد المسلمين، ففي زمن الحجاج بن يوسف الثقفي (٥) بنى مسجد التوث ـ أو الثور ـ ، وفي زمن خلافة هارون الرشيد، أمر الخليفة ببناء المسجد الجامع وحوانيت، ووقفها على مصالح المدينة، وأصبح مركزا للعلم والعلماء منذ فتحه إلى زمن الإمام الرافعي وإليه ينسب جماعة من العلماء، وذكر الإمام كثيرا منهم في كتابه «التدوين في أخبار قزوين».

ففي «قزوين» ولد الإمام الرافعي ونشأ بها، وأخذ العلم من كبار مشايخ عصره في

أهلها وسبى سبيا كثيرا وينى عدة مدن منها سوس أو شوش و نيسابور ومدائن وقزوين والسند وسجستان.. وبقي في ملكه إلى أن هلك، ودام حكمه (٧٢سنة)، وخلفه أخوه أردشير بن هرمز، وقال الطبري: "إن سابور ضري بقتل العرب ونزع أكتاف رؤسائهم إلى أن هلك وكان ذلك سبب تسميتهم إياه: "ذا الأكتاف".

<sup>(</sup>١) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (١/٤١)، ومعجم البلدان، لياقوت الحموي (١/٤٢).

<sup>(</sup>٢) ينظر: الكامل في التأريخ، لابن الأثير (١/ ٤٧٠).

<sup>(</sup>٣) الصحابي الجليل: أبو عمارة، البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري، أسلم صغيرا، ولم يشارك في بدر ولا في أحد؛ لصغر سنه، وأول مشاهدته الخندق، وشهد مع سيدنا عليِّ الجملَ وصِفين والنهروان.. وعلى أرجع الأقوال أنه هو الذي فتح قزوين، ومسنده (٣٠٥) حديثا، وفي الصحيحين (٢٢ حديث).. توفي سنة (٢٧٨ أو ٧١هـ) ينظر: الاستيعاب (ص٨٠١)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ١٩٤)، والإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٧٨).

<sup>(</sup>٤) ينظر: التدوين في أخبار قزوين: (١/ ١٤)، وفتوح البلدان (٢/ ٣٩٤).

<sup>(</sup>٥) أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أي عقيل الثقفي، كان والده من سادات ثقف = وأشرافهم، ولد بالطائف (سنة ا ٤هـ) سمع التفسير والحديث من ابن عباس وأنس وأبي بردة وأبي موسى الأشعري وعبدالملك بن مروان وغيرهم، وروى عنه مالك بن دينار وثابت البناني وقتيبة بن مسلم وغيرهم، وكان شاعرا خطيبا فصيح الملسان فبدأ حياته بانخراطه في سلك الجندية في سن (٢٥)، واتصل بروح بن زنباع وهو مستشار لعبد الملك بن مروان، وبسببه قلَّده عبد الملك أمر عسكره وأعجب بشجاعته وإخلاصه لذا رفع منزلته عنده، وتولى ولاية مكة وعراق وخراسان وسجستان وغيرها، وهو الذي أمر بعضَ العلياء بوضع منهج لتنقيط وتشكيل القرآن، وكان مهتم بالعمران وبناء المدن وانشاء سك للعملة الإسلامية، والجهاد والدعوة وتنظيم الرعية إلى أن توفي عليه، سنة (٩٥ هـ)، للمزيد ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٤٣)، والبداية والنهاية (٩/ ٢٩٨)، والحجاج المفترى عليه، للدكتور محمود زيادة: (ص٩) وما بعدها.

قزوين، وقام بالتدريس فيها إلى أن توفي، ولم يذكر أصحاب التراجم أنه خرج منها سوى مرة واحدة، وذلك لتأدية فريضة الحج، وفي سفره هذا ألّف كتابا في خواطر سفره وسهاه: «الإيجاز في أخطار الحجاز»، وذكر الإمام الذهبي في «السير»: "أن الإمام الحافظ عبد العظيم المنذري التقى بالإمام الرافعي بالمسجد النبوي بالمدينة المنورة وأخذ عنه العلم."(١)

## وتاسعاً حياة الامام الرافعي العلمية:

(۱) شيوخه: لقد أخذ الإمام الرافعي الفقه والعلم من كبار العلماء في عصره، وصرح في كتابه «التدوين في أخبار قزوين» بأسيائهم عندما نقل عنهم رواياتهم وأخبارهم، فعبر بألفاظ التحمل والأداء المعروفة لدى أهل الحديث، فقال: قرأت أو أخبرنا أو حدثني وكثيرا ما قال: أنبأنا، ومع هذا لم يذكر أصحاب التراجم شيوخه إلا قليلا وبشكل موجز، إلا أني وجدت في كتاب «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لابن الملقن (٤٠٨هـ) مقدمة مفصلة في حياة الإمام الرافعي، فذكر فيها مجموعة من العلماء والشيوخ الذين أخذ عنهم، سماعا وإجازة، فأذكر جملة من الشيوخ الذين أخذ عنهم الإمام استعانة بها ذكره ابن الملقن وما وجدت من كتابه هن أخبار قزوين» (٢٠)، وكتُب التراجم الذين ترجموا لهؤلاء الشيوخ.

۱. والد الإمام الرافعي (۳): عمد بن عبدالكريس - سبقت ترجمته - وقد صرّح بكونه شيخه الإمام الرافعي أكثر من مرة، بل جلُّ منقولاته ورواياته في كتابه «التدوين» عن طريق والده، وعندما ترجم لأبيه قال: "فممّن درس عليه وسمع منه بقزوين بنوه الثلاثة...عبد الكريسم ومحمد وعبد الرحمن وخالاهم محمد وعمر..." وقال في

<sup>(</sup>١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٥٥٧)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٠٠٤).

 <sup>(</sup>٢) ومن الجدير بالذكر أن الإمام ابن الملقن اعتمد في ذكر أسياء شيوخ الإمام الرافعي على ما ذكره الإمام في
 كتابيه: «الأربعين» و «الأمالي»، ولم يذكر أنه أخذه من كتابه «التدويين» لعله لم يقف عليه.

 <sup>(</sup>٣) ينظر: التدوين (١/٦٦)، وسيرأعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (١/٤)، والبدر المنتف المنبير (١/ ٣٣٠)، وطبقات الشافعية لأبي بكر المصنف (١/ ٣٣٠)، وطبقات الشافعية لأبي بكر المصنف (ص٢١١).

(الأربعين): "أخبرني والدي بقراءي عليه سنة تسع وستين وخمسمائة "(١).

٧- أبو الخير الطالقاني (٣): أحمد بن اسهاعيل بن يوسف الطالقاني القزويني الشافعي، ولدسنة (١٢٥هـ) وهو خال والدة الإمام الرافعي وأبوها من الرضاع أيضاً كها ذكره الرافعي في «الأمالي» ونقل عنه ابن الملقن في «البدر المنير»، تفقه الطالقاني على ملكداد بن على العمركي و محمد بن محمد الفقيه وسمع من أبي عبد الله الفراوي، وآخرين، وحدث عنه: أبو البقاء إسهاعيل بن محمد المؤدب، والموفق عبداللطيف، وبنوه الثلاثة كلهم باسم محمد وآخرون. وكان كثير العبادة والصلاة، دائم الذكر، وهو ثقة في روايته، وكان إماماً في المذهب والخلاف والأصول، وصنف كتاب «التبيان في مسائل القرآن» ورجع إلى قزوين سنة ثمانين، وبقي فيها إلى أن توفي سنة (٩٠ههـ) كها صرح به الرافعي في ترجمته له، وقيل سنة (٩٨ههـ).

٣. أبو حامد بن أي الفتوح (٣): عبد الله بن أي الفتوح بن عمران، من أقران والد الإمام الرافعي، تفقه على محمد بن يحيى وأي المحاسن يوسف بن بندار الدمشقي، وتفقه على يده جماعة من العلماء منهم: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الكثير، وابن أخيه عبد الحميد بن عبد القديم بن أي الفتوح والإمام الرافعي حيث قال عنه في «التدوين»: "قرأت عليه جامع أي عيسى الترمذي بتمامه..."، وتوفي سنة (٥٨٥هـ).

3- أبو بكر الشحاري<sup>(3)</sup>: عبد الله بن ابراهيم بن عبد الملك بن محمد الشحاري القزويني، ولدسنة: (٥٢٥هـ) سمع من الامام أحمد ابن إسهاعيل، وأجاز له أبو الفتح محمد بن عبد الرحمن الخطيب وإبراهيم بن أحمد بن محمد المروروذي، ووالد الإمام الرافعي. وترجم له الإمام في «التدوين».

<sup>(</sup>١) ينظر : التدوين في أخبار قزوين (١/ ١٢٧)، والبدر المنير (١/ ٣٣١). ِ

 <sup>(</sup>۲) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (۱/ ۲۱۵)، وسير أعلام النبلاء (۲۱/ ۱۹۱)، و (۲۲/ ۲۵۲)، ومرآة الجنان، لليافعي (۱/ ۱۱۹)، والبدر المنير (۱/ ۳۲۱)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة (۱/ ۳۳۹)، وكشف الظنون (۱/ ۲٤۱).

 <sup>(</sup>٣) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (١/ ٤٠٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٥٢/٢٥)، والبدر المنير (١/ ٣٢١)،
 وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١/٤).

<sup>(</sup>٤) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (١/ ٤٠٢).

٥- أبوسليهان الزبيري(١): أحمد بن حسنويه بن حاجي أبو سليهان الزبيري، الملقب بمعين الدين. ولد سنة (٤٨٠هـ) كان شيخاً معتبراً من أعيان قزوين، وكان أحد شيوخ والده أيضا، وألف كتاب «الإرشاد» و « فضائل قزوين»، وقال الرافعي عنه: "وأجاز لي رواية مسموعاته كلها.."، وتوفي سنة (٦٤هـ).

7- أبو العلاء الهمذاني (٢): الحسن بن احمد بن الحسن بن أحمد بن محمد العطار الهمذاني، ولد سنة: (٤٨٨ هـ) شيخ همذان، وإمام العراقيين في القراءات. وله باعٌ في التفسير والحديث والأنساب والتواريخ، وكان حافظا متقنا، سمع بأصبهان من أبي علي الحداد، وببغداد من أبي العلم بن بيان وأبي علي بن نبهان، وسافر إلى خراسان وسمع بها من أبي عبدالله الفراوي، وروى عنه عبد القادر بن عبدالله الرهاوي، ويوسف بن أحمد الشيرازي، وأولاده: أحمد، وعبد البر، وفاطمة، وصنّف كتبا كثيرة منها: «العشرة» و «المفردات» و «الوقف والابتداء» و «معرفة القراء» و «زاد المسافر»... توفي سنة (٥٦٩هـ).

٧- ابن البطي (٣): عمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان أبو الفتح ابن أبي القاسم الحاجب المعروف بابن البطي، محدِّث بغداد في وقته، ولد سنة (٤٧٧هـ) وكان شيخاً صالحاً عبّا للحديث صدوقاً أميناً، وسمع من أبي الفضل بن ناصر الحافظ وعبد الخالق بن أحمد بن يوسف، ومالك بن أحمد البانياسي وآخرين، وأخذ عنه ابن عساكر وابن الجوزي وابن الاخضر، والحافظ عبد الغني وآخرون. توفي سنة (٥٦٤هـ)(١).

٨. أبو نصر الماوراء النهري(٥): حامد بن محمود بن علي أبو نصر الماوراء النهري،

<sup>(</sup>۱) ينظر: التدوين (۱/ ۲۲۱)، وسير أعلام النبلاء (۲۲/ ۲۵۲)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٤٠١)، والبدر المنبر (١/ ٣٢١).

 <sup>(</sup>۲) ينظر: الكامل في التأريخ (۱۱/۱۱)، وسير أعلام النبلاء (۲۱/ ٤٠)، والوافي بالوفيات (٤/ ١١٥)،
 وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٤٠١)، والبدر المنير (١/ ٣٢١)، والأعلام ( ١٨١/٢).

 <sup>(</sup>٣) ينظر: التدوين (١/ ٧٨)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٨١)، و (٢٢/ ٢٥٢)، والوافي بالوفيات (١/ ٣٨١)،
 وطبقات الشافعية الكبرى: (٤/ ٤٠١)، والبدر المنير (١/ ٣٢١).

<sup>(</sup>٤) وننبه إلى أن الإمام الذهبي ذكر أن الإمام الرافعي أخذ عنه إجازة وليس سياعا، بينيا صرح ابن السبكي وابن الملقن بسياعه منه صراحة. ولم ينقل الإمام الرافعي عنه في «التدوين» وذكر أن خاله محمد أخذ عنه ببغداد.

<sup>(</sup>٥) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (١/ ٣٢٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٥٢/٢٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٢٥١)، والبدر المنير (١/ ٣٢١).

الخطيب إمام متقن سمع من الأستاذ أبي إسحاق الشحاذي التلخيص لأبي معشر المقرئ وغيره، ونقل عنه الإمام الرافعي إجازة، وترجم له في كتابه: «التدوين».

٩. أبو الكرم الهاشمي البغدادي (١٠: سمع من قاضي المارستان، وهبة الله الحريري،
 روى عنه ابن النجار، والدبيثي، توفي سنة (٢٠٠هـ).

• ١- شهردار بن شيرويه (٢): أبو منصور شهردار بن شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسر و بن خسر كان، يرجع نسبه إلى عبد الرحمن بن عبد الله، صاحب رسول الله على وهو ابن المؤرخ أبي شجاع شيرويه الهمذاني صاحب «الفردوس وتأريخ همدان».

ولد أبو منصور سنة (٤٨٣هـ)، وكان محدِّثا عارفا بالأدب، سمع من أبيه ورحل معه إلى أصبهان وإلى بغداد، وسمع أيضاً من أبي الفتح عبدوس بن عبدالله ومكيّ بن منصور الكرَجي وغيرهم، وسمع منه ابنه أبو مسلم أحمد المتوفى سنة (٦٢٥هـ) وأبو سهل عبد السلام السرقولي وآخرون. وألف رسالة في «فضل العلم وآدابه» وقالفردوس الكبير»، وتوفي أبو منصور سنة (٥٥٨هـ).

ملاحظتان: أولاً: اختلط لدى بعض أهل التراجم كالصفدي في «الوافي بالوفيات» وابن الملقن في «البدر المنير» أن أبا منصور هو الذي ألف كتاب «الفردوس»، والصحيح أن الإمام أبا الشجاع شيرويه ألف كتاب «فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب» (٣)، أما ابنه فقد قام بتخريج أسانيد كتاب والده وسهاه: "الفردوس الكبير".

وثانياً: أن الإمام الرافعي أخذ من أبي منصور شهردار بن شيرويه بن شهردار إجازة، و نقل عنه في كتابه: «التدوين».

<sup>(</sup>١) ينظر: البدر المنير (١/ ٣٢٢).

 <sup>(</sup>۲) ينظر: التدوين (۱/ ۳٦٠)، ووفيات الأعيان (۲/ ۲۰٤)، وسير أعلام النبلاء (۱۹/ ۲۹٤)، و (۲۰/ ۳۷۵)،
 و (۲۲/ ۲۲۰)، والوافي بالوفيات (٥/ ۲۱۰ ۲۲۲)، وطبقات الشافعية الكبرى (۱/ ۷۱٪)، والبدر المنير
 (۱/ ۳۲۱)، طبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضي شهبة (۱/ ۳۰۵)، و شذرات الذهب (٤/ ۱۸۲)، وهدية العارفين (۱/ ۲۱۹)، ومعجم المؤلفين (٤/ ۳۰۹).

 <sup>(</sup>٣) طبع هذا الكتاب بدار الكتب العلمية، سنة (١٩٨٦م)، في خسة أجزاء، بتحقيق: سعيد بن بسيوني زغلول.

11.أبو زرعة المقدسي ('): طاهر بن الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد الحاجي الرازي الهمذاني، ولد سنة (٤٨١هـ) بالري ونشأ بها ثم انتقل مع أبيه إلى همذان واستوطنها، وتفقه على محمد بن الحسين المقومي و عبد الرحمن بن محمد الدوني وآخرين، وأخذ عنه أبو بكر محمد بن موسى الحازمي وأبو الفرج بن الجوزي وعبد الله بن محمد بن قدامة المقدسي ونصر بن الحصري وغيرهم، توفي سنة (٣٦٥هـ)، ونقل عنه الإمام الرافعي في «التدوين» في فضائل وخصائص قزوين، لكن بلفظ: (أنبأنا)، وهذا دليل على أنه لم يسمع منه بل أجازه.

17 على بن عبيد الله الرازي (٢): ولد سنة (٤٠٥هـ) ذكره الإمام الذهبي وابن الملقن، وصرح الإمام الرافعي بسياعه منه في كتابه «التدوين» عندما ترجم لمحمد بن القاسم بن هبة الله الخليلي، وترجم له ترجمة طويلة وقال: "وكان يسوّد تاريخاً كبيراً للري فلم يُقض له نقلُه إلى البياض وأظن أن مسودَّته قد ضاعت بموته ومن مجموعه كتاب الأربعين الذي نباه على حديث سلمان الفارسي الله المترجم لأربعين حديثاً، وقد قرأته عليه بالري لسنة أربع وثهانين وخسانة، قرأت عليه الأربعين بتمامه وأيضاً الغيلانيات بروايته، شم قال: "ولئن أطلت عنه ذكره بعض الإطالة فقد كثير انتفاعي بمكتوباته وتعاليقه فقضيت بعض حقه بإشاعة ذكره وأحواله رحمه الله تعالى"، توفي سنة (٥٨٥هـ).

١٣ أبو الكرم الهمذاني (٣): علي بن عبد الكريم الهمذاني، ذكره الإمام الذهبي، لكن
 لم نجد ترجمته في كتب التراجم والتواريخ المتداولة.

18. عمد بن عبدالكريم الكرَجي (1): أبوالفضل، محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن علي بن علي بن إبراهيم بن علي الكرجي، سمع من أبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي الكرجي ومن محمد بن حامد بن كثير، والأستاذ الشافعي ابن داود وآخرين، وسمع

<sup>(</sup>۱) ينظر: التدوين (۱/ ۱۲)، وسير أعلام النبلاء (٥٠٣/٢٠)، والبداية والنهاية (٢١٤/١٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤١٤/١٤)، والبدر المنير (٢/٢١).

<sup>(</sup>٢) ينظر: التدوين (١/ ١٦٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٢)، والبدر المنير (١/ ٣٢١).

<sup>(</sup>٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٧/٢٥).

 <sup>(</sup>٤) لم يذكر أصحاب التراجم أن الكرجي من شيوخه، لكن صرح الإمام بسياعه منه في كتاب «التدوين». ينظر: التدوين (١/ ١١٢).

منه والد الإمام الرافعي، والرافعي نفسه، حيث قال في ترجمته: "وقد لقيته وسمعت منه «فضائل قزوين» للخليل الحافظ بقراءة والدي عليه بروايته عن القاضي إسهاعيل بن عبد الجبار عن الخليل وأجاز لي جميع مسموعاته"، توفي سنة (٥٦٠هـ).

إضافة لما ذكرناه، ذكر ابن الملقن: أسماءً أخرى لم نجد تراجمهم في كتب التراجم والرجمال والطبقات، لذا نكتفي بذكر أسمائهم فقط ('):

١. الواقد بن خليل الحافظ، جد الزبيري لأمه.

٢- الليث بن سعد الكشميهني الهمذاني.

٣. عبد الواحد بن علي بن محمد(١).

٤. علي بن المختار بن عبد الواحد العربوي.

٥. علي بن سعيد الحبار.

٦ ـ مبارك بن عبد الرحمن.

٧. محمد بن أبي طالب - أو طالب - ابن بلكويه الضرير المقرئ العابد (٣).

٨. محمد بن أحمد النيسابوري.

٩. يحيى بن ثابت البقال.

١٠. أبو عبد الله محمد بن النجار الحافظ صاحب: ذيل تاريخ بغداد.

۱۱ درجب بن مذکور بن أرنب.

١٢. عبد العزيز الخليل الخليلي. (١)

<sup>(</sup>١) ينظر أسهاؤهم في: البدر المنير (١/ ٣٢١ - ٣٢٢).

<sup>(</sup>٢) ورد في كتب التراجم عدة أشخاص بهذا الإسم، لكن أقربهم لزمن الإمام الرافعي، شخصان:

أحدهما: الواحد بن علي بن محمد بن حمويه الجويني، أحد مشايخ التصوف، ولدسنة (٢٩هـ) وتوفي بالري سنة (٨٨هه) والفاتح بن البطي. (٨٨هه) والثاني: عبد الواحد بن علي بن محمد بن فهد، البغدادي، ابن العلاف. سمع منه أبو الفتح بن البطي. وغتصر -أحد شيوخ الإمام الرافعي - الأنف ذكره، توفي سنة: (٤٨٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٠٤)، وغتصر تأريخ الديبئي (١/ ٢٦٨).

<sup>(</sup>٣) ذكره الرِّمام الذهبي أنه من شيوخه أيضا، ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٢).

<sup>(</sup>٤) ذكره الإمام الذهبي فقط. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٢).

#### (ب) تلاميذ الإمام الرافعي:

ذكر أصحاب التراجم أعلاما من الفقهاء تتلمذوا على يد الإمام الرافعي، ولا شك أنهم كثر، لكن لم يدوَّن إلا القليلِ منهم، فوجدنا، من بين الكتب المتداولة والمعتمدة التي بين أيدينا ستة (١٠)، هم:

1. ولده عزيز الدين محمد (٢): ذكر الإمام الذهبي وابن الملقن أن عزيز الدين محمد ابن الإمام الرافعي سمع من أبيه، وقال ابن حجر في ذكر إسناده لرواية كتاب «العزيز شرح الوجيز» للإمام الرافعي: "وأنبأنا أبو هريرة ابن الذهبي إجازة عن أبي المجامع إبراهيم بن محمد بن حمويه الجويني عن عزيز الدين محمد ابن الإمام أبي القاسم الرافعي عن أبيه به وبهذا الإسناد.." لكن لم نجد ترجمته في كتب التراجم والتواريخ الموجودة لدينا.

٢- الحافظ زكي الدين المنذري (٣): هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة، أبو محمد المنذري الدمشقي ثم المصري الشافعي، ولد بمصر سنة (٨٥هـ) كان عالما بالفقه والتأريخ واللغة، وكان صالحا زاهدا.. تفقه على أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد القرشي، وأبي الحسين بن يحيى النحوي، وأبي عبد الله الأرتاحي، والإمام الرافعي، وآخرين. وأخذ عنه ابنه محمد، والدمياطي، والشريف عز الدين وأبو الحسين ابن اليونيني، والفخر إسهاعيل بن عساكر، وابن دقيق العيد، وآخرون. رحل إلى الأسكندرية وبيت المقدس ودمشق والمدينة المنورة... درس بالجامع الظافري بالقاهرة... وصنف تصانيف كثيرة منها: مختصر صحيح مسلم، ومختصر سنن أبي داود

<sup>(</sup>۱) ذكر الشيخ أبو بكر المصنف في مقدمة كتابه «الوضوح شرح المحرر» أن الإمام ابن الصلاح الشهرزوري (۱) ذكر الشيخ أبو بكر المصنف في مقدمة كتابه «الوضوع وتفحصناه في معظم كتب التراجم والطبقات كسير أعلام النبلاء ووفيات الأعيان وطبقات الشافعية الكبرى وطبقات الشافعية لابن الصلاح والنووي وابن قاضي شهبة وحتى طبقات المصنف لم يذكروا ولم يلمحوا بأن أحد تلاميذ الإمام الرافعي هو ابن الصلاح أو أحد أساتذة الإمام ابن الصلاح هو الإمام الرافعي، لذا لم نأت به كأحد تلاميذ الإمام الرافعي.

<sup>(</sup>٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٢٠١)، والبدر المنير (١/ ٣٢١).

 <sup>(</sup>٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٢)، وتذكرة الحفاظ (١٢٣٦/٤)، والوافي بالوفيات (٦/ ٢٠٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٣٨٧)، والبدر المنير (١/ ٣٢٣)، والأعلام (٤/ ٣٠)، وكشف الظنون (١/ ٤٠٠).

وسياه «المجتبى»، وكتاب الترغيب والترهيب (۱)، والتكملة لوفيات النقلة، والأربعين في الأحكام، وشرح التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي، ورسالة في الجرح والتعديل (۱)، وعمل اليوم والليلة، والمعجم المترجم وغيرها. توفي سنة (٢٥٦هـ). ذكر الذهبي وابن الملقن أن الإمام الرافعي كان أحد شيوخ الحافظ المنذري، وساق الذهبي رواية عنه في ذلك وقال: "أحبرنا إسحاق بن إبراهيم المقرئ، أخبرنا عبد العظيم الحافظ سنة خس وخسين، حدثنا الشيخ أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني لفظا بمسجد رسول الله تلكي ... "(1)

٣. أبو الثناء الطاووسي، ذكر الإمام الذهبي وابن الملقن أنه روى وأخذ عن الإمام الرافعي القزويني الطاووسي، ذكر الإمام الذهبي وابن الملقن أنه روى وأخذ عن الإمام الرافعي إجازة، وذكره الحافظ ابن حجر عندما ذكر سنده في رواية كتاب «العزيز شرح الوجيز» للإمام الرافعي فقال: "أخبرنا به الإمام أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن العز عبد الحميد المقدسي إذنا مكاتبة عن الفخر عثمان بن محمد التوزري إجازة مكاتبة من مصر عن إبراهيم بن محمد الواني مشافهة بدمشق إن لم يكن سماعا ولو لبعضه قال الأول: أنبأنا عبد العزيز بن عبد العلي السكري وعبد المادي بن عبد الكريم القيسي قالا: أنبأنا أبو القاسم الرافعي إجازة، وقال الثاني: أنبأنا أبو الثناء محمود بن أبي سعيد بن محمود بن الناصح القزويني إجازة أنبأنا الرافعي ..."، ومع هذا لم أجد ترجمته في كتب التراجم والتواريخ.

أبو الفتح القيسي<sup>(a)</sup>: هو عبد الهادي بن يحيى بن عبد الكريم بن علي بن عيسى

 <sup>(</sup>١) وهو كتاب عظيم الفائدة شرحه جماعة وعلقوا عليه، منهم الإمام الحافظ ابن حجر، وعلق عليه البرهان الناجي، وشرَحه الفيومي... طبع أكثر من مرة، منها ما نشرها دار الكتب العلمية في أربعة أجزاء بتحقيق إبراهيم شمس الدين. منة (١٤١٧هـ).

<sup>(</sup>٢) طبع من قبل مكتبة دار الأقصى في الكويت، بتحقيق عبدالرحمن عبدالجبار سنة (١٤٠٦هـ).

<sup>(</sup>٣) سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٥).

<sup>(</sup>٤) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٣)، والبدر المنير (١/ ٣٢٣)، والمعجم المفهرس لابن حجر (٢/ ١٤٠).

<sup>(</sup>٥) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٣)، والبدر المنير (١/ ٣٢٣)، وذيل التقييد (٢/ ١٦١)، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ١١٢)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٣٣).

بن تميم القيسي المقرىء الخطيب معين الدين أبو الفتح خطيب المقياس بمصر. ولدسنة (٩٧ه هـ) أخذ وسمع من عبد الله بن محمد البرمكي والقاضي أبي علي الحسن الوزان وقرأ القراءات بالسبعة على أبي الجود وسمع من قاسم بن إبراهيم المقدسي وجماعة وأخذ عنه أبو بكر بن أبي شامة، وأحمد بن أحمد بن الحسين الأزدي وغيرهم. توفي سنة ( ٦٧١هـ)، وذكر الإمامان الذهبي وابن الملقن: أنه أخذ عن الإمام الرافعي إجازة.

ه. ابن السكّري (۱): فخر الدين عبد العزيز بن قاضي القضاة (۲) عباد الدين عبد الرحمن، المعروف بابن السكري، ولد سنة (۲۳۸هـ) روى عن جده لأمه الشيخ بهاء الدين ابن الجميزي وعن والده الشيخ فخر الدين ابن السكري، وحدث بالقاهرة ودمشق، روى عنه البرزالي والذهبي..وكان خطيبا في جامع الحاكم ومدرسا في مشهد الحسين.. توفي سنة (۲۱۶هـ أو ۷۱۳هـ) وكان عمره (۷۶) سنة، نقل عن الإمام الرافعي إجازة كما صرح به الإمامان الذهبي وابن الملقن.

7- أبو العباس الخويي (٣): شمس الدين أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى البرمكي قاضي القضاة، ولد سنة (٥٨٣ه)، أخذ الفقه على يد الإمام الرافعي - كما ذكره ابن السبكي - و الكلام والأصول على الإمام فخر الدين الرازي فيما قاله بعضهم: وسمع بدمشق من ابن الزبيدي وابن الصلاح وغيرهما.

سمع منه تباج الدين بن أبي جعفر وأبو عمرو بن الحاجب والجمال محمد بن الصابوني وغيرهم.

<sup>(</sup>۱) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٣/٢٢)، والوافي بالوفيات (٦/ ٤٣٦)، والبدر المنير (١/ ٣٢٣)، وحسن المحاضرة في أخبار مصر و القاهرة (١/ ١٢٩)، وشذرات الذهب (٦/ ٣١).

<sup>(</sup>٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد العلي بن علي المصري قاضي القضاة عاد الدين أبو القاسم ابن السكري، ولد سنة (٥٥ هـ) وتفقه على الشيخ شهاب الدين الطوسي، وله حواش على الوسيط مفيدة، ومصنف في مسألة الدور، توفي سنة (٦٣٤هـ) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٣٣٢)، وطبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضي شعبة (١/ ٣٩١).

<sup>(</sup>٣) خوي بخاء معجمة مضمومة وواو مفتوحة وياء مدينة من أفربيجان من أقاليم تبريز. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٦٤)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة النبلاء (٣٨/ ٢٤)، وشذرات الذهب (٤/ ٤٢٢).

وكان فقيهاً أصولياً مناظراً من أذكياء المتكلمين، وأعيان الحكماء والأطباء، وله مؤلفات في الأصول والنحو والجدل، توفي سنة (٦٣٧هـ).

#### (ج) جهود الإمام الرافعي وفضله:

لما وضع الإمام الشافعي أسس مذهبه وألف مؤلفات عديدة في أصول وفروع الفقه، قام أصحابه و تلاميذه بنشره وتدريسه وإفتائه، كما أنهم قاموا بتخريج المسائل حسب تلك الأسس، والاجتهاد فيها فاته الإمام، وألفوا مؤلفات وكتبوا كتابات متنوعة ومتفرعة لنصرة مذهب الشافعية في أنحاء العالم الإسلامي آنذاك، ومرت أربعة قرون من وفياة الإمام الشيافعي إلى ظهبور الإمام الرافعي. ومن الطبيعي أن يوجد بين هذه الجهود والمؤلفات موافقات ومخالفات في التخريجات والاجتهادات والاستنباطات، لذا أصبحت الحاجمة ملحَّة لجمعها بعدما كانت مبعثرة، وتهذيبها وتنقيحها بعدما كانت شائبة ومطولة، فبرز في مطلع القرن السابع الهجري الإمام الرافعي فقام بجهد وافر وعظيم، وذلك بتجديد مؤلفات الشافعية وجمعها وتنقيحها وترتيبها حسب أسلوب ومسلك تتميز بالدقة والتحقيق والتدليل، فألف في ذلك مؤلفات كثيرة ونافعة ـ سيأتي تفصيلها . وصرف جل جهده في الفقه: فقد ألف ثلاثة تأليفات بثلاث مستويات، فألف «العزيز شرح الوجيز» ككتاب مطول ومقارن في المذهب الشافعي، وهذا يمثل المستوى الأعلى للقارئ والدارس ولمن أراد التبحر في مذهب الإمام الشافعي. وألَّف «الشرح الصغير) ككتاب متوسط في المذهب، وهذا يمثِّل المستوى الوسط لطلاب ومتَّبعى المذهب الشافعي، وألف «المحرر» ككتاب مختصر ومهذب في المذهب، ويمثل المستوى الأدنى، لنذا نرى أن فضل الإمام الرافعي فيها بذَّله لخدمة الشريعة الإسلامية وفقهها كان عظيها وجليلا على الأمة الإسلامية بشكل عام وعلى أتباع مذهب الإمام الشافعي بشكل خاص، على علماءهم وعوامهم، مجتهدهم ومقلدهم، كبيرهم وصغيرهم، فهو بحق محرر ومحقق للمذهب الشافعي، وفي ذلك قال الإمام النووي: "وكانت مصنفات أصحابنا (رحمهم الله) في نهاية من الكثرة فصارت منتشرات، مع ما هي عليه من الاختلاف في الاختبارات، فصار لا يحقق المذهب من أجل ذلك إلا أفراد من الموفقين

الغواصين المطلعين أصحاب الهمم العاليات، فوفق الله سبحانه وتعالى وله الحمد - من متأخري أصحابنا من جمع هذه الطرق المختلفات، ونقح المذهب أحسن تنقيح، وجمع منتشره بعبارات وجيزات، وحوى جميع ما وقع له من الكتب المشهورات، وهو الإمام الجليل المبرز المتضلع من عكم المذهب أبو القاسم الرافعي ذو التحقيقات، فأتى في كتباب «شرح الوجيز» به لا كبير مزيد عليه من الاستيعاب مع الإيجاز والإتقان وإيضاح العبارات. "(۱)

وتابع الأثمةُ من بعده مسلكه ومنهجه في التهذيب والتنقيح، أمثالُ الإمام النووي والأذرعي والإسنوي وابن السبكي وأبي زكريا الأنصاري وابن حجر الهيتمي والرملي وباقي شراح المنهاج والمحرر والشرح الكبير والروضة، بل ذهب الإمام ابن حجر الهيتمي إلى أبعد من ذلك فيرى أن المعتبر في كتب الشافعية كتبُ الإمام الرافعي والنووي من بعده دون غيرهما، فقال في «التحفة»: "إن الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد شيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنه المذهب ولا يغتر بتنابع كتب متعددة على حكم واحد؛ فإن هذه الكثرة قد تنتهي إلى واحد؛ ألا ترى أن أصحاب القفال أو الشيخ أبي حامد مع كثرتهم لا يفرعون ولا يؤصلون إلا على طريقته غالبا، وإن خالفت سائر الأصحاب فتعين سبر كتبهم هذا كله في حكم ألم يتعرض له الشيخان أو أحدها، وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين ولم تزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عمن قبلهم وهكذا: أن المعتمد ما اتفقا عليه، أي: ما لم يجمع متعقبو كلامهها على أنه سهو، وأنى به."(٢)

ومع أن الإمام الرافعي عمدة المحققين في الفقه، وكرَّس معظم جهوده في تهذيب المسائل الفقهية وتحقيقها، فمع ذلك كان محدِّثا بارعا وسمع من مجموعة من المحدثين في زمانه، وروى عنه جماعة منهم الحافظ المنذري صاحب «الترغيب والترهيب»، وألف الرافعي في ذلك مؤلفات منها شرح مسند الإمام الشافعي، وكذلك كتاب الأربعين،

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/ ١١٢).

<sup>(</sup>٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لابن حجر (١/ ١٥٠).

وفي مكانته في الحديث قال الإمام الذهبي فيها نقله ابن قاضي شهبة عنه: "ويظهر عليه اعتناء قويٌّ بالحديث وفنونه في شرح المسند."(١)

وكذلك كان مؤرخا متقنا وألَّف في تأريخ بلده موسوعة تأريخية لم يؤلف مثله وسياه: «التدوين في أخبار قزوين».

وكتب في أخبار سفره إلى الحجاز كتابا سهاه: «الإيجاز في أخطار الحجاز». إضافة إلى ما ذكرناه كان الإمام الرافعي يجيد الشعر، وأنشد قصائد وأشعارا حسب ما تأثر به من الأحداث وفي مناسبات مختلفة، وأمثال ذلك:

قال في صدق العبودية لله: (٢)

سِمني بها شنت وسم جبهتي باسمك ثم اسم بأسهائي فسمّني عبدك أفخر به ويستوي عرشي على الماء

وقال في رحمة الله عزوجل لعباده: ٣٠

أقيا على باب الرحيم أقيا ولا تنيا في ذكره فتهيا هو الرب من يقرع على الصدق بابه يجده رؤوفاً بالعباد رحيها

وقال في حمد الله تعالى في اليسر والعسر: (١٠)

إن كنت في اليسر فاحمد من حباك به فليسس حقا قضى لكنه الجود أو كنت في العسر فاحمده كذلك إذ ما فوق ذلك مصروف ومردود وكيفها دارت الأيام مقبلة وغير مقبلة فالحمد محمود

وغير ذلك، حتى أنه لو جمع ما أنشده في كتبه وكتب أصحاب التراجم والتواريخ لكان له ديوان في الشعر كالإمام الشافعي وغيره.

<sup>(</sup>١) طبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضي شهبة (١/ ٣٩٤).

 <sup>(</sup>۲) عبعات المعهاء الشافعية الكبرى (٤/٣/٤).

<sup>(</sup>٣) ينظّر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ٣٩٥)، وطبقات الشافعية لأبي بكر المصنف

<sup>(</sup>ص۲۲۰)، وشذرات الذهب (۱۰۸/۰). (٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤٠٣/٤).

#### (د) ثناء العلماء عليه

فإمام بهذا القدر والرفعة وبتمكنه وتضلعه في علوم الشريعة المختلفة، كان له فضل على الذي يأتي من بعده وسار على مسيره، لذا بقي اسمه وشاع صيته، ولم يخمد كها طفئ أسهاء آلاف العلماء والكتاب في عصره، وعلمه يصول ويجول في العالم الإسلامي جيلا بعد جيل، من يومه إلى يومنا هذا، لذا قالوا في شأنه أقوالا حسنة، من أمثالها:

- قال ابن الصلاح: "أظن اني لم أرّ في بلاد العجم مثله، كان ذا فنون حسن السيرة جميل الأمر صنف شرح الوجيز في بضعة عشر مجلدا لم يشرح الوجيز بمثله."()

- وقال النووي: "إنه كان من الصالحين المتمكنين، وكانت له كرامات كثيرة ظاهرة."(٢)

وقال الإسنوي: "فإنك إذا استقرأتَ مصنّفي كتب الشافعية المطوَّلة وجدتَ الرافعي أكثرَ هم اطَّلاعا على المصنفات، ثم إنّه كان الله شديد التثبت والاحتراز في النقل لا يُطلق نقلا عن كتاب إلا إذا رآه فيه، فإن لم يقف عليه من كلامه عزاه إلى حاكيه عنه أو أتى بصيغة (عن) فيقول: وعن الكتاب الفلاني كذا...""

وقال ابن قاضي شهبة: "وإليه يرجع عامة الفقهاء من أصحابنا في هذه الأعصار في غالب الأقاليم والأمصار، ولقد برز فيه على كثير ممن تقدمه وحاز قصب السبق فلا يدرك شأوه إلا من وضع يديه حيث وضع قدمه."(٤)

### (هـ)مصنفات الامام الرافعي

ألف الإمام الرافعي عدة كتب قيمة ونافعة، وتناول الفقهاء معظمها من بعده واعتمدوا عليها في مجال التعليم والتدريس، وهذه الكتب موزعة على أربعة أنواع من العلوم الشرعية، الفقه والتأريخ والحديث والتفسير.. فأهم الكتب التي صدرت عنه، وقد ذكرها أصحاب التراجم وغيرهم هي:

<sup>(</sup>١) سير أعلام النبلاء: (٢٢/ ٢٥٣)، وطبقات الشافعية الكبرى: (٤٠٢/٤).

<sup>(</sup>٢) تهذيب الأسهاء واللغات، للنووي (٢/ ٥٦٢)

<sup>(</sup>٣) المهات، للإسنوي (١/ ١٣١).

<sup>(</sup>٤) طبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضي شهبة (١/ ٣٩٣).

#### ١-(التدوين في أخبار قزوين)(١)

ألف الإمام الرافعي كتابا في معرفة بلده وفضله وأخباره وسياه: «التدوين في ذكر أهل العلم بقزوين» وقال في مقدمته: "... قد كان يدور في خلدي أن أجمع ما حضرني من تاريخ بلدي ووقع في ألسنة الناس قبل شروعي..."، وبعد ذكر أنواع التأليف في التأريخ ذكر الإمام مضامين الكتاب وتقسيهاته فقال: "... و رأيت أن أصدره بأربعة فصول: أحدها في فضائل البلدة وخصائصها، وثانيها في اسمها، وثالثها في كيفية بنائها وفتحها، ورابعها في نواحيها و أوديتها و قنيها و مساجدها و مقابرها، ثم أتبع هذه الفصول بذكر من وردها من الصحابة والتابعين؛ أجمعين، ثم أندفع في تسمية مَن بعدهم، والله الموفق."(1)

#### ٢. (العزيز في شرح الوجيز) (٦)

ويسمى بـ «الشرح الكبير» أيضاً، وزاد البعض لفظ «الفتح» على عنوان الكتاب و هكذا أورده الذهبي ـ وذلك من باب التورع؛ حيث إنّ العزيز من صفات الله تعالى، قال ابن السبكي: "وقد تورع بعضهم عن إطلاق لفظ العزيز مجردا على غير كتاب الله فقال: فتح العزيز في شرح الوجيز..."(3)

وهو شرح مفصل لكتاب «الوجيز» للإمام الغزالي، وفي مكانة الكتاب.

قال النووي في الروضة: "...قد أحسن الامام الرافعي في ما حققه، ولحصه، والتقنه، واستوعبه في هذا الكتاب، ويسر الاحتواء على متفرقات المذهب ونفائس خفاياه على المفتين والطلاب... واعلم أنه لم يصنف في مذهب الشافعي من يُحصّل

<sup>(</sup>١) عنون أصحاب التراجم كتابه بهذا العنوان، مع أنه سياه بـ التدوين في ذكر أهل العلم بقزوين؛ وطبع بـ ار الكتب العلمية بتحقيق: عزيز الله العطاردي، في سنة: (٤٠٨ هـ، ١٩٨٧م). وينظر نسبته في كشف الظنون (١/ ٣٨٢).

<sup>(</sup>۲) مقدمة كتاب «التدوين في أخبار قزوين» (۱/۷).

 <sup>(</sup>٣) نسب هذا الكتاب للإمام الرافعي بإجماع أصحاب التراجم الذين ترجموا له، وقد طبع الكتاب بدار الكتب العلمية بتحقيق: الشيخ على محمد معوض و الشيخ عادل أحد عبد الموجود في ثلاثة عشرة بجلداً.

<sup>(</sup>٤) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٦/ ٢٥٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٤٠٠).

لك مجموع ما ذكرتُه أكملَ من كتاب الرافعي ذي التحقيقات، بل اعتقادي واعتقادُ كل منصف أنه لم يوجد مثلُه في الكتب السابقات ولا المتأخرات في ما ذكرتُه من هذه المقاصد المهات."(١)

وقال ابن الصلاح: "لم يشرح الوجيز بمثله" (").

ومدح الإمام الاسنوي كتاب (العزيز) ببيتين وقال: (٣)

يا من سما إلى نيل العلى ونحى إلى العلم العزيز الرافعي قلَّد سميًّ المصطفى ونسيبَه والـزم مطالعـة العزيـز الرافعـي

واعتنى العلماء بهذا الكتاب تلخيصا و تعليقا و تخريجا:

#### فمن حيث اختصاره وتلخيصه:

- فقد اختصره بنفسه، وسهاه «الشرح الصغير» سيأتي ذكره.
- واختصره أيضاً وسماه «المحرر» سيأتي الكلام عنه مفصلا.
- واختصره النووي أيضاً وسماه (روضة الطالبين)(١) واشتهر بين أهل العلم أكثر من

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين، للنووي (٨/ ٥٣٤).

<sup>(</sup>٢) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (٢/ ٧٨٤).

<sup>(</sup>٣) ينظر: المهات، للإسنوي (١/ ٩٣).

<sup>(</sup>٤) وهذا الكتاب: من أشهر كتب الشافعية، وقد اهتم فقهاء الشافعية به تعليقا وحاشية وإختصارا وشرحا، فكتب عليه عمر بن أبي الحزم الكناني (٣٧٨هـ) حاشية وناقش فيه النووي في بعض المسائل، ورده من بعده ابن السبكي بحاشية أخرى، وكتب أيضا ابن جماعة (٩١٨هـ) وسياه نكت على الروضة، وكتب السيوطي (٩١١هـ) كتابات كثيرة فمنها: حاشية كبرى سياها «أزهار الفضة»، وحاشية صغرى سياها «الينبوع فيها زاد على الروضة من الفروع»، ثم اختصره وسياه «العنبر»، ثم نظمه وسياه «الخلاصة»، ثم شرح هذا النظم وسياه «رفع الخصاصة». واختصره شرف بن عثهان العزي (٩٩٧هـ) وزاد عليه تعليقات وسياه «المختصر»، واختصر «الروضة» أيضا كل من: جمال الدين الشربشي (٩٢٧هـ) وحمد بن عبدالمنعم المعروف بابن السبعين (٤١ههـ) وشهاب الدين الأذرعي (٣٨٣هـ) وشهاب الدين الأذرعي (٣٧٨هـ) وشهاب الدين المرفق الدين ابن المقري المربعي (١٩٥هـ) وسياه «المهات»، وغير ذلك، (٣٠هـ) وسياه: «روض الطالب»، وعلق عليه الإسنوي (٢٧٧هـ) مع «فتح العزيز» وسياه «المهات»، وغير ذلك،

أصله مع أنه قلما خرج عن تخريجات وترجيحات الإمام الرافعي، ومع هذا لكلُّ منهما مزايا ومساوئ، وذكر الإمام الإسنوي في مقدمة كتابه «المهمات» جملة من ذلك. (١)

- . واختصره إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني (٦٥٥هـ) وسياه «نقاوة فتح العزيز».
  - . واختصره ابن عقيل عبدالله بن عبدالرحمن المصري العقيلي (٧٦٩هـ).

## ومن ناحية الحواشي والتعليقات:

علق عليه محمد بن أحمد المعروف بابن الربوة وسماه «الدر العظيم المنير في شرح إشكال الكبير».

ـ وعلق على «العزيز» و «الروضة» معا، الإمام الإسنوي (٧٧٢هـ) وسياه «المهيات». (٢)

و على كل من يدرس الكتابين ـ العزيز والروضة ـ أن يهتم بهما ويقرأ ما في مضمونهما؟ فإن فيهما استدراكات جيدة وتعليقات مفيدة لا يستغني عنها طالب العلم ولا الدارس لمذهب الإمام الشافعي.

. وعلق عليه أيضاً شمس الدين محمد بن محمد الأسدي القدسي (٨٠٨هـ) وسياه «الظهير على فقه الشرح الكبير».

الروضة لسراج الدين البلقيني وابنه عبدالرحمن البلقيني (٨٢٤هـ) وصالح بن عمر (٨٦٨هـ)، وطبعه دار الكتب العلمية مجردا عن الحواشي في (٨ مجلدات) ينظر: المهمات (١/ ٧٦)، والمدخل إلى مذهب الإمام الشافعي (ص٢٦٥). (١) ينظر: المهمات، للإسنوي (١/ ٩٩) وما بعدها.

(٢) من بين حواشي والتعليقات التي كتبت على «العزيز» و «الروضة» هذا الكتاب قد اهتم العلماء به اهتهاما بالغا، فمن ذلك: علق عليه شريف عزالدين الدمشقي (٩٧٤هه) وسهاه «تتهات»، وعلق عليه أيضا أحمد بن العهاد الأقفهسي (٨٠٨هه) وسهاه «التعليق على المههات» وعلق عليه أيضا الحافظ العراقي (٢٠٨هه) وسهاه «مههات المههات»، وقام علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (٧٦٧هه) بترتيبه على أبواب الفقه، وعلق عليه أيضا سراج الدين البلقيني (٥٠٨هه) وسهاه «معرفة الملهات» جماعة من الفقهاء فمنهم: أبو زرعة ابن الحافظ العراقي وسهاه «معرفة الملهات»، وقام باختصار «المههات» جماعة من الفقهاء فمنهم: أبو زرعة ابن الحافظ العراقي وسهاه «المنهات»، وابن الوكيل (١٩٧هه)، وشمس الدين محمد الصرخدي (١٩٧هه)، وتقي الدين أبو بكر الحصني (٩٨٩هه) وسهاه «النكت على المههات»، وسراج وسهاه «تلخيص المههات»، والقاضي تقي الدين أحمد بن شهبة الدمشقي (١٥٨هه) وسهاه «النكت على المههات»، وسراج المهات شرف الدين عيسى بن عثمان الغزي الدين عمر بن محمد اليمني المعروف بالفتي، وسهاه «مههات المههات»، وشرح المههات شرف الدين عيسى بن عثمان الغزي المفضل الدمياطي وذلك في سنة (٩٠٠م). ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٩١٤)، ومقدمة المهات للإسنوي (١٠/٧٧).

#### ومن الناحية اللغوية:

ألف أحمد بن محمد المقري الفيومي (٧٧٠هـ) كتابا في غريب ألفاظ العزيز وسماه «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير». (١)

#### ومن ناحية تخريج الأحاديث:

قام بتخريج أحاديثه جماعة من العلماء، أشهر كتبهم:

- ◄ تخريج أحاديث الرافعي، لشهاب الدين أبي الحسين أحمد الحسامي الدمياطي (٧٤٩هـ).
- «تخريج أحاديث الرافعي» لمحمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي المعروف بابن
   النقاش (٧٦٣هـ).
- «تخريج أحاديث الرافعي» للقاضي أبي عمر عبد العزيز بن محمد ابن جماعة الكناني (٧٦٧هـ).
  - «الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز» لبدرالدين الزركشي (٧٩٤هـ).
- «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» للإمام عمر بن علي المعروف بابن الملقن (٤٠٨هـ) وقد اختصره بنفسه وسياه «خلاصة البدر المنير»، ثم انتقاه في جزء غتصر وسياه «منتقى خلاصة البدر المنير». (٢)
- «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، وهذا الكتاب من أشهر كتب التخريج وأنفعها، وذلك لما فيه من المزايا والفوائد، لكن في الأصل هو مختصر لكتاب «البدر المنير» مع إضافة فوائد وتعليقات الكتب الأخرى."(")
- " «نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» للحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ). وغير ذلك من مؤلفات في تخريجه وتلخيصه وتعليقه...

<sup>(</sup>١) وقد طبع الكتاب عدة مرات منها طبعة دار الكتب العلمية في جزأين بمجلد واحد من (٦٧٨) صفحة لعام (١٩٩٤).

 <sup>(</sup>۲) طبع هذا الكتاب بدار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض، بتحقيق: مصطفى أبو الغيظ و عبدالله بن سليهان وياسر بن كهال، في (٩ أجزاء) الطبعة: الأولى (١٤٢٥هـ ٤٠٠٤م). ينظر: علم تخريج الحديث (ص٩٨).

<sup>(</sup>٣) تلخيص الحبير (١/ ١١٥)، طبع بدار الكتب العلمية في أربعة مجلدات بتحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض.

### ٣. (الشرح الصغير )<sup>(١)</sup>

وهو شرح للوجيز أيضا، لكن أقل حجها ومحتوى من «العزيز»، وصنفه بعد تصنيف العزيز، قال ابن قاضي شهبة: «الشرح الصغير وهو متأخر عن العزيز ولم يلقبه ولم يقف عليه النووي» (۱)، لكن الشيخ أبابكر المصنف وقف عليه ونقل عنه أيضاً في شرحه الوضوح. أما سبب تصنيفه، يقال: أن بعض الفقهاء قصدوا أن يختصر «الشرح الكبير»، فبلغ ذلك الإمام الرافعي، فخاف أن يفسده عليه بالتغيير، فقام باختصاره، ونقل عنه العلهاء من بعده. (۱)

### شرح مسند الشافعي)<sup>(1)</sup>

قال حاجي خليفة: "شرَحه ـ أي مسند الشافعي ـ الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي عقرة وستمائة في رجب سنة اثنتي عشرة وستمائة في مجلدين ... "(٥)

وقبال الإسنوي: "منها ـ أي من كتب الإمام الرافعي ـ شرح مسند الإمام الشافعي وهو مجلدان ضخيان قبال في أوله: ابتدأت في إملائه في رجب سنة ثنتي عشرة وستماثة وهو عقب فراغ الشرح الكبير." (1)

<sup>(</sup>۱) حقق أكثر من ثلثيه على شكل رسائل ماجستير في جامعة الجنان اللبنانية، إلا أنه لم يطبع بعد، وحصلنا على نسخة مخطوطة له، ومحفوظة في مكتبة عبدالله بن عبيد هويدي الفلاسي رقم التصنيف (۲/ ۱۰)، وتتكون من (۷/ ٥٠) ورتكون من (۵/ ٥٠)

<sup>(</sup>٢) طبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضي شهبة (١/ ٣٩٥).

<sup>(</sup>٣) ينظر: البدر المنير (١/ ٣٣٠).

<sup>(</sup>٤) وقد سبق شرحه من قبل الإمام ابن الأثير (ت٢٠٦هـ) وقال في مقدمة كتابه: "لم أر في ما وقفت عليه أو سمعته يقضي أن أحداً تصدى لشرح مسند الشافعي عليه أن أحداً تصدى لشرح مسند الشافعي المساد مدوي تتاب مشهور بين العلماء مروي ثابت الإسناد متصل..."، ينظر: الشافي في شرح مسند الشافعي (١/ ١٥)، وقد طبع هذا الكتاب بدار الرشد في خمسة مجلدات بتحقيق: ياسر أحمد سليمان.

<sup>(</sup>٥) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٦٨٣).

<sup>(</sup>٦) ينظر: المهات (٩٦/١).

### ٥ (الإيجاز في أخطار الحجاز)(١)

دوَّن الامام الرافعي ما عرض له من خواطر في سفره إلى الحج في هذا الكتاب، قال ابن السبكي: ذكر أنه أوراق يسيرة ذكر فيها مباحث وفوائد خطرت له في سفره إلى الحج، وكان الصواب أن يقول: «خطرات أو خواطر الحجاز، ولعله قال ذلك والخطأ من الناقل». (٢)

### ٦. (المحمود في الفقه)

قال ابن السبكي: «كتاب المحمود في الفقه لم يتمه ذكر لي أنه في غاية البسط وأنه وصل فيه إلى أثناء الصلاة في ثهان مجلدات». (٣)

وقال ابن قاضي شهبة: «كان قد شرع قبل الشرح الكبير في شرح على الوجيز أبسط من المذكور سياه الشرح المحمود وصل فيه إلى أثناء الصلاة في مجلدات ثم عدل عنه وقد أشار إلى تلك القطعة في العزيز في كتاب الحيض في مسألة المتحيرة».(1)

### ٧- (سواد العينين في مناقب الغوث أبي العلمين)

ذكره صاحب إيضاح المكنون، وهدية العارفين. (٥)

#### ٨.(أربعون حديثا)

ذكره الذهبي في «السير». (١)

### ٩ ـ (الأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة) (٧٧

وهيي ثلاثون حديثا أملاها بأسانيدها عن شيوخه على سورة الفاتحة وتكلم

<sup>(</sup>١) نسبه إليه ابن السبكي في طبقاته (٤/ ٠٠٤)، والزركلي في الأعلام (٤/ ٥٥)، والباباني في هدية العارفين (٢/ ١٧٦).

<sup>(</sup>٢) طبقات الشافعية الكبرى (٤٠٠/٤).

<sup>(</sup>٣) المصدرنفسه (٤٠٠/٤).

<sup>(</sup>٤) و ذكره الإسنوي في المههات (١/ ٩٦)، وابن قاضي شهبة في طبقاته (٢/ ٢٧).

 <sup>(</sup>٥) ينظر: إيضاح المكنون (٤/ ٣٠)، وهديَّة العارفين (٢/ ١٧٦)، وطبع هذا الكتاب بالقاهرة بمطبعة بولاق سنة
 (١٣٠١هـ-١٨٨٣م).

<sup>(</sup>٦) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٧/ ٢٥٣).

<sup>(</sup>٧) ينظر كشف الظنون (١/ ١٦٤).

عليها. وأكمل كتابتها في ربيع الأول، سنة اثنتي عشرة وستهائة.

### ١٠ ـ (التذنيب فوائد على الوجيز)(١)

وهي تعليقات على كتاب «الوجيز» للإمام الغزالي، ألَّفها الإمام بعد فراغه من الشرحين الكبير والصغير كما بيَّنه في مقدمته ورتَّبه على مقدِّمة وسبعة فصول. (٢)

### ١١. (المحرر في فروع الشافعية)

وهي من أشهر كتب الإمام الرافعي بل يعدُّ من أهم وأشهر المختصر ات في فقه الامام الشافعي. إضافة إلى ذلك ذكر الإمام السيوطي و الأدنروي، أنَّ الإمام الرافعي ألف كتابا في تفسير القرآن، لكن لم يذكرا اسم الكتاب. (٣)

هذا ختام ما وصلنا إليه في التعريف بالمصنف الرافعي، وصلى الله وسلم على نبينا عمد على الله وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# ثانياً: التعريف بكتابه «المحرر»

عنوان الكتاب ونسبته إلى المؤلف:

. اسم الكتاب: المحرر<sup>(٤)</sup> في فروع الشافعية.

وبهذا العنوان شاع الكتاب بين أهل العلم، وقد ألمح الإمام الرافعي في مقدمة كتابه إلى

<sup>(</sup>١) طبع هذا الكتاب بدار الكتب العلمية بتحقيق أحمد فريد المزيدي ، سنة : (٢٠٠٤م).

<sup>(</sup>٢) ينظر: التذنيب في الفروع.طبع بجانب الوجيز ( ص٥٣٥).

<sup>(</sup>٣) ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي (١/ ٦٠)، وطبقات المفسرين للأدنروي (١/ ٢٢٥).

<sup>(</sup>٤) هناك عدة مؤلفات بأسم «المحرر» فأشهرها:

ـ المحرر: لأبي على الحسين بن القاسم الطبري الشافعي (٣٥٠هـ) وهو أول كتاب صنف في الخلاف المجرد.

ـ المحررالوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لأبي أحمد المحاربي، عبد الخالق بن ُعطية (٥٤٢هـ).

<sup>-</sup>المحرر: لأبي البركات، عبد السلام بن عبد الله بن الخضير بن محمد على بن تيمية الحنبلي، جد الإمام ابن تيمية (٦٥٣هـ) وهو كتاب فقه معتمد في الفقه الحنبلي وله عدة شروح.

ـ المحرر في الحديث: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي (٤٤٧هـ).

ـ المحرر في النحو: لعمر بن عيسى الهرمي (٧٠٢هـ). ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٦١٢) وما بعدها، ومعجم المؤلفين (٥/ ٩٣ عـ ٢٢٧)، و (٧/ ٣٠٣).

ذلك العنوان وقال: "... واستوقفك لما يممت به من نظم مختصر في الأحكام محرَّدِ عن الحشو والتطويل، مخمَّرِ التفريع والتأصيل، وأرغب إليك في تسهيل هذا المحرر..."(١)

### . سبب تسمية المحرر بهذا الاسم:

وقد سمي بهذا الإسم؛ لقلة ألفاظه مقارنة بينه وبين «الوجيز للغزالي» و «التهذيب لأبي إسحاق الشيرازي».

والمحرر في اللغة بمعنى: المهذب المنقى(٢).

### . صحة نسبته لمؤلفه الإمام الرافعي:

لا خلاف بين أصحاب التراجم (٣) وكذلك فقهاء الشافعية على أن كتاب «المحرر» ألفه الإمام الرافعي ومن أقوالهم في ذلك:

- قول النووي في مقدمة المنهاج: "وأتقن مختصر «المحرر» للإمام أبي القاسم الرافعي والمنافذي التحقيقات، وهو كثير الفوائد، عمدة في تحقيق المذهب، معتمد للمفتي وغيره من أولي الرغبات، وقد التزم مصنف وغيره من أولي الرغبات، وهو من أهم أو أهم المطلوبات..."(١)

قول صاحب «كشف الظنون»: "المحرر في فروع الشافعية: للإمام أبي القاسم: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني المتوفى في حدود سنة (٦٢٣)، وهو: كتاب معتبر مشهور بينهم..."(٥)

\*\*\*

<sup>(</sup>١) المحرر بتحقيق: محمد حسن (ص٧)، وبتحقيق أبو يعقوب نشأت بن كيال (٨٣).

<sup>(</sup>٢) ينظر :تحمَّة المحتاج (١٣٣/١).

<sup>(</sup>٣) يَنظُرُ : شَلْرَاتُ الذَّهِبِ (١٠٧/٥)، والأعلام للزركلي (٤/ ٥٥).

<sup>(</sup>٤) مغنى المحتاج، للشربيني (١٠١/١).

<sup>(</sup>٥) كشف الظنون، لحاجي خليفة (٢/ ١٦١٢).

### ترتيب الكتاب وأهميته بين كتب الشافعية

من المعلوم أن كل كتاب نافع له أهميته ودوره في نشر العلم وتقوية لمعرفة البشرية وله تأثيره على قارئه ومتبعه هذا من جانب، ومن جانب آخر أنه يكمل ما قبله ويمهد الطريق لما بعده.. وفي كل علم من العلوم اللغوية أو الشرعية مجموعة من المؤلفات ألف في تعريف وتوضيح مبادئ تلك العلوم، وقد تختلف فيها بينها من حيث النوعية أو العلم الذي اعتنى به، ومن حيث طريقة تأليفه والمسلك الذي يتبعه في إيضاح وتخريج المعلومات، ومن حيث الحجم والقوة العلمية فيه... فكتاب «المحرر» للإمام الرافعي يعد أحد كتب الفقه المعتبرة في فقه الشافعية ومختصرا نافعا لمن أراد أن يتعلم الفقه من خلال أصول وأسس المذهب الشافعي.

عاش الإمام الرافعي في زمن التقليد والتعصب المذهبي حيث تراجعت الأمة الإسلامية عن الاجتهاد والإبداع، ومن أبرز معالم تلك الفترة أن معظم المؤلفات الفقهية أصبحت إما إختصارا لمؤلفات سابقة، أو شرحا لمتن كتاب آخر.. والمعلوم لدى المعنيين أن كتاب «المحرر» كتاب مختصر ومهذب في الفقه الشافعي، لكن هل هو مختصر لكتاب محدد أم هو كتاب مسقل بذاته؟ ففي هذا اختلف الفقهاء والمحققون على آراء:

الأول: أنه مختصر لكتاب «الوجيز» (١) للإمام الغزالي، وعلى هذا فالإمام الرافعي شرَح
الوجيز بشرحين: «الشرح الكبير والشرح الصغير» ولخصه أيضاً وسماه: «المحرر»،

<sup>(</sup>۱) وهو كتاب جليل ألفه الإمام الغزالي، وهو مختصر لكتاب «الوسيط» للإمام الغزالي نفسه وهو = أيضا مختصر لكتاب «البسيط» للغزالي أيضا، وقد اعتنى بشرحه واختصاره الأثمة الأعلام وذلك لغاية دقته وإتقانه وقد قيل فيه: لو كان الغزالي نبياً لكان معجزته «الوجيز» فمن أهم اختصارات الوجيز وشروحه: «الخلاصة» واختصره الإمام الغزالي نفسه، وقيل: أن «الخلاصة» مختصر له «النهاية» لإمام الحرمين، وقيل: من مختصر «مختصر المؤني»، ثم اختصره تاج الدين عبد الرحمن بن منعة الموصلي (ت ٢١٦هـ) وسياه: «التعجيز في مختصر الوجيز»، ومن أهم شروحه: واختصره الإمام سراج الدين عمد بن عمد الزبيدي، وسياه: «الإبريز في تصحيح الوجيز»، ومن أهم شروحه: شرح الإمام أبي حامد عمد بن إبراهيم السهيلي الحاجري ( ٢٠١هـ)، وشرحه الإمام الرافعي بشرحين، وسياهما: «الشرح الصغير» و «فتح العزيز إلى شرح الوجيز» وعلق عليه الرافعي أيضا بكتاب سياه: «التذنيب لوافعي يتحقيق وتعليق: «الوجيز» بعدة طبعات منها ما طبعته دار الكتب العلمية في مجلد واحد ومعه التذنيب للرافعي يتحقيق وتعليق: أحمد فريد المزيدي سنة (٢٠١٥م).

وإلى هذا ذهب البجيرمي في حاشيته على منهج الطلاب والشيخ سليمان الجمل في كتابه المسمى بـ «حاشية الجمل على المنهج» (١)، وفي ذلك قال البجيرمي: "...قوله: «الذي عبر به المحرر» هو مختصر من الوجيز المختصر من الوسيط المختصر من النهاية لإمام الحرمين؛ ولهذا سياها بعض الفقهاء أمّا؛ لأخذها من الأم وكل من الوجيز والوسيط والبسيط للغزالي "(٢)، وصحح هذا الرأي جماعة من المحقيقين في عصرنا (٣).

- الثاني: أنه كتاب مستقل، وليس مختصرا لكتاب آخر، وبذلك قال ابن حجر الهيتمي في «تحفة المحتاج» وقال: "وتسميته ـ أي كتاب المحرر ـ مختصرا؛ لقلة لفظه، لا لكونه ملخصا من كتاب بعينه" (٤).
- الثالث: أنه مختصر لكتاب «الخلاصة» للإمام الغزالي، وإلى هذا ذهب الشيخ عبدالله بن حسين بلفقيه (١٢٦٦هـ) (٥٠)، وأيده الدكتور محمد الزحيلي حيث يقول: "أما السلسلة الأصلية فتابعت تطورها من الخلاصة للغزالي فجاء الإمام الرافعي، وهو محقق المذهب وشيخه، فاختصر «الخلاصة» في كتابه «المحرر» فاختار الأقوال الراجحة، والآراء المعتمدة، وصوّب الكثير من آراء الغزالي وترجيحاته (١٠٠٠).
- فالناظر والدارس «للمحرر والوجيز والخلاصة» يجد تقاربا ملحوظا بينها في العبارات والصياغة، لأن تلك الكتب مأخوذة من كتاب «نهاية المطلب» لإمام الحرمين، ومع هذا الجزم بأن «المحرر» خلاصة لكتابي «الوجيز» أو «الخلاصة»

<sup>(</sup>١) حاشية الجمل على المنهج (١/ ٦٣).

<sup>(</sup>٢) حاشية البجيرمي على المنهج (٤/ ١٣٣).

<sup>(</sup>٣) وإلى هذا ذهب كل من صاحب «سلم المتعلم المحتاج» والدكتور عبد العظيم الديب في مقدمة تحقيقه لكتاب «نهاية المطلب الإمام الحرمين» والدكتور أكرم يوسف القواسمي في رسالته للدكتوراه «المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي» والدكتور مرتضى المحمدي في رسالته للدكتواره أيضا باسم «المدخل إلى أصول الإمام الشافعي»... وغيرهم.

<sup>(</sup>٤) تحفة المحتاج: (١/ ٣٥).

<sup>(</sup>٥) ينظر: مطلب الإيقاظ في الكلام على شيء من غرر الألفاظ (ص١٣٦).

 <sup>(</sup>٦) مجلة التراث العربي ـ دمشق ، العدد (٢٢)، السنة السادسة كانون الثاني سنة (١٩٨٦م)، عنوان البحث:
 «الغزالي الفقيه وكتابه الوجيز» كتبه الدكتور: محمد الزحيلي.

يحتاج إلى أدلة قاطعة، مع تقديري لهؤلاء العلماء الأفاضل لم أجد مسوغا لهم في ذلك، بل رأيت أثناء هذا البحث أن كتاب «المحرر» مختصر لكتاب «العزيز في شرح الوجيز المشهور بالشرح الكبير» للإمام الرافعي نفسه، وذلك لجملة من الأدلة:

- لم ينص الإمام الرافعي في مقدمة كتابه «المحرر» على أن كتابه مختصر من «الوجيز»
   أو «الخلاصة»، ولوكان مختصرا لأحدهما لذكره في مقدمته أو في مكان آخر، كها ذكر
   أن كتابه «العزيز» شرح لكتاب «الوجيز» للإمام الغزالي (۱).
- لم ينص أحد من شراح «المحرر» و «المنهاج» للنووي على أن «المحرر» مختصر من «الوجيز» أو «الخلاصة» ولو كان كذلك لذكروه.
- لم يذكر أحد من أصحاب التراجم والطبقات والتواريخ وكتب الفهارس أن كتاب
   «المحرر» مختصر «للوجيز» أو «الخلاصة».
- ومما يدل به على أن المحرر مختصر لكتاب «العزيز» أنه لو تأملت في عبارات الكتابين وقارنت بينها لوجدت أن درجة التشابه كبيرة بين «المحرر» و «العزيز» في الصياغة والتعبير مما يجعلك تجزم بأن «المحرر» أصله من «العزيز»، وهذا الأمر يقودنا إلى مسألة أهم وهي ترتيب وتسلسل كتب الشأفعية وموقع كتاب «المحرر» فيها، فأصل كتب الشافعية يرجع إلى «الأم» للإمام الشافعي، فقام صاحبه الإمام المزني بإختصاره، وسمي باسمه «مختصر المزني».
  - وشُرح واختُصر مختصر المزني في أكثر من كتاب، فأهمها:

<sup>(</sup>۱) قال الإمام الرافعي في مقدمة «العزيز»: "إن المبتدئين بتحصيل المذهب من أبناء الزمان قد تولعوا بكتاب الوجيز للامام حجة الاسلام أبي حامد الغزالي (قدم الله روحه) وهو كتاب غزير الفوائد، جم العوائد... واستحقاق صرف الهمة إليه والاعتناء بالاكباب عليه والاقبال، والاختصاص بصعوبة اللفظ ودقة المعنى لما فيه من حسن النظم وصغر الحجم، وإنه من هذا الوجه محوج الي أحد أمرين: إما مراجعة غيره من الكتب وإما شرح يذلل صعابه: ومعلوم أن المراجعة لا تتأتى لكل أحد وفي كل وقت وأنها لا تقوم مقام الشرح المغنى لإيضاح الكتاب، فدعاني ذلك إلى عمل شرح يوضح فقه مسائله فيوجهها، ويكشف عها انغلق من الألفاظ ودق من امعاني ليغتنمه الشارعون في ذلك الكتاب ودقائقه المخصوصون بالطبع السليم، ويعينهم على بغيتهم ويتنبه الذين غيره أولي بهم لما ذهب عليهم من فقه الكتاب ودقائقه واستصعابه عليه فينكشف لهم أنهم حرموا شيئا كثيرا ولقبته «بالعزيز في شرح الوجيز»...". العزيز (١/ ١٠).

#### ٨٠ / الوضوح

- التعليقة لأبي حامد المروزي (٣٢٦هـ)(١).
- والتعليقة لأبي طيب الطبري (٥٠٠هـ)(٢).
  - والتعليقة للقاضى الحسين (٦٢ هـ)(٣).
- ونهاية المطلب في دراية المذهب: ألفه إمام الحرمين (٤٧٨هـ).
- وقام الإمام الغزالي باختصار «مختصر المزني» وسياه «الخلاصة»، وأيضا قام باختصار «نهاية المطلب» وسياه «الوسيط» ثم قام باختصار «البسيط» وسياه «الوسيط» ثم اختصر «الوسيط» وسياه «الوجيز» وقام عدة علياء باختصاره وشرحه ـ سبق الكلام عنه ـ فمن بين أهم شروحه: «العزيز» للإمام الرافعي.
- واختصره الإمام الرافعي بنفسه وسهاه «المحرر» وكها قلنا سابقا: للمحرر شروح وختصرات فأشهرها «منهاج الطالبين» للإمام النووي، وشُرح واختصر «منهاج الطالبين» بها يصعب حصره، ومن أهم مختصراته «منهج الطلاب» لأبي زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) واختصره محمد بن أحمد الجوهري (١٢١٥هـ) وسهاه: «نهج الطالب» (٤).
- وبهذا الترتيب والتسلسل نطمئن إطمئنانا كبيرا في صدق هذه الكتب وما فيها من المعلومات القيمة، كما نتأكد أن التسلسل التأليفي لم ينقطع منذ الإمام الشافعي إلى يومنا في التأليفات الفقهية لمذهب الإمام الشافعي. والله أعلم.

\*\*\*

### اعتناء العلماء بكتاب (المحرر)

قد اعتنى بشرح المحرر واختصاره مجموعة من الأثمة الأعلام فمن ذلك:

<sup>(</sup>١) اختصره الإمام أبو إسحاق الشيرازي (٦٧٤هـ) وسياه التنبيه.

 <sup>(</sup>۲) اختصره الإمام أبو إسحاق الشيرازي (۲۷ ٤هـ) أيضا وسياه «المهذب» وشرح الإمام النووي «المهذب» وسياه «المجموع».

<sup>(</sup>٣) اختصره الإمام البغوي (١٦٥هـ) وسياه «التهذيب».

<sup>(</sup>٤) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٨٧٥).

### أولا: شروح المحرر:

- ١-المقرر في شرح المحرر: للحافظ ابن حجر العسقلاني (١٥٨هـ) لكنه لم يكمله بل شرح منه جزءا يسيرا. (١)
- ٢-كشف الـدرر في شرح المحرر: للقاضي شهاب الدين أحمد بن يوسف السندي الحصفكي الكردي (٨٩٥هـ) حيث التزم فيه بذكر الخلاف بين الأثمة الثلاثة مع تنقية مذهبه، وبيان خلاف الترجيح بين الرافعي والنووي وما عليه الفتوى. وفرغ منه: في سنة (٨٨٧هـ). (٢)
  - ٣-شرح المحرر: ألفه شرف الدين علي بن عبدالله الشيفتكي الشيرازي (٩٠٧ هـ). ٣٠
- الوضوح شرح المحرر: للشيخ أبيبكر المصنف، وهو ما نحن بصدد تحقيق الجزء
   منه، وسيأتي ذكره مفصلا بإذن الله تعالى.
- ٥-شرح المحرر للرافعي (٢): لنور الدين على بن يحيى الزيادي المصرى الشافعي (١٠٢٤) (٥) وسيأتي ترجمته.
- ٦-فتح البربشرح المحرر: لمحمد بن السيد عبد الرسول بن قلندر الحسيني البرزنجي
   الشهرزوري (١١٠٣هـ) صاحب كتاب (الإشاعة في أشراط الساعة). (١)

<sup>(</sup>١) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي (ص٤٩)، وفهرس الفهارس (١/ ٣٣٦)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر (١/ ٧)، وقد توجد نسخة مخطوطة ناقصة في المركز الوطني للمخطوطات ببغداد وتحت رقم (١٥٧٤٨).

تعلون عبر (۱/ ۱۰) و معجم المولف على المراس المرس المرس المرس المرس (۱/ ۱۰) و معجم المولفين
 (۲) ينظر: شذرات الذهب (۸/ ۲۲۸)، والأعلام (۱/ ۲۷۰)، وخلاصة الأثر (۱/ ۷)، ومعجم المولفين

<sup>(</sup>٢/ ٢١٠)، وهدية العارفين (١/ ٧٣)، والمدخل إلى مذهب الإمام الشافعي (١/ ٣٧).

<sup>(</sup>٣) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٦١)، ومعجم المؤلفين (٧/ ١٣٦).

<sup>(</sup>٤) وقدرأينانسخة نخطوطة في مكتبة الأوقاف في السليهانية وتحترقم (٣٠٦) لكنها ناقصة، وأرخت بسنة (١٠٩٦ هـ).

<sup>(</sup>٥) ينظر: شذرات الذهب (٧/ ٦١)، وكشف الظنون (٢/ ١٦١٢)، وخلاصة الأثر (٢/ ٢٤٢).

<sup>(</sup>٦) ينظر: هدية العارفين (٢/ ١٠٦).

ثانياً: مختصرات المحرر

١- الإيجاز(١٠): لتاج الدين تاج محمود بن محمد الأصفهندي ( ٨٠٧هـ) وهو كثير الفوائد مشتمل على ما حواه المحرر مع زيادات لطيفة...(٢)

٢ـ منهاج الطالبين: للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ).

٣. التحرير: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الباجي المصري (١٤٧هـ).(٣)

٤ - واختصره أيضاً الحسن بن رمضان بن حسن القرمي حسام الدين اليافعي (٢٤٧هـ). (٤)
 هذه جملة من أسهاء الشروح والمختصرات لكتاب «المحرر» للإمام الرافعي كها ورد في كتب التراجم والفهارس. (٥)

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإمام الرافعي لم يقم بشرح «المحرر» وليس له كتاب باسم «الوضوح» هذا بإجماع أصحاب التراجم وأصحاب الفهارس بخلاف صاحب كتاب «معجم المؤلفين» حيث قال في ترجمة الإمام الرافعي: «... من تصانيفه: فتح العزيز على كتاب الوجيز للغزالي في ستة عشر مجلدا، شرح المحرر وسياء الوضوح وكلاهما في فروع الفقه...» (1)، وهذا خطأ، والصواب أنّ «الوضوح شرح المحرر» من مؤلفات الإمام أبي بكر المصنف ـ كيا سيأتي ـ وأن الإمام الرافعي ألّف كتابه «المحرر» بعد تأليفه للشرح الكبير والصغير، وهذا بإجماع أهل التراجم والتواريخ وطبقات الشافعية عمن ترجموا للرافعي سوى صاحب معجم المؤلفين.. والله أعلم.

<sup>(</sup>١) وقدرأينا شرحا لهذا الكتاب، ألفه: علاء الدين الحكيم وسياه (شرح إيجاز المحرر)، وتوجدمنه نسختان نخطوطتان في مكتبة الأوقاف في السليهانية وتحت رقم (٢٦٠ ، ٦٥٨)، لكن كلا النسختين ناقصتان في آخرهما وناسخهما مجهول.

ي تعتب الموقع في علميها في المسافعية لابن قباضي شهبة (٢/ ٢٦٥)، وكشف الظنون (٢/ ١٦١٢)، ومعجم (٢) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن قباضي شهبة (١/ ٢٦٥)، وكشف الظنون (٢/ ١٦١٢)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٨٧)، والضوء اللامع (١/ ٤٩٠، وإنباء الغمر (١/ ٣٠٥).

 <sup>(</sup>٣) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٣٤)، وكشف الظنون (٢/ ١٦١٢)، ومعجم المؤلفين
 (٧/ ٢٠٨)، وهدية العارفين (١/ ٣٨٠)، والوافي بالوفيات (٢/ ٧)، وفوات الوفيات (٣/ ٧٤).

<sup>(</sup>٤) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢/١١٧).

 <sup>(</sup>٥) وقد رأينا حاشة لمحمد العمري المرشدي على قسم الفرائض على متن المحرر، وقدتوجد نسختين برقم
 (٢٦٩، ٢٨٢٧) في مكتبة الأوقاف في السليهانية .

<sup>(</sup>٦) ينظر: معجم المؤلفين (٦/٦).

### النسخ المعتمدة للمحرر

لكتاب المحرر نسخ مخطوطة متعددة ومنتشرة بين المكتبات الوطنية والمركزية في بلدنا العراق وسائر البلاد الإسلامية.

وأما نسخه المطبوعة فقد تم طبعه بتحقيق محمد حسن سنة (١٤٢٦هـ)(١)، وتم طبعه أيضاً بتحقيق أبي يعقوب نشأت بن كمال المصري من قبل مؤسسة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة بجمهورية مصر تحقيقا دقيقا وطبعة منقحة الطبعة الأولى لسنة (١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م) في مجلدين، وأيضا حقق في جامعة أم القرى كرسالة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه للطالب: محمد عبد الرحمن بن الشيخ محمد علي سلطان العلماء، سنة ١٤١٨هـ وذلك من أول الكتاب إلى نهاية المعاملات، وقسمه الآخر من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب، حققه الطالب: محمد بن حسن بن عبد الله العمران، لنيل شهادة الدكتوراه في نفس الجامعة سنة ١٤٢٠هـ(١).

وقد سجل النسنخ المخطوطة المشهورة منها أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري في تحقيقه للمحرر (٦٤-٧٠)، وعددها (٧٧) نسخة.

<sup>(</sup>١) طبعته دار الكتب العلمية في مجلد واحد ضمن (٤٣ ٥ صفحة)، وقد اعتمد المحقق على نسخة مخطوطة موجودة في دار الكتب المصرية المرقم (١٤٤٦)، لكن مع الأسف كان تحقيقه ضعيفا وسقيها وفيه أخطاء نحوية و علمية ومطبعية.

<sup>(</sup>٢) مع الأسف الشديد لم نحصل على كلا الرسالتين.



# ترجمة حياة الشارح والتعريف بكتابه

# اسمه وكنيته ولقبه العلمي وشهرته ولقبه الشعري (تخلّصه)

الشارح هو: أبو بكر وأبو يوسف السيد حسن بن هداية الله بن بداية بن يوسف جان، يصل نسبه إلى السيد محمد الزاهد المعروف ببير خضر الشاهوي من السادة الحسينيين.

اسمه: ورد في كتب التراجم أنّ اسمه: "حسن"(١)، وهو قد سمّى نفسه بهذا الإسم في منظومته في مدح الرسول الكريم حيث يقول كما نقل عنه بابا مردوخ الروحاني:

یارب از فضل وجود [و]احسانت بر حسن جرم و معصیت بخشای (۲) و کذلك في بیت آخر منها:

عیب ونقص (حسن) بپوش به فضل 💎 کــه عجب نیست این زلطف بدیع <sup>(۳)</sup>

(ص۲۵).

<sup>(</sup>۱) ينظر: بنه ماله ي زانياران باللغة الكردية، تأليف الشيخ عبدالكريم المدرس (ت ١٤٦٥ هـ - ٢٠٠٥ م) (٢٩٤)، إعداد وإشراف: محمد علي القرداغي، الطبعة الأولى، مطبعة شفيق- بغداد (٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م). (٢) تأريخ مشاهير الكرد باللغة الفارسية، للشيخ بابا مردوخ الروحاني: الشيخ إسهاعيل «بابا شيخ» الشهير بابا مردوخ والمتخلص به شيوا» (ت ١٣٦٧ هـ.ش) = (١٤١١ هـ.ق- ١٩٩٠م) الطبعة الثانية (١٣٦٧ هـ ش= ١٤٢٠ هـ.ق)، انتشارات سروش- طهران، ولا يوجد هذا البيت في طبع المنظومة لسنة (١٣٧٧ هـ.ش). (٣) منظومة «آفتاب» التي تدعي أسرة المصنفيين نسبته إلى جدهم الشارح المطبوعة سنة (١٣٧٧ هـ.ش- ١٤٢٠هـ.ق)،

وورد في في بعضها أنّ اسمه: "محمّد"(١)، وجمع بينهما بابا مردوخ الروحاني في كتابه: «تأريخ مشاهير الكرد»(١) بأن اسمه "محمّد حسن"، وهذا هو الراجح؛ لأنّ هذا النوع من التسمية بالأسماء المركّبة من علمين شائع عند الكرد خاصة، فيُلحِقون اسم سيدنا محمد المركّبة بأسماء أخرى و يجعلون المركّب علما، مثل: محمّد علي، ومحمّد كريم، وهكذا.

#### كنيته:

له كنيتان عند الكرد: أبو بكر، وأبو يوسف، ولكنه اشتهر بالكنية الأولى (٣) فيقال: الملا أبو بكر المصنف، أو: أبوبكر الشاهوي، أو: أبوبكر الحسيني.

واشتهر عند الإخوان العرب وفي العالم الإسلامي بابن هداية الله، أو بابن هداية.

#### لقبه:

عند الكرد خاصة اشتهر بلقب "المصنّف"، ووجه اشتهاره بهذا اللقب كثرة تصنيفاته (٤) - ولو لم نطّلع إلا على القليل منها - كما كان شيوخنا (رحمهم الله) يرون ذلك، أو أنّه مارس التأليف إلى جانب تدريس العلوم خلافا لبعض الشيوخ الكرد الذين صبّوا جلّ اهتمامهم على التدريس والتعليم، أو لأنّه كان يؤلّف باللغتين العربية والفارسية وكأنّه عربيّ قحّ أو فارسيّ أصيل، كما يراه بعضُ الكتاب المحدثين. (٥)

#### شهرته:

اشتهر بنسب عديدة مثل: «الهيرخضري»، أو «الهيرخضراني»، أو «الكوراني»، أو

<sup>(</sup>۱) ينظر: ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسباعيل باشا البغدادي، (ت ١٣٣٩هـ)، مطبعة دار احياء الكتاب العربي، بيروت، (٢/٢)، و (٢/ ٢٦١).

<sup>(</sup>٢) ينظر: تأريخ مشاهير الكرد، «باللغة الفارسية»، للشيخ بابا مردوخ الروحاني (١٦٨/١).

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق والصحيفة السابقة نفسها.

<sup>(</sup>٤) ينظر: مقدمة «الشرعيات»، لمستورة الكردستانية (ت ١٣٦٤هـ)، لمحققه، د.نويد النقشبندي، دار آراس،-أربيل (٢٠٠٥م)، ط. (١): (ص٧).

المصدر السابق والصحيفة نفسها، وستأتي أسهاء مؤلفاته بإذن الله تعالى في بيان حياته العلمية.

«الشهرزوري»، أو «الچوري»، أو «المريواني»، أو «الشاهوي». (١٠

# لقبه الشعري (تخلّصه):

وجعل اسمه: (حسن) وشهرته: (ابن هداية) تخلّصين شعريين له، فيقول في منظومة (آفتاب) في مناجاة ربّ العالمين وفي مدح النبي كالله:

عيب ونقص (حسن) بهوش بفضل كه عجب نيست اين زلطف بديع (۱) أي: استرعيب (حسن) ونقصه بفضلك؛ إذليس ذلك ببعيد عن لطف بديع السماوات والأرض. ويقول في خاتمة كتابه: «سراج الطريق» (۲) بعد الدعاء إلى الله تعالى، والتوسّل بذاته

تعالى وصفاته وسير رسله عليهم الصلاة والسلام وطاعات أوليائه وحسناتهم ـ ومنهم الخلفاء الراشدون ـ يسأله أن يُدخِل جميعَ المؤمنين الجنّة ثمّ يقول:

پس آنگه بى نوا (ابن هدايت) رسان از مقدم ايشان به جنّت (۱) أي: ثم أوصل المسكين (ابن هدايت)، ب[بركة] قدومهم إلى الجنّة.

\*\*\*

<sup>(</sup>۱) تسميته بال (پيرخضراني) لأن آباءه وأجداده سكنوا في قرية (پيرخضران) التابعة لسنندج، وهي ضمن مجموعة قرى «كزماسي». وسمي بال «شاهوي» لأنه من أولاد السيد محمد الزاهد المعروف بـ (پيرخضرالشاهو). و «شاهز» اسم جبل في منطقة «كزماسي» قرب قريبة من (پيرخضران»، وكان اسمه قبل مجيء الپيرخضر: «گنجويه»، وكان اسم القرية (قتلوآباد».

وسمي بالـ «كوراني»؛ لأن أكثرية أهالي المنطقة التي عاش فيها كانوا من عشيرة «كۆران».

وسمّي بالـ«شهرزوري» لأن منطقة «مريوان» التيّ عاش فيها كعالم كانت تابعة لولاية «شهرزور» في عصره.

ينظر: (نور الأنوار) للسيد عبد الصمد (ص٩٨)، و (ژيناوه رى زانايانى كورد له جيهانى ئيسلامى) لمحمد صالح الإبراهيمي، الطبعة الأولى، مطبعة المهارة - طهران، (١٣٦٤هـ)، (ص١٨-٨١).

<sup>(</sup>۱) منظومة (آفتاب) (ص۲۹).

 <sup>(</sup>٢) كتاب في التصوّف باللغة الفارسية في خمسين بابا، توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة أوقاف السليهانية، رقم
 (٧) وقد طبع في ايران مرتين.

 <sup>(</sup>١) «سراج الطريق» الطبعة الأولى (١٣٧٨ هـش – ١٩٩٩م) (ص٤١).

### محلّ وتأريخ ولادته ووفاته

تأريخ الولادة: ذهب إسماعيل باشا البغدادي إلى أنّه ولدسنة (٩٠٩هـ)(١)، فعلى هذا قد عمّر شيخنا (١٠٥) سنوات، ووافقه الشيخ الراحل عبدالكريم المدرَّس (ت ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م) تغمّده الله برحمته في كتابه: «علماؤنا في خدمة العلم والدين».(٢)

يقوي هذا الرأي أنّ نجله الملاّ عبد الكريم أقام على التدريس في حياة والدِه في مدرسة «چنور»، ويظهر أنه إنها اقتصر الشيخ المصنّف على التأليف وفوّض التدريس إلى نجله بسبب تقدّمه في السنّ.

بينها الشيخ المدرّس نفسه يذكر في كتابه الآخر: «بنهماله ي زانياران» أنّه ولدحوالي سنة (٩٤٠هـ)، (٣) فعلى هذا يكون قد عُمّر (٧٤) سنة.

ولا يؤيِّد الشيخ محمود المصنِّفي هذا الرأي، بل يعده محلَّ نظر، مستدلَّا بأنَّ الشيخ (ابن هداية) قد ابتدأ بتدريس العلوم في مسجد السور في مريوان في سنة (٩٣٧هـ)، أي: قبل تاريخ ولادته على هذا الرأي الثاني بثلاث سنين. (١)

### محلّ الولادة:

اختلف المترجمون في مكان ولادته، فالكاتب المعاصر يحيى المظهري يذكر أنه ولمد في منطقة "كوماسي" في قرية «پيرخضران». (٥) ويؤيند ذلك السيّد محمود المصنفي من

<sup>(</sup>۱) ينظر: هدية العارفين وآثار المصنفين، لإسهاعيل باشا البغدادي، (ت ١٣٣٩هـ)، - دار إحياء التراث العربي - بيروت، (۲/ ٢٦٠).

 <sup>(</sup>۲) ينظر: كتاب (علماؤنا في خدمة العلم والدين) للشيخ الراحل عبد الكريم المدرس، ت ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥م،
 عني بنشره محمد علي القرداخي، الطبعة الأولى، دار الحرية للطباعة -بغداد (١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣م)، (ص٣١٩)
 (٣) ينظر: (بنه مالله ي زانياران) (ص٤٩٦).

<sup>(</sup>٤) ينظر: «بيو كرافي ملا أبو بكر مصنف» للسيد محمود المصنفي، ترجمة حياة للشارح نشر في مريوان، سنة (١٣٨١هـ.ق): (ص١).

<sup>(</sup>٥) كان اسم القرية: «قتلوآباد»، فلما انتقل السيد محمد الزاهد إليها وشوهدت منه كرامات سمي هو بـ (پيرخضر شاهو) واشتهرت القرية بـ (پيرخضران). ينظر (نور الأنوار)، (ص٩٨)، و «علاّمة الدهر النودشي»، تأليف وتحقيق: يحيى المظهري، الطبعة الثانية (١٣٨٤هـ.ش): (ص٤٢).

أحفاد الشيخ المصنِّفي في رسالة ترجمته له. (١)

والشيخ الراحل عبدالكريم المدرس أخذ من أنّه حفيد لعالم شهير هو الملاّ بداية، والملاّ بداية أخ شقيق للملاّ إلياس مالك قرية «كهلاتي» في منطقة «كهلاته رزان» التابعة لولاية «سنندج» أنّ الظاهر أنّه ولد في تلك القرية، أو في قرية قريبة منها. (٢)

والراجع الرأي الأول، يؤيد ذلك أنّه اشتهر بالپيرخضراني، وأنّ أحفاده أعلمُ بمكان ولادة جدّهم.

### تأريخ الوفاة:

الشائع الراجع أنّه توفّي سنة (١٠١٤هـ = ١٦٠٥م)، وهو المذكور في كتاب «معجم المؤلّفين» (٣) و «كشف الظنون» (١) و «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» (٥) و «الأعلام» للزركلي. (٢)

### روايتان غير صحيحتين حول تأريخ وفاته:

1. جاء في كتابي: «مشاهير الكرد» و «علامه دهر: النودشي» رواية تدّعى أنّ تأريخ وفاة الشيخ هوسنة (٩٩٤هـ) (٢)، ولا دليل عند الراوي إلا بيتين فارسيّين ينسبان إلى الشيخ المصنّف المترجَم له، ويرى هو أن الشيخ أخبر كرامة بقرب موته، ولذلك فقد أنشد هذين البيتين سروراً بها ينتظره من لقاء المحبوب، و أنّ في البيتين إشارة إلى سنة وفاته بحساب الجمل، وهما:

 <sup>(</sup>١) المالك هنا بمعنى صاحب الأراضي، وقد كان من دأب الأمراء هبة بعض الأراضي للعلماء وإعطاؤها لهم إقطاع تمليك كها حصل لهير خضر الشاهوي من قبل الأمير مقرّب الدين، وللشيخ المصنف من قبل (ههلُو خان) الأردلاني.
 (٢) ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين، (ص٥٦٠).

<sup>(</sup>٣) ينظر: معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثتى - بيروت (٣/ ٧٧).

 <sup>(</sup>٤) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١٦١٣) تأليف: مصطفى بن عبدالله الرومي الحنفي
 (حاجي خليفة) (ت ١٠٦٧ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٤١٣ هـ ١ - ١٩٩٢م).

 <sup>(</sup>٥) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لأقا بزرگ الطهراني: (ت ١٣٨٩ هـ) الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ، -:
 دارالأضواء، بيروت: (٩/ ٣٥).

 <sup>(</sup>٦) ينظر: الأعلام: لخير الدين الزركلي، (ت١٤١٠هـ)، الطبعة الخامسة، مطبعة: دار العلم للملأيين،: (٢/ ٧١، و (٢/ ٧٤٩).

<sup>(</sup>٧) ينظر: تأريخ مشاهير كرد، باللغة الفارسية (١/ ١٦٨).

چنان بر روي جانم پر گشادند بجانم وصل جانان مؤده دادند ما افته خدم خده اخر کرد ده برقر ندر ده از نانخ مقرده دادند

ملك تشريف حاضر كرد آن دم رقم زد بر وفاتم: "خير مقدم"(١)

ومعناهما: فتحو الباب بوجه روحي بحيث بشّروا روحي بـوصال المحبوب.

سيادة المُلَك حَضَر آنذاك، وكتب على موتي: "خير مقدم"

وجه الدلالة في نظر الراوي: أن جملة: "خير مقدم" تساوي بحساب الجمل: (٩٩٤) (٢)، وهذا استدلال ضعيف نشأ والله أعلم من معنى: «رقم زد»، الموهِم أن الرقم هذا بمعنى العدد، وليس كذلك؛ فإن "رقم زدن" المصدر للفعل: "رقم زد" بمعنى الكتابة لا الترقيم، فالإشارة إلى التأريخ في البيتين لا تبدو قوية.

زد على ذلك أن البيتين لم يعرف نسبتهما إلى الشيخ المصنف في آثاره (٣)، فالخبر منقطع، والدلالة ضعيفة.

٢-والكاتب المؤرخ إسماعيل باشا البغدادي يذكر: أنّه توفي سنة (٩٩٩هـ) ولا يذكر
 مستندا لما ذكره. (١)

والصحيح ـ والله اعلم ـ هو الرواية الأولى، أي: أنّ وفاته كانت في سنة ١٠١٤ هـ، وعلى ذلك دليلان:

الدليل الأوّل: أنّ الشيخ المصنف قال في الوضوح في باب الوكالة بعد شرح قول المحرر: "(وجوازه في العقوبات كالقصاص وحدِّ القذف)"، قال: "وعبارته قاصرة عن

<sup>(</sup>١) علاوة على وجود البيتين في ذينك الكتابين توجد ورقة مخطوطة قديمة في مكتبة محمد علي القرداغي برقم: (٦٣٧)، تتضمّن البيتين بخطّ جيل.

ينظر: كتاب دستور العلياء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، تحقيق عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الطبعة: الأولى، (٢٢١هـ - ٢٠٠٠م) - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - (٢/٤ - ٧).

<sup>(</sup>٣) ينظر: بيو كرافي ملا أبو بكر مصنف، الصحيفة الأولى.

<sup>(</sup>٤) ينظر :إيضاح المكنون : (١/ ٦٠)، وهديّة العارفين (٢/ ٢٦٠).

حكم عقوبات الله تعالى، وهو أنّه يجوز للإمام التوكيل في استيفائها؛ لأمرهم الحدّادين به من لدن عصر النبي على إلى يومنا هذا، وهو يوم عرفة سنة ستّ وألف "١٠.هـ(١٠).

فتبيّن من هذا النص الموجود في نُسخ الربع الثاني من الوضوح كلّها أنَّ الشارح كتَب هذه العبارة في سنة ستَّ وألف. (٢)

والدليل الثاني: ما رواه المحبّيّ في كتابه: «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» عن الشيخ إبراهيم بن حسن الكردي «الكوراني الشاراني» نزيل المدينة المنوّرة (ت١٠١هـ) نقلاً عن كتابه: «الأمّم لإيقاظ الجمم» في تأريخ وفاته حيث يقول: «وكانت وفاته في سنة أربع عشرة بعد الألف رحمه الله تعالى (الشيخ إبراهيم المذكور خريج المدرسة (الحوّريه) التي أسسها الشيخ المصنّف، وهو تلميذ نجل الشيخ وابنِه الأكبر الشيخ عبد الكريم (الحوّري)، وهو أعرف من المرحوم إسهاعيل باشا بحياة شيخ شيخه ووالده، وهو قريب العهد بالشيخ المصنّف حيث ولد في سنة (١٠٢٥هـ) أي: بعد وفاة الشيخ بإحدى وسبعين سنة (١٠٨٥هـ) «الأمم» سنة (١٠٨٥هـ) (المنه باحدى وسبعين سنة (١٠٨٥هـ) «الأمم» سنة (١٠٨٥هـ) (المنه باعد وفاة الشيخ بإحدى وسبعين سنة (١٠٨٥هـ) «الأمم» سنة (١٠٨٥هـ) (المنه باعد وفاة الشيخ بإحدى وسبعين سنة (١٠٨٥).

<sup>(</sup>١) وقد اثبت صورة الصحيفة التي فيها تلك العبارة من إحدى نسخ الوضوح في الملاحق؛ إثباتا لما أراه صحيحا.

 <sup>(</sup>۲) يقول الشيخ محمود المصنفي في (بيوگرافي...:ص۱): "إن الشيخ المصنّف قد سجّل في كتابه: «تذكرة السلاطين» الحوادث المتعلقة بسنة (۱۰۰۳هـ)".

<sup>(</sup>٣) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمولى محمد أمين المحبي، (ت١١١١هـ، (١٢٨٤هـ)، دار صادر بيروت (١١٠/١).

<sup>(</sup>٤) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف إليان سركيس (ت١٣٥١هـ)، طبعة سنة (١٤١٠هـ) مطبعة بهمن- قم ، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي (٢/ ١٥٨٧).

<sup>(</sup>٥) وأيضا وجدت في مجلة المجمع العلمي الكردي: ج١، السنة الأولى (١٩٧٣م)، (ص ٢٤٨-٢٧٦) مقالا للشيخ عمد الخال (ت٠٠ ١٤١ه) يبين فيه المخطوطات الموجودة في مكتبته ويقول: كتب في الصفحة الأخيرة من المجلد الثاني من كتاب الوضوح "تم الربع الثاني من كتاب الوضوح في شرح المحرر يوم العشرين من جمادى الآخرة سنة سبع وألف من الهجرة النبوية في قرية (ميهرهبان)، مع توارد الهموم وتعاقب الغموم، وصلى الله على محمد وآله أجمعين، اللهم اغفر لمؤلفه وكاتبه وآبائهما وأولادهما وجميع المسلمين، آمين". ويضيف الشيخ الخال: ثم يقول الكاتب: "تم الربع الثاني من كتاب المحرّر ليلة الجمعة سنة ستين واربع وألف، كتبه عليّ بن حسين بن عليّ بن حسين " ثم يقول الشيخ محمد الخال والظاهر أن التعقيب الأول للمصنف والثاني للكاتب إ.ه. فيظهر أن الشيخ المصنف كان حيّا في سنة (١٠٠٧هـ)، والظاهر أن التعقيب الأول للمصنف والثاني للكاتب إ.ه. فيظهر أن الشيخ المصنف كان حيّا في سنة (١٠٠٧هـ)، ومن الجدير بالملاحظة أن المقصود بـ (ميهرهبان) الذي بمعنى الودود هو مدينة (مريوان)، وقد عبر عنها بعض الكتاب برمهرويان)،أي: وجوه كالقمر، ينظر: "ولاته كهت باشتر بناسه» تأليف الملا جميل (الروّر بهياني)، الطبعة الأولى، برمهرويان)،أي: وجوه كالقمر، ينظر: "ولا مهرويان)،

#### محل الوفاة والدفن:

توفي الشيخ المصنّف في قرية «جور» التابعة لمنطقة مريوان في كردستان/ إيران، ودفن في جبل «قهلهبهرد»، في الجانب الجنوبي من القرية المذكورة (١٠)، التي تبعد عن بلدة (مريوان) بـ (٢٤)كيلو مترا (٢٠). رحمه الله تعالى.

## نسبه وأسرته وأولاده وزوجاته:

نسبه: اسم والده وجدّه: اسم أبيه السيد هداية الله، ولذا سمي بابن هداية، وبابن هداية الله الحسيني. واسم جدّه الملاّ بداية، وقد سقط اسم جدّه (الملاّ بداية) من بعض شجرات الأنساب لأحفاده، سهوا، وذُكر مكانه جدّه الأكبر: السيد يوسف جان، كما في شجرة نسب السيّد حسن (الچوّري) في كتاب: (بنه ماله ي زانياران) (۲).

فهو ـ كما ذكرنا ـ ابن السيّد هداية الله، ابن السيّد بداية (٤)، ابن السيّد يوسف جان، ابن السيّد يعقوب جان، ابن السيّد هداية الله، ابن السيّد محمّد جان، ابن السيد هداية الله، ابن السيّد حسن، ابن السيّد حسن، ابن السيّد حسن، ابن السيّد عمود، ابن السيّد جعفر، ابن السيّد بعفر، ابن السيّد بايزيد، ابن السيّد محمّد زاهد المشهور بر پيرخضر الشاهوي» (٥) الذي

<sup>(</sup>١) ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين، (١٥٨)،

 <sup>(</sup>۲) ينظر: «ژيناوهري زاناياني كورد له جيهاني ئيسلامي داه ـ تاريخ حياة العلماء الأكراد في العالم الإسلامي ـ،
 باللغة الكردية (ص٨٠)، و (بيوگرافي ملا أبوبكر مصنف): (ص١).

<sup>(</sup>٣) ومن الجائز القول بأن الشيخ عبد الكريم المدرّس تفرّد بذكر (الملا بداية) كجدّ للشيخ المصنّف وتبعه من كتب عن نسبه بعده من أمثال الشيخ محمد علي القرداغي في مجلة المشكاة العدد الأوّل، السنة الأولى، (١٤١٥ هـ/ ٢٠٠٥ م) شلا. ينظر: (بنه مالله عن إنياران) (ص٥٠٦).

<sup>(</sup>٤) لم أجد اسم السيد بداية في سلسلة أجداده إلا في كتاب: «نور الأنوار في كرامات ذراري السيد المختار الله عنه الطبعة تأليف السيد عبد الصمد التوداري الذي توفي أواخر القرن الحادي عشر الهجري، طبع مطبعة الفردوسي، الطبعة الأولى، سنندج -ايران (ص١٠٠)، وكتاب «الشيخ معروف النودهي» لمحمد الخال، (ص١٢)، وكتاب: (علماؤنا في خدمة العلم والدين)، للشيخ عبد الكريم المدرس: (ص١٥٨)، أما في بقية المصادر فحذف (السيد بداية الله) وذكر: السيد حسن ابن السيد هداية الله ابن السيد يوسف جان....

<sup>(</sup>٥) هو السيد محمّد الزاهد ابن السيد محمود المدني ابن السيد جعفر ، لقبه ظهير الدين، ويصل نسبه كها ذكرنا إلى الإمام جعفر الصادق، عرف بالصلاح والتقوى، واشتهر عند الأكراد ببير خضر الشاهوي، هو أول من قدم إلى كردستان من عائلته ، كان مريدا للشيخ عمر السهروردي، ومعاصرا للأمير مقرب الدين حاكم (گنجويه) التي

يصل نسبه إلى الإمام عليّ النقي بن الإمام محمّد التقي بن الإمام عليّ الرضا(''، فهو عليّ من السادة الحسينية.

أسرته: وهو قد نشأ في أسرة علمية علمية حظيت باحترام الناس وتقديرهم بسبب اتباع الخلف منهم نهج سلفهم في تقوى الله تعالى والدعوة إليه، ونشر العلوم الشرعية وتعلّمها وتعليمها، يشهد بذلك ألقاب أجداده: جان والسيّد والبير والسلطان والإمام، وكلّها ألقاب تشريفية للسادة، يأخذها منهم من نال إعجاب الناس بتقواه وعلمه وصلاحه، وقد اشتهرت الأسرة باسم: (البير خضريين)، وهم أسرة كثيرة الأفراد انتشروا في أنحاء العراق وإيران بكثرة، وظهر فيهم علماء كبار، من أمثال:

العلاّمة السيّد حسن (الجوّري) من أحفاد الشيخ المصنف (ت١٩٠١هـ- ١٩٠٣م). (٢) وشيخي العلاّمة: السيد عارف أبوبكر البيلنكي الخورمالي/ السليمانية (ت١٣٩٥هـ ٥٠٠١م).

والقاضي: الشيخ محمد الخال/ السليهانية (ت١٤١هـ-١٩٨٩م). وشيخي العلامة المجاهد: الشيخ عثمان عبد العزيز/ حلبجه، (ت١٤٢هـ-١٩٩٩م)، وغيرهم، تغمّد هم الله برحمته آمين.

#### أولاده:

توجد في المصادر المتوفرة لديّ أسهاء ستة من أبنائه وهم:

١- الملاّ عبد الكريم الشاهوي مؤلّف «الواضح في التفسير» في ثلاث مجلّدات وصل فيه إلى سورة النحل، وكتاب «إنذار الإخوان» (٣) في الموعظة، وكان نزيل المدينة المنوّرة

مستيت بعدب (پاوه) في عصر السلاجقة، ومن ثم يرجّع أنّ تأريخ قدومه ما بين سنة ١٠٠ هـ إلى ٦٤٠ هـ، واختبره الأمير مقرّب الدين بأمور ظهر منها تقواه وصلاحه، فقدّم له قرية (قوتلوآباد) التي سمّيت بعدب (پيرخضران)، لا يعرف تاريخ وفاته تحديدا، وهو جد السادات البير خضريين. ينظر : نور الأنوار في كرامات ذراري السيد المختار، باللغة الفارسية، للسيد عبد الصمد التوداري (ص٩٦-٩٧).

<sup>(</sup>١) ينظر: بنه مالُّه ي زانياران، (ص٥٠٦)، شجرة نسب السيد حسن الجوري، أحد أحفاد الشيخ المصنّف.

<sup>(</sup>۲) ينظر لترجمة حياته: بنهمالهي زانياران، (ص۲۰۱-۰۰).

 <sup>(</sup>٣) يقول الشيخ محمد علي القرداغي: توجد نسخة من هذا الكتاب، ربّع فريدة، في مكتبة الشيخ محمد الخال في السليهانية، ويقول: قد أعددته للطبع، وينظر: هدية العارفين (١/ ٦١٢).

لمدّة، وقام بالتدريس في حياة أبيه في مدرسة (چۆر)، وعمّن أخذ عنه العلوم وتخرّج على يديه: الملاّ إبراهيم حسن نزيل مكّة المكرّمة، صاحب كتاب «الأمم لإيقاظ الهمم» كها سبق ذكره، توفي الملا عبدالكريم سنة (١٠٥٠ هـ). (١)

-٢ الملاّ يوسف جان. -٣ الملاّ بحمودجان. -٤ الملاّ محمّد. -٥ الملاّ حسين (٢٠)، هـ ولاء هـم المعروفون عندنا مـن أبناء الشـارح. ٦- السـيد عبـد الغفـار.

• وقد عثر الكاتب العالم المنقّب في تاريخ العلماء الأكراد الشيخ محمّد على القرداغي في ثنايا معطوطات الدار العراقية للمخطوطات على اسم ابن سادس له باسم السيّد عبد الغفّار، من خلال الكتب التي نسخها السيّد عبد الغفّار بخطّ يده وذكر في آخرها اسمه ونسبه، ويقول الشيخ القرداغي: "كان عالما سكن المدينة المنورة فترة لا ندري للتعلم أم للتدريس، وترك آثاراً خلال بقائه هناك، منها: حواش دوّنها على تفسير البيضاوي: أنوار التنزيل، توجد المجموعة المشتملة عليها في الذار العراقية برقم: (٩٨٠٥)، وسمعت أن للسيّد عبدالغفار هذا أحفادا وذريّة كثيرين يسكنون اليمن، وهم يعرفون صلتهم بكردستان، وينوون زيارتها للتعرّف على أقربائهم من قرب (٣٠٠٠). انتهى.

ولم أحصل على مصدريبيِّن أو ينفي وجود بنات له.

زوجاته: ذكر الشيخ عبد الكريم المدرس أنّ الشيخ المصنف كان معاصرا لـ (پير ميكائيل الجاف) (١٠)، وذكر أنّ الشيخ المصنّف: تزوج من بنته واسمها «جيهان»، وولد له منها: الشيخ عبدالكريم والملاّ يوسف جان والملاّ محمودجان (٥٠). ولكن الشيخ المدرس

<sup>(</sup>١) ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين (٣١٩)، وهدية العارفين (١/ ٦١٢)، وخلاصة الأثر (٢/ ٤٧٤).

 <sup>(</sup>۲) والابن الخامس: (الملاحسين) ذكره الشيخ عبد الكريم المدرّس فقط، وقال: سمعت اسمه من الملامحمد
 امين مدرّس كاني سانان. ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين، (١٥٨).

 <sup>(</sup>٣) جاء ذلك في مقال مفصل بعنوان: "عالم من كردستان" بقلم الشيخ محمد على القرداغي نشر في مجلّة المشكاة، مجلّة تصدرها نقابة الأشراف الهاشميين في العراق، العدد الأوّل، السنة الأولى، (١٤١٥ هـ/ ٢٠٠٥م).

<sup>(</sup>٤) (الپيرميكائيل) من نسل أمير المؤمنين عثمان ، ومن أسرة خادم السجادة المشهورة، نزل أجداده غربي إيران في منطقة (جوانرود) في قرية (دەودان)، ثم نزحوا إلى (كۆيسىنجەق وكركوك) وغيرها من المناطق الكردية، ينظر: (بنهماللهى زانياران)، (ص٥٠٥- ٢٠٧).

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه: (ص ٦٠٥)، و (بيوگرافي ملا أبو بكر مصنف) الصحيفة (٣).

نفسه يقول في كتابه: «يادى مهردان»: إنّ پير ميكائيل هاجر إلى منطقة جوانرو في سنة (٧٣٨هـ.ق)(١)، أي: إنّ صهر الشيخ المصنّف عاش قبل ختنه بهائة وإحدى وسبعين سنة!. وهذا تناقض عجيب لا يدفعه إلاّ كون الخطإ من الناسخ.

ولم أجد مصدرا يوضّح لي هذا الإشكال، ولم أحصل في المصادرعلي معلومات عن زوجاته غيرذلك.

# مذهبه الاعتقادي والفقهي ومسلكه وموطنه

مذهبه الاعتقادي: مذهب أهل السنة والجهاعة (٢)، يبدو ذلك من كتاباته وأشعاره.

ومذهبه الفقهي: شافعي، وكتابه الوضوح في الفقه الشافعي أكبر شاهد على ذلك.

وقد أخطأ في حقّه في ما قراتُ عنه (آغا بزرگ الطهراني) في كتابه: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، حيث عدّه من علماء الشيعة، بغير دليلٍ سوى أنّ نسخة مخطوطة من كتابه: «رياض الخلود» موجودة في مكتبة المجلس بطهران (٢٠)، ولو فكر في كنيته «أبي بكر» لما خطر بباله خاطر يوهم تشيعه، بل لو قرأ شيئا من خاتمة كتابه هذا لما اجترأ على ما ادّعاه؛ فإنّ الشيخ يقول فيها في التوسّل إلى الله سبحانه وتعالى باعمال أوليائه بعد التوسّل بأسمائه الحسنى وصفاته العُلى:

بصدق بوبكر صدّيق أكبر بعدل باهر و شوكات عمر بحلم وافر عشيان عفّان بعلم مرتضى آن شير يـزدان

كما أخطأ في بيان موطنه الدكتور ناجي معروف في كتابه: «عروبة العلماء»، حيث لم يُصب في شرح نسبته: (الكوراني) و ذكر أنّ (الكوراني) منسوب إلى (كوران): قرية من قرى إسفرايين، واستشهد بكلام اللَّباب في شرح كلمة؛ (الكوراني)، و بقول الحموي في معجم البلدان في مادة (الكوران).

یادی مهردان (۱/۷).

<sup>(</sup>٢) لم أجد في آثاره ما يبيّن كونه أشعريّا أو ما تريديّا.

<sup>(</sup>٣) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لآغا بزرگ الطهراني (ت١٣٨٩هـ): (١١/ ٣٢٤).

ومع أنّه نقل كلام المحبّي في خلاصة الأثر في الشيخ المصنف، إلا أنّه لم يجلب نظره نسبته الأخرى: (الكردي).

بينها هو منسوب إلى (كۆران)، وهي من العشائر الرئيسية الكردية، ذكرها شرفخان البدليسي في كتابه: «شرفنامه» فقال: «هذا، وتنقسم الطواثف والجهاعات الكردية من حيث اللسان واللغة والآداب إلى أربعة أقسام كبيرة: القسم الأول هم (الكرمانج). والقسم الثاني هم (اللَّر=لور). والقسم الثالث هم (الكَلهُر). والقسم الرابع هم (الكروان= الجوران).

كها ذكرها المحامي عبّاس العزاوي (ت ١٩٧٠م) فقال: أما فروعهم الكبرى فهي: كرمانج، لُر، كلهُر، كـوران، وهناك فروعٌ أخرى تدخُل ضمن هذه الفروع (١٠ ومسلكه: التصوف، وكتاباه سراج الطريق ورياض الخلود دليلان على تصوّفه، بل سراج الطريق يدلّ على كونه من زعهاء التصوّف وخبرائهم، فموضوعه رموز الطائفة الصوفية وإشاراتهم.

وموطنه: اللذي أمضى حياته فيه هو المناطق الكردية، كما تبيّن في المطلب الثاني من المبحث الأول.

...

# الحالة السياسية في عصر الشارح

عاش الشيخ أبو بكر المصنف في بداية القرن العاشر الهجريّ إلى نهايته أو بداية القرن الحادي عشر الهجري، على الاختلاف المذكور في تأريخ وفاته (٢).

<sup>(</sup>۱) ينظر: «شرفنامه» ترجمة محمد علي عوني،ط. (۲)، مطبعة دار الزمان، دمشق-سورية، = (۲۰۰۱)، ۱۸۸۱- ٥٥)، ٥٨/١- وهعشائر العراق، تأليف عباس العزاوي (ت ١٩٧٠م): (١/ ١٤١).

<sup>(</sup>٢) سبق بيان الاختلاف في تاريخ وفاته، وأنّ الراجح أنّه ولد (٩٠٩هـ)، وتوفي (١٠١٤هـ)، فعل هذا فقد عمّر قريبا من (١٠٥) سنوات قمرية.

## وكان معاصر امن السلاطين العثمانيين كلاً من:

السلطان بايزيد الثاني (ت٩١٨هـ-١٥١٢م)، والسلطان سليم الياوز (ت٩٢٠هـ -١٥٢٠م)، والسلطان سليمان القانوني (ت ٩٧٤هـ-١٥٦٦م)، والسلطان سليم الثاني (ت ٩٨٢ هـ - ١٥٧٤ م)، والسلطان مراد الثالث (ت٤٠٠ هـ- ١٥٩٥م)، والسلطان محمد الثالث (ت١٠١٢هـ -١٦٠٣م)، والسلطان أحمد الأول (ت٢٠٦هـ٠-١٦١٧م). (١) وعاصر من شاهات ايران الصفويين كلامن: الشاه إسهاعيل (ت ٩٣١هـ-١٥٢٤م)، والشاه طهاسب (ت ٩٨٦هـ-١٥٧٨م)، والشاه محمد خدا بنده (ت ٩٩٦هـ-١٥٨٧م) والشاه عباس المسمى بالكبير (ت ١٠٣٩ هـ-١٦٢٩م)، و عاصر من الأمراء الأردلانيين كلامـن: (بيُّكه بهگ) الذي حكم من (٩٠١هــ-١٤٩٥م) إلى (٩٤٢هـ-١٥٣٥م)، و (مأمون بهگ)، إلى (٩٤٧هـ-١٥٤٠م)، و (سورخاب بهگ) إلى (٩٤٩هـ-١٥٤٢م)، و سلطان علي إلى (٩٧٥هـ-١٥٦٧م)، و (بساط به گ) إلى (٩٨٦هـ-١٥٧٨م)، و (تيمورخان) إلى أو (١٠٢٤ هـ)،ومن أمراء بابان كلاًّ من: مير بوداق الأول، ومير رستم، ومير بوداق الثاني ابن بير رستم، وبير نظر، وسليهان وحسين بن سليهان، وخضر به ك، ومن أمراء بدليس كلاًّ من الأمير شرفخان الأوَّل صار أميرا سنة (٩٤٠هـ.١٥٣٣م)، والأمير شمس الدين الذي صار أميراسنة (٩٤٢هـ-١٥٣٦)، والأمير شرف خان مؤلف كناب «شرفنامه» الذي صار أميراسنة (٩٨٦هـ-٥٧٥م) وكان حيّاسنة (١٠٠٥هـ-١٥٩٦م). (٢)

ولمعرفة الحالة السياسية في عمره يجب أن نجسم أمام أعيننا أن الشرق الأوسط

<sup>(</sup>۱) ينظر: البوم العثمانيين، ليلهاز ده ده أوغلو، ترجمة محمد جان، - الدار العثماني للنشر، (۱۳۹۷ هـ- ۱۹۷٦م)، (۱/ ۱۹۷۷-۲۱-۲۱۱-۳۸۱ ۲۸ و ۲/ ۲۲۹)، و تاريخ الده لة العثرانية، لشكيب أرسلان (ت ۱۹۶۳م)، ط۱ (۲۲۲) هـ-

<sup>(</sup>١/ ١٩٧ - ٢١٣ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٣٨ و٢/ ٢٦٩)، وتاريخ الدولة العثمانية، لشكيب أرِسلان (ت١٩٤٦م)، ط١ (٢٤٢١هـ -٢٠٠١م)، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، (٧٤٧-٧٤٤).

 <sup>(</sup>۲) ينظر: شرفنامه، تأليف شرف خان البدليسي (ت١٠١٠هـ) ترجه من الفارسية إلى العربية محمد علي عوني، ط
 ١ (١٩٨٥م)، ط٢ (٢٠٠٦م) الناشر: دارالزمان (ص٣٨٥-٤١١)، وشرفنامه باللغة الكردية ترجمة عبد الرحمن

شرفكندي، ، الطبعة الأولى ، (١٣٩١ هـ ١٩٧١م) ، مطبعة النعيان- النجف (ص٥٥)، وكتاب: «ميثوووى شعوده لان»، تأليف مستورة الكوردستانيه (ت١٢٦٤هـ) باللغة الفارسية، ترجمه إلى الكردية عبد الرحمن شرفكندي (هـدوار) (ت٢١٤١هـ) الطبعة الأولى، دار آراس-أربيل، (ص٢٦-٤٦).

آنذاك كان مقسّم بين الامبراطوريتين العثمانية والأيرانية، وكما أن الحكومة العثمانية تبنّى تبنّت المذهب السنّي وكانت تدافع عنه، فقد كانت الامبراطورية الأيرانية تتبنّى المذهب الشيعيّ وتعمل لفرضه ونشره، وكانتا في صراع مستمرّ وقتال كان يتجدد بين الفينة والفينة، وكانت منطقة كردستان مسرح كثير من هذه الصراعات والحروب، بسبب موقعها الاستراتيجيِّ - حيث شكّلت الحدّ الفاصل بين الدولتين المتحاربتين - وموقعها الإقتصاديُّ بسبب خصوبة أراضيها.

وكانت المنطقة التي يسكنها الأكراد مقسّمة بين إمارات كردية كثيرة: منها: الإمارة البابانية والإمارة الأردلانية، والإمارة الموكورية، والإمارة السورانية، وإمارة بدليس. (١)

وعاش الشيخ المصنف غالبا في منطقة حكم الإمارة الأردلانية، وكانت المنافسة بين الإمارتين الكبيرتين: البابانية، والسورانية منها- لغرض فرض السيطرة على بعض المناطق والمدن والبقاع المتاخمة لحدود سيطرتها ـ قائمة، وكانت الحروب بينها غير نادرة، وكانت تتجدَّد حسب تضارب المصالح . كما أن أفراد الأسرتين الحاكمتين كانوا

في صراع مستمرًّ لغرض التربّع على كرسيّ الإمارة، وفرض السلطة والاستئثار بها. زد على ذلك الروح الاستقلاليّة الطموح الهائجة في ضهائر الأكراد، والطبع الاستعباديّ الاستعباديّ المتقد في نفوس الحكام الترك والفرس، كلّ هذه الأمور وغيرها جعلت المنطقة الكردية ـ موطن الشيخ المصنّف ـ ميدان القتال وساحة النزال ومسرح الكوارث والحروب، فكانت حكّام الدولتين العظميين ـ مع ايقاد نبار الحروب بين الدولتين يضربون الأمراء الكرد بعضهم ببعض، ويحثّون الأخ على محاربة أخيه ونزع السلطة عنه، أو ابن العمّ على قتال ابن عمّه وأخذ الأمارة منه قهراً، فكانت إحدى الدولتين الكبيرتين تناصر أميراً كرديّاً وتمدّه بجيش جرار ليغزو به كردستان ضدّ قريبه الآخذ

بزمام الحكم، فتزول سلطة الأمير القديم، ويتربّع الأمير الجديد على كرسي الإمارة،

<sup>(</sup>۱) أسياء لإمارت كردية كانت موجودة في عصر الشيخ المصنّف كلّ واحدة في منطقة. ينظر:كتاب: «ميّژووى شهرده لان»، تأليف مستورة الكوردستانيه: (ص٢٦-٤)، وكتاب «ميرايه تى بابان» تأليف نوشيروان مصطفى، الطبعة الثانية، (١٩٩٨م)، الناشر: (چاپهمه نى خاك)، (ص٤٠).

فيلوذ المنهزم بالدولة الأحرى لتسانده عسكريّاً ومادّيّاً إلى أن تزول السلطة القائمة، ويُطاح بالأمير المتسلّط، وتعود الكرّة تلو الكرّة تمّا يتسبّب في تشريد الناس وقتلهم وتخريب بيوتهم ونهب ثرواتهم، ولا تمرّ سنوات إلاّ وتتجدّد المسرحية وتتكرّر النتائج، فلاتقرّ عيون الحكّام الكبار باستقلال الأمارة الكردية أو حيادها، بل كانوا يريدونها تابعة لهم خاضعة لإرادتهم، وما إن أحسّوا بقوة هذا الأمير أو ذاك إلاّ دبّروا ضدّه مكيدة، وحاكوا حوله مؤامرة تُطيح بحكمه، أو تضطرّه إلى التبعيّة والانقياد.

# نأتي بمثال واحد لتتضح الصورة المأساوية:

(هه لُوخان) الأردلاني (۱) الذي كان والياً على مناطق سنندج، ومريوان، وهه ورامان، وكه لهور، وشهرزور، منذ سنة (٩٩٨هـ) (۱) بدأ بإعهار منطقة حكمه وإصلاح الرعية وتقوية الجيش وبناء المدارس الكثيرة ـ ومن جملة ما بناه منها مدرسة «مسجد سور» في مريوان التي درّس فيها الشيخ المصنف لسنوات، وسنتكلم عليها عند الكلام على الحالة العلمية في عصره ـ فأحبّه الناس وساد الأمن في منطقة حكمه، وكان يعمل على مهادنة السلطان العثهاني المعاصر له: السلطان مراد الثالث، والشاه عبّاس الصفويّ المسمّى بالكبير، ليحول دون صيرورة المنطقة ساحة المعركة بين الدولتين المتنازعتين، ولكن لم يرُق لشاه ايران هذا الحيادُ وذلك الاستقلالُ النسبيّ، فبدأ من اسنة (١٩٥هـ) يحوك ضدّه مؤامرت، ولمّا لم يُجدِه نفعاً تحريضُ أعداء «هه لُوخان»

<sup>(</sup>۱) هو ابن سلطان علي بيك من أمراء الأسرة الأردلانية، صار أميرا بعد مقتل أخيه (تيمورخان) سنة (٩٩٨هـ)، واستمرت إمارته إلى سنة (٢٠١هـ)، ينظر: تاريخ مردوخ (ص٢٢٤-٢٣٦).

<sup>(</sup>۲) شهرزور: اسم لإقليم واسع كها هو اسم لعاصمته التي كانت قرب (خورمال الحالية)، قال الحموي في معجم البلدان لأي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت. ٦٢٣هـ)، : دار الشعر العربي، (٦/ ٢٩) - شَهرَزُورُ: بالفتح ثم السكون وراء مفتوحة بعدها زاي وواو ساكنة وراه، وهي في الإقليم الرابع طولها سبعون درجة وثلث وعرضها سبع وثلاثون درجة ونصف وربع، وهي كورة واسعة في الجبال بين إربل وهمذان أحدثها زُور بن الضحاك، ومعنى شهر بالفارسية المدينة، وأهل هذه النواحي كلهم أكراد، قال مسعر بن مُهلهل الأديب: شهرزور مدينات وقرى فيها مدينة كبيرة وهي قصبتها في وقتنا هذا يقال لها: نيم ازراي، والمراد هنا الإقليم، وينظر للموضوع: ميشرووى شهرده لأن = تاريخ أرد لان، باللغة الكردية، بقلم السيدة ماه شرف خانم (مستورة الكردستانية)، (ت ١٦٢٩هـ) ترجمه من الفارسية عبد الرحمن شرفكندي = (همژار الموكورياني) (ت ١٣٦٩هـ. ش الكردستانية)، الطبعة الأولى (٢٠٠٢م)، - مؤسسة تاراس - أربيل (ص٥٦ ٥٠٠).

من رؤساء العشائر وتقويتهم -حيث اندحر هجوم «حسين خان اللورستاني» رضم إمداده من قبل الشاه بعشرة آلاف من الجنود وانهزمت القوات الحكومية في هجوم آخر عليه شرّ هزيمة - جاء الشاه بنفسه يقود جيشا جرآرا بقصد إزاحته، وحينها نصحه ناصحوه من خبراء المنطقة بأنّ هزيمة الجيش الصفوي في هذه المرّة تعني انهيار الدولة الصفوية - لجأ إلى الحيلة والدهاء، وادّعى رغبته في صداقة «هم لوخان»، وأرسل إليه مفاوضين ووسطاء ممن يثق بهم «هه لوّخان» باقتراح عقد الصداقة، طالبا أن يكون ابنه «خان أحمد خان» قائدا ومشاوراً عند الشاه، وحينها تم الوفاق ونقذ، وأحس الشاه بمقدرة «خان أحمد خان» القيادية والسياسية، جعله ختناً له، فزوّج وأحس الشاه بمقدرة «خان أحمد خان» القيادية والسياسية، وكرمز لصدق المودة أخته: «زرّين كلاه» منه، لتكميل مستلزمات خطّته باطناً، وكرمز لصدق المودّة ظاهراً، وفي سنة (۲۲۷ هـ = ۲۱۳۱۳) أمدّ الشاه هذا الابن بجيش عظيم، وأرسل أباه مكبّلاً لينزع السلطة من والده!، ففعل الابنُ ختنُ الشاه ما طُلِب منه، وأرسل أباه مكبّلاً ليا العاصمة ليعفو عنه الشاه!

كلّ ذلك لأنّ الشاه كان يعلم ولاء «هه لُوْخان» القلبي للخلافة العثمانية بدافع من تديّنه، وبتوجيه من صديقه في الله: الشيخ أبي بكر المصنف صاحب كتاب الوضوح، فيدري أنّ «هه لُوْخان» سيكون عائقا أمام مطامعه ونيّته الخبيثة في الهجوم على العراق وتحديدا من منطقة «كردستان» أوّلا، كما أظهرت الوقائع ذلك فيما بعدُ.

وحينها فتح البابُ على مصراعيه لفرض إرادة الشاه على ولاية أردلان نتيجة تولية «خان أحمد خان» مكان أبيه، وعزلِ (هه لؤخان) عن السلطة في سنة (٢٠١هه)، حرّض الشاه «خان أحمد خان» للاستيلاء على منطقة «بلباس» الخاضعة للدولة العثمانية وأمدّه، فهاجم عشيرة بلباس القاطنة في منطقة (پيرانشهر)= (خانه) التابعة لإيران، وسيطر على المنطقة وهزم «البلباس»، وحينها تمت سيطرته على تلك المنطقة هاجم كزيه وحرير ورواندوز والعهادية، واستولى عليها، ثمّ توجّه إلى الموصل وفرَضَ سيطرته عليهها، ولم يكتفِ عليها، وبعد أربعين يوما من ذلك توجّه نحو «كركوك» واستولى عليها، ولم يكتفِ بذلك؛ بل وصل بجيشه إلى بغداد إلى أن قدّم له أهلها الطاعة، وأخضع كلّ هذه البلاد

لحكمه باسم صهره الشاه الصفوي، واستغرقت حملاته تلك سبع سنوات، فعل فيها ما كان يروق لشاه إيران ولم يكن الشاه نفسه يستطيع تحقيقها.

لم تقف المأساة عند هذا الحدّ، فكان لد خان أحمد خان من أخت الشاه: «زرّين كلاه» ابن باسم «سرخاب به گ»، يبدو منه مخائل الذكاء الخارق والشجاعة الفائقة، فوسوس أعداء (خان أحمد خان) في أذُن الشاه الجديد «الشاه صفيّ» الذي تولّى الحكم بعد الشاه عباس، أنَّ هذا الشاب يُتوقع أن يكون شاه إيران بعد خاله، فاقتنع بخطورته على التاج والملك فأمر بسَمل عينيه!

وحينها بلغ الخبر «خان أحمد خان» أصيب بنوع من الهستريا لمدّة سنة كاملة.

وبعد إفاقته أراد أن يأخذ بشأره من الشاه، فتحالف مع الدولة العثمانية ضدّه وحاربه، ولكنه أصيب بهزائم منكرة على أيدي الجيش الصفويّ أفقدته الإمارة والحكم، ومات غريبا في مدينة الموصل سنة (٤٦ مه). (١)

فمن المؤكّد أن القارئ يزداد حيرة وعجبا حين يرى أن هذا القائد لم يرحم حتى والدّه بل تآمر عليه بأمر الشاه الصفوي، ولم يراع ولاءه المذهبيّ للخلافة العثمانية، بل حاربها بأمره، ولكنّه لم يسلم من كيد الشاه وبطشبه بمحض ريبة، وتحقّق على يديه ما كان يخافه أبوه الحكيم من رجوع المناطق الكردية إلى كونها ساحات قتال ومحارق موتٍ جلُّ وقودها الأكراد، ومن تعرُّض الأكراد إلى القتل، ونهب الأموال، وخراب البيوت، في حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

نأخذ من هذه الصور تدهور الحالة السياسية في عصر المؤلف في المنطقة التي كان يعيش فيها، واحتراق أهالي المنطقة بنيران الحروب، وتعرُّض ثرواتهم للنهب والسلب بين حين وآخر على أيدي الجيش العثماني ومن يواليهم، أو على أيدي جيش القزلباش وعملائهم. (٢)

<sup>(</sup>۱) ينظر: شرفنامه، لشرف خان البدليسي، (۱۵۶۳- ۱٦٠٤م)، ترجمه إلى اللغة الكردية (هـه (ار الموكورياني)، (ص٢١٢-٢١٩).

 <sup>(</sup>۲) القزلباش،أي: أصحاب الرؤوس الحمر، اسم للقبائل التركبانية التي كانت تناصر الجيش الصفوي في استيلائه على الحكم في ايران، ثمّ صار اسها للجيش الأيراني في عهد الصفويين، ينظر: (فرهنگ معين) قاموس فارسي-فارسي، للدكتور محمد معين (ت ١٣٥٠هـ.ش= ١٣٩١هـ.ق)، الطبعة الثانية، (١٣٨٤هـ.ش= ١٤٢٦هـ.ق)، طهران أيران، وتاريخ الأكراد، لمستورة الكردستانية (ت ١٣٦٤هـ)، الطبعة الأولى، أربيل، (٢٠٠٥م).

وقد سجَّل شيخنا الملّا أبو بكر المصنف في كتابه: "رياض الخلود"(١)، جانبا من المآسي التي شاهدها في معظم مراحل عمره- ومنها مرحلة إمارة تيمور خان المليئة بالحروب والفتن- في أبيات باللغة الفارسية حيث يقول فيها:

در آن دم کین معانی روی بنمود زمان پُر فتن، عهد ثر آشوب تسو گوشی هر دم از چرخ مقوس خصوصاً بنده را در کوهساری گهی از ظالمان اهل اسلام گهی از جور مأمور قزلباش دراین آشفتگی و تیره حالی

ز هجرت نه صد وهشتادو نه بود نه دانش مقصد ونه علم مرغوب غسم و انسدوه باریدی به هر کسس دهسی بسود از ولات برکسناری بغارت می شدی هر صبح و هر شام نهان می گشتم اندر شعب (هدرتاش)<sup>(7)</sup> عیطی دیسدم از تألیف خالی<sup>(۳)</sup>

#### وترجمتها:

في الوقت الـذي توجّهت إليّ هـذه المعـاني كانـت السـنة التسـعمائة والتاسـعة والثمانـون مـن الهجـرة.

عهد مليء بالفتن و عصر مليء بالاضطراب، لم يكن العلم مطلوبا ولا المعرفة مرغوبة. كنت تتصوّر كلَّ لحظة من الفلك المقوّس أنّه يمطر الهمّ والغمّ على كلِّ شخص. لا سيها أنا الضعيف في جبل كانت لي قرية منعزلة عن المدينة.

أحيانا من ظلَمة أهل الإسلام كانت تُنهب في كل صباح ومساءٍ.

<sup>(</sup>۱) توجد نسخة غطوطة منه في مكتبة أوقاف السليهانية برقم: (۱۳۷ ه، ن ۱۲۱۸)، ونسخة أخرى في مكتبة السيد طيب نجل شيخي السيدعارف (الحيوري البيلنكي الخور ماليي) في السليهانية، تفضل مشكورا بإعارتها في لمدة، والتاريخ الذي يذكره المصنف في هذه الأبيات يصادف حكومة تيمور خان التي استمرت من سنة (۹۸۸هـ) إى سنة (۹۹۸)، ينظر: شرفنامه باللغة العربية (۱۲۸۶)، وتاريخ أردلان، (ص٤٤).

 <sup>(</sup>٢) في نسخة مكتبة شيخي السيدعارف ﷺ: (شدي پنهان بهر شعب وبهر تاش)،أي: كان يختفي في كل شعب
 وفي كل صخرة.

<sup>(</sup>٣) وكذلك توجدهذه الأبيات في كتاب (تاريخ مشاهير كرد) باللغة الفارسية للسيدبابا مردوخ روحاني (ص١٦٩).

أحيانا من ظلم المأمورين القزلباش كنت أختفي في شعب (هدرتاش). في هذا الاضطراب وهذه الحالة المظلمة وجدتُ بيئة خالية من التأليف.

ولئن كان بعض المناطق تصاب بفتن وحروب مدمّرة بسبب مو قعها ـ ومنها المناطق الكردية ـ فقد كانت بلاد شاسعة من أرض الإسلام تنعم بالسلم والرفاه، وتعيش في النعمة والرخاء، وكان انعدام المجالات والفرص في بعض المناطق بسبب الحروب ـ تجبُرها مواتاتها في مناطق أخرى، فعلى سبيل المثال: كانت الحجاز ومصر وحريم دار السلطنة العثمانية آنذاك عامرات بالتجارة والعلم، بعيدات عن الحروب المدمّرة، وكان الانتقال بين كلّ بلاد الدولة العثمانية ميسرا، ممّا سهّل تبادل العلوم وانتشارها، وانتقال العقول المفكّرة إلى المناطق العامرة الأمنة ـ ومنها المناطق الثلاث التي ذكرت ـ بدون عائق.

يشير إلى ذلك شيخنا الشارح في ثلاثة أبيات منسوبة إليه، يبدي فيها إعجابه بسيادة الأمن والاستقرار في دار الخلافة وما حولها وفي الحجاز، واستياءَه من الفتن والاضطرابات في كردستان.

وتلك الأبياتُ حصلتُ عليها من يد الأخ المخلص المجدّ في إحياء التراث الإسلامي الشيخ محمّد على القرداغي جزاه الله خيراً، والنسخة الأصلية موجودة عنده، وقد أثبتُّ صورتها في نهاية هذه المقدمة، والأبيات هي:

> بملك روم كسش رخت اقامت به يشرب روترا [گرشوق] دين است اگرنه دين نه دنيا تُست مطلوب

بهال و جهاه اگر داری هوایسی که بهتر نیست [از أو هیچ جایسی] منه بهیرون ز کردستان تو پایسی

أي: اجلِب إلى بملكة الروم (١) متاع إقامتك إذا كانت لديك رغبة في المال والجاه. واذهب إلى يثرب إذا كنت مشتاقا إلى الدين فلا يسوجد مكان خير منه.

<sup>(</sup>١) القصد بملك الروم في الأبيات تركيا الحالية وما حولها، حيث كانت مركز الدولة العثمانية، وكانت فيها دار السلطنة - أي: العاصمة - آنذاك.

وإذا كنت لا تريد لا الدينَ ولا الدنيا فلا تضع قدَماً خارج كردستان. (١) وخلاصة القول أن الشيخ ابن هداية عاش معظمَ عمره في زمن صراع حادَّ بين الدولتين

وعورضة القول الم السيح ابن هنداية عن المنطع عن المذهب. الصفوية والعثمانية على تملّك البلاد باسم الدفاع عن المذهب.

و كانت المنطقة التي يسكنها تُتداول بين سلطة العثمانيين والصفويين نتيجة انتصار أحد الطرفين على الآخر، إلا أن الصراع خفّ جزئيا وأنَّ المناطق الكردية صارت شبه مستقلة لمدّة، في حياة الشيخ المصنّف بسبب سياسة (هه لُؤخان) الحيّادية، إبّان إمارته من (٩٩٨هـ) إلى (٢٢٠١هـ)، و بسبب توجيه الملاّ إدريس البدليسي (٣ للدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثاني (ت٩٨٦هـ ١٥٧٤م) إلى أن توكل إدارة الأقاليم الكرديّة وحفظ أمنها إلى الأمراء المحلّيين الذين يدين لهم الأكراد بالحبّ وتربطهم بهم أواصر القرابة، وكانت نتيجة هذا المشروع هزيمة الدولة الصفوية في معركة (چالدران)، في سنة (٩٧٠هـ نتيجة هذا المشروع هزيمة الدولة الصفوية في معركة (چالدران)، في سنة (٩٧٠هـ نتيجة هذا المشروع هزيمة الدولة الصفوية في معركة (حالدران)، في سنة (٩٧٠هـ المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة الصفوية.

وما نشب في تلك الفترة من حروب ونزاعات نتيجة مؤامرات الدولتين وصراعات الأقارب على نزع السلطة، فتلك كانت أقلّ مدّة وأخفّ خسارة وأضيق مدى من الفتن والحروب السابقة.

 <sup>(</sup>١) بعض الكليات في الأبيات أصابتها الأرّضة ، وضعتُ في مكانها ما تراءى لي أنه المكتوب، ووضعته بين قوسين معقوفتين هكذا: [].

<sup>(</sup>٢) هو المولى إدريس بن حسام الدين، مؤلف كتاب: «الإباء عن مواقع الوباء»، كان موفقا لديوان بعض أمراء العجم، فليا قامت فتنة الصفويين ارتحل إلى الدولة العثمانية فأكرمه السلطان بايزيد، وقدَّم خدمات جليلة إلى الخلافة العثمانية، منها تأليف كتاب باسم «هشت بهشت»، في تاريخ السلاطين العثمانيين، ومنها توجيه السلاطين الذين عاصروه بها فيه خير الدولة والأمة، فوجه السطان سليم إلى تولية الأمراء الكرد الأكفاء إدارة المناطق الكردية فجمعهم تحت راية السلطان، وانتزع كل أمير كردي ولايته الموروثة من براثن الصفويين، و ساد السلم في المنطقة، إلى أن تغيّرت النوايا فغيّر الله تعالى ما كانوا فيه، توفي المولى إدريس في أوائل سلطنة السلطان سليمان القانوني، (٩٣٥ه - ١٤٤٥م)، ينظر: شرفنامه باللغة العربية، ترجمة محمد على عوني (١/ ٣٨٩ - ٣٩) وباللغة الكردية، ترجمة همدار (ص٤٢٥)، وعلماؤنا (ص٨٧)، و «مشاهير الكرد وكردستان» باللغة العربية، لمحمد أمين زكي بك، السليمانية، (٥٠ ٢ ٢)، الناشر: (بنكهى ژين)، (٢/ ١١١)، ومعجم المؤلفين، (٢/ ٢١٧).

رعي بسلاما المراق في التاريخ، تأليف لجنة من العلهاء، طبع بغداد (١٩٨٣م)، (ص ٥٦٨م)، وتاريخ مردوخ= باللغة الفارسية، تأليف آية الله الشيخ عمد مردوخ الكردستاني، الطبعة الأولى (١٣٧٩هـ ش - ١٤٢١هـ ق)، الناشر: نشر كارنط - طهران: (ص ٢١٩).

وقد عادت الفتن والحروب إلى ضراوتها واتساعها بعد تنحية «هه لُؤخان» كما ذكرنا قبل، ولكن كان ذلك بعد وفاة الشيخ المصنف.

وتبدو آثار هذه الكوارث والمآسي واضحة في مقدمة كتاب الشيخ المصنف «رياض الخلود» وفي أشعاره.

# الحالة الاجتهاعية في عصره

ومع كلَّ هذه الفتن والحروب والدمار والخراب، كان ممّا يضمد الجراح وينسي الكثير من الهموم، ويجبر جزءا من النقص الموجود، أنّ المنطقة كانت عامرة بالمدارس، زاخرة بالكتب، مشرقة بالعلماء، وكانت الثقافة الإسلامية سائدة، والأخلاق الإسلامية متّبعة بين شرائح المجتمع، والالتزام بالمبادئ الإسلامية سائدا لدى غالبية الناس.

وكانت المناطق المتجاورة وثيقة الاتصال ببعضها، لا يعترف أهلها بالحدود المصطنعة المفروضة قهرا من قبل المتسلطين.

وكانت خصوبة الأرض ومهارة الأكراد في الزراعة، وحرّية التجارة وعدم فرض القيود على الصناعات الموجودة آنذاك، تؤدّي إلى سدّ الخلل وجبر النقص وتكفل بنوع من العيش الكفاف وتأمين الحدّ الأدنى من الحياة الهنيئة، لولا الحروب المدمّرة التي كانت تحرق الأخضر واليابس، وتتسبّب في مجاعات لم تكن نادرة، وكان الناس فيها بينهم متواسين، ولمساعدة الضعفاء متسابقين، ولم يكن الأمراء والولاة الجدد يخرّبون ما بناه خصمهم المطاح به، بل كانوا يُكملونه ويسعون في الزيادة عليه. ومن الأحداث الاجتهاعية الهامّة في عصره تبنّي الصفويين للمذهب الشيعي وجعله المذهب الرسمي في إيران، (۱) ممّا فتح باب الخلاف والفرقة، وقد أدّى ذلك إلى اختفاء المذهب الشافعي من بلاد فارس وقد كان المذهب السائد في تلك المنطقة.

وإن صمد معظم الأكراد بوجه الهجمة وظلُّوا متمسَّكين بعقيدتهم ومذهبهم

<sup>(</sup>١) بدأ ذلك من سنة (٩٠٧هـ)، ينظر: تاريخ مردوخ (ص٢١٧).

الفقهي، (١) بفضل وجود علماء وأمراء مخلصين، وبقيت مدارس العلوم الشرعية في المنطقة حاملة منار عقيدة أهل السنة ناشرة للمذهب الشافعي.

وخلاصة الكلام: أنّ التمسك بمبادئ الدين الإسلامي، والإخلاص لشعائره ورموزه، كانا السمة الأساسية للمجتمع، وكان للعلماء دورهم الفعال في توجيه الحكام والعامّة، وإن اضطروا في بعض الأحيان إلى مماشاة الحكام المخطئين والأمراء المستبدّين، ولكن الكلمة الفاصلة والخطاب المسموع كان لهم في جلّ الأمور، يقوم بالتوجيه الصائب ذوو الأهلية، منهم: الشيخ الشارح الذي وجّه «هه لوّخان» إلى سلوك سبيل الحياد تجاه الدولتين القويّتين، والولاء القلبي للسلطان العثماني.

والملا إدريس البدليسي (ت. حوالي ١٥٢٠هـ) الذي وجّه الدولة العثمانية بقيادة السلطان العثماني السلطان سليم الثاني إلى تولية الأمراء والحكام المحلّيين في مناطقهم، وبذلك ساد في برهة من الزمن السلم والهدوء النسبي، وإن أدّى بعد ذلك سياسة «خان أحمد خان»، وسلوكُه المواني للصفويّين المخالفةُ لسياسة أبيه، وأمورٌ أخر إلى إذكاء نار الفتن من جديد. (٢)

# الحالة العلمية في عصره

تتجلّى جودة الحالة العلمية في عصره بوجود حركة التأليف وقيام مدارس عالية المستوى فيه، ووجود علماء بارزين معاصرين له في غالب البقاع الإسلامية، و مدارس فريدة في نوعها وتوفّرمصادر قيّمة للعلوم في المناطق الكردية في عصره:

فمثلا في مجال الفقه الشافعي قام أربعة من معاصريه كلّ واحد منهم بشرح قيّم للمنهاج للإمام النووي، وهم:

شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ) وسيّاه اتحفة المحتاج
 بشرح المنهاج».

<sup>(</sup>۱) ينظر: تاريخ مردوخ (ص۲۱۷).

<sup>(</sup>٢) ينظر: تاريخ أردلان (٦٢-٦٨).

- والخطيب الشربيني: شمس الدين محمد بن أحمد (ت٩٧٧هـ) وسيّاه «مغني المحتاج إلى
   معرفة معانى ألفاظ المنهاج».
- وشمس الدين الرمليّ: محمد بن أحمد بن حمزة (ت٢٠٠٤هـ)، وسيّاه «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج».
- وشرف الدين محمود بن الحسين المصري (ت٩٧٦هـ) صاحب «إرشاد المحتاج في شرح المنهاج». (١)
- كما قام الشارح المصنف بشرح أصل المنهاج: «المحرّر» وسمّاه «الوضوح»، الذي نحن بصدد تحقيقه.

وكما ذكرنا في الحالة الاجتماعية، فلم تعُق الحروب والنزاعات الحركة العلمية، ولم تُحل دون قيام المدارس، وعمارة المساجد، وتأليف الكتب، وإقامة حلقات تدريس العلوم في المدن وحتى في القرى.

فالولاة والأمراء كانوا يهتمّون بنشر العلم ودعم العلماء، والإنفاق على طلبة العلم، وصرف المال في جلب الكتب وتكثير نسخها، وإقامة مكتبات مليئة بالكتب المفيدة في أنواع العلوم، فلم يكن الولاة محتلّين ينوون تخريب البلاد وتذليل العباد، بل كانوا بحقّ مالكي البلد وخادمي أهله، وكانوا يرون أنفسهم مكلّفين بعمارته وإصلاحه، وبالمحافظة على قيمه ومبادئه الرفيعة.

وحرمة المساجد والمدارس كانت مصونة حتى في أوقات الحروب، والعلماء وطلبة العلم كانوا يتمتّعون بحصانة عرفية، يذهبون حيث يريدون، ويسكنون أين يشاءون، ويأخذون من الحكّام وأفراد الشعب كامل الدعم والعون، ويحظون عندهم بوافر الاحترام والتقدير.

والباحث في تاريخ مكتبات كردستان يتعجَّب من كثرة المصادر المخطوطة التي كانت موجودةً

<sup>(</sup>١) ينظر: طبقات الشافعية للشيخ المصنف ابن هداية الله، تحقيق خليل الميس (١/ ٢٨١).

في تلك الحقبة ووجدت بعدها في مكتبات قلعة جوالان (١)، وسنندج (٢)، وصاوجبلاغ. (٣) كيا أنّي أتعجّب من كثرة المصادر التي يذكرها الشيخ المصنف ويُحيل عليها أثناء شرح المحرّر هذا الكتاب الذي حققناه، وهي من الكثرة بحيث يصعب عدّها، ومن الندرة بحيث لا يمكن الآن الحصول عليها، على الرغم من كثرة المكتبات ووفرة الكتب ويُسر النقل والمواصلات الآن - كها سأبيّنه بإذنه تعالى أثناء بيان منهجي في التحقيق - وذلك أوضح دليل على النهضة العلميّة الموجودة آنذاك.

وما كان توفّر المصادر والكتب حينت لإلا ثمرة لاهتهام الخيّرين بتهيشة مستلزمات النشاط العلميّ لكلّ الدارسين، ومن جملة الخيّرين وفي مقدِّمتهم الأمراء والحكّام، فصارت هذه السنة الحسنة عرف سائدا.

فحكّام الإمارة الأردلانية سهّلوا في مريوان للشيخ الشارح الحصول على المصادر الكثيرة النادرة التي استفاد منها في شرحه هذا. (3)

كما أنّ البابانيّين مشلا كانوا يجلبون الكتب من الأقطار الأخرى إلى قلعة جوالان والسليانية، وينفقون في تكثير نسخها بسخاء، ويجعلونها وقفاً في سبيل الله تعالى ليستفيد منها العلماء والطلاب، وأحيانا كانوا هم يدرّسون العلوم، (٥)حيث كانوا هم من

<sup>(</sup>۱) قلعة جوالان كانت قصبة كبيرة قبل بناء مدينة السليهانية، وصارت منذ أن تأسست الأمارة البابانية مركزا لتلك الأمارة، إلى أن نقلت عاصمة لإمارة إلى السليهانية سنة (١٩٩٩هـ-١٧٨٤م)، وكانت مدينة العلم والعلماء، تقع شمالي مدينة السليهانية، والآن هي قرية صغيرة تابعة لقضاء شهر بازار التابع لمحافظة السليهانية. ينظر: كتاب «الشيخ معروف النودهي»، للشيخ القاضي محمد الخال (ت١٤١٠هـ)، الطبعة الأولى (١٣٨١هـ- ١٩٦١م)، دار مطبعة التمدن بغداد (ص١٤).

 <sup>(</sup>٢) مدينة في غربي إيران، أغب سكانها من الأكراد، بناها سليمان خان الأردلاني سنة (٢٦٠هـ)، ينظر: تاريخ مردوخ (ص٠٧).

 <sup>(</sup>٣) مدينة في الشيال الغربي من إيران، يسمّى الآن: «مهاباد»، ينظر: المصدر نفسه- الصحيفة نفسها، يظهر ذلك من فتاوى العلياء ومؤلفاتهم.

<sup>(</sup>٤) وقد سرد الشيخ المصنّف كثيرا من مصادر بحثه في مقدّمة الوضوح. ينظر: مقدمة الوضوح.

<sup>(</sup>٥) فعلى سبيل المثال عبد الرحن باشا بابان قد بنى من جملة ما بناه في السليهانية مسجداً ومدرسة في محلة دركزين، وحبس عليه وعلى المدرسة أوقافا كان المدرسون والطلبة يستفيدون من ريعها، ومع ذلك كان هو يقوم بتدريس العلوم فيها كلما سنحت له الفرصة، واسم المسجد الآن مسجد الشيخ بابا علي، ينظر: كتاب التعريف بمساجد السليهانية ومدارسها، للشيخ محمد القزلجي، طبع مطبعة النجاح بغداد، (١٣٥٦هـ ١٩٣٨م) (ص ١٨)، وتجد في مكتبة أوقاف

خريجي المدارس الشرعية، وكانوا يرسلون أولادهم إلى تلك المدارس لكسب العلوم والمعارف، وكان للعلماء دور بارز في توجيه المجتمع والإصلاح بين الناس، وكانت المدارس الملحقة بالمساجد المصدر الوحيد للعلوم والمعارف في كثير من المناطق، وقد أدّت خدمات جليلة، ونشرت الثقافة الإسلامية، وساهمت في توعية الحكام والأمراء وتوجيههم، وجعلتهم يلتزمون بأحكام الشريعة في جلّ القضايا والأمور، ومنعت الانحراف الفكري والخُلُقي حتّى في ظروف الجدال والقتال. (1)

ويدل وجود معاصريه من العلماء الكبار: من أمثال أبي السعود العمادي، صاحب تفسير «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم في تفسير القرآن على مذهب النعمان» (")، و يوسف الأصم (")، صاحب تفسير «منقول التفاسير»، و وجود مدارس عامرة بالمدرسين من أمثالمم، و بالطلاب من أمثال بابا رسول البرزنجي . من تلاميذ

السليهانية عددا من الكتب النادرة المخطوطة تشهد على جهود الأمراء في خدمة العلوم واهتهامهم وتقديرهم وتما جلب نظري منها شرح للمحرّر كالوضوح الذي نحن بصدد تحقيقه ، كتبه نور الدين المصري علي بن يجيى الزّيادي (ت ١٠٢٤هـ) على المستف تقريبا وقم المخطوطة في مكتبة أوقاف السليهانية (٣٠٦)، وعدد أوراقها (١٨٥) ورقة، وتوجد في أولها ورقة هي وثيقة وقفية بخطّ سليهان باشا وختمه تتضمن أنّه وقف الكتاب على العلهاء المستفيدين لإتقانه الراغبين المتنافسين في قراءته وإقرائه، وجعل نظرة لنفسه ما دام حيّا ثمّ لأولاده وأحفاده ثمّ لأعلم السادة وأوفرهم صلاحا وأخشاهم لله وأتقاهم له، وخطه جميل ، والجدير بالذكر أن محمد علي القرداغي يقول في كتابه: البووژاندنهوه ي ميژووي زاناياني كورد له ريكه ي دهستخه ته كانيانهوه " باللغة الكردية (٣/ ١٠٠): إن إسم الكتاب هو: المقرر في شرح المحرر، فالوثيقة هذه وأمثالها تظهر مدى اهتهام الأمراء في كردستان بنشر العلوم، و فذا أثبت صورتها ضمن الوثائق في الصفحات الأخيرة من قسم الدراسة.

<sup>(</sup>١) أخذت معظم هذه المعلومات من شيوخي عن شيوخهم.

 <sup>(</sup>۲) هو محمد بن محمد بن مصطفى الرومي، مفسر شاعر سريع البديهة والجواب، من شيوخه والده والمولى سعدي جلبي، ومن مؤلفاته إرشاد العقل السليم في التفسير، تحفة الطلاب في المناظرة، توفي (۹۸۲هـ-۱۵۷۵م) ينظر: شذرات الذهب لابن العهاد الحنبلي (عبد الحيّ بن أحمد)، (ت۸۰۹هـ) تحقيق محمد الأرناؤط، الطبعة الأولى (۱۲۱۰هـ)، (۱۸ ۵۸-۵۸)، والأعلام للزركلي (۷/ ۵۹)، وكشف الظنون (۱/ ۲۵).

<sup>(</sup>٣) هو يوسف بن محمد الصغراني، الكردي الشافعي، الشهير بالأصم، من شيوخه مولانا إلياس البروزي، والشيخ عبد الكريم الخالدي، ومن مؤلفاته: والشيخ عبد الكريم الخالدي، ومن مؤلفاته: المسائل والدلائل في فروع الفقه، منقول التفاسير في تفسير القرآن، مخطوط وقد قام عدد من الطلبة الدراسات العليا بتحقيق أجزاء منه، وحاشية على شرح الأنموذج، وحاشية على حاشية العصام للجامي، وحاشية على شرح الشمسية لقره داود. توفي سنة (١٠٠٢ هـ- ١٥٩٤ م)، ينظر: إيضاح المكنون (٢/ ٥٨٤)، وهدية العارفين (٢/ ٥٦٥)، ومعجم المؤلفين (١٣ / ٢٩٣)

الشيخ المصنّف على وجود نشاط علميّ في عصره في منطقته، وعدم ركود الدراسة والتأليف فيه.

وسيأتي بإذن الله تعالى ذكر نبذة عن معاصريه من العلماء مع ذكر شيوخه وتلاميذه.

### المدارس السيارة

ولا يفوتني أن أذكر مظهرا آخر من مظاهر اهتهام أفراد الشعب بالعلوم وخاصة بالعلوم الشرعية، وهو إقامة المدارس السيارة بين العشائر الرحل، فعلاوة على إقامة المدارس الملحقة بالمساجد على نفقة المحسنين من أهل القرى والمدن التي كانت سنة متبعة وعرف سائدا، كانت إقامة المدارس السيارة من قبل بعض العشائر الرحل معروفة كمظهر آخر من مظاهر التفاني في خدمة العلم والدين.

وقد سنّ هذه السنة الملك المظفّر أبو سعيد كوكبري (۱)، صاحب أربيل، فانتشرت في عصره بين قبائل بلباس والسهرانيين وغيرهم، ثم أخذت منطقة شهرزور هذه الحالة المفيدة عنهم، وانتشرت المدارس السيارة بين القبائل الرحل فيها، فقد كانوا يقومون بتهيئة مستلزمات هذه المدارس من الخيام والأثاث والراحلة، وينفقون عليها وعلى المدرّسين بسخاء وإعزاز، ممّا جعل الطلبة والمدرّسين يرحلون معهم أينها رحلوا، ويستمرّون بالدراسة والتعلّم أينها حلّوا، ويسيرون بخيامهم مع العشائر إلى المشتى والمصيف والمتربّع، وكان ذلك العمل النبيل سببا في انخراط أبناء العشائر الرحل أيضاً

<sup>(</sup>۱) هو ابن زين الدين علي بن تبكتكين أحد الاجواد والسادات الكبراء والملوك الأمجاد له آثار حسنة وقد عمر الجامع المظفري بسفح قاسيون، وكان قد هم بسياقة الماء إليه من ماء بذيرة فمنعه المعظم من ذلك واعتل بأنه قد يمر على مقابر المسلمين بالسفوح ، وكان يعمل المولد الشريف في ربيع الأول، ومات ليلة الجمعة رابع عشر رمضان سنة ثلاثين وست مئة، وعمل في تابوت، وحمل مع الحجاج إلى مكة ، فاتفق أن الوفد رجعوا تلك السنة لشحة الماء، فدفن بالكوفة، وعاش اثنتين وثهانين سنة. ينظر: البداية والنهاية تأليف ابن كثير الدمشقي (تك٧٧هم)، الطبعة الأولى (١٤٢٨هم)، تحقيق على شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، (١٣/ ١٥٩-١٦)، وسير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد الذهبي (ت٨٤٨هم) الطبعة الحادية عشرة (١٤٢٢هم)، مؤسسة الرسالة بيروت (٢٢/ ٣٣٧)، ووفيات الأعيان، لأبي العباس أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر (ابن خلكان) (ت٢٨هم)، تحقيق الدكتور يوسف علي والدكتورة مريم قاسم، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ =١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية تحقيق الدكتور يوسف علي والدكتورة مريم قاسم، الطبعة الأولى (١٩١٩هـ =١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية عبيروت – لبنان (٣/ ٥٣٤م)، رقم (٤٧٥).

في سلك التعلم، وفي انتشار القراءة والكتابة وبثّ الفضيلة والمعرفة بين أبنائهم، فضلا عن الأجر الجزيل عندالله تعالى بمشيئته، وحسن الذكر وتربّي أولادهم على الأخلاق الإسلامية والثقافة الدينية نتيجة تعايشهم مع الطلبة والمدرّسين. (١)

وقد وردت أسياء بعض من هذه المدارس في المخطوطات المحفوظة، ومن هذه المدارس مدرسة نجد «هوريّن» (٢٠) واستمرّت هذه المدارسة الحسنة بين العشائر الرحل إلى عهد قريب. (٤)

\*\*\*

<sup>(</sup>۱) ينظر: كتاب التعريف بمساجد السليهانية ومدارسها: (ص ٢ و٧)، وكتاب: شهرزور السليهانية، اللواء والمدينة، تأليف: المحامي عباس العزاوي، (ت ١٩٧٠م)، راجعه وعلق عليه محمد علي القرداغي، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ١٠٠٠م)، الناشر: السالمي للطباعة الحديثة (ص١٥٤٥).

 <sup>(</sup>۲) ينظر: المخطوطة المرقمة (٢٠٤٥٦)، الدار العراقية للمخطوطات، نقلا عن هامش كتاب الشهرزور . السليمانية».

<sup>(</sup>٣) ينظر : المخطوطة المرقمة (٢٢٩٩٨) الدار العراقية للمخطوطات، نقلا عن المصدر نفسه.

<sup>(</sup>٤) فكان الشيخ الملا «كاكه حهمه» المتوفي سنة (١٩٦١م)، والملقب عند الاكرادب المعلم الكبير» من مدرسي المدارس السيارة الدائرة بين الرحل من أبناء عشيرة الجاف، وكانت المنطقة التي يتنقلون فيها في المشتى والمتربع ممتدة من بعقوبة إلى الحدود الإيرانية. ينظر: هوية كركوك الثقافية، لمحمد على القرداغي، الطبعة الأولى، أربيل، دار آراس، (٢٠٠٤م).



## دراسته ورحلاته العلمية ومصادر العلم بهما

### مصادر المعلومات عن دراسته ورحلاته:

حينها تصفّحت كتب الطبقات والتراجم للبحث عن حياة الشيخ المصنف لم أجد ما يتعلق به إلا النزر اليسير فتذكّرت ما يقوله إحسان عبّاس في مقدّمة تحقيقه لكتاب طبقات ابن سعد أ: "وأنّه لمن المفارقات أن ترى الشخصَ الذي حفِظ لنا الصفات الخِلقية والخُلُقية وأدقّ المظاهر أحيانا عن حياة الأشخاص، لا تجد من يكتب عنه ترجمة موضّحة! (۱)"

فالمفارقة نفسها تنطبق مع – الأسف –على الشيخ الشارح المصنف، حيث أنّه كتّب كتابين في طبقات العلماء وأحوالهم وتراجمهم، وسجّل فيها أسماء أكثر الكتب الفقهية في المذهب الشافعي التي كانت موجودة في عصره في هذين الكتابين مع أسماء مؤلّفيها، ولكنّه لم يكتب عن نفسه ولا عن مؤلّفاته، ولا عن دراسته ورحلاته، فصرنا لا نعرفه ولا نعرف من مؤلّفاته إلاّ ما هو كالشمس لا تسترها غربال الحوادث، ولم تحرقها نار الكوارث، ولم يصلنا من ترجمة حياته إلاّ النزر اليسير، ولا من أسماء مؤلّفاته التي منحته لقب المصنف ما يعادل هذا اللقب إلاّ بتأويل بعيد.

<sup>(</sup>۱) ينظر: مقدمة تحقيق د. إحسان عباس لطبقات: أبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري، (ت ٢٣٠ هـ)، دارصادر- بيروت، (ص٢).

وأسباب هذا الضياع وذلك النسيان: إمّا الحروب والكوارث التي كانت تعصف بكل شيء في ذلك العصر، وإمّا أنّه لم يكن من عادة الشيوخ الأكراد الاهتمام بتسجيل هوياتهم بصورة مفصلة، تاركين ذلك لمن يأتي بعدهم، كيلا ينقص ذلك أو يضيع أجرهم.

ومن الجدير بالذكر أنّ الحالة العالمة أن التأليف لم ينك ما يستحقّه من الاهتهام عند كثير منهم ما ناله التدريس وتربية الطلاب والدعاة، وكانوا مشغوفين بالاستفادة من كتب الأقدمين سعيا في جريان صدقاتهم واستمرار ثوابهم، وتيمّنا بهم، وإذا اقتضى الأمر كتابة فكانوا يكتفون بالتعليق على كتب الأسلاف وشرحها أحيانا، وهم كانوا مكتفين بذلك وراضين، ولسان حالهم يردّد ما قاله المفتي الزهاوي:

عاق تدريسي عن التأليف لكن ما أنا من فضل ربي متأسف من تلاميذي ألفت كتابنا كلُّ سطرٍ منه في العلم مؤلّف (١)

ولئن سنّ الشيخ المصنف سنة كرة التأليف والتصنيف في عصره بين العلماء الأكراد، واهتم بتسجيل أسهاء العلماء الأقدمين وأسهاء مؤلّفاتهم، فتلك كانت حالة نادرة أكسبته لقب المصنّف ويُثنى عليها ويُترحّم عليه بها، ولكنّه - كها يبدو - حَرَمنا من تسجيل نبذة عن حياته وعن أسهاء مؤلّفاته، وحتى عن شيوخه الذين تلقّى عنهم علومه، فكيف بأسهاء تلاميذه الكثيرين الذين تلقّ واعنه العلوم؟، وكذلك تلاميذه الكثيرون، كان جلّ همهم تلقي العلوم وتدريسَها لتلاميذه م، ولم يهتمُّ واظاهراً بتسجيل ذكريات أنفسهم، ولا ترجمة حياتهم أو حياة شيوخهم. ولا يعني ما قدّمته أني أجرؤ على نقد الشيخ وأمثاله - ولا تلاميذه م - على ذلك؛ لأنهم أوّلاً: اشتغلوا بالأهم وتركوا المهم، وثانياً: من الجائز أن يكونوا قد كتبوا في ذلك، ولكنّه ضاع في ما ضاع من تراثنا بسبب السلب والنهب في الحروب التي نالت ذلك، ولكنّه ضاع في ما ضاع من تراثنا بسبب السلب والنهب في الحروب التي نالت المناطق الكردية حصّة الأسد منها.

<sup>(</sup>۱) كتاب «موفتيى زههاوى» باللغة الكردية، تأليف الشيخ محمد الخال (ت ١٤١هـ-١٩٨٩م)، سنة الطبع (١٣٧٣هـ-١٩٥٩م)، سنة الطبع (١٣٧٣هـ- ١٩٥٣م)، مطبعة المعارف. بغداد (ص ١٠٣٥)، وكتاب «محمد فيضي الزهاوي» لمحمد علي القرداغي، الطبعة الأولى، أربيل، دار آراس، (٢٠٠٤م).

وقد حصلتُ على وثيقة مخطوطة قديمة تؤيّد ذلك وتُثبتها، زوّدني بها الشيخ محمد علي القرداغي مشكورا، وكتب في ذلك مقالا مفصّلا نشره في مجلة «رامان»، العدد (١١٦)، تشرين الثاني (٢٠٠٧م)، ص (٨٩-٩٦)، ومضمونها: أن أسنادَ الأملاك والوثائق والسجلات والمكتبة المتعلّقة بالسيد حسن ابن هداية الله المشهور بالملاّ أبي بكر المصنف تلفت أو تعرَّضت للتهرّي، ومنها سند وقف قرية «بير خضران» على طريقة إقطاع التمليك الموقع بتوقيع الأمير مقرّب الدين، تقول الوثيقة:... فجدّدت الوثيقة لإسقاط دعاوى المعاندين عند الحاجة، وكان التجديد في سنة (١٢٢١هـ)، [أي: بعد (٢٠٧) سنة من وفاة الشيخ المصنف.

ثم قرأت في كتاب «فه تواكه ي مه لاى خه تني»، وجريدة «يه كرتوو» معلومات توكّد وجود أياد خبيشة تنصيرية تهدف إلى طمس معالم الثقافة الإسلامية في المنطقة، وإلى إبعاد الناس عن الإسلام، ومحو ما يُقوِّي ارتباط هذا الشعب العريق في الإسلام بدينه الذي قبله ووجَد فيه سعادتَه وفخره، وتستعمل تلك الأيادي بواسطة مرتدِّين مأجورين كلَّ الوسائل في سبيل ذلك، ومنها تهريب المخطوطات وإخفاؤها أو إبادتها، ثم اختلاق مخطوطات يدرج فيها افتراءات وأكاذينب، ثم إيصالها إلى أشخاص لا خبرة لهم لينشروها، ومن القريب جداً إلى الحقيقة أن تكون آثار المصنف ابن هداية اختطفتها هذه الأيادي الأثيمة، كما يقول الشيخ محمود المصنفي في ترجمته لحياة جدّه (۱).

فإذا أردنا أن نعرف شيئا عن عَلَم من أعلامنا من أمثال الشيخ المصنف، ما بقي لنا إلاّ أن نفتش في بدايات المخطوطات أو خواتمها أو في ثناياها، علّنا نجد اسمه مدرّسا في مدرسة، أو تلميذا عند شيخ، أو ناسخا لكتاب، أو كاتبا لرسالة أو كتاب، حتى

<sup>(</sup>۱) وخطى أصحاب هذه الحملات الخبيثة خطوات مع الأسف، منها ما يشير إليه السيد محمود المصنفي وهو قيام عميل للحركات التنصيرية بجمع مخطوطات نادرة لعلماء ومؤرخين كبار من أهل المنطقة وإخفائها، وكتابة ترجمة منظومة للإنجيل باللغة الكردية ونشرها، واختلاق أبيات ووثائق ورسائل كردية مزورة تسيء إلى الإسلام، ثم محاولة نشرها بين الأكراد من قنوات أخرى= لا تظهر الأيادي الخبيثة من خلالها، ينظر: كتاب «فهتواكه» مهلاي خهتين فتوى الملا الخطي ، تأليف حسن محمود حهمه كهريم، ط. (۱)، (۲۲۷هـ = ۲۰۰ م)، وجريدة (يهكگرتوو)، العدد (۵۸۶)، ۱ / ۲ / ۲ / ۲ م، (بابهتي ثهنفال كردني كورد»، مقال لعبد الله نجم الدين، نشر: پرۆژهي تيشك، التسلسل (٤)، وينظر: (بيوگرافي ملا أبوبكر مصنف) - (٥٠٠).

نحصل على نبذة من أحواله، أو نعثر على إشارات إليها هنا وهناك، أو نجمع ما تلقّاه بعض ذوي المواهب من أفواه المعمّرين فسجّله ونشره:

كما فعل شيخنا الراحل الشيخ عبد الكريم المدرس تغمده الله برحمته في كتبه: علماؤنا في خدمة العلم والدين، و بنهماله ي زانياران، و يادي مهردان.

وكما فعل الشيخ محمود المصنفي، وهو عالم معاصر من نسل الشيخ المصنف، حيث ألّف رسالة باللغة الفارسية في سبع صفحات كبار باسم: «بيوگرافى ملا أبوبكر مصنف چورى» أي: ترجمة الملا أبو بكر المصنف «الجورى»، وسجّل في الصحيفة الأخيرة منها أسماء بعض المصادر التي استقى منها معلوماته، بصورة مجملة، بدون الإشارة إلى دور نشرها ولا مجلّداتها وصحائفها (۱)، أو نترقب ما يظهر من أحوال العلماء ومؤلفاتهم على أيدي بعض المنقبين في المخطوطات والمستندات من أمثال الشيخ محمّد على القرداغي، وفقهم الله للتعريف بأسلافنا الصالحين، وإحياء مآثر علمائنا الأعلام، آمين.

دراسته:

نشأ الشيخ المصنف في أسرة عريقة في العلم معروفة بالصلاح والإصلاح، ورث العلم عن آبائه (٢)، فكان أبوه من العلماء، وكذا جدّه، فبدأ دراسته على يد والده الشيخ هداية الله، وجده السيد الملاّ بداية أوّلاً، ثم ذهب إلى الشيخ مُعين الدين «الكاكوزه كهريايي» (١٠).

<sup>(</sup>۱) وقد ذكر كاتب الرسالة أسهاء مصادر بحثه ومراجعه مجملا، وهي: ١-سراج الطريق، للمصنف الجوري، مطبوع بإشراف: ميرزا الهورامي، ٢-علهاؤنا في خدمة العلم والدين للشيخ المدرس، ترجمه إلى الفارسية: أحمد حوارى نسب، ٣- تاريخ مشاهير كورد، تأليف بابا مردوخ الروحاني، ٤- مقالة بابا شيخ الحسيني التي قرتت في موقم «فرزانگان»، ٥- نور الأنوار للسيد عبد الصمد توداري، نسخة مخطوطة، ٦- المذكرات المبعثرة، للملا عبدالله شيدا، ٧- تاريخ مردوخ، ن. انتشارات غريقي، ٨- بنه مالهى زانياران للشيخ عبد الكريم المدرس، ٩- تاريخ جديد أورامان، للملا عبدالله شيدا، ١٠- منظومة «آفتاب» للمصنف «الجوري» طبع بإشراف السيد محمد المصنف، ١١- وراض الخلود، تحت الطبع، ن. نشر إحسان، ١٢- «بؤكوردستان» تأليف (هه ژار)، ١٣- لغتنامه دهخدا، تأليف: علي أكبر دهخدا، 18 مقالة باباي باينچوب، ١٥- بحر الأنساب سادات.

<sup>(</sup>٢) ينظر: «بنهمالهي زانياران»، (ص٤٩٦)، و: علماؤنا في خدمة العلم والدين، (ص١٥٦).

<sup>(</sup>٣) اسمه الشيخ رضا ابن الشيخ موسى ابن الشيخ يوسف الزكريائي الخالدي الشاذلي، أخذ من العلوم حظا وافرا، وأخذ الإجازة العلمية من شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي، له كتاب نفيس باسم «مسلك المسالك» في الطرق النقش بندية والقادرية والشاذلية والرفاعية والكبروية والخلوتية وغيرها. ينظر: نور الأنوار (ص ٦١- ٢٢)، و (بنه مالله عمود المصنفي (ص ٢٠).

ثم تجوّل في مدارس كردستان على عادة الطلبة فذهب إلى «قهلعه چوالان»، فتتلمذ في المدرسة الموجودة هناك، ثمّ ذهب إلى بغداد، وبعد مدّة رجع إلى المناطق الشالية العراقية، ومنها إلى منطقة «موكوريان»، ثم ذهب إلى مدينتي «دياربكر» و «هيزان»، واستفاد من علم المفتي أبي السعود الآمدي (ت٩٨٢هم)، ثمّ سافر إلى البلاد الإسلامية البعيدة بدافع من طموحه إلى الترقي في العلوم والمعارف، فذهب إلى الشام و هناك سمع الحديث الشريف، وذهب إلى مصر واستفاد من علماء الأزهر، ثمّ ذهب إلى الحجاز وحجّ البيت وأقام بالمدينة المنورة مدّة، ثمّ رجع إلى كردستان حوالى سنة (٩٣٧).

### رحلاته العلمية:

وحينها حصل على مقدِّمات العلوم الشرعية عند هؤلاء الثلاثة تجوَّل في مدارس كردستان على عادة الطلبة وعرفهم (١٠)؛ إذ كانوا يعدون التنقل من مدرسة إلى أخرى، والتنوُّع في المدرسين وزملاء الدراسة ـ من أسباب اكتهال الشخصية والنضوج الفكري والعلمي.

فذهب إلى «قه لعه چوالان»، فتتلمذ في المدرسة الموجودة هناك، ثم ذهب إلى بغداد، وبعد مدّة رجع إلى المناطق الشالية العراقية، ومنها إلى منطقة «موكوريان» فنشأت صداقة حميمة وعلاقة وطيدة بينه وبين زميله في الدراسة: الملا أحمد المُجَلي (٢٠- بضم الميم وفتح الجيم – وكان إعجابه به باعثا لأن يرسل الشيخ المصنف نجله الملا عبدالكريم بعدما شبّ إلى مدرسة زميله هذا ليتتلمذ على يديه. واشتهر المُجلي بعد بالشيخ الكردي الأشنوي، وتوفّي في أوائل القرن الحادي عشر الهجري.

<sup>(</sup>١) ينظر: «بنه ماله ي زانياران»، الأسر العلمية باللغة الكوردية (ص٤٩٦)، وعلماؤنا في خدمة العلم والدين باللغة العربية (ص١٥٦).

 <sup>(</sup>۲) نسبة إلى مجُل اسم قبيلة كردية، وقيل: إلى مجُلان اسم قرية، ينظر: خلاصة الأثر: (۲/ ٤٧٤)، و مشاهير الكرد (۱/ ۱۸۰).

ثم ذهب إلى مدينتي «دياربكر» و «هيزان» (۱)، واستفاد من علم المفتي أبي السعود الآمدي (ت٩٨٢هـ). (٢)

ثمّ سافر إلى البلاد الإسلامية البعيدة بدافع من طموحه إلى الترقِّي في العلوم والمعارف، (٢) فذهب إلى الشام و هناك سمع الحديث الشريف، وذهب إلى مصر واستفاد من علياء الأزهر، (٤) ثمّ ذهب إلى الحجاز وحجّ البيت وأقام بالمدينة المنوّرة مدّةً. (٥) ثمّ رجع إلى كردستان حوالي سنة (٩٣٧ هـ). (١)

## شيوخه وتلاميذه و زملاؤه ومعاصروه من العلماء

### شيوخه:

لم أجد أسماء شيوخه حتى في المصادر والمراجع التي تحدَّثت عن دراسته، إلا اسم أبيه الشيخ هداية الله، وجدِّه الشيخ بداية، والشيخ معين الدين «الكاكو زهكه ريايي» (٧)،

<sup>(</sup>۱) ذكر الشارح في «سراج الطريق» الطبعة الأولى (۱۳۷۸هـش- ۱۹۹۹م) (ص ١٦٥): أنه كان مقيها بدهيزان» مدة "، وفي (ص ١٨٥): "أنه كان مع جمع من الإخوان الصادقين بهيزان"، وهيزان الحالية كانت تسمى في القديم: «حيزان» بالحاء المهملة، ويسمّيه المؤرّخون الكرد: «خيزان» بالحاء المعجمة وهي مدينة ومنطقة تابعة لدياربكر، قريبة من «سعرد»، وجزء من إيالة «بدليس»، كانت فيها أسرة حاكمة باسم أمراء خيزان، منهم الأمير داود، الذي حكم فيها (٣٩) سنة، وبنى فيها مسجدا ومدرسة باسم «الداودية»، توفي سنة (٢٦٩هـ)، ودياربكر منطقة واسعة قرب دجلة إلى بلاد الجبل المشرف على نصيبين، واسم مدينة تسمّى في القديم: «آمد»، ينظر: معجم البلدان (٢/ ٤٩٤)، و «ترجمة الملا أبي بكر المصنف لمحمود المصنفي (ص٢)، وشر فنامه لشرف خان البدليسي (ت٢٥ ١٦٠م)، ترجمة «هدرار» المؤكورياني: (ص ٢٧١).

<sup>(</sup>٢) ينظر: بيو گرافي ملا ابوبكر مصنف چزري، الصحيفة (٢).

<sup>(</sup>٣) ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين (ص١٥٦).

 <sup>(</sup>٤) ينظر: المصدر السابق، الصحيفة نفسها، و بنه مالله ي زانياران، (ص٩٦)، ومن المؤسف أن الشيخ المدرس
 رحمه الله تعالى لم يسجل اسم شيوخه في الشام ومصر والحجاز، ولم أحصل لحد الآن على مصدر يبيّن في ذلك.

<sup>(</sup>٥) ينظر: مقدمة تحقيق عادل نويهض لكتاب طبقات الشافعية للشيخ أبي بكر المصنف (ص٦)، طبع مطابع سرفي برس-بيروت- لبنان، منشورات : دار الآفاق الجديدة، بيروت سنة الطبع (١٣٩١ هـ - ١٩٧١م).

<sup>(</sup>٦) ينظر: بيو گرافى ملا أبوبكر (ص٢)، ولكن الشيخ المدرس يذكر في «بنه مالمهى زانياران» (ص٤٩٦): أنه رجع إلى كردستان حوالي سنة (٩٧٠هـ)، و جمال بابان يقول في مقال له نشر في جريدة العراق العدد (٤٥٧١): "إنّ ذهابه للحجاز وإقامته بالمدينة المنورة "كانا في سنة (٩٧٠هـ).

<sup>(</sup>٧) سبقت ترجمته عند الكلام على بدء دراسة الشيخ المصنف.

والمفتي أبا السعود محمد بن محمد محي الدين الأمدي (٨٩٦-٩٨٢هـ) (١)، صاحب تفسير: (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم».

ومع أن الشيخ محمود المصنّفي وغيره من مترجمي حياته كتبوا أسماء بعض المدارس التي تتلمذ فيها، لكنّهم لم يسجّلوا أسماء المدرّسين، ولعدم تحديدهم لسنة دراسته في المدارس المذكورة يصعب تحديد المدرّس الذي كان يدرّس فيها حينذاك.

وهو أيضاً في الوضوح في كتاب الخلع في فصل: إذا علَّق الزوج الطلاق بإعطاء المال يقول: "سألت أستاذي"، ولا يذكر شيئا يدلّنا على معرفته.

تلاميذه: مع كثرة مدة تدريسه للعلوم وكثرة من تتلمذ عنده وتخرّج على يديه، لم أجد إلا أسماء هؤلاء الأعلام:

1- نجله الأكبر الملا عبدالكريم المعروف بالشاهوي، صاحب التفسير الذي وصل فيه إلى سورة النحل، أخذ العلم عن والده، ثم رحل بأمر والده إلى الشيخ أحمد المُجلي ودرَس عنده إلى أن تخرَّج على يديه وأخذ منه الإجازة العلمية، ثم عاد إلى "جوّر" في حياة أبيه، وأقام فيها مدرّسا، ورحل إلى مهاباد، ومنها إلى مدينة "وان" في تركيا الحالية، وألّف تفسيره "الواضح" هناك، ورحل إلى قرية "باش قبلا" وعاش هناك سنوات، ثم رجع إلى منطقة "مريوان"، وبقي في "جوّر" إماما ومدرّسا إلى أن توفيّ سنة (١٠٥٠هـ). (٢)

٢- السيد بابا رسول البرزنجي الملقب بالكبير، (ت٥٠١هـ)، قرأ عليه كتاب جمع الجوامع
 في أصول الفقه، وكتاب الوضوح في الفقه، وتخرّج على يديه، وأخذ عنه الإجازة العلميّة،
 وأشاد الشيخ المصنّف بعلمه وتقواه، (٢) فرجع إلى برزنجة واستقرَّ بها مدرِّسا ومرشدا. (١)

٣ ـ و٤ ـ و٥ ـ أبناؤه الأخر كلُّ من: الملاّ يوسف جان، والملاّ محمودجان، والملاّ حسين،

<sup>(</sup>۱) ینظر: تاریخ مشاهیر کرد (۱/۱۵۹)، و بیوگرافی ملا أبوبکر مصنف ِ چۆړی (ص۲).

 <sup>(</sup>۲) ينظر: علم إقرنا في خدمة العلم والدين، (ص٣١٨-٣١٩)، و بنه ما له ي زانياران، (ص٥٠١)، ولم أجد في المصادر مكان حفظ هذا التفسير.

<sup>(</sup>٣) ينظر:خلاصة الأثر (٢/ ٤٧٤)، وبنه ما له ي زانياران، (٢٩٩-٣٠٠)، و علياؤنا في خدمة العلم والدين (ص١٠٧).

 <sup>(</sup>٤) ينظر: المصدر السابق (١٠٧ - ١٠٨)، والفصول في معرفة عبد الرسول لمحمد بن عبد الرسول، مخطوطة موجودة في مكتبة الشيخ محمد على القرداغي.

والسيّد عبد الغفار، أما الملاّ محمود جان فقد مات في شبابه قبل أن يصير عالما ومدرّسا. (١)

ولم نحصل على تفصيل حياة ابنه السيد عبد الغفار. (٢)

هؤلاء كلُّ الذين وجدتُ أسهاءهم من تلاميذه، ومن المؤكَّد أن مدَّة تدريس الشيخ المصنَّف الأكثر من (٦٠) سنة قد تخرَّج فيها عشرات العلهاء، إن لم نقل: المثات، وقد قال الشاعر في رثائه (٣) على سبيل المبالغة:

"صهد ههزارمه لاش كرد به موده رپيس"، أي: جعل مِئة ألف من الملالي مدرِّسين.

### زملاؤه ومعاصروه من العلماء

تقدّم في بيان الحالة العلمية في عصره ذكر أربعة من العلماء الكبار المعاصرين له من غير المناطق الكردية الذين قاموا بشرح المنهاج للنووي كما قام هو بشرح أصله المحرر، وهم: الشيخ ابن حجر الهيتمي، والشيخ مجمود المصري، والشيخ محمد الخطيب الشربيني، والشيخ شمس الدين الجمال الرملي صاحب النهاية.

فشيخ الإسلام أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، يختلف الراوون في نـوع العلاقـة بينهــا:

فمنهم من يقول: كان شيخُ الإسلام الهيتمي شيخَه، ويقرِّب هذا الرأي أنَّ المسنّف يذكره في الوضوح في مسائل ذكرَ التلميذ لشيخه، فيقول: قال الشيخ في شرح الإرشاد(٤٠)،

<sup>(</sup>۱) ينظر: بنهمالهي زانياران، (ص٥٠١).

<sup>(</sup>٢) وأخيرا حصل الشيخ محمد على القرداغي الخبير في المخطوطات على اسم مؤلف للشيخ عبد الغفار نجل الشيخ أي بكر المصنف باسم «حاشية على أنوار التنزيل» في فهرس مخطوطات علوم القرآن في مكتبات العراق، تأليف أسامة، رقم المخطوطة: (٥٠٨٩) وهي محفوظة في دار المخطوطات العراقية، وهي (٢٣٢) ورقة، وأخبرني بذلك مشكورا.

 <sup>(</sup>٣) وسيأى جزء من قصيدة هذا الشاعر الرثائية عند الكلام في نبذة مما كتب عن الشيخ المصنف.

<sup>(</sup>٤) جاء ذلك في (ص٢٩٧) من رسالة الماجستير.

أو: وأفتى به الشيخ ابن حجر (١)، أو: ذكره صاحب الإرشاد (٢) والشيخ ابن حجر. (٦) ولكنّه يذكره مرّاتٍ بدون لفظ الشيخ (٤)، وهذا يجعلني لا أجزم بكونه شيخا له؛ إذ لا يذكر التلميذ شيخه هكذا.

والشيخ شرف الدين محمود بن الحسين المصري المتوقى سنة (٩٧٦هـ) صاحب "إرشاد المحتاج في شرح المنهاج"، ذكره الشارح ابن هداية في طبقاته، ولا يذكر لقاءه به، ولم أجد من يذكره غيره. (٥)

والخطيب الشربيني: محمّد بن محمّد القاهري الشافعي هو مؤلّف كتاب مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، توفيّ سنة (٩٧٧هـ)، ولم أجد ما يثبت لقاءهما، أو تعارفهما. وكذلك شمس الدين الجمال الرملي: محمّد بن شهاب الدين أحمد الأنصاري المتوفّ (٤٠٠٤هـ) الذي كان يلقّب بالشافعي الصغير، صاحب نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. وتقدّم أيضاً ذكر المفسر أبي السعود الآمدي صاحب تفسير «إرشاد العقل السلسم إلى مزايا الكتاب الكريم».

و وجدنا من أسهاء معاصريه من العلماء من المناطق الكردية أوز ملائه في الدراسة هذه المجموعة: 1- الملا أحمد المُجَلي، وقد ذكرنا ذلك في مبحث رحلاته العلمية، توفِّي في أوائل القرن (١١) الهجري. (١)

٢ زين الدين البلاطي، يوجد اسمه في سلسلة إجازة الكثيرين من علماء المنطقة

<sup>(</sup>١) ذكر ذلك في القسم الذي حققته عشر مرات: فعلى سبيل المثال يقول: "ويجب استحضار قصد فعل الوضوء كما في الصلاة، أشار إليه الإمام، وأفتى به الشيخ ابن حجر".

 <sup>(</sup>۲) صاحب الإرشاد يحتمل: ابن المقري (ت٥٣٧هـ)، و ابن قاضي شهبة (ت٤٧٤هـ)، و شرف الدين محمود المصري (ت٩٧٦هـ).

<sup>(</sup>٣) جاء ذلك في آخر رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٤) كما في (ص٢٨٣)، يقول: وابن حجر في شرحه، وفي (ص٢٩٩): كما نقله ابن حجر عن الأم، وفي (ص٣٣٤):

قال ابن حجر ناقلا عن.... (٥) ما قات ان مدارة تحة ت

<sup>(</sup>۵) طبقات ابن هداية تحقيق خليل الميس (١/ ٢٨١).

<sup>(</sup>٦) ينظر: تاريخ مشاهير كرد، لبابا مردوخ (١/ ١٨٠).

وخريجي المدارس الشرعية، تخرَّج على يديه العلامة: حيدر الأول الماوراني. (١)
٣- الشيخ يوسف الأصمّ، صاحب تفسير «منقول التفاسير»، و «المسائل والدلائل»
في الفقه. (ت١٠٠٢هـ).

ومن الملفت للنظر أني وجدت حاشية على الوضوح باسم يوسف الأصمّ، مما يبيِّن اهتمام علماء عصر المصنَّف بكتابه: الوضوح في عصر مؤلَّفه، المتوفى سنة (١٠٠٢هـ) رحمه الله تعالى. (٢)

٤ - العلاّمة حيدر الأول الماوراني الحريري، توفّي سنة (٣٦٦هـ)، أو بعد الألف بقليل). (٦)

٥- الشيخ محمّد الكردي المشهور بصائم الدهر، (ت١٠١٤هـ). (١٠

٦- الملا موسى الباني التوكُّلي. (٥)

٧- الملاحسن بن محمّد بن حسن الزيباري السورجي (١)، ذكره الشيخ المصنف في مقدمة الوضوح، ودعا له، وذكر أنّه كان من ضمن الذين شاورهم في تأليف الوضوح وشجّعوه على ذلك.

٨ الشيخ ولاية ابن الشيخ هداية ابن الشيخ حسن البير خضراني، ذكره الشيخ

<sup>(</sup>١) ينظر: علماؤنا، (ص١٨٠)، وهو من العلماء المغمورين الذين كانت لهم جهود، فلم أجد تفاصيل ترجمته في المصادر التي حصلت عليها.

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق (١/ ١٦٥).

<sup>(</sup>٣) ينظر: مشاهير الكرد (١/ ١٨٢)، وعلماؤنا (ص١٨٠).

<sup>(</sup>٤) ينظر: خلاصة الأثر (٣/ ١٠٥)،؟ وعلماؤنا (٤٩٢–٤٩٣).

<sup>(</sup>٥) ولد سنة (٩٥٠هـ)، وتوفي سنة (١٠٢٧هـ)، كما كتب بعده على ظهر مخطوطة المصحف الشريف التي نسخها هو، وأكمل كتابتها سنة (٩٨٣هـ)، وهي محفوظة عند الشيخ فاتح ابن السيد جميل، من أحفاده، وينظر: «بنهما لهى زانياران»، (ص٤٣٥).

<sup>(</sup>٦) الشيخ المذكور جاء ذكره في كتاب: تاريخ مشاهير الكرد، تأليف: بابا مردوخ الروحاني: أنه عاش في أواسط القرن الحادي عشر الهجري وله مؤلّفات: منها حاشيته على شرح عصام الدين بن محمد الإسفرائيني على فرائد الفوائد في معاني الاستعارات لمو لانا أبي القاسم الليثي السمرقندي، توجد نسخة منه في مكتبة أوقاف السليمانية برقم (٣١٢٣). ينظر: تاريخ مشاهير الكرد (١/ ١٨٩)، بابا مردوخ الروحاني السنندجي، طبع سنة (١٣٨٧ه شي) = طهران - مطبعة سروش (١/ ١٨٩ - ١٩٠). ولكن يبدو من كلام المصنف أنه معاصر له، ففي هذا التحديد لسنوات حياته شيء إلا أن يكون الشيخ الزيباري قد عاش بعد الشيخ اللهزوي، قريبا سن نصف قرن.

في مقدِّمة الوضوح من الذين سألوه تأليف هذا الشرح، وذَكرَ صداقتهما الحميمة، وتسابقَهما في مقامات التصوُّف. (١)

9. الأمير شرف خان البدليسي (ت١٠١ه.؟) مؤرّخ أديب سياسي، من مؤلّفاته: «شرفنامه»، تاريخ للإمارات الكردية إلى عصره باللغة الفارسية، وقد ترجم إلى لغات عديدة: منها: اللغتان العربية والكردية (٢).

\*\*\*

<sup>(</sup>١) يقول في مقدمة الوضوح في تعداد من حقّوه على تأليفه: منهم الأخ الشفيق الذي يراكضني في رحبة...، هو المؤيّد بعناية الرباني، ولاية بن شيخ الإسلام هداية الله بن الشيخ حسن البير خضراني، إهـ. ولكني لم أحصل على تحته.

<sup>(</sup>۲) ینظر: تاریخ مشاهیر کرد (۳/ ۲۲۲).



## جهوده العلمية ومؤلفاته

# جهودهالعلمية

الكلام على جهوده العلمية يتطلّب الإطلاع على تدريسه وفتاواه، ونشاطاته في الإصلاح والوعظ والخطابة والتوجيه، وكها لا نقدر أن نجد أسهاء من درَسوا عنده و تخرَّجوا على يديه، كذلك لا يمكن أن نعرف شيئا كثيرا عن جهوده العلمية بدون الحصول على معلومات عن مراحل تدريسه، وعن خطبه وفتاواه ومقالاته ونشاطاته في مضهار العلم، أو نبحث في ما كتب عنه في الكتب والمجلات والمقالات المتعلّقة بالشيخ المصنّف.

ولثن ضاع الكثير من أخباره ونُسي جلَّ نتاجاته وأعماله فلن تخفى كلها، وسيظهر بعض معالمها لكلِّ من يبحث عن هذا العلم، وتأتينا زوايا المكتبات وسطور المخطوطات بها يحكي صورةً مشرقةً عنه.

وجهوده العلمية تنقسم إلى جهود علميّة جزئيّة كإصدار فتوى وتحقيق موضوع خاص، وجهود علميّة عامّة.

فمن جهوده العلمية الخاصة فتوى بشأن السجادة النبوَية الموجودة عند أسرة خادم السجّادة، وهم موجودون بكركوك وبغداد، فتوجد رسالة باسم «تاريخ السجادة النبوية» بقلم علي خادم السجّادة، وقد نشرت الرسالة في كركوك سنة (١٣٥٦هـ)، وعندي نسخة منه، تؤيّد الرسالة صدق نسبة السجّادة المذكورة إلى سيّدنا عثمان ، وأنّ السجادة أهديت

إليه من الرسول الكريم تَلِين حينها رجع من الحبشة، وأنَّ العائلة التي تقوم بخدمة السجّادة هم من أحفاد سيّدنا عثمان.

وكانت السجّادة حين صدور الفتوى من الشيخ المصنّف تحت رعاية الشيخ عبد القاسم. ويقول كاتب الرسالة الشيخ علي خادم السجّادة: "توجد لديّ فتوى بتوقيع الشيخ أبي بكر المصنّف، وإنّ الوثيقة مختومة بختمه، وهذا نصّ نقش الختم باللغة الفارسية:

دارد شرف سلسله از شاه ولايت الواثق بالله أبو بكر هدايت

أي: عنده شرف الانتهاء إلى ملِك الولاية الواثق بالله أبوبكر [بن] هداية.

وقد كتب الشيخ المدرّس في كتابه: «بنه ماله مى زانياران» نبذة عن تلك الأسرة، وعن تلك الأسرة، وعن تلك السجّادة. (١)

ومنها: ما وجدته أنا العاجز القليل البضاعة في ورقة مخطوطة تنسب محتواها إلى الشيخ أبي بكر المصنف (۲)، وقد أفادني حينها كنت مشتغلا بتحقيق الجزء المقرّر عليّ تحقيقه من كتاب الوضوح، حيث كنت أرى في النسخ الثلاث التي حصلت عليها أخطاء نحوية شككت في تبحّر الشيخ في النحو!، لكن وجدت أنّ بعض الأخطاء لا يناسب مؤلّف كتاب مثل الوضوح. ثم وجدت بعد ذلك في شرحه هذا للمحرَّر مسائل نحوية وصرفية في غاية الدقة مثل: الردّ على الاعتراض على اشتقاق لفظ «الكتاب» من «الكتب»، بتقسيم الاشتقاق إلى الأصغر والأكبر (۲).

وإعراب «ما» في "ميتة ما لا نفس له سائلة"(١)، و الإشارة إلى الخلاف بين النحاة في إعراب «اللّهـم»، وأن الراجح أنّ أصله: «يا ألله». (٥)

وبيان مرجع الضمير في قول المصنف الرافعي: " وما تنجّس بغيره". (١)

<sup>(</sup>١) ينظر: الكتاب المذكور (ص٦٠٣-٦١١).

 <sup>(</sup>٢) توجد هذه الورقة ضمن مجموعة خطية في مكتبة أوقاف السليمانية برقم (٧٢٢٩)، وفيها كتاب تنقيح العبارات في توضيح الاستعارات للشيخ معروف النودهي البرزنجي.

<sup>(</sup>٣) في (ص٨٥) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٤) في (ص١٢٢) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٥) في (ص١٦٨) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٦) في (ص ٢٥٦) من رسالة الماجستير.

وإعراب جملة: "فغسل الصحيح والتيمّم كما ذكرنا". (١)

وإعراب جملة: " وفي التيمم لشدة البرد الأصح أنّه يقضي". (١)

فلاح لي دقّة الشارح الفائقة في علوم اللغة العربية، وتبين لي براءته من الأخطاء النحوية الكثيرة في النسخ.

ثم حصلتُ على الورقة المذكورة وفيها أبيات منسوبة إليه باللغة الفارسية في بيان أقسام الحال تدلُّ على إحاطته بالمسائل الدقيقة في النحو، كتب في أولها: "من كلام أبو بكر مصنف عَلَّه"، وهذا نصّها:

گر تو از من أي:[نگو] خواهي بپرسي قسم حال

برشمارم يك به يك چون بلبل شيرين مقال

قسم أول منتقل كويندش ارباب خرد

زانكه في الواقع پذيرد انتفاء امتثال

قسىم ثاني را مؤكّد دان ك ضدّ أوّل است

زانكه باشد لازم ذي الحال تغييرش محال

ر قسم ثالث را مقدّر دان که هنگام کلام

. ست تقدير حصولش وقت گفتن در خيال

قسىم رابع بسهر ذى الحال است تأثير صفت

موطئه خوانند نامش نيكويان نيكو حال

قسىم خامس از تداخل يافت نامش اشتقاق

زانکه باشد بی گهان ذی الحال او معمول حال

قسىم سادس را مرادف دان كه اندر آمدن

میشود تردیف دیگر حال از روی مثال

قسم سابع دائمه خوانندش أي نيكو پسر

زانكه باشد از صفات الله دائم بي زوال

نحویا! (ابن هدایت) را بخیری یاد کن

زانکه نبود آفتاب عمر هرگزبی زوال

<sup>(</sup>١) في (ص ٢٨٢) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٢) في (ص ٣١٧) من رسالة الماجستير.

فوجدته يقسم الحال إلى سبعة أقسام ويعرّفها بدقّة، مما يدلّ على اطّلاعه على دقائق علم النحو، ثم وجدت أمثلة الأقسام السبعة في ظهر الصحيفة توضِحها. وهذه ترجمة الأبيات أضمُّ إليها الأمثلة:

إذا كنت تريد - أيها الصالح - أن تسألني عن أقسام الحال فها أنا أعدّها لك واحدا واحدا مثل العندليب الحلو الكلام.

القسم الأول أصحاب العقل يسمونها الحال المنتقلة، وهي التي تقبل في الواقع انتفاء الشخوص. أي: الدوام.، نحو: جاءني زيد راكبا.

القسم الثاني: المؤكّدة- فاعلم ـ وهو ضدُّ القسم الأوّل؛ لأنّه لازمٌ لذي الحال وتغييره محال، نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًالِّمَا مَعَهُمْ ﴾. (')

القسم الثالث: الحال المقدّرة، فهي مقدّرٌ حصولُه وقت التكلّم في الذهن، جاءني الذي معه صقرٌ صائداً به غدا.

القسم الرابع: تأثير صفة الحال موجّه إلى ذي الحال (٢)، فالأخيار الصالحون يسمّونها. الحال - الموطّنة، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَهُ قُرَّهَ نَاعَرَبِيًّا ﴾.

القسم الخامس: اشتق اسمها من -مادّة- التداخل، «الحال المتداخلة»؛ لأن ذاحالها معمول لحال آخر - دون ريب- نحو جاءني زيد يقوم غلامُه مجروحاً رأسُه.

القسم السادس: الحال المترادفة فاعرفها؛ لأنّها حين تأتي تكون رديفا لحال أخرى في المثال، نحو رأيت زيدا قائما عالما.

<sup>(</sup>۱) والحال المؤكدة هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه وذلك قولك: زيد أبوك عطوفا، وهو زيد معروفا، وهو الحق بينا. المفصل (۲/ ۹۲)، فها ذكره الشيخ بيان لبعض أوصافها وليس تعريفا لها، والحال المؤكدة قسهان: مؤكدة لعاملها ومؤكدة لصاحبها: فالمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى: ﴿ لَآمَن مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُهُمْ جَيهًا ﴾، وقولك: جاء الناس قاطبة أو كافة أو طرّا، والمؤكدة لعاملها كقولك جاء زيد آتبا وعاث عمرو مفسدا وقول الله تعالى: ﴿ وَأَزْلِفَتِ ٱلْمُنَّةُ لِلْمُنْقِيدِ ﴾. شرح شذور الذهب (١/ ٣١٩).

 <sup>(</sup>٢) الحال الموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو ﴿ فَتَمَثَّلُ لَهَا بَشَرُاسُونًا ﴾. مغني اللبيب (١/ ٢٠٥)، فهذا أيضا بيان بعض اللوازم وليس تعريفا.

القسم السابع: ويسمُّونها الدائمة أيها الولد الطيِّب؛ لأنَّه تكون من صفات الله الدائم الذي لا يفني. (١)

(ثم يقول:) يا نحوي ! اذكر «ابنَ هداية» بخير؛ لأنّه لا يوجد شمس عمر أبدا بدون زوال. إ.هـ.

فأعجبتني دقَّته في جمع المسائل ونظمها، وتيقّنت أن تلك الأخطاء سهو من النسّاخ، ولاسيًّا حين وجدت في نهاية المجلد الأول من النسخة المرقّمة: (٢٧٢٥) عبارة:

"تم الفراغ من كتابة هذه الكتاب! المسمى بكتاب وضوح!، من مصنفات مولانا أبو بكر! بن هداية الله نور الله صريحها، ومعنا همتها!، على يد تراب الأقل!....ابن شيخ حسين! ابن شيخ أحمد! ابن شيخ أويس! المنسوب إلى حسين الشهيد في كربلا، بلغهم الله غايت! ما يتمناهم! في مسكن باقية! في عيشة راضية، لاتسمع فيها لاغية، في ليلة السبة!، في ليلة ست وعشرين!، في شهر ربع الأول!، في ليلة ست وعشرين!، سنة ألف ومأة وسة!، وثلاثين من هجرة النبوية المصطفوية!" (كذا)

ومعاذالله أن يكون قصدي من نقل هذه الكلمات على صورتها الإملائية في المخطوطة الحطَّ من قدر جهود الكاتب عبراه الله خيراء أو التنقيصَ من شأنه عظف ورفع درجاته عهو وهو معذور؛ حيث أنّه نسخها حينها كان طالب علم، ذكر ذلك الشيخ المدرس في كتابيه: علماؤنا، و بنه مالّه ى زانياران، (٢) وإنها قصدي هو إراءة ما لاقيته من التعب في إرجاع الجمل والكلمات إلى صورتها الإملائية المعاصرة، والتحقُّق من أنّ الأخطاء الموجودة ـ والّتي لم أستطع تصحيح بعضها ـ سهو من النسّاخ ـ سامحهم الله ـ، والمصنف ابن هداية منها بعيد.

وهذه حال النسخة المعتمدة عندي التي رجَّحتها على النسختين الأخريين ـ ؛ لوجود

<sup>(</sup>١) نحو وكان الله قادرا، وهذا إنها يستقيم مثالاً على جعل كان تامة، ولا تخفى دقّة الموضوع، ولكن المثال من محسن كتب رمزه: اراني.

 <sup>(</sup>۲) ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين، (۱۳۱-۱۳۲)، حيث قال: حيث استنسخ مخطوطاته في سنوات
 (۱۱٤۱هـ) و (۱٤۲) و (بنه ماله ي زانياران)، (۱۸۹-۱۹۱)، حيث قال ما معناه: والمخطوطات التي بقيت بعده
 وكتبها أيام طلبه للعلم في حوالي (۱۲۶۷هـ).

مقدِّمة الكتاب بخطّ الناسخ وتاريخ النسخ فيها، فكيف بالنسختين الأخريين؟ ثم وجدتُ في جريدة العراق/ العدد/ (٤١٥٧)، لسنة (١٩٨٩م) مقالا للكاتب المحامي جمال بابان بعنوان: "أسرة الملا أبي بكر والحفيد المتبحِّر في العلوم" يذكر فيه: "زار سنة (٩٧٠هـ – ١٥٦٢م) بيت الله الحرام، وهناك التقى بابن حجر، ثم زار المدينة المنورة، وبقي هناك حوالي سبع سنوات، فاختير مفتيا ورئيسا لعلماء الحجاز." ولا يذكر السيد «جمال بابان» مصدرا لهذه المعلومات إلا المخطوطة التي تلقّاها من الشيخ محمَّد الخال قاضي السليمانية سابقا (ت ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م)، ولم أجدها بهذه الصيغة في مصدر آخر، فإن صحَّ ما كتبه فهو دليل آخر على تفوُّق الشيخ ابن هداية، ومثال ملفت للنظر من جهوده العلمية العامة.

ومن جهوده العلمية العامة أيضا: قيامه بالخطابة والوعظ والتدريس، بدأ الشيخ تلك الجهود من سنة (٩٣٧) عندما رجع إلى قومه بعد إكهال الدراسة وسكن في منطقة مريوان، فعرف الناس تفوّقه العلمي وصلاحه، وذاع صيته وكثر مريدوه، وطلب منه (بيكه به ك) الأردلاني (۱۰ أن يدرّس في المدرسة التابعة لـ«مسجد سور» في قصبة مريوان، وكان الأمير حمزة الباباني قد بنى المسجد والمدرسة قبل قرن حينها كان حاكم المنطقة، وجدد «هه لؤخان» بناءه، فقَيل اقتراحَه وصار إماما وخطيبا ومدرِّسا في المسجد المذكور؛ لأنّ العرف كان جاريا بأن يكون مدرّس المدرسة التابعة للمسجد هو الإمام والخطيب في المسجد المتبوع، ولا سيّما إذا كان المدرّسُ ذا موهبة فائقة مشل الشيخ المصنف المديني»، ولا يزال هذا العرف سائدا في المدارس الأهلية في المناطق الكرديّة - ويقع المسجد المذكور غربيّ جبل مشرف على بحيرة «زريبار»، قرب قرية «بهرقه لا» في منطقة «مَريوان»، فظلَّ الشيخ على هذه الحالة وبقي مدرِّساً فيها ثماني عشرة سنة. (١)

ومن جهوده العلمية العامّة أيضا: إقامة مدرسة علميّة في قرية «وشكين» الحاليّة التي

<sup>(</sup>١) بيوگرافي ملا أبوبكر مصنف، (ص٣)، ولكن الشيخ عبد الكريم المدرس ينسب الطلب إلى «هه لُوّخان، في الكتابين: علماؤنا في خدمة العلم والدين (ص١٥٧)، و «بنه ماله ي زانياران»، (ص٤٩٧).

<sup>(</sup>٢) ينظر: بيوگرافي ملا أبوبكر مصنف، (ص٢).

كانت تسمّى آنذاك بـ «مووشه له»، ففي سنة (٩٥٥هـ) انتقل إلى تلك القرية، وهي تقع بين «ههورامان» و «مهريوان» (١)، واشتغل فيها بالتدريس والتأليف.

ويبدو أنّ «هه لزخان» قد زاد إعجابه به واعتقاده في صلاحه وتقواه؛ إذ وهب له الأراضي الزراعية في تلك القرية، وأقام هناك مدرسة يقصدها الطلبة، فصرف الشيخ ربعها على نفسه وعياله ومدرسته. (٢)

ومنها إقامة المدرسة في قرية "جوزب"، ففي سنة (٩٦٢هـ) تعرَّضت قرية "وشكين" إلى الإنهيار الأرضيّ، فتفرّق سكّانها في قرى المنطقة، وانتقل الشيخ إلى "جوزب" الواقعة غربي جبل "قهله به دد" في المنطقة نفسها (٢٠)، فوهبه الحاكم الأردلانيّ القرية (٤٠)، وبنى الشيخ فيها بيته ومسجدا ومدرسة، وأحيا أراضيها الزراعية ثم وقفها.

وهذا نص الوثيقة الوقفية: "بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله الذي له الملك أبدا، والحمد لله حمد من يحمده سرمدا، والصلاة والسلام على حبيبه النذي لا نبيَّ بعده، وعلى آله وصحبه وجنده.

أمّا بعد فيقول أبو بكر الحسن بن هداية الله الپرخضري: وقفتُ قرية «جوّد» على أولادي فأولاد أولادي وأولادهم وأحفادهم، ليصرفوا منافعَها على أنفسهم وعلى من عليهم نفقتُه وعلى ورّادهم وطلاّبهم وفقراء المسلمين والعلماء والصلحاء، ربّنا تقبّل منّا آمين. "(٥)

ومن الملفت للنظر أن الشيخ المصنف كما يظهر في الوثيقة لم يقف الأراضي على أولاده الذكور فقط، مع أنّ ذلك كان سنة سيّئة متبعة، ارتكبها أسلافه سامحهم الله، ومنهم

<sup>(</sup>١) ينظر: المصدر نفسه (ص٤).

<sup>(</sup>٢) ينظر: (علماؤنا في خدمة العلم والدين) (ص٥٦٥١)، و بنهمالْهي زانياران (ص ٤٩٧).

<sup>(</sup>٣) ينظر: بيوكرافي ملا أبوبكر مصنف، الصحيفة الرابعة.

<sup>(</sup>٤) يذكره الشيخ محمود المصنفي في ترجمة الشيخ المصنف (ص٥)، ولكن الشيخ عبد الكريم المدرس يقول في بنما له عدد المدرس يقول في بنما له عدد المدرس المدرس يقول السيد بنما له عدد المدرس المدر

<sup>(</sup>٥) توجد نصّ هذه الوقفية بخطّ الشيخ أبي بكر المصنّف في أواخر كتابه: رياض الخلود.

الشيخ زكريا الشاذلي، فأنّه وقف قرية «كاكوزكريا» والقرى الأخرى التي اشتراها في سنة (٦٧٥هـ) على أولاده الذكور، وبرّر عمله هذا بأنّه رغبة في بقاء الإحسان، وليس بقصد حرمان الإناث، (()وفي هذا دليل على ورع الشيخ المصنف وسموّ فكره.

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ المصنّف نظم قصائد باللغة الفارسية لعة الأدب والمراسلات في عصره في منطقته، وكتب باللغتين العربية والفارسية مؤلفاته، وتظهر براعته في اللغة العربية في الوضوح، ولكن لم أجد له قصائد عربية (٢٠).

واستمر على التأليف والتدريس وإرشاد المسلمين وتربية أسرته على الدين والعلم، واضطر في السنوات الأخيرة من عمره المبارك أن يغادر القرية المذكورة ويتوجّه إلى قرية «سنوله» في منطقة قرداغ في العراق، بسبب هجوم قوات القزلباش على منطقة «مريوان» (٢٠)، ثمّ رجع إلى قريته ومدرسته بعد تهدئة الأوضاع. (٢٠)

وممّا يدلّ على علق همّته وسَعَة أفقه الفكري أيضاً: أنّه أوصى لمن بعده أن لا يخاطبوا ولا ينادوا أولاده وأحفاده بألقاب العلويين من السيد والبير وأمثالها شهرة لهم، وأن يكتفوا بلقب: «مه لا»، - الذي يدلّ عند الأكراد على التفوق في العلوم الشرعية -تشجيعا لهم على تحصيل العلوم، واعتقادا منه بأنّ المجد الحقيقيّ هو اكتسابها. (٥)

<sup>(</sup>۱) ينظر: بنهمالهى زانياران (ص٩٧).

<sup>(</sup>۲) يقول الشيخ عمد على القرداغي: في الدار الوطنية للمخطوطات غطوطة برقم (٢١٤٦١) قصيدة لمولانا أي بكر المصنف يعارض بها قصائد لشعراء مشهورين مشل: دهلوي وعطار وونسيم على الوزن والقافية أنفسها، كتبها شخص باسم أحمد في قرية ماوران سنة (١٢٢٣ه)، وغطوطة برقم (١١٤٦٨) فيها أبيات له ضمن مجموعة كتبها أحمد بن فقي ولي نوتشي الأصل سنة (١١٢٩)، وبالرقم (١٦٦٤٩) فيها أشعار له. ينظر: المشكاة العدد (١) السنة الأولى: (ص١١٨).

<sup>(</sup>٣) يقول الشيخ عمود المصنفي في بيو گرافى ملا أبوبكر مصنف، (ص٥) بعد ذكر حوادث سنة (٩٦٢هـ) واستقرار المصنف في قرية (چوز»: كان ذلك نتيجة نشوب الحرب بين الجيش الصفوي وحكام (ههورامان)، إ.هـ، ولكن الراجح عندي أن ذلك كان قبل رحيله إلى القرية المذكورة، وكان بسبب هجوم الجيش الصفوي في عهد الشاه طهاسب على مريوان وشهرزور في سنة (٩٥٦ه ما) بقصد إلقاء القبض على «القاس ميرزا» أخي الشاه طهاسب الذي خرج عليه، ينظر: شرفنامه باللغة العربية (٢/ ١٤٨) وتاريخ أردلان باللغة الكردية (ص٤٤).

<sup>(</sup>٤) ينظر المصدر السابق، الصحيفة نفسها.

<sup>(</sup>٥) ينظر: بنهمالهى زانياران: (ص٤٩٩-٥٠٠).

### مؤلّفاته:

ومن جهوده العلمية العامّة التي أكسبته لقب «المصنف» مؤلّفاته، وسبق الكلام على تأكّد تلف مكتبة المصنف ومخطوطاته بعد وفاته بحوادث غير مرغوبة، من خلال وثيقة خطيّة، ويجوز أن يكون هذا هو السبب في اختفاء نسخة المؤلف وعدم الحصول على معلومات عن تلاميذ الشارح وشيوخه، حتى شيخه المجيز له لا يعرف، وكذا مجازوه.

وقد نجامن التلف نتيجة اهتهام المهتمّين ما كان عند غيره وفي غير مكتبته من مؤلّفاته، وهو:

1. كتاب «الوضوح» شرح المحرّر للإمام أي القاسم الرافعي القزويني، وسيأتي ذكر نُسَخِه المخطوطة التي حصلتُ عليها وأماكن وجودها، وأنّ المصنّف ذكر في كتاب الوكالة منه أن يوم كتابته هو يوم عرفة سنة ستّ وألف، ولم أجد في الكتاب ما يبين تاريخ انتهائه من التأليف.

٢- «طبقات الشافعية»، كتاب سجّل فيه أسهاء كثير من العلهاء الشافعيين، وذكر نبذة عن حياتهم، وتواريخ وفاتهم، ثم ذكر أسهاء كثير من كتب الفقه الشافعي في عصره وأسهاء مؤلفيها، وقد طبع إلى الآن ثلاث مرّاتٍ:

- طبع في بغداد سنة (١٣٥٦هـ ١٩٣٦م) في مطبعة نعمان الأعظمي الشيرادي إشرافه، ولكنها طبعة مليثة بالأخطاء، وقد طبع معها طبقات الفقهاء للشيراذي بالكيفية نفسها.
- وطبع في بيروت سنة (١٣٩١هـ- ١٩٧١م) بتحقيق الدكتور عادل نويهض، الناشر:
   دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان، وهذه الطبعة أحسن من الطبعة البغدادية.
- وطبع في بيروت على النسق نفسه بتحقيق خليل الميس: نشر: دار القلم، الطبعة
   الأولى، ولم تسجّل فيه سنة الطبع.

٣ـ «سراج الطريق»، كتاب في التصوّف باللغة الفارسية في خمسين بابا، توجد نسخة
 مخطوطة منه في مكتبة أوقاف السليمانية برقم: (١٣٧٥)، وذكر في مقدِّمته أنّه كتبه سنة

أربع وثمانين وتسعمائة (١)، وسجّل الناسخ تاريخ نسخها سنة (١٢١٨هـ)، وقد طبع في ايران مرّتين.

3. (رياض الخلود)، كتاب باللغة الفارسية في الأدب والقصص والمواعظ، رتبها على ثمانية أبواب تشبيها بأبواب الجنّة، على نهج كتاب «كلستان» للشيخ مصلح الدين سعدى الشيرازي (ت ١٩٩هـ).

توجدنسخة مخطوطة منه في مكتبة أوقاف السليمانية برقم (٢٧٢٩١)، وفيها تاريخ تأليفه، وهو سنة (٩٨٩هـ)، وتاريخ نسخها سنة (١٢٢٤هـ) وطبع في إيران.

٥- «سراج التاريخ»، باللغة الفارسية، وكما يبدو من اسمه كتاب تأريخ يبين النهضة الإسلامية، وحياة الرسول الكريم على من ولادته إلى وفاته، والفتوحات الإسلامية، ويحتوي على مطالب مفيدة عن المناطق والإمارات الكردية إلى القرن السابع الهجري (").

٦- منظومة في مدح الرسول الكريم على باللغة الفارسية باسم (آفتاب)،أي: الشمس،
 مؤلَّفة من (٢٨) قصيدة

بعدد حروف الهجاء، الأبيات محبوكة الطرفين،أي: كلُّ بيت يبتدئ بحرف من حروف الهجاء وينتهى بالحرف نفسها.

فالقصيدة الأولى تبتدئ أبياتها بالحرف (الف) وتنتهي بها، والقصيدة الثانية تبتدئ وتنتهي أبياتها بالحرف (ب)، وهكذا.

كانت أمثال هذه المنظومات تقرأ على لحن تواشيح، وتحفظ للمشاعرة التي كانت دائرة في مجالس الطلبة في أيام العطل أولياليها ترفيها للنفوس، وتشحيذاً للأذهان، واختباراً لقوة الحفظ.

سراج الطريق، الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ) الناشر: مطبعة (قائم) ـ سنندج (ص١٢).

<sup>(</sup>٢) ينظر: بيوگرافي ملا أبوبكر مصنف، الصحيفة (٤).

### يقول في القصيدة الأولى منها:

طلعتت شرح نص (کرّمنا) جبهه ساکنان أرض وسیا کسی زدی دم ز(علّم الأسیا) گفت: (لولاك) قادر دانا کاشف سرّ سیرتت (طاها) رمزی از قرب تُست (أو أدنی)

آفتاب رخ تو نور هدی افتاده به خاك درگاهت آدم ار دم زمهر تو نزدی از همه كائنات مقصودی آیت شرح صورتت (یاسین) ابروان تو (قاب قوسین)ند

## ثم يُكرَّر عقب كل قصيدة:

يا نبي ﷺ ردّ مكن بضاعت ما سعي فرماي در شفاعت ما(١)

وترجمتها: شمس وجهك نور الهداية، مُحيّاك شرح لنصّ (كَرَّمنا).

واقعون على تراب بابك سكان الأرض والسهاء.

لولم يذكر آدم محبتك ـ كيف كان ينال (علَّم الأسناء)؟

مقصود من جميع الكاثنات، قال لك القادر الحكيم: (لولاك).

علامة على انشراح وجهك (يس)، كاشف لسرّ خلقك (طه)

(قاب قوسين) وصف حاجبيك، (أو أدني) رمز لقربك.

يا رسول الله على لاترد بضاعتنا، وتفضل بالاجتهاد في الشفاعة لنا.

ومن الجدير بالذكر أن بعض المحققين شكّ في نسبة هذه المنظومة إلى الشيح ابن هداية، ويرى أنه من نظم الشيخ حسن المولان آبادي، ولكن المهتمّين بالسيرة الذاتية لابن هداية من أسرته مصرّون على نسبتها إليه.

<sup>(</sup>۱) الرسالة المطبوعة في انتشارات كردستان- سنندج- ايران، المتضمنة لمنظومتين: ١. (آفتاب عالم و نور خدا)، و٢- (أي شده مخلوق زنور خدا) المنظومتان كلاهما باللغة الفارسية، الأولى ينسب للشيخ أبي بكر المصنف، والثانية للشيخ معروف النودهي، الطبعة الأولى (١٣٧٧هـ.ش)، وتوجد الأبيات في الصحيفة (٨) منها.

٧ . «تذكرة السلاطين»، كتاب ذكر فيه أحوال سلاطين منطقة «ههورامان»، ولم يبق الآن عنه إلا اسمه، ولكن نقل عنه كاتبان:

أحدهما: الملا عبدالله «شهيدا» في كتابه: «تاريخ جديد اورامان» باللغة الفارسية، واعتبره مصدر كتابه الأساسي، وعده من مؤلفات ابن هداية، ودليلا على سعة معرفته الدقيقة بتأريخ المنطقة من لدن عصر «بهمن» بن «إسفنديار».

والثاني: مظفر البهمن سلطاني، في مقدمة كتاب في تأريخ (ههورامان)، ذكر الكتاب المذكور وقال: "إن الخائنين النفعيين باعوا الكتاب المذكور لأحد عملاء بريطانيا مقابل مبلغ كبير من المال. (١)

٨. كتاب: «أسياء الرجال الناقلين عن الشافعي والمنسوبين إليه»، مخطوطة موجودة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٦١٦٤)، نقل عنه عمر رضا كحالة في كتابه: «معجم المؤلفين» في مواضع كثيرة، منها على سبيل المثال: في هامش ترجمة أبي إسحاق المروزي (١/٤)، وفي بيان مصادر ترجمة الخطيب البغدادي (٣/٢).

وطبق المعلومات التي حصلت عليها من المكتبة الظاهرية بدمشق: يوجد هذا الكتاب في مجموعة خطية برقم (٢١٦٤)، عدد صفحاتها: (٧٠) صحيفة، القياس: (٢٠×١٥) سم، عدد الأسطر: (٢٥)، الناسخ: أبو بكر بن حسين الحسيني العلوي، تاريخ النسخ: (٩٧١هـ)، أي: إنّ هذه النسخة قد نسخت في عصر المؤلف، الخطّ: نسخي، البداية: رسالة بعنوان: «أسهاء الرجال الناقلين عن الشافعي وأسهاء كتبهم»، (٢٢) صحيفة، وفي نهاية المجموعة: كتاب: «طبقات الشافعية»، أو: «طبقات المصنف»، (٤٨) صحيفة.

٩. رسالة صغيرة في علم الحساب، توجد نسخة مخطوطة منه في الدار الوطنية

<sup>(</sup>۱) ينظر كتاب: «تاريخ جديد اورامان» باللغة الفارسية تأليف مظفّر البهمن سلطاني، (كاتب معاصر) الطبعة الأولى ١٣٨٦ (ه. ش-١٤٢٨ ه.ق) - طهران، ولم أحصل على كتاب الملا عبدالله شيدا، وإنّها نقلت المعلومات المأخوذة منه عن: بيو گرافى ملا أبوبكر مصنف، (ص٤)، وسبق أن أشرنا إلى أنّه: قد تعرضت المنطقة الكردية إلى حملات خبيئة تنصيرية، من أساليبها تنفير الأكراد من الإسلام بتشويه تاريخه، ونهب المخطوطات التي تحتوي على الحقائق التاريخية، ودسّ خطوطات مزورة تتضمن تشويه ماضي الأمة الإسلامية، ومن المؤسف أنّ منفذي هذه الحملات الخبيئة خطوا خطوات مخرّبة.

للمخطوطات ـ بغداد، برقم (٢٢٩٠٥)، ناسخه: عبد العزيز بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز البردرشي الباني، تاريخ النسخ: (١٢٩٦هـ)، ومكان النسخ هو مدينة (سابلاغ)= مهاباد الحالية.

10-وأخيرا حصل الشيخ محمد على القرداغي الخبير في المخطوطات على اسم مؤلف آخر للشيخ أبي بكر المصنف باسم «الدرر اللامعة في إشكال بعض الآيات الساطعة» في فهرس مخطوطات علوم القرآن في مكتبات العراق، تأليف أسامة، رقم المخطوطة: (٧١٦٣) ضمن مجموعة وهي الرقم الأول منها، وهي (٢٠٤) ورقة، وأخبرني بذلك مشكورا.

ولم أجد بعد بحث كثير إلا هذه المجموعة من كتبه، و من نتائج أفكاره، وهي وإن دلّت على غزارة علمه وصفاء قريحته فلا أظنّ أنّها كلُّ ما كتبه، فصيتُه المشهور وتلقيبُه عند الجميع بالمصنّف يدلآن على وجود كتب ونتاجات أخرى له، وقد تُبديها الأيام إن شاء الله تعالى بجهود المخلصين واهتهام الخيّرين.

وما قمت به مع زملائي مع ندرة الوسائل وقلَّة الخبرة يؤمل منه أن يكون باعثا لذوي الهمم العالية والمواهب الوفيرة على إكمال النقص وإتمام المشروع.



# منهجه في تأليف الوضوح وما يؤخذ عليه

#### منهجه:

منهج المؤلَّفين إنها يعرفه بدقة أمثالتُم، ولسنا من أمثال أبي بكر المصنف، ولكن توجد سهات بارزة يدركها الكثيرون، وحسب ما أدركته فإن منهج المؤلِّف في هذا الشرح يمتاز بهذه الأمور:

١- يأتي بمتن المحرّر جملة جملة، بعد ذكر مقدّمة لها إن اقتضى الأمر، وإذا كان في العبارة إيهام ذكره ورفعه.

٢. يبيِّن المعاني اللغويّة أوَّلا، ثم المعاني الاصطلاحية للمفردات المستجدّة.

٣ـ ياتي بالاعتراض على الموضوع، وأحيانا ينقله عن مصدر، ثم يردّ هو عليه. (١)

٤- يستعمل رموز العلماء القدامى ومصطلحاتهم مثل: تأمَّل، وفتأمَّل، وفليُتأمَّل،
 وتدبَّر، للإشارة إلى دقّة المقام وضعف الجواب وقوته، وقد فكرت فيها فعجزت عن إدراك كثير مما أشار إليه بها، وظهر لي بعض منه.

٥. من المصطلحات التي استعملها في الترجيح: "وهو الأصحّ الأقوى المختار"، (٢) وذلك صيغة ترجيح لم أره لغيره.

<sup>(</sup>١) كما في (ص٨٥) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>۲) كما في (ص ١٩٥) من رسالة الماجستير.

٦- ينقل آراء العلماء في مواضع ويؤيّدها أحيانا، و يردّعليها أحيانا، وأحيانا ينقل الرد
 عليها، وهو منصف في كلّ ذلك لا يبدو عليه تعصّب لمذهب. (١)

٧- يرشد إلى ما يجمع بين المذاهب ويقول: خروجها من الخلاف مثلا كما في الخلاف في الخلاف في الخلاف في الخلاف في نية رفع الحدث أواستباحة مفتقر إلى طهر لدائم الحدث، وفي المقدار الواجب مسحه من الرأس، وفي وجوب الموالاة في الوضوء. (٢)

٨. يوفّق بين الآراء والنقول المختلفة في المذهب كها في نقل جواز الاستنجاء بالمقابس
 وعدم جوازه عن الشافعي. (٣)

٩. تارة ينقل الآراء ويسكت عنها: من هذا النوع الأخير ما ينقله عن صاحب الإرشاد
 في الردّ على الإمام النووي قوله: "إنّ دعوات الأعضاء في الوضوء لا أصل لها"، ونصّه:

"واعترض عليه صاحب الإرشاد بأنّه إذا أراد أنّه لا أصل لها في الأحاديث فكثير من المستحبّات كذلك؛ لأنّ بعضها مرويّ عن الصحابة وبعضها عن التابعين وبعضها عن الأثمّة المجتهدين، فيلزم أن لا يكون للكلّ أصل، وإن أراد أنّه لا أصل لها في كلام السلف فهو ممنوع، فيثبت استحبابها."(3)

ثم يسكتُ عن التأييد أو الردِّ.

العجد بعد اسم الرسول الكريم تلك في أكشر المواضع: "المنك" بدل: "تكل": فيجوز أن يكون ذلك من منهج الشارح، لما هو شائع من أن الصلاة والسلام متى افترقا اجتمعا ومتى اجتمعا افترقا، ويحتمل أن يكون من النسّاخ اختصاراً للفظ.

ووجدت في عبارته لفظ: "عليه الصلاة والسلام" في مسألة جمع الماء المستعمل.

وأحيانا لم يكتب الصلاة والسلام بعد ضمير الرسول الكريم، فيجوز أن يكون ذلك

<sup>(</sup>١) كما في: (ص٢٢٨) من رسالة الماجستير قسم التحقيق في الاعتراض على شمول التدفق لمنيّ المرأة، وفي (ص٢٠١) في المسح إلى الكوعين.

<sup>(</sup>٢) كما في (ص ١٨٢)، و (ص ١٩١)، و (ص ٢٠٧) من رسالة الماجستير على الترتيب.

<sup>(</sup>٣) كما في: (ص١٧٢) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٤) كما في: (ص ٢٠٩) من رسالة الماجستير.

منهجه وأن يكون خطأً من النسّاخ، لكن وجدت: الترضية بعداسم بعض العلماء، وصيغة الترحيم بعداسم بعض الصحابة، والظاهر أن ذلك خطأٌ من النساخ.

 ١١ ـ يستعمل تبعا لمؤلّف المحرّر لفظة «الكتاب» لمجاميع مترابطة من مسائل الفقه، ويقسّمها إلى فصول لا إلى أبواب، ولا يعنون المجموعة الأولى من مسائل الكتاب هذا بلفظة: «فصل».

١٢- له مصطلح مثير للنشاط باعث على الاستطلاع، وهو أنه إذا وصل إلى المسألة الأخيرة قبل الفصل الجديد أو الموضوع الجديد يبدأ المسألة بقوله: «خاتمة»، وكأنه خطيب يجدد نشاط السامعين، أو مدرّس يشحذ همم الطلبة.

١٣ ـ يستعمل بعد إمّا التي للتقسيم تارة "إمّا"، وهو استعمال شائع، وتارة "أو"، وهو جائز غير شائع. (١)

١٤. في التعاريف اللغوية والاصطلاحية يؤخّر لفظتي: "لغة، وشرعاً" عن التعريف، إذا لم يسبقها لفظة: " في"، بينها يقدّمهما عليه أحيانا، فمثلا: يقول في تعريف الطهارة: "والطهارة بالفتح: النظافة والنزاهة عن الأقذار، لغة، وفي الشرع: عبارة عن رفع الحدث وإزالة النجس وما في معناهما".

ويقول في تعريف الحدث:

"وهو: ـ وجود الشيء بعد أن لم يكن ـ لغةً، و- أمر مقدَّر قام بأعضاء الشخص يمنع صحة الصلاة وما في معناها- شرعاً".

وأمّا إذا كانا مسبوقتين بلفظ: "في" فيؤخّرهما عن التعريف أبداً، فيقول مشلا في تعريف الغسل:

<sup>(</sup>۱) الشائع في استعبال "إمّا" التي للتقسيم التكرار، وقد يستغنى عن إمّا الثانية بأو. كقراءة من قرآ " وإنا أو إياكم لإما على هدى، أو في ضلال مبين"، وهو في الشعر كثير، كقول الشاعر: وقد شفني أن لا يزال يروعني... خيالك، إما طارقاً، أو مغاديا، وقد يستغنى عنها أيضاً بإن الشرطية، مع لا النافية، كقول الشاعر: فإما أن تكون أخي، بصدق... فأعرف منك غثي، من سميني. وإلا فاطرحني واتخذني... عدواً أتقيك وتتقيني. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لرضي المدين الاسترابادي (ت٤٨٦هـ؟)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر - مطبعة جامعة قار يونس (١٣٩٨هـ؟ الحديث المداني في حروف المعاني، لابن أمّ قاسِم المرادي (ت٤٩٥هـ)، (١/ ٩٠).

"الغسل في اللغة: سيلان الماء على الشيء، وفي الشرع: ما يأتي"(١).

10- يبيّن محلّ الخلاف ويحرّر محلّ النزاع عند الخلاف في مسألة، مثلاكما في نقض الوضوء بمسّ فرج الآدميّ (٢)، وفي طهورية الماء المستعمل في فرض الطهارة، (٣)وفي قيام غسل الرأس مقام مسحه في الوضوء. (١)

17- يؤصّل المسائل الخلافية، أي: يبين المسائل المتفرعة عن المسائل المختلف فيها، مثلاكها في الخلاف في اتخاذ الإناء المصنوع من الذهب والفضة، (٥) وفي انتقاض الوضوء بالخارج من الثقبة المنفتحة تحت المعدة أو فوقها. (٢)

١٧ في بيان أوجه الخلاف إذا كان الخلاف الضعيف مقابلا للقول الجديد فيعبّر عنه بره القديم المحال على الجديد، وفي بيان مقابل قول الرافعي: فالمستعمل ليس بطهور على الجديد، وفي بيان مقابل الجديد في تحريم الإناء المتّخذ من الذهب والفضّة. (٧)

وإذا كان مقابلا للأصحّ أو الظاهر أو الأظهر فيعبّر عنه بـ «والثاني» كما في بيان مقابل قول الرافعي: "وكذا إن طرح فيه جصّ أو تراب ولم يوجد التغير لم يطهر في أصحّ الوجهين". (^)

وإذا كان هناك قبول آخر فيعبّر عنه بـ «والثالث» كما في الخلاف في طهورية الماء المستعمل في وضوء الحنفي الذي لا يعتقبد وجبوب النيبة في الوضوء. (٩)

١٨ - في كثير من المواضع لا يؤنَّث الفعل إذا كان الفاعل مؤنَّثا غير حقيقي، مثل:

<sup>(</sup>١) ينظر: الصحيفة: (٢٢١) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٢) ينظر: الصحيفة: (١٥١) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٣) ينظر: الصحيفة: (١١١) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٤) ينظر الصحيفة: (١٩٢) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٥) ينظر: الصيفة: (١٣٧) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٦) ينظر: الصيفة: (١٤٤) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٧) في (ص١١١) من رسالة الماجستير.و (ص١٣٦) منها.

<sup>(</sup>A) ينظر: الصحيفة: (١٢٠) من رسالة الماجستير.

 <sup>(</sup>٩) الفقرات الثلاث الأخيرة (١٥ و ١٦ و ١٧) أفادنيها أحد الفضلاء من أعضاء لجنة المناقشة الدكتور ظاهر فجزاه الله خبرا.

"يعود الطهارة" و"لا يعود الطهارة"، ولا محذور في ذلك نحويّا، ويجوز أن يكون من النساخ، إلا إن ورود ذلك بكثرة وفي النسخ التي حصلت عليها يقوّي كونه منهجا للشيخ المصنف، وإن كان ورود الأخطاء النحوية الظاهرة المتفق على كونها خلاف قواعد النحو في تلك النسخ بكثرة يقوّي كونه من النسّاخ.

19. يذكر بمناسبة المقام ما شاهده من لطائف الوقائع وعجائبها، أو سمعه من أناس موثوقين. (١)

### مايۇخذعليە:

مع كل المزايا التي يحتوي عليها هذا الشرح فهو من أعمال البشر فلا يخلو من أمور كان الأولى غيرَها، ومنها:

1- ينقل المسائل عن الكتب بدون ذكر مؤلفيها، وينقل عن المؤلفين بدون ذكر الكتب، وينقل عن المؤلفين بدون ذكر ما الكتب، ويذكر أسهاء الأعلام بدون كنية أو شهرة، أو يذكر شهرة بدون ذكر ما يعينها، وكثيرا ما يشترك اثنان أو أكثر في اسم أو كنية أو شهرة، وذلك يجعل عمل التحقيق والتوثيق صعباً عسيراً.

٢- يذكر متون الأحاديث أحيانا رواية بالمعنى، فيجد الباحث صعوبة في تخريجها، كما في الحديث المرويّ في كتاب التيمّم مثلا، بلفظ: "يكفيك التراب"، والموجود في كتب متون الحديث غيره، مثل: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ المسلِمِ وَإِن لم يَجِد المَاءَ عَشرَ سِنِينَ». (٢)

٣- كذلك ينقل عن المصادر والعلماء بالمعنى: ولا يتقيد بلفظ الكتاب الذي ينقل عنه، وذلك يجعل البحث عن المواضيع في مصادرها صعبا: مثلا ينقل عن العزيز (٦): "أن الماء المستعمل ماء مطلق منع من استعماله تعبُّدا، والذي فيه: "أنّ المستعمل مطلق"، ولكن من الجائز أن ذلك كان موجودا في نسخته.

<sup>(</sup>١) منها ما حكاه في الوضوح في باب الغصب فصل: وطء الجارية المغصوبة عن علم بالتحريم يوجب الحدّ...

<sup>(</sup>٢) كما في الصحيفة: (٣١٨) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٣) كما في الصحيفة: (٩٥) من رسالة الماجستير.

٤. ينقل المواضيع غالبا بدون ذكر لفظ: "انتهى" وأمثاله كها هو المتعارف، فلا تعرف نهاية كلام المنقول عنه، ويزيد صعوبة التحقيق عدم الحصول على المصدر الذي نقل عنه أحيانا، أو عدم ذكر الشارح له أحيانا.

٥ ـ ينقل عن المتقدمين أمورا لادليل عليها مما ليس من المسائل الفقهية، فيبني عليها المسائل تارةً، ويسكت عنها تارةً أخرى، أو يعلّق عليها بها يتضمّن التسليم بها.

فمثلا: ينقل بصيغة التمريض: "قيل: إنها ألحق الجراد بالسمك لأنّه مخلوق من بيض السمك، فإن السمك يضعه عند الشطوط، فلمّ كانت السنة غير مَطيرة لم يبلغ الماء إليه، فلم يضيّعه الله، فيخلق منه الجراد"!، ثم يعقّب عليه فيقول: "وهذا من بدائع قدرته". (١) ومثلا: ينقل عن القاموس: "السلقلق: المرأة التي تحيض في الدبر!. "

فيبني على المسألة: هل يجوز للزوج غشيانها أو لا؟ (٢٠

 ٦- يضع عناوين لمواضيع تأتي ضمن شرحه، ويهمل وضع العنوان لمواضيع مهمة في شرحه وفي المحرر.

٧ ـ يستعمل "وأفتى به" في مسائل ذَكره مؤلِّفُ كتاب فقهيّ في مؤلَّفه بدون سبق سؤال، فمثلا: يقول عن الإمام الشا فعيّ على ": وصنف الكتب الجديدة، وأفتى بها. "(٢)

ويقول مثلا في مبحث نية الوضوء:" ويجب استحضار قصد فعل الوضوء..."وأفتى به الشيخ ابن حجر"(أ)، وتلك المسألة لا توجد في فتاواه، وإنها في فتح الجواد بشرح الإرشاد من مؤلفاته.

ومحلّ النظر أنّ الفتوى والفتيا -كما هو معلوم- عبارتان عن ذكر الحكم المسؤول عنه للسائل(٥٠).

<sup>(</sup>١) (ص٢٤٣) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٢) (ص٣٥٨) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٣) في (ص١١٥) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٤) في: الصحيفة: (١٨٢) من رسالة الماجستير.

<sup>(</sup>٥) التعاريف (١/ ٥٥٠).

منهجه في تأليف الوضوح وما يؤخذ عليه / ١٤٥

وهذه المآخذ لا تقلّل من علو قدر الشيخ الشارح ولا تحطّ من قيمة الكتاب، وخاصة إذا لوحظ عصر التأليف ومكانه، وما كان عند المؤلّف من إمكانات، ولاسيّا في اصطلاحه، فكما قال العلماء: "لا مشاحّة في الاصطلاح"، فجزاه الله خير الجزاء.

\*\*\*



# نبذة مما كتب عنه

ذكره اسماعل باشا البغدادي الباباني فقال:

الكوراني: السيّد أبو بكر محمد ابن السيّد هداية الله الحسينيّ الكورانيّ الشاهوي الكرديّ الشافعيّ الشهير بالمصنَّف، ولدسنة (٩٠٩)، وتوفي سنة (٩٩٩) تسع وتسعين وتسعيانة.

له من التصانيف: «رياض الخلود»، فارسيّ في التصوّف والأخلاق، في مجلَّد. «سراج الطريق»، فارسيّ في التصوّف. «الوضوح» في شرح المحرَّر للقزويني، من فروع الشافعية، ثلاث مجلَّدات.

وذكره على أكبردهخدا(١١)، فقال:

«أبوبكر الكوّراني» ابن هداية الله، أحد العلماء الإيرانيين من القوم الأكراد. ملقّب بالمصنف. له شرح المحرّر في الفقة، وتآليف أخر باللغة الفارسية. إ.ه. وهذا الكلام يدلّ على كثرة تأليفاته باللغة الفارسية.

وذكره خير الدين الزركلي (٢) فقال:

<sup>(</sup>١) عالم ايرانيّ (ت١٣٤٤هـ ش – ١٩٦٦م) له أكبر معجم مطبوع باللغة الفارسية، ذكر ذلك في معجمه: «لغتنامه» الطبعة الثانية (١٣٧٧هـ ش – ١٩٩٩م)، الناشر: جامعة طهران، (١/ ٩٩٥).

 <sup>(</sup>۲) مؤلّف كتاب الأعلام، قاموس تراجم لأشهر النساء والرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين
 (۳۹۷هـ).

"المصنّف (٠٠٠ -١٠١٤ هـ = ٠٠٠ - ١٦٠٥ م) أبو بكر بن هداية الله المريواني (الكوّراني) الكردي: من فقهاء الشافعية ومؤرِّخيهم، لقَّب بالمصنف؛ لكثرة تصانيفه، أقام مدة بالمدينة المنوَّرة، وتوفِّي بقرية (جوّر) في (مريوان) الكردستانية الأيرانية، من كتبه: (طبقات الشافعية - ط) يعرف بطبقات المصنَّف، و (شرح المحرَّر) ثلاث مجلَّدات/ فقه، وله كتب بالفارسية: من المراج الطريق)، و (رياض الخلود)".

### • وذكره المحبّى (١) فقال:

"السيّد أبو بكر بن السيّد هداية الله الحسيني «الكوّراني» الكردي المشهور بالمصنّف، ذكره الأستاذ الكبير العالم العلم، ابراهيم بن حسن الكردي - نزيل المدينة المنورة - في كتابه: «الأَمم لإيقاظ الحِمم» في ترجمة المشاتخ الذين روى عنهم، فقال: إمام علاّمة له مؤلّفات كثيرة، منها شرح المحرّر في الفقه في ثلاث مجلّدات انتفع به أهل تلك البلاد، وله كتابان بالفارسية: أحدهما: «سراج الطريق» يشتمل على خسين بابا، والآخر: «رياض الخلود»، ويشتمل على ثمانية أبواب، وكان من أولياء الله تعالى، كثير الأجتماع بالخضر - على نبينا وعليه السلام -، وعمن أخذ عنه وعليه تخرّج ولده الملا عبد الكريم شيخُ الملا ابراهيم المذكور، وكانت وفاته في سنة أربع عشرة بعد الألف رحمه الله تعالى". (٢)

وفي الختام اسجِّل قصيدة رثاء باللغة الكردية، وجدها الباحث المنقب: الشيخ محمد على القرداغي في مخطوطات الدار الوطنية برقم (١٦٢٩)، لشاعر مجهول، ويقول الشيخ محمد على: تاريخ نظمها يعود إلى أكثر من أربعائة سنة، كما أنّ تاريخ نسخها يعود إلى أكثر من ثلاثمائة سنة، وقد نشرها في مقال له في مجلة (رهنگين) (١٠٠. كما سجّلها في كتابه: «بووژاندنهوه ي ميرووي زاناياني كورد» أي: إحياء تاريخ العلماء الكرد. (١٠)

<sup>(</sup>۱) محمد الأمين بن فضل الله الحنفي الحموي الأصل، صاحب كتاب خلاصة الأثر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر، توفي سنة (۱۱۱۱هـ). ينظر: الحادي عشر، توفي سنة (۱۱۱۱هـ). ينظر: اكتفاء القنوع بها هو مطبوع: (۲۷/۲۳)، وهدية العارفين: (۱/۱۰٤/ و/۱۳۶۳).

<sup>(</sup>٢) ينظر: هدية العارفين، (٢/ ٨٤)، والأعلام (٢/ ٧١)، و خلاصة الأثر (١/ ٧٠).

<sup>(</sup>٣) مجلة (رونگين) العدد (٤٨).

<sup>(</sup>٤) «بووژاندنهوهی میزووی زانایانی کورد له ریگهی دهستخهتهکانیانهوه) باللغة الکوردیة (۳/ ۲۰۷–۲۰۹).

#### وهذا نصُّها:

یاران.پهی دنیا، یاران.پهی دنسیا حەيف مودەررىسان دوكان ەۆر چنيا نه مانگ شهریفهن نه وهقت عیدهن بهیدی بگرهومی به فیراق بهرز

### إلى أن يقول:

فهقييان مهتم باهي سهردهوه سهدههزار مهلاش كردبه مودهرريس كۆر بام جه ديده (ئيبنو هيدايهت) مەسابىح چەنى (تەفسىرى ئەنىوار)

ثم يقول بعد (٦) أبيات:

ماواش بهههشت بۆ (جنات النعيم)

خەزىنىــەى پــر گەنــج خــوا بــەردەوە جه شام تا شيراز وينهش نهبى كهس وهنهش دهبي كهشف حهديس و ثايهت گشت نهوهر موات به حوکم جهببار

کے مسی چے نن کے رق و مفا په ي دنيا سەيىد كۆچش كرد قاپى عيلم ژەنيا

بەيــدى بگرەومــى شــين ســەييدەن

هەنيىش كى مەدۆ تەفسىر وانان دەرز؟

سپەردەنەش عيلم بەعـەبدولـكەريم

### وترجمتها:

يا للأصحاب! بالدنيا، يا للأصحاب! بالدنيا، كيف يثق أحدٌ بالدنيا؟ يا للأسف! المدرِّسون سدّوا حجراتهم، حين رحل السيِّد أغلق باب العلم. لا الشهر مباركٌ ولا الوقت عيد، تعالوا نبكِ! مأتمُ السيد. تعالوا نبكِ بصوت عالٍ، فمن الان من يدرِّس طلاب التفسير؟ الطلبة متحسرون، لهم آهات باردة، الكنز المملوء جواهرَ توفاه الله. جعل مائة ألف من الشيوخ مدرِّسين، لم يكن مثلُه من الشام إلى (شيراز). عمت عيني، يا (ابن هداية)، كان يكشف عنده الأحاديث والأيات. المصابيح مع تفسير الأنوار، كان يدرّسها كلُّها حفظا بحكم الجبّار. لتكن الجنَّة مأواه: (جنَّات النعيم)، أودع العلم إلى عبد الكريم.

#### ١٥٠ / الوضوح

تظهر أهمية هذه الأبيات في أنها تشير إلى مكانة الشيخ المصنف وجهوده، وإلى شعور الناس بعظم مصيبة رحيله، وإلى حلول ابنه الأكبر: الملا عبد الكريم محله في التدريس ونشر العلم.

ويقصد الشاعر بده مسابيح» زكتاب «مصابيح السنّة» للبغوي، ويقصد بداته فسير ثه نوار»: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، يشير إلى أنّ مدرسة المصنّف كانت تدرّس فيها العلوم الأساسية بجدّ، ومنها: تفسير القرآن الكريم و شروح الحديث الشريف.

# التعريف بكتابه الوضوح ونسخه المخطوطة

# اسم الكتاب وصحّة نسبته إلى المؤلّف.

كتاب الوضوح هذا شرح كتاب المحرّر للرافعي في الفقه الشافعي، من تأليفات الشيخ محمد حسن بن هداية الله الشاهوي، الذي عاش من (٩٠٩هـ) إلى (١٤٠هـ)، وكان هذا الشرح متداولا للدراسة في المناطق الكرديّة، وكانت نسخها الخطية متوفّرة، فلما ظهرت الطباعة وانتشرت فيها نُسَخُ تحفة المحتاج، لشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي مزيّنة ومذيّلة بحواشي عبد الحميد الشرواني وابن قاسم العبّادي، ونسخُ إعانة الطالبين، لمحمّد شطا الدمياطي، ومغني المحتاج، للخطيب الشربيني، وغيرها من كتب الفقه الشافعي، وسهُل الحصول عليها، ولم يُطبع هذا الشرح كما طبعت تلك، اختفى الوضوح من بين الكتب المنهجية المتداولة في المدارس، وبقيت الرغبة في دراستها في ضمائر شيوخنا، وظلّ الحثّ على طبعها على ألسنتهم المباركة، ووصّوا به تلاميذهم فيها وفياتهم، ولكن لم يتحقّق ذلك إلى الآن، وأرجو أن يكون مقبولا لدى علماء العصر وأساتذة الفقه، ويفرح بذلك أرواح شيوخنا رحمهم الله تعالى.

ونسبته إلى الشارح ابن هداية أظهر من الشمس؛ وأشهر من جود حاتم؛ فقد ذكره الشارح في مقدمة الشرح فقال: "وناويا أن أُسمّيه بعد إتمامه بـ (الوضوح)، وداعيا أن يسهّل لنا اللهُ أبوابَ الفتوح".

ويذكره من ضمن مؤلفات الكوراني السَّيِّد أَبُو بكر مُحَمَّد بن السَّيِّد هِدَايَة الله الحسينى الكوراني الشاهوى الكردى الشَّافِعِي الشهير بالمصنف إسهاعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (٢/ ٢٦٠) فيقول: "الوضوح في شرح المُحَرر للقزويني من فروع الشَّافِعِيَّة ثَلَاث مِحلدات.

ويذكره الكاتبان: على الرضاقره بلوط - أحمد كسوران قره بلوط في فهرسها الكبير المسمى: معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)» الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) الناشر: دار العقبة، قيصري - تركيا: (١/ ١٤٣) من مؤلفات أبو بكر بن هداية الله الكوراني المريواني الحسيني الفقيه الشافعي المؤرخ المعروف بالمصنف المتوفى بإيران سنة: (١٠١٤ه/ ١٦٠٥م)، وذكره غيرهم من ضمن مؤلفاته، ولم ينسبه أحد إلى غيره.

### نسخ الوضوح المخطوطة:

حصلت بعد جهد كثير على خمس عشرة (١٥) نسخة من مخطوطة الوضوح وعلى معلومات عنها:

1- النسخة المرقمة (٢٧٢) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية، اسم الناسخ: الشيخ جامي ابن الشيخ حسين، وقد فرغ الكاتب من نسخه سنة (١١٣٦هـ)، عدد ورقاتها: (١٧٣) ورقة، مساحة الورقات: ٣٣ ×٣٢ سم، وفي كلّ ورقة (٣٣) سطرا، وفي كل سطر أكثر من ثلاثين كلمة غالباً، وهي من النسخة النادرة التي فيها تاريخ النسخ ومقدّمة الكتاب كاملة بخطّ ناسخ الكتاب، وهو الشيخ جامي التكيي القرداغي. ولذلك قد رمزت إليها برقمها.

٢- النسخة المرقمة (٢٧٢٦) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية، تاريخ نسخها (١١٠٦هـ)،
 ورمزت إليها برقمها في المكتبة.

٣. النسخة المرقمة (٧٧١٢) الموجودة في الدار الوطنية للمخطوطات ببغداد، ويدلّ ما كتب في الصحيفة الأولى منها على أنّها جُلبت من مكتبة أسرة (جلي زاده) في (كويه)، وقد سجّل على الما يكرو فيلم برقم: (١٣٨١)، الناسخ مجهول، عدد ورقاتها: (٢٢٣) ورقة ذات وجهين، أي: (٤٤٦) صحيفة، مساحة الصحيفة: (٣٠×٢) سم، عدد الأسطر في كل صحيفة: (٢٧) سطرا، عدد الكلمات (٣٤) كلمة أو أكثر، الخط: نسخي، والصحيفة الأولى والثانية منها تالفتان، وقد جدِّدتا بخط جميل، والصحيفة الثالثة منها رتمّت لأنّ بعضها خُرم، ومع وجود مقدّمة الكتاب في الصحيفتين المجدّدتين وعدم تلف الصحيفة الأخيرة منها، إلا أنّها لم يسجل فيها اسم الناسخ ولا تأريخ النسخ، ورمزت إليه برقمها.

٤- النسخة المرقمة: (٣١٧٠) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية، فيها من كتاب قسم الفيء والغنيمة إلى أواخر كتاب الشمهادات، عدد ورقاتها (١٩٦) ورقة، مخروم الأول والآخر، ليس فيها تاريخ النسح ولا اسم الناسخ، بخط جيد وعليها تعليقات مفيدة.

٥ ـ النسخة المرقمة: (٣١٧١) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية، الناسخ مجهول، عدد ورقاتها: (١٧٤) ورقة، وفي كل ورقة (٣٠) سطرا، مساحة كلِّ ورقة: ٣٠× ٢٠سم، سقطت منها الصفحة الأولى المتضمّنة لمقدّمة الكتاب، وكذلك الصحيفة الأخيرة من المجلّد الأول في محرَّمات الإحرام، ولا يعرف تاريخ نسخه، فرمزت إليه برقمها.

٦- النسخة المرقّمة: (٣١٧٢) الموجودة في المكتبة نفسها، تاريخ نسخها: (١٢٢٨هـ)، ورمزت إليها برقمها.

٧ النسخة المرقمة: (٣١٧٣) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية.

الناسخ: عبدالعزيز الحسيني. تاريخ النسخ: (٥١ ١٢هـ).

عدد صفحاتها: (٥٣٢) صحيفة. قياس الصفحات: ٣٤×٢٢سم.

عدد الأسطر: (٣٠) سطرا في كل صحيفة. التسلسل: (٧/ ٦٦).

تبدأمن كتاب النكاح وفيها من كتاب النكاح إلى نهاية كتاب الوضوح (١).

رمزت إليها برقمها في مكتبة أوقاف السليهانية.

٥-النسخة المرقمة (٣٢٨٠٨) الموجودة في المركز الوطني للمخطوطات.

<sup>(</sup>١) ينظر: فهارس مخطوطات مكتبة الأوقاف المركزية في السليهانية (٥/ ١٠٣).

الناسخ: ابراهيم بن عيسى بن سليمان المشهور بسكو، تاريخ النسخ: (١٠٤٣هـ).

عدد الصفحات: (٤٤٤)= (٤٨٨) صحيفة. عدد الأسطر: في كل صحيفة (٢٥) سطرا تقريبا.

تبدأ المخطوطة من كتاب النفقات إلى نهاية الوضوح. رمزت إليها في هذا التحقيق برقمها في الدار الوطنية.

وهي نسخة مفيدة مهمة حيث إن الفاصل بين وفاة الشارح ونسخ الكتاب هو (٢٩) سنة؛ لأنّ تاريخ وفاته هو سنة (٢١٠١هـ)، وتاريخ نسخها: (٢٠١هـ)، والأخطاء والسقطات فيها أقلّ من النسخ الأخرى، وكان أكثر دقة في النَّسخ، وخطه أجود من أكثر النسخ الأخرى نسبيا.

٦- النسخة المرقمة: (٤٧٤٠) الموجودة في المركز الوطني للمخطوطات ببغداد.

الناسخ: سمى نفسه فلان ابن شيخ مصطفى ابن شيخ عيوضي. تاريخ النسخ: (١١٣٦).

عدد الأسطر: (٣٣) سطرا في كل صحيفة.

تبدأ من كتاب الجراح وتنتهي بباب إلحاق القائف.

لم أتأكَّد من عدد أوراقها: لعدم ترقيمها (١).

ورمزت إليهابرقمها في الدار الوطنية

٧- النسخة الموجودة في مكتبة استنساخ سوران في أربيل المصورة من نسخة مكتبة الشيخ إسهاعيل في أربيل، وقد تلف أوراق منها من بداية المجلد الأول، ومن بداية المجلد الأخير ومن نهايته.

الناسخ وتاريخ النسخ مجهولان نظرا لتلف صحائف من أول المجلد ومن آخره، تاريخ نسخ المجلد الثاني منها هو سنة: (١٠٦٣هـ).

تبدأ من كتاب الإيلاء، وتنتهي في كتاب العتق، عدد الصحائف الموجودة: (٤١٠).

عددالأسطر في كل صحيفة: (٢٦) سطرا.

 <sup>(</sup>١) لم أحصل في المركز الوطني على فهرس مفصّل لمخطوطات الوضوح، وأفدت في جمع بعض= المعلومات عنها على مشاهدتي شخصيًا، ولا يفوتني هنا الشكر والدعاء للقائمين على إدارة المركز جزاهم الله خيرا.

٨- النسخة المرقمة (٢٥٣٤٢) الموجودة في الدار الوطنية للمخطوطات ببغداد، تبدأ من
 كتاب البيع وفيه إلى نهاية كتاب الوديعة، مخروم الأول والآخر، وليس فيها تاريخ النسخ
 ولا اسم الناسيخ، وعدد ورقاتها (١٧٤) ورقة.

٩. نسخة بخط شيخي السيدعارف الخورمالي موجودة في مكتبة عائلته.

الناسخ: شيخي السيدعارف (ت١٩٧٥م).

المخطوطة أحدعشر مجلّدا متوسط الحجم.

قياس الصفحات: ٣٣×٢٠ سم.

عدد الأسطر في كل صحيفة: (١٨) سطرا. فيها كتاب الوضوح كاملاً في أحد عشر مجلدا. قابل شيخي نسخته على نسخ لا يذكرها ولا يذكر أماكن وجودها، وتوجد في بعض المواضع مقابلة نسختين وثلاث نسخ، ممّا يدلّ على حصوله على أكثر من نسخة ولو لمجلّد واحد، وعلّى عليها تعليقات اقتبسها من تحفة المحتاج لابن حجر ونهاية المحتاج للرملي وكتب فقهية أخرى أو من بنات أفكاره، وهذه النسخة وإن لم تكن قديمة قِدم النسخ الأخرى ولكنها أفادتني في تصحيح بعض الأخطاء وفي قراءة بعض الكلمات المستعصية وفي إثبات بعض اللفظات والمقاطع الساقطة من بعض النسخ، ولكنها مع ذلك مليئة بالسقطات، كتب شيخي في نهاية كتاب قسم الصدقات أنه حصل على أجزاء الوضوح بالسقطات، كتب شيخي في نهاية كتاب قسم الصدقات أنه حصل على أجزاء الوضوح

أخّرتها نظرا لعدم قدم تاريخ نسخها، وإلاّ فهي أحسن من سابقتيها.

انتهى من نسخها في الخمسينات من القرن الماضي الميلادي، ثم اشتغل بالتعليق عليها إلى أن انتقل إلى رحمة الله في: (٢/ ١٢/ ١٩٧٥م). (١)

غير مرتّبة، فنسخ ربع العبادات بعد نسخ الأرباع الثلاثة الأخرى، وتبلغ مجلدات هذه

وهذه النسخ كلها مع نفاسة بعضها وندرته عندنا لا تخلو عن الخلل والنقص، فأردت أن أختار في عباراتها عند الاختلاف ما يظهر أنّه الأوفق بالمقام، والأقرب إلى

المعلومات عن نسخة شيخي نتائج مشاهدتي الشخصية للنسخ في مكتبة عائلة الشيخ، أو مأخوذة من المقابلة الشخصية لنجله السيد طيب السيد عارف جزاه الله خيرا وكان عونا له كما كان عونا لي في هذا التحقيق.

مراد المصنف، مع الإشارة إلى وجود تفاوت النسخ بهذين القوسين: [].

١٠ نسخة أخرى في مكتبة شيخي السيدعارف، ضاعت من بداية المجلد الأول أكثر من (٩) ورقات، وورقات أخر من نهايته من أواخر كتاب الزكاة، الناسخ مجهول، لتلف أواخر المجلدات الثلاث وبداياتها، فلم تفدني هاتان النسختان في التحقيق، ولا سيّما أنّ الأخطاء في نسخة أربيل هي ما في النسخ الأخرى التي وجدتُها وأكثر منه.

11 و 11 وقد حصلت على صورة نسختين نادرتين أهداهما إلى الدكتور محمد العبدلي من مهاباد جزاه الله خيرا ووفقه، وهما موجودتان في مكتبة قم الإيرانية، إحداهما برقم (١٢٠) تبدأ من كتاب النكاح وتنتهي بنهاية كتاب النفقات، وتحتوي على قرابة (١٥٥) ورقة بخط جيد جدا ليس فها اسم الناسخ وفي نهايتها: تم الربع الثالث من كتاب الوضوح ..وحسن توفيقه ويليه ربع الرابع إلى آخر الكتاب في غرة ربيع الأول سنة سبع وألف، وصلى الله على محمد وآله أجمعين، والظاهر أنه من عبارة الشارح وليس الناسخ.

والنسخة الأخرى من مكتبة قم أيضاً لم يسجل عليها رقم، وفيها من كتاب الجراح إلى نهاية كتاب الوضوح، تاريخ نسخه (١١١٣)، ولم يسجل فيها اسم الناسخ، وتحتوي على (٢٠٤) ورقة بخط جيد جدا.

17. وحصلت على صورة نسخة أخرى نادرة من مكتبة أسرة الشيخ عبد الله الذليلانى في منطقة بيرانشهر (خانه) الإيرانية بوساطة الشيخ السيد سليان مدير المدرسة العلوم الشرعية في بيرانشهر جزاه الله وورثة الشيخ عبد الله خيرا، وفيها ما يشبه شرح مقدمة المحرر للشارح، وليس فيها مقدمة الوضوح.

١٤ وحصلت على النسخة المرقمة (٦٥٦) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية
 وكانت في القديم من كتب مكتبة بيارة، ولكنها لم تجدِ نفعا كثيرا بسبب رداءة الصورة.

10. وكانت توجد في مكتبة الخال خمس مجلّدات من كتاب الوضوح، ذكرها القاضي محمد الخال الراحل في مقال في مجلّة المجمع العلمي الكردي، العدد الأول السنة الأولى: (ص٦٤٨-٦٤٩)، وقد وجدتُ أرقامَ ثلاث نسخ منها في فهارس مكتبة

أوقاف السليمانية، حيث كانت المخطوطات المذكورة كلّها مودعة في مكتبة الأوقاف لمدّة، ولا أدري كيف استُردت إلى مكتبة الخال؟ وتلك الأرقام هي: (ب ١٠٠/٩)، و ( د/ ٩/١٠)، و ( د/ ٩/١٠).

وأخيرا أخفى ورثتُه المجلدات إلا واحدة منها رُدَّت إلى مكتبة أوقاف السليانية وقد حصلتُ على صورتها وأفادتني كثيرا في تصحيح العبارات وإثبات سقطات النسخ الأخرى، وقد رمزت إليها بحرف الخاء أو بالخال.

هذا، وتوجد نسخ أخرى من كتاب الوضوح، وهي الأرقام (٢٩٦٦٦)، و (٣٦١٢٨)، و (٢٢٩٢٧)، في الدار الوطنية للمخطوطات، والرقم ص (٨٢٢) س (٤٢٧) في المكتبة القادريّة ببغداد.

ومن الجدير بالذكر أن نسخ الوضوح بعضها مرتَّبة في أربعة مجلدات على حسب أرباع الفقه عند الشافعية: العبادات، والمعاملات، والأحوال الشخصية، والحدود والدعوى والبينات والأقضية، وبعضها مرتبة في ثلاثة مجلدات: المجلد الأول للعبادات، والمجلدان الآخران لبقية أبواب الفقه.

وفي كل الأحوال فكتاب الفرائض غير مدرج في المجلدات هذه، بل مكتوب في مجلد آخر لوحده، إلا في النسخة المرقمة (٣١٧٢) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية.

### وتوجد ثلاث نسخ سواها من كتاب الفرائض نسخت منفردة عن الوضوح:

إحداها: محفوظة في مكتبة جامعة صلاح الدين برقم (١٣١) الصحيفة الأولى منها ساقطة، وفي الصحيفة الأخيرة ذكر تاريخ النسخ سنة (١٠٥٩) من الهجرة النبوية، وإذا كان هذا التاريخ صحيحا فسيكون الناسخ قد نسخه بعد خمس وأربعين سنة من وفاة الشارح، فهي أقرب النسخة المتوفرة إلى عصر الشارَح، وقد شُطب اسمُ الناسخ. والثانية: مأخوذة من مكتبة السيد نعهان الحسيني في مدينة سنندج قام بنشرها السيد محمد المصنفي رحمه الله تعالى الذي كان من سلالة الشارح كان ينشرها ليقوم أحد بطبعها، ليس عليها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، مع أنها مكتوبة بخط جميل وقليلةُ الأخطاء.

والثالثة: موجودة في مكتبة أوقاف السليمانية ضمن مجموعة برقم (٢٦٧٥-٢٦٧٨) عدد الورقات (٦١٥) من القطع الصغير، اسم الناسخ حيدر بن محمد بن سليمان بن رسول بن علي بن حسين المشهور بسلكي، ليس عليه تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ.

#### قيمته العلمية

حينها كنّا طلاب علم كنا نسمع من شيوخنا إبداءَ التحسّر على عدم طبع كتاب الوضوح، فنشأ في ذهن كثير منّا حبُّ هذا الكتاب والرغبةُ في قراءته، أو في السعي لطبعه، من هؤلاء الشيخ محمد الخال قاضي السليانية في الستيّنات من القرن الميلادي الماضي، والمتوفّى في الثمانينات منه، حيث كتب مقالا نشره في مجلة المجمع العلمي الكردي قال فيه بعد بيان مجلّدات الوضوح المخطوطة الموجودة في مكتبته:

"وبالجملة فإن علماء كردستان كالشيخ نجيب القرداغي، والشيخ عبد الرحمن البنجويني، والشيخ عمر القره داغي أطبقوا على أن هذا الشرح أحسن وأفيد من تحفة ابن حجر بكثير، لأن أدبه يشبه أدب الغزالي في السلاسة والسهولة، غير أنّه لم يطبع لحدّ الآن، بالرغم من مرور أربعة قرون على تاليفه، وترقّب العالم الإسلامي لطبعه ونشره، ولنا وطيد الأمل من رئاسة المجمع العلمي الكردي وأعضائه المحترمين أن يبذلوا قصارى جهدهم في سبيل تسهيل هذه المهمّة العظيمة خدمة للعلم والعلماء" إ.هد(۱).

وذكر المحامي جمال بابان في مقال له نقلا عن مخطوطة عنده بخط الشيخ محمد الخال:

"إن المللّ «أبا بكر المصنف» هو من علماء القرن العاشر الهجري، والذي كان صنواً [كذا] لمفتي ديار مكّة المكرمة: «ابن حجر» الشارح لمنهاج النوويّ في الفقه الشافعي في كتاب «التحفة»، و «الملاأبوبكر» شَرَح أصل المنهاج في الفقه الشافعي باسم «الوضوح»

<sup>(</sup>١) كان ذلك في سنة (١٩٧٣م)، وضمن المقال المفصل نشرَه في مجلة المجمع العلمي الكردي المجلد الأول العدد الأول لسنة (١٩٧٣م).

في أربعة مجلّدات كبيرة،أي: إنّ كتابه أكثر وضوحا وأوفر شرحا من تحفة ابن حجر، إلا أنّه لم ير الكتابُ النورَ مع الأسف، وأنّه ما يزال مخطوطة في مكتبة حفيده الراحل الشيخ محمّد الخال، ويرجع تاريخها إلى أكثر من أربعائة سنة، وهو مصدر يفيد رجال الدين كما يفيد رجال القانون، إ.هـ. "(۱)

والذي نحسّ به أنه وتظهر قيمته العلمية في سهولة ألفاظه، وغزارة مادّته العلمية، وأته فقه مستدلّ، ويحاول المصنف أن يوفِّق بين المذاهب في ما يمكن التوفيق فيه، لا يتعصّب لمذهب، واسع الاطِّلاع على أقوال العلماء، ويتناول القضايا التي كانت موضع اهتهام الناس وقت تأليفه، مثل حدود سواد العراق في المناطق الكردية التي حدّدها المصنف ابن هداية في الوضوح (٢)، وتبليغه لحكام (هةورامان) أنهم ليس لهم حقَّ في شبر من الأراضي الزراعية من قُلّة جبل «پالنگان» إلى منتهى جبل «سورين»، فليست تلك الأراضي ملكا لأحد، والفلاحون مالكون لما ينتجونه، ذكر ذلك في كتابه: سراج التاريخ. (٣)

# مصادره وسبب تأليفه

#### مصادره:

مصادر المصنف في هذا الشرح كثيرة والتي ذكرها في المقدّمة من هذه المصادر بلغت (٤٠) كتابا، لم أحصل على أكثرها.

وهذه هي المصادر التي حصلت عليها:

<sup>(</sup>١) ينظر: جريدة العراق العدد (٤٧١٥) لسنة (١٩٨٩م)، مقال لجهال بابان بعنوان: "أسرة الملا أبو بكر المصنف والحفيد المرحوم (الخال)".

<sup>(</sup>٢) ينظر: الصحيفة (٢٤٢) من المجلد (٣) من نسخة مكتبة الشيخ اسماعيل في أربيل، وينظر: بنعماله ي زانياران: (ص٤٩٩).

<sup>(</sup>٣) نقلا عن: بيو گرافى ملا أبوبكر مصنف (ص٥-٦)، وهذا الحكم ليس خاصا بتلك البقعة كها توهمه عبارة السيد محمود المصنفي، بل يشمل كل أراضي سواد العراق، ومنطقة «هدورامان» في ضمنها، فحجته عن أن هذه الأراضي من سواد العراق وهو وقف لبيت المال، فيجب أن تؤجر تلك الأراضي إلى الفلاحين مقابل أجرة تعود إلى بيت مال المسلمين ينظر: بنعاله ي زانياران: (ص٤٩٩).

١- نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين عبد الملك الجويني (ت٤٧٨هـ). طبع عققا.

٢- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦٥)،
 حصلت على نسخة منه.

٣ الوسيط، للإمام الغزالي (ت٥٥٠هـ)، مطبوع، حصلت على نسخة محققة منه.

٤- البسيط لحجّة الإسلام الغزالي. مطبوع.

٥ - البيان شرح المهذب للشيرازي، لأبي الخير يحيى بن سالم اليهاني (ت٥٥٠)، مطبوع.

٦- العزيز للإمام أبي القاسم الرافعي (ت٦٢٣هـ) مطبوع طبعتين.

٧ روضة الطالبين للإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، مطبوعة ومحققة.

٨ التبيان في آداب حملة القرآن، له أيضا، مطبوع

٩ ـ التحقيق له أيضا، مطبوع

٠١. عجالة المحتاج، للشيخ سراج الدين عمربن علي (ابن الملقّن) (ت٧٧٣)، مطبوع ومحقّق.

١١- النجم الوهاج في شرح المنهاج للشيخ كمال الدين الدميري (ت٨٠٨هـ)، مطبوع ومحقّق.

١٢ـ المهمّات للشيخ جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (ت٧٧٢هـ)، مطبوع.

١٣ - كفاية النبيه في شرح التنبيه لابن الرفعة.

وهذه أسياء المصادر التي لم أحصل عليها من بين المصادر التي ذكرها الشارح في المقدمة:

١- الشافي للشيخ أحمد بن محمد أبي العباس ابن القاص الجرجاني الروياني الطبري
 (ت٥٣٣هـ).

٢- الرونق للشيخ أبي حامد الإسفرائيني (ت٤٠٦هـ)، الذي سيّاه الشارح في مقدمة
 الكتاب بالعراقي.

٣- تجريد الأدلّة، لم أجده ولا اسمه، ولعله تحرير الأدلّة، وهو للمحاملي (ت١٥٥هـ).

٤ الكشف للشيخ أبي حاتم القزويني الروياني (ت ٤ ٤ هـ).

٥- العُدّة للشيخ أبي المكارم الروياني، (ت. قبل ٤٥٠هـ)، الذي سمّاه المصنّف في مقدمة الكتاب بالدمشقي.

٦- الذخائر للشيخ بهاء الدين المُجَلّى (١) (ت٤٩هـ)، أو (٥٥٠هـ).

٧- الإقليد لدرء التقليد، نسبه المصنف ابن هداية في آخر طبقاته إلى ابن العفريس
 (ت٣٦٢هـ)، وهو لتاج الدين الفزاري (ت ٢٩٠هـ).

٨. جواهر البحر للشيخ نجم الدين القمولي (ت٧٢٧هـ).

١٠. العمدة للشيخ تقي الدين السبكي (ت٧٣٠هـ).

١١ هادي النبيه في شرح التنبيه، نسبه الشارح إلى سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني، (ت٥٠٥هـ)، وهو لابن الملقن، (ت٧٧٣هـ).

١٢ ـ غنية المحتاج للشيخ شهاب الدين الأذرعي (٧٨٣هـ).

17- الحازم نسبه الشارح للشيخ نجم الدين ابن الرفعة، ولم أجد ولا اسمه، إلا أن يكون الصواب: «الخادم»، وهو خادم الرافعي والروضة في الفروع لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت٤٩٤هـ)، وليس لابن الرفعة. (٢)

١٤. الديباج في توجيه المنهاج للشيخ أبي الحسن بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ).

١٥ ـ خلاصة الأئمة الأربعة لشيخ الإسلام أحمد بن حجر المكي (ت٩٧٤هـ).

١٦ـ الإرشاد للشيخ شرف الدين محمود المصري (ت٩٧٦هـ)، ذكره الشارح في
 المقدمة، وأشاد به في طبقاته.

هذه هي المصادر التي ذكر الشارح أسهاءها في المقدمة.

وقد نقل عن كتب أخرى كثيرة لم يذكرها في المقدّمة،منها: ﴿

 <sup>(</sup>١) القاضي بهاء الدين أبو المعالي المجلي بن نجا المخزومي الاسيوطي الاصل، توفي في ذي القعدة سنة تسع واربعين وخمسائة، ومجليً: بجيم مفتوحة ولام مشدة مكسورة، ونجا: بالنون والجيم. طبقات الفقهاء للشيرازي، تحقيق خليل الميس، بيروت-لبنان (١/ ٢٥٤).

<sup>(</sup>۲) ينظر: كشف الظنون (۱/ ٤٩١)، و (۱/ ٦٩٨).

- ١- الأم، للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ).
- ٢. مختصر إسماعيل المزني (ت١٧٥هـ).
- ٣. ومختصر يوسف البويطي (ت٢٣١هـ).
- ٤ ـ ومختصر حرملة بن يحيى (ت٢٤٣هـ).
- ٥ ـ التجريد لأبي القاسم، القاضي (ابن كج) (ت٥٠٥هـ).
- ٧ الشرح الصغير للإمام الرافعي (ت٦٢٣) على وجيز الإمام الغزالي (ت٥٥٠هـ).
  - ٨. الينابيع لابن الرفعة، (ت١٠٧هـ).
- ٩-. شرح الحاوي الصغير للشيخ علاء الدين علي بن مجد الدين إسهاعيل القونوي
   (ت٩٣٩هـ).
- 1. تذكرة النبيه، لجال الدين عبد الرحيم الإسنوي (ت٧٧٧هـ)، في تصحيح التنبيه للإمام النووي، المطبوع مع التصحيح المذكور بتحقيق الدكتور محمد عقله الإبراهيم، الطبعة الاولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م) مؤسسة الرسالة بيروت، وقد حصلت على هذا المصدر بعد بحث طويل في الانترنيت قناة (Google) المكتبة الوقفية، فتجدد تعجبي من كيفية حصول الشارح على هذه المصادر النادرة في مريوان في عصره.

وذكر مصادر لا توجد الآن عندنا مثل التجريد لابن كج، وموضح السبيل، والتجربة النظامية، وشرح العجلي، وتجربة الروياني، وجواهر البحر، وكتاب العنوان، وحاشية المطالع، والتبصرة، واستعمل مصادر غيرها كما يبدو من نقوله في الكتاب.

ولم أحصل من هذه المجموعة الأخيرة إلا على الأمّ، ومختصر المزنيّ، وتذكرة النبيه، وإحياء العلوم، والوجيز، والمجموع، وبحر المذهب، وفتح الجواد، والأنوار، ولعدم حصولي على أكثر مصادر الشرح لم أتمكّن من إيضاح بعض المبهات في الشرح، مثل قوله: "قال بعضهم" ونحوه.

### سببتأليفه

وقد بين الشيخ أبو بكر المصنف سبب تأليف الكتاب في المقدّمة بأنّه التياس جمع من أصدقائه منه أن يشرح المحرّر، وقد ذكر بالاسم اثنين منهم يعرف أحدهما وله مؤلّفات، وهو الملّا حسن الزيباري الذي سبقت ترجمة له موجزة جدّا عند الكلام على معاصريه من العلياء، ولم أحصل على تاريخ وفاته، والآخر ووصفه الشيخ المصنف بالأخ الشفيق، وذكره في ثنايا مؤلّفاته بأخي، وذكره في المقدمة باسم: ولاية بن شيخ الإسلام هداية الله بن الشيخ حسن البير خضراني، فمثلا يقول في كتاب اللقطة من الوضوح: "كنت أنا وأخي نصطاد في جبل «گنجويه" فرأينا دبّاً ترعى مع جروها فذهبنا مختفيين لنرميها بالنشاب، فإذا عقاب مرّ فوقها، فرأت ظلّه، فحملت على الظلّ لتاخذه، فأخذت الأرض التي مرّ عليها الظلّ فلم تجد شيئا في يدها، فرجعت مغاضبة مغايظة وأخذت تضربها وتنهسها، فقلت: يا أخي! هي تفعل بولدها ما ترى، فكيف بنا لو وقعنا في قبضتها؟ فرجعنا.

ولا يعرف شيء عن ترجمة حياته لحدّ الآن.

# وأخيرا منهجي في التحقيق وأسباب صعوبته

### منهجي في التحقيق:

1. تحرير نصّ الكتاب وتصحيح أخطائه من خلال النسخ المتوفِرة لدي، أو الكتب المتعلّقة به التي حصل عليها، وكها ذكرت من قبل، فقد كانت النسخ مليئة بالأخطاء النحوية الكثيرة، مثل عدم موافقة الفعل والفاعل، والصفة والموصوف، والضمير ومرجعه، في التذكير والتانيث، ومخالفة الصفة لموصوفها فيها وفي الإفراد والتثنية والجمع، ومع الأسف كأنّ النسخ أخذت من بعضها، ومن قرأها أيقن بأن التواطؤ على الخطإ من جمع محصورين واقع ومحقّق، فقرّرتُ أن أصلح الأخطاء النحوية مع عدم الإشارة إليها في الهامش، وكان عوني أني حصلت على نسخة محققة من العزيز للإمام الرافعي شرح الوجيز لحجة الإسلام الإمام الغزالي، فوجدتُ تقاربا بين بعض العبارات فيهها، فأصلحتُ بعض

الأخطاء على ضوء عبارة العزيز، والشيخ الشارح قد أشار في مقدّمة الكتاب إلى أنّ العزيز من مصادر شرحه، بل ذكره في مطلع أسهاء مصادر بحثه.

٢- إرجاع نص الكتاب إلى الطريقة الإملائية المتعارف عليها الآن، والإشارة إلى
 الاختلافات المجدية بين النسخ.

٣. شرح الغريب وتوضيح المبهم إن وجدا.

٤ عزو الأيات الكريمة إلى سورها، وبيان رقمها، وكتابة الآية بتهامها في الهامش، إن كان الموجود في الكتاب بعضها.

٥. تخريج الأحاديث الشريفة مع بيان درجتها من القبول بالرجوع إلى كتب التخريج.
 خرجت الأحاديث والآثار أول ورودها في الكتاب ولم نذكر بعد ذلك: سبق تخريجه إلا نادرا.

7- وضع قوسين مزهريتين في مقدمات الآيات الكريمة ونهاياتها هكذا: []. ووضع قوسين نصف دائريتين في مقدمات الأحاديث الشريفة و قوسين كذلك في نهاياتها، هكذا: «»، لتتميَّز نصوصها عن متن المحرّر المحاط بقوسين فقط، هكذا: (). وتمييز متون الأيات والأحاديث ومتن المحرّر باللون الغامق، وفي كثير من الأحيان لم نكتب تمام الآية الكريمة لأن هذا الكتاب موضوع للعلهاء، ومن البعيد جدا أن يحتاج الفقيه والعالم إلى ذكر تمام الآية.

٧. توثيق النقول ببيان مواضعها في مصادرها إن حصلنا عليها.

٨. وضع العناوين للمواضيع المهمّة التي لم يضع المؤلّف ولا الشارح لها عنوانا، تسهيلا للباحث عنها، وخصصنا لها هاتين القوسين: []، وهذان القوسان في صلب الكتاب تشيران أيضاً إلى سقوط ما بين القوسين في نسخ أو أكثر من نسخ الوضوح. واكتفينا بهما عن ذكر النسخة التي وقع السقط فيها؛ لأن السقطات كثيرة جدا في النسخ، وذكر الخلافات الكثيرة في النسخ الوفيرة يزيد كثيرا من حجم الكتاب ولا يفيد ذكرها في الهامش فائدة.

ونرجو أن يكون عملنا هذا مقبولا؛ فإنّا فعلناذلك تكميلا للإيضاح، وتسهيلا

للبحث عنها، وإذا لم نشر في الهوامش إلى أنّها من زيادتنا؛ فذلك اعتمادا على ما ذكرناه هنا، فكلّ عنوان محاط بقوسين معقوفتين فهو من زيادتنا.

9. ترجمة الأعلام، وقد ترجمتُ -أنا وإخواني المحققين- أكثر الأعلام الموجودة في الوضوح، وإن كان بعضهم من المعروفين؛ تبرُّكا بذكرهم، وكثير من الأعلام ذكروا في الكتاب بشهرة فقط أو باسم فقط، أو بكنية فقط، وذلك جَعَل ترجمتهم صعبة؛ لوقوع الاشتراك في الاسم أو الشهرة أو الكنية، كما أنّ أسماءً كثيرة كانت مكتوبة بالتحريف فصححناها على ضوء المصادر ثم كتبنا ترجمة أصحابها، وقد ترجمناللأعلام عند ذكر أسمائها أوّل مرة في الكتاب ولم نذكر بعد ذلك: "سبقت ترجمته" إلا قليلا.

وقد عجزنا عن ترجمة بعض الأعلام: مثل القبيعي، وأبي زيد الهملاواني، و الزورقي، و صاحب زاد المسير، في الفقه ظاهرا د(١)، و علي بس المنذر، والظاهر أنها محرّفة في النسخ، و عجزنا عن تصحيحها، فكتبنا في الهامش بإزاء ها متحسّرا: "لم أجد ترجمته"، أو ما يفيد معناه.

وقد أفدنا كثيرا في معاني الكلمات من المصباح المنير، جزى الله مؤلّف خيرا وجميع المؤلفين للكتب المفيدة.

حين ذكر المصادر ذكرنا اسم المؤلف والمحقق ودار النشر ورقم الطبعة عند ذكرها في الكتاب أول مرة فقط وفي فهرس المصادر.

وعجزنا بعد بذل ما في وسعنا من الجهدعن الحصول في المعاجم على معنى: "التمتوز"، و "صفر البلوط"، و "حيلة الشجر"، "والريم"، ومعنى جملة: "إلا أن المتدرج فيه إلى الإسقاء يخصه بنوع من العسر"، و"مراة مشرك"، ومعنى جملة: "وليس خلاف الأولى؛ لمواظبته عليه السلام على جوازه".

كما عجزنا عن توثيق بعض النقول بسبب عدم الحصول على مصادرها،

١٠. إبداء الملاحظة إن كان الموضوع يقتضي ذلك، وقد وقعت أخطاء في نسبة الكتب

<sup>(</sup>١) نسب الشارح في خاتمة كتابه في تعداد كتب المذهب الشافعيّ كتابين باسم زاد المسير ومودع البيان إلى السلمي، ولا ندري من هو السلمي.

إلى أصحابها، وفي أسماء بعض الأعلام، وفي بعض العبارات، فاستفدنا من المصادر في تصحيحها، وغالبا أشرنا في الهامش إلى الكتاب الذي أخذنا منه التصحيح.

كثيرا ما كان السقط في نص آية كريمة أو حديث شريف أو نقل من مصدر موجود لم نشر إلى السقط وصححنا النص فقط، وفي كثير من المواضع أدرجنا اسم السورة ورقم الآية الكريمة في صلب الكتاب بفونت أصغر من فونت المتن ولم نخصص له هامشا؟ حذرا من تكبير حجم الكتاب.

١١ـ عمل فهارس للمواضيع وأسماء الأعلام.

١٢ ـ كتابة ما تحتاج العبارة إليه ويظنّ أنّه سقط من النسخ سهوا، وجعله بين معقو فتين هكذا: [].

١٣ - وضع علامات الترقيم المتعارف عليها الآن، ليسهل فهم معنى العبارة على القارئ.

14- نظرا لكثرة الأخطاء المتكررة والسقطات الكثيرة في النسخ كلها استعملنا طريقة عدم اعتبار نسخة معينة منها النسخة المعتمدة، بل سجّلنا منها ما رأينا أنه الصواب والأقرب إلى الصحة في صلب النص، مع الإشارة إلى الاختلاف بين النسخ في الهامش. فالسقطات الواضحة في النسخ أدرجناها في صلب الكتاب بين قوسين ولم نشر في الهامش إلى النسخة التي فيها السقط؛ حذرا من تكبير حجم المجلد بمعلومة غير ضرورية وأشرنا إليها بوضع هذين القوسين حولها [].

والأخطاء البينة البديهية أهملناها وأثبتنا العبارة الصحيحة ولم نشر إلى مصدرها ولا إلى الفروق بين النسخ فيها، تحاشيا عن تكبير حجم الكتاب بـلا فائـدة.

وكذلك كانت توجد خلافات كثيرة بين النسخ، وبعضُها الخطأُ وعدمُ المناسبة فيها واضحان، فلم نسجل الخلاف وجعلنا الذي يبدو منها صحيحا بين قوسين، وخصصنا لها قوسين معقوفتين هكذا: [].

وقد اتبعنا منهجا في هذا التعليق والتحقيق يجوز أن لا يوافقنا عليها بعض العلماء،

ولكن اتبعناها بغية الاختصار وحذرا من كبر حجم المجلدات، لاسيها المجلد الأول.

ووحدنا بيتين في الصحيفة الأولى من مقدّمة الوضوح، ولم نجدهما في الدواوين والكتب، وقد أنكر أحد الأساتذة من أعضاء لجنة مناقشة رسالتي كونها بيتي شعر؟ استنادا إلى مخطوطة سقط فيها مقطع من كلّ بيت. والظاهر أنّها من نظم الشارح نفسه.

# من أسباب صعوبة إنجاز هذا التحقيق بصورة كاملة:

 ١- المصادر التي ذكرها الشارح بعضها مفقودةٌ أو غير مطبوعة ولا يمكن الحصول عليها.

٢- الشارح رحمه الله تعالى يذكر المصادر شبه مبهمة أحيانا كثيرة، وينقل عن أشخاص
 بدون ذكر مؤلفاتهم، وعن كتبٍ أسهاؤها مشتركةٌ بين أكثر من كتاب وبدون ذكر مؤلفيها.

٣ الشارح ينقل بالمعنى كثيرا مما يجعل الحصول على المسألة صعبا حتى ولو وُجد المصدر.

٤. أحيانا كثيرة يوجد الخلط والخطأ في أسهاء الأعلام أو المصادر.

إضافة إلى أن نساخ النسخ التي حصلنا عليها جزاهم الله خيرا لم يكونوا قريبين من عصر الشارح، والظاهر أنهم لم يحصلوا على نسخة خالية من الأخطاء فلم تكن تلك النسخ بالمستوى المطلوب.

ومن الجدير بالملاحظة وجود أخطاء شائعة بديهية في جميع النسخ التي حصلنا عليها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - الضميري بدل: الصيمري.

٢- أبو سعيد ابن القاضي، بدل: أبو العباس ابن القاص.

٣- ابن شريح بدل: ابن سريج.

٤ - علي بن المنذر بدل: ابراهيم بن المنذر.

٥- أبو برذعة الجرجاني، ففي مواضع ينقل الشارح عن شخص باسم أبي برذعة
 الجرجاني !، وبحث فوجدت انه أبو زُرعَة.

حتى في نصوص الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة كانت توجد أخطاء من النساخ. وينقل عن الجرجاني، والجرجانيون كثيرون، ولم أظفر بها يوضح في قصده، وكذلك عن الروياني. والمحقق والمعلق العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الله الأرمردي حين يقدّم نتاج جهوده يعترف بقصوره وقلّة بضاعته، فإن كان فيه ما يفيد وينال رضاكم فذاك فضل من الكريم المنّان ونعمة منه، وثمرة دعاء الشارح ابن هداية، وبركة عمل الإمام الرافعي ونتيجة جهودها، وإن كان غير ذلك فهذا ما كان في وسعه ولم يأل جهداً ولم يدّحر وسعا، وليكن ما عمله مع قلّة بضاعته جلباً لهمم ذوي القدرات العلمية والمواهب العالية إلى أن يبذلوا جهدهم ويحقّقوا ما كان يرغب فيه شيوخنا.

وإذا وجد فيه القارئ الكريم ما يحتاج إلى تصحيح أو تعديل - ومن المؤكّد وجود ذلك - فليتفضّل على الباحث بإبلاغه فيستحقّ شكره ودعاءه بالخير والأجر، أو ليُصلحه بكرمه فينال الأجر من الله تعالى.

# ختام الكلام من المحقق:

يقول الفقير إلى الله تعالى عبدُ الله ابن الملا محمود الآرمُردي محققُ هذا الكتاب:

أولا: لم أحصل على مقدمة المحرر هذه في مخطوطات المحرر التي حصلت عليها، بل كلها كانت تبدأ بكتاب الطهارة، وإنها وجدتها في تحقيق المحرر للدكتور محمد حسن محمد حسن إسهاعيل، وفي تحقيق المحرر للشيخ أبي يعقوب نشأت بن كهال المصري.

ثانياً: أيضاً لم أحصل في نسخ الوضوح على شرح ابن هداية لمقدمة المحرر إلا في نسخة بيرانشهر المتعلقة بمكتبة ورثة الشيخ عبدالله الذليلاني، وكما يبدو قد ضاعت صحيفة أو أكثر منها تتضمن بعضا من هذا الشرح المكتوب بصورة الحاشية وليس بصورة الشرح، ولم يسجل في نهاية صفحات شرح المقدمة لا اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، وفي نهاية المجلد الأول من المخطوطة سجل اسم الناسخ ولم يسجل تاريخ النسخ ولا مكانه، وعلى هذا فهذا الشرح يُشكُ في أنه من الوضوح.

وبما يوجب غلبة الظن أنه من الوضوح ضمُّه إليه في المخطوطة وإن كان في صحيفتين

لوحدهما، وأن تعبيره يشبه أسلوب شارح الوضوح في مقدمته، وخاتمته يشبه خاتمة الوضوح.

ومن دواعي الأسف أنَّ نسخة بيرانشهر لم يدرج فيها مقدمة الشارح للوضوح، بـل بُدئ فيها بعد هذا الشرح لمقدمة المحرّر بـشرح كتـاب الطهـارة.

وقد سجل محققُ المحرر الشيخ أبو يعقوب نشأت بن كهال المصري، شرحين آخرين لقدمة المحرر، وجَدَهما في نسختين من مخطوطات المحرر، وهما أيضاً لم يُنسبا لأحد من العلهاء في كلتا المخطوطتين.

والمرجو من المحسنين الذين عندهم بقية هذا الشرح الذي سجلته في بداية المجلد الأول إذا كان هذا هو شرح ابن هداية لمقدمة المحرر، أو نص الشرح إذا لم يكن هذا هو، أو عندهم معلومات جديدة عن نسخ الوضوح التي لم أحصل عليها، أو عن شيوخ الشارح أو عن تلاميذه أو عن مؤلفاته التي لم تسجل إلى الآن أن يسعفونا بها أو يخبرونا نحن أو مؤسسة نشر إحسان بمكان وجودها حتى نتعاون جميعا في ضمها إلى هذا الشرح أو إلى ترجمة حياته وتكميله بها.

وأخيرا: أعتذر عن الأخطاء والهفوات فقد لاقيت صعوبات في قراءة النصوص وكتابتها ولم أجد من في وسعه أن يعينني إلا أولادي وفقهم الله وهم كانوا مشغولين بأعمالهم ودراستهم فلم يكن في وسعنا إلا إخراجُه بهذا الشكل وهذه الصورة، عسى أن يوجد بعدي مَن في وسعه خدمة هذا الكتاب بأحسن مما فعلنا عسى الله تعالى أن يقيض من يُخرجه في صورة أجمل وأجود.

وأخيراً إذ أقدّم لأهل العلم نتيجة جهدي وجهد إخواني الذين قاموا بتحقيق أجزاء منه أرجو أن تنال إعجابهم أو يحظى بالقبول، مع أتي أعترف بعجزي ولا أدّعي لنفسي البعد عن الخطإ والزلل، ولا لعملي وعمل إخواني البراءة من النقص والخلل، فالكمال لله تعالى وحده، بَيد أنّي لم أدّخر جهدي، واستفرغتُ وسعي، ولا أبتغي إلاّ خدمة الفقه والتراثِ الإسلاميّ، والله من وراء القصد.

وأرجو أن ينالَ جُهدي وجُهدُ إخواني مرضاةَ رب العالمين ثمَّ قبول العلماء ويكون سببا

#### ۱۷۰ / الوضوح

لسرور روح المصنف والشارح ومحبيها، وننال به بفضل الله تعالى وتوفيقه المغفرة والجزاء، وربُّنا وليُّ ذلك.

﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَلَكُو وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ ۗ وَسَتَرَدُّونَ ۖ إِلَىٰ عَلِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَا لَوْ فَيُنَيِّتُكُمُ وَمَا كُنْتُمْ قَلُهُ اللَّهَ اللَّهُ اللَّ

# مقدمةالوضوح

## بسم الله الرحمن الرحيم [وبه ثقتي]

[أحمد الله] على ما أسال لنا من شآبيب (١) نعمه، [وأسبل] (٢) علينا من جلابيب (٣) كرمه، [وسبّل] (١) معرفته، وأرشدنا كرمه، [وسبّل] (١) لنا من [رذاذات] عارفته (٥)، وأذاقنا من لذاذات (١) معرفته، وأرشدنا إلى الصراط المستقيم (٧).

فحمدا له [ثم حمدا له] على ما هدانا طريق النعم [وأشكره على ما] خصّصنا[به] بسلامة الفطرة، وميّزنا بإصابة الفكرة (^،)،

الشآبيب جمع شؤبوب، الدفعة من المطر و غيره، أبو زيد: المطر يصيب المكان ويخطئ الآخر. لسان العرب،
 لمحمد بن مكرم بن منظور ٦٣٠- ٧١١هـ) الطبعة الأولى، الناشر: دار صادر، بيروت: (١/ ٤٧٩)، مادة: (شأب).

 <sup>(</sup>٢) أسبل الإزار: أرخاه، و. الدمع: أرسله. (القاموس المحيط تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي،
 (٣١٧هـ)، المؤسسة العربية للطباعة و النشر - بيروت - لبنان: (٢/ ٤٠٣). و الإسبال هنا مجاز عن التكثير.

 <sup>(</sup>٣) الجلباب ثوب أوسع من الخيار ودون الرداء و قال ابن فارس: الجلباب ما يغطى به من ثوب و غيره، و
 الجمع الجلابيب. (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي،
 (ت•٧٧هـ)، - المكتبة العلمية - بيروت: (١/ ١٠٤). و الجلابيب هنا مجاز عن النعم الشاملة المحيطة.

<sup>(</sup>٤) سبَّلت الثمرة، بالتشديد: جعلتها في سبل الخير. (المصباح المنير: (١/ ٢٦٥) و التسبيل هنا مجاز عن الإباحة.

<sup>(</sup>٥) العرف و العارفة و المعروف ضد النكر و هو كل ما تعرفه النفس من الخير و تبسأ به و تطمئن إليه. لسان العرب: (٩/ ٢٣٦)، مادّة: (عرف)، واصطلاحا: هو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطبائع السليمة بالقبول من قول أو فعل، ينظر: التعريفات (١/ ١٩٣).

<sup>(</sup>٦) اللذة واللذاذة و اللذيذ و اللذوى،.: الأكل و الشرب بنَعمة و كفاية. (لسان العرب ٣/ ٥٠٦)، مادة: "لذذ".

<sup>(</sup>٧) المقصود بالنهج القويم و الصراط المستقيم دين الله تعالى و شرعه.

 <sup>(</sup>٨) سلامة الفطرة وإصابة الفكرة من إضافة الصفة إلى الموصوف، والمصدر بمعنى الصفة المشبهة في الأول واسم
 الفاعل في الثاني،: الفطرة السليمة والفكرة المصيبة، أي: خصنا سبحانه عالى جاتين النعمتين.

وكحلنا (۱) ببَرود (۲) يقينه، ونحَلَنا من جود [يمينه]، وسقانا بكأس التعلّـم والتعليم، وكسانا بحلّـة (۲) الاجتباء (۱) والتكريم.

فشكراً له ثم شكراً له على ما كسانا رداء الكرم(٥)

[وأصلي] وأسلم على أشرف البريّة وأجودهم، وأسمحهم يدا وأجودهم (1)، وأطيبهم عرقا وأزكاهم (٧)، وأحسنهم أخلاقا وأصفاهم، الذي تهرول بإرادته الشجر (٨)، وانشقَّ

<sup>(</sup>١) كحلت الرجل كحلا من باب قتل، جعلت الكحل في عينه، المصباح المنير: (٢/ ٥٢٦)،.

<sup>(</sup>٢) البرَود بالفتح كحل فيه أشياء باردة، النهاية في غريب الحديث والأثر تأليف الإمام مجد الدين أبي السعادت المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (٤٤٥-٥٦هـ)، الطبعة الاولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م): دار الفكر-بيروت-للنان: (١/ ٢٩٣).

<sup>(</sup>٣) قال خالد بن جنبة: الحُلة رداء وقميص وتمامها العهامة، لسان العرب: (١١/ ١٧٢)، مادة: حلل.

<sup>(</sup>٤) الاجتباء: الاختيار. لسان العرب: (١٢٨/١٤).

<sup>(</sup>٥) هذا المقطع والذي قبله لم يكتبا في بعض النسخ كبيتين بل كجملتين هكذا: فحمدا له على ما هدانا طريق النعم، و: فشكرا له على ما كسانا رداء الكرم، ولم أعشر إلى الآن على قائلها، وإذا كانا بيتين فأغلب الظن أتها من نظم الشارح ابن هداية.

<sup>(</sup>٦) لفظ "أجود" في الموضعين أفعل تفضيل، الأول من "الجَودة"، وهي ضدّ الرداءة، والثاني من الجُود بالضم، وهو بمعنى الكرم، ينظر: لسان العرب: (٣/ ١٣٥)، و (٣/ ١٣٥)، مادة: جود.

 <sup>(</sup>٧) أزكى اسم تفضيل من ( الزكاة) بمعنى الصلاح والطهارة والنهاء والبركة، المصدر نفسه (١٤/ ٣٥٨)، مادة زكا.

<sup>(</sup>A) يشير المصنف إلى ما جاء في الحديث الشريف: ١- «عن ابن عمر قال: كنا مع النبي النبي المسنف إلى ما جوء قال الشريف: ١- «عن ابن عمر قال: كنا مع النبي النبي السورة أحراي فلها دنا منه قال رسول الله الله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله: قال هل من شاهد على ما تقول: قال الله السمرة، فدعاها رسول الله الله إلا الله وهي بشاطئ الوادي، فأقبلت تخذ الأرض خدّا حتى كانت بين يديه فاستشهدها السمرة، فدعاها رسول الله الله قال، ثم رجعت إلى منبتها، ورجع الأعرابي إلى قومه وقال: إن يتبعوني أتبتك بهم وإلا رجعت إليك فكنت معك». رواه ابن حبان في صحيحه: (١٤/ ٤٣٤)، رقم: (١٥٠٥)، ورواه أبو القاسم سليان بن أحمد بن ايوب الطبراني، من طبرية الشام، (٢٠٣هـ)، في المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الثانية، (٤٠٤ مـ) -مكتبة العلوم والحكم - الموصل: (٢١/ ٤٣١)، رقم: (٢٥٨٣)، ورجاله رجال الصحيح، ورواه أبو يعلى والبزار.

[بإشارته] القمر ('') [وأنطق بكلامه] أهلَ الرمس ('') وأهلّ لسلامه قرص الشمس، محمّد المقصود [بإيجاد] المكنات ('') عليه أفضل الصلوات [وأكمل التحيّات]، وعلى أصحابه وأنصاره [المواسين]، وعشيرته ('') من [آل ياسين] ('') وعلى خلفائه الميامين ('') الراشدين، وعلى التابعين لهم بإحسان الى يوم الدين.

<sup>(</sup>۲) الرَّمس -بفتح الراء-: من معانيه القبر، ينظر: القاموس المحيط (۲/ ۲۲۸)، والمعنى: أن أهل القبور-أي: الموتى كلّموه أو شهدوا بصحة كلامه، وهذا والله أعلم إشارة إلى ما جاء في سنن الدارمي لأي محمد عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (۱۸۱-۲۰۵ه)، تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، ط. الأولى، دار الكتاب العربي - بيروت، (۱۸۹هـ) (۱/ ٤٦)، رقم الحديث: (۱۷)، ونص الحديث: ٣-عن أبي سلمة قال: «كان رسولُ العربي - بيروت، (۱۸۹هـ) الصدقة، فأهدت له إمرأة بخير شاة مصليّة وتناول منها، وتناول منها بِشُرُ بنُ البَراءِ، ثمّ رفع النبي عن طرق شمّ رفع المبدئ عن طرق المديث مرسل.

<sup>(</sup>٣) إشارة إلى ما اشتهر على الألسن باسم الحديث والقدسي !: ٤- «لولاك لولاك لما خلقت الأفلاك»، وهو موضوع لم يرد بهذا اللفظ، بل ورد بلفظ: «لولاك ما خلقت الجنة، ولولاك ما خلقت النار»، وبلفظ: = «لولاك ما خلقت الدنيا»، والروايات الثلاث كلها ضعيفة الإسناد واهيته، ينظر: كشف الخفاء، ومزيل الإلباس عها اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تأليف: إسهاعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت١٦٢ ١ هـ)، تحقيق أحمد القلاش، الطبعة: الرابعة (١٤٠٥هـ)، - مؤسسة الرسالة - بيروت، (٢/ ٤ ٢١)، رقم الحديث: (٢١٢٣)، واللؤلؤ المرصوع فيها لا أصل له أو بأصله موضوع، لمحمد بن خليل بن إبراهيم المشيشي الطرابلسي (ت١٣٠٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، الطبعة: الأولى، (١٤١٥هـ)، - دار البشائر الإسلامية - بيروت - (١/ ١٥٤)، رقم: (٢٥٤و و ٤٥٤٥)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة لناصر الدين الألباني: (١ / ٤٥٠).

<sup>(</sup>٤) في (٧٧١٢): "وغرته "، والظاهر أنه محرف إما من "وعشيرته" كيا في (٢٧٢٥) و (ش)، وإما من "وعترته"، وعترة الرجل أخص أقاربه، وعترة النبي ﷺ بنو عبد المطلب، وقيل: أهل بيته الأقربون وهم أولاده وعلي وأولاده، وقيل: عترته: الأقربون والأبعدون منهم. النهاية في غريب الحديث والأثر: (٣/ ١٧٧)، مادة: (عتر).

<sup>(</sup>٥) آل ياسين: آل محمد تصلى عنظر: فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥ هـ)، الطبعة الثانية، دار الكلم الطيب-دمشق-بيروت: (١١٧٤ و٤/٤٧٤)، (١٤١٩ هـ/ ١٤٩٨م).

 <sup>(</sup>٦) والميامين جمع ميمون بمعنى مبارك، من اليُمن، يقال: يُون الرجل على قومه ولقومه فهو ميمون، ينظر:
 المصباح المنير (٢/ ٦٨٢).

# سبب تأليف الكتاب

أما بعد فقد سألني نفر من إخوان الصفاء (1)، ورهط من زمرة الوفاء، وشرذمة (2) من خيار الجلساء، حلّاف (2) الصباح وسيّار (1) المساء منهم الأخ الشفيق (0) الذي يراكضني في رَحَبة الأرواح (1)، قبل تعاقب الصبّاح والرواح، ويقارئني صحيفة الأعمال قبل تساوق (٧) الغدوّ والآصال، ويزارعني سباسب (١) القدس (١)، ويقاسمني جوائز الأنس (١١)، هو المؤيّد بعناية الرباني (١١)، ولاية بن شيخ الإسلام هداية الله بن الشيخ حسن البير خضراني (١١)

<sup>(</sup>۱) في (۷۷۱۲): "إخوان الصفا"، وما في (۱) هوالمناسب للسجع، والصفاء، بالمدّ ويقصر: ضدّ الكدر، والخلوص، ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد المعروف بالمرتضى الزبيدي، (ت ١٢٠٥هـ) مكتبة الحياة - بيروت: (١٠٠/ ٢١٠)، مادة: (ص.ف.و).

<sup>(</sup>٢) والشرذمة بالكسر القليل من الناس القاموس المحيط (١/ ١٤٥٤)، مادة: (ش.ر.م).

<sup>(</sup>٣) لم يجئ في كتب اللغة حُلاف جمع حليف بمعنى المعاهد، بل جمعه حلفاء، فالظاهر أنه "خُلّان جمع خليل بمعنى الصديق المخلص.

<sup>(</sup>٤) السيار: هم القوم الذين يسمرون بالليل، أي:: يتحدثون،...يقال: سمر القوم يسمُرون، فهم سيار وسامر. النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢/ ٣٩٩- ٠٠٠)، باب السين مع الميم، مادة: (سمر).

<sup>(</sup>٥) الشفيق: الناصح الحريص على صلاح المنصوح، لسان العرب (١٠/ ١٩٧)، مادة: (ش.ف.ق)، وما في (١) يشبه الشقيق بالقاف، ولكن يبدو من اسم أبيه أو جدّه - على اختلاف النسختين - أنّه ليس المراد أخوة النسب حتى يكون شقيقا، بل الصداقة والمحبّة، وقد ذكر في كتابيه: (سراج الطريق ورياض الخلود) عن أخ له ولكن لم يذكر اسمه هناك، ينظر: مشاهير الكرد، تأليف: بابا مردوخ الروحاني (١٩٧١).

<sup>(</sup>٦) لم أحصل على مُقدَّمة الكتاب إلّا في نسختين، وفي كليهها: "رُحبة الْأرواح"،ولا يظهر معناه، والظاهر أنه "جنّة الأرواح" و هي عبارة عن تنوير الأرواح بحقائق العلم في حضرة الشهود الأقدس، كما في: التعاريف،= =لمحمد عبد الرؤوف المناوي، (٩٢٥-٩٠١هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى (٩٢٥ هـ)، – دار الفكر المعاصر،دمشق: (١/ ٢٥٦). وممّا يؤيد ذلك أن الشارح من المتصوفة، وله كتاب في التصوف باسم سراج الطريق.

<sup>(</sup>٧) هذا في (٧٧١٧)، والذي في (٢٧٢٥): "قبل سياق"كها في النص أعلاه، وما في (١) هوالمناسب لمقابله قبلَ: (تعاقب).

<sup>(</sup>A) السباسب جمع سبسب، بمعنى المفازة والأرض القفر: البعيدة التي لاماء بها ولا أنيس: لسان العرب: (١/ ٣٠٤).

<sup>(</sup>٩) القدس: طهارة دائمة لا يلحقها نجس باطن ولا رجس ظاهر التعاريف للمناوي: (١/ ٥٧٥).

<sup>(</sup>١٠) في هامش (ب) تفسيره الجوائز بالخلعة. والأنس: مشاهدة جمال الحضرة الإلهية في القلب، وهو جمال الجلال، المصدر نفسه: (١/ ٥٧٥)، والأنس والقدس من مصطلحات التصوف، يقصد أنّها قرينان في طيّ مراحل العرفان والتصوف.

<sup>(</sup>١١) الظاهر حذف موصوف، أي: بعناية المرشد الرباني، وفي (ب) :"هو المريد بعناية الرباني".

<sup>(</sup>١٢) نسبة إلى بير خضران، قرية من قرى منطقة كوماسي التابعة لولاية سنندج من محافظات غربي ايران كان

أن أشرح الكتاب الشريف المتحلّي بزخارف العبارات، المشتمل على دقائق الإشارات، الموسوم بالمحرَّر في فقه الإمام الهام زين الأنام وشمس الإسلام المخصَّص بقرابة النبيِّ الأميّ عَلَيْ ('' محمد بن إدريس الشافعي '' المطّلبي شفّعه الله تعالى في زمرته، [ورفعه] إلى مرام همَّته، من مصنَّفات [البحر المدقِّق، والحبر المحقِّق]، شيخ الإسلام، مدار العلهاء الأعلام، البارع في العلوم الدينية، الشارع في المحاشفات '' اليقينيّة، كفي لفضله الأزهريّ أنَّ من تلاميذه ابن الصلاح '' والحافظ المنذريّ (')، أبي القاسم: عبد الكريم بن محمّد بن عبد الكريم الرافعي، ذي الخاطر العاطر والفهم الثاقب، والمفاخر والمناقب رفعه الله مكانا عليا، وجعل له في الفراديس نديّا، فعاظمني ذلك؛ لقِلة بضاعتي، [وقُلة نزاهتي]، فرأيت

امسمها في القديم قتلو آباد ولما انتقل ملكه الى جد المصنف السيد محمد زاهد تغير اسمها إلى بير خضران، ينظر: نور الأنوار، (ص ٩٩)، وكتاب سراج الطريق، تأليف الشيخ المصنف، الطبعة الأولى (١٣٧٨هـ. ش. ١٤٢٠هـ.ق)، مطبعة القاثم-سنندج - انتشارات كردستان، إشراف: الميرزا الهورامي: (ص١٤٣).

- (١) الحصر إضافي، أي: بالنسبة إلى سائر الأثمة الأربعة.
- (٢) نسبة إلى شافع أحد أجداده، لقي شافع رسول الله وهو مترعرع، وأبوه السائب كان صاحب راية بني هاشم يوم بدر فأسر وفدى نفسه ثم أسلم، وهو ابن عم رسول الله وهي ابن عمته وابن عمته وابن خالة على بن أبي طالب، لأن أم جده السائب الشفاء بنت الأرقم بن هاشم، وهي أخت عبد المطلب، وأم الشفاء هي خليدة بنت أسد بن هاشم، ينظر: طبقات المصنف ابن هداية طبع بيروت، (ص ١١-١٤)، وتاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت. ٢٣ ٤هـ) تحقيق مصطفى عبد القادر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية -بيروت (٧١ على ١٤٠٠) رقم الترجمة: (٤٥٤).
- (٣) المكاشفة مصطلح للصوفية، عرّفه الغزالي حجة الإسلام محمد بن محمد (أبو حامد) (ت٠٥٥هـ)، في إحياء علوم الدين، طبع دار المعرفة -بيروت-لبنان: (١/ ٢٩)، فقال: هو عبارة عن نور يظهر في القلب عند تطهيره وتزكيته من صفاته المذمومة وينكشف من ذلك النور أمور كثيرة كان يسمع من قبل أسهاءها فيتوهم لها معاني محملة غير متضحة فتتضح إذ ذاك....
- (٤) هو الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن المفتي صلاح الدين عبد الرحمن الكردي الشهرزوري (٥٥- ١٣٥ه)، من شيوخه والده، ومن تلاميذه ابن خلكان، ومن مؤلفاته: معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، إمام في الفقه والتفسير والحديث وعلم الرجال، توفي بدمشق رحمه الله تعالى، ينظر: وفيات الأعيان، ١٢١٢/٦، رقم الترجمة: ١١١، وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧١١ه)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان، الكافي السبكي (ت ٧١١هم)، رقم الترجمة: (٧١٩)، (٤٨/٤)، وطبقات (ابن هداية الله): (٢١٠ -٢٢).
- (٥) هو المحدث الفقيه، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، زكي الدين أبو محمد الحافظ المصري، (ت-٢٥٦هـ)،
   من شيوخه الرافعي، وابن المفضل المقدسي ومن تلاميذه ابن دقيق العيد، ومن مؤلفاته: شرح التنبيه للشيرازي.
   ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٤/ ٣٨٧) رقم، (١١٨٧).

نفسي كواحد عند [الفيلق] الجزّار (()، وكقاعد عند [السَّحوق] (() الجبار، وكأعزل في [عرّيس] (() الأساد، و[كأفيل] () في تلفات الأغوار والأنجاد (()، وكهائم خلفه الحُويَّة (() في المعامي المجاهل] (()، وكنائم وُضِع في مرامي فُتات الهوائل (()، لكن ما وجدتُ من مرامهم [مردّا] (()، ولا لشملهم مَبدًا ((())، فاستخرتُ الله العظيم، وشاورتُ زمرةً من صلحاء الزمان، وحزبا من أوتاد الدوران ((()): منهم ملاذ أرباب الأصول ((())، وملجأ أصحاب العقول، [الخبر] الكامل والعالم الفاضل حسن بن محمّد بن حسن الزيباري ثمّ السورجي ((()) زاده الله توفيقا، وحشَره مع الصديقين وحسن أولئك رفيقاً.

<sup>(</sup>١) الفَيلَق الجَيثُ العَظِيمُ:، وعسكر جرار: كثير، وقيل: هو الذي لا يسير إلا زحفا؛ لكثرته. لسان العرب:

<sup>(</sup>۳۱۱/۱۰)، و (۶/ ۱۳۰) مادة: جرر. وفي (ش): الفليق.

 <sup>(</sup>۲) ونخلة سحوق: أي: طويلة، والجبّار من النخل: هو الذي فات اليد، لسان العرب: (۱۰/ ۳۱۲) مادة: سحق، (۷/ ۱۱۵).

 <sup>(</sup>٣) العِرّيس: الشجر الملتف يكون مأوى الأسد، المعجم الوسيط، للجنة في مجمع اللغة العربية، دار الدعوة -إستانبول- تركيا، (١٤١٠هـ=١٩٨٩م)، (٢/ ٥٩٢).

<sup>(</sup>٤) والأفيل: الفصيل وصغار الإبل. لسان العرب: (١١/ ١٨) مادة: أفل.

<sup>(</sup>٥) والتَلفة بسكون اللام: الهضبة المنبعة التي يغشى من تعاطاها التلف، والأغوار: جمع غور، ما انخفض من الأرض، والنجد: ما غلظ منها وأشرف وارتفع واستوى، المصدرالسابق: (١٨/٩) مادة: تلف، و (٥/ ٣٤) مادة: غور، و (٢٤/٣) مادة:

 <sup>(</sup>٢) الهائم: المتحير، لسان، ١٢٦/١٢، والحوية: تأنيث حوي أو واحده، وحوي خبت: طائر، قال الشاعر: حويً خبت ألليلة ؟، أو تصغير حية للتهويل مثل دويهية عند من يرى إشتقاق الحية من حوى كها في لسان العرب: ( ١٥/ ٣٠٠).

 <sup>(</sup>٧) والمعامي: الأرض التي لا عبارة بها، القاموس المحيط: ٤/ ٣٦٩، وفي (٧٧١٢): " الموامي "، وهي المفاوز
 كما في لسان العرب (١٥/ ٣٠٠)، مادة: مومي، والمجاهل اسم زمان ومكان، أرض مجهل: أي: لا يهتدى فيها.
 القاموس المحيط (٣/ ٣٦٤)، مادة: جهل.

<sup>(</sup>٨) الرمل الهائل: ما تناثر منه، لسان العرب: (٧/ ٢٦٤)، وفتات الشيء: ما تكسر منه، لسان العرب: (٢/ ٢٦٤).

<sup>(</sup>٩) وردّه ردّاً ومردّاً: صرفه، القاموس: (١/ ٣٦٠)، مادة ردد، أي: ما وجدت صرفا لمرامهم ومقصدهم..

<sup>(</sup>١٠) الشمل: الإجتباع، وفرّق الله شمله:أي: ما اجتمع من أمره، لسان العرب (١١/ ٣٦٤)، مادة: شمل، والتبديد: التفريق، يقال: شمل مبدّد، لسان العرب (٣/ ٧٨)، مادة: بدد. والمبدّ: التفريق. بدّه يبُدّه بدّا: فرّقه. ينظر: المصدر نفسه: (٣/ ٧٩) المادة نفسها.

<sup>(</sup>١١) أوتاد البلاد: رؤساؤها. القاموس المحيط (١/٣٥٦).

<sup>(</sup>١٢) الأصول: القواعد، والمقصود بأصحاب القواعد: العلماء.

<sup>(</sup>١٣) الشيخ المذكور جاء ذكره في كتاب: تاريخ مشاهير الكرد، تأليف: بابا مردوخ الروحاني: أنَّه عاش في

فشُورُونِي'' في ذلك أن: أوقِد للإخوان هذه الشُّموع، وزَفِّف للأقران هذه الشَّموع''، فشرعت فيه مستعينا بالله الكريم، ومعتمِدا على إغهاض العيون الجسّاسة'' عن العيوب الدسّاسة''، وناويا أن أُسمّيّه بعد إتمامه بالوضوح، وداعيا أن يسهّل لنا اللهُ أبوابَ الفتوح.

## بيان مصادر الشرح

ثم ما يسر الله تعالى لي في هذا الكتاب من تحقيق (٥) المسائل وترجيحها (١)، وبيان

أواسط القرن الحادي عشر الهجري وله مؤلّفات: منها حاشيته على شرح عصام الدين بن محمد الإسفرائيني على فرائد الفوائد في معاني الاستعارات لمولانا أبي القاسم الليثي السمر قندي، توجد نسخة منه في مكتبة أوقاف السليانية برقم: (٣١٢٣)، ينظر: تاريخ مشاهير الكرد: (١/ ١٨٩)، بابا مردوخ الروحاني السنندجي، طبع سنة (١٣٨٧هه) على السنوات مطبحة سروش: (١/ ١٨٩-١٩٥). ولكن يبدو من كلام المصنف أنه معاصر له، ففي هذا التحديد لسنوات حياته شيء إلا أن يكون الشيخ الزيباري قد عاش بعد الشيخ (الضوري) قريبا من نصف قرن، ولم أحصل على ترجمته المفصلة، والزيبار اسم لعشيرة من أهم عشائر بهدينان كما أنه اسم للمكان الذي تسكن فيه تلك العشيرة، ينظر: كتاب: عشائر كردستان، الجزء الثاني، لصديق الدملوجي، مراجعة: عبد الفتاح بوتاني، الطبعة الأولى (ص ٨٢)، رابطة كاوا للثقافة الكردية – بيروت – لبنان، وكردستان العراق – أربيل، (٢٠ ٢٠)، والسورجيون عشيرة كبيرة جدا تسكن من وسط الزاب الزابالكبير إلى رواندوز، ينظر: عشائر كردستان بقلم مهر داد. رايزادي، ترجمة: معصوم مائي – باران سندي، (٤/ ١٩٠)، والظاهر أن مراد المصنف بإثبات النسبتين للشيخ حسن أنه سكن أولا في منطقة الزيبار ثم انتقل إلى منطقة السورجين.

- (۱) (شوروني) شكّله شيخي السيد عارف الخورمالي (ت١٣٩٤هـ) في حاشيته على مخطوطة الوضوح، (ص٢)، الموجودة في مكتبة نجله الكريم: السيد طيب - مجردا من باب المغالبة بمعنى غلبوني في المشاورة، ويؤيده أنه جاء قبله في (ب): (وشاورت زمرة من صلحاء الزمان...)، وباب المغالبة يبنى على وزن: (فاعلتُه ففعلتُه أفعُلُه)، "شاورت"، وفي (ب): "فشعر روحي في ذلك أن أوقد"، ولا يلاثم قوله: شاورت....
- (۲) جاء "الشموع" في المقطعين، ولكنه في الأولى بضم الشين جمع شَمع بفتحها، وهو موم العسل الذي يستضاء به، وفي الثانية بفتحها مفر دبمعنى الجارية اللعوب الضحوك، ينظر: لسان العرب: (٨/٨٥) مادة شمع، وفي (ب): "وزفف للأقران هذه الشموع"، ولا تظهر له معنى مناسب مقبول.
- (٣) جسّ الشخصَ بعينه، أي: أحدّ النظرَ إليه، لسان العرب، (٦/ ٣٨)، مادة: جسس، فالجساسة، أي: الحادّة النظر.
- (٤) والدسّ: الإخفاء، و الدساسة حية صهاء تندسّ تحت التراب اندساسًا أي تندفن، لسان العرب (٦/ ٨٢-٨٢)، مادة: دسس،أي: معتمداً على أن يغمض الناس عيونهم الحادّة عن عيوب كتابي الخفيّة.
- (٥) التحقيق: إثبات المسألة بدليلها. التعاريف للمناوي: (١/ ١٦٤)، والتعريفات: لعلي بن محمد بن علي (السيد الشريف الجرجاني(٧٤٠-٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي- بيروت لبنان (١٤٠٥هـ): (١/ ٧٥)
  - (٦) في (١): "أو ترجيحها "، وما في (ب) أنسب بالمقابلات مثل: وتحرير العبارات وتنقيحها...

الأقوال والوجوه ('' وتوجيهها، وتحرير ('') العبارات وتنقيحها، وحلِّ الإشارات وتشريحها، قلّما كان سائلًا من ثمدي ('')، وَجارياً من [وُكدي] ('')، بل فرائد منتظمة من العزيز ('' الذي عزّ مثله في المذهب للمصنَّف رحمة الله تعالى عليه، وزهر ('' [مؤلَّفة] من روضة الرياض ('') للشيخ يحيى بن شرف النووي ('')، وتحقيقات مبينة من التحقيق والتبيان، له، وحِليّ مكلّلة من الرونق للشيخ أبي حامد العراقي ('')،

<sup>(</sup>۱) الأقوال والوجوه من مصطلحات الشافعية، فالأقوال عبارة عما وصل إليه اجتهاد الإمام الشافعي، وقد يكون له أكثر من قول في القديم أو في الجديد، أوفي القديم والجديد،..، والوجوه عبارة عن آراء أصحاب الشافعي التي استنبطوها من قواعده وخرّجوها على أصوله، وقد يكون الوجهان لشخص واحد وقد يكونان لشخصين، ينظر: المجموع شرح المهذب للشيرازي، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق محمد نجيب المطيعي، دار إحياء التراث العربي- مطابع المختار الإسلامي- دار السلام-القاهرة (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م): (١٩٧١).

<sup>(</sup>٢) التحرير: التهذيب وأخذ الخلاصة، التعاريف: (١٦٣١).

<sup>(</sup>٣) الثَّمد بفتح فسكون أو ففتح: الحفرة يكون فيها الماء القليل، النهاية:باب الثاء مع الميم، (١/ ٢٢١)، .

<sup>(</sup>٤) الوُكدبضم الواو وسكون الكاف: السعي. القاموس المحيط، فصل الواو: (١/ ١٧)، وفي (٢٧٢٥): "من ركدي".

<sup>(</sup>٥) العزيز او فتح العزيز من مؤلفات الإمام الرافعي مؤلف المحرر، فهو شَرحَ الوجيز للإمام الغزالي شرحين: شرحا موجزا سياه الشرح الصغير وشرحا مبسوطا سياه العزيز في شرح الوجيز، وقد تورع البعض أن يطلقوا العزيز مجردا على غيركتاب الله تعالى، فسمّوه فتح العزيز، والظاهر أن الرافعي قصد بلفظ "العزيز" ما يقصد بلفظ "النادرأو النفيس "مثلاكيا يشير إلى ذلك الشارح بقوله: "الذي عزّ مثله في المذهب"، ولا وجه لهذا التورع، فقد سمى المحدّثون الحديث الذي رواه راويان أو ثلاثة باسم "الحديث العزيز". ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٤/ ٤٠٠)، وأصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، للدكتور يوسف المرعشلي، الطبعة الأولى، دار المعوقة بيروت لبنان، (٢٤٤هـ): (ص٢٤٤)

<sup>(</sup>٦) الزهرة نَورُ كل نبات والجمع زَهرٌ، لسان العرب (٤/ ٣٣١)، وفي (١): "وزهرة مؤلفة"، وما في (ب) أنسب. (٧) الروضة، أو روضة الطالبين، كتاب في الفقه اختصر فيه الإمام النووي العزيز شرح الوجيز وزاد عليه مسائل تسمى زوائد الروضة. ينظر: الخزائن السنية من مشاهير الكتب الفقهية لأثمتنا الشافعية تأليف: عبد القادر بن عبد المطّلب المُندَيلي الأندونسي (١٣٢٣-١٣٨٥هـ)، الطبعة الأولى، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)- مؤسسة الرسالة- ناشرون - بيروت لبنان: (ص٥٧٥و٥٦). وسهاه الشارح روضة الرياض إشادة به ومدحا.

<sup>(</sup>A) هو الإمام أبو زكريا يجيى بن شرف النووي، من شيوخه: كمال الدين إسحاق المغربي وأبو الحسن سلار الأربلي، ومن تلاميذه: علاء الدين أبو الحسن العطار، والقاضي بحيى الدين بحيى الشيبان، ومن عمر قلفاته الكثيرة الكتب الثلاثة التي ذكرها الشارح، وهي: الروضة، والتبيان في آداب حملة القرآن، و "التحقيق" وهو كتاب في الفقه وصل فيه إلى باب صلاة المسافر، توفي سنة (٦٧٦هـ)، ودفن بـ (نوى)، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤٧١)، وطبقات الشافعية لابن هداية، طبع بيروت (ص ٢٢٥-٢٢٧).

<sup>(</sup>٩) هو شيخ الإسلام أحمد بن محمد بن أحمد (أبو حامد) الإسفراتيني شيخ الشافعية ببغداد، ويعرف بابن أبي طاهر، ولد سنة (٣٤٤)، من شيوخه: أبو الحسن بن المرزبان تفقه عليه فلها توفي لازم الداركي، وأقام ببغداد مشغولا بالعلم

ودلائل مسندة من البيان للشيخ أبي الخير يحيى اليمني (١)، وتعليلات معدّة من العُدّة للشيخ أبي المكارم الدمشقي (٢)، وقاضبات مُصلتة (٣) من الكشف للشيخ أبي حاتم القزويني (١)، ودرر مسلكة من الجواهر للشيخ نجم الدين

حتى انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا، ومن تلاميذه: الماوردي وأبو علي السنجي، ومن مؤلفاته: تعاليق في شرح المزني في نحو خمسين مجلدا، وكتاب مطول في أصول الفقه، ومختصر في الفقه سهّاه الرونق، توفي سنة (٢٠ ٤هـ) ببغداد، رحمه الله تعالى ينظر: طبقات إبن هداية الله ط بيروت ص (١٢٧-١٢٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٣٨٢)، رقم الترجمة: (٢١١)، ومم أجد من سهاه عراقيا غير الشارح.

- (۱) البيان من شروح المهذب، والشارح هو الشيخ أبو الخير وقيل: أبو الحسين وقيل: أبو زكريا وقيل: أبو الحسن وقيل: أبو العلاء، يحيى بن أبي الخير سالم بن أسعد العمراني البهاني، ولد في قريته: مصنعة سَير سنة (٤٨٩هـ)، من شيوخه الإمام أبو الفتوح العمراني والإمام زيد بن عبد الله اليفاعي، ومن تلاميذه إبنه أبو الطيب طاهر (ت ٥٨٧هـ) شيخ ابن سمرة، ومحمد بن موسى بن الحسين، ومن مؤلفاته أيضا الزوائد وغرائب الوسيط و ختصر إحياء العلوم، توفي بقرية ذي السفال من اليمن مبطونا، سنة (٥٥٨هـ ١٦٣٣ م). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٥١٧)، وتمذيب الأسهاء واللغات للإمام النووي (ت٢١٦هـ)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، ط.الأولى، دار الفكر –بيروت، (٢٩٠٩م)، (٢/ ٥٩٣) رقم: (٩١٠).
- (٢) صاحب العدة ليس ابا المكارم الدمشقي، وإنها هو أبو المكارم الروياني عبد الله بن علي كها جاء في طبقات المصنف ذكره المصنف في طبقاته من أعيان الخمسين الأولى من المائة الخامسة من الهجرة أو إبراهيم بن علي كها جاء في هدية العارفين وهو ابن أخت صاحب البحر أبي المحاسن، وأما أبو المكارم الدمشقي فهو القاضي وحيد الدين أسعد بن الحظير، وهو حنبلي المذهب ولم يسجل له كتاب باسم العدة، ولو سجل له لما صلح مصدرا لهذا المشرح، ينظر: هدية العارفين (١/ ٩)، ويوجد كتاب آخر باسم العدة من تأليف أبي عبد الله الحسين بن علي الطبري وضعه شرحا على إبانة الفوراني، توفي الحسين الطبري حوالي (سنة ٩٥ ٤هـ)، ينظر: طبقات ابن هداية، ط. بيروت: (ص ٢٠ ٢) وطبقات الشافعية الكبرى: (٢/ ٢٧)، رقم: (٣٩٣).
- (٣) سيف قاضب، أي:: قطاع، أو لطيف دقيق، لسان العرب (١/ ٦٩٧) مادة (قضب)، ويُقال: أصلَتَ السَّيفَ إذا جَرَّدَه من غِمده.... (النهاية في غريب الحديث: (٣/ ٤٥) باب الصاد مع اللام، مادة: (صلت).
- (٤) هو الشيخ محمود بن الحسن بن محمد الأنصاري الطبري، يصل نسبه إلى أنس بن مالك ، أحد أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي، من مدينة آمل طبرستان تفقه بها ثم قدم بغداد، من شيوخه ببغداد الشيخ أبو حامد الإسفراثيني والقاضي أبو بكر الباقلاني، ومن تلاميذه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، درّس ببغداد وآمل وتوفي بآمل، من مؤلفاته أيضاً الحيل، والكشف، وتجريد التجريد على التجريد الذي ألفه رفيقه المحاملي، (ت٠٤ ٤هـ) على ما ذكره المصنف ابن هداية في طبقاته، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، (٣/ ٢٦٣) رقم: (٥٣٦)، وطبقات (ابن هداية)، طبم بيروت: (ص١٤٥ ١٤٥).

القَمولي (١)، وكنوز مختومة من الذخائر للشيخ بهاء الدين المُجَلي (٢)، ومُعجَّلات طيِّبة من العُجالة للشيخ سراج الدين بن الملَقِّن (٢)، وحُزَم (١) مجتمعة ومُكفيات مُغنِية - من [الخادم] (٥) والكفاية للشيخ نجم الدين بن الرفعة (٢)، ومعتمَدات

- (٣) هو سراج الدين أبو حفص عمر بن علي (ابن النحوي) المعروف بابن الملقن، الأنصاري الشافعي، كان من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال، من مؤلفاته: عجالة المحتاج على المنهاج الذي ذكره المصنف، ومنها الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء واللغات، والعقد المذهب في طبقات الشافعية، قال ابن هداية: توفي سنة (٧٧٣هـ) وقال محقق طبقاته عادل نويهض: بل سنة (٤٠٨هـ)، ينظر: طبقات ابن هداية ط. بيروت: (٧٣١-٢٣٦)، وهدية العارفين: (١/ ٩١٧)، ومعجم المؤلفين: (١/ ١).
  - (٤) الحُزمة: ما جمع وربط من كل شيء، ج. حُزَم، المعجم الوسيط (١/ ١٧١)، أي: مسائل مربوطة مجتمعة.
- (٥) في في (٢٧٢٥) بدل: "الخادم": (الحازم)، والظاهر ما في النسخة: (٢٧١٧)، وتوجد فارزة بين الخادم والكفاية تفصلها عن بعضها، وعلامة ابتداء الكلام على الكفاية، وهما ضروريتان لرفع الإشكال؛ فإنّه إذا كان المقصود بـ (الخادم) خادم الرافعي والروضة فهو لبدر الدين الزركشي الذي تأتي ترجمته بعد قليل، كما في كشف الظنون: (١/ ٦٩٨)، أو للإسنوي كما يذكره الشيخ المصنف في طبقاته، تحقيق خليل الميس، المطبوع مع طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي- دار القلم- بيروت: (١/ ٢٨٩)، فيقول: "وخادم العزيز والروضة، وطبقات أصحاب الشافعي للإسنوي، إ. هـ. وإلا فلم أجد كتابا باسم الحازم في دليل المؤلفات!، فالخادم لم يذكر مؤلفه، أو ذكر وسقط في النسخ.
- (٢) هو الشيخ نجم الدين أبو يحيى، أو: أبو العبّاس أحدبن محمد بن علي، إبن الرفعة، كان فريد عصره في الفقه والخلاف والأصول، تفقه على أصحاب إبن العطار، ومن تلاميذه السبكي والذهبي، من مؤلفاته كفاية النبيه في شرح التنبيه، والمطلب العالي في شرح الوسيط، والنفائس في هدم الكنائس، (ت ١٧هم، أو ٧٣٥ه)، ينظر: طبقات إبن السبكي (٥/ ١٣ ١٤) رقم: (١٢٩٨)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، أبي بكر بن أحمد (ت ١٥٨٥)، تحقيق الحافط عبد العليم خان، ط. (١)، عالم الكتب-بيروت (٧٠٤هه)، (٢٩٣/٢) وطبقات ابن هداية، ط. بغداد (ص٨٨) وط. بيروت (٢٢٩-٢٢٠).

<sup>(</sup>۱) هو الشيخ نجم الدين أحمد بن محمد بن مكي بن ياسين القرشي المخزومي الشافعي القمولي المصري، من أهل قَمولة في صعيد مصر في البر الغربي من عمل قوص، (۲۰۳ – ۲۲۷ هـ – ۱۲۲۷ – ۱۳۲۷ م) من مؤلفاته البحر المحيط شرح الوسيط للإمام الغزالي، وجواهر البحر، كان من الفقهاء المشهورين ولم يبرح يفتي ويدرّس إلى أن توفي رحمه الله تعالى، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (۱/ ۲۱)، رقم: (۱۳۰ )، ومعجم البلدان: (۱/ ۲۹۸). (۲) المُجَلِيَّ هو الشيخ القاضي مجليً بضم الميم وفتح الجيم بن جميع بضم الجيم وفتح الميم بن نجا المخزومي المصري، تفقّه على أصحاب الشيخ أبي نصر المقدسي، وتولى قضاء الديار المصرية، من مؤلفاته: الذخائر في فروع الشافعية، والعمدة في أدب القضاء، وإثبات الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، كان من كبار الفقهاء، توتي (٥٥ ه). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٤/ ١٧٨ – ١٧٩) رقم (٩٧٨)، وطبقات ابن هداية طبع بيروت (ص٢٠ ٢) وكشف الظنون (١/ ٢٢٨).

للمنتهي (1) من العُمدة للشيخ تقي الدين السبكي (٢)، [وبدايات] للمُبتدِي (٣) من بداية السمحتاج (١) للشيخ بدرالدين الزركشي (١)، ومُهمّات للدّين من المُهمّات للشيخ جمال الدين الأسنوي (١)، وبوارق لليقين من النجم الوهّاج للشيخ كمال الدين الدّميري (٧)، وتُحف للمُحتاجين من تحفة المحتاج (٨) للشيخ شهاب الدين

- (٣) في ( ٢٧٧٥) بدل " للمبتدي ": " للمنور ". والمبتدي من بدأ في تحصيل مقدمات العلوم الشرعية.
- (٤) قد حصل الخطأ في نسبة الكتاب لأن كتاب بداية المحتاج من مؤلفات بدر الدين ابن قاضي شهبة (ت٨٧٦هـ) لا بدر الدين الزركشي، وقد حصل الخطأ نفسه في كتاب طبقات المصنف فأصلحه محققه: عادل نويهض في طبعة بيروت (ص ٢٤٢)، بينها أهمله مشرف طبعة بغداد: نعان الأعظمي.
- (٥) هو الإمام عمد بن عبد الله بن بهادر، بدر الدين أبو الحسن الزركشي، فقيه أصولي محدّث، من شيوخه الشيخ جمال الدين الإسنوي والشيخ سراج الدين البلقيني، ومن تلاميذه شمس الدين البرماوي، من مؤلفاته الديباج في توجيه المنهاج، وإعلام الساجد بأحكام المساجد، توفي سنة (٩٤ هـ = ١٣٩٢م)، ينظر: طبقات المصنف (ابن هداية) طبع بيروت (٤٤ ٧ ٤٤ ٧)، وبهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين (ص ٧٦) تأليف الإمام رضيّ الدين أبي البركات محمد بن أحمد بن عبد الله الغزي الشافعي (ت ٨٦٤هـ)، الطبعة الأولى، دار إبن حزم -بيروت (٢١ ١ هـ ٢٠٠٠م).
- (٦) الشيخ عبد الرحيم بن حسن بن على، جمال الدين أبو محمد أو أبو الحسن الإسنوي القرشي الشافعي، ولد بأسنا. وهي مدينة بأقصى الصعيد سنة (٤٠٧هـ)، من شيوخه: تقي الدين السبكي، ومن تلاميذه: سراج الدين بن الملقن، ومن مؤلفاته: المهمات، وكتاب الطبقات، والأشباه والنظائر، درّس بمدارس القاهرة وتوفي بها سنة (٧٧٧هـ). ينظر: بهجة الناظرين: (٧٠٠-٢١١)، وطبقات ابن هداية طبع بيروت: (٢٣٦-٢٣٧).
- (٧) الشيخ أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى الدَّمِيري المصري، (ودميرة بفتح أوله وكسر ثانيه قرية قرب دمياط)، ولد في حدود سنة (٥٧هـ)، من شيوخه: جمال الدين الإسنوي، و بهاء الدين السبكي، تخرج ومهر في الفنون، من مؤلفاته النجم الوهاج، وحياة الحيوان الكبرى، ولي تدريس الحديث بالقبة الوكنية بالقرب من باب النصر، توفي سنة (٨٠٨هـ)، ينظر: بهجة الناظرين (١٠١-١٠)، وطبقات المصنف، ط. بيروت (٣٦-٣٧).
- المستوب لوي النسختين: (٢٠١٧) و (٢٧٢٥): "تحفة المحتاج"، وإذا كان المقصود تحفة المحتاج إلى شرح المنهاج فهو لابن الملقن، فالأولى أن يبدل المنهاج فهو لابن الملقن، فالأولى أن يبدل ب "قوت المحتاج" أو "غنية المحتاج".

المنتهي من مصطلحات طلبة العلوم الشرعية، وهو من أشرف على إكمال المواد المقررة للدراسة منها، فيكون مؤهّلا الأخذ الإجازة العلمية.

<sup>(</sup>٢) هو: الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف الأنصاري الخزرجي الفقيه المحدث الحافظ المفسر، ولد بسُبك بمصر، سنة (٦٣٨هـ)، من شيوخه ابن الرفعة، ومن تلاميذه ابنه تاج الدين صاحب طبقات الشافعية الكبرى، من مؤلفاته أيضاً الابتهاج في شرح المنهاج، ومختصر طبقات الفقهاء، ولي قضاء الشام (سنة ١٩٧٨هـ)، ورجع إلى القاهرة بسبب المرض وتوفي فيها (سنة ٢٥٧هـ) رحمه الله تعالى، ينظر: طبقات الشافعية لابن هداية، طبع بيروت: ( ٢٠١٠-٢٣١)، وهدية العارفين: (١/ ٧٧٠).

الأذرعي (1)، ومبيِّنات للمسترشِد من الإرشاد للشيخ محمود المصري (1)، ومداواة للغليل (1) من الشافي للشيخ أبي العباس الجرجاني (1)، وهداة للسبيل من هادي النبيه للشيخ سراج الدين بن حسن البُلقَيني (1)، ومخلصات لإخوان الصفاء من الخُلاصة لختم المتأخِّرين: الشيخ أحمد بن حجر المكّي رحمهم الله تعالل أجمعين (1).

<sup>(</sup>۱) هو الشيخ شهاب الدين أحمد بن حمدان بن عبد الواحد، أبو العباس، كان إماما جليل القدر، ولم سنة (۱۰ مه) بأذرعات الشام، من شيوخه الزّي والذهبي، تفقه بالقاهرة، شرح المنهاج شرحين: (قوت المحتاج)، و (غنية المحتاج) وله أيضا (المتوسط)، كتاب حافل على الرافعي والروضة، توطن بحلب ودرّس بها بالأسدية، توفي (سنة ۲۷۳ه)، ينظر: تحفة الناظرين (ص ٢٧٤-٢٧)، وطبقات ابن هداية طبع بيروت (ص ٢٧٧-٢٣٨). (٢) هو الشيخ شرف الدين محمود بن الحسين المصري ذكره الشيخ المصنف في طبقاته وقال: "كان فقيها زاهدا شديد الاحتراز في النقل والترجيح، له تصانيف جيدة منها "إرشاد المحتاج في شرح المنهاج "، وهو = كتاب كثير الفوائد قليل الوجود، وقد وقفت عليه إلى كتاب العدة، مات تظف (سنة ٢٧٦ه) وكذلك ذكره في كتابه المخطوط "أسهاء الناقلين عن الشافعي والمنسوبين إليه "(١/ ٧٠)، كها جاء في هامش معجم المؤلفين (١٢/ ١٦٠)، ويوجد كتاب آخر باسم: إرشاد المحتاج إلى توجيه المنهاج أو إلى شرح المنهاج لأي الفضل بدر الدين محمد بن قاضي شهبة المتوفي سنة (١٨٥٤)، فيبدو أن للشيخ محمود المصري ايضا كتابا بالإسم نفسه، ينظر: طبقات المصنف، طبع بغداد: (ص٩٣) وطبع بيروت: (ص ٢٤٢-٢٤).

<sup>(</sup>٣) في (٧٧١٧): "مداواة للقليل"، وفي (٢٧٧٥): "مداوات للتعليل"، (كذا)، ولعله "مداواة للعليل"، أو: " مداواة للغليل" فالعليل المريض، القاموس المحيط: (٤/ ٢١) فصل العين، والغليل حرّ العطش، ولسان العرب: (١١/ ٤٩٩)، مادة: غلل.

<sup>(</sup>٤) القاضي أحمد بن محمد بن أحمد أبو العباس المعروف بابن القاص الطبري الروياني، من شيوخه القاضيان أبو الطيب والماوردي و تفقه على أبي إسحاق الشيرازي، كان قاضيا بالبصرة ومدرّسا بها، من مؤلفاته التحرير، والبلغة، والمعاياة، والشافي، توفي سنة (٣٣٥هـ) رحمه الله تعالى، ينظر: طبقات إبن هداية طبع بيروت: (ص١٧٨-١٧٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٣٩١) رقم (٢٧٢)، وهدية العارفين (١/ ٨٠)، وشذرات الذهب: (٤/ ١٩١).

 <sup>(</sup>٥) هوالشيخ أبو حفص أو أبو صالح، عمر بن رسلان، من مؤلفاته تصحيح المنهاج، والمليات يرد المهيآت،
 توفي سنة (٥٠٨هـ)، رحمه الله، ومن الجدير بالملاحظة أن هادي النبيه ليس من مؤلفات سراج الدين البلقيني،
 وإنها هو من مؤلفات سراج الدين بن الملقن أبي حفص عمر بن علي بن أحمد السابقة ترجمته. ينظر: هدية العارفين:
 (٢/ ١٧٣)، وكشف الظنون: (١/ ٤١١)،

 <sup>(</sup>٦) يؤخذ من صيغة الترحم أن الشيخ ابن حجر مات قبل الشيخ المصنف، وهو كذلك، فإن ابن حجر توفي سنة
 (٩٧٤هـ)، والشيخ المصنف كان مشتغلا بكتابة الوضوح سنة (٩٠٤هـ) كها تبين من عبارته في كتاب الوكالة من
 الوضوح، وقد سبق الكلام على ذلك في الرد على روايتين في تاريخ وفاته، ولا يعارض ذلك كونها معاصرين، وأن
 يكون شيخ الإسلام شيخا للشيخ الشارح.

وفيه من الوسيط ما يفُلُ شِكَة (١) الشك، ومن البسيط (٢) ما يُكِلِّ ظُبة الفك (٣)، ومن نهاية الأدلّة (٥) ما لا ينتهي إليه النُّهي، ومن تجريد الأدلّة (٥) ما يُرشَد به إلى

(٣) هذا في النسخة: (ب)، وفي (١): "يلك "، والأولى والله أعلم: "أيكِل "، وهو بضم الياء أي: يجعل كليلا، كلَّ السيف يَكِلَّ كلالا فهو كليل إذا لم يقطع، النهاية (٤/ ٣٥٣). و "ظُبة السيف": حدَّه، لسان العرب (١٥/ ٢٢)، أي: ما يجعل حدَّ اللسان كليلا.

(٤) الإمام إذا أطلق في كتب الشافعية مفردا يقصد به إمام الحرمين ضياء الدين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوريني، ولد (١٩٤هـ)، من شيوخه والده، قرأ الفقه عليه، ثم أبو القاسم الإسكاف، قرأ= الأصول عليه، ومن تلاميذه الإمام الغزالي، ومن مؤلفاته: نهاية المطلب في دراية المذهب، والغياثي، توفي والده وله عشرون سنة فأقعد مكانه للتدريس، خرج من نيسابور وأقام ببغداد مدة، ثم خرج إلى مكة فأقام بها أربع سنين مجاوراً يدرّس ويفتي ويجتهد في العبادة، ثم عاد إلى نيسابور ودرّس بالمدرسة النظامية بها، سمّي إمام الحرمين لأنه حينها كان بمكة كان إماما بها ودخل المدينة زائرا وقد م القرم هناك عشرة ايام، وحينها توفي بنيسابور سنة (٨٧٤هـ) كان له أربعها ثة تلميذ. ينظر: طبقات ابن السبكي: (٣/ ١٥٩ - ٢٠١) رقم (٧٧٧)، وطبقات الشارح ط. بيروت: (٤٧٨ - ٢٧١)، والفوائد المكية في ما يحتاجه طلبة الشافعية، للسيد علوي بن أحمد السقاف (١٢٥٥ – ١٣٣٥هـ)، (ص ٤١)، والمدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية للكتور د. علي جمعة، اط. الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر: (٤١٢ هـ = ٢٠٠٤م): (٢٥).

(٥) الموجود في النسختين الكاملتين: (٧٧١٢) و (٣٧٢٥): "تجريد الأدلة"، والظاهر: "تحرير الأدلة، و صاحب (تحرير الأدلة) هو المحاملي أو ابن المحاملي الفقيه: هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الضبّي ( ٣٦٨– ١٩٥هـ = ١٠٠٨ - ١٠٠٢ من شيوخه: أبو حامد الإسفرائيني، ومن تلاميذُه: أبو بكر الخطيب، ومن مؤلفاته أيضاً: المقنع والمجموع ورؤوس المسائل وعدّة المسافر واللباب، فقيه شافعي بغدادي المولد والوفاة،، ينظر: الفهرست، المقنع والمنافر والفرج) ابن النديم (ت٣٨٠هـ)، سنة النشر: (١٩٥٩هـ ١٩٧٠هـ)، دار المعرفة –بيروت، المراث (١٢٥٠)، وطبقات تاج الدين السبكي (٢/ ٧٧٧ - ٣٧٨) رقم: (٢٦١)، وطبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (ت٢٧١هـ)، (١٨٥٠)، دار الفكر، بيروت – لبنان، (٣٦٥)، رقم (١٠٢٨)، ووفيات الأعيان: (١/ ٢١)، والأعلام للزركلي: (١/ ٢١١)، وطبقات ابن هداية – ط. بيروت. (١٣٢).

<sup>(</sup>۱) الفَلُّ: الثَّلَم في السَّيفِ. لسان العرب: (۱۱/ ٥٣٠)، فلل، والشَّكَةُ: السَّلاَحُ. لسان العرب: (۱۰/ ٤٥٢)، شكك. (۲) الوسيط والبسيط كلاهما من مؤلفات حجة الإسلام الغزالي زين الدين محمد بن محمد بن محمد، ولد بطوس سنة (٥٥٠هـ)، لازم شيخه إمام الحرمين حتى صار أنظر أهل زمانه، ومن مؤلفاته الكثيرة ايضا الوجيز وإحياء العلوم، رحل إلى نيسابور وبغداد والحجاز وبلاد الشام ومصر ثم عاد إلى طوس مقبلا على التصنيف ونشر العلم، توفي بطوس سنة (٥٥٥هـ). ينظر: طبقات ابن السبكي الكبرى: (٣/ ٤١٦- ٥٣٥) رقم: (١٩٤٦)، وطبقات ابن هداية، طبع بيروت: (ص١٩٧).

المشدى، ومن الإقليد (''ما يُفتح به المُغلق، ومن التهذيب (''ما يُقيّد به المطلق. والمرجوّ من فيض واهب العقل، ومن عطاء ميسِّر [النقل]، أن يكون هذا الشرح عمدة للطالبين، وتحفة للراغبين، لمن أراد تدريسَ المحرّر والبحثَ عن دقائقه، وتتبّع إشاراته والكشفَ عن حقائقه؛ لأنّه مستوعِب لما يتعلَّق به، ومتعرَّض لما يتوجَّه عليه. ومُثير ('' لما يَرِد على الكتاب، وخائض في ما تيسر (''من الجواب، وربّعا يرُوم الردّ على ما أورده مما وقع خلاف الصواب، وما أريد إلا الإصلاح ما استطعت، ولا أبتغي إلا وجه الله في ما ألّفت. فهو حسبي وعليه التّكلان، وهو الموفّق لطريق التِبيان.

[تمت. لا إله إلا الله. محمّد رسول الله].

<sup>(</sup>۱) الإقليد لدرء التقليد شرح على التنبيه من مؤلفات تاج الدين الفزاري عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء المعروف بالفركاح الفزاري، فقيه الشام وشيخها، تلقى علماً كثيراً وتوقّى في نقله الخطأ فاصاب اجراً كبيراً من شيوخه شيخ الإسلام العزبن عبد السلام وابن الصلاح، و ابن عبدالدائم وابن أبي اليسر وغيرهما، وتفقه على والده، وكان ملازما للشغل بالعلم. ومن مؤلفاته أيضا شرح ورقات إمام الحرمين في أصول الفقه، وشرح قطعة من التعجيز، وله على الوجيز عجلدات، توفي سنة: (٩ ٩ ٣ هـ) وهو على تدريس المدرسة البادرائية. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤ ٢ ٨ ٨٢٣) رقم: (١١٦٠)، وطبعة القاهرة، (٩ ٢ ١٢)، رقم (١٣٤٠).

ملاحظة: نسب المصنف رحمه الله في أواخر طبقاته- طبع بيروت- تحقيق عادل نويهض (ص ٢٥٠) - كتاب الإقليد إلى الزوزني، وهو ابن العفريس أبو سهل أحمد بن محمد الذي سياه المصنف" الدوري" صاحب جمع الجوامع، الكتاب الذي جمعه من جميع كتب الشافعية، ونقل عنه الرافعي وابن الصلاح، ونقل عن ابن الصلاح النووي، توفي ابن العفريس سنة (٣٦٢ع) رحمهم الله تعالى أجمعين، ينظر: طبقات ابن هداية: (٩٠)، والأعلام: (١/ ٢٠١).

<sup>(</sup>۲) صاحب التهذيب هو الشيخ أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي المعروف بابن الفرّاء تارة وبالفرّاء التورى، والبغوي منسوب إلى بغشور وبغ كلاهما اسم لبلدة من بلاد خراسان بين مرو وهراة، من شيوخه: القاضي حسين ومن تعليقه لخص كتاب التهذيب في فقه الإمام الشافعي، وعلى أحمد بن عبد الملك أبي صالح النيسابوري محدّث وقته بخراسان، ومن تلاميذه: أخوه الحسن بن مسعود البغوي، وعبد الرحن بن عبد الله أبو محمد النيهي، وعمر بن الحسن والد الإمام الرازي، ومن مؤلفاته: مصابيح السنة، ومعالم التنزيل، والتهذيب، ومعجم الشيوخ، توفي بمرو الروذ سنة (٢١٥هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي: (٤/٨٥-٥٠) رقم: (٧٦٧)، وطبقات المصنف طبع بيروت: (ص٠٠٠-)، و (الأنساب)، لأبي سعد عبد الكريم السمعاني (ت٢٥٥هـ) تقديم وتعليق عمر البارودي، ط. الأولى (٨٠٤١هـ) مطبعة دار الجنان، الناشر: دار الجنان بيروت، (١/٤٧٤).

 <sup>(</sup>٣) الظاهر: «مثير» بالثاء المثلثة، أي: مثير لاعتراضات يرد على الكتاب.
 (٤) هذا في (٣١٧١) "وهو المناسب، وفي (٧٧١٢) و (ش): "في ما يقيد "، أو: "في ما يفيد".

# مقدمة المحررا

#### بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

سبحانك اللهم وبحمدك، أسبحك بكبريائك واعتلائك، وأحمدك على وفور نعمائك وآلائك، وأصلي على محمّد الذي اصطفيته من أنبيائك، وأخدمته الملائكة، واسألك أن تجعلني مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا، وأستوفقك لما يمّمتُ به من نظم مختصر في الأحكام محرّر عن الحشو والتطويل، ناصًّ على ما رجّحه المعظم من الوجوه والأقاويل، مفرّغ في قالب مهذّبِ الجملة و التفصيل، مخمّرِ التفريع والتأصيل، وأرغبُ إليك في تسهيل هذا المحرّر على محصّليه بفضلك العظيم، وفي تقبّله منّى إنّك أنت السميع العليم.

<sup>(</sup>۱) ألفت نظر القراء والدارسين والعلماء الكرام إلى أن مقدمة المحرر لم تكن مكتوبة في نسخ المحرر الخطية التي حصلت عليها، كما أن مقدمة الوضوح لم تدرج في أغلب نسخ الوضوح، وقد طبع المحرر والحمد لله طبعتين فيهما المقدمة فأخذتها منهما، وقد وجدت في نسخة بيرانشهر من الوضوح شرحا لهذه المقدمة مضمومة إلى الوضوح، ولم ينسب الأحد وأغلب الظن أنه لصاحب الوضوح فضممته إليه، وإن لم يكن على نهج الشرح المتعارف بل على نهج الحاشية والهامش.

## شرح مقدمة المحرر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

بسم الله الرحِن الرحيم، عليه توكلت وبه ثقتي.

الحمد لله كثيراً على إفضاله، والصلاة والسلام على محمد وآله أجمعين.

أما بعد فهذه ألفاظ كتبتُها وكلمات ألفتُها، لشرح ديباجة المحرر للإمام الرافعي رحمه الله بالتماس بعض الإخوان واقتراح جماعة من الخلان، معتذرا من نقصه غاية الاعتذار؛ إذ لم أكن من فرسان هذا المضار، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنس.

## قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين)

أقول مستعينا بالله: إنها ابتدأ المصنف رحمة الله عليه بالبسملة؛ تيمنا وتأسّيا بكتاب الله المجيد، وعملا بقول سيّد المرسلين على الله المرفي أمر ذي مَالٍ لَم يُبدَأُ فِيهِ بِاسم اللَّهِ فهو أَبتر » (١). وأما الكلام في أنها آية من كل سورة أم لا ؟ فلا تعلق لغرضنا، فتركنا ذكره.

والباء في «(بسم الله)» متعلق بمحذوف تقديره: باسم الله آكل أو أشرب أو أسافر أو أذبح أو نحو ذلك.

والحاصل أن كل من يسمِّي في ابتداء فعله فهو مضمِر للفعل الذي جعل تسميته مبدأ له، والأولى أن لا يقدّر "أبتدئ" كما قدّر بعضهم؛ لأنه لا يدلّ على تلبّس الفعل كله باسم الله. فافهم.

ولو وجدت القرينة الدالة على الفعل الخاصّ فلا يقدّر الفعل العام؛ لأن العام إنها يقدّر عند عدم القرينة المخصصة.

<sup>(</sup>۱) مسند أحدت شاكر: (۸/ ٣٩٥) رقم: (۸/ ٨٦٥)، وأخرجه الخطيب البَغدَادِيّ عَن أبي سَلمَة عَن أبي هُرَيرَة مَرفُوعا بِلَفظ: كل أمر ذِي بَال لَا يبدَأ فِيهِ بـ (بِسم الله الرَّحَن الرَّحِيم) أقطع، وَرَوَاهُ بِهَذَا اللَّفظ أيضا: الرهاوي في الأَربَعين من طَرِيق الخطيب. ينظر: الفتح السهاوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي لزين الدين محمد المدعو بعبد الروف بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، المحقق: أحمد مجتبى - دار العاصمة - الرياض: (٩٧/١).

وإنها قدر الفعل المتعلق به مؤخرا؛ ليدل على التخصيص، كما في إياك نعبد، وبسم الله مجريها.

وقدم في إقرأ باسم ربك؛ للاهتمام بالقراءة هناك، لأنها أول سورة نزلت على الأصح.

وقيل: باسم ربك متعلق باقرأ الثاني فلا نقض.

والباء في "بسم الله " إما للاستعانة وإما للملابسة أو المصاحبة، وكسرت؛ لمناسبة عملها.

والاسم مشتق من السمو وهو العلق، . سمو بكسر السين وضمها، فحذف آخره كما في يد ودم، وزيد في أوله همزة الوصل؛ لئلا يقع الابتداء بالساكن، وفيه نظر؛ لأن أصله سمو بكسر السين وضمها كما ذكرنا، فلا يلزم الابتداء بالساكن لو لم تزد همزة الوصل. فافهم.

ومنهم من لم يزد همزة في أوله، وعليه قول الشاعر: باسم الذي في كل سورة سِمُه(١).

وفي الاسم أربع لغات: اسم بكسر الهمزة وضمها، وسم بكسر السين وضمها.

ويحذف ألف الاسم من بسم الله؛ رعاية لحكم الدرج لكثرة الاستعمال، بخلاف اقرأ باسم ربك، ولا مع غير الباء نحو: في اسم الله.

ثم الكلام في أن الاسم هو عين المسمى أو غيره مشهور، وفيه بحث طويل لا يليق ذكره بما نحن فيه، فعدلنا عنه خوف الإطناب.

والله أصله: إلاه، من ألِه بكسر الـلام إذا تحيّر؛ لأنّ الأوهـام تتحيّر في معرفته، ولهـذا كثر الضـلال.

<sup>(</sup>١) ينسب لرؤبة بن العجاج، وتمامه:

باسم الذي في كل سورة سِمُه قد وَرَدَت على طريق تَعلَمُه أُرسَلَ فِيهَا بَازِلا يُعقرُمه... وَهو بِهَا يَنحو طَرِيقًا يَعلَمه

والمعنى أرسل فيها الراعي ملتبساً بذكر اسم الله بازلا حال كونه يشوقه إليها باعفائه من العمل وحبسه عن الإبل ثم إرساله فيها، فذلك البازل يقصد بها طريق يعرفه وهو طريق الضراب. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: مذيلا بحاشية (الانتصاف فيها تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣هـ): (١/٤).

وقيل: من ألِمتُ إلى فلان أي: سكنت إليه، فكأنّ الخلق يسكنون إليه ويطمئنّون بذكره.

وقيل: من ألحِتُ إليه أي: فزعتُ؛ لأنّ العباد يفزعون إليه في الشدائد، ويلجأون إليه في الشدائد، ويلجأون إليه في الحوائج. وقيل: من أله بفتح الكلم أي: عبد؛ لأنّه المستحِقُّ للعبادة دون غيره.

وقيل: أصل الإله: الولاه، وأُبدلت الواو من الهمزة، من الوَلَه وهو ذهاب العقل والتحيُّر من شدّة الوجد.

وجوّز سيبويه أن يكون أصله لاها من لاه إذا استتر، فعلى الأوّل يكون أصله إلاها كها ذكرنا فأدخلت عليه الألف واللام ثمّ حذفت الهمزة؛ تخفيفا فأُدغمت اللام فصار: الله. وقيل: حذفت الهمزة وعوِّض عنها حرف التعريف.

وقال في الصحاح: لو كان عوضا لما اجتمعتا مع المعوّض عنه في قولهم: "الإله" في قول الشاعر: معاذ الإله أن تكون كظبية (١).

وعلى قول سيبويه أدخلت عليه الألف واللام ثم أدغمت.

وقال الغزالي: "وكل مَا ذكر فِي اشتقاقه وتعريفه تعسف وتكلف"، وبه قال الخليل وجماعة (").

ثمّ اعلم: أن الإله اسم جنس يقع على كل معبود حقّ أو باطل، لكن غلب استعماله في المعبود بالحق كالنجم للثريا والبيت للكعبة.

واما الله فهو اسم للموجود الحق الجامع لصفات الإلهية المنعوت بنعوت الربوبية، المتفرد بالوجود الحقيقي، يوصف ولا يوصف به، وتفخيمُ لامه سنّةٌ إذا لم يكن قبله

ولكنها زادت على الحسن كله كمالا ومن طيب على كل طيب

البيتان للبعيث بن حريث في عبوبته أم السلسبيل. ينظر: تفسير الزغشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل مذيلا بحاشية الانتصاف: (١/٥).

 <sup>(</sup>۲) المقصد الأسنى في شرح معاني أسياء الله الحسنى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)،
 المحقق: بسيام عبد الوهاب الجابي ـ الجفان والجابي ـ قبرص، الطبعة: الأولى، (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م): (ص: ٦١).

قوله: (الرحمن الرحيم) كلاهما من رحِم بكسر الحاء يرحَم بفتحها رحمةً.

والرحمة: العطف والحنُوُّ، وهي في حقّه تعالى عبارة عن إنعامِه على خلقه، وإضافةِ الخير عليهم. من إطلاق السبب و إرادة المسبب.

وفيهما مبالغة، أي: هو ذو رحمة تامة عامة متوالية.

وفي الرحمن منا ليس في الرحيم من المبالغة، ولذلك قالوا: ينا رحمن الدنينا والآخرة ورحيم الدنينا.

وأيضا الزيادة في البناء لزيادة المعنى، هكذا ذكر في الكشاف(١).

ويوافقه كلام الغزالي فإنه قال: مفهوم الرحمن نوع من الرحمة، هي أبعد من مقدورات العباد، وهي ما يتعلق بالسعادات الأخروية، فالرحمن هو العطوف على العباد بالإيجاد أوّلا، وبالهداية إلى الإيمان وأسباب السعادة ثانيا، والإسعاد في الآخرة ثالثا، والإنعام بالنظر إلى الوجه الكريم رابعا، هذا كلامه.

وقال صاحب المعالم (٢٠): الرحمن هو الرازق في الدنيا على العموم، والرحيم هو العافي في الآخرة على الخصوص، ولذلك قيل: يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة، فتأمل في ما بين الكلامين.

ثم اعلم: أن الرحمن لا يستعمل في غير الله تعالى؛ لأنه من الصفات العالية، بخلاف الرحيم فإنه قد يطلق على غيره، وأما قول الكفار لمسيلمة الكذاب: يا رحمن اليهامة، وقول شاعرهم: "وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا" فمن تعنتهم في الكفر.

والخلاف في صرف الرحمن وعدمه مذكورٌ في كتب النحو.

وإنما قدم الرحمن على الرحيم وإن كان القياس الترقي من الأدنى إلى الأعلى؛ لأن الرحمن لما كانت المبالغة فيه أكثر لأنه يبدل على جلائل النعم وأصولها كما مر

ثم أردفه الرحيم ليدل على برة رقايتها (٢)، فهو من باب التتميم والتكميل.

<sup>(</sup>١) تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: (١/٦).

<sup>(</sup>٢) لم أجده في معالم السنن للخطابي، ولا في معالم التنزيل للبغوي ولا أدري قصد الشارح بالمعالم.

<sup>(</sup>٣) كذا في النسخة، ولا يظهر لي الصواب.

وقال الغزالي: إنها قدمه؛ لأنه أخص من الرحيم، ولذلك لا يسمى به غير الله، فهو قريب من اسم الله الجاري مجرى العلم، بخلاف الرحيم؛ فإنه قد يطلق على غيره كها مر، أيضاً قد جمع الله بينها دون الرحيم فقال: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا ٱلرَّحْنَ ﴾ (الإسراء: ١١٠)، فكان أولى بالتقديم. والله أعلم بالصواب.

قوله: (سبحانك) التسبيح: التنزيه، وقولهم: سبحانَ الله معناه: تنزيهَ الله، كأنّه قيل: أُبرئُ الله ممناه: سبّحتُ الله تسبيحا و أُبرئُ الله من السوء براءةً، وهو منصوب على المصدر، قال: سبّحتُ الله تسبيحا و سبحانا، ومعنى سبحانك: أُنزُهُ تنزيهاً لك، وأُبعدُك من السوء، وأصفك بالبراءة عن جميع ما لا يليق بذاتك وصفاتك وأسهائك وأفعالك من الشريك والصاحبة والولد وسائر النقائص وجميع سهات الحدوث.

وقال الغزالي في شرح أسماء الله تعالى الحسنى: «هُوَ المنزه عَن كل وصف يُدرِكهُ حس أو يتصوره خيال أو يسبق إِلَيهِ وهم أو يختلج بِهِ ضمير أو يقضي بِهِ تفكير، وَلست أَقُول منزه عَن العُيُوب والنقائص فَإِن ذكر ذَلِك يكاد يقرب من ترك الأدَب فَليسَ من الأدَب أَن يَقُول القَائِل: ملك البَلَد لَيسَ بحائك ولاحجام فَإِن نفي الوُجُود يكاد يُوهم إِمكان الوُجُود وَفي ذَلِك الإِيهام نقص، بل أَقُول القدوس هُوَ المنزه عَن كل وصف من أوصاف الكَال الَّذِي يَظُنّهُ أكثر الخلق كهالا في حَقه، فكها أنه منزّة عن أوصاف نقصهم كذلك منزّة عن أوصاف كالهم، بل كل صفة تُتصور للخلق فهو منزة عنها وعها يشبهها ويهائلها» (۱).

(قوله: "اللهم ") أصله: يا ألله، فحذف حرف النداء وأبدل عنها، وربها يجمع بين المبدل والمبدل منه في ضرورة الشعر قول الراجز: غفرت أو عذبت يا اللها (٢٠٠٠)، وقيل: أصله: "الله أم "، وهو أمر من أم يَوُم إذا قصد، ومعناه: يا ألله أقصدنا، وفيه تعسف قوله: (وبحمدك) قال النووي: ومعناه: وَبِحَمدِكَ سَبَّحتُكَ وَمَعنَاهُ بِتَوفِيةِكَ لِي

المقصد الأسنى: (ص: ٦٨).

<sup>(</sup>٢) هذا المصراع استشهد به في كتب النحو و التفسير ولم نعشر على ما سبقه و لا على ما بعده و لا على إسم الشاعر.

وَهِدَايَتِكَ وَفَضلِكَ عَلَيَّ سَبَّحتُكَ لَا بِحَولِي وَقُوَّتِ فَفِيهِ شُكرُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ النَّعمَةِ وَالإعتِرَافُ بِهَا وَالتَّفويضُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّ كُلَّ الأَفعَالِ لَهُ، هذا كلامه. (١)

ويحتمل أن يكون المعنى: أتلبّس بحمدك، كما قرره شارح البخاري في قوله «سبحان لله ويحمده». (٢)

ويحتمل أن يكون الواو للحال، تقديره: أسبّحك حالكوني حامدا لك ومتلبّسا بحمدك على هذه النعمة وعلى جميع النعم؛ لأنه لولا إنعامُك عليَّ بالتوفيق واللطف الممكِّن لم أتمكَّن من التسبيح والطاعة. وهذا الوجه قريب ممّا قاله النووي.

فإن قيل: قد أجمع العلماء على استحباب تقديم الحمد في ابتداء التصانيف، بل في ابتداء كل أمر؛ للاقتداء بالقرآن المجيد، ولقوله «كل أمر ذي بال لم يُبدأ بالحمد فهو أقطع» (٣ أي: ناقص، ولأنّ الحمد قيد للنعمة الحاصلة وسببٌ لزيادتها؛ قال الله تعالى: ﴿ لَهِن شَكَرَتُمُ لَأَزِيدَنّكُمُ ﴾ (إبراهيم: ٧)، ولما في الابتداء بالحمد من أداء شيء من الحقّ الواجب عليه وهو شكر النعمة..الكتاب...منها، والمصنف خالف هذا الإجماع وقدم التنزيه ؟

قلنا: إنها قدّمه؛ لأنه أراد أن يجعل تنزيه ذات الله عن كل سوء وسيلة لقبول حمده، ولهذا تضرّع إليه بعد التنزيه فقال...بالمقصود فقال: "وبحمدك".

وقال الغزالي: التقديس مقدم على التوحيد، والتوحيد على الحمد.

وقال النووي في شرح مسلم: المراد بالحمد لله ذكر الله تعالى وقد جاء في رواية بذكر الله تعالى. (٤)هذا كلامه.

وهذا الجواب أحسن من الجواب الأول، وهو بعينه جواب عن السؤال المشهور،

<sup>(</sup>١) شرح النووي على مسلم: (٢٠٢/٤).

<sup>(</sup>٢) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (ت ١٢٥٦هـ - ١٩٣٧م) طبعة ثانية: (١٤٠١هـ - ١٩٥٦م) طبعة ثانية: (١٤٠١هـ - ١٩٨١م): (٢٧/ ١٨٥٥).

<sup>(</sup>٣) سنن ابن ماجه: (١/ ٦١٠) رقم: (١٨٩٤) بلفظ: اكُلُّ أمرٍ ذِي بَالٍ، لاَ يُبدَأُ فِيهِ بِالحَمدِ، أقطَعُ».

<sup>(</sup>٤) شرح النووي على صحيح مسلم: (١٠٨/١٢).

وهو: أنه إذا ابتدئ بالبسملة فات الابتداء بالحمدلة، وإذا ابتدئ بالحمدلة فات الابتداء بالبسملة، فلا يمكن العمل بالحديثين معا. فتأمّل.

والحمد هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم، سواء تعلق بالفضائل كالشجاعة، أم بالفواضل كالسخاوة.

والشكر فعلٌ ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه، سواءٌ كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان، وقد جمعها الشاعر في قوله:

# أفادتكم النعماء منى ثلاثة يدي ولساني والضميرَ المحجّبا (١)

فمورد الحمد اللسان وحده، ولكن يتعلق بالنعمة وغيرها، ومورد الشكر يعمم اللسان وغيره، ولكن متعلقه النعمة فقط، فبينهما عموم وخصوص من وجه، لأنهما يتصادقان على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان، ويصدق الحمد على الوصف بالعلم والشجاعة، ويصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان.

وقولُ عَيْنَ: «الحَمدُ رَأْسُ الشُّكرِ» ('')، إشارةٌ إلى أن موردَ الحمد وهو اللسان أعلى الموارد وأجلُها، ولهذا قال يَنْ : "مَا شَكَرَ اللَّهَ عَبدٌ لَم يَحمَده». (")

والحمد نقيضه الذم، والشكر نقيضه الكفران.

وأما المدح فهو الثناء باللسان على الجميل الاختياري وغيره، فهو أعمُّ من الحمد مطلقا، إذ يقال: مدحتُ اللؤلـوَ على صفائها، ولا يقال: حمدتُها.

وقول صاحب الكشاف: "الحمد والمدح أخوان"(٤) معناه أنهما متقاربان في المعنى؛ الأنهما مترادفان، وأن بينهما اشتقاقا كبيرا.

 <sup>(</sup>۱) البيت بلانسبة في الكشاف للزخشري: (٧/١) وتفسير ابن كثير: (١/ ٢٣)، والدر المصون: (١/ ٦٣)،
 وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٢٦/١)

رَك) مصنف عبد الرزاق: (١٠/ ٤٢٤)، رقم: (١٩٥٧٤)، و الآداب للبيهقي: (ص: ٢٩٣) بلفظ: الحَمدُ رَأْسُ الشَّكرِ، مَا شَكرَ اللَّه عَبدٌ لا يَحمَدُه» ثم قال: هَكَذَا جَاءَ مُرسَلًا بَينَ قَتَادَةَ وَمَن فَوقَهُ، وشعب الإيهان للبيهقي: (٦/ ٢٣٠) رقم: (٤٠٨٥).

<sup>(</sup>٣) تتمة الحديث السابق.

<sup>(</sup>٤) الكشاف: (١/٨).

وبين المدح والشكر عموم وخصوص من وجه؛ إذ يتصادقان في الثناء باللسان في مقابلة الإنعام، ويصدق المدح بدونه في صورة اللؤلؤة، ويصدق الشكر بدونه في الثناء بغير اللسان في مقابلة الإنعام.

ثم اعلم أن ماذكرنا من معنى الحمد والشكر إنيا هو المعنى اللغوي لهما.

وأما حقيقة معنى الحمد فهو معنى الشكر اللغوي، أي: فعلٌ يُنبئُ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه، وأما معنى الشكر الحقيقي فهو: صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله، وبهذا المعنى ورد قولُه تعالى: ﴿ وَقَلِلَّ مِنْ عِبَادِى السَّمَعُ وَلَهُ مَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَى اللهُ عَلَى الل

وقال الغزاليّ: الشكر هو معرفة النعمة من المنعم، والفرح الحاصل بإنعامه، والقيام بها هو مقصود المنعم ومحبوبُه.

قوله: (أسبِّحك) يحتمل أن يكون إخباراكها هو أصله، ويحتمل أن يكون إنشاء، وقد مر معنى التسبيح.

وإنها كرّره لأنه أراد التصريع بالتسبيح من قِبَل نفسه، لأن الأول إنها دل على أن الله معبوح قدوس، ولم يدل صريحا على أن المصنف سبّحه بنفسه، فهو كالبيان للأول، ولهذا حذف حرف العطف.

قوله: (بكبريائك) أي: بسبب كبريائك، ومعناه: أسبّحك لأنك مستحق للتسبيح لأنك متّصف بالكبرياء.

ويحتمل أن الباء للاستعانة، فيكون المعنى: أسبّحك باستعانة كبريائك، كما ذكره النووي في قوله: وبحمدك.

والكبرياء هو: الترفع عن الانقياد.

وقال الغزالي: الكبرياء عبارة عن كمال الذات، وهو يرجع إلى شيئين:

أحدهما: دوامه أزلا وأبدا، والثاني: أن وجوده هو الذي يصدر عنه وجود كل موجود.

قال في الصحاح: الكبرياء:العظمة (١)، وهذا يدل على أنهما مترادفان.

ومقتضى قول ٨٠ حكاية عن الله تعالى: «الكِبرياء ودَائِسي، وَالعَظَمَة إِزَارِي» (١) أن صفة الكبرياء فوق صفة العظمة، كما أن رتبة الرداء أعلى من رتبة الإزار، وكلام صاحب الكشاف مصرّح بخلافه فإنه قال: «الفرق بين العظيم والكبير، أن العظيم نقيض الحقير، والكبير نقيض الصغير، فكأن العظيم فوق الكبير، كما أن الحقير دون الصغير.» (١) هذا كلامه.

ويمكن حمل الحديث على هذا بأن يقال: الإزار ألزم للشخص وأخصُّ به، فتكون مرتبته أعلى.

وقال الغزاليّ: كأنّ الكبير يرجع إلى كمال الذات، والجليل إلى كمال الصفات، والعظيم يرجع إلى كمال الذات والصفات جميعا.

قوله: (واعتلائك) أي: بعلوّك، قال في الصحاح: استعلى و عَلا بمعنى واحد، يقال: فلانٌ عليٌّ أي شريف رفيع (٤٠)، ويقال: علا أي: تكبّر. (٥٠)

قال الغزالي: العلو إما درجات محسوسة كالأجسام الموضوعة بعضها فوق بعض، وإما في الرتية المعقولة، وهذا الثاني هو المراد بعلوّه تعالى؛ فإن الموجودات لا يُمكن قسمتها إِلَى دَرَجَات مُتَفَاوِتَة فِي العقل إِلَّا وَيكون الحق سُبحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الدرجَة العليا من دَرَجَات أقسامها حَتَّى لَا يتَصَوَّر أَن يكون فَوقه دَرَجَة، وَذَلِكَ هُوَ العلي المُطلق.

قوله: (وأحمدك) إما إخبار أو إنشاء كها مر مثله، وقد ذكرنا معنى الحمد، وإنها أعاده المصنف؛ للتصريح بالحمد من قبل نفسه، كها بيّنا في قوله: "وأسبّحك". ولأن هذا الحمد حقيقي؛ لكونه في مقابلة النعمة حيث قال: (على وفور نعائك)، بخلاف الأوّل؛ فإنه يحتمل اللغوي والحقيقي. قوله: (على وفور نعائك) أي: تمامها وكهالها، والوفور:

<sup>(</sup>١) الصحاح: (٥/ ١٩٨٨).

<sup>(</sup>٢) مسند أحمد مخرجا: (٤٧٣/١٤).

<sup>(</sup>٣) الكشاف: (١/ ٥٣).

<sup>(</sup>٤) الصحاح: (٦/ ٢٤٣٥) ونصه: "وفلانٌ من عِليةِ الناس، وهي جمع رجل عَليٌّ، أي شريف رفيع.".

<sup>(</sup>٥) الصحاح: (٦/ ٢٤٣٧).

التهام، والنعهاء بفتح النون جمع نعمة بفتح النون وكسرها، قال الغزالي: كل خير ولذة وسعادة بل كل مطلوب ومؤثر فإنه يسمى نعمة ‹‹›.

والآلاء واحدها ألاّ بالفتح، وقد يُكسَرُ ويُكتَبُ بالياء، مثاله معى وأمعاء.

قال السيد في حاشية المطالع (٢٠): الآلاء والنعماء مترادفان لغة، وكل منهما يشمل النعم الظاهرة والباطنة، إلا أنه قد يقتضي المقام تخصيص أحدهما بالظاهرة والآخر بالباطنة، هذا كلامه. ويدلّ عليه كلام الصحاح فإنه قال: الآلاء: النِعَمُ. (٣٠).

وإضافة الوفور إلى النعماء والآلاء كالإضافة في جُرد قطيفة، وتقديره: أحمدك على نعمائك وآلائك الوافرة الكاملة الشاملة.

قوله: (وأصلّى) حِداللهُ أولاً ليقيِّد به النعَمَ الحاصلةَ ويستجلب به المترقَّبةَ منها، ثم صلَّى

على خير الورى ليتوصّل بالصلاة عليه إلى الفوز بالمطلوب، لأنه بصدد الاستفادة من الله تعالى لما همّ به، ومعلوم أنّ استفادة القابل من المبدأ يتوقف على مناسبة بينها، لأن نفس الانسان منغمسة في العلائق البدنية، مكدرة بالكدورات الطبيعية، وذات المفيض جلّ جلاله في غاية التنزه عنها، فوجب الاستعانة في الاستفاضة منه بمن له جهة التجرد والتعلق وهو سيد المرسلين، قال الله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَاللَكَ وَرَفَعُنَاللَكَ وَرَفَعُنَاللَكَ وَرَفَعُناللَكَ وَرَفَعُناللَكَ وَرَفَعُناللَكَ وَالشرح: ٤)، وقال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا آنَا بَسَرٌ مِثْلُكُمْ لَهُ الله الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا آنَا بَسَرٌ مِثْلُكُمْ لَهُ الله الله تعالى: ﴿ وَالله الله تعالى: ﴿ وَالله الله تعالى الله عليه، والثناء بها (الكهف: ١١٠)، فلهذا توسل المصنف في استحصال العلم والعمل بالصلاة عليه، والثناء بها

هو أهله، ولأن الله تعالى قرن ذكره بذكره في القرآن المجيد، قال مجاهد في قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعَنَا اللهِ وَرَفَعَنا اللهِ وَرَفَعَنا اللهِ وَرَفَعَنا اللهِ اللهُ وَكُورَتَ معي، فقرنَ المصنف بينها؛ للتأسّي، وللعمل بهذه الآية، والصلاة في اللغة: الدعاء، ﴿ وَصَلَ عَلَيْهِمْ ﴾ (التوبة: ١٠٣)، أي: أُدعُ لهم.

قوله: (مُحمد) اسم مفعول من التحميد، وهو أبلغ من الحمد، ويقال لمن كثرت خصاله الحميدة: محمد ومحمود.

<sup>(</sup>١) إحياء علوم الدين: (٩٩/٤).

 <sup>(</sup>۲) السيد هو «العلامة المُحَقَّق زين الدين أبو الحسن علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجُرجَاني الحنفي، من مؤلفاته المطالع، توفى بشيراز في ربيع الآخر سنة ست عشرة وثمانيائة. ينظر: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول»
 (۲/ ۳۸۸) رقم: (۲۱۹۹).

<sup>(</sup>٣) الصحاح: (٦/ ٢٢٧٠).

قال الشاعر: " إلى الماجِدِ القَرمِ الجَوادِ المُحَمَّدِ. (١)

وسمّي نبيُّنا على محمداً لكثرة خصاله المحمودة، أي: أُلهم من سمّاه به أن يكون كذلك، فسمّاه به.

قوله: (الذي اصطفيتَه) صفة محمد الله أي: اخترته، والاصطفاء: الاختيار والاحتباء، وأصله من الصفوة، وهي الخالص.

قوله: (من أنبيائك) جمع نبيّ، وهو فعيل بمعنى مُفعَل بفتح العين، من أنباً بمعنى: أخبَرَ، لأنه مُحُبَرٌ من الله تعالى، أو بمعنى مُفعِل بكسر العين، أي: مُنبِئٌ للناس وغبِرهم بها جاءه من الله تعالى، وأصله: الهمزة.

ويجوز أن يكون أصلُه الواوَ،فيكون بمعنى الرفيع، من النبوة وهي الرفعة.

والفرق بينه وبين الرسول: أن الرسول من جمَع إلى المعجزة الكتابَ المنزَل عليه، والنبي الذي ليس برسول هو من لم ينزل عليه كتاب، وإنها أمِر أن يدعو الناس إلى...

(قوله: الملائكة )كذا في النسخة ويظهر فيه ترك وسقط وعدم انسجام مع سجع الجمل السابقة، والظاهر من الأسجاع السابقة: «الملائك».

قوله: (والأقاويل) [من قوله: (الملائكة) إلى هنا ضاعت صحيفة أو صحيفتان من المخطوطة وبقي في الصحيفة الموجودة تعليق لا يظهر لي تعلقه بالمتن وهو ]:...في مقام الحرمة لمعنى لا يجوز، وقد يستعمله بمعنى الكراهة وترك الأدب، ولفظ الاحتياط قد يستعمل للوجوب، وقد يستعمله للندب، ولفظ كذلك" و "كذا" قد يجيء لتخصيص الخلاف بها بعده، وقد يجيء لتخصيص شرط بها بعده، وقد يجيء لعدم تعلق المسألة بالبحث، وستقف على جميع ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: (مفرّغ في قالب) التفريغ: الصبُّ، يقال: فرّغتُ الماءَ في الإناءِ، وأفرغتُه أي: صببتُه فيه.

<sup>(</sup>۱) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٦ ٧٩).

والقالب: قالب الخف وغيره، والقالب أيضا: ما يصبُّ فيه الحليُّ وغيره ليكون المصبوب فيه على حسب ما يراد، بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه.

ومعناه: أن هذا المختصر مصبوب في قالب الحاجة، فإنه جاء بحمد الله تعالى على قدر الحاجة من غير زيادة وتطويل يُمِل، ولا نقصان واختصار يُخلُ، فكان كالشيء المصبوب في القالب.

قوله: (مهذّب الجملة والتفصيل) التهذيب: التنقية والتوضيح، يقال: رجل مهذّبٌ أي: مطهّر الأخلاق، وكلام مهذّبٌ أي: منقّى موضّح.

والمراد بالجملة هنا: الضوابط الإجمالية بقرينة إيرادها في مقابلة التفصيل، والتفصيل: هو إيضاح الضوابط بالتفريعات عليها، واستنباط الأحكام منها.

والمعنى: أن هذا المختصر قواعده وضوابطه مع تفريعاتها موضّحتان، لا خفاء في شيء منها، مثال ذلك: قوله في كتاب الصلاة: "لا تجب الصلاة إلا على مسلم بالغ عاقل طاهر"، فهذا هو الجملة، وقوله: " فأمّا الكافر إلخ..." هو التفصيل.ويحتمل أن يكون المراد من الجملة التركيبات، ومن التفصيل المفردات، فيكون المعنى: إني وضحت تركيب هذا المختصر ومفرداته - يعني: لغاته وألفاظه المفردة - فلا يُرى فيه تركيب مغلقٌ ولا لغةٌ وحشيةٌ غير مشهورة، وهو إشارة إلى بلاغة كلامه وفصاحة كلهاته.

ويحتمل أن يكون المراد من الجملة المجمل، -وهو ما لا تتضح دلالته على المراد. ومن التفصيل: المبيَّن ـ وهو ما اتضحت دلالته عليه، يعني: أن مجمل هذا المختصر ومبيَّنه موضّحتان. وتحقيق المجمل والمبيَّن في علم الأصول.

قوله: (مخمّر التفريع والتأصيل) التخمير: التغطية، يقال: خيّر فلان وجهّه وإناءَه أي: غطّاه وسيّره، وهذا المعنى لا يناسب هذا المقام إلا بتكلّف، والتخمير أيضا: العجن، والتفريع: جعل الشيء فرعاً. والتأصيل: جعل الشيء أصلا، فمعناه: أني جعلته فرعا أي: حكما شرعيا- يعني: الحكم الذي أوردته في هذا المختصر - وما جعلته أصلا أي: دليلا من الأدلة الأربعة: الكتاب والسنة والقياس والإجماع وأوردته في أوائل الأبواب، فلذلك أصول وفروع قد خرّتها أفكارُ العقلاء وعجّنتها أذهانُ الفقهاء، ولم أورد فيه

شيئا من الأصول والفروع الغريبة والضعيفة والمفسوخة وغيرها مما هو غير مقبول عند العلماء.

ويحتمل أن يكون قوله: "مخمّر" من التخمير بمعنى التحسين والإشهار، يقال: شاةً مخمّرةٌ إذا كان رأسها أبيض وسائرُ جسدها أسود، أو من التخمير بمعنى التكثير، يقال: دخل فلان في خُمار الناس-بضم الخاء وفتحها أي: في كثرتهم.

أو من التخمير بمعنى الترويح والتطييب، يقال: وجدت خمرة الطيب أي: ريحه.

أو من التخمير بمعنى جعل الخميرة في العجين، أو من التخمير بمعنى الاستعباد والتذليل، وكل ذلك ظاهر بأدنى تأمل.

ويحتمل أن يكون المراد من التفريع والتأصيل هو المعنى الأول من المعاني التي ذكرناها في تفسير الجملة والتفصيل. فتأمل.

وإنها قدم التفريع على التاصيل؛ لرعاية السجع.

قوله: (وأرغب إليك) أي: أتضرّع إليك، قال الله تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ رَبِكَ فَأَرْغَب ﴾ (الشرح: ٨)، وقال الشاعر: وإلى الذي يُعطى الرغاثبَ فارغبِ، أي: تضرّع (١٠).

والتسهيل: التيسير، وهو ضدُّ التعسير، والمعنى: أسألُك يا ربِّ راغبا في تيسير هذا المختصر المسمَّى بالمحرَّر على من يشتغل بتحصيله ودرسه.

وأشار المصنف بهذا الكلام إلى أن عَلَمَ هذا الكتاب من بين الأوصاف المذكورة هو لفظ "المُحَرَّر"؛ لما فيه من مدح الكتاب ومن استحقاق قبوله في الدارين؛، وذلك؛ لدلالته صريحا على التجرد عن الحشو والتطويل، وضمنا على خلوه عن شوائب الرياء والسمعة، وعلى خلوصه لله عزَّ وجلَّ، ولهذا عقَّبه بالتهاس القبول من الله تعالى بقوله:

(وفي تقبُّله منّي)؛ لأن العمل مهم كان أخلص لله تعالى كان رجاءُ القبول فيه أكثر، ومثلُه قولُ حَنَّةَ اللهِ (ال عمران:٥٣)، فتقبّل الله

 <sup>(</sup>١) تمامه: ومتى تُصبك خصاصة فارج الغنى وإلى الذي يعطي الرغائب فارغبِ.

البيت من الكامل، وهو لنمر بن تولّب في ديوانه: (ص ٣٧٧). المعجم المفصلَ في شواهد العربية، للدكتور إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م): (١/ ٤٤١).

دعاءها، فتفاءل المصنف بذلك وسمّى كتابه محرّرا ودعا بقبوله، لعل الله يتقبله منه بقبول حسن كما تقبلها منها بقبول حسن.

قوله: (بفضلك العظيم) الفضل هو: ابتداءُ الإحسان بلا علّةٍ، وقد ذكرنا معنى العظيم، أي: أسالك يا ربِّ تسهيل هذا الكتاب على من يريد تحصيله بفضلك العظيم الذي الذي تغتصُّ به من تشاء بلا منّة، وإحسانك الجسيم الذي تُفيضُه على من تشاء بلا علّة.

قوله: (وفي تقبّله منّي) هو عطف على قوله: "في تسهيل"، والتقبل بمعنى القبول. أي: أتضرّع إليك راغبا منك قبول هذا المحرّر منّي، والرضا به، إنك تسمع وتجيب، ودعاء المؤمنين لديك لا يخيب.

قوله: (إنك أنت السميع العليم) أي: السميع لدعائي العليم بنيَّتي. قال الغزالي: "هُوَ الَّذِي لَا يعزُب عَن إِدرَاكه مسموعٌ وَإِن خَفِي (١٠).

والسمع في حق الله تعالى: وهو صفة أزلية تنكشف بها كمال صفات المسموعات.

والعليم: هو الذي يحيط علمه بكل شيء، والعلم في حقه تعالى: صفة أزلية تنكشف المعلومات بها عند تعلقها بها.

وهما من الصفات السبعة الأزلية التي هي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام.

وقد اقتبس المصنف هذا الدعاء من دعاء إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام إذ يرفعان القواعد من البيت حيث قالا: ﴿ رَبَّنَا لَقَبَّلُ مِنَآ إِنَّكَ أَنتَ السَّعِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (البقرة: ١٢٧)، وتفاءل به؛ ليجعل الله له لسان صدق في الآخرين كما جعل لهما ذلك، وليكون كتابه دستورا للراغبين وقبلة للطاللبين، وتهوى إليه أفئدةُ الناس كما جعل البيت كذلك، وليقبل الله عملَه كما قبِل عملَهما، ولهذا قال الغزاليُّ عَلَيْهُ: "الأفضل أن يدعو الشخص بالدعوات المذكورة في القرآن".

<sup>(</sup>١) المقصد الأسنى: (ص: ٩٠).

وعلى لفظ القرآن نختم كلامنا، ونستشفع به أن يُحسن الله ختامَنا، والحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على أشرف الخلق المبعوث بالحق محمّد النبيّ الأمّيّ وعلى آله وأزواجه وذرّيّته صلاة تُنقذُنا من النيران، وتُحِلُّنا على الجِنان، وتسليماً يُنجينا من العقاب، ويُحلِّصُنا من العذاب، والحمد لله ربّ العالمين.

## كلمة محقق الوضوح

يقول الفقير إلى الله تعالى عبدُ الله ابن الملا محمود الأرمُردي محقق هذا الكتاب:

أولا: لم أحصل على مقدمة المحرر هذه في مخطوطات المحرر التي حصلت عليها، بل كلها كانت تبدأ بكتاب الطهارة، وإنها وجدتها في تحقيق المحرر للدكتور محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وفي تحقيق المحرر للشيخ أبي يعقوب نشأت بن كمال المصري.

ثانياً: أيضاً لم أحصل في نسخ الوضوح على شرح ابن هداية لمقدمة المحرر إلا في نسخة بيرانشهر المتعلقة بمكتبة ورثة الشيخ عبد الله الذليلاني، وكما يبدو قد ضاعت صحيفة أو أكثر منها تتضمن بعضا من هذا الشرح المكتوب بصورة الحاشية وليس بصورة الشرح، ولم يسجل في نهاية صفحات شرح المقدمة لا اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، وفي نهاية المجلد الأول من المخطوطة سجل اسم الناسخ ولم يسجل تاريخ النسخ ولا مكانه، وعلى هذا فهذا الشرح يشك في أنه من الوضوح.

ومما يوجب غلبة الظن أنه من الوضوح ضمه إليه في المخطوطة وإن كان في صحيفتين لوحدهما، وأن تعبيره يشبه أسلوب شارح الوضوح في مقدمته، وخاتمته تُشبه خاتمة الوضوح.

ومن دواعي الأسف أنَّ نسخة بيرانشهر لم يدرج فيها مقدمة الشارح للوضوح، بل بدئ فيها بعد هذا الشرح لمقدمة المحرَّر بشرح كتاب الطهارة.

وقد سجل محقق المحرر الشيخ أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، شرحين آخرين لمقدمة المحرر، وجَدَهما في نسختين من مخطوطات المحرر، وهما أيضاً لم يُنسبا لأحد من العلماء في كلتا المخطوطتين. والمرجو من المحسنين الذين عندهم بقية هذا الشرح الذي سجلته هنا إذا كان هذا هو شرح ابن هداية لمقدمة المحرر، أو نص الشرح إذا لم يكن هذا هو، أو عندهم معلومات جديدة عن نسخ الوضوح التي لم أحصل عليها، أو عن شيوخ الشارح أو عن تلاميذه أو عن مؤلفاته التي لم تسجل إلى الآن أن يسعفونا بها أو يخبرونا بمكان وجودها حتى نتعاون جميعا في ضمها إلى هذا الشرح أو إلى ترجمة حياته وتكميله بها.

وأعتذر عن الأخطاء والهفوات فقد لاقيت صعوبات في قراءة النصوص وكتابتها ولم أجد من في وسعه أن يعينني إلا أولادي وفقهم الله وهم كانوا مشغولين بأعالهم ودراستهم فلم يكن في وسعنا إلا إخراجه بهذا الشكل وهذه الصورة، عسى أن يوجد بعدي من في وسعه خدمة هذا الكتاب بأحسن مما فعلنا و فوق كل ذي علم عليم.

ومن الجدير بالملاحظة: أن تحقيق كتاب الطهارة إلى كتاب الصلاة كان من تحقيقي قدمته إلى كلية االإمام الأعظم رسالة ماجستير، وفي إعداد الكتاب للطبع هذبته ولخصته وحذفت بعض تعليقاتي ومقابلاتي للنسخ، أرجو أن ينال جهدي مرضاة رب العالمين وقبول العلماء ويكون سببا لسرور روح المصنف والشارح وعبيهما، وأنال به بفضل الله تعالى وتوفيقه المغفرة والجزاء، وربنا ولي ذلك.





# كتاب الطهارة وكتاب التيمّم وكتاب الحيض المحيض

<sup>(</sup>١) يشتمل هذا الجزء بعد مقدمة المحرر ومقدمة الوضوح على كتاب الطهارة، وكتاب التيمم وكتاب الحيض. وهذه الكتب الثلاث تبدأ في أربع مخطوطات أفدت منها:

١ـ المخطوطة (٣١٧١) تبدأ من اللوحة الأولى المرقمة (٠٠٨٩٩) وتنتهي في اللوحة ( ٠٩٣٧ ظ).

و٢. (٢٧٢٥) تبدأ من اللوحة المرقمة (٢) وتنتهي في اللوحة (٣٨و). و٣-المخطوطة (٧٧١٢) تبدأ من اللوحة الأولى المرقمة (٢٠٠١) وتنتهي في اللوحة (٢٠٠١ ظ).

٤. (و المخطوطة) التي حصلت عليها من مكتبة الشيخ عبد الله الذليلاني في منطقة پيرانشهر تبدأ في الجزء الأول منها من اللوحة المرقمة (٤٢٩٢) وتنتهى في اللوحة (٤٣٨٨).



# كتابالطهارة

#### بسم الله الرحمن الرحيم [وبه نستعين]

(كتاب الطهارة) قال بعض الفقهاء (۱۱): الكتاب مشتق من الكتب (۲۲)، وهو الضم والجمع، يقال لجماعة [الجند] كتيبة لاجتماعها، وللخط بالقلم كتابة لاجتماع الحروف والكلمات. (۳)

ثم هو إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كنسج اليمن وضرب الأمير، كأنّه قيل: المكتوب للطهارة والمكتوب للصلاة ونحو ذلك.

وهو في اصطلاحهم اسم لجنس(1) من الأحكام ونحوها (٥) مشتمل على أنواع مختلفة

وهي ليست واحدة منهما وإنها هي مشابهة لهما في الإحتياج اليها لنيل الثواب ودرء العقاب.

وهوي المتعارفهم المنظ بنسل منزار عالم الإعالي على عربي المناه

 <sup>(</sup>۱) منهم الإمام النووي في تهذيب الاسماء. ينظر: تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيى الدين يحيى بن

شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (٣/ ٢٨٩). (٢) سيأتي مقابله ويصرح به الشيخ المصنف بعد قليل.

 <sup>(</sup>٣) يجوز أن يكون من تكملة نقل الشارح من بعض الفقهاء، وأن يكون من كلامه هو، فمن صعوبات تحقيق هذا الكتاب أن المصنف لا يذكر نهاية النقول.

<sup>(</sup>٤) الأولى: اسم جنس لجملة من الأحكام. (٥) مثلًا إذا قدّرنا في "كتاب الطهارة "لفظ" أحكام "فأحكام الطهارة جنس مشتمل على أنواع مختلفة

من وجوب الوضوء والغسل والتيمم وكونها سبباً لإباحة الصلاة والطواف مثلاً وشروطاً لصحتها، والوجوب والسبب والشرط أحكام، وأمّا إذا لم نقدر شيئاً فالطهارة مشتملة على الوضوء والغسل والتيمم وتطهير النجاسة، وهي ليست بأحكام لأنّ الحكم عند الأصوليين خطاب الله المتعلق بفعل المكلف، وعند الفقهاء أثر ذلك الخطاب

كالطهارة المشتملة على مياه وآنية ووضوء وغسل وغيرها (١).

ويعبَّر عن هذه الأنواع الداخلة فيه تارةً بالباب: كغالب كتب العراقيين وتارةً بالفصل: كغالب كتب الخراسانيين (٢).

ويراد بالباب: ما يُدخل منه إلى المقصّود، وبالفصل: الحاجز بين تلك الأنواع "".

ونقل في الإرشاد(٤) عن الشيخ أبي حيّان (٥) وغيره: أنّ قول من قال: "الكتاب مشتقّ

- (١) الطهارة لها وسائل، كالمياه والآنية والإجتهاد، ولها مقاصد، كالوضوء والغسل والتيمم وإزالة النجاسة، فالمياه والآنية قي كلام المصنف مثالان للوسائل، والوضوء والغسل مثالان للمقاصد.
- (۲) العراقيون إحدى الجهاعتين اللتين إعتنتا بنقل مذهب الشافعي على واشتهرتا به وزعيمهم القاضي حسين، سكنوا بغداد وما والاها وله فذا اشتهروا باسم "العراقيين"، والخراسانيون هم الطائفة الأخرى التي اشتهرت بنقل مذهبه واعتنت به وزعيمهم القفال المروزي، سكنوا مُدناً أربعة في خراسان وهي مرو ونيسابور وبلخ وهراة وله فذا اشتهروا باسم "الخراسانين"، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٢٦٦- ومنها ٢٦٧)، هذا، والمصنَّف الشارح تبع في هذا الكتاب طريقة الخراسانين أسوةً بالرافعي، فقسم الكتب ومنها كتاب الطهارة إلى الفصول، لا إلى الأبواب.
- (٣) أوضح من عبارة الشيخ المصنف عبارة أبي البقاء ايوب بن موسى الحسيني الكفومي، (ت ١٠٩٥هـ)، حيث قال: والكتاب في عرف الفقهاء: ما يتضمن الشرائع والأحكام، ولذلك جاء الكتاب والحكم متعاطفين في عامة القرآن، والكتاب علم جنس لطائفة من ألفاظ دالة على مسائل مخصوصة من جنس واحد تحته في الغالب، إما أبواب دالة على الأنواع منها وفصول دالة على الأصناف، وإما غيرها، وقد يستعمل كلّ من الأبواب والفصول مكان الآخر، والكلّ علم جنس، ولو كان المرادبيان الأنواع يختار الكتاب على الباب، ولو كان المرادبيان النوع الواحد يختار الباب على الكتاب. ينظر: كتابه: الكليات، تحقيق: عدنان درويش محمد المصري، (١٤١٩هـ ١٩٩٨م)، مؤسسة الرسالة بيروت (٧١٧/١).
- (3) ملاحظة: ذكر الشارح في المقدمة كتاب "الإرشاد" وأنّه من تأليف الشيخ شرف الدين محمود المصري، ويوجد كتاب باسم الإرشاد في اختصار الحاوي تأليف الشيخ شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر الزبيدي اليمني (٥٥٥- ٨٣٧هـ)، توفي بزبيد من أرض اليمن، وقد شرح ابن حجر الهيتمي المكي إرشاد ابن المقري شرحين، وكثيراً ما يحيل الشارح عليها، ينظر: كشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة) الحنفي الرومي (١٠١٧-١٠٧هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت (١٣٤هـ ١٩٩٧م) (٢/ ١١٧٥) و هدية العارفين وآلار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ) دار إحياء التراث العربي- بيروت (١/ ٢١٢) و الأعلام، لخير الدين الزركلي (ت١٣٩٧هـ) الطبعة الخامسة (١٤١٠هـ)، دار العلم للملايين (٧/ ٢٨٣).
- (٥) هو الشيخ أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي الشافعي النحوي (٦٥٤-٥٧هـ)، نزيل القاهرة، من مؤلفاته: البحر المحيط في تفسير القرآن، والأنور الأعلى في اختصار المحلى، والارتشاف، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ (٥/ ١٥٥-١٧٠) رقم (١٣٣٦)، وهدية العارفين (٢/ ١٥٧).

من الكتب" لا يصحّ؛ لأنّ المصدر لا يشتق من المصدر (''، بل الأولى أن يقال: الكتاب والكتب مصدران يدور معناهما على الجمع والضمّ.

وهذا هو المقابل لقولنا: " قال بعض الفقهاء ".

ولك أن تجيب: (") بأن هذا إذا أريد الاشتقاق الأصغر، وهو: ردّ لفظ إلى آخر؛ لموافقته في حروفه الأصلية ومناسبته في المعنى، أمّا إذا أريد الاشتقاق الأكبر – وهو اشتقاق الشيء مما يناسبه مطلقاً (") فأنّه يجوز؛ لأنّه باب واسع؛ ألا ترى أنّهم ذكروا في البيع أنّه مشتق من مدّ الباع (المعمد) أن البيع يائيّ والباع واويّ؟!، وكثيراً ما يقع مشل ذلك في كلامهم (٥٠).

 <sup>(</sup>١) هذا إذا كانا مجردين أو مزيدين، أما إذا كان أحدهما مجردا والاخر مزيدا فيجوز اشتقاق المزيد فيه من المجرد، ينظر: حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، تحقيق الدكتور محمد محمد تامر، - مكتبة الثقافة الدينية (١/ ١٠٤)، وشرح التصريف لسعد التفتازاني (ت)، مطبوع في سنة (١٣٦٦ هـش -١٩٨٧ م) ضمن جامع المقدمات، اثنا عشر كتابا في النحو والصرف والمنطق بمطبعة خورشيد- تبريز -ايران (ص٧٠).

<sup>(</sup>٢) جواب من الشارح، فقول الشافعية: "وقد يجاب" و"إلا أن يجاب" و"ولك أن تجيب" جواب من القائل، ينظر: الفتح المبين في مصطلحات الفقهاء والأصوليين ا.د. إبراهيم الحفناوي، الطبعة الأولى دارالسلام مصر، القاهرة (٢٦٦ هـ-٢٠٠٥م)، (٢٦٦).

<sup>(</sup>٣) الاشتقاق ثلاثة أنواع: الصغير والكبير والأكبر، فالاشتقاق الصغير اعتقاد أن لفظاً معيناً مأخوذ من لفظ آخر لمناسبة بينها في المعنى والحروف الأصلية وترتيبها كاشتقاق يكتب من كتب، والاشتقاق الكبير اعتقاد وجود العلاقة بين لفظين لمناسبتها في المعنى والحروف الأصلية دون الترتيب كها بين جبّذ والجذب، والاشتقاق الأكبر اعتقاد وجود علاقة بين لفظين لمناسبتها في بعض الحروف الأصلية كها في ثلّب والثلم، ينظر: الخصائص، لأبي الفتح عثمان ابن جني (٩٦ه هـ ١٠٠٠م) تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت (٢/ ١٣٤)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي: عبد الرحن بن أبي بكر بن محمد (١٩٩ هـ ٥٠٥٠م)، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، (١٩٥ هـ ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية بيروت - (١/ ٢٥٧)، وشرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي (ت٢٦٨ه) على جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (١٧٧ه)، مطبعة مصطفى محمد بمصر (١٥٥١هه)، (١/ ٢٨٢)، ودستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تأليف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت (١٢١١هـ - ٢٠٠٠م) الطبعة الأولى، تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص (١٢٢٨).

<sup>(</sup>٤) الباع و البُوع و البُوع: مسافة ما بين الكفين إذا بسطتها، الأخيرة هذلية. لسان العرب، مادة: (ب وع) (٨ / ٢)، والمبدع (٢/٤).

<sup>(</sup>٥) فمثلًا قال ابن مفلح الحنبلي، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبدالله (ت٨٨٤هـ) في كتابه: المبدع في شرح المقنع، طبع سنة: (١٠٠٠هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت (٤/ ٣): واشتقاقه من الباع في قول الأكثر - منهم صاحب المغني والشرح -؛ لأن كل واحد يمدّ باعه للأخذ والإعطاء. إ.هـ.

والطهارة بالفتح: النظافة والنزاهة عن الأقذار، لغةً (١)، قال الله تعالى:

﴿ وَطَهِ رَّ بَيْتِيَ لِلطَّآمِنِينَ وَٱلْمَآ إِمِينَ وَٱلرُّحَةِ ٱلسُّجُودِ ﴾ الآية (٢).

وبالضم: هي بقية الماء الذي تطَّهِّرُ به، كما قاله في المحكم (٦٠).

وفي الشرع: عبارة عن رفع الحدث وإزالة النجس وما في معناهما، كالتثليث ووضوء المجدِّد وطهارة المستحاضة والمتيمِّم ونحوها، فهي طهارات لا ترفع حدثاً ولا تزيل نجساً، لكنها لما وقعت بنيَّة القُربة صارت في معنى الفعل الواجب (٤٠)، هكذا قال أصحابنا المتقدمون (٥٠).

واعترض عليهم الشيخ تقي الدين السبكي (٢) قال: "ما ذكروه حد للتطهير لا للطهارة؛ إذ الطهارة أثر التطهير، فكان ينبغي التعبير بالارتفاع والنزوال؛ لأنّ "طهر "الذي اشتقت منه الطهارة لازم، والرفع والإزالة فعل الشخص (٧)، مع أن الطهارة

 <sup>(</sup>١) المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٢٩٥)، والقاموس الفقهي (ص: ٢٣٣)، والمطلع على أبواب المقنع، تأليف
أبي عبد الله: محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، تحقيق: محمد بشير الأدلبي، (١٤٠١-١٩٨١)، المكتب الإسلامي بيروت (١/٥)، و تهذيب الأسماء: (٣/ ١٧٨).

 <sup>(</sup>٢) تمام الاية الكريمة: ﴿ وَإِذْ نَوَّانَتَا لِإِبْرَهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْنِ أَن لَانْشَرِلَقَ بِى شَيْنًا وَلَمْ قَرْيَتِي الطَّآبِوِينَ وَٱلْقَآبِوِينَ وَالْقَآبِوِينَ وَالْقَابِوِينَ وَالْقَآبِوِينَ وَالْقَآبِوِينَ وَالْقَآبِوِينَ وَالْقَابِونِينَ وَالْقَآبِونِينَ وَالْقَالِقِينَ وَالْقَآبِونِينَ وَالْقَآبِونِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْعَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْعَالِيقِينَ وَالْعَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْعَالِيقِينَ وَالْعَالِيقِينَ وَالْقَالِيقِينَ وَالْعَلَيْنِينَ وَالْعَلَيْنِ وَالْعَلَيْنِينَ وَالْعَالِيقِينَ وَالْعَلَيْنَ لِلْمَالِيقِينَ وَالْعَلَيْنِينَ وَالْعَالِيقِينَ وَالْعَلَيْنِ وَالْعَلَيْنِينَ وَالْعَلِيقِينَ وَالْعَالِيقِينِينَا لَلْمَالِيقِينَ وَالْعَلَيْنِينَ وَالْعَلِيقِينَ وَالْعَلِيقِينَ وَالْعَلَيْنِينَ وَالْعَلَيْنِينَ وَالْعَلَيْنِينِينَ وَالْعَلِيقِينَ وَالْعَلَالِيقِينَ وَالْعَلَيْنِينَ وَالْعَالِيقِينَ وَالْعَلَيْنِينَ وَالْعَلَيْنِينَا لِلْعَلَيْنِ وَالْكُولِيقِينَ وَالْعَلَيْنِيلِيقِيلُولُولِيقَالِيقِيلُولُولِيقِيلِيلُولِيقِيلِيلُولُولِيلُولِيلُولِيلُولِيلِيلِيلُولِيلُولِيلِيلُولِيلُولِيلُولِيلُولُولُولِيلُولُولُولُولُولِيلُولِيلُولُولُولِيلُولِيلُولُولِيلُولُولُولُولِيلِيلُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُول

<sup>(</sup>٣) المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسهاعيل النحوي اللغوي الأندلسي المرسي المعروف بابن سيده، (ت ٤٥٨هـ-١٠٦٥) - دار الكتب العلمية - سيده، (ت ٤٥٠١م)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى (٢٠٠٠م) - دار الكتب العلمية - بيروت (٢٤٦/٤)، مادّة: (ط هـ ر).

<sup>(</sup>٤) ينظر: المجموع (١/٣٢١). ودقائق المنهاج، لمحي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: إياد أحمد الغوج (١٩٩٦)- دار ابن حزم - بيروت (١/٣١).

<sup>(</sup>٥) كالنووي في المجموع (١/٣٢)، والمتقدمون والمتأخرون من مصطلحات الشافعية، يقصد بهم أصحاب الأوجه غالباً، فإذا أطلق هذان اللفظان في كلام الشيخين الرافعي والنووي فالمراد بالمتقدمين: من كانوا قبل الأربعمئة الهجريّة، وبالمتأخرين: من كانوا بعدها، وإذا أطلقا في كلام من بعدهما فالمراد بالمتقدمين: من كان بعد الشيخين، وبالمتأخرين: من كانوا بعدهما، ينظر الفتاوى الفقهية الكبرى، طبع دار الفكر (٤/ ٦٣) وتحفة المحتاج بشرح المنهاج، لشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤)، (٣/ ٥٥).

<sup>(</sup>٦) هو الشيخ علي بن عبد الكافي، صاحب العمدة والإبتهاج والفتاوى، ولم أحصل على مصدر قوله هذا في مؤلفاته. (٧) أي: وهما متعدّيان، الحدث إذا قام بالفاعل ولم يتعدّ إلى المفعول به يسمّى لازماً، وإذا تعدّى إلى المفعول به يسمّى متعدّياً، والرفع والإزالة يتعديان من الفاعل الذي هو الماء إلى المفعول به وهو البدن والأعضاء، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري: (ت٢٩٩هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الله بن عقيل العربي (٣٠٤هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد (٢٥٥هـ)، المار الفكر - سوريا (٢/ ١٤٥٥).

قد توجد بحيث لا فعل بالكلية كانقلاب الخمر خلاّ، وإنّ ما لا يرفع حدثاً ولا يُزيل نجساً ليس في معنى ما يفعل ذلك، فكيف يلحق به ؟"

وأجيب: بأن الطهارة والرفع من باب إطلاق الأثر وإرادة المؤثّر، كما هو المتعارف، وبأنّ إطلاق الطهارة على التثليث والأغسال المسنونة من المجاز الصوريّ والتشبيه، وعلى التيمُّمِ ووضوءِ دائم الحدث من المجاز الغائي بعلاقة الإباحة، وكذا على الخلّ المنقلب والجلد المدبوغ. (1)

«قال الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَامِنَ السَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴾ الآية (٢).

ابتداءُ المصنف بهذه الآية إما للتبرُّك [والاقتداء] بالشافعيّ فإنّه كان من دأبه إذا كانت في الباب آيةٌ تلاها، أو خبرٌ رواه، أو أثرٌ حكاه، ثم رتَّب عليه مسائلَ الباب؟ وإما للاستدلال.

فإن كان [للأول] فلا مشاحَّة، وإن كان [للثاني] فقد يرد عليه أن من قاعدة النظّار تأخيرَ الدليل عن المدلول، وقد عُكس، فيا وجهه؟

الجواب: أن هذا الدليل من القواعد الكلّية المنطبقة على غالب مسائل الكتاب، والدليل إذا كان بهذه المثابة كان تقديمه أولى؛ لينطبق على جزئيّاته.

وصدر بعض سلف الأصحاب (٢) الكتاب بقوله تعالى:

<sup>(</sup>۱) المجاز لفظ مستعمل في معنى غير ما وضع له اللفظ أوّلا لعلاقة مع قرينة، والعلاقة إذا كانت المشابهة بين المعنيين يسمى المجاز استعارة وإذا كانت غير المشابهة يسمى المجاز مرسلاً، وحاصل الجواب أنه يوجد مجاز إما مرسل إذا قلنا إن إطلاق الطهارة على التطهير من إطلاق الأثر على المؤثر كإطلاق الدخان وإرادة النار، وإما إستعارة إن قلنا: إن إطلاق الطهارة على الأغسال المسنونة والتثليث لشبهها بالطهارة في الصورة، وعلى التيمم ووضوء دائم الحدث وانقلاب الخمر خلا واندباغ جلد الميتة نشبهها بها في أن كلًّا منها تنتج عنه الإباحة، ينظر: غتصر المعاني لسعد الدين التفتاز إني (س٢٩٧هم)، الطبعة الأولى (١١٤١هم)، دار الفكر -قم (ص٢١٩)، وأصول السرخسي: أبي بكر محمد بن أجد بن أبي سهل السرخسي (٢٩١هم) - دار المعرفة - بيروت (١/١٧١)، وشرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه لسعد الدين مسعود بن عمر التفتاز إني الشفعي (٢٩٧هم)، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢١٦هم - ١٩٩٦م) تحقيق: زكريا عميرات (١/١٧٨).

<sup>(</sup>٢) تُمام الآية الكريمة: ﴿ وَهُوَ الَّذِي َ أَرْسَلُ الْرِيْحَ كُنُمْ رَا بَرْكَ يَدَى رَحْمَتِهِ وَأَنزَلْنَامِنَ السَّمَآءِ مَآءَ طَهُورًا ﴾ (الفرقان: ٤٨). (٣) لعل مقصوده بهذا السلف هو الشيخ أبو إسحاق الشيرازي (ت٢٦٧هـ) في كتابه: التنبيه، ينظر: التنبيه في فقه الإمام الشافعي للشيرازي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، دار الأرقم، بيروت لبنان (ص٧٦)

﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءُ لِيُطَهِّرَكُم بِهِ - ﴾ (١)

وعدل المصنف منها إلى ما أتى به؛ لأنّه يفيد أنّ الطهور غير الطاهر.

وجه الاستدلال؛ أنَّ قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَامِنَ السَّمَآءِ مَآءَ ﴾ يبدل على كون الماء طاهراً؛ لأنَّ الآية سيقت في معرض الامتنان، ويستحيل أن يمنَّ اللهُ تعالى علينا بغير طاهر ("، فوجب حمل قوله: "طهوراً" على معنى زائد، وهو التطهير، والتأسيس خير من التأكيد. (")

(ولا يجوز رفعُ الحدث) وهو وجود الشيء بعد أن لم يكن، لغةً، و أمر مقدَّر [قام] بأعضاء الشخص يمنع صحة الصلاة وما في معناها، شرعاً. وقد يطلق على الموجِب، كما صرَّح به النووي (١٠).

وهو ينقسم إلى: الأصغر، وهو ما يوجب الوضوء فقط.

والمتوسِّط، وهو ما يوجب الغسل من الجماع أو الإنزال.

والأكبر، وهو ما يوجب الغسل من حيض أو نفاس (٥). وإذا أطلق فالمراد به الأصغر غالبا.

(ولا إزالةُ النجاسة) وهي من النَجَس بفتح النون والجيم.

وهو الشيء المبعَد، لغةً، قال الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ بَعَشٌ ﴾ (١)،

 <sup>(</sup>١) تمام الآية الكريمة: ﴿ إِذْ يُعْشِيكُمُ ٱلنُّعَاصَ ٱمَنَةً مِنْهُ وَهُزَلْ عَلَيْكُم مِنَ ٱلسَّمَآء مَآهُ لِيُعْلَقِرَكُم بِهِ، وَيُدْهِبَ عَنكُرُ رِجْزَ الشَّمَانِ وَلِيرَبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَمُثَيِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ﴾ (الأنفال:١١)

<sup>(</sup>٢) فيَه أن قُوله تعالى: ﴿ لِلْطُهِّرِكُمْ بِهِ ، ﴾ أيضاً في معرض الامتنان فتفيد أيضاً أن الطهور غير الطاهر، أشار إلى ذلك الشيخ ابن حجر في تحفة المحتاج بشرح المنهاج تحقيق الشيخ عبد العزيز الخالدي، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

<sup>(</sup>٣) التأسيس: إفادة معنى لم يكن حاصلًا قبل، والتأكيد: إعادة المعنى الحاصل قبله، ينظر: التعريفات (١/ ٧١).

<sup>(</sup>٤) ينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد لشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي)، ط. (١)، دار الكتب العلمية- بيروت - (١) ينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد لشيخين الألباني (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، (١/ ١٧). وفي روضة الطالبين تحقيق فؤاد بن سراج عبد الغفار، تعليقات الشيخين الألباني والعثيمين، نشر المكتبة التوفيقية- القاهرة- مصر (١/ ٢٢٥)، حيث يقول: الحدث يطلق على ما يوجب الوضوء، وعلى ما يوجب الغسل.

<sup>(</sup>٥) زيادة الحدث في القسمين الأخيرين باعتبار زيادة ما يحرم بها، ينظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج (١/١١٠)، ط(١)، (١٤١٦هـ)، دارالكتب.

 <sup>(</sup>٦) تمام الآية الكريمة: ﴿ يَتَأَيْهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّمَا الْمُفْرِكُونَ نَعَسُّ فَلاَ يَقَرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَكَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَلَانُواْ وَإِنَّا الْمُفْرِكُونَ نَعَسُلُهُ وَاللَّهِ الْحَكَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَلَانُواْ وَإِنْ اللَّهُ عَلِيدُ حَكِيدٌ ﴾ (التوبة: ٢٨).

أي: مبعَدون عن الحق. و عين قذِرةٌ تمنع صحَّةَ نحو الصلاة، شرعا(١). وسيجيء طرف منها في فصل النجاسات(٢).

وهي تنقسم إلى: المخفّفة، كبول الصبيّ قبل أن يطعم سوى اللبن. والمتوسّطة، كالروث. والمغلّظة، كالكلب.

(إلا بالماء)، أما حصر رفع الحدث فيه؛ فلقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُواْ مَا مُفَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ (النساء: ٤٣). فأوجب التيمم عند فقد الماء، فدل على أنه لا يشارك الماء في ذلك شيء من المائعات.

وما روي: «أنّه رَبُّ تَوَضأ بالنبيذِ ليلةَ الجنِّ»(٢) فضعيف، بل منقطع على ما قاله الشيخ ابن حجر (٢٠)- لأنّ من رواته أبا زيد (٥٠)، وهو مجهول العدالة في رجال الحديث.

<sup>(</sup>١) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١٧/١).

<sup>(</sup>٢) ويأتي بعدها بيان طرق تطهير المتنجس الخمسة.

 <sup>(</sup>٣) رواه أبو يعلى الموصلي (أحمد بن علي بن مثنى)، (٢١٠-٣٠٧هـ) في مسنده، تحقيق حسين سليم أسد، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ على المراه ١٤٠٤).

<sup>(</sup>٤) ينظر: تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ١٥٨ه) ط (١)، (٤٠١هـ – ١٩٨٤م)، دار الفكر – بيروت، (١١/١١)، رقم: (٤٧١) نقلاً عن غيره من المحدثين، والدراية في تحقيق أحاديث الهداية لا بن حجر العسقلاني، (ت٥٩٨هـ)، تحقيق عبد الله هاشم اليهاني المدني. دار المعرفة – بيروت: (١/ ٦٣). والمنقطع ما سقط من إسناده واحد، ومنه ماذكر في إسناده مبهم، كرجل أو شيخ، وكيف يصح الحديث وقد قال ابن مسعود: «لم أكن ليلة الجنّ مع رسول الله عليه، ووَدِدتُ أنّي كنتُ معه»، كهافي صحيح مسلم، رقم: (١٥٧١ - (٥٥٠)، وبنظر: المعيار، في الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي استشهد بها الفقهاء، لتاج الدين علي بن عبد الله الأرزديلي التبريزي (ت٤٥١هـ) تحقيق خلدون الباشا، الطبعة الأولى، دار الإصلاح ـ سورية ـ دمشق، (١٧/١)، و (١/ ١٤).

 <sup>(</sup>٥) المعروف عنه أنه مولى عمرو بن حريث، وأنه شيخ يروي عن ابن مسعود، ولا يعرف من أبوه ولا بلده، ولا يعرف بصحبة ابن مسعود. نصب الراية لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت٦٧٢هـ) تحقيق محمد يوسف البنوري (١٣٥٧هـ) - دار الحديث -مصر (١٣٧/١).

ونقل عن ابن المنذر (١) والغزاليّ (١) الإجماعُ على اشتراط الماء في [رفع] الحدث. وأما حصر إزالة النجاسة فيه؛ فبالقياس والنقل:

أما القياس: فهو إنها انحصر رفع الحدث في الماء؛ لما فيه من الرقّة واللطافة والقوّة الدافعة وصفاء الجوهر ما ليس في غيره من المائعات، مع عموم وجوده وقلّة مؤنته، فأولى أن ينحصر فيه إزالة النجاسة بجامع المانع، بل هو في الفرع أقوى منه في الأصل؛ بدليل جواز التيمّم للحدث دون إزالة النجاسة، فيكون القياس من أعلى أنواع الجلي (").

وأما النقل؛ فلم اروي: «أنّه على قال حينَ بالَ ذو الخويصرةِ التميميُّ (١) في المسجدِ: صُبُّوا

<sup>(</sup>۱) الموجود في النسخ الثلاث: "علي بن المنذر"، ولعل العبارة الصحيحة: "عن ابن المنذر" وأصابها تحريف النساخ. وابن المنذر هو أبو بكر النيسا بوري، محمد بن إبراهيم بن المنذر، نزيل مكة، الجامع المتمكن من علمي الفقه والحديث، الفقيه صاحب التصانيف. من شيوخه: محمد بن إسهاعيل الصائغ، ومحمد بن ميمون. ومن تلاميذه أبو بكر بن المقرئ، ومحمد بن يحيى عهار. ومن مؤلفاته: كتاب الإشراف في اختلاف العلهاء، والمبسوط، والإجماع، والاختلاف، وله تفسير كبير، توفي بمكة المكرمة سنة (۱۸ ههه)، لم يتقيد في الإختيار بمذهب أحد بعينه، ولم يكن يتعصب لأحد ولا على أحد، ومع ذلك فهو معدود من أصحاب الشافعي، ينظر: طبقات السبكي (۲/ ۷۷)، رقم (۱۸۸)، وتم وطبقات الشافعي، ينظر: طبقات السبكي (۲/ ۷۷)، وتم (۱۸۸)، وتم ذيب الأسهاء (۲/ ۸۵)، رقم (۱۸۷)، وطبقات الشافعية، لأبي بكر المصنف (الحسن بن هداية الله)، (۱۸۱۵)، ومطبعة نعهان (۱۸۱۵)، تحقيق. د. عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان (۱۳۹۱ هـ - ۱۹۷۱م)، ومطبعة نعهان الأعظمي - بغداد (۱۳۵)، والخزائن السنية (ص۱۳۳)، ومن العجيب أنّ اسمه في طبقاته أيضا قد أصابه التحريف فكتب: "أبو بكر إبراهيم بن المنذر".

<sup>(</sup>٢) ينظر: الإجماع، لابن المنذر أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣١٨هـ)، تحقيق: د.= فؤاد عبد المنعم أحمد، الطبعة الثالثة، (٢٠٩٨هـ)، دار الدعوة، الاسكندرية (١/ ٣٢)، والوسيط، تأليف حجة الإسلام الغزالي، تحقيق أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، الطبعة الأولى، دار السلام - القاهرة، (١٤١٧هـ)، (١/ ١٠٩).

<sup>(</sup>٣) في النسخة (ب): "من الأعلى الجلي"، وكلاهما مناسبان، وأركان القياس هنا هكذا: المقيس النجاسة، المقيس عليه الحدث، الجامع كون كل منهما مانعا من صحة الصلاة، الحكم حصر الإزالة في الماء، وفي (ب) من الأعلى الجلي، ومن تعاريف القياس الجلي أنه: قياس يعلم عدم تأثير الفارق فيه بين الأصل والفرع، ينظر شرح المحلي على جمع الجوامع لتاج الدين السبكي (٢/ ٣٤١-٣٤١).

<sup>(</sup>٤) ألبائل في المسجد مختلف فيه هل هو ذو الخويصرة أو الأقرع بن حابس؟. وذو الخويصرة مختلف فيه هل هو التميمي أو البياني؟، فإن ذا الخويصرة اثنان: أحدهما تميمي، وهو ذو الثدية خارجي وليس بصحابي، والثاني بياني، وهو الصحابي البائل في المسجد، ينظر: الديباج على صحيح مسلم لأبي الفضل السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١٩-٩١١هـ) تحقيق أبي إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان- الخبر-السعودية، (٤١٦ هـ = ١٩٩٦م)، (٧/٢٥) رقم (٢٨٤)، والإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن على بن حجر العسقلاني (٣٨٥مه)، تحقيق على محمد البجادي، الطبعة الأولى،

عليه ذَنوباً من الماءِ»(١)، والماء حيث أطلق بلا قيد يراد به العاري عمّا يخرجه عن الإطلاق، فيكون المأمور به ماءً مطلقا، والمأمورُ لا يخرج عن الأمر إلا بامتثال ما أُمر به.

والنص على الماء؛ إما للخواص التي ذكرنا، كما اختاره حجة الإسلام (٢)، وإما تعبد (٣) لا يعقل معناه، كما قالمه الإمام (٤).

وكان الأولى أن يقول ـ بعد قوله: "ولا إزالة النجاسة" ـ: "ونحوُهما"؛ ليتناول الأغسال المسنونة، وغسلَ الميت، ووضوءَ دائم الحدث، وغسلَ المجنونة والذميّة لتحلَّ للزوج؛ فإنها طهارات لا ترفع حدثاً ولا تُزيل نجساً، وإنها لا تُجزئ إلّا بالماء. اللهمّ، إلا أن يقال: إن المفهوم لاعموم له (٥)، فيصدق بصورة: وذلك في إزالة الطيب من بدن المُحرِم؛ فإنّه يجوز بكلّ مائع. وعبارتُه شاملة لـ لأرض التي أصابتها نجاسة وذهّب أثرُها بالشمس والريح، أو أصاب أسفلُ الخفّ نجساً فدَلكَه في الأرض، وفيه كلامٌ يأتي في الصلاة (١).

دار الجيل- بيروت (١٤١٢هـ) (٢/ ٤١١) رقم: (٢٤٥٣و٣٤٣)، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٧هـ)، تحقيق محبّ الدين الخطيب. دار المعرفة · بيروت (١٠/ ٣٩٤). وحواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ضبط وتصحيح محمد عبد العزيز الخالدي: (١/ ١١٣)، وفيض القدير (٢/ ٧٢٣)، لعبد الرؤوف المناوي، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية الكبرى (١٣٥٦هـ).

 <sup>(</sup>١) رواه البخاري، رقم (٢٢١)، ورواه مسلم بن الحجاج القشيري في صحيحه، رقم (٩٩ - (٢٨٤)، ولفظ مسلم: «أن أعرابياً قام إلى ناحيةٍ في المسجدِ فبال فيها، فصاح به الناس، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: دَعُوه، فلمّا فَرَغَ أَمّر رسولُ اللهِ ﷺ: دَعُوه، فلمّا فَرَغَ أَمّر رسولُ اللهِ ﷺ: نَعُرب فصُبّ على بولِهِ».

<sup>(</sup>٢) هو الإمام الغزالي صاحب البسيط والوسيط والوجيز، وهذا الاختيار موجود في الوسيط (١/١٢).

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (ج): "تعبّديّ لا يعقل معناه "، وما في (١) أنسب؛ لأنه خبر للنص، وهو فعل الله تعالى، وكذلك التعبّد.

 <sup>(</sup>٤) ينظر: نهاية المطلب في دراية المذهب الإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت٤٧٨هـ)، الطبعة الأولى (٤٢٨ هـ- ٢٠١٧م)، تحقيق أ. د. عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج - بيروت - لبنان (١/٧)، وفي (١/ ١٩) نقله عن الإمام الشافعي، ولكن يبدو من عبارته أنه استشكله.

 <sup>(</sup>٥) اختلف الأصوليون في عموم مفهوم المخالفة: فقال الغزالي: لا عموم له، وقال الفخر الرازي: له عموم،
 ينظر: المحصول في علم الأصول للإمام أبي عبدالله محمد بن عمر (فخر الدين الرازي)، (٦٠٦هـ) ط. الأولى، دار
 الكتب العلمية- بيروت- لبنان (١٤٢٠هـ)، (١/ ٣٢٨).

<sup>(</sup>٦) مراده المعفوات التي تذكر في شروط الصلاة عند ذكر شرط طهارة الثوب والبدن والمكان.

(٢) أي: الذي يصلح.

وآثر شرّاح المنهاج: (١) لفظة: "يشترط" على تعبير المصنف بـ" لا يجوز "، وقالوا: " لا يلزم من عدم الجواز الاشتراط".

ولك أن تقول: قد ذكر في شرح المهذب أن لفظة "يجوز" تستعمل تارة بمعنى الحِلِّ، وتارة بمعنى الحِلِّ، وتارة بمعناهما، وهذا الموضع ما يصلح للأمرين (٢٠). فنفي الحلِّ والصحّة في غير الماء مستلزم لاشتراط الماء لهما.

ولهم أن يعترضوا: بأن لفظة "يشترط" تقتضي توقُّف الرفع والإزالة على الماء، ولفظة "لا يجوز" متردِّدة بين تلك المعاني ولا قرينة، فالتعبير بـ"يشترط" أولى.

ولك أن تقول بمنع التردُّد: ؟ لأنه إن حُمل المشترك على جميع معانيه عموماً -كما قاله بعض الأصوليين على اختيار الشافعي - فظاهر، وإلا فحمله على جميعها هنا بقرينة السياق والتبويب (٣).

وزد عليه: بأنَّ تعبير الكتاب يدلُّ على نفي الجواز بغير الماء بمنطوقه، وتعبير المنهاج إنها يدلُّ على ذلك بالواسطة، وهو أنَّ الإتيان بالعبادة على غير وجهها حرام؛ للتلاعب، فتعبيرُ الكتاب أولى (٤٠).

وخرج بقوله: "إلا بالماء" التراب في التيمم؛ فأنَّه مبيح لا رافع، وأدوية الدباغ؛ فأنَّها

<sup>(</sup>١) المنهاج هنا هو منهاج الطالبين في فقه الإمام الشافعي، تأليف شيخ الإسلام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، اختصر فيه المحرر للإمام عبدالكريم الرافعي وزادعليه، وقد بارك الله تعالى في جهده، فأخذه العلماء واعتبروه من مصادر المذهب الشافعي، وشرحوه شروحا كثيرة: فمنها "تحفة المحتاج" لشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي، و"قوت المحتاج" و"غنية المحتاج" للأذرعي، و"مغني المحتاج" للشربيني، وغيرهم كثير.

<sup>(</sup>٣) المشترك اللفظي لفظ له أكثر من معنى موضوع له بسبب تعدد الوضع، كالقرء للحيض والطهر، والعين للباصرة والجارية والنقد، ويصح عند الشافعية إطلاقه على معنيه مثلا معا، وخاصة في النفي، كأن تقول: ما عندي عين وتريد نفي عين الماء والنقد، وعنده المشترك ظاهر في كلا المعنيين عند التجرد عن القرينة، وإذا وجدت قرينة تدل على كلا المعنيين كما هنا فأولى بالجواز. ينظر: شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع لتاج الدين السبكي (١/ ٢٩٥- ٢٩٧). (٤) من شراح المنهاج المرجحين لتعبير النووي شمس الدين محمد بن أحمد الرملي (ت: ١٠٠٤هـ) في نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، طبع سنة (١٩٥٧هـ = ١٩٥٨م)، (١/ ٥١ و ٥٥)، لكن الشيخ شهاب الدين إبن حجر الميتمي يقول بعد مقارنة منصفة: "قفي كل من العبارتين مزية خلافا لمن أطلق ترجيح هذه ولمن أطلق ترجيح تلك، فتأمله ". ينظر: تحفة المحتاج بتصحيح محمد عبد العزيز الخالدي، ط. دار إحياء (١٤١٥هـ)، (١/ ١١).

عيلة لا مزيلة على ما سيأتي (١)، والإستجهار بالأحجار، فأنّه تخفيف، معفوٌّ عن أثر النجاسة، لا إزالة.

قال الشيخ جمال الدين الإسنويّ: ودعوى الاستحالة في الدباغ لا يدفع الإيراد(١٠).

(ويشترط فيه بعد الطهارة)- ليصلح رافعا ومزيلا - (وصفان): أحدهما (أن يكون مطلقاً)؛ ليندرج تحت النصوص الآمرة باستعال الماء والمجوِّزة له؛ لأنَّ صفة الإطلاق لازمة للفظ الماء ما لم يقيَّد، فيخرج المقيَّد بالإضافة ونحوها بمفهوم الصفة (٣) في الماء المأمور به في النصوص، وإن لم ينقل تصريح به (١٠).

## تعريف الماء المطلق

(وهو الذي يقعُ عليه اسمُ الماء بلا إضافة)، كالماء النازل من السماء، وهو المطر وذوب الثلج والبرد، والنابع من الأرض، وهو ماء العيون والآبار والأنهار والبحور، والماء النابع بين أصابع رسول الله وهو أشرف المياه (٥٠).

أما الماء النازل من السماء؛ فتدلُّ له الآية المارَّة. ويدلُّ للنابع من الأرض؛ قولُه عَلَيُّ:

<sup>(</sup>١) في طرق تطهير المتنجس.

 <sup>(</sup>۲) نقل بالمعنى كعادة الشارح الغالبة من المهات في شرح الروضة والرافعي للشيخ جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (ت:٧٧٦هـ)، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م) - دار ابن حزم -بيروت لبنان (٢/٨).

 <sup>(</sup>٣) الصفة من أقسام مفهوم المخالفة، وهو لفظ مقيّد للفظ آخر ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية، فهو أعم
 من النعت النحوي، ينظر: شرح المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه لتاج الدين السبكي (١/ ٢٥٠-٢٥١)،
 ومراده بالصفة هنا: الإطلاق.

<sup>(</sup>٤) الضمير في "به " راجع إلى المفهوم.

<sup>(</sup>٥) كما جاء في الحديث الشريف المتفق عليه الذي رواه البخاري في صحيحه، رقم (٣٣٧٩) ولفظه: "فوضع يده في الإناء فجعل الماء يفور من بين أصابعه"، ولفظ مسلم: "أن النبي ترهي دعا بهاء فأي بقدَح رَحراح فجعل القومُ يتوضَّوون" إلىخ الحديث، ومسلم في صحيحه، رقم (٤ - (٢٢٧٩)، وفي كلا الصحيحين بدون الجملة الأخيرة، وجاءت الجملة الأخيرة من الحديث في السنن الكبرى للبيهقي، لأحمد بن حسين بن علي بن موسى، أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دارالباز - مكة المكرمة، (٤١٤هـ ١٩٩٤م)، (١٩٩٤هم)، (٤٣٨٥-٤٥٨هم)، (١٩٦٤هم)، وقم الحديث (١٩١٩) شم قال البيهقي: هذا أصح ما في التسمية.

«البحر هو الطهورُ ماؤُه» (١٠)، «وأنَّه ﷺ تَوَضَّأُ من بنرِ بُضاعَةً» (١٠).

ويدلّ للماء النابع من بين أصابع النبيّ؛ ما روى البيهقيّ عن أنس: «أنَّ النبيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَه فِي الإناءِ، وقال: تَوَضَّؤُوا بِاسمِ اللّهِ تعالى، فكانَ الماءُ يَغرُجُ مِن بينِ أَصابِعِهِ حتَّى تَوَضَّأً كلُّهم، وكانُوا نَحواً مِن سَبعِينَ ».

(فهاء الورد والشجر ليس بطهور)؛ لخروجه عن الإطلاق؛ من حيث إنّه لا يذكر إلا بالإضافة.

(٣) إشارة إلى الآية الكريمة: ﴿ خُلِقَ مِن مَّآ وَافِقٍ ﴾ (الطارق:٦).

(٤) متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه رقم (١٣٠)، ولفظه: «عن أمَّ سلمةَ قالت: جاءت أُمُّ سُلَيم إلى رسولِ اللّهِ على المرأةِ مِن غسل إذا احتلَمت؟ قال النبي على اللهِ على العرأةِ مِن غسل إذا احتلَمت؟ قال النبي على العرأةِ مِن غسل إذا احتلَمت؟ قال النبي على العرأةِ مِن غسل إذا احتلَمت؟ قال النبي على إذا رأتِ الماء، فغطَّت أمُّ سَلَمةَ . تعني وجهها . وقالت: يا رسولَ اللّه ! وتحتلِمُ العرأةُ ؟ قال: نعم، تَرِبَت يمينُكِ، فَبِمَ يُشْبِهُها وَلَدُها؟») ورواه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري مسلم في صحيحه، رقم (٣١٣).

<sup>(</sup>۱) رواه الإمام الشافعي في الأم (۱/۷)، ولفظه: «سأل رجل النبي على فقال: يا رسول الله إنّا نركبُ البحر ومَعَنا القليلُ من الماءِ فإن توضّأنا به عطِسنا، أفتوضًا بهاء البحر؟ فقال النبيُّ تلله: هو الطهورُ ماؤُه الحِلَّ ميتُه»، ورواه أبو داود، سليهان بن الأشعث السجستاني الأزدي (۲۰۲-۲۰۵هـ) في سننه، رقم الحديث (۲۳)، وسكت عنه، ورواه محمد بن عيسى، أبو عيسى السترمذي (ت۲۷۹هـ) في سننه، رقم (۲۹)، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، ومن منهج الشارح رواية الحديث بالمعنى، فلم أجد في متون الحديث "البحر هو الطهور"، بل: "هو الطهور" بدون لفظ " البحر".

<sup>(</sup>٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٧١)، رقم (١٩١)، ورواه الإمام أحمد بن حنبل (ت٤١ه) في مسنده، مؤسسة قرطبة - مصر، مسند أبي سعيد الخدري (٢/ ٨٦)، ورواه أبو داود في سننه، رقم (٢٦)، وأشار إلي الإضطراب في سنده، ورواه الترمذي في سننه، رقم (١٠)، ورواه غيرهم، وفي سنده، ورواه الترمذي في سننه، وقب (٢٩/١)، رقم (١٠)، ورواه غيرهم، وفي إسناده إضطراب، وفي الحكم على الحديث خلاف، فصححه أحمد، وحسنه الترمذي، وأعله ابن القطان بجهالة راويه عن أبي سعيد واختلاف الرواة في اسمه واسم أبيه، ولكن روي من حديث أبي هريرة وسهل بن سعد وجابر، ونقل عن المدار قطني أنه غير ثابت، ولم يذكر ذلك في سننه، وقال ابن الملقن: نفي المدارقطني ثبوته مردود بقول هؤلاء، ينظر: الدراية في تخريج أحاديث المداية: (١/ ٥٦) رقم (٥٥)، وتلخيص الحبير: تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣- ١٨٥٥)، تحقيق السيد عبد الله هاشم الياني المدني، المدينة المنورة (١٣٨٤هـ ١٩٦٤م)، حجر العسقلاني ديوسف عبد الرحن المرعشلي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي (ت٤٤١هـ)، الجهاعيلي تحقيق: د. يوسف عبد الرحن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم، جمال حمدي الذهبي، الطبعة الثالثة (١٣٤١هـ - ٢٠٠٠م)، دار المعرفة، لبنان/ بيروت (١/ ٨٢)، وخلاصة الأحكام في مهات السنن وقواعد الإسلام، تأليف: أبي زكريا، عبي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٢٦٥)، وخلاصة البدر المنير (١/ ٧)، رقم (٢)،

وقيَّد بعضُهم الإضافةَ بكونها لازمةً؛ ليدخل المضاف إلى مقرِّه أو ممرِّه، كالبئر والنهر.

ولك أن تقول: إن المضاف إلى البئر مثلا وإن كان مقيدا، لكنه يُطلق عليه اسم الماء بلا قيد؛ لكون التقييد غير لازم، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه، وإنها يحتاج إلى التقييد في جانب النفي (١)، كقولنا: غيرُ المطلق هو المقيَّد بقيدٍ لازم.

ومنهم من يفسّر المطلق بالباقي على أوصافه الخلقية (")، ليدخل فيه الماء المِلحُ والأُجاجِ خلقةً، وكذا النتن والمتغيّر واللزوج أصلا، ولهذا قال الشافعي على في المختصر ("): "كل ماء من بحر عذب أو مالح [فالتطهر] به جائز "(١).

ويرد على التفسيرين المتغيِّرُ لطول المكث، وبالمجاورة، وبها يعسر صون الماء عنه؛ فأنّه طهور كما يأتي وإن منع التغيير إطلاقَ الاسم عليه - وغيرُ باق على أوصافه الخلقية.

وكذا يرد الماء المستعمل إذا لم يتغير؛ فإنّه مطلق مُنع من استعماله تعبُّدا، كما صرّح به المصنف في العزيز. (٥)

<sup>(</sup>١) عبارة النسخ الثلاث التي حصلت عليها: "في جانب النفي"، وعبارة مغني المحتاج في نظير الموضوع: "في جانب الإثبات"، لعل الشارح ابن هداية يقصد بجانب النفي: نفي الإطلاق، أي: قولنا: "غير المطلق"، ومراد الخطيب الشربيني بالاثبات: إثبات اللزوم، اي:قولنا:" بقيد لازم".

 <sup>(</sup>۲) كالغزالي في الوسيط (۱۱۳/۱)، والرافعي في، ط.: دار الفكر، (۸۳/۱)، ومنهم من جمع بين التعريفين
 كالقفال سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي (ت٣٣٦هـ) في حلية العلماء (٥٦/١) حيث قال:"...بالماء المطلق على أي صفة كان من أصل الخلقة".

 <sup>(</sup>٣) المختصر اسم كتاب لخصه كل من المزني وحرملة والبويطي من علم الإمام الشافعي، ينظر: الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين (ص١٤٦)، نقلا عن الفوائد المكية (ص٣٥)، والخزائن السنية (ص٨٨-٩٠)، (٧٧١٢) اللوحة، (٠٠٣).

<sup>(</sup>٤) وعبارته: وقال الشافعي: فكل ماء من بحر عذب أو مالح أو بئر أو سهاء أو برد أو ثلج مسخّن وغير مسخّن = فسيخن = فليروت - لبنان: (ص١)، ويظهر من هذا ما سبق في بيان منهج الشيخ المصنف من عدم دقته رحمه الله في نقل النصوص باللفظ، واعتهاده على النقل بالمعنى والمضمون.

<sup>(</sup>٥) لم أجد في العزيز للإمام الرافعي (ت:٦٢٣هـ) السابقة ترجمته (ص:٥٠٥٠) التصريح بأن المنع من استعمال الماء تعبّد، وإنها وجدت فيه التصريح بأن المستعمل مطلق، وذلك في العزيز ط. دار الفكر (١/ ٢٣١) وتحقيق: علي عمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان (١٤١٧هـ-١٩٩٧م)، عمد معوض وهذا أيضا من شواهد عدم اهتمام الشيخ المصنف بالنقل الحرق، بل الذي يعنيه هو النقل بالمعنى، وسبق بيان ذلك ضمن بيان منهجه في التأليف وما يؤخذ عليه.

وكذا الماء القليل إذا وقعت فيه نجاسة [ولم يتغير]؛ فإنّه لا تجوز الطهارة بـه مع أنّه يقع عليـه اسـم الماء بـلا إضافـة، ولم يخرج عـن أوصافـه الخِلقيـة.

وقد يجاب: عن المتغيّر لطول المكث ونحوه بمنع كونه مطلقاً، وإنها أعطي حكمَ المطلق للضرورة.

وعن المستعمل بأنّه غيرُ باق على أوصافه الخلقية؛ لأنّ منها القوَّةَ الدافعة، وقد سلبت منه بالاستعمال على ما سَنُبيِّن.

وعن القليل بأنّه لا يقع عليه اسم الماء بلا قيد، بل يتّصف بالنجس، والنجس ليس من أوصاف الماء.

(وكذلك)، غير طهور (ما تغيَّر بمخالطةِ ما يستغنى عنه بحيث لا يسمّى ما ة إلا بالإضافة إلى ما غيَّره)؛ لكثرته وتفاحشِ التغيُّر به، (كهاء الزعفران والدقيق)، وإن كان ألفَ قِلَّة؛ لأن النصّوص الواردة في طهوريّة الماء متعرِّضة لاسمه عارياً عن التقييد والإضافات، وهذا لا يسمَّى ما ة إلا مضافاً، فلا يندرج تحت النصوص.

ولا فرق بين التغيُّر الحسيّ والتقديريّ، على الأصحّ، حتى لـو خالطـه مائـع يوافقـه في الصفـات قـدِّر بمخالـفٍ وسَـطٍ للـماء، فـإن غـيّره سـلَبَ الطهوريّـةَ، وإلاّ فـلا.

وعن الصيمري (١): أنّه لا عبرة بالتغيُّر التقديريّ؛ لأنَّ الخليط - والحالة هذه - مغلوبٌ. وقيل: (١) لا يضرُّ التغيُّر الحسِّيُّ أيضاً ما لم يغلب الخليطُ الماء.

<sup>(</sup>۱) هو القاضي أبو القاسم عبد الواحد بن حسين الصيمري، وصيمر بوزن قيمر بلدة من ديار الجبل وخوزستان أو نهر من أنّهار البصرة، قال النووي: الثاني أظهر، من شيوخه أبو حامد المروروذي وأبو الفياض محمد بن الحسن البصري، ومن تلاميذه الماوردي، من مؤلفاته الإيضاح، والقياس والعلل، توفي حوالي سنة (٣٨٦) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٨٤٧هـ)، تحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (٥٤٠ ١٤٠٥ م)، (١٢/ ١٤٥)، رقم (٦) وطبقات الفقهاء للشيرازي، ط. بيرت (١٢٩)، وطبقات الفقهاء الشافعية، للإمام أبي عمرو عثمان (إبن الصلاح) (٧٧٥ ٣٤٣هـ)، وإستدراك الإمام النووي، تنقيح الإمام أبي المنبعة المراح، (٢١٥)، وتهذيب الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان (١٤١٣ هـ ١٩٨٢)، (٢٥ م)، (٢/ ٥٧٥) رقم (٢١٦)، وتهذيب الأسماء (٢/ ٤٥).

<sup>(</sup>٢) مقابل للأصح، ولم أجد القائل في المصادر التي حصلت عليها.

ثمّ إطلاق الكتاب شامل لمسألة ابن أبي الصيف (١)، وهي: أنّه لو صُبَّ ماءٌ متغير به الايستغنى عنه على ماء لا تغير فيه بالكلّية سلَبَ الطهورية إن تغير به الآنه تغير المصبوبُ فيه بها يُستغنى عنه، وهي مسألة غريبةٌ يُمتحَن بها الطلبةُ: يقال: ماءان يصحُّ التطهُّر بكلٌ منها انفراداً ويمتنع إذا اجتمعا.

والمراد بها يُستغنى عنه الماءُ: ما يمكن صونه عنه من غير مشقَّة، ولهذا نقول: لا يضرُّ التغيُّر بأوراق الأشجار المتناثرة بنفسها، وإن كانت ربيعيَّةً (٢) وتفتَّت واختلطت بالماء على الصحيح، وقيل: يضرُّ مطلقاً.

وقيل: تضرُّ الربيعية؛ للُزوجتها دون الخريفية؛ لأنَّ طبعها صار كطبع الخشب مع أن وجودها أعمّ، فالاحتراز عنها أشقُّ. والخلاف فيها إذا حصلت بسببها عفونة في الماء، وإلا فعلى ما يأتي في المجاور، وفيها إذا لم يطرح فيه، فإن طُرح فأصح الطريقين القطعُ بسلب الطهورية. ويستثنى عن المتغير بالمستغنى عنه المتغيرُ بالملح المائيّ؛ فأنّه لا يضرُّ - على المذهب - وإن تفاحش التغيرُ به؛ بناءً على أنّه تجوز الطهارة بالماء الذي ينعقد منه الملح.

فرع: الماء المترشح عن [بخار] الماء عند الغليان غير طهور على الأصحّ؛ لأنّه لا يسمّى ماءً على الإطلاق (°)، وصحح النوويُّ في زوائد الروضة أنّه طهور، وهو ضعيف ('').

<sup>(</sup>۱) هو ابن أبي الصيف بالصاد المهملة، وهو الشيخ محمد بن إسهاعيل بن على المعروف بابن أبي الصيف اليمني الشافعي، فقيه الحرم الشريف بمكة المكرمة، من مؤلفاته: بلغة المسافر في منهج الأكابر، والنكت على التنبيه، وزيادة الطائف، أقام بمكة يدرّس ويفتي إلى أن توفي سنة (٩٠٦هـ) رحمه الله تعالى، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٤/ ٢٦٢)، رقم الترجمة (١٠٧٠)، وكشف الظنون (١/ ٩٣٤)، وهدية العارفين (١/ ٢٠٢)، وطبقات ابن الصلاح تذييل الإمام النووي وتهذيب المزي وتحقيق محيي الدين نجيب (٢/ ٨٤٤)، إلا أن المحقّق سجّل تاريخ وفاته بـ (١/ ٢٠٤)، إبع، قاضى شهبة في طبقاته.

 <sup>(</sup>٢) الربيعية: الأوراق التي تنبت في الربيع، والربيع فصل من فصول السنة بين الشتاء والصيف، ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٣٢٥) مادة: (ربع). ويظهر بالمقابل معنى الأوراق الخريفية

<sup>(</sup>٣) لعل مراد المصنف على عدم تسميته ماء وقت التقطير أو قبله، وإلا فلو جمع منه مل ابريق مثلًا فلا أحد ينكر أنه ماء.

<sup>(</sup>٤) زيادات الروضة: المسائل التي زادها الإمام النووي على العزيز، وأصل الروضة: المسائل التي في العزيز، والروضة تحتملها. ينظر: المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، للدكتور على جمعة، ط. الأولى، دار السلام القاهرة – مصر (١٤١٧هـ= ٢٠٠٤م)، (ص٥٢)، وروضة الطالبين (١/٤٤١)، وكذلك رجّحه في المجموع، طبع دار الفكر- بيروت (١٩٩٧م)، (١٤٨/١)، ولم يبيِّن الشيخ المصنف وجه ضعفه إلا ما ذكره قبلُ من عدم تسميته ماء، وهو غير مسلم، والمطر النازل من السياء بسنته تعالى الجارية هو المجتمع من بخار الماء، فالراجح ما ينقله الشارح عن زوائد الروضة، وإن ضعفه الشارح، والله أعلم.

(ولا بأس بالمتغيِّر بنفسه لطول المكث)، وإن تفاحش؛ لعدم إمكان صون الماء عنه. وقد روي: «أنّه ﷺ تَوَضَّاً مِن بئرِ بُضاعَةً(١)، وكأنَّ ماءَها نُقاعةُ الجِنّاءِ»(١).

وذلك التغيُّر لا يمكن أن يكون بالنجاسة؛ وإلا لما توضّاً به، فبعد ذلك لا يخلو إما أن يكون بنفسه أو بشيء طاهر. فإن كان الأوَّلُ صحّ المدّعي، وإن كان الثاني فكذلك؛ لأنّ تغيُّره بنفسه أهون من تغيُّره بغيره (٢٠)، فإذا لم يقدح الثاني فأولى أن لا يقدح الأوَّل.

 <sup>(</sup>١) بصم الباء الموحدة وأجيز كسرها وبالضاد المعجمة، وحكي بالصاد المهملة، وهي بئر معروفة في المدينة،
 والمحفوظ في الحديث الضم، ينظر: معجم البلدان المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٢٦٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، (١٩٩٥ م)، (١/ ٢٩٩).

<sup>(</sup>٢) جملة " وكأنّ ماءها نقاعة الحناء " ليست جزءا من هذا الحديث، ولم يرد ذلك في بشر بضاعة من طريق ثابت، وإنها ورد في بئر ذروان التي من ضمن المياه المكروهة. ينظر: تلخيص الحبير (١/ ١٣٧)، رقم الحديث (٢). ملاحظة: طاهر الروايات المتعلقة ببئر بضاعة كانت توهمني شبها، فراجعت بعض المصادر فزال والحمد لله تعالى بذلك تلك الشبه وهي: ١. توضؤ الرسول الطاهر المتطهر من بئر تغير ماؤه بسبب إلقاء النجاسات فيها!. ٧-إقدام أهل خير القرون على إلقاء النجاسات في هذا البئر أو سكوتهم عليه وهم من هم في رعاية النظافة والتحرز عن القذارة. ٣- ظهر خبر الصادق المصدوق «الماء لا ينجسه شيء» ونحن نرى تنجس المياه عياناً. وبعد مطالعة المصادر المدرجة أسهاؤها في آخر التعليق وغيرها تبين لي: أوَّلاً :- أنَّ بشر بضاعة كانت كثيرة الماء بحيث لم يكن ماؤها يتغير بطرح بعض الأشياء فيها. وثانيا: -أنَّ إلقاء النجاسات فيها لم يكن عمدا من أشخاص مؤمنين وإنها كان بسبب السيل، حيث إن موقع البئر كان في منحدر أسفل وأحيانا كانت السيول تجرف إليها بعض النجاسات، وربها كان من فعل السفهاء أو المنافقين المفسدين. وثالثًا: - أنَّ صيرورة الماء كنقاعة الحناء لم تكن في بشر بضاعة، وإنها كانت في بئر آخر وبسبب طول المكث لا إنقاء النجاسات، وبثر بضاعة لم يتغير ماؤها وإنها كان تحرج بعض الصحابة واستفسارهم بسبب إلقاء بعض النجاسات فيها أحيانا. ورابعا- أنَّ الألف واللام في الحديث الشريف "الماء لا ينجسه شيء" للعهد.أي:: الماء الذي بهذه الكيفية من الكثرة بحيث لا يتغير بوقوع النجاسات فيها، أو يضم إليه الاستثناء الوارد في بعض الروايات: " إلا ما غيّر ≃ طعمه إلخ "، أو يخصص بالأحاديث الأخر التي ورد فيها مضمون هذا الاستثناء. ينظر للتوثيق والتخريج: إختلاف الحديث (٨/ ٩٩٤)، للإمام الشافعي علاه، وعون المعبود، لشمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، ط. (٢)، دار الكتب العلمية- بيروت (١٤١٥هـ)، (١٩٩١) وتحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (١/٢١٢)، تأليف الحافظ أبي العلا محمد عبدالرحمن المباركفوري (ت. ١٣٥٣هـ)، ط. (١)، دار إحياء التراث العربي - بيروت- لبنان (١٤١٩هـ=١٩٩٨م (٢/٣١٣)، ومختصر المزني (ص٩)، والمجموع" (١٢٨/١).

<sup>&</sup>quot; ) أي: أسهل من جهة الاحتراز؛ لأنّ التغير بنفسه أقلّ من تغير ، بغيره، واكثر وقوعاً، فقد توضّاً هو بالمتغير بغيره فأولى أن يجوز التوضؤ بالمتغير بنفسه، فيكون دلالة الحديث من فحوى الخطاب، فلا تذهب غلى أنّ ذلك غالف لما ذكره أوّ لاً؛ فإنّ ذلك من الأمارات الخطابية، فلا يلزم وقوعه. الملا أبوبكر المصنّف. بهامش نسخة مكتبة الشيخ عبد الله الذليلاني: اللوحة: (٤٢٩٧).

وإذا لم يكن بسبب ظاهرٍ ووجدنا الماء متغيِّراً أَحَلنا التغيُّر على طول المكث.

وإن كان - كما إذا رأينا بهيمة تبول في ماء ثم وجدناه متغيّرا وجوَّزنا أن يكون التغيّر بطول المكث وأن يكون بالبول- فالمنصوص عن الشافعي عظه، الحكم بنجاسة الماء؛ إحالةً على السبب الظاهر (').

(ولا بالمتغيّر تغيُّراً لا يمنع وقوع الاسم عليه، وهو التغيُّر القليل)؛ لأن التغيُّر إذا لم يكن بحيث يُخرج الماء عن الإطلاق لم يخرجه عن مورد النصوص الآمرة باستعاله، مع أن النسائيَّ (٢) روى عن أمِّ هانئ (٣) أنها قالت: «اغتَسَلَ رسولُ اللَّهِ عَلَيْهُ هو وميمونةُ في إناء واحدٍ من قصعة فيها أثرُ عَجين». (١) هذا ما رجّحه الخراسانيون.

وقيل يضرُّ ويسلب به الطهوريَّة، كالتغيُّر بالنجاسة يسلب الطهارة سواء كان قليلا أو فاحشا، وهو ما يقتضيه إطلاق العراقيَّين، وبه قال القاضي الحسين (٥٠)،

الأم للإمام الشافعي (٢٠٤هـ)، تدقيق وتخريج أحمد عبيدو عناية، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م)،
 (١/ ٥٤).

<sup>(</sup>٢) الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن الخراساني: أحمد بن شعيب بن علي، من شيوخه يونس بن عبد الأعلى وإسحاق بن راهويه، ومن تلاميذه: أبو على النيسابوري وأبو القاسم الطبراني، ومن مؤلّفاته: السنن الكبرى، وعمل اليوم والليلة، كان أفقه مشاتخ مصر وأعلمهم بالحديث، توقيّ سنة (٣٠٣هـ). ينظر: سيرأعلام النبلاء (١٤/ ١٣٤)، رقم (٦٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ١١٥).

 <sup>(</sup>٣) هي بنت أبي طالب بنت عم الرسول على وأخت أمير المؤمنين على كرم الله وجهه، أختلف في إسمها بين فاختة وعاتكة وفاطمة، والأول أشهر، توفيت بعد السنة الأربعين من الهجرة رحمها الله تعالى، ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٥٩٦/٤) (٤٦/٨).

<sup>(</sup>٤) رواه الإمام أحمد بن شعيب، أبو عبد الرحمن النسائي (٣٠٣هـ)، في السنن الكبرى له، رقم: (٢٣٧). ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٨/١)، رقم (١٧)، والحديث لا يثبت، وليس فيه حجة، لأنّه ليس فيه ذكر= التغير، لينظر: التحقيق في مسائل الخلاف لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الشهير بابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

<sup>(</sup>٥) أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروزي، شيخ الشافعية، من أصحاب الوجوه، من شيوخه أبو بكر القفال المروزي، ومن تلاميذه أبو سعيد المتولي والبغوي، من مؤلفاته: التعليق الكبير والفتاوى، توفي سنة (٤٦٦هـ)، هذا، وإذا ذكر القاضي مطلقا في كتب متأخري الخراسانيين وكتب الغزالي ونحوها فالمراد به القاصي حسين، وإذا ذكر مطلقاً في كتب متوسطي العراقيين فالمراد القاضي أبو حامد المروروذي. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٦٠)، رقم (١٣١)، وتهذيب الأسهاء (١٨/ ١٦٠)، رقم (١٣١).

والقفّال (٬٬ والشيخ أبو محمد (٬٬ من المراوزة ٬٬٬ وتعارض نصُّ المختصر والأمّ (٬٬ فيه. قوله: «وهو التغيُّر القليل، تنصيصٌ على ما تضمّنه الحكم؛ لبيان تسميته في اصطلاحهم، أو إشارةٌ - إلى ما اغتفره السلف - بلام العهد، تقديره: هو التغيُّر القليل الذي لا يُبالى به السلف.

(ولا بالمتغيِّر بالطين والطُّحلُب)؛ لمشقّة الاحتراز، مع أنّ أهل العرف لا يمنعون من

<sup>(</sup>۱) يوجد ثلاثة من أعلام الشافعية كنيتهم أبوبكر وشهرتهم القفال، أحدهم: أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد، القفال المروزي، إمام طريقة خراسان (۲۷۳-۲۱ هـ = ۹۳۸ - ۲۲ - ۱م) من مؤلفاته شرح فروع إبن الحمداد، وشرح المختصر في الفقه، لقب بالصغير فرقا بينه وبين القفال الشاشي، وثانيهم: هو القفال الشاشي الكبير: أبو بكر عمد بن علي بن إسماعيل، إمام عصره بها وراء النهر، من شيوخه ابن سريح، ومن مؤلفاته شرح رسالة الشافعي، لقب بالكبير للفرق بينه وبين الثالث منهم الآتية ترجمته]. يتكرر ذكره في كتب التفسير والحديث والأصول والكلام والجدل ويوجد ذكره في كتب الفقه للمتأخرين من الخراسانيين، توفي بشاش سنة التفسير والحديث والأصول والكلام والجدل ويوجد ذكره في كتب الفقه للمتأخرين من الخراسانيين، توفي بشاش سنة الفارقي، المعروف بالمستظهري (ت ٥٠ هـ). ولد بميا فارقين – أشهر مدينة بديار بكر و فقيه شافعي. كان حافظا لمقادة المتافعية في عصره. توفي التدريس بالمدرسة النظامية بمدينة بغداد واستمر الي أن مات، من تصانيفه: "حلية العلماء في مذاهب الفقهاء»؛ صنفه للخليفة المستظهر بالله؛ ولذلك يلقب هذا الكتاب بالمستظهري، و"المعتمد، وهو كالشرح للكتاب المذكور؛ والترغيب في المذهب، والشافي في شرح مختصر المزني. ينظر: تهذيب الأسهاء (٢/ ٥٠١)، وعرفة مذاهب الفقهاء، لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال (ت٥٠ ١٣٠)، وينظر للمسألة: حلية العلماء معرفة مذاهب الفقهاء، لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال (ت٥٠ ٥٠)، وينظر للمسألة: حديا العلماء معرفة مذاهب الفقهاء، لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال (ت٥٠ ٥٠)،

<sup>(</sup>٢) الشيخ ركن الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني، والدامام الحرمين، نسبة إلى جوين قرية من قرى نيسابور، من شيوخه ابن يعقوب الأبيوردي، وأبو الطيب الصعلوكي، ثم القفال المروزي، لازمه حتى برع في العلوم، ومن تلاميذ نجله إمام الحرمين عبد الملك، وإسهاعيل بن أحمد النوكاني، من مؤلفاته تفسير كبير، وكتاب الفروق، والسلسلة، وشرح الرسالة، والتبصرة، والتذكرة، ومختصر المختصر، جلس من سنة (٧٠٤هـ) في نيسابور للتدريس، والفتوى، توفي سنة (٨٠٤هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ١٠١ - ١١٤) رقم (٤٤٠)، وطبقات الشارح (المصنف الجوري) ط.بيروت (ص ١٤٤ - ١٤٥) وط. بغداد (ص ٨٤) وسير أعلام النبلاء (٢٤٠٨)، رقم (٢٤٠)، رقم (٢٤٠)، رقم (٢٤٠)، سمق بيان المراد بالعراقيين والخراسانيين، والمراوزة من الخراسانيين؛ لأنّ مرو إحدى مدن خراسان الأربعة التي أقام فيها الخراسانيون.

<sup>(</sup>٤) قال الإمام الشافعي على والأم (الطبعة الثانية، مطبعة دار المعرفة-بيروت-لبنان، = (١٩٩٣هـ = ١٩٧٣م) (١/٧): ما مؤدّاه: التغير بالخليط إذا كان قليلاً لا يخرجه عن الطهورية إذا وقع فيه بنفسه، وإن طرح فيه سلب الطهورية إذا غير الماء...وإذا تغير بمجاور أوبها في مقره وعمره من المخالط لم يخرج عن كونه طهورا، إ.هـ.، وأنا خد الآن أقلب صفحات مختصر المزني ولا أجدما يتعارض مع ذلك، فلعله في مختصر حرملة أو البويطي.

إيقاع اسم الماء المطلق عليه، فلو أخرج الطحلبُ وجفَّ ودُقَّ ناعماً وطُرِح فيه ضرّ، على ما صرَّح به النووي في شرح المهذّب وغيره (١).

والطُّحلُب العِرمِض (٢) الأخضر الذي يعلو الماءَ متراكما بعضُه على بعض، ويقال له: تُورالماء أيضاً (٢).

(وما يكون في مقرّ الماء وممرّه)، كالزّرنيخ (٢٠)، والكِبريت (٥٠)، وحجارة النُّورة (٢٠)؛ لعدم إمكان صون الماء عن ذلك، والاسم لا يسلب عنه عرفاً.

وليس المرادُ بحجارة النُورة المحترقةَ بالنار ( ) ، بل حجارةٌ رخوة فيها خطوط إذا جرى عليها الماءُ انحلّت فيه، نبّه عليه الإمام في النهاية في كتاب الحجّ ( ) . والمراد بالتغيّر هنا التغيّر الفاحش ( ) .

<sup>(</sup>١) المجموع (١/ ١٥١–١٥٢)، وفتح الجواد (١/ ٢١).

 <sup>(</sup>٢) في كل النسخ: "الغرمص" بغين معجمة وصاد مهملة، والذي في معاجم اللغة: "العرمض" بعين مهملة وضاد معجمة فأصلحت الكلمة.

 <sup>(</sup>٣) " تور الماء وثور الماء "[بالمثناة والمثلثة]، الطُحلُب والنَّورُ والعِرمِضُ والعَلقَقُ وقور الماء بالمثلّة، وتَور الماء بالمثنّاة: خضرة تعلو الماء الآسن، وهي نباتات بسيطة لا زهرية غير مميزة إلى سوق وأوراق أو جذور، مها الأخضر والبني والأحمر والأخمر والأرق، تعيش في الماء العذب والملح وفي الأرض الرطبة، بالكردية: قهوزه. ينظر: المصباح المنير: ماذة: (ت و ز)، ومادّة: "(ث و ر)"، ولسان العرب (١٠٨/٤)، وتاج العروس (١٨/١٨)، والمعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى ـ أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار، تحقيق / مجمع اللغة العربية -: دار الدعوة (١/ ٥٥٣).

 <sup>(</sup>٤) الزرنيخ: حجر منه أبيض وأحمر يشبه الفلزات، له بريق الصلب ولونه، مركباته سامة تستخدم في الطب.
 المعجم الوسيط (٣٩٣).

 <sup>(</sup>٥) الكبريت عنصر لا فلزي ذو شكلين بلورين وثالث غير بلوري، نشيط كيميائياً وينتشر في الطبيعة سريع الإستعال. المعجم الوسيط (٧٧٣).

<sup>(</sup>٦) النورة حجر الكلس، و- أخلاط من أملاح الكالسيوم والباريون تستعمل لإزالة الشعر، المعجم الوسيط (٩٦٢).

<sup>(</sup>٧) إذ لا تكون حينئذ في مقرّ الماء وممرُّه.

 <sup>(</sup>٨) هو إمام الحرمين، قال في نهاية المطلب (٤/ ٣٢١): فإذا طبخت خرجت عن أن تكون أحجاراً، فلا يجزئ الرمي بها، وهي نورة.

<sup>(</sup>٩) لأن التغير الغير الفاحش هو القليل الذي سبق بيان حكمه في قوله: تغيراً لا يمنع الاسم لقلته.

ولو أخرج الزِرنيخ ونحوه ودُقّ وطُرح فيه وغيّره ضرّ على الأصحّ (١٠٠.

(وكذلك المتغير بها يجاوره)، من غير خلط وامتزاج، (كالعود والدهن، وبالتراب الذي يُطرح فيه، على أصح القولين):

أما في المجاور؛ فلأن هذا النوع من التغيّر تروّح (''، ولا يسلب إطلاق اسم الماء عليه، فأشبه التغيّر بجيفة ملقاةٍ بقربه، بجامع عدم الاختلاط.

والشاني: يـضرّ؛ لأنّـه تغيُّـرٌ بملاقي الماء، فأشبه التغيّـر بـما يخالطه، وبالقياس عـلى النجاسـة، فإنّـه لا فـرق في سـلب الطهوريّـة فيها بـين المجـاور والمخالـط (").

وفي معنى الدهن الشمع والكافور (؛ الصلب، لا ما يذوب في الماء؛ فإنَّه خليط كالدقيق (°).

قال الشيخ أبوع لي (١٠) في شرح التلخيص: ولا فرق في العود والدهن بين ما كانا طيّبين أو غيرهما، وهو قضية إطلاق الشرحين والروضة. (٧)

<sup>(</sup>۱) الأصبح هنا بمعنى الراجع سواء كان قولًا أو وجهاً؛ لأنّ الإمام النووي وصف القول بضرره بالمشهور، وهو من القولين أو الأقوال، ومقابله وجه ضعيف على مصطلحه، والأصبح في مصطلحه من الأوجه أو الوجهين، والمصنف غير متفق معه في اصطلاحاته؛ لعدم الاتفاق عليها قبل النووي، فتراه يذكر في المحررأصحّ القولين وأظهر الوجهين، نبّه على ذلك الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني القاهري (ت٩٧٧هـ)، في مغني المحتاج الطبعة الأولى، دار المعرفة -بيروت - لبنان (١٤١٨هـ)، (١/ ٣٤) و (٢٦/١).

<sup>(</sup>٢) التروح: تغيرٌ الرائحة، تروّح الشيء: أخذ ريح غيره لقربه منه المعجم الوسيط: (٣٨٠).

<sup>(</sup>٣) المجموع للإمام النووي: (١/ ١٥١-١٥٢).

<sup>(</sup>٤) الكافور: شجر من الفصيلة الغارية يتخذمنه مادة شفافة بلورية الشكل يميل لونها إلى البياض، رائحتها عطرية، وطعمها مرّ.وهو أصناف كثيرة. المعجم الوسيط: (٧٩٢/٢).

<sup>(</sup>٥) الكافور نوعان: نوع يذوب في الماء، فهو خليط، ونوع لا يذوب في الماء، و حكمه حكم المجاور. ينظر: الروضة: (١٤٢/١).

<sup>(</sup>٦) أبو علي الحسين بن شعيب بن محمد السنجي المروزي، فقيه مرو في عصره، من شيوخه أبوبكر القفال المروزي والشيخ أبو حامد الإسفرائيني. أول من جمع بين طريقتي الخراسانيين والعراقيين، شرح تلخيص ابن القاص وفروع ابن الحداد، وسنج بكسر السين قرية من قرى مرو، توفي بمرو سنة (٣٩هـ) ودفن بجانب قبر أستاذه القفال، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣٣ ٢٣-٢٠) رقم (٣٩٠)، وطبقات (ابن هداية) ط. بيروت: (ص١٤٢).

بالمراد بالشرحين شرحا الإمام الرافعي على الوجيز في الفقه للإمام الغزالي: أحدهما: العزيز، شرحه به شرحا مبسوطا، ولذا سمتي بالشرح الكبير، وله عليه شرح أصغر منه وأخصر اشتهر بالشرح الصغير، ينظر: كشف الظنون (٢٠ ٣/٢) وينظر: روضة الطالبين (١٤٢/١)، والعزيز طبع دار الفكر ( ١٢٣/١) حيث يقول: وفي معنى العود الدهن والشمع وما لا يختلط بالماء.

ومنهم من قال: المراد بالعود ما هو يتبخّر به، جريا على ظاهر قول الشافعيّ في المختصر. (''
قال الشيخ شهاب الدين الأذرعيّ: وليس ذكر الطيب في كلام الشافعيّ وغيره قيداً،
كما ظنّه ظانّ، بل لحصول التغيّر به غالباً.

والمراد بالدهن: ما يدفن فيه: كالأكراد يدفنون الزُّبَد في الحياض فيتروّح منه (٢٠)، والمخلوق فيه: كالنفط والقار، (٢٠) والمطروح فيه: (٤٠ كما في القناديل التي يطرح فيها الماء ثم يصبُّ عليها الزيت، هكذا مثّله في الإرشاد. (٥)

أما في المتراب المطروح فيه (١)؛ فلأنّ التغيّر الحاصل به ليس إلا الكدورة، وهي لا تسلُب إطلاق اسم الماء؛ ولأنّ الشرع أمَرَ بالتعفير (٧) في ولوغ الكلب، فلو كان

 <sup>(</sup>١) مختصر المزني الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م) (ص٩)، حيث يقول فيه: وإن وقع في الماء القليل ما لا يختلط به مثل العنبر... إلخ.

<sup>(</sup>٢) مياه العيون في بلاد الأكراد باردة جداً غالباً، فكانوا يستفيدون من برودتها لحفظ المواد الغذائية السريعة الفساد وتطييبها وبقائها بصورة مطلوبة، فكانوا يدفنون الزبد واللبن والجبن وأمالها في الحيّاض الباردة في أوابي مغلقة أو في الأوطاب ويستعملونها وقت الحاجة، كها يستفيد الناس من الثلاجة الآن، وإلى هذا يشير الشارح.

(٣) النّفط: مزيج من الهدروكربونات يحصل عليها بتقطير زيت البترول الخام أو قطران الفحم الحجري، وهو

سريع الاشتعال وَأكثر ما يستعمل في الوقود، المعجم الوسيط (٢/ ٩٤١). والقار: الزَّفت، وهو مادة سوداء صلبة تسيلها السخونة تتخلّف من تقطير المواد القطرانية. المعجم الوسيط (١/ ٣٩٥)، و (٧٦٦/٢). (٤) الضمائر في "فيه" في المقاطع الثلاث للماء.

<sup>(</sup>٥) ملاحظة: يحيل الشارح إلى الإرشاد وإلى شرح الإرشاد، فأمر شرح الإرشاد هين، لأن هذا الإرشاد هو إرشاد ابن المقري إسباعيل بن أبي بكر اليمني (ت.٧٣٨هـ)، وقد شرحه شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي شرحين: فتح المجواد والإمداد، وأما الإحالة على الإرشاد فمن الصعب فهم المقصود بالتحديد، حيث إن الإرشاد كها يحتمل إرشاد ابن المقري السابق ذكره، كذلك مجتمل إرشاد المحتاج إلى توجيه المنهاج وهو كتاب لابن قاضي شهبة محمد ابن أبي بكر أبي الفضل بدر الدين الأسدي (ت٤٧٨هـ)، ويحتمل كتابا آخر باسم الإرشاد نسبه الشارح في طبقاته

ابن أبي بكر أبي الفضل بدر الدين الأسدي (ت٤٧٤هـ)، ويحتمل كتابا آخر باسم الإرشاد نسبه الشارح في طبقاته إلى الشيخ شرف الدين محمود بن حسين المصري ويمدحه بصفات يبدو منها إعجابه به، وبكتابه ويقول: توفي سنة (٩٧٦هـ)، ولحدًا الآن لم أر من يذكره غيره، ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٨٧٥)، وهدية العارفين (٢/ ٢١٢)، وطبقات (إبن هداية) طبع بيروت (٣٤٣-٤٤٢).

<sup>(</sup>٦) عطف على قوله: " أما في المجاور ".

<sup>(</sup>٧) في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه، رقم (٣٨٠)، ولفظه: «أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال: ما بالهم وبال الكلاب؟، ثمّ رخّص في كلب الصيد وكلب الغنم وقال: إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرّات وعفّروه الثامنة في المرّاب». والتعفير: دلك الإناء أو نحوه بالعفر،أي: الرّاب الذي بياضه ليس بخالص وذلك في نجاسة المغلظ. التوقيف على مهات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي - دار الفكر المعاصر، دار الفكر المعامل المعلم الم

الطرح يسلب الطهورية لما أمر به.

لا يقال: إنّه يرد عليه السدر؛ فإنّ الشرع أمر به في غسل الميّت مع أنّه يسلب الطهوريّة كما سيأي؛ لأنّا نقول بمنع اتّحاد الحكم، فإنّ الأمر ثمّة للنظافة وتماسك البدن، وهنا للتطهير.

والثاني: (١) أنَّه يضرِّ؛ لأنَّه تغيّر بمخالطِ ما يستغنى عنه، فأشبه التغيُّر بالزعفران.

ومحلُّ الخلاف في غير غُسالة الكلب، وحيث لم ينته إلى الخروج عن اسم الماء، فإن صار طيناً ضرّ قطعاً. صرّح بـه في الـشرح الصغير تبعاً للحـاوي الكبير(٢).

### **张安安**

ثم إعادة الباء في التراب مشعر بأن التراب مخالط، وفيه وجهان في النهاية (٢٠)، مبنيّان على حدّ المخالط.

وفيه وجوه: أحدها: الخليط هو الذي إذا طرح في الماء لم يتميّز أحدهما عن الآخر، والمجاور خلافه.

والثاني: إن الخليط [ما] لا يمكن فصله، والمجاور هو الذي يمكن.

والثالث: إن المرجع فيهم العرف، واستحسنه في الإرشاد.

فعلى الأول التراب مخالط، وعلى الثاني مجاور.

واحترز بقوله: "يطرح" عن التراب الذي ألقته الريح فيه؛ فإنّه من صور ما لا يمكن الاحتراز عنه، وعن التراب الذي يكون مع الماء أصلا كالكدر من نفسه؛ فإنّه لا يضرُّ، جزماً.

وقيّد في العزيز (١) الطرح بالقصد؛ احترازاً به عن التراب الذي طرح على جانب الماء قصدا فسقط فيه، وعمّا يطرحه الصبي والمجنون.

<sup>(</sup>١) من القولين في التغير بالمجاور.

<sup>(</sup>٢) سبق بيان المراد بالشرح الصغير والشرح الكبير، والحاوي الكبير كتاب مفصل في الفقه شرح لمختصر المزني من تأليف أبي الحسن علي ابن حبيب الماوردي البصري (٤٥٠هـ)، وانظر لهذه المسألة الحاوي الكبير، تحقيق: أ.د. محمد بكر إسهاعيل، و أ.د. عبد الفتاح أبو سنة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) (١/٥٥). (٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (١٠/١)

<sup>(</sup>٤) العزيز شرح الوجيز، طبع دار الفكر بهامش المجموع (١/٣٤١)، وطبع دار الكتب العلمية (٢٣/١).

قال الإسنوي: " وفيهما نظر، والمتّجه أن ذلك يضرُّ "(١). انتهى.

أي يجعل المسألة على الخلاف، لا أنّه يضرّ على الإطلاق، كما يوهم (٢).

وعلى هذا فالصواب حذف هذا القيد، كما في الكتاب(٢٠).

ثم حكاية الخلاف في التراب وجهان على ما صحّحه المصنف في العزيز، و النوويّ في الروضة (٤). ولعلَّه في الكتاب تبع المراوزة (٥٠)؛ فإنّهم حكوه قولين (١٠).

فرع: المتغيِّر بالثهار الساقطة فيه غيرُ طهور، قطعاً.

وكذا المتغيِّر بالمنيِّ، على الأصح؛ لأنَّه مخالط.

وقيل: طهور؛ لأنّه لا يمتاز <sup>(٧)</sup> كالدهن.

[والحبوب] إذا انمحلت (^)في الماء فخليط (٩)، وإلا فمجاور.

(١) مخطوطة المهمات الموجودة في المكتبة القادرية برقم (٤٥٩) فقه، الورقة (٥٣) وجه.

يقول: الأولى حذف لا من " لا يكاد ينهاز ".

<sup>(</sup>٢) أي: يوهم أنَّه يضِّر الماء ويخرَّجه عن الطهورية، بلُّ يضِّر التأكُّد من الحكم ويجعل الحكم على الخلاف.

<sup>(</sup>٣) يقصد به المحرر الذي حذف فيه لفظة: "قصداً".

 <sup>(</sup>٤) العزيز (١٤٣/١)ط.دار الفكر، و (٢٧/١) ط.دار الكتب العلمية - بيروت، وروضة الطالبين، ط. المكتبة التوفيقية (١٤٣/١).

 <sup>(</sup>٥) المراوزة هـم: أصحاب الإمام الشافعي من أهل مرو، وهم قسم من الخراسانيين، ولكن يعبر عن الخراسانيين بالمراوزة، لأن أكثرهم من مرو وما والاها، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٢٧/١).

 <sup>(</sup>٦) ينظر: تحفة المحتاج (١/ ٧٤-٧٥) و (١/ ٨٠)، و (١/ ١٤٤-١٤٥)، وينظر تعليقنا على قول المصنف: ولو
 أستخرج الزرنيخ إلخ.

<sup>(</sup>٧) اختلفت النسخ التي حصلت عليها في هذه اللفظة: فحتى في النسخة المعتبرة أصلية (أ): "لا يمتاز"، وفي (ب) لا يكادينتاع، وفي (ج) لا يكادينتاع، وفي (ج) لا يكادينتاع، وفي (ج) لا يكادينتاع، وفي (ج) الأيكادينتاع، وفي (ج) لا يكادينتان، وفي (د): "لا يكادينان "وكلها غير واضحة، والصحيح - والله أعلم

<sup>-: &</sup>quot;لا يكاد يَمَّاع" بالتشديد، كما في الحاوي الكبير (١/٥٤)"، أو: لا يكاد ينماع"، أي: لا يكاد ينحلٌ في الماء، كما في بحر المذهب لأبي المحاسن، عبد الواحد بن إسماعيل الرويانيّ (٣٦٥٠هـ)، تحقيق أحمد عزّو عناية، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، (١٤٢٣هـ)، (١/٥٦)، وفي هامش (ذ) تعليق من نبي بن حسن

<sup>(</sup>٨) في (ج) صحع "المعلَّت" بـ "اختلطت". والأولى: انحلَّت، كما في الحاوي الكبير (١/ ٥٣).

 <sup>(</sup>٩) قوله: "فخليط" أي: الماء المتغير بها غير طهور بلا خلاف كالمتغير بالخليط. وقوله بعد: فمجاور، أي: الماء المتغير بها في طهوريته وجهان إلخ.

(ويكره الطهارة بالمتشمس) وكذا استعمالُه في البدن والأكل والشرب؛ تنزيها (() على أصحّ الطريقين؛ لما روى الشافعيّ عن عمر شي ((): «أنّه كانَ يَكره الاغتسالَ به، وقال: أنّه يورِثُ البَرَصَ» (()).

واعتقده (١) الشافعي من حيث أنّه خبر لا تقليداً، ورواه الدار قطنيّ مرفوعاً (٥).

(۱) المكروه تنزيها هو فعل المكلف إذا كان تركه أولى من فعله في نظر الشارع ولم يمنع من فعله، والمحروه تحريمًا هو فعل المكلف إذا كان تركه أولى من فعله في نظر الشارع ومنع من الفعل بدليل ظنّي، والفرق بين كراهة التحريم وكراهة التنزيه أن الأولى تقتضي الإثم، والثانية لا تقتضيه، والفرق بين كراهة التحريم والحرام أن كراهة التحريم ما ثبت بدليل يحتمل التأويل من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس، ما ثبت بدليل يحتمل التأويل من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس، ينظر: أنيس الفقهاء، لأمير علي القونوي، (ت٩٧٨)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزّاق الكبيسي، الطبعة الأولى، دار الوفاء -جدّة (١٤٠١هـ)، (١/ ٢٠٠)، وشرح التلويح على التوضيح، تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٢٧١هـ)، والتنقيح والتوضيح لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري (ت٧٤٧هـ)، (١/ ٢١)، وإعانة الطالبين، حاشية السيد محمد شطا البكري الدمياطي (ت١٣١٠هـ) على فتح المعين، تأليف زين الدين الليباري (ت٩٨٧هـ)، طبع المطبعة الميمنية بمصر، سنة (١٣٠٦هـ) (١/ ١١).

(٢) أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين على الديمة الفيل بثلاث عشرة سنة، أسلم بعد (٤٠) رجلا و (١٠) نسوة فظهر الإسلام بمكة، روى عن الرسول تلله (٣٥) حديثاً، اتفق البخاري ومسلم على (٢٦) حديثا منه، طعن واستشهد سنة (٢٤هـ) وكانت مدة خلافته عشر سنين (٥) اشهر و (٢٠) يوماً، رحمه الله، ينظر: الاستيعاب ليوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر (ت٣٤١)، تحقيق على محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار الجيل -بيروت، (٢١٤١هـ)، (٣/٤١هـ)، (٣١٤١) رقم (١٨٧٨)، وتهذيب الأسياء (٢/ ٣٢٤)، رقم (٤٣٦). الأولى، دار الجيل -بيروت، (٢١٤هـ)، (١/٤٤)، الطبعة (٢)، دار المعرفة - بيروت (١٣٩١هـ)، (٢٠١)، وعبارته: قال الشافعي: عن جابر بن عبد الله أن عمر كان يكره الاغتسال بالمشمس وقال إنه يورث البرص»، وفي الأثر ثلاث علل: ١ - إبراهيم بن عمد بن أبي يحيى متروك، ٢ - صدقة بن عبد الله ضعيف جدّاً، ٣ - أبو الزبير معروف التدليس وهنا الرواية بالعنعنة، لينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ٤٩)، وسيأتي دفاع المصنف عن حجية هذا الأثر. (٤) الأولى: والله أعلم: "واعتمده "، لأن المسألة فقهية وليست اعتقادية، أفادنيه مشكوراً فاضل من العلماء.

(٥) الدارقطني هو الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، من محلة دار القطن ببغداد، من شيوخه أبو بكر بن مجاهد وأبو سعيد الإصطخري، ومن تلاميذه الحاكم والشيخ أبو حامد الإسفراتيني، من مؤلفاته كتاب السنن وكتاب العلل، توفي ببغداد (٣٨٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٤١١ ٤٤٩ /١٤)، رقم (٣٣٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٣٧٧)، رقم (٢٢٢)، والحديث في سنن الدارقطني: علي بن عمر أبي الحسن (٣٠٦ الشافعية الكبرى (٢/ ٣٧٢)، رقم (٢٢٩)، والحديث في سنن الدارقطني: علي بن عمر أبي الحسن (٣٠٦ و٣٨٥هـ) تحقيق السيد عبد الله هاشم اليهاني المدني (١٣٨٦هـ)، (١٩٨٥ م) - دار المعرفة - بيروت = (١/ ٨٨) رقم (٢و٣)، ولفظ الحديث رقم (٢): «دخل علي رسول الله تله وقد سخت ماء في الشمس فقال: لا تفعلي يا محمراء فأنه يورثُ البرصَ»، ثم قال: غريب جدا، خالد بن إسهاعيل متروك، ولفظ الحديث رقم (٣): "نهى رسول الله يهي أن يُتوفِّ أبالماء المشمس أو يُغتسَل به، وقال: أنه يُورِثُ البَرَصَ»، وأشار إلى ضعف إسناده.

وعن ابن عباس أنّه قال: «من اغتسل بهاء متشمّس فأصابه وَضَعٌ فلا يلومنَّ إلا نفسَه» (١٠). وعلى هذا الطريق، الكراهة مشروطةٌ بشرطين:

أحدهما: أن يجري التشميس في الأواني المنطبعة، وهي كلّ ما تحمّل الطرق كنحو النحاس (٢)، فلا يكره [المتشمّس] في الحياض والبُرك والحَزَف؛ وذلك لأن الشمس إذا أثَّرت في المنطبع (٣) انفصلت منه أجزاءٌ تعلو الماء مثل الهباء (٤)، فإذا لاقت البدن تولّد منها المحذور. ويستثنى من المنطبعة إناءُ الذهب والفضَّة؛ لصفاء جوهرهما، على الأصح (٥). والشرط الثاني: أن يتّفق ذلك في البلاد المفرطة في الحرارة دون الباردة والمعتدلة؛ فإنَّ تأثير الشمس فيها ضعيف.

ولا فرق بين أن يقع هذا اتّفاقاً أو قصداً - عند القائلين بهذا الطريق؛ إذ المحذور لا يختلف بالقصد وعدمه.

والطريق الثاني: أنّه لا تقف الكراهة على خوف المحذور؛ لإطلاق النهي، والتعرض للمحذور إشارة إلى حكمته، فلا يشترط حصولها في كل صورة، وعلى هذا فيطّرد الكراهة في كل إناء منطبع وغيره، واعتذر أصحاب هذا الطريق عن ماء الحياض والبُرك بتعندُّر الاحتراز.

والطريق الأول هو الأقرب إلى كلام الشافعيّ؛ فإنّه قال: ولا أكره المشمس إلا من جهة

<sup>(</sup>۱) سيدنا عبدالله بن عباس بن عبد المطلب، ولد بالشعب بثلاث قبل الهجرة، ضمه النبي تللج إليه وقال: «اللهم علمه الكتاب»، رواه البخاري في صحيحه، رقم (٦٨٤٢)، فكان يسمى ترجمان القرآن، توفي بالطائف سنة (٦٨هـ). ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١٤١/٤)، رقم (٤٧٨٤). هذا، وحديث ابن عباس هذا ضعيف الإسناد، ينظر: تلخيص الحبير (١/ ٢١) رقم (٢)، وخلاصة البدر المنير، تأليف الشيخ عمر بن علي (ابن الملقن) الأنصاري (ت.١٤٠٨هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، سنة الطبع (١٤١٠هـ) – مكتبة الرشيد- الرياض (١/ ٩)، رقم (٦).

 <sup>(</sup>٢) لعل هذا احتراز عن الأواني الزجاجية والخزفية التي كانت موجودة آنذاك ولا تصاب بالصدأ، والآن
 اكتشفت معادن لا تصدأ، فحكمها حكم الزجاج والخزف وإن تحملت الطرق، والله أعلم.

<sup>(</sup>٣) هذا دليل على أن المواد المنطبعة الموجودة آنذاك كآنت كلها تصدأ بالرطوبة إلا الذهب والفضّة واستثناهما المصنف.

<sup>(</sup>٤) الهباء في الأصل: ما ارتفع من تحت سنابك الخيل، والشيء المنبث الذي تراه في ضوء الشمس. النهاية (٥/ ٢٢٤).

<sup>(</sup>٥) مقابله هو الطريق الثاني الذي يذكره الشارح.

الطب أي: إنها أكرهه شرعاً حيث يقتضي الطبُّ محذوراً فيه، هكذا فسَّره في العزيز (١١)، وهذا يقتضي أن تكون الكراهةُ شرعيةً (٢)، وهو المشهور عند الأصحاب، كها قاله في شرح المهذّب (٣). وقيل: إنها إرشادية، واختاره طائفة: منهم الغزالي (١٤)، وابن الصلاح (١٠).

وعين. إنه إرتفادية و أنّه يُثاب على الترك إن قلنا: شرعيّة، وإلا فلا. ومن فوائد الخلاف: أنّه يُثاب على الترك إن قلنا: شرعيّة، وإلا فلا.

وأنَّه لو تعيّن استعماله: إن قلنا: إرشاديّة كره، وإن قلنا: شرعيّة، فلا؛ للتضادُّ ١٠٠.

وإنها لم نقل بتحريم المشمس وإن قلنا: إنّه مضرٌ ،كشرب السمّ؛ لأنَّ ضرره مظنون، بخلاف شرب السمّ؛ فإنّه محقّق.

وقيل: إن المشمس لا يكره، وهو مذهب الأئمّة الثلاثة (٧٠)، واختاره النوويّ في شرح المهذب (١٠)، وقال في التنقيح: أنّه الصحيح (٩٠)، وقال في الفتاوى: إن الأثر والحديث ضعيفان (١٠٠).

<sup>(</sup>١) الأم. الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ)، (١/ ١٣). العزيز ط. دار الفكر، (١/ ١٣٥). وط. دار الكتب العلمية ـ بيروت (١/ ٢١)

<sup>(</sup>٢) الكراهة الشرعية طلب الشارع ترك فعل من المكلف لا على وجه الإلزام فيترتب على امتثاله المدح عاجلا والثواب آجلاً، والكراهة الإرشادية طلب الشارع ترك فعل من المكلف ليترتب على الامتثال المنافع الدنيوية فقط، فلا يترتب عليه ثواب ولا عقاب، ينظر: البحر المحيط تأليف: بدرالدين محمد بن بهادر الشافعي الزركشي (ت٤٧٨هـ)، دار الكتبي (١/ ٣٩٥).

<sup>(</sup>٣) ينظر: المجموع (١/ ١٣٥).

<sup>(</sup>٤) ينظر: إحياء علوم الدين (١/ ١٤٤)، والوسيط (١/ ١٣١)، قال فيه: "نعم، في المشمس كراهية من جهة الطبّ "إ.هـ.

 <sup>(</sup>٥) ينظر: شرح مشكل الوسيط لابي عمرو ابن الصلاح (ت٦٣٤هـ)، مطبوع بهامش الوسيط، تحقيق أحمد
 عمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م) - دار السلام (١/ ١٣١).

<sup>(</sup>٦) بين حكميه، حيث المفروض أنّه مكروه بسبب التشميس واجب استعماله بسبب التعين.

<sup>(</sup>٧)) ينظر: الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف لعيي بن سليمان المرداوي أبي الحسن (ت٥٨٨هـ)، - دار إحياء المتراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي: (١/ ٢٤)، ولكن المعتمد عند الحنفية كراهته، ينظر: شرح فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد (ت٢١٨هـ)، الطبعة الثانية - دار الفكر - بيروت (١/ ٣٦) وكذا عند المالكية، وهذا ما نقله ابن فرحون عن مالك. ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تأليف: محمد عرفه الدسوقي - دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد عليش: (١/ ٤٩).

<sup>(</sup>٨) ينظّر: المجموع للإمام النووي (١/ ١٣٣) حيث يقول: فحصل من هذا أن المشمس لا أصل لكراهته إلخ.

 <sup>(</sup>٩) ينظر: التنقيح للنووي (ت٥٠٥ هـ)، مطبوع بهامش متنه: الوسيط للغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم،
 الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م)، -دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة-مصر (١٣١/١).

<sup>.... (</sup>١٠) فتاوى النووي ترتيب ابن العطار (ت٧٢٤هـ) تحقيق محمّود الأرناؤوط، ط. الأولى، (١٤١٩هـ)، دار الفكر- دمشق، (٩- ١٠).

وانتصر الأصحاب للأوّل: بأن الأثر قدرواه الدار قطنيّ بإسناد آخر صحيح (''. وما قاله في شرح المهذّب: "إنَّ أئمّة الحديث اتفقوا على جرح إبراهيم بن محمد بن [أبي] يحيى ('') من رواة الأثر إلا الشافعيّ فأنّه وثّقه منير مصنّف في الإسلام، وابن عديّ الشافعي جماعةٌ: منهم: عبد الملك بن جريج ('') أوّل مصنّف في الإسلام، وابن عديّ

(۱) الدار قطني سبقت ترجمته في، وهو روى الحديث في سننه بإسنادين: أحدهما برقم (۳) في (۱/ ۳۸) ونصه:... عن عائشة قالت: "نهى رسول الفتي أن يتوضأ بالماء المسمس أو يغتسل به وقال: أنه يورث البرص". ثم قال. عمرو بن محمد الأعشم منكر الحديث ولم يروه عن فليح غيره ولا يصح عن الزهري. ا.هـ. ويوجد عنده إسناد آخر برقم (٤) في (ص ٣٩) ونصه: عن عائشة عن قالت: "أسخنت ماء في الشمس فقال النبي ين لا تفعلي يا حميرا، فأنه يورث البرص" ثم عقب عليه: خالد بن إسهاعيل متروك، ا.هـ). ويجوز أن يكون رواه بإسناد آخر لم أجده مع كثير بحث، وينظر: التحقيق في أحاديث الحلاف،: (١/ ٥٩)، وتنقيح تحقيق أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد الحنبلي (ت٤٤ ١٨هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، الطبعة: الأولى (١٩٩٨م)، حدار الكتب العلمية – بيروت (١/ ٤٤) المخبلي وابن جريج، وهو من شيوخ الشافعي، تركه جماعة وضعفه آخرون للرفض والقدر، كان الشافعي يمشّيه ويدلسه فيقول: أخبرني من لا أتهم، وامسم أبي يحيى: سمعان، توفي سنة (١٨٤هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين عمد الذهبي وابن المكتب العلمية – بيروت (١/ ٢٤ ٢ - ٢٤٧)، رقم وعد اللهني في الضعفاء لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي ايضاً، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، (١/ ٢٢)، والمعني في الضعفاء لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي ايضاً، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، (١/ ٢٢)، والمعني في الضعفاء لشمس الدين أبي عبد اله المنابي الصابي عنه (٢٢٠)، وطبقات الحفاظ، لأبي الفضل عبد الرحن بن أبي بكر السيوطي (ت ١ ٩٩هـ)، ط. الأولى، دار الكتب العلمية بيروت (١ ١٩٠هـ)، ط. الأولى، دار الكتب العلمية بيروت (٢٤٠)، وطبقات الحفاظ، لأبي الفضل عبد الرحن بن أبي بكر السيوطي (ت ١ ٩٩هـ)، ط. الأولى، دار الكتب العلمية بيروت (٢٠٥)، وطبقات الحفاظ، لأبي الفضل عبد الرحن بن أبي بكر السيوطي (ت ١ ٩٩هـ)، ط. الأولى، دار الكتب العلمية بيروت (٢٠٥)، وطبقات الحفاظ، لأبي الفضل عبد الرحن بن أبي بكر السيوطي (ت ١ ٩٩هـ)، ط. الأولى، دار الكتب العلمية بيروت (٢٠١)، وطبقات الحفاظ، لأبي الفضل عبد الرحن بن أبي بكر السيوطي (ت ١ ٩٩هـ)، ط. الأولى، دار الكتب

(٣) المجموع (١٩٣١)، أقول، ما قاله الإمام الشافعي فيه ليس بتوثيق، بل نفي للاتهام عنده بالكذب، وقد حط عليه بذلك بعضهم، ولو كان عنده ثقة كما ينبغي لقال فيه "أخبرني الثقة" كما كان يقول في غيره، دون "أخبرني من لا أتهم"، وهو مبني على حسن الظن في الظاهر، فقد روى الربيع قال: سمعت الشافعي يقول: كان قدريا، ومبني والله أعلم على حسن الإعتقاد في شيخه، قال ابن الجوزي: "وقد روى عنه الشافعي، قال أبوحاتم بن حبان: جالسه في حال الصبا فحفظ عنه، فلما دخل مصر في آخر عمره وصنف لم تكن كتبه معه، فأودع كتبه أحاديث من حفظه، فروى عنه فترة يكني عنه ولا يسميه. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بس عدي الجرجاني (٣٦٥ههـ)، تحقيق يحيى مختار عزاوي، الطبعة الثالثة، دار الفكر - بيروت (٣٠١ههـ)، تحقيق د.عاصم بن (١/ ٢١٧)، وطبقات المدلسين (١/ ٥٧) لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني (٢٥٨هـ)، تحقيق د.عاصم بن عبد الله الفريون، الطبعة الأولى مكتبة المنار - عهان (١٤٧٣هم)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٤٧).

(٤) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي القرشي بالولاء، رومي الأصل، مكي المولد والوفاة، أبو الوليد أو أبو خالد، الفقيه المحدّث (٨٠ - ١٥ هـ = ٢٩٩ - ٢٧٧م)، من تلاميذ عطاء، لازمه (١٧) سنة، أول من صنّف التصانيف بمكة، من تصانيفه تفسير القرآن، وكتاب السنن في الحديث. ينظر سير أعلام (٢/ ٣٢٥)، رقم (١٣٨)، وهدية العارفين (١/ ٢٢٢)، هذا وتوثيق ابن جريج أيضا ليس بالقوي فقد كان يبهرجه ويدلسه علما منه بأنّه غير وشوق عند الآخرين، يسميه تارة بأبي الذئب وتارة بإبراهيم بن محمد بن أبي عطاء يغير كنية جده تدليسا. ينظر: الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج ابن الجوزي (٢٧٩هـ)، تحقيق عبد الله القاضي، ط. الأولى، دار الكتب العلمية -

صاحب «الكامل فيالضعفاء» (١)، بل لو لم يوتّقه إلا الشافعيّ لكان حجّة.

ولا يضر الشافعيَّ ومن تبعه تضعيفُ غيرِه ايّاه (٢٠). على أنّه قد صحّ أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «دَع ما يَريبُكَ إلى ما لا يَريبُك» (٣٠)، والأثر والحديث وإن لم يثبتا فقد حصل بهما ريب.

وقيل: إن شهد عدلان أنّه يتولد منه محذور كره، وإلا فلا، واختاره السبكي.

وقيل: يكره للنساء دون الرجال. وقيل: لكل أبيض وأشقر، لا أسمر.

وفي كراهة أكل ما طبخ به أوجه: ثالثها: الفرق بين أن يكون الطعام ماثعاً فيكره، وإلا فلا. وحيث قلنا بالكراهة فهل يزول بالتبريد؟ فيه وجهان:

الأظهر في الشرح الصغير بقاؤها، ولم يتعرّض في العزيز للمسألة، وصحّح النوويّ في الروضة زوالهان؛

ومنهم من بني الوجهين على الخلاف في أن الكراهة شرعية أوإرشادية:

بيروت، (١٤١٠هـ)، (١/ ١٥)، ولسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن الحجر العسقلاني (٧٧٣-٥٨هـ)، تحقيق دار المعرفة النظامية - الهند، ط. الثالثة، (١٠ ١٤هـ ١٩٨٩م)، مؤسسة الأعلمي -بيروت (١/ ٩٦)، رقم (٢٢٦). (١) الإمام أبو أحمد، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن مبارك بن القطآن الجرجاني (ت٥٩٨-٩٧٩م)، علامة الحديث ورجاله، كان يعرف في بلاده باب القطآن وعند علماء الحديث بابن عديّ، من شيوخه أبو يعلى الموصلي ومحمد بن يحيى المروزي، من مؤلفاته الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة، والانتصار على مختصر المزني من فروع الشافعية، ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٩٥٤)، رقم (١١١)، فيقول في إبراهيم بن محمد بن يحيى في كتابه (الكامل) الشافعية، ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٩٥٤)، رقم (١١١)، فيقول في إبراهيم بن محمد بن يحيى في كتابه (الكامل) منه موت وأكبر سناً، (١٠)، وقد نظرت في أحاديثه وسبرتها وفتشت الكل عنها فليس فيها حديث منكر، وإنها يروي المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه ومن قبل من يروي إبراهيم عنه، وكأنه أني من قبل شيخه لا من قبله، وهو المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه ومن قبل من يروي إبراهيم عنه، وكأنه أني من قبل شيخه لا من قبله، وهو تزكية إبراهيم المدني فلا يفيد في تقوية الأثر، لأن فيه ثلاث علل: إحداها فيه، فصدقة ضعيف جداً، وأبو الزبير مدلس. (٢) كفي بالإمام الشافعي توثيقاً، ولكن التوثيق هنا يفيد ابن أبي يحيى ولا يفيد الأثر، لأن فيه ثلاث علل إحداها فيه، فود والأخريان في الراوي عنه والراوي عنه الراوي عنه، فإن سلم من إحداها بقيت اثنتان، ينظر: الأم فيه فيه فقط، والأخريان في الراوي عنه والراوي عنه الراوي عنه، فإن سلم من إحداها بقيت اثنتان، ينظر: الأم فيه فيه فيه فيه وخلاصة البدر المنير (١/ ١٤٥).

 <sup>(</sup>٣) الحديث مروي عن الحسن بن علي شه قال: حفظت من رسول الله يهي الدع ما يريبك. إلخ الحديث و " يريبك" و " يريبك" فتح الباري يريبه أي: جعله يشك، وبالضم من أرابه يُريبه بالمعنى نفسه، ينظر فتح الباري (٤/ ٢٩٣). رواه الترمذي في سننه، رقم (٢٥١٨)، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي في سننه، رقم (٣٩٧٠).
 (٧١٥)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣٣٥)، رقم (١٠٦٠١)، وانظر: نصب الراية (٢/ ٤٧١).

<sup>(</sup>٤) سبق بيان الشرح الصغير والشرح الكبير المسمى بالعزيز وأنهم اللرافعي على المحرر، وينظر: روضة الطالبين (١/ ١٤٢).

إن قلنا بالأول بقيت بعد التبريد، وبالثاني فلا.

واعلم: (') أنَّـه لا كراهـة في المسخَّن بالنـار بالإجـاع. ومـا نُقِـل عـن مجاهـد'' لا يقـدح في الإجماع''".

ثم لا فرق بين أن يكون التسخيز في المنطبع أو غيره، والفرق: أنَّ للنار قوَّةً وتأثيرا في إذهاب الأجزاء المنفصلة التي يتولِّد منها المحذور، بخلاف الشمس.

فرع: تكره الطهارة بشديد السخونة والبرودة إلا أن يضيق الوقت ولم يجد غيره.

ولا كراهة في استعمال ماء زمزم، على ما صرّح به النوويّ في زيادات الروضة (،،) وأما قول العباس (٠): «لا أُحِلُّ المُغتَسِلَ، لكن لشاربِ» (١)، فمحمول على ما إذا قلَّ

<sup>(</sup>١) لفظة يؤتى بها للدلالة على شدّة الاعتناء بها بعده. مصطلحات الفقهاء والأصوليين (١٦٦).

 <sup>(</sup>۲) مجاهد بن جبر شيخ القراء والمفسر بن أبو الحجاج الأسود المكي، روى عن: ابن عباس وأبي هريرة وعائشة وغيرهم، تلاعليه جماعة، منهم: ابن كثير الداري وأبو عمرو بن العلاء، حدَّث عن عكرمة وطاووس وعطاء وهم من أقرانه، توفي حوالي سنة (۱۰۸هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٩٩٤)، رقم (١٧٥).

<sup>(</sup>٣) حيث زَعَم جمع مِنهُم مَجُاهِدٌ أَنَّ المُسخَّنَ بِالنَّارِ مَكرُوهُ، وعدم قدح خلافه في الإجماع؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ ﴿ كَانَ يُسَخَّنُ لَهُ الْمَاءُ فَيَستَعمِلُهُ وَالصَّحَابَةُ يَعلَمُونَ ذَلِكَ مِنهُ، وَلاَ يُنكِرُونَهُ، ولاَنه ليس من عصر الصحابة حتى يضرّ خلافه في انعقاد الإجماع، على أحد الوجهين عند اصحاب الشافعي، أولاَنه ليس له دليل على ما ذهب إليه، على كلا الوجهين، ينظر: الحاوي الكبير (١/ ١٤)، وحلية العلماء (١/ ٩٥)، والمجموع (١/ ٩١)، والمغني لشمس الدين ابن قدامة المقدسي (ت ٢٠ ١ه) تحقيق: د. محمد شرف الدين و د. السيد محمد لسيد وأ. سيد إبراهيم، دار الحديث- القاهرة، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، (١/ ٤١).

<sup>(</sup>٤) روضة الطالبين (١/ ١٤٢).

<sup>(</sup>٥) أبو الفضل العباس بن عبد المطلب الله، عم النبي تلله، كان إليه سقاية الحاج وعهارة البيت، حضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل أن يسلم، قيل: أسلم بعد بدر، وقيل: قل الهجرة، وكان يكتم إسلامه، هاجر قبل الفتح، وشهد الفتح وثبت يوم حنين، توفي بالمدينة سنة (٣٣هـ) ينظر: الإصابة (٣/٣)، رقم (٢٥١٠)، وتهذيب الأسهاء (١/ ٢٤٤)، وقم (٢٨٢).

<sup>(</sup>٦) تمامه كها جاء في الروايات: "حِلَّ وبِلَّ»، رواه ابن أبي شيبة أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (١٥٩- ٢٣٥هـ) في مصنفه، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)، تحقيق كهال يوسف الحوت - مكتبة الرشيد- الرياض: (١/١٤) رقم (٣٨٥)، ولفظه: "عَنِ ابن عَبَّاسٍ قال: لاَ أُحِلُّهَا لَمُغَيَسِلٍ يَغَيَّسِلُ في المسجدِ، = وَهِيَ لِشَادِبٍ وَمُتَوَضِّعٍ حِلَّ وَبِلِّ»، ولكن لفظه في المجموع (١/ ١٣٧): لأنه جاء عن العباس: "لا أحله لمغتسل وهو لشارب حلّ وبلَّ "ثم قال النووي: ولم يصحّ ما ذكروه عن العباس، بل حكي عن أبيه عبد المطلب، ولو ثبت لم يجز ترك النصّوص به، وأجاب أصحابنا بأنه محمول على أنه قاله في وقت ضيق الماء لكثرة الشاربين. ا.هـ. وقوله: "حِلَّ وبِلَّ "الحل بالكسر الحلال ضد الحرام، النهاية (١/ ٤٢٩)، والبر المباح وقبل: الشفاء، النهاية (١/ ١٥٤).

الماء لكثرة الشاربين. وعن الرّويانيّ (١) كراهة إزالة النجاسة به.

ومنع الماورديّ (٢) الاستنجاءَ به؛ لحرمته (٣). [و] قال الصيمري: إنّه خلاف الأولى.

واعترض بعضهم بأنّه لو قيل بالكراهة أو التحريم فيه لزم أن يقال في النيل والفرات أيضاً؛ لأنّها من أنهار الجنّة (٤)، ولا قائل به، وكونه من منبع شريف لا يمنع الاستعمال، كعين سُلوان (٥) بالقدس ومياه سائر الحرم.

ولك أن تقول: القائل بالكراهة أو التحريم غير ناظر إلى شرف المنبع ليلزمه القول بما ألزمتموه، بل ينظر إلى أنّ للماء خصوصيّةً ينفرد بها، وهي كونه يُقتات بها كالطعام، كما

<sup>(</sup>۱) الظاهر أن مراده صاحب البحر القاضي أبو المحاسن عبد الواحد بن إسهاعيل الآنه خصّه باسم الروياني في عناوين طبقاته مثلا: (ص١٥٨ وص ١٩٠)، ولد في رويان بضم الراء بلدة بناحية طبرستان سنة (٤١٥ هـ)، من شيوخه والده إسهاعيل بن أحمد وجده أبو العباس أحمد الطبري صاحب الجرجانيات، من مؤلفاته: بحر المذهب، والحلية، والكفي، وكلها في فروع الفقه الشافعي، استشهد بأيدي الملاحدة بجامع آمل يوم الجمعة سنة (٢٠٥هـ). ينظر سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٤٤) رقم: (١٦٢)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٦٩) رقم: (٣٩٠)، وطبقات (إبن هداية) ط.بيروت (ص ١٩٠)، ولكني لم أجد ذلك في بحر المذهب، بل وجدت فيه التفنيد لقول من يرى كراهة الغسل والوضوء به، وذلك في (١/ ٥٢)، إذن فالمراد به هنا الروياني الجد صاحب الجرجانيات، وقد سبقت ترجمته عند بيان المصنف مصادر الوضوح في مقدمته.

<sup>(</sup>۲) قاضي القضاة أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، من شيوخه أبو القاسم الصيمري بالبصرة، وأبو حامد الإسفرائيني، درّس ببغداد سنين كثيرة، وله مصنفات في أنواع العلوم، منها: الأحكام السلطانية في السياسة الشرعية، والحاوي الكبير شرح مفصل لمختصر المزني، توفي ببغداد سنة (۵۰ هـ)عن عمر (۸۲) سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء (۸۱/ ۲۱)، رقم (۱۲۲)، ووفيات الأعيان (۱۲/ ۱۲۱)، رقم (۳۹۰) وطبقات (اسن هداية) ط.بيروت (ص ۱۳۱) وط. بغداد (ص ۵۱ – ۵۲)، وطبقات الشافعية الكبرى (۳/ ۲۳۲). (۲۷۷)، رقم (۲۲۷).

<sup>(</sup>٣) وستأيّ من المصف الإجابة على هذا بأنّ حرمة الماء غير ما نعة من استعماله، كما في الماء النابع من بين أصابعه الشريفة ﷺ. (٤) وردت أحاديث صحيحة في أن دجلة والفرات وسيحان وجيحان من أنهّار الجنة، منها في صحيح البخاري، رقم (٣٠٠٧)، ونصه: ﴿في أصلها أربعة أنهار نهران باطنان ونهران ظاهران، فسألت جبريل فقال: أما الباطنان ففي الجنة، وأما الظاهران النيل والفرات، في صحيح مسلم رقم (٢٦٤ – (١٦٤)، وفي تأويلها قولان: أحدهما: أن الأحاديث على ظواهره وأن لهذه الأنهار مادة من الجنة لا يعلم كنهها إلا الله، وثانيهما: أن الإيمان عمّ بلادها، أوأن الأجسام المتغذية بائها صائرة إلى المنهاء المناون عمّ بلادها، أوأن الأجسام المتغذية دار إحياء التراث العربي، بيروت، وفتح الباري (٢/ ٢١٤)، رقم (٤٧٢٣) ، والديباج (٦/ ١٨٦)، رقم (٢٨٣٩). دار إحياء التراث العربي، بيروت، وفتح الباري (٢/ ٢١٤)، رقم (٤٧٢٣) ، والديباج (٦/ ١٨٦)، رقم (ووايات ضعيفة. (٥) عين سلوان عين نضاخة بالقدس الشريف يتبرك ويستشفى بها، يروى في شأنها قصص وروايات ضعيفة. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، علي بن هبة الله الشافعي (ت ٥٧١هـ) تحقيق: علي شيري، حدار الفكر - بيروت ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، علي بن هبة الله الشافعي (ت ٥٧١هـ) تحقيق: علي شيري، حدار الفكر - بيروت (١٤١٥هـ)، (١/ ٢٢٢)، ومعجم البلدان (٣/ ٢٤١).

أشار إليه النبي على في خبر أبي ذر على ١٠٠ فيلحق في الاحترام بالمطعومات.

### المياهالمكروهة

ويكره استعمال ماء أبيار الجِجر (٢)، وهي ديار ثمود، إلا بئر ناقة (٢)؛ لما في صحيح البخاري: «أنّه على نه نهي عن استعمال آبار الجِجر، وأَمَرَهم أن يُمرِقوا ما استَقَوا منها وأن يَطرَحوا العَجينَ» (١)، وفي رواية: «أن يَعلِفوا الإبلَ العجينَ» (١) فيكون استعمال هذه المياه حراما أو مكروها، صرح به النووي في شرح المهذب (١)، واعتمده الشيخ كمال الدين الدَّميري في النجم الوهّاج (٧)، والشيخ محمود المصري في إرشاد المحتاج (٨) وغيرهما.

وألحق الشيخ أبو صالح سراج الدين البلقينيُّ (١) بذلك ماءَ قوم لوط، وهي بُركة

<sup>(</sup>۱) أبو ذر الصحابي الجليل، اسمه على أصع الروايات جُندُب بن جَنادة، من السابقين في الإسلام، قيل أنّه خامس من آمن بالنبي ﷺ، رجع بعد ذلك إلى قومه بأمره ﷺ إلى ما بعد غزوة أحد، قال فيه الرسول ﷺ "برحم الله أبا ذريعيش وحده، ويموت وحده، ويبعث وحده"، (ت ٣١هـ)، أو (٣٢هـ). ينظر: الاستيعاب (٤/ ١٦٥٢)، رقم (٢٩٤٤)، وقم (٢٩٤٤)، والحديث للساء (٢/ ٥١٣)، رقم (٧٨١)، والحديث المذكور في الكتاب روأه مسلم رقم (٦٣٥ - (٣٤٧)، ولفظه والفظه والكتاب الركة، إنها طعام طعم».

 <sup>(</sup>٢) الحجر اسم ديار ثمود بوادي القرى بين المدينة والشام، قال الإصطخري: الحجر قرية صغيرة قليلة السكان وهو من وادي القرى على يوم، وبها كانت منازل ثمود، وبها بئر ثمود التي قال الله فيها وفي الناقة: ﴿ لها شرب ولكم شرب يوم معلوم ﴾. ينظر: معجم البلدان (٢/ ٢١١).

 <sup>(</sup>٣) يقصد ببئر ناقة بشراً في الحجر كانت ترده ناقة صالح في يومها و تضع رأسها فيها يقال ها بئر الناقة فها ترفع رأسها فيها يقال ها بئر الناقة فها ترفع رأسها حتى تشرب كل ماء فيها، فلا تدع قطرة ، ينظر معلم التنزيل ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥٠١هـ) تحقيق: محمد عبد الله النمر عشهان جمعة ضميرية - سليهان مسلم الحرش، ط: الرابعة ، ( ١٤١٧) هـ - ١٤٩٧م) - دار طيبة للنشر والتوزيع (٣/ ٢٥٠)، ومعجم البلدان (٢/ ٢٢١).

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري، رقم (٣٣٧٨) ولفظه: "فأمرهم أن يَطرحوا ذلك العجين و يهريقوا ذلك الماء"

<sup>(</sup>٥) صحيح البخاري، رقم (٣٣٧٩).

<sup>(</sup>٦) المجموع (١/٨١١).

<sup>(</sup>٧) النجم الوهّاج في شرح المنهاج، تأليف كمال الدين الدَّمِيري: أبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى (٨٠٨هـ)، عني به جمع من المحققين. الطبعة الأولى (٥٢٥ هـ=٢٠٠٤م). دار المنهاج- بيروت-لمنان (١/ ٢٣٢).

 <sup>(</sup>٨) سبقت ترجمته، وابدينا ملا حظة حول نسبة هذا الكتاب إليه.

 <sup>(</sup>٩) صاحب تصحيح المنهاج، والملهات برد المههات، له ولد فقيه اسمه صالح فكناه (ابن هداية) بأبي صالح،
 سبقت ترجمته.

عظيمة في ديارهم، تخرج منها الجمرة، قال[القبيعي](١): كرهته إلا للدواء.

وماء بئر ذروان (٢) التي وُضِع السحرُ فيها لرسولِ الله و قال: لأنّ الله تعالى مسخَ ماءها حتى صار كنُقاعة (٢) الحناء، ومسخَ طلع النخل التي حولها حتى صار كرؤوس الشياطين (١٠). وماء بئر برهوت، وهي بئر بحضر موت بأرض اليمن فيها أرواح الكفار (٥)، وقد صح أنّه في قال: «خَيرُ بئرٍ في الأرض زمزمُ، وشرُّ بئرٍ في الأرضِ بَرَهوتُ» (١٠).

<sup>(</sup>١) و (ٮ): '' قال القيعي ''، ولم أتوصّل إلى ترجمة القبيعي ولا القيعي.

<sup>(</sup>٢) الظاهرأنّه معطوف على "ماء قوم لوط" فيكون من ملحقات البلقيني، ولذا ذكر بعده "قال" أي: قال اللقيني، ولذا ذكر بعده "قال" أي: قال اللقيني، هذا. ومنه يظنّ أنّ المعطوفين بعده من كلام البلقيني، لا التفريع الذي بعدهما ولم أحصل على مؤلّفات البلقيني. هذا. وذروان يروى بفتح الذال المعجمة وسكون الراء المهملة أو فتحها-والسكون أقوى بئر في عقيق المدينة لبني زريق، ينظر: معجم البلدان (٢٩٣/١)، وفتح الباري (٢٢٧/١٠)، رقم (٥٤٣٠).

<sup>(</sup>٣) نقاعة كل شيء: الماء الدي يُنقع فيه، القاموس المحيط (٣/ ٩٣).

<sup>(</sup>٤) جاء ذلك في أحاديث: منها ما رواه البحاري: رقم (١٦٣،٥٧٦٦،٥٧٦)، و الشافعي في الأم (١/٢٥٦)، الطبعة الثانية،دار المعرفة بيروت-لبنان (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).

<sup>(</sup>٥) جاء ذلك في صحيح ابن حبّان: محمد بن حِبّان بن أحمد، (أبي حاتم البستي ت.٣٥٤هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط، (١٤١ههـ ١٩٥هـ)، (٧/ ٢٨٣)، وتم (٣٠١٣)، ونصّه: وحدّثني رجل عن سعيد بن المسبّب "عن عبد الله بن عمروقال: أرواح المؤمنين تجمع بالجابيتين، وأرواح الكفار تجمع ببرهوت، سبخة بحضر موت"، قال أبو حاتم عند : هذا الخبر رواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن قسامة بن زهير عن أبي هريرة نحوه مرفوعاً، الجابيتان: ظاهرتان، وبرهوت من ناحية اليمن، إ.هـ.، ورواه أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٦١٦هـ)، في مصنفه: تحقيق: حبيب الرحمن الأعطمي، الطبعة الثابية (١٤٠ه، المكتب الإسلامي - بيروت (١١٦٥)، رقم (١١٦٥)، عن عن عني موقوفا، وجاء في تفسير امن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (١٦٢٣هـ)، تحقيق: أسعد عن عني موقوفا، وجاء في تفسير امن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (١٢٧٣هـ)، تحقيق: أسعد عمد الطيب، المكتبة العصرية صيدا (١١٦ / ٢٩٣) رقم (١٨٥٧٤)، وفي (أخبار مكة)، لمحمد بن عبد الله بن أحمد الأررقي (أبو الوليد)، (٣٣٢٦هـ)، تحقيق رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس بيروت (١٦ ١٤ مـ ١٩٩٩م)، الحنفية السادات، لنعمان خبر الدين أفندي آلوسي زاده، الطعة الرابعة - المكتب الإسلامي - بيروت (١/ ١٩). وأما الخنفية السادات، لنعمان خلم ترد في حديث مرفوع وإنها هي آثار موقوفة ساقها ابن القيم: (١٦ - ١٠٩٠) وكلها ضعيفة فقرة أرواح الكفار فلم ترد في حديث مرفوع وإنها هي آثار موقوفة ساقها ابن القيم: (١٦ - ١٠٩٠) وكلها ضعيفة هذا صوفي مشهور بيد أنه في الرواية غير معروف، أنظر "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٢٠١ – ٢٠١) لكن الخراز كيا في شدا صوفي مشهور بيد أنه في الرواية غير معروف، أنظر "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٢٠١ – ٢٠١).

<sup>(</sup>٦) الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٩٨)، رقم (١١١٧)، وفي المعجم الأوسط لأبي القاسم= سليهان بن أحمد الطبراني (ت٣٠٦هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني (٥١٤١هـ)، دار الحرمين القاهرة (٤/ ١٧٩)، رقم (٣٩١٣)، و (٨/ ١١١)، رقم (٨١٢٩)، ثمّ قال : (٤/ ١٧٩) لم يروه ذا الحديث عن إبراهيم بن أبي حرة إلا محمد بن مهاجر ولا عن محمد بن مهاجر إلا مسكين بن بكير تفرد به الحصين بن أحمد بن أبي شعيب، ولكن جاء في الترغيب والترهيب، للحافظ عبدالعظيم بن عبد القوي المنذري

وماء أرض بابل؛ لما في سنن أبي داود (۱): «أنَّ علياً ﴿ خَرَجَ من أرضِ بابِلَ ولم يُصَلِّ فيها »، وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: "إنّها أرضٌ ملعونةٌ "(۱) فإذاً المياه المكروهة ثمانية: المشمس، وشديد السخونة، وشديد البرودة، وماء ديار ثمود إلا بئر ناقة، وماء ديار قوم لوط، وماء بئر بَرَهوت، وماء بئر ذروان، وماء أرض بابل.

半米辛

## حكم استعمال ماء البحر

سير أعلام النبلاء (٣/ ٥٤)، رقم (١٥).

ولا كراهة في استعمال ماء البحر؛ للحديث المشهور ("، وكرهه عبدالله بن عمر (،،)، وعبدالله بـن عمـرو بـن عـاص (٠) (١)، قـالا: «إنّـه طَبَقُ النـارِ»(٧)، ولم يتابعهـما أحـد مـن

(ت. ٦٥٦هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت (١٤١٧هـ)، (٢/ ١٣٥). رقم (١٨١٣): "ورواته ثقات". وقال أبو الحسس نور الدين الهيتمي المصري علي بن أبي بكر سليمان الشافعي (ت ٨٠٧هـ) في مجمع الزوائد (٣/ ٢٨٦): رواه الطبراني في الكبير ورحاله ثقات وصححه اس حبار.

- (۱) سليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو داود السجستاني الأزدي، نسبة إلى سجستان: الإقليم المتاحم لملاد الهند، محدّث البصرة، من شيوخه إسحاق بن راهويه، ومن تلاميذه الترمذي والسائي، صاحب السنن المشهور باسمه جمع فيها (۲۰۷هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء محمع فيها (۲۰۳/۱۰)، وقم (۱۱۷)، وطبقات الشافعية الكبرى (۱/۷۸)، رقم (٦٣).
- (۲) سنن أبي داود، رقم (٩٩٠)، ورواه البيهقي في سننه الكبرى (٢/ ٤٥٢)، رقم (٤١٥٨). وفي إسنادهما أبو صالح، سعيد بن عبد الرحمن، قال الشيخ ابن حجر العسقلاني في (تغليق التعليق): (٢/ ٢٣٢): "ذكره ابن يونس وقال: ما أظنّه سمع من علي". إ.هـ، وقال في فتح الباري (١/ ٥٣٠): في إسناده ضعف.
  - (٣) الحديث: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته »، الذي سبق تخريجه، في الإستدلال على طهورية ماء المحر.
- (٤) أبو عبد الرحمن القرشي العدوي المكي ثم المدني على، أسلم وهو صغير ثم هاجر مع أبيه لم يحتلم، واستصعر يوم أحد، روى علما كثيرا عن البي تيلي وعن غيره من الصحابة على، وروى عنه حمع فائق الكثرة، شهد الخندق، وهو من أهل بيعة الرضوان وممن كان يصلح للخلافة فعين ذلك يوم الحكمين مع وجود مثل الامام علي وسعد فاتح العراق ونحوهما. ينظر: طبقات الحفاظ (١٤) و العبر في خبر من غبر، لشمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول دار الكتب العلمية بيروت (١/ ٢١)، والإصابة (١/ ٣٣٨)، والطبقات الكبرى لا بن سعد (١/ ٢١)، توفي سنة (٧٥أو ٤٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٠٣٧)، رقم (٥٥). (٥) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي، هو الإمام العابد أبو محمد، أسلم قبل أبيه، حمل عن النبي على عنه باذنه، روى عن جمع من الصحابة وحدّث عنه كثيرون، (ت ٢٥هـ) بمصر، ينظر:
  - (٦) حكى هذا الأثر عنهما الترمذي في جامعه: (١/ ١٠١). وابن المنذر في الإشراف. ينظر: المجموع (١/ ١٣٤).
- (٧) لم أجده بهذا اللفظ، وإنها رواه أبو داود في سننه: (٦٣)، رقم (٢٤٨٩)، ولفظه. «فإن تحت البحر ناراً وتحت

فقهاء الأمصار، كيف؟، وقد روى الدار قطنيّ بإسناد حسن عن أبي هريرة ﷺ أنّ النبيِّ ﷺ قال: «مَن لم يُطَهّره ماءُ البحرِ فلاطَهّرَه اللهُ»(١).

تنبيه ('': سكت المصنف عن غير الماء إذا تشمّس، كالزيت والدهن، وينبغي أن يكون أولى بالكراهة، لأنّ سريان الدسم في البدن أشدُّ من الماء، ذكره البلقيني، ولك أن تقيس عليه سائرَ المائعات للشرب.

(و) الوصف (الثاني أن لا يكون الماء مستعملاً، فالمستعمل ليس بطهور على الجديد)؛ إذ لم ينقل عن أحد من السلف(") أن يجمع الماء للاستعمال ثانياً، ولو جاز لفُعِل؛ كي لا يحتاج إلى التيمم مع القدرة على الماء، ولو فُعل لنُقل.

(إذا كان مستعملاً في فرض الطهارة)، إشارةٌ إلى أن المختار في تعليل سلب الطهورية انتقال المانع إلى الماء، فيورث بسببه كلّة (١٠)، كالآلة المستعملة في الشيء الحسي (وقيل: إن المستعمل في عبادات الطهارة في معناه)، أي: معنى المستعمل في

النار بحراً»، ووجدت في سنن البيهقي الكبرى (٤/ ٣٣٤)، رقم (٨٤٤٨): ٣٣- «عن عبد الله بن عمرو أنه قال: ماء البحر لا يجزئ من وضوء ولا من جنابة؛ إنّ تحت البحر ناراً ثم ماء ثم ناراً حتى عد سبعة أبحر وسبعة أنيار»، ثمّ قال البيهقي: هكذا روي موقوفاً، ووجدت في تحفة الأحوذي (١/ ٢٣٩)، أن ابن عمرو قال: "هو نار "، وقد أوّله أبو بكر بن العربي بأنّه أراد به طبق النار لأنّه ليس بنار في نفسه، إ.هـ.وأوّله غيره بأنّ مراده أنّه ضارّ يورث المرض، وبلفظ: «طبق جهنم» في كشف الخفاء (١/ ٢٣١)، رقم (٨٨٣)، والحديث بألفاظه ضعيف الإسناد باتفاق الأثقة، ويعارضه الحديث الصحيح: «هو الطهور ماؤه». ينظر: تلخيص الحبير (٢/ ٢٢١)، وخلاصة البدر المنير (١/ ٣٤٤).

<sup>(</sup>١) روى الدار قطني، هذا الحديث في سننه (٢٦/١)، رقم (١٢)، والشافعي في الأم، تحقيق أحمد عبيدو، طبع دار إحياء التراث العربي (١١/١)، رقم (٢)، وفي إسناده مقال، فكان الأولى الاحتجاج بالحديث المشهور: «هو الطهور ماؤه»، ينظر: البدر المنير (١/ ٣٧٤)، ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت. ١٢٥٠هـ)، تخريج وتعليق محمد صبحي حسن حلاق، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت (١/ ٢٥) وفيض القدير (٢/ ٢٢٥).

<sup>(</sup>٢) التنبيه لغة: الإيقاظ، واصطلاحاً: عنوان البحث اللاحق الذي تقدّمت له الإشارة بحيث يفهم من الكلام السابق إجمالاً. سلّم المتعلّم المحتاج، للسيد أحمد ميقري شميلة الأهدل (ت١٣٩٠هـ)، بهامش النجم الوهاج للدميري، ط الأولى. (١٤٢٥هـ)، دار المنهاج - جدة: (١/١٤١).

<sup>(</sup>٣) السلف من زمان أبي حنيفة إلى زمان محمد بن الحسن، والخلف من زمانه إلى زمان شَمسَ الأثِمَّةِ الحَلوَانِّ، والمتأخر من رمانه إلى زمان الحافظ البخاري. الملا أبو بكر المصنف. بهامش النسخة " ذ" اللوحة: (٤٣٠١).

<sup>(</sup>٤) كلَّ السيفُ والبصُر وغيُّر ، من الشيء الحديدِ - يكِلُّ كلاًّ وكِلَّة وكَلالة وكُلولة وكُلولا: لم يقطع . لسان العرب (١١/ ٥٩١).

الفرض، بناء على أن العلة في سلب الطهورية تأدّي [العبادات] به.

فعلى الأول: المستعمل في مسنونات الطهارة - كالكرة الثانية والثالثة، والمضمضة، والاستنشاق، وتجديد الوضوء، والأغسال المسنونة - طهور (()، دون المستعمل في غسل كافرة عن حيض أو نفاس لتحلّ لزوجها المسلم، لانتقال المانع به؛ فإنّه ليس المراد بالفرض ما يلحق الإثم بتركه، بل بالمعنى الأعمّ، وهو: ما لا بدّ منه، ولهذا نقول: إنّ ما استعمله الصبيّ غير طهور، وكذا ما استعمله البالغ لصلاة النفل. كذا قاله المصنف (().

واعترضه الإسنويُّ على إلحاق وضوء البالغ لصلاة النفل بوضوء الصبيّ، فإن البالغ يأثم بالترك؛ إذ لو صلّى بلا وضوء أثِمَ، إجماعاً "، وسبقه إلى هذا الاعتراض بعض شرّاح الحاوى الصغير (١٠).

ولا يخفى عليك أنّه وهم فاحش؛ فإنَّ مراد المصنف إلحاقُه بوضوء الصبيّ بمعنى أنّه لا بدّ منه في حقّه للصلاة، وإن لم يأثم بترك النفل، كما لا يأثم الصبي بترك الفرض، ولم يُرد أنّه لو ترك الوضوء لصلاة النفل لم يأثم؛ فإنّ هذا لا يخيّله ذو رشد.

على أنَّه يمكن أن يقال: البالغ إذا صلَّى النفل بـلا وضـوء لم يأثـم على تـرك الوضـوء،وإلاّ

<sup>(</sup>١) لأنَّه لم يوجد مانع حتى ينتقل إلى الماء فيسلب الطهورية.

<sup>(</sup>٢) العزيز شرح الوجيز، طبع دار الفكر بهامش المجموع (١/ ١٠)، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ١٣).

<sup>(</sup>٣) مخطوطة المهمات الموجودة في الكتبة القادرية برقم (٤٥٩) فقه. الصحيفة (٥٠) وجه. والمهمات (٢/ ١٥-٦).

 <sup>(</sup>٤) الحاوي الصغير اسم كتاب في الفقه الشافعي لنجم الدين من عبد الكريم القزويني (ت٦٦٥هـ)، من الكتب المعتبرة، و لجزالة أسلوبه ومتانة مضمونه فقد شرح عليه عدة شروح:

١. شرحه أحمد الجاربردي ولم يكمله.

٢. شرحه ضياء الدين عبد العزيز الطوسي (ت٦٠٧هـ) وسيّاه مصباح الحاوي ومفتاح الفتاوي.

٣ شرحه بهاء الدين السبكي محمد بن عبد البر المصري (ت٧٧٧هـ). =

٤. شرحه ابو عبد الله محمد بن محمد بن محمد المعروف بالصدر الشعيبي (ت٧٤٧هـ).

٥ـ شرحه يحيى بن عبد اللطيف القزويني علاء الدين الطاووسي (ت٧٧٥هـ).

٦. شرحه أحمدبن تقي الدين السبكي (ت٧٧٣هـ).

٧. شرحه حسن الأستراباذي ركن الدين (ت٧١٥هـ)،

٨ـ شرحه عثمان بن عبد الملك الكودي المصري (ت٧٣٨هـ) وغيرهم.

ولا أدري المقصود للمصنف الجوري من بين هؤلاء الشراح.

لكان واجباً ‹››، وإنها الإثم على تهاونه وتعاطيه العبادة الفاسدة التي لم يأذن الشرع فيها.

وعلى الثاني: يكون الحكم بالعكس (٢)، وعليهما يخرج [حكم] الكرّة الرابعة والأغسال [المقترحة]للنظافة والتبريد.

وإذا توضّأ الحنفي وغيره ممن لا يعتقد وجوب النية في الوضوء ففي سلب الطهوريّة ثلاثة أوجه: أصحها: أنّه يسلب؛ لنقل المانع بالنسبة إلى اعتقاد المتوضّئ.

والثاني: لا؛ نظرا إلى اعتقادنا.

والثالث: إن نوى فنعم، وإلا فلا. وقوله: ليس بطهور،أي: لا يستعمل في حدث ولا خبث، كذا قاله الغزالي، وصحّحه المصنف (٦).

وقيل: المستعمل في الحدث يرفع الخبث وعكسه(١).

ولا خلاف في طهارته عندنا، خلافاً لأبي يوسف(٥).

لنا: أن الصحابة فمن بعدهم كانوا لا يحترزون عما يتقاطر منه على أثوابهم فدلّ على طهارته. هذا هو الكلام في الجديد.

والقديم أنّه طهور، لأن صيغة فعول لما يتكرر منه الفعل كالقتول والشتوم، ولأنّه باق على إطلاقه فكان طهورا كما لوغُسل به ثوبٌ طاهرٌ.

<sup>(</sup>١) لأن الواجب هو ما يلحق المكلف الإثمُّ بتركه.

<sup>(</sup>٢) قوله: "وعبى الثاني" مقابل لقوله السابق "فعبى الأول" أي: إذا قلنا: إن العلة في سلب طهورية الماء تأدّي العبادة به، وقوله. "يكون الحكم بالعكس" أي: المستعمل في غسل كافرة عن حيض أو نفاس لتحل لزوجها المسلم طهور، لعدم تأدّي العبادة به، والمستعمل في مسنونات الطهارة غير طهورلتأدّي العبادة به.

<sup>(</sup>٣) الوسيط (١/٦/١)، والعزير شرح الوجيز (١/ ٩٧) ط. دارالفكر، و (١/ ١٤) ط. دار الكتب العلمية.

<sup>(</sup>٤) المصدر السابق (١/ ١١١) ط. دار الفكر، و (١/ ١٤) الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، والبيان للعمر اني (١/ ٤٤).

<sup>(</sup>٥) هو الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي، من شيوخه الأعمش وحجاج بن أرطاة وعلى رأسهم أبو حنيفة الذي لزمه أبو يوسف وبرع به في الفقه ورعاه الإمام خير رعاية، ومن تلاميذه محمد بن = الحسن الشيباني ومعلى من منصور وهلال الرأي، كان إماما في الفقه عللا بالحديث والتفسير، بلغ من رئاسة العلم بها لا مزيد عليه، كان قاضي الآفاق و وزير الرشيد، توفي سنة (١٨٦) أو سنة (١٦٦) - على الاختلاف بين المؤرخين - رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٣٥ - ٥٣٥) رقم الترجمة (١٤١)، وينظر للمسألة: كتاب بدائع الصنائع، تأليف علاء الدين الكاساني (٣٠٥ م)، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي - بيروت (١٩٨٦)، (١٢٦)، حيث يقول: وأبو يوسف روى عنهاي على الإمام أبي حنيفة - أنه -أي الماء المستعمل - نجس نجاسة خفيفة يقدر فيه بالكثير الفاحش، وبه أخذ.

ولا خلاف أن محل الخلاف فيما إذا انفصل ولو من يد إلى يد أو من اللحية إلى الصدر، فها دام الماء متردداً على المحل لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة إليه باتفاق القولين للضرورة، ولهذا لو كان على موضعين من بدنه نجاسة وصبّ الماء على أعلاهما ومرّ وانحدر إلى الأسفل طهُراً جميعاً، نبّه عليه البغوي (١٠ رحمه الله تعالى.

فرع (٢): لو غمس المحدث عن الحدث يده في الإناء بعد غسل الوجه بنية الاغتراف لم يصر مستعملاً.

وإن أطلق أو نوى رفع الحدث، أي: قصد أن تنغسل يده بالانغماس عن الحدث، فمستعمل. وفي الإطلاق وجه (٣).

قال النووي في الروضة (١٠): إنّه لو غسل رأسه بدل مسحه كان الماء مستعملا. والأصحّ خلافه؛ لأنّه بتلاقي أوّل جزء من الماء يسقط الواجب ولو على شعرة، فيكون الزائد غيرَ مستعمل في فرض، على أنّه لو قدّر الجزء الملاقي أوّلاً بمخالف وسط- لم يؤثّر؛ لقلّته.

(وإذا جمع الماء المستعمل حتى بلغ قلتين فأصح الوجهين أنّه يعود طهوراً)؛ لأنّه لو لم يعد إلى الطهوريّة لقَبل النجاسة، وقد قال ﷺ: «إذا بَلَغَ الماءُ قُلّتينِ لم يَحمِل خَبَثاً»(°)؛ ولأن الماء النجس المتفرق إذا جمع ولا تغير به يعود طهورا فالمستعمل أولى؛ لأن النجاسة أقوى في المنع

<sup>(</sup>۱) التهذيب في فقه الإمام الشافعي، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦.٥هـ)، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان (١٤١٨هـ)، (١/ ١٧٢ و ١/ ١٩٩)، و (١/ ٣٤١).

 <sup>(</sup>٢) الفرع لغة: ما ابتنى على غيره، واصطلاحاً: اسم لألفاظ مخصوصة مشتملة على مسائل غالماً. سلم المتعلم المحتاج (١/ ١٣٩).

 <sup>(</sup>٣) قطع به البغوي أنّه لا يصير مستعملًا في ما إذا أطلق، لأنّه لم ينتقل به مانع ولم تؤدّبه عبادة. ينظر: روضة الطالبين (١٤١/١).

<sup>(</sup>٤) روضة الطالبين طبع المكتبة التوفيقية (١/١٤١). ولفظه: «ولو غسل رأسه بدل مسحه فالأصح أنه مستعمل كمالو استعمال في طهارته اكثر من قدر حاجته.»

<sup>(</sup>٥) سنن الترمذي، رقم (٦٧)، وسنن أبي داود، رقم (٦٣)، وسنن البيهقي الكبرى (١/ ٢٦٠)، رقم (١١٦٣)، و وصححه الأثمة كابن خزيمة وابن حبان، ينظر: إرواء الغليل، في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ الألباني، الطبعة الثانية، مطبعة المكتب الإسلامي- بيروت (١٤٠٥هـ=١٩٨٥م)، (١/ ٦٠)، رقم (٢٣)، وخلاصة البدر المنبر (١/ ٨)، رقم (٤).

من الاستعمال؛ ولأنّه صار إلى حالة لو كان عليها في الابتداء لم يتأثر بالاستعمال، فإذا عاد إلى تلك الحالة سقط حكم الاستعمال.

والشاني: (١) لا يعود؛ لأنَّ وصف الاستعمال لا يزول بالاجتماع ولأن قوّته صارت مستوفاة بالاستعمال، فأشبه ماء الورد، وهذا ما اختاره ابن سُريج (١).

# قاعدة في بيان معرفة الجديد والقديم

اعلم أن الشافعي هو خير الأمّة وخير الأئمّة أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن سائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد المناف. ولد هلك بغزة من الشام ("على الأصح، وقال الواقدي (ن): بعسقلان (٥٠)

<sup>(</sup>١) أي: الوحه الثاني في جمع المستعمل، و دليله القياس على مثل ماء الورد، ينظر: الروضة (١/ ١٤١)، والتهذيب (١/ ١٧١). (٢) في كل النسخ التي حصلت عليها "ابن شريح"، والصواب" ابن سريج" لأن ابن شريح شيخ القراء والمفسرين ليس بصاحب وجه في المذهب الشافعي، وقد راجعت كتباً في المندهب في المسألة هذه وأمثالها التي ورد فيها هذا الاسم فوجدت أنّه ابن سريج، فقررت أن أصلح الخطأ وأبدله بابن سريج، وكذا في بقية المواضع التي فيها ابن شريح في الوضوح، وهو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الشافعي القاضي، من مؤلفاته: التقريب بين المزني والشافعي، من شيوخه أبو والوب المسالة على المؤلف وأبو الوليد حسان بن محمد الفقيه، ولي القضاء في بادئ أمره بشيراز، وبالأخرة سمّر على بابه ببغداد ليجبر على ولاية القضاء فامتنع، بلغت مصنفاته أربع الله مصنف، منها ما ذكرنا، و الرد على ابن داود في القياس، والخصال، والغنية كلاهما في الفروع، توفي ببغداد ستة (٢٠ ٣هـ). ينظر وفيات الأعيان (١٨ / ٨) وطبقات ابن السبكي (١٦ / ١ - ٢٩)، رقم (٨) وطبقات ابن هداية ط. بيروت: (٤١ ٤٢)، وينظر لمعرفة رأي ابن سريج في هذه المسألة المجموع (١١ / ٢١)،

<sup>(</sup>٣) غزة بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتحه: موضع في الإقليم الثالث طولها من جهة المغرب أربع وخمسون درجة وحسون دوجة وحسون دقيقة وعرضها (٣٣) درحة بديار جذام من مشارف الشام على ساحل البحر، وبها قبر هاشم بن عبد مناف، ينظر: معجم البلدان (٢٠٢٤)، و الروض المعطار في خبر الأقطار، تأليف: محمد بن عبد المنعم الجميري (٣٧٧ه)، تحقيق: إحسان عباس، ط. (٢)، (١٩٨٠م)- مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت (٢٧٨١).

<sup>(</sup>٤) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي ولاءً، الواقدي المدني الأصل بغدادي المسكن والوفاة (١٣٠-٢٠٠ه) وليّ القضاء، من قبل المأمون، له مؤلفات كثيرة في التاريخ والسيرة، منها أخبار مكة، أزواج النبي ﷺ، تاريخ الفقهاء، وغيرها كثير، ذكر ابن خلكان تضعيفه من قبل العلماء، وخاصةً في تاريخ الوقائع وفتوح البلدان. ينظر: تاريخ بغداد (٣/ ٢١٢) وهدية العارفين (١٢٥٨)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٥٨)، وهرية العارفين (٢/ ١٠).

 <sup>(</sup>٥) عسقَلَانُ: بفتح أوله وسكون ثانيه ثم قاف وآخره نون وعسقلان في الإقليم الثالث من جهة المغرب (٥٥)
 درجة وعرضها (٣٣) درجة،، وهي مدينة بالشام من أعهال فلسطين على ساحل البحر بين غزة وبيت جبرين.
 ينظر: معجم البلدان (٢٢٢/٤).

وقال ابن بكّار (۱): باليمن، وقال النقيب ( $^{(1)}$ : بمنى  $^{(2)}$  – سنة خمسين ومائة.

ثم حمل إلى مكّة وهو ابن سنتين، ونشأ بها وحفظ القرآن، ثم سلمه أبوه (١٠) إلى المسلم مفتي مكة المعروف بالزنجي لشدة شقرته، من باب الأضداد (٥)، وأذن له المسلم في الإفتاء وهو ابن خمس عشرة سنة، ورحل إلى الإمام مالك بن أنس (١٠) بالمدينة ولازمه مدة.

ثم توقي مالك فقدم هو بغداد سنة خمس وتسعين ومائة، فأقام بها سنتين، فاجتمع

(۱) القاضي أبو عبد الله الزبير بن بكّار بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوّام الأسدي القرشي الزبيري، عالم نسبه أخباري، ولد بالمدينة سنة (۱۷۲هـ-۱۷۷۹م)، وليّ قضاء مكة المكرمة من شيوخه سفيان بن عيينة، وعمه مصعب بن عبد الله الزبيري، ومن تلاميذه أبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو القاسم البعوي، ومن مؤلفاته الكثيرة: أنساب قريش وأيامها، نوادر المدنيين، وغيرهما، ورد بغداد وحدّث بها، من شيوخه سفيان بن عيينة وعمّه أبو عبد الله الزبيري، توفي بمكة وهو قاض عليها سنة (۲۵ هـ= ۷۸۰م) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (۲۱/ ۱۸ سه ۱۳۵۰) رقم الترجمة (۱۲ )، ووفيات الأعيان (۲/ ۲۵ ) رقم (۵۸۵)، ومعجم المؤلفين (٤/ ۱۸۰) وطبقات المصنف، طبع بيروت (ص ۱۲)، مع ملاحظة أن المصنف كتب في طبقاته بدل "إبن بكار" الزوزني".

(٢) الذي في النسخ: "وقال النقيب" والذي في طبقات المصنف طمع بيروت،: "وقال في التنقيب" والتنقيب اسم كتاب في شرح المهذب لمحمد بن معن المعروف بالصيدلاني شمس الدين أبي عبد الله (ت. ١٤٠هـ) كما في معجم المؤلفين (٢/١٢).

وعبارة كتاب: (طبقات الشافعية)، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (٧٧٢هـ)، طبع دار الفكر (٤٢٠هـ-و٢٠٠٠م) في الموضوع نفسه (ص٨): "وقيل: ولد بمنى، حكاه ابن معن في التنقيب "، وظاهر أنَّ عبارة الوضوح كانت شبيهة بتلك، فغيّره النسّاخ.

(٣) منى بكسروالتنوين في درج الوادي الذي ينزله الحاح ويرمي فيه الجهار من الحرم. ينظر: معجم البلدان
 (٥/ ١٩٨).

(٤) يبدو أن أمه هي التي قامت بهذا الأمر. وَمَاتَ أَبُوهُ وَهُوَ صَغِيْرٌ فَحَمَلَتُهُ أَمُّهُ إِلَى مَكَّةَ وَهُوَ ابنُ سَنَيَنِ لِئَلاَّ يَضِيعَ نَسَبُهُ، ي نظر: البداية والنهاية لأبي الفداء إساعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: علي شيري، الطبعة الأولى (١٠٠) هـ – ١٩٨٨ م)، (٢٠/ ٢٧٥) دار إحياء التراث العربي (١٠/ ٢٧٥).

(٥) الشيخ أبو خالد مسلم بن خالد المخزومي بالولاء، فقيه مكة، من شيوخه الزهري وابن أبي مليكة وابن جريج، ومن تلاميذه الحميدي والإمام الشافعي، توفي سنة (١٨٠هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ١٧٨)، رقم (٢٢).

(٦) مفتي المدينة المنورة أبو عبدالله الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة وأحد أئمة المذاهب المتبوعة، من تابعي التابعين، من شيوخه الفوزاعي والشافعي ويجيى بن سعيد،، من شيوخه نافع مولى ابن عمر وربيعة الرأي والزهري، ومن تلاميذه الأوزاعي والشافعي ويجيى بن سعيد، ضرب سبعين سوطامن أجل فتوى لم ترق للسلطان سنة (٧٤ هـ)، من مؤلفاته: الموطأ ورسالة إلى هارون الرشيد، توفي بالمدينة المنورة ودفن فيها سنة (١٧٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨)، رقم (١٠٠)، وتاريخ بغداد (٥٤ ا ٥٠٠)، رقم (٥٤١)، وتهذيب الأسهاء (٢/ ٣٥٨ م ٣٨٨)، رقم (٥٤١).

عليه علياء بغداد، وأخذوا منه العلم، ورجع كثير منهم من مذاهبهم إلى قوله (١٠)، وصنّف بها الكتب القديمة، وهي: الأماليّ، ومجمع الكافي، وعيون المسائل، والبحر المحيط.

ورواتها أربعة: الإمام أحمد بن حنبل (٢)، وأبو الحسين الزعفراني (٦)، وأبو محمّد الكرابيسي (١)، وأبو شور المدلي (٥).

 <sup>(</sup>١) منهم أبو ثور، كان على مذهب أهل الرأي حتى قدم الإمام العراق فتبعه وترك مذهبه. وفيات الأعيان
 (١/ ٥٣)، رقم (٢).

<sup>(</sup>٢) أبو عبدالله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروري الأصل، إمام المذهب وصاحب المسند. ولد في بغداد، أو في مرو وحمل إلى بغداد سسة (١٦٤هـ). من شيوخه الشافعي، وسفيان بن عيينة، دعي إلى القول بخلق القرآن أيام المعتصم العبّاسي فلم يجب فضرب وحبس سنة (٢٠١هـ)، ولكنه صبر وصمد على المحنة، وبقي إلى أن مات المعتصم، فلما ولي الواثق منعه من الخروج من داره إلى أن أخرجه المتوكل وأكرمه ورفع المحنة في خلق القرآن، من تلاميذه البخاري ومسلم وولداه صالح وعبدالله، توفي ببغداد سنة (٢٤١هـ) ودفن بباب حرب. ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٧) - ٥٠٥)، رقم (٧٨)، ووفيات الأعيان (١/ ٨٧)، رقم (٢٠).

<sup>(</sup>٣) أبو علي وابو الحسين الحسن بن عمد بن الحسين الصبّاح الزعفراني البغدادي المشهور بابس الصبّاح ايضاً، منسوب إلى الزعفرانية قرية قرب بغداد، من شيوخه سفيان بن عيبنة والشافعي، لازمه حتى تبحر في العلوم، وهو أثبت رواة مذهبه القديم، ومن تلاميذه أبو داود والترمذي، والأرجع أنّه مات حوالي سنة (٢٦٠ ٨هـ) ينظر: سير أعلام النبيلاء (٢٦٢ / ٢٦)، رقم (١٠٠)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٠)، رقم (١٥٧)، وطبقات الفقهاء، للإمام جمال الديس إبراهيم بن علي الشيرازي (٣٩٣-٤٧٦هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، الطبعة الثانية، (١٠٤١هـ=١٩٨١م)، دار الرائد العربي - بيروت - لبنان (ص٠١٠)، وطبقات ابن هداية ط. بيروت (٢٧).

<sup>(</sup>٥) ملاحظة: ورد في النسخ الثلاث: "أبو ثور المدني "، ولم أجد مصدراً يدلني على المراد بتلك النسبة، وقد ذكره الشارح بهذه الشهرة في كتاب البيع، مبحث (بيع المبيع قبل القبض) أيضا، ولم يذكره بها في طبقاته في الترجمة له. وإنها ذكره كغيره بشهرة (الكلبي)، وهو الفقيه أبو ثور ويقال: أبو عبد الله أيضا، إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي، معدود من أصحاب الإمام الشافعي ومن نقلة مذهبه القديم ولكنه كان ذا مذهب مستقل، من شيوخه سفيان من عيينة والإمام الشافعي، ومن تلاميذه أبو داود وابن ماجه، من مؤلفاته كتاب المناسك وكتاب الصلاة جمع فيها بين الحديث والفقه، وأكثر أهل أرمينية وآذر بيجان كانوا يتفقهون على مذهبه، مات ببغداد شيخاً سنة (٢٤٠ أو ٢٤٦هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: طبقات الشيرازي ط. بيروت: (ص١٠١)، ووفيات الأعيان (١/٣٥)، رقم (٢٠)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٤٧)، رقم (٥٠)، وطبقات (ابن هداية)، طبع بيروت (ص٢٢-٣٣).

ثم خرج إلى مكة، ثم عاد إلى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة، فأقام بها شهراً.

فلما قتل الإمام موسى الكاظم(١) خرج إلى مصر فلم يزل بها ناشراً للعلم.

وصنف الكتب الجديدة، وأفتى بها، وهي: الأمّ، على الأصحّ، والإملاء، والمختصر، والرسالة، والكنوز، والكافل، والجامع الكبير.

ورواتُها على ما قال الروياني(٢) سبعة: [أبو] إبراهيم المُزني(٣)، والربيع بن سليهان المرادي(١)، والربيع بن سليهان الجِيزي(٥)، وأبو يعقوب: يوسف بن يعقوب

<sup>(</sup>۱) هو أبو الحسين العلوي موسى الكاظم إبن الإمام جعفر الصادق، مدني نزيل بغداد، من اتمة المسلمين، ولد سنة (۱۲هـ) بالمدينة المنورة، فأقدمه المهدي العباسي بغداد وردّه، ثم قدم في صحبة الرشيد إلى بغداد سنة (۱۷۹هـ) وحبسه بها إلى أن توفي في محبسه، فلما مات بعثوا إلى جماعة من عدول الكرخ فأشهدوهم على موته، ودفن في مقابر الشونيزية سنة (۱۸۳هـ)، وله مشهد عظيم ببغداد. ولكن كيف ثبت للمصنف مقتله؟ وما العلاقة بين مقتله سنة (۱۸۳هـ) - إن سلّمنا ما جاء في وفيات الأعيان من أنّه مات مسموم - وبين رحيل الشافعي إلى مصر سنة (۱۹۹هـ)؟. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٧٠-٢٧٤)، رقم (۱۹۸۷)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٠٠-٢٥)، رقم (۲۹۸۷)، وطبقات ابن هداية، ط بيروت (۱۳).

<sup>(</sup>٢) بحر المذهب (١/ ٢٥).

<sup>(</sup>٣) هوأبو إبراهيم إسهاعيل بن يحيى المزني المصري، صاحب الإمام وأعرفهم بطريقه وفتاواه، من شيوخه معيم بن معلم بن مثلة بن حماد، والشافعي، ومن تلاميذه أبو القاسم الأنهاطي، وزكريابن يحيى الساجي شيخ البصرة، من مؤلفاته. الجامع الكبير، والجامع الصغير، ومختصر المختصر، والمنثور، ولدسنة (١٧٥هـ) وتوفي سنة (٢٦٤هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٩٢) رفم (٩٣)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٢٠) رقم (٩٣)، وطقات الشيرازي ط. بيروت (ص٩٧)، وطبقات المصنف ط. بيروت (ص٠١-٢١).

<sup>(</sup>٤) أبو محمد الربيع بن سليها دبن عبد الجبار المرادي، شيخ المؤذّنين بجامع الفسطاط، صاحب الإمام وناقل علمه، من شيخه عمر طويلا واشتهر وازدحم عليه أصحاب الحديث، توفي سنة (٢٢٧هـ). ينظر: سير أعلام: (١٢/ ٥٨٧)، رقم (٢٢٢)، وطبقات الشيرازي ط.بيروت (ص٩٨)، وطبقات المصنف ط. بيروت (٢٤).

<sup>(</sup>٥) أبو محمد الربيع بن سليان بن داود الأزدي ولاءً المصري الجيزي، صاحب الإمام، لكنه قليل الرواية عنه، ولذا فإذا أطلق النقل عن الربيع فالمراد الربيع المرادي لا هو، من شيوخه إبن وهب والشافعي، ومن تلاميذه أبو داود والنسائي، والجيزة التي نسب إليها بليدة قبالة مصر يفصل بينها عرض النيل، والأهرام بالقرب منها، توفي بالجيزة ودفن بها سنة (٢٥٦هـ). ينظر: سير أعلام (٢١/ ٥٩١)، رقم (٢٢٣)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٤٤) رقم (٢٢٤)، وطبقات المصنف ط. بيروت: (٢٥)، ومعجم البلدان (٢/ ٢٠٠).

البُوَيطي (١)، وحَرملة (٢)، ومحمّد بن [عبد الله بن]عبدالحكم (٣)، وعبدالله بن الزبير المكّي (١). وزاد بعضهم يونس (٥) بن عبد الأعلى.

قال الشيخ جمال الدين الإسنويّ في المهات: والظاهر أن الشافعيّ رجع عن كلّ ما قاله في القديم إلا أن ينصّ على وفقه في الجديد، وروي: أنّه غسَل الكتب القديمة

- (۲) الفقيه المحدّث ابو حفص أو أبو عبد الله أو أبو نجيب حرملة بن يحيى بن عبد الله التُجيبي المصري، تجُيب عضم التاء.: نسبة إلى امرأة. من شيوخه ابن وهب والإمام الشافعي، ومن تلاميذه مسلم وابن ماجه، ومن مؤلفاته: المختصر والمبسوط المشهوران باسمه، كان أكثر أصحاب الشافعي اختلافا إليه واقتباسا منه، توفي سنة (٣٤ أو ٤٤٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٨٩)، رقم (٨٤)، ووفيات الأعيان (٢/ ٥٣ ٥٣)، رقم (١٥٤)، وطبقات المصنف ط. بيروت (ص٢٢)، طبقات الشيرازي ط. بيروت (٩٩).
- (٣) هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ابن أعين المصري. من شيوخه أشهب من أصحاب مالك، والشافعي، لمّا قدم مصر صحبه وتفقّه به، ومن تلاميذه النسائي وابن خزيمة، حمل في المحنة إلى بغداد ولم يجب إلى ما طلب منه ولكنه ردّ إلى مصر، وانتهت إليه وإلى المزني الرئاسة فيها. انتقل قبل وفاة الشافعي بشهرين إلى مذهب مالك. توفي (٢٨٦هـ) أو (٢٩٦)، ودفن مع أبيه وأخيه عبد الرحمن إلى جانب الشافعي. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٧/٧٥) و (٢٥٠)، رقم (١٧٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/٧٢)، رقم (١٧)، وطبقات المسنفعية الكبرى (٢/٧٢)، رقم (١٣)، وطبقات الشيرازي ط. بيروت (٩٩).
- (٤) هو الحافظ أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله وقيل: عيسى بن عبد الله القرشي الأسدي المعروف بالخميدي بضم الحاء المهملة، الفقيه شيخ الحرم، من شيوخه سفياذ بن عيينة والإمام الشافعي، ومن تلاميذه أبو زرعة الرازي وأبو حاتم، رحل مع الشافعي من مكة إلى بغداد ومنها إلى مصر، ولازمه حتى مات، فرجع إلى مكة ليفتي لأهلها إلى أن توفي حوالي (٢٢٠هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (١١٦/١٠)، رقم (٢١٢)، وطبقات الشافعية لأبي بكر المصنف (٩٩-١٠٠).
- (٥) هو أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي، والصدفي بفتح الصاد وكسر الدال المهملتين نسبة إلى صدف بكسر الدال وهي قبيلة من حمير نزلت مصر، من شيوخه ابن عيينة والشافعي، ومن تلاميذه ابن خزيمة وابن جرير، انتهت إليه رئاسة العلم في مصر، توفي سنة (٢٦٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٤٨-٥٥١) رقم (١٤٤)، وطبقات المسنف ط. بيروت رقم (١٤٤)، ووفيات الأعيان (٥/ ٩٦) رقم (٨٥٣)، وطبقات المصنف ط. بيروت (٢٥)، والأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٢٦٥هـ) الطبعة الأولى، دار الجنان-بيروت

<sup>(</sup>۱) هو أبو يعقوب يوسف بن يعقوب البويطي، وبويط قرية من أعال الصعيد الأدنى بديار مصر، من شيوخه عبد الله بن وهب و الشافعي، ومن تلاميذه الترمذي، وإبراهيم الحربي، ناب عن الشافعي في التدريس بعد وفاته، سعى به أصحاب الجاه إلى المعتزلة والخليفة العباسي أنّه ممن يقول بقدم القرآن، فدعي وامتحن ولم يجب، فحبس فاستقام على الحق إلى أن توفي في السجن سنة (٣١١ه). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٨) رقم (١٣٥)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٣٠٥)، رقم (٧٦١٧)، ووفيات الأعيان (٥/ ٢٤٤) رقم (٨٣٥)، وطبقات ابن هداية. طبيروت (١٥-١٨)

وقال: لا أجعل في حِلِّ من روى القديمَ عنّي، ولهذا قال الإمام: لا يحلَّ عدَّ القديم من المذهب (١٠).

وقال الماوردي: غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد إلا الصداق فأنه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع (٢).

وبالجملة من قال شيئاً ثم قال بخلافه فليس لمقلِّده إلا العمل بالمؤخَّر.

أما المسائل التي عدّوها وجعلوها مما يفتى به على القديم فسببه: أن جماعة من المنتسبين بمذهب الشافعي بلغوا رتبة الإجتهاد فوجدوا أن القديم فيها أظهر دليلاً من الجديد، فأفتوا به بناء على ظهور الدلائل، غير ناسبين إلى الشافعي.

قال في شرح المهذب: وعلى هذا فمن ليس أهلا للتخريج يتعيّن عليه العمل والفتوى بالجديد، وإنها يفتي بالقديم من كان أهلاً للتخريج والاجتهاد ويبيّن فيقول: هذا رأيي، ومذهب الشافعي كذا وكذا. [انتهى] (٣).

قلت: "المختار جواز الإفتاء بها أفتوا به لغير المجتهد بناء على فتواهم؛ لأن مذهب المفتي لا ينقطع بالموت، على ما مرّ (١) في القواعد الأصولية ".وهذا كله في قديم لم يعضده حديث لا تعارض له، فإن اعتضد بذلك فهو مذهب الشافعي؛ لما روى عنه

<sup>(</sup>۱) المهمات في شرح الروضة والرافعي لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (المتوفى: ۷۷۲ هـ) اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، أحمد بن على (مركز التراث الثقافي المغربي - الدار البيضاء - المملكة المغربية)، (دار ابن حزم - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م)، (٢٢٦/٩) وينظر: نهاية المطلب (المقدمة/ ١٦٥)، والبرهان في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسم الجويني (١٢٨٠هم)، تحقيق د. عبد العظيم عمود الديب - الطبعة الرابعة (١٤١٨هـ)، - الوفاء - المنصورة مصر (٢/ ٩٣٨) قال فيه: "على أنا لا نحسب الأقوال القديمة من مدهب الشافعي فإنه رجع عنها جديدا والمرجوع عنه لا يكون مذهب للراجع" إ.هم.، ونظيره في التلخيص في أصول الفقه، له أيضا، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري (١٤١٧هـ- ١٩٩٦م)، دار البشائر الإسلامية - بيروت (١٤٧٧ع).

<sup>(</sup>٢) الحاوى الكبير (٩/ ٤٥٢)

<sup>(</sup>٣) المجموع للنووي (١/ ١١٠)، وطبع دار الفكر (١/ ٦٨).

<sup>(</sup>٤) المكتوب في النسخ الثلاث: "على ما مر"، والظاهر: "على ما تقرر"، إذ لم يسبق منه الكلام على القواعد الأصولية.

البويطيّ أنّه قال: "حيث صحّ الحديث فهو مذهبي"".

وقوله م: إن القديم مرجوع عنه وليس بمذهبه، محلّه في قديم نصَّ في الجديد على خلافه، أما القديم الذي لم يتعرَّض في الجديد لما يوافقه ولا لما يخالفه فإنّه مذهبه رحمه الله، نبّه عليه النووي في شرح المهذب(٢).

وإذا كان في الجديد قولان فالعمل بآخرهما؛ لأنَّ المجتهد لا يخالف ما قاله أوّلاً إلا بدليل أقوى عما استدلَّ به للأول، فإن لم يعلم المتأخر فبها رجَّحه الشافعيّ، وإن قالهها في وقت ولم يرجح شيئاً - وذلك قليل - أو لم يعلم هل قالها معا أو مرتباً؟ لزم البحث عن أرجحها بشرط الأهلية (٢)، فإن أشكل توُقِف.

وفي ما إذا قالهما في وقت، لو عمل بأحدهما فهل هو إبطال للآخر؟ قال المزني: نعم (٤). وقال غيره: لا، بل يكون ترجيحاً لما عمل به، وهو الأصح ولم يتفق ذلك للشافعي إلا في ستّ عشرة مسألة (٥).

#### 安安安

<sup>(</sup>۱) لم أحصل على مؤلفات البويطيّ، ولكنه ورد في مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، تأليف: أبي شامة المقدسي: عبد الرحم بن إسهاعيل بن إبراهيم (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، (١٤٠٣هـ)، مكتبة الصحوة الإسلامية - الكويت (١/ ٥٩): قال أبو بكر الأثرم: "كنا عند البويطيّ فذكرت حديث عيّار في التيمّم فأخذ السكّين وحتّه من كتابه وجعله ضربة وقال: هكذا أوصانا صاحبنا: إذا صبح عندكم الخبر فهو قولي".

<sup>(</sup>٢) المجموع (١١٠/١).

 <sup>(</sup>٣) مثال ذلك ما جاء في المجموع للإمام النووي (٣/ ٣٣): حكى أبو ثور عن الشافعي أنّ لها · أي للمغرب
 وقتين، يمتد ثانيها إلى مغيب الشفق، وقال فمن أصحابنا من جعله قولاً ثانياً.

<sup>(</sup>٤) لم أجده في مختصر المزني. ونقله عنه الماوردي في الحاوي الكبير (١٧/ ٣٣٦).

<sup>(</sup>٥) الظاهر أن اسم الإشارة راجع إلى ما يفهم من قوله: "قاهها في وقت ولم يرجع شيئاً"، لا إلى قولين عمل بأحدهما، ولم أحصل على مصدر يبين المسائل الست عشرة أو السمع عشرة. وهذا الموضوع موجود بالإيجاز نفسه في فتاوى ابن الصلاح: تقي الدين أبي عمرو عثمان بن المفتي صلاح الدين عبد الرحمن الكردي الشهرزوري (ت: ٣٦٥هـ)، المحقق: د. مو فق عبد القادر، الطبعة: الأولى (٧٠١)- مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب بيروت (١٤٠٧)، القول في أحكام المفتين، المسألة ١٥.

# حكمالقُلَّتين

(فصل: إذا بلغ الماء قُلَّتين أو أكثر لم ينجُس بملاقاة النجاسة). القُلَّة: الدنَّ الكبير، وسيأتي بيان القلّتين.

وقوله: "أو أكثر" تصريحٌ بتناول الحكم على الزيادة؛ لأن التقييد بالعدد لا يدلُّ على الحكم في الزيادة عليه، لا نفياً ولا إثباتاً"، وإنها لم ينجس هذا المقدار؛ لما روي أنَّه ﷺ قال: "إذا بَلَغَ الماءُ قُلَّتينِ لم يحمِل خَبَتًا»، ويروى: "نجَسًا"".

ومعنى "لم يحمل" أي: لم يقبله بل يدفعُه، كما يقال: طبعُ الكريم لا يحتملُ حُمَةَ الضيم "، وهواء الصيف لا يقبل غمّة الغيم "،

فعُلم من مفهوم مخالف الحديث أن ما دون القلتين يقبله، و هو معتبر عندنا (°).

(لكن) استدراك عن قوله: لم ينجس، (إن تغيّر) الماء الذي بلغ قلّتين (بها) أي:

<sup>(</sup>۱) لأنه مفهوم الموافقة، وشرطه أن لا يكون المعنى الذي من أجله شرع الحكم في المسكوت عنه أقل مناسبة للحكم من المنطوق فيه، والزيادة على العدد المذكور من المسكوت عنه فلا يدل التقييد به على الحكم فيه بنفس التقييد، ولكن هنا يدل على وجود الحكم في الزيادة بدليل، وهو أن المسكوت عنه وهو الزيادة على القلتين أولى بالحكم وهو عدم قبول الخبث من المنطوق به وهو القلتان، ينظر: البحر المحيط لبدر الدبن محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي (٣٥ علم الطبعة الأولى، (١٩٤١هـ - ٢٠٠٠م) - دار الكتب العلمية لبنان/بيروت برعبدالله المحصول في علم الأصول لأبي عبدالله محمد بن عمر، فخر الدين الرازي (١/ ١٩٢).

 <sup>(</sup>۲) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٦٣)، رقم (١١٧٢)، و لفظه: «أن النبي ﷺ قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً ولا بأساً». ورواه عبدالرزاق في مصنفه (١/ ٧٩)، رقم (٢٥٨) ورواه الشافعي في مسنده باب ما خرج من كتاب الوضوء، (ص:٧)، رقم (٢) وفي إسناده مقال. ينظر. تلخيص الحبير (١/ ١٨ – ١٩)، والتمهيد (١/ ٣٥٥).
 (٣) العبارة موجودة في النجوم الزاهرة (٧/ ٣١٣) نقلًا عن المقالة السادسة عشرة من كتاب أطباق الذهب

<sup>(</sup>٣) العبارة موجودة في النجوم الزاهرة (٧/ ٣١٣) نقلًا عن المقالة السادسة عشرة من كتاب أطباق الذهب للعلامة شرف الدين عبد المؤمن الأصفهاني، والحُمَّة عند العامة: إبرة العقرب والزنبور ونحوهما وإنها الحُمَّة سم كل شيء يلدغ أو يَلسعُ. كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل من أحمد الفراهيدي، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي- دار ومكتبة الهلال (٣/ ٣١٣)، والضيم الظلم. تاج العروس (٨/ ٣٧٦). والحمة بالتخفيف: سمَّة العقرب، وأراد هنا: ضرر الظلم. منه. بهامش. ذ. اللوحة (٤٣٠٥).

<sup>(</sup>٤) و وَالغَيمُ: الْمُزنُ، والسَّحَابُ مِن أَسمَاء الغَيم، الوَاحِدَةُ غَمَامَةٌ. غريب الحديث لإبراهيم سن إسحاق الحربي أبو إسحاق [١٩٨ - ٢٨٥ م]، المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الطبعة: الأولى (١٤٠٥) - جامعة أم القرى -مكة المكرمة: (١/١١).

 <sup>(</sup>٥) أي: مفهوم المخالفة حجة بشروطه عندنا معاشر الشافعية، وهو هنا مفهوم العدد "قلتين "، ينظر: جمع الجوامع بشرح المحلي (١/ ٢٥١).

بملاقاة النجاسة: إما حسّاً -إن كانت النجاسة تخالف الماء في الصفات، - وإمّا فرضاً إن كانت توافقه فيها- (فهو نجس)؛ لما روي أنّه تلله قال: «الماء طَهُورٌ لا يُنَجِّسُه شيءٌ الاماغيّر طعمَه أو ريحه»(١)، فقاس الأصحابُ اللونَ على الطعم و الريح، مع أنّه جاء ذكرُ اللون في بعض الروايات(٢).

وقضيّة إطلاقه نجاسة الكل بتغيّر البعض، و هو ما قطع به بعض الأصحاب كصاحب الإيضاح والبُلقَينيّ وابن عبدان "، والأصح أنّه: إن كان الباقي قلتين فلا ينجس بالمتغيّر؛ إذ المتغيّر بالنجاسة لا يزيد على عين النجاسة، و لأنّ الحكم بنجاسة بحر بتغيّر شيء منه من الساحل بعيد، و إن لم يكن الباقي قلتين فهو نجس.

(ثسم إن زال التغير) أي: الحسيّ أو الفرضيّ (بنفسه) من غير معالجة (لطول المكث) أو إصابة الهواء حسّا أو فرضا (أو بهاء) طاهر أو نجس (طهُر) أي: عاد إلى الطهورية؛ لزوال المانع، وهو التغيّر بالنجاسة(٤٠).

<sup>(</sup>۱) لم أحصل عبي هذا اللفط في المصادر إلا في المعجم الكبير للطبراي الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ=١٩٨٣م) تحقيق حدي عبد المجيد السلفي- مكتبة العلوم والحكم (٨/ ١٠٤) رقم (٧٥٠٣) بلفظ: "الماءُ لا يُتَجِّسُهُ ثَبِيءٌ إلاّ ما غلب على ريجه أو طَعمِه».

<sup>(</sup>٢) جاء ذلك في سنن ابن ماجة تأليف محمد بن يزيد (ابو عبدالله) القزويني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر -بيروت (١٧٤/) رقم (٥٢١) بلفظ: "إن الماء لا ينجَّسُه شيءٌ إلا ما غلبَ على ريجه وطعمِه ولويه»، وفي سند رواياته رشدين، وهو ضعيف، وقال أبو عبدالله الشافعي هذا الحديث لا يثبت أهل الحديث مثله، وقال أبو حاتم الراري: الصحيح أنه مرسل، ينظر: مجمع الزوائد (١/ ٢١٤)، وتحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحجب، لأبي الفداء لإسهاعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبدالعني بن حميد بن محمود الكبيسي، الطبعة الأولى (١/ ١٤٠٦)، دار حراء - مكة المكرمة (١/ ٢٥٥).

<sup>(</sup>٣) هو أبو الفضل عبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان، شيخ همدان ومفتيها، له: شرح العبادات، وشرائط الأحكام، والمحموع والمجرد، من شيوخه أبو حفص الكتاني وابن لال، ومن تلاميذه الماوردي، توفي سنة (١٩٦٣هـ) الأحكام، والمحموع والمجرد، من شيوخه أبو حفص الكتاني وابن لال، ومن تلاميذه الماوردي، توفي سنة (١٩٦٧م، ينظر: طبقات السبكي (١٩٦٧م)، رقم (٢٣٤)، و (٥/ ٦٠ الترجمة ٢٣١ من طبعة الحلبي) ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م، وطبقات ابن الصلاح، وتهذيب النووي (١٠١٥، ٥٥ م (١٨٤٥)، وطبقات المصنف ط. بيروت (١٤٣)، وطبقات الشيرازي ط. بيروت (١٢٥)، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العياد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٥هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، تخريج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م)، (٥/ ١٦٠).

<sup>(</sup>٤) بشرط أن يكون أكثر من قلَّتين. وبه قطع الجمهور. المجموع (١/ ١٨٤).

وقال الاصطخريّ ('': لا يطهر إلا بوارد عليه؛ كما لا ينجس إلا بوارد عليه '''، وهو وجه شاذ "'.

(وإن طرح فيه) أي: في الماء الذي تغيّر بالنجاسة (مسكٌ) لزوال [الرائحة]. أو خلِّ لزوال الطعم، (أو زعفرانٌ)، لزوال اللون (فلم يوجد التغيّر) أي: لم يظهر ظاهرا، و لم يقل: "لم يبق "؟ احترازا عن الكذب؟ إذ الزوال غير متحقِّق، (لم يطهر)؛ إذ قد يكون التغيّر باقيا مغلوبا بالمطروح غيرَ محسوس.

وإنها قيّدنا المسك بزوال الرائحة و الزعفران بزوال اللون و الخلّ بزوال الطعم؛ تنبيها على أنّه لو زال الطعم عند طرح المسك، والريح عند طرح الزعفران، واللون عند طرح الخلّ مثلا- طهُر.

(وكذا إن طرح فيه) أي: في الماء المتغيّر بالنجس (جصّ) غير مطبوخ (أو تراب و لم يوجد التغيّر) بعد الطرح (لم يطهر) الماء (في أصحّ الوجهين) إذ يحصل بهما الكدورة وهو من أسباب الستر فيكون الحكم كما في الزعفران.

و الثاني: تعود الطهورية؛ لأن التراب وما في معناه لا يغلب الأوصاف الثلاثة.

وأجيب بالمنع؛ لأنّ التراب يغلب الأوصاف، أمّا على اللون و الرائحة فظاهر، و أمّا على اللعم؛ فلأنّ عفونة التراب قسم من الطعوم المؤثّرة، فلا بدَّ له من أثر عند حصوله.

<sup>(</sup>۱) فقيه العراق الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري الشافعي، منسوب إلى إصطحر، كورة من كور فارس، من شيوخه عباس من محمد الداودي، ومن تلاميذه الدار قطني، من مؤلفاته أدب القاضي والأقضية، وكتاب الفرائض الكبير وكتاب الشروط والوثائق، أحد أصحاب الوجوه، درّس ببغداد، وولي القضاء مأماكن: منها مدينة قم، توفي سنة (٣٢٨هـ) ودفن بباب حرب. ينظر: طبقات السبكي (٢/ ١٧١ / ١٨٧)، رقم (١٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٥٠) رقم (١٠٤)، وطبقات المصنف ط. بيروت (٦٢)، وطبقات الشيرازي ط.بيروت (١١١)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٥)، رقم (١٥٨).

 <sup>(</sup>۲) أي: لا بطول المكث، أو الشمس، أو الريح. قال: لأنّه شيء نجس فلا يطهر بنفسه، ينظر المجموع
 (۱/ ١٨٤)، ومقتضاه: أنّ الماء الذي يرد عليه الماء المتنجس ينجس، فلا يطهر به المتنجس.

 <sup>(</sup>٣) ووجه الشذوذ: أنّ سبب النجاسة التغير، فإذا زال طهر، لقوله ﷺ: إذا بلغ الماء قلّتين لم ينجس، وإن زال بأحذ
 بعضه طهر بلا خلاف بشرط أن يكون الباقي بعد الأخذ قلّتين. المجموع (١/ ١٨٤)، والحاوي الكبير (١/ ٣٣٧)،
 وينظر للفرق بين الوارد والمورود عليه: المجموع (٢/ ٦٢١)، والحاوي الكبير (٢/ ٢٥٨).

<sup>(</sup>٤) وجه التقييد بالمطبوخ أن غير المطبوخ مجاور وليس خليطاً.

والخلاف إنَّما هـ و في حـال الكـدورة، أمَّا إذا صفا فـإن كان التغـيّر باقيـا فهـ و نجـس قطعـاً، وإلا فطاهـ ر قطعـاً.

(وإن كان الماء دون قلتين نجس بملاقاة النجاسة، تغيّر أو لم يتغيّر)؛ لمفهوم الحديث المذكور (١٠), سواء كانت النجاسة جامدة أو مائعة.

وقال أبو العباس الروياني("): لا ينجُس الماءُ ما لم يتغيّر، قليلاٌ كان أو كثيراً، لقوله على الله المؤلفة المؤلفة

وأجيب: بأنَّه مطلق محمول على المقيِّد، وهو قوله: «إذا بلغَ الماءُ قُلَّتين»، الحديث.

(فإن صُبَّ عليه) أي: على الماء المتنجس (ماء) طاهر أو نجس، وكوثر به (حتى بلغ قُلَّتين ولا تغيُّر) موجود (فيه عاد طهوراً) للحديث المذكور، هذا وإن كان يفهم من قوله في أوّل الفصل، إلا أنّه ذكره لترتُّب حكم ما بعده عليه، وهو قوله: (وإن كوثر) الماء المتنجس (بهاء طهورٍ ولم يبلغ قُلَّتين فأظهرُ الوجهين أنّه لا تعود الطهارة)؛ إذ النصّ قد ناوله بالتنجيس لقلّته، والقلّة باقية، فهو متناول بعد.

(والثاني: تعود الطهارة دون الطهورية)؛ لأنّ الماء الثاني يكون غاسلاً للماء الأول. ولا بدّ عنده من شروط:

<sup>(</sup>١) الذي مرّ بتحريجه، ولفضه: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث»، ومفهومه أنّه إذا لم يبلغهما حمل الخبث.

<sup>(</sup>٢) وهو الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الروياني، صاحب كتاب الجرجانيات وجدُّ صاحب البحر أبي المحاسن الروياني. (٣) المكتوب في النسخ "خلق الماء "ولا يتبين هل الفعل مبني للفاعل أو للمفعول، وهذا من منهج المصنف في رواية الحديث بالمعيى، وقد ورد بلفط: "خلق الله "مع الاستثناء في كتب التخريج فقال العسقلاني في تلخيص الحبير: "لم أجده هكذا وقد تقدم في حديث أبي سعيد بلفظ إن الماء طهور لا ينجسه شيء وليس فيه خلق الله ولا الاستثناء ". إ.هـ، ورواه بدون خلق الله لكن مع الاستثناء ابن ماجه في سننه، رقم (٢٥١)، بلفظ: قال رسول الله يَنظين: "إنّ الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه"، قال العسقلاني: "في اسناده طريف بن شهاب، وهو ضعيف متروك. إ.هـ، ورواه البيهقي في سننه الكبرى (١/ ٩٠٥)، رقم (١١٥٧)، ولفظه: قال رسول الله يَنظين: "الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب عليه طعمه أو ريحه "، ورواه بإسناد آخر برقم = (١١٦٠) في (١/ ٢٦٠). ثم قال: والحديث غير قوي إلا أنّا لا نعلم في نجسة الماء إدا تغيّر خلافاً. انتهى. وهذا إشارة إلى ما قاله الإمام الشافعي حيث قال: ما قلت من أنه " يروى عن النبي يَنظ، من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله، وهو قول العامة لا أعلم بينهم خلافاً. اهـ يعني أن الاستثناء ثانت بالإجماع وليس جذا الحديث الضعيف الإسناد. ينظر: اختلاف الحديث المشافعي المطبوع مع كتاب الأم (٨/ ٥٠٠)، وتلحيص الحبير (١/ ١٤٤).

الأوّل:كون الوارد طاهراً كما قيد به المصنف.

والثاني: كونه أكثر من المورود عليه، ووارداً عليه لا العكس.

والثالث: أن لا يكون في مجموعهم نجاسة جامدة، فإن انتفى شرط منها فهو نجس باتّفاق الوجهين.

فرع: شرط المكاثرة الانضام دون الاختلاط، حتى إن ضمَّ ماءٌ كدرٌ إلى ماءٍ صافٍ وبلغا قلّتين وفيها نجاسة طهُراً، وإن كانا متميّزين بعدُ، وعندي فيه تردُّد؛ إذ المعنى في عدم تنجّس الماء الكثير الراكد أنّ أجزاءه يتقوّى بعضُها ببعض ويتعاضد، فتندفع النجاسة، والمحسوس هنا خلاف المقدر. (۱)

(ويستثنى عمّا ذكرنا) أي: عن مضمون ما ذكرنا من الحكم بنجاسة الماء بملاقاة النجس (ميتةُ ما لا نفسَ لها سائلةٌ فلا تنجّس الماءَ في أصحّ القولين)؛ للحديث الوارد في الذباب (٢٠)، وقيس عليه كلّ ما لا نفس لها سائلة.

والتقييد بالماء على سبيل الغلبة، أو لأنّ الكلام فيه، وإلاّ فسائر المائعات كذلك ٣٠٠.

وما في قوله: "ميتةُ ما" في محل الجرِّ بإضافة الميتة إليه، أي: ميتته لا تنجِّس الماء، احترز به عن إماتته فيه؛ فإنها تنجِّس المائع إلّا إذا تولَّد الإماتة عمَّا أمر به الشارع، كإغهاس الذباب في الطعام (1).

واعلم أن العفو من الشارع إنّما ورد على عين الميتة لتعسّر الاحتراز لا غير، حتّى لو أخذ الذبابَ الميتةَ في المائع بملعق مثلاً ولم يُغسل وغُمس فيه ثانياً نجّسه؛ لأنّه رخصة،

<sup>(</sup>١) فالمقدر أي: المفروض في المسألة أن يتقوّى أجزاء الماء بالاختلاط، والمحسوس بالمشاهدة عدم الاختلاط.

 <sup>(</sup>٢) أي: نص الحديث: "إذا وقع الذبابُ في إناءِ أحدِكم فليغمسه كلّه ثم ليطرحه، فإنَّ في أحدِ جناحَيه داءً وفي الآخرِ شفاءً »، رواه البخاري، رقم (٣١٤٦)، وابرحبان في صحيحه (٣/٤٥)، رقم (٢٤٦).

وقوله على الله وقال في أحد جناحيه إلغ»، يحتمل معنيين: احدهما: الداء ما يعرض للنفس من التكبر عن أكله، والدواء ما يحصل من قمع النفس وحملها على التواضع، والآحر الداء هو السمّ كما جاء في بعض الروايات، والدواء هو الشفاء كما جاء أيضاً في بعض الروايات. ينطر: فتح الباري (١/ ٢٥١).

 <sup>(</sup>٣) أي: لا تنجس بوقوع ميتة ما لا نفس له سائلة فيها، وإن كانت تنجس بوقوع غيرها من النجاسات فيها قلّتين كانت أو أقل، بخلاف الماء.

<sup>(</sup>٤) أي: الذي ندب إليه في الحديث الشريف المدي مرّ لفظه وتخريجه قبل قليل

وفي الرخص لأ يتجاوز النصوص (١٠). ومن هذا يعلم أن طرحها فيه ينجِّسه بلا شبهة. والقول الثاني: تنجِّسه؛ بالقياس (٢) على سائر الميتات.

والمراد بالنفس السائلة الدم الذي يخرج بفتح إبرة ونحوها.

ويشترط حصوله من نفسه لا من غيره بالمصّ. فيدخل في الحكم القمل (")، والبرغوث (١٠)، والخنفساء (٥٠)، والتمتوز المستكنِّ في البيوت والجحور الذي يثب وثبةً وثبةً وثبةً ، والزنبور بأنواعه، والنحل (٧)وما يضاهيها من الهوامّ (٨٠).

وأما الضفدع والسرطان وما أشبهها وإن لم يكن لبعض منها دم سائل لكن غيرً متناولة بالنص ولا متشابهةٌ بالذباب في تعسّر الاحتراز، فلا ضرورة لإدخالها فيه.

واعلم أنَّه إذا تفتَّت الميتة في المائع، أو تغيّر لكثرتها - فهو نَجِس باتفاق القولين.

(وفي قول يستثنى أيضاً) كما يستثنى ميتة ما لا نفس لها سائلة (ما لا يدركه الطرف) أي: الحسّ الباصرة؛ لقلّته من (النجاسات) الغيرَ المعفوّة، كنقطة بول أو خمر يسيرة، وهو الذي رواه المزنيّ عن المختصر (٩)، واختاره الغزاليّ، وقال: إن انتهت القلّة إلى حدًّ

<sup>(</sup>١) لم أجدالنص في كتب القواعد، ولكن جاء ذلك في المغني لابن قدامة (٢١/٤) بلفظ: " والرخصة لمعنى خاص لا تثبت مع عدمه"، وجاء في البحر المحيط (٢١/٥): "نص الشافعي في البويطي على امتناع القياس فقال في أو ائله لا يتعدى بالرخصة مواضعها، وقال في الأم: لا يقاس عليه.

<sup>(</sup>٢) لعل المراد بالقياس هذا اندراح الفرد تحت الحكم العام لا القياس المصطلح عليه في الأصول، لأن ميتة ما لا نفس له سائلة داحل في الميتة منصوص، ولا قياس في المنصوص.

<sup>(</sup>٣) إن قرئ بفتح القاف وسكون الميم فهو جمع قملة، وهي حشرة تتولد على البدن عند دفعه العفونة إلى الخارج، إن قرئ بفتح القاف و فتح الميم و تشديدها فهي دويبة من جنس القردان إلا أتما أصغر منها تركب العير عند الهزال، وشيء يقع في الزرع ليس بحراد يأكل السنبلة وهي غضة قبل أن تخرج، وربها تكون هي التي تسمى الآن "النطاط". ينظر: المعجم الوسيط (٧٦١).

<sup>(</sup>٤) ضرب من صغار الهوام عضوض شديد الوثب، جمعه براغيث. المصدر السابق (ص٠٥).

 <sup>(</sup>٥) حشرة سوداء مغمدة الأحنحة أصغر من الجعل، منتنة الريح. المصدر نفسه (ص٢٦٠).

<sup>(</sup>٦) لم أجد تعريفه في المعاجم المتوفرة لديّ.

<sup>(</sup>٧) في (ج): " والنمل "، وهو أيضا محتمل.

 <sup>(</sup>٨) و اهوام: ما كان من خشاش الأرض نحو العقارب وما أشبهها، الواحدة هامة لأنها تهم أي تدب. لسان العرب (١٢/ ٢٢١).

<sup>(</sup>٩) الأولى: " عن الشافعي في المختصر "، ففي مختصر المزني، الطبعة الثانية، دار المعرفة (ص٨):" وإذا وقع في الإناء..أو أيّ نجاسةكانت مما يدركه الطرف فقد فسد الماء ولا تجزئ به الطهارة".

لا يُدرَك مع مخالفة لونه للون ما يتصل به فهو معفوٌ عنه. [انتهى] (١٠)؛ لأنّه حينتذ مثل ما تحمله الرياح من النجاسات وتُثبتها بالثياب، وإن لم تنتهِ إلى ذلك الحدِّ لم يعفَ عنه لا في المياه ولا في الثياب.

والأصحُّ عند المحقِّقين أنَّها كالتي يدركها الطرف، وهو المرويّ عن الإملاء والأمِّ(١).

وللأصحاب سبعة طرق: أحدها: تؤثِّر في الثوب والماء. والثاني: لا تؤثِّر فيهما.

والثالث: طرد القولين فيهما. والرابع: تؤثّر في الماء، وفي الثوب قولان. والخامس: تؤثّر في الماء دون الثوب بلا خلاف والسابع: في الثوب، وفي الماء قولان. والسابع: تؤثّر في الماء دون الماء بلا خلاف. والأصحّ منها: الثالث، وهو: طرد القولين فيهما.

ومن المسائل القديمة التي يفتى بها: أنّه لو وقعت نجاسة جامدة في ماء راكد يجوز الاغتراف بدون التباعد عن الجوانب؛ لأنّ كلّه طهور للحديث المذكور، ولا معنى للمنع من استعمال الطهور.

والجديد: أنّه يجب التباعد تنزيهاً [عن النجاسة]؛ لأنّ ما دون القلّتين لو كان وحده لكان نجساً، فكذلك لو كان معه غيره.

وأجيب: بأن قوَّة الاجتماع أقوى من قوَّة الانفراد.

فلو قلنا بالجديد فيجب التباعد المذكور بقدر القلّتين في الأبعاد الثلاثة، فلا يكفي أن يبعد في البحر بقدر شبر على أخذ العمق في الحساب، وإن كان الماء في موضع منبسط تباعد في الطول بقدر ما يبلغ قلّتين في ذلك العمق، وإن كان قلّتين بلا زيادة فلا يجوز الاغتراف. (٣)

ولو قلنا بالقديم فيجوز الاغتراف كيف شاء؟، اين شاء؟ إذا كان زائداً على قلّتين، وإن لم يكن زائداً على قلّتين فيؤخذ دفعة واحدة، فإن بقي النجاسة في الباقي كان المأخوذ وباطن الإناء طاهرين، وإن أخذ النجاسة انعكس الحكم، لكن لو تقطّر شيء

<sup>(</sup>١) الوسيط (١/١٧)، والوجيز (١١٣/١-١١٤)، وكلام حجة الاسلام فيهما ينتهي هنا.

<sup>(</sup>٢) الأم، تحقيق أحمد عبيدو عناية (١/ ٢١)

<sup>(</sup>٣) إذ بالاغتراف ينقص عن القلتين فينجس ما اغترفه وما بقي.

من المأخوذ في الباقي نجّسه، ولو أُخذت النجاسةُ أوّلا فطرحت اندفعت المشقة (١٠). (والجاري كالراكد) في تنجّسه بملاقاة النجاسة إن لم يبلغ كلّ جِرية قلّتين (على الجديد)؛ لإطلاق الحديث المارِّ (١٠).

### والجِرية معبّرة بتعبيرين:

قال بعضهم: هي الدفعة المتلولبة (٢) عند الجري، وهذا اختيار محمود القزويني.

وقال بعضهم: هي في طول النهر قدر ما يحاذي طرفي النجاسة إلى حافتي النهر، وفي العرض من إحدى حافتي النهر إلى الأخرى بالاستواء من وجه ذلك الماء إلى العمق. وهذا معنى قول الأردبيلي (٤) في الأنوار (٥).

وقال بعضهم: يؤخذ قدر عمق النهر من الطول ويُضرب في عرضه - كأن كان عمقه ثلاثة أذرع مثلا، ويؤخذ من طوله ثلاثة أخرى فيضرب في عرضه، فإن كان عرضه خسة أذرع تكون الجرية ثلاثين، وقس على هذا سائر المقادير قلّة وكثرة - فإن بلغ الحاصل من ذلك الضرب " قلّتين فهي جرية، وقد ناولها الحكم فلا تنجس بالملاقاة، وإلا فتنجُس. وهذا اختيار صاحب التهذيب ".

<sup>(</sup>١) في المجموع (١/ ١٩٤): قال أصحابنا ويستحبّ له ان يُخرج النجاسة أوّ لاثمّ يغمس الدلو ؛ ليكون طهور أبلا خلاف.

<sup>(</sup>٢) وهو قوله ﷺ: "إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً»، والمعنى أنه يدفعه ولا يقبله، فدل أن ما دون القلتين يقبله.

<sup>(</sup>٣) في تهذيب اللغة (٢٤٤/١٥): "ويقال للهاء الكثير يحمل منه المفتح ما يسعه فيضيق صنبوره عنه من كثرته فيستدير الماء عد فمه ويصير كأنه بلبل آنية: لولب. قلت: لا أدري أعربي أم معرب غير أن أهل العراق أولعوا باستعاله، إ.ه.

<sup>(</sup>٤) جمال الدين يوسف بن إبراهيم الأردبيلي، فقيه محدّث من أهل أردبيل بآذر بيجان. من مؤلفاته شرح مصابيح السنة للبعوي، والأنوار لأعهال الأبرار. توفي (٧٧٩هـ). ينظر: كشف الظنون (١/ ١٩٥)، ومعجم المؤلفين (٢١/ ٢٦٦)، والأعلام (٢١٢/٨).

<sup>(</sup>٥) حيث قال فيه: ولو كثر الماء الجاري: بأن تبلغ كل جرية وهي ما يقابل جانبي النجاسة إلى حافتي النهر-قلتين ووقعت فيه نجاسة ولم يُعيَّر حسّاً ولا فرضاً فطهور إ.ه. ينظر: الأنوار لأعمال الأبرار تأليف جمال الدين يوسف الأردبيلي (ت٧٧٠هـ)، طبع مطبعة مصطفى محمد بمصر (١/ ١٠)، وهذا تعريف المتولي صاحب التتمة، وبيَّنَهُ قُطبُ الدِّين الرَّازِيِّ بِأَن يُفرَضَ خَطَّانِ مستَقِيبَانِ مِن حَافَتَي النَّجَاسَةِ وَيَخرُجَانِ إِلَى حَافَتَي النَّهِرِ فَهَا بَينَ الْخَطَّينِ هُوَ الجريَةُ. الخرر البهية (٢١/٣)

<sup>(</sup>٦) ضرب العددين: تكوار أحدهما بعدد أفراد العدد الاخر.. معجم لغة الفقهاء (١ / ٢٨٣)

 <sup>(</sup>٧) التهذيب (١/ ١٥٩) ولم أجد تحديد الجرية فيه، فلعل ذلك في مؤلفاته الأخرى.

(وفي القديم قول: أن الجاري لا ينجس إلا بالتغير) إذا ورد على النجاسة؛ لأنّ الماء و الحالة هذه عامل، والقوَّة للعامل كالماء الذي [تزول به النجاسة] وينفصل عن المحلّ غير متغيرً. كذا علَّله المصنف(١٠).

وفيه نظر؛ إذ يفهم منه أنّه طاهر غير طهور، وليس كذلك؛ إذ لو لم نحكم بنجاسته فهو طهور؛ لأنّه ما نقل مانع إليه، بخلاف الغسالة، وهو اختيار طائفة من المحققين كعليّ بن أبي طالب (٢)، وعبدالله بن عبّاس، وحذيفة بن اليهان (٢)، وإبراهيم النخَعي (٤)، وسفيان بن عيينة (٥)، وسفيان بن مالك الثوري (٢)، وجعفر بن محمّد الصادق (٧)، وغيرهم من كبار التابعين. وهذه المسألة ممّا يفتى بها على القديم.

<sup>(</sup>١) ينظر: العزيز طبع دار الفكر (١/ ٢٣١)، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ٥٦-٥٧).

 <sup>(</sup>۲) أبو الحسنين، ابن عم الرسول على أسلم وهو لم يبلغ الحلم، وتربى في بيت النبوة، قال في حقه الرسول على. «أقضاكم علي». ولي الخلافة خمس سنين إلا يسيرا، قتل سنة (٤٠هـ). ينظر: تهذيب الأسهاء (٣١٥ ٣١٠)، رقم (٤٢٩)، والاستيعاب (٣/ ١٠٨٩ ١ ١٣٣٠) رقم (٤٨٥).

<sup>(</sup>٣) أبو عبدالله حذيفة بن اليهان الأزدي صاحب سر رسول الله في المنافقين ومن كبار أصحابه، وهو الذي بعثه تي يوم الخندق لينظر إلى قريش فجاءه بخبر رحيلهم. من أعيان المهاجرين ومن نجباء أصحاب الرسول في شهدهو وأبوه أحدا، فاستشهد أبوه قتله المسلمون خطأً فتصدق بديته على المسلمين، له في الصحيحين (١٢) حديثاً، توفي بعد سنة (٣٦هـ). ينظر: تهذيب الأسهاء (١/ ١٥٨)، رقم (١٤)، وسير أعلام (٢/ ٣٦١)، رقم (٧٦). و تاريخ بغداد (١/ ٧٦)، وقم (١٢).

<sup>(</sup>٤) إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي، أبو عمران التابعي، من شيوخه خاله الأسود بن يزيد والقاضي شريح، لم يثبت له سياع عن أصحاب رسول الله تنظير توفي سنة (٩٦هـ). ينظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٢٠- ٥٢٩)، رقم (٢١٣)، وطبقات الشيرازي ط. بغداد (٩٦).

 <sup>(</sup>٥) أبو محمد سفيان بن عيينة، ولدسنة (١٠٧هـ) بالكوفة سكن مكة، وقدم بغداد. أدرك نيفاً وثهانين نفساً من التابعين من شيوخه الزهري وعمرو بن دينار، ومن تلاميذه يحيى القطان والشافعي، توفي سنة (١٩٨هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٥٤)، رقم (١٢٧٠)، وتاريخ بغداد (٩/ ١٧٣)، رقم (٤٧٦٤).

<sup>(</sup>٦) ليس ابن مالك، وإنها اسم أحد أجداده (ملكان بن ثور)، ولعل ذلك تسبب في هذا الخطإ من النساخ، فهو أبو عبد الله شيخ الإسلام، مصنف كتاب الجامع، الموعبد الله شيخ الإسلام، مصنف كتاب الجامع، المجتهد المجمع على إمامته، توفي سنة (١٦٧هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٩)، رقم (١٢)، وتاريخ بغداد (٩/ ١٥٣)، رقم (٤٧٦٣)، وطبقات الشيرازي (ص: ٦٥).

 <sup>(</sup>٧) الإمام شيخ بني هاشم أبو عبد الله جعفر بن محمد الباقر، ولد سنة (٨٠هـ) بالمدينة، من شيوخه أبوه،
 وجده القاسم بن محمد بن أبي بكر من تلاميذ نجله الإمام موسى الكاظم، والإمام أبو حنيفة النعمان، ومسلم بن خالد شيخ الإمام الشافعي توفي سنة (١٤٨هـ) ودفن بالبقيع. ينظر: سير أعلام (٦/ ٢٥٥-٢٧٠)، رقم (١١٧)،
 ووفيات الأعيان (١/ ٣٠٧)، رقم (١٣١).

وإذا قلنا بنجاسته تفريعاً على الجديد فلا يطهر بمفارقته عن النجاسة وإن بلغ ألف قلّة في الامتداد، لأن أجزاء الماء الجاري متفاصلة، إذ كل جرية تطلب أمامها وتهرب عن خلفها فلا يتعاضد بعضها ببعض بخلاف الراكد.

وقال الإسنويّ وتابعوه (۱): الخلاف في النجاسة الجامدة، حتّى لو وقع في الماء الجاري نجاسة مائعة ولم تغيّره فهو طاهر بلا خلاف؛ إذ السلف لم يحترزوا عن الأنهار الصغيرة (۱)؛ فإنهم [كانوا] يستنجون على شطوطها ولا يُعدّون (۱) ذلك تنجيساً لمياهها. (والقلتان) المذكورتان (خمسائة رطل بالبغداديّ على ظاهر المذهب (١) تقريباً).

والأصل فيه أنّه ورد في الخبر: "إذا بلغَ الماءُ قلَّتينِ بقلالِ هَجَرَ" ( الحديث، فلما سمع الشافعي على بذلك راجع ابنَ جريج فسأله عن قلالِ هجر. قال ابنُ جريج: كل قلة منها تَسَع قربتين أو قربتين وشيئاً، فاحتاط الشافعيُّ على فعدَّ الشيءَ نصفاً، إذ لو كان فوقَ النصّف لقال: تَسَع ثلاثَ قِرَب إلا شيئاً، على ما هو المتعارف بين أهل اللسان، فجملتها خمس قِرَبٍ، وكل قربة مائة رطل. وهذا ظاهر المذهب (1).

<sup>(</sup>١) منهم الرافعي والنووي، ينظر: المجموع (١٩٦/١) والعزيز (١/ ٢٢٥).

<sup>(</sup>٢) مخطوطة المهمات المرقمة (٤٥٩) فقه في المكتبة القادرية الصحيفة (٦١) وجه.

<sup>(</sup>٣) ينظر: المهمات (٢/ ٦٨)، والمجموع (١/ ١٩٦)، والعزيز طبع دار الفكر (١/ ٢٢٤-٢٢٥).

<sup>(</sup>٤) ظاهر المذهب: الحكم المستنبط الذي لا نصّ عليه من الإمام مع جواز غيره. ينظر: معجم لغة الفقهاء للدكتور عمد القلعجي، والدكتور حامد صادق قنيبي، الطبعة الثانية، دار النفائس الطهران، (١٤٠٨ هـ=١٩٩٨ م)، (٢٩٥)، والرطل العراقي (١٢٨) درهما وأربعة أسباع درهم، وهو يساوي (٤٠٧) غرامات و خمسة أعشار غرام. ينظر. المصدر نفسه (٢٢٣).

<sup>(</sup>٥) الأم الشافعي (١/٤) ومختصر المزني (٩/٨)، ولفظه: «أن رسول القتي قال: إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً»، وقَالَ في الحَدِيثِ: «بِقِلَالِ هَجَرَ». وفي إسناده شيخ الشافعي مسلم بن خالد عليه كلام، لكن وثقه يحيى بن معين والحاكم وابن حبان ووثقاه. ومن ضعّفه لم يبين سبب ضعفه، والقاعدة أنّ التضعيف لا يقبل بدون بيان السبب. وللحديث شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه ابن عدي في الكامل وقال: وقوله في متن هذا "من قلال هجر" غير محفوظ، ولم يذكر إلا في هذا الحديث من رواية مغيرة عن محمد بن إسحاق. ينظر: الكامل (٢/٣٥٨)، وخلاصة البدر (٢/٤/٤).

<sup>(</sup>٦) مقابله قول أبي عبد الله الزميري وغيره، وعلى ظاهر المذهب هذا فالقلتان بالوزن المتري المستعمل الآن في أكثر البلاد مائتا كيلو غرام وستمأة غرام، وبالكيل المتري مائتا لتر وثلاثة أخماس اللتر، ينظر: الفتح المبين (٢٢٧).

وقال أبو عبدالله الزبيري (١٠): ستهائة رطل. واختاره القفال والغزالي (١٠).

وقيل: ألف رطل، وهو اختيار [أبي زيد] "، وابن عبد البر ".

وعلى الظاهر (° بالمساحة في المربع: ذراع وربع في الأبعاد الثلاثة، وفي المدوّر: كالبئر ذراعان عمقاً وذراعان عرضاً (٢).

وإنَّما اعتبر التقريب دون التحديد؛ لأن القلَّة وردت على القربة بالتقريب، وحمل الشافعي الشيء على النصف احتياطاً، ومعلوم أن القلال أيضاً تتفاوت، وعلى هذا فيتسامح بنقصان القدر الذي لا يظهر بنقصانه تفاوت.

<sup>(</sup>۱) يوجد عليان باسم أبي عبدالله الزبيري، ويفرق بينهيا بالمكي والبصري، فالبصري هو الزبير بن أحمد بن سليان بن عبد الله بن عاصم. كان أحد الفقهاء على مذهب الإمام الشافعي، والظاهر أنه هو المراد هنا لأنه صاحب وجوه غريبة في المذهب. من شيوخه: داود بن سليان المؤدب، ومحمد بن سنان القزاز، من تلاميده النقاش صاحب التفسير، وعلي بن هارون السمسار. من مؤلفاته: الكافي في الفقه، وكتاب التنبيه، وكتاب ستر العورة، وكتاب الإمارة، توفي حوالي ستة (٣٢٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ٢٥٩ / ٢٦٠) رقم (٢٤١)، وسير أعلام النبلاء (١٨٥)، رقم (٢١٥)، وطبقات السبكي (٢/ ٢١٧)، رقم (١٨٥)، وطبقات (إبن هداية) ط. بيروت (ص١٤)، وتاريخ بغداد (٨/ ٤٧٢)، رقم (٢٨٦٤)، رقم (٢٨٦٤)، والثاني: هو أبو عبد الله المكي القاضي الزبير بن بكار بن عبد الله، من نسل الزبير بن العوام شهر، و فذا يسمى بالزبيري س. ت. وينظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٣١١)، رقم (٢١٥)، وقويات الأعيان (٢/ ٢٥٨)، رقم (٢٤٠)، وتاريخ بغداد (٨/ ٢٧٢)، رقم (٤٨٥).

 <sup>(</sup>۲) الموادهنا: القفال المروزيّ الذي يسمّى، لما في الروضة (١/ ١٤٨) و المجموع (١/ ١١٥)، والوسيط (١/ ١٧٠).
 (٣) وهو شيخ الإسلام محمّد بن أحمد بن عبد الله الفاشاني المروزي، من شيوخه أبو إسحاق الشيرازي، ومن تلاميذه القفّال المروزي. كان حافظاً للمذهب وله فيه وجوه غريبة، توفي بمرو (٣٧١هـ). ينظر. طبقات (ابن هداية) ط.بيروت (٩٦ - ٩٧)، ووفيات الأعيان (٤/ ٥٣)، رقم (٥٨١).

<sup>(</sup>٤) أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي، صاحب التصانيف الفائقة، منها: التمهيد والكافي والإستيعاب. المعروف أنّه مالكي، لكنّه كان كثيراً ما يميل إلى مذهب الشافعي، وتوفي في (٦٣ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣ - ١٦٣)، رقم الترجمة (٨٥)، وقد بحثت في كتبه الثلاثة: الكافي والتمهيد والاستذكار فلم أجد اختياره هذا، ووجدت أنّه يرجّح عدم تحديد الماء الكثير، وأنّ الماء لا يفسد إلا بها ظهر فيه من النجاسة، ينظر: التمهيد لابن عبد البرّ (١/ ٣٣٠).

<sup>(</sup>٥) والأقوال المخالفة لظاهر المذهب تزيد المساحة عند أصحابها بنسبة زيادة مقدار القلتين فيها.

<sup>(</sup>٦) وبالكيل الحالي: اللترات، الخمسائة رطل تساوي (٣٧٥) مداً وهي تساوي (٩٤) صاعاً، وبها أذ الصاع يساوي ثلاثة لترات تقريباً، ف (٩٤) صاعا تقرب من (٢٨٢) لتراً، أي ما يقرب من ثلاثة براميل كل برميل مائة لتر. ينظر: الفقه المنهجي (٢/ ٤٠).

قال النووي: الأشهر أنّه يعفى عن نقص رطلين. وقيل: ثلاثة، وقيل: مائة (١) وفي وجه: يعتبر القدر بالتحديد، كالنصُب جمع نصاب (١).

فرع: إذا وجدنا في ماء نجاسة وشككنا هل هو قلّتان أم لا؟ قال صاحب الحاوي: إنّه نجس؛ لأن النجاسة متيقّن والكثرة مشكوك فيها، فالحكم للمتيقّن، وتبعه جماعة.

وقال يحيى بن شرف النوويّ: الصواب الجزم بطهارته؛ لأنّ الأصل طهارة الماء، وشككنا في نجاسته بمنجّس، ولا يلزم من النجاسة التنجيس "".

(والاعتبار بالتغير بالطاهر) أي: بالشيء الطاهر في الماء القليل والكثير (و) الشيء (النجس) في الماء الكثير (بأحد الأوصاف الثلاثة: اللون والطعم والرائحة)؛ لأنّ مدار الطهارة أو الطهورية على كون الماء مطلقاً باقياً على صفته الخلقية، وظهور واحد من الصفات ينافيه.

ولا يشترط اجتماع الثلاثة، وهو في النجاسة مجمع عليه، وأما في الطاهر ففي الأصحّ ( ، ). وهذا التغيّر في الشيء الذي يخالف لونه لونَ الماء - طاهراً أو نجساً - ظاهر.

و[أمّا] في الشيء الذي يوافق لونه لون الماء، فيقدَّر في النجس خلافُه الأشدّ كالزعفران لوناً، والمسك زكاءً، و الخلّ طعها. وفي الطاهر خلافه الوسط، كالعصير لوناً، او الخل العافن أو المزّ طعهاً، وماء الورد المتوسّط الرائحة فيحاً.

تذنيب (٥): ماء البئر كغيره في قبول النجاسة، إلا أن [المتدرّج] فيه إلى [الاستقاء] (١) يخصّه بنوع من العسر.

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/ ١٥٧).

<sup>(</sup>٢) النصاب بكسر النون: قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة. تحرير ألفاظ التنبيه (١٠٢/١).

<sup>(</sup>٣) الحاوي الكبير (١/٣٤٣)، وروضة الطالبين (١/١٥٨).

<sup>(</sup>٤) الإجماع لابن المنذر (١/٣٣)، والمجموع (١٥٢/١).

<sup>(</sup>٥) التذنيب جعل شيء عقب شيء لمناسبة بينهما بغير احتياج إلى أحد الطرفين.التعاريف (١٦٨/١).

<sup>(</sup>٦) واستقى من النهر والبئر..استقاءً: أخذ من مائها. لسان العرب (٣٩٣/١٤)، هذا والعبارة لا تدل دلالة واضحة على مقصود الشيخ المصنف، وعبارة: "العزيز شرح الوجيز ط العلمية (٣/١٥): "لكن ضرورة النزح للاستقاء منها قد يخصه لضرب من العسر"، وبين عبارة العزيز والوضوح تشابه، ولعل الإشكال نتج عن تصرف النساخ.

فإن تنجّس وهو قليل لم ينزح، إذ قعر البئر يبقى نجساً، وقد تنجُسُ الجدران بالنزح أيضاً، بل يترك إلى أن يزداد ويبلغ قلّتين إن تُوقع الازدياد، وإلا كوثر بهاء من الخارج. وإن تنجّس وهو كثير بالتغيّر فيترك إلى أن يزول التغيّر بطول المكث أو بازدياد الماء أو بتكثيره من الخارج.

وإن لم تغيّره النجاسة لكن تفتّت فيه - كها لو تمعّط فيه شعر فأرة مثلا - فالماء على طهارته، ولكن يمتنع الانتفاع به، لاختلاط أجزاء النجاسة بالماء. فينبغي أن ينزح كلّه ليخرج الشعور مع الماء، فإن تعذّر نزحُ الكلّ نُزِحَ منه بقدر ما يغلب على الظنّ أنّ النجاسة قد خرجت معه بجميع أجزائها، فبعد ذلك إن رئي شعرٌ فيها يستقى لم يخفَ الحكم (۱)، وإلا فطهور؛ إذ لا تُتيقّن فيه النجاسةُ بل لا تُظنّ.

(فصل: من اشتبه عليه ماء طاهر بهاء نجس يجتهد) على أصحّ الأوجه (<sup>٢)</sup>.

(ويتطهّر) بعد الاجتهاد (بما غلب على ظنّه طهارته) بحكم الاجتهاد (٢٠٠)؛ لأنّ الطهارة شرط من شروط الصلاة يمكن التوصّل إليه بالاجتهاد، فوجب الاجتهاد فيه عند الاشتباه، كالقبلة.

وفي وجه (٤): يستعمل ما شاء منهما بلا اجتهاد؛ إذ نجاسته غير معلومة عنده، فالأصل طهارته.

وأجيب بأنّ أصل الطهارة متروك بيقين النجاسة.

وفي وجه: إذا ظهر له مرجّع لجانب الطهارة وسبق إليه وهمُه فله استعماله بلااجتهاد ٥٠٠.

<sup>(</sup>١) على ضوء الخلاف بين القول القديم المفتى به والقول الجديد المارّين.

 <sup>(</sup>٢) وهو الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور وتظاهرت عليه نصوص الشافعي رحمه الله. المجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي والمطيعي، المؤلف: أبو ركريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) دار الفكر (٢/٣٣/١).

 <sup>(</sup>٣) الاجتهاد هنا بمعنى استعمال الفكر في تحرّي الحقيقة. أوبذل المجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال، وليس بالمعنى الأصولي، أي: استفراغ الفقيه الوسع ليحصل له ظنّ بحكم شرعيّ. ينظر: التعريفات لعلي من محمد بن علي المجرجاني تحقيق: إبراهيم الأبياري الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ) – دار الكتاب العربي – بيروت (١/ ٢٣)، رقم (٢٤).

<sup>(</sup>٤) حكاه الخراسانيون.ينظر: المجموع (١/ ٢٣٤).

 <sup>(</sup>٥) ولا ظنّ، حكاه الخراسانيون وصاحب البيان. المجموع (١/ ٢٣٤)، والبيان (١/ ٥٨)، لكنّ العمراني قال:
 وهذا ليس بشيء، لأنّ الظنّ لا يكون إلا عن أمارة.

وللاجتهاد هنا شروط:

الأول: أن يكون بعلامة كأثر قدم الكلب، أو ابتلال طرف الإناء، أو اعوجاجه، أو نقصان الماء، أو غير ذلك.

والثاني: أن يكون للعلامة مجال (١) في المجتهد فيه، كالثياب والأواني.

والثالث: أن يتأيّد الاجتهاد باستصحاب أصل فيه، كالطهارة و الطهورية.

والرابع: أن يكون بين شيئين حكماً أو حسّاً.

وإنها قلنا: "حكماً "ليدخل فيه ما لو تلف أحد الإناءين فأنّه يجوز الاجتهاد؛ لجواز أن يظهر علامة النجاسة في التالف أو علامة الطهارة في الباقي، و ما لو وقع شيء من أحد الإناءين في الآخر، فللّذي وقع فيه حكم التالف(٢).

والخامس: أن يكون المجتهد مسلمًا. انتهى.

وإذا توضأ بمظنون الطهارة ثم علم نجاسته بنفسه أو بإخبار عدل حرّ أو عبد أو صبيّ أو امرأة -أعاد الصلاة وغسل المصابَ من ثوبه أو بدنه.

(ولا فرق بين أن يقدر على ماء يتيقن طهارته أو لا يقدر)، حتى يجوز له الاجتهاد بين المشتبهين ولو كان على شطّ النهر؛ بالقياس على جواز ترك الماء المقطوع بطهارته و الوضوء بالمظنون، كما إذا وجد ماء كثيراً و ماء قليلا في بركتين لا يعرف وقوع النجاسة فيها، فأنّه يجوز له التوضّؤ من القليل وإن احتمل أنّه نجس.

وفي وجه: لا يجوز له الاجتهاد ما لم يعجز عن الوصول إلى اليقين كما لا يجوز الإجتهاد في الأحكام الشرعية مع وجود النصّ.

وأجيب بالفرق: بأنّ هناك لا يكون جهة الصواب ليوصل إليها بالاجتهاد، فيكون الاجتهاد عبثا، و هنا جهة الصواب محقّقة يمكن الوصول إليها، وهي طهارة أحد

<sup>(</sup>١) المجال مكان الحولان والتردد،أي: أن يتصوّر وجود العلامة المميّزة بين المشتبهين، بخلاف مذكّاة المسلم ومدكّاة المجوسي فلا علامة يميّز بينها.

<sup>(</sup>٢) أي: يعتبر به في الاجتهاد، ولا يستعمل في الطهارة مثل التالص؛ لآنه نجس، إمّا بالاجتهاد أو بوقوع بعض مظنون النجاسة فيه.

الإناءين، وبأنّ في الإعراض عنهما إعراضاً عن المال، وهو سفّه.

(ولا فرق بين الأعمى و البصير على الأصحّ) من القولين؛ لا شتراكها في بعض الأمارات، كإدراك - اعوجاج الإناء، واضطراب الغطاء، وابتلال طرف الإناء- باللمس، ولأنّه أمر دينيّ له في الجملة فيه قوّة لا يجوز حرمانه عنه.

والثاني: لا يجوز له الاجتهاد؛ إذ البصر أقوى تأثيراً في الإدراك، وقد انتفى. وعلى هذا فيقلّد مسلماً، على الأصحّ، وكذا لو تحيّر في نظره، عند القول الأول''.

(وإن اشتبه عليه ماء وبول، أو ماء وماء ورد لم يجتهد، على أظهر الوجهين).

أمّا في صورة الماء والبول؛ فلأنّه اشتباه [في مباح] ومحظور الأصل، فهو كما لو اشتبه عليه محرم بأجنبيّة.

و أما في الماء و ماء الورد؛ فلأنّ العمل بالاجتهاد عمل بالظن، فلا يرتكب إلا إذا كان متقوّياً بأصل الطهارة و الطهورية، و هنا ليس كذلك. ولو كان بدل ماء الورد الماء المستعمل لجاز؛ إذ له أصل في الطهورية.

والثاني: إنّه يجتهد؛ لتوقع ظهور العلامة في الطهور منهما و العمل بها.

والفتوى على أنّه لا يجتهد (بل يريقهما، أو يريق أحدَ هما في الآخر)؛ دفعاً للقضاء عن نفسه؛ إذ لو لم يرقهما أو أحدَهما في الآخر وصلّى بالتيمم قضى؛ لوجود الماء الطاهر يقيناً.

(ويتيمّم في الصورة الأولى) أي: في صورة الماء والبول. (وفي الثانية) أي: في صورة الماء وماء الورد (يتوضّأ بهذا مرّة و بهذا مرّةً)؛ ليتيقّن له استعمال الطهور و يدفع تردّد النية، بأن يأخذ غرفة من هذا و غرفة من هذا و يغسل بهما شقّي وجهه من غير اختلاط، ثم يغسل وجهه بتمامه بهذا مرّة و بهذا مرّة.

وقيل: لابدّله من التثليث في غسل الأعضاء؛ لاحتمال تقديم ماء الورد فتكون الكرّة الثانية مزيلةً له فحكمه حكم الغسالة ويحصل له الوضوء بالكرّة الثالثة. قال الإصطخري: هذا هو المتّجه.

<sup>(</sup>١) من القولين في حكم إجتهاد الأعمى، وهو عدم الفرق بينه وبين البصير، فيقلِّد مسلمًا عبد التحيرُ، وعلى الثاني يقلد مسلمًا مطلقاً.

(وإذا استعمل ما ظنّ طهارته) بحكم الاجتهاد (فينبغي) أي: يستحبّ (أن يريق الآخر)؛ دفعاً لتغيّر الاجتهاد.

(وإن لم يفعل وتغيّر اجتهاده لم يعمل بـ) الاجتهاد (الثاني على النصّ الظاهر) للإمام الشافعي في الإملاء. (ولكن يتيمم ويصلّي)؛ لأنّه إمّا أن يغسل ما أصابه الماء الأولُ من بدنه وثيابه أو لا يغسلَه:

فإن غسله لزم نقض الاجتهاد بالاجتهاد، وهو غير جائز، وإن لم يغسله فيكون مصلّياً مع النجاسة يقيناً، ولكن له أن يصلّي بالوضوء الأوّل ما لم يحدث، فإذا أحدث نظر:

إن بقي من الماء الأوّل شيء يعيد الاجتهاد، فإن أدّى اجتهاده إلى طهارة الأوّل أيضاً فله الوضوء به و الصلاة بلا إعادة، وإن أدّى [إلى] طهارة الثاني فلا يستعمِل واحداً منهما. (١)

وفي قول ("): يجوز العمل بالاجتهاد الثاني؛ بالقياس على تغيّر الاجتهاد في القبلة، و قال: أنّها قضيّة مستأنفة، فلا يؤثّر فيه الاجتهاد الماضي، وعلى هذا فلا بدَّ من غسل جميع المواضع التي أصابها الماءُ الأوّلُ أوَّلاً، ثم يتوضّأُ بعد ذلك. فإنَّ من على بدنه نجاسة لا يكفيه الغسلة الواحدة لإزالة النجاسة و الوضوء جميعاً، على الأصحّ.

ولا تجب عليه إعادة واحدة من الصلاتين على هذا القول(٣).

(ولا يجب عليه قضاء هذه الصلاة) أي: الصلاة الثانية المؤدّاة بالتيمم عند وجود ذلك الماء (على أصحّ الوجهين)، تفريعاً على النصّ الظاهر؛ إذ هو ممنوع من استعمال ذلك الماء، وليس هو طاهراً بيقين، فوجوده كعدمه.

والثاني: يجب عليه القضاء؛ إذ معه ماء طاهر بحكم الاجتهاد.

<sup>(</sup>١) نقل المزني عن الشافعي: ولكن يصليّ بالتيمم ويعيد كل صلاة صلاّها بالتيمم، وكذا نقل حرملة عنه أنّه لا يتوضّأ بالثاني. المجموع (٢/٢٤٢).

<sup>(</sup>٢) القائل هو أبو العباس بن القاص، ينظر: المجموع (٢٤٢/١) قال ابن سريج هذا الذي نقله المزني لا يعرف للشافعي، وقد غلط المزني على الشافعي، والذي يجيء على قياس الشافعي أنّه يتوضّأ بالثاني كالقبلة واتّفق جمهور أصحابنا المصنفين في الطريقتين على أن الصّواب والمذهب ما نقله المزنيّ وحرملة، وأن ما قاله أبو العباس ضعيف. المجموع (٢٤٣/١). (٣) المجموع (٢٤٣/١).

وفيها إذا بقي من الأول شيء لو تيمّم بلا اجتهاد وجب القضاء إن كان الباقي كافياً لطهارته، وإن لم يكن كافياً فوجهان: الأظهر القضاء أيضاً.

(وإذا أُخبر بنجاسة الماء اعتمد على قول المخبر)، سواء أخبره بعد استعماله اياه أو قبل الإستعمال، وسواء كان المخبر واحداً أو اثنين (إذا كان ممن تقبل روايته) من حرّ أو عبد أو امرأة؛ لأنّ سبيل الإخبار عن نجاسة الماء وطهارته سبيل الرواية، ولا شكّ في أن كلّ واحد منهم مقبول الرواية بشرط العدالة، ومن يقبل روايتُه يعتمد إخبارُه. وفي الصبيّ المميّز قولان أو وجهان: أحدهما أنّه يقبل، وبه قال جمهور العراقيين، وهو الأظهر عند المصنّف (۱).

والثاني: لا يقبل، وبه قال الشيخ إبراهيم [المروروذي] (٢) وتابعوه، واختاره النووى (٣). والفتوى عليه.

المرصف. ي الموان، والنسبة إليها "مروزي" بالزاي على خلاف القياس إذا كان المنسوب هو الشخص، و "مروي" في الثياب على القياس إذا كان المنسوب هو الشخص، و "مروي" في الثياب على القياس – ٢- "مروالروذ" والنسبة إليها "مروروذي" أو "مرّوذي بتشديد الراء، وأبو إسحاق (ت. ٣٤هـ) ولد بمرو الساهجان، فهو مروزي، والمتوفي سنة (٣٥٦هـ) ولد بفلخار من قرى مرو الروذ، فهو مروروذي أو مرّوذي ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٥٤) رقم (٣)، و (١/ ٩٢) رقم (٣٢)، وطبقات (ابن هداية) ط. بيروت (ص٣٥)، إلا أنه قال: بين المدينتين ثلاثة إيام.

(٣) روضة الطالبين (١/ ١٧٦).

<sup>(</sup>١) العزيز شرح الوجيز (١/ ٧٣)" وهل يقبل قول الصبي المميز؟ فيه وجهان" مدون ترجيح، ولكن ورد في المجموع (٢٢٨/١): "وفي الصبي المميز وحهان: الصحيح لا يقبل، وبه قطع الجمهور كها قطع به المصنف. والثاني: يقبل؛ لأنّه غير متّهم، حكاه جماعات من الخراسانيين وصاحب البيان...، وقال البغويّ: هو الأصحّ". إ.ه.. وهو في التهذيب (١/ ٦٩)، وهذا مخالف لما ذكره الشارح هنا.

<sup>(</sup>۲) الظاهر أن مراد الشارح هو المروذي؛ لآنه المشهور بآرائه في المذهب الشافعي، قال النووي: وحيث يطلق أبو إسحاق في المذهب فهو المروزي ويوجد علمان في المذهب الشافعي كلاهما باسم إبراهيم وبكنية أبي إسحاق، ولكن أحدهما مروزي والآخر مرّوذي أو مروروذي. فأبو إسحاق المروزي هو إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي، إمام عصره في الفتوى والتدريس من شيوخه ابن سريج، ومن تلاميذه أبو زيد المروزي ومن مؤلفاته شرح مختصر المزني، والفصول في معرفة الأصول أقام ببغداد مدّة يدرّس ويفتي، شم ارتحل إلى مصر في آخر عمره، توفي هناك المزني، والفصول في معرفة الأصول أقام ببغداد وهذه ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٤٥) رقم (٣)، وطبقات الشيراذي ط. بيروت (ص ١٩٢١)، وتاريخ بغداد (١/ ١٠) رقم (٠٤٠٩)، وطبقات الشافعية لابن هداية ط. بيروت (ص ١٩٦). وأبو المظفر وأبو إسحاق المروروذي هو إبراهيم بن أحمد بن محمد، الفلخاري المروروذي، من شيوخه الحسين النيهي، وأبو المظفر السمعاني، قتل شهيداً بمرو (٥٣٦ه)، وظبقات المصنف ط. بيروت (ص ٢٠٤) وط. بغداد (ص ٢٠)، رقم (٠٤٠٩)، وطبقات المصنف ط. بيروت (ص ٢٠٤) وط. بغداد (ص ٢٠)، ملاحظة: في الفرق بين المروزي والمروروذي: توجد بلدتان باسم "مرو" بينهما أكثر من خمسةايم:

وأما قول الأعمى فيقبل مطلقاً، خلافاً لأبي زيد [الهمداني] (١٠٠.

(وبيّن سبب النجاسة)، عطف على قوله: "إذا كان ممن تقبل روايته".

أي: إنها يعتمد قول المخبر إذا كان ممن يقبل روايته وبيّن سبب النجاسة؛ إذ المذاهب مختلفة في أسباب التنجيس، كالحنفيّ مثلا يعتقد نجاسة سؤرالسباع (٢)، وليس بنجس عند الشافعي. (٢)

(أو كان) المخبر (ممن يُعلم أنّه لا يجازف)(1)، أو- في "أو كان"- للترديد، أي: لا بدّ بعد أن كان المخبر مقبول الرواية من أحد الأمرين: إمّا تبيين [سبب] النجاسة، أو العلم بكونه غير مجازف.

والمراد بكونه غير مجازف أن يكون عارفاً بأسباب النجاسة موافقاً في المذهب، فحينئذ لا يحتاج إلى التبيين؛ إذ خبره يفيد الظنّ بالنجاسة، و الظنّ في الأخبار كافٍ.

ثم إن كان الإخبار عن نجاسة أحد الإناءين فلا بدّ أن يعلم أنّه يخبره بالتعيين أو الإبهام. ولو أخبره بنجاسة أحدهما ثم التبس عليه فهو كها لو تيقّن نجاسة أحدهما، فيجتهد كها مر (٥٠). خاتمة: الشيء الذي لا تُتيقّن طهارتُه و لا نجاستُه و لكنّ الغالبَ في مثله النجاسةُ هل نحكم بطهارته أم لا؟

فيه قولان: أحدهما: لانحكم بطهارته بل هو نجس؛ لأنَّ الظاهر كون الفرد المعيَّن من الغالب.

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (ج): "خلافاً لأبي زيد الهملاواني" ولم أجد ترجمة مفصلة لا لأبي زيد الهمداني، ولا لأبي زيد الهملاواني، إنّها وجدت في طبقات المصنّف (١/ ٢٩٠)، تحقيق خليل الميس، طبع بيروت تسمية صاحب الأنوار بالهملاواني، حيث يقول في تعداد كتب المذهب الشافعي: ومنها الأنوار والأزهار كتابان جليلان للإمام عز الدين يوسف الاردبيلي الهملاواني، ووجدت في الإكهال (٤/ ٣٣١): "ومحمد بن سليم أبو زيد الهمداني الناطعي الكوفي سمع أبا إسحاق روى عنه حسين بن أبي العوام السبيعي، ذكره ابن عقدة"، وهو راوٍ، وليس فقيهاً.

<sup>(</sup>٢) لمعرفة رأي الحنفية في نجاسة سؤر السباع ينظر: المبسوط للسرخسي (١/ ٤٩)، حيث يقول: ولنا ما روي: «أن ابن عمر وعمرو بن العاص شيه وردا حوضا فقال عمرو بن العاص: يا صاحب الحوض أترد السباع ماءكم هذا؟ فقال ابن عمر شيه: يا صاحب الحوض لا تخبرنا». فلولا أنه كان إذا أخبر بورود السباع يتعذر عليهم استعهاله لما نهاه عن ذلك.إه...

<sup>(</sup>٣) الأم ط. (٢) دار المعرفة (١/٥)، وط.دار إحياء (٢/٢١)، وفيه: "وعرق كل دابة طاهر، وسؤر الدواب والسباع كلها طاهر إلا الكلب والخنزير". قال الربيع: "وهو قول الشافعي".

 <sup>(</sup>٤) وجازف في كلامه: أرسله إرسالا من غير روية. المعجم الوسيط (١٢١).

<sup>(</sup>٥) من أول الفصل إلى هنا.

وأظهرهما: أنّه طاهر؛ عملاً بالأصل. وذلك كثياب مدمني الخمر وأوانيهم، وثياب القصّابين والصبيانِ الذين لا يحترزون عن النجاسة، وطين الشوارع و المقابر المنبوشة، وثياب الكفار المنهمكين في النجاسة وأوانيهم.

وروي: أنّه ﷺ «حَمَلَ أُمامَةَ بنتَ أبي العاصِ<sup>(۱)</sup> في صلاتِه»، متفق عليه (۱، وروي: «أنّه توضّأ [من مزادة امرأة مشركة]» (۱، رواه الدارمي (۱، وحسّنه ابن حبان (۱۰).

والدارمي الحافظ اثنان: ١- أبوسعيد الدارمي، عثمان بن سعيد بن خالد، صاحب المسند، (ت٢٨٠هـ)، و٢ أبو محمد الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، صاحب السنن، والتفسير، (ت٢٥٥هـ)، ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (٢/ ٥٣٤)، رقم (٣٤٢)، رقم (٦٤٨)، وتكرر ذكر الشارح شهرات بدول أسماء ومؤلفات، مى يجعل فهم المقصود بها صعبا

(٥) عبارة الحديث في النسخ التي حصلت عليها: "من الممراة مشرك" أو " من ممراة مشرك"، والعبارة الصحيحة التي يحتملها السياق هي: ما في تحفة الأحوذي (٥/ ١٤٥)، وهو "من مزادة امرأة مشركة "، فهي الصحيحين ما معناه: "أنهم كانُوا في سفر مع رسولِ الله يه فعطِشوا فأرسلَ من يطلُبون الماء، فجاءُوا بامرأةٍ مشركة على بعير بين مزادتين من ماء، فدعا النبي يه النه في الله على الله عمل الماء الله ثم أعاده إلى المزادتين وسدًّ أواهها من الأعلى وفتع مصبي الماء لكل مزادة من أسفل، ونودي في التاس: إسقُوا واستَقُوا، فشربوا حتى رَووا، ولم يدَعوا إناء ولا سقاء إلا مَلَووه، وأعطى رجلا أصابته جنابة إناء من ذلك الماء وقال: أفرغه عليك. ثم أمسك عن المزادتين وكأنها أشد امتلاء مما كالمانه، وأعطى المرأة ما جمعُوا من الطعام والثياب، ثم أسلكَ بعد فترة»، وهذا محتصر مفاد الحديث الذي رواه البخاري، رقم (٣٣٧)، ورواه مسلم، رقم (١٨٦)، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ٢١)، و (٤/ ١٢٥)، ولم أجد فيه التحسين.

وفي الحديث المعجزة الظاهرة للرسول الكريم ﷺ، نعم، ليس فيه تصريح بأنّه ﷺ توضّاً منه، لكن الظاهر توضؤه منه لكون الماء كثيراً، وإن لم يتوضأ منه فقد أعطى الذي أصابته الجنابة بعصا من هذا الماء ليغتسل به، ففيه الحجة على طهارة إناء المشرك. ينظر: المجموع (١/ ٨٧)، والبياس (١/ ٣١٨)، وفتح الباري (١/ ٤٥٢).

<sup>(</sup>١) هي بنت بنت رسول الله ﷺ زينب، تزوج بها علي بن أبي طالب، وولد له منها أولاد، وعاشت بعده حتى تزوج بها المغيرة بن نوفل، فتوفيت عنده بعد أن ولدت له يحيى بن المغيرة. توفيت في عهد معاوية، ولم ترو شيئاً. ينظر: الإصابة (٧/ ٥٠٢)، وسير أعلام النبلاء (١/ ٣٣٥)، رقم (٧١).

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري في صحيحه، رقم (٥١٦)، ورواه مسلم في صحيحه، رقم (٤٥٣)

<sup>(</sup>٣) في (١): "من الممراة مشرك"، وفي (ب) و (ج): "من محراة مشرك"، ولم أجد في سنن أبي محمد الدارمي هذه العبارة ولا ما يشبهها، ولم أحصل على كتب أبي سعيد وأبي الفرج الدارميين، ولم أجد هذا النص في كتب الحديث، والعبارة الموجودة فيها أثبتها في صلب الكتاب.

<sup>(</sup>٤) الدارمي الفقيه، أبو الفرج، محمد بن عبد الواحد الدارمي البغدادي. من شيوخه الشيح عبد الحامد، أبو الحسن الأردبيلي. ومن تلاميذه: الحافظ أبو بكر الخطيب وأبو علي الأهوازي، ومن مؤلفاته: جامع الحوامع، و الإستذكار، صنف هذا الكتاب في صباه، ومودع البدائع جمع فيه منقولات المذهب. انتقل من بعداد إلى الرحبة فسكنها مدة، ثم انتقل إلى دمشق فأقام بها إلى أن توفي سنة (٤٤٨)، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٤٦١) فسكنها مدة، ثم انتقل إلى دمشق فأقام بها إلى أن توفي سنة (٤٤٨)، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٤٦١)، وعبد الشيرازي (٢٨)، ط. بيروت.

وروي: «أن عمر ﷺ [توضّأ من جرّ نصراني]»، رواه البيهقي (١٠).

ويشترط كون غلبة الظنِّ في النجاسة مستندة إلى الغالب لا إلى الرؤية، حتى لو رأى ظبيةً تبول في ماء كثير [وهو بعيد منه، فجاءه] ووجَدَه متغيّراً، وشكَّ في أنَّ التغيُّر [حاصل] من البول أو من غيره؟ فهو نجس. نصّ عليه الشافعي ٢٠٠. وقس عليه ما يشابهه.

# أحكام الأواني

(فصل: كلّ إناء طاهر يجوز استعماله في الطهارة منه، و في الأكل و الشرب و غيرهما) من التزيين به و التطييب منه.

[فقوله]: "كل إناء طاهر يجوز استعماله" يفهم منه أنّ كلّ إناء نجسٍ لا يجوز استعماله، و يفهم أيضاً شمول الحكم في كلّ إناء طاهر، فيرد على الأول ما لو وسع إناءٌ نجسٌ قلّتين، فأنّه يجوز استعماله مع أنّه نجس، و على الثاني الإناء المتّخذ من جلد الآدميّ، فإنّه يحرم استعماله مع أنّه طاهر، و كذا الإناء المغصوب.

وأجيب عن الأوّل: بأنّ فيه تفصيلاً: وهو أنّه لا يجوز استعماله في غير الماء من المائعات، وفي الماء أيضاً إذا كان قليلاً، فيخالف حكمُه حكمَ سائر الأواني، فلا يرد به النقض عند الإطلاق.

وعن الثاني: بأنّه نادر لا ينتقض به الحكم، كالشواذ الواقعة بخلاف القواعد.

وعن الثالث: بأنّ تحريمه ليس من حيث الإنائيّة، بل لمعنى آخر و هو: استعمال ملك الغير عدواناً. (٣)

(إلا إذا كان) ـ استثناء عن شمول الحكم ـ أي: كلُّ إناء يجوز استعماله إلا إذا كان ذلك

<sup>(</sup>١) في السنن الكبرى (١/ ٣٢). رقم (١٢٧)، ولفظه: «أنَّ عمر ﴿ توضَّأُ من ماء نصرانية في جرّة نصرانية »، وقال في المجموع (١/ ٣١٩): صحيح، رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح، وذكره البخاري بمعناه تعليقاً.

<sup>(</sup>٢) الأم، طبع دار إحياء التراث العربي (١٤٢٠هـ) (١/٥٥).

<sup>(</sup>٣) ينظر: أسنى المطالب للشيخ زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، طبع دار الكتاب الإسلامي (٢٧/١)، ومغني المحتاج (١/ ٢٠).

الإناء الطاهر (متخذاً من الذهب أو الفضَّة، فأنّه يحرم استعاله على الجديد) المنصوص عليه في الإملاء؛ لاقتران الوعيد فيه بالنار في قوله على: «الَّذي يَشرَبُ في آنيةِ الذهبِ و الفضَّة إنّا يتجَرجَرُ في جوفِهِ نارُ جهنَّم» (١) أي: تغلي و تفور و تتحرَّك. وعلى القديم يكره استعاله كراهة تنزيه؛ لأنّ سبب النهي السرّفُ والخُيلاء وانكسار قلوب الفقراء، ومثل هذا المعنى لا يفضي إلى التحريم. (١)

ويستوي في المنع - تحريماً على الجديد و تنزيها على القديم - الرجالُ و النساءُ؛ لأنّ معنى الخيلاء شامل فيهما، وإن جاز لهنّ التحلّي بالذهب و الفضَّة، كما يحرم عليهنّ افتراش الحرير مع أنّه لا يحرم عليهنّ لبسه.

وقوله: "يحرم استعاله" شامل لجميع وجوه الاستعال، بعضها متناول بالنصّ: كالأكل و الشرب وبعضها مقيس عليها: كالتوضّؤ و التطيّب بهاء الورد فيها، و التبخّر في مجمرتها أن احتوى عليها أن لا إن أتاه الرائحة من بعد (٥٠، وكذا تزيين البيوت والحوانيت والمجالس بها، إذا قلنا: إنّ حرمة الاستعال؛ لعين الذهب والفضّة، لا لمعنى فيها، وهو الأصحّ.

(والظاهر) من الوجهين (أنّه لا يجوز اتّخاذه) أي: [اتّخاذ إناء] الذهب والفضّة (أيضا) كما يحرم استعماله؛ إذ كلّ ما يحرم استعماله يحرم اتّخاذه كآلات الملاهي.

قيل بمنع القياس؛ لوجود الفارق، وهو: أنّ آلات الملاهي يتشوّق النفس إلى استعمالها بخلاف الأواني.

وأجيب بمنع المقدّمة؛ بأنّا لا نسلّم أنّ الأواني لا يتشوّق النفس إلى استعمالها، بـل الواجـد لها يلتذّ باستعمالها.

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري، رقم (٦٣٤)، وصحيح مسلم، رقم (٢٠٦٥). و لفظه: «الذي يشرب في آنية الفضة انها يجرجر في بطنه نار جهنم»

 <sup>(</sup>٢) بل النهي عن السرف والخيلاء يوجب التحريم كما أوجب تحريم الحرير؛ إذ المعنى فيهما واحد، وسيأتي من المصنف تعليل التحريم بهما. ينظر: المجموع (١/ ٣٠٥).

<sup>(</sup>٣) المجمرة: الإناء الذي توضع فيه النار والبخور. لسان العرب (٤/ ١٤٤).

<sup>(</sup>٤) أي: جلس حول المجمرة وقريباً منه، إذ ذلك هو الذي يعدّ إستعمالًا في العرف.

<sup>(</sup>٥) إذ لا يعدّ ذلك إستعهالًا للمجمرة عرفاً. ينطر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج (١/١٩٦).

والثاني: يجوز اتَّخاذه؛ إحيازاً للمال وخوفاً من تفرُّقه. وأجيب: بأن لو كان الاتِّخاذ مباحاً لكان وجبوب الزكاة فيهما على القولين (١) في الحليّ المباح، مع أنّه لا قائل بالخلاف، بل وجبوب الزكاة فيهما مقطوع به، فكيف لا(٢)؟.

ويبنى على هذا الخلاف جواز الاستئجار لاتِّخاذها، وغرامة الصنعة على كاسرها: إن قلنا بجواز الاتِّخاذ جاز الاستئجار ووجب الغرم، وإلا فلا.

(والأظهر) من الوجهين (أنّه لا يحرم) الإناء (المتّخذ من الجواهر) أي: الأعيان (النفيسة) أي: الثمينة (كالياقوت) والزبرجد (")، والفيروزج، والعقيق، والبلّور (") وغيرها؛ بناء على أنّ تحريم الذهب والفضّة لعينها، كاختصاصها بتقويم الأشياء بها، وتعلّق حقّ (") المعدن بها، وجعلها رأس مال القراض، لا لمعنى فيها، فلا يقاس عليها شيء آخر من الجواهر، ولأنّ الأصلَ في الأشياء الإباحةُ ما لم يرد [نصًّ] بالتحريم فيها.

والثاني: يحرم؛ بناءً على أن تحريم الذهب والفضّة لمعنى فيهما وهو الخيلاء والسرف، فيقاس عليهما ما يضاهيهما في ذلك المعنى. وأجيب بتقدير التسليم بأنّ نفاسة التبرين يعرفها كافّة الناس فيظهر المعنى عندهم، ونفاسة سائر الجواهر لا يعرفها إلا الخواصُ، فلا وجه للقياس؛ لوجود الفارق(1).

<sup>(</sup>١) أي: القول بوجوب الزكاة فيها بناء على الحرمة، وبعدم وجوبها فيها بناء على حل الاتخَّاذ.

<sup>(</sup>٢) أي: فكيف لا يحرم اتخَّاذها وقد وجب فيها الزكاة باتفاق؟.

<sup>(</sup>٣) الياقوت: حجر من الأحجار الكريمة، وهو أكثر المعادن صلابة بعد الماس، ويتركب من أوكسيد الآلمنيوم، ولويه في الغالب شفّاف مشرب بالحمرة أو الزرقة أو الصفرة، ويستعمل للزينة، واحدته ياقوتة والجمع يواقيت، والزبرحد: حجر كريم يشبه الزمرّد، وهو ذو ألوان كثيرة أشهرها الأخضر المصري والأصفر القبرصي، ينظر: المعجم الوسيط (١٠٦٥)، و (٣٨٨).

<sup>(</sup>٤) الله يروزج: حجر كريم غير شفاف معروف بلونه الأزرق كلون السياء أو أميل إلى الخضرة، يتحلى به، والعقيق: ححر كريم أهر يصنع منه الفصوص، يكون باليمن وبسواحل البحر المتوسط، والبلور: حجر أبيض شفًاف، ونوع من الزحاج. المعجم الوسيط (ص٦١٦-٦٩).

<sup>(</sup>٥) أي: زكاة المعدن وهو ربع العشر.

<sup>(</sup>٦) المجيب هو الرافعي، ينظر العرير طبع دار الفكر (٣٠٣/١)، وطبع دار الكتب العلمية (٩٢/١).

(والمموّه) أي: الإناء الـذي موّه بهما أو بأحدهما وهو من غيرهما (١٠)، عطف على "المتّخذ" في قوله: "ولا يحرم المتّخذ[...إلى آخره]" أي: لا يحرم المموّه كما لا يحرم المتّخذ من الجواهر النفيسة.

والخلاف جارٍ فيه أيضاً: فإن قلنا: التحريم لعين الذهب والفضَّة فلا يحرم، وإن قلنا: التحريم لمعنى فيهما فيحرم.

وتقوية وجه الجواز أنّه وإن كان معنى الخيلاء معتبراً فيه، لكن [لا يكاد] (٢) يخفى، فلا يلتبس بالتبرين (٢).

ومحلّ الخلاف فيها إذا لم يحصل منه بالعرض على النار متموّل (١٠)، وإن كان يحصل فهو حرام، باتّفاق الوجهين.

(والمضبّب) أي: الإناء الذي ضُبِّب، أي: رُمّ (بالذهب والفضَّة: إن كانت ضبّة كبيرة) بمراجعة العرف (وفوق قدر الحاجة) بمعاينة الحسّ (حرم استعاله)، أي: استعال ذلك الإناء المضبّب؛ لظهور الزينة، ووجود عين الذهب والفضَّة.

(وإذا كانت ضبّة صغيرة وبقدر الحاجة لم يحرم) ولم يكره أيضاً؛ لما روي: «أنَّ لرسولِ

<sup>(</sup>١) موّه الشيءَ: طلاه بهاء الذهب أو الفضة وما تحت ذلك حديد أو شبهه، ومنه قوهم: " بموّه ". المغرب في ترتيب المعرب لناصر الدين أبي الفتح الشهير بالمطرّزي (ت١٠٦هـ) (٢/ ٢٧٩).

 <sup>(</sup>٢) الظاهر "يكاد يخفى" أو هذا على القول بان دخول النفي على كاد لا يجعله نفياً بل هو في النفي إثبات مطلقاً . كما قيل في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ . (البقرة: الاية ٧١)، وإلى هذه القاعدة أشير في بيتين من الشعر، وهما:

<sup>(</sup>أنحويَّ هذا العصر ماهي لفظة ؟ جرت في لساني جرهم وثمود

إذا استعملت في صورة النفي أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود)

ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت.٧٦١هـ) الطبعة الأولى. = مؤسسة الصادق- طهران (١٣٧٨هـ.ش)، (٢/ ٨٦٨).

<sup>(</sup>٣) التبران: الذهب والفضة. فالتبر من الدراهم والدنانير ماكان غير مصوغ ولا مضروب.الزاهر (١/ ٢٠٠).

<sup>(</sup>٤) تموَّل: اتخَذمالا، و موَّله غيرَه...."، فقول الفقهاء: "ما يُتَموَّل "أي: ما يعدُّ مالا في العرف. المصباح المنير (٢/ ٨٥٦).

اللَّهِ عَلَيْ قَدَحاً من عيدانٍ مُضَبَّا بالفضَّة (١)، وكان حلقة تُصعتِهِ من الفضَّة (١)، وكذلك قَبِعةُ سَيفِه (٣)».

(وإن كانت الضبّة كبيرة وهي بقدر الحاجة، أو) كانت (صغيرة زائدة على قدر الحاجة لم يحرم، في أصحّ الوجهين) أما في الصورة الأولى؛ فإنها هي لاستدعاء الحاجة إياها، لا للتزيين. وأما في الصورة الثانية؛ فلصِغُرها وقدرة معظم الناس على مثلها.

وهذا هو الأصعّ عند الإمام والغزالي(١) والشيخ أبي حامد(٥)، ومع هذا فهم قائلون بكراهتها.

والثاني: أنّه يحرم فيهما. أما في الأولى؛ فلكبر الضبة وافتتان الناظرين بها كأصل الإناء.

<sup>(</sup>١) لم أجد هذا اللفظ في كتب متون الحديث، والذي رواه أبو داود في سننه ليس فيه التضبيب بالذهب، فلفظه: «كان للنبيِّ ﷺ قَدَحٌ من عَيدانٍ تحتَ سَريرِهِ يبولُ فيه باللَّيل»، سنن أبي داود، رقم (٢٤).

<sup>(</sup>٢) مثّل ابن الملقن في خلاصة البدر المنير لكون حلقة قصعة الرسول ﷺ من فضة بحديث البخاري في حلقة قدحه تيكي، ففتشت فوجدت في المهاية في غريب الحديث: (٢٠/٤) أن القدح ما يؤكل فيه، وهو في صحيح البخاري، رقم (٥٦٣٨) بلفظ: "عَن عَاصِم الأَحوَلِ، قَالَ: رَأَيتُ قَدْحَ النَّبِيِّ ﷺ عِندَ أَنْسِ بنِ مَالِكٍ وَكَانَ قَد انصَدَعَ فَسَلِسلَهُ بِفِضَةٍ، قَالَ: وهُوَ قَدَحٌ جيَّدٌ عَرِيصٌ مِن نُضَارٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: "لَقَد سَقَيتُ رَشُولَ اللَّه صَلَّى اللهُ علَيه وسَلَّمَ في هذا القَدح أَكثَرَ مِن كَذَا وَكَذَا» قِالَ: وَقَالَ ابنُ سِيرِينَ: إِنَّهُ كَانَ فيهِ حَلقَةٌ مِن حَدِيدٍ، فَأَرَادَ أَنسٌ أَن يَجِعَل مكَانَهَا حَلَقَةً مِن ذَهِبٍ أَو فِضَّةٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلَحَةَ: لاَ تُغَيِّرُنَّ شَيئًا صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ فَتَرَكَهُ،

<sup>(</sup>٣) سين الترمذي، رقم (١٦٩٠) حَدَّثَنَا يَحُمَّدُ بِنُ صُلرَانَ أَبُو جِعِفَرِ البَصِريُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا طَالِبُ بِنُ حُجَيرٍ، عَن هُودبن عبدالله بن سَعدٍ، عَن جَدِّهِ مَزيدةً قَالَ: ذَخَلَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يومَ الفَتح وَعَلَى سَيفِهِ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ قَالَ طَالِبٌ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الفِضَّةِ؟ فَقَالَ: كانت قبِيعَةُ السَّيف فِضَّةُ. قال الترمذي: وَفِي البّاب عَن أنس. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَجَدُّ هُودٍ: اسمَّهُ مَرِيدَةُ العَصَرِيُّ. وسنن الترمذي، دقم (١٦٩١) بلفط: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بَنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا وهبُ بنُ جَرِيرِ بن حازم، قالَ: حَدَّثنا أَبِي، عَن قَتادَةً، عن أَنْسِ قَالَ: كَانَت قَبِيعَةُ سَيفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِن فِضَّةٍ. ثم قبال: هَـذَا حَدِيثٌ حَسَّنٌ غَرِيبٌ. والقبيعة هي التي تكون على رأس قائم السيف وطرف مقبضه، وقيل: ما تحت شاربي السيف مما يكنون فوق الغمد. وقيل: هي التي فوق المقبض. وينظر: تلخيص الحبير (١/ ٥٢)، رقم (٤٩). وينظر: خلاصة البدر (١/ ٢٥). رقم (٥٢).

<sup>(</sup>٤) نهاية المطلب (١/ ٤٠)، و الوسيط (١/ ٢٤٢).

<sup>(</sup>٥) أمو حامد كنية للقاضي أبي حامد المروذي و للشيخ أبي حامد الإسفرائيني ولحجة الإسلام الغزالي، فإذا قيل: القاضي أبوحامد فهو المروذي القاضي أحمد بن بشر بن عام، من شيوخه أبو إسحاق المروزي، ومن مؤلفاته شرح مختصر المزني وكتاب الجامع، سكن البصرة وأخذ عنه علماؤها، توفي سنة (٣٦٢هـ). ينظر: طبقات المصنف ط. بيروت (ص١٢٧)، وإذا ذكر الشيخ أبوحامد فهو الإسفرائيني أحمد بن محمد.

وأما في الثانية؛ فلأنّه للتزيين؛ إذ الزيادة على قدر الحاجة لا تكون إلا للتزيين.

وإطلاق الكتاب يقتضي تحريم الكبيرة الزائدة على قدر الحاجة قطعاً، وهو كذلك.

ثم اعلم بأنّ الجمهور لم يفرّقوا بين ضبّة الذهب و ضبّة الفضّة، بل أطلقوا القول فيها، وتبعهم المصنّف (١).

وجزم بتحريم ضبّة الذهب جماعة مطلقاً، منهم: الشيخ أبو إسحاق الشيرازي(٢)،

وصاحب الحاوي، والشيخ أبو العباس الجرجاني، والشيخ أبو الفتح نصر المقدسي (")، والعبدريّ (ن)، ونقله صاحب التهذيب عن العراقيين (٥).

قال يحيى بن شرف النوويّ: هذا هو الأصحّ الصحيح المختار (١٠)، لأن الخبر ورد

من أصحاب الوجوه، توفي ببغداد سنة (۲۷۳هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (۳/ ۲۲۰-۲۲۳)، رقم (٥٠٤)، وطبقات ابن هداية ط.بيروت (ص۱۸۳) وط. بغداد (ص٦٥)، ومعجم المؤلفين (۳/ ۲۲۳).

<sup>(</sup>١) كما هنا، وفي العزيز - طبع دار الفكر بهامش المجموع (١/٣٠٨).

<sup>(</sup>٢) جمال الدين إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق الشيرازي الفيروزابدي، من شيوخه أبو الطيب الطبري وأبو القاسم الكرخي، ومن تلاميذه أبو العباس الجرجاني، ومن مؤلفاته اللمع وشرح اللمع في أصول الفقه والمهذب والتنبيه وطبقات الفقهاء، توفي ببغداد سنة (٤٧٦هـ). ينظر: طبقات السبكي (٢/ ٤٨٠ ٥٠٩)، رقم (٣٥٧)، ووفيات الأعيان (١/ ٥٤) رقم (٥)، وطبقات المصنف طبيروت، (ص١٧٠). وينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦هـ) دار الفكر - بيروت (١/ ١٢)، والحاوى الكبير (١/ ٨٠)

<sup>(</sup>٣) الشيح نصر بن إبراهيم بن نصر أبو الفتح المقدمي، شيخ الشافعية في عصره بالشام، من شيوخه سُليم الرازي وهبة الله بن سليهان، ومن مؤلفاته: كتاب الانتخاب الدمشقي، والحجة على تارك المحجة، وشرح الإشارة التي صنفها شيخه سليم الرازي، والكافي والمقصود، وهو المعروف قديها بابن الخياط وعند المتأخرين بالشيخ أبي نصر. أقام ببيت المقدس مدة ثم قدم دمشق فسكنه وعظم شأنه بها، توفي سنة (٤٩٠هه) ودفن بمقابر باب الصغير. ينظر: طبقات السبكي (٣/ ٢٨٨)، رقم (٥٥٣).

<sup>(</sup>٤) هو أبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الرحمن البغدادي الشافعي المعروف بالعبدري. منسوب إلى بني عبد الدار لأنه منهم. من شيوخه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وأبو بكر الشاشي. من مؤلفاته مختصر الكفاية في خلافيات العلماء. من بلاد الأندلس من أهل ميورقة، فلما جاء بغداد ترك مذهب شيخه ابن حزم وبرع في المذهب الشافعي حتى صار

<sup>(</sup>٥) التهذيب (١/ ٢١٢ - ٢١٣).

 <sup>(</sup>٦) لفظ: "المختار" في الروضة بمعنى: الأصح في المذهب. ينظر: الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين (ص١٦٣)

في تحريم الإناء منهم و التضبيب بهما، - فخالفنا في الفضَّمة لما ورد في خبر القبيعة (١) والحلقة (٢)، فبقي الذهب بحاله في التحريم (٣).

(والأشبه) من الوجهين (أنه لا فرق بين أن تكون الضبّة في محل الشرب والاستعمال) بحيث يلاقي فم الشارب أو يده كشفة الإناء وقبضته (أو غيره) من سائر أجزائه؛ إذ لو كان التحريم لعين الذهب والفضَّة فلا فرق، وإن كان [لمعنى فيهما] فكذلك، وهذا هو الأظهر عند الغزالي وشيخه عبد الملك الجويني (٤).

ولا يقال عليهم: إن الشارب على الضبّة متناوَل بالنصّ؛ لأنّا نقول: لفظ النصّ إنها هو المنع عن الشرب في آنية الضبّة لا على الضبّة، فإذاً لا يتناوله النصّ.

والثاني: أنّه يحرم؛ لكونه في محلّ الاستعمال فهو كالإناء عينه، وهذا هو المرجّع عند العراقيين، وقالوا: إنّه أشبه بكلام الشافعي في المختصر من رواية المزني(٥٠).

\*\*\*

#### فرعان:

الأول: قال صاحب التهذيب: إنّه يجوز اتّخاذ سلسلةٍ ورأسٍ للإناء؛ لأنّها منفصلان لا يستعملان ...

وفي تعليله نظر؛ إذ هما مستعملان بحسبهما تبعاً للإناء، ولو سلَّمنا عدم الاستعمال لا نسلِّم

<sup>(</sup>١) في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره، ولفظه: «كانت قبيعةُ سيفِ رسولِ اللَّهِ من فضةٍ»، وسبق تخريجه.

<sup>(</sup>٢) في الحديث الذي رواه البخاري: «أنَّ قَدَحَ النبي انكسر، فانخَذ مكانَ الشُعبِ سلسلةَ من فضةٍ»، وسبق تخريجه، ويوجد حديث يجمع بين القبيعة والحلقة رواه النسائي في سننه الكبرى (٥/ ٥٠٥)، رقم (٩٨١٣) عن أنس قال: "كانت نعلُ سيفِ رسولِ اللّهِ على من فضةٍ، وقبيعةُ سيفِه فضةً، وما بين ذلك حِلَقُ فضةٍ»، قال النووي في المجموع (١/ ٢١٣): جميع الحديث على شرط أبي داود والترمذي فهو حديث حسن، بعد أن أفاد أن أبا داود والترمذي رويا منه: "كانت قبيعةُ سيفِ رسولِ اللّهِ على من فضةٍ»، ينظر: سنن أبي داود، رقم (٢٥٨٣) و ٢٥٨٣) وسنن الترمذي، رقم (١٦٩١). (٣) في المجموع (١/ ٣١٢) الترجيح بلفظ: والمختار فقط، ولم أجد ترجيحاً له بهذا التعبير في مؤلفاته التي حصلت عليه.

<sup>(</sup>٤) نهاية المطلب (١/ ١٤)، والوسيط (١/ ٢٤٢).

<sup>(</sup>٥) حيث ورد في مختصر المزني كتاب الطهارة باب الآنية، ط.دار المعرفة (١): "وأكره المضبب بالفضّة لثلا يكون شارباً على فضة".

<sup>(</sup>٦) التهذيب (١/٢١٣)

جواز الاتَّخاذ بدون الاستعمال، وقد عرفت (١٠)، ومن العجب أنَّ الجمهور قد تابعوه فيه (٢٠). والثاني: قال المصنّف في الشرح الصغير: وفي المكحلة وظرف الغالية (٣)وجهان:

أحدهما: تجويز اتِّخاذ مثل هذا الظرف واستعماله، لأن قدره يحتمل ضبّة الشيء، فكذلك وحده.

وأظهرهما: المنع؛ لأنّه حينئذِ يسمى إناءً فيدخل تحت النهي.

\*\*\*

# أسباب الحدث وما يحرم على المحدث

(فصل: أسباب الحدث أربعة)، الأسباب جمع سبب، وهو ما يتوصل به إلى الشيء، فالمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة.

والحدث حيث أطلق بلا وصف الصغر والكبر يراد به ناقض الوضوء، وهو المراد ههنا. (\*)
وحصول الحدث عندنا (\*) بأربعة أشياء: (أحدها خروج الخارج من السبيلين): القبل
والدبر (على أيّ صفة كان) من عين أو ريح، معتاد أو غيره، وذلك بالإجماع (\*)، وكذا
بالنصّ، كقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقَرَبُوا ٱلصَّكَوَةَ وَأَنشَدُ شُكَرَىٰ حَتَّى تَعَلَمُوا مَا
نَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَعْنَسِلُوا ﴾ (\*). وقوله ﷺ في المذيّ (\*): "ينضَعُ فَرجَهُ

<sup>(</sup>١) في قوله: والظاهر من الوجهين أنَّه لا يجوز اتخَّاذه.....كما يحرم استعماله.

<sup>(</sup>٢) منهم النووي، كما في المجموع (٣١٦/١).

<sup>(</sup>٣) الغالية: نوع من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود ودهن، وهي معروفة. النهاية (٣/ ٣٨٣).

<sup>(</sup>٤) والحدث الاصغر: ما يوجب الوضوء. والحدث الاكبر: ما يوجب الغسل. معجم لغة الفقهاء (١/٦٧٦)

<sup>(</sup>٥) وأما أسبابه عند غيرنا فكثيرة، فمثلا عند الحنابلة هي هذه الأربعة، والردّة والقيء الفاحش والدم الفاحش، والدود الفاحش يخرج من الجروح، وأكل لحم الجزور، وشرب لبنه في رواية عندهم، وغسل الميّت عند الأكثرين منهم، ينظر: المغنى لابن قدامة (١/ ٢١٤-٢٤٧).

<sup>(</sup>٦) الإجماع لابن المنذر (١/ ٣١).

<sup>(</sup>٧) جاءت هذه الجملة في آيتين: إحداهما (النساء:٤٣) و الثاني (المائده:٦)

<sup>(</sup>٨) في المذي ثلاث لغات: مذي بإسكان الـذال وتخفيف الياء ومذِيّ بكسر الـذال وتشديد الياء ومـذِي بكسر الـذال وتحفيف الياء الساكنة، وهـو ماء أبيض رقيق لزج يخرج عندشـهوة لا بشـهوة ولا دفق ولا يعقبه فتـور، وربها لا يحس بخروجه، ويشـترك فيـه الرجـل والمرأة. ينظر: تهذيب الأسـهاء (٣/٣١٣).

بالماء، ويَتَكُوضَا وُضوء للصلاةِ»(١) وقوله يَنْ «الوضوء ممّا خَرَجَ»(١)، فدخل فيه الريح؛ إذ هو ممّا يخرج. وقد صرّح به في حق من شكّ في انتقاض وضوئه، قال: «الا وضوء إلاّ من صوتٍ أو ريح». (٣)

وخروج الريح من قُبُل النساء ليبوسة الطبع، أو من قبُل الرجل للأدرة ناقض للوضوء؛ بالقياس على الدبر بجامع الخروج، وبظاهر [قوله] على الدبر بجامع الخروج، وبظاهر [قوله] على الدبر بمّا خَرَجَ».

(نعم، خروج المنيّ يُوجِبُ الجنابةَ دونَ الحدثِ) عند الجمهور، خلافاً للقاضي أبي الطيب (٥٠)، فإنّ عنده المنيَّ يوجب الحدثين: الأصغر؛ لكونه خارجا، و الأكبر؛ لكونه منيّاً.

وقال الجمهور: كلّ ما يوجب أعظم الأثرين المتجانسين بخصوصه لا يوجب أهونهما بعمومه؛ كما أنّ موجبات الحدّ لا توجب التعزير (١)، و زنى المحصن لا يوجب الجلد(٧).

<sup>(</sup>۱) رواه ابن حبان في صحيحه (۳/ ٣٤٨)، رقم (۱۱۰۱) و (۱۱٥٦)، وهو متفق عليه بمعناه من رواية أمير المؤمنين على شيء قال: كنت رجلاً مذّاء، فأمرت رجلاً أن يسأل النبي ﷺ لمكان ابنته، فسأل فقال: «توضّأ، واغسل ذكرك» رواه البحاري رقم (۲۲۹)، ومسلم، رقم (۳۰۳) بلفظ: «توضأ وانضح فرجك».

 <sup>(</sup>٢) رواه البيهقي في السمر الكبرى (١/٦١) عن ابن عباس، رقم (٥٦٦)، قال: وروي ايضاً عن علي بن أبي
 طالب من قوله، وروي عن النبي ﷺ، ولا يثبت. ينطر: المجموع (١/٨).

<sup>(</sup>٣) رواه الترمذي في جامعه (١/ ١٠٩)، رقم (٧٤)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

<sup>(</sup>٤) لم أجد هذا اللفظ في كتب التخريج ومتون الحديث التي حصلت عليها.

<sup>(</sup>٥) القاضي أبو الطيب الطبري طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عمر، أحد حماة المذهب، عنه أخذ العراقيون، والعراقيون إذا أطلقوا لفظ القاضي يعنونه. ولد بآمل طبرستان سنة (٣٤٨ه). من شيوخه أبو الحسن الماسر جسي وأبو الحسن المدار قطني والقاضي ابن كج. ومن تلاميذه الخطيب البغدادي وأبو إسحاق الشيرازي. ومن مؤلفاته شرح مختصر المزني والتعليقة الكبرى. استوطن بغداد بعد تفقهه فدرّس وأفتى وولي القضاء ولم يزل قاضيا إلى أن مات سنة (٥٠٥ه). ينظر :طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٦- ٨٦)، رقم (٤٢٣)، وطبقات الشيرازي ط. بغداد (ص١٥) وط. بيروت، تحقيق عادل نويهض (١٢٧- ١٢٨)، وطبقات المصنف ط. بغداد (ص١٥) وط. بيروت، تحقيق عادل نويهض (١٢٧- ١٢٨)، وطبقات المصنف ط. بغداد (ص١٥).

<sup>(</sup>٦) العزيز (١/ ١٥٥). والأشباه والنظائر للسيوطي (١/ ١٤٩)، و القاعدة: ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أهونها بعمومه.

 <sup>(</sup>٧) المنثور في القواعد. لمحمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي (أبي عبدالله) (ت٩٤٥هـ) تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود -الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت (٣/ ١٣١).

قيل: فيه نظر لشمول التعليل على الحيض أيضاً (١) مع أنَّه لا قائل به.

و أجيب بمنع القياس للفارق، و هو أنّ الحيض يمنع صحة الوضوء مطلقاً فلا يجامع الوضوء، بخلاف المنيّ، فأنّه يجامعه في الجملة. كفي صورة سلس المنيّ، فيجوز إفراده بحكم. و النفاس كالحيض.

و فائدة عدم النقض عدم احتياجه إلى الوضوء حالة الاغتسال، و عدم الحنث لو حلف: إنّى متوضّى.

وعد صاحب الإيضاح (٢) من الفوائد أيضاً: جوازَ صلوات مفروضة بتيمّم واحد عند فقد الماء، ولم يجوّزه الجمهور؛ لثبوت الجنابة المانعة لذلك، وقد صرّح المصنف في الشرح الصغير: [بأنّه] بجب على الجنب إعادة التيمم لكل صلاة مفروضة و إن لم يحدث.

والجنابة المجردة عن الحدث يحصل بصورٍ: بإنزال المنيّ، أو بالاحتلام قاعداً، أو بالإحتلام قاعداً، أو بالإحتلام قاعداً، أو بإتيان البهيمة، وإتيان المحارم والذكران، وما لو لفّ ذكره وجامع، فإنّه تحصل الجنابة لحصول المحاذاة ("). وإن لم ينزل على الأصحّ، ولا حدث للحائل.

(وإذا انسد السبيل المعتاد) أي: القبل و الدبر، أو أحدهما، و قيل: المراد الدبر فقط، إذ المتدافع في القبل لا يتصاعد، (وانفتحت ثقبة تحت المعدة) مراد الأصحاب بـ " تحت المعدة ": ما تحت السرّة، [و بـ" ما فوقها": السرّة] وما يحاذيها وما فوقها. (فالخارج منها حدث أيضاً) كمن المعتاد (إن كان) الخارج (معتاداً) من بول أو غائط؛ لأنّ الإنسان لابد له في مطرد العادة من منفذ يخرج منه الفضلات التي يدفعها الطبيعة، فإذا انسد ذلك قام المنفتح مقامه، وليس فيه خلاف.

(وكذا) ينتقض بالخارج منه (إن لم يكن معتاداً) كالدود و الدم و الحصاة و النواة و

<sup>(</sup>١) فإن الحيض ايضاً يوجب الحدث الأكبر فيلزم أن لا يوجب الحدث الأصعر.

<sup>(</sup>٢) هو القاضي أبو القاسم الصيمري.س.ت. عند بيان حكم الطهارة بهاء زمزم.

<sup>(</sup>٣) يقصد محاذاة الختانين المعبر عنها بالالتقاء.

الريح (في أصح الوجهين)؛ لأنّه منفذ ينتقض الطهارة بالمعتاد إذا خرج منه فكذلك بغيره كالفرج الأصلي، ولئلا يلزم اختلاف الأثرين في أصل واحد.

والثاني: لا ينتقض به الوضوء؛ لأنّا إنّا جعلناها كالأصليّة فيما لا بدّ للإنسان من دفعه وهو المعتاد؛ لاستدعاء الضرورة، ولا ضرورة في خروج غير المعتاد.

وأجيب بما ذكرنا: من أنّه يلزم اختلاف الأثرين في أصل واحد، وهو خلاف مقتضى لقانو ن(١).

(وأما الثقبة المنفتحة فوق المعدة و المعتاد منسد، أو تحتها) أي: تحت المعدة (و) السبيل (المعتاد منفتح فالخارج منها ليس بحدث في أصح القولين) أمّا في الأولى؛ فلأنّ ما يخرج من فوق المعدة أو ممّا يحاذيها ليس مما يدفعه الطبيعة الإنسانيّة بالإحالة؛ لأنّ ما تحيله تدفعه من الأسفل، فهو بالقيء أشبه.

وأمّا في الثانية؛ فلأنّ غير الأصليّة إنّما يُعطى حكم الأصلية لضرورة احتياج الإنسان إلى مسلك، فيقوم المنفتح عند انسداد الأصليّة مقامها، ولا انسداد هنا.

والثاني: أنَّ الخارج منها حدث:

أمّا في الأوّل؛ فلأنّ النجاسة الخارجة ممّا يلقيها الطبع، ولا بُعد في أن يحوّ لها إلى الأعلى أو الأسفل. وأجيب: بأنّ ذلك حكم بالشكّ على خلاف الأصل؛ إذ الأصل عدم الإلقاء إلى الأعلى عند انفتاح المعتاد، والأصل لا يزال بالشكّ.

وأمّا في الثاني؛ فلأنّه في حيّز الأصلية يمكن الانصباب إليها مع انفتاح المسلك المعتاد فينقض بالخارج منها.

وأجيب: بأن الأصل والحالة هذه عدم الانصباب، فلا نرتكب غير الأصل بلا ضرورة.

وقوله: (كالفصد و الحجامة) تمثيل لعدم الإنتقاض واقع في مظنّة الدليل، وفيه إيماء على إستحباب الوضوء في الصورتين.

ويفهم من قوله: "وانفتحت" أنَّ حكم الثقبة الخلقيَّة ليس كذلك، وهو كذلك؛ إذ لا

 <sup>(</sup>١) القانون: عبارة عن المعنى الكلّي المنطبق على جزئياته عند تعرّفها منه. سلّم المتعلّم المحتاج، مطبوع مع النجم الوهاج (١/ ١٤١).

تفصيل في الخلقيّة بل ينتقض بها خرج منها، سواء كانت تحت المعدة أو فوقها.

تذنيب: إذا جعلنا الثقبة كالأصلية هل يجور الاقتصار فيه على الحجر أم لا؟ فيه ثلاثة أوجه أو أقوال:

أظهرها: عدم الجواز؛ لأنَّه نادر والاقتصار على الحجر خلاف القياس فلا يناط به.

وثانيها: يجوز؛ لأنَّه منفذ ألحق بالسبيلين في الانتقاض فكذلك فيه.

وأجيب: بأن هناك ضرورة مستدعية إلى الالحاق، وهنا ليس كذلك فلا قياس للفارق.

وثالثها: يفرق بين ندرة الخارج وغيره فلا يجوز في الندرة ويجوز في غيرها.

وأجيب: بأنّه يلزم تفريق الحكم في أصل واحد، وهو غير جائز كما هو [مقرّر] في الأصول ". وهل يلزم الغسل في الإيلاج فيها؟ وجهان: أصحّها: لا، وكذا لا ينتقض الوضوء بمسّها؛ لعدم دخولها تحت [النصوص]، ولا يحرم النظر إليها إذا كانت فوق السرّة أو [في] محاذاتها، ولا المهر بالإيلاج فيها، وقيل: يجب.

(السبب الثاني زوال العقل بجنون أو إغهاء أو سكر أو نوم) فيه بحثان: لفظي ومعنوي: أما اللفظي": فهو أنّ العقل: جوهر (٢) لطيف (٣) مودع في النفس (١) به يدرك الحسن و القبح.

وقيل: غريزة (٥)يتبعها العلم

<sup>(</sup>١) بحثت في كتب الأصول وكتب القواعد الفقهية فلم أجد مصدراً يبين هذه القاعدة.

 <sup>(</sup>٢) الجوهر: أحد قسمي الممكن، وهو الموجود لا في موضوع، أي: الذي لا يتبع تحيره تحير شيء آخر. ينظر: المدر العلاة في كشف غوامض المقولات، للملاعلي القزلجي (ت١٢٩٥هـ) شرح المقولات للشيخ عمر ابن القرداغي
 (ت. ١٣٥٥هـ). طبع المطبعة العربية-بغداد (ص٦).

 <sup>(</sup>٣) اللطيف يطلق على خسة معان: الأول: سهل التشكل، الثاني: رقيق القوام، الثالث: قابل الانقسام إلى أجزاء صغيرة جدّاً، الرابع: سريع التأثر عن الملاقي، الخامس: الشفاف. ا.هـ. دستور العلماء (٣/ ١٢٢).

<sup>(</sup>٤) اختلف العلياء والمفكّرون في تعريف النفس والروح والنسبة بينهما، والحقّ أن النفس الحيوانية التي هي حقيقة الروح شيء استأثر الله بعلمه ولم يطلع عليها أحداً من خلقه. ينطر: التعاريف (١/ ٣٧٧)، وكتاب الكليات (١/ ٨٩٧).

 <sup>(</sup>٥) والعريزة: الجبلة والطبيعة التي يخلق الله عليها العبددون أن يكتسبها. مشارق الأنوار على صحاح الآثار،
 للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياص اليحصبي السبتي المالكي - المكتبة العتيقة ودار التراث (٢/ ١٣٢).

بالضروريات(١)عند سلامة الآلات(٢).

وقيل: جوهر يدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة (٣).

وقال الشافعي عِلْنه: العقل آلة التمييز (١٠).

والجنون: مرض يصيب القلب يذهب الشعور مع بقاء القوّة في الإنسان.

وهذا معنى قول الغزاليّ حيث قال: الجنون زوال ينسلب به خاصيّة (٥) الإنسان.

والإغماء: آفة تعرض في النفس الحيوانية (١) تُذهب الشعور مع فتور الأعضاء بحيث لا يبقى لدفعها اختيار.

والسكر: خبل يحصل في النفس الناطقة - أي: المدركة للأشياء القابلة للاستعداد -بسبب خارجيّ بحيث يباشر صاحبُه مالا يليق به من غير شعور تامّ.

والنوم: آفة تصيب الحسّ المشترك (٧) بسبب بخار (٨) يصعد من الطبيعة يسترخي بها أعضاؤه مع بقاء دفعها إختياراً.

وأما البحث المعنويّ فهو: أنَّ المصنف عليه جعل زوال العقل معنى شاملاً للجنون

<sup>(</sup>١) الضروريات: المعلومات التي لا يحتج العقل في تسليمها إلى دليل.

 <sup>(</sup>۲) فتح الجواد (۱/۷۸)، وشرح العقائد النسفية للتفتازاي (ت۷۹۲هـ) ط. سنة (۱۳۰٤هـ) (ص۳۱) وهذا تعريف للعلم على أنه عرض.

 <sup>(</sup>٣) تاج العروس (٣٠/٣٠)، والكليّات (١/ ٦٧)، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (٣١-٣٢)، وهذا تعريف
 له على أنه جوهر.

<sup>(</sup>٤) حيث قال: فَدَفَتَم جل ثناؤه إذا غابوا عن عين المسجد الحرام على صواب الاجتهاد، بما فرّض عليهم منه، بالعقول التي رَكِّب فيهم، المميزةِ بين الأشياء وأضدادها). الرسالة للشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م). - مكتبه الحلبي، مصر (٢/٣١).

 <sup>(</sup>٥) خاصية الإنسان: الإدراك السلّيم والتصرف المستقيم، ولم أجد/ مصدر هذا النص في كتب الغزالي، لكنّه قال
 في إحياء علوم الدين (٣/ ٩): " ومن هذه الجملة يتبين أن خاصية الإنسان العدم والحكمة"

 <sup>(</sup>٦) النفس الحيوانية: هي الجوهر الحامل لقوة الحياة والحس والحركة الإرادية. التعريفات (١/ ٣١٢)، وتقابلها
 النفس الناطقة وسيعرفها الشارح.

 <sup>(</sup>٧) الحس المشترك: القوة التي ترتسم فيها صور الجزئيات المحسوسة، فالحواس الخمس كالجواسيس لها.
 التعريف (١١٧/١)، رقم (٥٧٨).

 <sup>(</sup>٨) لعل هذا البخار الذي قرره الحكماء والأطباء القدامي يسمى اليوم: الهورمون.

والإغهاء والنوم والسكر، ورتب الأصحاب اختلال العقل على المراتب التي أشرنا إليها (۱)، فإطلاقه قريب من الحقيقة، وتقييدهم أوفق لقضية العرف (۲). وبالجملة (۱) ما ذكر من أسباب الاختلال ناقض للوضوء؛ لحصول الذهول ويشترط في انتقاض الوضوء بالسكر أن لا يبقى معه شعور، أما النشو وهو ابتداء السكر، والثمل وهو انتهاؤه، فلا ينقضان.

وفي وجه: إن السكر لا ينقض الوضوء مطلقاً، ذكره صاحب البيان (٤). وهو ضعيف مخالف للإجماع (٥).

والنوم الناقيض هو الذي يستحكم بحيث يمنع الإنسان من معرفة ما يجري بين يديه، لا الغفوة (٢)، والنعاس (٧)، وحديث النفس (٨) والسِّنة (٢)، وقيل: النوم حدث لعينه

<sup>(</sup>۱) أي: جعل الاصحاب المراتب من أقسام اختلال العقل مطلقاً لا زواله، فالموم مثلا لم يعدّوه من زوال العقل، يدل عليه ما في الحاوي الكبير (١/ ١٨٢): "والغلبة على العقل هو القسم الثالث من أقسام ما يوجب الوضوء وإنها وحب منه الوضوء لأن زوال العقل أغلظ حالا من النوم... فمن الأصحاب البغوي، فعبّر في التهذيب (١/ ٣٠٠) عن الثاني من نواقض الوضوء بالغلبة على العقل، ومنهم الروياني، قال في بحر المذهب (١/ ١٥٥): "والثاني: الغلبة على العقل" بن الشافعي نفسه ولا لله المراتب من أقسام اختلال العقل لا زواله. فقال: "والنوم غلبة على العقل فمن غلب على عقله بجنون أو مرض مضطجعا كان أو غير مضطجع وجب عليه الوضوء". إ.هـ. الأمّ، الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ) - دار المعرفة - بيروت (١/ ١٢)

<sup>(</sup>٢) يقصد بإطلاق المصنف جعل المراتب من أقسام زوال العقل، وهي من الأعلى إلى الأسفل: الجنون، الإغهاء، السكر، النوم، وقد ذكرها المصنف الشارح وعرّفها، والحقيقة بمعنى الواقع ونفس الأمر، يعني أن كل المراتب من أقسام زوال العقل. ويقصد بتقييدالأصحاب جعل المراتب المذكورة من أقسام اختلال العقل بالكلية أو بالاختلال الجزئي. ووجه الأوفقية أنّ العرف لا يعدّ النائم مثلاً زائل العقل بل مختلّه جزئياً.

<sup>(</sup>٣) مصطلح للشافعية يستعمل في التفصيل. ينظر: الفتح المبين (ص١٦٦).

<sup>(</sup>٤) البيان للعمراني (١/ ١٧٩).

<sup>(</sup>٥) يقصد إجماع الشافعية، في المجموع (٢٨/٢).

<sup>(</sup>٦) الغفوة: النوم الخفيف، النهاية (٣/ ٧٠٦)، ولسان العرب (١٥/ ١٣٠).

<sup>(</sup>٧) ريح لطيفة تأتي من قبل الدماغ تغطي العين ولا تصل إلى القلب. التعاريف (١/ ٧٠٣).

 <sup>(</sup>٨) حديث النفس: ما يرد على الفكر عفواً من غير تعمد، ويستقر في النفس دون أن يترجح للإنسان فيه جانب الفعل ولا جانب الترك. معجم لغة الفقهاء (ص١٧٧).

 <sup>(</sup>٩) السنة: مجال النعاس في العينين قبل أن يستغرق الحواس ويخامر العقل. والنوم ما وصل من النعاس إلى
 القلب فغشيه. التعاريف (١/ ٤٠٦).

لا يحتاج إلى التفصيل كسائر الأحداث، وأستُدِلَّ بقوله على: «من نامَ فَليَتَوَضَّا »(١).

والجمهور على أن حصول الحدث بالنوم لمعنى فيه، لا لعينه (٢)، وحملوا الحديث على النوم المزيل للشعور.

والدليل على أن النوم المزيل للشعور ناقض قولُه من « وكاءُ السّهِ العَينانِ، فإذا نامَت عَيناهُ استَطلاق، عَيناهُ استَطلاق الوكاءُ (")، وفيه إشارة إلى أن النوم لا يؤثر إذا أُمن من الاستطلاق، ولهذا قال المصنف مستثنياً: (إلا إذا نام قاعدا ممكّناً مقعدَه على الأرض) أو مستقرِّ آخر؛ إذ يؤمَن من استطلاق الوكاء إذا نام على هذه الحالة. وروي أنّه تن قال: «لا وضوء على من نام مضطجعاً؛ فإنّ مَن نام مُضطجعًا إسترَخت مفاصِلُه» (أن وروي: «أنَّ أصحابَ رسولِ اللّه تنظيرونَ العِشاءَ فَيَنامونَ قُعوداً مُمْ يُصلّون ولا يَتَوضَ وقن (٥٠).

والمراد بالتمكين أن يكون منفذُ الخروج مستقرّاً بحيث يؤمَنُ خروجُ الشيء عند الذهول.

وإطلاق الكتباب يقتضي عدم الفرق بين الأشخاص، وليس كذلك؛ إذ لو كان الشخص مفرط الهزال ومكّن عظمي إليتيه من الأرض و بقي تجافٍ لا يؤمّن معه من الخروج انتقض وضوؤه. ذكره [القاضي] أبو العبّاس الروياني(٢٠).

ولا فرق بعد ما نام محكّناً بين أن يكون مستنداً إلى شيء أو لا يكون، [وأن يكون]

<sup>(</sup>۱) رواه أبوداود في سننه، رقم (۲۰۳) ولفظه: عن على بن أبي طالب شه قال: قال رسول الله الله الله الله الله الله السه العينان، فمن نام فليتوضأ وحسنه ابن الصلاح والنووي وضعفه ابن عبد البر. ينظر: حلاصة البدر المنير (۱/۲۵)، رقم (۱۵٤).

<sup>(</sup>٢) الحاوي الكبير (١/ ١٨١)، والمجموع (٢/ ٢٣).

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد، رقم (١٦٩٢٥)، عن معاوية شه بلفط: «إن العينين وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء»، وسنن أبي داود، رقم (٢٠٣) عن علي بن أبي طالب، والمعجم الكبير للطبراني (٢٠١٩)، رقم (٨٧٥)، وهم (٨٧٥)، ومسندأي يعلى (٢١٢/١٣)، رقم (٧٣٧٧)، وفي إسناده أبوبكر بن أبي مريم ضعيف لاختلاطه. ينظر: مجمع الزوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت. ٨٠٥هـ)، دار الريان-القاهرة-بيروت، (١٤٤٧هـ)،

ره) رواه أبو داود: في سننه، رقم (٢٠٢)، ثم قال أبو داود: قوله: «فإنّه إذا نام استرخت مفاصله» هذا حديث منكر ورواه الدار قطني في سننه (١/ ١٥٩)، رقم (١٠) ثم قال: تفردبه أبو خالد عن قتادة، ولا يصح.

<sup>(</sup>٥) رواه الإمام مسلم في صحيحه، رقم (٣٧٦).

<sup>(</sup>٦) جد صاحب البحر، ومصنف الجرجانيات، الشهير بابن القاص، أحمد بن محمد الروياني الطري.

الإسناد بحيث لـو سُـلّ لسقط أو لا. وعـن الشيخ أبي محمد (١٠: [أنّه إن كان] بحيث لـو سـلّ لسقط انتقض وضوؤه.

(السبب الثالث حصول اللمس بين بشري الذكر و الأنثى اللذين لا محرمية بينهما وهما في محلّ الشهوة)، اللمس هو الجسّ باليد، ثمّ أستعير في كلّ التقاء حاصل بين بشرتين بلا حائل، وهو ناقض للوضوء عندنا؛ لقوله تعالى: ﴿ أَوْلَكُمَسُنُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ("، عطف اللمس على المجيء من الغائط ورتّب عليهما الأمر بالتيمم عند فقدان الماء. فدلّ على كونه حدثاً كالمجيء من الغائط، سواء كان بشهوة أو غيرها، عمداً أو سهواً.

واحترز بقوله: "بين بشرق الذكر و الأنثى" عن الخنثى مع أحدهما أو مع الخنثى؛ فإن اللمس بينهما غير ناقض لاحتمال التوافق.

وبقوله: "لا محرمية بينهما" عن المحرمين، وسيأتي الخلاف فيهما، و بقوله: "هما في عمل الشهوة" عن الصغيرين أو صغير و كبير، ويأتي على الإثر"".

(وكما يحدث اللامس يحدث الملموس، في أصح القولين)؛ لاستوائهما في اللذّة، كما أن الفاعل و المفعول يستويان في حكم الجماع.

والشاني: لا ينتقض الملموس؛ لما روي: أنّ عائشة على قالت: "أَصَابَت يَدِي أَخُمَصَ رسولِ الله يَنْ وهُو في الصلاق، فلمّا فَرَغَ مِن صَلاتِهِ قال: أتاكِ شَيطانُكِ "(3)، ولو انتقض وضوء الملموس لما أتمّ صلاته.

<sup>(</sup>١) الشيخ ركن الدين يوسف بن عبدالله بن يوسف بن عبدالله الجويني، والد إمام الحرمين.

<sup>(</sup>٢) في آيتين كريمتين: (النساء: ٤٣)، و (المائدة: ٦)، وقد تقدم تمامهم.

 <sup>(</sup>٣) جئت في أثره بفتحتين وإثره بكسر الهمزة والسكون أي تبعته عن قرب: المصباح المنير (١/٤)
 (٤) لم أحد هذا اللفظ الا في كتاب المراسيا من تاليف إن أرجاته عبد الرحم، بن محمد بن المحمد ب

<sup>(</sup>٤) لم أجد هذا اللفظ إلا في كتاب المراسيل من تاليف ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٢٧٧هه)، تحقيق شكر الله نعمة الله، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة -بيروت (١٣٩٧هه) (١/ ١٥٤)، رقم (٣٦٥)، وليس فيه الجزء الأخير من لفظ الكتاب، أي: "أتاك شيطانك" فيقول. سألت أبي عن حديث رواه محمد بن بكار بن بلال عن سعيد بن بشر عن يونس بن خباب عن عيسى بن عمر عن عائشة وله أنها افتقدت رسول الله يه فإذا هو في المسجد، فوضعَت يدَها على أخمُص قدمِه وهُو يَقول: أعوذُ برضاكَ مِن سَخَطِك، وذكر الحديث، قال أبي: عيسى هذا شيخ له، لا أدري أدرك عائشة من ؟، وروى مسلم في صحيحه نحوه في المعنى، رقم (٤٨١)، ورواه النسائي في سند، رقم (١٦٨)، ورواه النسائي في سند، رقم (١٦٨)، والبيهقى في السنن الكبرى (١٧٧١) باب (١٥٥)، رقم (١٥٥)، وابن ماجه في سند، رقم (٣٨٤)

وأجيب: بأن الحديث محمول على أنّ بينهم حائلاً.

ثم اختلفوا في الملموس منهما ؟:

منهم من قال: الملموس هي المرأة وإن وجد فعل اللمس منها، و الرجل لامس (١).

ومنهم من قال: إنّ اللامس من وجد منه فعل اللمس رجلا كان أو امرأة، و الملموس الآخر. قال المصنف في الشرح الكبير والصغير: إنّ الثانيَ هو المشهور الأصحّ (٢).

(والأصبح) من الوجهين (أنّه لا أثر) في نقض الوضوء (للمس الشعر و الظُفر و السنّ)؛ لأنّ الالتذاذ بهذه الأشياء إنّها هو بالنظر دون اللمس، أو [معظمه] بالنظر. والثاني: له أثر كسائر أجزاء البدن، بالقياس على استوائها مع البدن في الحلّ و الحرمة و وقوع الطلاق بالإضافة إليها.

وأجيب: بأنّ علة الاستواء هناك شمول الجزئية على الطرفين و قد حصل، و هنا مظنّة الشهوة و التلذّذ. و قد انتفى في أحد الطرفين، فلا قياس للفارق.

(ولا) أثر (للمس المحرم) على أصحّ القولين ""، سواء كانت [المحرمية] من النسب أو الرضاع أو المصاهرة؛ لأنّ المحرم ليست [في] مظنة الشهوة بالنسبة إليه، فهو كما لو مسّ الرجلُ الرجلُ ("،

والثاني: له أثر لإطلاق الآية (٥٠).

وأجيب: بأنَّ الآية معلَّلة بمعنى، وهو مظنّة الشهوة، وقد انتفى هنا بالنسبة إلى اللامس.

(و) لا للمس (الصغيرة) في أصحّ الوجهين، إذا لم تبلغ حد الاشتهاء، لأنّها ليست في مظنّة [الشهوة]، فلمسها كلمس المحرم.

<sup>(</sup>١) وحه ضعيف حكاه القاضي حسير وغيره. ينظر: المجموع (٢/ ٣٣).

<sup>(</sup>٢) العريز شرح الوحيا (٢/ ٣٤)، ولم أحصل على الشرح الصغير.

<sup>(</sup>٣) المجموع (٢٩/٢) . والمحرم من يحرم نكاحه رجلاكان أو امرأة، ويقال هو ذو رحم محرم، و محرم-بفتح الميم وراء محفصة، وبضم الميم وتشديد الراء وهي من ذوات المحارم، هذا هو المحرم لغة، ثم زيد في ذلك شرعاكونه مسلمًا بالغاً عاقلاً محرماً على التأبيد. المطلع على أبواب المقنع (١٦٣/١).

<sup>(</sup>٤) ينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٢٧٦هـ)-دار الفكر سيروت (١/ ٢٤)، وأما المحرمة على التأبيد بلعان أو وطء شبهة أو بالجمع: كأخت الزوجة وبنتها قبل الدخول، والمحرمة لمعنى فيها كالمرتدة والمجوسية والمعتدة فينقض لمسها بلا خلاف. المجموع (٢/ ٣١).

<sup>(</sup>٥) أي. الآية الكريمة: ﴿ أُو لامستُمُّ النِّساء ﴾ (النساء: ٤٣) و (المائدة:٦).

والشاني: له أثر الإطلاق الآية، وقد أجيب في المحرم. واعلم: أنّ الخلاف في المحرم من القولين، كما أشرنا إليه، وفي الصغيرة من الوجهين، ولم يذكره المصنف إيجازاً، والابدّ من معرفته؛ لبيان قوّة الأقوال وضعف الوجوه.

### والقول بعدم النقض بالمحرم [هو]من أقوال القديم المفتى بها٧٠٠

فرع: إذا أبين عضو من كبيرة ففي نقض الوضوء به وجهان:

أحدهما: كالمتصل بالقياس على الذكر المقطوع.

وأجيب: بأنّه لا يقال [لمن لمس] العضو المبان: إنه لمس المرأة، فلا [يتناوله] النصّ، بخلاف مسّ الذكر المبان، فإنّه يسمى ذكراً بعدُ، فلا يخرج عن مورد النصّ.

والأصحّ أنّه لا ينتقض به؛ لأنّ اللمس حدث لظاهر الآية (٢٠)، وفُهم من جهة المعنى اعتبار الوقوع في مظنّة الشهوة وإن لم يعتبر نفسُ الشهوة، ولمس المبان ليس في محلّها. وفي لمس الميتة الكبيرة أيضاً وجهان كالوجهين في العضو المبان، إلاّ أنّ الأصحّ فيها الانتقاض، كوجوب الغسل بالإيلاج في فرجها.

(والسبب الرابع مسّ الذكر من نفسه أو غيره بالراحة) أي: ببطن الكف (أو بطون الأصابع) لما روت بُسرة بنتُ صفوان (٢٠ أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَن مسّ ذَكَرَه فَلْيَتَوَضَّأً» (٤٠)، وفي رواية: «إذا أَفضَى أَحَدُكُم إلى ذَكَرِه وليس بينَه وبينَه حائِلٌ فَليَتَوَضَّأً». (٥٠)

<sup>(</sup>١) أي: على الجديد ايضاً، وهذا على ماقاله الماوردي في الحاوي الكبير (١/ ١٨٨) وينظر: المجموع للمووي (٢/ ٣١).

 <sup>(</sup>٢) الآية الكريمة: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ اَمَنُواْ لَا تَقْرَنُواْ الضَكَلُوةَ وَأَنتُدْ شُكَرَىٰ حَتَى تَعْلَمُواْ مَا نَقُولُوںَ وَلَاَحُسُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلِ
 حَتَى تَغْتَيلُواْ وَإِن كُنتُم تَرْخَى أَوْ عَلَى سَصَرٍ أَوْ جَسَاءَ آحَدٌ مِنَ الْعَابِطِ أَوْ لَمَسْئُمُ اللِّسَاءَ عَلَم تَجَدُواْ مَاءَ فَتَيَمّمُواْ صَعِيدًا
 طَيّبًا فَاقْسَدُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَآلِدِيكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَقُورًا ﴾ (النساء: ٤٣).

 <sup>(</sup>٣) بسرة بست صفوان بن نوفل بن أسد بنت أخي ورقة بن نوفل، من السابقات في الإسلام ومن المبايعات، ولها هجرة، روت عن النبي ﷺ، روي لها (١١) حديثاً. ينظر: الإصابة (٧/ ٥٣٦)، رقم (١٠٩٣)، وتهذيب الأسماء (٢/ ٥٠٠)، رقم (١١٦١).

<sup>(</sup>٤) رواه الإمام الشافعي في الأم (١/ ٣٠٣)، فصل في مسّ الفرج، رقم (٤٢)، ورواه الترمدي في سننه: رقم (٨٢) ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، ورواه أبو داود وابن ماجه والدار قطني وكلهم عن بسرة بنت صفوان عثه.

<sup>(</sup>٥) رواه الإمام الشافعي في الأم (١/ ٦٩)، رقم (٤٣٩) عن أبي هريرة ﴿ عَن النّبِي ﷺ، قال الإمام النووي في المجموع (٣٩-٤): وفي إسناده ضعف لكن يقوى بكثرة طرقه، انتهى، ورقم (٤٤) عن جابر بن عبد الله ﷺ عن النبي ﷺ، ورواه الحاكم محمد بن عبدالله (أبو عبدالله) النيسابوري (٣٢١-٤٠٥هـ) في المستدرك، تحقيق مصطفى

وفُسِّر الإفضاءُ ببطن الكف والأصابع.

وإن مس ببطن أصبع زائدة نظر: إن كانت على استواء الأصابع فهي كالأصلية، وإن لم تكن في استواء الأصابع فلا.

ولو كانت له كفَّان، فإن تساوتا في العمل فبأيَّتهما مسّ انتقض الوضوء.

و إن كانت إحداهما عاملة دون الأخرى فالحكم للعاملة كذا ذكره الروياني، و تبعه المصنف في الشرحين (١) و النووي في الروضة.

وأطلق بعضهم الخلاف في اليد الزائدة مطلقا.

(وكذا فرج المرأة) أي: حكم فرج المرأة كحكم ذكر الرجل في المسّ بالنسبة إليها؛ لما روي عن عائشة على أن النبي تلل قال: «ويلُ للَّذين يَمسونَ فُرُوجَهم ولا يَتَوَضَّؤُون، قالت عائشةُ: بأي وأُمِّي يا رسولَ الله، هذا للرِّجالِ، أَرَأيتَ النساء؟، قال: «إذا مسّ إحداكُنَّ فَرجَها فَلتَتَوَضَّاً» (٢).

والمراد بالفرج ملتقى الشفرتين على المنفذ (٣)، لا المستطيح (١) المستدير.

(وكذا حلقة الدبر على الجديد) المنصوص عليه في المختصر من رواية المزني(٥٠٠٠.

- و المراد بها ملتقى المنفذ-، -وذلك؛ لأنّها متناولة بالنصّ في قوله على: «وَيلُ لِللّذِينَ يَمسونَ فُرُوجَهم ولا يَتَوَضَّوُون» (1)، إذ اسم الفرج شامل لكلا السوأتين،

عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، (١٤١١هـ)، عن بسرة بهذا اللفظ (٢٢٩/١) رقم (٤٧٢) وقال بعد سياق سنده: صحيح ثابت ورواه البيهقيّ في السنن الكبرى والدار قطنيّ في سننه.

<sup>(</sup>١) محر المذهب (١/ ٩٢)، و (١/ ١٧٨) والعزيز (٢/ ٤٠)، وروضة الطالبين (١/ ٢٣٣).

<sup>(</sup>٢) رواه الدار قطني في سننه (١/ ١٤٧)، رقم (٩) وفي إسناده عبدالرحمن العمري قال الدارقطني: ضعيف، قال النووي وأما حديث عائشة فضعيف، وفي حديث بسرة كفاية عنه، فإنّه روي «مس ذكره»، وروي «من مسّ فرجه». المجموع (٢/ ٣٩)

 <sup>(</sup>٣) المجموع (٢/٤٤)، و (٢/٤٤) وأسنى المطالب (١/٥٧).

 <sup>(</sup>٤) لم أجد في المعاجم "المستطيح" بلفطه، ولكن مادة (ط.و.ح) و (ط.ي.ح) فيهما معنى الذهاب والاختفاء، ففي تاج العروس (٦/ ٥٩٠): "طاح يطوح ويطيح طوحاً: هلك أو أشرف على الهلاك، وكلّ شيء ذهب وفني فقد طاح. يطيح، طوحاً وطيحاً لغتان وقيل: طاح: سقط وكذالك إذا تاه في الأرض إنتهى.

<sup>(</sup>٥) مختصر المربي (١/٣-٤).

<sup>(</sup>٦) سبق تخريجه فهو جزء من الحديث السابق المروي عن عائشة ﴿ الَّذِي قال النَّووي: في حديث بسرة كفاية عنه.

وبالقياس على القبل بجامع كونها منفذي الحدث.

وعلى القديم لا ينتقض الوضوء بمسه؛ لأنّ الأخبار وردت في القبل، وهو الذي يفضي مسه إذا كان على سبيل الشهوة إلى خروج المذي وغيره فأقيم مسه مقام خروج الخارج، بخلاف الدبر.

وأجيب: بأن النقض هنا مبنيّ على هتك الحرمة، لا على ما استدلّ به، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى، والهتك في الدبر أقوى عمّا في القبل.

(دون فرج البهيمة)، هذا استثناء عن حكم الجديد،أي: مسّ فرج المرأة بالنسبة إليها ناقض على الجديد، لا مسّ فرج البهيمة بالنسبة إليها؛ كما لا يجب ستره ولا يحرم النظر إليه، و لأنّ مسّ إناث البهائم ليس بحدث بالنسبة إلى الرجل، فكذلك مسّ فرجها بالنسبة إليها.

وعلى القديم مس فرجها كمس فرج الآدمي؛ لظاهر قوله على «من مس الفرج الوضُوء» (١٠). و لأن فرج البهيمة كفرج الآدمي في حكم الإيلاج فكذلك في حكم المس.

والخلاف في القبل لا في الدبر؛ لأن القديم لا يلحق دبرَ الآدمي بالقبل، فدبر البهيمة بالطريق الأولى.

(ولا أثر) في نقض الوضوء (للمسّ بها بين الأصابع)؛ لخروجها عن الكفّ، وعليه نصّ الشافعيّ على الله الكفّ، وعليه نصّ الشافعيّ على الله المنتقبة على ترجيحه "".

<sup>(</sup>۱) قال ابن الملقن في البدر المنير (۲/ ٤٧٧): فَلَعَلَّ من رَوَاهُ بَهِذَا اللَّفظ رَوَاهُ بِالْمَعنَى "، لكن روى الطبراني في المعجم الكبير (۱۹۳/۲٤)، رقم (٤٨٥) عن بسرة شئ بلفظ: اعن بسرة أخبَرَتهم أنها سمعت رسول الله يشئ يأمرُ بالوضوء من مس الفرج ومن مس الفرج وَسَنَده لا غُبَار عَلَيه. ينظر للمسألة المجموع بسرة بِلَفظ أَنْهَا سَمِعت النَّبِي يَهُ يَامر بِالوصُّوء من مس الفرج وَسَنَده لا غُبَار عَلَيه. ينظر للمسألة المجموع للنووي (۲۷٪)، وقد من عمد بن عبد الناقي بس يوسف الزرقاني (۲٪ ۱۲٪)، وشرح محمد بن عبد الناقي بس يوسف الزرقاني (تا ١٢٢). (تا ١٤٢٠هـ) على موطأ الإمام مالك، الطبعة الأولى (١٤١١هـ) دار دار الكتب العلمية - بيروت (١/ ١٣٢). (٢) الأم، طبع دار إحياء التراث العربي - بيروت سنة (١٤٢٠هـ) (١/ ٧٥).

 <sup>(</sup>٦) منهم أبو علي بن أبي هريرة، والغزالي، والقفال المستظهري الحاوي الكبير (١/ ١٩٧)، و الوسيط (١/ ٣٢١)،
 وحلية العلماء (١/ ١٥٠).

وفي وجه: ينتقض به: لاستوائه مع الكفّ في اللمس بالشهوة.

(وبرؤوسها) أي: لا أثر في نقض الوضوء للمس برؤوس الأصابع؛ لأنّها خارجة عن السمت، و لا يعتمد على المسّ بها وحدها لإرادة معرفة ما يعرف باللمس من اللين و الخشونة و غيرهما.

وفي وجه ينتقض بها؛ لأنَّها من جنس بشرة الكفّ، و يعتاد المسّ بها بالشهوة وغيرها.

والمراد برؤوس الأصابع موضع الاستواء بعد المنحرف الـذي يلي الكفّ، فأنّه من الكفّ بلا خـلاف.

وعلى الأوّل باطن الكفّ هو المنطبق إذا وضعت إحدى الراحتين على الأخرى مع تحاملٍ يسير. والتقييد بقولنا: "مع تحامل يسير" ليدخل فيه المنحرف الذي ذكرنا، و طرف اليد أي: حرفها.

وعند الوجه الثاني: باطن الكفّ من الأظفار إلى الزند(١).

(وأظهر الوجهين أنّ فرجَ الميت) ذكراً كان أو أنشى (وفرجَ الصغير كفرجِ الحيّ) أي: حكم فرج أي: حكم فرج أي: حكم فرج الصغير كحكم فرج الكبير في النقض.

أما فرج الميّت؛ فلبقاء الحرمة و شمول الاسم عليه، وأما فرج الصغير؛ فلشمول الاسم.

والثاني: لا ينتقض بهما: أما فرج الميت فلزوال الحياة ورفع التكليف وخروجه عن مظنة الشهوة.

وأجيب: بأن زوال الحياة لا يستلزم هتك الحرمة، ورفع التكليف إنها هو عن المسوس، ومظنة [الشهوة] غير معتبرة في المس.

<sup>(</sup>١) الزند: ما انحسر عنه اللحم من الذراع، مذكر، والجمع زنود. المصباح المنير (١/٢٥٦).

وأما فرج الصغير؛ فلما روي: «أنّه يَنْ مَسّ زُوَيبَّةَ الحَسَنِ أَو الحُسينِ ﴿ اللَّهُ اللّ

وأجيب: بأن عدم رواية التوضّؤ لا يستلزم عدم النقض؛ لجواز اطّلاع الراوي على المسّ وعدم اطّلاعه على التوضّؤ.

فإن قلت: إن الأثمة قدرجّحوا من الخلاف في مسائل المس الوجه الناظر في وقوعه في محلّ الشهوة ومظنّها، حتى قالوا: لا ينتقض الطهارة بلمس المحرم والصغيرة، وهنا عكسوا وقالوا: ينتقض الوضوء بفرج الميّت والصغيرة، فها الفرق؟

قلت: إن اللمس والمسّ متقاربان في أمر الشهوة و حصول الخلاف إذا وقعا في غير مظنّة الشهوة، إلا أن الشافعي رحمة الله عليه نظر في المسّ إلى شيء آخر إذا كان الممسوس فرج الغير، وهو أنّه بالمسّ هاتك حرمة الممسوس فرجُه فحكم بانتقاض وضوئه؛ منعاً له من ذلك، ولهذا لا نحكم بنقض وضوء الممسوس فرجُه؛ لأنّه لا هتك منه، بخلاف الملموس؛ حيث انتقض وضوؤه لشمول معنى الشهوة، وكأنّ الهتك أرجح المعنيين عند الشافعيّ، فالنظر إليه أولى، ألا يرى أنّه علّل عدم النقض بفرج البهيمة و قال: لأنّه لا حرمة لها ولا تعبّد عليها؟

(وأن الذكر الأشلُ) أي: المنقبض الذي لا ينبسط أو المنبسط الذي لا ينقبض (واليد الشكر) خلقياً كان أو عارضياً (كالصحيحين) في انتقاض الوضوء على الأظهر؛ لوقوع الاسم عليها، فيتناولها النص.

<sup>(</sup>۱) لم يجئ بلفظ "زويبة" وإنها جاء "زبيبة" تصغير زبّ على غير القياس لأنّه مذكر، لأنّه من أعضاء البدن الذي هو فرد فلا يعتبر مؤنثاً، ومعناه الذكر، وذكر الصبي بلغة اليمن، كها في المصباح المنير (١/ ٢٥٠)، والحديث رواه البيهقي في سننه (١/ ١٣٧)، رقم (١٣٧)، بلفظ: "كنا عند رسول الله اللهجة فجاء الحسن فأقبل يتمرغ عليه فرقع عن قميصه وقبّل زبيبته"، ثم قال: وإسناده غير قوي، وليس فيه أنّه و لله المنتي المنتهي، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٥)، رقم (٢٦١) وكذلك في (١/ ١٠٨)، رقم (١٢٦١) بلفظ: "رأيت النبي و فرّ ما بين فخذي الحسين وقبّل زبيبته"، من رواية قابوس بن أبي ظبيان وقابوس بن أبي ظبيان ضعفه النسائي، وأنكر ابن الصلاح على الغزالي هذا السياق، والغزالي تبع الإمام في النهاية، وقال ابن الصلاح: وليس في حديث أبي ليل تردد بين الحسن والحسين، إنها هو عن الحسن بفتح الحاء مكبراً، = ولكن سراج الدين بن الملقن قال: وقد ظفرت بحمد الله برواية الحسين مصغّراً في المعجم الكبير (المام)، رقم (١٩٥٨)، ثمّ وقال: "وإذا تقرر أنّه ليس في الحديث أنه و عن الحسن بفتح قل عقب ذلك فلا يستدلّ به على عدم النقض". ينظر: البدر المنير (١/ ٥٩)، رقم (١٦٤)، رقم (١٦٤)، وخلاصة البدر (١/ ٥٥)، رقم (١٦٤)، رقم (١٦٤)، رقم (١٦٤)، وخلاصة البدر (١/ ٥٥)، رقم (١٦٤)،

والثاني: لا ينتقض إذا كان الشلل من الطرفين، وكذا إن كان من أحدهما؛ لأن الذكر الأشلّ خارج عن مظنّة الشهوة، و اليد الشلّاء خارجة عن العمل، فكالزائدة الغير العاملة. وأجيب في الذكر، بأن الجانب الأقوى في المسّ هتك الحرمة، و هو باق بل هنا أشد، وفي اليد بمنع القياس؛ لأنّ هناك إنها يعتبر العمل؛ لتحقّق زيادة الزائدة لا لكون العمل شم طا في الانتقاض.

(وأن محل الجَبّ) أي: محل الذكر المجبوب الذي لا يبقى شيء من أصله (كالشاخص) أي: [كالقائم] الغير المقطوع، في حكم الانتقاض به؛ لأنّ مسّه مظنّة خروج الخارج منه، فأشبه الشاخص.

وفي وجه: أنّه لا ينتقض به؛ لأنّ مسّ محلّ الذكر لا يسمّى مسّ الذكر. وحكم الذكر [المبان] كالمتصّل على الأصحّ؛ لشمول الاسم عليه.

والثاني: لا؛ لخروجه عن مظنّة الشهوة. (١)

اعلم أن كلّ ما ذكرنا في متيقّن الذكورة و الأنوثة.

وأما الخنثي: فإن مسّ من نفسه أحدَ فرجيه لم ينتقض؛ لاحتمال الزيادة.

وإن مسّهما جميعا انتقض؛ لأنّه إن كان رجلا فقد مسّ ذكرَه، وإن كان امرأة فقد مسّت فرجَها.

وإن مسّ رجلٌ ذكرَه انتقض وضوؤه؛ إذ لا يخلو عن مسّ أو لمس؛ لأنّه إن كان رجلاً فقد مسّ ذكره، وإن كان امرأةً فقد لمسها. وإن مست امرأةٌ فرجه انتقض وضوؤها لذلك المعنى. (٢٠ هذا إذا لم يكن بين الخنثى والماسّ محرمية، وإن كان فلا انتقاض (٣٠).

وإن مس الرجلُ فرجَه لا ينتقض وضوؤه؛ لاحتمال كونه رجلاً والممسوس ثقبة زائدة. وإن مست المرأة ذكره فكذلك؛ لاحتمال كونه امرأة و الممسوس سَلعة (١) زائدة. والضابط: أنّ الواضح إذا مسّ منه ما له انتقض، و إن مسّ ما ليس له فلا.

<sup>(</sup>١) وحالف ذكر الميّت؛ لاختلافهما في الحرمة. الحاوي الكبير (١/ ١٩٥).

<sup>(</sup>٢) أي: أنَّه لا يُخلُّو من مسَّ للفرج إذا كان أنثى، أو لمس للبشرة إذا كان ذكراً.

<sup>(</sup>٣) لاحتيال أن يكون دكراً والفرج يعتبر سلعة زائدة.

<sup>(</sup>٤) السلعة:خراج كهيئة العدة تتحرك بالتحريك. قال الأطباء: هي ورم غليظ غير ملتزق باللحم يتحرك عند تحريكه، و له غلاف وتقبل التزيد لأنها خارجة عن اللحم، ولهذا قال الفقهاء: يجوز قطعها عند الأمن. المصباح المنير (١/ (٢٨٥).

ولو أن خنثيين مس أحدهما من صاحبه الفرجَ و الآخر الذكرَ انتقض وضوء أحدهما لا بعينه، لكن يصعّ صلاة كلّ واحدٍ منهما وحده؛ لأنَّ بقاء طهارته ممكن.

لَّمَا فرغ المصنّف من بيان أسباب الحدث شرع في بيان حكم الحدث،أي: ما يتعلق منعُه بحصوله، فقال:

(ويحرم على المحدث الصلاة) أي: المحدث ممنوع من الصلاة، لا تصح منه (١)، ويكفر إن صلى متعمّداً، عند جماعة من المحقّقين، إلا إذا كان ذا منصب و أحدث في خلال الصلاة بين الجماعة وأتم صلاته استحياءً، فأنّه لا يكفر، قاله [ابن] العماد (٢) في فصوله. وقال بعضهم: لا يكفر إلا إذا كان عن استخفاف (٢).

وكون الصلاة بلا وضوء كبيرة متفق عليه (٤) ذلك لقوله تلي : «لا صلاة إلّا بالطَّهارَةِ» (٥٠). (و يحرم عليه الطواف)؛ لقوله تلي : «الطواف بالبيتِ صلاةً، إلّا أن الله تعالى أباح الكلام

فيها»(۲).

<sup>(</sup>١) واتفق علماء الأمة أن الصلاة لا تجزي إلا بها وإذا وجد السبيل إليها الأوسط، لابن المنذر (١٠٧/).

 <sup>(</sup>٢) أحمد بن عهاد الدين، أبو العباس شهاب الدين المعروف بابن الهائم، من كبار العلماء بالرياضيات من مؤلفاته الفصول المهمة في ميراث الأمة، والكفاية في الفرائض، مصري المولد والنشأة، انتقل إلى القدس واشتهر فيها، ومات ( ١٦٥هـ) ينظر: الأعلام (١/ ٢٢٦)، والخزائن السنية (ص١٦٥).

<sup>(</sup>٣) هذا الترجيح يخالف ما ذكره النووي في الروضة، حيث قال: "واختلفوا فيمن صلى بغير وضوء متعمداً أو مع ثوب نجس أو إلى غير القبلة. قلت مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفر إن لم يستحلّه والله أعلم" ينظر: روضة الطالبين (٧/ ٢٩٥).

<sup>(</sup>٤) بين المسلمين، المجموع (٢/ ٧٨).

<sup>(</sup>٥) متفق عليه بالمعنى: رواه البخاري في صحيحه، رقم (١٣٥)، ولفظه: «عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله يهي لله تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ، قال رجل من حضرموت: ما الحدث يا أبا هريرة؟، قال: فساء أو ضراط». ورواه مسلم في صحيحه، رقم (٢٢٤) بلفظ: «لا تقبل صلاة بغير طهور»، من رواية ابن عمر ، ورقم (٢٢٥) بلفظ: «لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ عن أبي هريرة ، وليس في أحدها لفظ الكتاب.

<sup>(</sup>٦) رواه الحاكم في المستدرك، رقم (١٦٨٦) و (١٦٨٧) عن ابن عباس وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد أوقفه جماعة ا.هـ. ورواه ابن حبان في صحيحه (٩/ ١٤٣)، رقم (٣٨٣٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٨٥)، رقم (٩٠٧٤)، وفي (٥/ ٨٥)، الأرقام (٩٠٨٥ - ٩٠٨٥)، وقال في شأنها النووي: وحديث الطواف بالبيت صلاة.. الحديث رواه البيهقي وغيره من رواية ابن عباس عن النبي تي بيسناد ضعيف، والصحيح عندهم أنّه موقوف على ابن عباس. ينظر: المجموع (٧/ ٧٧).

واعلم أن ظاهر الحديث يدلَّ على أن الطائف المحدث والمصليَ المحدث متساويان في الإثم، إلا أن الأصحاب فرّقوا بينهما وقالوا: إنَّ إثمَ المصلي المحدث أكثرُ من إثم الطائف المحدث، وحملوا الحديث على تسويتهما في عدم الصحة، ورجحوا جانبَ الصلاة بوجه آخر، وهو أنّ تاركها يستحق القتل دون تارك الحجّ، وكذا يحرم عليه سجدة الشكر وسجدة التلاوة.

(و) يحرم عليه (حمل المصحف ومسه) أما الحمل؛ فلشموله على المسّ المنصوص عليه مع زيادة المعنى، وهو الإقلال(١)، ولهذا قدّمه على المسّ في بعض النسخ، وإلا فالمسّ أولى بالتقديم. وأما المسّ، فلقوله تعالى: ﴿ لَا يَمَسُهُ وَإِلّا اَلمُطَهَّرُونَ ﴾ (الواقعة:٧٩)، وقوله على المصحف إلّا طاهراً». (٣) وروي أنّه قال: «لا يَحمِلُ المُصحفَ ولا يَمسهُ إلّا طاهر "). (١)

قال محمد بن الهيضم (٥): إنَّ من فضائل الفرقان على سائر كتب الأنبياء صلوات الله

<sup>(</sup>١) الإقلال: الحمل والرفع، استقله حمله ورفعه كقلَّه وأقله. القاموس المحيط (٤١/٤)

<sup>(</sup>٢) حكيم بن حزام - بكسر الحاء المهملة بعدها زاي على وزن كتاب - هو ابن خويلد بن أسد القرشي الصحابي فقد كانت خديجة عمته، والزبير ابن عمه، أسلم بوم الفتح وحسن إسلامه ولد في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة عاش ستين سنة في الجاهلية وستين سنة في ظهور الإسلام ظهوراً فاشياً، توفي بالمدينة سنة (٤٥هـ) رحمه الله تعالى ينظر: الإستيعاب (١/ ٣٦٢)، باب حكيم، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٤٤) رقم (١٢٧)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٦٩) رقم الترجمة (١٢٧)، ومشارق الأنوار (١/ ٢٢٢)، وتاج العروس

<sup>(</sup>٣) رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٤٣٩) كتاب الفضائل، باب (٨٦)، رقم (٢٠٥١)، ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ا.هـ. ورواه الدار قطني في سننه (١٢٢/١)، رقم (٦) بلفظ: «لا تحس القرآن إلا وأنت على طهر»، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٢٠٥)، رقم (٣١٣٥)، وإسناده ضعيف. ينظر: المجموع (٧/ ٧٧)، وتلخيص الحبير (١/ ١٣١)، رقم (١٧٥).

<sup>(</sup>٤) جملة "لا يحمل المصحف" لا يعرف في كتب الحديث التي حصلت عليها، ولم يرد ذكر حمل المصحف في شيء من الروايات، وأما دكر المس ففيه الأحاديث الماضية من حكيم بن حزام وغيره، قاله شيخ الإسلام العسقلاني في تلخيص الحبير (١/ ١٣٢)، رقم (١٧٦)، وقال الشيخ ابن الملقن في خلاصة البدر المنير: "لا يحمل المصحف ولا يمسه إلا طاهر" غريبة، أي: لا أعرف راويه.

<sup>(</sup>٥) تحمد بن الهيضم "، ذكره المصنف في هذا الكتاب مرات: مرة ههنا ومرة باسم " المفسر الكامل محمد بن الهيضم " في فصل بيان النجاسات، وذكره مرتين في كتابه الآخر: سراج الطريق،الطبعة الأولى (١٣٧٨هـ. ش - ١٤٢٧هـ.ق)، الناشر: مطبعة القائم مستندج، الباب الخمسين (ص ١١٠ وص ١٧٨)، وجاء اسمه في حاشية الشمني على كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض (ت ٤٤٥هـ)، (١٤٠٩هـ. ١٩٨٨م) - دار

عليهم أنَّه لا يجوز للمحدث والجنب مسَّه، بخلاف كتب سائر الأنبياء.

(ويستوي فيه) أي: في المصحف، لأجل منع المحدث [من مسه] (السطور) المكتوبة (والبياض خلالها) أي: خلال السطور، (و) البياض (على الحواشي) لأنّ اسم المصحف يقع على كل ذلك وقوعاً واحداً.

ولا فرق فيها بين أن يكون المسّ في حالة الاتّصال أو الانفصال؛ لأنّها أجزاء المصحف سواء كان عليها شيء من القرآن أو لم يكن.

(وكذا الجلد)؛ لأنّه صار كالجزء من المصحف؛ بدليل دخوله في مطلق البيع، فيحرم مسّه منفصلاً كان أو متّصلاً؛ إذ الحرمة باقية بعد الانفصال كشعر العورة وعضو المرأة.

وفي وجه: لا يحرم مسّه في حالة الانفصال إلحاقاً بكيسه وجراب `` فيه المصحف، وأجيب بمنع القياس للفارق.

(و) كذا (الخريطة) أي: كيسه الذي يكون فيه؛ وقايةً له وصيانةً لحرمته، (والصندوق) - بفتح الصاد وضمها - المتخذ من الخشب، وقد يتّخذ من الجلد ويسمى غلافاً، (وفيهما المصحف، في أصح الوجهين)؛ لأنّها متّخذان للقرآن منسوبتان إليه فاقتضى [التعظيم] أن لا يمسّها إلا على الطهارة إذا اشتملتا على القرآن.

والثاني: لا يحرم؛ لأن الشواهد واردة في المصحف، وهما غير المصحف ٧٠٠.

وعبارة المصنّف كالصريح فيها ذكرنا في الجلد من أنّ الحرمة لا تزول بالانفصال؛ ألا ترى أنّه قال في مجرى الخلاف: وفيهها المصحف، ولم يقل: وفيها المصحف، راجعاً إلى الكلّ؟

الفكر- بيروت - لبنان (١/ ٢٥١). وذكر من مآثر السلطان محمود بن سبكتكين أنّه كان يحب مجالسة العلماء والمحدّثين، وكان ممن يجالسه منهم محمد بن الهيضم، وقد جرى بينه وبين ابن فورك مناظرات بين يديه في مسألة العرش، ذكرها ابن الهيضم في مصنف له، فهال السلطان إلى قوله ونقم على ابن فورك كلامه وأمر بطرده لموافقته لوأي الجهمية ينظر: البداية والنهاية، لأبي الفداء إسهاعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٨هـ) - دار العكر، عام النشر (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م) (١٢/ ٨٣).

<sup>(</sup>١) والجراب وعاء من إهاب الشاء لا يرعى فيه إلا يابس. لسان العرب (١/ ٢٥٩).

 <sup>(</sup>۲) واختاره الروياني في مس الصندوق، وأما حمل الصندوق وفيه المصحف فاتفقوا على تحريمه. المجموع
 (۲) ۸۰/).

فمن تأمّل في المتن وكان منصفاً يتحقّق له ما فهمنا منه.

وكذا يفهم من قوله في الكبير (' ) حيث قال: " وفي الخريطة والصندوق والعلاقة (' ) إذا كان فيها المصحف وجهان " بعد ما أجرى الخلاف في الجلد مطلقاً.

وقال بعض الشارحين: حرمة الجلد إنها هو قبل الانفصال، فإذا انفصل فله حكم الخريطة، ومع ذلك قال: ويستثنى من الجلد المدبوغ للاستنجاء جلد المصحف بعد الانفصال؛ لأنّ الحرمة باقية بعد فبقي التردّد.

(والأصح) من الوجهين (أنه يلحق بالمصحف ما كتب لدراسة القرآن منه كاللوح) الذي يكتب للصبيان؛ لأنه أثبت فيه القرآن للتعلم منه ولدراسته فيه، فهو بالمصحف أشبه.

والثاني: لا يلحق؛ لأنَّه كالمسودّة التي تتَّخذوسيلة ولا يعني بها، فلا يقصد بإثباته الدوام.

وأجيب: بأن قصد الإثبات للدوام ليس شرطاً في التعظيم، بل الشرط قصد القرآن وقد حصل.

(دون غيره) أي: يلحق بالمصحف ما كتب لدراسة القرآن منه دون ما كتب لغير دراسة القرآن منه (كالدنانير) والدراهم الأحدية (٢٠)، والثياب المطرّزة بالقرآن، والحيطان المنقوشة به، (وكتب التفسير والفقه) والأصولين (٤٠؛ لما روي: « أَنّه يَنَ كُتَبَ كِتاباً إلى هِرَقلَ (٥٠)، وكان فيه: ﴿ قُلْ يَتَاهُلُ ٱلْكِنْكِ تَعَالَوْ إلى حَكِمَة سَوْلَعَ بَيْنَا وَبَيْنَكُمُ ﴾ الآية (٢٠)، ولم يأمر الحامل بالمحافظة على الطهارة؛ ولأنّ هذه الأشياء لا يُقصد بإثبات القرآن فيها قراءتُه فلا يجري عليها أحكامُ القرآن، ولهذا يجوز هذه الجدار المنقوش به، وأكلُ الطعام المكتوب عليه.

والثاني: أنَّها كالمصحف في حرمة المسّ والحمل؛ تعظيماً للقرآن.

<sup>(</sup>١) العزيز ط دار الفكر (٢/ ١٠٢).

<sup>(</sup>٢) علاقة السوط: ما في مقبضه من السير، وكذلك علاقة القدح والمصحف والقوس لسان العرب (١٠/ ٢٦١).

<sup>(</sup>٣) بفتح الهمزة والحاء دراهم مكتوب فيها قل هو الله أحد إلى آخرها وكانت في أوائل الإسلام، ينظر: تهذيب الاسهاء (٣/ ٣٦٣)، والمجموع: (٦/ ٥٥).

<sup>(</sup>٤) يقصد أصول الدين أي: العقيدة، وأصول الفقه.

 <sup>(</sup>٥) هرقل على وزن خِندِف وعلى وزن دمشق: ملك الروم لسان العرب (٢/ ٨٢).

<sup>(</sup>٦) متفق عليه، رواه البخاري. رقم (٧)، ورواه مسلم، رقم (٧٤ (١٧٧٣).

ويفهم من إطلاق الكتاب أنه لا فرق في التفسير بين أن يكون القرآن أكثر أو لا، وبين أن يكون القرآن أكثر أو لا،

وذهب إلى التفصيل بعض الأصحاب وقال: إن كان القرآن أكثر حرم قطعاً، وإلا فالوجهان (١٠).

ومنهم من قال: إن ميِّز القرآنُ بالخطّ حرُم قطعاً، وإلا فالوجهان (٢٠).

قال النووي: "ومقتضى هذا الكلام - أي نسبة التفصيل إلى البعض - أنّ الأصحّ أنّه لا يحرم إذا كان القرآن أكثر، وهذا منكر، بل الصواب القطع بالتحريم؛ لأنّه وإن لم يسمَّ مصحفاً ففي معناه. وقال: وقد صرّح بهذا صاحب الحاوي وآخرون، ونقله صاحب البحر عن الأصحاب."(") (و) الأصحّ (أنّه لا يجوز قلب الأوراق بالخشبة)؛ لأنّه حَمَل بعضَ المصحف مقصوداً؛ فإنّ الورقة بحمله تنقلب من جانب إلى جانب. (1)

والثاني: أنّه يجوز؛ لأنّه لم يحمل المصحف ولم يمسّه وقد حافظ على شرط التعظيم. قال النوويّ: هذا هو الراجح، وبه قطع العراقيون. (٥)

ولا يجوز أن يلف يده بكُمِّه أو خرقة ويمسّه، قطعا، عند الجمهور، (٢) وقيل: فيه وجهان (٧) ويجوز أن يكتب القرآن على شيء من غير مسّه ونقله على الأصح. ويجوز مل التوراة والإنجيل وما نسخت تلاوته في المصحف، على الصحيح.

(و) الأصحّ (أنّه يجوز حمل المصحف في الأمتعة) إذا لم يكن المصحف مقصوداً بالحمل؛

<sup>(</sup>١) قطع بهذا الدارمي وغيره، المجموع للنووي (٢/ ٨٢).

 <sup>(</sup>۲) القاضى حسين وصاحباه المتولي والبغوي قطعوا بهذا، ينظر: المصدر الساس، الصحيفة نفسها

<sup>(</sup>٣) الحاوي الكبير (١٤٦/١)، و بحر المذهب (١/ ١٣٦)، وروضة الطالبين (١/ ٢٣٩).

<sup>(</sup>٤) ورجَّحه الخراسانيون. لأنَّه حمل الورقة وهي بعض المصحف. المجموع (٢/ ٨٠).

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه (٢/ ٨٠)..لأنه غير حامل ولا ماسّ روضة الطالبين (١/ ٢٣٨).

 <sup>(</sup>٦) منهم الماوردي والمحاملي في المجموع وإمام الحرمين والغزالي والروياني وغيرهم وفرقوا بينه وبين العود: بأن
 الكمّ متصل به وله حكم أجزائه في منع السجود عليه وغيره، بخلاف العود، قال إمام الحرمين: ولأن التقليب يقع باليد لا بالكم المجموع (٢/ ٨٠).

 <sup>(</sup>٧) القائل هو الدارمي الفقيه، أبو الفرج، محمد بن عبد الواحد البغدادي، صاحب الاستذكار و جامع الجوامع، شذّ عن الأصحاب فقال: "إن مسّه بخرقة أو بكمّه فوجهان" ينظر: المجموع للنووي نقلا عن إمام الحرمين (٢/ ٨٠).

لأن المنع من الحمل إنها هو للإخلال بالتعظيم، ولا إخلال والحالة هذه.

والثاني: لا يجوز؛ لأنّه حامل للمصحف، وحكم الحمل لا يختلف بين أن يكون هو المحمول أو يكون محمولاً مع غيره. ألا يرى أنّه لو حمل نجاسة في صلاته لم تصحّ صلاته سواء حملها وحدها أو مع غيرها؟؛ وألا ترى أنّه لا يجوز حمله في الصندوق مع أنّه غيره؟. وأجيب عن القياس الأول: بأنّ عدم صحة الصلاة يتعلق بعين النجاسة لا بمعنى فيها. وذلك لا يختلف باختلاف أحوال النجاسة، وعدم صحّة مسّ المصحف إنها يتعلّق بمعنى فيه وهو الإخلال بالتعظيم. وذلك يختلف باختلاف الأحوال كها عرفت في نقش القرآن على الحيطان ونحوها.

وعن القياس الثاني: بأن الصندوق تبع للمصحف، وهنا عكسه، فلا قياس في الصورتين للفارق. (و) الأصبح (أنه لا يُمنع الصبيان) الميِّزون (من مسّ المصحف في حال الحدث)؛ لأنّ تكليفهم باستصحاب الطهارة ممّا تعظم فيه المشقّةُ.

والثاني: أنّهم يُمنعون؛ لأن البالغ إنها يُمنع منه؛ لتعظيم القرآن، والصبيُّ أنقص حالاً، فأولى أن يُمنع. والوجهان جاريان في اللوح أيضاً إذا قلنا بإلحاقه.

قال الزوزي ('' وصاحب التنقيح ''': إن الخلاف إنها هو في الصبيان في حال التعلم؛ لاستدعاء الضرورة، وأما في غير حال التعلم فلا يجوز تمكينهم منه قطعاً.

خاتمة: يكره إحراق الخشبة المنقوشة بالقرآن، وكذا كتابته على الحيطان، سواء المسجد وغيره، وكذا على الثياب.

ويحرم كتابته بالشيء النجس وعلى الشيء النجس.

ولو كان على بعض بـ دن المتطهـ رنجاسـة حـرُم مـسّ المصحـف بذلك الموضـع دون غـيره عـلى أحسـن الطريقـين.

<sup>(</sup>١) النسخ "الزورقي"، و "الزروقي"، لم أجدهذه الاسهاء في كتب التراجم ولعلّه: "الزوزني" المشهور بابن العفريس مؤلف جمع الجوامع في الفقه الشافعي.

<sup>(</sup>٢) صاحب التنقيع: هو الإمام النووي، شرح فيه الوسيط للإمام الغزالي، وصل فيه إلى شروط الصلاة. ينظر: الخزائن السنية للمُندَيلي (ص٤٠)، والمسألة موجودة في مخطوطة المهات للإسنوي رقم (٤٥٩) فقه، رقم الورقة (١٠١)، ظهر.

ولو خاف أحد من المصحف ‹ ، من غرق أو حرق أو نجاسة أو كافر ولم يتمكّن من الطهارة، أَخَذه مع الحدث؛ فإنّ المحذورات تُبيح المحظورات.

## 海岸市

(والشكُّ في الطهارة بعد يقين الحدث، وفي الحدث بعد يقين الطهارة لا يُزيل) ذلك الشكُّ (حكمَ اليقين) السابق.

واعلم أنَّ هـذا مـن القواعـد الّتي يبنى عليها كثير مـن الأحـكام الشرعيّة، وهـو: استصحاب اليقـين والإعـراض عـن الشـكِّ. (٢)

والأصل (") فيه ما روى أبو هريرة (") عن النبي الله قال: «إذا وَجَدَ أَحَدُكُم في بطنِه شيئًا وأشكل عليه أَخَرَجَ منه أم لا؟ فلا يخرُجَنَّ من المسجدِ حتى يسمَعَ صَوتاً أو يَجِدَ رِيحاً» (")، ويروى: «إنَّ الشيطانَ ليأتي أحدَكم فَيَنفُخُ بينَ إِليَتَيهِ فيقولُ: أَحدَثت، أَحدَثت، فَلا يَنصَرِ فَنَ حتى يَسمَعَ صَوتًا أو يَجِدَ رِيحاً». (")

<sup>(</sup>١) الظاهر. "على المصحف".

<sup>(</sup>٢) الاستصحاب حكم ببقاء أمر كان في الزمان الأول ولم يظن عدمه. وهو حجة عند الشافعي هجه في كل أمر نفياً كان أو إثباتاً ثبت وجوده أي تحققه بدليل شرعي ثم وقع الشك في نقائه أي: لم يقع ظن بعدمه. ينظر: التعاريف (١/ ٥٧)، وإرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت٠ ١٢٥هـ - ١٨٣٤م)، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، ط. الأولى، (١٤١٢ - ١٩٩٢)، - دار الفكر بيروت - (١/ ٣٩٦). ودستور العلماء (١/ ٨٧).

 <sup>(</sup>٣) الأصل لغة: عبارة عما يُفتقر إليه ولا يُفتقر هو إلى غيره، وشرعاً: عبارة عما يبنى عليه غيره ولا يبنى هو على غيره. التعريفات (١/ ٤٥).

<sup>(</sup>٤) أَبُو هريرة الدوسي اسمه على أرجح الروايات عبد الرحن بن صخر، أحفظ من روى الحديث كما قال الإمام الشافعي، صاحب رسول الله تيله، ثم لزمه رغبة في الشافعي، صاحب رسول الله تيله، ثم لزمه رغبة في العلم راضياً بشبع بطنه، كان أحد السنة المكثرين من الحديث من أصحاب رسول الله تيله، توفي سنة (٥٨هـ) ينظر: الاستيعاب (٤/ ١٧٦٨)، رقم (٣٠٧٨)، وتهذيب الاسهاء (٢/ ٥٤٦)، رقم (٨٧٧).

 <sup>(</sup>٥) متفق عليه بنحوه، وهذا لفظ الإمام مسلم، رواه في صحيحه، رقم (٣٦٢)، وبنحوه (٣٦١)، ورواه البخاري
 (١/ ٢٤) كتاب (٤) الوضوء، باب (٤)، رقم (١٣٧)، ورواه أبو داود، ورواه الترمذي بمعناه.

<sup>(</sup>٦) روى بمعناه الإمام أحمد في مسنده، رقم (٨٣٥١)، وكذلك في (٣٧/٣)، رقم (١١٣٣٨) وفي (٣/ ٥٤)، رقم (١١٥٣١٩) مسند أبي سعيد الخدري، وفي (٤/ ٤)، رقم (١٦٤٩٧) مسند عبد الله بن زيد بن عاصم المازني شه.

وفي وجه: إذا تيقًن الطهارة وشك في الحدث بعده، أخذ بالحدث؛ احتياطاً، ذكره صاحب التتمَّة (١)، وهو وجه شاذً.

والمراد بالشكّ هنا وفي أكثر أبواب الفقه تساوي طرفي التردُّد من غير رجحان (٢). وإن رجح أحد طرفيه فالراجح ظنّ والمرجوح وهم.

وإذا علمت هذا فاعلم: أنّ ظنّ الحدث بعد الطهارة كالشكّ في أنّه لا يرفع يقينَ الطهارة، وظنّ الطهارة بعد الحدث كاليقين في أنّه يُرفع به يقينُ الحدث؛ تغليباً لجانب العبادات؛ ولأنّ الطهارة أقلّ صحباً من الحدث، فظنّها كيقينه، وهذا ما قاله المصنّف، وتبعه صاحب الأنوار (٣).

وقال البدري ٤٠٠٠: هذا وهم منهم؛ إذ يلزم الترجيح بلا مرجّع.

<sup>(</sup>۱) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون المتولي النيسابوري، من شيوخه الفوراني والقاضي حسين وأبو سهل الأبيوردي ومن مؤلفاته: النتمة لخصها من إبانة شيخه الفوراني، أراد أن يكمل به الإبانة ولكن المنية حالت دون دلك، ومع ذلك فقد أجاد بحيث لم يلحقه من أكمله بعده في قوة مضمونه، وله كتاب في الخلاف، وكتاب في الفرائض مختصر، قدم بغداد و درّس بها بعد أن فقد ابن الصباغ بصره، وأقام بها إلى أن توفي سنة (٤٧٨هـ٩ رحمه الله تعالى. ينظر: وعيات الأعيان (٣/ ١٢٢)، رقم (٣٦٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ١٢٢)، رقم (٤٥٤)، وطبقات (لسافعية الكبرى (٣/ ١٢٢)، رقم (٤٥٤)،

<sup>(</sup>٢) نبهني الأستاد الدكتور ظافر أحد أعضاء لجنة المناقشة جزاه الله خيراً إلى وقوع خلاف في تفسير الشك بين الأصوليين والفقهاء؛ لأنّ المراد بالشك هنا وفي أكثر أبواب الفقه مطلق التردد، هذا هو مصطلح الفقهاء؛ وما ذكره الشيخ المصنّف هو مصطلح الأصوليين ينظر: دقائق المنهاج (١/٣٣)، والمجموع (١/١٦٨)، والشيخ المصنّف تبع في هذا التفسير الرافعي صاحب المحرر، حيث قال في العزيز شرح الوجيز (٢/ ٨٥) ط. دار المعرفة في المسألة نفسها: الثالث: المشهور من معني الشك التردد في طرفي وجود الشيئ وعدمه بصفة التساوى، فإذا حدث له هذا التردد في الحدث بعد تيقن الطهارة، أو في الطهارة بعد تيقن الحدث لم يلتفت إليه واستصحب ما كان. وهذا الحكم لا يختص بالشك في طرف الحدث بل لو كان الحادث ظن الحدث بعد تيقن الطهارة فهو كالشك في انه يجوز له الصلاة استصحب حكم الحدث بل له أن يصلى بالظن. فإذاً حكم الشاك واحد في الطوفين، وحكم الظن في الحدث بخلاف حكمه في الطهارة.

<sup>(</sup>٣) العزيز ط العلمية (١/ ١٧٠)، والأنوار لأعمال الأبرار (٣١/١).

<sup>(</sup>٤) البدريّ الوالد هو: عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع، تاج الدين أبو محمد الفزاري المصري الأصل الدمشقي. تفقّه في صغره على الشيخين ابن الصلاح وابن عبد السلام، وبرع في المذهب وهو شابّ، وجلس للأشغال وله بضع وعشر ون سنة. ومن تصانيفه: الإقليد لدرء التقليد شرحا على التنبيه لم يتمّه، وهو من مصادر الوضوح، كما دكره الشارح في مقدمة الكتاب، وله شرح الورقات في الأصول، و تعليقة على الوجيز، وشرح قطعة من التعجيز، و الفتاوى، والتاريخ، لم أحصل على أحدها. توفي بالبادرائية في حمادى الآخرة سسة: (١٩٠هه)، ودفن بمقبرة

وفيه نظر، إذ الترجيح حاصل بها ذكرنا من التعليلين.

فإن قبل (۱): يردعلى القاعدة ما لو حكمنا بالنقض بإحدى الكفين العاملتين كما مرّ (۲)؛ لأنّ أصالة كلّ واحد منهما مشكوك، فقد رُفِع حكمُ اليقين بالشك؟

قلنا: لا يرد؛ بناءً على أنّهم جعلوا كلّ واحدة منها حدثًا كالنوم وإن لم يخرج منه شيء.

ويرد على القاعدة أيضاً: ما لو رأينا هرّة نجس فمُها ثمّ غابت غيبةً محتملة لطهارة فمها وولغت في الإناء، فلم نحكم بنجاسة الإناء مع أنّ الأصل نجاسة فمها-؛ استصحاباً لليقين، هذا رفعٌ لحكم اليقين بالشك.

و أجيب بجوابين: أحدهما: أن ذلك من قبيل العفو، فكأنّه مستثنى من الحكم؛ لكثرة تردد الهرّة و عسر الاحتراز عنها، هذا ما يفهم من كلام الغزالي(").

والجواب الثاني: أن الإناء اللذي توليغ فيه معلومُ الطهارة، وفمها بعد ما غابت مشكوكُ النجاسة، فلا نحكم بنجاسة الإناء بذلك الشك، وهذا ما يفهم من كلام المصنف في الشرحين(1).

(ولو تيقنهما) أي: الطهارة والحدث (معاً) أي: يقيناً حاصلاً بوقوعهما منه (وشكّ في السابق منهما نُظِرَ) أي: تؤمّل (فيما) أي: في زمانٍ (قبلهما) أي: قبل وقوع تيقنهما منه (وأخذ في الحال) أي: في الزمان الذي هو فيه (بضدّه) أي: بضدّ ما قبلهما (على الأظهر من الوجهين).

وصورة المسألة: أنَّه لـو تيقَّن بعـد طلـوع الشـمس حدثاً وطهـارةً، وجهـل أسبقهما،

باب الصغير. ينظر:طبقات الشافعية، لأبي بكر بس محمد بن أحمد المعروف ر (ابن قاضي شهبة)، (ت ٥٥١هـ)، تحقيق الدكتور الحافظ عبد العليم حان، الطبعة الأولى، (٧٠٤هـ)، عالم الكتب، بيروت (٢/ ١٧٥ـ١٧٣)، رقم (٤٧٠)، و طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٣٢٨)، رقم (١١٦٠).

<sup>(</sup>١) مصطلح يستعمل في السؤال الضعيف، وجوابه: قلنا، أو. قلت الفتح المبين (١٦٤).

<sup>(</sup>٢) في قوله: " فإن تساوتا في العمل فبأيّتهما مسّ انتقض الوضوء. "

 <sup>(</sup>٣) حيث قال عليه في الوسيط (١/ ٢٠٩): والثاني أنه طاهر لعموم الحاجة، ولأنهًا من الطوافين عليكم والطوافات.

 <sup>(</sup>٤) العزيز شرح الوجيز (١/ ٢٧٠)، طبع دار المعرفة بهامش المجموع، والطبعة الأولى، دار الكتب العلمية،
 (٧١ ١هـ)، (١/ ٧١).

فيؤمر بإسناد الوهم إلى ما قبل طلوع الشمس ليتذكِّر ما كان عليه من الطهارة والحدث: فإن تذكِّ أنّه كان محدثاً فهم الآن على الطهارة، لأنّه تقَّر: الطهارة بعد ذلك الحدث

فإن تذكّر أنّه كان محدثاً فهو الآن على الطهارة، لأنّه تيقّن الطهارة بعد ذلك الحدث وشكّ في تأخر الحدث - المعلوم بعد طلوع الشمس - عن تلك الطهارة، والأصل عدم تأخّره.

وإن تذكّر أنّه كان متطهّراً فهو الآن محدث؛ لأنّه تيقَّن حدثاً بعد تلك الطهارة وشكَّ في تأخر الطهارة عن ذلك الحدث، ومن الجائز سبقها على الحدث وتوالي الطهارتين. وهذا من معتاد التجديد، فإن لم يكن التجديد من عادته فيكون الآن متطهِّراً.

وإن لم يتذكر ما قبلهما فلا بدّ من الوضوء؛ لتعارض الاحتمالين بلا ترجيح، ولا سبيل إلى الصلاة مع التردُّد المحض. وهذا الوجه [هو] اختيار صاحب التلخيص والكثيرين من الأئمّة، ومال إليه المصنِّف في الشرحين().

والثاني: (٢) أنّه لا ينظر إلى ما قبلهما ويؤمر بالوضوء بكلّ حال؛ أخذاً بالاحتياط. وهذا ما اختاره البُلقيني وابن عبدان، وهو مَأخذ المتورّعين.

واعلم: أنّه لا نعني بقولنا: "اليقين لا يرفع ولا يترك بالشك" يقيناً جازماً؛ إذ الطهارة والحدث نقيضان فمتى شككنا في أحد النقيضين فمحال أن يُتيقَّن الآخر جزماً، بل المراد أنّ اليقين الذي كان أوَّلاً لا يرفع ولا يترك حكمه بالشك بعده استصحاباً له؛ إذ الأصل في الشيء الدوام والاستمرار على ما كان عليه، فهو في الحقيقة عمل بالظن وطرح للشك. وجذا يندفع الاعتراض فيه. (")

杂格米

<sup>(</sup>١) العزيز شرح الوجيز (٢/ ٨٣) بهامش المجموع، و (١/ ١٦٩) طبع دار الكتب العلمية.

<sup>(</sup>٢) مقابل لقوله: (على الأظهر من الوجهين).

 <sup>(</sup>٣) بأن يقال: كيف يكون الحكم متيقناً ومقابله مشكوكا فيه؟. حيث إن مقاس الحكم المشكوك فيه مشكوك فيه أيضاً؛ لأن طرفي الشك متساويان، فإذا ترجح أحدهما ولم يطرح الآخر فهو ظنّ. ينظر: التعريفات (١٦٨/١).

## آداب الاستنجاء

(فصل: من يقضي حاجته) فيستحب له رعاية آداب: الأول: أن (يقدِّم رجله اليسرى في دخول الخلاء واليمنى في الخروج) عكس المسجد، لأن اليسار للأذى واليمنى لغيره.

وهل يختصُّ ذلك بالبنيان أم لا؟ فالذي ذكره الغزاليّ في الوسيط (١٠ يقتضي الاختصاص، لكن الأكثرين على أنّه لا يختص، حتى قالوا: يقدّم رجله اليسرى إذا بلغ موضع جلوسه في الصحراء، وإذا فرغ قدّم اليمنى.

وسمي الخلاء خلاءً؛ لأنّه يتخلّى فيه الإنسان، أي: يستفرغ عن حاجته.

وقيل: سمِّي باسم شيطان موكَل بذلك الموضع.

(و) أن (لا يستصحب شيئاً عليه اسمُ الله تعالى و رسوله) كالخاتم والدراهم المنقوش بها؟ تعظيماً وتوقيراً، ولماروي: أنّه وَ الله الله الله الله الله الله في الله الله بين أن يكون مختصاً به أو مشتركاً، كالعزيز والمهيمن.

ولا فرق بين اسم نبينا ﷺ واسم سائر الأنبياء، ولا بين أن يكون في البناء أو في الصحراء، على الأصح.

وحكم ما عليه شيء من القرآن كذلك، على الصحيح.

ولو كان فصَّ خاتمِه منقوشاً بشيء ممّا ذكر وغفل عن النزع حتى اشتغل بقضاء الحاجة ضمّ كفّه عليه؛ حتّى لا يظهر. وقال الصيمري: هو مخير في أول الأمر بين النزع وبين إرادة ضمّ الكفّ عليه، ولم يساعده أحد. (٣)

<sup>(</sup>١) حيث قال فيه (١/ ٢٩٨). وإن كان في بنيان يقدم الرجل اليسرى في الدخول الخ.

<sup>(</sup>٢) رواه بنحوه الحاكم في المستدرك (١/ ٢٩٨)، رقم (٦٧١)، ولفظه عن الرهري: "أن رسول الله ﷺ لبس خاتماً نقشه "محمد رسول الله "، وكان إذا دخل الحلاء وَضَعَه». ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيحين ولم يخرجاه، إنها خرجا حديث نقش الخاتم فقط، ورواه النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٤٥٥)، = رقم (٩٥٤٢)، لكنه قال: وهذا الحديث غير محفوظ، وروى الترمذي الجزء الأول من الحديث في سننه (٤/ ٢٢٩)، رقم (١٧٤٦)، ولفظه: "كان رسول الله ﷺ إذا دخل الحلاء نَزَعَ خاتمه»، ثم قال: هذا حديث حسن غريب، وفي الجزء الثاني في الكتاب والباب والمصحيفة أنفسها رقم (١٧٤٧)، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح غريب ا.هـ. والجزء الثاني هذا متفق عليه. (٣) بل كلام غيره يشعر بانه لا بدّ من النزع ينظر: العزيز شرح الوجيز طبع دار الفكر (١/ ٤٧٣).

ولو خالف في المذكورات كُرِه. وقيل: إلّا في القرآن فإنّه يحرم. ولا يبعد ذلك.

(و) أن (يعتمد في الجلوس على رجله اليسرى) لما روي عن سراقة بن مالك () قال: «عَلَّمَنا رسولُ اللَّهِ اللهِ إذا أتينا الخلاءَ أن نَتَوكَاً على اليُسرَى». () ولأن مستقر الأذى هو الجانب الأيسر فإذا تحامل على اليسرى استطلق ما في الأيسر بيسرٍ.

وأن ينصب ظهره؛ ليخرج بوله مستوياً، ويأخذ آلته بين أصبعين من اليسرى، ثم قيل: هما السبابة والوسطى، وقيل: الإبهام والسبابة.

ولا يلعب بآلته؛ فقد روي: «أنَّه يورث الغباوة».

ولا ينظر إلى ما يخرج منه؛ فقد روي: « أنَّه يورث الوسوسة».

ولا يبصق على ما يخرج منه؛ « فإنّه يورث تبدُّد الأسنان».

و لا يطرح ما يستنجي به على ما يخرج منه؛ «فإنّه يبتلي بالرياح».

ولا يقتل قملةً؛ لما روي: «أنّه يرجع معه شيطانٌ إلى فراشه يبيت معه سبعين ليلةً يُنسيه ذكر الله». (٣)

ولايتكئ على حائط ونحوه؛ فإنّ ذلك من فعل الجبابرة.

<sup>(</sup>۱) أبو سفيان سراقة بن مالك بن جعشم الكناني المدلجي. أسلم عند النبي ترالجعرانة، وقصته حين تبع النبي وقصت المبدي وقصت المبدي وقصت النبي الله وقصت المبدي المبدي المبدي المبدي المبدي المبدي وقيل المبدي المبدي المبدي المبدي الأول ينظر: حين الهجرة فلبسها في خلافة عمر شفرة ولى خلافة عشمان شفه، وقيل بعد وفاته، والصحيح الأول ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٠٥)، رقم (٢٠١)، والاستيعاب (١/ ٥٨١)، رقم (٢١٩)، والإصابة في تمييز الصحبة (٢/ ٤١)، وقم (٢١١).

 <sup>(</sup>۲) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٧/ ١٣٦)، رقم (٦٦٠٥)، عن رجل غير مسمّى عن سراقة بن مالك،
 والبيهقي في سنه الكبرى (١/ ٩٦)، (١١٤)، رقم (٢٦٤)، وسندهما ضعيف ينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ٤٦)،
 رقم (١٢٩).

<sup>(</sup>٣) من "ولا يلعب بآلته" إلى هنا خسة مقاطع لم أجد مصدراً يدل على ترتب هذه الأدواء على تلك الأفعال الا المقطع الأخير؛ فقد رواه كمال الدين الدميري في كتابه: (حياة الحيوان الكبرى)، الطبعة الأولى، (٢٠١٧هـ- ٢٠٠٦م)، دار المعرفة بيروت- لبنان (٤/ ٣٨٥)، بلفظ: "وأفاد الترمذي الحكيم: أنّه إذا وجد الجالس على الخلاء قملة، لا يقتلها بل يدفنها؛ فقد روي: «أنه من قتل قملة وهو على رأس خلائه بات معه في شعاره شيطان فينسيه ذكر الله أربعين صباحاً». وقيل: "من قتل قملة على رأس خلائه لن يكفى الهم ما عاش». إ.هـ. ولم اجد لما ذكره أصلاً في كتب المتون والتخريج.

وأما المرأة فتجلس متفرّجة القدمين ملتصقة الركبتين إحداهما بالأخرى وتضع يدها اليسرى على عانتها متحاملة عليها تحاملاً يسيراً ليخرج بولها مستوياً ولا يعود إليها الرشاش.

(و) أن (لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) إن كان في البناء، أو في الصحراء ولكن بين يديه شيء بقدر مؤخر الرحل قريباً منه بثلاثة أذرع. (وإن كان في الصحراء) ولم يكن بين يديه بقدر ما ذكر، أو في دار فيحاء (()، أو في بستان محوّط وجلس بعيداً من الجدار (حرم استقبالها واستدبارها)، وذلك لما روي: أنّه و قال: «إذا ذَهَبَ أحدُكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول (()، وروي: أنّه و قال: «لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها، بل شرّقوا أو غرّبوا» (().

والخبر محمول على الصحراء وإن كان مطلقاً؛ لما روى ابن عمر على قال: «رَقَيتُ السطحَ مرَّةٌ فرأيتُ رسولَ اللّهِ جالساً على لَبِنَينِ مستقبِلاً بيتَ المقدس» (١٠)، وكان في البناء، ومن استقبل بيت المقدس في المدينة فقد استدبر الكعبة.

- ولما روى جابر (°) قال: «نهانا رسولُ اللهِ أن نَستقبلَ بفُرُوجِنا القبلةَ، ثمَّ رأيتُهُ قبلَ موتِه بِعام يَبُولُ مستقبِلَ القبلةِ» (٢)، «وكان [ابن عمر] أناخَ راحلتَه واستقبَلَ إليها» (٧).

<sup>(</sup>١) فيحاء: أي: واسعة. لسان العرب (٢/ ٥٥٠). الطبعة الأولى- دار صادر- بيروت، مادة: (فيح).

<sup>(</sup>٢) رواه الشافعي في الأم (١/ ٨٠) بهذا اللفظ بسنده الصحيح. رقم (٥).ورواه ابن حبان في صحيحه

<sup>(</sup>٤/ ٢٦٤)، رقم (١٤٠٦) والنسائي في السنن الكبرى. رقم (٢١)، وأبو داود في سننه. رقم (٨).

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري، رقم (٣٩٤)، ورواه مسلم، رقم (٢٦٤).

<sup>(</sup>٤) متفق عليه:رواهالبخاري،رقم (٢٠ ا ٤٥،١٤٨،٣١)،ورواهمسلم، (٦١ – (٢٦٦)،والشافعي في مسنده (١/ ١٨٣).

<sup>(</sup>٥) أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري الخزرجي المدني الفقيه ، صاحب رسول الله الله الله و علماً كثيراً عنه، بلغ مسنده (١٥٤٠) حديثاً، من أهل بيعة الرضوان، وكان آخر من شهد العقبة موتا،كان مفتي المدينة في زمانه، عاش بعد ابن عمر أعواما وتفرد، عاش أربعا وتسعين سنة وفقد بصره في آخر عمره، توفي سنة (٧٨هـ) بالمدينة ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ١٨٩ - ١٩٤)، رقم (٣٨).

<sup>(</sup>٦) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٥٧)، رقم (٥٥٢)، ورواه الترمذي في سننه، رقم (٩)، عن مجاهد عن جابر عن النبي على النبي على النبي النبي الله ورقم (١٠) عن جابر عن النبي على النبي الله وقال الترمذي: حديث جابر عن النبي على النبي على ضعيف، فيه ابن لهيعة، ا.هـ.، ورواه البيهقي والدار قطني والإمام أحمد.

 <sup>(</sup>٧) لم يرد مرفوعا في كتب الحديث، وإنها جاء فيها: «أن ابن عمر أناخ راحلته مستقبلَ القبلةِ ثمَّ جلسَ يبولُ

وأما سبب المنع في الصحراء هو ما ذكره الأصحاب؛ من أن الصحراء لا تخلو من مصلّ من ملك أو إنس أو جنّ، فربها يقع بصره على عورته مستقبلاً أو مستدبراً (۱). وأما في الأبنية؛ فالحشوش لا يحضرها إلا الشيطان، ومن يصلّي فيكون خارجاً عنها فيحول البناء بينه وبين المصلّي، وليس السبب مجرّد احترام الكعبة (۱)، هكذا نقل عن ابن عمر (۲)، وعن الشعبي (۱).

إليها". رواه جمع، مهم أبو بكر محمد بن إسحاق من خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)، المحقق د. محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت (٢١/١) رقم (٣٣)، ولا يوجد في متون الحديث لفظ الكتاب الظاهر منه الرفع، فأدرجت لفظ (ابن عمر) فيه، وفصلت بين المقطعين، قال البيهقي في السنن الصغرى (٢/ ٢٢): ويشبه أن يكون ابن عمر إنها قال ذلك لرؤيته لرسول الله ولله غلا فعل ذلك في البناء، وقال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٢٠١): رواه الحاكم في المستدرك وقال على شرط البخاري وفي نسخة على شرط مسلم، وقال الحازمي: هو حديث حسن ا.هـ. ينظر: تلخيص الحبير (٢/ ٢٥٤)، ونصب الراية (٢/ ١٠٧).

- (۱) عبارة المجموع (۱/ ۱۰۱): ولأن في الصحراء خلقاً من الملائكة والجنّ يصلّون، هكذا قاله أصحابنا واعتمدوه، رواه البيهقي بإسباد ضعيف عن الشعبي التابعي من قوله، وهو تعليل ضعيف.... ولكن التعليل الصحيح أنّ جهة القبلة معظّمة فوحب صيانتها في الصحراء، ورخص فيها في البناء للمشقة. وهذا التعليل اعتمده القاضى حسين والبعوي والروياني وغيرهم، والله أعلم.
- (٢) ينظر: كفاية الاخيار في حلّ غاية الإحتصار، تأليف: تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصيني الدمشقي الدامشقي الشافعي (ت٨٩٦هـ)، لتقي الدين أبي بكر الحصني (ت٨٢٩هـ)، تحقيق محمد عوض هيكل، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م)، دار السلام القاهرة (٣٠/٤٧٠).
- (٣) لعله يشير إلى ما في سن البيهة ي الكبرى (١/ ٩٣)، ولعطه:... عن عيسى الخياط قال: قلت للشعبي وأنا أعجب من اختلاف أبي هريرة و ابن عمر: قال نافع عن ابن عمر: «دخلت بيت حفصة فحانت منى التفاتة فرأيت كنيف رسول الله تنا مستقبل القبلة». وقال أبو هريرة: «إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها»، قال الشعبي: صدقا جميعا. أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء. «أن ته عبادا ملائكة وجن يصلون فلا يستقبلهم أحد ببول ولا غائط ولا يستدبرهم». وأما كنفهم هذه فإنها هو = بيت يبنى لا قبلة فيه، وهكذا رواه موسى بن داود وغيره عن حاتم بن إساعيل، إلا أن عيسى بن أبي عيسى الخياط هذا هو عيسى بن ميسرة ضعيف.
- (٤) هو علّامة العصر، أبو عمرو عامر، بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الهمداني ثم الشعبي. ولد في إمرة سيدنا عمر بس الخطاب عنه، وقال الشيرازي: في السنة السادسة من خلافة سيدنا عنهان على. تابعي سمع الحديث من عدة من كبراء الصحابة على . شارك في خروج القراء بقيادة عبد الرحمن ابن الأشعث، ثم اختفى زمانا، ثم اقتيد إلى الحجاج وطلب منه الساح، فعفى عنه. روى عنه أبو حنيفة وابن أبي ليلي، كان حافظا وما كتب شيئا قط. رأى خسين من الصحابة، توفي سنة (٤٠ ١هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٩٤-٣١٩)، رقم (١ ٢٠)، وطبقات الشيرازي طبع بيروت (١/ ٨٢).

وعلى هذا فلو أناخ راحلته وتستر بها أو جلس في وهدة (١) أو نهر، أو أرخى ذيله حصل الغرض، صرح به المصنّف في الكبير، والنوويّ في الروضة (٢).

وأن لا يستقبل النيِّريـن (٣) ولا يستدبرهما لا في الصحـراء ولا في البنـاء؛ وهـذا أدب عـلى الإطـلاق لا يتعلّق بمعنى آخـر كالقبلـة ليفـرّق فيهـا بـين البنـاء والصحـراء.

(و) أن (يُبعد في المذهب) إن كان في الصحراء وثمة غيره، إلى حيث لا يسمع منه صوت خارج ولا شمّه.

ويستحب أن يغيِّب شخصه؛ تأسياً برسولِ اللَّهِ عَيْلًا. (١)

(و) أن (يستتر) ما سوى العورة (عن العيون) إذا كان في العمران ولا يمكنه البعد في المذهب (ببقية جدار ونحوها) من حجر أو شجر أو غير ذلك.

وإنها قلنا: "ما سوى العورة"؛ لأن ستر العورة واجب، فلا وجه لدخوله في المندوبات.

وقال بعضهم: أراد بذلك ستر العورة، ومن العجب أنهم أوردوه في المندوبات وقالوا: ومن الآداب أن يستر عورته من العيون! ولو فرضنا صون نظر الحاضرين عنه وحملنا كلامهم عليه لكان أولى في تصحيح عبارتهم، ولكن المنع باق للمانع وهو أن يقول: لا نسلم أن صون نظر الناظر عنه يمنع الحرمة عليه، ويمكن أن يحمل قولهم على تقدير كون الناظر لا على وجوده حقيقة، تدبّر. (٥) (و) أن (لا يبول في الماء الراكد)؛ لما روي: أنّه ين قال: «لا يَبُولَنّ أَحَدُكُم في الماء الدائم (١)، ويروى: «في الراكد» (٧). وهذا المنع

<sup>(</sup>١) الوهدة: المطمئن من الأرض. والمكان المنخفض، لسان العرب (٣/ ٤٧٠).

<sup>(</sup>٢) العزيز ط دار الفكر (١/٤٥٧)، و ط دار الكتب (١/١٣٦)، و الروضة (١/٢١٦).

<sup>(</sup>٣) (النيرَان): تثنية نيرَ كسيّد، وهو الجامع للنور الممتلئ به، والنيرَان: الشمس والقمر. تاج العروس (١/ ٦٩).

<sup>(</sup>٤) التأسي به ﷺ هو الاقتداء به حيث «كان ﷺ إذا ذَهَبَ اللَّذَهَبَ أَبِعَدَ» رواه أبو داود، رقم (٢٠) عن المغيرة بن شعبة قال: «كنت مع النبي ﷺ في سفر فأتى النبي ﷺ حاجته فأبعد في المذهب»، ثمّ قال: هذا حديث حسن محمد

<sup>(</sup>٥) إشارة إلى أنَّ صون نظر الناظر الفرضي يعني ستر عورة قاضي الحاجة فلا يبقى كشف العورة.

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري في صحيحه، رقم (٢٣٩)، ورواه مسلم في صحيحه، رقم (٩٥) (٢٨٢)

 <sup>(</sup>٧) هذا لفظ ابن ماجه، رواه في سننه، رقم (٣٤٤) ولفظه: عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: الايبولَنَّ أحدُكم في الماءِ الراكدِ ا، وروى مسلم بمعناه من حديث جابر في صحيحه، رقم (٩٤ – (٢٨١)، ولفظه): "عن جابر عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يبال في الماء الراكد».

يشمل القليل والكثير؛ لما فيه من الاستقذار.

وفي القليل معنى آخر للمنع؛ وهو تنجيسه وتعطيل فوائده، فصار المنع فيه أشدَّ.

وفي الليل معنى آخر شامل لكليها. وهو ما قيل: إنّ الماء في الليل للجنّ، وقد يحصل منهم الأذى للمتبوّل فيه، فصار المنع بالليل أشد.

وتقييده بالماء الراكد يخرج الماء الجاري إذا كان بالنهار؛ لانتفاء معنى الاستقذار والتنجيس. ولا يخفى أنّه لا فرق بينه وبين الماء الراكد بالليل.

- (و) كذا (لا يبول في الجِحَرَة)؛ لما روى قتادة (١) عن عبدالله بن سرجس: (١) «أن النبّي مَهَى عنه». (٣) قيل لقتادة: وما بال الجِحَرة؟ قال: يُقال: أنّها مساكن الجنّ؛ ولئلا يكون فيه حيوان ضعيف من تمتوز ونملة ونحوهما [فتؤذَيا] به.
- (و) لا يبول (في مهاب الرياح)؛ استنزاها من البول، وحذرا من رشاشته، وقال: «تَنزَّهُ وا من البول، فإن عامّة عذابِ القبرِ منه» (')وروي: «أنّه سَنَّ كانَ يَتَمَخَّرُ الرياحَ»('')، أي: ينظر اين مجراها؟ فلا يستقبلها (و) أن (لا يجلس للبول والغائط في

<sup>(</sup>١) قتادة بن دِعامة بن قتادة السدوسي البصري التابعي، سمع أنس بن مالك، وعبد الله بن سرجس، وأبا الطفيل، وابن المسيب، وجمعا غيرهم، كان أحفظ أهل البصرة ثقة مأموناً حجة، لم يسمع شيئاً إلا حفظه. توفي سنة (١١٨هـ). ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٣٦٩)، رقم (٥٠٣).

<sup>(</sup>۲) عبدالله بن سرجس الصحابي المدني البصري، حليف بني مخزوم، روى عن الرسول الكريم (۱۷) حديثاً، روى مسلم منها ثلاثة. روى عنه عاصم الأحول وقتادة. رأى النبي على وهو ممن استغفر له الله ورأى خاتم النبوة عند نغص كتفه اليسرى، مات بالبصرة في دولة عبد الملك بن مروان سنة نيف وثمانين. ينظر: مشاهير علماء الأمصار (۲۹/۱)، رقم (۲۹۲۱)، وقم (۲۳۲)، والاستيعاب (۲/۳۱)، رقم (۱۰۵۸)، وتهذيب الأسماء واللغات (۲/۳۱)، رقم (۳۰۰)، وسير أعلام النبلاء (۲/۳۷)، رقم (۲۵).

<sup>(</sup>٣) رواه الحاكم في المستدرك (٢٩٧/١)، رقم (٦٦٧)، وقال: هذا حديث على شرط الشيخين، فقداحتجا بجميع رواته، والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٣٠)، وأبو داود في سننه، رقم (٢٩)، قال: ولست أبت القول أنّها مساكن الجن، لأن هذا من قول قتادة.

<sup>(</sup>٤) رواه الدار قطني (١/ ١٢٧)، رقم (٢)، عن أنس شه، وقال: المحفوظ مرسل، وعن ابن عباس رفعه، في (١/ ١٢٨)، الكتاب والباب أنفسها، رقم (٩) بلفظ: «عامة عذاب القبر من البول، فتنزهوا من البول»، ثم قال: لا بأسه.

 <sup>(</sup>٥) في كتب التخريج وفي العزيز (١/٤٦٦): "يتمخر الربح"، ولم أجد في كتب التخريج ومتون الحديث حديثا من فعل الرسول ﷺ بلفظ الكتاب، إلا ما روى البيهقي بمعناه في سننه الكبرى (٩٨/١)، رقم (٤٧٥) عن أبي هريرة ﷺ

متحدّث الناس)، أي::مكان اجتماع الناس للحديث ونحوه، إذا لم يكن مملوكاً لأحد، وإلاّ فيحرم. (و) لا (في الطريق)؛ للنهي [عنه] . (١)

ولا في ظلّ بالصيف، أو متشرّق بالشتاء، والموارد، وهي طرق الماء.

(و) لا (تحت الأشجار المثمرة)؛ صيانةً لها عن التلويث والتنجيس.

وهذا المنع في البول أشدٌ؛ إذ لا يرى بعد الجفّ ليحترز عنه. وهذا ما أطلق الجمهور.

وقال بعضهم (٢) بالتحريم في الكلّ؛ لأنّ فيها إيـذاء المسلمين، وللأخبار الصحيحة الواردة المقرونة بوعيد اللعن. (٣)

وقد نقل المصنف في الشهادات عن العُدَّة (١٠): أنَّ التغوَّط في الطريق حرام.

أمّا الجلوس في حرائمها فلا يكره، بل لو قيل بالكراهة لكان أولى.

(و) أن (لا يستنجي بالماء في موضع الفراغ) من قضاء الحاجة، بل ينتقل عنه ثمّ يستنجي (٥)، تحرّزاً عن عود الرشاش إليه إذا أصاب الماءَ النجاسةُ، هذا إذا لم يكن في

قال: «كان رسول الله يهي يكره البول في الهواء»، ولكن ذكر أن أبا أحمد قال: هو موضوع. ا.ه.. وكذلك ذكر ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال. ويوجد في علل ابن أبي حاتم (٢٦/١) من رواية أبي هريرة قوله يهي: «استمخروا الربع». لكنه روى عن أبيه أنه موقوف، أسنده عبد الرزاق بأُخرة، و وجدت في غريب الحديث لابن سلام حديثاً بلفظ: «إذا أراد أحدكم البول فليتمخر الربح»، يعني: ينظر من اين مجراها ؟ فلا يستقبلها، ولكن يستدبرها كي لا ترد عليه البول. ينظر: تلخيص الحبير (١٠٦١)، رقم (١٣٧)، وخلاصة البدر المنير (١٥/١)، رقم، (١٢٧).

<sup>(</sup>١) في الحديث الصحيح، ومنه ما رواه مسلم، رقم (٢٦٩)، عن أبي هريرة ﴿ أَن رسول الله عَلَيْ قال: "أَتقوا اللهَانين، قالوا: وما اللمّانيان يا رسول الله علي ؟ قال: الذي يتخلّى في طريق الناس أو في ظلّهم ".

 <sup>(</sup>٢) هو النووي، قال بتحريم الملاعن؛ للأحاديث المتضمنة للّعن على فاعلها، ولما فيه من إيذاء المسلمين، ثمّ قال:
 وفي كلام الخطابي وغيره إشارة إلى تحريمها. ينظر: المجموع (٢/ ١٠٢)..

<sup>(</sup>٣) منها قوله ﷺ: «اتَّقُوا المَلاعِنَ الثلاثة: البرَازَ في المَوَارِدِ، وقارِعَةِ الطَريقِ، والظَّلِّ»، سنن أبي داود، رقم (٢٦)، وإسناده جيد، على رأي النووي، وصحيح على رأي الحاكم وابن السكن. ينظر: المجموع (٢/ ١٠١)، والبدر المنير (٢/ ٣٠)، واللعن على لسان المصطفى عليه الصلاة والسلام إنها يرد في الكبائر.

<sup>(</sup>٤) الذي في العزيز ط. دار الكتب العلمية (١٣/ ٨): قال في العدة: ومن الصغائر النظر بالعين إلى ما لا يجوز،.. والتغوط مستقبل القبلة، وفي طريق المسلمين.إ.هـ. فلعل قوله: أما الجلوس في حرائمها إلخ. من كلام الشارح الجوري، وليس من كلام الإمام الرافعي نقلاً عن العدّة.

 <sup>(</sup>٥) لقول ﷺ: الا يبولنَّ أحدُكم في مستحمّه ثم يتوضَّا فيه، فإن عامّة الوسواسِ منه»، رواه ابن ماجه في سننه، رقم (٣٠٤)، قال ابن ماجه: سمعت محمد بن يزيد يقول: سمعت علي بن محمد الطنافسي يقول: إنها هذا في

الأخلية المتّخذة له، فإن كان، لم ينتقل؛ لانتفاء العلّة.

وإذا كان يستنجي بحجر فلا يقوم عن موضعه بحال؛ كي لا تنتشر النجاسة.

(و) أن (يستبرئ من البول)؛ بالتنحنح عند انقطاعه، وبالنتر ثلاثاً، وهو: أن يمرّ بأصابعه على أسفل الذكر ويدلكه لإخراج ما هنالك من البول؛ وهذا للاستنزاه من البول أيضاً. ويروى: أنّه يَنْ قال: «فَلَيْنةُر ذَكَرَه». (١)

ولو استبرأ بالمشي عقب البول فلا بأس، وأكثره فيها قيل سبعون خطوة.

ويكره حشو الإحليل لغير سلس البول؛ لأنّه يضرّه، ومن ثمّة ينبغي أن لا يجذبه؛ لأنّ إدمان ذلك يضرّه.

(و) أن (يقول عند دخول الخلاء) وإن كان جديداً، وعند وصوله موضع إرادة الجلوس في الصحراء: (بسم الله)، وهذا للتحصّن من الشيطان، لا لأنّه أمر ذو بال، وهذا لم يقدّمه ابتداءَ الآداب؛ دفعاً لذلك [الوهم] (اللهمّ) أي: يا ألله، على الأفصح (٢)

الحفيرة، فأمّا اليوم فلا، فمغتسلاتهم الجصّ والصاروخ والقير، فإذا بال فأرسل عليه الماء فلا بأس، ا.هـ. ورواه أحمد وأبو داود والنسائي، وقال النووي: وإسناده صحيح، وقال الترمذي: غريب، وصحّحه ابن السكن. ينظر: تحفة المحتاج، لعمر بن علي الأندلسي (ت٥٤هـ)، تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني، الطبعة الأولى، مكة المكرمة (١٤٠٦هـ)، (١/ ١٦٤) رقم (٥٥). والمجموع للنووي (٧/ ١٠٧).

(۱) قوله: "إِذَا بَالَ أَحَدُكُم، فَلَيَنتُرُ ذَكَرَه ثَلاَثًا" من النتر بنون ثم تاء مثناة من فوق ثم راء مهملة: هو الجذب بشدة. ينظر: مصباح الزجاجة، للإمام البوصيري (ت ۸۶هـ) المطبوع مع شرح السندي، (ت ۱۱۳۸هـ) تحقيق خليل مأمون شيحا، الطبعة الثالثة (۲۶۱هـ)، دار المعرفة - بيروت - لبنان، (۲۰۱/۱)، والحديث رواه أحمد في مسنده. رقم (۱۹۰۵۳)، و حديث عيسى بن يزداد (۲۰۷۱ ۱۹۷۷)، والبيهقي في الكبرى (۱۱۳/۱)، رقم (۵۵۲)، ثم قال: قال عبد الله بن عدي: مرسل، وابن ماجه في سننه، رقم (۳۲۲). ومن رواته: عيسى ويزداد، وكلاهما مجهولان. ينظر: حلاصة البدر المنير (۲/۷)، رقم (۱۳۲).

(٢) والنسخ كلها: "على الأفصح"، والأولى: "على الأصح"، فإن في لفظ" اللهم" خلافاً بين النحاة: هل الميم عوض عن حرف النداء المحذوف أو جزء من جملة محذوفة ؟ فالبصريون على أنّ أصله" يا ألله "فحذف حرف النداء وعوّض عنها النون المشددة، وأما الكوفيون فقالوا: أصله "يا ألله امّنا بخير" لكنه لمّا كثر في كلامهم حذفوا بعض الجملة طلباً للخفة، ودليلهم اجتهاع "يا" مع الميم المشددة، والعوض والمعوض لا يجتمعان، قال الشاعر: إني إذاما حدث ألمّا أقول: يا اللهم يا اللهمّ يا اللهمّا، وردّ البصريون عليهم بثلاثة أدلة، ولما كان الراجح عند المصنف قول البصريين قال: على الأفصح. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد المن أبي سعيد الأنباري (ت.٧٧٥هم)، تحقيق محمد عيي الدين عبد الحميد، واسم التحقيق: كتاب الانتصاف من الإنصاف، دار الطلائع القاهرة (١/ ٢٩١)، رقم المسألة (٧٤).

(إنّي أعوذ بك) أي: ألتجئ إليك وأستجير منك (() (من الخُبُث) بضمّ أوّله وثانيه، أو بسكون ثانيه، جمع خبيثة، وأراد به ذكران الشياطين، (والخَبائث)، جمع خبيثة، وهي إناثهم، وذلك؛ للإتّباع (()، ولأنّ الخلاء المعدّ مأواهم، وغيره يصير مأوىً لهم بخروج الخارج. فإن ترك ذلك حتّى دخل، قاله بقلبه.

وقيل: أراد بالخبث الشرك، وبالخبائث المعاصي، وخصّ التعوّذ منها بذلك الموضع؛ لأنّه موضع الغفلة ومكان الشيطان (٣).

(و) يقول (عند الخروج) من الخلاء، والإنصراف عن محلّها في الصحراء: (غفرانك) أي: أطلب غفرانك على ما فرّطت في طاعتك عند اشتغالي بقضاء حاجتي. وقال القاضي (1) والبغوي: لا يستحبّ سوى ذلك. (٥)

وزاد الآخرون: (أَلَحَمدُ للّهِ الَّذِي أَخرَجَ عنّي الأَذَى وعافاني) منه. والأصل في ذلك ما نقل من كتاب العنوان: (١) «مِن أنّ نوحاً ﷺ كانَ يقولُ عندَ خروجَ الخَلاءِ: "ألحمدُ للّهِ الّذِي أَذَاهَ يَ طَعمَهُ، وَأَبقَى فِي مَنفَعَتَهُ، وَأَخرَجَ عَنِّي أَذَاه ». (٧) "

<sup>(</sup>١) الأولى. "بك".

 <sup>(</sup>٢) لما روي عن أنس بن مالك شه أنّه قال: «كان النبي على إذا دخَل الخلاءَ قال: اللهم إني أعوذُ بك من الخُبُثِ والحَباثثِ»، متفق عليه، رواه البخاري، رقم (١٤٢)، ومسلم، رقم (٣٧٥).

 <sup>(</sup>٣) عن سيدنا علي هي أن رسول الله على قال: «ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول: "بسم الله"»، رواه الترمذي، رقم (٦٠٦)، قال: وإسناده ليس بذلك القوي، ورواه ابن ماجه، رقم (٢٩٧).

<sup>(</sup>٤) القاضي إذا أطلق في كتب الشافعية هو القاضي حسين شيخ المراوزة. ينظر: الفتح المبين (١٣٦)

<sup>(</sup>٥) لم يصرح البغوي في التهديب بذلك، ولكنه اقتصر على قول "غفرانك". ينظر: التهذيب في الفقه للبغوي (١/ ٢٨٨).

<sup>(</sup>٦) لا يوجد كتاب بهذا الاسم، وينسب حاجي خليفة كتابا باسم "العنوان، في تحريم معاشرة الشبان والنسوان"، للبي للشيخ شمس الدين، محمد بن عمر الغمري الشافعي (ت ٩٤ههـ)، و كتاباً باسم "العنوان في القراءة"، لأبي طاهر، إسهاعيل بن خلف المقري الأنصاري الأندلسي (ت ٥٥ههـ)، كشف الظنون (٢/ ص ١١٧٦)، وينظر: كشف الظنون (١/ ٢) و (١/ ٢٧٢)، ولا يناسب أحدهما موضوعنا.

<sup>(</sup>٧) هذا الأثر مروي في مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ١١٤)، رقم (٢٩٩٠٦).

وكان الشيخ أبو نصر (١) يكرِّره مرّتين، والمحبّ الطبريّ (٢) ثلاثاً.

وأن لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض، ويُسبله إذا قام قبل انتصابه، وأن لا يتكلم بشيء قبل خروجه إلا لضرورة، وأن لا يذكر الله بلسانه، فإن عطس حمد الله بقلبه، كفي حال الجهاع. (٢)

وأن يجتهد ليجعل بينه وبين السهاء ستراً، وأن يغطّي رأسه ولو بيده.

وأن يكون مستحيياً من الله، متفكراً في حقارة نفسه.

وان لا يبولَ قائمًا إلاّ لعذر، وأن لا يطوّل القعودَ على الخلاء.

\*\*

## حكمالاستنجاء

فلمّا كان المحوج إلى الاستنجاء هو قضاء الحاجة - قدّم أدبها أوّلاً، ثمّ قال: (ويجب الاستنجاء) وهو في اللغة: طلب النجو وهو القطع والاستئصال(١٠). وفي الشرع عبارة

(۱) الظاهر مما في النجم الوهاج (۱/ ۲۹۷) أنّه الشيخ نصر بن إبراهيم بن داود المقدسي الفقيه أبو الفتح المعروف بابن أبي حافظ، أوبابن أبي حائط حجاء هذا في سير أعلام النبلاء وبالشيخ أبي نصر، من شيوخه: الفقيه سُليم الراري بصور، ومحمد بن بيان الكارروني بدياربكر. ومن مؤلفاته: كتاب الانتخاب المدمشقي، والحجة على تارك المحجة، والتهذيب في المذهب، والمحصود، والكافي في المذهب، وشرح الإشارة لشيخه سليم الرازي. كانت أوقاته مستغرقة في عمل الخير من علم وعمل. توفي سنة (٩٠ ٤هـ) بدمشق، ينظر: طبقات السبكي (٣/ ٢٨٨) رقم (٥٥٣)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ١٣٦ ١٤٣) رقم (٧٧)، وطبقات (ابن هداية) طبع بيروت (١٨١- ١٨٢)، ويوجد أبو نصر أخر هو إبراهيم بن محمد أبو نصر المقدسي الشافعي. من مؤلفاته: التقريب في فروع الفقه الشافعي. توفي سنة (٧/ ٢٥٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ١٣٧)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ١٣٣)، وقي سنة (٢٥٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ١٣٣)، وقي سنة (٢٥٥)،

(٢) أبو العباس محب الدين احمد بن عبد الله بن محمد الطبري الشافعي. من شيوخه ابن الجميزي وعلى راسهم الشيخ مجد الدين القشيري والله ابن تيمية تفقه عليه بقوص. ومن تلاميذه البرزالي ومن مؤلفاته: الأحكام الصغرى والأحكام الكبرى والأحكام الوسطى في الحديث، وتحرير التنبيه في مختصر تنبيه أبي إسحاق الشيرازي، وكتاب المغناء وتحريمه، وله كتاب حافل في فضل مكة المكرمة. توفي سنة (١٩٤١هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢١٤١٤)، وقم (٢٠٤١)، والأعلام (١٩/١٥)، وهدية العارفين (١/١١).

(٣) الأولى: "كيا في حال الجماع".

(٤) نجا غصون الشجرة نجوا، و استنجاها: قطها، قال شمر: وأرى الاستنجاء في الوضوء من هذا؛ لقطعه العذرة بالماء لسان العرب؛ (٣٠٧/١٥). عن: إزالة ملوّث يخرج عن السبيلين. والأصل فيه قوله على: "فَليَستَنج أَحَدُكُم بِحَجَرٍ"(١)، ونحوُه، ولأنّه نجاسة تجب إزالتها كسائر النجاسات إذا أراد أن يصلّي أو يطوف أو ما يشترط فيه طهارة الخبث، لا لحمل المصحف ومسّه.

ثمّ للاستنجاء طريقان: أحدهما بالأصالة، والآخر بالترخّص، فسوّى بينهما في اللفظ؛ تنبيها على صيرورة الرخصة عزيمة (٢) لعموم البلوى، وقدّم ما هو الأصل وقال: (ويجوز بالماء) وذلك لأنّ السبب الباعث على وجوب الاستنجاء إزالة النجاسة، وعلّة زوالها بالماء بديهي، فيشترط أن يغسل المحلّ بحيث لا يبقى للنجاسة عين، معتاداً أو غيرَ معتاد، وذلك إنّها يعلم بوجود الشمّ من يده، فإن كان الشمّ بحيث يجده من بُعدٍ فيجب عليه الغسل ثانيا، وإن لم يجده إلاّ بقربه من المشامّ فلا.

ويستحبّ دلك يده بعد ذلك بالتراب؛ ليزيل تلك الشمّ؛ وللاتّباع(٣).

وإن كانت المستنجية ثيّبة فيجب أن تغسل ما يظهر لو جلسَت على قدمها.

ويستحبُّ لها وللرجل الاعتمادُ على الإصبع الوسطى، إلاَّ أن يكونا صائمَين.

<sup>(</sup>۱) لم أجده بلفظ الكتاب إلا في كنز العمال لعلاء الدين علي المتقي الهندي (ت٩٧٥هـ) تحقيق محمد عمر الدمياطي، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية – بيروت (٤٢٤ هـ ٢٠٠٤م) (٩/ ١٥٤)، رقم (٢٦٣٩٢) بلفظ: «إذا تغوط أحدكم فليستنج بثلاثة أحجار فإن ذلك طهوره»، ويقول الهندي: رواه الطبراني عن أبي أيوب، إ.هـ. ولم أجده في معاجم الطبراني، وسيأتي من المصنف بلفظ «وليستنج بثلاثة أحجار»، مشيرا إلى ما سبق، فيظهر أن المكتوب هنا هو المقصود، وتغيير اللفظ سهو من النساخ، ورواه بنحوه الإمام الشافعي في الأم (١/ ٨٠)، رقم (٥) بلفظ «وليستنج بثلاثة أحجار» عن أبي هريرة شي، ورواه أبو داود في سننه، رقم (٨)، ورواه السائي وابن ماجه، قال النووي في المجموع (٢/ ١١١): صحيح.

<sup>(</sup>٢) الرخصة: الحكم الشرعي المتغير من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي، أو ما جاز فعله مع قيام المقتضي للمنع، والعزيمة على التعريف الأول: حكم شرعي ورد ابتداءً، أو تغير من سهولة إلى صعوبة، أو تغير الالعذر، او الانتفاء سبب الحكم الأصلي، وعلى التعريف الثاني: حكم شرعي ورد الالعذر، فالاستنجاء بالحجر رخصة، الأنه تغير من الصعوبة إلى السهولة لعذر عدم وجود الماء، مع قيام السبب للحكم الأصلي وهو طلب التخلص من عين النجاسة وأثرها، ثم صار عزيمة حيث جاز مع وجود الماء أيضا لعموم البلوى. ينظر: المحصول من علم الأصول (١٨/١)، وشرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي (١٩/١-١٢٤).

<sup>(</sup>٣) لأحاديث كثيرة في ذلك، منها ما رواه البخاري في صحيحه، رقم (٢٧٠) عن ميمونة ﴿ : "وضع رسول الله على وضوء اللجنابة، فأكفأ بيمينه على شهاله مرتين أو ثلاثا، ثم غسل فرجه، ثم ضرب بيده الأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثا،، ورواه بمعناه مسلم في صحيحه، رقم (٣١٦و٣١).

واستحبّ بعضهم أن يقال عند الفراغ من الاستنجاء: "الحمدُ للهِ الَّذي جَعَلَ الماءَ طَهوراً".

أو يقال: " اللهُمّ طهّر قلبي من الشركِ والنفاقِ". ولا يكره أن يكون مستقبل القبلة.

ولو كان في يده اليسرى خاتم منقوش باسم الله أو باسم رسوله أو باسم ملَك وجب نزعه، بخلاف ما لو دخل الخلاء، فإنّ هناك يستحبّ، كما مرّ. (١)

(ويجوز الاقتصار على الحجر)؛ للحديث المارّ (٣٠؛ [وللإجماع] أيضاً ٣٠ (وما في معناه، وهو كلّ) عين (طاهر) منشف (قالع للنجاسة، غير محترم، فلا يستنجي بالروث) لما روي: «أنّه ين عن الاستنجاء بالرّوث (٤٠٠، ولأنّ النجاسة لا تزال بالنجس كما لا تزال بالنجس.

ولا فرق بين أن يكون نجس العين أو لا يكون، كالحجر النجس، ولهذا عطف على الروث، الحجر النجس وقال: (والحجر النجس) وكان الشافعي لا يستنجي بحجر قد مسح به مرّةً إلاّ أن يكون قد طهر بالماء.

ولو استنجى بالنجس تعين الماء على الأصح؛ لأنّ المحلّ قد أصابته نجاسة أجنبية، والاقتصار على الحجر فيها يعمّ به البلوي.

والثاني: يجوز؛ لأنَّ النجس لا يتأثَّر بالنجاسة فيبقى حكمه كما كان.

(والزجاج الأملس) وكذا القصب والحديد [المملّس] (٥)؛ لأنّه غير قالع بل طالٍ وناقلٌ من موضع إلى موضع.

<sup>(</sup>١) عند شرح قول الإمام الرافعي: ولا يستصحب شيئاً عليه اسم الله واسم رسوله.

 <sup>(</sup>٢) يقصد قوله ﷺ : «وليستنج بثلاثة أحجار» المار تخريجه قبل قليل.

<sup>(</sup>٣) قال أبو محمد على بن أحمد بن سعيد (ابن حزم الظاهري) (ت٥٦ على أن كتابه: مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، دار الكتب العلمية -بيروت (ص٢٠): اتفقوا على أن الإستنجاء بالحجارة وبكل طاهر ما لم يكن طعاما أو رجيعا أو ... أو فحما أو حمة جائز.

<sup>(</sup>٤) رواه الإمام الشافعي في الأم (١/ ٨٠)، رقم (٥)، وروى البخاري نحوه (١/ ٧٠) رقم (١٥٤ و١٥٥). ومسلم (١/ ٢٢٤)، ،رقم (٢٢٦)، ورواه غيرهم كثيرون.

<sup>(</sup>٥) والملاسة: ضد الخشونة. لسان العرب (٦/ ٢٢١). وينظر العزيز (١/ ٤٩٣).

وكذلك ما لا يقلع للزوجته أو لتناثر أجزائه كالحممة (١) الرخوة والتراب لا يجوز الاستنجاء به.

وقد نقل عن الشافعي (٢) جواز الاستنجاء بالمقابس وهو الفحم.

ونقل أنّه لا يجوز به، فمن الأصحاب من أثبت القولين بلا تفصيل. ٧٦٠

والأصح أنّ قوله الأوّل محمول على ما بقي فيه صلابة، أو لضعف تأثير النار فيه أو لقوة في جوهره، وقوله الثاني على ما يتناثر عند الاعتباد عليه، ويعبر الأول بالمقابس والثانى بالحممة.

وكذا اختلف قولاه في التراب، ( على الجنوازَ على المدر المتماسك، والمنعَ على المتناشر؛ إذ يلتصق بالنجاسة ولا يمكن التحامل عليها.

ولو استنجى بها لا يقلع لم يسقط الفرض وتعين الماء.

وإنّا قلنا: "طاهر منشّف"؛ لأنّه لا يجوز الاستنجاء بالحجر الرطب ونحوه؛ لأنّ البلل الذي عليه ينجس بإصابة النجاسة إيّاه ويعود شيء منه إلى محلّ النجو فيحصل عليه نجاسة أجنبية، ولأنّ الشيء الرطب لا يُزيل النجاسة، بل يزيد التلويث والانتشار.

وقال القاضي (ابن كج) (٥٠): يجوز الاستنجاء بالحجر الرطب.

ولمن نصره أن يقول: لا نسلّم أنّ البلل الذي عليه ينجس بإصابة النجاسة إيّاه، بل إنّما

<sup>(</sup>١) سيأتي تفسيره من الشارح عند تقسيم الفحم إلى المقابس والحممة.

<sup>(</sup>٢) الناقل هو البويطي كما في نهاية المطلب (١٠٦/١).

 <sup>(</sup>٣) وقال الخراسانيون: اختلف نص الشافعي فيه قالوا: وفيه طريقان: الصحيح مها أنّه على حالتين، وقيل:
 فيه قولان مطلقاً حكاهما القفال والقاضي حسين والمتولي وغيره من الخراسانيين، وحكاهما الدارمي من العراقيين،
 قال إمام الحرمين: والصواب التفصيل. المجموع (٢/ ١٠٣٤)، ونهاية المطلب (١٠٦/١)

<sup>(</sup>٤) نصّ الشافعي عليه في البويطي و مختصر الربيع على جواز الإستنحاء به ينظر المجموع للنووي (٢/ ١٤١).

<sup>(</sup>٥) هو الإمام أبو القاسم يوسف بن أحمد الدينوري المعروف بالقاضي (ابن كج)، من شيوخه أبو الحسين بن القطان وعبد العزيز الداركي كان يضرب به المثل في حفظ المذهب، تولى القضاء ببلده وارتحل الناس إليه من الأفاق رغبة في علمه وعمله وجوده، ويعتبر من أصحاب الوجوه، من مؤلفاته التجريد. قتله العيارون بدينور سنة (٥٠١هـ) رحمه الله تعالى ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢٩٤)، رقم (٥٦٢)، وطبقات ابن هداية الله ط بغداد (٤٢) وطبيروت (ص١٢٦)، ووفيات الأعيان (٥٢٧)، رقم (٨٣١)، والأعلام (٩/ ٢٨٤).

ينجس بالانفصال، كالماء الـذي يزيل بـه النجاسـة، وقولهـم: "لا يزيل النجاسـة" ممنـوع؛ إذ إنّما يكـون ذلك لـو كان عليـه شيء محسـوس مـن الماء، لا مجرّد البلـل.

(والمطعومات)؛ لحرمتها، والعظم معدود من المطعومات؛ «لأنّ النبعيَّ ﷺ نَهَى عنِ الاستنجاءِ بالعظم، وقال: إنّه زادُ إخوانِكم منَ الجنِّ». (١)

ومن الأشياء المحترمة ما كتب علبه شيء من العلم المحترم: كالفقه والحديث والتفسير، أو آلتها: كالنحو والصرف والمنطق المعهود في يومنا(٢).

ومن المحترم جزء الحيوان المتَّصل به، على الأصعِّ، واستثنى بعضهم لحية الحربيِّ؛ لأنّه مهدَّر غير [معتصم] . (")

ولا يلحق بها الذهب والفضّة والجواهر النفيسة، على الأصحّ، ولا قشر الرمَّان ونحوه، إذا لم يكن فيه لبّ.

وإذا استنجى بشيءٍ محترمٍ عصى جزماً، وهل يجزيه ذلك عن الفرض؟ [فيه] وجهان: \* ـ \* منات الدين من المؤتمالات المسلم المناسسة المال المناسسة المال المستعملات مسلم

أصحُها: أنّه لا يجزيه؛ لأنّ الاقتصار على غير الماء من قبيل الرخص، والرخص لا تناط بالمعاصى. (1)

والثاني: يجزيه؛ لأنَّ الغرض قطع النجاسة وقد حصل، فصار كالاستنجاء باليمني.

وعلى الأول فله الاقتصار على الحجر كما لولم يستعمل شيئاً إلا إذا نقل النجاسة عن موضعها كالأملس.

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم: رقم (٤٥٠)، وابن حبان (٤/ ٢٨١)، رقم (١٤٣)، ورواه ابن خزيمة (١/ ٤٤)، رقم (٨٢) والبيهقي (١/ ١١)، رقم (٣٠)

<sup>(</sup>٢) المنطق المتضمن للمعلومات التصورية والتصديقية بمبادئهما ومقاصدهما. دون المنطق القديم المأخوذ من الفلسفة اليوذانية المتضمن نظريات الفلاسفة القدامى في العقول والأفلاك التي تخالف في كثير منها العقيدة الإسلامية.

<sup>(</sup>٣) سيأتي أنَّ المعصوم هو ما سوى الحربي والمرتدّ والخنزير والكلب العقور وما في معناهما من سائر الفواسق الخمس.

<sup>(</sup>٤) جاءت هذه القاعدة الفقهبة في كتب الأصول بلفظ: " الرخص لا تناط بالمعاصي ".ينظر: الأشباه والنظائر لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ-١٥٠٥م)، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ) دار الكتب العلمية - بيروت (١/٨٣١)، والمنثور (١٦٧/٢).

(ويجوز الاستنجاء بالجلد المدبوغ [دون غيره] على الأصح) من الوجهين، ولو كان من غير مذكّى؛ إذ الدباغ يزيل دسومته ويقلبه إلى طبع الثياب والخشب، ولذلك اختلفوا في تحريم أكله كما سنذكر إن شاء الله تعالى.

والثاني: لا يجوز؛ لأنّه كان من جنس ما يؤكل.

ويستثنى عن الوجهين جلد كتاب علم محترم ما دام متصلا، وجلد المصحف وإن انفصل.

وأمّا الجلد الغير المدبوغ: فإما أن يكون نجساً أو طاهراً:

أما الأول فلا يجوز الاستنجاء به قطعاً؛ لنجاسته.

وأما الثاني ففيه وجهان: وقد يقال: قولان: أحدهما: أنّه يجوز، كسائر الأعيان الطاهرة، وحرمته ليس بحيث يمنعه عن الاستعمال في سائر النجاسات، فكذلك فيه.

وأصحها: أنّه لا يجوز؛ لأنّه مأكول يؤكل على الرؤوس والأكارع، فصار كسائر المطعومات؛ ولأنّ فيه دسومة تمنع التنشيف.

وإذا قلنا بعدم الجواز هل يجوز بها عليه من الشعر إن كثر ؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز؛ لأنّ احترام المطعوم يقتضي التحرُّز عنه كقشر الرمّان، وبه أفتى الشيخ ابن حجر (١٠).

والثاني: يجوز؛ نظراً إلى أنّ الشعر ليس بمطعوم وليس صواناً للمطعوم كقشر الرُمَّان، وبه أفتى الأكثرون.

(ويشترط في الاقتصار على الحجر أن لا تجفّ النجاسة) على المحلّ بحيث لا ينقله الحجر، وإلا فلا يجوز؛ لعدم حصول التخفيف المجوّز للاقتصار، لكن لو بال ولم يستنج حتى جفّ ذكره وبال ثانياً، فإن بلّ بالثاني ما بلّه الأول فيجوز على الأصح، وإلاّ فلا يجوز.

<sup>(</sup>١) ما في تحفة المحتاج بشرح المنهاج (١/ ٢٩٢) الطبعة الأولى (١٤١٦هـ) يخالف هذا؛ حيث يقول: نعم إن استنجى بشعره الطاهر أجزأ ا.هـ. ولم أجد في فتاواه ما يؤيد ذلك، فلعل هده مسألة وليست فتوى مأخوذة من الإمداد أو الإيعاب كما أشار إليه محشي التحفة: العلامة عبد الحميد الشرواني في الصحيفة نفسها، أو هي ما في فتح الجواد (١/ ٧٤) من تصريحه بعدم الإجزاء عنى الأصحّ.

وألحق بعضهم به التغوّط وقال: ولو تغوّط ولم يستنجِ حتّى جفّ ثُمّ تغوّط أخرى فحكمه حكم البول.

(ولا تنتقل) النجاسة عن الموضع الذي أصابته عند الخروج، حتى لو قام وانضمّت إليتاه وانتقل النجاسة - تعيّن الماء؛ لعدم تناول النصّ إيّاها (ولا تصيب الموضع)، أي: موضع النجو (نجاسةٌ أخرى)، أي: سوى النجاسة الملتصقة به عند الخروج، سواء كانت من نفسه أو غيره، حتى لو عاد إليه رشاش ما يخرج منه من الأرض - تعيّن الماء، وكذا لو لاقاه ماء غير مطهّر أو مائع آخر بعد الاستجهار أو قبله أو حجر رطب. والعرق كذلك على الأصحّ؛ إذ المائع الملاقي ليس في حكم الخارج فلا [يتناوله] النصّ.

والأصبحُّ من القولين (أنّ ندرةَ الخيارج) كالدم والقيح و المذيّ والودي (لا تمنع الاقتصارَ على الحجر) وما في معناه؛ نظراً إلى المسلك المعتاد؛ فإنّ خروج النجاسة منه عما يتكرّر على الغالب والنادر، فيعسر البحث عنها والوقوف على كيفيّتها، فيناط الحكم بالمخرج. هذا ما رواه المزنيُّ (۱) وحرملة.

والثاني: أنّه يتعيّن إزالتها بالماء؛ لأنّ الاقتصار على الحجر تخفيف على خلاف القياس ورد في ما تعمّ البلوى، فلا يلحق به غيره، وهو الذي رواه الربيع المرادي(٢٠ عن نصّه: أنّه إن كان في جوف مقعده بواسير يخرج منها الدم وجب غسله بالماء.

وأجيب: (٦) بأن ذلك محمول على ما إذا كان بين الإليتين لا داخل المقعد (١٠). انتهى. ولو أثبت القولان فكلاهما في الجديد.

<sup>(</sup>١) مختصر المزني طمع دار المعرفة (١٣٩٣هـ) (ص٣).

 <sup>(</sup>٢) الربيع بن سليمان المرادي، مؤذن الفسطاط، وراوي الأم. وينظر: الأم (١/ ٨٦) ط. دار إحياء - بيروت ٢٠) ١٠ ١٥٥ عن سليمان المرادي، مؤذن الفسطاط، وراوي الأم. وينظر: الأم (١/ ٨٦) ط. دار إحياء - بيروت -

<sup>(</sup>٣) من قبل الحراسانيين أصحاب الطريق الثاني. وهو: أنه يجزيه الحجر قولًا واحداً. ينظر:المجموع (٢/ ١٤٤).

<sup>(</sup>٤) وهذا التأويل بعيد، يشوّشه آنه جاء في نصّ الأم (٨٦/١). "قرب المقعدة أو في جوفها ". وينظر: المصدر السابق (٢/ ١٤٤).

قال القفال(١٠): إن كان النادر مشوباً بالمعتاد كفي الحجرُ، وإن تمحّضت فلا بدّ من الماء.

(و[كذا]) لا يمنع الاقتصارَ على [الحجر] (انتشارُ النجاسة فوق المعتاد)؛ لتعسر الاحتراز عنه.

ونقل المزني: أنّه إذا عدا المخرج تعين الماء وزعم أن الضرورة تختصّ بالمخرج فلا يسامَح في ما عداه (٢) ولم يثبته الأكثرون ونسبوه إلى الغلط وأجازوا الاقتصار (ما لم تُجاوز الصفحتين) المنطبقتين عند القيام (والحشفة)، فإن جاوز تعين الماء؛ لأنّه انتشار لا يعم ولا يغلب. فإذا اتّفق وجب غسله كسائر النجاسات، ولا فرق بين المجاوز وغيره.

ومنهم من فرّق وقال: ما جاوز الإليتين فكسائر النجاسات، وفيها بينهما الجواز.

وقدر الحشفة في مقطوعها في معناها وكذا لو دخل بول المرأة مدخل الذكر بأن كانت ثيبا وتحققت ذلك.

ومنهم من قطع بعدم الجواز في الثيّب وما يخرج من قُبل المشكل فيعيّن لإزالتها الماء لاحتمال زيادته.

اعلم أنّه يدخل في حكم الندرة الخارج (٣) دم الحيض فيجوز الاقتصار فيه على الحجر ويُتصوَّر ذلك في من انقطع حيضها فاستنجت به ثم تيمَّمت لسفر أو مرض فتصلِّي بـلا إعـادة.

وتعذُّرُ وصول الحجر لمحلِّ الحيض من الثيب لا أثر له-خلافاً لمن نظر إليه-؛ لأنّ نحو الخرقة يقوم مقامه.

(ويجب) لمن يقتصر على الحجر (استيفاء ثلاث مسحّات: إمّا بأحجار) ثلاثة (أو بأطراف حجر واحد) وذلك لما روي أنّه على قال: «إذا جَلَسَ أَحَدُكم لحاجتِه فليمسح ثلاثَ مسحات». (4)

<sup>(</sup>١) حكاه عنه الفوراني، المجموع (٢/ ١٤٤)، والقفال شهرة لعلمين من أعلام المدهب الشافعي.

<sup>(</sup>٢) مختصر المزني ط.دار المعرفة (ص٣).

<sup>(</sup>٣) الأولى: النادر الخارج.

<sup>(</sup>٤) مسندأ حمد، رقم (١٤٦٤٨) بلفط: «إذا تغوَّط أحدُكم فليمسح ثلاث مسحات،، وفيه ابن هيعة.

وعن سلمان (١٠ أنّه قال: «أَمَرَنا رسولُ اللّهِ عَلَيُهُ أَن [لا نَجتَزِئ] بأقلَّ من ثلاثةِ أحجارٍ » (١٠)، فظاهر الأمر للوجوب؛ فتجب رعاية العدد.

وفي وجه: إذا حصل النقاء بها دون الثلاثة كفى، حكاه أبو عبدالله الحنّاطي (")، واحتجّ بها روي أنّه يلي قال: «مَن استجمر فليوتر، ومن لا فلا حرج»(١).

وأجيب: بأنّ ذلك محمول على ما بعد الثلاث، جمعاً بين الأخبار، وحينئذ لا حرج في ترك الإيتار.

ثم قوله تلي : "وليستنج بثلاثة أحجار (٥) "ليس لتخصيص الحكم بها؛ لأنّ غير الحجر بالشرائط المذكورة مشارك للحجر في تحصيل مقصود الاستنجاء.

(فإن لم يحصل النقاء) أي: تخفيف النجاسة، وهو أن لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء (فلا بدّ من الزيادة) على الثلاث (حتّى يحصل النقاء)؛ لأنّه المقصود الأصليّ من شرع الاستنجاء.

(وإن حصل) النقاء (بشفع) [أي]: بأربعة أو ستة مثلا (أستحبّ أن يوتر)؛ للأمر به في الخبر. (٦)

<sup>(</sup>۱) الصحابي الجليل أبو عبدالله سلمان الخير الفارسي، مولى رسول الله ينظي، سئل عن نسبه فقال: أنا سلمان بن الإسلام، من أهل إصبهان. هرب من أبيه وانتقل بين الأديان والأديرة حتى وصل إلى الحجاز ودخل المدينة. فقدم إليها رسول الله فأمن به، أول مشهد شهدها مع رسول الله ينظ غزوة الخندق، ثم لم يتخلف عن مشهد بعدها. روي له عن رسول الله ينظ عن رسول الله ينظ عن رسول الله ينظر: توفي بالمدائن سنة (٣٦هـ)، وقيل: (٣٥هـ). ينظر: تهذيب الأسهاء (٢١٩/١)، رقم (٢١٨).

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم، رقم (٢٦٢)، ورواه الطبراني في الكبير (٦/ ٢٣٤)، عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان، رقم

<sup>(</sup>٢٠٨٠ و ٢٠٨١)، هذا ولفظ الكتاب رواية بالمعنى كما في كتب التخريج.

<sup>(</sup>٣) وحكاه العمراني في البيان (١/ ٢١٨)، والرافعي في العزيز (١/ ٢٠٥)، والحناطي هو أبو عبدالله الحسين بن عمد بن عبدالله الطبري الحناطي بتشديد النون. لعل أحد أجداده كان بائع حنطة، من شيوخه عبدالله بن عدي وأبو بكر الإسهاعيي. ومن تلاميذه القاضي أبو الطبب الطبري وأحمد بن شعيب الروياني. ومن مؤلفاته الكفاية في الفروق، والفتاوى. كان إمام عصره بطبرستان. توفي حوالي سنة (٤٠٠ه) رحمه الله تعالى ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٧/٣)، رقم (٣٩٨)، وتهذيب الأسهاء (٢/ ٥٣٧)، رقم (٨١٩)، والأنساب للسمعاني (٢/ (٢٧٥) وطبقات الشافعية لابن هداية، ط. بيروت (ص١١٥-١١٤).

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري، رقم (١٦٠، ١٥٩)، ومسلم رقم (٢٣٧، ٢٣٧).

<sup>(</sup>٥) الَّذي سبقَ تَخْرَيجُه، وكان بدل لفظه، لفظ "فليستنج أحدكم بحجر' الذي لا يوجد في كتب المتون المنوفرة عندنا، فتبين أنَّه سهو من النساخ.

 <sup>(</sup>٦) الذي مر عن قريب لفظه وتخريجه. وهو قوله ﷺ: «من استجمر فليُوتِر».

ولينظر إلى الحجر قبل رميه ليعلم أنّه أنقى أم لا؟

(وأصح الوجهين أنه يمسح في كل مسحة جميع الموضع)، وبه قال أبوعلي بن أبي هريرة (١٠)، وأبو زيد [المروزي] . (٢)

وكيفيته: أن يضع واحداً على مقدم صفحته اليمنى فيمسحها به إلى مؤخرها، ويديره إلى الصفحة اليسرى يمسحها به من مؤخرها إلى مقدّمها فيرجع إلى الموضع الذي بدأ منه، ويضع الثاني على مقدَّم الصفحة اليسرى [ويفعل] به مثل ذلك، ويمسح بالثالث الصفحتين والمسرُبة (٣٠٠). وذلك؛ لما روي أنّه مَنْ قال: «وَليَستَنجِ بثلاثةِ أحجادٍ: يُقبِلُ بواجِدٍ، ويُدبِرُ بآخَرَ، ويُحَلِّقُ بِثالِثِ». (١٠)

(و) الوجه (الثاني) وبه قال أبو إسحاق المروزيّ (°): (أن يوزّعها) أي: المسحات (على الجانبين والوسط)؛ لما روي أنّه على قال: «حَجَرٌ للصَّفحةِ اليُمنَى، وحَجَرٌ للصَّفحةِ اليُسرَى، وحَجَرٌ للوَسَطِ.» (١)

ثم الخلاف في الأولويّة دون الوجوب؛ لثبوت الرواتين جميعاً (٧٠)، فيجوز عند كلّ قائل العدول إلى الكيفيّة الأخرى.

<sup>(</sup>۱) هو القاضي أبو علي الحسن بن الحسين البغدادي، أحد شيوخ المذهب الشافعي، المعروف بابن أبي هريرة. من شيوخه ابن سريج ثم أبو إسحاق المروزي شرح مختصر المزني شرحين: مختصراً ومبسوطاً، ودرّس ببغداد وتخرج عليه خلق كثير. توفي سنة (۳۵هـ) رحمه الله تعالى ينظر: طقات الشافعية الكبرى (۱۸۹/۱۸۰)، رقم (۱۷۰)، وقم (۱۷۰)، وطبقات ابن هداية الله ط. بيروت (۷۲-۷۳)، وط. بغداد (۲۱ ۲۲)، ووفيات الأعيان (۱/۲۲)، رقم (۱۵۹)، وسير أعلام النبلاء (۲۵ (۲۵)، رقم (۲۶۱).

<sup>(</sup>٢) هو الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الله، راوي صحيح البخاري، سبقت ترجمته.

<sup>(</sup>٣) المسربة بضم الراء وقيل يجوز فتحها، وهي هنا: مجرى الغائط. ينظر: المجموع (٢/ ١٢٦).

 <sup>(</sup>٤) لم أجده في كتب متون الحديث و قال النووي: منكر لا أصل له. وقال ابن الملقن غريب،أي: لا أعرف من رواه.ونقل في تلخيص الحبير كلام ابن الصلاح على الوسيط أنه لا يعرف.ينظر: المجموع (٢/ ١٣٢)، وخلاصة البدر المنير (١/ ٤٩)، رقم (١٤٣)، وتلخيص الحبير (١/ ١٨١).

 <sup>(</sup>٥) إبراهيم بن أحمد المروزي، صاحب كتاب الفصول في معرفة الأصول، وشرح مختصر المزني، وينظر: المجموع
 (٢/ ١٢٤).

 <sup>(</sup>٦) رواه الدار قطني في سننه (١/ ٥٦)، رقم (١٠)، بلفظ «وحجر للمسربة»، ثم قال: حديث حسن، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١١) رقم (٥٣ ٥٥٥)، وقال: إسناده حسن، وكذلك قال النووي في المجموع (٢/ ١٢٣).
 (٧) ثبوت الرواية الأولى غير مسلم، كها نقلنا عن المجموع وخلاصة البدر وتلخيص الحبير.

وقال الشيخ أبو محمد (١٠): الخلاف في الوجوب؛ لأنّ صاحب الوجه الأول لا يجيز الثاني؛ لأنّ تخصيص كلّ حجر بموضع ممّا يمنع رعاية العدد الواجب. وصاحب الوجه الثاني لا يجيز الأول؛ للحديث المصرّح بالتخصيص (٢٠)، ويقول: العدد المعتبر بالإضافة إلى جملة الموضع دون كلّ جزء منه. والأوّل هو اختيار المُعظم (٣).

فرع: ينبغي أن يضع الحجر على موضع طاهر بالقرب من النجاسة، فلو وضعه على النجاسة تعيّن الماء. ثم إذا انتهى إلى النجاسة أدار الحجر قليلاً قليلاً حتى يرفع كلُّ جزءً من النجاسة.

ولو أمرَّه من غير إدارة فهل يجزيه ذلك؟ فيه وجهان: أحدهما أنَّه لا يجزيه؛ لأنَّ الجزء الثاني من الموضع يلتقي[مع]ما ينجس من الحجر، والاستنجاء بالنجس غير جائز.

وأظهرهما: أنَّه يجزيه؛ لأنَّ الاستجهار رخصة وتكليف الإدارة يسدّ بابها، صرّح به المصنّف في العزيز (1).

(والأفضل الجمع بين الماء والحجر)؛ لأن الله تعالى قد أثنى على أهل قباء ﷺ (٥) بذلك، وأنزل: ﴿ فِيهِ رِجَالُ يُحِبُّوكَ أَن يَنَطَهَّرُوا ﴾ الآية، (التوبة: ١٠٨). ولأن العين

 <sup>(</sup>۱) الشيخ عبدالله بن يوسف، والد إمام الحرمين وينطر: العزيز طبع دار الفكر (۱/ ٥١٤)، و ط. العلمية
 (١/ ١٤٨).

<sup>(</sup>٢) الحديث الثاني في هذا الموضوع، وهو حديث حسن.ينظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٢٥٠).

<sup>(</sup>٣) يقصد بالأول الوجه القائل بأن الخلاف في الأولوية لا في الوجوب، كما في المجموع (٢/ ١٢٤)، والعزيز (١/ ١٠٤).

<sup>(</sup>٤) العزيز شرح الوحيز (١١٦/١).

<sup>(</sup>٥) مورد مزول هذا المقطع من الاية الكريمة قوم من الانصار، وسبب تخصيصهم بهذا الوصف فيه أقوال: أحدها أتهم كانوا يستنجون بلماء ذكر ذلك الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في الأم (١/ ٨٥)، ورواه ابن ماجه في سننه، رقم (٣٥٥). وثانيها أتهم كانوا يستنجون بالماء بعد استعال الحجارة. جاء ذلك في التفاسير وكتب المواعظ والفقه، مها ما جاء في تفسير القرآن العظيم لابن كثير الدمشقي (ت٧٤٤ه)، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ ١٩٩٧م)، دار إحياء بيروت (٢/ ٣٦٦ -٣٣٧) عن الحافظ أبي بكر البزار عن ابن عباس: «أن أهل قباء لما نزلت الاية الكريمة سألهم رسول الله يهي قالوا. إنا نتبع الحجارة بالماء»، قال ابن كثير: إنّ هذا الحديث مشهور بين الفقهاء، ولم يعرفه كثير من المحدّثين أو كلّهم، وقال النووي في المجموع (٢/ ١٦١): ليس له أصل في كتب الحديث.ا.ه... والثالث التوبة من الذنوب والتطهر من الشرك. جاء ذلك في المصدر نفسه (٢/ ٢١).

يزول بالحجر، والأثرُ بالماء، فلا يحتاج إلى مخامرة عين النجاسة، وذلك محبوب. وإن اقتصر على أحدهما فالماء أولى؛ لأنه يُزيل العين والأثر.

(والأدب الاستنجاء باليسرى)، دون اليمنى؛ لما روي عن عائشة عنه قالت: «كانَت يَدُ رَسولِ الله على اللهُ الدُمنَى لطَهُ ورِه وطَعامِهِ، وكانتِ الدُسرَى لِخَلائِهِ وَما كانَ مِن أَذَىً ». (١)

فإن كان يستنجي بالماء صبّه بيمينه ومسح باليسرى، وإن كان يستنجي بجامد ففي الدبر: يأخذ الحجر بيسراه ويمسح به الموضع، وكذلك تفعل المرأة في الاستنجاء من البول.

وأما قُبُل الرجل: فإن استنجى بـما لا يحتاج إلى استمساكه كصخرة عظيمة أو جـدار مثـلا أخـذ ذكـره [باليسرى] ويمـرّه عـلى ثلاثـة مواضـع.

وإن كان يحتاج إلى الاستمساك كالحجر الصغير فيمسكه بين إبهامي الرجلين أو بين العقبين ويأخذ ذكره بيساره ويمرّه عليه، وإن لم يتيسر هكذا أخَذ الحجر باليمين والذكر باليسار ويحرّك اليسار دون اليمين، فإن حرّكهما كان مستنجياً باليمين.

وقيل: الأولى أخل الحجر بيساره والذكر بيمينه ويمرّ الحجر على الذكر؛ لأنّ الاستنجاء يقع بالحجر فإمساكه باليسرى أولى، وهو ضعيف؛ لأن مسّ الذكر باليمنى مكروه مطلقاً وقد ورد النهي به. (٢)

وقال بعضهم (٣): لا يحصل الخلاص عن ذلك المحذور إلا بإمساك الحجر بين الإبهامين أو العقبين، كما مرّ، أمّا إذا استعمل اليمين كان مرتكباً للنهي، كيف فعل؟ (ولو خرجت) من المسلك (حصاةً أو دودةً) أو نواةً أو بعرةٌ (من غير تلويثٍ لم يجب

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود في سننه، رقم (٣٣و٣٤)، والإمام أحمد في مسنده، رقم (٢٦٣٢٦)، قال الإمام النووي في المجموع (٢٠ ٢٦): صحيح.

 <sup>(</sup>٢) في الحديث الصحيح، منه ما رواه البخاري رقم (١٥٣،١٥٢)، ولفظه: "إذا بال أحدُكم فلا يأخذن ذكرَه بيمينه، ولا يستنج بيمينه، ولا يتنفَّس في الإناء». ومسلم رقم (٢٦٧)، ومن ألفاظه قال ﷺ: "إذا دخل أحدكم الخلاء فلا يمس ذكرَه بيمينه».

<sup>(</sup>٣) ذكره الرافعي في العزيز (١/ ٥١٩)، ولم يسمّ صاحبه. وينظر: المجموع (٢/ ١٢٧).

الاستنجاءُ)، لا بالماء ولا بالحجر (في أصحّ الوجهين) (١٠)؛ إذ المقصود من الاستنجاء زوال النجاسة أو تخفيفها، و[ههنا] لم تتحقّق النجاسة؛ فلا معنى للاستنجاء.

والثاني: يجب الاستنجاء؛ إذ الخارج لا يخلو عن النداوة، والورع لا يخفى.

\*\*\*

## فروض الوضوء

لما فرغ المصنف من بيان قضاء الحاجة وآدابها وحكم الاستنجاء وآدابها شرع في بيان فروض الوضوء، وأخرها عنها لتأخرها بالذات وقال: (فصل: فُروض الوُضوء ستّة) الفُروض جمع فرض وهو: القطع والتقدير (٢) والبيان (٣)، لغةً.

وأما شرعا: فهو ما يعاقب تاركه ويثاب فاعله (١٠)، وهو لا يطلق إلّا على المنصوص. بخلاف الوجوب(٥)؛ فإنّه يطلق على المنصوص والمستنبط. هذا عند الفقهاء(١٠).

أما عند علماء الأصول: فهم مترادفان عندنا(٧).

<sup>(</sup>١) وخالف الغزالي وشيخه وشيخ شيخه الأصحاب فنقلوهما وجهين. والصواب: قولان. المجموع (٢/ ١١٢).

<sup>(</sup>٢) تاج العروس (١٨/ ٤٦٨)، وأنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تأليف: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي (ت٩٧٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، الطبعة الأولى (٩٧٨هـ) دار الوفاء - جدة (٨/ ٤٨).

<sup>(</sup>٣) قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ وَمَرْضَنَّهَا ﴾ (النور:١): معناه بيناها، قاله ابن عباس. تفسير الماوردي (٤/ ٧١).

<sup>(</sup>٤) المطلع على أبواب المقنع: لمحمد بن أبي الفتح الحنبلي، تحقيق بحمد بشير (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)- المكتب الإسلامي. بيروت (١/ ١٨).

<sup>(</sup>٥) الظاهر: بخلاف الواجب.

<sup>(</sup>٦) في البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي الشافعي (١/ ١٤٦): أن للحنفية في الفرق بين الفرض والواجب اصطلاحين، وأنّ الاصطلاح الثاني لهم أنّ الفرض ما ثبت بنص القرآن، والواجب ما ثبت من غير وحي مصرّح به. (٧) وهذا الترادف متفق عليه عند الشافعية الأصوليين، أما عند الأصوليين من الأحناف فها ثبت بدليل قطعي هو الفرض، كوجوب قراءة القرآن الكريم في الصلاة الثابت بعد الكتاب بالإجماع. وما ثبت بدليل ظني يسمى واجباً، كوجوب قراءة الفاتحة في الصلاة الثابت بالحديث غير المتواتر مثل قوله تلين: "لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». ينظر: التبصرة للشير ازي (١/ ٩٤)، والتمهيد للإسنوي (١/ ٥٨)، وشرح التلويح للإمام سعد الدين التفتازاني (ت٢٩٧هـ) على التوضيح لصدر الشريعة (ت٢٤٧هـ) ط. (١) - دار الكتب العلمية -بيروت لبنان (٢/ ٢٥٨)، وشرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (ص٨٨)، وأصول الفقه الإسلامي في نسيجه الجديد للدكتور مصطفى الزلمي الزلمي أي نسيجه الجديد للدكتور

والوضوء بضم الواو وفتحها من الوضاءة وهي النظافة ‹''. وقيل: من الإضاءة وهي التنوير. '''ثم استعمله الشرع بضمّ الواو في غسل الأعضاء الآتية، وبفتحها في ما يتوضّأ به.

(أحدها: النيّة)، هي في اللغة القصد، يقال: نواك فلان بخير، أي: قصدك، وقد يقال: هي الحفظ، يقال: نواك الله، أي: حفظك الله (٣). وفي الشرع عبارة عن انبعاث القلب على المقصود مقارناً بأفعال الجوارح.

وهي واجبة في طهارة الأحداث؛ لأنّها عبادة فأشبهت سائر العبادات، وقد قال على الله الأعمال بالنيّاتِ». (١٠)

ولا تشترط في إزالة النجاسة؛ لأنّها من قبيل التروك؛ إذ المقصود هجران النجاسة، والتروك غير مشروطة بالنية، كترك الزنا وشرب الخمر ونحوها.

وههنا مسائل لابد من معرفتها قبل العلم بكيفيّة النيّة، وقد أهملها المصنّف، ولا علينا أن نذكرها لك:

فاعلم أنّه بُني على اعتبار النيّة في الطهارات عدمُ صحّتها من الكافر، حتى لو اغتسل الكافر أو توضّأ في كفره ثم أسلم لم يعتدّبه؛ لأنّه ليس أهلاً للنيّة فتلزم الإعادة بعد الإسلام.

وقال أبو بكر الفارسي (٥): لا تجب إعادة الغسل وتجب إعادة الوضوء؛ لأن الغسل

العلماء، وقد ذكره في موضع آخر من هذا الكتاب وقال في عيون المسائل: فظهر أنّه هو المراد هنا أيضاً.

<sup>(</sup>١) أنيس الفقهاء (١/ ٤٩).

<sup>(</sup>٢) لم أجد مصدره، وهو من الإشتقاق الكبير مثل اشتقاق جبذ من الجذب. ينظر: شرح المحليّ على جمع الجوامع (١/ ١٢٥)

 <sup>(</sup>٣) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري الهروي (أبو منصور)، (ت٣٧٠هـ)،
 تحقيق: دمحمد جبر الألفي، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ) - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت (١/ ١٤).

 <sup>(</sup>٤) متفق عليه، رواه الإمام البخاري في صحيحه في مواضع وبدأ كتابه به، رقم (١)، ورواه الإمام مسلم في صحيحه، رقم (١٩٠٧)، ورواه أبو داود وابن ماجه وغيرهم.

<sup>(</sup>٥) الشيخ أحمد بن حسين بن سهل أبو بكر الفارسي، صاحب كتاب عيون المسائل من شيوخه ابن سريج، توفي بعد (٩٠ هه). ينظر: وفيات الأعيان (٤/ ٥٥)، رقم (٥٨٣)، ابن شاهويه، وطبقات الشافعية الكبرى (١/ ٣٩٩ كان وقم (٤٣)، ومن المؤسف أن الشارح عطي ينقل عن بعض الأعلام باسم مختصر محتمل لأشخاص، بدون ذكر كتبهم، فلعله كان يتصور القراء مثله في الإحاطة بتراجم

يصحّ من الكافر في بعض الأحكام؛ بدليل غسل الذمّية عن الحيض لتحلّ لزوجها المسلم.

وأجيب: بأن الذميَّة إذا جوِّز نكاحها استدعى الضرورةُ غسلها عن الحيض للوطء، كالمجنونة المسلمة فاستقرَّ عليه الحكم للاستحلال، بخلاف العبادات. هذا في الكافر الأصليّ، أما المرتد فلا تصحّ الطهارة منه بحال، ولم يجوّزوا فيه الخلاف المذكور.

ولو توضّأ المسلم ثم ارتدَّ فالأصحُّ أنّه لا يبطل، حتى لو عاد إلى الإسلام لم يجب عليه الإعادة؛ إذ حكمه مستديم؛ ألا يرى أنّه لو ارتدَّ لم يبطل ما مضى من صومه وصلاته، حتى لا يجب عليه إعادته بعد الإسلام ؟.

وفي وجه: يبطل الوضوء بالردّة (١٠)؛ لأن ابتداء الوضوء لا يصحُّ مع الردة، فإذا طرأ في أثنائه أبطله.

وأصحُّ الطريقين أن هذا الخلاف لا يجري في الغسل، بل مقطوع بصحَّته؛ إذ الغسل يجامع الكفر في بعض المواد، بخلاف الوضوء.

وأمّا التيمّم فيبطل بالردَّة على الأصحّ (٢)؛ لأنّ التيمّم لاستباحة الصلاة، وإذا ارتدّ خرج عن أهليّة الاستباحة، فلا يفيد تيمّمُه الإباحة بعد ذلك، كما لم تيمّم قبل الوقت.

وأما كيفيّة النيّة: (فينوي رفع الحدث)،أي: رفع حكمه كحرمة الصلاة مثلاً، أو المانع القائم بالأعضاء؛ لانّ رفعه هو المقصود من الوضوء، أو المنع المرتب عليه بالنسبة إلى أكثر من صلاة مفروضة؛ إذ الحدث بهذا المعنى لا يَرفعه إلا الوضوء، وأما التيمّم فإنها يَرفع بالنسبة إلى فريضة واحدة كما سيأتي، وإنها يكفي الإطلاق؛ لأنّ المقصود من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها، فإذا نواه فقد تعرّض لما هو المقصود.

ولو نوى رفع بعض الأحداث دون البعض فالأصحُّ: أنّه يصحُّ وضوؤه؛ لآنه قد نوى رفع البعض فوجب أن يرفع، والحدث لا يتجزأ، فإذا ارتفع البعض ارتفع الكل.

<sup>(</sup>١) المجموع (٢/٥).

<sup>(</sup>۲) المصدر نفسه (۲/۵).

والثاني: لا يصح؛ لأنّ ما لا ينوى رفعه يبقى، والأحداث لا تتجزّاً، فإذا بقي البعض بقي الكل. وأجيب: بأنّ نفس النوم والبول مثلاً لا تُرفع وإنها يرفع حكمها، وهو شيء واحد تعدّدت أسبابه، والتعرّض لها ليس بشرط، فإذا تعرّض له مضافا إلى سبب واحد لغت الإضافة وارتفع.

وقيل: إن لم ينف رفعَ ماعداه كفى، وإن نفى لم يكف (١)؛ إذ نيّـته تتضمن الرفع والإبقاء، فهو كما لو قال: أرفَعُ الحَدَثَ لا أرفَعُه.

وقيل: إن نبوى رفع الحدث الأوّل صبَّ، أوغيرَه فلا؛ لأنّ الأوّل هو الذي أثّر في المنع.

وقيل: إن لم ينو الآخر لم يصحّ؛ لأنّه الأقرب. (٢)

هذا كلّه إذا كان الحدث المخصّص بالرفع واقعاً له.

فإن لم يكن -كما لو نوى حدث النوم ولم ينم وإنما بال مثلا - نظر: إن كان غالطاً صح؛ لأنّ التعرّض لها ليس بشرط فلا يضرّ الغلط فيها، وإن كان عامداً لم يصحّ؛ لأنّه متلاعب بطهارته.

(أوينوي استباحة شيء مما يفتقر إلى الطهارة كالصلاة ومسّ المصحف) والطواف وسجدة الشكر والتلاوة؛ لأنّ رفع الحدث إنها يطلب لإستباحة هذه الأشياء، فإذا نواها فقد نوى غاية المطلوب.

فإن نوى استباحة صلاة معيّنة كظهر مثلا ولم يتعرض لما عداها نفياً وإثباتاً صح بلا خلاف. وإن نفى غيرها ففيه أوجه:

أحدها: الصحّة، لأنّ المنويّة تباح جدّاً، ولا تباح إلاّ إذا ارتفع الحدث، والحدث لا يتبعّض. والثاني: المنع؛ لأنّ نيّته تضمّنت الاستباحة وعدمَها، فهو كما لو قال: أبيح لا أبيح.

<sup>(</sup>۱) حكى هذا الوجه الماوردي والبغوي والغزالي وآخرون. التهذيب (۱/ ٢٢٧)، والحاوي الكبير (١/ ٩٤)، والمجموع (١/ ٣٦٩).

<sup>(</sup>٢) أو لَّأنّ ما قبل الأخير اندرج فيه، حكاه صاحب الشامل وجماعة من الخراسانيين.ينظر: المجموع (١/ ٣٦٩).

والثالث: تباح المنويّة دون غيرها؛ لقوله ﷺ: «ولِكُلِّ امرِئ ما نَوَى»(١)، والأوّل هـو الذي أختير.

(أو ينوي أداء فرض الوضوء)، أو أداء الوضوء بحذف الفرض؛ لأنّ النيّة هنا لمجرّد التمييز، وهو حاصل بما ذكر.

ويجب استحضار قصد فعل الوضوء كما في الصلاة. أشار إليه الإمام (٢)، وأفتى به الشيخ ابن حجر. (٦)

ثم الصحّة بجميع الكيفيات السابقة إنها هي بالنسبة إلى السليم، وأما دائم الحدث فممتاز بالحكم، كها أشار إليه بقوله: (والأصحّ) من الوجهين (أنّ من به حدث دائم كالمستحاضة) وسلس البول والمذي والمني (لا تكفيه نية رفع الحدث)؛ إذ حدثه لا يرتفع، كيف وقد يقارن وضوأه وقد يتأخّر عنه؟

والثاني: تكفيه؛ إذنيّة رفع الحدث متضمّنة لاستباحة الصلاة، فقصده يؤثّر تضمّنَه وإن لم يؤثّر بخصوصه.

وأجيب: بأنَّه لا يلزم من استباحة الصلاة رفع الحدث؛ بدليل فاقد الطهورين. (١)

(وتكفيه نية الاستباحة)، بدون نية رفع الحدث (على الأصحّ)، بالقياس على كفاية تلك النيّة عن المتيمم، بجامع كون حدثهم لا يرفع.

والشاني: لا تكفيه، بل لا بد من نية رفع الحدث أيضاً؛ إذ حدثه يتلاحق سبقاً وتأخراً، فينوي رفع الحدث للسابق والاستباحة للمتأخّر، وهذا اختيار أبي بكر

<sup>(</sup>۱) هذا لفظ البخاري، رقم (٥٤)، و ابن ماجه، رقم (٤٢٢٧)، و في مسند أحمد، رقم (١٦٨). و جاء بألفاظ أخر، كما في البخاري، رقم (١)، أبي داود، رقم (٢٢٠١) و...

<sup>(</sup>٢) قال إمام الحرمين في نهاية المطلب (١/ ٥٧): "نيّة الوضوء نيّة القربات....

<sup>(</sup>٣) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/٥٠).

<sup>(</sup>٤) فاقد الطهورين هو الذي لم يجدماء ولا تراباً للطهارة أو عجز عنها. ينظر: قواعد الفقه، تأليف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي (ت)، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، دار النشر، الصدف ببلشرز · كراتشي (١٢٠١).

الفارسيِّ والخضري. (١) والأفضل الجمع بينها؛ خروجاً من الخلاف.

ولو نوى دائمُ الحدث استباحةَ فريضة واحدة جاز بلا خلاف وإن نفى غيرها،بخلاف السليم؛ إذ طهارته لا تفيد إلا استباحة فريضة واحدة.

ولو نوى استباحة نافلة أو مطلق الصلاة فحكمه حكم الناوي المتيمّ، فستعرفه إن شاءالله. (و) الأصحّ (أن المتوضّئ لو نوى التبرُّد) أو التنظيف (مع النيّة المعتبرة) وهي نية رفع الحدث أو استباحة الصلاة - (لم يضرَّ)؛ لحصوله بدون النية فنيّته لاغية؛ كمن كبّر للتحريم وقصَد به إعلام [القوم].

والثاني: يضرّ؛ للإخلال بالإخلاص باشتراك القربة مع غيرها(٢).

وعلى الأوّل لا فرق بين أن يضم قصد التبرّد أو التنظيف على النيّة المعتبرة ابتداء وبين أن يُحدثها في الأثناء بشرط أن يكون ذاكراً للنيّة المعتبرة، فإن غفل عنها لم يصحّ ما يأتي به بعد ذلك؛ لأنّ النيّة الأولى غير باقية حقيقةً، وقد تحقّقت نيةٌ ثانيةٌ، فتكون أقوى.

(و) الأصحّ (أنّه) أي: المتوضِّئ (لو نوى استباحة ما يستحبّ له الوضوءُ كقراءة القرآن) حفظاً، (ودخول المسجد) وسماع الحديث وروايته، (لم يكفِ)؛ لأنّ هذه الأفعال مباحة مع الحدث، فلا يتضمَّن نيةُ استباحتها رفعَ الحدث.

والثاني: تكفيه؛ إذغرضه أن يكون تلك الأفعال على الكمال، ولا يكون ذلك إلا برفع الحدث.

<sup>(</sup>۱) سبقت ترجمة أبي بكر الفارسي، وأما الخضري فهوأبو عبد الله محمد بن أحمد المروزي الشافعي، المعروف بالخضري بكسر الخاء وسكون الضاد نسبة إلى بعض أجداده. كان يضرب به المثل في قوة الحفظ = وقلة النسيان، له معرفة بالحديث، كان معاصر الأبي زيد المروزي. ذكر أنّه تلميذ القفال، وذكر أنّه شيخ القفال، فالأول هو الشاشي، والثاني هو المروزي، ومن شيوخه أيضاً أبو بكر الفارسي، ومن تلاميذه أيضاً أبو علي الدقاق، أقام بمرو ناشر المذهب الشافعي، وله في المذهب وجوه غريبة، توفي في عشر الثلاثين وثلاثمأة، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٧١) رقم (١١٧)، وسير أعلام النبلاء (١/ ١٧٧) رقم (٩٨)، ووفيات الأعيان (٤/ ٥٧) رقم (٥٨/)، وطبقات ابن هذاية الله طبع بيروت (ص٩٠) هذا، وهذا الوجه صعيف ينظر: التهذيب (١/ ٢٢٧). (٢) هذا الوجه عكي عن ابن سريج، وأجاب العلماء عن تعليله بالتشريك أنّ هذا ليس تشريكاً وتركاً للإخلاص، بل هو قصد للعبادة على حسب وقوعها لأن من ضرورتها حصول التبرد. ينظر المجموع (٢/ ٢٧).

وأجيب: بأنّ الكمال تابع للعبادات غير مقصود في نفسه، فلا يلزم من قصده حصول المتبوع، بخلاف العكس.

(ولتكن النيّة) المعتبرة (مقرونة بأول غسل الوجه)؛ إطباقاً لأفعال الجوارح، وذلك على سبيل الوجوب.

ولا يجب استصحابها إلى آخر الوضوء إذا لم يُحدث نيةً أخرى كما ذكرنا؛ لتعسُّر المحافظة عليها.

وإذا قارن النيّةُ أوّلَ غسل الوجه ولم يقدُمها في السنن المتقدمة كالمضمضة والاستنشاق مثلا لم ينَل أجرها؛ إذ ليس للمرء من عمله إلا ما نوى.

(فلو تأخّرت) النية (عنه) أي: عن أوّل غسل الوجه (لم يجز) بلا خلاف؛ إذ يلزم منه خلو أوّل الفرض عن النيّة، وذلك مناف للصحّة، كفي الصلاة (وكذا) لم يجز (لو تقدّمت) النيّة (عليه) أي: على أوّل غسل الوجه، بأن قارنها بالسنن المتقدمة، (ولم تبق) النية (عنده، في أصحّ الوجهين)؛ إذ المقصود من العبادات واجباتها، والسنن توابع لها فلا يكفي اقتران النيّة بها؛ ولأنّها أمور سابقة على فرض الوضوء غير داخلة فيه كالاستنجاء.

والثاني: يجوز؛ إذ السنن معدودة من الوضوء، فاقترانها بها كاقترانها بفرضه.

قال النوويّ: هذا في المضمضة والاستنشاق إذا لم ينغسل معهما شيء من الوجه (١٠) فإن انغسل أجزأه إذا انغسل وهو ناو للوجه ولا يضرّ العزوب بعده (٢).

وكذا إن لم ينو بالجزء المغسول الوجهَ على الصحيح ٣٠٠.

وعند الجمهور يحتاج إلى غسل ذلك الجزء ثانياً (١٠).

<sup>(</sup>١) بأن تمضمض من أنبوبة إبريق ونحوه المجموع (١/ ٣٦٢).

<sup>(</sup>٢) المجموع (١/ ٣٦٢)، وينظر: البيان (١/ ١٠٢)، ولأنّ نيته قارنت الواجب بحر المذهب (١/ ٨٧).

 <sup>(</sup>٣) لأنّ نيّته عزبت قبل الفرض فلم يجزئه، كما لو عزبت عند غسل الكفّ. ينظر: البيان في مذهب الإمام المسافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني البمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ)، المحقق: قاسم محمد النوري - دار المنهاج - جدة، الطبعة الأولى، (١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م)، (١٠٣/١).

<sup>(</sup>٤) المجموع (١/ ٣٦٢)، وعبارة روضة الطالبين (١/ ١٩٤) و التهذيب (١/ ٢٣١).

(والأظهر) من الوجهين (أنه لا بأس بتفريق النيَّة على الأعضاء) بأن ينويَ عند غسل الوجه رفع الحدث عنه، وعند غسل اليد رفع الحدث عنها، وهكذا؛ إذ يجوز تفريق أفعاله، فكذلك يجوز تفريق النيَّة على أفعاله.

والشاني: لا يجوز؛ لأنّ الوضوء عبادة واحدة، فلا يجوز تفريق النيّة على أبعاضها كالصوم والصلاة.

وأجيب بمنع القياس؛ لوجود الفارق كما لا يخفي.

فرعان: الأول: أنّه لا يجب إضافة الوضوء إلى الله تعالى، ويستحبّ الجمع بين القلب واللسان في النيّة، وإن اقتصر على أحدهما فعلى القلب يجزيه وعلى اللسان فلا.

ولو جرى على لسانه [رفع] الحدث أو التبرّد وفي القلب خلافه فالاعتبار بالقلب.

ولو نوت المغتسلة عن الحيض استباحةَ الوطء تبيح لها كلّ ما كانت ممنوعة عنه من الصلاة ونحوها(١).

وقيل: لا تبيح لها إلا الوطءَ (٢). وقيل: لا يباح لها شيء (٣).

ولو ألقي في نهر مكرهاً فنوى رفعَ الحدث ارتفع، ولو غسل أعضاء الوضوء إلا رجليه ثم ورد النهر ذاكراً للوضوء كفي، وإلاّ فـلا.

والثاني: من غفل لمعة من وجهه في الكرّة الأولى وانغسلت في الثانية بقصد النفل فهل يجزيه أو لا؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يجزيه؛ لأن نيّة التنفَّل حدثت بعد عزوب النيّة المعتبرة، فهو كما لو أحدث نيّة التبرُّد بعد عزوب(١٠) النية المعتبرة؛ إذ لم يبق له رفع الحدث؛ ضرورة اعتقاده رفع الحدث في الكرَّة الأولى.

<sup>(</sup>١) في هذه المسألة ثلاثة أوجه: أصحّها هذا؛ لأنهّا نوت ما لا يستباح إلّا بطهارة. ينظر: المجموع (١/ ٣٦٥).

<sup>(</sup>٢) كاغتسال الذمية تحت مسلم لاتقطاع الحيض المصدر نفسه (١/ ٣٦٦).

 <sup>(</sup>٣) لأنها نوت ما تنتقض به الطهارة، قال إمام الحرمين. الأصحّ صحّة غسلها؛ لأنها نوت حلّ الوطء لا نفس الوطء، وحلّ الوطء لا يوجب غسلا.إ.هـ. المجموع (١/ ٣٦٦).

<sup>(</sup>٤) العزوب: الغيبة. قال تعالى: ﴿ عَلِمِ ٱلْغَيْبُ لَا يَعْرُبُ عَنْهُ ﴾ (سبأ:٣)، أي: لا يغيب عن علمه شيء. تاج العروس (١/ ٣٧٩).

وأصحُّها: أنّه يجزيه؛ لأنّ الشيء المفروض لا يخرج عن الفرضيّة بنيّة التنفّل؛ ألا يرى أنّ من جلس للتشهّد الأخير ظانّاً أنّه الأوّل ثم تذكّر في آخره فإنّه يجزيه، ولا يجب عليه الإعادة؟.

ولو انغسلت في تجديد الوضوء لا يجزيه، والفرق: أنّ الغسلات في الكرّات الشلاث طهارةٌ واحدة، ومقتضى النيّة الأولى أن تحصل الغسلة الثانية بعد الأولى، فما لم ينغسل عن الأولى لا يقع عن الثانية، وظنَّ كونه عن الثانية لا يمنع وقوعَه عن الأولى؛ كمن تركَ سجدةً من الركعة الأولى ناسياً وسجد في الثانية يُتِمُّ بها الأولى مع أنّ ظنّه أنّها من الثانية، وأما التجديد فهو عبادة مستقلَّة منفردة بنيّة، لم يتوجّه إليه رفع الحدث.

قال النوويُّ: ولو نسيها في وضوء أو غسل ثم نسي الوضوء أو الغسل فأعاد بنية الحدث أجزأه، وتكمُّلُ طهارته بلا خلاف (١٠).

(و) الفرض (الثاني: غسل الوجه)؛ وذلك بالنصّ والإجماع.

أما النصّ: فقوله تعالى ﴿ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ الآية.(المائدة:٦).

وأما الإجماع: فقد نُقل عن ابن المنذر" و[ابن]عبد البر. ""

وسمي الوجه وجها لحصول المواجهة به، أي: المقابلة في المحاورات.

(وهو منابين منابت الشعر غالباً) أي: إنباتاً غالباً بالنسبة إلى أكثر الناس، وأراد به تسطيح الجبهة المائل إلى التدوير (ومنتهى اللحيين) وهما العظمان اللذان تنبت عليها الأسنان السفلي (والذقن) وهو اجتماع رأسي العظمين، ولعله أراد به آخره الذي

<sup>(</sup>١) الروضة (١/ ١٩٦)؛ لأن المرض باق في اللمعة وقد نوى الفرض في الطهارة الثانية، صرح بهذا ابن الحداد في فروعه، والتاضي أبو الطيب في شرح الفروع، والبغوي في التهذيب (١/ ٢٢٧) ونقل الفوراني الاتفاق عليه. ينظر:المجموع (١/ ٣٧٦).

<sup>(</sup>٢) لم أجد ذكر الإجماع عليه صراحة في كتابي ابن المنذر: الاجماع والأوسط. وجاء في الأوسط (٧/١)، المسألة (١٢٨): أجمع أهل العلم لا اختلاف بيهم على أنّ من توضأ مرة مرة فأسبغ الوضوء - أنّ ذلك يجزيه؛ لأن الله جل ذكره قال: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَكَوْةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ ، فأمر بغسل الوجه، إ.هـ. وهو مذكور صراحة في مراتب الإجماع لابن حزم (١/١٨).

<sup>(</sup>٣) ينظر لبيان الإجماع: التمهيد (١/ ٣١).

يلي الحنك متمائلاً عن الاستواء؛ لتظهر الفائدة في ذكره؛ إذ هو غير منتهى اللحيين، ويمكن أن يكون عطف تفسير لمنتهى اللحيين (طولا) أي: من جهة الطول؛ تحديداً للوجه، (وما بين الأذنين في العرض) هذا حدّ الوجه طولاً وعرضاً.

وأراد بما بين النهايات الظاهر الذي ليس دونه حائل، ليخرج عنه داخلُ الفم والأنف.

واعلم أن إطلاق الكتاب يقتضي أن لا يكون الذقن ومنتهى اللحيين من الوجه؛ إذ جعلهما منتهي للحدِّ، كما لا يخفى.

وليس كذلك، اللهم إلا أن يقال: أراد بمنتهاهما ما يليهما من الحنك، فيدخلان فيه حينتُذ.

(فخرج عنه) أي: عن الوجه (موضع الصلع) وهو مقدَّم الرأس الذي ذهب الشعر عنه؛ لأنّه فوق ابتداء التسطيح، ولا عبرة بانحسار الشعر عنه؛ نظرًا إلى الأغلب.

(و) خرج أيضاً (النزَعتان وهما البياضان) باعتبار خلوِّ الشعر عنها، (المكتنفان) أي: المحيطان، -من الكَنف وهو الإحاطة - (للناصية) أي: لمقدِّمة الرأس أعلى الجبين؛ لأنّها في حدِّ التدوير.

ويخرج عنه الصدغان أيضا، وهما في جانبي الأذن يتَّصلان بالعذارين من فوق؛ لأنّهما خارجان عن ما بين الأذنين؛ إذ هما فوق الأذنين.

(ويدخل فيه) أي: في حدّ الوجه (موضع الغمّم) أي: الشعر النابت على الجبهة على خلاف الغالب مأخوذ من غُمَّ الشيء إذا سُتِر - إذ هو في تسطيح الجبهة، ولا عبرة بنبات الشعر على خلاف الغالب؛ كما لا عبرة بانحساره عن الصلع على خلاف الغالب. وقيل (١): هذا إذا استوعبت الغمم جميع الجبهة، وإلا فهو من الرأس؛ لأنّه

<sup>(</sup>۱) قاله الغزالي والرافعي. ينظر: الوجيز لحجة الإسلام الغزالي (٥٠٥هـ)، تحقيق عبي معوّض وعـادل عبـد الموجـود، ط الأولى (١٤١٨هـــ-١٩٩٧م)، دار الأرقـم- بـيروت (١٢٢/١)، والعزيـر: دار الكتب (١٠٥/١ ١٠٦)، ودار الفكـر (١ / ٣٣٨).

على شكله، والباقي المكشوف هو الجبهة، وضعَّفه النوويّ. (١٠)

(وكذا) يدخل فيه (موضع التحذيف) وهو الذي نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والنزعة، وقد يقال: بين الصدغ والنزعة، والمعنى لا يختلف؛ لتلاصق الصدغ والعذار (على الأظهر) من الوجهين؛ لمحاذاته بياض الوجه، ولهذا يعتاد النساء والأشراف إزالة الشعر عنه، ولذلك سمي موضع التحذيف. وذلك ما اختاره ابن سريج (٢٠)،

والشيخ [أبو زيد](٢)، وصاحب الوجيز وغيرهم، وتبعهم المصنف. (١)

والثاني: أنّه من الرأس؛ [لنبات الشعر] عليه متصلاً بسائر شعر الرأس. وهذا الوجه يوافق نص الشافعي، وعليه الأكثرون، وبه أفتى الشيخ نصر المقدسي وأبو زكريا يحي بن شرف النووي. (٥)

ويمكن التلفيق (' بين الوجهين بأن يقال: أراد الأوَّلون جعله من الوجه؛ نظراً إلى أنه [يجب غسله] تبعاً للوجه؛ ليتحقق استيعابه، وذلك متَّفق عليه، وأراد الأخرون خروجه عنه؛ لأنَّ غسله ليس بالأصالة بل بالتبعية، وذلك متَّفق عليه، فلا منافاة بينها.

(والشعور الخفيفة - على الوجه - غالباً) قيد للخفّة لا لكينونتها، (وهي: الأهداب) أي: الشعور النابتة على أجفان العين، من الحدب وهو دفّ (٧) جناح الطائر.

(والحاجبان) - تنّاهما باعتبار المنبت- وهما الشعور النابتة على سطح العين، سميت

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/ ١٩٧). والمحموع شرح المهذب (٢/٦٠١)

<sup>(</sup>٢) جاء في يحر المدهب للروياني (١/ ١٠٢): وقال ابن سريج وابن أبي هريرة: هو من الوجه، ا.هـ..

<sup>(</sup>٣) أبو زيد هنا هو المروري، الشيخ محمد بن أحمد بن عمد الله، س.ت. عمد بيان مقدار القلتين.

 <sup>(</sup>٤) "الوحيز "(١/ ١٢٢)، والعزيز (١ / ٣٣٩).

<sup>(</sup>٥) الأمّ طبعُ دار إحياء- الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ) (٨٩/١)، وروضة الطالبين. ط. المكتبة التوفيقية (١٩٧١).

<sup>(</sup>٦) المناسب: "التوفيق".

<sup>(</sup>٧) "دفّ جناح الطّائر" أي: تحريك جناحه. جاء في الحديث: «كُل ما دفّ، ولا تَأْكُلُ ما صَفّ»، أي: كل ما حرّك حناحيه في الطيران ونحوه. النهاية (٢/ ٢٩١).

حاجباً؛ لأنّها حجَبت شعاعَ النيّرين عن الحدقة.

(والعذاران) وهما القدر المحاذي للأذنين يتصلان من الأعلى بالصدغ ومن الأسفل بالعارض. (والشاربان) وهي الشعور النابتة على الشفة العليا، سمِّيت بذلك؛ لأنَّ فم الإنسان يلاقيها عند الشرب.

فهذه الشعور الخفيفة (يجب غسلها ظاهراً) أي: ظاهرها المرئيّ (وباطناً) أي: باطنها الذي يلي منها الوجة (وغسل البشرة تحتها) أي تحت مسترسِلها، لا المنبت الحقيقيّ؛ فأنّه لا يمكن أن يغسل (''، وذلك لكونها من الوجه، ولا عبرة بحيلولة الشعر؛ لأمرين: أحدهما: أن الغالب في هذه الشعور الخفّة فيصل الماء إلى منابتها بسهولة، فإن اتّفق كثافةٌ على سبيل الندورة ألحق بالغالب.

والأمر الثاني: أنَّ بياض الوجه محيط بها: إمّا من كلِّ جوانب، كالحاجبين والأهداب، أو من الجانبين، كالعذارين والشاربين، فيجعل موضعُها تبعاً لما يحيط به، والأمر الأوّل أظهر.

والسلعة النابتة في محلِّ الفرض ملحقة بتلك الشعور.

(وكذا العَنفَقَة) وهي النابتة على الشفة السفلى، يجب غسلها ظاهراً وباطناً (في أظهر الوجهين).

وهذان الوجهان مبنيّان على التعليلين المذكورين في الأهداب، وغيرها إن علّلنا بندرة الكثافة فالعنفقة ملحقة بها، وإن علّلنا بإحاطة البياض فلا، بل هي كاللحية.

والتعليل الأوّل أظهر كما أشرنا إليه، وقد حكي التعليل فيها على نصّ الشافعيّ: "بأنّ هذه الشعور لا تستر ما بعدها غالباً"، فإذا عرفت هذا عرفت علّـة الوجهين.

(وأما اللحية) بكسر اللام (الكثيفة) المتراكمة بعضها على بعض، وسنذكر الخلاف (''
(فيكفي غسل ظاهر ما في حدِّ الوجه منها)، ولا يجب غسل البشرة تحتها؛ لما روي: «أنّه الله وضاً فَغَرَف غُرفة غَسَلَ بِها وَجهَه» (")، وكان [كثيفَ اللحية]، ولا يبلغ ماء الغرفة

<sup>(</sup>١) لنبات الشعر عليه، إلا أن ينتف الشعر.

<sup>(</sup>٢) أي: في تفسير الكثافة، وفيه وجهان يأتي بيانهما بعد أسطر في قوله: ثم الفرق بين الكثيف والخفيف بوجهين: إلخ..

<sup>(</sup>٣) صحيح، رواه البخاري، رقم (١٤٠)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٣٦٠)، رقم (١٠٧٨)، ورواه غيرهما.

الواحدة إلى أصول الشعر مع كثافتها، والمعنى عسر ايصال الماء إلى ما تحتها مع الكثافة. وفي قول أو في وجه: يجب إيصال الماء إلى منابتها؛ لأنَّ المنابت وجه، وهذا شعر نابت عليه. (وإن كانت) اللحية (خفيفة) غير متراكمة (فهي كالشعور الخفيفة غالباً)، فيجب غسلها ظاهراً وباطناً؛ لعدم عسر ايصال الماء إلى ما تحتها.

ويستثنى عن اللحية الكثيفة لحية المرأة والخنثى؛ لأن أصل اللحية لهم نادر يلحق بالغالب.

وفي وجه ضعيف: إنّ الخنثي كالرجل.

ثم الفرق بين الكثيف والخفيف بوجهين: أظهرهما- وهو المحكيُّ عن نصِّ الشافعي -: أن الكثيف ما يمنع رؤية خلالها في مجلس التخاطب، والخفيف ما لا يمنعه(١).

والثاني: أن الكثيف: ما احتاج إلى مبالغة واستقصاء في ايصال الماء إلى منبته، والخفيف: ما لا يحتاج، وكأنّ الوجهين قريبان من معنى واحد، إلا أنّه يقع بينهما تفاوت في هيئة النبات بسطا وجعدا، فقد يؤثّر الجعد في منع الرؤية دون الإيصال مع خفّته، والبسط بالعكس.

(وإن خفَّت) بعضها (وكثُفت) بعضُها (فلكلِّ حكمه، على أصحّ الوجهين)؛ توفيراً لقتضي كلّ واحد مما عليه.

والثاني: أن لكلِّها حكم الخفيف. ذكره صاحب التهذيب (٢)، وعلَّله؛ بأن كثافة البعض مع خفة البعض نادر، فصار كشعر الذراع إذا كثف.

وأجيب بالمنع، والادعاءِ بأنَّ الكثافة في البعض والخفة في البعض أغلب من كثافة الكلِّ ، فكيف يستقيم التعليل؟

(ويجب أيضاً) أي: كما يجب غسل ظاهر ما في حدّ الوجه من اللحية الكثيفة (غسل ظاهر الخارج) من حدّ الوجه (من اللحية الكثيفة في أصحّ القولين)؛ لأنّه من الوجه

<sup>(</sup>۱) الأم (۱/ ۸۹).

 <sup>(</sup>٢) هـو البغوي، وعبارة التهذيب: "وإن كان بعض لحيته خفيفاً والبعض كثيفا يجب ايصال الماء إلى باطن الخفيف
 دون الكثيف"، وما نقله عنه الشارح من الاستدلال قاله البغوي في لحية المرأة الكثيفة. ينظر: التهذيب (١/ ٢٣٩).

بحكم التبعية، وقد عدَّه الشارع من الوجه حين «رأى رجلاً غَطَّى لحيتَه وهُو في الصلاة، فقال على: اكثِم ف لحيتَك فأنّها منَ الوجهِ» (١٠)؛ ولأنّه متدلِّ عن الفرض فهو كالجلد المتدلِّى.

والثاني: لا يجب غسله؛ بالقياس على الشعر النازل عن حد الرأس؛ فأنّه لا يعطى حكمَ الرأس حتى لا يجوز المسح عليه، فكذلك ما نزل عن حدّ الوجه لا يعطى حكمَ الوجه.

وأجيب بمنع القياس للفارق، وهو: أنَّ الرأس اسم لما [ترأَّس وعلا] (()، فلمّ انزل عنه الشعر خرج عن ذلك الاسم، فلا يناوله النصّ، والوجه اسم لما يُتوجَّه به عند المحاورات، واللحية النازلة لا يخرج عن ذلك الاسم [فيتناوله] النصّ.

والمراد بالخارج ما انتشر عن منبته حتى جاوز حدّ الوجه، صرَّح به الشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد. (٦)

والخلاف جارٍ في الخارج من الشعور الخفيفة أيضاً، لكن صحَّح في الإرشاد وجوب غسل باطنها أيضاً؛ لندرة الخروج فيها.

فرع: لو خلق لإنسان وجهان وجب غسلها؛ لحصول المواجهة بهما، أو رأسان كفي مسح بعض أحدهما؛ لأنّ الواجب مسح بعض ما يسمّى رأساً.

(و) الفرض (الثالث: غسل اليدين مع المرفقين)؛ لقوله تعالى: ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْفُرِفِي ﴾ (المائدة: ٦).

وكلمة إلى قد تستعمل بمعنى مع، كقوله تعالى: ﴿ مَنَ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ ﴾ (الصف: ١٤) وهو

<sup>(</sup>١) حديث ضعيف غريب من رواية ابن عمر رهي قال المحدّثون: له إسناد مظلم، ثم قالوا لا يثبت في الباب شيء. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ٢٧)، وقم (٧٧)، وتلخيص الحبير (٥٦/١)، رقم (٧٧)، قال شيخ الاسلام: ولم أجده هكذا، وإنها أخرجه صاحب مسند الفردوس بلفظ: «لا يغطين أحدكم لحيته فإن اللحية من الوجه».

<sup>(</sup>٢) بحر المذهب (١١٢/١).

<sup>(</sup>٣) شرح شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي إرشاد ابن المقري شرحين: فتح الجواد، والإمداد. وينظر. فتح الجواد (١/ ٤٧).

المراد هنا؛ لما روي: «أنّه على تَوضَا وأدارَ الماءَ على مِرفَقَيه (١)، وقال: هذا وُضُوءٌ لا يَقبَلُ اللهُ الصّلاةَ إلا بِه». (٢)

والمرفق مجمع العظمين: عظم الساعد وعظم العضد. ٣٠)

لم يلتصق به، وإن لصق غَسَل ظاهرها؛ بدلاً عما استتر منه.

فيجب غسل اليدين مع ما عليها من شعر وإن كثف، وأظفار وإن طالت، كيد أو سَلعة نبتت بمحلّ الفرض وإن خرجت عنه، وكذا باطن ثقب أو شقّ فيه؛ لأنّه صار ظاهراً.

نعم ما له غور في اللحم يجب غسل ظاهره فقط، وكذلك غسل ما يحاذيها من يد زائدة نبتت فوق محل الفرض وتدلّت وتميّزت عن الأصليّة بنحو قصر فاحش أو ضعف بطش أو غير ذلك؛ لحصول ذلك القدر في محلّ الفرض، وإن لم يتميّز عن الأصلية -كأن اتفقتا طولاً وقوةً مثلاً - وجب غسلها جميعاً لتحقّق إتيانه بالفرض. ولو تكشّطت الجلدة من العضد وتدلّت على الساعد وجب غسل المتدليّ مطلقاً ما

ولو انكشطت من الساعد والتصق رأسها بالعضد والباقي متجافٍ وجب غسل المحاذي لمحلّ الفرض ظاهرا وباطنا، دون ما فوقه على الأشهر؛ إذ العبرة بها عليه التكشُّط لا بها منه.

(ومن قُطعت يده من الكوع فعليه غسل الباقي) إلى المرفق وجوباً؛ إذ المسور لا يسقط بالمعسور. (١)

## (وإن قطعت يده من المرفق فعليه غسل رأس عظم الباقي في أصحّ القولين) من

<sup>(</sup>۱) هذا الجرء من النصّ رواه الدار قطني (۱/۸۳)، رقم (۱٥)، والبيهقي في الكبرى (٥٦/١)، رقم (٢٥٨و٢٥٩)، وكلاهما عن حابر عيم، وفي إسنادهما ابن عقيل، وهو متروك عند المحدّثين، لم يرضه سوى ابن حبان. أورده في الثقات وانفرد بذلك.

<sup>(</sup>٢) هذا المقطع من النصّ جزء من حديث آخر ليس مرتبطاً بغسل المرفقين، وكان يغني عن هذا النصّ المتفرق الأجزاء الضعيف ما هو محل الاستدلال منه ما رواه الإمام مسلم، رقم (٢٤٦) عن أبي هريرة: «آنه توضأ حتى أشرع في العضيد ثم قال: هكذا رأيتُ رسولَ اللّهِ مَن يُوضاً». ينظر لهذين المقطعين: خلاصة البدر المنير (١٠/١)، رقم (٥٩)، والتحقيق في أحاديث الخلاف (١٠/١)، رقم (١٠٠)، وتلخيص الحبير (٥٨/١)، رقم (٢٥١)، رقم (١٩٤)، رقم (١٠١). وفيه لغتان: مرفِق بفتح الميم وكسر الفاء، ومرفق بكسر الميم وفتح الفاء. طلبة الطلبة (٥٠)،

<sup>(</sup>٤) المنثور (٣/ ١٩٨)، والأشباه والنظائر للسيوطي (١٥٩)، وينظر: المنثور (١/ ٢٢٧).

أصحّ الطريقين؛ لأنّه من محل الفرض حين السلامة وقد بقي، فأشبه الساعد بعد القطع من الكوع.

والثاني: لا يجب؛ لأنّ وجوب غسله بتبعيّة عظم الساعد، وقد زال.

وأجيب: بأنّ اسم المرفق إنها يطلق على مجمع العظمين (١٠)، فهو متناول بالنص، فكيف يكون غسله بالتبعية ؟.

والطريق الثاني: القطع بالوجوب من غير جري الخلاف.

وإن قطعت عمّا فوق المرفق فغسل الباقي من العضد مستحبٌّ لتطويل التحجيل، كما لو كانت سليمة، وليس بواجب؛ لزوال محلّ الفرض.

فإن قيل: غسل ما فوق المرفق إنها هو تابع للمفروض، فإذا سقط المفروض المتبوع فهلا يسقط التابع كمن فاتته صلوات في ايام الجنون، فإنّ قضاء الرواتب التابعة يسقط بقضاء الفرائض المتبوعة؟

قلنا: سقوط القضاء هناك مسامحة ورخصة، وإلا فهو ممكن في نفسه، والتابع أولى بالمسامحة، وسقوط الأصل هنا ليس على سبيل الرخصة بل هو متعذّر في نفسه، فحسن الإتيان بالتابع؛ محافظة على العبادة بقدر الإمكان، كمن ليس على رأسه شعر فيستحبُّ له امرارُ الموسَى على رأسه حين الحلق في الحجّ.

(و) الفرض (الرابع: مسح الرأس)؛ للآية (٢)، ولما روي: «أنَّه ﷺ مسح في وُضوئهِ ناصِيتَه». (٣)

ولا شكّ أن الاكتفاء بالناصية يمنع وجوب الاستيعابِ والربعِ على ما ذهب إليه جماعة؛ (٤) لأنّها دونها، بل دون نصفها.

<sup>(</sup>١) قال في فتح الجواد (١/ ٥١). " وهو مجتمع عظم الساعد وعطم العضد مع الإبرة الداخلة بينهما

<sup>(</sup>٢) وهي قوله تعالى: ﴿ وَأَمْسَحُواْ بِرُمُوسِكُمْ ﴾ (المائدة: ٦).

 <sup>(</sup>٣) روى نحوه مسلم في صحيحه، رقم (٢٧٤) بلفظ: «أن النبي ﷺ توضّأ فمسح بناصيتِه وعلى العهامةِ وعلى الخامةِ وعلى الخفين». ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٣٠٩)، رقم (٨٨٦) بلفظ: «أن النبي ﷺ توضأ ومسح على ناصيته».

<sup>(</sup>٤) فعند مالك يجب مسح جميع الرأس، وكذا عند أحمد في رواية عنه، وعند أبي حنيفة يجب مسح ربعه في رواية، وقدر ثلاثة أصابع في رواية أخرى عنه ينظر: المدونة الكبرى (١/ ١٦)، والمغني (١/ ٨٦)، والمبسوط للسرخسي (١/ ٦٣)، وبدائم الصنائع (١/ ٨٦).

(بقدر ما يقع عليه الاسم، إمّا على البشرة) ولو بقدر شعرة، (أو على الشعر الكائن في حدّ الرأس) ولو كانت شعرة واحدة.

وكلام المصنف يقتضي التخيير بين البشرة والشعر، وهو مذهب الجمهور. (١)

وقال الروياني: لا يجوز على البشرة عند وجود الشعر؛ لانتقال الفرض إلى الشعر. وقال أبو العباس بن القاص: لا بدّ من مسح ثلاث شعرات؛ كما يجب إزالتها في التحلُّل عن النسك. (٢)

ويستحبُّ بقدر الناصية؛ للخروج من الخلاف. (٢)

والمراد بالشعرِ الكائنِ في حدّ الرأس، أن لا يخرج منه لو مدَّ، فلو كان مسترسلاً خارجا عن الحدِّ أو قططا(٤) يخرج لو مُدَّ، لم يجز المسح عليه؛ لأنَّ الماسح عليه غيرُ ماسح على الرأس.

قال المصنّف في العزيز: إن كل شعر مدّ من جهة النبات يكون خارجاً عن حدّ الرأس وإن كان في غاية القصر، فكأنّ المراد المدُّ من جهة الرقبة والمنكبين؛ [إذ هي جهة النزول عادة]، وتبعه كثيرون من الشرّاح.

وقال الشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد: والمراد أن لا يخرج بالمدِّ من جهة نزوله أيِّ جانب كان، فالنازل للوجه من الناصية لا يجوز مسحه وإن كان لو مدِّ من القفاء لما نزل. (٥)

وقيل: ما جاوز عن منبته لا يجوز أن يمسح عليه وإن لم يخرج عن حدّ الرأس؛ لأنّه كالغطاء لما تحته.

<sup>(</sup>١) منهم القاضي حسين والفوراني وإمام الحرمين والغزالي في البسيط، والمتولي والبغوي، والشاشي في المعتمد وآخرون، والشيخ أبو حامد والنبذنيحي والمحاملي والجرجاني وصاحب العدة ينظر: المجموع (١/ ٤٣٦)، ونهاية المطلب (١/ ٧٩).

<sup>(</sup>٢) بحر المذهب (١/١١٢)، والمجموع (١/ ٤٣٠)، والتهذيب للبغوي (١/ ٢٤٩).

<sup>(</sup>٣) أي: خلاف أي حنيفة وأبي يوسف، فالواجب عندهما مسح ربع الرأس، والناصية ربعه. ينظر: المبسوط للسرخسي (١/ ٢٤).

<sup>(</sup>٤) و شُعر قطّ و قَطَط أيضاً: شديد الحعودة. المصباح المنير (٢/٥٠٨).

<sup>(</sup>٥) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٥٢).

(والأظهر) من الوجهين (آنه لا يشترط المدُّ) في مسح الرأس؛ إذ المقصود وصول الماء فلا نظر إلى كيفيّة الإيصال، كما لا نفرِّق في الغسل بين أن يجري الماء على بدنه أو يغوصَ ببدنه فيه.

والثاني: يشترط المدُّ؛ لأن عدم المدّ لا يسمَّى مسحاً، وهذا اختيار القفّال '''.

ولو قطرت المرأة على خمارها ووصل البلل إلى شعرها ولم يجرِ على الموضع '' فعلى الوجهين، وإن جرى كفي بلا خلاف.

(و) الأظهر (أنّ الغسل يقوم مقام المسح)؛ لأنّ الغسل أبلغ من المسح، فكان مُجزِئاً بالطريق الأولى.

والثاني: لا يُجزيه؛ إذ المأمور به مسح لا غسل.

ومحل الخلاف في ما إذا غسل من غير ايصال شيء إليه من يدٍ أو خرقةٍ أو نحوهما، وإلا فلا خلاف في جوازه.

وإذا قلنا بالجواز فهل يكره الغسل؟ فيه وجهان: أحدهما: نعم؛ لأنّه إسراف كغسل الخفّ بدلاً عن مسحه.

وأظهرهما: أنّه لا يكره؛ لأنّه الأصل، والعدول إلى المسح للتخفيف، فإذا غسل عاد إلى أصله، ولكن لا يستحبّ؛ لما أشار إليه الشارع في باب الرخَص: "إنّ اللهَ قد تَصَدّقَ عليكم فاقبَلُوا صَدَقَتَه». (٣)

فرع: الأذنان ليستا من الرأس فلا يجوز المسح عليها، والحديث الوارد فيها ضعيف (٤٠).

<sup>(</sup>۱) القفـال المروزي المعروف بالصغـير، عبـد الله بـن أحمـد، يتكـرر دكـره في كتـب متأخـري الخراسـانيين. مقدمـة المجمـوع (١/ ١١٥).

<sup>(</sup>٢) العزيز طبع دار الكتب. بيروت (١/ ١١٤)، وط. دارالفكر (١/ ٣٥٦).

<sup>(</sup>٣) صحيح، رواه الإمام مسلم في صحيحه، رقم (٦٨٦).

<sup>(</sup>٤) لفظ الحديث: االأذُنانِ منَ الرأسِ»، رواه أبن ماجه في سننه، رقم (٤٤٣)، ورواه البيهقي في الكبرى، رقم (٣١٧)، ولكنه صرح قبل سرد الحديث بضعف سنده، ورواه الترمذي، رقم (٣٧)، ثم قال: هذا حديث حسن ليس إسناده بذاك القائم.

(و) الفرض (الخامس: غسل الرجلين إلى الكعبين)، لقول عالى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبِينِ)، لقول تعالى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبِينِ ﴾ الله دة: ٦).

وقراءة الجرِّ فيه إمّا محمولة على جرّ الجوار، وإمّا محمولة على الظاهر من عطف الأرجل على الرؤوس؛ بناءً على أنّ الغسل الخفيف يسميه العرب مسحاً؛ قصداً لطلب التوسّط؛ إذ الأرجل مظنّة الإسراف، ولا يجوز أن يعطيها حكم المسح كما في الرأس؛ لقيام التقييد المانع لذلك. (1)

والكعبان هما العظمان [الناتئان] من الجانبين عند مفصل الساق. (٢)

وقال القاضي ابن كجّ: (٣) الكعب هو الذي فوق مشط القدم.

وأجيب: بها روى نعمان بن بشير (''قال: «أَمَرَنا رسولُ اللّهِ ﷺ بإقامَةِ الصَّفوفِ، فرأيتُ الرجلَ يُلزِقُ مِنكَبَه بِمِنكَبِ أخِيه وكَعبَه بِكَعبِ أخِيه». (''والذي يتصور فيه الإلزاق هما لا هو. انتهى.

وإطلاق الكتاب الفرضية على غسل الرجلين على سبيل الأصالة، أو بالنسبة إلى من لا يمسح الخفين، وإلا فالمتوضّئ غير مكلَّف بغسلها، فافهم. (1)

خاتمة: قد يمتحن ويسأل عن وضوء ليس فيه غسل الرجلين؟ وصورته: ما إذا غسل الجنب جميع بدنه إلارجليه ثم أحدث، فإن قلنا: يجب وضوء وغسل عند

<sup>(</sup>١) يقصد أن الأعضاء المغسولة في الوضوء ذكرت مقيدة وعضو المسح فيه ذكر مطلقاً في الآية الكريمة.

<sup>(</sup>٢) تهذيب الأسياء واللغات (٣/ ٢٩٣).

<sup>(</sup>٣) صاحب التجريد، القاضي أبو القاسم يوسف بن أحمد الديسوري.س.ت. (ص ١٦٦). ولم أحصل على مؤلفاته.

<sup>(</sup>٤) هو أبو عبدالله، ويقال: أبو محمد نعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، ابن أخت عبد الله بن رواحة. ولد سنة اثنتين من اهجرة، وعدّ من الصحابة الصبيان باتفاق مسنده (١١٤) حديث، اتفقا له على خسة. وانفرد البخاري بحديث، ومسلم بأربعة، قتل في أواخر سنة (٦٤هـ) بعد وقعة مرج دابق على .ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٤١١)، رقم (٦٦).

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم (١/ ٢٥٤) كتاب (١٥) الجهاعة والإمامة، باب (٤٧) إلزاق المنكب بالمنتكب والقدم بالقدم في الصف، وقال النعمان بن بشير: "رأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه، ورواه ابن حبان في صحيحه (٥/ ٥٥٠)، رقم (٢١٧٦)، ورواه ابن خزيمة والبيهقي.

<sup>(</sup>٦) وجه الأمر بالفهم أنّه غير مكلف بالغسل على التعيين، بل على التخيير في حالة لبس الخف بشروطه.

اجتماع الحدثين، وجب غسل الرجلين عن الجنابة ووضوء كامل للحدث يقدم منهما ما شاء، فيكون الرجلان مغسولتين مرتين (١).

وإن قلنا: تكفي غسلة لكن يجب الترتيب في أعضاء الوضوء فيجب تأخير غسل الرجلين، ويكون غسلها واقعا عن الجنابة والحدث جميعاً.

وإن قلنا: يكفي الغسل من غير اشتراط الترتيب وهو الأصح الأقوى المختار . فيجب غسل الرجلين عن الجنابة (٢)، إمّا قبل سائر أعضاء الوضوء أو بعدها أو في خلالها، ويغسل سائر الأعضاء عن الحدث على الترتيب، فيكون المأتيّبه وضوءاً خالياً عن غسل الرجلين؛ لأنّ الرجلين قد اجتمع فيها الحدثان ولم تكونا مغسولتين عن جهة الوضوء.

فهذه صورة الامتحان، ولا يختصُّ بغسل الرجلين، بل لو غسل الجنب ما سوى الرأس والرجلين على ما ذكرنا في الرجلين، والرجلين على ما ذكرنا في الرجلين، وعلى مذا وضوءٌ خالٍ عن مسح الرأس والرجلين، وعلى هذا القياس.

(و) الفرض (السادس: الترتيب)، وهو جعل الأشياء في مرتبتها لغة "، وأمّا شرعاً: فهو تعاور الأحكام بعضها بعد بعض إمّا حكياً (أن أو حسّاً. وهو في الوضوء: (أن يغسل وجهه ثم يديه ثم يمسح برأسه ثم يغسل رجليه).

وذلك واجب، لما روي: أنَّه ﷺ قال: «إبدَأُوا بِما بَدَأَ اللهُ تعالَى به» (°).

<sup>(</sup>١) ولا شاهد للمعاياة في هذه الصورة.

<sup>(</sup>٢) لا عن الحدث؛ لآنه كها قال النووي لما أحدث لم يتعلق حكم الحدث بالرجلين لبقاء الجنابة فيهها، وإنها أثّر في الأعضاء الثلاثة الأخرى لطهارتهها. ثم قال: وهذا كله تفريع على المذهب أنّه إدا اجتمع حدث وجبابة اندرج الحدث في الجنابة. المجموع (٢/ ٤٧٦).

<sup>(</sup>٣) التعريفات (٧٨/١).

<sup>(</sup>٤) سيأتي تصوير الترتيب حكمًا في انغهاس المحدث بدلًا عن الوضوء.

<sup>(</sup>٥) رواه مسلم ضمن حديث جابر الطويل في وصف حجة رسول الله تيلي، رقم (١٢١٨) بلفظ المصارع: "أبدأ"، ورواه أبو محمد النيسابوري عبد الله بن على ابن الجارود (٣٠٠هـ)، في المنتقى، تحقيق عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأولى (١٤٠٨ه-١٩٨٨م)، مؤسسة الكتاب- بيروت (١/ ١٢٤)، رقم (١٤٠٨) باللفظ نفسه، وابن حبان في صحيحه (٩/ ١٥١)، رقم (٣٩٤٣) بلفظ المضارع "نبدأ"، والنسائي في الكبرى (٢/ ٢١٤)، رقم (٣٩٦٨)، بلفظ الأمر: "ابدأوا" كما ورد في الكتاب، ورواه أبو داود أيضاً، ويجب أن يضاف أن العبرة بعموم اللفظ لا مخصوص السبب.

وقال أيضاً: «لا يَقبَلُ اللهُ تعالى صلاةَ امرِئ حتّى يَضَعَ الطَّهورَ مَواضِعَه، ثُمَّ ذَكَرَ الترتيبَ «١٠). فيلغو المقدَّم على محلّه، ولو غسل أربعة أعضائه معاً ارتفع حدث وجهه فقط إن قارنه النيّة.

ولو بان بعد فراغه تركُ ظفر فقطعه - وجب غسل ما ظهر بقطعه وغسلُ ما يترتَّب عليه، بخلاف ما لو قَطَعَه بعد ما غُسِل، فإنّه لا يجب غسل ما ظهر منه.

ولو شكّ في غسل عضو قبل فراغه من الوضوء غُسِلَ وما بعده، وبعد الفراغ لم يؤثِّر.

(ولو) اغتسل (المحدث بدلاً عن الوضوء فالأصحّ) من الوجهين (أنّه إن اغتسل بحيث أمكن تقدير الترتيب- بأن غمس فيه ومكث فيه زماناً-)، وهو قدر ما لو قدر صبّ الماء على رأسه لبلغ قدميه، وقيل: قدر ما يقال: وجه، يد، رأس، رجل. وقيل: قدر ما يتوضّأ مسرع في الخارج (٢٠)، (يجزيه) ذلك الغسل عن الوضوء؛ لأمرين: أحدهما: أنّ الغسل أكمل من الوضوء؛ فإنّه يكفي لرفع أغلظ الحدثين فللأصغر أولى، كيف والأصل هو الغسل، وإنّها حطّ تخفيفاً.

والأمر الثاني: أنّ الترتيب حاصل في الحالة المفروضة كما لا يخفى، فعلى الأمر الأوّل: الشارٌ للغسل على الوضوء وسقوطٌ للترتيب (")، وعلى الشاني: الرافع للحدث هو الوضوء المندرج تحت الغسل؛ إذ الترتيب حاصل تقديراً.

والثاني: لا يجزيه وإن مكث؛ لأنّ الترتيب من واجبات الوضوء، والغسل ليس بواجب، والواجب لا يسقط بفعل ما ليس بواجب. (١٠)

<sup>(</sup>۱) لا يوجد حديث بلفظ الكتاب، ولم يئت في الروايات ذكر الترتيب لفظاً وإن كان كل الأحاديث المروية في وصف وضوء رسول الله يه تصفه إلا مرتب، وروى الطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٣٧) مسند رفاعة بن رافع حديث بلفظ: «لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله، يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح رأسه ورجليه إلى المكتبين»، رقم (٥٧٥)، وكذلك الدارقطني في سننه (١/ ٩٥)، رقم (٤) باللفظ السابق، وابن ماجه والبيهقي وأبو داود بلفظ قريب منه ولكن ليس فيها ذكر الترتيب لفظاً، وقال النووي في المجموع (١/ ٤٧٣): واحتجوا بحديث فيه ذكر الترتيب صريحاً بحرف ثم، لكنه ضعيف غير معروف.

<sup>(</sup>٢) مسرع. أي: مسرع في الوضوء، و " في الخارج " أي: في خارج الماء الذي انغمس فيه.

 <sup>(</sup>٣) الأولى: " فعلى المعنى الاول إيثار الغسل على الوضوء يسقط الترتيب"، كما في عبارة العزيز في طبع دار الفكر (١/ ٣٦١).

<sup>(</sup>٤) ينظر: الفروق مع هوامشه (٢/ ٣٥)، حيث يقول: أما إجزاء ما ليس بواجب عن الواجب فهو خلاف الأصل.

(وإن لم يمكن) تقدير الترتيب: (بأن خرج في الحال، أو غسل أسافله قبل أعاليه) ثمّ أعاليه من غير أن يغسل معه الأسافل ثانياً (فلا يجزيه) على الصحيح؛ بناء على الأمر الثاني في تعليل الأول، وهو إيثار الغسل على الوضوء وسقوط الترتيب، وهذا هو الأصحّ عند الغزالي (۱)، واختاره النووي (۲)، وأفتى به الشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد. (۳)

\*\*

## سننالوضوء

(وأمّا سننُ الوضوء فمنها السواك)، أي: من سنن الوضوء أن يستاك بخشن غير إصبع نفسه، وأما إصبع الغير فيجوز قطعاً، على ما في شرح المهذّب(١) ودقائق المنهاج(١)، واختاره [الشيخ ابن حجر] في شرح الإرشاد(١).

وأمّا إصبع نفسه المنفصلة: إن قلنا بطهارته ففي جواز السواك به وجهان:

الأظهر: الجواز، وبه قال صاحب الإرشاد (٧).

قال في شرح المهذب(^): ويجوز الاستياك بإصبع نفسه المتصلة، وإن وقع في أكثر كتب

<sup>(</sup>١) فإنّه قال في الوجيز (١ / ١٣٣): "..الا إذا اغتسل سقط الترتيب في أظهر الوجهين".إ.هـ.

<sup>(</sup>٢) متن المنهاج في تحفة المحتاج بشرح المنهاج (٢٤٦/١).

<sup>(</sup>٣) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٥٩).

<sup>(</sup>٤) المجموع (١/ ٤٧٥)، قال: "الثالث أن ينعمس و لا يمكث، فوجهان مشهوران: أصحهما عند المحققين والأكثرين: الصحة.

<sup>(</sup>٥) دقائق المنهاج (١/ ٣٤٦).

<sup>(</sup>٦) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٦٥).

 <sup>(</sup>٧) إذا كان المقصود ابن المقري فقد ابتدأ في تعداد سنن الوضوء بالسواك فقال: "وسنّ لوضوء كغسل سواك"، ثم قال الشيخ ابن حجر في شرحه: "أوّله، وإلا فأثناءه". ينظر: المصدر السابق، والصحيفة نفسها.

<sup>(</sup>A) ليس في المجموع ذكر "المتصلة"، وإنّما عبارته: " وأما الأصبع فإن كانت لينة لم يحصل بها السواك بلا خلاف، وإن كانت خشة ففيها أوجه: الصحيح المشهور: لا يحصل؛ لأنها لا تسمّى سواكاً ولا هو في معنه، وبهذا الوجه قطع المصنف والجمهور، والثاني: يحصل؛ لحصول المقصود... والثالث: إن لم يقدر على عود ونحوه حصل، وإلا فلا ... إلى أن قال: ثم الخلاف إنها هو في أصبعه، أما أصبع غيره الخشنة فتجزىء قطعاً؛ لأنها ليست جزءاً منه فهي كالأشنان". إ. هـ. المجموع (١/ ٣٥)، وينظر: التهذيب (١/ ٢١٧)، وبحر المذهب (١/ ٨١)، وأسنى المطالب (١/ ٣٦)

القوم عدم الجواز تبعاً للرافعي، واختاره الإسنويُّ. ('')

والعود أولى من غيره، وأولاه ذو الرائحة الطيّبة، وأولاه الأراك (٢)، ويكره بما ينضرُّ كالمِبرد وعُود الريحان.

(عرضاً) أي: في عرض الأسنان ظاهرها وباطنها: بأن يبدأ بجانب فمه الأيمن ويذهب إلى الوسط، ثم بالأيسر ويذهب إليه، ويكره طولاً. ويسنُّ أن يُمرَّه على سقف حلقه إمراراً لطيفا، وعلى أطراف أسنانه وكراسيٍّ أضراسه.

(وهو) أي: السواك (مستحبٌ) إن نوى به السنّة، إن لم يشمله نيّة الطهر (" (عند الوضوء)؛ لأحاديث كثيرة فيه. (١)

اختلف الأصحاب في ترتيب السنن: قال بعضهم: السواك مقدَّم على الجميع، منهم الغزاليّ، (٥) واختاره المصنَّف، (٦) وقال الإمام: غسل الكفين مقدَّم ثم السواك. (٧)

وقال صاحب الإرشاد مسندا إلى الجمهور: التسمية مقدمة ثم غسل الكفين ثم المضمضة ثم السواك، ونقَل نصَّ الشافعيِّ في المختصر. (١٠ وقال الأسنويُّ: تستحبُّ المقارنةُ بين التسمية وغسل الكفَّين ثم السواك. (١٠)

<sup>(</sup>١) العزيز طبع دار الفكر (١ / ٣٧١) ومخطوطة المهمات رقم (٤٥٩) فقه، الصحيفة (٨٣) وجه.

 <sup>(</sup>۲) وفي حديث الزهري عن بني إسرائيل: "وعنبهم الأراك"، هو شجر معروف، له حمَل كعناقيد العنب، واسمه
 الكَباث بفتح الكف، وإذا نضِج يسمى المُرد. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٤١).

 <sup>(</sup>٣) وإن قلنا بشمولها له فينال الثواب وإن لم ينوها كما في أفعال الوضوء المسنونة الأخرى.

<sup>(</sup>٤) ستأتي الأحاديث في فضل السواك وتخريجها بعد أسطر.

<sup>(</sup>٥) قال في الإحياء" إذا فرغ من الاستنجاء اشتغل بالوضوء. ويبتدىء بالسواك. وفي الوجيز (١٢٣١) قدّم الاستياك على سنن الوضوء كلّها. ينظر: إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ) - دار المعرفة، بيروت (١٢٢١).

<sup>(</sup>٦) العزيز ط العلمية (١/ ١٢٠).

<sup>(</sup>٧) لم أجد في نهاية المطلب التصريح بتقديم غسل اليدين على السواك، لكنّه قدّمه عليه في تعداد سنن الوضوء (٧) . (٩٦/١)

 <sup>(</sup>٨) ليس المقصود إرشاد ابن المقري، فلا يوجد ما ذكره في فتح الجواد، ولم أجد النص في مختصر المزني، ولم
 أحصل على مختصر غيره.

<sup>(</sup>٩) المهمات في شرح الروضة والرافعي (٢/ ١٦٣).

(وعند الصلاة) سواء كان متغير الفم أو لم يكن؛ لقوله ﷺ: «لَولا أَن أَشُقَ على أُمَّتِي الْأَمَرُ ثُهُم - أي: أمر وجوب - بِالسواكِ عندَ كلِّ صلاةٍ »، ('' وقال ﷺ: «رَكعَتانِ بِسِواكِ خيرٌ من سَبعينَ رَكعة بغيرِ سِواكٍ». ('')

وصلاة النفل وسجدة التلاوة وسجدة الشكر في معنى الفرض، وفاقد الطهورين (٦) و واجدُهما سواء.

(و) عند (تغير النَّكهة)، بفتح النون و إسكان الكاف: ريح الفم. وذلك قد يكون بالنوم، فيستحبّ عند الاستيقاظ؛ لما روي: «أنّه على السيقط إستاكَ» (١٠).

ويروى: «أنّه كانَ يَشُوصُ فاهُ بالسُّواك» (٥٠).

وقد يكون لطول السكوت، وقد يكون لترك الأكل، وقد يكون لأكل ما له رائحة كريهة، فيستحبّ عند [ذلك] جميعاً.

ويستحب عنداصفرار الأسنان.ويعرض ذلك عندتغيُّر النكهة.وعندقراءة القرآن.

(ولا يكره) في كلِّ وقت وإن لم يصلِّ ولم يتوضَّأ ولم يتغيَّر نكهته؛ لأن غايته التطيُّب، وهو غير مكروه بل محبوب.

(إلاّ للصائم بعد الزوال)؛ فأنّه يكره لو تغيّر فمه بسبب الصوم، لأنّه [يُزيل] أثرَ العبادة، وهو خلوف (٦) الفم، وأنّه أطيب عند الله من ريح المسك، كما جاء في الخبر (٧)، فإذا كان كذلك فلا يزال، كدم الشهيد.

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري. رقم (۸٤٧)، ومسلم. رقم (۲۵۲)، وابن حبان، (۳/ ۳۵۱)، رقم (۱۰٦۸).

<sup>(</sup>٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٣٨) .رقم (١٦٠)بلفظ: «صلاة بسواك». وأشار إلى ضعف إسناده.

<sup>(</sup>٣) سبق شرحه في بداية فروص الوضوء.

<sup>(</sup>٤) لم أجده بهذا اللفظ، وحاء بمعناه في سنن النسائي الكبرى، رقم (٤٠٣) بلفظ: «كنت عند النبي فقام فتوضأ فاستاك»، وفي السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٨٩)، رقم (٤٢٤)، وفي سنن أبي داود، رقم (٥٦) بلفظ: «كان يوضَعُ له وَضُوؤه وسواكُه، فإذا قام من الليل تخلّى ثم استاك»، ورقم (٥٧) بلفظ: «كان لا يرقُدُ من ليلٍ أو نهارٍ فيستيقظ إلا تسوّك قبلَ أن يتوضَّأ».

<sup>(</sup>٥) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٢٤١)، ورواه مسلم. رقم (٢٥٥).

<sup>(</sup>٦) الخلوف بضم الخاء: تغير طعم الفم وراثحته لامساكه عن الطعام والشراب الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (١/ ١٦٧).

<sup>(</sup>۷) ولفظه: « لَخُلُوفُ فيم الصائم أطيبُ عندَ اللّهِ من ربح المسك»، متفق عليه، رواه البخاري، رقم (۱۷۹۵). ورواه مسلم، رقم (۱۱۵۱)، عن أبي هريرة ﴿ عُنه، ورواه مسلم عن غيره، ورواه غيرهما

وإن تغيَّر فمه بسبب آخر بعد الزوال كنوم ووصول شيء كريه الرائحة إلى فمه، لم يُكره. وإنها خصَّ ما بعد الزوال بالكراهة؛ لأن تغير الفم بسبب الصوم حينئذ يظهر؛ لخلوّ معدته. وتعبيره بالصائم يقتضي أن تزول الكراهة بغروب الشمس وإن لم يفطر؛ إذ لا يقال له حينئذ: إنّه صائم.

قال في شرح المهذب: إنّه لا يكره للصائم أيضاً في كلّ وقت ١٠٠٠.

واختاره الإسنوي في التذكرة، وزاد: والصواب استحباب السواك مطلقاً ٢٠٠٠.

ومال الشيخ عزّ الدين (٣) في أوائل «القواعد» إلى استحبابه للصائم بعد الزوال. (١٠)

وكيفية إمساكه: أن تجعل خنصر اليمني تحته والبنصر والوسطى فوقه، وتجعل الإبهام أسفل رأسه تحته، هكذا روي في الأخبار. (٥)

وأما التخليل فسنَّة قبل الوضوء وبعده، ومن أثر الطعام، وبعود السواك أولى، ويكره بالحديد، ويحرم بالفضَّة والذهب، والسواك أفضل منه.

(ومنها التسمية: فيسمي اللهَ في ابتداء الوضوء)؛ لقوله على: «توضَّؤُوا باسمِ اللهِ» أي: قائلين لذلك.

<sup>(</sup>١) المجموع (١/ ٣٣٢) نقلًا عن ابن المنذر عن جمع من العلماء.

<sup>(</sup>٢) عبارته في كتاب: تذكرة النبيه في تصحيح التنبيه، المطبوع مع التصحيح المذكور بتحقيق الدكتور محمد عقله الإبراهيم الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م) مؤسسة الرسالة بيروت (٣/٢٠١): "والمختار عدم كراهته للصائم بعد الزوال مطلقاً".

<sup>(</sup>٣) هو الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي السلمي (٥٧٨- ١٦٠ه). كان عالماً ورعاً زاهداً آمراً بالمعروف باهياً عن المنكر، وتتسم فتاواه وآراؤه بالواقعية والعمق. من شيوخه ابن عساكر والشيخ سيف الدين الآمدي. ومن تلاميذه شيخ الإسلام (ابن دقيق العيد)، والشيخ تاج الدين (ابن الفركاح)، ومن مؤلفاته قواعد الأحكام في مع بالح الأنام، وبداية السول في تفضيل الرسول كان خطيبا بدمشق ثم انتقل إلى مصر، واستقر في صالحية مصر بالقاهرة، واستمر بالتدريس فيها إلى أن توفي ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٥٥٤- ٣٥٦) رقم (١١٨٢)، وطبقات ابن هداية طبع بغداد (ص٥٥)، وطبع بيروت (٢٢٢ و٢٢٣)، وهدية العارفين (١/ ٥٥٠)، ومعجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، للدكتور عمر رضا كحالة، مطبعة دار إحياء الكتب العربية - بيروت (٢/ ١٦٢).

<sup>(</sup>ت٦٦٠هـ)، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ -٢٠٠٢م)، الناشر: المكتب العلمي للتراث- القاهرة (١/ ٣٠). (٥) لم أجد في كتب الحديث التي حصلت عليها ما يبين هذه الكيفية.

وأقلُّها: باسم الله، وأكملها: بسم الله الرحمن الرحيم.

وأما قوله ﷺ: «لا وُضُوءَ لَمِن لم يُسَمِّ اللهَ» ('')، فمؤوَّل بالكمال.

ويستحب التعوَّذ قبله، وبعده: الحمدُ لله الذي جعَل الماءَ طَهوراً (٢٠).

(فإن نسي) التسمية (في الابتداء سَمَّى إذا تذكَّرَ في الأثناء)، فيقول: بسم الله أوّلَه وآخرَه؛ تداركاً لما فات، كلأكلِ وغيره مما يشتمل على أفعال متعددة: كالاكتحال والتأليف والشرب.

أما نحو جماع: فإن نسي في أوّله لا يسمّي في أثنائه؛ لكراهة الكلام أثناءَه مطلقاً، وإن لم يتذكّر حتى فرغ من الوضوء فلا يأتي به، صرّح به الشيخ في [شرح] الإرشاد".

ومعناه: أنَّه لا يخص به أصلُ السنة، لا أنَّه لا يجوز الإتيان [به].

والتسمية في الوضوء سنّة عين، وفي نحو أكل سنّة كفاية (١٠).

(ومنها غسل اليدين إلى الكوعين في أول الوضوء) قبل غسل الوجه؛ «كان رسول الله على المعلى الله الله الله الله على يفعل ذلك في وضوئه». (٥) ولا فرق في استحبابه بين القائم من النوم وغيره، ولا بين أن يتردّد في طهارتها أو لا، ولا بين أن يغمسها في ما يَتوضّأُ منه أو لا؛ للاتّباع.

ويسنُّ غسلهما معاً، ولا يسنّ التيمّن فيهما، صرّح به صاحب الإرشاد(١).

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي، رقم (٢٥)، ثم قال بعد ذكر جملة طرق للحديث: قال أحمد بن حنبل. لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيدا. هـ. قال النووي في المجموع (١/ ٣٨٥): ويمكن أن يحتج فيه بحديث: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله، أو بذكر الله فهو أبتر " الذي قال في نفس المصدر (١/ ١١٧): رواه أبو داود وابس ماجه والسسائي و إسناده جيد.

<sup>(</sup>٢) لم أجد لهذا القول حديثا.

<sup>(</sup>٣) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٦٠).

<sup>(</sup>٤) سنة العين ما يطلب طلباً غير جازم من كل واحد من المكلفين الذين يتوجه إليهم الحطاب، وسنة الكفاية ما يسقط طلبه الغير الجازم نفعل البعض عن الباقين، لأنّه مطلوب يقصد الشارع حصوله من المكلفين من عير نظر بالذات إلى فاعله. شرح المحلي على جمع الجوامع (١/ ١٨٦).

<sup>(</sup>٥) يدل على ذلك أحاديث كثيرة، منها ما رواه البخاري (١/ ٧١)، رقم (١٥٨)، حيث يُري سيدنا عثيال كيفية وضوء رسول الله تلله وغيرهم من الصحابة كيفية وضوء الرسول الله تلله وفي كلها البدء بغسل اليدين، مثلا، في حديث سيدنا عثيان على الفافرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلها،... الحديث، وحديث سيدنا على صحيح ينظر. المجموع (١/ ٣٨٨). (٦) وشارح إرشاد ابن المقري: ابن حجر الهيتمي في فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٢١).

(فإن كان) المتوضى (لا يتيقَّن طهارة يديه للقيام من النوم)؛ لاحتمال تنجسها في طَوفهما () من غير إشعاره به (أو غيره) بالرفع والجر،أي: أو لم يتيقّن طهارتها بسبب آخر غير النوم، بأن ناول بها حال نداوتها شيئاً مما يغلب فيه النجاسة كثياب مدمني الخمر ونحوها (كُره أن يُدخلها في الإناء) دون القلّتين (قبل أن يغسلها ثلاثاً)؛ لما روي: أنّه تن قال: "إذا استيقظ أحدُكُم مِن نَومِه فلا يَغمس يَدَه في الإناء حتى يَغسِلها ثلاثاً؛ فأنه لا يدري أين باتت يداه ؟ (()). فيدل الحديث على أنّ المقتضي للغسل هو التردد في نجاسة اليد بسبب النوم، وألحق به التردد بغيره.

أمّا عند كثرة الماء أو تيقُّن طهارة يديه فلا كراهة؛ لانتفاء توهّم التنجيس، وحينتذ هو مخيَّرٌ بين الغسل قبل الغمس أو بعده. فالثلاثة هذه هي المندوبة أوّل الوضوء، لكن سنّ تقديمُها ـ عند الشكّ ـ على الغمس.

ويستحبّ غسل اليدين أيضاً إذا لم يتيقّن طهارتَها عند أكل الشيء الرطب المناوَل بها كعند العصيدة والخبيص "والثريد" ونحوها. ويكره لو لم يغسلها وناول بها، والله أعلم.

(ومنها المضمضة والاستنشاق)؛ لما روي: «أنَّه ﷺ يَتَمَضمَضُ ويَستَنشِقُ في الوُضُوءِ»(٥٠.

المضمضة: إدخال الماء في الفم مع التمخّط، والاستنشاق: إدخاله في الأنف بتصعيد النفس إلى الخيشوم بحيث [لا يصل إلى] دماغه، وإلا كره؛ لتورُّثه الصداع.

ولا يجب؛ لما روي: أنَّه ﷺ قال: «عَـشرٌ مـنَ السُّـنَّةِ....»(٢) وعَـدَّ منها المَضمَضَـةَ والاستِنشـاقَ.

<sup>(</sup>١) وطاف في البلاد طوماً وتطوافاً وطوَّف سار فيها. المحكم والمحيط الأعظم (٢٤٣/٩).

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري بدون ذكر "ثلاثاً"، رقم (١٦٠)، ومسلم مع ذكر "ثلاثاً"، رقم (٢٧٨)، وابن حبّان، رقم (١٠٦٤).

 <sup>(</sup>٣) العصيدة: دقيق يلتّ بالسمن ويطخ لسان العرب (٧/ ٢٠)، والنهاية (٣/ ٤٨٣)، والخبيص: الحلواء المخبوصة، معروف لسان العرب (٧/ ٢٠).

<sup>(</sup>٤) الثرد: اهشم، ومنه قيل لما يهشم من الخبز ويبلُّ بهاء القدر " ثريدة. لسان العرب (٣/ ١٠٢).

<sup>(</sup>٥) لم أجده بهذا اللفظ، ولكنه متفق عليه بالمعنى من رواية عبد الله بن زيد وعثمان بن عفان وغيرهما من الصحابة وتد في وصف وضوء النبي على كالأحاديث التي مر تخريجها قبل قليل، وما رواه مسلم، رقم (٢٢٦) عن عثمان عن عثمان عن عثمان عن عثمان عن عثمان الله وما رواه البخاري، رقم (٢٦٢) عن ميمونة على الم

<sup>(</sup>٦) رواه مسلم، رقم (٢٦١)، وأبو داود، رقم (٥٣) عن عائشة.

ثم اعلم أن أصل السنّة يحصل بإيصال الماء إلى الفم [والأنف]، سواء كان بغرفة أو أكثر، ثم اختلف الأئمّة في الكيفيّة التي هي أفضل على طريقين:

أحدهما: أنّ الفصل أفضل بلا خلاف، وحيث ذكر الجمع أراد بيانَ الجواز. وأصحُها: أنّ فيه قولين: (والأصحّ) من القولين في تلك الطريقة (أنّ الأفضل في كيفيّتها الفصل بينها)؛ لما روي عن طلحة بن مُصَرِّف (١) عن أبيه عن جدَّه قال: «رأيتُ رسولَ اللّهِ عَلَى فَصِلُ بَينَ المضمضةِ والاستِنشاقِ». (١) وكذا روي عن عثمان (١)، وعليٍّ. (١)

والقول الثاني من تلك الطريقة: أنَّ الوصل - أي: الجمع بينها - أفضلُ ؛ لما روي: «أنَّ عليّاً وَصَفَ وُضُوءَ رسولِ الله ﷺ أنّه يَتَمَضمَضُ مع الاستِنشاقِ بهاءٍ واحدِ» (٥٠)، ومثله روي عن عبد الله بن زيد. (١٠)

<sup>(</sup>۱) أبو محمد، وقيل: أبو عبدالله، طلحة بن مصرف بضم الصاد المهملة وكسر الراء - بن عمرو بن كعب، من عباد الكوفيين وأقرئهم وخيارهم، وجدّه عمرو بن كعب له صحبة، اختلف في تاريخ وفاة طلحة من سنة (۱۱) إلى سنة (۱۱۳هـ) ينظر: تهذيب الأسياء (۱/ ۲٤۱) رقم (۲۷۲)، ومشاهير علياء الأمصار، لأبي حاتم الستي (ت٢٥٥هـ) تحقيق مرزوق علي إبراهيم، الطبعة الأولى (١٤١١هـ)، (١/ ١١٠)، رقم (٨٤١).

 <sup>(</sup>۲) رواه أبو داود، رقم (۱۳۹)، وسكت عنه، لكن المحدثين ضعفوه. ينظر: خلاصة البدر (۱/ ۳۲)، رقم
 (۸)، والمجموع (۱/ ۳۹۸).

 <sup>(</sup>٣) أبو عمرو، ويقال: أبو عبدالله، ويقال: أبو ليلي، ابن عفان بس أبي العاص بن أمية عيم، أسلم قديها وهاحر الهجرتين. سمي ذا النورين لآنه تزوج ابنتي رسول الله تيكير. قتل سنة (٣٥هـ). ينظر: تهذيب الأسهاء (١/ ٢٩٧- ٣٠٠)، رقم (١٧٨١).

<sup>(</sup>٤) رواية الفصل بين المضمضة والاستشاق عن سيدنا على سلا دكره الإمام الرافعي وتبع فيه إمام احرمين في النهاية، وأنكر ذلك عليه ابن الصلاح في الكلام على البسيط فقال: لا يعرف ولا يثبت، بل روى أبو داود عن على ضدّه، ولكن العسقلاني قال: روى أبو عي بن السكن في صحاحه عن طريق أبي وائل قال: الشهدتُ عليَّ بن أبي طالب وعثمانَ بنَ عفّانَ توضّاً ثلاثاً الأثا، وأفردا المضمضة من الاستنشاق، ثمّ قالا: هكذا رأينا رسولَ الله يتنظر: هامش الوسيط (١/ ٢٨٣)، وتلخيص الحبير (١/ ٧٩)، رقم (٧٧و٩٧)، وخلاصة البدر المنبر (٣/ ٢١)، رقم (٧٨).

<sup>(</sup>٥) رواه أبو داود١ (/ ٢٧). رقم (١١٣)، و النسائي في الكبرى. رقم (٩٩).

<sup>(</sup>٢) عبدالله بن زيد هذا هو المعروف بابن أم عهارة، وهو ابن زيد بن عاصم الأنصاري المارني شهد أحداً وما بعدها من المشاهد، واختلف في كونه بدرياً. وهو قاتل مسيلمة الكذاب، شارك وحشياً في قتله، رماه وحشي بالحربة وقتله عبد الله بسيفه قتل يوم احرّة سنة (٦٣هـ) حمله تعالى ورضي عنه. ينظر. مشاهير علماء الأمصار لأبي حاتم البستي (١/ ١٩)، وقم (٧١)، وقم (٧١)، وقم (٧١)، وقم (٨٠)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٣٧٧)، رقم (٨٠). والحديث متفق عليه، رواه البخاري، رقم (١٨٨)، ومسلم: رقم (٢٥٥).

فإن قلنا بالفصل ففي كيفيته وجهان: (و) أصحّها (أنّ الأفضل في كيفيّة الفصل أن يأخذ غرفة يستنشق منها ثلاثاً)؛ لأنّ عليّاً كرم الله وجهه هكذا رواه عن رسول الله ﷺ.

والثاني: يأخذ ثلاثَ غُرُفات للمضمضة وثلاثا للاستنشاق؛ لأنّه أقرب إلى النظافة، وبه قال النوويّ وصاحب الإرشاد. (١)

وعلى هذا فالترتيب بينهما مستحقُّ لا مستحبُّ؛ لاختلاف العضوين، بمعنى أنّه لو قدّم الاستنشاق على المضمضة لغا، وقيل: مستحبّ؛ لأنّها بتقاربهما كعضو واحد.

(ويبالغ فيهم) أي: في المضمضة والاستنشاق، ففي المضمضة يبلغ الماء أعلى الحنك ووجهي الأسنان واللِّثات مع إمرار الإصبع عليها. وفي الاستنشاق بأن يصعد الماء إلى خيشومه، وإدخال الإصبع وإزالة ما فيه من الأذى، [ويستنشر] كالتمخُّط (٢٠)؛ للأمر بذلك. (٢٠)

(إلا أن يكون صائعاً)، فلا يُبالغ فيها؛ لئلا يصل الماء إلى الدماغ أوالبطن، وقد رُوِيَ عن لقيط بن صَبُرَة (٤) قال: قلتُ: يارسولَ الله عن الوضوء، قال رسولُ الله عن القيط بن صَبُرَة (٤) قال: قلتُ: يارسولَ الله عن الأصابِع، وَبَالِغ فِي الاستِنشَاقِ إِلَّا أَن تَكُونَ صَائِعاً». (٥)

(ومنها تكرار الغسل والمسح) أي: المفروض كمسح الرأس، أو المسنون كمسح الأذنين والصاخين؛ لما روي: «أنّه على توضّأ ثلاثاً ثلاثاً وقال: هذا وُضُوئي ووُضوءً

<sup>(</sup>١) المجموع (٣٩٣/١)، وسبق الكلام على الإرشاد وينظر: فتح الحواد (٢٢/١).

<sup>(</sup>٢) المخاط من الأنف كاللعاب من الفم، والجمع أمخطة، وامتخط هو وتمخط امتخاطاً أي: استنثر. لسان العرب (٧/ ٣٩٨).

<sup>(</sup>٣) الأمر بذلك وتخريجه يأتيان في تخريج حديث لقيط من صبرة الآتي في الشرح.

<sup>(</sup>٤) أبورزين العقيبي، وقيل: أبو عاصم، لقيط بن عامر بن صبرُة - بفتح الصادوضم الباء- ابن المنتفق، له صحمة، ومن قال: لقبط بن صرة فقد نسبه إلى جده. ينظر: مشاهير علماء الأمصار (٩٨)، رقم (٩٠٤)، وتهذيب الأسماء (٢/ ٣٨٠-٣٨١)، رقم (٥٣٤)

<sup>(</sup>٥) رواه الترمذي في سننه، رقم (٧٨٨) ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، ورواه البيهقي في السنن الكبري. (٧/ ٣٠٣). رقم (١٤٥٤٨)، وابن ماجه في سننه، رقم (٤٠٧).

الأنبياءِ مِن قَبلي، ووُضوءُ خليلِ اللهِ إبراهيمَ» (''، وروي: «أنّه توضَّأَ ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: مَن زادَ على هذا أو نَقَصَ فقد أساءَ وظَلَم» ('').

والحديث شامل للمغسول والممسوح.

وقال أبو عبد الله الحنّاطي (٣): لا تكرار في مسح الرأس والأذنين، ونقل عليه قولاً للشافعي، وهو شاذًّ.

(وعند الشكّ) في العدد (يأخذ باليقين)، بأن يبنيَ على الأقلّ، كما لو شك في عدد ركعات الصلاة، وهذا اختيار الجمهور.

وفي وجه: يأخذ بالأكثر؛ حذراً من أن يزيد غسلة رابعة فيقع في البدعة، وترك السنّة أهون من اقتحام البدعة.

وأجيب: بأنّا لا نسلّم أنّ الرابعة بدعة على الإطلاق، بل البدعة إتيانه بالرابعة عن العلم بحقيقة الحال.

ويجب ترك التثليث كسائر السنن لنحو ضيقِ وقت عن إدراك كلّ الصلاة فيه، ولقلَّةِ ماءٍ بحيث لو ثلّث قصر عن الواجب، واحتياجٍ [إلى] الفاضل لعطش.

ويسنُّ لإدراك جماعة لم يرجُ غيرها، نعم لو قلنا بوجوب الجماعة فيجب الترك.

والزيادة على الثلاث مكروه إلا في الماء الموقوف، فإنّه حرام.

والإسراف في الصبِّ حرام ولوكان على شطِّ نيل، والله أعلم.

<sup>(</sup>۱) رواه الدار قطني في سننه (۱/ ۸۰)، رقم (۱و٤)، ثم قال: تفرد به المسيب بن واضع عن حفص بن ميسرة، والمسيب ضعيف، ورقم (٦) وفي إسناده زيد بن الحواريّ، وهو ضعيف، وإبن ماجه في سننه، رقم (١٩ ٤ و٤٢٠)، وضعّفه العلماء. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ٣٤)، رقم (٨٤).

<sup>(</sup>٢) رواه النسائي في السنن الكبرى، رقم (٨٩ و ٩٠)، ورواه أبو داود في سننه (٣/ ٣٣)، رقم (١٣٥)، قال العسقلاني في تلخيص الحبير (١/ ٨٣): رواه أبو داؤد وَالنَّسَائِيُّ وابن خُزَيمَةَ واسن ماجة من طُرُقِ صَجيحَةٍ، وقال الزيلعي في نصب الراية (١/ ٢٩): قال الشيخ تقيّ الدين في الإمام: وهذا الحديث صحيح عند من يصحّح حديثَ عمرو، انتهى.

 <sup>(</sup>٣) صاحب الكفاية في الفروق، أبو عبد الله الحسين من محمد الطبري، س.ت.

وقال أبو طاهر الزيادي: ('')إنّه يخلّل ما بين كل أصبعين [من أصابع رجليه] بإصبع من أصابع يديه؛ ليكون بياء جديد، ويفصل الإبهامان فلا يخلّل بهيا؛ لما فيه من العسر. ومحل الاستحباب حيث وصل الماء بدونه وإلا وجب لا لنفسه بل لأداء فرض الوضوء. ويحرم فتق الأصابع الملتحمة؛ إذ لا يجب إيصال الماء إليها، ففتقها تعذيب بلا ضرورة.

(ومسح الأذنين ظاهراً وباطناً) مع صاخيها، وهما خرقا الأذنين؛ للاتباع (٢٠): بأن يدخل مسبّحتيه في صاخيه فيمسحها برأسيها، وبباطن أنملتيها باطن الأذنين ومعاطفها، ويمرّ إبهاميه على ظهرهما، ثم يلصق كفّيه بالأذنين وهما مبلولتان استظهاراً. (٣)

وليستا من الرأس ولا من الوجمه، والأولى غسلها مع الوجه ومسحها مع الرأس، كما نقل عن ابن سريج (1) وإن لم يقل بالجمع بينهما أحد - احتياطاً في العمل بمذاهب العلماء فيهما، صرّح به صاحب الإرشاد والروضة (٥).

ويشترط لحصول تلك السنة أن يكون مسحها بهاء جديد، فلا يكفي لهما بلل ماء الرأس، لكن لا يشترط الترتيب في أخذ الماء، حتى لو بلّ أصابعه ومسح ببعضها رأسَه ثم بباقيها أذنيه كفى.

وأما مسح الرقبة فقد اختلفوا فيه: في أنَّه سنَّة أو أدب أو بدعة:

قال بعضهم: إنّه سنّة، حتى لا يكفيه بلل الباقي، بل لا بدّ من ماء جديد، وبه قال القاضي الرويانيّ. (٢)

<sup>(</sup>۱) القائل هو الشيخ أبو طاهر محمد بن محمد بن محمش بن علي بن داود الفقيه الزيادي، نسبة إلى أحد أجداده. إمام المحدّثين والفقهاء بنيسابور في زمانه. من شيوخه أبو الوليد وأبو سهل، ومن تلاميذه أبو عاصم البغدادي. ومن مؤلفاته أمالي في الحديث، وكتاب الشروط توفي بعد سنة (۲۰ هم) رحمه الله تعالى. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (۲/ ٤٧١)، رقم (٣٤٨)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٢٧٦)، رقم (١٦٩)، والأنساب (٣/ ١٨٥)، وهدية العارفين (٢/ ٥٩)، وتهذيب الأسياء (٢/ ٥٢٥)، رقم (٨٠٨).

<sup>(</sup>٣) استظهرت في طلب الشيء: تحرّيت وأخذت بالاحتياط، والاستظهار: الاحتياط. المصباح المنير (٢/ ٣٨٨).

<sup>(</sup>٤) روضة الطالبين (١/ ٢١١) في نظير المسألة، وسبقت ترجمته.

<sup>(</sup>٥) جاء ذلك في فتح الحواد بشرح الإرشاد (٦٦/١). وروضة لطالبين (١/ ٢١١).

<sup>(</sup>٦) بحر المدهب (١١٩/١) نقلًا عن أصحابنا بخراسان.

وقال بعضهم: إنّه أدب يكفيه بلل الباقي من الأذنين، وهو قضية كلام المسعودي (١) وصاحب التهذيب. (٦)

والسنة والأدب يشتركان في أصل الاستحباب، لكن السنة يتأكّد شأنها، والأدب دون ذلك. وقال بعضهم: إنّه بدعة والحديث الوارد فيه موضوع، "وبه قال النوويُّ وصاحبً الإرشاد، وأفتى به الشيخ ابن حجر؛ "أإذ ما لا يثبت فالأصل عدمه.

(وتقديم اليمنى على اليسرى) في اليدين والرجلين، ولوكان ماسحاً على الخفين؛ للأمر بالتيامن من الشارع في الوضوء. (٥) وأما الأذنان والخدّان فلا يستحب البداية باليمنى منها؛ لأنّ مسح الأذنين معاً أهون.

وكذا غسل الخدّين، إلا أن يكون أقطع فلا يتهوّن عليه مسحُ الأذنين وغسلُ الخدّين دفعة واحدة، فيراعي التيامن، (٢)ذكره أبو المحاسن الرويانيّ، وتبعه صاحب الإرشاد. (٧)

 <sup>(</sup>١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله - وقيل: عبد الملك - بن مسعود المروزي، صاحب الوجوه في المذهب الشافعي، أحد أصحاب القفال المروزي كان إماماً فاضلاً. من مؤلفاته شرح مختصر المزني. توفي في سنة نيف وعشرين وأربعيائة بمرو. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٤٥٤)، رقم (٣٣٠)، وتهذيب الأسياء واللغات (٢/ ٥٥٩)، رقم (٩٣٤)، وطبقات ابن هداية طبع بيروت (١٣٧).

 <sup>(</sup>۲) هو أبو محمد، الحسين بن مسعود البغوي. ينظر: التهذيب (۱/ ۲۵٦) حيث يقول: يستحب مسح العنق تبعاً للرأس والأذن.

 <sup>(</sup>٣) يقصد المروي: «مسح الرقبة أمان من الغل»، ينظر: المجموع (١/ ٤٨٩) ويروي: «من توضأ ومسح على عنقه وقي الغل يوم القيامة». وفي إسناده مقال. ينظر: خلاصة البدر (١/ ٣٨)، رقم (٩٩ و ١٠٠)، والتلخيص: (١/ ٣٨)، رقم (٩٧)، و (١/ ٣٩)، رقم (٩٨).

<sup>(</sup>٤) المجموع (٤٨٨)، وفتح الجواد (١/ ٦٧).

<sup>(</sup>٥) يقصد قوله يهي «إذا توضأتم فابدؤوا بميامنكم»، رواه ابن حبان في صحيحه (٣/ ٣٧٠)، رقم (١٠٩٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٩١٠)، وقم (١٠٩٠)، قال في وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٩١)، وقم (١٠٩٠)، قال في خلاصة البدر المنير (١/٣)، قال عمر بن علي الأندلسي في تحفة المحتاج (١/ ١٨٨)، رقم (٨١): وصححه ابن خزيمة وابن حبان، ا.ه.

<sup>(</sup>٦) أي: في جميع أعضاء الوضوء، كما في فتح الحواد (٦٦/١).

 <sup>(</sup>٧) ينظر بحر المذهب (١١٦/١)، وصاحب الإرشاد هنا يحتمل: ابن المقري (ت٨٣٧هـ)، وابن قاضي شهبة (ت٨٧٤هـ)، و شرف الدين محمود المصري (ت٩٧٦هـ)، إذ كل واحد منهم متأخر عن الروياني الشهيد (ت٢٠٥هـ)، والمسألة مذكورة في فتح الجواد (١٦٦/١)، ولعله مراد الشارح ابن هداية، وقد نسب الشارح الإرشاد إلى الزركشي (ت٩٧٤هـ) أيضاً.

ويستحبّ أيضاً في كلّ ما فيه تكرير، كالاكتحال ونتف الإبط وحلق الرأس ونحوه، ولبس نحو النعل والثوب، وتقليم الظفر وقصّ الشارب، والعطاء والأخذ، ويكره تركه.

(وتطويل الغرّة)، وهو غسل ما فوق الواجب، ثم الأكثرون على أنّها شاملة للتحجيل. وقالوا بترادف اللغتين، فلا يرد على المصنف بإفرادها بالذكر تركُ التحجيل.

وقال النوويّ: إنّها لا تشمله، بل تستعمل الغرّة في غسل الزيادة على الواجب من الوجه، والتحجيلُ في غسل الزيادة على الواجب من اليدين والرجلين(١٠)، وعلى هذا يكون قولُ المصنف من باب [سرابيل تقيكم الحرّ](١٠).

والأصل في ذلك قوله على: "أنتُم الغُرُّ المحجَّلونَ يومَ القيامةِ، فَمَنِ استطاعَ منكم فليُطِل غرَّتَهُ وتَحجيلَه»(٢)، ويحصل أصل السنّة بغسل أدنى شيء زائد على الواجب. وكمالها أن يستوعب صفحتي عنقه ومقدَّمَ رأسه في الغرَّة، ويستوعب عضدَه وساقه

(ومنها الموالاة)وهي التتابع (في غسل الأعضاء)، وذلك سنّة؛ لما روي: «أنّ رجلاً

توضَّأ وترَكَ لمُعَةً من عَقِبِهِ، فلمّا كانَ بعدَ ذلكَ أَمَرَهُ النبيِّ عَلَى إِغَسلِ ذلكَ الموضِعِ " ' '

<sup>(</sup>١) المجموع (١/ ٤٥٩)، وعبارته: قلت: الأصح أنَّ الغرَّة عير التحجيل؛ لقوله ﷺ: «فمن استطاع أن يطيل غرّته .... ، فهذا صريح في المغايرة...

<sup>(</sup>٢) عَدام الآيَة: [وَاللَّهُ جَعَدلَ لَكُمُّ م مِّمَّنا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ المِجِبَالِ أَكتَانناً وَجَعَلَ لَكُم مَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُم كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعمَتَهُ عَلَيكُم لَعَلَّكُم تُسلِمُونَ} (النحل:٨١). سرابيل :أي: ثياباً وقمصاناً من الصوف والكتان والقطن. وأجيب عن تخصيص وقاية الحرّ بالذكر بجوابين: أحدهما أن المخاطبين أوّ لا كانوا أصحاب حرّ ولم يكونوا أصحاب برد، وثانيهما أنّه اكتفي بذكر أحدهما عن الآخر إذ كان معلوما عند المخاطبين. وذلك شائع في كلام العرب، مثل قول الشاعر:

وما أدري إذا يممت أرضاً أريد الخير ايهما يليني؟ أأخير الذي أنا أبتغيه؟ أم الشر الذي هو يبتغيني

تفسير الطبري. محمد بن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٥هـ)، سنة (١٤٠٥هـ)- دار الفكر- بيروت (١٥٧/٤). ويقصد الشارح أن فيه حذف حرف العطف مع المعطوف.

<sup>(</sup>٣) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (١٣٦)، ومسلم، رقم (٢٤٦).

<sup>(</sup>٤) لم أجد حديثاً مهذا اللفظ، وروى أبو داود في سننه، رقم (٣٩٦)، والدار قطني في سننه (١/٨٠١)، رقم (٦)، و كلاهما بلفظ: «أنّ رجلاً جماء إلى النبسي تني وقد توضًّأ وتَرَكَ على قدميه مثلَ موضع الظفرِ. فقال له رسولَ اللَّهِ تي : ارجع فأحسِن وُضُوءَك». وقال أبو داود: وهذا الحديث ليس بمعروف عن جرير بن حازم....إلى أن قال وقد

ولم يأمره بالاستئناف ولم يبحث عن الزمان الفاصل. «وَكَانَ ابنُ عَمَرَ يَتَوَضَّا أَفِي سُوقِ المدينةِ فدُعِيَ إلى جنازةٍ وقد بَقِيَ من وُضُوئِه فرضُ الرجلينِ، فَذَهَبَ إلى المُصَلَّى ثُمَّ وقرّه». (''هذا هو الجديد المنصوص عليه في رواية حرملة والربيع('').

(وفي القديم) في رواية الزعفرانيّ: (هي واجبة)؛ لما روي: « أنّه ﷺ توضَّاً على سبيلِ الموالاةِ، ثمَّ قال: هذا وُضُوئي، لا يقبلُ اللهُ تعالى الصلاةَ إلاّ بِـه ""؛ ولأنّها عبادة ينقضها الحدث، فيعتبر فيها الموالاة كالصلاة.

وأجيب عن استدلال الحديث: بأنه تي أراد: لا يقبل كمال الصلاة، كما هو في بعض الروايات، ولئن سلّم لم لا يجوز أن يكون ضمير "به" راجعاً إلى الوضوء نفسه؟؛ لأنّه المحسوس، والموالاة أمر معنوي لا يجامع المحسوس في مرجع الضمير.

وعن القياس بمنعه؛ لوجود الفارق، وهو أنّ أفعال الوضوء يجوز أن يتخلّل بينها زمان يسير بالاتفاق، وكذا التكلُّم في أثنائه، فكذلك الزمان الكثير، بخلاف الصلاة.

ثمّ لجريان القولين شرطان، وإن أطلق المصنف:

أحدهما: أن يكون ترك الموالاة بتفريق كثير، أما التفريق اليسير فلا يضرُّ بلا خلاف.

روي عن معقل بن عبدالله الجزري عن أبي اليزيد عن جابر عن عمر عن النبي ﷺ نحوه.وقال الدار قطني: تفرد به جرير بن حازم عن قتادة، وهو ثقة. لكنه لا يصلح دليلاً صريحاً على عدم وجوب الموالاة.

به جرير بن حازم عن قتادة، وهو ثقة، لكنه لا يصلح دليلاً صريحاً على عدم وجوب الموالاة. (١) . . ادال افعر و الأو (١/ ٢٠٢)، قد (٦٣) مرة وفيره أخرج الأثب الإمام البخاري تعلقاً كا في فتح البري

<sup>(</sup>۱) رواه الشافعي في الأم (١/ ١٠٢)، رقم (٦٣) موقوف، وأخرج الأثر الإمام البخاري تعليقاً كما في فتح الباري (١/ ٣٧٥) قبل الحديث المرقم (٢٦٢)، وقال العسقلاني: والإسناد صحيح، ورواه البيهقي في السنن الكبري

ر (٢) اسم اثنين من رواة كتب الشافعي، وإدا ذكر الربيع في رواة مذهب الشافعي فالمراد الربيع من سليهان المرادي،

<sup>(</sup>٣) القطعة الأولى من الحديث صحيحة ثابتة بالمعنى، فكل من روى وصف وضوء رسول الله يه لم يروه إلا على سبيل الموالاة والترتيب، أما القطعة الثانية - من "ثم قال " إلى آخره فليس جزءا من هذا الحديث، وإنها هي جزء من حديث ابن عمر مثلا في الوضوء مرة مرة، وليس فيه ذكر الموالاة، وفي إسناده مقال. ينظر: نصب الراية للزيلعي (ت٧٦٢هـ)، (١٧٤)، وخلاصة البدر (١/ ٩٩٩ رقم (١٠٤)، ومن الجدير بالملاحظة أن "هذا وضوئي" لم يأت بعده "لا يقبل الله الصلاة" بل: "ووضوء النبيين من قبلي" مثلاً، و"لا يقبل الله الصلاة " جاء قبله في الروايات: "هذا وضوء" بدون ياء المتكلم.

والأصحّ أنّ التفريق الكثير هو أن يمضي من الزمان ما يجفّ فيه المغسول مع اعتدال الهواء واعتدال مزاج الشخص المفرّق. فلا عبرة بحال المحموم، ولا بتباطؤ الجفاف بسبب البرودة، ولا بإسراع الجفاف لفرط الحرارة.

وقيل: مرجع القليل والكثير العرف.

والشرط الثاني: أن يكون التفريق بلا عذر، فإن كان بعذر: بأن فقد ماءه وذهب لطلب المُكفي أو غير ذلك، لم يضرّ باتفاق القولين؛ إذ الصلاة في القديم لا تبطل بعذر سبق الحدث، فالوضوء أولى بأن لا يبطل بالعذر.

وإذا علمت هذا فاعلم أنَّه يستحبُّ الاستئناف عند حصول الشرطين؛ خروجاً من الخلاف (١).

ولو لم يستأنف كفي النيةُ الأولى ولا يجب تجديدها، على الأظهر.

(وأن لا يستعين في الوضوء بغيره) بالصبّ عليه من غير عذر؛ لما روي: «أنّ عمرَ بادرَ ليَصُبَّ الماءَ على يدِ رسولِ الله على فقالَ له: لا أستَعِينُ على وُضُوئي بأَحَدٍ» (١).

ولأنَّه ترفَّه فلا يليق بمتعبَّد، والأجر على قدر التعب.

ولا يكره على الأصحّ؛ لأنَّه ﷺ قداستعان أحياناً"، لكنَّه خلاف الأولى(١٠٠.

<sup>(</sup>۱) يقصد حلاف المالكية، حيث إنّ الموالاة واجبة عندهم، على أحد القولين المشهورين، وهي فعله في زمن متصل من غير تفريق كثير، ويعبر عنها بالفور. ينظر: الشرح الكبير لسيدي أحمد الدردير أبسي البركات، (١٢٠١هـ) تحقيق: محمد عليش دار الفكر، بيروت (١/ ٩٠).

<sup>(</sup>٢) رواه أبو يعلى في مسنده (٢ / ٢٠٠)، رقم (١٠٥)، بلفظ: «رأيتُ رسولَ اللّهِ ﷺ يستقي ماءً لطَهورِه فبادرته أستقي له، فقال: مه يا عمر! فإني أكره أن يَشرَ كَني في طَهوري أَخَدٌ». قال ابن الملقن: رواه الرافعي في أماليه، والبزار في مسنده، ا.ه.. وقال النووي في المجموع. باطل لا أصل له، ا.ه.. وقد انتقده ابن الملقن على قوله هذا، أما أنا فلم أحصل على أمالي الرافعي ولا مسد البزار، وإسناد الحديث ضعيف جدا. ينظر: تلخيص الحبير (١/ ٩٧)، رقم (١٠٥) والمجموع (١/ ٣٨٢)، وخلاصة البدر (١/ ٤٠)، رقم (١٠٦)، وروى ابن ماجه في سننه، رقم (٣٦٢) حديثا بمعناه عن ابن عبس بلهط: «كان رسول الله يَنظِي لا يكل طهوره إلى أحد»، وفي إسناده مطهر بن الهيثم، وهو ضعيف.

 <sup>(</sup>٣) فاستعان بأسامة بن زيد كما روى الإمام مسلم في صحيحه (٢/ ٩٣٦)، رقم (١٢٨٠): «أنّه كان رديفَ النبي يَن على الله على الله على الله على النبي تَن على الله المعاد على الله الله الله الله الله الله على الله على الله على الله على الله على الله الله الله على الله ع

<sup>(</sup>٤) الضمير في " ولأنّه ترفّه " و " ولا يكره " و " لكنّه خلاف الأولى" للصبّ، ولذلك ذكر.

ولا يستبعدنّك عدمُ الكراهة ‹‹›مع الجزم بأنّ تركها أولى؛ لأنّ الشيء قد يكون أولى ولا يوصف ضدّه بالكراهة: كاستغراق الأوقات بالعبادات وتركه.

[وتباح لإحضار الماء]، وليس خلاف الأولى (٢)؛ لمواظبته ﷺ على جوازه (٣).

(ولا ينفض يديه)؛ للنهي عنه (٢٠)، والأنّه كالتبرّي عن العبادة.

والنفض مكروه عند المصنف، ومباح عند النووي (٥)، وخلاف الأولى عند الجمهور (١). واستثنى بعضهم نفضَ اليد عند مسح الرأس والأذنين، وقال: يستحبّ هنا (١)، وليس له وجه يعتمد.

(وكذا) يستحبّ أن (لا ينشّف الأعضاء في أظهر الوجهين)؛ لأحاديث صحيحة فيه (^). نعم يندب في ميّت، ولعذر: كأن هبّت ريح تُنجّسه، أو يألمه برد، أو كان متيمّاً يشقّ عليه انتظار التنشيف.

<sup>(</sup>١) في العبارة محاز عقلي، وهو نسبة الفعل إلى غير ما حقه أن ينسب إليه وهو المفعول به. وكانت الحقيقة: ولا تستبعدن عدم الكراهة إلخ..

 <sup>(</sup>٢) عبارة المهات: "وإن استعان في إحضار الماء فلا بأس، ولا يقال: إنّه خلاف الأولى" ينظر مخطوطة المهات رقم (٤٥٩)، (ص٨٦) ظهر.

 <sup>(</sup>٣) في العبارة ركاكة لا يليق بالشيح المصنف مثلها في عباراته، والظاهر أنه من سهو النساخ.

<sup>(</sup>٤) يقصد بالنهي عنه ما ورد في كتّاب المجروحين لابن أبي حاتم البستي (ت٢٥٥هـ) تحقيق محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، دار الوعي – حلب (١/ ٢٠٣)، رقم (١٥٠) بلفظ: "تَوضَّأتُم فلا تَنفِضُوا ايديكم فأنّها مراوحُ الشيطان». إذا وفي إسناده البختري بن عبيد من أهل الشام، ورواه عبد الرحمن بن محمد (أبو محمد الرازي) (ت٣٢٧هـ) في كتابه: علل الحديث رقم الحديث (٧٣) تحقيق محب الدين الخطيب، سنة الطبع (١٥٠٥هـ)، الناشر دار المعرفة بيروت (١/ ٣٦) باللفظ نفسه ثم قال: فقال أبي: هذا حديث منكر، والبختري صعيف الحديث، وأبوه مجهول.ا.هـ.، وقال النووي في المجموع (١/ ٤٨٣): هذا الحديث ضعيف لا يعرف، وثبت في الصحيحين ضدُّه.

<sup>(</sup>٥) العزيز شرح الوجيزطبع دار المعرفة (٤٤٨-٤٤٩)، والمجموع (١/ ٤٨٤).

 <sup>(</sup>٦) لأن الحكم مستفاد من دليل عام، وهو التحرز عن مظهر التبري عن العبادة، إذ الحديث الذي استدل به منكر كها ذكر في الهامش قبل السابق، وينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٦٤).

 <sup>(</sup>٧) العبارة موجودة بتمامها مع تفصيل في النجم الوهاج (١/٣٥٥)، وكذلك في حاشية أبي العباس أحمد الرملي
 (ت ١٠٠٤هـ) على شرح الروض (٢/١) بدون رفع أبهام البعض.

<sup>(</sup>٨) منها ما أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (٢٧٦)، ومسلم في صحيحه: رقم (٣٧ (٣١٧)، ولعط البخاري عن ميمونة عنه البخاري عن ميمونة عنه البخاري الله عنه ال

والثاني: لا يستحبُّ ترك التنشيف؛ لنشفه على أعضاءَه في بعض أحيانه (١٠).

وأجيب: بأنَّ ذلك محمول على العذر: كبرد وإلصاق نجاسة وغيرهما.

وبالجملة (٢) إنّ التنشيف ليس بمكروه على المعتمد.

(ومنها أن يقول عند غسل الوجه: اللهم بَيّض وجهي يوم تبيضٌ وجوه وتسودٌ وجوه، وعند غسل اليد اليمني: اللهمّ أعطني كتابي بيميني وحاسبني حسابا يسيرا، وعند غسل اليد اليسرى: اللهمّ لا تعطني كتابي بشمالي ولا من وراء ظهري، وعند مسح الرأس: اللهمّ حرِّم شعري وبَشَري على النار، وروي: اللهمّ احفظ رأسي وما حَوَى وبطني وما وَعَي، وعند مسح الأذنين: اللهمّ اجعلني من الذين يستمعون القولَ فيتّبعون أحسنَه، وعند غسل الرجلين: اللهم ثبِّت قدميَّ على الصراط يوم تزلُّ الأقدام.) لأنَّها وردت عن آثار السلف الصالحين (٣).

وقال النوويّ: لا أصل لها(١٠).

واعترض عليه صاحب الإرشاد بأنّه إذا أراد أنّه لا أصل لها في الأحاديث فكثير من المستحبات كذلك؛ لأنَّ بعضها مرويَّ عن الصحابة، وبعضها عن التابعين، وبعضها عن الأئمة المجتهدين، فيلزم أن لا يكون للكلِّ أصل. (°)وإن أراد أنَّه لا أصل لها في كلام السلف فهو ممنوع، فيثبت استحبابها. (٦)

<sup>(</sup>١) روي في تنشيف رسول الله ﷺ أحاديث لا يخلو إسنادها عن ضعف منها مارواه أبو داو د في سننه، رقم (١٨٥٥)، وفيه: «فَأَمَرَ له سعدٌ بغسلِ فاغتَمَل، ثم ناوَلَه مِلحفةً مصبوغةً بزعفراني أووَرسِ فاشتَمَلَ بها»، ورواه امن ماجه والبيهقي وغيرهم. ويقول الترمذي في سنه تعليقاً على الحديث المرقم (٤٠) عن عائشة ﴿ وَلا يَصِحَ عَنِ النَّبِي ﷺ في هذا الباب شيء. (٢) مصطلح يستعمل في التفصيل، وقيل. في الكليات. ينظر: الفتح المبين (١٢٦).

<sup>(</sup>٣) قال في المحموع (١/ ٤٨٩). دكره كثيرون من الأصحاب ولم يذكره المتقدمون، وزاد فيه الماوردي فقال: -يقول عند المضمضة: اللهمّ اسقني من حوض نبيّك كأساً لا أظمأ بعده أبدا، وعند الاستنشاقِ: اللهم لا تحرمني رائحة نعيمك وجناتك. قال: ويقول عند الرأس: اللهم أظلني تحت عرشك يوم لا ظلَّ إلا ظلَّك.إ.هـ.وهل مجرد الورود في آثار السلف الصالحين-عدا الصحابة- يثبت الاستحاب؟.

<sup>(</sup>٤) روضة الطالبين (١/ ٢١٢)، ونصّه: "قلت: هذا الدعاء لا أصل له، ولم يذكره الشافعي والجمهور، والله أعلم ". والمحموع (١/ ٤٨٩).

<sup>(</sup>٥) لا يلزم ذلك، بل ما استند إلى دليل فله أصل، وما لم يستند إلى دليل فليس له أصل يعتمد عليه.

<sup>(</sup>٦) كلام السلف رحمهم الله - غير الصحابة ﴿ ٢٥ - ليس حجة شرعية، ولاسيّما في الأمور التوقيفية كتحديد العبادات، فلا يثبت استحباب شيء بمجرد ورود في كلام السلف، بل لابدّ من استناده إلى دليل، ومنه قول الصحابي عند من يراه حجة بشروط.

ق ل الإمام النووي: "لم يجئ فيه شيء عن السبي ﷺ"، ا.هـ، وقال المحقق: الاستحباب من ألفاظ المندوب، وهو

"وإذا فرغ قال: أشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده و رسوله"(۱). «اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين"(۱). «سبحانك اللهم و بحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرك و أتوب اليك"(۱). لأحاديث صحيحة فيه. قال صاحب الإرشاد: يستحبُّ أن يقوله مستقبل القبلة رافعاً بصره إلى السهاء، ويرفع يديه مع الدعاء.

ورفع المسبِّحة هنا بدعة ما وردت به سنة ولا انعقد عليه الإجماع.

قال: ويقرأ " إنَّا أنزلنا " مستقبلاً، ثم يتوجَّه إلى الطريق.

وأما ألفاظ الدعاء فلا ضرورة في شرحها.

杂杂类

## المسحعلى الخفين

(فصل يجوز للمتوضّع أن يمسح على الخفّين (١٠) بدلاً عن غسل الرجلين)؛ لتواتر الأخبار فيه. (٥)

وقوله: " يجوز " مشعر بأنّ الغسل أفضل، وهو كذلك، نعم قد يسنّ: كأن تركه رغبةً عن السنَّة، أي: إيثاراً للغسل الأفضل عليه، أو تركه شكّاً في جوازه، فيقهر به نفسَه المتخيّلة لمنع

حكم شرعي لا يثبت إلاّ بدليل، كما أنّ الأصل في العبادات التوقف، إ.هـ. والمروي عن الصحابة في حكم المرفوع، فكيف يجمع مع المروي عن الأئمة المجتهدين؟ يبطر: كتاب (الأذكار)، تخريج أسامة بن عبد العليم آل عطوة، تحقيق مصطفى العدوي، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م)- دار ابن رجب (ص٥٨)

- (۱) رواه مسلم (۲۳٤)، و ابن ماجه (٤٢٩)، و النسائي (١٤٨).
  - (٢) رواه الترمذي (٥٥)، و صححه الآلبابي فيالمشكاة (٢٨٩).
- (٣) رواه النسائي في عمل اليوم و الليلة (١/١٧٣)، ارواء الغليل (١/ ١٣٥)، و صححه الآلياني في الصحيحة (٢٦٥١)
  - (٤) الخف: ما يستر القدم مع الكعب من شعر أو لبدأو جندرقيق ونحوها. دستور العلماء (٢/ ٦٢).
- (٥) قال أبو بكر بن المنذر: روينا عن الحسن البصري قال: حدّثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ: "أنّ رسول الله ﷺ: "أنّ المجموع للإمام النووي (١/ ٥٠١)، وفي صحيح النخاري، (١/ ١٨) عن المغيرة بن شعبة أنه كان مع رسول الله ﷺ في سفر، وأنه ذهب لحاجة له، وأن مغيرة جعل يصبّ الماء عليه وهو يتوضأ. فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ومسح على الخفين". وفي صحيح مسلم، (٢٧٢): "عن همام قال: بال جرير ثم توضأ ومسح على خفيه، فقيل: تفعل هذا؟ فقال: نعم، رأيتُ رسولَ الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه».قال الأعمش: قال إبراهيم: كان يعجبهم هذا الحديث؛ لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة.

ما عُلم واستقرّ، أو كان ممن يُقتدى به، أو وجَد في نفسه كراهة، أو خاف بالنزع فوتَ جماعة.

وقد يجب: كأن خاف فوت عرفة لو غسل قدميه، أو خاف وقت الرمي أو طواف الوداع أو إنقاذ أسير أو الجمعة، أو الوقت مطلقاً، أو انفجار ميّت تعيّنت عليه صلاته.

وتقييد المصنف بالمتوضّئ يخرج المغتسل؛ فإنّه لا يجوز له المسح على الخفين.

وتقييده بالخفيّن يخرج ما لا يسمى خفاً: كأن لفّ على قدمه قطعة أَدَم وشدّه بالرباط، فإنّه لا يجوز المسح عليه؛ إذ النصّ [لا يتناوله]، ويشعر بأنّه لا يجوز مسح أحد الخفّين وغسل إحدى الرجلين؛ لأنّها بمنزلة عضو واحد، ولا يجوز الجمع بين المسح والغسل في عضو واحد لا على التعاقب، ويجوز للأقطع؛ لانتفاء المعنى المحذور.

(ومدّته للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام بلياليهن) على الجديد؛ لأحاديث صحيحة في تقدير ذلك، كحديث على " وحديث صفوان بن عسّال " .

وفي القديم لا يتقدَّر للمسح مدَّةُ، بل يمسح أيَّ قدر شاء، وسواء المسافر فيه والمقيم؛ لرواية أبيّ بن عُهارة "- وكان بمن صلّى [إلى] القبلتين- قال: «قلت: يا رسول الله تَنْ أأمسح على الخفين؟ قال: نعم، قلت: يوماً؟، قال: أو يومين، قلت: وثلاثة ايام؟، قال: نعَم، وما شِئتَ». (1)

ومن قال بالجديد قال بنسخ الحديث، أو بتأويل "ما شئت" على الأزمنة خوفاً

<sup>(</sup>١) رواه مسلم، رقم (٢٧٦)، والدارمي في سننه، رقم، (٧٤١)، ولفظهما: «جَعَلَ رسول اللَّهِ ﷺ ثَلاَثَةَ ايامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلمسافِرِ وَيَومًا وَلَيَلَةٌ لِلمُقِيمِ»، قال الدارمي: يعني المسح على الخفين.

<sup>(</sup>٢) صفوان بن عسال- بفتح العين وتشديد السين المهملة المرادي الكوفي على من كبار الصحابة، غزا مع النبي تلي اثنتي عشرة عزوة. روى عنه من الصحابة عبد الله بن مسعود وزر بن حبيش، ولفظ حديثه: «كان رسول النبي تلي أمُرنا إذا كنا سَفَرًا أَن لا نَنزع خِفَافَنَا ثَلَائَةَ ابِام وَلَيَالِيهِنَ إلا من جَنابَة وَلَكِن من غَائِط وَبَول وَنَومٍ»، رواه الإمام الشافعي في الأم (١١٧/١) (٧١)، والترمذي في سننه، رقم (٩٦)، ثم قال في (ص١٦٠): هذا حديث حسن صحيح. وينظر: تهذيب الأسهاء واللغات (٢٧٣)، رقم (٢٦٣)، والمجموع (٢٨٥٥).

<sup>(</sup>٣) أُبِي بن عِبارة - بضم العين وكسرها الصحابي الأنصاري الله، له حديث واحد، وهو أنّه صلى مع النبي تكلّ الله عن المسلم على الخف فقال: "امسم ما شئت"، اتفق الحفاظ على ضعف إسناد الحديث واضطرابه، وأنكر بعض العلماء كونه صحابيا. ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٢٠)، رقم الترجمة (٤٣)، والمجموع للنووي (١/ ١٢٠).

رع) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٢٧٦) رقم (٢٠٧)، وصحح الحديث ودافع عن إسناده، ورواه أبو داود في سننه رقم (١٥٨)، ثم قال. وقد اختلف في إسناده، وليس هو بالقوي، ورواه غيرهم.

وأمناً، لا على الزيادة على الثلاثة. (١)

(وتحسب المدّة) للمسافر والمقيم (من وقت الحدث بعد اللبس)، وإن بقي بطهارته أيّاما، لا من وقت اللبس؛ لأنّ وقت جواز المسح يدخل بالحدث، ولا معنى لوقت العبادة سوى الزمان الذي يجوز فعله فيه،كوقت سائر العبادات.

ويفهم من عبارته أنّه لو توضَّا بعد حدثه وغسل رجليه في الخفِّ ثم أحدث كان ابتداء مدّته من حدثه الأوّل.

(وإن مسح في الحضر) ولو على رجل (ثم سافر، أو بالعكس) بأن مسح في السفر ثم صار مقيهاً (لم يستوف) في كلا الصورتين (مدّة المسافرين)؛ تغليباً لجانب الحضر، وهذا ما اختاره المصنِّف وتبعه جماعة (٢٠).

ويفهم من قوله (") أنّه لو لبس الخف في الحضر ثم سافر ومسح في السفر، استوفى مدّة المسافرين، سواء كان أحدث في الحضر أم لا، وسواء سافر بعد الحدث وخروج الصلاة أم لا؛ وبه صرّح [المصنف] في العزيز، والنوويّ في الروضة (أ)، والشيخ في الإرشاد (٥)، وذلك لأنّ أوّل المسح أوّل العبادة، فإذا وقع في السفر أقيمت كها تقام في السفر، ولا نظر إلى دخول الوقت في الحضر. ألا يرى أنّه لو سافر بعد دخول الوقت كان له القصر؟

وقال بعضهم (1): الاعتبار بتهام المسح، حتى لو مسح إحدى رجليه ثم سافر ومسح الأخرى في السفر، كان له أن يستوفي مدة المسافرين، وعليه الجمهور.

<sup>(</sup>١) لم يشر الشارح إلى اضطراب الحديث وضعف إسناده إلا عند الحاكم المعروف بالتساهل، رحمهم الله تعالى

<sup>(</sup>٢) العزيز طبع دار الفكر" (٢/ ٤٠٠)، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ٢٨٥-٢٨٦).

<sup>(</sup>٣) يعني قول المصنف: "مسح في الحضر".

<sup>(</sup>٤) العزيز طبع دار الفكر (٢/ ٣٩٩)، وطبع دار الكتب العلمة (١/ ٢٨٥)، وروضة الطالبين (١/ ٢٩٥).

<sup>(</sup>٥) الإرشاد من تأليف ابن المقري اليمني الحسيني الشيخ إسهاعيل بن أبي بكر بن عبدالله، وشرحه الشيخ ابن الحجر الهيتمسي شرحين: فتح الجواد في شرح الإرشاد، والإمداد في شرح الإرشاد، هذا، وتصريح الشيخ اس الحجر موجود في فتح الجواد (١/ ٥٧)، فلا أدري هل مراد الشارح بالشيخ هو شيخ الإسلام الهيتمي وكلمة "شرح" ساقطة من النسخ، أم مراده الشيخ اليمني ابن المقري ؟.

<sup>(</sup>٦) نقله الشيخ زكريا الأنصاري في أسنى المطالب (١/ ٢٩٥) عن الرافعي، ولم أجده في العزيز.

والمراد بالسفر ما يجوز القصر فيه، أما العاصي بالسفر والهائم وطالب الغريم (١) مثلاً وصاحب السفر القصير يقتصرون على مدة المقيم.

وقيل: لا يجوز المسح على الخفَّين للعاصي بالسفر مطلقاً؛ لأنَّه تخفيف لا يليق به العاصي.

(ويشترط لجواز المسح أن يكون اللبس بعد كهال الطهارة)؛ لحديث مُغِيرة (٢٠ قال: «سَكَبتُ الوَضُوءَ لرسُولِ اللّهِ ﷺ، فلمّا انتهَيتُ إلى الرِّجلَينِ هَوَيتُ إلى الخُفّينِ لأنزَعَهُا، فقال: دَعِ النَفّين؛ فإنّي أدخَلتُهُما وهُما طاهِرَتانِ». (٣) علّل جواز المسح بطهارة الرجلين عند اللبس.

ويتفرّع عن هذا الأصل ما لو غسل إحدى رجليه وأدخله ثم الأخرى وأدخله، لم يجز المسح عليهما؛ لأنّ أوّل اللبس يقدّم على تمام الطهارة، وهي شرط يجب تقديمها.

ولو ابتدأ اللبس وهو متطهر ثمّ أحدث قبل وصول الرجل إلى قدم الخفّ لم يجز المسح، نص عليه في الأم (١٠)، وجرى عليه صاحب الإرشاد (٥٠)، ثم ذكر فيه (١٠): «بالمشقوق القدم المشدودة في أصحّ الوجهين و أن يكون قويّاً بحيث يمكن أنّه إذا مسح على الخفّين بشرطه ثم زال قدمه من مقرّه إلى الساق ولم يظهر محلُّ الفرض وأحدث، فله أن يُدخل ويمسح، وقياس الأول أن يبطل المسح.

ويمكن الفرق بأنّ ثمَّة الأصل عدم المسح فلا يباح إلا بلبس تام، وإذا مسح فالأصل استمرار الجواز، فلا يبطل إلا بالنزع التام.

<sup>(</sup>١) الغريم من كليات الأضداد يطلق على الدائن وعلى المدين. ينظر. المصباح المنير (٢/ ٤٤٦)، ولكن طالب الغريم هو الدائن الذي يطلب المدين ليلزمه.

<sup>(</sup>٢) مغيرة من شعبة من أبي مامر، الثقفي أبو عيسى أو أبو محمد الله، كان من دهاة العرب، وأصحاب الشجاعة والمكيدة. يقال له: مغيرة الرأي، شهد بيعة الرضوان، وحرب اليهامة وفتوح العراق والشام. له في الصحيحين (١٢) حديث، توفي سنة (٥٠هـ) رحمه الله تعالى ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١٩٧/٦) رقم (٨١٤٨)، وسير أعلام البلاء (٢/ ٢١) رقم (٧).

 <sup>(</sup>٣) رواه الإمام الشافعي في الأم: (١/ ١٠٨)، رقم الحديث (٦٩)، والبخاري في صحيحه، رقم (٢٠٣)، وأبو
 داود في سننه، رقم (١٥١)، كلهم بألفظ قريبة من لفظ الكتاب.

<sup>(</sup>٤) الأم (١/٩٠١).

 <sup>(</sup>٥) ابس المقري اليمني (ت٨٣٧هـ)، س.ت.، أو الشيخ شرف الدين محمود المصري س.ت. في مقدمة الكتاب،
 أو ابن قاضي شهبة.

<sup>(</sup>٦) أي: الإمام الشافعي في الأم (١/ ١٠٨). رقم الحديث (٦٩)

وقال أبو حامد(١٠): يبطل المسح به، واختاره [أبو الطيّب] الطبري(١٠).

(ويشترط أن يكون الملبوس ساتراً) أي: حائلاً (لمحلّ الفرض دون المكعب) "المشهور، أو القبش "، فأنّه لا يجوز المسح عليه؛ إذ فرض الظاهر الغسل، وفرض المستور المسح، ولا صائر إلى الجمع بينهما كما أشرنا إليه، فيغلب حكم الغسل؛ لأنّه الأصل. (و) دون (المتخرِّق) على الجديد، قليلاً كان الخرق أو كثيراً؛ لأن بعض مواضع الفرض غير مستور.

والقديم: أنّه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش الخرق؛ لأنّ الخرق مما يغلب في الأسفار ويتعذّر الإصلاح، فالقول بامتناع المسح عليه يضيّق باب الرخصة، فوجب أن يُسامَح. وعلى هذا فها دام يتهاسك في الرجل ويتأتّى المشي عليه، فليس بفاحش.

وعلى الجديد: لا عبرة بمواضع الخرز الذي ينسد بالخيط أو [ينضم]، فإن لم ينسد أو لم ينضم لم يجز المسح عليه.

ولوتخرَّقت الظهارة وحدها أو [البطانة] وحدها، جاز المسح إن كان ما بقي صفيقاً ٥٠٠، وإلاّ فلا يجوز في أظهر الوجهين، وعلى هذا يقاس ما [لو] تخرَّق من الظهارة موضع ومن البطانة موضع لا يحاذيه.

(ولا بأس بالمشقوق القدم)، أراد بالقدم مستقرّ موضع الفرض، سواء كان في الأسفل

<sup>(</sup>١) المذكور في العزيز هو "القاضي أبوحامد"، وهو المروذي، فلذا أدرجت لفظ "القاضي" في الشرح. ينظر: العزيز ط. دار الكتب العلمية (١/ ٢٧١).

<sup>(</sup>٢) يحتمل القاضي أبا الطيب الطبري طاهر بن عبد الله بن طاهر، صاحب شرح مختصر المربي وتصانيف في الخلاف والجدل، و أبا عبد الله الطبري الحسين بن عبي بن الحسين، صاحب كتاب العدّة، (٤٩٨٦هـ)، وأب علي الطبري الحسين أو الحسين بن القاسم الطبري صاحب الإفصاح (ت٥٠٥هـ)، وستأتي ترحمته ، ولكن قيد في العزيز (١/ ٢٧١) الطبري بأبي الطيب فتعين أن المراد الأول منهم، والشارح عضيه يذكر شهرة الأعلام مجملة بدون ذكر أسهرة مو ومؤلفاتهم، أو أنّه سقط من النسخ ينظر: طبقات (ابن هداية) طربير وت (ص ٢٤و٥٥ او ١٨٦٥).

<sup>(</sup>٣) المِكْعَب، وزان مِقود: المداس لا يبلغ الكعبين، غير عربي، المصباح المنير (٢/ ٥٣٥).

<sup>(</sup>٤) القفش: الخف الصغير، معرّب كفش، القاموس المحيط طبع دار الجيل (٢/ ٢٩٦).

 <sup>(</sup>٥) سخف الثوب سخف وزان قرب قُرباً، وسخافة - بالفتح : رقّ لقلة عزله، فهو سخيف المصباح المنير
 (٢/ ٣٨٨).

أو الأعلى، (المشدودة) بالشَرَج (١) بحيث لا يظهر منه شيء (في أصحّ الوجهين)؛ لحصول الستر به، وارتفاق المشي عليه، وهذا ما نقل الشيخ أبو حامد عن نصّ الشافعي.

والثاني: لا يجوز المسح عليه كما لو لفّ على رجله قطعة أَدَم.

وأجيب بمنع القياس؛ لوجود الفارق، وهو: أنّ المانع ثمّة كونه غير متناول بالنصّ؛ لعدم وقوع اسم الخفّ عليه، وهنا المانع الشقّ فقط؛ إذ هو متناول بالنصّ، فإذا [انسدّ] الشقّ عادت الرخصة (٢) فلو فتح الشرّج بطل المسح وإن لم يظهر؛ لأنّه يظهر في محلّ الحاجة، وهو المشى.

(و) يشترط أيضاً (أن يكون) الخفّ (قويّاً بحيث يمكن متابعة المشي) - أي: مداومة المشي - (عليه) لا فرسخاً ومرحلة، بل (قدر ما يتردّد المسافر في حاجاته) عند النزول والترحال والاحتطاب والاحتشاش، وإن قعد لابسه، وضبطه صاحب الإرشاد بثلاثة أيام ولياليها لمسافر سفر قصر، ويوم وليلة لغيره؛ لاستدامتها قدر ذلك، فيجب المتابعة عليه لو مشى ذلك القدر، وأفتى به الشيخ ابن حجر. (7)

وقيل: ثلاثة أميال، وقال بعضهم: المراد بقدر الحاجة ما يتفق التردّد إليه ثلاثة أيام للمسافر من الحطّ والترحال وغيرهما، ويوم وليلة لغيره، لا مشي ثلاثة أيام أو يوم وليلة، وهذا أوفق لإطلاق الجمهور، وعليه العمل.

(لا كجورب الصوفيّة)، وهي التي [يلبسها] الصوفيّ مع المكعب. (١)

(ولا الجورب المتخذة من الجلد الضعيف)، [فلا يمسح عليها] حتى يكون بحيث يمكن متابعة المشي عليه ويمنع نفوذ الماء - إن اعتبرنا ذلك-: إمّا لصفاقتها، أو تنعُّل القدمين والأسفل، أو الإلصاق بالمكعب، وكذلك حكم المتّخذ من اللبد والصوف. هذا إذا تعذَّر المشي لضعف الملبوس في نفسه، فلو كان تعذُّر المشي في الخفّ لسَعَته

<sup>(</sup>١) الشرَج محركة: العرى. القاموس المحيط (٢٠٢/١)

 <sup>(</sup>٢) الأذَّم جمع أديم بمعنى الجلد، والأدّم اسم جمع له. ينظر: القاموس المحيط (٤/٤٧).

<sup>(</sup>٣) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/٥٥).

<sup>(</sup>٤) العريز - ط دار الفكر (٢/ ٣٧٣)، و طبع دار الكتب (١/ ٢٧٤).

المفرطة أو لضيقه، ففيه وجهان: أصحّهما: عدم الجواز؛ لعدم الحاجة إلى إدامة مثل هذا الخف؛ إذ لا فائدة فيه.

والثاني: الجواز؛ إذ في نفسه صالح للمشي عليه في الجملة؛ ألا يسرى أن لو لبسه الكافئ (١٠) لصلح له؟.

وأما المتعذّر للثقل أو لعدم ثبته على المستقرّ لملاسة أسفله فلا يجوز المسح عليه؛ لما ذكرنا في علمة الوجه الأول.

وقيل: يجوز؛ إذ التعذُّر من اللابس دون الملبوس.

(و) يشترط أيضاً (أن يكون) الخفُّ (طاهراً) عينا (لا كجلد الميتة قبل الدباغ)، وإن أمكن زواله في الجملة، (و) لا (جلد الكلب والخنزير) قبل الدباغ وبعده؛ لأنه لا يمكن الصلاة فيه، والمقصود الأصليُّ للمسح الصلاة، وما عداها كالتابع لها؛ ولأن الخفَّ بدل عن الرجل، ولو كانت الرجل نجسة لم يجز غسلها عن الوضوء حتى تطهر، فكيف يُمسح على بدلها النجس العين؟.

وأما غير نجس العين إذا تنجّس بعارض هل يجوز المسح عليه قبل الغسل ثم يغسل؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز؛ لأنَّه كما لا يصحُّ الغسل عن الوضوء قبل زوال النجاسة فكذلك بدله.

والثاني: يجوز إذا مسح على موضع طاهر ثم غسل المتنجس؛ إذ المُكفي من المسح الجزء، وقد حصل على الطاهر، بخلاف الغسل. والأوّل أوفق لإطلاق الكتاب.

والثاني هو المختار عند القاضي أبي الطيّب والإسنوي ٢٠٠٠،

<sup>(</sup>١) كافأ الشيئان تماثلا. لسان العرب (١/ ١٣٩). فالظاهر: المكافئ بدل الكافئ.

<sup>(</sup>٢) ص شرح مختصر المزني، وتصانيف في الخلاف، وينظر: مخطوطة المهمات المرقمة (٤٥٩) في المكتبة القادرية (صـ ١٢٨) ظ.

وأفتى به عصام الدين (١) في حاشية الأنوار (٢).

(و) يشترط أيضاً (أن يمنع) الخفُّ (نفوذ الماء إلى الرِجل) لوصبَّ عليه، لا البللَ الواصل إليه عند المسح، كما ذِهب إليه بعض الطلبة. صرّح به صاحب الإرشاد؛ إذ الغالب من الخفاف أن تمنع نفوذ الماء فينصرف إليها نصوص المسح، ويبقى المسح واجبا في ما عداها على الأصل.

(و) إذا عرفت هذا ف (أصح الوجهين أنه لا يمسح على المنسوج الذي لا يمنع نفوذ الماء)؛ لتهلهله، وكذا الذي لا صفاقة له من سائر الأنواع، كما ذكرنا.

والثاني: يجوز، كما لو تخرقت الظهارة والبطانة من موضعين غير متحاذيين، فإنّه يجوز المسح عليه مع نفوذ الماء. هذا ما اختاره الإمام، وتابعه الغزاليّ في الوسيط (٦٠)، وحذف ذلك الشرط في الوجيز . (١٠)

وأجيب: بأن صلاحية الخف ثمّة موجودة أوّلاً، واتّباع الصلاحية على الدوام متعسّر، وهنا ليس كذلك، فلا قياس لوجود الفارق.

(والأظهر) من الوجهين (أنّه يجوز أن يمسح على المغصوب والمسروق) يعني: ليس

<sup>(</sup>۱) الشيخ عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسهرائيني، ولد في إسفرائين من قرى خراسان، «۸۳۷ه»، وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر وألّف كتبه فيها، له شروح وحواش في المنطق والتوحيد والتفسير من شيوحه المولى عبد الرحمن الجامي المعروف، ومن مؤلفاته الأطول شرح تلخيص المفتاح للقزويني، وحاشية على تفسير البيضاوي، وشرح شيائل النبي المسمّى، الشيائل النبوية والخصائل المصطفوية لأبي عيسى محمد بن سورة الامام الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩هه). زار أخر عمره سمر قند وتوفي فيها سنة (٩٤٥هه) رحمه الله تعالى ينظر: كشف الطنون (١/ ١٩٥١)، و (٢ ، ١٥٥٩)، و معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف إليان سركيس مطبعة مهمن - قم (١٣٥١هه)، و١٣٥١هه)، مكتبة المرعثي النجفي. (٢/ ١٣٣٠)، والأعلام للزركي (١٣٦١).

<sup>(</sup>٣) نهاية المطلب (١/ ٢٩٧)، قال: " وهو القياس". وينظر: الوسيط (١/ ٤٠٠).

<sup>(</sup>٤) حيث قال فيه: الشرط الثاني أن يكون الملبوس ساترا قويا حلالا، فان تخرق أو كان دون الكعبين لم يكن ساترا، والمشقوق القدم الذي يشد محل الشق منه بشرج فيه خلاف، والقوى ما يتردد عليه في المنازل، لا كالجورب واللفف وجورب الصوفية. ينظر: الوجيز (٢/ ٣٦٩).

من اشتراط جواز المسح أن يكون الخف حلالا؛ كما لا يشترط لصحة الوضوء كون الماء حلالاً أو الثوب حلالاً، ولأنّ نفس الخفّ غير مبيح للصلاة بل المبيح غيره وهو المسح، وهذا ما اختاره أبو عليّ الطبريّ(()، وتبعه المصنف في الشرحين والكتاب، والنوويُّ في الروضة ().

والثاني: لا يجوز؛ لأن المسح لحاجة الاستدامة، وهو مأمور بالنزع والرفض، ولأن لبسه معصية والمسح رخصة، والرخصة لا تُناط بالمعاصي، وبه قال صاحب التلخيص والبُلقينيُّ وجماعة (٢٠). ولعلَّ هذا أولى بأن يُفتى به؛ صيانةً للدين.

(و) الأظهر (أنه لا يجوز أن يمسح على الجُرمُوق) أي: على الطاقة الأعلى من الخفَّين المسوحين أحدُهما فوق الآخر إذا كانتا صفيقتين، أو ضعيفتين، أو كان الأعلى ضعيفاً ولم يصل البلل إلى الأسفل، [أو يصل ولكن] يقصد به الأعلى؛ لأنّ الأصل غسل الرجل، والمسح رخصة وردت في الخفّ، فلا يُلحق به الجرموق؛ لعدم شدّة الاحتياج إليه.

والثاني: أنّه يجوز مطلقاً، سواء وصل البلل إلى الأسفل أو لم يصل، إذا صلحا؛ لأن المسح جوِّز رفقاً وتخفيفاً، وهذا المعنى موجود في الجرموق؛ إذ الحاجة قد تدعو إلى لبسه لبرد ونحوه، ويشق نزعه عند كلّ وضوء.

وتفصيل المسألة على الوجه الأول أن للجرموق أربعة أحوال:

صلاحية الأعلى وضعف الأسفل: فالمسح على الأعلى، ولا عبرة بالأسفل كاللفافة. (١)

<sup>(</sup>۱) الشيخ حسين بن القاسم الطبري، منسوب إلى طبرستان، إقليم مجاور لخراسان، ومدينة آمُل، صاحب الإفصاح شرح عزيز الوجود على مختصر المزني، من شيوخه ابن أبي هريرة، ومن مؤلفاته أيضاً العدة في العقه، وكتاب في الخلاف المجرد باسم المحرر، تفقه ببغداد ودرّس بها بعد شيخه ابن أبي هريرة، وتوفي بها سنة (٣٥٠هـ) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٠ / ٢٠)، رقم (١٨٠) و (٣/ ٢٧)، رقم (٣٩٣)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله، طبع بيروت (٤٧و٥٧)، وطبع بغداد (٢٢ و٣٢)، وتهذيب الأسياء واللعات (٢/ ٥٣٩)، رقم (٨٣٥)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٢١)، رقم (٤٣).

 <sup>(</sup>۲) ينظر:العزيز: (۲/ ۳۷۵)، والمحرر: تحقيق نشأت بن كهال (۱/ ۱۲۳)، وروضة الطالبين طبع المكتبة التوفيقية
 (۱/ ۲۹۱).

 <sup>(</sup>٣) صاحب التلخيص هو ابن القاص الطبري، أحمد بن محمد، والبلقيني هو صاحب اليبوع، والتدريب ومعرفة الملهات.

<sup>(</sup>٤) اللِّفافة- بالكسر- ما يلف على الرجل و غيرها، و الجمع لفائف.المصباح المنير (٢/ ٥٥٦).

وعكسه: فعلى الأسفل، أو على الأعلى ويصل البلل إلى الأسفل بقصده خاصة، وكذا إن قصدهما على الصحيح، فيلغو قصد الأعلى، وكذا إن لم يقصد واحداً منها؛ لوجود القصد في الجملة لسقوط الفرض. وهو لا يحصل إلا بمسح الأسفل حينتذ. وعدمُ صلاحيتها فيتعذّر المسح.

وصلاحيتهما: فالمسح على الأسفل على الوجه الأوّل الأصحّ، وعلى الأعلى على الوجه الثاني. (ويجزئ في المسح ما يقع عليه الاسم)، لا مسحُ أكثر الخفّ، ولا قدر ثلاث أصابع من أصابع اليد(١)؛ إذ النصوص متعرضة لمطلق المسح، وإذا أتى بها يقع عليه الاسم فقد ناوله النصوص كمسح الرأس.

ثمّ لا بدّ أن يكون محلُّ المسح (ممَّا يحاذي محلَّ الفرض)؛ إذ المسح بدل عن الغسل، فلا بدَّ من وقوعه موقعه.

(إلّا) استثناء عن محل الفرض (أنّ الأظهر) من الوجهين (أنّه لا يكفي مسح ما يحاذي الأخمصين) أي: المتحدريس من أسفل القدم، (والعقِبين) أي: المتحدريس من خلف القدم؛ إذ الرخص لا بدّ فيها أن لا تُجاوزَ النصوصَ (٢)، ولم يرد الاقتصارعلى الأخمصين والعقبين.

والثاني: يكفي؛ لكونها محاذيين لمحلّ الفرض، وقد يعبَّر عن هذا الخلاف بقولين. وفيه طريقة تقطع بالجواز بلا خلاف، وأخرى تقطع بالمنع كذلك، هذا في أقلّ ما يجزئ عنه. (والأكمل أن يمسع) من الخفّين (موضع القدمين والأخصين). والأولى فيه أن يضع كفّه اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهور الأصابع، ويُصِرَّ اليسرى إلى أطراف الأصابع من الأسفل، واليمنى إلى الساق، ويُروى هذه الكيفية عن ابن عمر، (") ولا يقال: إن أسفل الخفّ لا يستحبّ مسحه؛ لأن حديث المغيرة بن شعبة مصرّح

<sup>(</sup>١) الأول قول الحنابلة. ينظر: المغني لابن قدامة (١/ ٣٨١)، والثاني قول الحنفية. ينظر المبسوط للسرخسي (١١٣١١).

<sup>(</sup>٢) فمن القوعد الفقهية ما قاله الشافعي علك الا يتعدى بالرخصة مواضعها. ينظر :البحر المحيط للزركشي (٤/ ٥٧).

رًا) هذا عن ابن عمر شاذ. والأوثق منه المحفوظ مرويّ بلّفظ: عنّ ابن عمر: «أنّه كان يمسحُ أعلى الحفِّ وأسفلَه». ينظر: تلخيص الحبير (١/ ١٦٠) تعليقاً على كلام الرافعي في الشرح الكبير في هذه المسألة، والبدر المنير (٣/ ٤٩).

بذلك،حيث قال: «مسحَ رسولُ اللَّهِ ﷺ أعلَى الخفِّ وأسفلَه». (١)

وظاهر كلام المصنف أنّ مسح العقبين ليس بمستحبّ، وهو ما أفهم من كلام البُلقَينيّ وتابعيه؛ لأن السنّة ما جاءت به؛ ولأنّه به قوام الخفّ، فدوام المسح يُفسده. وقال بعضهم: يستحبّ كسائر أجزاء الخفّ من الأعلى والأسفل، وهو الأصحّ في العزيز والروضة والإرشاد. (٢)

وفيه طريقة تقطع بالاستحباب بدون جري الخلاف.

ثم المسح على الأعلى والأسفل وإن كان مجبوباً لكن (الاعلى وجه الاستيعاب بل يخُطُّ خُطوطاً)؛ لما روي: «أنَّ رسول الله على مسحَ على خفِّه خُطوطاً منَ الماءِ». (")

وحكى عن القاضي البيضاوي (١): أنّه يستحبّ الاستيعاب كمسح الرأس.

 <sup>(</sup>١) رواه ابن الجارود في المنتقى (١/ ٣٢)، رقم (٨٤)، وابن ماجه في سنمه، رقم (٥٥٠)، والبيهقي في السنن الكبرى
 (١/ ١٨٣)، رقم (١٢٨٦)، والترمذي في سننه، رقم (٩٧)، ثم قال: إن الحديث معلول، ثم روى برقم (٩٨) عن المغيرة نفسه بلفظ: «رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخفين ظاهِرِهما»، ثم قال: حديث المغيرة حديث حسن.

<sup>(</sup>٢) العزيز طبع دار الكتب العلمية (١/ ٢٨٠)، وروضة الطالَمين (١/ ٢٩٤).

<sup>(</sup>٣) لم أجده بلفظ الكتاب في متون الحديث، ووجدت في كتب التخريج أنّ إمام الحرمين صحّحه في النهاية، وأن الإمام إبن الصلاح قال: لا أصل له، وأن شيخ الإسلام العسقلاني دافع عن إمام الحرميم، فقال: في ما قال ابن الصلاح نظر، فقد ورد في الطبراني الأوسط. ا.ه... ينظر: تلخيص الحبير (١/ ٢٠)، وخلاصة البدر المنير (١/ ٧٤) رقم (٢٢٨)، وحقّا هو في المعجم الأوسط للطبراني، رقم (١١٥٣)، بلفظ: جابر قال: "مر النبي برجل يتوضّاً يغسل خفيه، فنخسه برجله وقال: ليس هكذا السنة، أمرنا بالمسح على الخفين هكذا: وأمرّ يديه على خفيه، وأين هذا من ذاك ؟. ولكنّي وجدت في الأوسط - تأليف عمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الطبعة الأولى (١٩٨٥) تحقيق أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دارطيبة = الرياض. في الكتاب (٥٩) المسح على الخفين (١/ ٥٥)، رقم (١٥٥) بلفظ: "روي عن عمر بن الخطاب أنه مسحَ على خُفّيه حتّى رُويَ آثارُ أصابِع على خفّيه خُطوطاً كها رؤي آثارُ قيسٍ بن سعدٍ على الخفّ، وقال الحسن: خطوطاً بالآصابِع "، وقد ظفر ابن الملقن على خفّيه خُطوطاً كها رؤي آثارُ قيسٍ بن سعدٍ على الخفّ، وقال الحسن: خطوطاً بالآصابِع "، وقد ظفر ابن الملقن بثلاث طرق للحديث ولكنها لا تخلو عن ضعف. ينظر: البدر المنير (٣/ ٢٩).

<sup>(</sup>٤) القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي من تلاميذه: أبو المكارم الجاربردي، ومن مؤلفاته: الغاية القصوى في الفقه، والمطالع والمصباح في الأصول، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير، وشرح مصابيح السنة في الحديث. كان إماما بارزا، ولي قضاء القضاة بشيراز، توفي بتبريز سنة (٩٨٥هـ). ينظر: طبقات المفسرين (١/ ٢٥٤) تأليف أحمد بن محمد الأدنروي (ت) الطبعة الأولى (١٩٩٧م)، تحقيق سليهان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٣٢٥)، رقم (١١٥٣) والذي في تفسيره على قوله تعلى: ﴿ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى تضمين الفعل معنى الإلصاق فكأنه قيل. وألصقوا المسح برؤوسكم، وذلك لا يقتضي الاستيعاب". ينظر: تفسير البيضاوي (٢/ ٢٠٠).

وفي الجملة: الاستيعاب ليس بمكروه، فأما الغسل وتكرار المسح فمكروهان: أما الغسل؛ فلأنّه تعييب للخفّ.

وأما التكرار؛ فلأنّه ما وردت به سنّة؛ ولأنّه يوجب ضعف الخفّ وفساده، والمسح رخصة مبنيّة على التخفيف.

فرع: إذا لبست المستحاضة الخفين بعد ما توضّأت ثم أحدثت حدثاً غير حدث الاستحاضة، ففي جواز المسح لها وجهان: أصحها: الجواز، وروى ذلك أبو بكر الفارسي في "عيون المسائل" (') عن نصّ الشافعي؛ لأنّها تحتاج إلى اللبس، فالإرفاق بها كبغيرها؛ ولأنّها تستفيد الصلاة بطهارتها، فتستفيد المسح أيضاً.

والثاني: [عدم] الجواز؛ لأنّ طهارتها ضعيفة والمسح ضعيف، فلا يضم الضعيف إلى الضعيف. فإذا قلنا بالأول: فإذا أحدثت قبل أن تصلّي فريضة مسحت وصلّت فريضة ونوافل ما شاءت.

وإن أحدثت بعدما صلّت فريضة: فإذا توضّأت ثانيا لا يجوز لها أن تمسح إلا للنوافل، فإن دخل وقت فريضة أخرى أو أرادت قضاء فائتة، يجب عليها نزع الخفّ والطهارة الكاملة.

وفي معنى المستحاضة كلّ من به حدث دائم، وكذلك المتيمّ م للجراحة أو الانكسار، لا المتيمِّم لإعواز الماء؛ فإنّه إذا وجد الماء لزمه نزع الخفّ والوضوء الكامل.

وألحق ابن سريج (٢) هذا بهؤلاء، وهو ضعيف.

(والشاك في انقضاء المدة) بأن نسي ابتداءها - وهو وقت الحدث - فلم يعلم أنه أحدث وقت الحدث فلم يعلم أنه أحدث وقت الصبح أو الظهر مثلا، أو شك بعدما سافر أنه مسح في الحضر لتكون المدة ثلاثة ايام بلياليها؟ (يأخذ بانقضائها)، فيغسل رجليه وجوباً (ولا يمسح)؛ إذ الأصل هو الغسل، والمسح رخصة جوّزت بشرائط، فإذا لم يُتيقّن شرطها رجع الأصل.

 <sup>(</sup>١) هو أحمد بن الحسين بن سهل صنف الانتقاد على المختصر، والخلاف مع المزني، وعيون المسائل. ينظر:
 الخزائن السية (ص٧٤).

<sup>(</sup>٢) المجموع (١/ ٥٤٣)، وروضة الطالبين (١/ ٢٩٠).

ولو كان ذلك في المسافر كما ذكرنا وقلنا: لا يزيد على يوم وليلة، فتعدّى ومسح اليوم الثاني شاكاً وصلّى وعلم الحال في اليوم الثالث أنّه كان ابتداء المسح في السفر، أتمّ اليوم الثالث مسحاً؛ لارتفاع شكّه فيه، وأعاد ما صلاّه شاكاً في اليوم الثاني؛ لوقوعه على الشكّ هذا.

(وإذا أجنب في المدّة فلابدٌ من النزع) والغسل (واستئناف اللبس بعد الغسل) إن أراد المسح؛ لما روى صفوان قال: «أَمَرَنا رسولُ اللّهِ مَنْ اللهُ أَن لا نَنزِعَ خِفافَنا ثلاثةَ ايامٍ بلَيالِيهنَّ إلاّ عن جَنابةٍ». (1)

والمعنى؛ (٢) أنّ الجنابة لا تتكرّر ولا يشق نزع الخفّ لها، وكذا حكم الحيض والنفاس للمرأة. وإن نجست رجله في الخفّ ـ بأن دميت مثلاً ولم يمكن غسلها فيه ـ وجب النزع وغسل الدم، ولا يكون المسح بدلاً عنه، وإن أمكن غسلها فيه فغسلها لم يبطل المسح. (ومها نزع) الخفّين (في المدّة أوبعدها وهو على الطهارة) في سائر أعضائه (كفاه غسل الرجلين) بلا استئناف الوضوء (في أصحّ القولين)؛ إذ المسح بدلٌ زال حكمه بظهور محلّ مبذَله، فيرجع إلى مبدله، كالتيمم لفقد الماء إذا وجد الماء. (ووجب استئناف الوضوء في القول الثاني)؛ إذ الوضوء عبادة واحدة، فبطلان بعضه يستلزم بطلان الكلّ كالصلاة، والفرق ظاهر (٣).

واعلم أنَّ الأصحاب اختلفوا في مبنى هذين القولين على ثلاثة طرق:

أحدها: أنّها مبنيّان على القولين في تفريق الوضوء. واعترض عليه بوجوه ثلاثة:

الأوّل: أنّ التفريق في الوضوء غير مبطل له على الجديد، وقد نصَّ في الجديد على وجوب الاستئناف ههنا في مواضع، فلو كانا مبنيّين على قولي التفريق في الوضوء لما كان كذلك '''.

الجديد بأن التفريق الكثير بين أفعال الوضوء لا يضرّ. ينظر: المجموع (١/ ٤٩٨).

<sup>(</sup>١) سبقت ترجمة صفوان بن عسّال وتخريج حديثه، وينظر خلاصة البدر اَلمنير (١/٧٣)، رقم (٢٢٥).

<sup>(</sup>٢) يتكرر ذكر لفظ (المعني) في هذا الكتاب مراداً منه علـــة الحكم وحكمته.

 <sup>(</sup>٣) سبق من الشارح بيان الفارق بين أفعال الصلاة وأفعال الوضوء في الرد على مؤيدي القول القديم في قولهم بوجوب الموالاة في الوضوء واجب عند المالكية في المشهور عندهم.
 (٤) أي: لما صرّح في الجديد بوجوب الاستثناف، بل كان يصرح بعدم وجوبه كما في الوضوء، حيث نص في

والثاني: أنّ قولي التفريق إنها يجريان في التفريق الكثير دون اليسير، ولا صائر إلى الفرق في ما نحن فيه ههنا.

والثالث: أنَّ التفريق بالعذر جائز ثمَّة باتفاق القولين، والعذر موجود ههنا.

والطريق الثاني: أنها مبنيّان على أن بعض الطهارة يجوز أن يختصّ بالانتقاض أم يتداعى انتقاض البعض انتقاض الكلّ، فيه وجهان: أحدهما: يجوز أن يختصّ البعض بالانتقاض كما يجوز أن يختصّ البعض بالثبوت؛ ألا ترى أنّ من غسل بعض أعضاء الوضوء ارتفع الحدث عنه وإن لم يرتفع عن الباقي؟، فعلى هذا لا يجب الاستئناف. والثاني: لا يجوز أن يختصّ البعض بالانتقاض، كالصلاة والصوم، وعلى هذا وجب الاستئناف. والطريق الثالث - وهو المذكور في الوجيز، وبه قال القفّال (۱۱)، واختاره المصنف في العزيز (۲)، والشيخ أبو حامد وغيرهم، وهو أصحّ الطرق-: أنّها مبنيّان على أنّ المسح على الخفّ هل يرفع الحدث عن الرجلين أم لا ؟ فيه قولان:

أحدهما: يرفع؛ لأنّه مسح بالماء فيشبه مسح الرأس؛ ولأنّه يجوّز الجمع بين فريضتين وأكثر، فلو لم يرفع لما جاز كالتيمم.

والثاني: أنّه لا يرفع، لأنّه لو رفع الحدث لما تقدّر بمدّة.

فإن قلنا بالأول: فيجب استئناف الوضوء؛ إذ وجوب غسل الرجلين عند النزع يدلّ على عود الحدث فيهما، والحدث لا يتجزّأ في عوده.

وإن قلنا بالثاني: فلا يجب الاستئناف؛ لأنّ الحدث قد ارتفع في سائر الأعضاء سوى الرجلين، فإذا غَسَلها ارتفع عنها أيضاً.

واعلم أنَّ النوويّ اختار القول الأول في الطريق الثالث (")، ولا شكّ أنَّ اختياره ذلك مُشعِر بوجوب الاستئناف عنده.

\*\*\*

<sup>(</sup>١) القفالإذاذكر بدون الإسم والنسب في كتب الفقه فالمرادبه القفال المروزي، وإذاذكر كذلك في كتب التفسير والأصول فالمرادبه الشفاشي الكبير ينظر: تهذيب الأسهاء واللغات (٢/ ٥٥٦)، والمجموع (١/ ١١٥)، طبعة دار إحياء (١٩٩٥هـ). (٢) الوجيز في فقه الإمام الشافعي (١/ ١٣٩)، والعزيز طبع دار الفكر (٢/ ٢٠٤)، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ٢٨٨). (٣) أي: القائل بأن مسح الخفين يرفع الحدث، وبنزعهما يعود الحدث إلى جميع الأعضاء لعدم تجزّيه. وينظر: المجموع (١/ ٥٤٨))

### أسباب وجوب الغسل

(فصل: أسبابُ وجوبِ الغسل أربعةٌ): الغسل في اللغة: سيلان الماء على الشيء، وفي الشرع: ما يأتي (١)، ويجوز فتح غينه وضمها، لكنّ مضمومها مشترك بين الفعل وماء الغسل، وقد يقال بالكسر لما يغسل به من سدر ونحوه.

ثم فيه إشكال استشكله المصنف في بعض كتبه، وهو أنّه: إن أريد بالغسل غسل جميع البدن من غير أخذ النية معه، يلزم أن يكون نجاسة جميع البدن من أسبابه، ولم يعدّها أحد.

وإن أريد أخذ النيّة معه فحينئذ لا يخلو: إما أن يعتبر مطلق النية، أو نية من يغسل أعضاءه: فإن كان الثاني فلم ينتظم عدّ الموت من موجبات الغسل، وإن كان الأولُ فغسل الميت إنها يكون من هذه الجملة إذا كانت النية معتبرة فيه من الغاسل، والأصحّ عدم الاعتبار.

ويمكن أن يقال: المراد بالغسل في هذا الفصل هو غسل جميع البدن لا لإزالة نجاسة أصابت البدن بل لرفع حدث كلّف بتنظيف البدن عنه، سواء كان مشروطاً بالنية كالحيض والنفاس والجنابة، أو لم يكن كالميت، فاندفع الإشكال.

ومنهم من أجاب عن هذا الإشكال بجواب آخر ثم توقّف فيه لضعف دليله، فإن أردت الإطّلاع عليه فاطلبه في شرح الينابيع لابن الرفعة.

(أحدها: الموت)، بالإجماع (٢)، وأراد به موت غير الشهيد، [أما الشهيد] فيجيء ذكره في كتاب الجنائز.

ولا يرد عليه السِّقط الغير المنفوخ فيه؛ فإنه يغسل على الأصح مع أنه ليس بميّت؛ إذ الموت شيء إضافي لا يكون البدن خالياً عن الحياة، لأنّا نقول: أراد بالموت كون البدن خالياً عن الحياة، سواء سبقته الحياة أم لا؟.

(والثاني: الحيض)؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَّ ﴾ (٣٠ الآية.

<sup>(</sup>١) في فصل مستقل حيث يقول. أقل ما يصح به الغسل شيئان.

<sup>(</sup>٢) ينظر: الإجماع، لابن المنذر (١/ ٤٢).

 <sup>(</sup>٣) تمام الآية: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعَتَزِلُواْ ٱلنِسَاءَ فِي ٱلْمَحِيضِ وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطْهَرْنَ فَانْتُوهِنَ مِنْ حَيْثُ ٱلمُتَعَلِقِ إِنْ اللّهِ مَا اللّهِ مَا ٢٢٢)
 ﴿اللّهِ مِنْ حَيْثُ ٱمْرَكُمُ ٱللّهُ إِنَّ ٱللّهَ يُحِبُ ٱلتَّوَهِينَ وَيُحِبُ ٱلمُتَطَهِّرِينَ ﴾ ﴿ (اللّهَ رَهَ: ٢٢٢)

ثم الموجب للغسل هنا خروج الدم أو الانقطاع؟ فيه وجوه:

أحدها: خروج الدم؛ كما أنّ خروج البول موجب للوضوء، والمنيّ للغسل.

والثاني: الانقطاع؛ لقوله و لفاطمة بنت [أبي] حُبَيش ('': «إذَا أَدبَرَت فاغتَسِلِي وصَلِّي ('')، علّق الاغتسال بإدبار الدم.

والثالث: الخروج يوجب الغسل لكن عند الانقطاع؛ كما يقال: الوطء يوجب العدّة عند الطلاق، والنكاح يوجب العرّة عند اللوت، وكذلك البول والمنيّ خروجها يوجب الوضوء والغسل لكن عند الانقطاع، بل عند القيام إلى الصلاة.

(والثالث النفاس)، أي: الدم الذي يخرج بعد تمام خروج الحمل؛ بالقياس على الحيض، والكلام في النفاس في وجوب الحيض، والكلام في النفاس في وجوب الغسل (الولادة بلا بلل في أظهر الوجهين)؛ لأنّه لا يخلو عن بلل وإن قلّ في غالب الأمر، فيقام الولد مقام البلل، كما أنّ النوم يقوم مقام الخروج وإن لم يتحقق؛ لمقارنتهما في أغلب الأحوال؛ ولأنّ الغسل يجب بالماء الذي خلق الولد منه، فكذلك بالولد.

والثاني: لا يجب الغسل؛ لظاهر قوله ﷺ: «الماءُ منَ الماءِ»''؛ فإنّ إطلاقه ينفي الغسل بدون الإنزال، خالفنا في الأسباب المتّفق عليها، فبقي الحكم فيها عداه بحاله.

وأجيب: بأنّ استحالة الشيء عن حاله لا يوجب سقوط الحكم الأوّل عنه؛ ألا يرى: أنّ النجاسة لا يطهر وإن صيّرها التراب إلى طبعه بمرور الزمان؟.

<sup>(</sup>١) " فاطمة بنت أبي حيش" لها صحبة، تزوجها عبدالله بن جحش، واسم أبي حبيش قيس بن المطلب، هي قرشية أسدية، وحبيش يقرأ بصيغة المصغر. ينظر: تهذيب الأسياء (٢/ ٢١٧)، رقم (١١٩٩).

<sup>(</sup>٢) متفق عليه، رواه البخاري، رقم الحديث (٢٢٦)، ولفظه: عن عَائِشَة قالت جَاءَت فَاطِمَةُ بِنتُ أَي حُبَيْسِ إلى النبي تَن فَقالت يا رَسُولَ اللَّهِ إِني امرَأَةُ أُستَحَاضُ في لا أَطَهُرُ أَفَاذَعُ الصَّلاةَ فقال رسول اللَّهِ عَظَي لَا إنصا ذَلِكِ عَرقٌ وَلَيْسَ بِحَيضِ فَإِذَا أَقبَلَت عَيضَتُكِ فَلَعِي الصَّلاةَ وإذا أَدَبَرَت فَاغسِلِي عَنكِ اللَّمَ ثُمَّ صَلَّي»، قال وقال أبي: «شم توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقتُ»، ومسلم، رقم (٣٣٣)، وإس حبان في صحيحه، رقم (١٣٤٨) بلفط الوإن كان الآخرُ فتوضَى وصلى «وواه غيرهم.

<sup>(</sup>٣) في وجود ثلاثة وجوه في تعيين موجب الغسل: خروج الدم، أو الانقطاع، أو الخروج عند الانقطاع.

<sup>(</sup>٤) رواه مسلم، رقم (٣٤٣)، والنسائي في سننه الكبرى، رقم (٢٠٥)، ورواه غيرهما.

(والرابع الجنابة)؛ بالإجماع والنصّ (١٠).

وسمّيت جنابة؛ لأنّ صاحبها يُجنب، أي: يبعُد بسببه عن معظم العبادات.

(ويحصل) الجنابة (بطريقين): أحدهما: (التقاء الختانين) أي: تحاذيها لا التضام (٢٠)؛ إذ التضام غير ممكن؛ إذ مدخل الذكر في أسفل الفرج، وموضع الختان في أعلاه، والفاصل بينها ثقبة البول، وشفرا المرأة يحيطان بهما جميعا، فيتعذّر التضام، هكذا فسر الشافعي (٣)، وفيه تردّد: وهو أن يقال: أن كان موضع ختان المرأة من حيّز الداخل بحيث لا يصل إليه شيء من الحشفة فالقول بتعذّر التضام واضح، لكن إذا كان بحيث لو أحاط الشفران بالحشفة لاقى شيء من الحشفة ذلك، كان التضام مكنا.

ثم اعلم أن موضع الختان غير معتبر بعينه، لا في الذكر ولا في المحلّ، ولذا قال: (وفي معنى الالتقاء (إيلاج قدر الحشفة) من مقطوعها، وإن جاوز [الطول] حدّ الاعتدال، فلا يعتبر قدر حشفة معتدلة، ولا إدخال قدرها مع وجودها: كما لو ثنى ذكره وأدخل قدرها منه، ولا إدخال دونها، ودون قدرها، وإن لم يبق من الذكر غيره، خلافاً للقاضي ابن كج.

وفي وجه: إذا قطعت الحشفة لا يوجب الغسل (٢) إلا باستغراق جميع [الباقي] قل أو كثر. (في أي فرج كان) من قبل امرأة أو بهيمة، أو دبرهما، أو دبر رجل أو خنثى إذا كان الفاعل واضحاً، صغير أو كبير، حيّ أو ميّت.

وتجنب المرأة بأيّ ذكر دخل فرجها، سواء كان ذكر بهيمة أو ميّت أو صبيّ، منفصل أو متّصل، ولا يشترط انزال ولا انتشار ولا قصد ولا اختيار، وليو مع حائل خشن؛ - بأن لفّ ذكره بكثيف- لقوله ﷺ: «إذا جاوَزَ الختانُ الجِتانَ وَجَبَ

<sup>(</sup>۱) ينظر: الأوسط لابن المنذر (۲/ ۸۱) كتاب الاغتسال من الجنابة، وستجيء البصوص عند الاستدلال على طرق الجنابة.

 <sup>(</sup>٢) ويقال: حاذيتُ موضعاً إدا صرت بحذائه، وحاذى الشيء وآزاه، وحذوتُه. قعدت بحذائه، وصام الشيءُ الشيءُ الشيءُ الفيمة معه، و تضام القومُ: إذا انضمَ بعضُهم إلى بعض لسن العرب (١٤/ ١٧٠)، و (١٢/ ٢٥٨).

<sup>(</sup>٣) الاولى: فسره الشافعي، وذلك في مختصر المزني "طبع دار المعرفة - سيروت (ص٥).

<sup>(</sup>٤) الأولى: " لا يجب الغسل ".

الغُسلُ» متفق عليه (١٠)، وزاد مسلم (٢) في روايته: «وإن لم يُسْزِل». (٣)

وأما حديث: «إنَّما الماءُ منَ الماءِ»(٤) فمنسوخ، أو محمول على الاحتلام.

وفي وجه: إذا لفّ ذكره لا يجب الغسل ما لم يُنزل؛ إذ اللذة إنها يحصل عند ارتفاع الحجاب. وفي وجه آخر: إن كان اللفّ بخرقة ليّنة رقيقة حصل الجنابة، وإن كان بخشن كثيف فلا؛ إذ الأول لا يمنع اللذّة والثاني يمنع.

قال المصنف في العزيز (٥٠): الخشن الكثيف: ما يمنع وصول بلل الفرج إلى الذكر ويمنع وصول الحرارة من أحدهما إلى الآخر، والليّنة الرقيقة: ما لا يمنع ذلك.

قال النوويّ ناقلاً عن صاحب البحر (١٠): يجري هذه الأوجهُ في إفساد الحجّ به، وقال: وينبغي أن يجري في جميع الأحكام(٧).

فرع: إذا كان الفاعل والمفعول بـه مشكلين وأولج أحدُّهما في فرج الآخر، فـلا جنابـة ولا حدث؛ لجواز توافقهما، وكذا لو أولج كلِّ واحد منهما في فرج الآخر.

وإن أولج كلّ واحد منهما في دبُر الآخر فلا جنابة أيضاً؛ لجواز كونهما امرأتين، لكنّهما يُحدث ان بالنزع؛ [لخروج الخارج من أحد السبيلين. وإن أولج أحدُهما في دُبُر الآخر انتقض وضوء المولجَ فيه بالنزع، إ ولا جنابة.

<sup>(</sup>١) أي: بالمعنى، رواه البخاري، رقم (٢٨٧) بلفظ "إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل»، ورواه الإمام الشافعي في الأم (١/ ١٢٨)، رقم (٧٢)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٤٥٢)، رقم (١١٧٦).

<sup>(</sup>٢) الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، إمام أهل الحديث، صاحب الصحيح المعروف باسمه المشهود له يحسن السبك ودقة الترتيب، من شيوخه الإمام أحمد بن حنبل وحرملة بن يحيي، من مؤلفاته الجامع الكبير المرتب على الأبواب، والمسند الكبير المرتب على أسياء الرجال. توفي بنيسابور سنة (٢٦١هـ) رحمه الله تعالى ينطر: تهذيب الأسماء (٢/ ٣٩٧)، رقم (٥٧٠).

<sup>(</sup>٣) في صحيحه (١/ ٢٧١)، رقم (٣٤٨)، في رواية مطر، ولفظه: "عن أبي هريرة أن نبسي الله ﷺ قال إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل»، وفي حديث مطر: «وإن لم ينزل»، قال زهير من بينهم: «بين أشعبها الأربع »، وليس في رواية أبي قتادة هذه الزيادة.

<sup>(</sup>٤) الذي سنق تخريجه والاستدلال به من نفاة وجوب الغسل بالولادة.

<sup>(</sup>٥) العزيز شرح الوجيز (٢/ ١١٩)، طبع دار الفكر بهامش المجموع.

<sup>(</sup>٦) أبي المحاسن عبد الواحد بن إسهاعيل، وينظر: بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي (١/ ١٩٢).

<sup>(</sup>٧) المجموع شرح المهدب طبع دار إحياء (٢/ ١٥٢).

وإن أولج أحدُّهما في دبُر الآخر، والآخرُ في فرج الآخر فـلا جنابـة أيضاً؛ لاحتـمال كونهـما امرأتـين، ويُحدِثـان، لخروج الخـارج مـن دبـر أحدهمـا وقُبُـل الثـاني.

فلو كان الاشكال في الفاعل وحده فلا جنابة، سواء أولج في فرج امرأة أو بهيمة؛ لجواز كونه امرأةً، وتُحدث المرأةُ المنزوعُ عنها.

وإن أولج في دبر رجل فلا جنابة، وتُحدث ان؛ إذ بتقدير الذكورة يُجنب ان، ولم نحكم به؛ للشك، وبتقدير الأنوثة قد لمس الأنثى وخرج من دبر الرجل شيءٌ، فثبت أدنى الحدثين. ولمو كان الإشكال في المفعول به وحده فالإيلاج في دبره موجبٌ (١٠)، كما أشرت إليه، وأما الإيلاج في فرجه فلا يوجب جنابة ولا حدثاً؛ لجواز كونه رجلاً.

ولو أولج رجل في فرج مشكل، والمشكل في فرج امرأة، فالمشكل جنبٌ؛ لأنّه إن كان رجلاً فجامَعَ، أو امرأةً فجومِعَ، وأما المرأة والرجل فلا يجنبان، و تحدث المرأة بالنزع منها. ولو كان لرجل ذكران يبول بهما فيجب الغسل بإيلاج كلّ واحد منهما، وإن كان يبول بأحدهما فالحكم يتعلق به، دون الآخر.

(و) الطريق الثاني للجنابة (خروج المنيّ)؛ بالإجماع (٢)؛ ولظاهر قوله ﷺ: «الماءُ منَ الماءِ» أي: الغسل من المنيّ.

وأراد بالمني منيَّ نفسه المخرجَ عنها؛ لئلا ينتقض بخروج منيّ الرجل من المرأة بعد أن غسلت إن لم تقضِ وطرها بذلك الوطء: بأن كانت نائمة أو مكرهة؛ فإنَّه لا يجب الغسل عليها بخروج ذلك المنيّ.

ثم لا فرق بين أن يخرج (من الطريق المعتادو) من (غيره)، مثل أن يخرج من ثقبة في الصلب أو في الخصية، سواء كان المعتاد منسدّاً أو لا، هذا ما أطلقه الجمهور.

وقال صاحب التتمّة (٦٠): حكم الخارج من غير المعتاد في الجنابة كحكم النجاسة

<sup>(</sup>١) أي: للغسل.

 <sup>(</sup>۲) ينظر: مراتب الإجماع لأبي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت٥٦٦هـ) - دار الكتب العلمية، بيروت (١/ ٢١).

<sup>(</sup>٣) تتمة (الإبانة)للفوراني، ألفها أي: التتمة تلميذه المتوليّ النيسابوري عبدالرحمن م مأمون بن عبي، أبو سعد، س.ت.

المعتادة إذا خرجت من ثقبة غير السبيلين، فيعود التفصيل والخلاف المذكور، فيكون الصلب هنا كالمعدة ثمّة (١).

(ويختص المني بثلاث صفات): ليست في غيره:

الأولى: هي (التدفّق شيئاً فشيئاً)، أي: يخرج بدفعات متدافعات، قال الله تعالى: «خُلِق من ماءِ دافق» (الطارق: ٦).

(و) الثانية (التلذَّذ بخروجه)، واستعقابُه فتورَ الذكر وانكسارَ الشهوة.

(و)الثالثة (رائحته كرائحة الطلع) وهو زهر التمر، وقيل: أراد ما يشبه الصمغ يخرج مع زهره.

(و) كرائحة (العجين) - أراد به عجينا خُـمر من دقيق البرّ أو الشعير وبقي يوماً أو يومين، لا مطلقَ العجين - (ما دام رطبا، و) رائحته (كرائحة بياض البيض رطباً، إذا جفّ).

وله صفات أخر غير مختصة به: كالثخانة والبياض في منيّ الرجل، ويشاركه الودي، والرقة والاصفرار في منيّ المرأة في حال الاعتدال، فيشاركه المذي.

فإذاً هذه الصفات ليست من خواصّه. فعدمُها لا ينفيه، ووجودُها لا يقتضيه.

ولا يشترط اجتماع الخواص المعتبرة، بل واحد منها يكفي في كونمه منيّا، كما أشار إليه بقوله:

(فمهما وُجِدَ في) الشيء (الخارج) من الطريق المعتاد وغيره (شيءٌ من هذه الخواصِّ) الشيلاث التي لا يشارك المنيَّ شيءٌ فيها (وجب الغسل)، سواء كان على هيأته المعروفة، أم لا، حتى لو خرج رقيقا لمرض أو ضعف، أو من غير دفق وشهوة، لنحو حمل شيء ثقيل، وجب؛ لأنّ الخارج منيّ، لوجود خاصّته فيه، فيعتمدها.

ولا يتصور في هذه الحالات من خواصّه إلا الرائحةُ، وكذا ـ لو خرج على لون الدم ـ على الصحيح، اعتماداً على بعض الخواصّ.

وقيل لا يجب إذا كان على لون الدم؛ لأن المنيَّ في الأصل دمٌ، فإذا رجع إلى أصله فهي كسائر الدماء.

<sup>(</sup>١) وسبق الخلاف في هذا الكتاب عند شرح قول المصنّف: " (وإذا انسدّ السبيل المعتاد) ".

وخروج البقية بعد الغسل يوجب الغسل ثانياً؛ لوجود الرائحة، سواء خرج بعدما بال أو قبله، على المعتمد.

(وإلا) أي: وإن لم يوجد في ذلك الخارج شيء من الخواص الثلاث بل لم يرَ إلاّ ثخانةً وبياضا (فيحتمل أن يكون) ذلك الخارج (وَديا) بسكون الدال المهملة، وقد يقال بكسره وتشديد الياء: [ماء] أبيض ثخين يخرج عند انقباض الطبيعة أو حمل شيء ثقيل (فلا يجب) الغسل؛ إذ الودي مشارك للمنيّ في هاتين الصفتين، فيختار ما شاء من الحدثين: فإن اختار الأصغر غسل المصاب ويتوضّأ، وإن اختار الأكبر يغتسل، ولا يجب [عليه] غسل المصاب منه إلاّ إذا خرج بعدما بال ولم يغسل ذكره. قال في الأنوار: والورع الجمع (۱).

إعلم أنّ هذه المسألة مشابهة لمسألة من توضّاً بعد الشكّ في الحدث احتياطاً، وقد استشكله النوويّ (٢) بأنّه حينئذ لا فائدة في استحبابه؛ إذ لو كان محدثاً فلا يرفع حدثُه، وإن كان متطهّراً فلا حاجة إليه، فكذلك إذا التبس الودي بالمنيّ؛ لأنّه إن كان جنباً فلا ترفع جنابته؛ لعجزه عن جزم النيّة، وإن لم يكن جنبا فلا فائدة في الغسل، ثم قال: وليس لهذا الإشكال جوابٌ شافي.

وقال الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام مجيباً عن هذا الإشكال: بأن طريق الشاكِّ أن يُحدِث نفسَه ثم يتطهّر، وطريق الملتبس أن يجامع ثم يغتسل "".

وفيه نظر؛ لأنّ فيه أمراً بإبطال العبادة، وهو خلاف الصواب، مصادم للنصوص، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَلَا نُبْطِلُوا أَعْمَلَكُورَ ﴾ (٤)، فكيف يُعقل وفيه إبطال للوضوء الأول؟.

بِحِ السَّيْعِ بِهِ عَمْرِو بِسَ الطَّالِ، وَيَكُونُ وُضُوءُهُ هِذَا رَافِعًا لِلْحَدَثِ إِنْ كَانِ مَوجُودًا فِي نفس الامر، ولم يظهر لنا يَرتَفِعُ عَلَى تَقْدِيرِ انْكِشَافِ الحَالِ، وَيَكُونُ وُضُوءُهُ هِذَا رَافِعًا لِلْحَدَثِ إِنْ كَانِ مَوجُودًا فِي نفس الامر، ولم يظهر لنا للضرورة فَإِذَا انْكَشَفَ الحَالُ زَالْتِ الضَّرُورَةُ فَوَجَبَتِ الإعَادةُ نِيَّةٍ جَازِمَةٍ.

<sup>(</sup>١) الأنوار لأعيال الأبرار (١/ ٣٤). .

 <sup>(</sup>٢) في بعض النسخ: الإسنوي، ولم أجده فـ االاستشكال في المهات، وشبيه هذا الاستشكال موجود في المجموع (١/ ٢٧٥)، وطبع دار الفكر (١/ ٣٣٢) ونقل النووي نظير جوابه عن ابن الصلاح وهو. فالحوابُ مَا أجابَ بِهِ الشَّيخُ أَبُو عَمروبنُ الصَّلاح على قالَ: لا نَقُولُ بِأَنَّهُ لَا يَرتَفِعُ حَدثُهُ عَلَى تَقدِير تَحَقُّقِ الحَدثِ، وإِنَّها نَقُولُ لا

<sup>(</sup>٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لأبي محمد عز الدين بن عبد السلام السلمي (٢/ ١٥).

<sup>(</sup>٤) وتمام الآية: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَوًا أَطِيعُوا اللَّهَ رَأَطِيعُوا الرَّمُولَ وَلَا نُظِلُوا أَخَلَكُمْ ﴾ (محمد: ٣٣)

بل الصواب أن يجاب عن الإشكال: بأنّه أُغتُفِر عدمُ الجزم ههنا للضرورة، كما اغتفر في حق من نسي صلاةً من الخمس من غير تعيين، فإنّه يقضي الصلوات الخمس وتجزيه المنسيّة مع أنّه غير جازم للنية فيها؛ إذ لو حصل الجزم في واحدة لم يحصل في الأخرى، وهكذا إلى الأخيرة.

ولما كان الرجال والنساء مساويين - في صفات المنيّ وحصول الجنابة بخروجه -عند الجمه ور، فأشار إليه بقوله: (ويستوي في طريق الجنابة) أي: في طرد الخواصّ الثلاث (الرجلُ والمرآةُ): أمّا في التلذّذ والرائحة فظاهر. وأمّا في التدفّق؛ فلقوله تعالى في صفة الماء الدافق: ﴿ يَغْرُمُ مِنْ بَيْنِ الصَّلْبِ وَالتَرْبَالِ ﴾ (الطارق:٧).

فإن كانت بكراً فلا يلزمها الغسل إلا بخروجه بارزاعن المختن، وإن كانت ثيباً فيلزمها بخروجه فيها يجب عليها غسلها عند الوضوء؛ إذصار لها في حكم الظاهر.

قال في الوجيز: "إذا تلذذت المرأة بخروج منيها منها لزم الغسل عليها (""، هذا يشعر بأن طريق معرفة المنيّ في حقها التلذّذ والشهوة لا التدفق، وقد صرح بذلك في الوسيط، وكذلك ذكره الإمام (أ)، وهذا أوفق عندي؛ لعدم مناسبة مخرج منيّها للتدفّق، فلم لا يجوز أن تكون الآية الشريفة المستشهدة لهم من قبيل تجامع الكلام كقولهم:

<sup>(</sup>۱) ترائب جمع تريبة وهي موضع القلادة من الصدر. غريب القرآن، تأليف: أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني (ت٣٣٠)، تحقيق. محمد أديب عبد الواحد جران، دار قتيبة - (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م). (١/ ١٥٩).

<sup>(</sup>٢) أم سُليم، اسمها الغُميصاء، ويقال: الرُميصاء، ويقال: أُنيفة، ويقال: رُميثة بنت ملحان بن خالد الأنصارية، أم خادم النبي ﷺ أنس بن مالك، مات زوجها مالك فتزوجها أبو طلحة، وكان مهرها إسلامه، فولدت له عميرا وعبد الله، شهدت حنينا وأحداً، من فضليات النساء، روت (١٤) حديثًا ينظر: تهذيب الأسياء (٢/ ٦٢٥)، رقم (١٢٥)، وسير أعلام (٢/ ٣٠٤)، رقم (٥٥).

<sup>(</sup>٣) عبارة الوجيز (١/ ١٢٩): والمرأة إذا تلذَّذت بخروج ماءٍ منها لزمها الغسل. إ.هـ.، ومن منهج الشارح النقل بالمعني.

<sup>(</sup>٤) نهاية المطلب في دراية المذهب (١/ ١٤٦)، والوسيط للإمام الغزالي (١/ ٣٢٤).

جاءني رجلان معهما(١٠ رمح، وإنها الرمح مع أحدهما؟، نظيره قوله تعالى: ﴿ يَغَرُّجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُوُ وَالْمَرَجَاتُ ﴾ (الرحن: ٢٢). وانها يخرجان من المالح دون العذب، وأمثال ذلك كثير في كلا مهم، والله أعلم.

容容容

# ما يحرم على الجنب

(ويحرم بالجنابة) على المسلم(٢) (ما يحرم بالحدث) وذلك بالطريق الأولى؛ لأنَّها أغلظ.

(و) يزداد على المحدث تحريماً (شيئان آخران: أحدهما المكث في المسجد)؛ لقوله تكان الله «لا أُحِلُّ المسجدَ لحائض ولا جنُبِ» (دون العبور)، أي: لا يحرم العبور، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَارِي سَبِيلٍ حَتَى تَغْتَمِلُوا ﴾. (ن)

والمعنى الفارق بين المكث والعبور أنّ في المكث قُربةً في الجملة كفي الاعتكاف فمنع منه الجنب، ولا قربة في العبور، والعبور وإن لم يكن حراما لكنّه مكروه إلاّ لغرض: ككون المسجد طريق مقصده أو أقرب الطريقين إليه.

ولا فرق في الجواز بين أن يكون له طريق سواه أو لم يكن.

وفي وجه: إنها يجوز العبور إذا لم يجد طريقاً سواه، وهو شاذ. والتردّد لغير جهة الخروج في أكناف المسجد كالمكث، عند الجمهور.

(١) في (ج): "ومعهم "، وهو أيضاً صحيح.

<sup>(</sup>٢) لا يمنع الكافر الجنب من قراءة القرآن إن رجي إسلامه ولم يكن معانداً، ولا من المكث في المسجد، ويمنع من مس المصحف لأن حرمته آكد، وتمنع الحائض والنفساء الذميتان من القراءة والمكث كالمسلمة ينظر: فتح الجواد (١/ ٨٥).

 <sup>(</sup>٣) رواه أبو داود في سننه، رقم (٢٣٢)، والبيهقي في سننه الكبرى. رقم (١٢١)، وحسنه ابن القطان من رواية عائشة، وضعّف البيهقي. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ٦١)، رقم (١٨١).

<sup>(</sup>٤) ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقَرَبُوا الصَّكُوةَ وَالشَّرَسُكُوى حَقَّ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَاحُنُمَّ الِّكَا عَارِي سَبِيلٍ حَقَّ تَغْتَيلُواْ وَإِن كُنتُم مَّ فَهَى الْمَعَلَمُ اللَّهُ عَلَى مَلَمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الْمُنْ اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُولُولُولُ وَاللِّهُ عَلَى الْمُعْمِى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَ

ورحبة المسجد(١) وهواه وبئرٌ فيه مسجد(١).

قال في شرح الارشاد: فلو وقف رجل حصَّته الشائعة من دارٍ مسجدا حرم المكث فيه ما لم يقسَم، وإذا قسِم ففي ما وقع له ".

ولا رخصة في مكث الجنب في المسجد إلا إذا احتلم وتعذّر عليه الخروج لنحو غلق أو خوف على مال وإن قلّ، فيحلّ له المكث، لكن يتيمّم بغير ترابه تخفيفاً للحدث بقدر الامكان.

أمّا التيمّم ـ بترابه وهو الداخل في وقفه ـ فحرام، وإن لم يتعذر لزمه الخروج فوراً، لكن لا يلزمه إسراع على خلاف العادة، وخروجه من أقرب باب أولى، ولو لم يجد الماء إلاّ فيه جاز له المكث بقدر الاستقاء منه.

فرع: مساجد المدرسة والرباط وكلّ ما اشتهر كونه مسجدا مساجد، لا مساجد مِنيّ المحدثة استفاضة، ذكره في الارشاد(٤٠).

(و) السيء (الثاني) بما يحرم على الجنب زيادة على المحدث (قراءة القرآن أيّ قدر كان؟)، لما روي: أنّه ﷺ قال: «لا يقرأ الجُنُبُ ولا الحائضُ شيئاً من القرآنِ ""، وقال على هـ: «لم يكن يحجُبُ النبيّ عن القرآنِ شيءٌ إلاّ الجنابةُ» (").

وإنها يحرم لو قرأ بحيث يُسمع نفسَه لو اعتدل سمعُه ولا لغطَ ثمَّة، حتى لو أجرى القرآنَ على قلبه أو نظر في المصحف أو همّه بتحريك اللسان بحيث لا يسمع فلا يحرُم،

<sup>(</sup>١) رحبة المسحد: الساحة المنبسطة، قيل: بسكون الحاء، والجمع رحاب، وقيل: بالفتح، وهو أكثر. المصباح المبر (١/ ٢٢٢).

<sup>(</sup>٢) خبر لرحبة والمعطوفين عليه، فالأولى: "مساجد "، كما في الفرع الآتي.

<sup>(</sup>٣) في فتح الجواد (١/ ٨٤). أو مها بعضه مسجد، كأن وقف حصته الشائعة في أرض مسجداً.

<sup>(</sup>٤) وكذلك شارح إرشاد ابن المقري. ينظر: فتح الجواد (١/ ٨٥).

<sup>(</sup>٥) رواه الترمذي في سننه، رقم (١٣١)، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (٤٢٢)، وفي إسناده لين ينظر: خلاصة البدر (١/ ٢٠)، رقم (١٧٩).

<sup>(</sup>٦) رواه البرمذي في سمه ، رقم (١٤٦) بلفظ: اكان رسولُ الله تي يُقرِثُنا القرآنَ على كلِّ حالِ ما لم يكن جُنبًا اله الهم ، وقال: حديث حسن صحيح، ورواه أبو داود في سننه، رقم (٢٢٩) بلفظ قريب من لفظ الكتاب، وكذلك رواه ابس ماجمه في سننه، رقم. (٩٤٥)، عن علي بن أبي طالب شي.

بخلاف إشارة الأخرس وتحريك لسانه، فإنّه يحرم عليه؛ لأنّه بمنزلة نطق الغير.

ويشترط كونُ القرآن مقصودا [بالقراءة]، سواء كان مفرَداً بالقصد أم مشترَكاً مع غيره: [كإتيانه به عند الاحتجاج مع الحاكم]، فلمّا كان القصد شرطا تدارك قولَه المطلقَ بقوله:

(نعم، لو أتى بشيء منه) أي: من القرآن (على قصد الذكر) كسبحان الله؛ فأنّه من القرآن في الجملة، قال الله تعالى: ﴿ فَسُبْحَنَ اللهِ حِينَ نُمُسُوكَ ﴾ (١)، (والتبرّك)، ـ كـ " بسم الله" عند كل أمرذي بال، و"الحمد لله " عند الفراغ منه،

وآية سنة الركوب وسنة الاسترجاع (٢٠)- (فلا بأس)؛ لعدم الاخلال بالتعظيم حينتذ؛ إذ لا يكون قرآناً إلا بالقصد، قاله النووي، واختاره صاحب الارشاد (٢٠).

وقضية إطلاقه عدم الفرق بين ما لا يوجد نظمه إلا في القرآن - كآية الكرسي مثلاً - وبين ما يوجد، وبه قال صاحب المجموع أيضاً حيث قال: "كلّ آية تشتمل على موعظة أو حكمة يجوز أن يقرأها بقصد ما اشتملت عليه" [انتهى]، واعتمده بعض المحقّقين وأفتى به صاحب الارشاد"، وقال الزركشيّ "ن ما لم يوجد نظمه إلا في القرآن تحرم قراءتُه مطلقاً، أي: سواء كان بقصد القرآن أو غيره، ورُدَّ ذلك عليه.

ويفهم من مفهوم مخالف عبارة المصنف أنّه لو لم يقصد به الذكرَ حرُم، سواء قَصَد القرآن أو لم يقصد، وليس كذلك، بل لو لم يقصد شيئا وجرى على لسانه لم يحرُم. كذا صرّح به [المصنف] في الشرحين، والنوويُّ في الروضة (١٠).

وأمّا فاقد الطهورين إذا أوجبنا عليه الصلاةَ فهل يحلّ له قراءةُ الفاتحة أو يأتي بالتسبيح؟ فيه وجهان:

<sup>(</sup>١) تمام الاية: ﴿ مُسُبِّحُنَ اللَّهِ حِينَ تُعْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ (الروم:١٧).

<sup>(</sup>٢) ترجع الرجل عند المصيبة و استرجع: قال: إنا لله و إنا إليه راجعون.لسان العرب (٨/ ١١٧).

<sup>(</sup>٣) في روضة الطالبين (١/ ٢٤٥) أشار إليه ولم يصّرح به.

<sup>(</sup>٤) المجموع (٢/ ١٨٧ –١٨٨)، ودقائق المنهاج (١/ ٣٥و١/ ٤٥) وفتح الجواد (١/ ٨٤).

 <sup>(</sup>٥) صاحب إعلام الساجد بأحكام المساجد، وخادم العزيز والروضة، والديباج في توجيه المنهاج، لم أجده فيه،
 ولعله في الخادم ولم أحصل عليه.

<sup>(</sup>٦) روضة الطالبين (١/ ٢٤٥).

#### ٣٨٦ / الوضوح

أحدهما - وبه قال المصنّف - لا يجوز ذلك (١)؛ إذ فعلُ الصلاة إنها هو لحرمة الوقت، فلا ضرورة في القراءة، وتبعه [جمهورُ] الأئمة.

والثاني: يجوز له القراءة بل تلزمه؛ لأنّ إباحة الصلاة تتضمّن إباحة القراءة، وبه قال النووي، وتبعه صاحب الإرشاد، وأفتى به الشيخ ابن حجر(١٠).

وأفتى المتأخرون بأنّه لا يمنع الكافر عن قراءة القرآن وعن المكث في المسجد؛ توقّعا لإسلامه، صرّح به صاحب الارشاد (٣).

فرع: إذا تنجّس فم غير حائض وجنب هل تحلّ قراءة القرآن ؟ فيه وجهان:

أحدهما أنَّها تحرم؛ تعظيها وتوقيرا له، وبه قال البُّلقَيني وتابعوه.

والثاني: أنَّها تُكره ولا تحرم، وبه قال النووي(١٠)، وعليه الفتوى، والله أعلم.

杂张杂

## أركان الغسل

(فصل: أقل) ما لا يصح (الغسل) إلا به (شيئان: أحدهما النية، وهي أن ينوي رفع الجنابة) أو رفع الحدث عن جميع البدن، والحائض [تنوي] رفع حدث الحيض أو استباحة الوطء، على ما ذكرنا من الخلاف فيه (٥).

ولو نوى رفع الحدث مطلقا بلا وصف بالصغر أو الكبر صحّ غسله؛ لاستلزام رفع مطلق الحدث رفعَ الحدث المقيَّد؛ إذ هو عامّ عبارة عن مانع على أيٍّ وجه فُرِض.

ولو وَصَفه بالصغر: فإن تعمّد لم يصحّ لا في أعضاء الوضوء ولا في غيرها، وإن غلط بأن ظنّ أنّ حدثه هو الأصغر لم يرتفع [عن غير] أعضاء الوضوء، وفي أعضاء الوضوء وجهان:

<sup>(</sup>١) العزيز شرح الوجيز طبع دار الكتب العلمية (١/ ١٨٥) و (١/٣٦٣).

<sup>(</sup>٢) المجموع شرح المهذب (٢/ ١٨٧)، وفتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٨٤).

<sup>(</sup>٣) وكذلك شارح إرشاد ابن المقري الشيخ ابن الحجر الهيتمي في فتح الجواد (١/ ٨٥).

<sup>(</sup>٤) المجموع (١/ ١٨٨)، وروضة الطالبين (١/ ٢٤٧).

 <sup>(</sup>٥) فيها سبق عند قوله: ولو بوت المغتسلة عن الحيض استباحة الوطء إلخ..

أحدهما: لا يرفع عنها أيضاً؛ لأنَّ الجنابة أغلظ ولم يقصد رفعَها .

وأظهرهما: أنّه يرفع عن الوجه واليدين والرجلين دون الرأس: أمّا رفعها عن ما سوى الرأس من أعضاء الوضوء؛ فلأنّ غسلها واجب في الحدثين جميعا، فإذا غَسَلها بنية غسل واجبٍ كفى.

وأمّا عدم رفعها عن الرأس؛ فلأنّ فرض الرأس في الوضوء المسح، وفي الغسل الغسل، والذي نواه إنّها هو المسح، والمسح لا يغني عن الغسل بخلاف العكس، تأمّل (١٠).

(أو) ينوي (استباحة الصلاة وما في معناها) مما يفتقر إلى الغسل كالطواف وإن كان بشاهو (٢)، وقراءة القرآن وإن لم يُحسِن، وسجدة الشكر والتلاوة ومكث المسجد وإن كان ببادية.

(أو) ينوي (أداءَ فرض الغسل) أو الغسلِ المفروض أو الواجبِ، أو الطهارةَ للصلاة، لا الغسلَ فقط؛ لأنّه قد يكون عادة، وبه فارق الوضوء. ولو اجتمع حيض ونفاس وجنابة كفي غسل واحدونيةٌ للجميع، وإن نفت نية البعض بعضاً.

فرع: لو تعمدت الحائض نية رفع حدث النفاس أو بالعكس لم يضرّ.

(وينوي) المغتسل [نيّة] (مقرونة بأول غسل المفروض) وهو أوّل جزء ملاقٍ على الماء، كما كان في الوضوء يشترط مقارنتها بأوّل غسل المفروض وهو الوجه.

وقد ذكرنا مسائل النية في الوضوء فيقاس عليها نظائرها في الغسل، فلا يجوز أن تتأخر عن أول الغسل المفروض كها لا يجوز أن تتأخر عن غسل الوجه في الوضوء. والمعنى هنا؛ أنّه لا يحسب الجزء المغسول قبل النيّة فيجب إعادة غسله ثانيا، لا أنّه يبطل بالكليّة كها في الوضوء، تأمّل (٣).

<sup>(</sup>١) اشارة إلى الجواب القوي، وهو أن الأظهر أن الغسل يقوم مقام المسح، كما بينه في مسح الرأس.

 <sup>(</sup>٢) (شاهو): اسم جبل سبق الكلام عليه في مقدمة التحقيق عند ترجمة جد الشارح: "الپير خضر الشاهوي".
 يقصد أنه بعيد جداعن مكة المكرّمة، ومع ذلك يصع الوضوء فيه بنية الطواف.

<sup>(</sup>٣) لعله إشارة إلى أن أول الغسل المفروض ما وقع بنية الغسل، فها قبله ليس باول الغسل المفروض.

(و) الشيء (الثاني: استيعاب بشرة جميع البدن) وهو ظاهر الجلد. ومنه باطن جُدَريّ أو نَفاطة انفتح رأسُها، لا باطن قُرحة برئت وارتفع قشرها ولم يظهر شيء ممّا تحته.

ومنه ما يظهر من صِماحي الأذنين، وأنف جُدِع (١)، وشقوق لا غور لها(٢)، وفرج بكر أو ثيّب إذا قعدت لقضاء الحاجة، وما تحت قلفة الأقلَف (٣) وباطنها.

(وشعره) ظاهراً وباطناً (بالغسل، ويجب ايصال الماء إلى منابت الشعور وإن كثفت)؛ لما ثبت من فعله على (أن المبيِّن للتطهّر المأمور به في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَهَرُوا ﴾ (المائدة: ٦)، ولظاهر قوله على «تحت كل شعرة جنابةٌ، فبَلُوا الشعرَ وأَنقُوا البَشَرَةَ» (٥).

وليس من ظاهر البشرة باطن الأنف والفم؛ فلا يجب غسلهما، كما صرّح به وقال: (ولا تجب المضمضة والاستنشاق)؛ إذ لو وجب غسلهما لكانا من الوجه لوجه، ولو كانا من الوجه لوجب غسلهما في الوضوء فثبت أنّم اليسا من الوجه.

وليس من الظاهر باطن العين أيضاً، بل لا يسنّ غسل باطنه وإن وجبت إزالة النجاسة عنه؛ لأنّها أفحش، ولا شكّ أنّه إذا لم يجب غسل باطن الأنف والعين لا يجب غسل الشعر النابت عليهما؛ تبعاً لمنبته.

ولا يجب غسل باطن عقد لشعرة أو أكثر ولا يجب قطعها، للمشقّة، وبه فارق الضفائر المجدولة؛ فإنّه يجب نقضها وبسطها إن لم يصل الماء إلى باطن الشعر إلاّ به؛ لإحكام الشدّ أو للتلبّد أو غيرهما، وإن وصل بدون النقض فلا حاجة إليه، هذا ما يساغ في الفتوى.

<sup>(</sup>١) الجَدعُ القَطعُ وقيل هو القطع البائن في الأنف والأذن والشَّفةِ واليدونحوها لسان العرب (٨/ ١٤)، مادة: (جدع).

<sup>(</sup>٢) غور كلّ شيء: عمقه وبعده. النهاية (١/٣٩٣).

<sup>(</sup>٣) الأقلَفُ: هَو الذي لم يختن، والقلفة: الجلدة التي تقطع من ذكر الصبي، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٨٥٤).

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري، رقم (٢٤٥) بلفظ: «أَنَّ النبي عَضِي كان إذا اختَسَلَ من الجَنَابَةِ بَدَأَ فَغَسَلَ يَدَيهِ ثُمَّ يَتُوَضَّا كُمَا يَتَوَصَّا كُمَا لَلصَّ لَاقَ ثُمَّ يُلدَّ غُرَفٍ بِيَدَيهِ ثُمَّ يَعُوضُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرَفٍ بِيَدَيهِ ثُمَّ يُغِيضُ المَاءَ على جلدِهِ كُلُهِ»، ورواه مسلم، وقم (٣١٦) بلفظ: «فَيُدخِلُ أَصَابِعَهُ في أُصُولِ الشَّعرِ حتى إذا رَأَى أَن قد استَبَرَأُ حَفَنَ على رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ ثُمَّ أَفَاضَ على سَائِرِ جَسَلِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجلَهِ».

<sup>(</sup>٥) رواه أبو داود في سننه، رقم (٢٤٨)، ثم قال: الحرث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف، ا.هـ. ورواه غيره، وكلهم ضعفوه. ينظر: (٢/١).

وأمّا الوجوه: ففي وجه: لا يجب غسل ما ظهر من المجدوع بالجدع.

وفي وجه: لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرتين كالأنف والفم.

وفي وجه: يجب عليها إدخال الأصبع ونحوها في باطن فرجها إذا كانت مغتسلة عن حيض أو نفاس.

وفي وجه: لا يجب نقض الضفائر مطلقاً.

وفي وجه: يجب عليها قطع العقد [على الشعور] لاسيها نقض الضفائر، والله الموفِّق.

\*\*\*

### سننالغسل

(وكمال الغسل) يحصل (بأن يُزيل ما عليه من قذر) طاهر كمنيّ أو مخاط، أو نجس حكميّ أو عينيّ (١)، إن حكمنا بأنّه يكفي لهما غسل واحد- وسيجيء الخلاف فيه (١)-؛ لصيرورة زوالها حينئذ من الكمال.

وفسر بعض الشارحين "القذر" بموضع الاستنجاء إذا اقتصر على الحجر؛ إذ إزالتها ليس من الواجب" ولا يخفى ما فيه. (٣)

(ويتوضّاً) أوّلاً (كما يتوضّاً للصلاة) وضوءاً كاملاً؛ للإتّباع، كما رواه الشيخان عن عائشة عن عن عائشة عن الغسل خلاف الأفضل.

ويكره تركمه كما يكره ترك المضمضة والاستنشاق، ويتداركها، وتدارك الأخيرين آكد؛ لقوّة الخلاف في وجوبهما ( ؟ ).

<sup>(</sup>١) النجس الحكمي ما لا يحسّ أحد أوصافه بمسّ أو نظر أو شمّ أو ذوق، وأنّ النجس الحقيقي بخلافه، ويوجد اصطلاح آخر فيهما: وهو أنّ النجاسة الحكمية: هي الحدث، والنجاسة الحقيقية: هي الخبث، أي: عين النجاسة. دستور العلماء (٣/ ٢٧٣).

<sup>(</sup>٢) عند قوله: ومن على بدنه نجاسة إلخ.

 <sup>(</sup>٣) لأن عدم وجوب إزالتها والعفو عنها بالنسبة للوضوء فقط، ولو أصاب الماء قذر محل الاستجهار تنجس الإعانة (١٠٧/١).

 <sup>(3)</sup> المضمضة والاستنشاق واجبان في الوضوء والغسل في المشهور عند الحنابلة، وفرضان في غسل الجنابة سنتان في الوضوء عند الحنفية، وسنتان فيهما عند المالكية وعندنا. ينظر: الكافي لابن عبد البر (٢٢/١)، والمبسوط (١/ ٢٢)، والمغنى (١/ ٨٣).

(وفي قول: يؤخِّر غسلَ الرجلين إلى آخر الغسل)؛ لرواية ميمونة ﷺ (١).

ولا خلاف في حصول أصل السنّة بكلِّ واحد من الطريقين، وإنها الخلاف في الأفضلية كما أشرت إليه. (٢)

وينوي بهذا الوضوء سنة الغسل إن تجرّدت جنابته عن الحدث كما لو أخّره إلى ما بعد الغسل، وإلاّ نوى رفع الحدث الأصغر؛ خروجاً من الخلاف(٣).

وقول المصنّف في الشرحين: "لا حاجة إلى إفراده بنية؛ لأنّه إن لم يكن عليه حدث أصغر أو كان وقلنا بإدراجه - وهو المذهب- لم يكن عبادة مستقلّة بل من كال الغسل (١٠٠٠. مراده به ـ كما قاله صاحب الارشاد (٥٠) والنشائي (١٠) - الإشارة لما صحّحه في الوضوء: من عدم وجوب نيّته، لا نفي استحبابها، وهذا مراد من سواه من الأئمّة

<sup>(</sup>۱) أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية على ، اسمها مشتق من اليمن بمعنى البركة. تزوجها رسول الله تلل في عمرة القضاء، وبنى بها بسرف - ماء بين مكة والمدينة بيه وبين مكة عشرة أميال، وماتت ودفنت بسرف أيضاً، وكانت وفاتها سنة (۱٥هـ) ينظر: تهذيب الأسهاء (۲/ ۲۲)، رقم (۱۲۰٤)، والحديث المذكور رواه البخاري، رقم (۲۰٤)، ولفظه. «وَضَعتُ لِلنّبِيِّ مَنَّ لِلنّبِيِّ مَنَّ لِلنَّبِيِّ مَنَّ لِلنَّبِيِّ مَنَّ لِلنَّبِيِّ مَنَّ لِلنَّبِيِ مَنَّ لِلنَّبِيِ مَنْ لَكُلُهُ مَنْ مَكَالَهُ فَعَسَلَ مَذَاكِيرَهُ أَمَّاضَ على جَسَدِهِ ثُمَّ مَحَوَّلُ من مَكَالَهُ فَعَسَلَ مَذَاكِيرَهُ وَرَدَهُ بِالأَرْضِ ثُمَّ مَصَمَضَ وَاستَنشَقَ وَغَسَلَ وَجههُ وَيَدَيهِ ثُمَّ أَفَاضَ على جَسَدِهِ ثُمَّ مَحَوَّلُ من مَكَالَهُ فَعَسَلَ قَدَميهِ », ورواه مسلم، رقم (٣١٧).

<sup>(</sup>٢) في قوله خلاف الأفضل.

<sup>(</sup>٣) أي: الخلاف في أن العسل هل يقوم مقام الوضوء فيها إذا كان على المغتسل الحدثان أو لا؟، فعلى القول بعدم قيامه مقامه يحب عليه نية رفع الحدث، وعلى القول بقيامه مقامه تكون نية رفع الحدث للخروج من الخلاف المذكور لا واجباً. ينظر:العزيز (١/ ١٩٢)، والمجموع (١/ ٢١١).

<sup>(</sup>٤) فتح العزيز شرح الوجيز (١/ ٣٥٩)ط. دار الفكر بهامش المجموع، و(١/ ١٩٢)طبع دار الكتب العلمية.

<sup>(</sup>٥) وكذلك شارح إرشاد ابن المقري في فتح الجواد (١/ ٩١).

<sup>(</sup>٢) النشائي الوالد: هو عز الدين أبو حفّص عمر بن أحمد بن أحمد المدلجي المصري صاحب الإشكالات على الوسيط، من شيوخه الحافظ شرف الدين الدمياطي، ومن تلاميذه مجد الدين الزنكلوني، توفي بمكة سنة (١٧هـ)، وينظر: طبقات الشافعية للإسنوي (٤٢٥)، رقم (١٢٠٧)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤٢٦/٥)، رقم (١٤٠١)، والخزائن السنية (ص١٦٤)، والنشائي الابن هو كهال الدين أحمد بن عمر بن أحمد صاحب الإبريز جمع الحاوي والموجيز، وكشف غطاء الحاوي، والمنتقى شرح الرافعي والروضة، وشرح المهذب، والكفاية، ونكت التنبيه، ومختصر الجوامع، وشرحه. من شيوخه والده عز الدين النشائي، ثم صار معيدا بمدرسته وبرع في الفقه، توفي بالقاهرة سنة (٨٥٧هـ) ينظر: طبقات الإسنوي (٤٢٠)، وهر ١٢٠٨)، وطبقات السبكي (٥/ ١٠) رقم الرجمة (١٢٩٥)، والحزائن السنية (ص١٦٤)، ولا أعرف مراد الشارح من النشائي.

بقوله: "نية الغسل كافية فيه" أي: فلا يجب له نيّة مفردة، ولكنها تسنّ.

(ويتعهد) أي: يلاحظ (معاطف بدنه)، جمع معطف، وهو ما فيه التواء كطبقات بطن البطين ((والموق (() واللحاظ (()) والإبط (()) وتحت المُقبِل من الأنف والأذن. ففي ما سوى الأذن يتعهد كيف شاء، وفي الأذن يأخذ كفّا من ماء ويضعها برفق عليها مميلاً لها ليصل الماء إلى معاطفها من غير نزول إلى قعر صِها حيه فيضرّ به، والصائم أولى بالإحتياط من غيره، وإنها يسن تعهد ما ذكر؛ لأنّه ممّا يغفل عنه غالباً.

وسنّ ستر عورته إن لم يكن ثمّة من يحرم نظره إليها، وإلا وجب.

(ويُفيض الماء على رأسه مع تخليل أصول الشعر) ولو محرماً، لكن برفق إن كان عليه شعر؛ للاتّباع (٥٠)، بأن تدخل أصابعه العشرة أصول شعره فيشرب بها منابته. ويسن ذلك في اللحية أيضاً.

(ثمّ) يفيض الماء (على الشق الأيمن ثمّ على الأيسر)؛ للاتّباع أيضاً (الله بأن يغسل شقّه [الأيمن المقدم] ثم المؤخر، ثمّ الأيسر كذلك، فهذه مرّة، ثم ثانية كذلك، و ثالثة كذلك؛ لسهولة هذا ههنا بخلافه في الميّت.

ولا تيامـن في الـرأس إلا في حـقّ أقطـع لا يتأتّى منـه إفاضـة، وإلا في التخليـل إذا لم يكـف مـا يفيضـه كلَّ الـرأس، فحينئـذ البـداءة بالأيمـن أولى.

ويثلّث في غسل جميع الأعضاء قياساً على الوضوء، بل الغسل أولى بالتثليث؛ لزيادة الوثوق.

<sup>(</sup>١) في صفة على -كرم الله وجهه-: " البطين الأنزع "أي: العظيم البطن. النهاية (١/ ٣٥٥).

<sup>(</sup>٢) مؤق العين: - بهمزة ساكنة، ويجوز التخفيف- مؤخرها.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٥٨٥).

<sup>(</sup>٣) اللُّحاظ - بالكسر-: مؤخر العين مما يلي الصدغ، وقال الجوهري. بالفتح. المصباح المنير (٢/ ٥٥٠).

<sup>(</sup>٤) الإبط. ما تحت الجناح، ويذكر ويؤنث. المصباح المنير (١/ ١٢).

<sup>(</sup>٥) ومما ورد في وصف غسل الرسول ﷺ حديث السيدة عائشة المتفق عليه، وقد سبق تخريجه.

 <sup>(</sup>٦) يدل عليه أحاديث: منها ما رواه البخاري، رقم (٢٥٨)، ومسلم، رقم (٣١٨): "كان النبي على إذا اغتَسَلَ من الجَنَابَةِ دَعَا بِثَيءٍ نحو الجِلَابِ فَأَخَذَ بِكَفَّهِ فَبَدَأَ بِشِقٌ رَأْسِهِ الأَيمَنِ ثُمَّ الأَيسَر فقال بِهَا على رَأْسِهِ".

(ويدلُك)؛ ليسهل جري الماء على بدنه؛ وللاتّباع (١٠)؛ وللخروج من خلاف من أوجبه (١٠).

فإن كان يغتسل في ماء راكد فغمس فيه ثلاثا ودلك في كلّ مرة حصل الكمال. وإن كان جارياً فجرى عليه ثلاث جريات وكان هو يدلك فكذلك على الصحيح. وقيل: سنّة التثليث إنها يحصل بفعل نفسه.

(والحائض) أو النفساء (تُتبع أثر الدم مسكاً ونحوه)، كعنبر، وزَباد (٢٠)، وهو ما يؤخذ من عرق سنَّور برّيّ، ذكره في الارشاد، أو طيباً آخر.

فإن لم تجد طيباً فطيناً فتجعله على نحو قطنة وتدخلها إلى ما يجب عليها غسله في الوضوء من فرجها؛ للأمر بذلك في الأخبار الصحيحة (١٠) وعلّته تطييب المحل بقطع الرائحة الكريهة، ومن ثمّة يسنّ للبكر والخليّة والآيسة، ويكره تركه على أصحّ الوجهين، وجعلُه ذلك بعد الغسل شرطٌ لكهال السنّة لا لأصلها.

ويستثنى المحرمة فيمتنع عليها استعمال الطيب، وكذا المحدّة، لكن يسنّ لها تطييب المحلّ بقليل قسط [أو أظفار]، ولو لم تجد أو لم تفعل إلا الماء كفى في دفع الكراهة لا عن السنّة، هكذا قال صاحب الارشاد.

وقال بعضهم: إذا لم تجد شيئاً فالغسل كاف، ويحصل لها كمال السنّة سواء المحدّة وغيرها، وهوالأقوى.

 <sup>(</sup>١) يدل عليه الحديث الشريف: "إنّ تحت كلّ شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر وأنقوا البشرة"، سبق تخريجه، ومعلوم
أن إنقاء البشرة إنها يحصل بالدلك والإمرار، ولم أجد في كتب المتون من السنة الفعلية ما يصرح بذلك.

<sup>(</sup>٢) الدلك. إمرار اليد على العضو، وهو واجب عند المالكية في الوضوء والغسل على المشهور عندهم، وسنة فيها عند الشافعية والحنابلة وعند الحنفية على الأصح عندهم. ينظر: الكافي (١/ ٢٤-٢٥)، وبدائع الصنائع (١/ ٢٣و ١/ ٢٤).

<sup>(</sup>٣) العنبر من الطيب: مادة صلبة لا طعم لها ولا ريح إلا إذا سحقت وأحرقت ،يقال: أنّه روث دابة بحرية، و - حيوان ثديي بحري من الفصيلة القيطسية ورتبة الحيّتان، يفرز مادة العنبر، المعجم الوسيط (٢/ ١٣٠)، والزَّباد:حيوان ثديي من الفصيلة الزبادية قريب من السنانير، له كيس عطر قريب من الشرج يفرز مادة دهنية تستخدم في الشرق أساساً للعطر المعجم الوسيط (١/ ٣٨٨).

 <sup>(</sup>٤) مثلٌ ما رواه الإمام البخاري في صحيحه، رقم الحديث (٣٠٨)، عن عائشة ﷺ: ﴿أَنَّ امرَأَةَ سَأَلَت النبي ﷺ عن غُسلِهَا من المَحِيضِ فَأَمْرَهَا كَيفَ تَغتَسِلُ قال خُلِي فِرصَةً من مسكٍ فَتَطَهَّرِي بها قالت كَيفَ أَتَطَهَّرِي بها قالت كَيفَ أَتَطَهَّرِي بها قالت كَيفَ أَتَطَهَّرِي بها قالت كَيفَ اللهِ تَطَهَّرِي فَاجْتَبَدْتُهَا إلى فقلت تَتَبَّعِي بها أَثَرَهَا لللهِ تَطَهَّرِي فَاجْتَبَدْتُهَا إلى فقلت تَتَبَّعِي بها أَثْمَرَ اللهِ تَطَهَّرِي فَاجْتَبَدْتُهَا إلى فقلت تَتَبَّعِي بها أَثْمَرَ اللهِ تَطَهَّرِي فَاجْتَبَدْتُهَا إلى فقلت تَتَبَعِي بها أَثْمَرُ اللهِ تَطَهَّرِي فَاجْتَبَدْتُهَا إلى فقلت تَتَبَعِي بها أَشَرَ اللهِ تَطَهَّرِي فَاجْتَبَدْتُهَا إلى فقلت تَتَبَعِي بها أَشَرَ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اله

(ولا يستحب تجديد الغسل) لكل صلاة على الصحيح؛ لعدم وروده، ولأنّه مشقّة قد تؤدي إلى الإضرار بالبدن، (بخلاف الوضوء) فأنّه يستحب تجديده؛ لأحاديث صحيحة في ذلك (') ولعدم المشقّة.

والشرط في استحباب التجديد أن يكون قد صلّى بالوضوء الأول فريضة بـلا خـلاف أو نافلة عـلى الأصـح، وألحق بعضهـم بـه سـجدة شـكر و تـلاوة.

والتجديد أن يتوضّأ وهو متوضّئ، وهل يستحب فيه النيّة؟ [فيه] وجهان مبنيّان على أنّ التجديد عبادة مستقلّة أو تنظيف مقوِّ للأوّل: فإن قلنا بالأوّل- وهو الأظهر فيستحبّ أن ينوي: بأن يقول مقارناً بأوّل غسل الوجه: نويت أن أجدّد وضوئي تأسياً، ولا يجوز أن ينوي رفع الحدث.

وإن قلنا بالثاني فلا يستحب فيه النيّة؛ إذ هو لمجرد التنظيف حينئذٍ.

(ويستحبّ أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدّ)، أي: عن رطل وثلث بالبغداديّ، وقيل: رطلان "

(وماء الغسل عن صاع) أي: عن أربعة أمداد؛ لما روي: «أنّه على يتوضّاً بالمدّ ويغسِّ بالمسلِّ بالصّاعِ» (٣)، ويروى أنّه قال: «سيأتي أقوامٌ يستقِلُون هذا، من رَغِبَ في

<sup>(</sup>١) منها ما روى البخاري، رقم (٢١١)، ولفظه: «عن أنس قال: كان النبي على يَتَوَضَّاً عِندَ كل صَلاَةٍ قلت كيف كُنتُم تَصنَعُونَ قال يُجرِئُ أَحَدَنَا الوُضُوءُ ما لم يُجدِث»، ورواه ابن خزيمة في، رقم (١٢٦)، واعترض النووي على الاحتجاج بهذا الحديث على مشروعية التجديد بأنّ فيه احتمال أن يكون الوضوء بعد الحدث، فيحتاج لدرء الإحتمال إلى مرجّح. ينظر: المجموع (١/ ٤٩٥).

<sup>(</sup>٢) مقدار الرطل بالوحدات الجديدة هو (٤٠٧) غرامات ونصف غرام، وحيث إن المدرطل وثلث، والصاع أربعة أمداد فمن اليسير معرفة مقدارهما باللترات؛ إذ الكيلو من الماء الصافي جداً يساوي لتراً واحداً تقريباً، ومما يجدر ذكره هنا أن الكيلو الذي يساوي (١٠٠٠) غرام يساوي (٣١٢) درهماً ونصف درهم. ينظر: الأوزان والمقادير، لإبراهيم سليمان، ط. (١)، (١٣٨١هـ) مطبعة صور الحديثة لبنان (ص١٩).

<sup>(</sup>٣) متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه، رقم (١٩٨) بلفظ: «كان النبسي ﷺ يَغسِلُ أو كان يَغتسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَسبِ أَ بِالصَّاعِ إِلَى خَسبةِ أَمدَادٍ، وَيَتَوَضَّا بِالمُدِّ»، ورواه مسلم، رقم الحديث (٣٢٥) بلفظ الكتباب مع زيادة «إلى خمسة أمداد».

سُنتي وتمسك بها بُعِث معي في حظيرة القُدسِ»(١).

(ولا تقدير فيه) أي: في ماء الوضوء أوالغسل بالمدّ أو الصاع، فإن نقص وأسبغ كفى في أولى الوجهين، ويؤخذ ذلك من نصّ الشافعي: "قد يُخرق بالكثير فلا يكفي، ويُرفق بالقليل فيكفي "" "، الأحبّ أن لا ينقص ماءُ الوضوء عن مدّ، وماءُ الغسل عن صاع.

وقيل: يقدّر ماء الغسل بصاع، وماء الوضوء بمدّ، فلا يجوز بأقلّ من ذلك، ويصادمه ما روي: «أنّه سَنَيْ توضَّأ بنُكُثِ مُدِّ» (٤). هذا في حكم الأقلّ.

وأما [حكم] الأكثر فقضية كلامه- كالنوويّ وكثير- أنّ الزيادة عليهما إذا لم يكن فيها سرف لا تكره، بـل قـد تسـنّ (٥)، وقضية كلام الآخريـن الاقتصـار عليهما، واعتمـده ابـن الرفعـة وردّ عليـه الإسـنويّ في المهمات. (١)

وكلَّ ذلك في من حجم بدنه معتدل كحجم بدن رسول الله ﷺ، وإلا فما يليق به.

<sup>(</sup>۱) في (۱): لم أجد النص المذكور في صلب الكتاب إلا في كتب التخريج، قال في تلخيص الحبير (۱ ١٤٤)، رقم (١٩٤): رواه أبو المظفر السمعاني في أثناء الجزء الثاني من كتابه: "الإنتصار لأصحاب الحديث" من حديث أم سعد بلفظ: «الوضوء مدًّ، والغسل صاعٌ، وسيأتي أقوامٌ يستقلّون ذلك، خلاف أهلِ سنتي، والآخذ بسنتي معي في حظيرة القدس"، ثم قال الحافظ العسقلاني: وفيه عنبسة بن عبد الرحن، وهو متروك الهد،، وأراد بـ "حظيرة القدس" الجنة. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ ٤ ٤٠٤)، ولسان العرب (٤ / ٢٠٤)، والقدس - بسكون الدال وضمها - الطهر، -اسم مصدر - ومنه قبل للجنة: حظيرة القدس. مختار الصحاح (١ / ٢١٩). ولم أحصل على الانتصار. (٢) الأم، تحقيق أحمد عبيدو عناية (١ / ٧٩).

 <sup>(</sup>٣) رواه الطبراني في الكبير، رقم (٨٠٧١)، والبيهقي في الكبرى، رقم (٨٩٧)، ثم قال: والصلت بن دينار متروك لا يفرح بحديثه ا.هـ.، وينظر: خلاصة البدر (١/ ٦٥)، رقم (١٩٧).

<sup>(</sup>٤) قال الحافظ العسقلاي في تلخيص الحبير (١/ ١٤٥)، رقم (١٩٥): لم أجده، والمعروف ما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد بنحو ثلثي المدن، ورواه أبو داود والنسائي من حديث أم عمارة الأنصارية، وصحّحه أبو زرعة في العلل لابس أبي حاتم، ويبدو أن الناسخ أسقط الياء من ثلث. وينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ٢٥)، رقم الحديث (١٩٧).

<sup>(</sup>٥) لأنّ المستحبّات المطلوبة في الوضوء والغسل لا تتأتّى إلا بالزيادة على المدّ والصاع ينظر: مخطوطة المهات المرقّمة (٩٥٩) فقه و الطبع (٢/ ٢٦٨)، (و١٠٧) وجه، ونص المجموع (١/ ٤٩٢): "ماء الوضوء والغسل غير مقدر، لكن يستحبّ أن لا ينقص في الوضوء عن مدّ، ولا في الغسل عن صاع، والإسراف مكروه بالاتفاق". ونصّ الروضة: (١/ ٢١٤): "وأن لا ينقص ماء الوضوء عن مد، وأن لا يسرف.

<sup>(</sup>٦) كفاية النبيه (١/ ٥٠٦)، المهمات (٢/ ٢٦٧)، والهداية على أوهام الكفاية (ص٥٩-٦٠).

(ومن على بدنه نجاسة لا تكفيه الغسلة الواحدة عن إزالة النجاسة والغسل، بل يزيلها أوّلا ثم يغتسل، وكذا في الوضوء) لو كان أعضاء وضوئه أو بعضها نجساً؛ لأنّ الماء إذا استعمل في النجاسة وأزالها، انتقل إليه المانع فورثه كِلّةً ('')، فلا يرفع به الحدث كالماء الذي رفع حدثاً آخر، وهو ظاهر المذهب وعليه كثيرون.

قال النووي: "يرفع به الحدث أيضاً؛ إدراجاً للأضعف تحت الأقوى؛ إذ النجاسة أقوى مانعاً؛ بدليل عدم جواز التيمّم لها، بخلاف الحدثين (٢)، وبه قال صاحب الارشاد (٢).

وإذا قلنا: تكفي الغسلة الواحدة عن الحدث وإزالة النجاسة كان تقديم إزالتها من الكهال، كها أشرنا إليه.

وإن قلنا بظاهر المذهب لم تكن الإزالة من الكهال و لا من الأركان، خلافاً لكثير من الأصحاب حيث قالوا: "واجبات الغسل ثلاثة: غسل النجاسة إن كانت، والنيّة، وإيصال الماء إلى جميع البدن شعراً [وبشرة]، وليس كذلك؛ لأنّه لو كان من واجبات نفس الغسل لكان الترتيب معتبرا في أركان الغسل؛ لإشتراط تقديم غسل النجاسة، وقد اتفقوا على أنّه لا ترتيب في الغسل؛ ولأنّ الأمر في الوضوء والغسل واحد، ولم يعدّه أحد من أركان الوضوء، فإذاً إزالة النجاسة شرط لها، وشرط الشيء لا يعدّ من نفس الشيء؛ ألا يرى: أن الطهارة وستر العورة من شروط الصلاة ولا يعدّان من أفعالها وأركانها؟، تدبّر ".

(ومن اغتسل للجنابة والجمعة) بأن ينوي لهما (أجزأه) ذلك الغسل (عنهما)؛ عملا بها نوى، كمن نوى عند دخول المسجد الفرض والتحيّة (فإن اغتسل لأحدهما) أي: لم ينو إلا للجنابة أو الجمعة (لم يجزه للآخر):

أمّا في تجريد نية الجمعة عن الجنابة؛ [فلأنّ] غسل الجمعة نفل وغسل الجنابة فرض، والفرض لا يحصل بنيّة النفل.

<sup>(</sup>١) كلّ السيفُ كلاًّ. وكِلّةً - بالكسر - و كُلولا، فهو كليل و كالٌّ، أي: غير قاطع المصباح المنير (٢/ ٥٣٨)..

<sup>(</sup>٢) المجموع للإمام النووي (١/ ٢١٩ و١/ ٣٧٧). وروضة الطالبين له أيضاً (١/ ٢٥٠).

<sup>(</sup>٣) وشارح إرشاد ابن المقري اليمني: إبن حجر الهيتمي أيضاً في فتح الجواد بشرج الإرشاد (١/ ٩١ و ٩٢).

<sup>(</sup>٤) لفظ " تدبر" يستعمل للسؤال في المقام ينظر: الفوائد المكية (ص٤٥)، والخزائن السنية (١٨٤).

وأما بالعكس؛ فلأنّ غسل الجمعة قربة مقصودة لم يندرج تحت الفرض كسنة الظهر معه. ولا يقال: أنّها يحصلان معا في هذه الصورة كالتحيّة مع الفرض؛ لأنّ التحيّة لقصد إشعار البقعة بالصلاة فيحصل بدون النيّة، وليس القصد هنا النظافة فقط، بدليل أنّه يتيمّم عند عجزه عن الماء.

وغسل العيد كالجمعة بلا فرق.

وإن اجتمع جنابة وحيض ونفاس: فإن نوى لأحد الآخرين حصل الأخرى؛ لاتحاد جنسها، وكذا الجنابة على الأصحّ؛ إذ معنى الطهارات على التداخل. وقال في شرح الارشاد: لا يحصل غسل الجنابة؛ لاختلاف موجِبها(١).

فرع: يستحبُّ في الغسل البداءة بأعضاء الوضوء ثمّ بالرأس وبأعالي البدن.

ولو أحدث في أثناء غسله صحّ أن يتمّ غسله، لكن لا يصلِّي حتّى يتوضَّأ.

ويجوز الغسل من المنيّ قبل البول، والأفضل بعده؛كيلا يخرج معه منيّ، ذكَرَه في لروضة (٢).

ويكره الغسل في الماء الراكد إذا لم يجرِ عليه ماء آخر.

ويستحبُّ أن يقول في آخر الغسل: «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أنَّ محمّداً رسول الله».

خاتمة: ندب لجنب وحائض ونفساء بعد انقطاع دمها غسل فرج ووضوء لنوم ووطء وطعم أكلٍ أوشربٍ ولاتباع في البقية ما عدا الشرب(1).

<sup>(</sup>١) الأولى: لاحتلاف جنسهم، وينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٩٣).

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/ ٩١)، وطبع المكتبة التوفيقية تحقيق الألباني وعثيمين (١/ ٢٥٢).

<sup>(</sup>٣) في ما رواه مسلم، رقم (٣٠٨) بلفظ: «إذا أتى أحدُكم أهلَه ثم أرادَ أن يعودَ فليتوضَّا، وابن ماجه، رقم= (٥٨٧). والنسائي في الكبرى (١/ ١٢١)، رقم (٢٥٨)، وأبو داود، رقم (٢٢٠)، والترمذي، رقم (١٤١).

<sup>(</sup>٤) كيا جاء في صَحيح مسلم، رقم (٣٠٥) بلفظ: "كان رسولُ الله عليه إذا كان جنباً فأراد أن يأكُلَ أو ينامَ توضًا وُضوء للصلاةِ".

وصحّ من النبيّ في النوم غسل الفرج أيضاً (١)، وقيس بذلك الباقي؛ وذلك لتخفيف الحدث غالباً أو التنظيف، ويكره فعل شيء من ذلك بـلا وضوء.

ويستحبُّ أن لا يُزيل بعض أجزائه أو دمّه قبل غسل بدنه؛ لأن ذلك يُرد عليه في الاخرة جنبا، ذكرَه في الارشاد.

وفضل ماء الجنب والحائض طهور (٢).

وبالله التوفيق.

<sup>(</sup>١) كما جاء في صحيح مسلم، رقم (٣٠٦)، ولفظه: عن ابن عمر قال: ذكر عمرُ بنُ الخطّاب لرسول الله ﷺ أنّه تُصيبُه جنابةٌ من الليل، فقال له رسولُ الله ﷺ: «توضّاء واغسل ذَكرَك ثمَّ نَم ».

<sup>(</sup>٢) كما يدل عليه الحديث المرقم. (٣٢٣) في صحيح مسلم ، ولفظه: «أن رسولَ السَرَي كان يغتسلُ بفَضلِ مِمونةً».

# فصل في بيان النجاسات

وقد مرّ تعريف النجاسة في أوّل الكتاب(١٠).

إعلم أنّ الأعيان تنقسم إلى جماد وحيوان. والمراد بالجماد هنا ما ليس بحيوان، ولا كان حيواناً، ولا جزءاً من حيوان، ولا خرج منه.

والأصل في الجميع الطهارة؛ لأنَّها مخلوقة للانتفاع، والانتفاع إنها يحصل أوإنها يكمل بالطهارة.

ويستثنى عن هذا الأصل الخمر وما يضاهيها، ولهذا أتى المصنف بضمير الفصل الدالّ على القصر في شأن المذكور وقال: (النجاسات هي الخمر)

[الخمر] حرام بالإجماع (٢٠)؛ لأنّها محرّمة التناول لا لاحترام فيها كلحم الإنسان ولا لمضرر فيه كالسموم، فعلم أنّ التحريم إنها هو لنجاسة عينها؛ تأكيداً للزجر عن إنتهاكها؛ ولأنّ الله تعالى سمّاها رجساً (٢٠) والرجس والنجس عبارتان عن معبّر واحد.

قال المفسّر الكامل محمد بن هيضم: "فلولا خمر الدنيا نجسة لما صحّ منّة الله على

مع تقسيمها إلى المغلظة والمتوسطة والمخففة.

<sup>(</sup>٢) قال ابن المنذر في كتابه الإجماع (١/ ١١١)، رقم المسألة (٦٢٦): " وأجمعوا على تحريم الحمر ".

<sup>(</sup>٣) في قولُ تعالى : ﴿ يَكَانُهُمُا ٱلَّذِينَ مَامَنُوٓا إِنَّمَا ٱلْخَتُرُ وَٱلْمَيْدِرُ وَٱلْأَلَصَابُ وَٱلأَلِكُمُ رِجْسٌ رُمِّنَ عَمَلِ ٱلشَّيْطُنِ مَاجْنَبْنُوهُ لَعَلَكُمْ تُقْلِحُونَ ﴾ (المائدة: ٩٠).

العباد بكون شراب الآخرة طهوراً في قوله تعالى: ﴿ وَمَقَنْهُمْ رَبُّهُمْ شَرَانَا طَهُورًا ﴾ (١)...

وسواء فيها المحترمة وغيرها. (٢)

وفي المحترمة وجه شاذ أنَّها طاهرة؛ لأنَّها حلال. (٣)

(وكل مسكر) كالأنبذة المسكرة؛ لأتّها ملحقة بها في التحريم بجامع النشوة المطربة، فكذلك في النجاسة.

وفي النبيذ وجه شاذ منكر أنّه طاهر؛ لاختلاف العلماء فيه(١٠).

ولا حاجة في المسكر إلى قيد المائع كما قيده النوويّ (°)؛ إذ نحو الحشيش والبنج (') خيدٌ لا مسكر؛ لانتفاء النشوة المطربة عنه قطعاً، وهو شرط السكر، ولعلّ تعبير النووي فيه بالاسكار أراد به تغطية العقل لاغير، تأمّل ('').

وفي العرق المأخوذ من الخمر وجهان: أصحّها عندهما(^) التحريم والنجاسة.

وهو [الترشّح] الصاعد عنها عند الغليان.

وأما الحيوانات فهي طاهرة كلّها، بمعنى أنّ مخامرتها لا تمنع صحة الصلاة ونحوها إلا ثلاثة: (و) الأوّل (الكلب) ولو معلَّما، لأمره للله بالتسبيع من ولوغه وإراقة ما

<sup>(</sup>١) تمام الآية: ﴿ عَلِيْهُمْ بِيَابُ سُدُسٍ خُصْرُ وَإِسْتَهُ قُدُ وَعُلُواْ أَسَاوِدَ مِن فِضَةٍ وَسَفَاهُمْ دَبُّهُمْ شَدَابًا طَهُودًا ﴾ (الإنسان: ٢١).

 <sup>(</sup>٢) الخمر المحترمة هي التي عصرت بقصد الخلّية، أو بغير قصد الخمريّة، وهو المعتمد. المجموع (٢/ ٩٩٤)،
 والإقناع للشربيسي (١/ ٩٤)، وفيه: أن الخمرة: هي المتخذة من ماء العنب، والموسوعة الفقهية، تأليف لجنة من
 قبل وزارة الأوفاف الكويتية، موضوع الغصب (٣١/ ٣٣٣)، المادة (١٣).

<sup>(</sup>٣) ينظر: نهاية المطلب (٦/ ١٥٨)، والعزيز (١/ ٢٨)، وروضة الطالبين (١٣/١)، والمجموع شرح المهذب (٢/ ٧٥٠).

<sup>(</sup>٤) العزيز شرح الوجيز (١/ ٢٨)، و الأشباه والنظائر (١/ ٤٨).

<sup>(</sup>٥) ينظر: متر المنهاج بأعلى صحائف مغنى المحتاج، باب النجاسة (١٢٨/١).

<sup>(</sup>٦) البنج: جنس نباتات طبية مخدّرة من الفصيلة الباذنجانية. المعجم الوسيط (١/ ٧١)، والحشيش: نبات مخدر، (مولّد). المصدر نفسه (١/ ١٧٦).

 <sup>(</sup>٧) مصطلح يدل على دقة المقام مرة، وإلى خدش فيه أخرى، فهو هنا إشارة إلى الجواب القوي. ينظر: الخزائن السنية (ص١٨).

<sup>(</sup>٨) عندهما: الظاهرأي: عند الرافعي والنووي رحمها الله تعالى، ولم أجد المسألة في المصادر التي حصلت عليها.

ولغ فيه (١)، وذلك مستلزم للنجاسة بالضرورة؛ إذ الأصل عدم التعبُّد فيه (٢). (و) الثاني: (الخنزير)؛ للأمر بقتله (٣)، ولأنه أسوأ حالاً من الكلب، إذ لا يُقتنى ولا يُنتفع به بحال في الرفاهية. (و) الثالث (فروعهم)، أي: فروع كل واحد مع الآخر أو غيره من حيوان طاهر؛ تغليباً للنجاسة.

وليس مثله ما ربّي بلبن أحدهما، ولا ما ربّي بلبن شاة أحبلها الكلب؛ لأنّه منها فهي تابع لها، ولا دود ميتتهما؛ لأنّه متولـد من عفونتهما لا من عينهما.

(والميتات) وهي كل ما زالت حياته لا بذكاة شرعية: فلو ذبح غير المأكول كحمار مثلا، أو ذَبَح المجوسي مثلا مأكولاً فهو ميتة.

ونحو عقر الناد(١٠)، وضغطة الصيد(١٠)، وذبح أمّ الجنين(١١)ذكاة شرعيّة.

<sup>(</sup>١) في أحاديث كثيرة: منها ما في سنن النسائي (المجتبى)، رقم (٦٦)، بلفظ: "إذا ولغ الكلبُ في إناءِ أحدِكم فليُرِقه ثمّ ليَغسِله سبعَ مرّاتٍ»، ولكنه قال: لاأعلم أحداً تابع علي بن مسهر على قوله: " فليرقه "، إ.هد.، وهو بمعناه في صحيح مسلم بدون هذه الزيادة، يأتي بإذن الله تعالى تخريجه في مبحث تطهير النجاسات.

<sup>(</sup>٢) إشارة إلى ما ذهب إليه المالكية، حيث يرون الغسل من ولوغه تعبداً، وليس معللا بعلة، ومن ولوغه فقط، لا من لحسه الإنباء بدون تحريك اللسان، وأنّه يراق الماء الذي ولغ فيه، ولا يراق سائر المائعات إذا ولغ فيه، بل تعتبر طاهرة. ينظر المدونة الكبرى (١/٥) الناشر: دار صادر - بيروت (١/٥١) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، تأليف الإمام مالك بن أنس (ت٧١هـ=٥٩٥م)، والكافي في فقه أهل المدينة، لابن عبد البر المالكي (ت٣٠٩هـ)، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت (١/١١).

<sup>(</sup>٣) في الحديث الشريف المتفق عليه، بتعبير مدح سيدنا المسيح بكسر الصليب وقتل الحنزير، وقال شيخ الإسلام في الحديث الشريف المتفق عليه، بتعبير مدح سيدنا المسيح بكسر الصليب وقتل الحنزير، وقال شيخ الإسلام في تلخيص الحبير (١٥٥)، وقد (٣٥)، ودلالته على نجاسة الكلب غير ظاهرة، لأنه لا يلزم من الأمر بقتله أن يكون نجساً. والحديث رواه البخاري في صحيحه، رقم (٩٥)، ورواه مسلم، رقم (١٥٥)، ولفظه: قال رسول الله تلي تفسي بيده لكوشكنَّ أن يَنزِلَ فيكُم بن مَريَمَ مَنْ حَكَمًا مُقسِطًا فَيَكسِرَ الصَّلِيبَ وَيَقتُلَ الخِنزِيرَ وَيَضَعَ المِجْرِيةُ وَيَفيضُ المَالُ حتى لاَيقبَلُهُ أَحَدٌ»، وينظر: المجموع (٢/ ٥٨٦).

 <sup>(</sup>٤) الناذ: الإبل الشارد ونحوه، وذكاته عقره، أي: جرحه في موضع من بدنه بحيث يؤدّي إلى إزهاق روحه.
 ينظر: تحفة المحتاج (١/ ٤٧٨).

 <sup>(</sup>٥) الصيد إذا أرسل عليه كلب معلَّم ونحوه فأمسك به ومات الصيد تحت صغطته فذلك ذكاته بشروط غصوصة. المصدر نفسه (١/ ٤٧٨).

 <sup>(</sup>٦) إذا ذبح حيوان ماكول حامل فوجد بعد الذبح الجنين ميتاً في بطنها فذلك ذكاة للجنين أيضاً، كها جاء في الحديث الشريف: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»، رواه الترمذي في سننه، رقم (١٤٧٦)، وقال: حديث حسن صحيح، وينظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج (١/٤٧٨).

والأصل في الميتات النجاسة؛ لقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾ (١).

وتحريم ما ليس بمحترم ولا مُضِرّ يدلّ على النجاسة.

(إلا الآدميَّ) فإنّه لا ينجس بالموت؛ لأنّه لو نجس بالموت لكان نجس العين، وإذا كان نجس العين لم يؤمر بغسله بعد الموت كسائر الأعيان النجسة.

وما قيل: "بأنّه لوكان طاهراً لما أمر بغسله كسائر الأعيان الطاهرة" مردود؟ بأنّ غسل نجس العين غير معهود، وأما غسل الطاهر فمعهود كما في حقّ الجنب والمحدث، ويكون الغرض منه: إما التكريم وإما إزالة الأوساخ أو غير ذلك. وفي قول: ينجس بالموت؛ لأنّه حيوان طاهر في الحياة غير مأكول بعد الموت فيكون نجساً.

وأجيب بـأنَّ قضيَّـة التكريـم تنـافي ذلك، قـال الله تعـالى: ﴿ ﴿ وَلَقَدْكُرَّمْنَا بَنِيٓ اَدَمَ ﴾ الآيـة (٢٠) ولأنَّ عـدم أكلـه بعـد المـوت لشرافتـه لا لنجاسـته.

فإن قيل: يردعلى المصنف "المشرك"؛ فأنّه آدميّ والجمهور على أنّه نجسٌ بعد الموت، قلنا: لا يرد؛ إذ المصنّف أراد به آدميّاً طاهراً قبل الموت، فإنه لا ينجس بالموت، والكافر نجس حيّاً وميّتاً؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُقْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ الآية "، وروي: "أنّ ابنَ عبّاسِ إذا لمس مُشرِكاً غَسَلَ يَدَيهِ "().

 <sup>(</sup>١) تمام الاية: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَٱلدَّمُ وَلَمْمُ ٱلْجَنْزِيرِ وَمَا أُهِلَ لِعَيْرِ ٱللَّوِيدِ، وَٱلْمُتْخَيِّقَةُ وَٱلْمُتَوَّذَةُ وَٱلْمُتَرَدِيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَا أَكِنَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلنَّصِيطُ وَأَن تَسْمَقْسِمُواْ بِٱلأَذْلَادِ ذَلِكُمْ فِسَقُ ٱلْيُومَ بَيِسَ ٱلَّذِينَ كَفُرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلَا عَشْرَهُمْ وَلَا مَنْ عَلَيْكُمْ فِعَلَى وَيَعِيمُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَتَمَتُ عَلَيْكُمْ فِعَمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ دِينَا فَعَنِ ٱضْطُرَ فِي تَخْبَصَةٍ غَيْرَ مُتَاجَانِفِ لِإِنْدِ وَإِنَّ اللَّهُ عَفُولٌ وَحِيثٌ ﴾ (المائدة. ٣).

<sup>(</sup>٢) تَمَّامُ الْآَيَةُ: ﴿ ﴿ وَلَقَدْكُرُمَا مَيْ ءَادَمَ وَحَلْنَكُمْ وَٱلْمَرْ وَٱلْمَحْرِ وَرَزَقَنَكُم مِّنَ الطَّيِّنَاتِ وَفَضَلْنَكُمْ عَلَ كَثِيرِ مِّمَّنَّ خَلَقْنَا تَقْصِيلًا ﴾( الإسراء:٧٠)

 <sup>(</sup>٣) نمامها: ﴿ يَتَأَيْهُا اللَّهِينَ مَامَنُوا إِنَّمَا الْمُمْرِكُونَ نَحَسُّ فَلَا يَقَرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَكَداً وَإِنْ خِفْتُهُ عَبَّلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن مَضْلِهِ إِن شَآءً إِن كَ اللَّهُ عَلِيمُ حَكِيمٌ ﴾ التوبة: ٢٨).

<sup>(</sup>٤) بحثت عنه حسب وسعي فلم أحد هذا النصّ في المصادر، لكن ورد مسندا عن ابن عباس عنه عن النبي من أنه قال: "من صافَحَ يَهُودِيًّا أو نصر انيًا فليتوضّأ وليغسِل يَدَه»، وهو ضعيف لأن في سنده ابراهيم بن هانئ،قال ابن عدي في الكامل (١/ ٢٦٠): وابراهيم هذا هو شيخ مجهول وهو في جملة مجهولي مشائخ بقية، وقد روى عنه بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس غير حديث لم أخرجه ها هنا، وكلها مناكير، ولا يشبه حديث إبراهيم هذا حديث أهل الصدق، وكذلك قال العسقلاني في لسان الميزان: (١١٨/١)، رقم (٣٦٩)، وينظر: المعيار (١/ ١٨)، رقم (٢٥).

(و) إلا السمك بأنواعها (والجراد)، لقوله على: «أحلّت لنا ميتتان» (١٠٠ الحديث؛ ولقوله على الله الله عن ماء البحر قال: «طهور ماؤه حلّ ميتته».

قيل: إنها ألحق الجراد بالسمك؛ لأنه مخلوق من بيض السمك؛ فإن السمك يضعه عند الشطوط فلم كانت السنة غير مطيرة لم يبلغ الماء إليه، فلم يضيّعه الله فيخلق منه الجراد، وهذا من بدائع قدرته. (٢)

والمراد [بالجراد] ما يطير بجناح من جنس جسده، لا المتولِّد من عفون الخضروات على شكله، ولا التمتوز المستكن في الجحور والبيوت.

ولا نحكم بطهارة غير [هذه] الثلاثة بعد الموت: سواء كان له دم سائل أو لم يكن.

قال القفّال (٢): لا ينجس بالموت ما لا نفس له سائلة؛ لأنّها لا تستحيل بالموت؛ إذ الاستحالة بسبب احتباس الدم في العروق بعد الموت، وليس فيها ذلك، وما فيها من الرطوبة فكرطوبة النباتات. وظاهر المذهب الأول. (١)

وأما جواز أكل الدود المتولّد من المأكول معه وعدم وجوب غسل نحو الفم منه؛ فلعسر الاحتراز ومشقّة تكليف التمييز، لا لأنّه طاهر، فتأمّل (°).

(والدم) عطف على قوله: هي الخمر، أي: الدم نجس حرام وإن انحلب من طحال أو كبد أو بقي على نحوعظم؛ لقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾ (المائدة: ٣) أي: حُرِّم عليكم

<sup>(</sup>۱) رواه ابن ماجه في سننه، رقم (٣٣١٤)، و رقم (٣٢١٨)، وتمامه: "عن عبدالله بن عمر أن رسول الله قل قال: أُحِلَّت لنا مَيتنانِ: الحوتُ والجَرادُ"، والإمام الشافعي في مسنده (١/ ٣٤٠)، ورواه البيهقي في سننه (١/ ٢٥٤) كتاب (١) الطهارة، باب (٢٧٣) الحوت يموت في الماء، رقم (١١٢٨)، ثم قال: وهذا، أي: روايته موقوفاً على ابن عمر، إسناد صحيح، ا.ه..، و" أحل لنا " في كلام الصحابي في حكم المرفوع، وروي مرفوعا لكنه ضعيف. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ١١) شرح الحديث المرقم (١١).

 <sup>(</sup>٢) يبدو من صيغة التمريض في بداية المسألة عدم اقتناع المصنف الشارح بهذه الخرافة التي أبطلها العلم، وهو
 تولد الحيوانات من غير أجناسها، ويا ليته لم يسجلها في كتابه هذا أصلاً.

<sup>(</sup>٣) المروزي، أبو بكر، عبد الله بن أحمد ينظر: المجموع (١/ ١١٥)، وتهذيب الأسهاء (٢/ ٥٥٦)، وسبقت ترجمته

<sup>(</sup>٤) أي: نجَّاسة كلّ ميتة غير السمك والجراد والآدميّ.

<sup>(</sup>٥) مصطلح يرادبه الإشارة إلى الضعيف، كما جاء في كتاب الخزائن السنيّة (ص١٨٤)، نقلًا عن الفوائد المكيّة (ص : ٤٥).

الدم كما حرِّمت عليكم الميتة، وتحريم ما لا ضرر فيه ولا كرامة له يدل على نجاسته، سواء كان من مأكول أو غيره، بشرٍ أو غير بشر، إلا أنّ بعضهم حكموا بطهارة دم رسول الله ﷺ؛ «لأنّ أبا طَيبَةَ شَرِبَ دَمَه ولم يُنكِره». (١)

وبه قال أبو جعفر الترمذيّ (٢).

وسائر فضلاته على هذا الخلاف، روي: «أن أمّ أيمنَ "" شَرِبَت بَولَه فقال رسولُ

(١) أبو طيبة الحجام اسمه نافع، وقيل: ميسرة، وقيل: دينار، كان عبداً لبني بياضة حجم رسولَ الله على فأمر له بصاع من تحر، وأمر أهله أن يخفّفوا عنه من خراجه ينظر: تهذيب الأسهاء (٢/ ٥٢٦)، وغوامض الأسهاء المبهمة (١/ ٤٤٧)، لخلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق الدكتور عزالدين على السيد ومحمد كهال الدين عزالدين، الطبعة الأولى (١/ ٤٤٧)، عالم الكتب- بيروت.

هذا ورواية أن أبا طيبة شرب دم رسول الله ولم ينكر عليه، ليس فيه ذكر أبي طيبة الذي هو مولى لبني بياضة من الأنصار، وإنها فعل ذلك -كما روي - مولى لبعض قريش، وإن الرسول ولي قال له: (احترزت من النار) كما جاء في الرقم (٢٨٥): "احتجم رسولُ الله ولي فأعطاني دَمه فقال: اذهب فَوارِه، فذهبتُ فشربتُه، فرجعتُ، فقال: ما صنعتَ به ؟ قلت: وارَيتُه، أو قلتُ: شربتُه، قال: احترزت من النار»، كما في الحديث رقم (٢٨٥)، والمرقم ما صنعت بابن عباس قال: "حجم رسولُ الله في غلامٌ لبعض قريش فلما فرغ من حجامته أخذ الدم فذهب به من وراء الحائط، فنظر يمينا أو شمالا فلم ير أحدا، تحسى دمه حتى فرغ، ثم أقبل، فنظرَ رسولُ الله في وجهه فقال: ويحك ما صنعت بالدم؟ قال: غينتُه من وراء الحائط، قال أين غيبته؟ فقال: يا رسولُ الله في إن في وجهه فقال: ويحك ما صنعت بالدم؟ قال: اذهب فقد احرزت نفسَك من النار»، رواه عبد الرحن بن عبي (ابن الجوزي) (١٠١ - ٩٠ ٥ هـ) في العلل المتناهية، تحقيق خليل الميس، ط. (١)، ن. دار الكتب العلمية بيروت، باب شرب دمه في الكتاب أنكر ابن الصلاح وجود أصل له، وبين النووي أنه ضعيف ينظر: خلاصة البدر المنبر (١/ ١٣)، رقم الحديث (٢٨٦)، ثم بين أبو الفرج عليه عدم صحة إسناد الحديث، البدر المنبر (١/ ١٣)، رقم (١/ ١٥)، والآحاد والمثاني لأحمد بن عمرو بن الضحاك (أبي بكر الشيباني)، (٩٠ - ١٠ البدر المنبر أبو معف عمد بن أمر الراية - الرياض (٢/ ١٩)، وعف عمد بن أمن شيوخه الربيع، تفقه عليه بعد أن انتقل من مذهب (٢) أن حعف عمد بن أمد بن شيوخه الربيع، تفقه عليه بعد أن انتقل من مذهب (٢) أن حعف عمد بن أمد الما أن انتقل من مذهب

(٢) أبو جعفر محمد من أحمد بن نصر الفقيه الشافعي، من شيوخه الربيع، تفقه عليه بعد أن انتقل من مذهب الإمام أبي حنيفة إلى مذهب الإمام الشافعي بسبب رؤيا رآه، سكن بغداد وحدّث بها. من تلاميذه أبو القاسم الطبراني، له في المقالات كتاب سمّاه "اختلاف أهل الصلاة "في الأصول. كان إماماً زاهداً قانعاً باليسير، توفي سنة (٩٥ ٢هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (١/ ٢٠٤)، رقم (٤٦)، ووفيات الأعيان (٤/ ٤٠٤)، رقم (٥٧٢)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله طبع بيروت (ص٣٥ و٣٨).

(٣) برَكة الحبشية: أم ايمن مولاة رسول الله تلل وحاضنته، ورثها من أبيه ثم أعتقها لما تزوّج تلل بخديجة عله ، كانت من المهاجرات الأول، تزوجها عبيد ابن الحارث الخزرجي فولدت له أيمن ولأيمن هجرة وصحبة وجهاد في المستشهديوم حنين، ثم تزوّجها زيد بن حارثة فولدت له أسامة حبّ رسول الله تلل الحلى مسند بقي خسة أحاديث، ماتت في خلافة عثمان. ينظر: الاستيعاب (٤/ ١٧٩٣)، رقم (٣٢٥٢)، والإصابة (٨/ ١٦٩)، رقم (١١٨٩٨)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٢٢٣)، رقم (٢٤).

الله ﷺ: إذاً لا يَلِجُ النارَ بَطنُكِ» (١١)، ولم ينكر عليها. (١٠

والمعظم على أنَّ حكمها منه كحكمها من غيره، وحملوا ما روي [على] التداوي.

(والقيء)، وإن لم يتغيّر؛ لأنّه له موضعٌ يستحيل فيه، (والقيح)؛ لأنّه دم استحيل فصار أغلظ منه.

(والبول) [من المأكول] وغيره (والعذرة) بالإجماع (") (والروث) بالقياس عليه، من المأكول وغيره.

ولنا وجه: أنّ بولَ ما يؤكل لحمُه وروثَه طاهران، وبه قال أبو سعيد الإصطخريّ من أصحابنا، واختاره القاضي الروياني (٤)، وتمسّكوا بأحاديث مشهورة في ذلك مع تأويلاتها ومعارضاتها (٥)، وبه قال أحمد (١) ومالك (٧).

فلو راثت البهيمة حبّاً أو قاءت: فإن بقي فيها قوّة النبت- بأن لو زُرع [ نبت]-فهو متنجّس يطهر بالغسل؛ لعدم استحالته، وإن لم تبق فهو نجس؛ لاستحالته عند الجمهور.

(والمذي)، بإسكان المعجمة وتخفيف الياء، وقد يقال: بكسرها وتشديد الياء، ماء يخرج من الذكر أو الفرج عند الملاعبة أو فرط الشهوة.

<sup>(</sup>١) رواه بدون ﴿إذا لا يلج إلخ» البيهقي في الكبري (٧/ ٦٧)، رقم (١٣١٧٤)، ورواه الحاكم في المستدرك بهذه الزيادة (٤/ ٧٠)، رقم (٣٦٦)، رقم: (٣٩١٢)، والطبراني في المعجم الكبير ما أسندت أم ايمن، رقم (٣٣٠).

 <sup>(</sup>۲) بل ضحك ﷺ حين أخبرته بذلك وقال: «أما والله أنَّه لا تبجعن بطنك أبداً»، ولكن في سند الحديث أبو
 مالك ونبيح، وأبو مالك ضعيف، ونبيح لم يلحق أمّ ايمن ينظر: تلخيص الحبير (۱/ ۳۱)، رقم (۲۰)

<sup>(</sup>٣) قال الشوكاني في السيل الجرار (٣/ ٣٦). قال: "وأما تحريم بيع العذرة وماله حكمها من النحاسات فهو مجمع عليه ".

<sup>(</sup>٤) الذي في بحر المذهب: (٢/ ١٩٠): وقال بعض أصحابنا بحراسان: ``: بول ما لا نفس له سائلة وروثه طاهر''.

<sup>(</sup>٥) ينظر: المجموع شرح المهذب للإمام النووي (٢/ ٥٦٧ ٥-٥٧).

<sup>(</sup>٦) طهارة بول ما يؤكل لحمه بناء على قول في مذهبه ينظر · محموعة الفتاوى لابن تيمية (٢١/ ١٣)، و(٢١/ ١٥).

 <sup>(</sup>٧) ينظر: المدوّنة الكبرى (١/ ٥) حيث استدلّ في (١/ ٦) بالحديث: «أن ابن مسعود ذرق عليه طائرٌ فنفضه= بأصبعه». وفي (١/ ٧) بالحديث المروي عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي: «رأيتُ طائراً ذرَق على سالم بنِ عبدِ اللّهِ فَمسحَه عنه».

(والودي)، بإسكان المهملة أو كسرها كذلك: ماء أبيض ثخين لا رائحة له يخرج عند انقباض الطبيعة إما بعد البول أو بعد حمل شيء ثقيل، فهما نجسان؛ لأنّ لهما موضعاً يستحيلان فيه فيشبهان سائر المستحيلات.

وفي وجه: المذيّ طاهر؛ لأنّه جزّء من المنيّ، وحطّ الغسل فيه تخفيفاً.

(ومنيّ غير الآدميّ) نجس (على الأصح) من الوجوه الثلاثة ‹‹›، سواء كان من مأكول اللحم أوغيره؛ لأنّه مستحيل في الباطن كالدم، وإنما اسستثني منيّ الآدميّ؛ تكريمًا.

والثاني: أنّه طاهر من المأكول أو غيره سوى الكلب والخنزير؛ لأنّه أصل حيوان طاهر فأشبه منيّ الآدميِّ.

والثالث: [أنّه] طاهر من المأكول نجس من غيره كاللبن.

واختار النوويّ الوجه الثاني ونَسَبه إلى الأكثرين (٢)، وتبعه صاحب الارشاد، وأفتى به الشيخ ابن حجر (٣).

وبيض الطائر إن كان الطائر مأكولاً فيؤكل كلبن الأنعام، وإن لم يكن مأكولاً ففيه الخلاف: فإن قلنا بنجاسة منيه فنجس، وإلا فطاهر يجوز أكله إلّا ما فيه ضرر كبيض الحدأة (1).

وأما منيّ الادميِّ فطاهر، سواء الرجل والمرأة فيه.

وفي قول: منيّ المرأة نجس، وقضية التكريم تنافيه، لكن لو قلنا: إنّ رطوبة فرج المرأة نجسة فينجس منيّها بملاقاته؛ كما لو بال الرجل ولم يغسل ذكره.

ويستحبّ غسل المنيّ رطباً وفركه يابساً؛ خروجاً من خلاف من أوجب ذلك كمالك وأبي حنيفة، (°)رحمهما الله تعالى.

<sup>(</sup>١) الأولى: من وجوه ثلاثة.

<sup>(</sup>٢) التصحيح في المجموع (٢/ ٥٧٤). والتصحيح والنسبة في روضة الطالبين (١/ ١٥٤).

<sup>(</sup>٣) ينظر. فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٢٩).

<sup>(</sup>٤) لم أجد مصدراً يبين ضرر بيض الحدأة.

<sup>(</sup>٥) الإمام أبو حنيفة هو النعيان بن ثابت الكوفي، فقيه أهل العراق، وإمام أصحاب الرأي، رأى من الصحابة أنس بن مالك، وأخذ عن نافع مولى ابن عمر وعطاء بن أبي رباح. من شيوخه أيضاً حماد بن سليمان، هو من أهل

(ولبن ما لا يؤكل لحمه) من الحيوانات نجس على الأصحّ؛ على قياس سائر مستحيلاته، وإنّها خالفنا في المأكول؛ تبعاً للحمه، وقد منّ الله تعالى [علينا بذلك] فقال عزّ من قائل: ﴿ وَإِنَّ لَكُرُ فِ ٱلْأَنْكِم لَعِبُرَةً ﴾ (١) الآية؛ فجعل ذلك رفقاً عظيماً بالعباد، وإلا فهو مستحيل فالقياس يقتضي نجاسته.

وقال الإصطخريّ: "لبن ما سوى الكلب والخنزير طاهر كعرقه ولعابه"، والفرق ظاهر. (۲)

(سوى الآدميّ)، استثناء عما لا يؤكل لحمه، أي: سوى الآدميّ فإنّه لا يؤكل لحمه، ولبنه طاهر؛ إذ لم ينقل عن السلف في عصرٍ ما أمرُ النساء بغسل الثياب والأبدان ممّا يصيبهن منه؛ ولأنّ التكريم يقتضي أن يكون نشوء الإنسان على الشيء الطاهر.

وفي وجه شاذّ: أنّه نجس كسائر ما لا يؤكل [لحمه]، وإنها يربّى منه الصبيّ للضرورة.

ثم اعلم: أنّ إطلاق الكتاب يقتضي طهارة لبن الرجل والصغيرة، وهو الأصح؛ إذ المذهب لا يختلف في شيء واحد باختلاف محلّه، وقد صرّح به صاحب الإرشاد حيث قال: "ولبن بشر ولو ميّتاً أو ذكراً أو صغيرة".

الكوفة، نقله أبو جعفر المنصور إلى بغداد. ضربه ابن هبيرة لأنّه أبى أن يكون قاضياً. توفي عن عمر (٧٠) سنة شهيداً في السجن سنة (١٥٠هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٩٠)، رقم (١٦٣)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٣٢٤–٣٢٧)، رقم (٧٢٩).

هذا، والمالكية والحنفية متفقون في القول بنجاسة مني الآدمي مختلفون في طريقة تطهير الثوب مثلاً منه فقال المالكية يجب غسله رطباً ويابساً، وفركه يابساً باطل، وقال أكثر الحنفية يجب غسله رطباً وفركه يابساً. ينظر: المدونة الكبرى (١/ ٢١) للإمام مالك بن أنس، (ت١٧٩هـ) مطبعة السعادة مصر (١/ ٢١)، ومواهب الجليل، تأليف أبي عدالته محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب الرعيبي (ت٥٤ هه)، الطبعة الأولى (٤١٦هـ ١٩٩٥م)، - دار الكتب العلمية . بيروت (١/ ١٠٤)، والمبسوط لشمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، (ت ٤٨٣هـ) دار المعرفة - بيروت، سنة الطبع (١٠٤٠هـ ١٩٨٦م)، (١/ ٨١).

<sup>(</sup>١) تمامها: ﴿ وَإِنَّ لَكُونِي ٱلْأَنْفَرِدِ لَعِبْرَةَ شُتْقِيكُمْ مِمَّا فِي نُطُوبِهِ. مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمِ لَبَنَا حَالِصًا سَابِغَا لِلْشَدِرِيِينَ ﴾ (النحل ٦٦)، ﴿ وَإِذَ لَكُونِ ٱلْأَنْفَرِمِ لِغِبْرًا فَنْظُوبُهَا وَلَكُومِهَا سَفِعُ كَثِيرَةً وَمَنهَا تَأْكُونَ ﴾ (النحل ٢١).

 <sup>(</sup>٢) لعل مراده بالفرق الظاهر ما يستفاد من استدلال الشارح على نجاسة القيء والمني مثلًا، ومن عبارة الوجيز وشرحه العزيز طبع دار الكتب العلمية (١/ ٣٥) من أن العرق واللعاب ليس لها مقر في الباطن يجتمعان ويستحيلان فيه، وإنها يرشحان رشحاً، وأن اللبن له مقر في الناطن يجتمع ويستحيل فيه.

وعبارة ابن عبدان كالتصريح بذلك؛ حيث قال: "منيّ الآدميّين والادميّات طاهر، وكذلك ألبانهم".

وقال الصيمريّ وصاحب زاد المسير (١): "إنّ لبن الرجل والصغيرة نجس؛ إذ لا أصل له فيهها، فهو كسائر فضلاتها". ويجري هذا الخلاف فيها إذا درّ لشاةٍ مثلاً لبن قبل أن تحبّل.

وأما الإنفحة (٢٠- وهي اللبن المستحيل في جوف نحو السخلة- فطاهرة على الأصح؛ لإطباق الناس في كلِّ عصر

على أكل الجبن المعمول بها، والأمّة لا تجتمع على الضلالة.

والثاني: أنَّها نجسة بقياس الاستحالة، فالوجهان إنها يجريان بشرطين:

أحدهما: أن تؤخذ من السخلة المذبوحة، فإن ماتت فهي نجسة بلا خلاف، بخلاف البيض المتصلّب الموجود في بطن طائرٍ مأكولٍ بعد موته؛ لأنّه ليس جزءاً منه، ولا يتأثّر بالموت لصلابته، بخلاف الإنفحة.

والشرط الثاني: أن لا يطعم إلا اللبن، وإلا فنجس بلا خلاف.

والمترشّح من كلّ حيوان ملحق بأصله: إن كان الحيوان نجس العين فنجس، وإلا فطاهر، وكذا اللعاب؛ فقد حكم رسولُ الله على بطهارة سؤر الهرّة والحمار (")، ولا شكّ أن

<sup>(</sup>۱) في (ا): "زاد الميزان"، وفي (ج). "زاد الميسر"، والظاهر أنه "زاد المسير"، وقد ذكر الشارح ابن هداية الله في أواخر طبقاته طبع بغداد (ص ۱۰) كتابين باسم زاد المسير ومودع البيان ونسبها إلى السلمي، ولم يذكر عنه شيئاً غير ذلك، ولحدّ الآن لم أحصل على ترجمة واضحة له، فإن الذين اشتهروا بالسلمي من الأعلام كثيرون. ينظر: فهارس شذرات الذهب.

<sup>(</sup>٢) الإنفحة نوعان: مائعة، وهي التي عرّفها الشارح، وعرّفه الشيخ سليهان بن عمر بن محمد البجيرمي في حاشيته على شرح المنهج طبع المكتبة الإسلامية -ديار بكر - تركيا (١٩٩/٢) باب الربا حيث قال: وهو شيء يؤخذ من كرش الجدي مثلا، أصفر ما دام يرضع، فيوضع على اللبن فيجمد ا.ه..، وجامدة، وهي الكيس التي تترشح أو تجتمع فيه تلك المادة الصفراء يجفف ويطحن أو يقطّع فيجبن به، فعلى التعريف الأول هي من ترشحات وفضلات الباطن، وعلى التعريف الثاني حكمه حكم الجزء من الحيوان. ينظر المصباح المنير (١٦٦٢)، ولسان العرب (٢/٢٢)، مادة (ن ف ح).

 <sup>(</sup>٣) أما الحكم بطهارة سؤر الهرّة فيؤخذ من قوله ﷺ: «إنهّا ليست بنجسة، أنهّا من الطوافيّن عليكم والطوافات»،
 رواه الشافعي في الأم (١/ ٣٠)، رقم (١٤)، وأبو داود في سننه، رقم (٧٥)، والترمذي في سننه، = رقم (٩٢)،
 وقال. هذا حديث حسن صحيح. وأما الحكم بطهارة سؤر الحيار فيؤخذ من قوله ﷺ في جواب «أنتوضاً بها

ذلك يدلّ على طهارة لعابها، وقيس عليها السباع وكل ما لا يؤكل لحمه من طاهر العين. وروي: «أنّه ﷺ رَكَضَ فرَسَ أبي طَلحَةَ(١) مُعرَورِياً»(٢)، ولم يحترز عن عَرَقه(٣).

والبلغم إن لم يتحقّق خروجه من المعدة فطاهر، وإن تحقّق فهو نجس.

وكذلك الماء السائل من فم النائم، ويعفى لمن كثر منه قليله. والمِرّة (١) نجسة، صفراء أو سوداء.

وجِرّة البعير (٥) ونحوه نجسة، وهي بكسر الجيم ما يخرج عند الاجترار.

وماء القروح والنفاطات نجس على الأصح، سواء تغير أو لم يتغير، وسواء له رائحة كريهة فهو طاهر (٢٠)،

أفضلت الحمر؟": «نعم، وبها أفضلت السباع كلَّها»، رواه الشافعي في الأم (١/ ٢٨)، رقم (١٧ و ١٣)، والبيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن عبي بن موسى أبو أحمد. البيهقي. الخسر وجردي (٥٨٠)، في معرفة السنن والآثار عن الامام أبي عبد الله محمد بن أدريس الشافعي تحقيق: سيد كسر وي حسن - دار الكتب العلمية بيروت، بدون رقم الطبعة: بدون سنة الطبع، وفي إسناد الطريقين مقال، قال البيهقي: لكن الأسانيد إذا ضمت إلى بعضها اكتسبت قوة وينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ١٣).

- (۱) زيد بن سهل من الأسود بن حزام بن عمرو. أبو طلحة الأنصاري الخزرجي النجاري على صاحب رسول الله تللي وأحد النقباء الإثني عشر ليلة العقبة، وأحد أعيان البدريين، روى عنه ربيبه أنس بن مالك وابن عباس وغيرهما، روى نيفا وعشرين حديثا منها في الصحيحين حديثان، وتفرد كل من البخاري ومسلم بحديث، توفي سنة (۲۲ أو ٣٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٢٨)، رقم (٥٠٩).
- (۲) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (۲۷۱۱) بلفظ: «على فرس عري»، ورواه في مواضع أخرى من صحيحه، ومسلم، رقم (۲۳۰۷) باللفظ السابق، ورواه محمد بن هارون (أبو بكر الروياني)، (۳۰۷هـ) في مسنده (۲/ ۹۰)، الطبعة الأولى (۱۶۱۱هـ) تحقيق: ايمن عبى أبي بهاني مؤسسة قرطمة القاهرة، بلفظ: «فركب رسولُ الله فرساً معرورياً، وأخذ نحو الصوت، إلخ ، ورواه البيهقي في سننه الكبرى، رقم (۱۰۹۰۶)، ومعلوم أن الفرس إذا عري عرق وخاصة في حر الحجاز، وابتلت ثيابه ترسيه،
- (٣) الظاهر أنّه من كلام الشارح كمّل به الإستدلال؛ إذ لم أجده في كتب نصوص الحديث، وفي النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤٢٥): وفيه أي: في الحديث «أنّه أي بفرس معرور»،أي: لا سرج عليه ولا غيره، واعرورى الفرس: ركبه عرياناً، فهو لازم ومتعد.
- (٤) بكسر الميم: خلط من أخلاط البدن الأربعة التي هي البلغم والصفراء والسوداء والدم. ينظر المصباح المنير (٢/ ٥٦٨)، وغريب الحديث للحربي، تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (١٩٨ ٢٨٥هـ)، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) تحقيق دسليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة ام القرى مكة المكرمة (١٠٠/١٠).
  - (٥) الجرة بكسر الجيم-: ما يخرجه البعير من بطنه ليمضغه ثم يبلعه، يقال: اجتّر البعير يجترّ. النهاية (١/ ٧٢٩).
    - (٦) المجموع (٢/ ٥٧٧)، وروضة الطالبين طبع المكتبة التوفيقية (١/ ٤٦٤).

واختاره صاحب الإرشاد، وأفتى به الشيخ ابن حجر ١٠٠٠.

"والجزء المنفصل من الحيوان حكمه حكم الميتة""، أي: حكم ميتة ذلك الحيوان، والحزء المنفصل هو منه طاهراً لو واللام فيه بدل عن المضاف إليه، أي: إن كان الحيوان المنفصل هو منه طاهراً لو مات - كالسمك والجراد وكذا الآدمي على الأصحّ - فالجزء طاهر أيضاً، وإلّا فنجس؛ لقوله يهي المرت من حيّ من شأنه أن ينجس بالموت فهو ميّت، ولا يجوز أن يحمل على ظاهره، وإلا فيدخل فيه جزء السمك والجراد والآدمي.

(إلا شعر المأكول فإنّه طاهر)، استثناء عن الجزء المنفصل، أي: الجزء المنفصل من الحيوان حكمه حكم ميتة ذلك الحيوان إلا شعر المأكول فإنّه طاهر سواء أبين بجزّ أو تناثر بنفسه.

وكذا الصوف والوبر؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَصَوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَادِهَا أَنْنَا ﴾ (١٠).

وقيس على الشعر والوبر والصوف - ريشُ الطائر الطاهر الحلال، سواء نتف أو سقط بنفسه. وفي وجه: المتناثر والمنتتف نجس، وهو شاذ منكر.

والقرن ملحق بالشعر على وجه، إذا أبين فيها لا حياة فيه من الحيوان الإنسيّ، وكذا الذي يسقط عن البقر الوحشيّ، والأصحّ أنّه نجس؛ إلحاقاً بسائر أجزائه كعظمه إذا مات. وكذا الظلف والحافر والمخلب والسنُّ؛ إذ كلُّ منها تَحُّله الحياة، فينجس بالإبانة كما ينجس بالموت.

<sup>(</sup>١) ينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٢٩)

<sup>(</sup>٢) في (ج) ُ "كحكم الميتة ".

<sup>(</sup>٣) رواه الحاكم في المستدرك (٤/ ١٣٧)، رقم (٧١٥٠) بلفظ: «ما قُطِع من البهيمة وهي حيَّة فهو ميَّت»، شم قال: هدا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجه، و في (٢٦/ ٢٦)، رقم (٧٥٩٨) بلفظ: «ما قطع من حي فهو ميت»، ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه، والترمذي في سننه، رقم (١٤٨٠)، بلفظ: «ما قطع من البهيمة وهي حيّة فهو ميتة»، ثم قال: هذا حديث حسن غريب.

رَ ٤) تَمَامِ الآية: ﴿ وَاللَّهُ جَمَلَ لَكُمْ مِنْ يُوتِكُمْ سَكُنَّا وَجَعَلَ لَكُرْ مِن جُلُودِ ٱلْأَنْفَدِ بُيُوتًا تَسْتَحِقُونَهَا يَوْمَ ظَغَيْكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوافِهَا وَأَوْسَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَنَّا وَمَتَنعًا إِلَىٰ حِينِ ﴾ (النحل: ٨٠).

ويستثنى من المبان فارة المسك (١) إذا انفصلت [في حياة الظبية، وكذا الشعر عليها، تبعاً لها، وإن انفصلت] بعد أن ماتت فالفارة نجسة دون المسك فيها إذا كان منعقداً متجسّاً، نعم، لو كان ثمّة رطوبة فهو متنجس يطهر بالغسل، أما المائع أو القريب منه فنجس بالإتفاق.

واعلم أن ما ذكرنا في الشعر فيها إذا انفصل في الحياة، وأما بعد الموت فهل ينجس الشعر ونحوه بالموت أو لا ينجس؟ فيه قولان: أحدهما: لا ينجس، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد والمزنيّ (٢)، وصحّحه جمعٌ من أصحاب الشافعي، واختاره السبكيّ في بعض تصانيفه (٣)، وقال: أنّه أفتى به صاحب الترشيح بمكّة على مذهب الشافعي (٤).

وقال إبراهيم البلديّ (°): إنّه روى ذلك ربيع المراديّ عن نصّ الشافعيّ، فكان من أقواله [المتأخرة].

<sup>(</sup>۱) فارة المسك: رائحته، و وعاؤه، والمسك: ضرب من الطيب يتّخذ من نوع من الغرلان. المعجم الوسيط (۲) ۷۰۵)، و (۲/ ۸۲۹)

<sup>(</sup>٢) يظر: المدونة الكبرى (١/ ٩٢)، والمبدع لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفنح (ت ٨٨٤هـ)، طبعة سنة (٩٠ ١هـ)، المكتب الإسلامي ـ بيروت (٧٦/١)، وفتح القدير (٩٦/١)، ومختصر المزني (١٩٩٣هـ)، (٨/١) (٣) الظاهر أنّه ليس السبكي الوالد تقي الدين أبا الحسن علي بن عبد الكافي، لأنّه توفي قبل ولادة صاحب الترشيح، وإنها هو السبكي الولد تاج الدين عبد الوهاب المتوفى (٧٧١هـ) إذ هو المعاصر لصاحب الترشيح، وله كتاب باسم. (ترشيح التوشيح وترجيح التصحيح).

<sup>(</sup>٤) كتاب الترشيح المذهّب في تصحيح المهذب للشيرازي، صاحبه هو ابن النقيب المصري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله الرومي، فقيه شافعي، مولده ووفاته بالقاهرة، كان أبوه نقيباً فتصوف و نشأ ولده صاحب الترجمة الذي كان أو لا بزيّ الحند ثم حفظ القرآن الكريم وتفقّه وتأدّب وجاور بمكة والمدينة مرّات، من مؤلفاته أيضاً عمدة السالك وعدّة الناسك، والسراج في نكت المنهاج، ولدسمة (٧٠٧ه)، وتوفي سنة (٧٢٩ه) رحمه الله تعالى، ينظر إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسهاعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، تصحيح. محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الديس، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبان (١/ ٢٨١)، والأعلام للزركلي (١/ ٢٠٠).

<sup>(</sup>٥) الشيخ أبو محمد إبراهيم بن محمد البلدي، من أصحاب المزنّي، ونسبته إلى "بلد" شرقي الفرات، وقد جاءت روايته هذه عن الإمام الشافعي متابعة برواية أبي القاسم الأنهاطي أنّ أبا إبراهيم المزني قال: سمعت الشافعي يقول قبل وفاته بشهر: إنّ الشعر لا يموت بموت ذي الروح، ترجمته غير مفصلة، لا يعرف تاريح ولادته ولا وفاته بالتحديد، إلا أنّ السبكي في طبقاته ذكر أنّ العبادي ذكره في الطبقة الثانية. ينظر: طبقات السبكي (١/ ٤٥٧)، رقم (٧٥)، وتحقيق طبقات الشافعية للإمام النووي بقلم محيى الدين على نجيب (٢/ ٧٠١).

واحتجّوا بأن الصحابة على اقتسموا الفراء المغنومة من الفرس في زمن عمر على الفرس في زمن عمر على الفراء ولأنه وكانت [تلك الفراء] من ذبائح المجوس، فلم ينكر عليهم أحد فصار إجماعاً، ولأنه لاحياة فيه، فموته وحياته سيّان فيه.

والثاني: أنّه ينجس، وبه قال المصنّف والنوويّ وتابعوهما (٢٠)؛ لأنّه من فضلات البدن فيتبعه في الطهارة والنجاسة.

(وليست العلقة) أي: الدم الغليظ المتجمد، (والمضغة) أي: اللحمة المخترعة عن ذلك الدم قدر ما يمضغ، (ورطوبة فرج المرأة) وهي ماء أبيض متردِّد بين المذيِّ والعرق، ما لم يتحقَّق خروجها من الباطن (من النجاسات)، على الأظهر من الوجهين فيها:

أما في العلقة؛ فبالقياس على المنيّ الذي يخرج على لون الدم لكثرة الوِقاع، إذ تلك العلقة أيضاً منيّ صار دماً.

وأما في المضغة؛ فلأنّها أصل الآدمي فأشبه الجنين الملقاة بعد تسوية الأعضاء وقبل نفخ الروح.

وأما في رطوبة فرج المرأة؛ فإلحاقاً لها بالعرق.

ورطوبة فرج كلّ حيوان طاهر كرطوبة فرج المرأة، حتّى لا يحتاج إلى غسل [بيضها] للاستعمال في الرطوبة.

والثاني: أنّها نجسة: أمّا العلقة فلأنّها دم.

وأمّا المضغة؛ فلأنّها مخترعة من ذلك الدم.

[وأمّا] رطوبة فرج المرأة فبالقياس على سائر فضلاتها ٣٠٠.

 <sup>(</sup>١) قال في المحموع (١/ ٢٩٤): قال الروياني: لأنّ الصحابة في زمن عمر على قسموا الفري المغنومة من الفرس وهي ذبائح مجوس.

<sup>(</sup>٢) المجموع (١/ ٢٨٩)، و في العزيز (١/ ٣٥) ما يفيد أن ظاهر المذهب نجاسة الشعور بالموت.

<sup>(</sup>٣) وهذا قياس مع الفارق؛ إذ هي نادرة ورطوبة الفرج دائمة، اوذكر في الحاوي أن الشافعي قال في بعض كتبه: أنها طاهرة كالمنى ورأيت بعض أصحابنا احتج على طهارتها لما روي عن عائشة شخط أنها قالت: "كنت أفرك المني من ثوب رسول الله تتي وهو في الصلاة" ومنيه كان من الجماع في الغالب؛ لأنه لا يجوز عليه الاحتلام وهذا حسن، والمشهور ما تقدم "بحر المذهب للروياني" (١/ ١٩٤)، وينظر: المجموع شرح المهذب (٢/ ٥٧٠).

### [طرق تطهير المتنجس: الاستحالة، الدباغ، التعفير والغسل، الغسل، الرشّ)

(وما هو نجس العين لا يطهر) باستحالته عن الحال الأول (إلا شيئان): وإنها قيدنا بالاستحالة ليصح الحصر؛ إذ قد يطهر نجس العين لا بالاستحالة ، بل بطريق آخر كحلول الحياة في فرخ الطائر وجنين سائر الحيوانات، تأمّل.

(أحدهما الخمر، فإنّها إذا تخلّلت)أي: استحالت خلّل بنفسها من غير معالجة (طهُرت)، بالإجماع (۱٬۰ لقوله ﷺ: «خيرُ خلّکم خللٌ خمرکم» (۲۰.

وإذا طهرت باستحالتها طهرت الدنُّ " وإن تشرّبت الخمرَ؛ إذ لا معنى للحكم بطهارة المظروف مع نجاسة الظرف.

[ولا بأس] بارتفاعها ونزولها بسبب الغليان للضرورة، وإلا لم يوجد خلّ طاهر.

أما إذا ارتفعت بفعل فاعل لم يطهر وإن غُمِر المرتفع قبل جفافه أو بعده بخمر، على القول المعتمد، صرّح به الشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد (؟).

(وإن خلّلت بطرح ملح أو نحوه) كخبز حارّ (فيها لم يطهر) بلا خلاف؛ لمفهوم قوله رضي «لا» (ه)، في جواب من قال: أَنتّخِذُ الخمرَ خلاً ؟ ولأنّ المطروح ينجس بالملاقاة [فلا يطهر بتخلُّل الخمر]، فيكون الخلّ مائعاً متنجّساً به، ولا طريق إلى تطهير المائعات إذا تنجَّست.

وإن كان المطروح نجساً ونزع قبل التخلّل ثم تخلّلت فباقية على النجاسة؛ إما لأنّ النجس يقبل التنجيس كما هو مذهب الجمهور، أو لتنجّسها بعد تخلّلها [بما ينجس بها].

<sup>(</sup>١) الإجماع، لابن المنذر (١/ ١١١)، رقم (١/ ٦٢٦).

 <sup>(</sup>۲) رواه البيهقي في معرفة السن من حديث جابر مرفوعاً، وفي سنده ضعف وقال: أهل الححاز يسمون خلّ العنب خلّ الخمر، وقال ابن الجوزي: لا أصل له، ينظر: التحقيق في أحاديث الخلاف (١/ ١١١)، وتلخيص الحبير (٣/ ٣٥)، رقم (١٢٤٨).

<sup>(</sup>٣) سقط في (ج) لفظ: " الدن "، وكتب بجانب السطر: " الظرف ".

<sup>(</sup>٤) فتح الجوادبشرح الإرشاد (١/ ٣١).

 <sup>(</sup>٥) رواه مسلم في صحيحه، رقم (١٩٨٣)، وبصه: «عن أنس أن النبي ﷺ سئل عن الخمر تتخذ خلافقال: ٧»، ورواه الترمذي في سننه، رقم (١٢٤٩) عن أنس بن مالك ١٠٠٤، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح.

ويعفى عن نحو حبّات العناقيد، لمشقّة نزعها.

والنبيذ يطهر بالتخلّل أيضاً؛ لأنّ الماء من ضرورته، وكذلك عنب أعتصر واحتيج لصبّ ماء عليه لإخراج ما بقبي فيه، وعليه يحمل كلام البغوي [والقاضي]، (١) خلافاً لمن ضعّفه.

(والنقل من الظلّ إلى الشمس وبالعكس) وفتح رأس الدنّ ليصيبها الهواء (لا يمنع الطهارة على الأصح) من الوجهين؛ لعدم إلقاء العين فيها فكأنّها غير متّخذة؛ لضعف العمل فيها.

والثاني: يمنع الطهارة؛ لأنّه استعجال على طلب المقصود بفعل محرّم منهي [عنه] فيعاقب بنقيضه كالقاتل الوارث.

وأجيب بمنع القياس؛ للفارق بأن حصول القتل ثمة بالمباشرة، وحصولُ التخليل هنا بالشرط، والشرط لا يتأثر في الأحكام. ألا يرى: اذّ من أمسك إنسانا وقتَله آخرُ لم يضمن؛ إذ الامساك شرط القتل لا نفسه؟، والله الموفِّق.

(و) الشيء (الثاني) الذي يطهر بالاستحالة (الجلد الذي نجُس بالموت)، إحترز به عن جلد الكلب والخنزير، فأنّه نجسٌ قبل الموت فلا أثر للدباغ فيه عندنا (٢٠)؛ لأنّ غاية الدباغ نزع الفضلات ودفع العفونة، ومعلوم أنّ الحياة أبلغ في ذلك من الدباغ، فإذا لم يفد الحياة الطهارة لها فأولى أن لا يفيد الدباغ.

والمراد بالموت ما لا ذكاة فيه شرعاً: بأن كان مأكولا فهات بنفسه، أو ذَبَحه من لم يحلَّ ذبيحته، أو غيرَ مأكول: كحمار ذُبِح.

<sup>(</sup>١) قال البعوي في التهذيب: ولو عالح الخمر بأن طرح فيها شيئا من خل أو ملح أو شيء آخر حتى تخللت فهي على نحاستها، ا.هـ. وقوله: "أو شيء آخر" يشمل الماء، ولم يستثنه في ما بعد، هـذا، والظاهر أن المراد بالقاضي، القاضي حسين.

ي أن الدراغ يطهر جميع جلود الميتات عند غير الشافعية إلا جلد الخنزير عند بعضهم ينظر: بدائع الصنائع (١/ ٨٦)، والاستذكار (٥/ ٢٩٤)، والمحلى (١/ ١١٨ و ١٢٣/١)، والشرح الكبير لأحمد الدردير (١/ ٤٥).

(يطهر بالدباغ)؛ لما روي أنّه على قال: «أي: إهابٍ دُبِغ فقد طهُر» ((ظاهره)، و[هو] ما لاقاه الدباغ، (وكذا باطنه في أصح القولين) من الجديد، حتّى يجوز أن يصلّى فيه وعليه، ويستعمل في الأشياء الرطبة واليابسة، ويباع؛ لقوله تليه: «هلا أَخَذتهم إهابَها فَدَبَغتُمُوه فانتَفَعتُم به» (١)، أطلق ولم يفصّل بين الإنتفاع في الرطب واليابس؛ ولأنّ خاصيّة الحِرِّيف أن يصل إلى ما يصل [إليه] نداوة الماء، والنداوة نافذة فيه.

والقديم: أنّه لا يطهر باطنه، حتّى يجوز أن يصلّى عليه، لا أن يصلّى فيه (")، ولا يباع، ولا يستعمل في الأشياء الرطبة؛ لقوله تشخ «لا تَنتَفِعُ وا بالميتة بإهابٍ ولا عَصَبٍ " (")، ظاهره المنع مطلقاً فخالفنا في ظاهر الجلّد؛ جمعاً بينه وبين الأخبار المجوّزة للدبّاغ.

وأجيب: بأن الجمع يحصل بطريق آخر، وهو أن يحمل هذا الحديث على ما قبل الدباغ ويخصّص العصّب بالمنع مطلقاً، قال النووي: أنكر جماهير العراقيين وكثير من الخراسانين هذا القديم، وقطعوا بطهارة الباطن وما يترتّب عليه، وهذا هو الصواب (٥)، انتهى.

وأما أكله: فإن كان من المأكول فالجديد جوازه؛ لقوله على: «دِبَاغُ الميتةِ ذَكاتُهُ» (١٠).

<sup>(</sup>١) رواه مسلم، رقم (٣٦٦) بلفظ: "إذا دبغ الإهاب فقد طهر»، وأبو داو د في سننه، رقم (٤١٢٣) باللفظ نفسه. والترمذي في سننه، رقم (١٧٢٨) عن إبن عباس، والإهاب بكسر الهمزة: الجلد المجموع (١/ ٢٦٧).

<sup>(</sup>٢) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (١٤٢١)، ومسلم، رقم (٣٦٣)، والترمذي في سننه كتاب (٢٥) اللباس، باب (٢٥)، رقم باب (٧) ما جاء في جلود الميتة إلخ.، رقم (١٧٢٧)، وأبو داود في سننه كتاب (٢٧) اللباس، باب (٤٠)، رقم (٤١٢).

<sup>(</sup>٣) يصلي فيه: أي: يلبس، ويصلي عليه: أي:يفرش.

<sup>(</sup>٤) رواه ابن حبان في صحيحه، رقم (١٢٧٧)، والنسائي في سننه، رقم (٥٧٥ ١ و٥٧٦ ١ و٤٥٧)، وأبو داود في سننه، رقم (٤١٢٧)، والترمذي في سننه، رقم (١٧٢٩)، وقال: حديث حسن، وكان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث ثم تركه للإضطراب في إسناده.

<sup>(</sup>٥) روضة الطالبين (١/ ١٨٤)، طبع المكتبة التوفيقية.

<sup>(</sup>٦) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢١)، رقم (٦٩)، ولفظه: "طهور كل إهابٍ دباغُه". قال: ورواته كلهم ثقات، والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٤٥٧١) عن عائشة سيخة ، والدارقطني في سننه، رقم (٤) عن ابن عباس شخه، وابن حبان، رقم (١٢٩٠).

والقديم منعه؛ لقوله ﷺ: ﴿ إِنَّمَا حَرُّمَ مِنَ المِيتَةِ أَكُلُها ﴾ (١).

وإن كان من غير المأكول فطريقان: أحدهما طرد القولين، والثاني: القطع بالمنع، والطريق الأول أظهر.

وقال النووي: "الأظهر عند الأكثرين تحريم الجلد المدبوغ من المأكول"'()، فمن غير المأكول بالطريق الأولى.

واختاره صاحب الارشاد وقال: "هو كذبح ما لا يؤكل لنحو جلده أو الاصطياد بلحمه""؛ ولأنّه صار على طبع الأخشاب [والثياب].

فهذه مسألة عمّا يفتى بها على القديم.

ولا يطهر الشعر بالدباغ إذا قلنا: أنّه ينجس بالموت؛ إذ لا يتأثّر (1) فيه، نعم يطهر القليل تبعا كدنّ الخمر، والرجوع فيه إلى العرف،كذا ذكره النوويّ في شرح المهذّب، والإسنويّ في المهات، وجزم به في التحقيق، وأفتى به الشيخ إبن حجر في شرح الارشاد (٥).

ومنهم من اقتصر في المسألة على الحكم بالعفون، فيوهَم من قولهم بقاء النجاسة، وليس كذلك (٧).

(والدباغ نزع الفُضُلات) أي: الدباغ الذي يطهر به الجلد تجويزاً من الشارع نزع الفضلات، أي: تنقيته من عفوناته بحيث يكون نظيفاً مصوناً عن الاستحالة والتغيُّرات عند النقع في الماء، ( بالأدوية الحِرِّيفة)، كأنّه تفسير للدباغ، أي: الدباغ المذكور إنها يكون

<sup>(</sup>١) متفق عليه، رواه البخاري، رقم: (١٤٢١)، و رقم (٢١٠٨)، ومسلم، رقم (٣٦٣).

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/ ١٨٤).

<sup>(</sup>٣) هذا النص إلى هنا موجود في فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٣٢).

<sup>(</sup>٤) الأولى: "لا يؤثّر".

<sup>(</sup>٥) المجموع (١/ ٢٨٧و ٢٩٢)، و (٣/ ١٤٢)، والمهمات (٢/ ١١٢)، والتحقيق (١٥٢)، وفتح الجواد (١/ ٣٢).

<sup>(</sup>٦) كما في المهذب- طبع دار الفكر (١/ ١١)، وينظر: المجموع: (١/ ٢٨٧).

<sup>(</sup>٧) لما روى الربيع الجيزي عن الشافعي. ولقولهم: "ويحكم بطهارته تبعا" كما في المجموع (١ / ٣٣٩).

بالأدوية الجِرِّيفة كالشت (١٠ والقُرظ (٢) الواردَين في الحديث (٢٠)، وكذا ما يشابهها في الحرافة كالعفص (١٠)،

وقشور الرمان وصفر البلوط(٥) ونحوها.

وفي وجه: يختص الدباغ بالشَتْ والقُرظ الواردَينِ في الخبر ('' كما يختص تطهير نجاسة الكلب بالتراب.

وأجيب: بأن التراب أحد الطهورين اشترط (٧) في نجاسة الكلب تقويةً للماء، فلا يشاركه غيره في ذلك المعنى فيختص به، والشتّ والقرظ أُختِيرا للدباغ لمعنى مؤثّر فيها وهو الحرافة، ويشاركها أشياء في ذلك المعنى فلا يختصان به، فتأمّل (٨).

<sup>(</sup>۱) الشث بالثاء المثلثة: شبجر مثل التفاح الصغار، وورقه كورق الخلاف يدبغ به، مرّ الطعم طيب الرائحة، ولكن الموجود في العزيز في نص الحديث هو الشبّ بالباء الموحدة، ولكنه نقل عن الصحاح :الشب بالباء الموحدة نقل عن الصحاح :الشب بالباء الموحدة نوع من المعادن يشبه الزاج، يدبغ به، والشث بالثاء المثلثة نبت يدبغ به ا.ه..، وينظر: المصباح المنير (١/ ٣٠٢)، ولسان العرب (٥٨/٢) و١/ ٤٨٠).

 <sup>(</sup>٢) القَرَظ: شـجريدبغ به، وقيل: ورق السَـلَم يدبغ به الأدُم، وقيل: حـبٌ معروف يخرج في غلف كالعدس من شـجر العضاه. المصباح المنير (٢/ ٤٩٩)، ولسـان العرب (٧/ ٤٥٢).

<sup>(</sup>٣) لم يرد في الحديث إلا القرظ، ولم يأت نص الحديث الشريف بعد، وسيأتي في مسألة عدم وجوب الاستعانة بالماء بعد قليل.

<sup>(</sup>٤) قال في لسان العرب (٧/ ٥٤): العفص حمل شجرة البلوط، تحمل سنة بلوطاً وسنة عفصاً، ا.ه.. وليس كذلك، فإن شجرة البلوط نوع مستقل من الأشجار الضخمة في جبال الأكراد، وشجرة العفص نوع آخر وكل واحدة منها تحمل بلوطا خاصا بها، وشجرة العفص من الأشجار العجيبة التي تحمل أبواعا من الثهار، يسميها الأكراد: طزطل وسيضكة وتسقل وقشكه وخرنووك ودةمووكة و ثووشوو، - مع الأسف لا أعرف مرادفاتها باللغة العربية، ومن المحتمل أن لا تكون فيها مرادفات لهذه الأسهاء لعدم تواجد هذه الشهار في بلاد العرب كها أتها تحمل في أكثر السنوات المن الذي يؤكل كدواء وكحلاوة، ويستعمل في صناعة الحلويات النادرة، وكل ثهارها غير المن يستعمل في الدباغ.

<sup>(</sup>ه) البلّوط بوزن تنّور: ثمر شجر، يؤكل ويدبغ بقشره السان العرب (٧/ ٢٦٤)، والمصباح المنير (١٠/١). والظاهر أنّه " قشر البلوط" فلم أجد في المعاجم " صفر البلوط".

<sup>(</sup>٦) ليس للشبّ ولا للشتّ ذكر في الحديث، وإنها هو من كلام الإمام الشافعي علقه . ينظر: المجموع (١/ ٢٧٧)، والأم (١/ ٥٠).

<sup>(</sup>٧) في (ج): "الشرط"، بدل اشترط، وهو محتمل.

 <sup>(</sup>٨) لعل وجه الأمر بالتأمل بهذا اللفظ الـدال على الخدش في الجواب أن التقوية يتصور بأشياء أخرى كالأشنان
 والصابون، إلا أن يقال بالتعبد.

ولا فرق بين أن تكون الأدوية طاهرة أولا، كزرق الطائر وغيره على الأظهر، إذ الغرض إخراج الجلد عن التعرّض للعفونة والتغيّر، وهذا يحصل بالطاهر والنجس حمعاً.

والثاني: لا يجوز الدباغ بالنجسُ؛ إذ النجس لا يصلح للتطهير.

فإن قلت: كيف يصح قول المصنف- وهو: إفراد "نزع الفضلات"- بالذكر وقد اعتبر الشافعي ثلاثة أشياء: نزع الفضلات، وتطييب الجلد، وصيرورته بحيث لو نُقِع في الماء لم يعد إليه الفساد والنتن؟ (١)

قلت: لا فرق؛ إذ هذه الثلاثة من الأمور المتلازمة، فيلزم من اعتبار أحدها اعتبار الجميع، والكلام ما قلّ ودلّ.

(ولا يكفي تجميدها) أي: تسقيط الفضلات (بالشمس والتراب) أي: بإلقائه بالشمس مع تتريبه بالتراب؛ لأنّ الفضلات لاتزول؛ بشهادة أنّه لو نقع في الماء عاد إليه الفساد والنتن.

(والأظهر) من الوجهين (أنّه لا يجب الاستعانة بالماء في أثناء الدباغ) بأن يُحرج فيُغسل ثم يُدخل في المدبغة وهكذا إلى أن يُدبغ؛ لقوله على: «أيها إهابٍ دُبغ فَقَد طَهُر»؛ ولأنّ الغالب فيه معنى الإحالة دون الإزالة، أي: الجلد بنزع الفضلات يستحيل من النجاسة إلى الطهارة، كالخمريستحيل خلّا، نعم، لابدّ من توسّط رطوبة من ماء أو مائع آخر بين الدباغ والجلد؛ حتّى تؤثّر فيه الأدوية.

والثاني: تجب الاستعانة بالماء؛ تغليباً لمعنى الإزالة، والماء متعيّن للإزالة؛ ولما روي أنّه الله قال: «أليسَ في الشبّ والقُرظِ والماءِ ما يُطَهّرُه؟» (١٠).

<sup>(</sup>۱) الأم (۱/۰۰).

<sup>(</sup>٢) وقع في لفظ الحديث في هده النسخ تحريفان: الأول زيادة لفظ "الشث" أو "الشب"، وليس في الحديث، والشاني: تبديل ضمير المؤنث بضمير المذكر في "يطهّره"، والحديث رواه الدار قطني في سننه (٢) كتاب (١) الطهارة، باب (١٢) الدباغ، رقم: (١)، بلفظ: "أو ليس في الماء والقُرظ ما يُطَهّرُها؟»، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (٦٣)، وأبو داود في سننه، رقم (٤١٢)، والنساتي في السنن الكبرى، رقم (٤٥٧٤)، وصححه ابن السكن والحاكم. ينظر: تلخيص الحبير (١/ ٤٩)، رقم (٤٣).

وأجيب: بمنع معنى الإزالة، وبحمل الماء في الحديث على القدر الذي تتأثّر بسببه الأدوية في الجلد كما أشرنا إليه.

(لكنّ الجلد إذا دُبِغ فهو كالثوب النجس فلابدّ من غسله) وإن دبغ بطاهر، على الأظهر؛ لإزالة أجزاء الأدوية؛ لأنّها تنجّست [بملاقاة الجلد] وبقيت ملتصقة به.

والثاني: لا يجب؛ لظاهر قوله ﷺ: «فَقد طَهُر».

وأُجيب: بأنّ معنى قوله: «فقد طهُر» أي: خرج عن كونه نجس العين.

فإن قلنا: يجب، فالجلد طاهر العين متنجس بعارض فيجوز بيعه، ولا يجوز أن يكون الماء المغتسل به بعد الدباغ متغيّراً بالأدوية، بخلاف ما لو أوجبنا الاستعمال في الأثناء، فإنّه لا يضرّ كونه متغيّراً، صرح به في العزيز (۱).

فرع: لا يجوز الدباغ بالملح، نصَّ عليه الشافعي (٢)، وعلَّل الأصحاب؛ بأن الملح حِرِّيق وليس بحِرِّيف، والرخصة وردت في الأشياء الحرِّيفة.

ويفهم من ذلك أنّه لو حصل التطييب بغير الأشياء الحرّيفة كحتّ " ونحوه لم يطهر، كما لا يطهر الثوب ونحوه بإزالة النجاسة منه بغير الماء من المائعات، وهذا ظاهر نصّ الشافعيّ، حيث قال: "الدباغ ثلاثة أشياء: نزع الفضول بالحرّيف، وتطييب الجلد، وصيرورته بحيث لو لقي نداوةً لم يعد إليه الفسادُ "(ن)، وبالله التوفيق.

(وما تنجُّس بغيره) أي: وما ليس بنجس العين في نفسه بل تنجس بسبب غيره.

وضمير "غيره" راجع إلى "ما"، ولا يجوز أن يرجع إلى الموت كما أوهمه بعض الطلبة؛ إذ الكلام في تطهير ما هو نجس في نفسه وما هو يتنجس بغيره. فقد فرغ من الأول وشرع في الشاني.

<sup>(</sup>١) العزيز شرح الوجيز (١/ ٢٩٤).

<sup>(</sup>٢) لم أجد هذا النصّ، لقلة مؤلفات الإمام الشافعي عندنا.

<sup>(</sup>٣) الحتّ: أن يحكّ بطرف حجر أو عود، والقرص: أن يدلك بأطراف الأصابع والأظفار دلكاً شديداً ويصبّ عليه الماء حتّى تزول عينه وأثره المصباح المنير (١/ ١٢٠).

<sup>(</sup>٤) كتاب الأم. تحقيق: أحمد عبيدو عناية (١/٥٠).

ثم المتنجس بغيره ينقسم إلى ثلاثة أقسام: متنجس بالنجاسة المغلّظة، ومتنجس بالمخفّفة، ومتنجس بالمخفّفة، ومتنجس بالمتوسط، فأشار إلى هذه الأقسام بقوله: (نظر فيه) أي: في ذلك المتنجس بغيره:

(إن تنجّس بولوغ الكلب)، الولوغ مصدر "ولَغ الكلب يلِغ" إذا أدخل لسانه في مائع وحرَّكه (۱)، (أو) تنجّس (بملاقاة شيء منه) من سائر أجزائه أو فضلاته: كعرقه ودمه أو شيء آخر (فيغسل سبعاً) بعد إزالة العين ولو بمرّات، ولا يزيد على السبع وجوباً وإن تعدّد الولوغ أو طرأت نجاسةٌ أخرى.

وتستحبّ الزيادة على السبع عند تعدّد الولوغ أو طرأت نجاسة أخرى، ويكفي عنها غمسه في ماء كثير مع تحريكه سبعاً أو بمرور سبع جريات عليه، وإنها يطهر بسبع تمزج (إحداهنَّ بالتراب) الذي يجوز أن يُتيمّم به، ولو بالقوّة كالطين: بأن يكدّر الماء حتّى يظهر أثره فيه ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحلّ، سواء مزَجه به قبل الوضع على المحلّ - وهو الأولى - أم بعده.

وسواء الامتزاج في الأولى أو الأخيرة أو غيرهما، وذلك لما روي أنّه على قال: «طَهُورُ إناءِ أَحَدِكم إذا وَلَغ فيه الكلبُ أن يَغسِلَهُ سبعاً إحداهُنَّ بالتُّرابِ»(٢).

وقيس على ولوغه سائر أجزائه في العدد والتعفير؛ لأن فمه أطيب من غيره؛ لكثرة ما يلهث به ‹٣٠؛ فإذا ورد التغليظ فيه ففي غيره بطريق أولى.

(والأصحّ) من القولين وهو الجديد، (أنّ الخنزير) في غلظ النجاسة ووجوب العدد والتعفير (كالكلب)؛ لأنّه حيوان نجس العين والسؤر كالكلب وهو أولى بالتغليظ؛ إذ لا يجوز اقتناؤه بحال.

والقديم: أنَّه لا يلحق بالكلب؛ إذ القياس في الإزالات يقتضي الاقتصار على كرَّة

<sup>(</sup>١) خاص بالسباع ومن الطير بالذباب. القاموس المحيط (٣/ ١١٩).

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم، رقم (٢٧٩)، ولفظه: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: «طهورُ إناءِ أحدِكم إذا وَلَغ فيه الكلبُ أن يغسله سبعَ مرَّاتِ: أُولاهنَّ بالتراب».

 <sup>(</sup>٣) لهث- ضبط في الأصل بكسر الهاء، وهو من باب منع كها في القاموس- الكلب وغيره يلهَث لهذاً إذا أخرج لسأنه من شدة العطش والحرّ. النهاية في غريب الحديث والأثر، للجزري (٤/ ٥٧٥).

واحدة، وإنها ورد التغليظ في الكلاب قطعاً على مخالطتها، وذلك المعنى غير موجود في الخنزير، فالأولى إبقاؤها على القياس المطّرد.

ولا يمنع ذلك اشتراكهما في نجاسة العين، ألا ترى: أن البول والخمر يشتركان في نجاسة العين، يفترقان في وجوب الحدّ؛ للمعنى المذكور في الكلب والخنزير؟

قال الحنّاطي: هذا مذهب جمهور العلماء من أصحابنا وغيرهم (١٠).

. (والأصحّ) من ثلاثة أقوال (أنّ غير التراب) من الصابون والأشنان وسُحاقة الخزف (لا يقوم مقامه) مطلقاً، سواء وجد التراب أو لم يجد؛ لظاهر النصّ (٢٠) ولأنّها طهارة متعلّقة بالتراب فلا يقوم غيره مقامه كالتيمّم.

والثاني: يقوم غيره مقامه؛ كالدبناغ فإنه يقوم غير الشثّ والقرظ مقامها مع أنّها المنصوصان، وكالاستنجاء يقوم غير الحجر مقامه مع أنّه المنصوص، وجوابه معلوم قد أشرت إليه في أدوية الدبناغ (٢٠).

والثالث: إن وجد التراب لم يعدل إلى غيره، وإن لم يوجد جاز للضرورة، ولا يبعد ذلك(١).

ومنهم من قال: إن كان المتنجس مما يفسُد [بالتراب] كالثياب البيض فيجوز العدول، وإن لم يفسُد كالأواني فلا.

(و) الأصبح من الوجهين (أنه لا يجوز أن يكون التراب نجساً) كما لا يجوز أن يكون المتيم به نجساً.

والثاني: يجوز، كالدبغ بالشيء النجس؛ إذ المقصود الاستعانة على القلع بشيء آخر.

وأجيب بأن الغرض الاستظهار (°) بطَه ور آخر؛ لكون النجاسة غليظة، وانتفى ذلك هنا.

<sup>(</sup>١) هذا ترجيح للقول القديم هنا، وقد رجحه الإمام النووي في المجموع (٢/ ٢٠٤).

<sup>(</sup>٢) أي: الحديث الشريف المتفق عليه السابق تخريجه قبل أسطر.

حيث أفاد أن أدوية الدباغ المنصوصة فيها معنى مؤثر يمكن القياس عليها، بخلاف التراب.

<sup>(</sup>٤) صيغة تمريض، تدلُّ على ضعف مدلولها: بحثاً كان. أو جواباً؟. سلَّم المتعلم المحتاج (١/ ١٣٥).

<sup>(</sup>٥) الاستظهار: الاجتهاد في الطلب، والأخذ بالأحوط. التعاريف (١/٥٨).

(أو) يكون التراب (ممزوجاً بمائع آخر غير الماء،) كماء الورد والشجر أوالخلّ.

ويغسل به مرّة، وستّا بالماء، لقوله على: «فَليَغسِلهُ سَبعاً إِحدَاهنَّ بالتُّراب»، فالمعنى: فليغسله سبعا بالماء، إحداها مستصحَبة بالتراب، فلو لم يكن المعنى كذلك لجاز الغسل سبعاً بغير الماء، وهو مخالف للإجماع ('').

والوجه الثاني: أنّه يكفي أن يكون التراب ممزوجا بهائع غير الماء؛ إذ المقصود من تلك الغسلة التراب، وأجيب بأنّه لو كان كذلك لجاز أن يذرّ التراب على المحلّ ثم يغسل سبعا، وهو غير جائز بالإجماع.

والأفضل جعل التراب في الكَرّة الأولى.

ولو تنجّس الأرض بنجاسة كلب فالأصحّ أنّه لا يجب تعفيرها؛ إذ لا معنى لتعفير التراب.

ويجب تعفير الحجر والرمل، كما صرّح به صاحب الإرشاد وغيره.

وعلى هذا فلو تنجّس ماء قليل جارٍ في نهر بنجاسة الكلب وتنجّس به المحلّ وكان فيه أحجار ورمل، لم يطهر وإن جرى عليه سبعون جرية.

وقول صاحب الأنوار: "[حتى] لو كانت النجاسة من الكلب فلا بدّ من سبع جريات (٢) محمول على ما لو كانت جرية منها أو أكثر كدرة بالتراب، أو على أن لا يكون في النهر حجر ولا رمل أصلاً، وإلا لم يطهر المحلّ ولا الماء، وإن جرى من الشاهو (٣) إلى الشام، تأمّل. اللهم إلا أن يذهب إلى وجه ضعيف وهو أنّ الغسلة الثامنة والتاسعة أي: الزيادة على السبع تقوم مقام التراب، كما حكاه المصنف في العزيز. (٤)

## هذاحكم المتنجس بالنجاسة المغلّظة.

<sup>(</sup>١) ينظر: مراتب الإجماع لابن حزم (١/ ٢٤).

<sup>(</sup>٢) الأنوار لأعمال الأبرار، طبع مطبعة مصطفى البابي بمصر (١٠/١)

 <sup>(</sup>٣) "شاهو" اسم جبل في منطقة" كوماسي التابعة لولاية" سنندج" سكن جد الشارح، واشتهر جده بالنسبة إلى هذا الجبل، سبق الكلام عنه في مقدمة التحقيق عند ترجمة السيد محمد زاهد. والشام: وتخفف همزتها الإقليم الشالي الغربي من شبه جزيرة العرب. المعجم الوسيط (١/ ٤٦٩).

<sup>(</sup>٤) العزيز وطبع دار الكتب العلمية (١/ ٦٧).

(وإن تنجّس بالمخففة: كأن نجس ببول صبيّ لم يطعم) أي: لم يتناول شيئا للتغذّي (سوى اللبن، كفى فيه النضح) أي: الرشّ بالماء حتّى يعمّ موضع البول وإن لم يسِل، وبه يفترق الرشّ والغسل.

وتشترط المكاثرة والغلبة لزوال نحو طعم، على القول المعتبر؛ لما روي عن أمّ قيس (''): «أنّها أَتَت رَسُولَ اللّهِ قِي بَصَبِيِّ لها لم يَطعَم سِوَى اللَّبَنِ فَأَجلَسَتهُ في حِجرِه فَبَالَ على ثَوبِهِ، فَدَعَا بِماءٍ فَنَضَحَه ولم يَغسِلهُ». ('')

فخرج بقيد "البول" سائر فضلاته؛ فلا يكفي فيها النضح، وبالصبيِّ الصبيّة؛ فإنّه لا بدّ من غسل بولها، على الأصح؛ لما روي أنّه على قال: «إنّما يُوشُ من بَولِ الغُلامِ، ويُغسَلُ مِن بَولِ الصَّبِيَّةِ»، وفي رواية: «الجاريةِ» (")، وفرّق بينها معنى بأنّ بول الصبيّ كالماء وبول الصبيّة أصفر ثخين، وأيضاً بأنّ طبعها أحرّ، فبولها ألصق بالمحلّ.

وخرج بقولنا: "للتغذّي" ما هو بخلافه: كالتحنيك أو التبرّك أو التداوي، نعم، الرضاع بعد الحولين بمنزلة الإطعام بها سواه.

ولا فرق بين اللبن الطاهر والنجس ولو من نحو شاة، على الأصح؛ صرّح به الإسنوي، وشارح الإرشاد(؟).

(وإن تنجّس بسائر النجاسات) أي: بغير المغلظة والمخففة - فينقسم ذلك إلى قسمين:

 <sup>(</sup>١) أم قيس بنت محصن أخت عكاشة بن محصن الصحابي المشهور، اسمها آمنة أو أمية أسلمت قديمًا بمكة وهاجرت إلى المدينة مع أهل بيتها ينظر: طبقات ابن سعد (٨/ ٢٤٢)، والإصابة (٨/ ٢٨٠)، رقم (١٢٢٠٩)، و (٧/ ٤٧٦)، رقم (١٥٧٦٨).

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري، رقم (٢٢١)، ومسلم، رقم (٢٨٧)، وابن حبان في صحيحه، رقم (١٣٧٤).

<sup>(</sup>٣) صحيح ابن حبان، رقم (١٧٣٥)، عن علي بن أبي طالب أن ببي الله ين الله بي الله الرضيع: "ينضحُ بولُ الغلام ويُغسَلُ بولُ الجارية»، رواه أبو داود في سننه، رقم (٣٧٥) عن أم الفضل، بلفظ: "يغسل من بول الأنثى وينضح من بول الذكر»، والترمذي في سننه رقم (٦١٠)، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، وابن خزيمة في صحيحه، رقم (٢٨٣) بلفظ: "يغسلُ بولُ الجارية، ويُرَشُّ بولُ الغلام»، والحاكم في المستدرك، رقم (٥٨٧) ثم قال: هذا حديث صحيح

<sup>(</sup>٤) مخطوطة المهات في المكتبة القادرية، رقم (٤٥٩)، رقم الورقة: (٦٤) ظهر، والمهات طبع (٢/ ٨٥)، وفتح الجواد (٣٦/١).

عيني: وهو ما يحس أحد أوصافه بمس أو نظر أو شمّ أو ذوق، ولا يتصوّر بغير ذلك من الحواسّ (١).

وحكميّ: وهو بخلافه (١٠) فِإذا عرفت هذا (فم لا عينَ عليه)-أراد به النجاسة الحكميةَ كبول جفّ على المحلّ ولم يوجد له رائحة ولا أثر. (يكفي إجراءُ الماء عليه)، بأن يسيل ويتقطّر منه؛ إذ ليس ثمّة ما يُزال، فيكفي ذلك.

ويستحبّ التثليث فيه، خروجا من خلاف أبي حنيفة (٦).

(وما عليه عين) بأن يحسّ أوصافه بها ذكرنا (فلا بدّ من إزالة طعمها مطلقاً)؛ لسهولة إزالتها غالباً، ويعرف: بأن يدمي فمه أو [يتنجّس] بنجاسة أخرى ذات طعم كخمر مثلاً، وزاد صاحب الإرشاد: أو يظنّ زوال النجاسة(١٠)، فله حينئذٍ ذوق محلَّها إن كانيت النجاسة مما عرف طعمها أوّلاً.

وأما غير الطعم فلا يجب إزالته إن عسُر، كما نبّه عليه وقال: (ولا بأس ببقاء اللون أو الرائحة إذا عسرت الإزالة، على الأصحّ) من الوجهين، وقيل: من القولين:

أما في اللون؛ فلما روي: «أنَّ خَولَةً بِنتَ يَسارٍ (٥) قالت: يا رسولَ اللَّهِ ما أفعلُ معَ دم الحيض ؟ قال: إغسِلِيه، قالت: أغسِلُهُ فَيَبقَى أَثَرُه، فقال: يكفِيكِ هذا وَلا يَضُو لِ أَثَرُه». (٢٠)

<sup>(</sup>١) إذ بقي من الحواس الخمس السمع، ولا يحس شيء من أوصاف النجاسة الثلاثة به.

<sup>(</sup>٢) هـدا اصطلاح. ويوجد اصطلاح آخر يقسّم النجاسة إلى عينية وحكمية، والنجاسة العينية إلى المرثية وغير المرئية: فالنجاسة العينية· كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع الإمكان حال الاختيار لا لحرمتها ولا لاستقذارها ولا لضررها في بدن أو عقل ينظر: التعاريف (١/ ٦٩٢)، والنجاسة الحكمية هي الحدث والجنابة، ينظر: دستور العلماء

<sup>(</sup>٣) حيث يرى: أن النجاسة الحقيقية لا تنزول إلا بملاقاة الماء في الأواني ثلاث مرات ينظر: بدائع الصنائع

<sup>(</sup>۱/۰۷، و۱/۱۲).

<sup>(</sup>٤) الظاهر: " شارح الإرشاد؛ لأنَّ هذا النصَّ موجود في فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٣٣).

<sup>(</sup>٥) لم يذكر كتب التراجم إلا نسبها، إلا ما جاء في كتاب الإكمال (١/ ٣١٩) أنّ كنيتها أمّ علي، وهي أم محمد وضباعة، وقد صرح بذلك إبراهيم الحربي كها رواه عنه البيهقي فقال: لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث. ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٢٠٩)، رقم (١١٧٧)، والإكمال لابن ماكولا علي بن هبة الله (٢٢٦ – ٤٧٥هـ)، الطبعة الأولى (١٤١١هـ) - دار الكتب العلمية، بيروت.

<sup>(</sup>٦) رواه أبو داود في سننه، رقم (٣٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (٣٩١٩)، وأشار إلى ضعفه بقوله: تفرد به ابن لهيعة، وصرح بصعفه الإمام النووي في المجموع (٢/ ٥٤٥).

ومعنى عسر إزالة اللون أن لا ترول بالحتّ والقرص (۱)، ويشترط مع ذلك في المصبوغ بالنجس إنفصال عينه: بأن تصفو غسالته ويصير أثراً محضاً. وأما في الرائحة؛ فبالقياس على اللون بجامع المشقّة.

والثاني: لا يطهر ما بقي واحد منهما: أما في اللون؛ فلأن أثر النجاسة ظاهر.

واما في الرائحة؛ فلدلالتها على بقاء العين، والخلاف في بقائها أقوى من الخلاف في بقاء اللون.

ونبّه بكلمة "أو" على أنّه يضرّ بقاؤهما معاً في محلّ واحدٍ وإن عسر الإزالة.

وقوله: "لا بأس" محتمل لتأويلين: أحدهما: أن يقال: إنّ المحلّ نجس لكن يعفى عنه كما في أثر محلّ الإستنجاء؛ إذ ليس في الأخبار تصريح بالطهارة.

والثاني: أن يقال: يطهر المحلّ حقيقة لرفع التكليف بالعسر، وهذا التأويل أوفق الإطلاق الجمهور تصريحاً وتضميناً، والله الموفّق.

ويستحبّ أن يزيد بعد الغسلة المحوجة إليها إلى الثلاثة، لتوهُّم بقاء النجاسة كالمستيقظ من النوم، بل هو أولى؛ لتحقُّقها أوَّلاً.

(وينبغي أن يورد الماء) القليلُ (على الثوب النجس، ولا يجوز العكس) - على الأصحّ من الوجهين -: بأن [يغمسه] (٢) في إجّانة فيها ماء قليل؛ إذ الملاقاة بين الماء القليل والنجاسة موجبة لنجاسة الماء، فخالفنا فيها إذا كان الماءُ واردا،؛ لأنّ الوارد عامل والقوّة للعامل، فبقي حكم التنجيس في سائر الأحوال.

والثاني وبه قال ابن سريج: يطهر بالعكس أيضاً،أي: كما لو كان وارداً عليه.

وفحوى ذلك الوجه: أن لا فرق بين الوارد والمورود عليه.

ولمن نصر الجمهور أن يقول: يدلُّ على الفرق أنَّه على منع المستيقظ من نوم من

<sup>(</sup>١) والحك والحت والقشر سواء النهاية في غريب الحديث والأثر وسبق تعريف الحت والقرص.

<sup>(</sup>٢) الغمس: إرساب الشيء في الشيء السيال، أو الندى، أو في ماء، أو صبغ، حتى اللقمة في الخل. غمسه يغمسه غمساً أي: مقله فيه، وقد انغمس فيه و اغتمس. لسان العرب (٦/ ١٥٦).

غمس اليد في الإناء قبل الغسل ثلاثاً ('')، ولولا الفرق بين الوارد والمورود عليه لما انتظم المنع من الغمس والأمرُ بالغسل ('').

والخلاف فيها إذا قصد بالغمس إزالة النجاسة، فأمّا لو ألقته الريح فيه نجُس الماءُ بلا خلاف. (والأصبح) من الوجهين (أنّ العصر لايشترط في الطهارة)، وهذان الوجهان مبنيان على طهارة الغسالة ونجاستها:

فإن قلنا بطهارتها فلا يشترط وإلا فيشترط، ألا يرى أنّه علّل عدم وجوب العصر بعدم نجاسة الغُسالة وقال؟ (٣٠): (لأنّ الأصحّ) من الوجهين (طهارة الماء الذي يغسل به النجاسة إذا انفصل عن المحلّ غير متغيّر) طعها أو لوناً، ولم يزد وزناً على ما كان عليه قبل الغسل، (و) الحال أن (قد طهر المحلُّ) أي: يكون انفصاله في حال طهارة المحلّ؛ إذ البلل الباقي على المحلّ بعضه، والماء القليل لا يتبعّض نجاسةً وطهارة، ولا نظر إلى انتقال النجاسة إليه؛ لأنّه قهرها وغلَبها فكأنّه أعدمها.

والثاني: أنّه ينجس وإن طهر المحل؛ لانتقال النجاسة عليه، وجوابه هو في ضمن دليل الأول (1).

وإن لم يطهر المحلّ فالماء المنفصل نجس كما لو انفصل متغيراً أو أثقل مما كان وزناً إن لم يكثر، وإلا فلا ينجس بزيادة الوزن(٥٠)،

لأن الكثير لا ينجس إلا بالتغير (١).

وإذا عسرت الإزالة فالنظر إلى الغسالة: فإن لم يَزُل عنها اللونُ مع المبالغة والإمعان ارتفع التكليف.

<sup>(</sup>١) تقدم نص الحديث المتضمن لهذا المنع وللأمر بالغسل وتخريجه.

<sup>(</sup>٢) ينظرُ للفرق بين الوارد والمورود عليه، المجموع (٢/ ٦٢١)، والحاوي الكبير (٢٥٨/٢).

<sup>(</sup>٣) العزيز شرح الوجيز (١/ ٢٤٤).

<sup>(</sup>٤) وهو أن الباقي على المحل بعض من الغسالة، والماء القليل لا يتبعض طهارة ونجاسة.

<sup>(</sup>٥) لأن زيادة الوزن حينئذ بسبب مكاثرته.

 <sup>(</sup>٦) المراد بالكثرة صيرورته قلتين فأكثر، أو هذا على الوجه الذي يرى أن الماء النجس إذا كوثر بطاهر يطهر بشروط وإن لم يبلغ قلتين.

وقد لا يُشترط العصر، بلا خلاف: فيما لو أجرى عليه الماء وهو غير موضوع في نحو إجّانة بل على اليد ونحوها.

(ولا طريق إلى تطهير المائعات إذا تنجّست) لأنّها بطبيعة لا ينفصل الماء عنها بعد ما اختلط بها.

والمائع: هو الذي إذا أخذ منه قطعة يتراد ما يملأ محلَها فوراً.

والجامد: بخلافه، ولـذا لـو وقعـت فـأرة مثـلاً في نحـو سـمن جامـد ألقيـت ومـا حولهـا عمّـا ماسّـها فقـط.

ويؤخذ تعذّر تطهير المائع أيضاً من أمره الله الله بإراقة ما تنجّس منها (١٠) مع نهيه عن إضاعة المال (٢٠) فيراق أو يستعمل في نحوإيقاد (٢٠) ويكره سقيه للدوابّ كسقي العسل المتنجس للنحل، وهو الحيلة في تطهيره.

(وفي الأدهان) التي لها انجهاد بعد الإذابة، وفي الشيرج (١) (وجه: أنّه يمكنُ غسلها): بأن تجعل في جفنة ونحوها ويصبّ عليها الماء، ويحرّك بنحو خشب حتّى يعلو الدهن، ويفتح أسفله حتّى يخرج الماء من أسفله.

<sup>(</sup>۱) الوارد في الحديث الذي رواه مسلم، رقم (۲۷۹) بلفظ: "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه"، وقد سبق نصه وتخريجه برقم (۱۸۵)، وما رواه أبو داود في سننه، رقم (۳۸٤) بلفظ: "عن أبي هريرة قال قال رسول التهيّي إذا وقعت الفأرةُ في السمن فإن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان ماثعاً فلا تقربوه"، ورواه النسائي في الكبرى، رقم (٤٥٨٤)، وما رواه ابن حبان في صحيحه، رقم (١٣٩٢) عن ميمونة شيء "أن رسول الله تيني سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال: إن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان ذائباً فلا تقربوه".

 <sup>(</sup>٢) كما ورد مثلًا في الحديث عن المغيرة بن شعبة شيء قال رسول الله تي ان الله حرّم عليكم عقوق الأتهات، ووأد البنات، ومَنعَ وهات، وكرة لكم قبل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة إلمال»، رواه البخاري، رقم (٢٢٧٧). ومسلم، رقم (٩٣٥).

<sup>(</sup>٣) لما رواه البيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٩٤١٠) موقوفاً على ابن عمر ﴿ وكدلك رقم (١٩٤١ و١٩٤١) مرفوعاً بلفظ: «سئل رسول الله يَنْ عن الفارةِ تَقَعُ في السمنِ والزيتِ، قال: «استصبِحوا به، ولا تأكلوه»، كها رواه الطحاوي أيضاً بسند صحيح. ينظر: خلاصة البدر المنير (٢٢٦١)، رقم (٧٩٤).

<sup>(</sup>٤) : "الشيرج"، وهو معرّب من "شيره"، وهو دهن السمسم، وربها قيل للدهن الأبيض وللعصير قبل أن يتغير: "شيرج" تشبيها به لصفائه، وهو بفتح الشين على مثال "زينب". المصباح المنير (٢٠٨/١).

ولا يشترط كونه قلّتين، هكذا قال المصنف في شرح الوجيز ١٠٠٠.

وأنت خبير بأنّ الأدهان لا تطهر بهذا الطريق؛ إذ هي بطبيعة لا تقبل دخول الماء في أجزائها فلو طهر ظاهرها يبقى باطنها نجساً، بل الصواب أن تجعل في مِرجل ونحوه تسَعُ قلّتين مملوء من الماء، ثم يقاد تحتها نار حتّى يغلي ويذاب ما فيه من الدهن فيختلط أجزاؤه بأجزاء الماء، ثم يُطفأ النار فيبرُد ويجمُد الدهن فيؤخذ منه، وهذا أسلم الطريقين.

قال المصنف في الشرح الصغير: ولا يبعد أن يطّرد الخلاف في الخلّ والدبس وسائر المائعات، لأن إيصال الماء إلى أجزائها بالضرب والتحريك ممكن، والغسالة طاهرة فلا يضرّ بقاؤها.

\*\*\*

ويوضّحه: أنّا ذكرنا وجهاً (٢): أنّ الماء النجس إذا كوثر بهاء طاهر يطهر وإن لم يبلغ قلّتين، بشرط أن يكون الواردُ أكثر ويورَد كها ذكرنا، فهذا ذهاب إلى أنّ المائع يمكن غسلُه.

وبالله التوفيق.

安安安

<sup>(</sup>١) لم أحصل عبى الشرح الصغير، ولم أجد في العزيز ما نقله الشارح.

 <sup>(</sup>٢) في شرح قول المصنف: والثاني: تعود الطهارة دون الطهورية، ثم ذكر الشارح شروطاً ثلاثة لعود الطهارة.
 تم بحمد الله تعالى وتوفيقه تحقيق كتاب الطهارة من الوضوح، ويتلوه كتاب التيمم.

# كتابالتيمّم

وهو لغةً: القصد، وشرعاً: عبارة عن إيصال التراب إلى الوجه واليدين بشر ائط تأتي.

وهو رخصة مطلقاً ومن خصائصنا، وقيل: عزيمة، وفائدة الخلاف تظهر في العاصي السفر (١).

والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع: قال الله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُواْ مَا هَ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَبِّبًا ﴾ (النساء: ٤٣، والمائدة: ٦)، قال رسول الله تي : «التُّرابُ طَهُورُ المؤمنِ - وفي رواية: طَهُورُ المسلمِ - ولو لم يَجِدِ الماء عشرَ سِنين "(١)، ونقل عن ابن المنذر (١) وابن عبد البرّ الإجماعُ عليه (١).

( الجنب والمحدث يعدلان إلى التيمُّم إذا لم يمكنهم) تعذَّراً أو تعسّراً (إستعمال الماء)،

<sup>(</sup>١) أي: إذا قلنا: أنّه رخصة فلا يجوز للعاصي بالسفر، إذ الرخص لا تناط بالمعاصي، وإن قلنا: أنّه عزيمة فيجوز له. (٢) لم أحده بهذا اللفظ، ورواه ابن حان في صحيحه، رقم (١٣١١)، ولفظه: "الصعيدُ الطيّبُ وَضُوءُ المسلم، ولو إلى عَشْرِ سِنينَ فإذا وجَدتَ الماء فَأَصسه جِلدَك، فإنّ ذلك خَيرٌ"، "والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٣١١)، أ

وأبو داود في سننه، رقم (٣٣٧)، والترمدي في سننه، رقم (١٢٤)، ولفظه: "عن أبي ذر أن رسول الله تلل قال: إنّ الصعيدَ الطيِّبَ طَهُورُ المسلمِ، وإن لم يجِدِ الماءَ عشرَ سِنينَ، فإذا وجَدَ الماء فليمسه بَشَرتَه فإنّ ذلك خير»، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

<sup>(</sup>٣) ينظر: الإجماع (١/ ٣٤)، رقم (١٨).

<sup>(</sup>٤) الاستذكار (٣٠٣/١)، والتمهيد (١٩/٧٧٠).

ولا يختصّ ذلك بالجنب والمحدث، بل الحائض والنفساء والمأمور بغسل مسنون والميِّت في معناهما في العدول إليه عند العجز عن الماء.

ولا يتيمّم عن غسل النجاسة؛ لعدم وروده مع كونه ليس في معنى الوارد''.

(وذلك) أي: العدول من الماء إلى التيمُّم (السباب: أحدها فقد الماء)؛ لقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَآءَ ﴾ الآية.

واعلم: أنَّ للمسافر أربعة أحوال: لأنّه إمّا أن يتيقّن وجود الماء حواليه أو لا يتيقّن، فإنّ المسافر أربعة أحوال: لأنّه إمّا أن يتيقّن عدمه كما لا يتيقّن فإن الم يتيقّن عدمه كما لا يتيقّن وجوده وهو الحالة الثانية، وإن تيقّنه فإمّا أن لا يزاحمه غيره على الأخذ والاستقاء، وهو الحالة الثالثة، أو يزاحمه عليه وهي الحالة الرابعة، وسيُكشف لك هذه الأحوال تصريحاً [وتضميناً]:

### الحالة الأولى

(وإذا تيقن المسافرُ أن لا ماء هناك) بأن كان في بعض رمال البوادي، أو سبق علمه على عدمه، ففي تقديم الطلب على التيمّم وجهان: أظهرهما أنّه (لم يطلبه ويتيمّم)، وبه قال الغزاليُّ، والمصنفُ في الشرحين، والنوويُّ في الروضة (٢)؛ لأنّ الطلبَ مع يقين عدمه عبث.

والثناني: وبه قال صاحب الإيضاح والعمراني (")، أنّه يقدّم الطلب؛ لأنّ الله تعالى [قال]: ﴿ فَلَمْ غِدُوا مَانَهُ مَنْ يَمَنُوا ﴾، وإنها يقال: "لم يجد" إذا فقد بعد الطلب.

وأجيب: بمنع الاستدلال بتلك الآية (٤). هذه هي الحالة الأولى.

<sup>(</sup>١) أي: لا يشترك مع ما ورد في النص - وهو إزالة الحدث - في معنى حتى يتعدّى إليه الحكم.

<sup>(</sup>۲) الوجيز (۱/۱۳۳)، والوسيط (۱/۳۵۶)، والعزيز دار الفكر (۲/ ۱۹۵) ودار الكتب (۱/۱۹۷)، والروضة ۱۷ ۲۵۳۷

<sup>(</sup>٣) صاحب الإيضاح هو أبو القاسم الصيمري عبد الواحد بن الحسين، (ت٣٨٦هـ)، وينظر: البيان (١/ ٢٨٩).

<sup>(</sup>٤) مستنداً بأن جملة "لم تجدوا" كما تستعمل في الانعدام بعد الوجود، كدلك تستعمل في عدم الوجود أصلًا أيضاً، يدل على ذلك استعمالها في الاية نفسها في المريض، ولا يشترط في حقهم الطلب. ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي ت. (٧٠١هـ)، طبع سنة (١٣٢٨هـ) بمصر (١/ ٣٥٥).

### الحالةالثانية

(وإن ظنّ المسافر أن يكون هناك ماء) يمكن إطّلاعه عليه إمكاناً قريباً أو بعيداً (طَلَبَه) ولا يتيمّم قبل الطلب؛ إذ التيمم طهارة ضروريّة ولا ضرورة مع إمكان وجود الماء، هذا ما علّل به أكثرهم، وقضية تعليلهم عدم جواز الطلب قبل وقت الصلاة، بمعنى أنّه لا يعتدّ به؛ إذ لا ضرورة حينئذٍ.

وكيفية الطلب: أن يبحث بنفسه أو بنائبه، على ما يقتضيه إطلاق المعظم (في رحله) أي: منزله إن قرئ بالكسر، وقيل: الفتح منزله إن قرئ بالكسر، وقيل: الفتح والكسر يشتركان فيهما إستعمالاً.

(و) يطلب (عند الرفقة معه) بأن يخصّ كلّ واحد بمشافهة الاستدعاء، أو يعمّهم جميعاً بالنداء، والأول أولى.

وإذا عرف أنَّ معهم ماءً وجب استيهابه من صاحبه على الأظهر؛ إذليس في [هبة] الماء منَّة كثيرة. والثاني: لا يجب؛ لصعوبة السؤال على أهل المروءة.

وإذا أجزنا النيابة في الطلب فبعث النازلون ثقة طلب لهم جاز للكلّ، ولا يسقط الطلب بطلبه عمّن لم يأمره ولم يأذن له فيه.

ولو كان الوقت ضيِّقاً بحيث لم يسع فيه إلا تلك الصلاة، فالأصح أنّه لا يطلب، ويتيمّم، وقيل: يطلب إلى أن يبقى ما يسع فيه ركعة، وقيل: إلى خروج الوقت.

(ونَظر من الجوانب إن كان) ذلك الظانّ للماء (في مستو من الأرض)، ويخصّ مواضع الخضرة ومواضع اجتماع الطيور والزجل (١) بمزيد الإحتياط.

(وإن احتاج إلى البتردُّد) بأن كانت الأرض ذات تلوان (٢) وأغوار ووهدة (٦) (تردّد بحسب ما كان ينظرُ إليه) لو كان في مستوٍ من الأرض، وَهو القدر الذي لو تردَّد إليه

<sup>(</sup>١) الزَجَل - بفتحتين -: الصوت. مختار الصحاح (١/ ٢٨٠).

 <sup>(</sup>٢) لا يظهر لتلوان معنى مناسب، والظاهر أنّه "تَلِفات" جمع تَلفة، وهي الهضبة المنبعة، وسبق بيان معناه في مقدمة الكتاب.

<sup>(</sup>٣) الغور: ما انخفض من الأرض النهاية (٣/ ٧٤٢)، والوهدة: المكان المنخفض، لسان العرب (٣/ ٤٧٠).

أدركه الغوث لو استغاث بالرُّ فقة مع ما هم عليه من التشاغل. قال صاحب الإرشاد: وقد يقرب من غُلوة سهم (۱). وهذا سمّاه الفقهاء بحدّ الغوث.

ومع ذلك إنها يلزمه التردّد إذا لم يخف على نفسه أو ماله وإن قلّ، سواء المتخلف في رحله والّذي معه.

فإن خاف لم يجب التردد؛ لأنّ الخوف يبيح له الإعراض عن الطلب عند تيقٌّن الماء كما سيجيء، فعند التوهُّم بالطريق الأولى.

(فإذا لم يجد) بعد الطلب (تيمّم)؛ لحصول العجز عن الوصول إلى الأصل حينئذٍ.

وكل ما ذكرنا فيها إذا لم يسبق تيمُّمُه بتيمّمِ آخر.

فإن اتّفق ذلك واحتاج إلى التيمّم مرّة أخرى؛ لبطلان الأول لنحو حدث، نُظِر: إن لم ينقل من ذلك المكان وتيقّن بالطلب الأول أن لا ماء فيه ولم يجوِّز بحصول سبب كطلوع [ركب] وإطباق غيم وما أشبه ذلك مما يظنّ عنده حصول الماء، لم يجب الطلب قطعاً.

وإن انتقل أو اطَّلع ما يوقع في ظنَّه حصولِ الماء وجب قطعاً.

وإن لم ينتقل ولم يتيقن [عدم]حصول الماء في الطلب الأول بل غلب على ظنِّه عدمُه، ففيه وجهان:

(والأظهر) من ذين الوجهين أنّه (يجب تجديد الطلب للتيمّم الثاني والثالث)؛ لأنّه إذا لم يتيقّن عدم الماء في الطلب الأول فربّما يطلع على بئر خفيّت عليه أوّلاً، أو يجد من يدلّه على الماء، وليكن ذلك الطلبُ أخفّ من الأول.

والثاني: لا يحتاج إلى طلب آخر؛ إذ لو كان ثمّة ماء لظفِر به في الطلب الأوّل.

فإذا عرفت هذاوتأمَّلت في قوله: "والأظهر أنَّه يجب تجديد الطلب إلخ" فيجب أن لا يخفى عليك شيئان:

أحدهما: أنّ هذا الخلاف غير مخصوص بها إذا دخل عليه وقت صلاة أخرى، بل مهما احتاج إلى التيمّم لهذا السبب أو لسبب آخر، جرى الوجهان، سواء تخلّل بين التيمّمين زمان أو لم يتخلّل.

<sup>(</sup>١) الغلوة: قدر رمية بسهم.المصدر السابق (٣/ ٢٨٣)، وينظر فتح الجواد (١/ ٩٨).

والشاني: كلام المصنف وإن كان مطلقاً لكن الشرط في جري الخلاف أن لا يحدث سبب يوهم حدوث الماء مما ذكرنا من الانتقال [وطلوع الركب] ونحوهما، وإلا وجب إعادة الطلب قطعاً، وأن لا يكون العدم مستيقناً بمقتضى الطلب الأوّل، وإلا فطلب ما استيقن عدمه عبث فلا يجب الإعادة قطعاً.

هذا وإن كان قد أشرت إليه في سياق الشرح لتصحيح المتن لكن ذكرته تصريحاً؛ لأن الأذهان تتفاوت.

وهذه مسألة لابدّ من العلم بها لمحصِّل هذا الكتاب، إنتهي.

وهذه هي الحالة الثانية للمسافر

#### الحالة الثالثة

(وإذا تيقًن) المسافر (وجود الماء بالقرب منه)؛ بسبق علمه به أو إخبار عدلٍ، بل بإخبار فاسق إن وقع في قلبه صدقه، . (و) القرب (هو القدر اللذي يتردد المسافر) النازل (إليه في حاجاته) كالاحتطاب والاحتشاش، وينتهي البهائم إليه في الرعي وجب السعي إليه)؛ لأنه يسعى إليه لأمر معاشه فلأمر معاده أولى.

وهذا فوق حدّ الغوث الذي يُتردّد إليه عند التوهّم، قال الإمام محمّد بن يحيى البغدادي(١٠)،

<sup>(</sup>۱) الذي يبدو من كلام الشارح أنه القاضي محمد بن يجيى بن مظفر البغدادي، ابن الحُبيرِ (٥٥٩ ١٣٩هـ). كان إماماً عار فا بالمذهب، ديناً وقوراً، تفقه على الشيخ المجير البغدادي وغيره، وناب في القضاء عن أبي عبد الله بن فضلان ودرّس في النظامية. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٤ ٢٩)، رقم (١١٠١)، وذيل طبقات ابن الصلاح (٨٧٨/٢) بقرينة وصفه بالبغدادي، ولكن المحققين للكتب الفقهية الشافعية ذكروا أن محمد بن يحيى هذا ليس البغدادي ابن الحبير، بل هو النيسابوري: أبو سعد أو أبو سعيد محمد بن يحيى بن منصور الإمام الشهيد، بقرينة ما في: طبقات الشافعية (١/ ٣٥٥)، حيث يقول: "نقل عنه الرافعي في التباعد في الماء ثم في التيمم في حد القرب ثم في الجنائز – صاحب كتاب المحيط في شرح الوسيط، والإنتصاف في مسائل الخلاف، وهو المتولد سنة (٢٧١هـ) تلميذ الإمام الغزالي، وأبي المظفر الحوافي، وقتله الغز في شهر رمضان سنة (٨٥٥هـ) حين دخلوا نيسابور دسوا في فيه التراب حتى مات وقال ابن السمعاني: أنه قتل في شوال سنة تسع، قال: ورأيته في المنام فسألته عن حاله فقال غفر لي .. "وينطر أيضاً: طبقات الشافعية للإسنوي (٣٩٤)، رقم (٢١٦١)، وتحقيق محمد عوض هيكل لكتاب كفاية الأخيار (ص ٩٠)،

ولعلّه يقرب من نصف فرسخ '''، واعتمد على هذا جمهور الأئمّة، وقيل: ثلثا فرسخ.

(إلا أن يخاف على نفسه) من قاتل، أو عضوه من قاطع، أو عرضه من هاتك (أو ماله) من غاصب أو سارق أو قاطع طريق وإن قل، ما لم يكن قدراً يجب بذله في تحصيل الماء ثمناً أو أجرةً، فإن كان خوفه على ذلك القدر فقط وجب السعي إليه؟ لأنّ ذلك القدر مستوفى بأيّ وجه كان، صرّح به شارح الإرشاد في شرحه الكبير له (٧).

والخوف على مال الغير كعلى ماله، وعلى نفسه وعضوه كعلى نفسه وعضوه، لكن بشرط العصمة والحرمة (٣)، وإلا لم يؤتَّر الخوف.

(فإن كان تيقَّن وجود الماء فوق ذلك) القدر (فله التيمّم) ولم يجب السعي إليه وإن أمن مالاً ونفساً؛ لأنّ في زيادة الطريق على ذلك القدر مشقةً عليه، فهو كما لو بيع منه الماء بأكثر من ثمن المثل.

فلو كان الماء في حدّ القرب لكن لوسعى إليه لفات الوقت، فيتيمّم ولا يسعى إليه؛ لأنّه لو وجب ذلك لما ساغ التيمّم أصلاً (٤)، وكذا لو خاف الانقطاع عن الرفقة وإن لم يتوحّش، ويفارق الجمعة؛ إذ لا بدل لها (٥).

(والأولى إذا تيقّن وجودَ الماء في آخر الوقت أن يؤخّر الصلاة) إليه ليصلّيها بالوضوء؛ لأنّ فضيلة الصلاة بالوضوء وإن كان في آخر الوقت أبلغ من فضيلة الصلاة بالتيمم في أوَّله؛ ألا يرى أنّ تأخير الصلاة إلى آخر الوقت جائز، وإن قدر على أدائها في الأول، ولا يجوز التيمُّم مع القدرة على الوضوء؟.

 <sup>(</sup>١) الفرسخ مقياس من مقاييس الطول، يقدر بثلاثة أميال، أو اثني عشر ألف ذراع= ثهانية كيلو مترات، القاموس
 الفقهي، تأليف الدكتور سعدي أبي حبيب، الطبعة الأولى (٢١٦هـ)، الناشر: دار الفكر – دمشق: (ص٢٨٢).

 <sup>(</sup>٢) شرح شيخ الإسلام إبن حجر الهيتمي الإرشاد لابن المقري اليمني (ت٨٣٧هـ) شرحاً كبيراً سياه الإمداد في شرح الإرشاد، ثم هذمه واختصره وسياه فتح الجواد بشرح الإرشاد، وهو كثيراً ما يحيل على الشرح الكبير في فتح الجواد فيقول: كذا في الأصل، ينظر مقدمة فتح الجواد وحاشية الشارح عليه (١/٨-٩) (١/ ٩٨).

<sup>(</sup>٣) أي: بشرط أن يكون مال الغير أو الغير معصوماً محترماً، لا كالكافر الحربي والكلب العقور.

 <sup>(</sup>٤) لأنّه لو شرط الطلب ولو بعد فوات الوقت لم يحصل يأس من الحصول على الماء بعد خروج الوقت فلم
 يكن التيمم يسوغ.

 <sup>(</sup>٥) حيث يشترط لجواز تركها للحاق بالرفقة أن يكون الانقطاع موحشاً.

وإن صلَّى في أول الوقت والحالة هذه فالمذهب جواز التيمُّم وعدم القضاء؛ لما روي: «أنَّ ابنَ عمرَ أقبَلَ منَ الجُرفِ(١) حتى إذا كانَ بالمربَد(٢) تَيَمَّمَ وصلَّى العصرَ، فقيلَ له: أتَتَيَمَّمُ وجُدرَانُ المدينة تَنظُرُ إليك؟ فقال: أوَ أحيَى حتى أدخلَها؟ ثمَّ دَحَلَ المدينة والشّمس حيَّةٌ مُرتَفِعةٌ، ولم يُعِد الصلاةً». (٣)

(وإن) لم يتيقّن وجود الماء في آخر الوقت بل (ظنّه- فأصحّ القولين أنّ التعجيل أفضل) من التأخير، فيتيمّم ويصلِّ في أوّل الوقت؛ لقوله ﷺ: "الصلاةُ في أوّل وقتِها" (أن يحواب من سأله عن أفضل الأعمال، ولم يفصل بين أن يكون بالوضوء أو بالتيمّم؛ ولأنّ فضيلة الأوّلية ناجزة تفوت بالتأخير يقينا، وفضيلة الوضوء غير معلومة الحصول، وفصيانة] الناجز عن يقين الفوات أولى من المحافظة على أمرٍ موهوم.

والثاني: أنّ التأخير أفضل؛ إذ قد يُبرَد بالظهر في شدّة الحرّ وتؤخَّر لئلا يخلّ (٥٠ معنى الخشوع بالحرارة، وقد أمر به الشارع (٢٠)، فالتأخير لإدراك الوضوء أولى أن يؤمر به.

الجرف: -بضم فسكون، أو بضمتين - موضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام، في ظاهر المدينة كانوا يعسكرون به إذا أرادوا الغزو، به كانت أموال لعمر بن الخطاب ولأهل المدينة وفيه بئر جشم وبئر جمل معجم البلدان (٢/ ١٢٨).

 <sup>(</sup>٢) يقرأ المربد بكسر الميم وفتح الراء وفتح الباء الموحدة، ويروى بفتح الميم، وهو على ميل من المدينة ينظر:
 فتح الباري (١/ ٤٤١)، وقال في: معجم البلدان (٩٨/٥) و مربد النعم موضع على ميلين من المدينة وفيه تيمم
 ابن عمر.

<sup>(</sup>٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٢٤)، ولفظه: "عن نافع عن بن عمر أنّه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمربد تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعه فلم يعد الصلاة»، والإمام مالك في الموطأ (١/ ٥٦)، وقم (١٢١)، والإمام الشافعي في الأم (١/ ١٤٧)، رقم (٨٦)، والدار قطني في سننه (١/ ١٨٦)، رقم الحديث: (٢ و٣و٤)، وأسانيدهم صحيحة. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ٧١)، ورواه البخاري في صحيحه كتاب (٧) التيمم، باب (٢) التيمم في الحضر إلخ، بصيغة التعليق.

<sup>(</sup>٤) رواه ابن حبان في صحيحه، رقم (١٤٧٩)، ونصه عن ابن مسعود قال: قلتُ يا رسول الله أيّ= الأعمال أفضلُ؟ قال: الصلاة في أول وقتِها»، والترمذي في سننه، رقم (١٧٠)، وأبو داود في سننه، رقم (٤٢٦)، والدار قطني في سننه، رقم (٤و٥)، وفي إسناده اضطراب، ينظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٠٥/١)، رقم (١٠٣).

<sup>(</sup>٥) الأولى: لئلا يختلُّ.

 <sup>(</sup>٦) أمر سبحانه وتعالى بالخشوع في قوله تعالى: ﴿ قَدَأَنْكَ ٱلنَّوْمِتُونَ ﴿ اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا واللَّهِ مَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ مَا اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى الْمُلِمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْمَالَمُ عَلَى اللْمُعَلِّى الْمُعْمَالِمُ عَلَى اللْمُعَلِّى الْمُعْمِقِي عَلَى الْمُعْمَالِمُ عَلَى الْمُعْمِقِي عَلَى الْمُعْمِقِيْعَاعِمِ عَلَى اللْمُعْمَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُعْمَالِمُ عَ

واحتجّ الغزالي في الوسيط تقويةً للقول الأوّل؛ بأنّ تعجيل الصلاة منفرداً أفضل من التأخير؛ لحيازة فضل الجماعة، - وكذا قال الإمام في النهاية - فهنا أولى (١٠).

ثم لا يخفى أنّ موضع القولين فيها إذا اقتصر على صلاة واحدة، أمّا إذا صلَّى بالتيمُّم في أوّل الوقت وبالوضوء في آخره فهو النهاية في إحياز الفضيلة(٢).

ولا يخفي أيضاً بأنَّ محلَّ الخلاف فيما إذا ترجَّح الوجود على العدم.

وأما إذا ظنّ العدمَ ووهِم الوجودَ فلا جريان للقولين في هذه الحالة، بل الحكم أولوية التعجيل لا محالة، وكذا لو تساوى العدم والوجود، في أحسن الطريقين. [وكل ما ذكرنا] من التعجيل والتأخير في حقّ المسافر.

وأما المقيم؛ فذمَّتُه مشغولة بالقضاء وإن صلّى بالتيمم، [فليس له أن يصلّي بالتيمّم] وإن خاف فوت الوقت لوسعى إلى الماء، وإذا كان ممنوعاً من الصلاة بالتيمّم مع فوات الوقت فأولى أن يكون ممنوعاً عنها في أوّل الوقت.

## الحالةالرابعة

ويتفرع على ما ذكرنا في تأخير المسافر ما لو كان الماء حاضراً ممنوعاً كهاء البئر ينازع عليه الواردون وعلم [أنّ] النوبة لا تنتهي إليه إلا بعد فوات الوقت، وما لو كان ثوب واحد بين جماعة من العراة يتداولونه، وما إذا كان في السفينة أو في بيت ضيّق ضاق عليه محلُّ القيام ولا يجد إلا بالتناوب.

فإذا عرفت هذا فاعلم أنّ الغزاليّ وتابعيه (") نقلوا نصَّ الشافعيّ على مسألتي البئر والثوب بأنّه يصبر ولا يصليّ في الوقت بالتيمم، وعرياناً ولا يبالي بخروج الوقت (ن)، وفي مسألة ضيق المقام أن يصليّ قاعداً ولا يصبر إلى انتهاء النوبة إليه، وفرّقوا بأنّ أمر القعود أسهل من أمر الوضوء واللبس، ولهذا جاز ترك القيام في النفل مع القدرة،

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (١/٢١٧)، والوسيط (١/ ٣٥٩).

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه (١/٢١٧).

<sup>(</sup>٣) ومن تابعيه الإمام النووي: ينظر: روضة الطالبين، طبع المكتبة التوفيقية (١/ ٢٥٧).

<sup>(</sup>٤) الوسيط (١/ ٣٦٠)، وروضة الطالبين، كتاب التيمم (١/ ٢٥٧).

بخلاف التيمم وكشف العورة عند القدرة على الماء والثوب(٠٠٠.

واختلف الجمهور على طريقين: أظهرهما: طردالقولين في المسائل كلِّها.

وأظهر [ذين] القولين أنّه يصلّي في الوقت بالتيمّم وعرياناً وقاعداً؛ لأنّ حرمة الوقت لابدّ من رعايتها، والقدرة بعد الوقت لا تأثير لها في صلاة الوقت.

والثاني: يصبر لوجود القدرة على الوضوء واللبس والقيام.

وإذاقلنا بالأظهر في هذه الطريقة فلا تجب الإعادة، صرح به صاحب الروضة٠٠٠.

والطريق الثاني: تقرير النصّين باختلافهم كما ذكرنا.

فرع: لو خاف راكب السفينة على الغرق (٣) لو استقى فله التيمّم ولا إعادة عليه؛ كمن حال بينه وبين الماء سبع مثلاً.

ولمتوطّن محلّ لا ماء فيه الجماعُ والتيمّمُ، ولا إعادة عليه ولا يلزمه النقل، صرّح به صاحب الإرشاد والإسنوي وغيرهمان، وهو ظاهر.

(وإن وجد) الجنب والمحدث (من الماء ما لا يكفيه وجب استعاله قبل التيمّم، في أصحّ القولين)؛ لقوله على: «إذا أَمَر تُكُم بأمر فأتوا به ما استَطَعتُم»(٥)؛ ولأنّه قدر على غسل بعض أعضائه، ولا يسقط القدرة بالعجز عن الباقي، كمن كان بعضُ أعضائه جريحاً ويعضُها صحيحاً وجب غسل الصحيح.

وإنها وجب تأخير التيمّم؛ لئلا يتيمّم ومعه ماء.

ويجب على المحدث الترتيب، لا الجنبِ، لكنّ [أعضاء] وضوئه و رأسه أولى.

وحيث استعملاه تيمّما عن الباقي تيمّماً واحداً، كمن عمّته الجراحة.

والثاني: لا يجب استعماله، بل يتيمّم، كمن وجد بعض الرقبة، فإنّه لا يجب إعتاقه، بل يعدل إلى الصوم.

الوسيط (١/ ٣٦١و ٣٦١).

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين، كتاب التيمم (١/ ٢٨٧).

<sup>(</sup>٣) الأولى: "على نفسه من الغرق ".

<sup>(</sup>٤) كابن حجر الهيتمي في فتح الجواد (١/ ٩٩)، وتقدم الكلام على المقصود بالإرشاد وبصاحب الإرشاد

<sup>(</sup>٥) متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ، رواه البخاري، رقم (٦٨٥٨)، ومسلم، رقم (١٣٣٧)

وأجيب: بمنع القياس للفارق، وهو: أنّ الكفّارة لا يحتمل التشقيص إجماعاً، والطهارة يحتمل في الجملة، كفي الجريبح.

والقول الأول هو القديم مما يفتي به، فليعلمه [محصّلُ] هذا الكتاب.

وخرج بقوله: "من الماء" ما لو وجد ما لا يصلح إلا للمسح، كالثلج والبرد ولا يمكن إذابتها، فلا يؤمر بمسح الرأس؛ [إذ لا يصح المسح] مع بقاء فرض الوجه والبدين.

[وفي وجه: يتيمّم للوجه واليدين]، ثم يمسح بذلك، ثم يتيمّم ثانياً للرجلين، حكاه المصنف في العزيز، وهو شاذّ، انفرد به أبو العباس الجرجاني (١٠).

هذا كلُّه إذا وجد التراب للتيمم، فإن لم يجد وكان الماء ناقصاً عن الكفاية ففيه طريقان:

أحدهما: طرد القولين.

وأظهرهما: القطع بوجوب الاستعمال لا محالة؛ إذ لا بدل ينتقل إليه، فصار كمن لا يجد إلا ما يستر به عورته (٢) فيلزمه ذلك.

قال النوويّ: ولو لم يجد إلا تراباً لا يكفيه للوجه واليدين وجب استعاله، على المذهب (٢). قال صاحب الإرشاد: ولو وجد المحدث ببدنه أو ثوبه الذي لا يمكنه نزعه نجاسةً لا يعفى عنها، والماء بقدر ما يكفي لأحدهما فقط تعيّن الخبث إذا كان مسافرا؛ لتعذُر التيمّم له، بخلاف الحدث، وإن كان حاضراً فلا يتعيّن واحد منهما؛ لوجوب الإعادة عليه على كلّ تقدير، وقس على هذا الجنبَ والحائضَ.

فرع: إذا كان معه ماء يكفيه لطهارته فأتلفه بإراقة أو شرب أو غيرهما فالتيمّم واجب قطعاً، وفي وجوب القضاء كلام: وهو: إن كان الإراقة قبل الوقت بأيّ وجه كان، وإن

 <sup>(</sup>١) القاضي أحمد بن محمد ابن القاص ص الشافي والتحرير والبلغة. ينظر: العزيز دار الفكر (٢/ ٢٢٦). ودار الكتب (٢/ ٢٠٦).

<sup>(</sup>٢) الأولى: " سوأتيه ".

<sup>(</sup>٣) روضة الطالبين، طبع المكتبة التوفيقية (١/ ٢٥٨).

كان سبقه، أو بعده لغرض صحيح: كشربٍ للحاجة أو غسل الثوب للنظافة، أو كان قد اشتبه عليه إناآن أحدهما في الآخر، وغير ذلك من الأغراض فلا قضاء قطعاً.

وإن كان بعد دخول الوقت وأراق لغير غرض وتيمّم وصلّى، ففي القضاء وجهان:

أحدهما: يجب؛ لأنّه عصى بالصبِّ والحالة هذه، والتيمّم من قبيل الرخَص، فلا يناط بالمعاصي.

وأظهرهما: أنّه لا يجب وإن عصى بالإراقة؛ لأنّه فاقدٌ حين التيمم، فهو كمن قتل عبده وكفّر بالصوم.

ولو جاوز نهراً ولم يتوضّأ وكان قد دخل وقت الصلاة ثم بَعُد عنه وصلّى بالتيمم، فالـذي يقتضيه إطلاق الأئمّة عدم وجوب القضاء قطعاً من غير جري الخلاف، والفرق: أنّه لم يصنع شيئا ههنا وإنها امتنع من التحصيل، والتقصيرُ في تفويت الحاصل أشدُّ منه في الامتناع من تحصيل ما ليس بحاصل.

ولو وَهَب الماء في الوقت لمن لا يحتاج إليه، أو باعه من غير حاجة إلى ثمنه فالأشبه البطلان؛ إذ البذل عليه حرام، فهو غير قادر على تسليم الموهوب والمبيع شرعاً.

(ويلزمه شري الماء) للوضوء أوالغسل (إذا بيع بثمن المثل) اللائق به على ما سيأتي الخلاف فيه؛ لأنّه يمكنه استعمال الماء بصرف المال إليه فوجب، كشري الثوب لستر العورة.

ويفهم من مفهوم مخالف المتن أنه لو بيع منه بأكثر من ثمن المثل لم يلزمه الشري، سواء كانت الزيادة قليلة أوكثيرة، وهو الذي يظهر من إطلاق [كلام] الأكثرين.

وقال أبو العبّاس الجرجاني: إذا كانت الزيادة قدراً يتعّابن به الناس، يلزمه الشري ولا عبرة بهذه الزيادة، وإن بيع منه نسيئةً فزيد بسبب التاجيل ما يليق [بالماء] فهو بيع بثمن المثل وإن زاد المبلغ [عن ثمن مثله] نقداً، حتّى يجب الشري بالنسيئة.

وما معنى ثمن المثل للهاء؟ وكيف يعتبر؟، فيه وجوه:

أحدها: وبه قال الإمام ('' والغزالي وتابعوهما: أنّ ثمن مثله قدر أجرة نقله إلى الموضع الذي فيه الشخص؛ لأنّه لا يرغب في الماء بأكثر من ذلك ('')، وعلى هذا فالأجرة تختلف باختلاف المسافة طولاً وقصراً.

وهذا الوجه ضعيف؛ لأنّه يفهم منه أنّ الماء لا يملك؛ إذ لو لم يعتبر ذلك لما اضطرّ إلى تقدير ثمن المثل بأجرة النقل.

والقول بأن الماء لا يُملك ضعيف في المذهب، على ما لا يخفى ٣٠٠.

وثانيها: أنّه يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في غالب الأوقات، ولا يعتبر ذلك الوقت بخصوصه؛ إذ قد يرغب في شربة واحدة عندعزّه بدنانير.

وبه قال أبو إسحاق المروزي، واختاره القاضي الروياني(؛).

وثالثها: أنّه يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في تلك الحالة؛ لأنّ لكل شيء سوقاً يرتفع وينخفض، وثمن مثل الشيء ما يليق به في تلك الحالة، ألا يرى أنّ الرقبة وإن كانت غالية بالنسبة إلى أغلب الأحوال، يجب شراؤها بها يرغب فيها في تلك الحالة؟.

وهذا الوجه هو الأظهر عند الأصحاب، واختاره المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة (٥)، والزركشي في الإرشاد (١).

ويلزمه صرف ما في يده إلى الماء ثمناً وأجرةً (إلا أن يحتاج إلى ما معه) من المال (لدين

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (١/٢٢٢).

<sup>(</sup>٢) الوسيط، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ)، (١/ ٣٦٥).

<sup>(</sup>٣) قال الغزالي في بيان أقسام المياه: "القسم الثاني: المياه المختص بالملك بالإحراز في الأواني والروايا، فهو كسائر الأملاك لا يجب بذله لأحد، ولا لمضطر إلا بقيمة، والماء مملوك على الأظهر، وبيعه صحيح. ينظر: الوسيط (٤/ ٢٣٤).

<sup>(</sup>٤) ينظر: بحر المذهب (١/ ٧٣)..

<sup>(</sup>٥) العزيز شرح الوجيزط. دار الفكر بهامش المجموع (٢/ ٢٣٥). وروضة الطالبين (١/ ٢٦٠)

 <sup>(</sup>٦) لم يسجل الإرشاد للزركشي في أدلة الكتب والمؤلفات، وإنها هو لبدر الدين بن قاضي شهبة، وينظر: ترجمة الزركشي في مقدمة الكتاب.

مستغرق) [مستقرّ] في ذمّته ولو مؤجّلاً، ما لم يكن حلوله بعد وصوله إلى محلّ ماله، [وكذا لما يتعلق بعين ماله كرهنٍ معارٍ من آخر] (أو) يحتاج إليه (لنفقته) وكسوته اللائقة به ممّا يترك للمفلس، فيها يظهر.

وأفهم كلامه أنّه لو تعارض ماء طهره وستر عورته قدّم الثاني وإن لم يستر سوى السوأة؛ لدوام نفعه، ومن ثمة لزم السيدَ شراءُ ساترعورة مملوكه، دون ماء طهره في السفر.

(أو مؤنات سفره) عطف للعام إلى الخاص ()، إذ النفقة إنها تستعمل في المأكول والمشروب، والمؤنات تستعمل في كلِّ ما يحتاج مما ذكر ومن الملبوس والمركوب والمسكن والخادم، إذا احتاج إليها.

(أو نفقة رقيقه) سواء كان عمن عليه نفقته أم لا، إذا انعدم نفقته، (أو حيوان محترم معه) لنفسه أو لغيره.

والمراد بالحيوان المحترم كلّ ما لا يباح قتله، فيدخل فيه الذمّيّ والكلب المعلَّم دون تارك الصلاة والزاني المحصن.

فإذا لم يزد المال عمّا ذكر فلا يجب عليه الشراء ويعذر في الصرف إلى هذه الوجوه؛ إذ لا بدل لها، بخلاف الماء فإنّ له بدلاً.

ويؤثر المالكُ المحتاجُ إلى الماء للطهارة العطشانَ المحترمَ بقدر ريِّه؛ دفعاً لضرر مهجته، دون مريد الطهر به؛ فلا يجوزإيشاره، وإن كان أحوجَ وحدثُه أغلظَ.

وللعطشان أن يأخذ جوازاً من مالك الماء قهراً بالمقاتلة عليه عند امتناعه من بذله بعورض المثل، وإن أدّى إلى قتله؛ لأنّه بمنعه صار مهدّراً، وإن قُتِل المضطرُّ ضُمِن؛ لأن القاتل ظالم له.

وإنها يجوز أن يأخذ قهراً بقيمته في ذلك الزمان والمكان وإن كان مثليّاً؛ إذ لو فُرض

<sup>(</sup>١) في (١): "عطف العام على الخاص "، وفي كل خير.

الأخذُ في مفازة والغرمُ ('' في محلِّ لا قيمة للماء فيه بالكلِّية، ففي أمره حينت لل بالمثل إجحاف بالمالك، أمّا لو فُرض الغرم بمحلّ الأخذ أو بمحلّ آخر للماء فيه قيمة - وإن قلّت ويغرم المثل؛ لأنّ الأصلِ المثل، وإنها عُدِل عنه حيث لا ماليّة له، وهذا ليس كذلك.

(ولا يلزمه شريُ الماء إذا بيع منه بالغبن الفاحش) أي: الذي لا يتغابن في مثله الناس، وفي ذلك إشارة إلى اختيار الجرجانيّ كما عرفت، وذلك كما لوكان يتلف ماله لوسعى إلى الماء المباح.

(والأصحّ) من الوجهين (أنّه يلزمه القبول إذا وُهب منه الماء) في الوقت؛ لقلّة المنّة فيه؛ لكونه في محلّ التسامح، ولا يعدّ فاقداً حينئذٍ.

والثاني: لا يلزمه القبول؛ لأنّه في حال عزّه تعظم فيه المنّة كسائر الأموال.

وإن وُهب منه قبل الوقت فلا يلزمه القبول كما يجوز له بذل الماء حينئذٍ؛ إذ لايطالَب بالعبادات قبل وقتها.

(أو أُعير منه الدلو) أو الرشاء (٢) أو غيرهما من آلات الإستقاء التي تتوقف عليها القدرة على الماء، وإن زادت قيمتها على ثمن مثل الماء؛ لأنّ الإعارة لا تعظم فيه المنّة، والأصل عدم تلف المستعار.

والثاني: إن لم يزد قيمة المستعار على ثمن مثل الماء وجب القبول، وإن زادت فلا؛ لأنَّ العارية مضمونة، فقد يتلف ويحتاج إلى الغرامة (٣).

ولو أُقرض منه الماء وجب القبول؛ لأنّه إنها يطالَب عند الوجدان، فهُوِّن عليه الخروج من العهدة، بخلاف ما لو أقرض منه ثمن الماء؛ فإنّه لا يلزمه القبول.

فإن قلت: ما الفرق بين الشري نسيئةً وبين القرض حيث قالوا: ولو بيع منه الماء نسيئةً وهو موسر لزمه [الشري]، ولو أقرض منه ثمن الماء لا يلزمه القبول؟.

<sup>(</sup>١) في (١): "والمغرم"

<sup>(</sup>٢) والرشاء: رسن الدلو.. .. و الرشاء: الحبل والجمع: أرشية. لسان العرب (١٤/ ٣٢٣).

<sup>(</sup>٣) وجوب ضمان العارية بالتلف هو القول المشهور في المذهب الشافعي ينظر: روضة الطالبين (٤/ ٨٠).

قلت: الفرق أنّ الأجل لازم في الشري، فلا مطالبة قبل الحلول، بخلاف الإقتراض؛ فإنّه لم يأمن المطالبة والحبس قبل الوصول إلى بلد المال.

(ولا يلزمه القبول إن وُهب منه ثمن الماء) أو وُهب منه الدلو أو الرشاء أو أجرة الاستقاء؛ كما لا يلزم قبولُ الثوب على العاري؛ لعظم المنّة فيه على الأصعّ.

وقيل: إن وَهَب الابنُ من الأب أو بالعكس وجب القبول؛ لعدم كثرة المنّة والامتنان بينهما، وهذا هو المتّجه عندي.

(وإن نسِيَ الماءَ في رحله) وظنّ أن لا ماء عنده (أو أضلّه فيه) بعد ما علم كونَه فيه يقيناً (فلم يجِدِ الماء بعد الطلب) في صورة الإضلال (فتيمَّم) [وصلّي] في الصورتين (وجب القضاءُ على أظهر القولين).

اعلم: أن المصنف على أطلق الكلام في حكم النسيان والاضلال على نهج واحدٍ: وهو إجراء القولين فيهما بلا فرق، لكن فيه تفصيلاً لابدّ لمحصّل هذا الكتاب من العلم به، ولا علينا أن نذكره: وهو أنَّ في مسألة النسيان اختلف الأصحاب على طريقين في وجوب القضاء:

أحدهما: القطع بوجوب القضاء من غير إجراء القولين، وأظهرهما: أنّ في المسألة قولين: الجديد والقديم:

ففي الجديد يجب القضاء؛ لأنّ مثل هذا الشخص إمّا أن يكون واجداً للماء أو لا يكون: فإن كان الأول فقد فات شرط التيمم.

وإن كان الثاني فسببه تقصيره، فتجب الإعادة كمن نسي سترَ العورة أو نسي غسلَ بعض أعضاء الطهارة.

والقديم أنّه لا يجب القضاءُ؛ لأن النسيان عندر حال بينِه وبين الماء فيسقط فرضه بالتيمّم، كما لوحال بينهما سبع.

وفي مسألة الإضلال نُظِر: إن لم يستقص ولم يبالغ في الطلب وجب القضاء بلا خلاف، وإن بالغ في الطلب حتّى غلب على ظنه عدم الماء أصلاً فقو لان كلاهما من الجديد على أصحّ الطريقين، وقيل: هما الجديد والقديم: أظهرهما: أنّه تجب الإعادة؛ لأنّه عذر نادر لا يدوم، والقضاء إنها يسقط بالأعذار العامّة أو النادرة التي تدوم.

والثاني: لا إعادة عليه؛ إذ لم يفرِّط في البحث والطلب فيعذر.

قال معظم العراقيين والنووي والإسنوي (١) وصاحب الإرشاد: القولان مخرّجان (١) على القولين في من اجتهد في القبلة وصلّى ثمّ تيقن الخطأ، ولهذا يقال: في مسألة الاضلال وجهان لا قولان.

ولا شكَّ أنك تعلم بعد هذا أنَّ إطلاق المصنف لا يخلو عن [تعسُّف]، تدبّر (٣).

ولبو علم المسافر أن في موضع نزوله بئراً فنسيها وتيمّم فعلى الطريقين في مسألة النسيان.

ولو كان الماء يباع وهو واجد للثمن فنسي الثمن وتيمّم وصلّى، قال ابن كج: يحتمل أن يكون القضاء أصلاً. قال المصنّف في العزيز: والاحتمال الأول أظهر. (1)

(ولو أضل) المسافر (رحله) أي: منزله (في الرحال) أي: في المنازل؛ لظلمة أو دهشة من أحد أو غيرهما (لم يجب القضاء)، وفيه تفصيل ايضاً: وهو أنّه إن لم يمعن في الطلب وجبت الإعادة بلا خلاف، وإن أمعن وبالغ في الطلب ففيه طريقان:

أحدهما: على القولين في إضلال الماء في الرحل.

والثاني: القطع بنفي الإعادة.

المهات طع (٢/ ٣٠٥)، والمجموع (٢/ ٣٠٦)

<sup>(</sup>٢) القول المخرج هو أن يجيب الإمام الشافعي علف بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولا يظهر ما يكون سبباً للفرق بينها، فينقل أصحابه جوابه في كل صورة إلى الصورة الأخرى، فيحصل في كل صورة قولان: منصوص ومحرّج، المنصوص في هذه مخرّج في تلك وبالعكس ينظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (١/٣٦) تأليف الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني القاهري (٣٧٧هـ.)

 <sup>(</sup>٣) مصطلح يستعمل للسؤال في المقام الخزائن السنية (ص١٨٤)، ولعل السؤال هو: هن اعتبر القول المخرج
 قولاً لصاحب المذهب؟.

<sup>(</sup>٤) فتح العزيز (٢/ ٢٥٨) ط دار الفكر، و (١/ ٢١٦) ط.دار الكتب العلمية.

والفرق على وجهين: أحدهما: -ذكره الغزالي - أن نخيّم الرفقة أوسع من الرحل، ورحله أضبط للماء من المخيّم للرحل، فعلى هذا يكون من أضلّ الرحل في الرحال أبعد عن التقصير. (١)

والوجه الثاني: أنّ من صلى وفي رحله ماء فقد صلّى بالتيمم عند الماء، ومن صلّى وقد أضلَّ رحله [فيها] فقد صلَّى وليس معه ماء.

وفيه [وجه] ثالث، وهو: [أنّه] إن وجده قريباً منه فيعيد، ولو وجده بعيداً فلا، وبه قال الحَليمي (٢) من أصحابنا، لكن المختار نفي الإعادة مطلقاً.

(و) السبب (الثاني) من الأسباب المجوّزة للتيمم الاحتياج، وهو: (أن يحتاج إلى الماء الموجود) المملوك أو غيره (لعطشه أو لعطش ذي حرمة معه) - وهو ما سوى الحربيّ والمرتدّ والخنزير والكلب العقور وما في معناهم من سائر الفواسق الخمس " - (إما) للعطش الحاصل (في الحال أو) المترقب (في المال، فيجوز له) عند وجدان ذلك المهاء المحوج إليه (التيمم)؛ دفعاً للضرر الملحق بهم بالعطش لو توضّأ به.

وقضية إطلاقه أنّه لا فرق في توقّع العطش مآلاً بين ما لنفسه وبين ما لرفقته من ذوي الحرمة، وهو الذي عليه المعظم؛ إذ لا فرق بين الروحَين في الحرمة.

وقال الإمام في النهاية والغزالي في الوسيط: ويحتمل أن لا يجوز له التيمّم إذا كان توقّع العطش للرفقة (1).

<sup>(</sup>١) ينظر:الوسيط (١/٣٦٩).

<sup>(</sup>۲) هو أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم المعروف بالحليمي منسوباً إلى جدّه، كان شيح الشافعية بعد شيخه القفال الشاشي بها وراء النهر، ومن شيوخه أيضاً أبو بكر الأودني، ومن مؤلفاته: المنهاج في شعب الإيهان، توفي سنة (۳۸۹) و او ۲۰۱هه) وحمه الله تعالى. ينظر: طبقات السبكي (۳/ ۱۹) وقم (۳۸۹)، وطبقات ابن هداية ط. بيروت (ص ۲۱ و ۱۲۱)، وط. بغداد (ص ۲۰)، وطبقات ابن قاضي شهبة (۱/ ۱۷۸)، رقم (۱۲۰). (۳) الفواسق الخمس هي التي ذكرت في الحديث الشريف المتفق عليه: «خمس فواسق يقتلن في الحرم: الفأرة، والمعقرب، والمحلب العقور»، رواه البخاري، رقم (۳۱۳٦)، ورواه مسلم، رقم (۱۱۹۸)، هذا، والأولى: من سائر الفواسق، أو: من الفواسق، بدون لفظ" الخمس".

<sup>(</sup>٤) ينظر: نهاية المطلب لإمام الحرمين (١/ ٢٢٢)، والوسيط للإمام الغزالي (١/ ٣٦٥).

وحكم وجوب البذل للعاطش وأخذه قهراً وحكم عدم وجوبه لمريد طهر قد مر(١١).

قال أبو عليّ الزُّجاجيُّ (٢) وأقضى القضاة الماورديُّ من المتقدّمين، والزركشيّ والنوويّ من المتأخّرين، في كتبهم: إن كان مع المحتاج ماء طاهر وآخر نجس، يشرب النجسَ ويتوضّأ بالطاهر (٢).

وقال البُّلقيني: لا يلزمه ذلك، بل يشرب الطاهر ويتيمّم، والخلاف فيها إذا كان ذلك في وقت الصلاة؛ لتوجُّه الوجوب عليه، أمّا لبو كان قبل الوقت فيجوز شرب الطاهر بلا خلاف.

قال الغزالي: وعلى هذا فينبغي أن يقال: إن قدر على التطهُّرِ بالماء وجمعِه في ظرف لشربه لزِمه ذلك ولم يجُز التيمّم؛ لأنه إذا أُمِر بشرب النجس والوضوء بالطاهر فأولى أن يؤمر بالوضوء وشربِ المستعمل(1).

قال الشافعي: إذا مات رجل من القافلة وله ماء ورفقاؤه يخافون العطش شربوه ويمّموه وأدّوا ثمنه إلى الورثة؛ لأتهم يخافون على مهجتهم، وليس للشرب بدل، وللطهارة بدل، وهو التيمم (٥).

وأراد بالثمن: إمّا المثلَ حيث يؤدّون من مكان للماء قيمةٌ هناك، وإما القيمةَ باعتبار مكان الأخذ حيث لم يكن له قيمةٌ عند مكان الأداء.

ولو أوصى بالماء للأحوج فيقدِّم العطشانَ، [شم] ذوي الإحترام، فإن لم يف بهم فيُقرع بينهم، ثم الميتَ؛ لأنه خاتم أمرَه، وإن كانا اثنين فالسابق منها، وإن تساويا

<sup>(</sup>١) في قوله وللعطشان أن يأحذ إلخ.

<sup>(</sup>۲) بضم الزاي وتخفيف الجيم هو الإمام أبو علي الحسن بن محمد بن العباس الزجاجي الطبري الشافعي، عدث فقيه. من شيوخه: أبن القاص، ومن مؤلفاته: التهذيب في فروع الفقه الشافعي ويسمى: زيادة المفتاح، ومن تلاميذه القاضي أبو الطيب، توفي في حدود (۲۰۱ه). ينظر: طبقات ابن السبكي (۳/ ۱۸) رقم (۳۸٦)، وطبقات ابن هداية الله ميروت (۱۱)، وبغداد (۳۲).

ره) ينظر الحاوي الكبير (١/ ٢٩٠)، ولكن في المجموع (٢/ ٢٨٣)، والروضة (١/ ٢٦٢): أن الأصح أنه يشرب الطاهر ويتيمم.

<sup>(</sup>٤) الوسيط (١/ ٣٦٦).

<sup>(</sup>٥) ينظر: مختصر المزنى ط.دار المعرفة، باب التيمم (٨).

فالأفضل، فإن تساويا فبالقرعة، ثم الحائض؛ لأنّ حدثها أغلظ وقد تعلق بهاحقّان، كما لا يخفى (''، ثمّ الجنب، ثمّ المحدث، [إلا] إذا قصر الماء عن غسل الجنب وكفى لطهارة المحدث، فيقدَّم المحدث، وقد صرّح به الزركشي، وصاحب العمدة (''، وأبو العباس الجرجاني.

(والسبب الثالث المرض)، وهومبيح للتيمّم في الجملة: قال الله تعالى: ﴿ وَإِن كُنْهُم مَرْضَى فَتَيَمَّمُوا ». (٣) أَوْعَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ الآية. (النساء: ٤٣) قال ابن عباس: «المعنى: إن كُنتُم مَرضَى فتيَمَّمُوا ». (٣) ويستوي في هذا السبب المسافر والمقيم وصاحب الحدث الأكبر والأصغر.

ثم المرض المبيح ما أشار إليه فقال: (الذي يخاف من استعمال الماء معه) أي: مع وجود ذلك المرض (على) فوت (روحه أو) على فوت (عضو) بالكلية أو فوت منفعة (عضو يبيح) بسبب ذلك المرض (له التيمم)؛ لما روي عن ابن عباس في تفسير الآية: «إذا كانت بالرجل جِراحَةٌ في سبيلِ اللّهِ، أو قُرُوحٌ أو جُدَرِيٌّ فيُجنِبُ ويَخافُ أن يَغتَسِلَ فيمُوتَ؛ فيتَيَمَّمُ بالصّعِيدِ». (1)

ولايقال: إن إسم المرض لا يقع على الجراحة والإنكسار ونحوه؛ لأنّا نقول: المراد بالمرض العلّة العارضة التي يخاف معها من استعمال الماء فيشمل الجميع؛ ألا ترى أن ابن عباس فسّر المريض بالجريح ؟(٥)

<sup>(</sup>١) حق الله تعالى بالتطهر وأداء الصلاة، وحق الزوج بالاغتسال لتمكينه.

<sup>(</sup>٢) نسب الشارح في مقدمة الكتاب العمدة إلى الشيخ تقي الدين السبكي علي بن عبد الكافي (ت٥٦٥هـ). وسبقت ترجمته هناك، هذا وتوجد عدة كتب باسم العمدة، صها العمدة لأبي بكر الشاشي: محمد بن أحمد (ت٥٠٧هـ).

<sup>(</sup>٣) قال شيخ الإسلام في تلخيص الحبير (١٤٦/١)، رقم (١٩٨): لم أجده هكذا.ا.هـ، ورواه الدار قطني (١٧٨)، رقم (١٧٨)، رقم (١٠١٥)، عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً، وقال: الوقف هو الصواب، ولفظه: "رخّص للمريض التيمم بالصعيد».

<sup>(</sup>٤) صحيح ابن خزيمة (١/ ١٣٨) كتاب (١) ، رقم (٢٧٢)، ثم قال: هذا خبر لم يرفعه غير عطاء بن السائب، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٢٤)، رقم (٢٠٠١ و ١٠٠٧)، ثم أشار إلى أنّه روي موقوفاً ومرفوعاً، ومستدرك الحاكم (١/ ٢٧٠) رقم (٥٨٦)، وقال: رفعه، وسنن الدار قطني (١/ ١٧٧)، رقم (٩).

<sup>(</sup>٥) في الحديث المثبت هنا في تفسير الآية الكريمة، والموجود في تنوير المقباس، التفسير الذي ينسب لسيدنا عبد الله بن عباس عصى الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان (١/ ٧١).

(وكذا) يبيح له التيمم (لوكان المخوف) من استعمال الماء (بُطء) بفتح أوله أو ضمه (البُرء) أو شِدَة الضنَى، أي: العُجف،أو زيادة العلّة، (أو شَيناً فاحشاً) كتغير لونٍ، ونُحُول، واستحشاف (١٠)، وثغرةٍ تبقى، ولحمةٍ تزيد، ونحو ذلك، (على الأصح) من القولين في أظهر الطرق؛ لأنا لا نوجب شري الماء بأكثر من ثمن المثل؛ لما فيه من البديهيّ أن الضرر، ومن البديهيّ أن الضرر هنا أشدٌ.

والثاني: المنع؛ لأن إباحة التيمّم للمريض مأخوذ من الآية، وقد روينا عن ابن عباس اعتبار خوف التلف فيه.

وأجيب بأن ترك الصوم وترك القيام في الصلاة لا يعتبرفيه خوف التلف، بل يكفي شيء ممّا ذكر بالإتّفاق، فكذلك هنا.

والطريق الثاني القطع بالجواز من غير جريان القولين، ويؤوّل قول المنع على ما إذا لم يلحقه إلا مجرّد الألم في حال الوضوء من غير استدامة.

والطريق الثالث القطع بالمنع، ويؤوّل الجواز على ما إذا كان المخوف التلف.انتهي.

ونقل الأصحاب طريقة أخرى على الجزم بالمنع في الشين الفاحش؛ إذ ليس فيه بطلان عضو ولا منفعة وإنها هو فوات جمال.

وأجاب ابن سريج والإصطخري(٢) عنها وقالا: إنّ الشين الفاحش يشوّ ه الخلقة ويدوم ضرره، فأشبه تلف العضو.

ثم ألفاظ الكتاب: قوله: " شيناً فاحشاً " لا بدّ له من قيد آخر:

وهو: كونه على عضوٍ ظاهر، وهو ما يبدو عند المهنة غالباً، فلو كان المخوف شيناً فاحشاً في عضوِ باطنٍ - وهو ما يعد كشفه هتكاً للمروءة - فلا يؤثر، ولا نظر لفحش

<sup>(</sup>۱) نحل حسمه، كمنع وعلم ونصر وكرَّم - نُحولا: ذهب من مرض أو سفر، فهو ناحل ونحيل القاموس المحيط، مادة: ن.ح.ل (۶٫۲۶)، واستحشفت الأذن أو الضرع: يبست وتقلصت. المصدر نفسه، مادة (ح.ش.ف) (۳/۲۳)، طبع دار الجيل.

 <sup>(</sup>٢) الإصطخري هو الحسن بن أحمد بن يزيد، صاحب الشروط، والوثائق، والفرائض الكبير، وأدب القاضي والأقضية، س.ت.

نقص قيمة القنّ كما قيل ولو شابّة مقصودة للاستمتاع بذلك؛ لأنّه غير محقّق، بخلاف بذل فلسِ زائد على ثمن المثل؛ لأنّه خسران محقّق.

وخرج بقوله: " فاحشاً " ما لو كان المخوف أثر جدريٍّ ونحوه؛ فأنّه لا يؤثّر وإن كان على عضو ظاهر.

ولعلّك تقول: ما الفرق بين زيادة العلَّة وبطء البرء حيث جعلتَ كلَّ واحد سبباً مخوفاً؟

فنقول: المراد بزيادة العلّـة إفراط الألم وكثرة المقدار وإن لم تمتدّ المدّة، ومن بطء البرء إمتداد المدّة وإن لم يزد القدر، وقد يجتمع الأمران.

ويعتمد في كون المرض مرخِّصاً على معرفة نفسه إن كان عارفاً بالطبِّ، أو على قول طبيب مسلم ثقة بالغ عدل، ولا يشترط كونه ذكراً أو حرّاً؛ لأنّ طريقه الإخبار، وإخبار العبد والمرأة مقبول.

وإن لم يعرف بنفسه ولم يجد من يخبره لكن يخاف من استعمال الماء ففي جواز التيمّم له خلاف:

قال الشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد: جاز له التيمم لكن يلزمه الإعادة إذا برئ أو وجد المخبر، وإن أخبره بجواز التيمم؛ لأنّه كان شاكّاً في السبب المجوّز وقت التيمم(١).

وقال صاحب التحقيق: لا يتيمّم (")، ونقله صاحب الروضة عن أبي عليّ السنجي وأقرّه (")، واعتمده ابن العماد، واستدلّ بأنّ شأن كلّ واجب إذا شكّ في خوف مسقط أن لا يسقط بل لابدّ من تحقّقه أو ظنّه بعلامة شرعية. قال في المجموع: ما رأيت من وافقهم ولا من خالفهم (")، إنتهى.

<sup>(</sup>۱) فتح الجواد (۱۰٦/۱).

<sup>(</sup>٢) صاحب التحقيق هو الإمام النووي. وينظر: التحقيق (ص١٠٨).

 <sup>(</sup>٣) وهو الإمام النووي أيضاً في الروضة (١/ ٢٦٥)، وأبو على السنجي هو صاحب المجموع الذي نقل عنه الإمام الغزالي في الوجيز.

<sup>(</sup>٤) المجموع للإمام النووي (٢/ ٣٣٢).

أقول: وافقهم أقضى القضاة الروياني وخالفهم أزهد الزهاد البغويّ وأفتى بأنّه يجوز له التيمم (١)، وتبعه جمع من المتأخّرين وانتصروا له بها نقل صاحب المجموع عن النصّ: "بأن المضطر إذا خاف من طعام أحضر إليه أنّه مسموم جاز له أكل الميتة (٢) " فاستقرّ الفتوى على جواز التيمّم ووجوب الإعادة، والله الموفق.

(وفي معنى المرض) - في جواز التيمّم لا في سقوط القضاء، كما سنذكر - (شدة البرد) بحيث يخاف معه فوت عضوٍ أو منفعته وعَجَز عما يسخّن به الماءَ

وعما يستدفئ به نفسه، جاز له التيمم؛ لما روي: «أنَّ عمرَو بنَ عاصٍ تيمَّمَ لشدَّةِ السردِ في غزوةِ ذاتِ السلاسلِ، وكان بمحضر النبي على فأقرّه، وصلَّى بأصحابِه»(").

(وإن امتنع من استعمال الماء في بعض أعضائه دون بعض لجراحة ونحوها) كانكسار: فإمّا أن كان عليه ساتر) من نحو جبيرة -وهي: فإمّا أن كان عليه ساتر) من نحو جبيرة -وهي: الألواح التي تُهيَّا لذلك - أو لصوق - وهي: الخرقة المطليّة بالضاد الملصقة على الجراحة - (غَسَل الصحيحَ) من أعضائه، (والصحيح أنّه يتيمّم مع ذلك).

إعلى أنّ هذه العبارة غير صحيحة؛ لأنّها تفهم جريان الخلاف في التيمم وعدم جريانه في غسل الصحيح، والحال أنّ الأمر بالعكس؛ إذ التيمّم مقطوع به، وفي غسل الصحيح طريقان:

أحدهما: فيه قولان: أحدهما: لا يجب عليه غسل الصحيح بل يكفيه التيمم؛ لأن غسل بعض الأعضاء لا يكفي مطهِّراً والتيمّم يكفي مطهِّراً.

والثاني: أنّه يجب؛ لأنّه قادر على [استعمال الماء] في الجملة فلا يساغ له التيمّم حتى يستعمله .

<sup>(</sup>١) ينظر: بحر المذهب (١/ ٢٤٩)، والتهذيب للبغوي (١/ ٤١٤).

 <sup>(</sup>۲) المجموع (٩/ ٥٤)، طبع دار الفكر (١٩٩٧م)، والأم (٢/ ٢٥٣)، الطبعة الثانية (١٩٩٣م) -دار المعرفة -بيروت.

<sup>(</sup>٣) المستدرك، رقم ( ٦٢٨و ٦٢٩). وسنن أبي داود، رقم (٣٣٤و ٣٣٥)، وسنن البيهقي الكبرى، رقم (٣٠١ و٢٠١) ثم قال: ويحتمل أن يكون قد فعل ما نقل في الروايتين جميعاً، غسل ما قدر على غسله وتيمم للباقي.

وهذان القولان عند أصحاب هذا الطريق مخرّجان (١) على القولين فيما إذا وجد من الماء ما لا يكفيه.

والطريق الثاني- وهو المعمول به-: القطع بوجوب الغسل من غير جري الخلاف؛ لأن اعتلال بعض الأعضاء لا يزيد على فقدانه، ومن المعلوم أن لو كان المقطوع بعض الأطراف لم يسقط عنه غسل الباقي، فههنا أولى.

وأجاب أصحاب هذا الطريق عن تخريج الطريق الأوّل؛ بأن الخلل ههنا في الشخص لا في آلة العبادة، وثَمّة في الآلة التي تتأدّى بها العبادة، فأشبه ما إذا وجد بعضَ الرقبة.

وإذا قلنا بوجوب الغسل فلا يجب مسح موضع العذر بالماء وإن لم يضره؛ لأنّ واجبه الغسل فإذا تعذّر فلا فائدة في المسح، بخلاف المسح على الساتر الآتي؛ لشبهه بالمسح على الخفّ.

ويجب أن يُمرّ التراب عليه إن كان بمحلّ التيمّم ما لم يضرّه كما هو ظاهر، ومثله ما لو كان بالجراحة أفواه مفتّحة وأمكن إمرار التراب عليها؛ لأنّها صارت ظاهرةً.

(ولا ترتيب) واجبٌ (بين غسل الصحيح والتيمّم إن كان جنباً) بل مخيّر: إن شاء قدّم غسل الصحيح على التيمّم وإن شاء أخّر؛ إذ لا ترتيب فيه.

وفي وجه: يقدّم غَسل الصحيح؛ لأن الغسل أصل والتيمّم بدل، فيقدم الأصل؛ كما إذا وجدمن الماء ما لا يكفيه.

وأجيب بأن التيمم ههنا للعلة وهي مستمرّة، وثمة لعدم الماء، فلا بدّ من استعمال الموجود ليصير عادماً.

(وإن كان محدثاً فالأصحّ) من ثلاثة أوجه: (أنّه يُشترط إيقاعُ التيمم في وقتِ غسل المعلول)؛ لأن التيمّم بدل عن موضع العذر، فلا يجوز أن ينتقل عن العضو المعلول قبل أن يتيمّم.

ولا يجوز أن يقدّمه عليه إذا لم يكن المعلول أوّل أعضاء الوضوء؛ إذ الترتيب شرط في

<sup>(</sup>١) سبق تعريف القول المخرج قبل الكلام على السبب الثاني من أسباب التيمم بأسطر.

الوضوء فلا يعدل عن عضوٍ إلى عضوٍ ما لم يتمّ تطهير الأول أصلاً وبدلاً.

(حتّى يحتاج إلى التيمم مرّتين إذا كانت الجراحة على عضوين): كأن كانت على الوجه جراحة وعلى اليد أخرى، يغسل الصحيح من وجهه ويتيمّم للمعلول منه، ثم يغسل الصحيح من يديه ويتيمّم للمعلول منها، ثم يمسح [برأسه]، ويغسل رجليه.

والثاني: يجب تقديم غسل المقدور عليه كما ذكرنا في الجنب، وجوابه قد ذكر (١).

والثالث: أنّه يتخير: إن شاء قدّم الغسل على التيمّم وإن شاء أخّر عنه وإن شاء أدخله في خلال المغسول، ولا نظر إلى أنّ الترتيب مرعيّ في الوضوء؛ لأن التيمّم فرض مستقل بنفسه، والترتيب إنها يراعى في العبادة الواحدة، وبه قال [الشيخ] أبو عليّ السنجى (٢٠).

وأجيب: بأن كون التيمّم فرضاً مستقلاً بنفسه ممنوع، بل [هو] وصف تابع في طهارة العضو المعلول، وكونه مستقلًا في بعض الموادّ لا ينافي كونه تابعاً ههنا، تأمّل (٣).

وعلى هذين الوجهين يكفي تيمّم واحد وإن تعدّدت الجراحة.

(وإن كان عليه ساتر (أ) كالجبيرة) التي ذكرنا (ولم يمكن نزعها)؛ خوفاً مما ذكر من المحذور (عند الطهارة) أي: الغسل أو الوضوء (فغسلُ (٥) الصحيح والتيمُم كما ذكرنا) من وجوبِ الترتيب في حقّ المحدث، وعدمِه في حقّ الجنب.

وقوله: "فغسل الصحيح" إما فعل ماض بمعنى الغابر" أي: فيغسل الصحيح، وإما مصدر مرفوع مضاف إلى الصحيح، فحين في: إما أن يكون مبتداً محذوف الخبر والتيمّم عطف عليه، أي: فغسلُ الصحيح والتيمّمُ واجب كما ذكرنا. وإما أن يكون

<sup>(</sup>١) قبل سطور، في قوله في جواب من استدل بأصلية الغسل وتبعية البدل: التيمم هنا للعلة، وثمة لعدم الماء إلخ..

 <sup>(</sup>٢) الحسين بن شعيب صاحب كتاب المجموع وتعليقة جمع فيها بين مذهبي العراقيين والخراسانيين وشرح فروع
 اله الحداد.

<sup>(</sup>٣) إشارة إلى الجواب القوي. ووجه قوّته أن التابعية والمتبوعية أمران اعتباريان.

<sup>(</sup>٤) عطف على قوله في (ص ٢٢٩) (فإن لم يكن عليه ساتر).

<sup>(</sup>٥) (٥) جاء في نسخة بلفظ: " فيغسل " و هذا أولى.

<sup>(</sup>٦) الغابر: الماضي، فالأنسب: بمعنى الحاضر، بقرينة تفسيره بـ " فيغسل الصحيح"...

فاعل فعل محذوفٍ، أي: فيجب غسل الصحيح والتيمّم، فلمّا حذف الفعل أدخل الفاء على الفاعل ليدلّ على أنّ فعل الجزاء محذوف، وهذا لا يصحّ إلا على رأي الزَجاّجي (١).

ووجب غسل الصحيح بقدر الإمكان، حتى لو قدر على غسل ما تحت أطراف الجبيرة من الصحيح الذي أخذته الجبيرة -وجب ذلك: بأن يضع خرقة مبلولة عليه ويعصرها لينغسل تلك المواضع بالتقاطر منها.

(ويمسح مع ذلك) أي: مع غسل الصحيح والتيمم (الجبيرة بالماء على الأصح)؛ لما روي: « أنّه على أَمَرَ عليّاً أن يَمسحَ على الجَبَائِرِ» (٢).

وقيل: يكفيه التيمّم ولا يمسح، وبه قال أبو عبد الله الحنّاطي، والقاضي أبو الطيّب ٣٠٠.

(والأصحّ) من الوجهين (أنه بجب استيعابها) أي: تعميم الجبيرة بالمسح؛ إذ هو مسح أبيح لكون الماسح عاجزاً عن الأصل، فيجب التعميم كالمسح في التيمّم.

والثاني: يكفي ما يقع عليه الاسم؛ كمسح الخفِّ والرأس، وأجيب بأن هنا العدول للضرورة، فيجب الإتيان به على حسب الإمكان، وثَمَّة للتخفيف، فكلَّما أخفَّ أحسن (٤٠)، فلا قياس بينهما، لحصول البون.

ويتفرع على هذا مسائل: الأولى: أن تكون الجبيرة على الطهارة كالخفّ، وإلا لم يجز المسح عليها، على الصحيح، ولا تأخذ من الصحيح إلا بقدر ما لابدَّ منه لاستمساك الجبيرة، وإلّا لم يجز.

والثانية: إن كان الماسيح جنباً مسيح الجبيرة متى شياء، وإن كان محدثاً والجبيرة على

<sup>(</sup>۱) أبوالقاسم الزَّجّاجي عبد الرحمن بن إسحاق، نحوي لغوي، تتلمذ على إبراهيم السري الزجّاج فنسب إليه، ومن شيوخه أيضاً: الأخفش وابن دريد ونفطويه من مؤلفاته: الجمل الكبرى في النحو، واللامات في - اللغة، والإيضاح في علل النحو، سكن طبرية دمشق وتوفي بها حوالي (٣٣٩هـ) رحمه الله تعالى ينظر: معجم المؤلفين (٥/٤٢٥)، هذا، ولم أحصل إلى الآن على مصدر رأيه. وهذه أيضاً مسألة نحوية تدل على تصلّع الشارح في النحو. (٢) رواه الإمام الشافعي في الأم (١/١٤١)، رقم (٨٣)، وابن ماجه في سننه، رقم (٢٥٧)، والبيهقي في السن الكبرى، رقم (٢٠٧)، وإسناده ضعيف. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/١٧)، رقم (٢٠٠).

<sup>(</sup>٣) القاضي أبو الطيب الطبري، صاحب شرح مختصر المزني والتعليقة الكبرى، سبقت ترجمته.

<sup>(</sup>٤) الظاهر: فكلما خف حسن.

بعض أعضاء الوضوء مسحَها إذا بلغ إلى غسل ذلك العضو الذي عليه الجبيرة؛ إذ الترتيب ركن في الوضوء.

والثالثة: هل يقدَّر لهذا المسح مدّة؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا؛ لأن تقدير المدّة إنها يعرف بالنقل والتوقيف، ولم يرد من الشارع سوى المسح، فله الاستدامة إلى البرء، وبه قطع الصيدلاني (١)، واختاره المصنف في العزيز، والنووي في الروضة (٢)، والزركشي في الإرشاد، وابن حجر في شرحه (٣)، وسراج الدين بن الملقّن في العجالة (٤)، وأبو العباس الجرجانيّ في التحرير، وغيرهم.

والثاني: نعم، لأنّه مسح على حائل فأشبه المسح على الخفّ، ففي حقّ المقيم يقدّر بيوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهنّ، وبه قال الإصطخريُّ وأبو على الفارسيّ (٥) وغيرهما.

<sup>(</sup>۱) هو أبو بكر محمد من داود بن محمد المروزي، نسبته إلى بيع العطر، ويعرف بالداودي أيضاً نسبة إلى أبيه من شيوخه القفال المروزي، ومن تأليفاته تعليقته على مختصر المزني تعرف عند الخراساليين بطريقة الصيدلاني. أم يعرف تاريخ وفاته تحديداً ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (۲/ ٤٣٨)، رقم (٣٢٣)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله طبع بيروت (١٥٢ و١٥٥)، وطبع بغداد (ص٥٦).

<sup>(</sup>٤) عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، تأليف سراج الدين أبي حفص عمر بن عيي بن أحمد المعروف بابن النحوي والمشهور بابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، سنة الطبع (١٤٢١هـ ٢٠٠١م)، الناشر: دار الكتاب-الأردن (١٣٩/١).

 <sup>(</sup>٥) من هو أبو عني الفارسي هذا؟ من معوقات تحقيق هذا الكتاب وجود أسياء أعلام مشتركة بين أشخاص، ووجود أسياء كتب كذلك، ومنهم الشيخ أبو عني الفارسي، فيوجد في كتب التراجم ثلاثة علماء مهذه الكنية والشهرة:

اسهاء تب كذلك، ومنهم السيخ بوطي الفارسي، ليو بمناي صب الرار بم عرف على به الستنبان. من شيوخه الحسن بن سعيد الفارسي ثم البغدادي البزاز، وبعضهم يسميه حسيناً، يعرف بابن البستنبان. من شيوخه سميان بن عيينة، ومن تلاميذه القاضي المحاملي توفي سنة (٢٣٦هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: سير اعلام النبلاء (٢٢/ ٥٠٠)، رقم (١٩٧)، والمرجح أنه هو المقصود هنا.

وثانيهم: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو عني الفارسي الفسوي النحوي، صاحب التصانيف من شيوخه الحسن بن سعدان وأبو القاسم التنوخي والزجّاج، ومن تلاميذه ابن جني وعني بن عيسى الربعي، ومن مؤلفاته الإيضاح والحجة والبعداديات والتكملة. توفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ) رحمه الله تعالى ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٧٩)، رقم الترجمة (٢٧١).

وثالثهم: الحسن بن مسلم بن أبي الجود الفارسي العراقي، من أصحاب الشيخ عبد القادر من شيوخه أبو البدر الكرخي، ومن تلاميذه الدبيثي كان يدري الفقه والفرائض. توفي سنة (٩٤هـ) رحمه الله تعالى ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٠١)، رقم (١٥٧).

قال الإمام في النهاية: وهذا الاختلاف فيها إذا كان يتأتى الرفع بعد انقضاء كلِّ يوم وليلة من غير ضرر بيّن، فإن لم يمكن فلا خلاف في جواز الاستدامة، وإن كان يتأتّى ذلك في كلّ طهارة وجب النزع لا محالة ولا يجوز المسح (١٠).

وحكم اللصوق في الكلّ حكم الجبيرة.

(والأصحّ) من القولين (أنّه إذا تيمّم للفريضة الثانية لا يجب استئناف الوضوء) للمحدث، والغسل للجنب؛ إذ التيمّم طهارة مستقلة في الجملة، فلا يلزم بارتفاع حكمها انتقاض طهارة أخرى وإن كانت بعضها منها في هذه الصورة، كما لو اغتسل الجنب ثم أحدث يلزمه الوضوء ولا ينتقض به غسله، وإن كان بعض أعضاء الوضوء بعض المغسول في الجنابة.

والثاني: يجب الإستئناف؛ لأن كليها صارا كطهارة واحدة، فمتى ارتفع جزؤها ارتفع كلها.

(بل الجنب لا يعيد شيئاً من الغسل) [المترتب] على العضو المعلول؛ كما لا يجب عليه الاستئناف، بل يكفيه التيمّم ما لم يُحدث، وإذا أحدث نُظر: إن كان الجرح بغير أعضاء الوضوء وأحدث قبل أن يصلي فرضاً، لزمه الوضوء فقط؛ لأن تيمُّمه عن غير أعضاء الوضوء، فلا يؤثّر فيه الحدث، أو بعد الفرض وأراد التنفل، كفاه الوضوء، أو فرضا آخر، لزمه الوضوء والتيمم.

(والأظهر) أي: من الوجهين (أن المحدث يعيد غسل ما يترتب على العضو المعلول من الأعضاء)؛ لأنّه إنها تيمّم بدلاً عن محلّ العذر، فإذا وجبت إعادته خرجت طهارته عن كونها تامّة، فإذا أتمّها وجبت إعادة غسل ما بعد ذلك؛ كمن أغفل لمعة من وجهه ثم علم بعد الفراغ من الوضوء، فإذا غسلها وجب غسل ما بعدها من الأعضاء.

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (١/ ٢٠١).

وبه قال المصنّف في الشرحين، والغزالي، والإمام، والشيخ أبو علي (''، وأقضى القضاة الروياني (٢)، وغيرهم من المعتبرين.

والثاني: لا يجب أن يعيد، بل هو كالجنب؛ لأن الوضوء الكامل لا تجب إعادته لكلً فريضة، فكذلك غسل الصحيح الذي هو بعضه، والذي يعاد لكلّ فريضة هو التيمّم، وبه قال ابن الحدّاد (")، والنووي في الروضة، ونسبه إلى المحققين (المحققين)، واختاره صاحب الإرشاد وشارحه، والإسنويّ في المهات (")، وغيرهم من المتأخّرين. وهو الذي يحاوله قلبي. [والله الموفق].

خاتمة: إذا رفع الساتر لتوهم البرء فإذا هو لم يبرأ، لم يبطل تيمّمه ولو كان في الصلاة، بخلاف ما لو توهم الماء؛ فإنّ تيمّمه يبطل وإن بان خلاف ما يتوهمه؛ لأنّ طلب الماء واجب عند توهم البرء، وللإمام فيه توقّفٌ. واجب عند توهم ولم يشعر به وجب قضاء ما صلّى بالتيمم من حين البرء.

ولو شدّ جبائر بعضها فوق بعض جباز له المسح على العليا على المعتمد، ذكره صاحب الإرشاد (١٠).

安泰安

<sup>(</sup>١) ليس هو الشيخ أبا على السنجي؛ لأنّه يرى الخيار بين تقديم التيمم على غسل المعلول وتأخره وتوسطه، كما في المجموع للإمام النووي (٢/ ٣٣٤)، فإذاً يمكن أن يكون هو أحد الأعلام المذكورين في التعليق قبل السابق باسم أبي على الفارسي.

 <sup>(</sup>۲) العزيز (١/ ۲۲۸) ط.دار الكتب، و (٢/ ٣٠٦)، والوجيز في (٣/ ٣٠٤)، و نهاية المطلب (٢٠٣١-٢٠٤)،
 وبحر المذهب (٢/ ٢٥٣).

<sup>(</sup>٣) شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد الكناني المصري، صاحب كتاب الفروع في المذهب، والباهر في المفقه، وأدب القضاء، وجامع الفقه من شيوخه النسائي وأبو إسحاق المروزي، انتهت إليه الرئاسة في مصر توفي سنة (٣٣٤أو ٣٣٥) رحمه الله تعالى ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٤٥- ٤٥١)، رقم (٢٥٦)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٥- ٥٥)، رقم (١١٤)

<sup>(</sup>٤) قال في زوائد الروضة: قُلتُ. بَلِ الْأَصَحُّ عِندَ الْمُحَقِّقِيَن: أَنَّهُ كَالْجُنْبِ. روضة الطالبين (١٠٧/١).

<sup>(</sup>٥) فتح الجواد (١٠٨/١)، والمهات طبع دار ابن حزم (٢/٤٢).

<sup>(</sup>٦) الظاهر "شارح الإرشاد"، وينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد (١٠٨/١).

## مايتيمّمبه

(فصل) في بيان ما يتيمّم به (يجوز التيمم بالتراب بأنواعه)، مما يقع عليه اسم التراب، كالأعفر وهو الذي لا يخلص بياضه، والأسود، والسبخ (()، - وهو الذي لا ينبت [عليه]شيء؛ لملوحته، دون الذي يعلوه الملح؛ إذ اسم التراب لا يقع على الملح والبطحاء، وهو التراب الناعم في مسيل الماء، (حتى الطين الذي يُتَداوَى به) كالطين الأحمر الأرمنيّ الذي يؤكل تداوياً، والأبيض الخراسانيّ الذي يؤكل سفهاً؛ فكل ذلك يقع عليه اسم التراب كما يقع اسم الماء على العذب والمالح والكدر والصافي؛ "وقد تيمّم رسولُ اللّه مِن بُرُابِ المدينةِ، وأرضُهُ سَبخةٌ» (().

وما نقل عن الشافعي على في بيان ما لا يتيمَّم به قال: "ولا السبخ ولا البطحاء (") "ليس ذلك باختلاف قول منه، باتفاق الأصحاب، بل [أراد بهم]]: إذا كانا أصليَّين لا غبار عليهما، فهما إذاً كالحجر، انتهى.

قال المصنف في العزيز: وسئل القاضي حسين عن تراب الأَرَضة فقال: ما أخرجته من الخشب لم يجز التيمُّم به وإن شابهَ الترابَ؛ لأنّه ليس بتراب، وإن أخرجته من مدّر جاز، ولا بأس باختلاط لعابها به؛ كالتراب المعجون بالخلِّ إذا جفَّ تُيُمِّم به (٤).

(ولا يجوز التيمم بم لا يسمّى تراباً: كالزرنيخ والمعادن)، أراد به معادن الذريرة

<sup>(</sup>١) سَبَخة - بفتحتين -: الأرض الرملة التي لا تنبت لملوحتها، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٣/ ١٠٢).

<sup>(</sup>٢) وهذا مستفاد من حديثين التيمم بتراب المدينة مستفاد مما رواه البخاري في صحيحه، رقم (٣٣٠) بلفط. «أقبل النبي تي صحيحه، رقم (٣٣٠) بلفط. «أقبل النبي تي متن أقبل على الجدار، فمسحّ بوجهه ويديه، ثمَّ ردَّعليه السلامُ»، وهو متفق عليه، وكون تراب المدينة سبخة مستفاد مما رواه البخاري أيضاً عن عائشة ١ في شأن دار الهجرة (٨٠٣/)، رقم (٢١٧٥) بلفظ: «قد أريت دار هجرتكم، أريت سبخة ذات النخل بين لابتين «ينظر: تلخيص الحبير (١٤٩/) رقم (٢٠٣).

<sup>(</sup>٣) من الناقلين ابن المنذر في الأوسط: (٣٩/٢)، وقد نقل الشارح بالمعنى كعادته. وهو موجود في الأم (١/ ٥٠) بلفظ: فَأَمَّا البَطحَاءُ الغَلِيظَةُ وَالرَّقِيقَةُ وَالكَثِيبُ الغَلِيظُ فَلاَ يَقعُ عليه اسمُ صَعِيدٍ، إ. هـ، والبطحاء الحصى الصغار النهاية (١/ ١٣٤).

<sup>(</sup>٤) الأرَّضة: دويبَة تأكل الخشب. المصباح المنير (١٢/١)، وينظر: العزيز (٢/ ٣١٠)، دار الفكر، ودار الكتب (١/ ٢٣١)، هذا، وفي عبارة العزيز بدل" لأنَّه ليس متراب": " فأنَّه ليس متراب وإن شابهه "، وبدل" باختلاط لعابه به ": "باختلاطه بلعابها".

والنُورة والجصّ (') وشبه ذلك مما لا يسمّى تراباً، وأما معادن الذهب والفضّة إن ظهر جوهرهما بحيث يعدّ خليطاً بالـتراب فلا يجوز، وإلا فيجوز.

ولا يجوز بالأحجار المدقوقة، ولا بالقوارير المسحوقة، ولا بفُتات الأوراق، ولا بحيلة الشجر (٢٠)، ونحو ذلك.

وفي قول: يجوز بذلك كله؛ لأنه من الأرض.

وأجيب بها روى حذيفة (٢٠ عن رسول الله ﷺ قال: «فُضّلنا على الناسِ بثَلاثٍ: جُعل لنا الأرضُ مسجِداً، وجُعل ترابُها طَهوراً» (٢٠ الحديث، عَدَل إلى ذكر التراب بعد ذكر الأرض؛ فلولا اختصاص الطهور بالتراب لقال: جُعل لنا الأرض مسجداً وطهوراً.

(ويجوز) التيمّم (بالرمل إن ارتفع منه غبار) يلصق باليد، لأن ذلك الغبار تراب، [وعليه يحمل] نصّ الشافعي فيه بالجواز (٥)، ولا يجوز إن لم يرتفع منه غبار يلصق باليد خشناً أو ناعماً، وعليه يحمل نصُّه الآخر فيه، وهو عدم الجواز (١).

فإذا عرفت محمل النصين فعليك أن لا تظنّ أنّ هذه المسألة ذات قولين كما ظنّ صاحبُ التلخيص، بل عدم الجواز في الرمل الخشن الذي لا يرتفع منه غبار مقطوع به، وجوازه في الذي يرتفع منه مقطوع به؛ لاتفاق الأصحاب على تفريق النصين على الحالتَين كما أشرنا إليه، تأمّل (٧٠).

ثمّ اعلم بأن الرمل خشناً أو ناعماً من جملة التراب؛ إذ هو من طبقات الأرض كما يأتي

<sup>(</sup>١) الذريرة: نوع من الطيب، قال الزمخشري: هي فتات قصب يؤتي به من الهند المصباح المنير (١/ ٢٠٧).

<sup>(</sup>٢) لم اجد معناه في المعاجم، ولا لفظا يشابهه في المصادر، وفي (ب) باجيلة الشجر، ولم أُجده أيضاًفي المعاجم.

<sup>(</sup>٣) أبو عبد الله حذيفة بن اليهان الصحابي.

<sup>(</sup>٤) رواه مسلم (١/ ٣٧١)، رقم (٥٥٢)، ولفظه: «عن حذيفة قال: قال رسول الله يَنْ فُضَّلْنَا على الناس بِثَلاَثِ جُعِلَت صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلاَئِكَةِ وَجُعِلَت لنا الأَرضُ كُلُّهَا مسجِدًا وَجُعِلَت تُربَّتُها لنا طَهُورًا إذا لم نَجِد المَاءَ وَذَكَرَ خَصلَةً أَخْرَى»، والبيهقي في السنن الكبرى، (١/ ٢١٣)، رقم (٩٦٣)، والحديث صحيح الإسناد. ينظر: المجموع (٢/ ٢٤٥).

<sup>(</sup>٥) جاء ذلك في القديم والإملاء. ينظر: متن المهذب في شرحه: المجموع (٢/ ٢٤٧).

<sup>(</sup>٦) جاء ذلك في الأم (١/ ٥٠) في قوله: " والكثيب الغليظ، فلا يقع عليه اسم التراب حينئذ، وإن خالطه تراب.ا.هـ.

<sup>(</sup>V) إشارة إلى دقة الجواب وقوته.

عن الماوردي(١)، ومن ثَمَّة أفتى النوويّ والإسنويّ بأنّه لو سحِق الرملَ الصرف وصار له غبار - أي: لم يبق فيه ما يمنع لصوقه بالعضو - أجزأه، بخلاف الحجر المسحوق(٢).

ولا ينافيه تعليلهم لعدم الإجزاء في ما لا غبارله بأنّه حصىً متصاغرة جدّاً كالأحجار المدقوقة؛ لأنّ معناه: أنّ عدم الغبار فيه ألحقه بالحجر المدقوق، لا أنّه لا يسمّى تراباً بالكلّية، فقد قال الماورديّ: عدم الإجزاء فيه؛ لعدم الغبار، لا لخروجه عن جنس التراب".

وما وقع في بعض العبارات: أنّه لا يسمى تراباً مؤوّل، وعلى [هذا] التفصيل المصرّح به في شرح الإرشاد والمجموع (١٠) يحمل ما وقع في كتب المصنّف والنووي من إطلاق الإجزاء وإطلاق عدمه.

(ولا يجوز) التيمّم (بسحاقة) أي: بها يسحق من (الخزف) بإمراره على حجرٍ ونحوه ويصير غباراً؛ لأنّه تجدّد له اسم آخر غير التراب بسبب طبخه؛ ألا ترى أن العرب يقولون: صار الطين خزفاً والصيرورة إنها تستعمل فيها حال عن أصله بحيث لا يقع عليه اسمه الأول؟، لكن لو شُوي الطينُ وسُحِق أو وقع نار على تراب فاسود - ما لم يصر رماداً - جاز التيمّم بالأول على الصحيح، وبالثاني بلا خلاف، صرّح به صاحب الروضة والشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد (٥٠)، وأبو العلاء القونَويّ في شرحه للحاوي (١٠).

<sup>(</sup>١) بعد أسطر، وهو في: الحاوي الكبير (١/ ٢٤٠).

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/ ٢٧٢)، ومخطوطة المهات الموجودة في المكتبة القادرية (ص١١٩) وحه، وطبع المهات (٢/ ٣١٨).

<sup>(</sup>٣) الحاوي الكبير (١/ ٢٤٠).

<sup>(</sup>٤) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ١٠٩)، والمجموع (٢/ ٢٤٨).

<sup>(</sup>٥) روضة الطالبين (٢/ ٢٧١)، وفتح الجواد بشرح الإرشاد (١/٩٠١).

<sup>(</sup>٦) الشيخ علاء الدين على بن إسماعيل بن يوسف القونوي، قاضي القضاة من شيوحه ابس دقيق العيد، ومس مؤلفاته: شرح الحاوي الصغير للقزويني، ومختصر منهاج الحليمي، وشرح التعرف على مذاهب أهل التصوف، ومختصر المعالم في الأصول انتفع به أهل مصر، أقام بالقاهرة ثلاثين سنة، ثم ولي قضاء الشام، وأقام بها دون عامين ثم توفي سنة (٧٢هم)، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٣١)، رقم الترجمة (١٣٨٨)، والجدير بالملاحظة أنّ لقبه في كتب التراجم: علاء الدين، ولم أجد تكنيته فيها بأبي العلاء، والشارح يدكره في طبقاته المطبوع مع طبقات الفقهاء للشيرازي، تحقيق خليل الميس (١/ ٢٨٩)، ومنها شرح للحاوي الصغير للشيخ علاء الدين على من محل الدين إسهاعيل القونوي إهد فهل هذه الكنية إلاّ تحريف من النسّاخ؟.

(ویشترط أن یكون التراب المتیمم به طاهراً)، فلا یجوز بالتراب النجس بالنص والتخریم (۱۰):

أما النصّ: فقوله تعالى: ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ (النساء:٤٣)، قال ابن عمر وابن عباس: «أي: " تراباً طاهراً"»(٢).

وأما التخريج: فإذا لا يجوز الطهارة بالماء النجس مع لطافته وجريانه، فأولى أن لا يجوز بالتراب النجس هو الذي أصابه مائع يجوز بالتراب النجس هو الذي أصابه مائع نجس وأثّر نداوته في جميع أجزائه.

أما إذا اختلط به جامد نجس فلا يؤتّر في أجزائه بالنجاسة، لكن لا يجوز التيمّم به؛ لأنّه يكون الواصل إلى بعض أجزاء عضوه تراباً طاهراً، وإلى بعضه تراباً نجساً، والنجس لا يطهّر.

وأما تراب المقابر المنبوشة الذي غلب اختلاط صديد الموتى به فعلى قولَي تعارضِ الأصلِ والظاهرِ، وقد مرّ . (٣)

ويجوز التيمُّم بما على ظهر الكلب والخنزير وفروعهما- إذا علم التصاقمه في حالة الجفاف- بالاتفاق.

وإن علم التصاقه في حال الرطوبة أو العرق فلا يجوز بالاتفاق.

وإن لم يعلم لا هذا ولا ذاك فقد قال المصنف وتابعوه: هو على القولين في الأصل والظاهر. (٤)

قال النووي: وهو مشكل، وينبغي أن يُقطع بجواز التيمم به؛ عملاً بالأصل، إذ ليس هنا ظاهر يُعارضه. (٥)

<sup>(</sup>١) يقصد بالتخريج القياس كما يظهر من بيانه.

<sup>(</sup>٢) تموير المقباس من تفسير ابن عباس (١/ ٧١).

<sup>(</sup>٣) في كتاب الطهارة فصل الأواني. عند قول الشارح: خاتمة. الشيء الذي لا يتيقن طهارته ولا نجاسته إلخ.

<sup>(</sup>٤) العزيز شرح الوجيز (١/ ٢٧٦) طبع دار الكتب العلمية، وقد مرّ.

<sup>(</sup>٥) روضة الطالبين (١/ ٢٧٢). وينظر: المجموع (٣/ ٢٥٤).

(وأن لا يكون) التراب المتيمّم به (مشوباً) أي: مخلوطاً (بغيره كالزعفران والدقيق) إذا كان الخليط كثيراً، بلا خلاف؛ لأن الخليط الكثير يسلب الطهورية عن الماء مع قوّته، فأولى أن يسلب عن التراب.

(وفي وجه: إذا كان الخليط قليلاً لم يضر). وبه قال أبو إسحاق المروزي(١)، وصاحب التقريب(٢). كما في الماء، إلحاقاً للمغمور بالمعدوم.

والأكثرون على أن القليل كالكثير فيه، وأجابوا عن ذلك الوجه: بأنّ الماء لطيف لا يمنعه الخليط عن السيلان فيزيل جزءً الخليط في صوب جريانه ويجري على موضعه، والتراب كثيف ليس له تلك القوّة فها علق به الخليط لا يصل إليه التراب.

ثم [حد الكثرة والقلّة فيه]: قال المصنف في العزيز ناقلا عن الإمام: حدّ الكثرة أن يظهر الشيء الخليط ويرى، والقليل ما لا يظهر، وقال: ولم أر لغيره تعرّضاً لذلك، بل اقتصروا على ذكر القلّة والكثرة (٣).

(ولا يجوز التيمّم بالتراب المستعمل) مرّةً أخرى في تيمّم لفرض أو سنّة (في أصحّ الوجهين)؛ لأنّه يورث ضعفاً وكِلّةً؛ لتأدّي العبادة به كالماء.

والثاني: يجوز؛ لأنَّه لا يرفع الحدث، فإذاً لا يتأثَّر بالإستعمال، بخلاف الماء.

(وكلُّ واحد من) التراب (الباقي على العضو المسوح والمتناثر منه، مستعمل في أصح الوجهين)، يعني: أنّ التراب الملتصق بالعضو والمتناثر منه سواء في الإستعال، حتى لا يجوز أن يضرب إنسانٌ يده على وجه المتيمّم أو يديه ويأخذ التراب للتيمّم، وكذا على ما تناثر؛ لتأدّي العبادة بها.

وفي وجه: المتناثر ليس بمستعمل؛ إذ التراب كثيف فمتى التصق بالمحلّ يمنع التصاق

 <sup>(</sup>١) أبو إسحاق المروزي: إبراهيم بن أحمد بن إسحاق، وأبو إسحاق المروذي: إبراهيم بن أحمد بن محمد،
 والمكتوب هنا هو المروزي.

<sup>(</sup>٢) صاحب التقريب هو نجل القفال الشاشي الكبير، واسمه أبو الحسن القاسم بن الإمام أبي بكر محمد بن علي، كتاب جليل من شروح مختصر المزني، وهو غير تقريب أبي الفتح سُليم الرازي. ينظر. تهذيب الأسماء (٢/٥٥٣)، رقم (٩١٢).

<sup>(</sup>٣) العزيز شرح الوجيز، ط. دارالكتب العلمية (١/٣٣٣)، وط دار الفكر بهامش المجموع (٢/٣١٢).

غيره به، وإذا لم يلتصق بالمحلّ فلا يتأثّر، ويفارق الماء؛ فإنّ أجزاءه رقيقة تلاقي المحلّ بأجمعها.

وأجيب: بأن الملتصق والمتناثر ما دام يمسح يتردد من موضع إلى موضع، والفرض إنّا يسقط بكليها، فكيف لا؟ (١٠)

(و لا بد) أي: لا افتراق للمتيمّم (٢) (من قصد التراب)؛ لأن القصد مأخوذ في تعريف التيمّم، فلو لم يقصده لم يناوله النصّ، فلم يجز، (فلو سفّت) أي: أثارت [وهاجت] (الريحُ الترابَ عليه فردّده) أي: فأمرّ يده عليه (ونوى التيمم) عند الترديد (لم يُجزِ)؛ لإنتفاء القصد بانتفاء النقل المحقّق له، وإن قصد بوقوفه في مهبّها التيمم؛ لأنّه لم يقصد التراب وإنها هو أتاه لمّا قصد الريح.

في وجه: لو قصد بوقوفه في مهبّها التيممَ كفى؛ كما لو جلس في الوضوء تحت ميزابٍ أو برز للمطر، وبه قال [أبو حامد المرّوذي] (")، وصاحب التقريب (أ)، والحليمي، والقاضي أبو القاضي أبو القاسم ابن كج (٥) عن نصّ الشافعي الله .

وأجيب: بمنع القياس [للفارق]، وهو: أن اسم الغسل المأمور به يطلق مع انتفاء القصد، يقال: غسلت المطرُ وجه المغبر، بخلاف التيمّم فإنّه لا يقع عليه الإسم مع انتفاء القصد.

(ولو أمر غيرَه حتى يمّمه جاز إن كان عاجزاً) عن المباشرة بنفسه لمرض أو قطع، بل

<sup>(</sup>١) ي: فكيف لا يكون المتناثر مستعملًا كالملصق ؟

<sup>(</sup>٢) إشارة إلى أن "لا" نافية للجنس، و "لدّ" بمعنى "افتراق" اسم "لا"، مبني على الفتح في محلّ نصب، و "للمتيمّم" جارّ ومجرور متعلّق به "ندّ"، و كذا " من قصد التراب " متعلق د" بدّ "، و خبر " لا " محذوف، تقديره: "موجود". (٣) ابو حامد المروذي هو القاضي أبو حامد أحمد بن بشر بن عامر المروروذي أو المرّوذي، نسبة إلى مرو الروذ من توابع خراسان. من شيوخه أبو إسحاق المروزي، ومن تلاميذه أبو حيّان التوحيدي، ومن مؤلفاته: شرح مختصر المنزني، وسبق شيء من ترجمته عند ترجمة " أبي حامد". ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٩٢)، رقم (٣٧)، وطبقات ابن المروزي" و المسلاح (١/ ٣٧٢)، وفيه الفرق بين "المروزي" و المدروزي" و المروزي"، وطبقات ابن هداية الله ط. بيروت (ص٨٦).

<sup>(</sup>٤) هو نجل القفال الشاشي الكبير، وسبقت ترجمته في الصحيفة السابقة.

<sup>(</sup>٥) القاضى أبو القاسم ابن كج هو الدينوري صاحب التجريد.

لا نقتصر على الجواز؛ لأنّ ذلك واجب عليه إذا وجد [غيرَه] متبرعاً أو بالأجرة، كما في الوضوء، (وكذا إن كان قادراً، على الأظهر) من الوجهين، إقامةً لفعل مأموره مقام فعله، ولا بدّ من نية الآمر، كما قاله في شرح المهذب".

والثاني: لم يصحّ وإن أمره؛ لأنّه مأمور بقصد التراب ولم يقصد، ولا يخفى مافيه.

وخرج بقوله: "ولو أمر غيره" ما لو لم يأمر ويمّمه، فإنّه لا يجوز، باتفاق الوجهين؛ لإنتفاء القصد مباشرةً ونيابة.

ويشترط أن يكون المأمور مميِّزا، وإلا لم يصحّ أيضاً؛ لأنَّ شرط المباشر أن يكون من أهل العبادة. صرّح به صاحب الإرشاد (٢٠).

杂杂杂

## أركانالتيمم

(فصل: أركان التيمم خمسة:)، وسنقول لك تعريف الأركان والشرائط في كتاب الصلة إن شاء الله تعالى.

اعلم أنّ النووي على عدّ من الأركان (٢) التراب، وقصدَه، فصار الأركان عنده سبعة (١).

ولك أن تعارضه (٥) وتقول: يلزمه عدّ الماء من أركان الوضوء؛ إذ التراب في التيمم بمنزلة الماء في الوضوء، وبطلانه بديهي.

وتقول أيضاً: إنّ القصد داخل [في النقل] فلا فائدة في عدّه ركناً برأسه، لأنّ من نوى عند نقل التراب إلى الوجه كان قاصداً بلا شكّ، فإذاً كان الأركان خمسة.

<sup>(</sup>١) المجموع للنووي (٢/ ٢٧٠)، ولكن لم يذكره تصريحاً.

<sup>(</sup>٢) تكلمناً على الإرشاد، وقد صرح شارح إرشاد ابن المقري في فتح الجواد بذلك دوں صاحبه في (١/٩/١).

<sup>(</sup>٣) في (١): "عد في الاركان"، وهو محتمل.

<sup>(</sup>٤) روضة الطالبين، كتاب التيمم، الباب الثاني في كيفية التيمم (١/ ٢٧١).

<sup>(</sup>٥) المعارضة: إقامة الدليل على خلاف ما أقام الخصم الدليل عليه. ينظر: آداب البحث والمناظرة، للشيخ اسهاعيل الكلنبوي (ت١٢٥هـ)-المكتبة العربية- بغداد (ص٧٢).

(الأول): (نقل التراب إلى العضو الممسوح) أي: الوجه واليدين؛ لأنّ الله تعالى أمر بالتيمّم وهو القصد (١٠)، وإنها يكون قاصداً بنقل التراب.

(فلا يكفي مسح ما عليه) أي: على العضو الممسوح (من التراب) بأن [ردده] من جانب إلى جانب؛ إذ لا يسمى ذلك نقلاً.

فإن قلت: القصد والنقل متلازمان، فلو اقتصر على ذكر أحدهما لكفى، فما فائدة ذكرهما إفراداً حيث ذكرا؟

قلت: قد يفترقان من وجه، وهو: أنّه لو أحدث بعد النقل وقبل المسح كان عليه الأخذ ثانياً، بخلاف القصد، كما لا يخفى.

ويتفرَّع على هذا ما لو أذن غيرَه [ليُّيمَّمَه] وأحدث المأذون بعد النقل وقبل المسح.

قال في المفتاح (\*): إنّه لا يضرّ؛ لأن حدث المأذون لم يؤثّر في طهارة غيره.

وقال المصنّف: إن النقل يبطل بحدث الآمر، خلافاً للقاضي، كما يبطل لو تيمَّم بنفسـه (۳).

ثمّ نقل التراب إن كان من عضوٍ ليس هو محلّ التيمم فيجوز بلا خلاف؛ كما لو نقله من بدن غيره، وإن كان من عضو هو محلّ التيمم ففيه خلاف، أشار إليه بقوله:

(والأصبح) من الوجهين (أنّ النقل من اليد إلى الوجه وبالعكس كالنقل من سائر الأعضاء، و) كالنقل (من الأرض)؛ لأنّه منقول من غير العضو الممسوح به، فأشبه غير محلّ التيمم.

والثاني: لا يجوز؛ لأنّه منقول من محلّ الواجب، فأشبه ما لو نقل من أعلى الوجه إلى أسفله أو من الساعد إلى الكفّ.

[ويوهَم من] عبارته أنّ النقل من إحدى اليدين للأخرى غير جائز بلا خلاف،

<sup>(</sup>١) في قوله تعالى: ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ (النساء. ٤٣، والمائدة :٦).

<sup>(</sup>٢) من كتب ابن القاص في الفقه ينظر: طبقات ابن هداية الله، ط. بيروت (ص٦٥و٦٦).

<sup>(</sup>٣) العزيز شرح الوجيز (٢/ ٣٣٥)

وليس كذلك، بل فيه خلاف ذكره سراج الدين بن الملقِّن ناقلاً عن الكفاية ''، ولم يرجّع جانب منع ولا جواز.

ووجه المنع أن اليدين كعضو واحد، فأشبه النقل من أعلى الوجه إلى أسفله.

ووجه الجواز أن أعضاء الوضوء كلها كعضو واحد (٢٠)؛ لإشتراكها جميعا في الواجب.

وأجيب: بأن المراد بكون اليدين كعضو اتَّحادهما في فرض واحد، فتفارقا سائر الأعضاء، فتَقَوّى جانب المنع.

ويفهم من "نقل التراب إلى العضو الممسوح" ما لو نقل التراب ليمسح به [وجهه] ظانّاً أنّه [لم يمسح] ثم تذكّر أنّه مسحه، لا يجوز أن يمسح بذلك التراب يديه؛ لانتفاء النقل للممسوح وهو شرط، بخلاف ما لو كان ذلك في الماء؛ لأنّ قصد الماء ونقلِه لا يشترط بالاتفاق، وقد صرّح بذلك القفّال في الفتاوى. ونقله عنه سراج الدين بن الملقّن في العجالة. ""

فرع: لو تمعّك (٤) في التراب ووصل التراب إلى الوجه واليدين ناوياً به التيمّم: فإما أن يكون عاجزاً أو لم يكن:

فإن كان الأولَ جاز قطعاً، نصّ عليه في المختصر، (٥) وإن كان الثاني فوجهان: أحدهما عدم الجواز؛ لأنّه لم ينقل التراب إلى الأعضاء وإنها عكس، وبه قال المسعودي وادّعى أنّه ظاهر المذهب. (١)

والثاني: الجواز؛ لتحقّق قصد التراب بهذا الطريق وهو المطلوب، وبه قال المصنف

 <sup>(</sup>۱) كفاية النبيه في شرح التنبيه لنجم الدين بن الرفعة (ت٧١٠هـ) (٧٤٤-٤٥). وينظر: كشف الظنون
 (١/ ٣٩٧).

<sup>(</sup>٢) ينظر: عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج لابن الملقن (١/ ١٤٠-١٤١)

<sup>(</sup>۳) بلصدرنفسه (۱/۱۶).

<sup>(</sup>٤) معكته في التراب معكا: - من باب نفع- دلكته به، و معكته تمعيكا فتمعّك، أي: مرّغته فتمرّغ. المصباح المنبر (٧٦/٢).

<sup>(</sup>٥) لم أجده في مختصر المزني، فلعله في مختصر حرملة أو البويطي.

<sup>(</sup>٦) سَبق تعريف ظاهر المذهب في مقدار القلتين، وترجمة المسعودي في سنن الوضوء. ولم أحصل على مؤلَّفاته.

والنووي ونسباه إلى الأكثرين. (() ويبني على هذا الخلاف ما لو سفّت الريح التراب على كمّه فمسح به وجهه، وما لو أخذ التراب من الهواء للمسح به حالة إثارة الريح إيّاه، والأصح فيهما الجواز. وكذا لو أخذه من وجهه وردَّده إليه ومسحّه به؛ لأنّه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو منه.

(و) الركن (الثاني: النية)؛ لما مرّ في الوضوء من الكلام فيها دليلاً وغيره، نعم وقتها وكيفيتها مخالفة لما مرّ ثمة: أما الأول: فلأنّه يشترط هنا اقترانها بالنقل واستدامتها إلى مسح بعض الوجه كما يأتي. (٢)

وأما الثاني: فلأنّ هنا لابدّ من نيّة استباحة مفتقركما أشار إليه بقوله: (ولا ينوي المتيم مُ رفع الحدث)؛ إذ التيمم لا يرفع الحدث؛ لأنّه لو رفع الحدث [لما بطل إلا بعروض الحدث، ولما تأثّر برؤية الماء، فإذا لم يرفع الحدث] لم يصحّ تيممه بنية رفعه.

<sup>(</sup>١) العزيز شرح الوجيز (٢/ ٣١٩)، المجموع (١/ ٢٧١)، وروصة الطالبين (١/ ٢٧٣).

<sup>(</sup>٢) في قول الرافعي: ويقرن النيّة بأوّل أعماله المفروضة ".

 <sup>(</sup>٣) لا يوجد بهذا اللفظ في كتب الحديث المتوفرة عندي، وروى مسلم، رقم (٢٢٤) من حديث ابن عمر بلفظ:
 «لا تقبل صلاة بغير طهور»، والترمذي في سننه، رقم (١).

<sup>(</sup>٤) الظاهرآنة ابن خيران الكبير، أبو على الحسن أو الحسين بن صالح بن خيران البغدادي. من شيوخه: أبو العباس وأبو إسحاق. من مؤلفاته: شرح المزني. طلب للقضاء فامتنع، فسمر الوزير ابن الفرات بابه عليه بأمر المقتدر بالله، واستمر هذا الضغط عليه فلم يلن ولم يجب، إلى أن أمر الوزير بالإفراج عنه توفي في حدود سنة (٣١٠-٣١٠هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٠٠)، رقم (١٧٧)، وطبقات الشافعية للشيرازي طبيروت (٥٦.٥٥)،

وأما ابن خيران الصغير فهو: أبو على الحسن بن على بن محمد بن خيران، صاحب كتاب "اللطيف"، كتاب دون التنبيه حجها، نقل فيه كتاب" الشهادات "عن ابن خيران الكبير، من تلاميذه أحمد - أو أبو أحمد - بن رامين ينظر: طبقات الشافعية لابن هداية الله طبع بيروت (١١٣ - ١١٣)، والظاهر أن مراد الشارح هو ابن خيران الكبير، لما في المجموع في شرح" ابن خيران "في عبارة المهذب (١/ ٢٠٩) من أن ابن خيران هو ابن خيران الكبير، ثم أنّه في (١/ ٢٠٩) لما أراد صاحب كتاب:" اللطيف " قيد الشهرة به.

وأجيب [ب] روي: «أنه على قَالَ لعمروبن العاص حين تيمَّم لشدّة البردِ وصلَّ بأصحابِه وكان تيمُّمُه عن الجنابة: يَا عَمرُو، صَلَّيتَ بِأَصحابِكَ وَأَنتَ جُنُبٌ؟ " فقال عمرٌو: إنّي سمعتُ الله يقول: ﴿ وَلا نَقْتُكُوا أَنفُكُمُ ﴾ فضح ك النبيُّ على ولم يُنكِر عليه "، وسماه جنباً [بعد التيمم]، فلو رفعه لما سماه جنباً.

ونية رفع الجنابة للجنب كنية رفع الحدث للمحدث، و(لكن ينوي) المتيمّم (استباحة الصلاة).

ثمّ [له أربع] أحوال:

الأولى: (إن نوى الفرض) أيّ فرض كان من الفرائض الخمس أوالمنذورة؟ (والنفل، صعّ التيمّم وأُبيحا)- أي: الفرضُ والنفلُ- له بتلك النية؛ لأنّه قد تعرّض لمقصود التيمّم، ويجوز له النافلة قبل الفريضة وبعدها كما حكاه البويطي عن نصّه.

وفي وجه: ليس لـه التنفّل بعـد خـروج وقـت تلـك الفريضـة، ولا شـكّ أنّ هـذا الوجـه [إنـها يبنـي عـلى مـا إذا] كانـت الفريضـة المنويّـة معيّنـة، وفي اشـتراط تعيّنهـا وجهـان:

أحدهما: يشترط تعينها بصفاتها، ويروى ذلك عن أبي إسحاق المروزي و [أبي] على بن أبي هريرة، وبه قال أبو القاسم الصيمري، واختاره الشيخ أبو علي الفارسي (''؛ لأنه [لما لابد من نية الفريضة [لتستباح]، فكذلك لابد [من تعيينها]؛ كما يجب في نية الصلاة مع التعرض [للفرضية] تعيينها.

والثاني: - وهوالأصع عند الأكثرين، وبه قال المصنف والنووي (٢٠- أنه لا يشترط التعيين؛ لأنه لا يحتاج في الطهارة إلى تعيين الحدث الذي ينوى رفعه، فكذلك لا يحتاج إلى تعيين ما ينوى استباحته، وعلى هذا فلو أطلق صلى أية فريضة شاء، ولو عين واحدة جاز أن يصلي غيرها، كذا ذكره المصنف في العزيز (٢٠).

<sup>(</sup>١) سبق الكلام عبي هذا الاسم وعبي الذين اشتهروا به، والعحيب أن ثلاثتهم باسم الحسن.

<sup>(</sup>٢) المحموع (٢/ ٢٥٥)، والعزيز شرح الوجيز (٢/ ٣٢٢) ط دار الفكر، و (١/ ٢٣٨) ط. دار الكتب العلمية.

<sup>(</sup>٣) العزيز شرح الوجيز (٢/ ٣٢٢) ط. دار الفكر، و (٢٨/١١) ط. دار الكتب العلمية.

والحالة الثانية: أن ينوي النفل ولم يخطر بباله الفرض، فهل يبيح بهذا التيمم الفرض؟ فيه قولان:

(والأظهر) [من ذين القولين] (أنه إن نوى النفل دون الفرض لا يجوز له الفرض) بهذا التيمم؛ إذ الفرض أصل والنفل تابع، ومن البديهي [عدم جواز كون الأصل تابعاً].

والثاني: يجوز له الفرض؛ إذ النافلة مفتقرة إلى الطهارة فأشبه ما لو توضّأ للنافلة، وأجيب بأنّ الوضوء رافع للحدث فمتى ارتفع للنافلة ارتفع للفريضة؛ لأنّه لا يتجزّا، والتيمم مستبيح والاستباحة يختلف بقوّة المستباح وضعفه.

وفي وجه: لا يباح النفل أيضاً؛ إذ النفل تابع والتيمم طهارة ضرورة فلا يجعل مقصداً به، ومن قال بهذا الوجه فقد قال: لا يصعّ هذا التيمم أصلاً. (١)

وأجيب: بأنَّ التيمم طهارة صالحة للفرض إذا نواه، فللنفل بالطريق الأولى.

ونية استباحة حمل المصحف للمحدث أو سجود التلاوة أو الشكر أو نوى الجنب الإعتكاف أو قراءة القرآن فكنية النفل. (٢)

وفيها إذا تعيّن عليه حمل المصحف كفي مفازةٍ أو دار حرب ولم يجد الماء وتيمّم له، وجه: أنّه يجوز به الفرض، وبه قال القاضي حسين وابن كج.

والحالة الثالثة: أن ينوي الفرض ولم يحضر بباله النفل، فهل يجوز له التنفّل مطلقاً أو قبل الفرض؟ فيه خلاف أشار إليه عاطفاً إلى الخلاف الأوّل بقوله:

(وأنّه إن نوى الفرض دون النفل يجوز له التنفّل مطلقاً) مقدّماً على الفرض ومؤخّراً؛ لأنّ النوافل [تبع الفرض فإذا صلحت طهارته للفريضة التي هي الأصل فللنوافل] أولى.

المجموع (٢/ ٢٥٧)، قال: فعلى هـدا لا يصـح التيمـم للنفـل مفرداً، وإنها يصـح تبعاً للفرض، قالـوا لأن التيمم إنـها جوز للضرورة، ولا ضرورة للنفل.

 <sup>(</sup>٢) في العبارة ركاكة، وصوابها ما في العزيز (٢/ ٣٢٤)ط. دار الفكر وفي (١/ ٢٣٩) ط العلمية، وهو: "ولو نوى بتيممه حمل المصحف، أو سجود التلاوة، أو الشكر، أو نوى الجنب الاعتكاف، وقراءة القرآن، فهو كها لو نوى بتيممه صلاة النفل".

وقيل: لا يجوز أن يتنفّل قبله؛ لأن النوافل تؤدّى بالتيمم تبعاً للفرائض؛ لأنّه طهارة ضرورة، ولا ضرورة في الإتيان بالتابع قبل المتبوع.

والحالة الرابعة: أن ينوي مطلق الصلاة من غير قصد الفرض والنفل، فهل هو كنية الفرض والنفل أو كنية النفل؟ فيه خلاف، أشار إليه عاطفاً إلى الخلاف الأوّل أيضاً بقوله: (وأنه إن نوى الصلاة مطلقاً كان كها لو نوى النفل)؛ لأنّ مطلق الصلاة عمول على النفل، والفرض محتاج إلى تخصيصه بالنيّة، كمن تحرَّم بالصلاة [مطلقاً] فإنّه ينعقد صلاته نفلاً، وهذا هو الذي اختاره المصنّف والنوويّ وأكثر العراقيين، وبه أفتى القفّال. (1)

وقيل: هو كنية الفرض والنفل جميعاً؛ إذ الصلاة اسم الجنس فيتناول النوعين كما لو تعرّض لهما، وهو قياس قول الحليمي ممّا حكاه أبو الحسن العبّادي(،، واختاره الغزالي في الوجيز، وبه قطع إمام الحرمين(،، وهو الذي يفهم من عبارة الإرشاد.

فرع: [لوعين] في النيّة ما يريد استباحته فأخطأ، كأن نوى استباحة فائتة الظهر ولم يكن عليه فائتة أو كانت وظنّها العصر [لم تصحّ نية تيممه]؛ لوجوب نيّة الاستباحة دون التعيين، فإذا عيّن وأخطأ لم يصحّ، كما لو عيّن الإمامَ فأخطأ، بخلاف مثله في الوضوء؛ لأذّ نيّة الإستباحة غير واجبة فيه.

(ويقرن النيّة بأوّل أعماله المفروضة)؛ فكما لا يجوز أن يتأخّر النيّة في الوضوء عن أول

<sup>(</sup>۱) لم أجده بهذا اللفظ، ولفظه عند البخاري ومسلم: «وإنها لكل امرئ ما نوى»، أو: «وإنها لامرئ ما نوى»، أو: «ولكل امرئ ما نوى»، رواه البخاري، رقم (۱) و (٦٩٥٣) باب بدء الوحي، ومسلم، رقم (١٩٠٧).

<sup>(</sup>٢) ومن الجواب أن ما ينوى أعم من أن يكون بالأصالة أو بالتبع.

<sup>(</sup>٣) ينظر: العزيز (١/ ٢٤٠)، والمجموع (٢/ ٢٥٦).

<sup>(</sup>٤) أبو الحسن العَبّادي، هو ولد الشيخ محمد بن أحمد بن محمد القاضي، وهو صاحب كتاب" الرقم"، توفي سنة (٩٩ هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢٩٧)، رقم (٥٦٥)، وتهذيب الأسياء واللغات (٢/ ٤٩٩). رقم (٧٦٦)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ٢٧٦).

<sup>(</sup>٥) نهاية المطلب (١/ ١٦٨)، والوحيز (١/ ٢٣٦)، وعبارته: " أو استباحة الصلاة مطلقاً فيكفيه ".

عمل مفروض فكذلك لا يجوز في التيمُّم، (و) أوّل العمل المفروض في التيمُّم (هو نقل المتراب) لأنّه من أركانه، (لكنّ الظاهر) من الوجهين (أنّه يجب استدامتها إلى مسح شيءٍ من الوجه) مع التجرّد عن الحدث، فلو أحدث مع النقل، أو بعده وقبل المسح، [بطل النقل]، فيعيده، وكذا لو عزبت بينها، أو نقل المأذون فأحدث الآمر؛ لأنّ النقل ليس مقصوداً لذاته، فاشتُرطت استدامةُ النيّة إلى المقصود، وهو المسح.

والثاني: لا يجب استدامتها إلى المسح؛ كما لو قارنت أوّلَ غسل الوجه وعزبت بعده، وجوابه معلوم (١).

وفيه وجه: أنّ حدث الآمر لا يؤثّر في بطلان النقل كما أنّ جماع المؤُجّر لا يؤثّر في بطلان الحجّ.

وأجيب بالفرق، وهو: أنّ النيّة هنا من الآمر فيؤثّر حدثه في النقل؛ ولهذا لم يؤثّر حدث المأمور كما نقلنا عن المفتاح (٢)، وثمّة النيّة من الأجير فيؤثّر جماعُه دون جماع المؤجّر. إنتهى.

قال الشيخ في [شرح] الإرشاد: وحيث بطل نقله قبل وصول يديه إلى وجهه فنوى ثانياً ورفَعَها إليه أو مرّغ الوجه عليها كفي؛ [أخذاً ممّا] لو سفّت ريح على يديه تراباً فنوى ومسح بها فإنّه [يجزؤه] (٣).

(ولا يجوز أن ينوي المتيمم فريضة التيمم) أو إقامة (التيمم) المفروضة (على الأصحّ) (من الوجهين؛ إذ التيمّم طهارة ضرورة من قبيل الرخص، فلا يصحّ مقصوداً)؛ لكونه غير مقصود في نفسه، وبهذا يفارق الوضوء؛ حيث يستحبّ تجديد الوضوء، دون تجديده.

والثاني: يجوز؛ لأنّه بسبب اضطراره إليه صار فرضاً عليه كالوضوء، فكما يصح وضوؤه بها يصح تيمّمه أيضاً.

(و) الركن (الثالث: مسح الوجه بالتراب) مستوعباً؛ لقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّسَحُواْ بِوُجُوهِكُمُ ﴾

<sup>(</sup>١) يجاب بأن أول غسل الوجه جزء من المقصود، ونقل المأذون ليس جزءاً من المسح المقصود، فبينهما فارق، فلا يصح القياس.

<sup>(</sup>٢) من كتب ابن القاص أبي العباس أحمد، ينظر ترجمته في هذا التحقيق في مقدمة الكتاب.

<sup>(</sup>٣) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١١٠/١).

الآية؛ (الناء:٤٢)و(المائدة:٦). ولما روي: «أَنَّه ﷺ تيمّمَ فمسحَ وجهَه ويَدَيهِ»(١)، ولو لم يستوعب لصحح أن يقال: "ما مسح وجهه [وإنها مسح بعض وجهه"]؛ ولأنّ الوجه في محلّ الفرض في الطهارتين، فكما يجب استيعابه في الوضوء المبدّل فكذلك يجب في التيمُّم البدل.

وقال الصيدلانيّ من أصحابنا: إذا مسح أكثر وجهه أجزأه ولا يجب الاستيعاب، وهو منكّر. ويجب ايصال التراب إلى ما يلي من أنفه شفته العليا وما يظهر منه؛ فإنّه من الوجه ويغفل عنه كثير من الناس.

(ولا يجب إيصاله إلى منابت الشعور: خفيفة كانت أو كثيفة،) عامّة كانت أو نادرةً كلحية المرأة والخنثى؛ لما نقل عن النبي تي «أنّه تيمّم بضَربَتَينِ، ومسحَ بأُحَدِهِما وجهَهُ»(")، ومن المعلوم أنّ التراب لا يصل إلى منابت الشعور بضربةٍ وإن خفّت.

وقال الزوزنيّ: (٣) يجب إيصال التراب إلى منابت الشعور التي يجب إيصال الماء إليها؛ إعطاءً للبدل حكم المبدل، والفرق ظاهر (٤).

وفي مسح ظاهر الخارج من اللحية في حدّ الوجه الخلافُ المارّ في الوضوء' ٥٠٠.

<sup>(</sup>۱) رواه البيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٠٠٤)، ثم قال: وقد روي مسنداً عن النبي، وليس بمحفوظ، وقد سبق تخريجه موقوفاً من فعل ابن عمر عيه، وينظر: المعيار لتاج الدين التبريزي (١٤٦/١)، وإذا كان قصد الشارح ما رواه البخاري، رقم (٣٣٠) فلفظه: "أقبَلَ النبي تي من نَحوِ بِثرِ بَحَلٍ فَلَقِيّهُ رَجُلٌ = فَسَلَّمَ عليه فلم يَرُدَّ عليه النبي تَنْ حَيْ حتى أَقبَلَ على الجِدَارِ فَمسحَ بِوَجهِهِ وَيَدَيهِ ثُمَّ رَدَّ عليه السَّلَامَ».

<sup>(</sup>٢) سنن البيهقي الكبرى (١/ ٣١٩)، كتاب (١) ، باب (٢٣٢) ، رقم (٩٧٣) وسين أبي داود، كتاب (١) ، باب (١٢٤) التيمم في الحضر، رقم (٣٣٠) بلفظ: "ضَرَبَ بِيكَيهِ على الحَائِطِ وَمسحَ بِهَا وَجهَهُ ثُمَّ ضَرَبَ ضَربَةً أُخرَى وَمَسحَ فِرَاعَيهِ»، ثم قال: لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين، ورووه فعل ابن عمر إ.هـ وقال في المعيار (١/ ١٤٤): ومحمد هذا يرمع المراسيل ويسند الموقوفات.

<sup>(</sup>٣) الزوزن - ويعرف بابن العفريس هو أبو سهل أحمد بن محمد صاحب جمع الجوامع، وجمع الجوامع هذا كتاب جمّع من جميع كتب الشافعية في عصره. نقل عنه الرافعي في أول كتاب الطهارة، كان معاصر اللقفال الشاشي. مسمع من أبي العباس الأصم، توفي سنة (٣٦٢هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٢٢)، رقم (٩٠)، وطبقات ابن هداية الله، طبع بيروت (ص ٩٠).

<sup>(</sup>٤) من وجوه ظهور الفرق لطافة الماء وكثافة التراب، وسهولة وصول الماء وصعوبة وصول التراب إلى منابت الشعور.

<sup>(</sup>٥) في قوله: (غسل ظاهر الخارج) من حدُّ الوجه (من اللحية الكثيفة في أصحّ القولين).

(و) الركن (الرابع مسح اليدين إلى المرفقين)؛ لما روي: «أَنْهَ رَبُيُ مسحَ وَجهَهُ وذِرَاعَيهِ» (''، والذراع اسم للساعد إلى المرفق.

والكلام في الزائد وتدلّي الجلدة ما مرّ (٢).

ولا يشترط تيقّن وصول التراب إلى جميع أجزاء العضو، بـل يكفي غلبة الظنّ بعـد الإحتياط، كـما نقله ابـن حجر عـن الأمّ (٣٠) هـذا هـو الجديـد.

والقديم: أنّه يكفيه مسح الكفّين إلى الكوعين؛ لما روي: «أنّه قال لعبّار ﴿ الله عَلَا الله عَلَا الله عَلَا الله فلا ضربةٌ للوجه، وضربةٌ للكفّين »(١٠). قال النووي في شرح المسلم: هذا أقرب إلى ظاهر السنة الصحيحة (٥٠).

وقال الخطّابي(٢): الاقتصار على الكفّين أصحّ رواية، ووجوب مسح الذراعين أشبه بالأصول وأصحّ في القياس.

قال سراج الدين بن الملقّن في العجالة: "قلت: والذي يظهر من حيث السنة الصحيحة الإقتصار [على الكوعين]"(›).

<sup>(</sup>۱) رواه الشافعي في الأم (١/٦٧٦)، رقم (٨٧) و (١/٦٢١)، رقم (٩) ولفظه: "آنه ﷺ تَيَمَّم فمسحَ وجهَهُ وفِرَاعَيهِ"، وأبو داود، رقم (٣٣٠)، والبيهقي في الكبرى، رقم (٣٣٦)، وذكر له شاهداً وطرقاً يقوي بعضها بعضاً ينظر. المجموع (٢/ ٢٤٥)، وخلاصة البدر (١/ ٦٩)، رقم (٢٠٨)، وتلخيص الحبير (١/ ١٥١)، رقم (٢٠٦). (٢) في الوضوء.

 <sup>(</sup>٣) الدي في الأم تحقيق أحمد عبيدو (١/٦٦٦): أنّه إذا رأى أن قد أمس يديه التراب على وجهه وذراعيه ومرفقيه ولم يبق شيئاً أجزأه.

<sup>(</sup>٤) لم أجده بهذا اللفظ، ورواه الطبراني في الأوسط (٧/٧١)، رقم (٧١٢١) بلفظ: "إنها كان يكفيك أن تمسح وجهك وكفيك بالتراب، ضربة للوجه وضربة للكفين"، وإسناده ضعيف. ينظر: خلاصة البدر (١/ ٦٩)، رقم (٢١١)، قال ابن الملقن والثابت عنه - أي عن عهار - ضربة واحدة لهما.

 <sup>(</sup>٥) صحيح مسلم بشرح النووي باب التيمم. الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ) - دار إحياء التراث العربي ـ بيروت
 (٤) (٦)

<sup>(</sup>٢) الخطابي، هو أبو سليهان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي البُستي- بضم الباء- بلدة على شاطئ هير مند، محدّث لغوي فقيه أديب، ولد وتوفي ببُست من شيوخه القفال الشاشي وابن أبي هريرة، ومن مؤلفاته: معالم السنن شرح سنن أبي داود، وغريب الحديث، وشرح صحيح البخاري، وأعلام السنن، وأعلام الحديث، وإصلاح الغلط. توفي سنة (٣٨٨هـ) ينظر. معجم البلدان (١/ ٤١٥)، وطبقات السبكي (٢٠٧/٢) رقم (١٨٢).

<sup>(</sup>٧) في (١): " الكفير "، وما في عجالة المحتاح، كتاب الطهارة، باب التيمم (١/ ١٤٣) هو: الكوعين.

وقيال الأذرعي (١٠): هـو الحـقّ. [وقيال الطيبـي] (١٠): عامـة أصحـاب الحديـث إلى الإقتصـار عـلى الكفَّـين.

وممّن ذهب إلى ايجاب التيمم إلى المرفقين الشافعي و أبوحنيفة ـ رحمهما الله ـ وغيرهما (")، وذهبوا في ذلك إلى أنّه قال الله تعالى: ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم ﴾ عقيب قوله في الوضوء: ﴿ فَأَغْسِلُوا وَبُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾، والمجمل إذا ذكر عقيب المقيّد حمل على المقيّد، هذا ما ذكره الطّيبي بلفظه.

#### قال المزنيّ في شرح المختصر:

أصول الدين أربعة، وفيها شفاء الداء [عند ذوي العقول] (1) فأوّلها كتاب الله، نصّاً وثانيها أقاويل الرسول وثالثها هو الإجماع، فاعلم وردّ الحادثات إلى الأصول ورابعها القياس، لفقد نصّ وذلك في المتدى نهج القبول وإنّ الشافعيّ بنى عليها أصولَ الدين بالرأي النَفول (0)

<sup>(</sup>١) شهاب الدير، صاحب كتاب قوت المحتاج، وكتاب غنية المحتاج ،سبقت ترجمته في مقدمة الكتاب.

<sup>(</sup>۲) والطيبي، إذا قرئ بكسر الطاء فهو القاضي أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد.من شيوخه أبو إسحاق الشيرازي نسبة إلى " طيب "بكسر الطاء المهملة، بلدة بين واسط وكور الأهواز، استشهد بها بعد سنة (۵۰۰هـ) رحمه الله تعالى ينظر: طبقات ابن الصلاح (۱/ ۳۵۰)، رقم (۱۰۷)، وطبقات (ابن هداية) طبع بيروت (ص١٥٥).

ويوجد طيبي آخر وهو أبو الحسن الطيبي، من أصحاب القاضي أبي الطيب الطبري، كانت له فراسة في حل الغوامض، توفي سنة (٥٠٠هـ) رحمه الله تعالى ينظر: طبقات الشافعيه لابن هداية الله شارح المحرر، ط.- بيروت تحقيق الدكتور عادل نويهض: (ص٤٥١)، والظاهر أن مراد الشارح هو الأول منهها، ولم أحصل على ترجمة وافية لها، ولا على معلومات عن مؤلفاتها.

<sup>(</sup>٣) الأم، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) تحقيق أحمد عبيدو، ط (١)، (١٤٢٠هـ): (١/ ١٦٤)، والمسوط: (١/٧/١).

 <sup>(</sup>٤) وقع هنا في (ب) اختلاط في ترتيب الابيات، حيث أدرج سهواً من الناسخ في وسط هذا المصراع عجز البيت الثاني ثم صدر البيت الثالث، ثم جيء بالأبيات على ترتيبها الصحيح.

 <sup>(</sup>٥) في (١): النقول "وفي (ج): "المنقول"، ولم أجد لهما هنا معنى مناسباً، كما ان ما في (ج) يخرب وزن الشعر، فالظاهر هو: "النفول " بالفاء، ولم أجد معنى النفول في المعاجم، ولكن وحدت في حاشية للمخطوطة (ب): بمعنى النافل، أي: الزائد على رأي غيره، ولم أجد هذا النص الشعري في مصدر.

أقول: وهذا التعليل غير مرضيّ إذ المجمل إنها يحمل على المقيّد لولم يعارضه النصّ، وقد عارضه حديث عبّار (١), فانتفى شرط الحمل، فإذا علمت هذا فإذاً لا يصحّ الحمل والقياس إلاّ عند فقد النصّ. وبالله التوفيق.

(و) الركن (الخامس الترتيب بين) مسح (الوجه و) مسح (اليدين)؛ بالنقل عن النبيّ الله الله الله الوضوء "، فتقديم الوجه على اليدين واجب، ولو تركه ناسياً لم يصح، على أصح الطريقين كما في الوضوء.

قال ابن الملقّن: وما يظهر من حديث البخاري عدمُ الترتيب بين الوجه واليدين (١٠).

<sup>(</sup>١) لعلَّ المراد: بحديث عمار، وهو قوله ﷺ: «إنها كان يَكفيكَ هَكَذَا فَضَرَبَ النبي ﷺ بِكَفَّيهِ الْأَرضَ وَنَفَخَ فِيهِمَا ثُمَّ مسحَ بِهِمَا وَجَهَهُ وَكَفَّيهِ». متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٣٣١)، ومسلم، رقم (٣٦٨).

<sup>(</sup>٢) يقصد بالنقل مثل ما رواه أحمد بس محمد بن سلامة (أبو جعفر الطحاوي) في شرح معاني الآثار، عقيق: ابراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ ١٠٠١م) دار الكتب العلمية بيروت (١/١٤١)، وقصه: عن عبد الله بن عباس على عن عبار قال: "كنتُ مع رسولِ الله يتي حين من نزلت آية التيمُّم، فضَرَ بنا ضَربة واحِدة للوجه، ثُمَّ ضَرَ بنا ضَربة لليدينِ إلى المنكبّينِ ظهراً وبَطناً"،إ.هـ، وما رواه أبو داود، رقم (٣٣٠)، وقصه "أخبرنا نَافِعُ قال انطلَقتُ مع ابن عُمَرَ في حَاجَةٍ إلى ابن عَبّاسٍ فَقضَى ابن عُمَر داود، رقم (٣٣٠)، وقصه "أخبرنا نَافِعُ قال انطلَقتُ مع ابن عُمَر في حَاجَةٍ إلى ابن عَبّاسٍ فَقضَى ابن عُمَر حَاجَتُهُ، فَكَانَ من حَدِيثِهِ يَومَئِذٍ أَن قال: مَرَّ رَجُلٌ على رسول الله يتي في سِكَةٍ من السِّككِ وقد حَرَجَ من عَائِطٍ أو بَولٍ فَسَلَمَ عليه، فلم يَرُدَّ عليه، حتى إذا كادَ الرَّجُلُ أَن يَنوازَى في السِّكَةِ ضَرَبَ بِينَدِهِ على الحَائِطِ وَمسحَ بِهِمَا وَجههُ ثُمَّ ضَرَبَ ضَربَةً أُخرَى فَمسحَ ذِرَاعِيهِ ثُمَّ رَدَّ على السَّكَامُ وقال: أنّه لم يَمنعنِي أَن تَعارض أدلة التربيم بضربة واحدة فقط أردً على طهرٍ"، هذا، وكل الأحاديث التي تدل على التيمم بضربة واحدة فقط تعارض أدلة الترتيب من الأحاديث.

<sup>(</sup>٣) فإنّه على لا مرتباً، وسبق الاستدلال بحديثين لترتيب الوضوء، واستدل العلماء لالترتيب بآيتي اله ضهء أيضاً.

<sup>(</sup>٤) لعله يقصد الحديث المرقم (٣٤٠) في صحيح البخاري، ولفطه: «جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال إن أجنبت فلم أصب الماء فقال عهار بن ياسر لعمر بن الخطاب أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتمعكت فصليت فذكرت ذلك للنبي على فقال النبي على إنها كان يكفيك هكذا فضرب النبي على بكفيه الأرض ونفخ فيها شم مسح بها وجهه وكفيه»، فتقرير التمعك يؤخذ منه عدم اشتراط الضربة والترتيب.

قلت: قد تعارض حديث البخاريّ مع حديث حذيفة (١)، وبقيت أحاديث أخر سالةً عن المعارضة (١).

(والأصحّ) من الوجهين (أنه لا يشترط الترتيب في نقل التراب لهم) أي: للوجه واليدين؛ إذ الركن الأصليّ في التيمّم هو المسح، وأخذ التراب ونقله وسيلة له، فلا يعتبر فيه الترتيب.

والثاني: يجب، نظراً إلى كون النقل ركناً، وأجيب بأنّه ركن بالتبعية لا يلزم أن يقتضي ما يقتضيه الركن بالأصالة، (حتّى لو ضَرَب بيديه على الأرض) دفعةً واحدةً (ومسحَ بيمينه وجهه) إن أمكنه (وبيساره يمينَه) الماسحة (جاز).

فرعان: الأوّل: يجب أن يكون التيمم بعد إزالة النجاسة التي لا يعفى عنها؛ لعدم صحته معها [على المعتمد]؛ لأنّه للإباحة، ولا إباحة مع المانع، فأشبه ما لو تيمّم قبل الوقت.

ومنه يؤخذ أنّه لا فرق بين المسافر والحاضر وإن لزمت الإعادة على كل تقدير.

فإن قلت: اتّفق الجمهور على جواز التيمّم للعريان مع وجوب الستر، فهذا حكم بصحة التيمم مع المانع، فليكن التيمّم مع النجاسة كذلك؟

<sup>(</sup>۱) المناسب: "مع حديث عمار"، فحديث حذيفة الذي في هذا الشرح في كتاب التيمم لا يتعارض مع أي حديث، فلا بد آنه حصل تحريف من النساخ، ولعله يقصد أمثال الروايات التي رويت على عمار وويها بيان الضربتين والترتيب، منها ماسبق نقله وقد رواه الطحاوي عن ابن عباس عن عهار بلفظ: "كنتُ مع رسولِ اللهي الضربتين والترتيب، فضرَ بنا ضربة واحِدة للوجه، ثُمَّ ضرَبنا ضربة لليدينِ إلى المنكبّينِ ظَهراً وبَطناً"، وأصرح منه في الدلالة على عدم استراط الترتيب ما في فتح الباري، ط. الأولى (١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م). مكتبة الصف القاهرة (١٨٣٧م) من رواية الاسهاعيلي بلفظ: "إنها كان يكفيك أن تضربَ بيدَيك على الأرضِ، ثمَّ تنفُضَهها، ثمَّ تمسحَ بيمينك على شمالِك وبيميالك على يمينك، ثم تمسحَ على وجهك".

<sup>(</sup>٢) مثل حديث أسلع، رقم (٩٤٤) الذي رواه البيهقي في الكبرى، ونصه: «وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنا عبد الرحمن بن الحسين أنه الحافظ أنه عبد الرحمن بن الحسين القاضي ثنا إبراهيم بن الحسين ثنا آدم بن أبي اياس ثنا الربيع بن بدر عن أبيه عن جده عن رجل يقال له الأسلع قال كنتُ أخدُمُ النبي تلي فأتاهُ جبريلُ باية التيمم، فأرّاني رسولُ الله تلي كيف المسخُ للتيمُ مِع، فضربتُ بيدي الأرضَ فمسحتُ بها يدي إلى المرفّقينِ»، ثم قال: الربيع بن بدر ضعيف إلا أنه غير منفرد به، وقد روينا هذا القول من التبعين عن سالم بن عبد الله والحسن البصري والشعبي والنخعي إ.هم، وحديث محمد بن ثابت عن نافع عن ابن عمر الذي رواه أبو داود برقم (٣٣٠)، وسبق قبل قليل، ولا يخفى أن إسناد هذين الحديثين فيه مقال ينظر: المجموع (٢/ ٢٦٢)، والمعيار (١٤٤١)، و (١٤٤١)، و (١٤٤).

قلت: إباحة الصلاة لا يجامع النجاسة أصلاً، وقد يجامع العري، ألا يرى أنّه تصحّ الصلاة مع العري بلا إعادة بخلاف النجاسة؟

والفرع الثاني: أنّه قد تكرر لفظ الضربتين في الأحاديث، فجرى طائفة من الأصحاب على الظاهر، وقالوا: لا يجوز أن ينقص منها، فمنهم النوويّ، وصاحب الإرشاد، وابن ملقّن، وابن عبدان، وكثير من المتأخّرين ('').

وقال آخرون: الواجب إيصال التراب إلى العضو، سواء كان بضربة أو أكثر، ومنهم المصنّف، والغزالي، والإمام، والقفّال، والروياني (٢)، وكثير من المتقدّمين، وهو الأقوى.

ولا يتعيَّن المسح باليد، بل لو مسح وجهه بخرقة أو خشبة عليها تراب جاز عندهم، ولا يشترط الإمرار أيضاً، ولا أن لا يرفع يده من العضو حتّى يستوعبه.

وقيل: يشترط أن لا يرفع يده عن العضو حتّى يستوعبه؛ لأنّ التراب الباقيَ على اليد بعد الفصل يصير مستعملاً، فلا يصحّ تيمّمه به حتّى يأخذ تراباً جديدًا.

وأجيب: بأنّا إن قلنا: إنّ المستعمل هو اللاصق بالعضو المسوح، فالباقي غير مستعمل بحالٍ، وإن قلنا: إنّ المتناثر مستعمل فإنّا يثبت حكم الاستعمال إذا انفصل بالكلّية.

\*\*

### سننالتيمم

(ويستحب) للمتيمّم أمور: منها: (أن يسمّيَ الله تعالى) في الابتداء، كما في الوضوء؛ لأنّه إحدى الطهارتين (٣).

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/ ٢٧٥)، لكنّ ابن الملقن في عحالة المحتاج إلي توحيه المنهاج (١٤٣/١) على قول المنهاج: "الأصح المصوص وجوب الضربتين"، قال: "يردّه حديث عهار في الصحيح، والضرب ليس بمتعين، ولهذا يكفي التمعك".

<sup>.</sup> (٢) بحر المذهب (٢/٢٢١). قال في الوجيز (١/ ١٣٥): ولو معك وجهه في التراب جاز على الصحيح، وينظر: الوسيط (١/ ٣٧٧-٣٧٨). ينظر: العزيز: ط. دار الكتب العلمية (١/ ٢٣٦)، وطبع دار الفكر (٢/ ٣١٩)..

<sup>(</sup>٣) سبق في سنن الوضوء تخريج الحديث المتصمن لأمر رسول الله ﷺ.

(و) منها: (أن يمسح الوجه واليدين بضربتين) بلا زيادة ولا نقصان. أما الزيادة؛ فلعدم وروده، وأما النقصان؛ فللخروج من خلاف من أوجبه، وللاتباع (١٠).

وتكره الزيادة عليهما إن حصل الاستيعاب، وإلاّ وجبت [زيادة].

وقال القاضي ابن كج: تستحبّ ضربة للوجه وضربة لليد اليمني وضربة لليد اليسري، والمشهور الأوّل.

وصورة الضرب غير متعيّنة لا لحصول السنّة - عند الجمهور - ولا للوجوب عند غيرهم، بل المراد نقلتان ولو بالأخذ عن الهواء، أو بوضع يديه على تراب وعلق بهما الغبار.

(وأن يبدأ في الوجه بأعلاه) أي: من جانب ناصيته، كما في الوضوء، ويستحبّ نزع الخاتم في الضربة الأولى؛ ليكون مسح جميع الوجه باليد، ولا يجب نزع الخاتم فيها؛ إذ الغاية أن يكون بعض الوجه ممسوحاً بغير اليد، وقد قدّمنا أنّه لا يشترط المسح باليد (٢٠).

(و) بعد مسح الوجه (يمسح يمينه) في الضربة الثانية: (بأن يضع بطون أصابع يساره سوى الإبهام)؛ سوى الإبهام)؛ خإنّه لا يضعها بل يرفعها - (على ظهر أصابعه اليمنى سوى الإبهام)؛ -فإنّه لا يضع عليها - بحيث لا يخرح أنامل اليمنى عن مسبّحة اليسرى، (ويمرّها على ظهر الكف) اليمنى (وإذا بلغ الكوع ضمّ أطراف أصابعه على حرف المذراع)؛ لأنّه لو لم يضمّ لبقي الحرف غير ممسوح؛ لعدم امتلائه الكفّ في الكوع بخلاف سائر الذراع (ويمرّها إلى المرفق، ثمّ يدير بطن كفّه اليسرى إلى بطن الذراع) اليمنى (ويمرّها وإبهامه مرفوعة) كما كانت (فإذا بلغ الكوع) إياباً (أمرّها) أي: إبهامَه اليسرى (على إبهامه اليمنى، ويمسح بيمينه يساره) كذلك.

وهذه الكيفية محبوبة على ما صرّح به الجمهور ("). وقد زعم بعضهم أنّها منقولة عن فعل رسول الله على (١٠٠٠).

<sup>(</sup>١) يقصد اتباع فعل النبي ﷺ في التيمم بضربتين كما يدل عليه أحاديث: منها حديثان سبق تخريجهها.

<sup>(</sup>٢) بعد قوله في أعلى الصَّحيفة: والفرع الثاني أنَّه قد تكرر لفظ الضربتين إلخ..

<sup>(</sup>٣) المجموع (٢/٢٦).

<sup>(</sup>٤) نقله الرافعي أيضاً في العزيز (٢/ ٣٣٠) ط دار الفكر، كيا نقله عنه النووي في المحموع (٢/ ٢٦٧)، ولم يعيّبا ذلك البعض.

وقال الصيدلانيّ: هذه الكيفية غير واجبة ولا مستحبة، وهو ما أطلقه أكثر شرّاح المختصر () حيث قالوا: إنّها ذكر الشافعي هذه الكيفية ردّاً على مالك حيث قال: الضربة الواحدة لا يتأتّى منها المسح إلى المرفقين، وهذا يشعر بأنّها غير محبوبة ولا مقصودة في نفسها. ويستحبّ تحريك الخاتم في تلك الضربة أو نزعها، وقال النوويّ والإسنويّ وصاحب الإرشاد وكثير من المتأخرين: أنّه يجب نزع الخاتم فيها ولا يكفي تحريكه؛ لأنّ التراب بكثافته لا يصل تحته بخلاف الماء (١٠). انتهى.

ووجب تفريح الأصابع عند الضربة الثانية؛ لتعميمها بالمسح، ويجب التخليل بينها عند مسحها إن لم يفرِّج؛ لحصول المقصود من وصول التراب إلى جميع أجزائها بإحدى الخصلتين، والواصل إليها قبل مسح الوجه غير معتدّبه، ولا يكلَّف المسافر نفضَ ما عليه من غبار السفر إلاّ إن كثُف.

وأمّا ضرب إحدى الراحتين بالأخرى عند مسح الذراعين فمستحبّ عند الجمهور؛ بناءً على أنّ فرض الكفّين يتأدّى بضربها على التراب، وهو الظاهر، وقيل: لا يتأدّى، وعلى هذا فيجب.

(ويستحبّ تقديم اليمنى على اليسرى) كما في الوضوء؛ للاتّباع (")، ولا تَحسَبه تكراراً؛ لأنّ التمثيل لا يفيد الحكم.

(و) يستحبّ (تخفيف التراب المأخوذ) أيضاً - بنفخة في الكفّين أو نفضها بحيث يبقى قدر الحاجة فقط؛ للاتّباع(٤)؛ ولئلاّ يشوّه خَلقَه(٥).

 <sup>(</sup>١) من شراح المختصر القمال المروري، والشيخ أبو حامد الاسفرائيني، وأبو حامد المروذي، والقاضي أبو
 الطيب الطبري، والمزني.

<sup>(</sup>٢) المجموع (٢/ ٢٧٣)، وروضة الطالبين (١/ ٢٧٨).

 <sup>(</sup>٣) لآنه جاء في الحديث الشريف: «كان رسول الله ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله»،
 رواه البخاري، رقم (١٦٦)، ومسلم، رقم (٢٦٧ - ٢٦٧).

<sup>(</sup>٤) يدل على فعله تي أحاديث، منها حديث البخاري رقم (٣٤٠)، الذي سبق تخريجه في هذا التحقيق وكذلك ما رواه ابن خزيمة في صحيحه، رقم (٢٦٩)، ولفظه: "جاء رجل إلى عمر فقال: إنا نجنب وليس معنا ماء، فذكر قصته مع عبار بن ياسر وقال: يعني عبارا - فأتيتُ رسولَ الله تي فأخبرتُهُ، فقال: إنها كان يكفيك أن تقولَ بيدَيك هكذا وهكذا، وضرب بيدَيه إلى التراب ثم نَفَضَهما ثم نفَخَ فيهما ومسح بها وجهّه ويدّيه».

<sup>(</sup>٥) الخَلق التقدير، يقال: خلق الأديم َإذا قَدَّره قبل القطع، وبابه: نصر. مختار الصحاح (١/ ٧٨).

ويستحبّ أن لا يمسح التراب حتّى يفرغ من الصلاة، وأن يضرب اليدين معاً، وأن يمسح باليدين لا بنحو خرقة، وأن يتعهّد نحو الموق وممّا يُقبل من أنفه، وأن يكون حين تيمّمه مستقبل القبلة.

(والقول في الموالاة) بكونه مستحبّاً أو واجباً (كها مرّ في الوضوء)، فيستحبّ على الجديد أن يوالي بين أفعاله، بحيث يمسيح الثاني قبل [تقدير] جفاف الأول لو كان مغسولاً مع اعتدال الهواء والمزاج، ويجب ذلك على القديم.

وتستحب كلمة الشهادتين بعدالفراغ وسائر الأذكار المسنونة بعده. وبالله التوفيق.

(فصل) في بيان حكم التيمم: إعلم أنّ التيمم على ضربين:

أحدهما: ما يرخُّص به مع وجدان الماء كتيمَّم المريض والجريح.

والثاني: ما يكون بسبب إعواز الماء أو الحاجة إليه أو الخوف من الاستقاء وماأشبه ذلك.

وكلا الضربين يبطلان بها يبطل الوضوء، وبالردة كهامرٌ، وبالبرء في المريض.

والنضرب الأول لا يتأثّر برؤية [الماء] ووجوده بحالٍ، ويختص النضرب الشاني بالبطلان بعروض القدرة على استعمال الماء، فجعل المصنف الكلام فيه فقال:

(إذا تيمّم لعدم الماء) عن حدثٍ أو جنابةٍ والمراد بعدم الماء عدم القدرة على استعماله كما أشرنا إليه . (ثمّ وجده) أي: حصل له القدرة على الاستعمال (فإن لم يكن في الصلاة بطل تيمّمه بلا خلافٍ)؛ لما روي أنّه ﷺ قال: "إذا وجدتَ الماءَ فأ مسّه جِلدَك»(١٠).

ولا يختص البطلان حينت له بيقين الظفر بالماء، بل يبطل تيمّمه بظنّه الماء: كما لو [طلع] عليه ركب أو طبقت بالقرب منه غمامة، وكذا لو توهّمه، كتخيُّله السراب ماءً؟ إذ الطلب واجب عند حدوث هذه العوارض.

وإذا وجب الطلب بطل التيمم وإن قلّ الماء الموجود أو المظنون؛ لوجوب استعمال الناقص كما مرّ(٢).

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه في بداية كتاب التيمم لأنّه طرف من حديث: «الصعيد الطيب وضوء المسلم....».

<sup>(</sup>٢) في قوله: '' وإذ وجد( الجنب والمحدث من الماء ما لا يكفيه وجب استعماله قبل التيمم، في أصح القولين''.

ولا أثر لتوهم السترة لبطلان صلاة العاري؛ لأن الطلب لا يحصّلها غالباً، ولا لوجود الرقبة بعد الشروع في صوم الكفّارة، ولا الحيض بعد أشهر العدّة؛ لأنّها مقصودان لذاتها، بخلاف التيمّم، إنتهى.

فمتى بقي من تكبيرة الإحرام راؤها فهو خارجٌ يبطل تيمّمه بها ذكرنا، (إلا إذا قارن وجدانه مانع من استعمال الماء) فإنه لا يبطل تيمّمه؛ لأنّ المانع يدفع عدم الجواز إبتداءً، فأولى أن يدفع البطلان دواماً، وذلك المانع (بأن إحتاج إليه لعطشه) فصار العطش مانعاً حين التوهّم فلا يؤثر، وكذا لووجد ماء في [قعر] بئر وهو عند الاطلاع عليه عالم بتعذّر الاستقاء.

ومنه ما لوسمع من يقول: "عندي لفلان للعطش أو للاحتياج ماء"، والسامع يعلم غيبت أو عدم رضائه عند ساع اسمه، فإنّ المانع وهو العلم بغيبة المالك أو عدم رضاه – قارَنَ توهِّمَه، بخلاف ما لوقال: "عندي ماءٌ لفلان"، فيبطل تيممه؛ لأنّ المانع لم يأت إلاّ بعد التوهم، ومنه يؤخذ ما لو رأى ماء وأسداً مثلاً، فإن رأى الماء أوّلاً بطل تيممه الأنّ المانع سبق التوهم كا لم يأمه المانع سبق التوهم كا هو ظاهر.

(وإن كان) المتيمِّم (في الصلاة) والحالة هذه: (فإن وجب قضاؤُها لو أتها بالتيمّم): بأن كان في موضع لم يندر فيه الماء ولا أثر لنحو الظنّ هنا وإنها يؤثر فيه اليقين وفالأصحُّ) من الوجهين (أنه يبطل تيمّمُه في الحال)، أي: في حال تيفّن الماء ولا يستمرّ إلى السلام؛ لأنّه لابدٌ من إعادتها فلا فائدة للاستمرار عليها.

والثاني: يستمرُّ ولا يبطل؛ لأنَّه شرع في الصلاة بطهر أُمر باستعماله، فيتمّها محافظةً على حرمتها ثمّ يعيدها بالوضوء.

ويجري ذلك الخلاف في ما لو [يُمِّم] الميِّتُ وصلِّي عليه في محلَّ يغلب فيه وجود الماء ثمّ [وجدوه] قبل دفنه.

ويجري في المصلي على الميّت أيضاً، انتهى.

ولو افتتح المسافرُ المتيمّمُ صلاةً مقصورةً ثمّ رأى الماء وهو فيها، فنوى بعد رؤيته إقامةً أو إتماماً، بطل التيمم والصلاة، سواء وجب قضاؤها [أم لا]؛ لأنّه بنية الإقامة أو الإتمام أوجد زيادةً باختياره، فكان كها لو نوى افتتاح صلاةٍ أخرى، فالبطلان لذلك، لا لكونها يجب قضاؤها، فاندفع بها تقرّر ما للإسنوي وغيره من الإعتراض هنا (۱).

ولو تأخّرت الرؤية عن الإقامة أو نية الإتمام أو قارنها لم يبطل تيمّمه، كما صرح به صاحب الإرشاد وشارحه (٢).

(وإن لم يجب قضاؤها) لو أتمها بالتيمّم، بأن كان مسافراً معدماً (لم يبطل) أي: تيمّمُه، ولا صلاته؛ بناءً على عدم بطلان تيمّمه (إلى أن يسلّم، فريضةً كانت الصلاة أو نافلةً)؛ لأنّه قد تلبّس بالمقصود بلا مانع من الإستمرار فيه، ووجدان الأصل بعد التلبس بمقصود البدل لا يُبطل حكمَه، كوجود المكفّر الرقبة بعد الشروع في الصوم، وهذا ما نصَّ عليه الشافعيّ في الأمّ (٢)، وله أن يسلّم التسليمة الثانية لأنّها من توابع الصلاة. وحكى الرويانيّ عن والده (١) أنّه لا يسلّم الثانية، لأنّه كالمتنفّل بهذا التيمم بعد الفرض (١٠). قال النووي: وفي ما حكى الرويانيّ نظرٌ؛ لأنّ التسليمة الثانية من تتمّة صلاته، بخلاف النوافل (١٠).

<sup>(</sup>١) خلاصة اعتراض الإسنوي أنّ نيّة الإقامة لا دخل لها في بطلان التيميم؛ بدليل أنه لو كان مقيمًا بمكان يغلب فيه عدم الماء فرأى الماء في أثناء صلاته لا يبطل تيمّمه وخلاصة جواب المصنّف أنّ نيّة الإقامة أوجدت زيادة في الصلاة، وإيجاد تلك الزيادة له دخل في بطلان التيمم. ينظر: مخطوطة المهمّات المرقّمة (٥٩٩) فقه، الورقة (١٢٠) ظهر، والمهمات طبع (٢/ ٣٢٩).

<sup>(</sup>۲) ينظر: فتح الجواد (۱/۱۱۶).

<sup>(</sup>٣) الأم، الطبعة الأولى. دار إحياء التراث العربي. تحقيق أحمد عبيدو (١٦١/١-١٦٣). (٤) الدوساني الدالمد هم اسماعيا سن أحمد بن محمد الدوران الطبري الدرة من اذرار و الذري الدريس المتعادر المستدر

<sup>(</sup>٤) الروياني الوالد هو إسهاعيل بن أحمد بن محمد الروياني الطبري، له تصانيف في الفقه، لا يعرف تاريخ وفاته، والموياني الولد هو أبو المحاسن عبد الواحد بن إسهاعيل، وكتابه المشهور: "بحر المذهب" مأخوذ من حاوي الماوردي مع ما أخذه عن والده. ينظر: طبقات ابن هداية الله ط. بيروت (ص١٨٨)، وطبقات السبكي (٤/ ١٢٤)، رقم (٩٠٠)، والروياني الجدهو ابن القاص أحمد بن محمد الطبري.

 <sup>(</sup>٥) بحر المذهب (١/ ٢٣٢)، لكنّه يعقّب على كلام والده فيقول: وعندي هذا حسن، ولكن يمكن أن يقال: وإن سلّم ثانية فلا بأس، لأنّها من تتمّة الصلاة، و أنّها يخاطب بهذا في الابتداء، والله أعلم.

<sup>(</sup>٦) روضة الطالبين (١/ ٢٨٠)، والمجموع (٢/ ٣٥٩).

(وفي النافلة وجه): أنّها تبطل بوجود الماء في أثنائها؛ لأنّ حرمتها قاصرة عن حرمة الفرض، ولهذا ما حكاه الإمام عن ابن سريج (١٠).

واعلم أنّ عبارة المصنّف موهم بعدم جريان الخلاف في الفريضة، وليس كذلك، بل فيه قول مخرّج - خرّجه المزنيّ وساعده ابن سريج (٢) على التخريج - على أنّها يبطلان، وقالا: المستحاضة إذا انقطع دمها في الصلاة بطلت صلاتها فالمتيمّم برؤية الماء كذلك، والجامع أنّ الضرورة قد ارتفعت في الصورتين.

وأجيب: بالفرق من وجهين: أحدهما: أنّ حدث المتيمم وإن لم يرتفع كحدثها، إلاّ أنّه لم يزد ولم يجدّد بعد الطهارة، والمستحاضة قد تجدّد حدثها وزاد بعد الوضوء.

والثاني: أنّ المستحاضة مستصحبة للنجاسة وسومحت للضرورة، فإذا ارتفعت الضرورة زالت الرخصة، والمتيمم لا نجاسة عليه، حتّى لو كان عليه نجاسة غير معفوّة ووجد الماءَ في أثناء صلاته بطلت ولا يجوز له البناء إتفاقاً، فإذاً انتفى التخريج.

وعلى الأصحّ المنصوص لوكان في صلاة فريضة وقلنا: لا يبطل، فهل الأولى الخروج منها للوضوء، [أو الاستمرار]، أو غير ذلك؟، فيه خمسة أوجه:

(والأظهر) منها (أنّ الخروج من الصلاة ليتوضأ أولى من الاستمرار عليها)؛ لأنّه انتقال إلى الأفضل، فهو كمن وجد الرقبة في أثناء الصيام فعدل إليها؛ وليخرجَ من خلاف من حرّم الاستمرار كالأوزاعيّ (٢) وغيره.

والثاني: الإستمرار أولى؛ لأنّ في الخروج إبطالاً للعبادة والعمل، وقد قال الله تعالى:

 <sup>(</sup>١) عندالشافعية: المندوبات لا تلزم بالشروع فيها، أي: لا يجب إتمامها ولا قضاؤها إذا أفسدها إلا الحج والعمرة وصلاة الجنازة والأضحية وفرض كفاية الجهاد، وتجب كلّها بالشروع عند الحنفية. ينظر: أصول السرخسي
 (٢/ ٢٤١)، والبحر المحيط للزركشي (١/ ٣٣٣).

<sup>(</sup>٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (١٧٦/١)

<sup>(</sup>٣) الشيخ أبو عمرو عبد الرحمن من عمرو بن يحُمد الأوزاعي، ولد سنة (٨٨هـ)، عالم من أهل الشام. من شيوخه عطاء بن أبي رباح وقتادة، ومن تلاميذه شعبة والثوري. كان يسكن دمشق، ثم تحوّل إلى بيروت - مرابطاً بها إلى أن توفي سنة (١٠٦/هـ) رحمه الله تعالى ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠٦/٧) وقم (٤٨)، وطبقات الفقهاء للشيرازي ط. بيروت (ص ٦٧).

﴿ وَلَا بُنْظِلُواْ أَعْنَلَكُو ﴾ (١). وبه قال الشيخ أبو حامد وطبقة.

والثالث: إن قلبها نفلاً وسلم من ركعتين فالخروج أفضل، وإن أراد إبطالها مطلقاً فالإستمرار أفضل؛ صيانة للعبادة عن الإبطال، وبه قال الشيخ أبو محمد والقاضي حسين، وعليه يميل قلبي (٢٠).

والرابع: يحرم الخروج قطعاً مطلقاً؛ لأنه إعراض عن الفريضة وهو غير جائز، وبه قال القفّال والبلقيني.

والخامس: يفرق بين أن يضيق الوقت فلا يخرج؛ لأنّه لو لم يكن في الصلاة تعيّن عليه الإسراع إليها، [فإذا كان] فيها فيمتنع الخروج، وإن لم يضق الوقت فله الخروج؛ لأنّ الوجوب في أوّل الوقت موسّع، والشروع لا يُلزِم شيئاً، وبه قال إمام الحرمين وطرَد التفصيلَ في كلّ مصلّ سواء المتيمّمُ وغيره (").

قال النووي: هذا الذي حكاه الإمام إختيار له لم يتقدّم به أحد، واعترف الإمام بهذا، وهو خلاف المذهب، وخلاف نصّ الشافعي في الأمّ، فقد نقل أبو سعيد المتوتي والغزالي عن الأصحاب عن الشافعي: أنّه يحرم على المتلبّس بالفرض في أوّل الوقت قطعُها بغير عذرٍ، فإذاً تفصيل الإمام في غير المتيمّم غير صواب (١٠). وبالله التوفيق.

ولمّا كان في النافلة خلاف في جواز الزيادة على الركعتين عند إطلاق النية وكذا عند تقييدها، أشار إليه عاطفاً إلى الخلاف الأوّل بقوله: (وأنّه إذا لم يعيّن في النافلة عدداً لم يزد على ركعتين)، كما هو المنقول عن نصّه (٥)؛ لأنّ الأولى في النوافل مثنى مثنى، فنزّل الإطلاق عليه، فليسلّم عن ركعتين وليصلّ بالوضوء، فلو زاد بطل الكلّ.

وفي وجه: له أن يصلّي ما شاء؛ نظراً إلى حال الشروع، وبه قال القاضي حسين.

<sup>(</sup>١) سورة محمد: ٣٣.

<sup>(</sup>٢) الظاهر: "وإليه يميل قلبي".

<sup>(</sup>٣) نهاية المطلب (١٠٧/١-١٠٨).

<sup>(</sup>٤) روضة الطالبين (٢/ ٢٨٠) قال فيه: وقد ذكر الغزالي في البسيط. إ.هـ.وينظر: المجموع (٢/ ٣٦٣ - ٣٦٣).

<sup>(</sup>٥) الأم، تحقيق أحمد عبيدو (١/ ١٦١)، وطبعة دار المعرفة الثانية (١/ ٤٨).

(وإن نوى عدداً لم يزد على ما نوى،) وإن كان المنويّ ركعةً، كما صرّح به في العزيز (١٠)؛ إذ الزيادة كافتتاح نافلة؛ بعد وجود الماء؛ ألا يرى أنّه يفتقر في الزيادة إلى قصدٍ جديدٍ؟.

وفي وجه: له الزيادة إلى ما شاء وبه قال القفال . الأنّ حرمة تلك الصلاة باقية ما لم يسلِّم، فيفارق ما لو سلّم وافتتح نافلة أخرى.

وقضيّة إطلاق المصنف أنّ له استيفاء العدد المنويِّ وإن زاد على ركعتين، وهو كذلك؛ لأنّ إحرامه انعقد لذلك، فأشبه المنذورة المقدّرة.

وفي وجه: ليس له الزيادة على ركعتين بكلّ حال.

فرع: إذا لم يخرج من الصلاة وأتمّ الفريضة، فإما أن كان الماء باقياً إلى فراغه أو لم يكن:

فإن كان باقياً بطل تيمّمه بالسلام حتّى قال الروياني ـ كما ذكرنا ـ (٢): لا يسلّم الثانية.

وإن لم يكن باقياً: فإمّا أن يشعُر المصلّي بفواته قبل الفراغ أو لم يشعر:

فإن لم يشعر إلى الفراغ فكذلك يبطل تيممه بلا خلاف.

وإن شعر [به] قبل الفراغ ففي بطلان تيممه وجهان:

أحدهما: يبطل؛ لأنّ وجود الماء مبطل للتيمّم، والمانع إنها هي الصلاة؛ لحرمتها، وبه قال صاحب التلخيص، والشيخ أبو حامد (").

والثاني: لا يبطل، حتّى يجوز [له]التنفّل به؛ لآنه حين الفراغ غير واجد للهاء ولا متوهّم للوجدان، وبه قال القفال وآخرون.

قال النووي: والأول هو الأصح، وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين(،،

\*\*\*

<sup>(</sup>١) العزيز شرح الوجيز ط.دار المعرفة بهامش المجموع (٢/ ٣٣٩)، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ٢٥٠).

<sup>(</sup>٢) في قوله: وحكى الروياني عن والده أنّه لا يسلّم الثانية، لأنّه كالمتنفّل بهذا التيمم بعد الفرض.

<sup>(</sup>٣) التلخيص من مؤلفات ابن القباص الجرجاني، مختصر يذكر فيه في كل باب مسائل منصوصة ومخرجة، ثم أموراً ذهب إليها الحنفية في كل باب على خلاف قاعدتهم. ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٢٥٢). والشيخ أبو حامد هو أحمد بن محمد الإسفرائيني، ص.الرونق.

<sup>(3)</sup> ILAAO (1/ MOT).

#### مايستباح بالتيمم

(فصل: لا يصلّي بتيمّم واحد أكثر من فريضة واحدة)؛ لأنّ التيمم طهارة ضرورة، في تقدّر بقدر الضرورة؛ ولما روي عن ابن عبّاس أنّه قال: «من السُّنّة أن لا يُصلّى بالتيمّم إلاّ المكتوبة الواحدة، ثمّ يُتَكِمّم للأُخرَى »(۱)، والسنّة في كلام الصحابي ينصر ف إلى طريقة الوجوب.

وإطلاق الفريضة يشعر بأنّه لا فرق بين أن تكون الفريضتان متفقتين كصلاتين وطوافين، أو مختلفتين كصلاة وطواف، أو مقضيين كظهريس.

وحكم الصبيّ في الكلّ حكم البالغ على أصحّ الطريقين؛ لأنّه وإن لم يكن مكلّفاً لكن ما يؤدّيه حكمه حكم الفرض في النيّة وغيرها، نعم لو تيمّم لفرضٍ ثمّ بلغ لم يصلّ به؛ لأنّ صلاته كانت نفلاً عليه.

وأراد بالفريضة ما هو عبادة عينية أصالةً لا بطريق الوسيلة؛ ليخرج عنه تمكين الحليل؛ فأنّه يجوز مراراً، وجمعه مع فريضة بتيمم واحد؛ لمشقّة [تكرر] التيمم بتكرره.

(ويصلّي من النوافل ما شاء)؛ إذ النوافل ممّا لا يمكن المنع منها، وتكليف التيمّم لكلّ منها حرج عظيم؛ لأنّها غير محصورة، ومنها الصلاة المعادة بالجاعة بناءً على أن الفريضة هي الأولى،كما سنذكر في موضعه إن شاءالله تعالى.

واعلم أنّ الأصحاب قد اختلفوا على طريقين في المنذورة: فمنهم من أسلكها مسلك واجب الشرع، بمعنى أنّه يتعين الإتيان بما التزم من غير نقصان.

ومنهم من أسلكها مسلك جائز الشرع، أي: في الأحكام مع وجوب الأصل، وعنَوا بجائز الشرع القربات التي جُوِّز تركها، فإن قلنا به فيجوز القعود في الصلاة المنذورة مع القدرة على القيام، ويجوز أداؤها على الراحلة السائرة، وإن قلنا بالأوّل فلا يجوز، فأشار إلى هذا الخلاف فقال:

<sup>(</sup>١) رواه الدار قطني في سننه، رقم (٥). والبيهقي في سننه الكبرى، رقم (٩٩٧). وفي إسناده الحسن بن عمارة، ضعفه كلاهما، واحتج البيهقي في الباب والكتاب والصحيفة انفسها بالحديث رقم (٩٩٤) عن ابن عمر شخه قال: «عن نافع عن بن عمر قال: يتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث»، ثم قال: وإسناده صحيح.

(والأصح) من الطريقين (أنّ المنذورة كالمكتوبة)؛ سلوكاً بها مسلك واجب الشرع؛ لأنّها مفروضة معيّنة على الناذر فأشبهت المكتوبة، حتّى لا يجوز أن يجمع بين منذورتين ولا منذورة ومكتوبة بتيمّم.

والثاني: أنّها ليست كالمكتوبة؛ سلوكاً بها مسلك جائز الشرع؛ لأنّها وجبت بعارض فلا يلحق بالمفروض الأصليّ، انتهى.

قال أقضى القضاة الرويانيُّ: ولو نذر إتمام كلِّ صلاة شرع فيها كان له الشروع في نفل بتيمّم أدّى به فرضاً، لأن ابتداءه نفل، وإذا جوِّز ابتداءً فله الإتمام به '''.

واعلم أنّ الشافعيّ نصّ في المختصر في موضع أنّه يجمع بين فريضة وصلاة جنازة بتيمم (٢)، ونصَّ في موضع آخر أنّه لا يقعد فيها مع القدرة على القيام، فالنصّ الأول يقتضي إلحاقها بالفرائض، واختلف الأصحاب على بيان القولين النصّين على ثلاثة طرق:

أحدها: أن المسألة ذات قولين نقلاً وتخريجاً: أحدهما جواز الجمع؛ للنصّ الأول، والثاني عدم الجواز؛ بالنصّ الثاني؛ وبالتخريج على سائر الفرائض.

والطريق الثاني: تنزيل النصّين على حالين: حيث قال: " يجمع " أراد: إذا لم يتعيّن عليه، وحيث قال:" لا يقعد" أراد ما إذا تعيّنت عليه.

والطريق الثالث: تقرير النصين، وهو الأصحّ الذي اختاره المصنف وقال:

(وأنّه) أي: وأصحّ الطرق الثلاثة أنّه (يجوز الجمع بين فريضة وصلاة جنازة)؛ لشبهها بالنوافل في جواز الترك، وتعيُّنُها بانفراد المكلف عارضٌ.

هذا تقرير النصّ الأول.

وإنها تعين القيام فيها على القادر؛ لأنّ القيام قوامها؛ لعدم الركوع والسجود فيها، فترك القيام يمحو صورتها.

<sup>(</sup>١) بحر المذهب للروياني (٢/ ٣٠٥).

<sup>(</sup>٢) منها: الأم، ط.دار المعرفة (ص٧) قال: ويصلي بعد الفريضة النوافل وعلى الجنائز.

هذا تقرير النصّ الثاني، ليت شعري: من لم يعثر على هذه الإشارات فكيف يسوغ له تدريس هذا الكتاب الشريف؟ وإذا علمت تقرير النصّين فعلمت أنّ الجنائز وإن كثرت كجنازة واحدة سواء جمع بينها وبين فريضة أو جمع بينها إفرازاً (١٠).

واعلم أنّ المصنّف لم يلتزم بيان الوجوه والأقاويل والطرق، كما التزم النووي، فلا يقع ذلك منه إلاّ إتّفاقياً، بل الغرض المهمّ عنده بيان الخلاف، فلا بأس عليه أن يعطف الوجوه على الطرق أوبالعكس، أو الأقوال على الوجوه، أو الطرق على الوجوه والأقوال، فإذا علمت هذا فنقول: قوله وأنّه إن نسي إلخ "عطف للوجوه على الطرق [أي]: (و) الأصحّ من الوجهين (أنّه إن نسي صلاةً من) الصلوات (الخمس يكفيه تيمّم واحد للخمس) ويخرج من العهدة؛ لأنّ المقصود فرض واحد والباقي وسيلة إليه، وبه قال الغزالي "، وأبو العباس بن القاص "، وابن الحدّاد "؛.

والثاني: أنّه يفتقر لكل واحدة إلى تيمّم؛ لأنّ كلّ واحدة واجب عليه بعينه، فأشبهت [هي وصاحبتها] الفائتتين، وبه قال الشيخ ابن سريج والخضري.

وقال أبو عليّ الفارسي (°): الوجهان مبنيان على أنّه لا يجب تعيين الفريضة المقصودة بالتيمم. فإن أوجبنا التعيين وجب لكل واحدة تيمّم واحد لا محالة، وحكى الدارمي (١) هذا عن ابن المرزبان (٧).

<sup>(</sup>١) فرز بي: ضحك، فرزيفرز فرزاً الشيء: نحاه وعزله ومازه، وفرّز عبي برأيه تفرزة. قطع عبي به، وأفرزه عن غيره: فرزه وقسمه، فهو مفرز، وفرز له من ماله نصيباً وأفرزه وأفرزت فلانا بشيء: إذا أفردته به ولم تشرك معه فيه أحداً. معجم الأفعال المتعدية بحرف، لموسى بن محمد بن الملياني الأحمدي (١/ ٢٧١). ولا يظهر لي معناه هنا. (٢) الوسيط (١/ ٣٨٦).

 <sup>(</sup>٣) المكتوب في النسخ: "وابو سعيد ابن القاضي" فبدلته بالصواب على ضوء ما في العريز ط. دار الكتب العلمية
 (١/ ٢٥٥).

<sup>(</sup>٤) صاحب كتاب: "الفروع".

<sup>(</sup>٥) المكتوب في المسألة هذه في المجموع هو "أبو على السنجي"، س.ت.، وسبق بيان "أبي على الفارسي".

الظاهر أنّه الدارمي الفقيه، أبو الفرج، صاحب الاستذكار، وجامع الجوامع السابقة ترجمته.

 <sup>(</sup>٧) هو أبو الحسن على بن أحمد البغدادي المعروف بابن المرزبان من شيوخه ابن القطان، ومن تلاميذه أبو حامد الإسفرائيني، توفي سنة (٣٦٦)، وطبقات ابن هداية، ط.بيروت (٩١)، و ط. سنة (١٣٥٦) بغداد (٢٨ ٢٩).

واختار الدارمي طرد الخلاف وإن أوجبنا التعيين.

ولك أن تقول في عدم وجوب التعيين: إنها يجب التعيين إذا كانت الفريضة معينة معلومةً، أمّا إذا لم تكن فيجوز أن يقال: ينوي بتيمّمه ما عليه، [ويُحتمل منه] التردّد والإبهام كها يُحتمل في كلّ واحدة من الصلوَات الخمس أن ينوي أنّها فائتة وهو متردّد فيها.

(وإن نسي صلاتين مختلفتين) كاثنتين من الوظائف الخمس في يوم، فحكم التيمّم على ما إذا كان المنسية واحدة، فإن قلنا: يجب هناك خمس تيمّمات على ما اختاره ابن سريج فكذلك هنا، وإن قلنا: يكفي تيمّم واحد- فيا الذي يفعل هنا ؟: (فإن شاء صلّى الخمس كلَّ واحدة بتيمم) فيخرج عن العهدة يقيناً؛ إذ يلزم أن تكون كل واحدة من المنسيَّين مؤدّاةً بتيمم، وهذه طريقة أبي العباس بن القاصّ (۱).

(وإن شاء تيمسم مرتين وصلّى بالأول أربعاً) من الصلوات الخمس (على الولاء) كصبح وظهر وعصر ومغرب، (وبالتيمسم الثاني يعيد ما سوى الأوّل) أي: الصبح مثلاً (ويضمّ إليها) أي: [إلى] تلك الثلاث المعادة يعني الظهر والعصر والمغرب (الخامسة) يعني العشاء، فيخرج عن العهدة يقيناً أيضاً؛ لأنّه صلّى الظهر والعصر والمغرب مرّتين بتيمّمين: فإن كانت المنسيتان في هذه الثلاث فقد تأدّت كلّ واحدة بتيمّم، وإن كانت المنسيتان الصبح والعشاء فقد تأدّت كلّ واحدة بتيمّم، وإن كانت إحدى المنسيتين إحدى الثلاث، والأخرى الصبح أو العشاء فكذلك. وهذه طريقة ابن الحدّاد. واعلى أنّ طريقة ابن العهدة، وأمّا واعلى أنّ طريقة ابن العهدة، وأمّا

وقال بعضهم ومنهم الصيدلاني: لاخلاف بينهما وكلّ واحدٍ منهما يجيز ما أجازه الآخر، فإن كان الأول فلا ينتظم أن يقال: إن شاء فعل هذا وإن شاء فعل ذلك، وإن كان الثاني فينتطم، والمصنف اختبار الثاني ولهذا قال: فإن شاء إلخ.

طريقة ابن الحداد قال بعضهم: إنّها لا تجوز عند ابن القاص، وهو ظاهر كلامه في

التلخيص.

<sup>(</sup>١) المجموع للنووي (٢/ ٣٤٢).

وفي وجه: يتيمم مرّتين ويصلّي بكل واحد منها الخمس؛ لأنّه للفائتة الواحدة يقضي الخمسَ بتيمم، فللفائتتين يلزمه ضعف ذلك.

وأجيب: بأنّه إذا صلّى الأربع بالتيمّم الأول فقد علم سقوط إحدى الفائتتين عنه، ففعل الخامسة بهذا التيمّم عبث؛ لأنّه لا يتأدّى فرضان بتيمّم واحد.

والمشهورة المستحسنة عند الأصحاب طريقة ابن الحداد، ولهم في بسطها كلام، فلعلّك تريد الإطّلاع عليها فنقول وبالله التوفيق: لا بدّ فيها من زيادة في عدد الصلوات، فيجب معرفة ضابط القدر الزائد وما يشترط في كيفية أدائها ليخرج عن العهدة. أمّا الضابط فهو أن يزيد في عدد المنسيّ فيه عدداً لا ينقص عمّا يبقى من المنسيّ فيه بعد إسقاط المنسيّ وينقسم المجموع صحيحاً على المنسيّ.

بيانه في الصورة المذكورة في الكتاب: المنسيّ صلاتان، والمنسيّ فيه خمس يزيد عليه ثلاثةً؛ لأنّها لا تنقص عمّا يبقى من الخمسة بعد إسقاط الإثنين بل تساويه، والمجموع وهو ثمانية ينقسم على الإثنين صحيحاً.

وأمّا ما يشترط في كيفية الأداء: فأنّه يبتدئ بالمنسيّ فيه بأيّة صلاة شاء ويصيّ بتيمم ما يقتضيه القسمة لكن شرط خروجه عن العهدة بالعدد المذكور أن يترك في كل مرّة ما ابتدأ به في المرّة التي قبلها، ويبأتي في المرة الأخيرة بها بقي من الصلوات، فلو صلّى في المثال السابق بالتيمم الأول ما سوى الصبح من الصلوات الخمس، وبالثاني ما سوى العشاء منها، فقد أخلّ بهذا الشرط؛ لأنّه لم يترك في المرة الثانية ما ابتدأ به في المرة الأولى، وإنها ترك ما ختم به في المرة الأولى فلا يخرج عن العهدة؛ لجواز أن يكون ما عليه الظهر أو العصر أو المغرب مع العشاء، فبالتيمّم الأولى صحّت تلك الصلاة ولم يصحّ العشاء، وبالتيمم الثاني لم يصلّ العشاء، نعم لوصِلّي العشاء بعد ذلك بالتيمّم الثاني خرج عن العهدة، انتهى.

ولو كانت المنسيّة ثلاث صلوات في يوم وليلة ولم يعرف عينها: فعلى طريقة ابن القاص يتيمّم خمس تيمّمات ويصلّي الخمس، وعلى طريقة ابن الحدّاد يتيمّم ثلاث تيمّمات ويزيد في عدد الصلوات فيضمّ على الخمس أربعاً؛ لأنّ الأربع لا ينقص

عمّا بقي من الخمسة بعد إسقاط الثلاثة بل يزيد عليه وينقسم المجموع وهو تسعة صحيحاً على الثلاثة، ولوضَمّ إلى الخمسة ثلاثةً أو إثنين لما انقسم، فيصلّي بالتيمّم الأوّل الصبح والظهر والعصر، وبالثاني الظهر والعصر والمغرب، وبالثالث العصر والمغرب والعشاء فيخرج عن العهدة كمّا لا يخفى، بالقياس المذكور.

(وإن كانتا) أي: المنسيّتان (متّفقتين) من صلوات يومين فصاعداً: فعند ابن سريج والخضريّ (١) يجب للخمس مرّتين عشرُ تيمّات لكلّ واحدة تيمّم.

وعند المعظم (صلّى الخمس مرّتين بتيمّمين) فيصلّى بكل واحد منهما الصلوات الخمس، ففي كلّ من الخمس فرض واحد يؤدّى به، والبواقي وسيلة كما ذكرنا.

ولا يكفي هنا ثهان صلوات بتيمّمين بخلاف ما إذا كانتا مختلفتين؛ لأنّه لو فعل كذلك لم يأتِ بالصبح إلاّ مرّةً واحدةً بالتيمّم الأوّل، ولا بالعشاء إلاّ مرّةً بالتيمم الثاني، ويجوز أن يكون ما عليه [صبحين أو عشاءين].

ولو لم يعلم كون المنسيتين متفقتين أو مختلفتين أخذ بالأسوإ، وهو كونهما متفقتين، فيأتي بعشر صلواتٍ بتيمّمين. وحكم وضوء دائم الحدث كحكم المتيمم في الكلّ بلا فرق.

فرع: إذا قلنا بوجوب ركعتي الطواف ففي جواز الجمع بين الطواف وبينهما وجهان:

أحدهما ـ وبه قال ابن سريج ـ أنّه يجوز؛ لأنّها تابعتان للطواف، فهما بمثابة بعض الأشواط. وأصحّهما: لا يجوز؛ لأنّهما عبادة مستقلّة؛ ولهذا يحتاج إلى نيّة مفردة، بخلاف الأشواط.

وإذا قلنا بعدم وجوبها. وهو الأصحّ. فلا خلاف في جواز الجمع، انتهي.

وأمّا خطبة الجمعة فلا يستجمع معها بتيمّم واحد على ما اقتضاه كلام المصنّف في الشرحين والنوويّ في الروضة، وغيرهما (١٠)؛ لأنّ الخطبة وإن كانت فرض كفاية إلاّ أنّهم راعوا القول بأنّها نائبة عن ركعتين، ويكفي للخطبتين تيمّم بلا خلاف.

(ولا يتيمَّم لفريضة قبل وقت فعلها) أي: وقت صحَّة فعلها ولا يصحَّ قبله؛

<sup>(</sup>١) المجموع للنووي (٢/ ٣٤٤). وسبقت ترجمة الخضري في مبحث نية الوضوء.

<sup>(</sup>٢) العزيز ط. دار المعرفة (٣٤٣/٢). وروضة الطالبين (٢/ ٢٨١).

لأنَّـه طهـارة ضرورة ولا ضرورة حينشذٍ، وعـدم صحّتهـا للفـرض متعـيّن.

وأمّا للنفل ففيه وجهان مبنيّان على أنّ من أحرم بالظهر مثلا قبل الزوال هل يصحّ صلاته نفلاً؟، فإن قلنا: تصح (١)، فيصحّ تيممه، وإلاّ فلا. وظاهرُ المذهب [عدمُ الصحّة] كما صرح به الشيخان وغيرهما(١).

وإنها قال:" وقت فعلها" ولم يقل: " وقتها"؛ ليدخل فيه ما لو جمع بين صلاتين فإنّه حينئذٍ إن تقدّم الأخيرة فقد تيمّم لها قبل وقتها الأصليّ، لكنّه وقت فعلها شرعاً، وكذا إن تأخّر الأولى؛ فإنّه يتيمّم لها في وقت الأخيرة لكنّه وقت فعلها شرعاً.

ولم يقل: "وقت جواز فعلها"؛ ليدخل فيه ما لو تيمّم للصلاة قبل الإتيان بشرائطها كستر العورة وخطبة الجمعة، وكما لا يتقدّم التيمّم للمؤدّاة على وقتها لا يقدَّم للفائتة أيضاً.

و وقت الفائتة حين تُذكر لقوله تلك «فَلَيُصَلِّها إِذَا ذَكَرَهَا، فإِنّ ذلكَ وَقتُها.» ("وإذا تيمم لصلاة في أول وقتها وأخرها إلى آخر الوقت وصلاها بذلك التيمم جاز - نصّ عليه الشافعي، واختاره المصنف في العزيز، والنوويّ في الروضة (نا-؛ لأنّه تيمّم في وقت الحاجة، وهو وقت صحة فعلها، ولذلك فسّرت كلامه كذلك.

ولو تيمم لفائتة قبل الزوال ولم يصلّها به فلمّا جاء وقت الظهر صلّى به الظهر جاز على المعتمد؛ لجواز العدول من فرض إلى فرض في نية التيمّم كما مرّ (°)، ولا يجوز التيمم بظنّ الفائتة وإن صادف المظنونة، على الأوجَهِ .

<sup>(</sup>١) وهو الأصح هنا. كما في المجموع (٣/ ٢٤٩).

<sup>(</sup>٢) هما: الرافعي والنوويّ.ينظر: العزيز ط. دار الكتب (١/ ٢٥٨). والمجموع (٢/ ٢٧٥). والروضة (١/ ٢٨٤).

<sup>(</sup>٣) متفق عليه بدون جملة: "فإن ذلك وقتها"، رواه البخاري، رقم (٥٩٧)، ولفظه. "عن أُنَسِ عن النبي على النبي على النبي على النبي عن النبي من الله من عن النبي عن النبي عن الله من الله عنه الله من الله عنه الله عنه الأولى من الله عنه الله عنه

<sup>(</sup>٤) الأم (١/ ١٤٧)، والعزيز شرح الوجيز ط دار المعرفة (٢/ ٣٤٩)، و الروضة (٢/ ٢٨١).

 <sup>(</sup>٥) في قول الشارح في بيان الحالة الأولى من نية المتيمم: (إن نوى الفرض والنفل...) نقلًا عن العزيز. ولو عين واحدة جاز أن يصلى غيرها.

(وكذا حكم النوافل المؤقّتة) لا يجوز تقديم التيمّم على وقت فعلها (في أصحّ الوجهين)؛ لأنّها كالفرائض في التقييد بالأوقات.

والثاني: يجوز؛ لتوسّع أوقاتها وضعف تأثيرها.

واحترز بالمؤقتة عن المطلقة؛ فإنه يجوز لها التيمّم ما لم يقع في أوقات مكروهة، أو يتيمّم لها بقصد أن يصلّيها فيها، على المعتمد.

ويدخل وقت الرواتب المتقدّمة على الفرائض بدخول وقت متبوعها، والمتأخّرةِ بفعلها.

ووقت الكسوف والعيد معروف، ووقت الإستسقاء اجتهاع الناس في الصحراء.

ووقت صلاة الجنازة بغسل الميت على الأظهر، وبالموت عند القفّال، ويكره التيمّم لها قبل التكفين اتّفاقاً.

(فصل) في بيان قضاء الصلاة [التي صلّيت بالتيمم وحكم صلاة فاقد الطهورين وغيره من أصحاب الخلل].

إعلم أنّ التيمّم قد يكون بحيث يغني الصلاة المؤدّاة به عن القضاء وقد يكون بحيث لا يغني، وغرض المصنّف في هذا الفصل بيان ذلك، ولا علينا أن نختلط به القولَ في الصلاة المستملة على غير التيمّم من سائر وجوه الخلل التي يقضى بها والتي لا يقضى بها لإدراجها تحت ضابطة، وهي: أنّ العذر إمّا عامّ وهو ما يغلب وقوعه وإمّا نادر. والنادر إمّا دائم أو غير دائم. فلا قضاء في العذر العامّ والنادر الدائم؛ لما في إيجابه مع أحدهما من الحرج، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُرُ فِ اللّهِ يَن مَرَحٌ ﴾ ((). وأمّا النادر الغير الدائم فإمّا قتال أو فرار مباح أو غيرهما، فلا قضاء فيهها، ويجب في غيرهما.

فمن الأعذار النادرة التي لا تدوم: (من لم يجد ماء ولا تراباً لتوحّل الأرض وغيره) كإطباق الثلج مع عجزه عن الإذابة، أو كان على جبل مصخّرة (يصلّي) لحرمة الوقت،

<sup>(</sup>١) تمامها: ﴿ وَجَنهِ دُواْ فِ ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ ٱجْتَبَكُمْ وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ فِ ٱللِّينِ مِنْ حَرَجٍ قِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِ بِدَهُو سَمَّلَكُمُ الْمُسَلِّدِةِ وَاللَّهِ وَالْعَبَدُ وَتَكُونُوا شُهَدَاءً عَلَى ٱلنَّاسِ فَأَقِيمُواْ الصَّلُوةَ وَءَاثُواْ ٱلزَّكُوةَ وَأَعْتَصِمُواْ بِاللَّهِ هُوَ مَوْلِنَكُو وَنَعْمَ ٱلْمَوْلَ وَنِعْدَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ (الحج: ٧٨).

على الجديد المنصوص عليه في المختصر (١)؛ إذ هو قادر على الإتيان بأفعال الصلاة، والميسور لا يسقط بالمعسور، وقد قال على: «إذا أَمَر تُكُم بأمرٍ فأتُوا منهُ ما استَطَعتُم».

(ثمّ إذا قدر على أحدهما) أي: على الماء أو التراب (قضى)؛ لندرة عذره وعدم دوامه.

وإنها يقضي بالتراب لو كان في موضع يسقط عنه الإعادة به، وإلاّ فلا فائدة فيه.

وهذه الصلاة صحيحة فيبطلها ما يبطل غيرها كسبق الحدث، وله فعلها وإن لم يضق الوقت، على ما صرّح به صاحب الإرشاد". وتلزمه الجمعة وإن لزمه قضاء الظهر على ما صرّح به الزركشي.

ويسنّ [له التيمم] على نحو صخر إن قلّد القائل به كأبي حنيفة "، وإلاّ أثم؛ لتلبّسِه بعبادةٍ فاسدة عنده.

ولا يجوز له [التنفل]، ولا حمل المصحف ومسّه، ولا قراءة القرآن لو كان جنباً بعد الفراغ (من الصلاة)، وأمّا فيها فقد قدّمنا الخلاف فيها (١٠)، ولا يجوز وطء الحائض.

هذا كلَّه تفريع على الجديد. ويقابله أقوال من القديم:

ألأوّل: أنّه يحرم عليه الصلاة كالحائض، ويجب عليه القضاء كالتارك، ولا يخفى ما فيه. (٥) والثاني: أنّه يستحبّ فعلها لحرمة الوقت، ويجب القضاء.

والثالث: يجب فعلها ولا قضاء؛ لأنّه أتى بوظيفة الوقت بقدر إمكانه.

(وفي التيمُّم لشدَّة البرد أظهرُ القولين أنَّه يقضي) ولو في السفر؛ لأنَّ البرد وإن لم يندر إلاَّ أنَّ العجز عن تسخين الماء وتدفئة الأعضاء نادر، وإن اتّفق فلا يدوم.

والثاني: لا يجب عليه القضاء في السفر؛ لما روي: «أنّ عمروَ بنَ العاصِ تيمَّمَ لشدّةِ

<sup>(</sup>١) لم أجده في مختصر المزني.

<sup>(</sup>٢) وكذلك شارح إرشاد ابن المقري في فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/٩١١).

 <sup>(</sup>٣) فإن التيمم يجوز عنده بكل ما هو من جنس الأرض من تراب أو نورة أو جص أو رربيخ أوححر. ينظر المسوط (١٠٩/١).

<sup>(</sup>٤) في ما يحرم على الجنب.

<sup>(</sup>٥) وهو تفريق الحكم في محل واحد بلا دليل.

البَردِ في غزوةِ ذاتِ السَّلاسلِ وصَلَّى، وحكى ذلكَ لرسولِ اللَّهِ ﷺ فلَم يَأْمُره بالإِعَادَةِ». وأمّا في الحضر فيجب؛ إبقاءً على الأصل.

وأمّا إعراب قوله: "وفي التيمم الخ"("): فيجوز أن يكون" وفي التيمم "خبر مبتدأ محذوفٍ متأخّرِ عنه؛ لفائدة الاختصاص، وهو: "قولان"، يدلّ على حذفه إظهاره في الجملة الثانية إليه، تقدير الكلام: وفي التيمّم لشدّة البرد قولان، أظهر القولين أنّه يقضي.

ويجوز أن يكون "في التيمم" متعلِّقاً بقوله: "أظهر "، تقدير الكلام: " وأظهر القولين في التيمم لشدّة البرد إلخ".

ويجوز أن يكون الجملة الثانية خبراً عن المبتداِ المحذوف؛ بدلالة سياق الكلام عليه، تقدير الكلام: " والحكم في التيمم لشدّة البرد إلخ ".

(والمسافر لا يقضي) إذا وجد الماء بعد الوقت، ولا يعيدها إذا وجده في الوقت، والمعنى فيه: أنّ فقد الماء في الأسفار عذر عامٌّ، وروي: «أنّ رجُلَينِ خَرَجَا في سفر، فحضَرَتِ الصلاةُ وليسَ معَهُما ماءٌ، فتيمَّما وصلّيا، ثمّ وَجَدَا الماء في الوقتِ، فأعادَ أحدُّهما ولم يُعِد الآخرُ، ثمّ أتيا رسولَ اللّه فتَكرَا لهُ ذلكَ، فقال للَّذي أعَادَ: لكَ الأجرُ مرّتَينِ، وللَّذِي لم يُعِد: أصَبتَ السنةَ وأجزَأتك صَلاتُك» (٢٠).

(إلا إذاكان سفرُه سفرَ معصية) كآبق وناشزة مثلاً (فيقضي على الأصحّ) من الوجهين؛ لأنّ عدم القضاء على المتيمّم بسبب السفر رخصة، فلا يناط بسفر المعصية كالقصر والفطر.

والثاني: أنّه لا يقضي؛ لأنّه إذا أوجبنا عليه التيمّم فقد صار عزيمة في حقّه، بخلاف الفطر والقصر، فأنّه لا يوجَبان عليه.

<sup>(</sup>١) هذه من المسائل النحوية التي تبين تضلع الشيخ المصنف في علوم الآلة.

<sup>(</sup>٢) رواه الحاكم في المستدرك، رقم (٦٣٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين، وروي مو صولًا ومرسلًا، والبهقي في السنن الكبرى، رقم (١٠٣١)، والدار قطني في سننه، رقم (١)، وينظر: سنن أبي داود، رقم (٣٣٨)، سنن النسائي، رقم (٤٣٣)، و سنن الدارمي، رقم (٧٧١).

وحكى المصنف في العزيز مع هذا الخلاف وجهاً: أنَّه لا يتيمَّم أصلاً وهو ضعيف٬٠٠

واعلم: أنّه لا يشترط لسقوط القضاء كونُ السفر طويلاً؛ لقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُم مَرْضَىٰ أَوْعَلَى سَفَرٍ ﴾ الآية. (النساء: ٤٣ والمائدة: ٦). واسم السفر يقع على الطويل والقصير. (والمقيم إذا تيمّم لعدم الماء يقضي)؛ لأنّ عدم الماء في موضع الإقامة نادر، وإذا اتّفق

وفي القديم: أنّه لا يجب عليه الإعادة؛ لأنّه أتى بالمقدور عليه وهو البدل، فيقوم مقام الأصل. وأجيب: بأنّ البدل المعدول إليه يقوم مقام الأصل في جواز الإتيان بالصلاة حتّى لا يخلو الوقت عن وظيفته، لا في سقوط القضاء.

واعلم أنّ وجوب القضاء على المقيم ليس بسبب الإقامة، بل لأنّ فقد الماء في الإقامة نادر. وكذلك عدم الوجوب في السفر ليس لآنّه مسافر، بل لأنّ فقد الماء في السفر تمّا يعمّ ويغلب، فالإعتبار بندرة الفقد وعدمها. حتّى لو توطّن في موضع يعدم فيه الماء غالباً يتيمّم ويصلي ولا يعيد، وله الجهاع والتيمّم ولا يلزمه النقل عنه، كها ذكرنا نقلاً عن الإرشاد (٢٠)، ويدلّ على ذلك ما روي: «أنّه على قال لأبي ذرّ الله :- وكان يقيم [بالربذة] (٣٠)، ويفقد الماء أيّاماً-: يكفيكَ الترابُ ولو لم تجِدِ الماءَ عشرَ حِجَجِ» (١٠).

ولو دخل المسافرُ قريةً في طريقه وعدِمَ الماءَ وتيمَّم وصلّى أعاده؛ نظراً إلى ندرة الفقد، وإن كان حكم السفر باقياً.

فعلى هذا فمن عبّر بالإقامة والسفر جَرَى على الغالب، والحقيقة ما بيّنًا، حتّى قال

لا يدوم غالباً، فلا يصلح عندراً دافعاً للقضاء.

<sup>(</sup>١) العزيز شرح الوجيز طبع دار الفكر (٢/ ٣٥٢) نقلا عن الحناطي، و (١/ ٢٦١) طبع دار الكتب العلمية.

<sup>(</sup>٢) قبيل قول المصنف: وإن وجد من الماء ما لا يكفيه وجب استعماله.

 <sup>(</sup>٣) "الربذة" - بفتح الراء المهملة والباء المعجمة بواحدة والذال المنقوطة - من قرى المدينة على طريق الحجاز على ثلاثة أيام، قريبة من ذات عرق، به قبر أبي ذر الغفاري ، الله على يسكن بها إلى أن توفي رحمه الله تعالى ينظر: الأنساب للسمعاني (٣/ ٤١)، ومعجم البلدان للحموي (٣/ ٤٣).

<sup>(</sup>٤) لم أجد اللفظ المذكور هنا، ولا المذكور في العزيز بلفظ: «التراب كافيك ولو...» إلخ. وسبق في أوائل كتاب التيمم تخريج حديث جاء في الكتاب بلفظ: «التراب طهور المؤمن - وفي رواية المسلم -: ولو لم يجد الماء عشر سنين»، فلم أجده بذاك اللفظ، وإنها وجدته بألفاظ مشابهة له، ومنها ما رواه الترمذي في سننه، رقم (١٢٤) بلفظ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ المسلِم وَإِن لم يَجِد المَاءَ عَشرَ سِنينَ»، وقال: حديث حسن صحيح.

صاحب الإرشاد: فلو غلب الفقد أو استوى الأمران فلا قضاء وإن كان مقيها، وأفتى به الشيخ ابن حجر (١٠).

(وإن تيمّم لمرض مانع من استعمال الماء مطلقاً لم يقضِ) سواء كان مسافراً أو مقيماً؛ لعموم الآية (٢)؛ ولأنّ المرض عذر عامٌّ فالمسافر والمقيم يستويان في منع وجوب القضاء إذا تيمّم المرض، ويستويان في الوجوب إذا تيمّم البرد.

(وإن كان) المرض (يمنع استعمال الماء في بعض الأعضاء دون بعض: فإن لم يكن عليه ساتر) من جبيرة أولصوق (لم يقضِ)؛ إذ لو تجرّد التيمّم لشيء من العلل والأمراض لما كان عليه القضاء، فإن انضمّ إليه غسل بعض الأعضاء فأولى أن لا يجب.

(إلا إذا كان على الجراحة دمٌ) كثير خارج عن حدّ العفو وخاف من غسلها ضرراً، فإنّه يقضي؛ لحمله نجاسة غير معفوِّ عنها؛ ولانّه عذر نادر لا يدوم غالباً، وكذا لو لم يكن عليها دم ولكنّها في محلّ التيمم وخاف من مسحه بالتراب ضرراً؛ لإنتفاء البدل والمبدل [منه].

(وإن كان عليه ساتر: فإن وضَعَه على الطهارة لم يقضِ على أصح القولين)؛ لحديث جابر في المشجوج كما مرّ (٢)، ولأنّ المسح على الخفّ يُغني عن القضاء مع أنّه لا ضرورة فيه، فههنا أولى؛ لقيام الضرورة.

والثاني: أنَّه يقضي؛ لأنَّه عذر نادر غير دائم.

ومحل الخلاف فيها إذا كان في غير محل التيمم، وإلا فيجب بلا خلاف؛ لانتفاء البدل والمبدل [منه].

هذا ما ذكره المصنف في العزيز وتبعه النووي في الروضة(؛)، وقال صاحب المجموع

(٤) العزيز طبع دار الفكر (٢/ ٣٥٩)، و طبع دار الكتب العلمية (١/ ٢٦٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٢٨٧).

<sup>(</sup>١) ينظر: فتح الجواد (١١٨/١).

<sup>(</sup>٢) وهي قولَه تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْعَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ (النساء: ٤٣، والمائدة: ٦).

<sup>(</sup>٣) حديث المشجوج لم يتقدم في هذا الشرح، ورواً أه أبو داود في سننه، رقم (٣٣٦)، ولفظه: عن جابر قال: «حَرَجنَا في سَفَرَ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ فَشَجَّهُ فِي رَأْمِهِ ثُمَّ احتَلَمَ فَسَأَلَ أَصِحَابَهُ فقال هل تَجِدُونَ لي رُخصَةً في التَّيَمُّم فَقَالُوا ما نَحِدُ لكَ رُخصَةً وَأَنتَ تَقدِرُ على المَاءِ فَاعتَسَلَ فَهاتَ فلها قَدِمنَا على النبي ﷺ أخبِرَ بِذَلِكَ فقال تَتَلُوهُ فَتَلَهُم اللهَ ألا سَأَلُوا إِذْ لم يَعلَمُوا فَإِنَّمَ اللهِ قَاعَتَسَلَ فَهاتَ فلها قَدِمنَا على النبي ﷺ أخبِرَ بِذَلِكَ فقال تَتَلُوهُ فَتَلَهُم اللهَ ألا سَأَلُوا إِذْ لم يَعلَمُ اللهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ قَالُ إنها كان يَكفِيهِ أَن يَتَبَمَّمَ وَيَعصِرَ – أو يَمصِبَ شَكَ مُوسَى – على جُرحِه خِرقَةً ثُمَّ يَمسَعَ عليها وَيَغسِلَ سَائِرَ (١٧/١)، رقم (٢٠١).

بعد تقرير ما قرّرتُ: إنّ إطلاق الجمهور يقتضي أنّه لا فرق بين أن يكون في محلّ التيمم أو غيره(١)، واعتمده الشيخ ابن حجر. (١)

(وإن وضعه على الحدث وجب النزع) إن أمكن، ولا يجوز المسح. (وإن تعذّر النزع) لنحو خوف تلف مسَح وصلّى للنضرورة، و (وجب القضاء على أظهر القولين)؛ لفوات شرط المسح، وهو الوضع على الطهارة.

والثاني: لا يجب؛ لأنّه أتى بها وجب عليه في الوقت، وهو القديم، على ما صرّح به الجمهور. وقال الصيدلانيّ: إن وَضعه على الحدث - في عدم وجوب [الإعادة] قول جديد وقولان قديمان.

### خاتمة في بيان ما التزمت أوّل الفصل (٣):

إعلم أن من صلّى قاعداً أو مومياً لنحو مرض لا يقضي إن استقبل القبلة وإن أزمن نفسه سفهاً: بأن تدلّى أو وثب من غير ضرورة؛ إذ المرض عذر عام في الجملة، وإن لم يستقبل وجب؛ لندرة [فقد] من يوجّهه، لا للمرض، ومن ثمّة لو منّع مرضه توجُهه لم يقض على المعتمد.

ويقضي من رُبط [بوثاق] أو على خشبة [و] صلَّى بالإيهاء.

وكذا الغريق المتشبث بخشبة سواء استقبلا القبلة أم لا؛ لندرة العذر مع عدم دوامه، هذا ما أطلقه الجمهور.

وقال صاحب التهذيب والصيدلانيّ لا يقضيان ما صلّيا إلى القبلة نن،

كتاب الطهارة، فصل في الأعذار التي تسقط الإعادة، غير أنّه ذكر ذلك في الغريق فقط، وقال: " في من شد وثاقه على الأرض يجب أن يصلي كما أمكنه ثم يعيد، لانّه عذر نادر، " فلعل عدم إعادة المربوط بخشبة والغريق مذكور في تعليقة الصيدلاني، ولم أجده.

<sup>(1)</sup> ILAAGS (7/ TVT).

<sup>(</sup>٢) فتح الجَواد (١١٩/١).

<sup>(</sup>٣) وهو خلط القول بالكتاب لبيان حكم الصلاة مع غير التيمم من أنواع الخلل، وهي: العجز عن التوجه للقبلة بسبب المرض والشلل أوالربط على الوثاق والخشبة، والغريق المتشبث بخشبة، والحبيس في مكان نجس أو ضيق لا يقدر فيه على إتمام الركوع والسجود، والصلاة مع الحركات الضرورية في القتال أو الكرّ والفرّ، والعجز عن ستر العورة. (٤) صاحب التهذيب هو أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي س.ت. (ص٨٩)، وينظر: التهذيب (١/ ٤٠٠)،

ويقضي من صلّى في مكان نجس؛ لندرة عذره، وقال المزني: فلا‹‹›.

و لا يقضي المصلّي المقاتل، أو الفارّ، أو الكارّ، إذا كان القتال أو الفرار أو الكرّ مأذوناً فيها شرعاً، كما سنبيّن إن شاء الله. (٢)

ولا يقضي العاجز عن الستر، سواء كان في السفر أو الحضر؛ لأنّ العري عامّ في ناحية لا يعتادون لبساً، وفي غيرها إذا وقع دام غالباً، ويتمّ [أركان] الصلاة.

ولا يقتصر على القعود والإيماء؛ لأنّ المسور لا يسقط بالمعسور، ولأنّ المحافظة على الأركان أولى من المحافظة على الشرائط؛ إذ الشرط يعتبر لتزيين الأركان وكمالها، والركن لقوام الصلاة ووجودها.

ويحرم الطهارة بالماء المسبل للشرب: كالخوابي(٣) الموضوعة في الطرق.

ويجوز التيمّم عند وجوده ولا قضاء، وكذا لو جهل حاله على المعتمد. ويحرم نقل المسبل من محلّه.

وبالله التوفيق.

<sup>(</sup>١) قال: كل صلاة وجبت في الوقت وإن كانت مع خلل لم يجب قضاؤها.١.هـ.ينظر: المجموع (٢/ ٣٧٧).

<sup>(</sup>٢) في كتاب الصلاة.

<sup>(</sup>٣) والحُبُّ: الجَرَّةُ الضَخمةُ. والحُبُّ: الخابِيةُ؛ وَقَالَ ابنُ دُرَيدٍ: هُوَ الَّذِي يَجُعَلُ فِيهِ الماءُ لسان العرب: (١/ ٢٩٥)، مادة: "حبب"، و "خبأ".

تم بحمد الله تعالى تحقيق كتاب التيمم من الوضوح. ويليه كتاب الحيض.

# كتاب الحيض

# تعريف الحيض لغةً واصطلاحاً

يقال: حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحاضاً ومحيضاً فهي حائض وحائضة أيضاً ونساء حُيَّض وحوائض، وأصلها السيكان يقال: حاض الوادي إذا سال وفاض (١٠).

قال الفرّاء: (٢) أصله الحوض قلبت الواو ياءً.

وفي الشرع: دمُ جِبِلَّةٍ يخرجُ من أقصى رحم المرأةِ في أوقاتِ الصحَّة ٣٠.

قال الله تعالى: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى ﴾ (1).

المحيض مصدر ميميّ (٥)، والأذى: [القذر]، سمّي به لأنّه [يؤذى] المرأة؛ إذ يسترخي

<sup>(</sup>١) الحاوي الكبير (١/ ٣٧٨)، وينظر تحرير ألفاظ التبيه (لغة الفقه)، ليحيى بن شرف بن مري النووي أبي زكريا، تحقيق: عبد الغني الدقر، الطبعة: الأولى، (٨- ١٤هـ)، دار القلم - دمشق (١/ ٤٤).

 <sup>(</sup>۲) الفراء هو: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الكوفي من شيوخه الكسائي، ومن تلاميذه ابنا المأمون العباسي، ومن مؤلّفاته العديدة: المعاني، والحدود، والبهي مات بطريق الحج سنة (۲۰۷هـ) رحمه الله تعالى، ينظر: سير أعلام النبلاء (۱۲/۱۷).

<sup>(</sup>٣) أسنى المطالب (١/ ٩٩).

 <sup>﴿</sup> وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضَ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعَتَزِلُواْ اللِّسَاءَ فِي الْمَحِينِ وَلَا نَقْرَبُوهُنَ حَتَى يَظَهُرْنَ فَإِذَا تَظَهَّرَى فَأَتُوهُ ﴿ مِنْ حَيْثُ آمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهُ عِنْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ مِنْ حَيْثُ آمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهُ عَلَيْ إِنْ اللَّهِ عَلَى إلله اللَّهِ مِنْ حَيْثُ آمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّا اللَّهُ عَلَيْهِ فِينَ ﴾ (البقرة: ٢٢٢).

<sup>(</sup>٥) المُصدَّرُ الميمي:هو ما دَلَّ على الحَدثِ وبُدئ بميمِ زائدةٍ .وصياغته من الثلاثي على زِنَة: "مَفعَل" بفتح العيل نحو "مَنظَر" و "مضرَب" و "مفتَح" و "موقَى" .وشَّذَ منه "المَرجِع" و "المَصِير" و "المَعرفَة" و "المَغفِرة" و "المَيِيت" ،وقد وَرَدَ فيها الفَتح على القِياس . معجم القواعد العربية (٢٥ / ٤٩).

به أعضاؤها ويورث طبعَها اليبوسةَ ما دامت حائضاً، ويؤذى الرجلُ بوجوده؛ إذبه يمتنع عن معظم الاستمتاع، كما يأتي.

(وأقلّ سنّ تحيض فيه المرأة تسع سنين قمريةً)؛ لاستقراء الشافعي على ومن وافقه، وقد قال: أعجل من سمعت من النساء يحضن نساءُ تهامة يحضن لتسع سنين (١٠).

قال الأصحاب: والمتبع في وقت الحيض وقدره الوجود، فيرجع فيه إلى العرف؛ إذ ما لا ضبط فيه شرعاً ولا لغةً يرجع فيه إلى العرف.

وقيل: أقل مدّة الإمكان يدخل بالطعن في السنة التاسعة، وقد سمّيت حينئذٍ بنت تسع.

وقيل: يدخل بمضيّ ستّة أشهر من السنة التاسعة.

والمراد بتسع سنين استكها فل تقريباً لا تحديداً، فيسامح قبل تمامها بها لا يسع أقل حيض وطهر دون ما يسعها، فليحمل قول المصنف: (فإذا رأت قبل ذلك شيئاً) على ما قبل تلك المدّة، وإلا لم يصحّ إطلاقه (فهو دم فساد) (٢)، لا يتعلق به حكم ممّا يتعلق بالحيض.

ولا فرق بين البلاد الحارّة والباردة عند الجمهور.

وقال الشيخ أبو محمّد: إنّ الأمر في البلاد الحارّة ما ذكرنا، وفي البلاد الباردة لابدّ من استكمال عشر سنين.

واعلم أنَّ نصَّ الشافعي قد اختلف في المختصر في أقلَّ مدَّة الحيَّض:

<sup>(</sup>١) الأم، الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ)، الناشر: دار المعرفة (٥/ ٢١٤).

<sup>(</sup>٢) الفرق بين دم الفساد والاستحاضة أن الاستحاضة دم متصل بالحيض وليس بحيض، ودم الفساد دم غير متصل بالحيض وليس بحيض، وهذا اصطلاح الأكثرين. والنساء أربعة أضرب: طاهر وحائض ومستحاضة وذات دم فاسد، فذات دم الفساد هي التي استمر بها دم غير متصل بالحيض في وقت لا يصلح للحيض، كدم تراه من لها دون تسع سنين، أو رأته حامل وقلنا ليس هو بحيض، أو رأته غيرهما في وقت لا يصلح للحيض بأن رأته قبل مضي خمسة عشر للطهر، فهو الدم الذي لا يصلح أن يكون حيضاً ولا نفاساً، وعند بعض العلماء: ولا متصلاً بالحيض حتى يكون استحاضة. ينظر: الحاوي الكبير (١/ ٣٩١)، والمجموع (٢/ ٣٨١)، و (٢/ ٣٨٢).

فقال في الحيض: يوم وليلة، وقال في العِدّة: يوم (١)، واختلف الأصحاب في تقرير النصّين على طرق:

أحدها: أنَّ المسألة ذات قولين:

أحدهما: يوم وليلة؛ لما روي: «أنّ عليّاً كرّم الله وجهه قال: «أقلُّ الحيضِ يومٌ وليلةٌ» (٢٠).

والثاني: أقل الحيض يوم؛ لما روي عن الأوزاعيِّ قال: «عندنا امرأة تحيض بالغداة وتطهر بالعشي». (٣)

والطريق الثاني: القطع بأنّ أقلّه يوم، وحيث قال: " أقلّه يوم وليلة " إنها قال ذلك؟ لآنه لم يجِد في النساء من تحيض أقلّ من ذلك، ثمّ لمّا وجد وعرَف رجَع إليه.

والطريق الثالث: القطع بأنّ أقلّ مدّة الحيض يوم وليلة؛ تطبيقاً بين النصّين، فحيث قال: يوماً، أراد: بليلته، والعرب كثيرا ما يقول ذلك، وهذا ما اختاره المصنف وقال: (أقلّ مدّة الحيض يوم وليلةٌ)؛ لأنّ المتبّع فيه الوجود، وقد قال الشافعي عن أمرأةً لم تزل تحيض يوماً وليلةً، وروي مثله عن عطاء (١٠) وأبي عبدالله الزبيري (٥٠).

<sup>(</sup>١) مختصر المزني:ط.دار المعرفة مع كتاب الأم (ص ١١) و (ص٢١٧).

<sup>(</sup>٢) قال في تلخيص الحبير (١/ ١٧٢): كأنّ الرافعي يشير إلى ما ذكره البخاري تعليقاً عن علي وشريح أنها جوزا ثلاث حيض في شهر، وقد ذكرت من وصله في تغليق التعليق، إ.هـ. وقصة علي وشريح ورد في صحيح البخاري كتاب (٦) الحيض، باب (٢٤) (١/ ١٢٣)، ولفظه: «ويذكر عن علي وشريح: إنِ امرأةٌ جاءت ببينةٍ من بطانةٍ أهلها ممن يُرضَى دينُه: "أنها حاضَت ثلاثاً في شهرٍ "صُدِّقت»، إ.هـ، وينظر: تغليق التعليق، تأليف شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني (ت٥٠١)، الطبعة الأولى (٥٠١هـ)، تحقيق سعيد عبد الرحم موسى القزفي – المكتب الإسلامي - بيروت (١٧٩/٢).

<sup>(</sup>٣) رواه الدارقطني في سننه، رقم (١٧).

<sup>(</sup>٤) هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم المكي، كان أعور أفطس أشل أعرج، ولكنه صار شيخ الاسلام، مفتي الحرم، من أشهر علياء الحجاز الذين كانوا يستقطبون طلبة العلم من مختلف أرجاء المعمورة، سمع من كثيرين من أصحاب النبي على منهم: جابر والعبادلة الأربعة وأبو هريرة، و حدث عنه كثيرون منهم: مجاهد بن جبر، والزهري، وقتادة توفي على سنة خمس عشرة ومائة بينظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٤٦٧)، والتاريخ الكبير (٦/ ٣٦٣)، وتاريخ دمشق (٤٠/ ٣٧٠)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٧٨٠)، وتاريخ الاسلام (٤/ ٤٢٠)، وأحديث رواه الدارمي في سننه (١/ ٢٣١)، رقم (٥٤٨).

الزبير بن أحمد صاحب الكافي في الفقه، كان أعمى يسكن البصرة، سبقت ترجمته عند الكلام على مقدار القلتين.

والمراد قدرهما متصلاً، وهو: أربع وعشرون ساعة زمانيّة (١٠) كما قاله الإمام، واعتمده الجمهور.(٢)

(وأكثره خمسة عشر يوماً وليلة)؛ إذ هو المستقرّ بعد الرجوع إلى عادات النساء؛ وقد روي: «أنّ علياً ـ كرّم الله وجهه ـ قال: «ما زادَ على خمسةَ عشرَ فهو استِحاضةٌ» (٣).

وقال عطاء: "«رأيت من تحيضُ يوماً وليلةً، ومَن تحيضُ خمسةَ عشر يوماً». "(١)

وروي مثل ذلك عن أبي عبدالله الزبيري.

ومرادهم بخمسة عشر يوماً وليلة ليس اتصال الدم فيها، بل مع نقاء ناقص عن أقل الطهر تخلّل دماً؛ إذ النقاء حينت لا يشبه الفترة بين دفعات الدم، فيسحب عليه حكم الحيض بشرط أن يكون تلك الدماء تجتمع حيضاً، وهو أن لا ينقص مجموعها عن يوم وليلة، فإذا رأت دماً يوماً وليلة ونقاء ثلاثة عشر والخامس عشر دمًا فالكلّ حيض؛ لتخلّله بين الدمين، بخلاف [النقاء الذي لم يتخلّل] بين الدمين، فلو رأت يوماً دماً ويوماً نقاءً إلى آخر الثالث عشر ولم يعد فالرابع عشر وتاليه طهرٌ قطعاً؛ كالنقاء قبل الدم الأول، وكالدماء المتخلّلة إذا نقص مجموعها عن أقلّ الحيض، كها أنّ الفترات المتخلّلة بين الدماء حيض قطعاً.

وعلامة الفترةِ أن لو دخلت القطنة الفرج تلوّثت، والنقاءِ أن لو دخلت لم تتلوّث.

(وأغلبه ستّ أو سبعٌ)؛ لاستقرار عادات النساء عليه، وقد ورد به الحديث قال عليه:

الساعة الرمانية هي جزء من أربعة وعشرين يوماً من اليوم والليلة، ويطلق الساعة مطلقة على جزء من أجزاء الوقت وإن قل، وعلى الآلة التي يعرف بها الوقت ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٤٦٣).

 <sup>(</sup>۲) منهم: أبو عبد الله الزبيري والقاضي حسين والمتولي والبغوي والسرخسي وصاحب العدة وآخرون. المجموع
 (۲/ ۲۸۲).

<sup>(</sup>٣) قال العسقلاني على في تلخيص الحبير (١/ ١٧٢): حديث على: «ما زاد على خسة عشرَ فهو استحاضةٌ»، هذا اللفظ لم أجده عن على الكنه يخرج من قصة على وشريح التي تقدمت، إ.هـ، وقد سبقت القصة نقلاعنه. (٤) رواه البخاري معلقا في صحيحه: كتاب (٦) الحيض، باب (٢٤)، بلفظ: «الحيض يومٌ إلى خسة عشر»، وقد وصله العسقلاني في تغليق التعليق (١/ ١٨١)، والدارمي في سننه (١/ ٢٣١) بلفظ: أخبرنا الحكم بن المبارك ثنا عبد الله بن إدريس عن مفضل بن مهلهل عن سفيان عن بن جريج عن عطاء قال: «أقصى الحيض خمس عشرة»، ولعله أراد ليلة، ولذا أنّت العدد.

«تحيَّضي ستّاً أو سبعاً في علم الله، كما تحيضُ النساءُ ويَطهُ رنَ»، وسيأتي إن شاء الله تعالى (().

(وأقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً وليلة)؛ لثبوت ذلك من عاداتهن، ولأنّه لو نقص من ذلك لما استقام الدور؛ لكون أكثر الحيض خمسة عشر يوماً بلياليها فيلزم في أقلّ الطهر ذلك، وقد روي أنّه على قال: «مَّكُثُ إحداهُنَّ شَطرَ دهرِها الاتُصَلِّي»(٢)، أشعر ذلك بأقلّ الطهر وأكثر الحيض.

وقوله: "بين الحيضتين" يمكن أن يحترز به عمّا وقع بين حيض سابق ونفاس لاحق، حمّى لو تخلّل بينها أقلّ من ذلك فهو طهر، كما لو رأت حاملٌ الدمَ وقلنا: إنّه حيض، ثمّ طهرت ولو بلحظة ثمّ ولدت، فالدم بعد الولادة نفاس، وقبلها حيض، والمتخلّل بينها طهر، وعليه الأكثرون.

ويمكن أن يحترز به أيضاً عمّا وقع بين نفاس سابق وحيض لاحق: كأن رأت النفاس ستّين، ثمّ طهرت يوماً مثلاً، ثمّ رأت الدم: فالذي جرى عليه صاحب الإرشاد (") والمتولّي وغيرهما أنّ المتخلّل والتالي حيض.

والجمهور على أنّ التالي استحاضة والمتخلّل ليس بطهر، وفرّقوا بين الصورتين: بأنّ الولادة فاصل حسّي لاسيّما إن كان معها دم؛ لقولهم: الدم الخارج مع الطلق ليس بحيض ولا نفاس، فأعطي ما قبلها حكماً مستقلاً، بخلاف المتصل بالنفاس من غير تخلّل أقلّ الطهر؛ فإنّ عدم الفاصل أوجب امتناع الحكم بكون اللاحق حيضاً، فأجري عليه أحكام الاستحاضة، كما لو جاوز الحيض نفسه خمسة عشر، انتهى.

وما بلغ أقلَّ الطهر في مدة النفاس طهرٌ على المعتمد:

<sup>(</sup>١) تأتي في الكتاب تتمة الحديث عند الكلام على المستحاضة المبتدأة ألغير المميزة، وهذا حديث حمنة، ونؤجّل تخريجه إلى هناك.

<sup>(</sup>٢) لا أصل له، ويوجد في صحيح البخاري، رقم (٣٠٤) قوله تلى: "أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟"، وينظر: المجموع (٢/ ٤٠٥) حيث يقول الإمام النووي: "تمكث شطر دهرها" حديث باطل لا يعرف، إ.هـ، وينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ٧٧)، رقم (٢٣٣)، وسيأتي تخريج الحديث: "أليس إذا حاضت إلىخ". (٣) وكذلك شارح إرشاد إبن المقري في فتح الجواد (١/ ١٢٣).

كأن نفست ساعةً فأكثر ثمّ طهرت خمسة عشر يوماً ثمّ رأت الدم يوما وليلة فأكثر: فالأول نفاس والعائد حيض والمتخلّل طهر؛ لأنّها دمان وقع بينهما طهر كامل، فلا يضمّ أحدهما إلى الآخر كدمي حيض.

(ولاحد لأكثره)؛ إذ قد لا ترى المرأةُ الدم في عمرها إلا مرّةً، فيكون باقي العمر طهراً.

قال الأصحاب: المستند في هذه التقديرات الوجودُ المعلوم بالاستقراء، يعني: إنّ المتبع في سنّ الحيّض والأقلّ والأكثر ما وجدت من عادات النساء بعد البحث الشافي فاعتمدنا ذلك واتّبعناه.

فعلى هذا فلو وجدنا امرأة تحيض أقلّ من يوم وليلة على الاطّراد أو أكثر من خمسة عشر يوماً، أو الطهرَ أقلّ من خمسة عشر، فهل نتّبع ذلك؟، فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: نعم، نجعل النقاء طهراً والدم حيضاً؛ لآنا بيّنا أنّ المتّبع في هذه المقادير الوجود، فإذا وجدنا الأمر على خلاف ما عهدنا وجب اتّباعه؛ إذ العادات قد تختلف باختلاف الأهوية والأعصار، وبه قال الاستاذ أبو إسحق الإسفراييني (١)، والقاضي حسين.

والوجه الشاني: إن أوفى ذلك مذهب واحد من السلف صرنا إليه، وإلا فلا؛ إذ يَبين لنا بذلك أنّ ما وجدناه قد وجد قبل هذا لكنّه لم يبلغ الشافعي على، وبه قال القفّال (٢٠) والبُلقَينيّ.

والوجه الثالث: أنّه لا عبرة به؛ لأنّ الأوّلين قد أعطوا البحث حقّه ولم ينقلوا زيادةً ولا نقصاناً، وبحثهم أوفى، واحتمال عروض دم فاسد للمرأة أقرب من انخراق العادات

<sup>(</sup>۱) أبو إسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الإسفرائيني الملقب بركن الدين، الفقيه الأصولي المتكلم. من شيوخه أبو بكر الإسهاعيلي، ومن تلاميذه القاضي أبو الطيب الطبري وأبو منصور البغدادي، ومن مؤلفاته: " جامع الحلى في أصول الدين والرد على الملحدين، (ت ٤٠ عهر)، ودفن بإسفرايين. ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٥٥- ٥٥)، رقم (٤)، هذا، والمكتوب في النسخ كلها: " الاسفراني"، وفي معجم البلدان (١/ ١٧٧): أنها أسفرايين بالفتح ثم السكون وفتح الفاء وراء وألف وياء مكسورة وياء أخرى ساكنة ونون: بليدة حصينة من نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جرجان، فالصواب هو: الأسفراييني، ولم أحصل على مؤلفات القاضي حسين ولا الشيخ أبي إسحاق.

<sup>(</sup>٢) قال القفال الشاشي في حلية العلماء (١/ ٢١٩): وحكى عن مالك أنه قال: لا أعلم بين الحيضتين وقتاً يعتمد عليه.

المستمرّة، وبه قبال الإمام والغزالي (١) والمصنف (٢) والنوويّ (٣) وجميع العراقيين، وهو الأظهر، وعليه يتفرّع مسائل الحيض، وبالله التوفيق.

\*\*\*

## ما يحرم على الحائض

(ويحرم على الحائض ما يحرم على الجنب)؛ إذ حدثها أغلظ: فليس لها أن تصلّي؛ لقوله ﷺ: « إذا أقبَلَت حيضَتُكِ فَدَعِي الصلاة )». (١٠)

ولا أن تطوف؛ لما روي أنّه تش قال لعائشة وهي مُحرِمة وقد حاضت: «إصنَعي ما يصنعُ الحاجُّ، غيرَ أن لا تَطُوفِ بالبيتِ». (٥)

ولا أن تمس المصحف؛ لقوله تعالى: ﴿ لَّايَمَشُهُ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ (١٠)، الآية (الواقعة ٧٠)،

ولا أن تلبث في المسجد؛ لما روي أنَّه يَنْ قَلَ: «لا أُحِلُّ المسجدَ لِجِنُبِ ولا حائِضٍ».

ولا أن تقرأ القرآن؛ لما روي أنّه ﷺ قال: «لا يَقرَأُ جُنُبٌ ولا حائِضٌ شَيئاً مِنَ القُرآنِ»، وفي معنى الصلاة سجدة الشكر والتلاوة.

(ويحرم عليها العبور في المسجد أيضاً إن لم تأمن التلويث)؛ إمّا لأنّها لم تستوثق، أو لغلبة الدم؛ صيانة للمسجد عن النجاسة.

وليس هذا من خاصية الحائض؛ بل المستحاضة وسلس البول وصاحب الجراحة النضّاخة كالحائض في ذلك.

ومنه يؤخذ تحريم المرور للمتنعّل في المسجد إذا كان بنعله نجاسة يخشى السقوط أو الإلصاق، انتهى.

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (١/٣٢٣)، والوجيز في الفقه (١/٢٩٢).

<sup>(</sup>٢) العزيز ط. دار الكتب العلمية (١/ ٢٩٢)، وطبع دار الفكر (١/ ٤١٥).

<sup>(</sup>٣) روضة الطالبين (١/ ٢٩٩).

<sup>(</sup>٤) ستأتي تتمة نص هذا الحديث الشريف، وسبق تخريجه عند الكلام على الثاني من موجبات الغسل.

<sup>(</sup>٥) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٢٩٠)، ومسلم، رقم (١٢١٠).

<sup>(</sup>٦) أي: من الأحداث والأنجاس، الكلبي. تفسير القرطبي (٩/ ١٧/ ٢٢٦).

وإن أمنت التلويث ففي جواز العبور لها وجهان: أحد هما: لا يجوز؛ لإطلاق الخبر. وأصحّهها: أنّه يجوز؛ كالجنب ومن على بدنه نجاسة لا يخاف منها التلويث.

(وكذلك) يحرم عليها (الصوم) زيادة على الجنب، كالعبور عندالتلويث؛ لما روى أبو سعيد الحدري (() أنّ النبي على قبال: «أليس إذا حاضَتِ المرأةُ لم تصلِّ ولم تَصُم؟» (() وعليه الإجماع ()) . (ويجب عليها قضاؤه) بأمر جديد (بخلاف الصلاة)، فأنّه لا يجب بل يحرم؛ لخبر عائشة عنه : «كُنّا نُؤمَرُ بقضاءِ الصوم، ولا نُؤمَرُ بقضاءِ الصلاة ». (١) ويسن لمجنونٍ ومغمى عليه قضاؤها؛ لأنّ إسقاطها عن المجنون والمغمى عليه رخصة، وعن الحائض عزيمة (٥).

والفرق لمورد النصّ بمعنيين: أحدهما: أنّ قضاء الصوم لا يشقّ مشقّة قضاء الصلاة؛ لأنّ غاية ما يفوتها بعض شهر، فيسهل عليها قضاؤه في السنة، بخلاف الصلاة؛ فإتّها تكثر وتتكرَّر.

والثاني: أنّ أمر الصلاة لم يُبنَ على أن تؤخّر ثمّ تقضى، بل إمّا أن لا تجب أصلاً، أو تجب بحيث لا تؤخّر بالأعذار، ألا ترى أنّ المريض يؤمر بالصلاة ما بقي عقله وإن كان لا يطيق إلاّ بالإشارة بالعين؟، والصوم قد يترك بعذر السفر ثمّ يقضى، فكذلك يترك بالحيض ثمّ يقضى، انتهى.

<sup>(</sup>۱) سعيد بن مالك الخزرحي الأنصاري، أبو سعيد الخندري بضم الخاء المعجمة هي، استصغر بأحد واستشهد أبوه مها، وغزا هو بعدها، روى عن النبي تي الكثير، بلغ مسنده (۱۱۷۰) حديثاً، كان من أفقه أحداث الصحابة اختلف في تاريخ وفاته ما بين سنة (۲۰-۷۶هـ. ينظر: تهذيب الأسياء (۲/ ٥١٨ - ٥١٩)، رقم (٧٩٥)، والإصابة (٣/ ٨٧-٧٩)، رقم (١١٨٨).

<sup>(</sup>٢) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٢٩٨)، ومسلم. رقم (٧٩)، ولفظ الكتاب لفظ البخاري.

<sup>(</sup>٣) الإجماع لابن المندر (١/ ٣٥).

<sup>(</sup>٤) رواه مسلم في صحيحه، رقم (٣٣٥).

<sup>(</sup>٥) من تعاريف العزيمة أبهًا. الحكم الشرعي الأصلي السالم موجِبه عن المعارضة، ومن تعاريف الرخصة أنهًا: ما خرج عن الوضع الأصلي لعارض، فترك الصلاة في حق الحائض والنفساء عزيمة، لأنّها مكلفتان به، ووجوب القضاء عليها بأمر جديد، وإسقاط الصلاة عن المجنون والمغمى عليه رخصة، لآنه خرج عن الوضع الأصلي وهو الوجوب عليهما لعارض وهو الجنون والإغهاء، وهما ليسا مكلفين في حال الجنون والإغهاء حتى يكون وجوب ترك الصلاة عليهما عزيمة كالحائض والنفساء ينظر: البحر المحيط (٣٣/٣).

### وهل يجب الصوم على الحائض في حال الحيض؟:

فمنهم من قال: نعم، كقفّال وخضري ‹‹›؛ إذ لولاه لما وجب القضاء كالصلاة.

ومنهم من قال: لا، كإمام (٢) وغزاليّ (٣)؛ إذ هي ممنوعة عنه، والمنع والوجوب لا يجتمعان. قال النووي: والصحيح الذي عليه الجمهور والمحقّقون أنّه ليس بواجب، بـل يجـب القضاء بأمـر جديـد (١)، إنتهـي. وإنّـها قيّـدت بـه (١)؛ تنبيهـاً عـلي هـذا.

(وكذلك) يحرم (الوطء) معها تحريهاً تعبّدياً؛ لقوله تعالى: ﴿ فَأَعْرَنُواْ ٱلنِّمَاءَ فِي ٱلْمَحِيضِ ﴾ الآية، (البقرة: ٢٢٢). وفسّرها النبسي ﷺ بقوله: «افعَلُوا كلّ شيء إلاّ الجِماعَ» (١٠)، وعليه الإجماع. (٧)

قال الغزالي في الإحياء: يورث وطء الحائض علَّة مؤلمة جدًّا في المُجامع، والجذامَ في الولد. ‹››

<sup>(</sup>۱) المراد القفال المروزي، س.ت، والخضري هوشيخ القفال المروزي، س.ت في بيان كيفية نية وضوء دائم الحدث (ص١٧٣).

<sup>(</sup>٢) قال في نهاية المطلب (١/ ٣١٦) " ثمّ الحيض ينافي صحّة الصلاة ووجوبها ".

 <sup>(</sup>٣) الأولى: كالإمام والغزالي وينظر: الوسيط (٢٥٣/٢)، ونهاية المطلب (٣١٦/١)، وفيه "قال قائلون: يجب، والمحققون يأبون ذلك؛ لأنّ الوجوب شرطه اقتران الإمكان به، ومن يبغي حقيقة الفقه لا يقيم لهذا الحلاف وزنا "إ.هـ.

<sup>(</sup>٤) روضة الطالبين (١/ ٣٠٠)، والمجموع (١/ ٣٨٦).

<sup>(</sup>٥) حيث قيّد قول المصنف: "و يجب عليها قضاؤه" بقوله: " بأمر جديد" ،أي: تنبيهاً على أنهَا لا تجب عليها في حال الحيض.

<sup>(</sup>٦) رواه مسلم، رقم (٣٠٢)، بلفظ: الصنعوا كلّ شيء إلّا النكاح»، وابن حبان في صحيحه (١٩٦/٤)، رقم (١٣٦٢)، رقم (١٣٦٢) بلفظ الكتاب.

 <sup>(</sup>٧) المراد إجماع العلماء والمسلمين. ينظر: الأوسط في السنن والإجماع والاحتلاف، لأبي بكر محمد س إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت١٩٨٥هـ)، تحقيق: دأبو حماد صغير - أحمد بن محمد حنيف، ط.: الأولى، (١٩٨٥م)، دار طيبة - الرياض (٢٠٨/٢) يقول: "والفرج محرم في حال الحيض بالكتاب والإجماع"، وقال النووي في المجموع في هذه المسألة: أجمع المسلمون على تحريم وطء الحائض.

 <sup>(</sup>٨) إحياء العلوم (٢/ ٥٠)، ولكن العبارة الموجودة في الإحياء هي: وقيل: إن ذلك يعني الإتيان في المحيض-يورث الجذام في الولدا.هـ.

وقال ابن سينا(''): وطء الحائض يورث البهق(٢)، وكلالة الذهن، وذهاب ضوء البصر.

والثاني: أنَّه لا يحرم؛ وبه قال أبو إسحق ٧٠٠، والنوويّ في تصحيح التنبيه ١٠٠٠؛ لظاهر

<sup>(</sup>۱) العلامة الفيلسوف أبو علي الحسين بن عبد الله بن علي بن سينا البلخي البخاري، صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق من مؤلفاته: الشفاء، والقانون، والإشارات، أكمل تحصيل العلوم وهو ابن ثهاني عشرة سنة، كفّره الإمام الغزالي كها كفّر الفارابيَّ.كان أبوه من دعاة الإسهاعيلية، توفي سنة (۲۸ هـ) عن عمر لا يتجاوز (۵۸) سنة، يحلته تعلق ينظر: وفيات الأعياد (۲/ ۱۳۳ ۱۳۳۸)، رقم (۱۹۰)، وسير أعلام النبلاء (۱۷/ ۵۳۱–۵۳۵)، رقم (۳۳۹).

<sup>(</sup>٢) البهق: داء يذهب بلون الحلد فتظهر فيه بقع بيض. المعجم الوسيط (١/ ٧٤)

<sup>(</sup>٣) ولكن الموجود في الأم تحقيق أحمد عبيدو (١/ ١٩٤) هو ودلت سنة رسول الله ﷺ على اعتزال ما تحت الإزار منها.

 <sup>(</sup>٤) أبو عبد الرحمن معاذب جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي المدني البدري عليه شهد العقبة وهو شابّ أمرد قال فيه النبي يَنظر: سير أعلام النبلاء:
 (١/ ٤٤٣ - ٤٦١)، رقم (٨٦).

<sup>(</sup>٥) رواه أبو داود في سننه، رقم (٢١٣)، وقال: وليس هو- يعني الحديث- بالقوي.

 <sup>(</sup>٦) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٥٢) بلفظ: «من وَقَع في الشّبهاتِ كراعٍ يَرعَي حَول الجِمَى يُوشك أن يُواقِمه»، ومسلم، رقم (١٥٩٩) بلفط قريب من لفظه.

<sup>(</sup>٧) ليس هو الشيرازي صاحب التنبيه والمهذّب، لآنه رجّع فيها حرمة الاستمتاع وقال: "هو المذهب". ينظر: التنبيه في الفقه الشيرازي، تحقيق: عهاد الدين أحمد حيدر، الطبعة التنبيه في الفقه الشيرازي، تحقيق: عهاد الدين أحمد حيدر، الطبعة الأولى، (١٩٤٧هـ)، - عالم الكتب بيروت (١/ ٢٢)، والمهذب له أيضاً (١/ ٣٨)، بل هو المروزي: إبراهيم بن أحمد بن إسحاق (ت٤٤٠هـ) الذي سبقت ترجمته، انتهت إليه الرياسة ببغداد بعد شيخه: ابن سريج، ومن مؤلّفاته شرح مختصر المزنيّ؛ بدليل أنّ الشيرازي أطلق كنيته عند نقل هذا الوجه عنه في المهذّب. وقد قال النووي في المجموع (١/ ١١٧): "وحيث أطلق - أي: المصنّف - أبا إسحاق فهو المروريّ ".

<sup>(</sup>٨) تصحيح التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي، من مؤلّفات الإمام النووي، وسيّاه تلميذه ابن العطار: (العمدة في تصحيح التنبيه) في كتابه: (تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي محيي الدين) في (١/ ٣٣) وكذلك جلال الدين السيوطي (ت٩٠ ١٩هـ) في كتابه: (المنهاج السويّ في ترجمة الإمام النووي) في (١/ ٩٧)، وتحفة= الطالبين والمنهاج السوي كلاهما مطبوعان مع روضة الطالبين بتحقيق فؤاد بن سراج عبد الغفّار، وللإسنوي: عبد الرحيم بن حسن (ت٧٧ هـ) أيضاً كتاب بالإسم نفسه. ينظر: هدية العارفين (١/ ٢٩٦)، ومعجم المطبوعات العربيّة (٢/ ١٧٧٢).

قول ه تلي العَلُواكلَّ شيء إلا الجِماع»؛ ولأنَّ الوطء إنها حرم بسبب الأذى فلا يحرم الاستمتاع بها حوالي الفرج.

والثالث: إن أمن الوقوع فيه لقوة ورعه أو لضعف شهوته لم يحرم، وإلا حرم.

والاستمتاع شامل للنظر بالشهوة كما هو شامل للتماس، ويحرم عليها تمكينه من ذلك مع القدرة على منعه.

ويحلّ تمتّعها بها بين سرّة الرجل وركبته نظراً ومسّاً.

ويفرّق بأنّ تمتّعها بها بينهها منها أقوى في الدعاء إلى الوطء من عكسه.

ولو زعمت حيضاً ممكنا فظنّ كذبها حلّ له وطؤها، أو زعم انقطاعه لم يحلّ؛ عملاً بالأصل فيهما، ومتى شكّ في الحيض ندب الإحتياط.

(ولا يحرم الاستمتاعُ بها فوقَ السرّة وتحت الركبة)، سواء أصاب ذلك شيء من دم الحيض أو لم يصب؛ لأحاديث صحيحة في ذلك (١٠)؛ ولأنّه لا يدعو إلى الجهاع غالباً.

وبدن الحائـض طاهـر، فـلا يكـره معاشرتهـا وتقبيلهـا ومضاجعتهـا وأكل سـؤرها وملاصِــقِ عَرَقهـا.

والوطء هنا من عامدٍ، عالم بالتحريم والحيض، مختار -كبيرةٌ، على ما صرّح به صاحب الإرشاد(٢)، يكفر مستحلّه ويعزّر غيره، فيسنّ للواطئ دون المرأة التصدّق بمثقال إسلاميّ من ذهب خالص أو قدره من سائر الأموال.

ويجوز صرفه على فقير واحد على المعتمد إذا كان فيأوّل الحيض وقوّة الدم.

ويسنّ مثل ذلك لمن ترك الجمعة متعدّياً، وبنصف [مثقـال]إن كان في ضعفه أو بعـد

 <sup>(</sup>١) مثل ما رواه مسلم في صحيحه، رقم (٢٩٣) ،نصه: «عن عائشة عنه قالت كان إحدَانا إذا كانت حائضًا
 أَمَرَهَا رسول اللَّهِ عَلَيْ فَتَأْتَزِرُ بِإِزَارٍ ثُمَّ يُبَاشِرُهَا »، و رقم (٢٩٤) عن ميمونة عنه و في البخاري، رقم (٣٠٣) بالمعنى
 نفسه، وما سبق تخريجه قبل قليل عن معاذبن جبل عنه في سنن أبي داود، رقم (٢١٣).

<sup>(</sup>٢) فتح الجواد (١/ ٨٦)، ويجوز أن يكون قصده بصاحب الإرشاد الشيح محمود شرف الدين المصري، ولولم نجد اسم كتابه عند غير الشارح.

انقطاعه إلى التطهر، كما صرّح به صاحب المجموع ('')، وبثلثي دينار إن كان بين القوة والضعف، كما صرّح به صاحب الإرشاد ('').

وإنَّما لم يجب ككفَّارة نحو الظهار؛ لأنّ تحريم الوطء فيه للأذى فأشبه الوطء في الدبر. ووطء المتحيّرة صغيرة لا كفّارة فيه.

ويستمرّ تحريم هذه المحرّمات المذكورة وإن انقطع الدم (إلى أن تغتسل أو تتيمّم)، عند العجز عن استعمال الماء؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطَهُرنَ ﴾ على قراءة التشديد، وعلى قراءة التخفيف إن حملت على تلك (٢)، وإلاّ فمن قوله تعالى ثانياً: ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرِنَ فَأْتُوهُنَ ﴾ أي: اغتسلن، ولم يجوِّز الإتيان إلاّ بعد الاغتسال.

ولو قال المصنف: "حتى تطهّر" بدل قوله: " تغتسل " لكان أشمل؛ لدخول التيمم فيه. ولو لم يجد ماء ولا تراباً فلا يجوز وطؤها كما مرّ(؛)

(سوى الصوم، فأنّه إذا انقطع الدم ارتفع تحريمُه)؛ إذ تحريم الصوم عليها بسبب الحيض لا بسبب الحدث الحاصل منه؛ إذ لو لم يكن كذلك لما صحّ صوم الجنب. فرع: إذا رأت المرأة دماً في سنّ الحيض تؤمر باجتناب ما تجتنبه الحائض، [ولا يُنتظر]

بلوغُه يوماً وليلةً؛ عملاً بالظاهر ولو كانت حاملاً، ثمّ إن نقص عن يوم وليلة قضت ما كانت تركته من صوم وصلاة ولا يلزمها الغسل.

وإن انقطع بعد بلوغه أقله بأن خرجت القطنة نقية وليس عليها شيء من أثر الدم فتؤمر بالغسل والصلاة والصوم، ويحل وطؤها، فإذا عاد في زمن الحيض تبيّن وقوع عبادتها في الحيض، فتؤمر بقضاء الصوم فقط، ولا إثم بالوطع؛ لبناء الأمر على الظاهر، فإن انقطع ثانياً حكم بطهرها، وهكذا، ما لم يعبر خمسة عشر، تأمّل.

<sup>\*\*\*</sup> 

<sup>(1)</sup> ILAAGS (7/ 89).

<sup>(</sup>٢) الذي في فتح الجواد شرح إرشاد ابن المقري (١/ ٨٦) هو ندب التصدق بمثقال وبنصف مثقال، وليس فيه التصدق بثلث مثقال، فلعل المراد إرشاد ابن قاضي شهبة، أو إرشاد الشيخ محمود المصري، أو إرشاد الزركشي الذي ينسبه الشارح إليه.

<sup>(</sup>٣) أي: على الغسل أو بدله وهو التيمم.

<sup>(</sup>٤) في بيان قضاء الصلاة التي صليت بالتيمم وحكم صلاة فاقد الطهورين وغيره من أصحاب الخلل.

### تعريف الاستحاضة وأحكامها

(والاستحاضة): دم جبلة يخرج من فم عرق في أدنى الرحم- ويسمّى ذلك العرق عاذلاً وعاذراً بالذال المعجمة مع اللام أو الراء، وعادلاً بالمهملة مع اللام- ويسمّى دم فساد أيضاً، سواء خرج متّصلاً بالحيض أو النفاس، أو لا"، كالذي تراه المرأة قبل تسع سنين، وهو (حدث دائمٌ كسلِس البول) [أي:] كحدث سلِس البول".

والسلِس بكسر اللام صفة مشبهة من [السلاسة] وهو التقاطر ٣٠٠.

(لا تمنع) أي: الاستحاضة (الصومَ والصلاةَ)؛ للأخبار التي نرويها في المستحاضات من بعدُّ.

فنشأ وهم من عدم منع الاستحاضة الصلاة على الإطلاق بلا احتياط كالسليم، فاستدركه بقوله: (ولكنّ المستحاضة تغسلُ فرجها).

وليس" لكن "استدراكاً عن التشبيه كما يوهم، والغاية أنّه أفرد المستحاضة بالذكر في الاحتياط؛ لأنّ أمرها أهم، ووجودها أغلب، وبالمحلّ أنسب، ولا يلزم من ذلك عدم اشتراكها في الحكم.

ولا يقال: إنّ سلسَ البول مختصّ بالاقتصار على الحجر فيجوز أن يكون "لكنّ " "استدراكاً عن التشبيه؛ لأنّ الجمهور سلكوهما في مسلك واحد في منع الاقتصار، وغيرهم في الجواز، تأمّل (1).

<sup>(</sup>١) هذا اصطلاح الأكثرين الذين يقسمون الاستحاضة نوعين: نوع يتصل بدم الحيض، ونوع لا يتصل به، أما الآخرون فيسمون النوع الثاني دم فساد. ينظر: المجموع (٢/ ٣٨١).

<sup>(</sup>٢) بحذف المضاف، يوسف الأصم.

أقول: رحم الله الشيخ الشارح، لما ذا لم يشكّله بفتح اللام، فيكون مشابها للحدث والاستحاضة بدون تأويل؟.

فائدة: مدار الحكم في السنة النبوية في مبحث الاستحاضة على ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أم سلمة في المعتادة، ورقمها التسلسلي في هذا التحقيق (٢٧٣) والثاني: حديث فاطمة بنت أبي حبيش في المميزة، وثالثها: حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة، وينظر: الحاوي الكبير (٨١ ٣٨٢).

<sup>(</sup>٣) شيء سلِسٌ : ليُنَّ سهلٌ، ورجل سلِسٌ أي: لينَّ منقادٌ بينً، السلَس: السلاسة، ابنَ سيده: سلس سلَساً سلاسةً شُلوساً، فهو سلس.لسان العرب (١٠٦/٦) ولم أجد في المعاجم للسلاسة معنى التقاطر.

<sup>(</sup>٤) أي في جواز الاقتصار على الحجر بالنسبة إلى بول السلس ودم المستحاضة، إلا أن الجواز راجح بالسبة إلى بول السلس مرجوح بالنسبة إلى دم المستحاضة، ولعلّ هذا هو وجه الأمر بالتأمل.

فتغسل المستحاضة فرجها قبل الوضوء أو التيمّم، وتحشوه بقطن ونحوها؛ دفعاً للنجاسة أو تقليلاً لها، (وتعصِّبه بخرقة) إن لم يندفع الدم بالحشو، وتلجّمت: بأن تشدّعلى وسطها خرقة كالتكّة، وتأخذ خرقة أخرى مشقوقة الرأسين وتجعل أحدهما قدّامها والآخر وراءها وتشدّها بتلك الخرقة.

وكل ذلك واجب إلاّ في موضعين: أحدهما: أن تتأذى بالتشديد ويُحرقها إجتماع الدم، فلا يلزمها ذلك؛ لما فيه من الضرر.

والثاني: أن تكون صائمة، فتترك الحشو نهاراً وتقتصر على الشدّ.

وسلس البول أيضاً يدخل قطنةً في إحليله، فإن انقطع مع ذلك فذاك، وإلاّ عصّب رأس ذكره بخرقة، إلاّ أن يُحرَق بالبول، فيترك.

(وتتوضّأ) المستحاضة بعد الاحتياط الذي ذكرناه (للصلاة في وقتها) كهاذكرنا في التيمم (١٠)، فلو قدّم الوضوء على الوقت بطل.

وقال الشيخ أبو محمّد(٢): لو انطبق آخره أول الوقت صحّ.

ولا تصلّي بوضوء أكثر من فريضة، وتصلّي من النوافل ما شاءت؛ لما صحّ من أمره ﷺ للمستحاضة بالوضوء لكلِّ صلاة (٣).

(وتُبَادر إليها) أي: إلى الصلاة بعد الوضوء بالعادة، (فلو تأخّرت) بأن توضّأت في أول الوقت وصلّت في آخرها أو بعد خروج الوقت (لم يجز على الأصحّ) من الأوجُه؛ إذ الحدث يتكرر عليها وهي مستغنية عن ذلك قادرة على المبادرة.

والشاني: الجواز؛ كما في التيمم؛ ولأنّها لو أُمرت بالمبادرة لأُمرت بتخفيف الصلاة والاقتصار على الأقلّ.

<sup>(</sup>١) في قوله: فرعان: الأول يجب أن يكون التيمم بعد إزالة النجاسة التي لا يعفي عنها...

<sup>(</sup>٢) والد إمام الحرمين، صاحب كتاب الفروق.

<sup>(</sup>٣) في حديث عائشة هذا الذي رواه البخاري في صحيحه، رقم (٢٢٦)، ولفظه: عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بست أبي حبيش إلى السبي تشخ فقالت: «يا رَسُولَ اللَّهِ إني امرَأَةَ أُستَحَاضُ فلا أَطَهُرْ أَفَأَدُعُ الصَّلَاةَ فقال رسول اللَّهِ تَتَيَّ لَا، إنما ذَلِكِ عِرقُ وَلَيسَ بِحَيض، فإذا أَقبَلَت حَيضَتُكِ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وإذا أَدبَرَت فَاغسِلِي عَنكِ اللَّهَ مُنتَى قال: وقال أبي: «ثُمَّ تَوَضَّشِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حتى يَجِيءَ ذلك الوَقتُ»، وسبق تخريجه مفصلا عند بيان الموجب الثاني من موجات الغسل.

وأجيب: بمنع القياس على التيمّم للفارق (١)، وبأنّ إطالة الصلاة في حقّها لحيازة الأجر لا تنحطّ عن انتظارها للجاعة ونحوها، فيجوز لها التأخير هناك كما يأتي (١)، فهنا أولى.

والثالث: أنّ لها التأخير ما لم يخرج وقت الصلاة؛ لأنّ جميع الوقت في حق تلك الصلاة كالشيء الواحد، والوجوب فيه موسّع.

وأجيب: بأنّ التضييق عليها بعد الوضوء لا ينافي كون الوجوب موسّعاً (٣)؛ ألا ترى أنّها لو توضّأت ولم تصلّ وماتت قبل خروج الوقت لم تأثم اتّفاقاً ؟.

(إلا أن يكون التأخير منها لأمر يرجع إلى الصلاة: كستر العورة وانتظار الجماعة) أو الاشتغال بالراتبة القبلية، أو الذهاب إلى المسجد حيث سنّ لها الذهاب، أو تحصيل سترة تصلّي إليها، وغيرها ممّا فيه زيادة فضيلة؛ فإنّه لا يضرّ التأخير حينتُذِ؛ مراعاة لمصالح الصلاة وإحيازاً لها للأجر.

ولا يقال: إنّ بعض هذه الأمور مندوب إليه واجتناب النجاسة شرط، فمراعاة الشرط أحقّ من مراعاة المندوب؛ لأنّ الأئمّة قد سامحوها في نحو ذلك لئلاّ تكون محرومة عن اقتراف الطاعات، فتكون النجاسة الحادثة بعد الانتظار واقعةً في محلّ العفو والمسامحة؛ ألا يرى أنّهم أجازوا التنفّل لها ما شاءت مع أنّه لا ضرورة فيها؟.

(ثمَّ تعيد الوضوء لكلّ فريضة)؛ إذ لا يجوز لها أن تجمع بين فريضتين بوضوء كما مرّ (١٠). وهل يلزمها تجديد غسل الفرج وحشوه وشده لكلّ فريضة؟ نُظِر:

إن زالت العصابة عن موضعها أوظهر الدم على جوانبها وجب التجديد بـلا خلافٍ؛ إذ النجاسة قـد كثرت وأمكن تقليلها فـلا تحتمـل العفو.

 <sup>(</sup>١) بأن زيادة الخبث محققة في حال تأخير الصلاة بعد الوضوء من المستحاضة، بينها لا يتوقع زيادة الخبث في تأخير الصلاة بعد التيمم من الطاهر.

<sup>(</sup>٢) بعد أسطر، في قوله: إلّا أن يكون التأخير منها لأمرٍ يرجع إلى الصلاة، كستر العورة وانتظار الجماعة...

<sup>(</sup>٣) العزيز (٢/٤٣٦).

<sup>(</sup>٤) قبل سطور، وسقنا نص حديث دليلًا عليه، وهو حديث البخاري، رقم (٢٢٦).

وإن لم تزل العصابة عن موضعها ولا خرج الدم فوجهان:

(والأصحّ) منها (أنّه يجب) عليها (تجديد العصابة أيضا)، كما يجب عليها تجديد الوضوء، فتُجدّدها مع ما يتعلّق بها؛ إذ هي قادرة على الاحتياط بقدر الإمكان فيلزمها.

والثاني: لا يجب؛ إذ لا معنى لإزالة النجاسة مع استمرارها، لكنّ الأمر بطهارة الحدث مع استمراره معهود.

ونقل المصنّف في العزيز عن المسعوديّ بأنّ في المسألة قولين لا وجهين (١)، وهذا الخلاف جارٍ فيها لو أحدثت بريح ونحوه قبل أن تصلّي فرضاً. وإن بالت وجب التجديد قطعاً؛ لظهور نجاسةٍ ما [ابتليت بها].

واعلم أنّه إذا خرج الدم منها بعد الشدِّ فإن كان ذلك لغلبة الدم لم يبطل وضوؤها؛ إذ لا اختيار لها في ذلك، وإن كان لتقصيرها في الشدّ بطل، وكذا لو زالت العصابة عن موضعها لضعف الشدّ وزاد خروج الدم بسببه، فإن اتّفق ذلك في الصلاة بطلت، وإن اتّفق بعد ما صلّت الفريضة فلا يجوز أن تتنقّل.

واعلم أنّ طهارة المستحاضة تبطل بها تبطل طهارة السليم، وتبطل أيضاً بحصول الشفاء؛ لزوال العذر والضرورة، فيجب عليها استئنافها.

وفي وجهٍ ضعيفٍ: أنّه لو اتصل الشفاء بآخر الوضوء لم تبطل، هذا إذا وقع خارج الصلاة؛ فإن وقع فيها فالصحيح أنّه تبطل الصلاة فتتوضّأ وتستأنف؛ لأنّها قدرت على أن تطهر وتصلّي مع الاحتراز عن استصحاب النجاسة وقد ارتفع الضرورة.

وخرّج ابن سريج قولاً ههنا على المتيمّم الذي يرى الماء في أثناء صلاته، يعني: أنّ طهارتها لا تبطل إلى أن تسلّم، وقد خرّج ثمّة إلى ههنا بالبطلان، وأجبته من وجهين ثمّة فاطلمه. ('')

هذا حكم الانقطاع الكلِّي، وهو الشفاء.

<sup>(</sup>١) العزيز شرح الوجيز (٢/٤٣٦).

<sup>(</sup>٢) في كتاب التيمم في بيان حكم رؤية المتيمم للماء في الصلاة.

(وإذا إنقطع دم الاستحاضة بعد الوضوء وكانت لا تعتاد الانقطاع والعود) ولم تجد من أهل [البصيرة] من يخبرها بالعود (أو [تعتادهما] واحتمل الانقطاع بحيث يمكن الوضوء والصلاة) بأقلّ مجزئ عنها (فعليها إعادة الوضوء) مع ما يتعلّق به من إزالة النجاسة (في الحال) أي: حال الانقطاع، ولا يجوز أن تصلّي بالوضوء السابق:

أمّا في الصورة الأولى؛ فلأنّ هذا الانقطاع يحتمل أن يكون شفاءً وهو الظاهر؛ فإنّ الأصل بعد الانقطاع عدم العود، وعلى هذا فلو عاد الدم قبل إمكان فعل الطهارة والصلاة فالأصحّ أنّ وضوءها بحاله؛ لأنّه لم يوجد الانقطاع المغني عن الصلاة مع الحدث.

وفي وجه: يبطل الوضوء وإن عاد الدم؛ نظراً إلى حال الانقطاع.

وأمّا [في] الصورة الثانية؛ فلتمكّنها من فعل الصلاة من غير حدث.

وإن لم يكن قدر الانقطاع ما يسَع فيه الطهارة والصلاة؛ لعلمها به بحسب عادتها أو بإخبار من يثق به، فلا عبرة به، ولها الشروع في الصلاة؛ إذ الظاهر أن لا يدوم مثل هذا الإنقطاع.

فلو أنّه امتدّ على خلاف عادتها أو خلاف ما أُخبِرت به، بأن بطلان الطهارة ووجب ضاء الصلاة.

فلو أنّها في صورة الانقطاع الموسّع خالفت أمرنا وشرعت في الصلاة من غير إعادة الوضوء ينظر:

إن لم يعُد الدم أصلاً أو عاد بعد زمن إمكان الوضوء والصلاة، لم يصحّ صلاتها؛ لظهورالشفاء في الأول؛ ولتمكّنها من الصلاة من غير حدث في الثاني.

وإن عاد قبل الإمكان فكذلك على الأصحّ؛ لأنَّها شرعت فيها على التردّد.

فرع: يلزم على المستحاضة انتظار انقطاع إعتادته في أثناء الوقت إن وثقت بانقطاعه فيه بحيث تأمن خروجَه؛ لاستغنائها حينئذٍ عن الصلاة بالحدث والنجس.

وسلِس المنيّ يلزمه الغسل لكلّ فرضٍ.

ولا يجوز لسلِس البول أن يعلّق قارورة يقطر فيها بولَه ويصلّي من غير حشو وتعصيب. ومن استمسك حدثه بالجلوس في الفرض لزمه، ولا إعادة. قال ابن حجر ناقلاً عن ابن عماد (١٠): ويعفى عن قليل سلس البول في الثوب والعصابة بالنسبة إلى تلك الصلاة خاصةً. وبالله التوفيق.

非赤条

### الفرق بين الحيض والاستحاضة

(فصل: الأنشى التي هي في سنّ الحيض إذا رأت الدم قدرَ أقلّ الحيض) -وهو يوم وليلة- (ولم يعبر أكثرَه) -وهو خمسة عشر- (فهو حيض كلّه)؛ لأنّه دم بشروطه في إمكانه فلا يجوز حمله إلى غيره (۲).

وحكم وجوب اجتنابها عمّا يحرم على الحائض عند ابتداء الرؤية ما مرّ (٣).

(والصفرة) التي تنحط عن الشقرة، (والكدرة) التي تشبه الريم (أ) (كالسواد والحمرة)، في إجراء حكم الحيض عليها، لافي القوة والضعف (على الأصحّ) من الوجهين؛ لتناولها بالنصّ في قوله تعالى: ﴿ قُلْهُو أَذَى ﴾ الآية (٥).

والشاني: أنّها ليسبا بدم إلاّ أن يقعبا في ايبام عادتها؛ لحديث أمّ عطيّة (``: «كنّبا لا نَعُدُّ الصفرةَ والكُدرَةَ بعد الطُّهرِ شيئاً» (٧).

<sup>(</sup>١) صاحب الفصول المهمة، سبقت ترجمته في أول بيان ما يحرم على المحدث.

ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (١/ ٣٩٥)، والفتاوى الفقهية الكبرى (١/ ١٦٦).

<sup>(</sup>٢) الأولى: "على غيره".

<sup>(</sup>٣) في قوله: فرع: إذا رأت المرأة دماً في سنّ الحيض تؤمر باجتناب ما تجتنبه الحائض، إلخ.

<sup>(</sup>٤) من معاني الريم: الفضل، والعلاوة بين الفودين، والجبال الصغار، والقبر أو وسطه، والتباعد، والظبي الخالص البياض، وآخر النهار إلى اختلاف الظلمة، وانضام فم الجرح للبرء، كالريهان محركة، والميل في حمل البعير، ونصيب يبقى من جزور أو عظم يفضل فيعطاه الجزار، والساعة الطويلة، والدرحة، والزيادة،.... ولا يظهر لي مراد الشارح منها، ينظر: القاموس المحيط (٤/ ١٢٥).

<sup>(</sup>٥) البقرة: (٢٢٢).

<sup>(</sup>٦) نسيبة بنت الحارث، وقيل: بنت كعب الأنصارية وقيه ، من فقهاء الصحابة، لها أربعون حديثاً، حديثها مخرج في الكتب السية هي التي غسلت زيب بنت النبي تليه ، عاشت إلى حدود سنة (٧٠هـ). ينظر: تهذيب الأسهاء (٦٢٢)، رقم (٥٩).

 <sup>(</sup>٧) رواه البخاري في صحيحه، رقم (٣٢٠)، وليس في لفظ البخاري: "بعد الطهر" ورواه البيهقي والدارمي
 وأبو داود والنسائي وغيرهم، والحديث صحيح. ينظر: المجموع للنووي، (٢/ ٤١٦).

وأجيب: بأنّ حديث أمّ عطيّة يعارضه حديث عائشة عنه ، حيث قالت: «كُنّا نَعُدُّ الصُّفرَةَ والكُدرَةَ حَيضاً»(١)، فإذا تعارض الحديثان، وبقي الآية سالمة عن المعارضة (١).

\*\*\*

## أقسام المستحاضة وأحكامها

واعلم أنّ قضية إطلاق الكتاب أنّ ما تراه المبتدأة أو المعتادة في زمن الحيض حيض، وليس كذلك، بل محلّه إن لم يبق عليها بقية طهر، وإلاّ - كأن رأت ثلاثة أيامٍ دماً ثمّ اثني عشر نقاء ثمّ ثلاثة دماً ثمّ انقطع - فالثلاثة الأخيرة دم فسادٍ لا حيض، كما هو في الإرشاد (٣) والمجموع تصريحاً (٤)، وشرح ابن الملقّن تضميناً (٥).

إعلم أنّ المستحاضة سبعة أقسام: عميّزة وغيرها، وكلّ منهما إمّا مبتدأة أو معتادة (١٠) وهي إمّا ذاكرة للقدر والوقت أو ناسية لهما أو ذاكرة لأحدهما فقط (١٠)، وستطّلع عليها إن شاء الله تعالى.

<sup>(</sup>١) لا يوجد هذا اللفظ في كتب متون الحديث، لكن صحّ عن أم المؤمنين بمعناه ما رواه الإمام مالك في الموطأ، رقم (١٢٨) بلفظ: "كان النّسَاءُ يَبعَثنَ إلى عَائِشَةً أُمَّ المُؤمِنِينَ بِاللّرَجَةِ فيها الكُرسُفُ فيه الصُّفرَةُ من دَم الحيضةِ يَسألنَهَا عَنِ الصَّلاَةِ فَتَقُولُ هَنَّ لاَ تَعجَلنَ حتى تَرَينَ القَصَّةَ البَيضَاءَ تُرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهرَ مِنَ الحيضةِ»، ورواه الإمام البخاري في صحيحه معلقاً (١/ ١٢١) كتاب (٦) الحيض، باب (١٩) إقبال الحيض وإدباره، وينظر: المجموع (١/ ٢١٤).

 <sup>(</sup>٢) يدفع التعارض بأن حديث أم عطية في ما بعد الطهر المستيقن، وحديث أم المؤمنين عائشة في ما قبله سته.
 (٣) وشرحه فتح الجواد (١/ ١٢٥).

<sup>(</sup>٤) ينظر: المجموع للإمام النووي (٢/ ٢٩٥).

<sup>(</sup>٥) حيثُ قال في عجالَة المحتاج (١/٨٥١): ولا بدِّ من احتواش النقاء بدمين في الخمسة عشر، وإلَّا فهو طهر قطعاً.

 <sup>(</sup>٦) والمبتدأة بهمزة مفتوحة بعد الدال والمستحاضة المبتدأة عند الشافعية: هي التي ابتدأها الدم لزمان الإمكان.
 ولم تكن رأته، وجاوز خمسة عشر يوماً و هو على لون، أو لونين ولكن فقد شرط من شروط التمييز. والمميزة بكسر الياء فاعلة من التمييز. ينظر: المجموع (٢/ ٤٢٧)، والقاموس الفقهي (١/ ١٠٨).

<sup>(</sup>٧) الاحتمالات العقلية لأقسام المستحاضة عشرة: المبتدأة المميِّزة، المبتدأة الغير المميِّزة، المعتادة الغير المميِّزة الذاكرة لهما، المعتادة الغير المميِّزة الناسية للقدر والوقت وهي المتحيِّرة، المعتادة غير المميِّزة الحافظة للقدر دون الوقت، فهذه سبعة أقسام المعتادة الغير المميِّزة الحافظة للقدر دون الوقت، فهذه سبعة أقسام ذكرت في الكتاب، وأهملت ثلاثة أقسام محتملة، وهي: المعتادة المميِّزة الناسية للقدر والوقت، أو الماسية للقدر فقط، أو الناسية للوقت فقط، وأهملت لأنّ هذه الثلاثة يحكم فيها بالتمييز؛ لأنّ نسيان القدر والوقت أو أحدهما قدر جَمح جانب الرجوع إلى التمييز، قال الإمام الرافعي في العزيز (٢ / ٤٩) طبع دار المعرفة بهامش المجموع. "لأن الرجوع إلى العادة أيضاً لكنّا نأخذ بدلالة التمييز كيف اتفق، ولو أمكن الرجوع إلى العادة أيضاً لكنّا نأخذ بالتمييز على الاصح "إهد. وكدلك الشارح في الوضوح في المتحيِّرة.

### القسم الأول: المبتدأة المميّزة

(وإذا عبر الدم الأكثر فلها حالتان: أحدهما أن تكون مبتدأة)، وهي التي لم يسبق لها حيض وطهر، (فينظر: إن كانت) تلك المبتدأة المستحاضة (مميّزة وهي التي ترى في بعض الأيام دماً قويّاً وفي بعضها ضعيفاً و فتُجعل حائضاً في وقت القوي ومستحاضة في وقت الضعيف)؛ لما روي في الصحيحين عن عائشة قالت: «جَاءَت فَاطِمَةُ بِنتُ أبي حُبيش [إلى النبيّ] فقالت: يا رَسُولَ اللَّهِ إني امرَأَةٌ أُستَحَاضُ فلا أَطهُرُ، أَفَأَدَعُ الصَّلاَة؟ قال: لا إنها هي عِرقٌ، وَلَيسَت بالحيضة ، فإذا أقبَلَت الحيضة فَدَعِي الصَّلاة ، وإذا أَدبَرَت فَاغسِلي عَنكِ الدَّمَ ثُمَّ صَلِيً " ( )، ويروى أنّه قال: «إنّ الحيض أسودُ، وإنّ له رائحة ، فإذا كان ذلكِ فدعي الصلاة ، وإذا كان الآخرُ فاغتسِلي وصليً " ( ).

وقد ورد في صفة دم الحيض: «أنّه أسودُ محتدمٌ بَحرانيٌّ ذو دَفَعاتٍ» (٣)، وفي دم الاستحاضة: «أنّه أحمرُ رقيقٌ مشرِقٌ» (٤)، ثمّ قال الأصحاب: الأسود هو الذي يعلوه حمرة متراكمة فيضرب من ذلك إلى السواد، والمحتدم هو الحارّ الذي يلدغ البشرة ويحرقها بحدّته ويختصّ برائحة كريهة.

ودم الاستحاضة رقيق لا احتدام له ويضرب إلى الشقرة أوالصفرة، فلذلك سمّي مشرقاً. وقيل: المحتدم هو الضارب إلى السواد، والبحراني هو شديد الحمرة.

ثم إنها يحكم بكونها مميزة (بشرط أن لا ينقص القويّ عن أقلّ الحيض، وأن لا يزيد

<sup>(</sup>١) سبقت ترجمة فاطمة بنت أبي حبيش، كما سبق تخريج هذا اللفظ من الحديث عند بيان الثاني من موجبات الغسل.
(٢) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٢٨١) والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٢٢٠)، رواه غيرهما، وأسانيدهم صحيحة، ومن الجدير بالملاحظة أنّ زيادة: " وإنّ له رائحة " لا توجد في كتب متون الحديث. ينظر: المجموع (٢٠/١)، وخلاصة البدر المبير (١/ ٨١)، رقم (٢٥٠).

 <sup>(</sup>٣) - قال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (١/ ٨٣)، رقم (٢٥٩): ضعيف لا يعرف، كما قال الإمام ابن الصلاح.

<sup>(</sup>٤) ورد في كتاب الضعماء للعقيلي (٨٣/٤)، رقم (١٦٩٣) عن عائشة على الحيض أحمر بحراني، وإنّ دم الحيض أحمر بحراني، وإنّ دم الاستحاضة دم كغسالة اللحم»، لكن العقيلي نقل قبل الحديث أن البخاري قال فيه: لا يتابع عليه، ويوجد مثل هذا في كلام الشافعي عهد في الأم (١/ ٢٠٠) حيث قال: فأيام الأحمر القاني المحتدم الثخين أيام الحيض، وأيام الدم الرقيق أيام الإستحاضة.

على أكثره) وإلاّ ـ كأن كان أقلّ عن أقلّ الحيّض أو أكثر عن أكثره ـ فلا يمكن تحيّضها فيه، (وأن لا ينقص الضعيف عن أقلّ الطهر)؛ لأنّا نريد أن نجعل الضعيف طهراً والقويّ بعده حيضاً آخر، وإنّما يمكن جعله طهراً إذا بلغ أقلّ الطهر.

فهذه ثلاثة شروط: شرطان في القويّ، وواحد في الضعيف.

فلو رأت يوماً أو نصف يوم أسود ثمّ أحمر فقد فُقِد الشرط الأول.

ولو رأت ستة عشر أسود ثمّ أحمر فقد فُقِد الشرط الثاني.

ولورأت يوماً وليلة أسود وأربعة عشر أحمر ثمّ عاد الأسود فقد فُقِد الشرطُ الثالث، وهو: أن لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر.

والمراد بخمسة عشر على الاتصال، وإلا فلو رأت يوماً أسود ويومين أحمر وهكذا أبداً، فجملة الضعيف في الشهر لم تنقص عن خمسة عشر يوماً لكنه لمّا لم يكن على الاتصال لم يكن ذلك تمييزاً معتبراً.

ثمّ الأصحاب تكلّموا في اعتبار القوة والضعف:

قال الإمام والغزالي: إنّ الاعتبار في القوة والضعف بمجرّد اللون (''، فالأسود أقوى بالإضافة إلى الأشقر، والأحمر، والأحمر أقوى بالإضافة إلى الأشقر، والأشقر أقوى بالإضافة إلى الأصفر والأكدر، إذا جعلناهما حيضاً.

وادّعى الإمام أنّ هذا متّفق عليه، وقال: لو رأت خمسةً سواداً مع الرائحة المنعوتة في الخبر(٢) وخمسةً سواداً بلا رائحة فهما دمٌ واحدٌ (٣).

قال المصنف ناقلاً عن العراقيين وغيرهم ـ وتبعه النووي ـ: إنّ القوَّة تحصل بإحدى ثلاث: اللون، كها ذكر الأولون.

والرائحة، فالذي له رائحة كريهة أقوى ممّا لا رائحة له.

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (١/ ٣٣٧)، والوسيط (١/ ٤٢٤)، والوجيز (١/ ١٤٢).

<sup>(</sup>٢) سبق أن ذكرنا أن ذكر الرائحة لا يوجد في متون الحديث، والظاهر أنَّ لفظ: " في الخبر" مدرج من الساخ.

<sup>(</sup>٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (١/ ٣٣٧)، نقلا عن الصيدلاني وتفريعا على قوله بدون مقطع: `` في الخبر ''.

والثخانة، [فالثخين] أقوى من الرقيق.

وهذا هو الأصح؛ ألا يرى أنّ الشافعيّ [ذكر] في صفة الحيض أنّه محتدم ثخين له رائحة؟ (١٠ وعلى هذا فلا يشترط اجتماع الصفات كلِّها، بل كلّ واحدة منها تقتضي القوَّة وحدها.

ولو كان بعض دمها موصوفا بصفة من الصفات الثلاث والبعض خالياً عن جميعها، فالقويّ هو الموصوف بها.

وإن كان للبعض صفة وللبعض صفتان فالقويّ الثاني.

وإن كان للبعض صفتان وللبعض الصفات الثلاث فالقويّ الثاني.

وإن تساويا فالحكم للسابق منها، كذا ذكره أبو سعيد المتوتي، وتبعه الأصحاب، وفيه تأمّل، إ.هـ(١).

ئمّ إذا وجد الشرائط الثلاثة للتمييز فلا يخلو إمّا أن يتقدّم القويّ أو الضعيف:

فإن تقدم القوي نظر: إن استمر بعده الضعيف على نهج واحدٍ ـ كما إذا رأت خسة سواد ثم حمرة مستمرة . فأيّام القويّ حيض وأيّام الضعيف طهر، أي: استحاضة.

وإن لم يستمرّ الضعيف على نهج [وأمكن جعل أولها مع القوي حيضاً] (٢٠ ـ بأن رأت خسة سوادا ثم خسة حمرة ثم خسة شقرة ثم أطبقت الصفرة - فها سوى الصفرة حيض؛ لأنّ إلحاق الشيء بمتبوعه الأقوى أولى من إلحاقه بتابعه الأضعف، وكلّ من الأحمر والأشقر في هذا المثال يسمّى لاحقاً نسبيّاً؛ لضعفه بالنسبة إلى ما قبله وقوّته بالنسبة إلى ما بعده.

وإن كان الضعيف سابقاً ـ كأن رأت خمسة حرة ثمّ خمسة سواداً ثمّ أطبقت الشقرة - فحيضها السواد فقط، وكذا اللاحق الغير النسبي ـ كأن رأت سواداً خمسة ثم صفرة خمسة ثم حمرة

<sup>(</sup>۱) الأم (١/ ٢٠٠).

<sup>(</sup>٢) المجموع (٤٣٩-٤٣٩)..

 <sup>(</sup>٣) عبارة أدرجتها في الشرح ليعطف عليها قوله بعدُ: "ولولم يصلح القوي ولاحقه... "أخذا من روضة الطالبين (٢٠٧/١).

مطبقة-، كما هو في التحقيق (١)، لكنّ الّذي في المجموع والعزيز والروضة ما حاصله: أنّ الحيض هو السواد مع الصفرة (٢).

ولو لم يصلح القوي والاحقه أن يكونا حيضاً معاً ("). كعشرة سوادا ثم ستة حمرة، أوخمسة سواداً ثم أحد عشر حمرة ثم أطبقت الصفرة - فالحيض هو السواد فقط.

ويتفرع على ما قالوا: إنّ القويّ حيض، تقدّم أو تأخّر - كما لو رأت المرأة خمسة عشر حمرة أوّلاً ثمّ خمسة عشر حمرة أوّلاً ثمّ خمسة عشر سواداً- تركت الصوم والصلاة في هذه المدة، أمّا في الخمسة عشر الأولى؛ فلأنّها ترجو الانقطاع يوما فيوماً، وأمّا في الثانية؛ فلأنّ السواد بيّن أنّ ما قبله استحاضة وأنّه هو الحيض، ويجوز أن يكون كذلك.

قال المصنف في العزيز: ولا تتصوّر مستحاضة تدع الصلاة شهراً كاملاً إلا هذه على هذا الوجه، وزاد أبو سعيد المتولّي فقال: ولو زاد السواد على الخمسة عشر - والصورة هذه - فقد فات شرط التمييز، وحكمها أن تُردّ في أول الأحمر إلى يوم وليلة أو ستّ أو سبع - على اختلافي يجيء - فيكون إبتداء دورها الثاني إحدى وثلاثين، فإن حيّضناها منه يوما وليلة فهذه إمرأة تؤمر بترك الصلاة واحداً وثلاثين يوماً، وإن حيّضناها ستاً وسبعاً فهذه امرأة تؤمر بتركها ستاً وثلاثين أو سبعاً وثلاثين "وبالله التوفيق.

安华安

### القسم الثاني: المبتدأة غير المميّزة

(وإن لم تكن) المستحاضة المبتدأة (مميّزة، وهي التي ترى الدم كلّه على صفة واحدة): فإن لم تعرف وقت ابتداء دمها فحكمها حكم المتحيّرة؛ لأنّ مردّها -كما

<sup>(</sup>١) التحقيق للإمام النووي (١٢٣).

 <sup>(</sup>۲) العزيز (۲/ ٤٥٢)، وروضة الطالبين (۱/ ۳۱۸)، وفي المجموع (۲/ ٤٣٣) أن هذا هو الوجه الثالث من الأوجه الثلاثة.

 <sup>(</sup>٣) معطوف على «وأمكن جعل أولها مع القوي حيضاً» أدرجتها أخذا من عبارة الروضة، والظاهر أنه سقط من النساخ.

<sup>(</sup>٤) العزيز شرح الوجيز (٢/ ٤٥٥)، و طبع دار الكتب العلمية (١/ ٣٠٩).

يـأتي- أولُ مفاتحـة الـدم في كل شـهر، فـإذا كان ذلـك مجهـولاً لـزم التحـيّر.

وإن عرفت وقت الابتداء - وهي الحالة المرادة في الكتاب - ففي القدر الذي تُحيّض فيه قولان:

(فالأصحّ) منهما: (أنّها تردّ إلى أقلّ الحيض) وهو يوم وليلة في أوّل الدور، و تردّ في الطهر إلى تسعة وعشرين يوماً وليلة، وهو تتمّة الدور؛ إذ سقوط الصلاة عنها يوما وليلة في أوّل الدور مستيقن وفي ما بعده مشكوك فيه، فلا نترك اليقين إلاّ بيقين أو أمارة ظاهرة كالتمييز والعادة.

والثاني: أنّها تعود إلى غالب عادات النساء وهو ستّ أو سبعٌ؛ إذ الظاهر اندراجها في الغالب؛ لما روي أنّ حمنة بنت جحش (۱) استفتت رسولَ الله و فقال: «تحيّضي ستة أيام أو سبعةً في علم اللّه، ثمّ اغتَسِلي، فإذا رأيتِ أنّكِ قد طهُرتِ فصليٍّ أربعاً وعشرينَ ليلةً أو ثلاثاً وعشرين ليلةً وأيامَها وصومي، فإنّ ذلكِ يُجزِيكِ». (۱)

فإن قلنا به فالردّ إلى الست أو السبع على سبيل التخيير بينهما أم لا؟، فيه وجهان:

أحدهما: وبه قال أبو إسحق المروروذيّ (") وابن سريبج (نا) والحنّاطي: أتّها على التخيير: فتحيّض إن شاءت سيّاً وإن شاءت سبعاً؛ لظاهر الخبر.

والثاني: وبه قال الإمام والغزالي والمصنّف والنوويّ (°) وجمهور العراقيين: أنّها ليست على التخيير، بل إن كانت عادة النساء ستّاً فستاً وإن كانت سبعاً فسبعاً، وهذا هو الصحيح.

<sup>(</sup>۱) أخت أم المؤمنين زينب بنت جحش، ولها هجرة، وكانت من المبايعات، وشهدت أحداً فكانت تسقي العطشى، وتداوي الجرحى. كانت زوج مصعب بن عمير، فتزوجها بعد استشهاده طلحة، فولدت له محمد بن طلحة المعروف بالسجاد وعمران. ينظر: تهذيب الأسياء (۲/۲۰۲)، رقم (۱۱۷۲)، وسير أعلام النبلاء (۲/ ۲۱۱) من خلال ترجمة أختها زينب أم المؤمنين، رقم (۲۱)، والإصابة (۲/ ۵۸۲)، رقم (۱۱۰۵٤).

 <sup>(</sup>۲) رواه الإمام الشافعي في الأم (۱/۱۹۷)، رقم (۱۰٤)، وأبو داود في سننه، رقم (۲۸٤)، وابن ماجه في سننه، روم (۲۰۷)، والترمذي في سننه، رقم (۱۲۸) ثم قال: هذا حديث حسن صحيح.

<sup>(</sup>٣) في (١): "المروزي "، وهو سهو.

<sup>(</sup>٤) المجموع للإمام النووي في نظير الموضوع (٢/ ٤٢٤).

<sup>(</sup>٥) الوسيط (١/ ٤٢٨)، والعزيز (٢/ ٤٥٨)، و (١/ ٣١٢)، والمجموع (٢/ ٤٢٤).

ومن المعتبر [بعاداتهن]؟: قال بعضهم: الاعتبار بنساء عشيرتها من الأبوين جميعاً؛ لتقارب طبائعهن، فإن لم تكن لها عشيرة فبنساء بلدها.

هذا ما إختاره المصنّف والنووي وتابعوهما٧٠٠.

وقال بعضهم: الاعتبار بنساء العصبات خاصّةً، وهذا ما اختاره القفّال مع جماعة.

وقال بعضهم: الاعتبار بنساء البلد (٢٠)؛ لاستواء الجميع في تأثّر الهواء، وبه قال البُلقَينيّ. والأول هو الذي يفتى به.

(و) المبتدأة (المميِّزة التي فقدت شرط التمييز): بأن ترى الدم القويّ: إمّا أقلّ من يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر (فهي كغير المميِّزة) في جريان القولين في الرد إلى الأقلّ أو الغالب، وابتدائه على القولين من وقت ظهور الدم.

وقال ابن سريج: لو ابتدأ الدم الضعيف وجاوز القويّ بعده أكثر الحيض، فالضعيف استحاضة، وابتداء حيضها على اختلاف القولين من أوّل القويّ، والمعنى فيه العمل بالتمييز على قدر الإمكان، كأن رأت خمسةً حمرةً ثم اسودٌ دمها وعبر الخمسة عشر.

وتختص فاقدة التمييز بخلافٍ آخر، فلعلّك تريد الإطّلاع [عليه]، فنقول وبالله التوفيق: إذا جعلنا مردّها أولَ ظهور الدم فهل يلزمها الاحتياط في ما وراء المردّ إلى تمام الخمسة

إذا جعلنا مردّها أول ظهور الـدم فهـل يلزمها الاحتياط في مـا وراء المردّ إلى تمام الخمسـة عـشر؟ فيه قـولان:

أحدهما: أنّها تحتاط كالمتحيّرة؛ لأنّ احتمال الأمور الثلاثة - أي: الحيض والطهر والانقطاع - قائم بالخمسة عشر، [والمتحيرة إنّما تؤمر بالاحتياط لقيام هذه الاحتمالات فكذلك هي فعلى هذا فلا يحلّ للزوج إلى تمام الخمسة عشر [(") غشيانها ولا تقضي

<sup>(</sup>١) ينظر: العزيز (٢/ ٤٥٨)، و(١/ ٣١٢)، والمجموع (٢/ ٤٢٥)، وروضة الطالبين (١/ ٣٠٩)

 <sup>(</sup>۲) ولا تختص بنساء العصبة، ولا بنساء العشيرة. العزيز، دار المعرفة (۲/ ۲۰۹)، وط. دار الكتب العلمية
 (۱/ ۳۱۲).

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوفتين ساقط في النسخ الشلاث، وهو لازم لإكهال المعنى، وقد اراد ناسخ النسخة (ج) تصحيح العبارة فقد وقد الله في مكتبة السيد طيب نجل العبارة فقد قد غير في مكتبة السيد طيب نجل شيخي السيد عارف على فقدت صفحات من أولها، ولكن هذا الموضوع موجود فيها، فصححت العبارة على ضوئها بها بين المعقوفتين.

في هذه المدّة فوائت (١) الصوم والصلاة والطواف (١)؛ لاحتمال كونها حائضاً. ويلزمها الصوم والصلاة والطواف؛ لاحتمال المنقطاع.

وتقضي صوم جميع الخمسة عشر: أمّا في المردّ؛ فلأنّها لم تصم، وأمّا في ما وراءه؛ فلاحتمال الحيض.

وبهذا القول قال الصيمري، والإصطخري، وابن القاص، والعجلي ٣٠٠.

والثاني: أنّها لاتحتاط كسائر المستحاضات؛ لأنّا جعلنا لها مردّاً في الحيض فلا عبرة بها بعده، كما في المعتادة والمميزة، فعلى هذا فتصلّي وتصوم ولا تقضي شيئاً، ويأتيها زوجها، ولا غسل عليها لكل صلاة.

ويجوز قضاء الفوائت لها فيه، وبهذا قال المصنف والنووي وتابعوهمان، وبه يفتي.

وعلى القولين لا تقضي الصلاة المأتيَّ بها بين المردِّ والخمسة عشر؛ لأنّها إن كانت طاهرة فقد صلّت، وإن كانت حائضاً فليس عليها قضاء الصلاة، وبهذا تفارق المتحيرة؛ حيث في قضاء صلاتها خلاف يأتي.

粉络格

<sup>(</sup>١) العزيز.ط. دار الفكر (٢/ ١٧٤)

<sup>(</sup>٢) أي: ما فاتها في سائر الأوقات.منه بهامش النسخة (ج)

<sup>(</sup>٣) اشترك أكثر من واحد في هذه الشهرة وهم. ١- أبو الفتوح منتخب الدين أسعد بن محمود بن خلف الأصبهاني العجبي المتوفى سنة (٢٠٠هـ)، كان شيخ الشافعية بأصهان والمعول عليه فيها بالفتوى، وكان زاهداً ياكل من كسب يده ألف كُتباً منها آفات الوعظ، وشرح مشكلات الوسيط والوجيز للغزالي وشرح الكلمات المشكلة، وتتمة التتمة، نقل عنه الرافعي في العزيز، كان عليه الفتوى بأصبهان توفي سنة: (٢٠٠هـ) ينظر: طبقات السبكي الكبرى (١٤ / ٣٠٩)، رقم (١١٩)، وطبقات (ابن هداية) طبع بيروت: (ص٢١٤ و٢٥)، والاعلام للزركلي (٢١ / ٣٠)، ٢- والآخر عتبان بن علي بن شراف العجبي أبو سعد المروزي البندنيجي المتوفى (٢٥هـ) فقيه شافعي، له تعليقة على الحاوي الكبير للهاوردي في الفروع بينظر: الأعلام للزركلي (٢١/١٥).

<sup>(</sup>٤) روصة الطالبين (١/ ١٤٧). والمجموع (٢/ ٤٦٦)، والعزيز شرح الوجيز "دار الكتب العلمية (١/ ٣١٥).

### القسم الثالث: المعتادة الذاكرة للقدر والوقت، غيرُ المميِّزة

(و الحالة الثانية) للمستحاضة (أن تكون معتادة، وهي المرأة التي سبق لهاحيض و طهر) بانقطاع دمها لخمسة عشر، أو لسبق تمييز لها ثم زال، وهي ذاكرة لهما: (فترد إلى عادتها في الحيض والطهر قدراً ووقتاً) فتعمل بها في كلِّ ذلك باعتبار محلّه من الشهر وقدره من أيامه؛ للأمر بذلك في حديث أمّ سلمة (١٠).

ومهها اقتضت العادة جُعِل المحلّ حيضاً مع نقاء تَخَلَّل أيامَ عادة الحيض؛ عملاً بقول السحب، فلو رأت خستها المعهودة المتخلّلة بنقاء من أول الشهر، ثمّ دماً متّصلاً ردّت على عادتها من أوّل كل شهر، لكن لو رأت خستها المعهودة حمرة، ثمّ أطبق السواد فحيضها خسة من أوّل السواد، وقد انتقلت عادتها، كما صرّح به صاحب المجموع وغيره (٢).

والتفصيل أن يقال: عادتها السابقة إمّا أن لا يكون فيها اختلاف لا في القدر ولا في الوقت، أو يكون فيها اختلاف، فهما حالتان:

وأما الأولى فينظر: إن تكرّرت عادة حيضها وطهرها مراراً ردّت إلى عادتها في قدر الحيض ووقته وفي الطهر أيضاً، ولا فرق بين أن تكون عادتها أن تحيض أياماً من كلّ شهر أو من كلّ شهرين أو من كلّ سنة وأكثر.

وإن لم يتكرّر ما سبق من عادة الحيض والطهر ففيه خلاف مبنيّ على أنّ العادة بما ذا تثبت؟

وفيه وجهان: أشار إليهما بقوله: (والعادة تثبت بمرّةٍ واحدة على الصحيح)، وبه قال

 <sup>(</sup>١) أم المؤمنين هند بنت أبي أمية بن المغيرة، من المهاجرات الأول، كانت قبل النبي ﷺ عند أخيه من الرضاعة أبي سلمة دخل بها النبي ﷺ ستة أربع من الهجرة، كانت من آخر من مات من أمهات المؤمنين، ولها عدة أحاديث توفيت سنة (٩٩هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢/٣/٢)، رقم (٢٠)، وطبقات ابن سعد (٨/ ٨٦-٩٦).

<sup>(</sup>٢) المجموع شرح المهذب (٢/ ٤٥١).

إبن سريج، وأبو إسحاق (() والإمام (())، والغزاليّ (())؛ لأنّ الظاهر أتّها في هذا الشهر كالذي قبله؛ ولقوله والله التي كانت تَحيضُ من الشهر قبل أن يُصيبَها الذي أصابَها... (())، الحديث، إعتبر الشهر الذي قبل الاستحاضة.

والثاني: وبه قال ابن خيران والصيمري: أنّ العادة لا تثبت إلاّ بمرّتين؛ إذ العادة مشتقّة من العود، ولا عود إلاّ بالتكرر، فلو كانت تحيض [خمساً وتطهر] خمساً وعشرين فجاء بها دور ثانٍ فحاضت ستّاً ثمّ استحاضت بعد ذلك: فعلى الأول تردّ إلى الستّ، وعلى الثاني إلى الخمسة؛ إذ الخمسة قد تكرّرت.

ئم المعتادة في الشهر الأوّل من شهور الاستحاضة تتربّص كالمبتدأة؛ لجواز أن ينقطع دون الخمسة عشر وإن جاوز عادتها، فإن عبر الخمسة عشر قضت صلاة ما وراء أيام العادة، [ثمّ] في الدور الثاني وما بعده إذا مضت أيام العادة اغتسلت وصلّت وصامت؛ لظهور الاستحاضة، ولا يأتي هنا خلاف الاحتياط؛ لقوّة العادة، إنتهى.

الحالة الثانية: أن يكون في عادتها السابقة إختلاف، ولها صور:

منها: أن يكون في عاداتها المتقدمة على الاستحاضة اختلاف في القدر أو في الوقت، وسمّيت متنقّلة:

فمن مسائلها: مالوكانت تحيض خمساً من أوّل كلّ شهر وتطهر باقيه: فحاضت في دورٍ أربعاً من الخمس المعتاد ثمّ استحيضت بعد ذلك، فهذه قد انتقل حيضها من الكثرة إلى القلّة، ولو حاضت في دورٍ ستّاً ثمّ استحيضت، فقد إنتقل حيضها من القلّة إلى الكثرة.

فإن قلنا بالوجه الصحيح رددنا إلى ما قبل الاستحاضة، وإلاَّ فإلى العادة القديمة.

<sup>(</sup>١) المروزي، كما في المجموع (٢/٤٤٣).

<sup>(</sup>٢) حيث رُجّع هذا الوحه في نهاية المطلب في دراية المذهب (١/ ٣٤٥) ووصفه بالأرجح.

<sup>(</sup>٣) الوحيز (١/٤٤١)، والوسيط (١/٤٣١).

ولـو كانـت المسألة بحالها فـرأت في دور سـتة أيـام دمـا وفي دور عقبـه سـبعة ثـمّ اسـتحيضت، فعـلى الأوّل رددناهـا إلى السـبعة، وعـلى الثـاني وجهـان:

أحدهما: ترد إلى الخمسة ويتساقط العددان في الدوريين الأخيريين؛ إذ واحد منها لم يتكرّر على حياله.

والثاني: أنّها تردّ إلى الستَّه؛ لأنّ التكرّر قد حصل فيها مرّةً وحدها ومرّةً مندرجةً في السبعة. وهذا الوجه أحسن.

ولو كانت المسألة بحالها فحاضت في دورِ الخمسةَ الثانية من الشهر فهذه قد تغيّر وقت حيضها وصار دورها المتقدّم على هذه الخمسة بتأخّر الحيض خمسةً وثلاثين، خمسةٌ منها حيض والباقي طهر.

والضابط فيها مع الاقتصار (' ما إذا كانت متنقّلة فإنّما يثبت تنقّلها بمرّتين مع الاتّساق. أعني: وقوع الأدوار المختلفة على منوال واحد: كأن رأت شهراً ثلاثاً ثمّ شهراً خساً ثمّ [شهراً] سبعاً ثمّ عاد دور آخر هكذا، فإذا أستحيضت في الشهر السابع ردّت إلى ثلاثة أو في الشهر التاسع ردّت إلى سبعة وهكذا؛ لأنّ هذا التعاقب في الشهر الثامن ردّت إلى خسة أو في الشهر التاسع ردّت إلى سبعة وهكذا؛ لأنّ هذا التعاقب صيّر تلك الأدوار كالقدر والوقت المعتادين، فلو لم يتكرّر عأن استحيضت في الشهر الرابع حردّت إلى السبع؛ لأنّ الآخر ينسخ ما قبله، والحرّ تكفيه الإشارة.

\*\*\*

# القسم الرابع: المعتادةُ، الذاكرةُ للقدر والوقت، المميّزة

(فإن كانت المعتادة) الذاكرة لعادتها (مميّزةً) نظر: إن توافق مقتضى العادة والتمييز، كما إذا كانت تحيض خمسة في أوّل كلّ شهر وتطهر الباقي فاستحيضت ورأت خمستها سواداً وباقي الشهر حمرةً، فحيضها تلك الخمسة، واعتضد كلّ واحد من الدلالتين بصاحبتها.

وإن لم يتوافق: كأن كانت عادتها خمسةً ثم استحيضت فرأت سوادا عشرة ثم حمرة مطبقة (فتأخذ بمقتضى التمييز) فتجعل العشرة السواد حيضاً (دون) مقتضى (العادة)،

<sup>(</sup>١) هذا هو المكتوب في النسخ التي حصلت عليها، والظاهر: " مع الاختصار".

والثاني: أنّها تردّ إلى العادة، فتردّ إلى الخمسة القديمة؛ لأنّ العادة قد ثبتت واستمرّت، وصفة الدم معرض البطلان؛ ألا ترى أنّه لو زاد القوي على خمسة عشر بطلت دلالته؟ وبه قال ابن خيران والصيمري (٣٠).

والثالث: إن أمكن الجمع بينها يُجمَع؛ عملاً بالدلالتين، وإلا فتساقطا، فتكون كالمبتدأة، وفيها ما قدّمنا من الخلاف().

ومحلّ كون التمييز أقوى وجريان الخلاف حيث لم يتخلّل بينهما بقدر أقلّ الطهر، وإلاّ ـ كأن رأت عشرين أحمر ثمّ خمسةً أسود ثمّ أحمر، فالخمسة الأولى من الحمرة حيض والخمسة السود حيض آخر؛ لأنّ بينهما خمسة عشر يوماً. وبالله التوفيق.

فرع: العادة التي ترد إليها المستحاضة المعتادة ليس من شرطها أن تكون عادة حيض وطهر صحيحين بلا استحاضة، بل قد تكون مستفادة من التمييز وهي مستحاضة، كما إذا رأت المبتدأة خمسة سواداً وخمسة وعشرين حمرة وهكذا مراراً ثم استمر السواد والحمرة في سائر الأدوار، فقد علمنا بها سبق من التمييز أنّ حيضها خمسة من كلّ شهر وصار ذلك عادةً لها، فحيضها الآن خمسة من أوّل كلّ [شهر] ونحكم بالاستحاضة في الباقى.

هذا هو الصحيح.

وقال الإمام (°): لا نظر بعد بطلان التمييز إلى ما سبق، بل هي كمبتدأة غير مميّزة.

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه عند الكلام على المبتدأة المميزة.

<sup>(</sup>٢) في المجموع (٢/ ٤٥٦): ابن سريج، وأبو إسحاق المروزي..

<sup>(</sup>٣) المجموع (٢/ ٤٥٦).

<sup>(</sup>٤) من الرد إلى أقل الحيض، أو إلى غالب عادات النساء.

<sup>(</sup>٥) قاله في نهاية المطلب ناقلا بلفط: " ومن أصحابنا من قال... (١/٣٥٧).

ولو كانت المسألة بحالها فرأت في بعض الأدوار عشرة سواداً وباقي الشهر حمرة ثم استمرّ السواد في الدور الذي بعده، فقد قال الأثمّة: نحيِّضها عشرة السوادِ في ذلك الدور؛ لأنّ الاعتماد على صفة الدم، ثمّ مردُّها بعد ذلك العشرة.

ولو كانت المسألة بحالها [كأن] اعتادت السواد خمسة ثمّ استمرّ الدم ثمّ رأت في بعض الأدوار [عشرة]، فتردّ في ذلك الدور إلى العشرة. والله أعلم.

\*\*\*

# القسم الخامس: المعتادة، الناسيةُ للقدر والوقت، غيرُ المميِّزة

(فصل) الناسية لعادتها إذا كانت مميّزة فهي مردودة إلى التمييز ولا إشكال؛ إذ الرجوع إلى العادة قد تعنّر فنأخذ بدلالة التمييز، كيف ولو أمكن الرجوع إلى العادة فكذلك نأخذ بمقتضى التمييز؟.

وإن لم تكن مميِّزة بشرطه . وهي المقصودة بهذا الفصل .: فلها ثلاثة أحوال:

لأنّها إمّا أن تكون ناسية لقدر الحيض ووقته جميعاً أو ناسية لقدره دون الوقت أو بالعكس :

الأولى: (إذا نسيت المعتادة عادتها قدراً ووقتاً)؛ لغباوة أو إغهاء، أو كانت مجنونة فاستمرّ لها عادةٌ في الحيض والطهر ثمّ استحيضت فأفاقت ولم تعرف حال عادتها.

(وهي المتحيِّرة)؛ [لتحيُّرها] في شأنها، وقد تسمّى محيِّرةً [أيضا]؛ لأنّها تحيِّر الفقيه في شأنها، (فهي كالمبتدأة على قول)؛ إذ العادة المنسيّة لا يمكن استفادة الحكم منها فتكون كالمعدومة؛ ألا ترى أنّ التمييز لمّا لم يمكن منه استفادة الحكم ألحق بالعدم؟، ولأنّ المصير إلى القول الثاني يُلزمها حرجاً عظيهاً، ولا حرج في الدين.

وأجيب بمنع الإمكان: وهو أنّ ابتداء الدور في المبتدأة معلوم بظهور الدم، بخلاف الناسية، وكلُّ وقت يعيَّنُ لها فهو تحكّمٌ لا يفيد.

(والأصبح أنّها تؤمر بالاحتياط)؛ لأنّ كلّ زمان في حقّها محتمل للحيض والطهر

والانقطاع فيجب الأخذ بالأسوا، وقد روي: «أنّ سهلة بنت سُهيل' استُحِيضَت، فأمرها النبيّ الله أن تغتسلَ لكلّ صلاق "ن، قال الأئمّة: أنّها كانت ناسيةً فأمرها بالاحتياط.

(فلا يغشاها الزوج) أو السيّد؛ إذ ما من زمان يمرّ عليها إلاّ ويحتمل أن تكون حائضاً فيه.

وعن أقضى القضاة الماورديّ وبعض المتأخرين أنّه لا باس بوطئها؛ لأنّ الاستحاضة علّة مزمنة فالتحريم توريطٌ لها في الفساد (٣٠).

وإذا قلنا بالتحريم فلو فعل عصى، ويجب عليها الغسل من الجنابة، ولا تجب الكفّارة ولو قلنا بوجوبها في الحيض، إذ لا تيقّن لوقوعه في الحيض.

وفي الاستمتاع بها بين السرّة والركبة الخلاف المار في الحائض.

(ولا تقرأ القرآن في غير الصلاة)؛ إذ لا ضرورة لها فيها وكانت في كلِّ وقت معرِّضةً لاحتمال الحيض، وأمّا في الصلاة فتجب قراءة الفاتحة قطعـاً.

وأمّا غير الفاتحة من السور: فمنهم من جوّز لها؛ تبعاً للصلاة ومنهم من لم يجوّز لها، والأوّل هـو الأصحّ.

(ولا تحمل المصحف)، وحكمها في دخول المسجد كالحائض، فلا تعبر عند خوف التلويث، وعند الأمن وجهان:

قال الإسنويّ: يجوز لها المكث في المسجد إن أمنت التلويث لصلاة أو اعتكاف أو

 <sup>(</sup>١) سهلة بنت سُهيل الصحابية عنه ، امرأة أي حذيفة عنه ، هاجرت معه إلى الحبشة ، وهي التي أرضعت سالماً لتظهر عليه ، تزوّج بها بعد استشهاد أبي حذيفة عبد الرحمن بن عوف. ينظر: تهذيب الأسهاء (٢/٦١٣) ، رقم (١١٨٧) ، رقم

<sup>(</sup>٢) تمام الحديث: «فلها جَهَدَها ذلك أَمَرَها أن تجمعَ بين الظهرِ والعصِر بغسلِ، والمغربَ والعشاءَ بغسلٍ »، رواه أبو داود في سننه، رقم (٢٩٥) ثم قال: وقد قيل: إن ابس إسحاق وهم فيه، وفيه ابن إسحاق وعنعنته. ينظر: تلخيص الحبير (١/ ٧١)، رقم (٢٣٧)، وخلاصة البدر المنير (١/ ٨٣)، رقم (٢٥٥).

<sup>(</sup>٣) الحاوي الكبير (١/ ٤١٠)، وبحر المذهب (٩/ ٣٠٩)، قال في دليله: " فأما المستحاضة فلا يحرم وطئها لأنها كالطاهرة فيها يحل ويحرم، ولأن دم الاستحاضة رقيق وهو دم عرق قليل الأذى وليس كدم الحيض في ثخنه ونتنه وأذاه، والله أعلم". وبحر المذهب (١/ ٣١٨).

طواف(١)، وهو المتّجه، وأفتى به الشيخ ابن حجر (٢).

(وتصلّي فرائض الأوقات أبداً)؛ لأنّ كلّ وقتٍ أُفرِد بالنظر فمن الجائز كوئها طاهرة فيه].

(وكذا لها أن تصلّي النوافل) راتبةً أو غير راتبةٍ (على الأصحّ) من الوجهين؛ لأنّ النوافل من مهمّات الدين، فلا وجه لحرمانها عنها، فهي كالمتيمم يتنفّل مع بقاء حدثه.

والثاني: لا يجوز لها التنفّل؛ إذ لا ضرورة في التنفّل مع احتمال الحيض، فصار كقراءة القرآن في غير الصلاة وحمل المصحف. وفرّق بعضهم بين الرواتب وغيرها، وهذا الخلاف حار في نوافل الصوم والطواف.

(وتغتسل لكلّ فريضة)؛ لاحتمال الانقطاع قبيلها، ويجب أن يقع غسلها (في وقتها)؛ لأنّه طهارة ضرورة كالتيمّم، وفي وجه: لو انطبق آخر غسلها أوّل الوقت جاز، سبق نظيره في وضوء الاستحاضة (٦٠).

ومحلّه حيث لم تعلم وقتا لانقطاع دمها، فإن علمته ـ كعند الغروب مثلاً ـ إغتسلت كلّ يوم عقيبه فقط ثمّ تصلّي به المغرب وتتوضّأ لغيرها.

وهل يلزمها المبادرة إلى الصلاة بعد الغسل؟ فيه وجهان: أصحّها عند الإمام والغزاليّ: أنّها لا تلزمها (٤٠).

والثاني- وبه قال الصيمري وغيره -: نعم، كما تجب على المستحاضة المبادرة بعد الوضوء.

وأجيب: بأنّ الوجوب على المستحاضة هناك لتقليل الحدث، والغسل إنّما يؤمر [به]؛ لاحتمال الانقطاع، ولا يمكن تكرّر الانقطاع بين الغسل والصلاة، ولو بادرت أيضاً فمن المحتمل أنّ غسلها يقع في الحيض، فإذاً لا حيلة في دفع هذا الاحتمال وإن قرّب الزمان.

<sup>(</sup>١) مخطوطة المهمات المرقمة (٤٥٩) فقه، الورقة (١٣٦) وجه.

<sup>(</sup>۲) ينظر: فتح الجواد (۱/ ۸۵) و (۱/ ۱۲۰).

<sup>(</sup>٣) عن الشيخ أبي محمد والد إمام الحرمين (١٩٥).

<sup>(</sup>٤) ينظر: نهاية المطلب (٣٦٣)، والوسيط (١/٤٤٢)،.

ولمن نصر الثاني أن يقول: سلّمنا أنّ دفع أصل الاحتمال لا يمكن، لكنّ الاحتمال في الزمان الطويل أظهر منه في الزمان القصير، فبالمبادرة يقلّ الاحتمال، إنتهى.

فلو قلنا بالأول وأخّرت لزمها الوضوء لتلك الصلاة ثانياً؛ إذ لم يجز للمستحاضة تأخير الصلاة عن الطهارة.

#### وفي قضاء الصلاة عليها وجهان:

أحدهما ـ وبه قال الإمام والغزالي، وقال الإسنوي، وعليه الفتوى (١٠٠٠: أنّه لا يجب؛ لأنّها إن كانت طاهرة وقت الصلاة المؤدّاة أجزأها ما فعلت، وإلاّ فلا صلاة عليها، وأيضاً إنّ قضاء الصلاة يفضي إلى حرج شديد.

والثاني ـ وبه قال ابن سريج واختاره المصنف في الشرحين وقال: وهو ظاهر المذهب عند الجمه ور وهكذا قال النووي في الروضة ـ أنّه يجب (٢)؛ لاحتمال وقوع الأداء في الحيض مع إدراك ما يسع تكبيرةً من الوقت ولو من الوقت الضروريّ، فتلزمها صاحبة الوقت والتي تجمع معها.

وإذا سلكنا طريق الاحتياط وجب سلوكه في جميع جهات الاحتمال.

وعلى هذا فإن صلَّت أوَّل الوقت كان للقضاء طريقان:

أحدهما: أن تقضي بوضوء تفعله كلّ فرض بعد أداء فرض لا تجمع مع المعاد: فتقضي الظهر والعصر بعد أداء المغرب، والمغرب والعشاء بعد أداء الصبح، والصبح بعد أداء الظهر، فتبرأ عن العصرين مثلاً؛ لأنّها إن وقعا في طهرها أولاً فواضحٌ، وإلاّ فإن استمرّ حيضها إلى الغروب فلا وجوب عليها، وإن انقطع قبله وقع القضاء في طهرها لا محالة، والغسل للمغرب كافي لهما، لكن تتوضّأ لكلّ منهما كسائر المستحاضات، وكذا يقال في البقيّة.

وإنَّها قلنا: " بعد أداء فرض ... "؛ لأنَّه لو قضت قبل أدائه، كأن قضت العصرين قبل

<sup>(</sup>١) الوسيط (١/ ٤٤٦)، المهمات طبع دار ابن حزم (٢/ ٣٠٢).

<sup>(</sup>٢) العزيز طبع دار المعرفة (٢/ ٤٩٨)، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ٣٢٨)، وروضة الطالبين (١/ ٣٢١).

أداء المغرب، فلا يكفيها الوضوء، بل تغتسل لأوليهما وتتوضّاً للأخرى، وتغتسل ثانياً للمغرب؛ لاحتمال الانقطاع قبل أدائه.

وإنَّما قلنا: "لا تجمع مع المعاد"؛ لأنَّه لو قضته مع فرض يجمع معه، كأن قضت الظهر في وقت العصر، فلا يبرأ؛ لاحتمال وقوعها في الحيض وانقطاعه قبل الغروب.

وإذا كانت تقضي على هذه الكيفية فلا يلزمها البدار إلى القضاء، بل تخرج عن العهدة إذا أتت به في ما بين خروج الوقت وقبل مضيّ خمسة عشر يوماً من أول وقت الفرض المؤدّى الذي تريد قضاءه؛ لأنّ الحيض إن انقطع في الوقت بقي الطهر خمسة عشر يوماً، وإلاّ فلا شيء عليها.

والطريق الثاني: أن تمهل حتى تمضي ستة عشر يوماً أو أكثر ثمّ تقضي الخمس وهكذا تقضي الصلوات الخمس التي هي صلوات يوم وليلة لكل ستة عشر يوما؛ لأنها لا تقضي ما وقع في الحيض أو الطهر، وإنّها تقضي التي تأخّر الانقطاع عن غسلها، وهي في ستة عشر لا تحتمل إلاّ مرّة؛ ضرورة تخلّل أقلّ الطهر والحيض بين كلّ انقطاعين، في جوز أن تجب به صلاة واحدة أو صلاتها جمع؛ لوقوع الانقطاع في وقت الأخيرة، فتكون كمن نسي صلاة أو صلاتين مختلفتين. انتهى.

وإن لم تصلّ الفرائض كلّها في أوّل الوقت بل صلّت كما اتّفق: كفي الأوَّل والآخر والوسط تلزمها للخمسة عشر صلوات يومين وليلتين، لجواز أن يطرأ الحيض في وسط صلاة فتبطل، وينقطع في وسط أخرى فيجب.

ويجوز أن تكونا مثلين، ومن فاتته صلاتان متماثلتان ولم يعرف عينهما وجب عليه صلاة يومين وليلتين.

وكيفية قضاء الخمس قد ذكرها المصنّف في العزيز، ولم نشتغل بتفصيلها؛ رَوماً للاختصار. فإذا أردت الإطّلاع فاطلبها منه (١٠).

(وتصوم) المتحيّرة (جميع شهر رمضان)؛ لاحتمال أنّها طاهرة في الكلّ، ثمّ كم يجزئها من ذلك؟.

<sup>(</sup>١) العزيز، بهامش المجموع، طبع دار المعرفة (٢/ ٥١١) وما بعدها، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ٣٢٨–٣٣٠).

قال بعض الأصحاب كصاحب الإفصاح والشيخ أبي حامد (١٠): أنّه يُجزِئها خمسة عشر يوماً، ونقلوا ذلك عن نصّ الشافعي؛ إذ لابدّ وأن يكون لها في الشهر طهر صحيح، وغاية ما يمكن إمتداد الحيض إليه خمسة عشر يوماً، فيقع صوم خمسة عشر يوماً في الطهر.

وقال الشيخ أبو زيد المروزي وأكثر الأصحاب على إختلاف الطبقات: لا يجزِئُها إلاّ أربعة عشر يوماً؛ لاحتهال أن يبتدئ حيضها في أثناء نهار ويمتد خمسة عشر يوماً فينقطع في أثناء نهار أيضاً فينبسط الخمسة عشر ويفسد صومها، وحملوا نصّ الشافعي على ما إذا حفظت أنّ دمها يبتدئ بالليل وينقطع بالليل.

والمصنّف عضه اختار هذا الوجه، ولذا أوجب عليها قضاء ستّة عشر وقال: (فتصحّ لها منه أربعة عشر يوماً ثمّ تقضي ستّة عشر يوماً، وتصوم) لأجل قضاء ذلك (شهراً آخر) سوى رمضان (كاملاً) ثلاثين يوماً.

إعلم أنّه متى أُطلِق الشهر في المستحاضات عُنِي به ثلاثون يوماً، سواء أبتدئ به في الأوّل الهلاليّ أم لا.

(فيصح لها من ذلك) الشهر الكامل (أربعة عشر يوماً أيضاً) كما في رمضان؛ لما ذكرنا، فبقي عليها قضاء يومين، (ثمّ تصوم ستّة أيام) لأجل قضاء ذين اليومين من جملة (ثمانية عشر يوماً: ثلاثة في أوّلها وثلاثة في آخرها فيصح لها اليومان الباقيان) عليها؛ لأنّ الثلاثة الأولى إمّا أن تكون في الطهر فذاك، أو لا تكون: فإن كان كلّها في الحيض فغاية الإنتهاء إلى السادس عشر بتقدير الإبتداء من اليوم الأوّل، فيقع اليومان الأخيران في الطهر، وإن كان بعضها في الحيض دون بعض: فإن كان اليوم الأوّل في الطهر صحّ مع الثامن عشر، وإن [كان] اليومان الأولان في الطهر صحّا، وإن كان اليوم الأوّد في الطهر صحّ مع السابع عشر.

والضابطة في ما [تقضي] أكثر من يوم: أن تضعّف ما عليها وتزيد يومين، ثمّ تصوم نصف المجموع ولاءً متى شاءت، وتصوم مثل ذلك من أول السادس عشر، فيكفيها،

<sup>(</sup>١) الشيخ أبو حامدهو الإسفرائيني أحمد بن محمد بن أحمد صاحب الرونق وشرح مختصر المزني. وصاحب الإفصاح هو أبو على الطبري الحسن أو الحسين بن قاسم.

فتخرج عنن العهدة، كما إذا أرادت أن تقضي يومين فتضعّفهما فتكون أربعة، وتزيد يومين عليها فتكون ستة، ثمّ تصوم نصف المجموع وهو ثلاثة متى شاءت، ثمّ نصفها الآخر- وهو ثلاثة - من أول السادس عشر، فيكفيها. وهذا مثال المتن.

وعلى هذه الضابطة لوكانت تقضي ثلاثة أيام تضعفها فتكون ستة، فتزيد عليها يومين فتكون ألف السادس عشر، وعلى هذا يومين فتكون ثمانية، تصوم أربعة ولاءً وأربعة من أوّل السادس عشر، وعلى هذا القياس، حتّى إذا كانت تقضي أربعة عشر يوماً تضعّف وتزيد يومين فيستوعب الشهر، وهو غاية ما يقضى في الشهر الواحد، ولهذا لم يصحّ من رمضان إلاّ هذا القدر.

ولو أنّها صامت ما عليها على الولاء متى شاءت من غير ضعف وأعادته من أوّل السابع عشر وصامت بينها يومين إمّا مجتمعين أو متفرّقين متصلين بالصوم الأول أو الثاني أو لا خرجت عن العهدة، كما لا يخفى، فعلى هذا فالمثال المذكور في الكتاب ليس متعيّناً لقضاء اليومين، وتجد ذلك في العجالة منثورة كأنّها درر إنفصم سلكها فانتشرت (۱).

(ويمكنها قضاء يوم واحد) هذا إشارة إلى ضابطة يعرف بها قضاء يوم واحد، وليس من تتمّة مسألة قضاء رمضان، وزعمُ بعضهم بأنّ ذلك على تقدير كون رمضان ناقصاً فاسدٌ كها لا يخفى.

فقوله: "يمكنها قضاء إلخ" أي: يحصل لها بالإمكان أو يمكن منها إن جعل الإمكان بمعنى التمكن وهو شائع في الاستعمال.

(بأن تصوم يوماً وتفطر يوماً، وتصوم اليوم الثالث والسابع عشر من صومها الأول)،

<sup>(</sup>١) عجالة المحتاج (١/ ١٥٧)، حيث يقول: "ولا تتعين هذه الكيفية، بل لو صامت أربعة من هذه الستة في أوّل الفهانية عشر واثنين في آخرها، أو بالعكس، أو اثنين في أوّلها واثنين في آخرها واثنين في الوسط كيف شاءت، حصل اليومان الواجبان. والضابط في قضاء اليومين وغيرهما أن تضعّف ما عليها وتزيد عليه يومين، فتصوم ما عليها عبى الولاء متى شاءت، ثم تأتي بضعفه من أوّل السابع عشر من صومها، ثم تأتي باليومين بينهما سواء كان متصلين باليومين الأولين أم بالأخيرين أم منفردين عنهما متفرقين أم مجتمعين، فتأمّل ذلك. ويحصلان أيضاً بخمسة أيّام: بأن تصوم يوماً وثالثه وخامسه وسابع عشره وتاسع عشره "، إنتهى ومن الجدير بالذكر أنّ عبارة الطبعة هذه مشتملة على أخطاء إعرابية فأصلحتها.

وتفطر ما بين اليوم الثالث إلى اليوم السابع عشر وهو ثلاثة عشر يوماً، فتبرأ ذمّتها يقيناً؛ لأنّها إمّا طاهرة في اليوم الأول فيحصل به الفرض، أو غير طاهرة، وحينئذ إمّا أن تكون حائضاً في جميعه فينقطع حيضها قبل السابع عشر ألبتّة ويقع الثالث أو السابع عشر في الطهر، وإمّا أن تكون حائضاً في بعضه: فإن كانت حائضاً في أوّله وانقطع فيه فهي طاهرة في اليوم الثالث لا محالة، وإن كانت حائضاً في آخره وابتدأ فيه فغايته الإنتهاء إلى السادس عشر، ويقع السابع عشر في الطهر، فعلى أيّ تقدير قدّر وقع يوم في الطهر؛ لأنّ الحيض كيفها قدّر مقدّماً أو مؤخّراً . يخرج يومٌ من الحيض، انتهى.

واعلم أنّ ذكر اليوم الثالث والسابع عشر للصوم الثاني والثالث إنّها جرى في كلامهم لبيان أنّ السبعة عشر أقل مدّة يمكن فيها قضاء اليوم الواحد؛ وإلاّ فلا يتعين اليوم الثالث للصوم الثاني، ولا السابع عشر للصوم الثالث، بل يجوز أن تصوم بدل الثالث يوماً بعده إلى آخر الخامس عشر، وبدل السابع عشر يوماً بعده إلى آخر تسعة وعشرين يوماً ولكن بشرط أن يكون المخلّف من أوّل السادس عشر مثل ما بين صومها الأوّل والثاني أو أقل منه، فلو صامت الأوّل والثالث والثامن عشر لم يجز؛ إذ المخلّف من السادس عشر يومان وليس بين الصومين الأوّلين إلاّ يوم.

وإنَّما امتنع ذلك؛ لجواز أن ينقطع الحيض في اليوم الثالث ويعود في الثامن عشر فيكون الكلّ في الحيض.

ولو صامت الأوّل والرابع والثامن عشر جاز؛ لأنّ المخلّف مثل ما بين الصومين. ولو صامت السابع عشر والحالة هذه جاز؛ لأنّ المخلّف أقلّ ممّا بين الصومين.

ولو صامت الأوّل والخامس عشر فقد تخلّل بين الصومين ثلاثة عشر يوماً فيجوز أن تصوم التاسع والعشرين؛ إذ المخلّف حينئذٍ مثل مابين الصومين، ولها أن تصوم يوماً قبله؛ لأنّ المخلّف يكون أقلّ، نعم لا يجوز أن تصوم السادس عشر؛ فإنّها لو فعلت ذلك لم تخلّف شيئا، ولا بدّ من تخليف بشرطه.

قاعدة: في قضاء الصوم المتتابع والصلوات الفوائت التي لم تصلّ في الأوقات: أمّا الصوم: فلو كانت تقضي صومها متتابعاً بنذرٍ وغيره، فإن كان قدر ما يقع في شهر،

صامته على الولاء ثم مرّة أخرى من السابع عشر. مثاله: عليها يومان متتابعان، تصوم يومين ويوم السابع عشر والثامن عشر، وتصوم بينهما يومين متتابعين، فتخرج عن العهدة بيقين، كما لا يخفى على المتأمّل.

فلو كان عليها شهران متتابعان صامت مائة وأربعين [يوماً] على التوالي: أربعة أشهر لستة وخمسين [يوماً]، وعشرين يوماً لأربعة أيام، فإن دام طهرها شهرين فذاك، وإلاّ فقدر شهرين من هذه المدّة صحيح ألبتّة، وتخلّل الحيض لا يقطع التتابع.

وأمّا قضاء الصلوات الفوائت نُظِر: إن كانت واحدةً صلّتها بغسل متى شاءت، ثمّ تهم لله تعلى المنه عشر تم تعلى أخر بحيث يقع في خسة عشر يوماً من أوّل صلاة المرّة الأولى، وتمهل في السادس عشر [قدر الإمهال الأوّل]، ثمّ تعيدها بغسل آخر قبل تمام الشهر من المرّة الأولى.

ويشترط أن لا تؤخّر الثالثة عن أوّل السادس عشر بأكثر من الزمان المتخلّل بين آخر المرّة الأولى وأوّل الثانية، كما في الصوم.

فالإمهال الأوّل كالإفطار اليومَ الثاني.

والإمهال الثاني كالإفطار السادسَ عشر.

وإن كانت الصلوات التي تريدها أكثر من واحدةٍ فلها طريقان:

أحدهما: أن تنزّلها منزلة صلاة واحدة، فيصلّيها على الولاء ثلاث مرّات، كها ذكرنا في الواحدة، وتغتسل في كلّ مرّة للصلاة الأولى، وتتوضّأ لكل واحدة بعدها، ولا فرق في هذا بين أن تكون الصلوات متّفقة أو مختلفة.

والطريق الثاني: أن تنظر في ما عليها من العدد: إن لم يكن فيه اختلاف فيضعّفه ويزيد عليه صلاتين أبداً، وتصلّي نصف الجملة ولاءً،ثمّ النصف الأخير في أوّل السادس عشر من أوّل الشروع في النصف الأوّل.

مثاله: عليها خمس صلوات ظهر، تضعّفها تكون عشرة، وتزيد صلاتين تكون إثنتي عشرة، تصلّي نصفها ـ وهو ستّة ـ متى شاءت، ثم ستة في أول السادس عشر. وإن كان في العدد الذي عليها اختلاف، فتصلّي ما عليها بأنواعه على الولاء متى شاءت، ثمّ تصلّي صلاتين من كل نوع ممّا عليها بشرط أن تقعا في خمسة عشر يوماً من أوّل السادس عشر زماناً يسَعُ الصلاة المفتتح بها، ثمّ تعيد ما عليها على ترتيب فعلها في المرّة الأولى.

مثاله: عليها ثلاث صلوات: صبح وظهران، تصلّي الخمس متى شاءت، ثمّ تصلّي بعدها في الخمسة عشر ما يسَعُ الصبح وظهرين، وتمهل من أوّل السادس عشر ما يسَعُ الصبح وظهرين، وتعيد الخمس كما فعلت أوّلاً.

وفي هذا الطريق تفتقر لكلِّ صلاة إلى غسل، بخلاف الطريق الأوّل.

وحكم المنذورة في الكل حكم الفائتة.

والطواف كالصلاة واحداً أو عدداً، وتصلّي مع كلّ طواف [ركعتيه].

ويكفيها غسل واحد للطواف والركعتين، إن لم نوجبهما.

### وإن أوجبناهما فثلاثة أوجهٍ:

أصحّها: أنّه يجب الوضوء للركعتين دون الغسل.

والثاني: يجب الغسل لهما ثانياً.

والثالث: لا يجب هذا [ولا ذاك]. وفيه كلام تركته؛ حذراً عن الإطالة (١٠).

(وإن حفظت) المستحاضة (شيئاً من عادتها ونسبت شيئاً)، بأن حفظت القدر فقط، [أوالوقت فقط] مع حفظها قدر الدور مع ابتدائه، فيكون تحيّرها نسبيّاً (فمتى تيقّنت الطهر أو الحيض لم يخفَ الحكم) فنحكم بمقتضى كلِّ واحد منها.

(وإن تردّدت) أي: شكّت (فيهم) أي: في الحيض والطهر (فهمي في الغشيان) وسائر الاحتياطات (كالحائض) عملاً بالاحتياط؛ لاحتمال الحيض (وفي العبادات كالطاهرة) عملاً بالاحتياط؛ لاحتمال الطهر.

(وإذا إحتمل انقطاع الدم) أي: في كلّ زمانٍ يحتمل أن ينقطع فيه الدم ساعةً فساعةً

<sup>(</sup>١) الأولى: حذراً من الإطالة ينظر: لسان العرب (٤/ ١٧٦) واستشهاده بقول الشاعر: حذارٍ حذارٍ من فوارس دارمٍ أبا خالدٍ من قبل أن تتندَّما. هذا، وقد خص النووي في المجموع فصلا لطواف المتحيرة يجوز أن يكون هو مقصود الشارح بالكلام فيه. ينظر. المجموع (٢/ ٤٩٥)، والحاوي الكبير (١/ ٤٠٩).

(فعليها أن تغتسل لكل فريضة)؛ لاحتمال الانقطاع بين كل فريضتين.

والقول الجُمليّ أن يقال: إذا لم تنس القدر والوقت جميعاً فمحفوظها، [إمّا الوقت، وإمّا القدر]، أو شيء منه، فلا بدّ لها على كلّ تقدير أن تحفظ دورها مع ابتداء الدم كما ذكرنا؛ ليخرج عن التحيّر المطلق.

ونذكر لك أمثلة ترشد بها إلى غيرها:

فلو قالت الحافظة للوقت: كان [دوري] ثلاثين دائياً، يبتدئ الدم من أوّلها ولا أعرف غير ذلك، فيوم وليلة في أوّلها حيض بيقين، ثمّ إلى آخر الخامس عشر يحتمل الثلاثة:

أمّا الطهر؛ فلجواز أن لا يزيد الحيض على أقلّه، وأمّا الحيض؛ فلجواز الامتداد إلى أكثره، فيحتمل أكثره، وأمّا الانقطاع؛ فلجواز زيادة الحيض على أقلّه وعدم امتداده إلى أكثره، فيحتمل الانقطاع ساعةً فساعةً فتحتاط فيه، ثمّ إلى آخر الثلاثين طهر بيقين، وكذلك الحكم في كلّ ثلاثين بعدها.

ولو قالت: أحفظ أنّ دمي ينقطع في آخر كل شهر، ولا أعرف غير ذلك، فأوّل الشهر إلى انقضاء خمسة عشر طهر بيقين؛ لأنّ غاية الممكن افتتاح الحيض من الليلة السادسة عشرة، وبعده يحتمل الحيض والطهر؛ لجواز أن يكون القدر الذي إعترفَت به آخر امتداد أكثر الحيض، وأن يكون مستقلاً بالأقلّ ('')، ولا يحتمل الانقطاع؛ لأنّ القدر المعترف به إن كان آخر الحيض فالخمسة عشر كلّه حيض، وإن كان مستقلاً فطهر، واليوم الثلاثون والليلة قبله حيض بيقين.

\*\*

# القسم السادس: الحافظة للوقت دون القدر، غير المميّزة

#### وهي قسمان:

1- ذات الخلط المطلق: ويتعلّق بحال حافظة الوقت مسائل تسمّى مسائل الخلط، فنذكر لك منها شيئا يرشدك إلى أشياء:

<sup>(</sup>١) في (١): " مستقلًا بالحيض".

فلو قالت: كنت في آخر كل شهر وأوّل ما بعده حائضاً - فهذا المثال يسمّى خلطاً مطلقاً المحطة في أوّل كلّ شهر ولحظة في آخره حيض بيقين، ولحظة من آخر الخامس عشر ولحظة من ليلة السادس عشر طهر بيقين، وما بين اللحظة [من أوّل الشهر واللحظة من آخر الخامس عشر يحتمل الحيض والطهر والانقطاع، وما بين اللحظة من أوّل ليلة السادس عشر واللحظة ] من آخر الشهر يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع.

ولو قالت: كنت أخلط شهرا بشهر طهراً، فليس لها حيض بيقين، لكن لها ساعتا طهر بيقين: ساعة من آخر كل شهر وساعة من أوّله، ثمّ [قدر] أقلّ الحيض بعد مضيّ اللحظتين لا يمكن فيه الانقطاع، وبعده يمكن.

٧. ذات الخلط الغير المطلق: وأمّا الخلط الغير المطلق بأن قالت: كنت أخلط الشهر بالشهر وكنت اليوم الخامس حائضاً، فلحظة من آخر الشهر إلى آخر خمسة أيامٍ من الشهر الثاني حيض بيقين، ولحظة من آخر [الخامس] إلى آخر العشرين طهر بيقين.

#### \*\*

# القسم السابع: الحافطة للقدر دون الوقت، غير المميِّزة

وأمّا حافظة القدر فإشكالها في إضلال حيضها في دورها، والإضلال قد يكون في جميع الدور، وقد يكون في بعضه: فإن كان الأوّل فكلّ الدور يحتمل الحيض والطهر، وقدر الحيض من أوّل الدور لا يحتمل الانقطاع، وبعده يحتمل الانقطاع أيضاً، فلعلّك لا تكتفي بهذا، فنقول: مثاله: قالت: دوري ثلاثون، ابتداؤها كذا وحيضي عشرة أضللتها فيها، فعشرة من أوّلها لا يحتمل الانقطاع، والباقي يحتمله، والكل يحتمل الحيض والطهر، نعم لو قالت: كان حيضي إحدى عشرات الشهر، وقد نسيت عينها، فهذا يفارق الصورة السابقة، في أنّ احتمال الانقطاع بعد العشرة الأولى قائم إلى آخر الشهر، وههنا لا يحتمل الانقطاع إلا في آخر كلّ عشرة من العشرات.

وإن كان الثاني: كأن قالت: أضللت خمسة عشر في عشرين من أوّل الشهر، فالعشرة الأخيرة طهر بيقين والخمسة الثانية والثالثة حيض بيقين؛ لأنّها تندرجان تحت تقدير تقديم الحيض وتأخيره، والخمسة الأولى تحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع، والرابعة تحتملهما جميعاً.

ولو قالت: أضللت عشرة في عشرين من أوّل الشهر، فالعشرة الأخيرة طهر بيقين والعشرون من أوّله يحتمل الحيض والطهر، ولا يمكن الانقطاع في العشرة الأولى، ويمكن في الثانية.

والطهر المستيقن قد يقع في الأوّل أيضاً، كأن قالت: أضللت العشرة أو الخمسة عشر في العشرين من آخر الشهر.

وقد يقع في الوسط، كأن قالت: حيضي خمسة ودوري ثلاثون، وكنت اليوم الثالث عشر طاهرة، فخمسة من أوّل الدور يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع، وما بعدها يحتملهما إلى آخر الثاني عشر، والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر بيقين، ومن أوّل السادس عشر إلى آخر العشرين يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع، ومنه إلى آخر الشهر يحتملها جميعاً.

杂华杂

### كيفية غسل المعتادة

فرع: تغتسل المعتادة آخر كل نوبة من عادتها المختلفة النظم: كأن رأت شهراً ثلاثة أيام، ثم شهراً خسة، ثم شهراً سبعة، ولم يتسق هذا النظم في سائر الأدوار، بل كان بعضه يتقدّم تارة ويتأخّر أخرى، أو اتسق لكن نسي فلم تعرف، فتجعل كالمختلفة احتياطاً، فتغتسل آخر الثلاث، ثم آخر الخمس، ثم آخر السبع؛ لاحتمال الانقطاع في أخر كل، وتتوضّا في ما بين الاغتسال لكل فرض، ثم هي بعد السبع إلى آخر الشهر طاهرة بيقين، وبالله التوفيق.

茶谷茶

# بيان قولي السحب والتلفيق

(فصل): (إذا رأت يوماً دماً ويوماً نقاءً) أو يومين يومين، فإمّا أن ينقطع قبل مجاوزة خمسة عشر أو لا ينقطع: فإن لم ينقطع وجاوز - صارت مستحاضةً ويكون الفرق بين حيضها واستحاضتها بالرجوع إلى العادة والتمييز كغيرها. وإن لم يجاوز (فأظهر القولين أنّ أيام النقاء حيض أيضاً) كأيام الدم، ويسمّى هذا قول السحب؛ إذ حكم الحيض يسحب على أيام النقاء؛ لأنّ زمان النقاء ناقص عن أقلّ الطهر فيكون حيضاً كساعات الفترة بين دفعات الدم؛ ولأنّ أزمنة النقاء لوكانت طهراً فإمّا أن يكون مجموعها طهراً واحداً، فإن كان الأوّل وجب إنقضاء العدّة بثلاثة منها، وهو خلاف الإجماع.

وإن كان الثاني وجب أن يفرّقها على جميع الشهر حتّى لا تكون مستحاضةً بمجاوزة التقطّع خسة عشر، وليس كذلك. وبه قال الإمام والغزالي، والقاضي أبو الطيب الطبريّ "(١).

والثاني: أنّ أيام النقاء طهر - ويسمّى قول التلفيق إذ يلتقط أيام النقاء ويلفّق ويحكم في الطهر فيها - ويكون حيضها أيام الدم لا غير؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلا تَقرَبُوهُ مَنَّ حَتَّى يَطهُرنَ ﴾ (البقرة ٢٢٢)، أي: ينقطع دمهنّ، وقد انقطع فوجب أن يجوز القربان؛ ولأنّه لا نحكم في أيام الدم حقيقة بالحيض؛ توفيراً لحقّها، وبه قال الشيخ أبو حامد (٢) وطائفة من العراقيين.

وعلى هذا فإنَّما يحكم بالطهر في الصوم والصلاة والاغتسال ونحوها لا للعدّة ولا لعدم تحريم الطلاق فيها.

ولمن نصر الأوّل أن يقول: فيه تحكّم؛ لتفريق الأحكام من غير دليل، وهو غير معهود. ومحلّ القولين ما إذا كان النقاء المتخلّل زائداً على الفترات المعتادة بين دفعات الدم. فإن لم يزد فالكلّ حيض بلا خلاف.

والفرق بين الفترة والنقاء قد ذكر في أوّل الكتاب"(٦).

وعلى الأوّل حكم الحيض إنّما يسحب على النقاء بشرطين:

المشرط الأوّل: أن يكون النقاء محتوشاً بدمين في الخمسة عشر، حتّى لـو رأت يوماً

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (١/ ٤٢٠)، والوسيط (١/ ٤٦١)، والمجموع للإمام النووي (٢/ ٥١٨)

 <sup>(</sup>٢) إذا قيد أبو حامد بلفظ: الشيخ فهو الإسفرائيني، كما قال في المجموع (١١٣/١)، ومن العراقيين المؤيدين
 لقول التلفيق البدنيجي والمحاملي وسليم الرازي والروياني في الحلية وغيرهم. ينظر: المجموع (١٨/٢).

<sup>(</sup>٣) يعني: أول كتاب الحيض...

وليلةً دماً وأربعة عشر نقاءً ورأت في السادس عشر دماً، فالنقاء مع ما بعده من الدم طهر؛ لأنّه ليس محتوشاً بالحيض في المدّة.

ولا يخفى أنّ الغرض من قولنا: " فالنقاء مع ما بعده طهر " التسوية بينها في نفي الحيض، لا في أحكام الطهارة مطلقاً؛ لأنّها مستحاضة في زمن الدم دون النقاء.

والشرط الثاني: أن يكون قدرُ الحيض في مدّة خمسة عشر تمامَ يوم وليلة إن تفرّق بالساعات، وإلاّ فلا حيض لها.

وقيل: ينبغي أن يكون كل دم يوماً وليلةً.

وقيل: لا يشترط ذلك، بل لو كان المجموع نصف يوم، كان الثاني حيضاً.

安米安

## حكم دم الحامل

(وأصحّ القولين) الجديد المنصوص عليه في المختصر (١) (أنّ الدم الذي تراه الحامل) على أدوار الحيض (حيض)،

سواء رأته قبل تحرّك الولد أو بعده، في أيام عادتها أم لا؟، وللوكان بين التوأمين أو ولدت متّصلاً بآخره بلا تخلّل نقاء؛ لإطلاق الآية والأخبار؛ ولأنّه دم في أيام الإمكان على قدر الحيض، فجاز أن يكون حيضاً كدم الحائل والمرضع.

والثاني . وهو القديم المنصوص به في رواية الزعفراني .: أنّه ليس بحيض، لقوله على الله والثاني . وهو القديم المنصوص به في سبايا أوطاس (٢): «ألا لا توطأ حائل حتّى تحيض، ولا حامل حتّى تضع »(٣)، فجعل

<sup>(</sup>١) مختصر المزني، الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ)دار المعرفة – بيروت (١/٢١٨).

 <sup>(</sup>٢) بهتح الهمزة، وبالطاء والسين: وادٍ في بلاد هوازن، وفيه كانت وقعة حنين للبي على ببني هوازن. ينطر:
 معجم البلدان (١/ ٢٨١).

<sup>(</sup>٣) لم أُجده بهذا الترتيب ولا بهذا اللفظ، ورواه الإمام أحمد في مسنده، رقم (١١٦١٤) بلفظ «لا تُوطَأُ حاملٌ قال أسودُ: - حتى تضعَ، ولا غيرُ حاملٍ حتى تحيضَ حيضةً - قال يحيى : - أو تستبرئَ بحيضةً »، وأبو داود في سننه، رقم (٢١٥٧)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢١٢)، رقم: (٢٧٩٠) ولفظهما: «لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة» وقال الحاكم: هذا صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقال في خلاصة البدر المتير (١/ ٨٣) رقم الحديث (٢٥٧): وأعله عبد الحق وابن القطان.

(۲/ ۲۰۰)، مادة. ع.ص.ف.

الحيضَ دليلاً على براءة الرحم، فلو قلنا: الحامل تحيض لبطلت دلالته؛ ولأنّ فم الرحم ينسدّ بالحمل فيمنع خروج دم الحيض. (١)

فإن قلنا: إنّه ليس بحيض فهو حدث دائم كسلس البول لا يمنع الصوم والصلاة والوطء. وإن قلنا: إنّه حيض فيجري عليه أحكام الحيض إلاّ في تحريم الطلاق فيه وانقضاء العدّة به.

وأمّا الدم الذي يخرج حال الطلق أو مع خروج الولد فليس بحيض؛ لأنّ انزعاج البدن بالطلق يدلّ على أنّ خروجه لهذه العلّة لا للجبلّة، ولا بنفاس؛ لتقدّمه على إنفصال الولد، عند الجمهور. وعلى هذا فيجب أن يستثنى عن صورة القولين في دم الحامل الدمُ الخارجُ عند الطلق؛ لأنّها حامل بعدُ في تلك الحالة.

فائدة: زهر العصفر (٢٠) إذا غلّي بالعسل وشربته من ترى الدم دائها انقطع، كذا رأيت في بعض الكتب، انتهى.

قال صاحب القاموس: "السلقلق المرأة التي تحيض في الدبر!"". وعلى هذا فهل يحرم غشيانها؟ فيه احتمالان:

أحدهما: أنه لا يحرم؛ لأنَّ علَّة التحريم الأذي، وقد إنتفي هنا.

وعلى هذا فهل تُمنع من الصوم والصلاة وسائر ما يتعلَّق بالحائض؟ فيه وجهان:

والاحتمال الثاني: أنَّه يحرم؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿ فَأَعَرِّنُواْ ٱلنِّسَاءَ ﴾ (البقرة: ٢٢٢).

قلت: الصحيح أنّه لا يحرم؛ لأنّ هذا ليس دم جبلّة ليكون حيضاً، بل دم علّة فيكون استحاضة (1)، سواء حاضت بقبُلها [أيضا] أم لا.

<sup>(</sup>١) والراجح أنّه ليس بحيض، يدلّ عليه أن الله جل دكره جعل عدّة التي ليست بحامل ثلاثة قروء في الطلاق، وجعل عدة الحامل أن تضع ما في بطنها، قال الله عز وجل: ﴿ وَأُولَتُ ٱلأَمْنَالِ أَمَاهُمُّ أَن يَضَمَّنَ مَلَهُمُّ ﴾ الآية. (الطلاق:٤) أو لا تراه جعل عدتها أن تضع ولم يجعلها بالأقراء ويلزم من جعل الحامل تحيض أن يجعلها تنقضي بالأقراء، فأقرب القولين الى تأويل القرآن والسنة أن الحامل لا تكون حائضا وهذا على غير الكتاب والسنة ينظر: الأوسط لابن المندر. (٢/ ٢٤١). (٢) العُصفُر: نبات صيفي أنبوبية الزهر، يستعمل زهره تابلا، ويستخرج منه صبغ أحمر يصبغ به. المعجم الوسيط

<sup>(</sup>٣) القاموس (٣/ ٢٥٥)، مادة: (س.ل.ق.)، أقول: ولكنها خرافة لاتستند إلى واقع، لاختلاف مجري الحيض والدبر.

<sup>(</sup>٤) أي: إذًا اتصل بالحيص المحقق، وإلا فهو دم فساد أو هذا على الاصطلاح الغير الشائع. ينظر: المجموع (٢/ ٣٨٢).

### أحكام النفاس

(فصل): (أقلّ النفاس لحظة)، النفاس في اللغة: هو الولادة.

وفي الشريعة: عبارة عن دم يخرج بعد فراغ الرحم بالكلّية، ولو من نحو علقة أومضغة، وهي مبتدأ خلق الآدميّ.

وقوله: "لحظة "ليس المراد تحديده بها، بل بيان أقلّ ما يتصوّر فيه، فلا منافاة بين تعبيره هنا وبين تعبيره في الصغير والعزيز، حيث قال في الصغير: "لا ضبط له"، وفي الكبير: "لاحدّله"''.

(وأكثره ستّون يوماً)، بالرجوع إلى ما وجد وعُهد كما في الحيض.

وقد روي عن الأوزاعي أنّه قال: "عندنا امرأة ترى النفاسَ شهرين"، وروي مثل ذلك عن ربيعة (٢).

(وأغلبه أربعون يوماً)؛ بشهادة الوجدان أيضاً.

فإن قيل: ما الحكمة في أنّ أكثر النفاس لا يزيد على ستّين ؟ قلت: لأنّ النطفة إذا وقعت في الرحم تمكث أربعين يوماً ماءً، ثمّ تصير دماً فتمكث أربعين أخرى، ثمّ تصير لحماً فتمكث أربعين أخرى، ثمّ ينفخ فيه الروح فيكون بعد ذلك دم الحيض غذاءه -كما جاء في الحديث (٢٠) فلا يجتمع الدم بعد النفخ، ثم إذا وضعت الحمل خرج ما اجتمع فيما قبل النفخ، وجملة ذلك مائة وعشرون يوماً، فلو كانت تحيض

<sup>(</sup>١) العزيز ط. دار الكتب العلمية (١/ ٣٥٦).

 <sup>(</sup>٢) هو أبو عثمان، ربيعة بن أبي عبد الرحمن فرّوخ القرشي التيمي، من موالي آل المنكدر، مفتي المدينة وعالم وقته المشهور بربيعة الرأي. من شيوخه أنس بن مالك وعطاء بن يسار، ومن تلاميذه الإمام مالك والأوزاعي. توفي بالأنبار - وقيل: بالمدينة - سنة (١٣٦هـ) رحمه الله تعالى ينظر: (طبقات الفقهاء)، للشير ازي، (١/ ٢٥)، و (سير أعلام النبلاء) (١/ ٢٩ - ٩١)، وقم الترجمة: (٣٧).

<sup>(</sup>٣) يقصد بها جاء في الحديث قولُه تي الآوَ أَحَدَكُم عُمْعُ خَلقُهُ في بَطنِ أُمُّهِ أَربَعِينَ يَومًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقةً مِثلَ ذلك، ثُمَّ يَكُونُ عَلقةً مِثلَ ذلك، ثُمَّ يَكُونُ عَلقةً مِثلَ ذلك، ثُمَّ يَكُونُ مُضفةً مِثلَ ذلك، ثُمَّ يَتُعَثُ الله مَلَكًا فَيُومَرُ بِأَربَعِ كَلِمَاتِ: وَيُقالُ له: اكتُب عَمَلُهُ وَرِفَةُ وَأَجَلَهُ وَشَتِي الْ مَعَدِيدٌ؟، ثُمَّ يُنفَحُ فيه الرُّوحُ، فإن الرَّجُلَ مِنكُم لَيَعمَلُ حتى ما يَكُونُ بَينهُ وَبَينَ الجَنَّةِ إلا ذِرَاعٌ، فَيَسبِقُ عليه لكِتَابُهُ فَيَعمَلُ عِنه ما يَكُونُ بَينهُ وَبَينَ النَّارِ إلا ذِرَاعٌ، فَيَسبِقُ عليه الكِتَابُ فَيَعمَلُ عِنه ما يَكُونُ بَينهُ وَبَينَ النَّارِ إلا فِرَاعٌ، فَيَسبِقُ عليه الكِتَابُ فَيَعمَلُ بِعمَلِ عَمَلِ المَعلِ المَعْلِقة المناه من الخرافة المناه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه المناه عنه الفكر الإسلامي من الفلسفة اليونانية، ينزه المعصوم عن صدور مثله عنه.

بالأكثر يكون أكثر نفاسها ستين؛ لأنّ أيام حيضها في تلك المدّة ستّون، فتأمّل (''. وإبتداء مدّة النفاس من وقت خروج الدم لا من الولادة إذا لم يتخلّل بين الولادة وخروج الدم أقلّ الطهر.

وإن تخلّل فليس لها نفاس والخارج حيض.

ولو رأت الدم أياماً ثمّ إنقطع وعاد بعد مضيّ أقلّ الطهر، فالعائد حيض، والمتخلّل طهر، والأوّل نفاس على الأصحّ؛ لأنّها دمان تخلّل بينهما طهر صحيح فلا يضمّ أحدهما إلى الآخر كدمي الحيض.

والثاني: إنّ العائد نفاس إذا وقع في زمن النفاس وأجيب؛ بأنّه لو حكم بأنّ العائد نفاس لزم منه كون المتخلّل نفاساً أيضاً، وهو خلاف الإجماع(٢)، انتهى.

فلو ولدّت ولم ترَ الدمَ حتّى مضى أقلّ الطهر وقلنا: الخارج بعده حيض: فلو نقص الخارج عن أقلّ الحيض فالأظهر أنّه دم فساد؛ لأنّ الطهر الكامل قطع حكم النفاس. وفي وجه: أنّه نفاس؛ لأنّه يبعد جعله حيضاً ويمكن جعله نفاساً، فنصير إليه.

<sup>(</sup>۱) لعله إشارة إلى الجواب الضعيف. ينظر: المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية (ص٥٥)، وضعف الجواب من وجهين: الأول أنه ليس كل النساء يحضن أكثر الحيص، حتى يكون أكثر النفاس ستين بالنسبة لكلهن، والثاني: أنّ دم النفاس ليس غذاء للجنين، وليس دم النفاس ودم الحيض واحداً، حتى يدعى أن النفاس هو دم الحيض المتجمع في الرحم، بل الحيض عبارة عن انطلاق الدم الناتج عن انفصال المشيمة عن جدار الرحم والحيض عبارة عن البيشة التي فسدت ولم تلقح في الرحم فقذفت مع العصير المغذي الذي أفرزته الأوعية الدموية استعدادا لاستقبال الجنين وسال جرفا معه البيشة الفاسدة والدماء التي تفرزها حينذاك غشاء الرحم، أما إذا لقحت البيشيقة وحصل الحمل فلا حيض. ينظر: كتاب حياتنا الجنسية للدكتور صبري القباني (ص ٢١٣)، وكتاب حياتنا الجنسية للدكتور فريدريك كهن، الطبعة الثالثة عشرة، ترحمه من الفرنسية إلى العربية الصيدلي أنطوان فيلو (ص٥٩)، وكتاب إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام، لكريم نجيب الأغر، الطبعة الأولى (٢١٤ هـ-٢٠٠٥)، دار المعرفة بيروت لبنان (ص١٨٨). (٢) إذا كان مراده أنّ كون الطهر المتخلل نفاساً خلاف الاجماع فهو عنوع، حيث إنه لا يوجد إجماع بين علماء الأدهب الشافعي. وإن كان قصده: أن الطهر المتخلل ليس بنفاس بل الأمة على خلاف ذلك بل ولا بين علماء المذهب الشافعي. وإن كان قصده: أن الطهر المتخلل ليس بنفاس بل للسرخسي (٢/ ١٤١). والأوسط لابن المنذ (٢/ ٢٥٤) المسألة (٢/ ٢٥٤)، وعبارة العزيز (٢/ ٢٠٠) ط دار المعرفة: "ولانا لو جعلم، نفاساً لجعلنا الطهر الصحيح نفاسا أيضاً تفريعا على الصحيح وهو قول السحب، ولا ضرورة بنا الي ذلك"، وهذه هي العبارة السامة من الاعتراض.

(ويحرم على النفساء ما يحرم على الحائض)؛ بالإجماع والأخبار المصرّحة بذلك ١٠٠٠.

(وإذا عبر الدم ستين) فهي مستحاضة، (كان كها لو عبر الدم خمسة عشر يوماً في الحيض، فينظر: أمبتدأة) في النفاس (أم معتادة؟ مميّزة أو غير مميّزة؟، ويقاس بها ذكرنا في الحيض)، فالمبتدأة الغير المميّزة تردّ إلى لحظة على الأصحّ، وعلى أربعين يوماً في الثاني، فيحكم بعدها بالاستحاضة، حتّى تقضي ما تركته من الصلاة فيها.

والمميِّزة تردّ إلى التمييز في النفاس إن لم يزد القويّ على ستين، ولا تأتي هنا بقيّة الشروط. والمعتادة المميّزة إلى التمييز على الصحيح، وغير المميِّزة الحافظة للعادة إلى العادة، والمتحيِّرة تحتاط.

> ولو انقطع الدم ولو بعد ساعة وجب الغسل وحلَّ الوطء بلا كراهة. ولو خاف الزوج عوده أستحبّ له التوقّف احتياطاً.

تنبيه: يجب على المرأة أن تتعلّم ما تحتاج إليه من هذا الكتاب كلُّه (٢٠).

 <sup>(</sup>١) لعله يقصد أن الأخبار مصرحة بتسمية الحيض نفاسا، فلا فرق بينها في الحكم، كما جاء في المحلى، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٣٨٣ - ٤٥٦هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، رقم المسألة (٢٦١)، (٢/ ١٨٤).

وكذلك جاء في صحيح ابن حبان (٣٩٠١): ذكر الخبر الدال على أن حكم النفساء حكم الحائض في هذا الفعل إذ اسم النفاس يقع على الحيض، والعلة فيهما واحدة.

أو يقصد الأخبار الدالة على منع النفساء عما تمنع منه الحائض، مثل ما جاء في سنن الدارمي، رقم (٩٨٥)، وما جاء في سنن الدارقطني، رقم (١٧)، والمصدر نفسه، رقم (٧)، ونصه:.. عن طاوس عن جابر قال: "قال رسولُ الله على المؤلِّ المؤلِّ

<sup>(</sup>٢) القصد إما كتاب الحيض، وإما كتاب الطهارة كله، والأول هوالراجع؛ لأن باقي كتاب الطهارة يمكن العلم به بالسؤال من دون حرج.

فإن كان زوجها عالماً لزمه تعليمها، وإلاّ فلها الخروج لتعلّم ذلك وغيره ممّا وجب عليها فعله عيناً بل يجب.

ويحرم منعها إلاّ أن يسأل الزوجُ ويخبِرها وهو ثقة، كما هو ظاهر.

وليس لها الخروج إلى مجلس ذكر أو تعلّم غير واجب إلا برضاه، ذكره صاحب الإرشاد والشيخ ابن حجر (١).

وبالله التوفيق.

安康者

<sup>(</sup>۱) ينطر فتاوى ابن الصلاح (۱/ ۱۳۹-۱۶۵). و أسنى المطالب (۳/ ٤٣٤)، و (الفتاوى الفقهية الكبرى)، وهي مجموعة فتاوى الشيخ ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ) طبع سنة (١٣٥٧هـ)، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي (٤/ ٢٠٥) - (٤/ ٢٠٩). تم بحمد الله تعالى تحقيق كتاب الحيض من الوضوح، ويليه كتاب الصلاة.

يقول المحقق الفقير عبد الله بن الملا عمود الآرمردي: قدتم بحمد الله تعالى وتوفيقه تحقيق الجزء المقرر عليَّ تحقيقه لنيل درجة الماحسير في الفقه من كتاب الوضوح شرح المحرر للرافعي، ويشتمل على كتاب الطهارة بفصوله الأحد عشر: المياه، والقلَّتان، ومن اشتبه عليه ماء طاهر بنجس، والأواني، وأسباب الحدث وما يحرم على المحدث، وآداب الاستنجاء وحكمه، وفروض الوضوء وسننه، والمسح على الخفين، وأسباب وجوب الغسل وما يحرم على الجنب، وأركان الغسل وسننه، والنجاسات وطرق تطهيرها، وعلى كتاب التيمم بفصوله السبعة، وكتاب الحيض بفصوله الأربعة، وفصل في أحكام النفاس. أسأل الله الكريم أن يتقبّل مني بفضله، وأن يجعله حسنة جارية للمصنف والشارح وكل من سعى فيه، ولكل من يحقق جزءاً منه، وأن يلهمنا الحقّ ويرزقنا اتباعه، آمين.

وقد انتهى كتاب الحيض في المخطوطة (٧٧١٢) في اللوحة الأولى إلى اللوحة (٤٢)، والمخطوطة (ذ) في اللوحة (٤٣٨) وفي الموحة (٤٣٨) وفي اللوحة (٤٣٨ه) وفي المخطوطة (٢٧٢٥) في اللوحة (٣٥٧٥) وقد وفقني الله سبحانه وتعالى لتحقيق كتاب الصلاة أيضا، ويتلو هذا الجزء من التحقيق، أدعوه سبحانه وتعالى أن يوفقني لتحقيق الوضوح كله وإعداده للطبع كما كان شيوخي يتمنونه وكما وعدت بذلك عند تحقيق أول جزء منه. ومن الله التوفيق.

# كتاب الصلاة (١)

الصلاة في اللغة: الدعاء. قال الله تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ (التوبة: ١٠٣). أي: ادعُ، وقال ﷺ: «فَإِن كان صَائِبًا فَلَيُصَلِّ». (٢)

وفي الشرع: عبارة عن أفعالٍ مخصوصةٍ ولو قلبية - ليدخل فيه صلاة المريض الجارية على قلبه- وعن أذكارٍ معهودة قوليةٍ غالباً- ليدخل فيه صلاة الأخرس - مفتتحةٍ بالتكبيرِ المقترنِ بالنية ومختتمةٍ بالتسليم.

والصلاة اسمٌ وضع موضعَ مصدر. تقول: صلّيت صلاةً، ولا تقول: تصليةً ٧٠٠.

وقيل: اشتقاق الصلاة من الصلَوين وهما عرقان ينحنيان في الركوع (١٠)، ومنه المُصَلِّ من الخَيل (٥)؛ لكونه لاصقاً بصلَوي السابق، وقيل: سميت صلاة؛ لأنّها ثانية الإيمان، كما أنّ المصليّ ثاني السابق.

<sup>(</sup>١) يبدأ كتاب الصلاة من الوضوح في المخطوطة (٧٧١٢) من اللوحة (٤٢).

ـ وفي المخطوطة (ذ) من اللوحة (٤٣٨٨).

ـ وفي المخطوطة (٣١٧١) من اللوحة (٩٣٤ · ٠ظ). ـ وفي المخطوطة (٢٧٢) من اللوحة (٣٨و)

 <sup>(</sup>٢) رواه كثيرون منهم مسلم في صحيحه، رقم (١٣٣١)، ونصه: «عن أبي هُرَيرةَ قال قال رسول اللّم ﷺ: "إذا دُعِي أحدكم فَلْيُحِب، فإن كان صَائِمًا فَلْيُصلّ وإن كان مُفطِرًا فَلْيَطعَم».

 <sup>(</sup>٣) يشير الشارح إلى الفرق بين المصدر واسم المصدر، فاسم المصدر يؤدي معنى المصدر ولا يجري على قاعدة المصدر في الصياغة.

<sup>(</sup>٤) أو: ما عن يمين الذنب وشِيهاله، وهما صَلَوانِ. ينظر: الصحاح (٢/٣٠٣)، مادة: (صلا).

<sup>(</sup>٥) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٤٥).

وقيل: هي من الصلي بمعنى النّار، سميت به؛ لأنّه يستقيم بها اعوجاج العبد. يقال صليت العود على النّار إذا قوّمته، ولأنّ العبد إذا دخل فيها ولاحظ سطوة معبوده حصل له منها حرارة وشوق، كما قيل: "هم القوم يصلّون ويصلّون، ويسجدون وهم الأعلون"().

والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع، قال الله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَوةَ ﴾ (البقرة: ٤٣). أي: أديموها ولاحظوا إتقانها، وقال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الصَّلَوةَ كَانَتَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَا مُوقُوتًا ﴾ (النساء: ١٠٣). أي: مفروضاً موقتاً، إيهاءً على أنّ من أتى بها فهو مؤمن؛ لأنّه لا يجب على الكافرين كما يفهم من اللفظ، فإذاً وجوب الخمس معلوم من الدين بالضرورة، ويكفر جاحدُه كما يأتي (٢٠).

安安安

### مواقيت الصلوات الخمس

وبدأ المصنف بالمواقيت كغيره؛ إذ الأهم من الصلاة الوظائف الخمس، وأهم ما يعرف بها مواقيتها؛ لأنّها بدخول الوقت تجب، وبخروجه تفوت، وبدأ بالظهر منها؛ لأنّها أولحا ظهوراً، أو لأنّها أوّل صلاة علّمها جبرئيلُ النبيَّ عليه مع بقية الخمس عند باب الكعبة (")، وقال: (أول وقت الظهر) سمّيت ظهراً؛ لأنّها تقع في وقت الظهيرة، وأراد بالظهر صلاة الظهر، مجازاً مرسلاً (إذا زالت الشمس).

والزوال هو ميلها عن وسط السماء ـ المسمى بلوغها إليه بحالة الاستواء ـ إلى جهة المغرب في الظاهر لنا بزيادة الظل عند تناهي نقصه - وهو الأكثر - أو حدوثه إن لم

<sup>(</sup>۱) ينظر: لسان العرب (۱۶/ ٤٦٩)، مادة "صلا"، و تهذيب اللغة (۱۲/ ١٦٤)، باب الصاد واللام من المعتل، وتاج العروس (۲۸/ ۲۸۷)، مادة: "(صلو)"، و المفردات في غريب القرآن (۱/ ۲۸۵)، والمصباح المنير (۱/ ۳۶۶)

<sup>(</sup>٢) في مبحث تارك الصلاة.

<sup>(</sup>٣) مصنف عبد الرزاق (١/ ٤٥٣)، رقم (١٧٧١).

<sup>(</sup>٤) تسمية للحال باسم المحل.

يكن، كمكة وصنعاء اليمن في أطول يوم السنة، وهو الثاني عشر من حزيراذ (١).

وليس المراد نفس الميل؛ فإنه يوجد قبل ظهوره لنا، وليس هو أول الوقت، ومن ثمة لو صادفه التحريم لم ينعقد، وكذا الفجر يعتبر ظهوره لنا؛ لأنّ مواقيت الشرع مبنية على ما يدرك بالحسّ، ومن ثمة كان اعتهاد كثير من الموقّتين في العالم على حساب نصف قوس النهار (٢)، فإذا مضى حكموا بدخول الوقت خطأً؛ لأنّ ذلك أول زوالها في نفس الأمر، وقد تقرر أنه غير معتبر.

(وآخره إذا صار ظلُّ كلِّ شي مثلَه) إلى جانب المشرق (سوى ما يبقى عند الاستواء) عند أغلب الأحوال، وذلك يختلف باختلاف البلاد والفصول: فإذا كان الشاخص ذراعين مثلاً، والباقي من ظله عند الاستواء ربع ذراع، فإنها يخرج الوقت إذا صار الظل ذراعين وربع ذراع، أي: وقته مابين الزوال والزيادة على قدر ظل المثل؛ للإجماع على دخوله بالزوال، فلا يندب التأخير عنه، ولخبر جبرئيل وغيره بخروجه بالزيادة على ظلّ المثل "".

وله وقت فضيلة وحرمة وضرورة واختيار وعذر(؛)، كما لا يخفى(،.

(وهو) أي: مصير ظلّ كل شئ مثله (أول وقت العصر)، وعود الضائر كذلك للمبالغة في تعاقب الوقتين من غير فصل بينها، لا لاشتراكها في ذلك الوقت، كما يوهَم من عبارته؛ لأنّ ذلك الوهم متعارض بالنصّ؛ فقد روى عن ابن عمر شي أنه

<sup>(</sup>١) قال العسقلاني: أول يوم الصيف هو أطول أيام السنة وليله أقصر لياليها إنباء الغمر بأبناء العمر (٩٠ /٩).

<sup>(</sup>٢) قوس النهار: هي القوس التي فوق الأرض من الدائرة الموازية لمعدل النهار التي فيها تدور الشمس في يوم واحد من الأيام مفاتيح العلوم: أبوعبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي (ت: ٣٨٧هـ) دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان (١/ ١٢٨).

<sup>(</sup>٣) مصنف ابن أبي شيبة، رقم (٣٢٢٠)، وسنن أبي داود، رقم (٣٩٣).

<sup>(</sup>٤) وقت النصرورة ما تدفع النصرورة وتلجي إليه، وذلك في الصبي يبلغ والمجنون يفيق والكافر يسلم والحائض النفساء ينقطع دمها، ويقابله وقت الرفاهية، وهو الوقت الأصبي للصلوات، ووقت العذر عند من يفرق بينه وبين وقت النصرورة ما يرخص في التقديم والتأخير من غير إلجاء إليه وهو السفر والمطر. ينظر: العزيز (١/ ٣٦٦).

<sup>(</sup>٥) لم يفصل الشارح أوقات الظهر الخمسة كما يفصل في العصر، وهناك ذكر للعصر وقت الكراهة بدل وقت الحرمة، فوقت الفضيلة هو أول وقت الظهر، ووقت الاختيار له يمتد إلى مصير الشاخص مثله، وقال الرافعي الظهر ذات وقتين: الفضيلة والاختيار . ينظر: العزيز (١/ ٣٩٥).

قال: قال رسول الله ﷺ: «وقت الظهر مالم يدخل وقت العصر» (١).

ولا يقال: إنّ هذا متعارض بنصّ آخر فلا يصح دليلاً، وهو ما روي: «أنه و الظهر في الثاني حين صار ظل كل شئ مثله، والعصر في الأوّل كذلك»؛ لأنا نقول: هذا مؤوّلٌ بأنّه ابتدأ العصر في اليوم الأوّل حين صار ظل كل شئ مثله، وفرع من الظهر في اليوم الشاني حين صار ظل كل شئ مثله، والأول لا يقبل التأويل، فإذا تعارضا فهو أقوى.

فإن قيل: قال الشافعي في المختصر: "لا يزال وقت الظهر قائماً حتى يصير ظل كل شئ مثله فإذا جاوز ذلك بأقل زيادة دخل وقت العصر (٢)"، فظاهره يقتضي اعتبار زيادة على مصير الظل مثل صاحبه ليدخل وقت العصر، وذلك ينافي قول المصنف: "وهو أول وقت العصر"، فهل في ذلك اختلاف قول أو وجه، أوكيف الحال؟.

قلت: لا خلاف في دخول وقت العصر عند خروج وقت الظهر عندنا، وكلام الشافعي محمول على أنّ خروج وقت الظهر لا يكاد يُعرف إلا بزيادة الظل على المثل، وإلا فتلك الزيادة من العصر إجماعاً.

(ويبقى) وقت العصر (إلى غروب الشمس)؛ لقوله على: «وَمَن أَدرَكَ رَكَعَةُ من العَصرِ قَبل أَنْ تَعْرُبَ الشَّمسُ فَقَد أَدرَكَ العَصرَ» (٣).

قولُه: "ويبقى إلى غروب الشمس" يُشعر بأنّه لو غربت الشمس ثم عادت لم يعد الوقت، وليس كذلك، بل صرّح صاحب الإرشاد بأنّه لوعادت عاد الوقت؛ واستُدلَّ بها روي: «أن النبي على دعى بعودها حتى صَلّى عليُّ بن أبي طالب في الوقت حين اشتغل ببناء حجرة النبي على حتى غربت الشمس» (ن)، رواه كثير من المحدثين منهم أبو

<sup>(</sup>۱) قال ابن ملقن: هذا الحديث لا يحضرني من رواه عن ابن عمر، و إنّها هو عن ابن عمر والعاص و هو حديث صحيح رواه مسلم في صحيحه، رقم (٦١٢) بلفظ: «وقت الظهر إذا زالت الشمس و كان ظل الرجل لطوله ما لم يحضر العصر» ينظر: البدر المنير (٣/ ١٧٢).

<sup>(</sup>٢) مختصر المزني (١١/١).

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري، رقم (٥٥٤)، وصحيح مسلم، رقم (٦٠٨).

<sup>(</sup>٤) لم أجد مصدرا لَهذا الحديث بلفظه هذا، ووجدت في شرح مشكل الآثار للطحاوي (٣/ ٩٢): «عن أَسهَاءَ

يعلى الموصلي(١)، وأبو داود، وابن حبان، وتبعه الشيخ ابن حجر في أصل الإرشاد(٢).

(والاختيار أن لا تؤخَّر إلى مصير ظل كلِّ شئ مثليه) أي: بعدما بقي عند الاستواء.

وسميّ بالاختيار؛ لأنّ جبرئيل ﷺ اختاره، قاله صاحب الإقليد.

وقيل: لأنَّ صاحبه مختار فيه غيرُ مسرع خوفاً للخروج، ولا بطيئٍ طمعاً للامتداد.

وقيل: لأنّه كان وقتَ الأنبياء عليهم السلام من قبل (٥٠).

وأول وقتها هو وقت الفضيلة، ثم بعده الاختيار إلى صيرورة ظلّ كلّ شيء مثليه، ثم بعده الجواز إلى الاصفرار، وبعده الكراهة إلى الغروب، وله وقت آخر للعذر، وهو

ابنة عُميس قالت كان رسول الله تلكي يُوحَى إليه وَرَأْسُهُ في حِجرِ عَلِيّ فلم يُصَلَّ العصرَ حتى غَرَبَت الشَّمسُ فقال رسول الله تلك اللهُ مَ أنه كان في طَاعَتك وَطَاعة رَسُولِك فَاردُد رسول الله تلك اللهُ مَ أنه كان في طَاعَتك وَطَاعة رَسُولِك فَاردُد عليه الشَّمسَ، قالت أسمَاءُ: فَرَأَيتهَا غَرَبَت ثُمَّ رَأَيتهَا طَلَعَت بَعدَمَا غَرَبَت ، رواه الطبراني في المعجم الكبير، رقم عليه الشَّمسَ، قالت أسمَاءُ: فَرَأَيتهَا غَرَبَت ثُمَّ رَأَيتهَا طَلَعَت بَعدَمَا غَرَبَت ، رواه الطبراني في المعجم الكبير، رقم (٣٩٠) لكن أبا الفرج ابن الجوزي قال: "هذا حديث موضوع بلا شك"، وينظر: تلزيخ دمشق لابن عساكر (٣١٤/٤٢) والضعماء لابن المحقيلي (٣١٤/٤٢) والضعماء طرقه.

<sup>(</sup>١) أَبُو يَعلَى أَحَدُ بنُ علِيِّ بنِ الْمُثنَّى التَّمِيمِيُّ من شيوخه: ابن معين، ومن تلاميذه: ابن حبار، ومن مؤلفاته: المسند والمعجم، توفي سنة سبع وَثَلَاث مائة . ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٤/٤/١)، رقم (١٠٠)، و الوافي بالوفيات (٧/ ١٥٨)

<sup>(</sup>٢) في النسخ: (ونسمه), أو شيء مثله، ولا أدري معنى "نسبه" هنا، ثم هل صاحب الإرشاد هو الإمام العلامة الفقيه إسهاعيل بن أبي بكر عبد الله المعروف بابن المقري (ت: ٩٣٧ هـ) واسم الكتاب: إرشاد الغاوي إلى مسالك الحاوي، أو الشيخ شرف الدين محمود المصري (ت ٩٧٦ هـ). دكره الشارح في مقدمة كتاب الوضوح، وأشاد به في طبقاته، أو البهشتي حيث ينقل عنه الشارح مرارا؟، والظاهر أن الصواب العبارة: "في شرح الإرشاد"، وأنّ مراد الشارح إرشاد ابن المقري بقرينة تبعية شيخ الإسلام ابن حجر إياه، إذ لشيخ الاسلام شرحان عليه.

<sup>(</sup>٣) أي: ذلك نهاية وقت العصر؛ حيث قال الرسول للله في اليوم الثاني. "ثُمَّ صَلَّى بِي العَصر حِين كَانَ ظِلُّ كُلِّ شيءٍ مِثلَيهِ» ثم قال جبريل في الأخير: «والوقتُ فِيهَا بَينَ هَذَينِ الوَقتَينِ»، وإليه ذهب أبو سعيد الإصطحري ينظر: العزيز (١/ ٣٩٦).

<sup>(</sup>٤) وهو قوله ﷺ: "من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر". رواه البخاري في صحيحه، رقم (٥٧٩) و مسلم، رقم (٦٠٨).

<sup>(</sup>٥) لعله إشارة إلى ما في حديث جبريل 🕮 ، وينظر : تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (١/ ٢١٦).

وقت الظهر عند التقديم كما أنَّ للظهر وقتَ العصر عند التأخير.

(ويدخل وقت المغرب بغروب) قرص (الشمس) حيث تغرب، وإلا فبالقياس.

ويعلم غروبها بذهاب شعاعها عن القلل والجدران، وبإقبال الظلام من المشرق، وهو الوقت الذي يبيح للصائم الطعام والشراب، روي أنه على قال: «إذا أقبل الظلام من هنا- وأشار إلى المغرب- فقد أفطر الصائم» (١٠).

(ويبقى إلى غروب الشفق الأحمر على القديم) المروي عن رواية الزعفراني والكرابيسي؛ لما روي عن بريدة (٢): «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النبي عَلَى عَن وَقتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ صَلً مَعَنَا هَذَينِ - يَعنِي اليَومَينِ - إلى أن قال: وصلى بي المغرب في اليوم الثاني قبل مغيب الشفق» (٣)، وفي صحيح البخاري أنّ النبي على قال: «وقت صلاة المغرب ما لم يغرب الشفق» (٤)، ويعبر عن هذا القول بأن للمغرب وقتين.

والكلام في الشفق يأتي (٥).

وعلى الجديد المنصوص عليه في غير الإملاء: إذا مضى قدر وضوء أو تيمم وستر عورة وأذان وإقامة وقدر خمس ركعات فقد انقضى الوقت؛ لأنّ جبرئيل على صلاها في اليومين في وقت واحد(1).

ثم من المعلوم أنّ ما لابد منه من الشرائط في الصلاة لا يجب تقديمه على الوقت،

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري، رقم (١٩٤١)، بلفظ: «إذا رأيتم الليل أقبل من ههنا فقد أفطر الصائم» وصحيح مسلم، رقم (١١٠٠) بلفظ: «إذا أقبل الليل و أدبر النهار و غابت الشمس، فقد أفطر الصائم» و رواه أبو داود بمعناه، رقم (٢٣٥١) و في مسند أحمد، رقم (١٩٢) و...

<sup>(</sup>٢) بريدة بن الحصيب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي، أسلم حين مرّ به النبيّ ﷺ مهاجرا بالغميم، غزا مع رسول الله ﷺ ستّ عشرة غزوة. مات بمرو سنة ثلاث وستين. ينظر: معرفة الصحابة (ص: ٢٩٥)، والإصابة (١/ ١٨/٤)، رقم (٢٣٢).

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم في صحيحه، رقم: (١٧٦ - (٦١٣).

<sup>(</sup>٤) لَمْ أَجده في البخاري. وهو في مسلم. رقم (١٧٣-(٦١٢) بلفظ: "وَوَقَتُ صَلاَةِ المَغرِبِ ما لم يَغِب الشَّفَقُ».

<sup>(</sup>٥) في بيان وقت المغرب.

<sup>(</sup>٦) حَيث قال: ﷺ في الحديث الذي رواه جمع منهم أبوداود في سسنه، رقم (١٥٩٠) عن ابن عَبَّاسٍ: في اليومين: "وَصَلَّى بِيَ المَغرِبَ حَينَ أَفطَرَ الصَّائِمُ".

فيتحمل بعد الغروب قدر ما يشتغل بها وإن لم يحتج إليه: كأن كان متطهّراً مستور العورة. والعبرة بالوسط المعتدل في فعل كل إنسان على حدثه.

ويعتبر أيضاً أكل لقمة يكسر بها غُلمة الجوع.

وزاد صاحب الإرشاد قدر ركعتين قبلها كركعتين بعدها، والتعمّم والتقمّص وزوال الخبث المغلظ؛ لأنّه قد يصيبه.

وفي وجه: ما يمكن تقديمه على الوقت كالطهارة وستر العورة يحطّ عن الاعتبار.

وفي وجه: إنَّما يعتبر قدر ثلاث ركعات فقط.

ويعبر عن هذا القول بأن للمغرب وقتاً واحداً، فيلزم الفصل بين آخر وقت المغرب وأول وقت العشاء.

(لكن لوشرع في هذه الوقت ومدَّها إلى غروب الشفق جاز على أظهر الوجهين)؛ كسائر الصلوات، فإنه لايكره امتدادها إلى خروج الوقت، ولما روي: «أنهيَّ قرأ الأعراف في المغرب» (١)، ومن المعلوم أنّ وقتها لا يسع ذلك.

والثاني: لا يجوز أن يُخرج بعضَ العبادة عن الوقت باختياره.

ثم اعلم أنّ طائفة من الأصحاب اختاروا القول القديم، وقالوا: وعليه الفتوى، منهم الإمام أبوسليمان الخطّابي، وابن خزيمة (٢)، وأبو عبدالله البيهقي (٣)، والغزالي في الإحياء، والبغوي في التهذيب، والنووي في الروضة وقال: الأحاديث الصحيحة

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي في سننه، رقم (٣٠٩).

<sup>(</sup>٢) الحافظ أبوبكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري المعروف بابن خزيمة، كان إمام زمامه بخراسان، من شيوخه البويطي والمزني، و من مصنفاته التي تزيد على مائة واربعين كتاباً: تفسير القرآن، وكتاب التوحيد وإثبات الصفات، والصحيح المشهور باسمه، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثهائة. ينظر: طبقات الفقهاء (١ / ١٩٨)، وهدية العارفين (٦ / ٢٩).

 <sup>(</sup>٣) هو أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن علي بن الحسين بن فطيمة البيهةي، قاضي خسرو حرد. من شيوخه أبوالمظفر السمعاني، توفي سنة ست وثلاثين وخمسهائة ينظر: التحبير (١/ ٢٢٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٧/ ٧٧))، رقم (٧٦٢).

مصرّحة بما قاله في القديم، وتأويل بعضها متعذر (١٠). انتهى.

وللمغرب وقت فضيلة، ووقت عذر، وهو وقت العشاء لمن يجمع.

(ويدخل وقت العشاء بغروب الشفق الأحمر) أي: التي تلي الشمس، لا الصفرة التي بعدها، ولا البياض بعدها؛ لرواية ابن خزيمة قال: «الشفق هو الأحمر» (٢٠. نعم، إطلاق الشفق على الصفرة والبياض مجاز.

ولو لم يغب الشفق بناحية؛ لمقابلته دور الحمائلي (٣) للفلك، أو لم يوجد كمبدإ دور الدولابي (١) من جانب الشرق، اعتبر غروبه بأقرب بلد إليهم.

ولو لم يوجد وقت العشاء- بأن يطلع الفجر كلّم غربت الشمس وهو في الدور الرحاويّ (٥) في جانب القطبين- فالأصحّ وجوب العشاء بمجرد الغروب.

ولو لم تغرب قط كحمامات الشمالي وماوراء البحر الأعظم (١) من جانب الجنوب فتجب بالقياس والحساب، كما أشرنا إليه في وقت المغرب.

قال إمام الحرمين في النهاية: أول وقت العشاء يدخل بزوال الحمرة والصفرة،

<sup>(</sup>١) ينظر. إحياء علوم الدين (١/ ١٩٥)، وروضة الطالبين (١/ ١٨١)، والتهذيب في فقه الإمام الشافعي (٦/ ١٠)

<sup>(</sup>٢) ابن خزيمة نفى ثبوت الحديث فقال: "والواحب في النظر إذا لم يثبت عن النبي على "أن الشفق هو الحمرة" وثبت عن النبي على "أن أول وقت العشاء إذا غاب الشفق" أن لا يصلي العشاء حتى يذهب بياض الأفق ينظر: صحيح ابن خزيمة (١/ ١٨٣-١٨٤).

<sup>(</sup>٣) الدور الحائي للفلك: في المواضع التي يكون عرضها دون تسعين. ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني (٧٩١ه)، (سنة النشر ١٤٠١هـ ١٩٨١م) - باكستان (٧٩١١).

<sup>(</sup>٤) دور الفلك الدولاني: حين تكون بقعة على خط الاستواء، لأن سطوح جميع المدارات اليومية يقطع سطح الأفق على زوايا قائمة كما يقطع سطح الدولات سطح الماء ويكون الليل والنهار في جميع السنة متساويين ينظر: شرح المقاصد (١/ ٣٤٨).

<sup>(</sup>٥) الدور الرحاوي، أو الدوران الرحاوي: الدوران نحو المشرق كالرحا بحركة مستوية المقدار في كل كوكب، ويكون في عرض تسعين حيث يكون قطب العالم على سمت الرأس. ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام (١٤٩/١).

<sup>(</sup>٦) مصطلحان قديمان جغرافيان، لعل المرادبها ما يرادف البحر المحيط و الأقيانوس الشمالي والجنوبي، قالوا: البحر الأعظم الذي يحيط بجميع الأرض ينظر: معجز أحمد (١/ص ٩٢)، والمعجب (١/ ٣٦٤)، وإحياء علوم الدين (٤/ ٤٤٢).

والشمس إذا غربت تعقبها حمرة ثم ترقّ إلى أن تنقلب صفرة ثم تبقى بياضاً ('')، ونقل الغزالي في البسيط مثل ذلك ('')، ويعارضه قول الشافعي؛ حيث قال في المختصر: " وإذا غاب الشفق- وهو الأحمر - فأول وقت العشاء "(")، هذا لفظه.

(ويبقى إلى طلوع الفجر الصادق)؛ لظاهر الأحاديث الصحيحة من امتداد وقت كل صلاة من الخمس غير الصبح إلى دخول وقت الأخرى، وهي مثل قوله على: «صلاة الليل مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بركعة» (١٠)، وقول على: «ليس التفريطُ في النوم، إنّا التفريطُ في التيقظ: يؤخر حتى يدخل وقت صلاة أخرى» (٥٠).

(والاختيار) بها فسّرنا (أن لا يؤخر عن ثلث الليل في أصحّ القولين)؛ لأنّ جبرئيل هـ كذا صلاها في اليوم الثاني، وهذا ما اختاره المصنف والغزالي، والنووي في الروضة (١٠٠٠).

وأن لا يؤخر عن نصفه في القول الآخر؛ لحديث: «لولا أنّ أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة، ولأخّرت العشاء إلى نصف الليل» (^). قال سراج الدين بن الملقن: وكلام النووي في شرح المهذب يقتضي أنّ الأكثرين على هذا القول، وبه أفتى أبوعبدالله البهيقي في خلافياته، واختاره السُليم في الفروع (\*)، وقال النووي في شرح مسلم: إنه الأصحّ ('').

وللعشاء وقت فضيلة اوّل الوقت، ووقت اختيار إلى الثلث، وقت جواز بلا كراهة

نهاية المطلب في دراية المدهب (٢/ ٢١).

<sup>(</sup>٢) نقله النووي في روضة الطالبين (١/ ١٨١).

<sup>(</sup>٣) محتصر المزني (١١/١).

<sup>(</sup>٤) صحيح مسلم، رقم (٧٤٩).

<sup>(</sup>٥) المهذب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٥٢)، ومسند أحمد بن حنبل، رقم (٢٢٦٠٠).

<sup>(</sup>٦) في بيان وقت الاختيار للعصر.

<sup>(</sup>٧) الوسيط في المذهب (٢/ ١٧)، و روضة الطالبين (١/ ١٨٢).

<sup>(</sup>A) جاء بهذا للفظ في كتاب «الزهد و الرقائق لابن المبارك» (٢٧/١)، رقم (١٢٣١)، و مستخرج الطوسي على جامع الترمذي (٢/ ٤٣٧)، و في المخلصيات (١٩٧/٢)، و في السنن الكبري للبيهقي (١/٧١)، و جاء بألفاظ أخر في صحيح مسلم، رقم (١٧٢- (٦١٢)، و مسند أحمد، رقم (١٩٣٦) و سنن أبي داود، رقم (٣٩٦) و ...

<sup>(</sup>٩) مختصر خلافيات البيهقي (١/ ٤٦٠)، وعجالة المحتاج (١٦٣١).

<sup>(</sup>١٠) شرح النووي على صحيح مسلم (١١٦/٥).

إلى طلوع الفجر الكاذب بعد الثلث أو النصف على اختلاف القولين، ثم بعد الفجر الكاذب كذلك عندالجمهور إلى بقاء مايسعها.

وقال الروياني: بعد الفجر الكاذب **وقت كراهة**(٠٠).

ولها وقت عذر، وهو وقت المغرب لمن يجمع.

(ويدخل وقت الصبح بطلوع الفجر الصادق وهو الذي يستطير) أي: ينتشر (ضوؤه) ولايزال يزداد ويعترض (في الأفق) أي: أكناف السهاء، واحترز به عن الفجر الكاذب الذي يبدأ مستطيلاً ذاهباً إلى السهاء ينمحق ويصير الدنيا أظلم مما كانت، وشبهه العرب بذنب الطلس (٢٠ لطوله، أو لأنّ الضوء في أعلاه أكثر كها أنّ شعر ذنّب السِيد في أعلاه أكثر، روي أنه على قال: «لايغرّنكم الفجرُ المستطيل، فكلوا واشربوا حتى يطلع الفجرُ المستطير» (٢٠).

وعن الإصطخري: أنه لا وقت للصبح بعد ظهور الحمرة (٥٠).

والاختيار أن لا تؤخر عن وقت الإسفار، وهو الضياء بحيث يُقرأ السِفر، وهوالكتاب، وإنَّالَم يؤخر لحديث جبرئيل (١٠).

<sup>(</sup>١) ينظر: بحر المذهب (١/ ٣٨٧).

 <sup>(</sup>۲) الطلس و الطلسة: مصدر الأطلس من الذئاب، وهو الأمعط الذي تساقط شعره، وهو أخبث ما يكون، والجمع الطلس ينظر: لسان العرب، مادة: (طلس) (٦/ ١٢٤).

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم، رقم (١٠٩٤)، ولفظه: عن سَمُرَةَ بن جُندُبٍ ﴿ قَالَ: قال رسول اللَّه ﷺ: ﴿ لاَ يَفُوَّنَكُم أَذَانُ بِلاَلٍ ولا هذا البَيَاضُ لِعَمُودِ الصُّبِحِ حتى يَستَطِيرَ هَكَذَا»، ورواه الترمذي في سننه، رقم (٢٠٦) بلفظ: ﴿ لَا يَمنَعَنَكُم من شُخُورِكُم أَذَانُ بِلَالٍ ولا الفَجِرُ المُستَطِيلُ وَلَكِن الفَجِرُ المُستَطِيرُ في الأَفْقِ»، و قال: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

<sup>(</sup>٤) مسند الإمام أحمد، رقم: (٦٩٦٦).

<sup>(</sup>٥) الحاوي الكبير (٢/ ٣٠)، والبيان (٣/ ٣٣)، والعزيز (١/ ٣٧٤).

<sup>(</sup>٥) الذي رواه جمع منهم أبوداود في سننه، رقم (١٥٩٠) «عن ابن عَبَّاسٍ قال: قال رسول اللَّهِ عَيُّهُ: أَمَنِي جِريلُ الذي رواه جمع منهم أبوداود في سننه، رقم (١٥٩٠) «عن ابن عَبَّاسٍ قال: قال رسول اللَّهِ عَيْد أَمَنِي جِريلُ المَّهِ عَنْدَ الشَّمَاكُ، وَصَلَّى بِيَ الظُّهرَ حين كان ظِلُّهُ منله، وَصَلَّى بِيَ يَعنِي المَعْرِبَ حين أَفطرَ الصَّائِمُ، وَصَلَّى بِيَ العِشَاءَ حين خَابَ الشَّفَقُ، وَصَلَّى بِيَ الفَجرَ حين كان ظِلُّهُ منله، وَصَلَّى بِي العَصرَ حين كان ظِلُّهُ عنله، وَصَلَّى بِي العَصرَ حين كان ظِلُّهُ عَنْله، وَصَلَّى بِي العَصرَ حين كان ظِلُهُ عَنْله، وَصَلَّى بِي العَصرَ حين كان ظِلُهُ مِنْله، وَصَلَّى بِي العَصرَ حين أَفطرَ الصَّائِمُ، وَصَلَّى بِي العَشاءَ إلى ثُلُثِ اللَّيلِ، وَصَلَّى بِي الفَجرَ فَاسَفَرَ، ثُمَّ التَفَتَ إليَّ فقال: با عمد هذا وقتُ الأنبياء من قبلِكَ، وَالوقتُ ما بين هَلَينِ الوقتينِ ".

للصبح وقت فضيلة في الأول، والاختيار إلى الإسفار، وجواز بلا كراهة إلى ظهور الحمرة، وكراهة بعدها إلى طلوع الشمس، ولاوقت للعذر لها؛ إذ لا تجمع مع صلاة مّا.

فائدة: اعلم أنّ الدجال يمكث في الأرض أربعين أياماً: ثلاثة أيام منها يخالف أيامنا: يكون يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وباقيها كأيامنا، كما صح في حديث مسلم، فلا يكفي فيها صلاة يوم، بل يقدر لكل منها قدره؛ لما روي: «أنه قيل: يا رسول الله على ففي ذلك اليوم الذي كسنة أيكفينا صلاة يوم؟ قال: اقدروا قدره» (().

ويجري ذلك في سائر الأحكام كإقامة العيدين وصوم رمضان ومواقيت الحج ويوم عرفة ومدة الآجال: كالسَلَم والعُنّة (٢)، وكذا يقال فيها لو تغرب الشمس على قوم مدّة، كها أشرنا إليه.

واعلم أنّ صلاة الصبح نهارية، كما صرّح به النووي في الروضة ٢٠٠٠.

والأصحّ الذي دلّت عليه الأحاديث الصحيحة أنّ الوسطى المفضلة على غيرها هي العصر (1). ولا يقال: إنّ هذا ليس مذهب الشافعي الله الآنه نصّ أنها الصبح ((0) لأنا نقول: فلمّا تحقق صحة الأحاديث بأنها عصر بعد ما نصّ – ومذهبه اتّباع الحديث – فصار مذهبه أنها العصر، ذكره النووي ناقلاً عن صاحب الحاوي ثم قال: قال: ولا يكون في المسئلة قولان، كما وهِم بعضُ أصحابنا ((1)).

قال المصنف في شرح المسند: كانت الصبح صلاة آدم، والظهر صلاة داود، والعصر صلاة سليان، والمغرب صلاة يعقوب، والعشاء صلاة يونس، وكانت تسمية كل واحدة بها عليها (٧).

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم، رقم (٢٩٣٧).

<sup>(</sup>٢) العُنّة بالضم: عجز الرجل عن الجهاع، فيؤجّله الحاكم سنة فإذا لم يقدر فللمرأة الفسخ. ينظر: المطلع: (١/ ٣١٩).

<sup>(</sup>٣) لكنه قال: '' وإن كانت نهارية فهي في القضاء جهرية، ولوقتها حكم الليل في الجهر.ينظر. الروضة (١/ ٢٦٩).

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري، رقم: (٣٩٦، ٤١١١، ٢٩٣١)، وصحيح مسلم، رقم (٦٢٧)

<sup>(</sup>٥) اختلاف الحديث (١/ ٥٢٢).

<sup>(</sup>٦) الحاوي الكبير (٨/٢)، والروضة (١/ ١٨٢)، وشرح النووي على مسلم (١٢٨/٥).

<sup>(</sup>٧) شرح مسند الشافعي للرافعي (١/ ٢٥٣).

(فيكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة، والنوم قبل العشاء) أي: بعد دخول وقتها وقبل فعلها، خلافاً للإسنوي(١٠).

وألحق بالعشاء في كراهة النوم قبل فعلها وبعد دخول وقتها غيرُها من الصلوات، ولكن خصّها العشاء بالذكر حيث ذكرت؛ لأنّ الكراهة فيها أشدّ؛ لانغهار النائم في وقتها كلها، فهي في محل الفوات، فالخوف من فواتها أكثر، فكانها هي المنفردة بالكراهة، ولهذا دعا عمر على من نام عن العشاء، فقال ثلاث مرات: "من نام عن العشاء فلا نامت عيناه"".

ومحل الكراهة في الكل حيث ظنّ الاستيقاظ قبل ضيق الوقت لعادة غالبة أو لإيقاظ غيره إياه، وإلا حرم النوم في الوقت، وكذا قبله على ما قاله كثيرون، لكن المنقول على ما قاله أبو زرعة في التحرير خلافه (٣).

ويكره الحديث والأشغال المباحان بعد العشاء إلا في الخير، أو لعذر كمذاكرة علم شرعي أو آلةٍ له، أو إيناس ضعيف، أو ملاطفة زوجة؛ كما صرّح به صاحب الإرشاد(1). ومن المعلوم أنه إذا كان المباح بعدها مكروها فالمكروه أشد كراهة، والمحرم أشد تحريها، وعلل سراج الدين بن الملقن لكراهة الحديث بعد العشاء؛ " أنّ الله تعالى قد جعل الليل سكناً، وهذا يخرجه عن ذلك "(٥).

ويفهم منه أنه لو جمعها تقديماً لا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها ومضيّ وقت

<sup>(</sup>١) المهات (٢/٤١٧).

<sup>(</sup>٢) رواه مالك في الموطأ، رقم (٦) بلفظ: «والعشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل، فمن نام قلا نامت عينه...»

<sup>(</sup>٣) هو أبو زرعة العراقي أحمد بن عبد الرحيم ولي الدين قاضي القضاة الكردي الرازياني ثم المصري، من شيوخه: والده والبلقيني وابن الملقن، والضياء القزويني، ومن مؤلفاته: شرح البهجة في الفقه ومختصر المهذب والنكت على الحاوي والتنبيه والمنهاج المسمى بتحرير الفتاوى، توفي سنة (٢٦٨هـ). ينظر: طبقات الشافعية (٤/ ٨٠)، برقم (٧٦٢)، وذيل التقييد (١/ ٣٣٦)، برقم (٦٦٢)، و ذيل طبقات الحفاظ للذهبي (١/ ٣٧٦)، وشدرات الذهب (٧٧٦)).

<sup>(</sup>٤) تحفة المحتاج في شرح المنهاج للهيتمي (٤/٧٠٤).

<sup>(</sup>٥) عجالة المحتاج (١/ ١٦٥).

الفراغ منها غالباً، خلافاً لأبي عهاد، كما صرّح به في أصل الإرشاد(١٠).

تنبيه: اعلم أنّ الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً، فله التأخير عن أوله إلى وقت يسعها بشرط العزم على فعلها فيه على المعتمد، ومن ثمة يعذر ميّتٌ مات وسط الوقت بلا أداء وقد كان أضمر العزم على الفعل فلا إثم عليه، بخلاف ما لم يعزم؛ فإنه وإن لم يأثم بترك الفعل لكنه يأثم بترك العزم.

ومحل حلّ التأخير ما لم يظن موتاً في أثناء الوقت، وإلا عصى بالتأخير؛ لظنه الفوات، وذلك مثل من عليه قصاص يريدون استيفاءه في الوقت.

والموت مثال؛ إذ الضابط ظنُّ إلإخراج بـأيِّ سبب كان؟، كما لو ظن الحائض طروءَ الحيض في الوقت حرُم عليها التأخير.

#### \*\*\*

ويستحب تعجيل الصبح والعصر والمغرب في أول الوقت؛ لما صبح عن النبي الله قال: «أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله» (٢).

قال الشافعي ﴿ وَلَا رَضُوانَ الله إنّها يكون للمحسنين، والعفو أشبه أن يكون للمقصّرين ( )، وقد روي: «أنه و السلى الصبح بحيث ينصرف النساء عن المصلى متلفّعات بمروطهن لا يعرفن من الغلس ( ) ، «ويصلي العصر بحيث يذهب الذاهب بعدها إلى العوالي ( ) والشمس نقية بيضاء، ويصلي المغرب حين يفطر الصائم ( ) .

ويحصل التعجيل بالأخذ في أسباب الصلاة، كستر العورة والطهارة والأذان والإقامة،

<sup>(</sup>١) هذا المصدر لا أفهمه حتى أبحث عنه.

 <sup>(</sup>۲) رواه الدارقطني في سننه، رقم (۲۲)، و البيهقي في السنن الكبرى، رقم (۱۸۹۲)، وغيرهم، وهو حديث لا يصح من جميع طرقه. ينظر: خلاصة البدر المنير (۱/ ۹۰).

<sup>(</sup>٣) مختصر المزني (١٣/١).

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري. رقم (٨٢٩)، وصحيح مسلم، رقم (٦٤٥)، والعوالي: موضع قرب المدينة.

<sup>(</sup>٥) صحيح البخاري، رقم (٥٢٥)، وصحيح مسلم، رقم (٦٢١).

<sup>(</sup>٦) لم أجده من فعلـه ﷺ، ووجـدت في مصنف ابن أبي شـيبة (١/ ٢٩٠)، رقــم (٣٣٣٢) عن أبي أَيُّـوبَ الأَنصَارِيِّ أَنَّهُ سـمع رَسُــولَ اللّـهِﷺ يقول: «صَلُّـوا المَغرِبَ حين يفطر [فطـر] الصَّائِمِ».

ويعتبر في كل واحد الوسط المعتدل من فعل نفسه بعد دخول الوقت، فلا يشترط تقدمها عليه، بل لو أخر بقدرها لم تفته الفضيلة.

ولا يضرّ أيضاً التأخير لعذر خفيف، ومنه الخروج من كل أرض غضب: كمحسّر، ومسجد الضرار وبابل().

ومنه الشغل الخفيف كقليل أكل عرفاً، بل وكثيره المؤثّر فقدُه في خشوعه، وغير ذلك.

وقال الشيخ أبو محمد والد إمام الحرمين: "يشترط لحصول التعجيل تقدم ستر العورة والطهارة على الوقت".

وقال الآخرون: " لا تفوت فضيلة التعجيل ما بقي نصف وقت الاختيار"".

وكذا يستحب تعجيل العشاء في أول الوقت في أظهر الوجهين؛ لعموم الأخبار، وبخصوص ما روي: «أنّه تلله كان يصلي العشاء لسقوط القمر ليلة الثالثة» ("".

والثاني: أنّ تأخيرها أفضل مالم يجاوز وقتَ الاختيار؛ لحديث: « لولا أنّ أشق..»، الحديث. وأجيب: بأن مواظبته عليها في أول الوقت يعارضه، ويبقى سائر الأخبار سليمة عن المعارضة.

قال في المجموع: والوجه الثاني أظهر دليلاً، وصوّبه صاحب الإرشاد(١).

(وكذا) يستحب (تعجيل الظهر) للأخبار (٥)، (إلا أنه يستحب الإبراد في الظهر) أي: إدخاله في البرد، أي: تأخيره حتى يمتد للحيطان ظل يمشى فيه قاصداً مكان الجاعة، وغايته نصف الوقت (عند شدة الحرّ)؛ لقوله ﷺ: «إذا اشتدّ الحرّ فأبرِدُوا بِالصَّلاة؛ فإنّ شِدَّةَ الحرّ مِن فَيح جَهَنّم» (١).

<sup>(</sup>١) سبق بيان هذه الأماكن في تحقيق كتاب الطهارة من الوضوح.

<sup>(</sup>٢) الوسيط (٢/ ٢٣).

 <sup>(</sup>٣) سنن أبي داود رقم (٤١٩)، و سنن الترمذي، رقم (١٦٥)، ولفظهما: «عن النُّعمَانِ بن بَشِيرِ قال: أنا أَعلَمُ النّاس بِوَقتِ هذه الصَّلَاةِ - صَلَاةِ العِشَاءِ الآخِرَةِ - كان رسول اللَّهِ ﷺ يُصَلِّبِهَا لِسُقُوطِ القَمَرِ لِثَالِئَةٍ».

<sup>(</sup>٤) المجموع (٣/ ٦١)، وفتح الجواد بشرح الإرشاد (١٤٤١).

ره) مثل ما رواه الترمذي، رقم (١٧٠) «عن أُمَّ فَروَةَ قالت: سُئِلَ النبي ﷺ: أَيُّ الأعهاَلِ أَفضَلُ ؟ قال الصَّلاَةُ إِلاَّالِ وَقَتِهَا».

<sup>(</sup>٦) صحيح البخاري، رقم (٣٢٥٨ ، ٣٢٥٨ )، وصحيح مسلم، رقم (٦١٥).

(والأظهر) من الوجهين (أنه يختص) ذلك الإبراد (بالبلاد الحارة)؛ إذ الأمر هيّن في غيرها من البلاد المعتدلة، وبه قال أبوعلي الفارسي، وحكاه ابن كج عن نصّ الشافعي عليه .

**والثاني**: أنه لا يختص؛ لأنّ التاذّي في إشر اق الشمس حاصلة في البلاد المعتدلة.

(و) يختص (بالجهاعة بشرط أن يكون في المسجد الذي يأتيه الناس من بُعد) ويتأذّى في الطريق بالشمس؛ بناء على أنّ مناط النص هو المشقة التي تُذهب بالخشوع أو كهاله، وهو الذي عليه الجمهور.

وفي وجه شاذّ: أنه يستحب الإبراد للمنفرد أيضاً.

وفي قول غريب: أنه لا يختصّ بالمسجد البعيد، ودليلهما إطلاق الخبر.

وعلى الأول: فلو كان يمشي في كِنّ (١) بحيث لا يتأذّى في الطريق بالشمس لا يستحب له الإبراد.

ولو تحمل المشقة وصلّاه في أول الوقت كان أفضل.

وهل يستحب الإبراد بالجمعة؟ فيه وجهان: أحدهما: أنه يستحب؛ لإطلاق الخبر الواقع في ذلك الوقت.

وأظهرهما: أنه لا يستحب؛ لأنّهم ربها يتكاسلون فيها فيفوت بخروج بعضه من الوقت، والحديث الوارد فيه في صحيح مسلم لبيان جواز الإبراد بها. انتهى.

قال صاحب الإرشاد: ويستحب إبراد الظهر للمنفرد إذا أراد الصلاة بالمسجد، وللمسافرين وإن قربت منازلهم؛ ولشدة مشقة الحرّ في البريّة (١٠).

فرع: للموقّب تأخير الصلاة للاشتغال بإنقاذ غريق من إنسان محترم أو حيوان آخر كذلك، وكذا الصلاة على ميت خيف انفجاره، قال الإسنوي: ويجب التأخير لمثل ذلك وإن خرج الوقت، ولو كان الخوف لفوات مال محترم غير الحيوان كره

<sup>(</sup>١) الكِنُّ بالكسِر: وقاءُ كلِّ شيءٍ وسِتْرَهُ كالكِنَّةِ والكِنَّانِ بكسِرهما. تاج العروس (٣٦/٣٣)، مادة: (كنن).

<sup>(</sup>٢) فتح الجواد (١/ ١٤٤)، والمناسب: "لشدة الحر" بدون واو حتى يكون تعليلًا.

أن يصلى، ولا يحرم؛ لأنّ حرمة المال أنزل من حرمة الروح(١١).

ولو رأى وهو في الصلاة إنساناً أو حيواناً محترماً مشرفا إلى الهلاك وهو يظن أن يقدر على تخليصه وجب عليه القطع والسعي في تخليصه، ولو كان المرئيُّ السارقَ لماله أو لمال مسلم أو ذمى جاز له القطع.

وكذا أن يصلي في طلبه صلاة شدة الخوف على ماصرّح به الزركشي.

وله التأخير أيضاً للاشتغال بدفع الصائل على نفس أو مال.

ولو كانت النفس بحيث يجب الدفع عنها وجب التأخير لأجل دفع الصائل عنها، وكذا يجب القطع.

李章李

#### طرق معرفة الوقت

(ومن اشتبه عليه الوقت) لغيم أو حبس في موضع مظلم أو غيره (اجتهد) وجوباً، لما ذكرنا في الأوإن".

(ويستدل عليه بوردٍ أو درس أو غيرهما) مما يغلب على الظن به حصوله: كصياح ديك جرّب أصابته الوقت، أو كثرةِ أذان المؤذنين في الغيم وغلب على الظن أنهم لايخطئون.

وجوازاً لمن صبر ليتيقن دخول الوقت لنحو الخروج من بيت مظلم لرؤية الشمس؛ لأنّ للظن المفاد من الاجتهاد حكم اليقين.

ولا يجوز لمن قدر على اليقين بأذان العدل أو رواية العارف بالمواقيت أو خبر ثقة عن علم؛ لأنّه لا مشقة عليه في سماع الأذان والخبر، بخلاف الخروج لرؤية الشمس مثلاً؛ فإن من شأنه المشقة.

ولا يجوز للقادر على الاجتهاد قبول خبر من يخبر عن الاجتهاد، ويجوز للأعمى على الأصحّ.

<sup>(</sup>١) لم أحده في المهات، ولعله في كافي المحتاج شرح المنهاج للإسنوي، ولم أحصل عليه.

<sup>(</sup>٢) ما في الأواني اشتباه طاهر بنجس والتطهر بها يُظنه طاهراً.

قال الروياني والمصنف والغزالي وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين: أنه لا يجوز؛ لأنّه كالخبر عليه عن الاجتهاد (''.

وقال صاحب التهذيب وابن سُريج وأبو حامد والبندنيجي وصاحب العُدة: أنه يجوز (٢٠). واختاره النووي وادّعي أنه المنقول من نص الشافعي (٢٠).

واحتجوا عليه بقوله على «المؤذنون أمناء الناس على صلواتهم» (٤)، فلم يفرق بين الأعمى والبصير.

قال الشيخ ابن حجر: للقادر تقليد المؤذن البصير في الغيم، خلافاً للرافعي، هذا قوله.

ويفهم من قوله أنه لا صائر إلى جواز تقليد المؤذن الأعمى(٥٠). انتهى.

وحيث وجب الاجتهاد فلو صلى بلا اجتهاد بطلت، وإن تحير أخر وجوباً إلى أن يغلب على ظنه دخول الوقت، ولا يكفي هنا مجرد الظن كما صرح به بعضهم، وإن كفى في حق المجتهد غير المتحير".

وللمنجم العمل بحسابه، ولا يقلُّد غيره، صرّح به صاحب الإرشاد(١٠).

(ثم إن لم يتبين الحال) بأن صلاته وقعت في الوقت أو قبله أو بعده، (أو تبين وقوع الصلاة في الوقت أو بعده فلا قضاء)؛ أمّا في الأوّل؛ فلأن ظن الاجتهاد إذا لم يعارضه يقين الخطإ كاليقين في الأحكام الشرعية.

وأمّا الثاني؛ فلأنها وقعت موقعها وهو المطلوب.

<sup>(</sup>١) إذا كان مراد المصنف أبا المحاسن فهو من المجيزين، ينظر: بحر المذهب (١/ ٣٧٧)، والغزالي لم أجد عدم إجازته في كتبه.

<sup>(</sup>٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢/ ٥٢).

<sup>(</sup>٣) الأم للشافعي (٢/ ١٩٤)، والمجموع (٣/ ١٠٣)، وروضة الطالبين (١/ ٢٠٩).

<sup>(</sup>٤) رواه الشافعي في الأم (١/ ٨٧)، مرسلًا، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (٢٠٨٢، ٢١١٤)، وفي إسناده ضعف ينظر: البدر المنير (٣/ ٢٢٥)، وينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ٢٠٢). التهذيب (٢/ ٥٢).

<sup>(</sup>٥) تحفة المحتاج وحواشي الشرواني والعبادي: (١/ ٤٣٦)، وينظر: الفتاوى الفقهية الكبرى (١٢٨/١).

 <sup>(</sup>٦) صاحب الإرشاد هـو ابن المقري، ولم أحصل عليه، وينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (١/ ٤٣٦).

وأمّا الثالث؛ فلأنه في غير حال الاشتباه تجزئ عنه ففي الاشتباه أولى.

ثم الواقعة بعد الوقت قضاءٌ أو أداءٌ؟ فيه وجهان:

والأصبِّ أنه قضاء، حتى لو كان مسافراً تجب عليه إعادة الصلاة تامة إذا قلنا: لا يجوز قصر القضاء.

وإن تبين وقوعها قبل الوقت وجب القضاء على الأصحّ من الوجهين؛ لوقوعها في غير وقتها قبل وجوبها عليه.

والثاني: لا يجب؛ عملاً بما ظنّ. ومحل الخلاف فيما إذا لم يبق الوقت، وإلا فتجب الإعادة في الوقت.

ولو قال المصنف: "وجبت الإعادة" لكان أشمل.

ويعتمد في وقوعها قبل الوقت على قول عدل يخبره عن العلم دون الاجتهاد، أو علم ذلك بنفسه.

\*\*\*

## فصل: في من يجب عليه أداء الصلاة أو قضاؤها

(لا تجب الصلاة إلا على مسلم عاقل بالغ طاهر) اعلم أنّ وجوب الصلاة على من اجتمع فيه الإسلام والبلوغ والعقل والنقاء مجمع عليه.

وأمّا عدم وجوبها على من عداه: فإما أن يريد به عدم وجوب المطالبة في الوقت أو عدم المؤاخذة يوم القيامة.

وأياً ما كان ينقض بالكافر؛ إذ الأصل عندنا أنّ الكافر مخاطبٌ بالشرائع مؤاخذٌ بها يوم القيامة.

وإن أريد به نفي القضاء كما هو المتعارف: فإما أن يريد عن الكل أو يريد عن البعض: فإن كان الأول فلا يصح النفي؛ إذ القضاء فرع الأداء، فمن لا وجوب للأداء عليه كالصبي مثلا فلا معنى لنفي القضاء عنه.

وإن أريد الثاني فيلزم التفكيك في المنفي وهو غير معهود، اللهم إلا أن يقال كما قال المحامليّ: المرادُ بعدم وجوب الصلاة عدمُ المطالبة علينا إياهم في الوقت.

أمّا في غير الكافر فظاهر، وأمّا في الكافر فلقيام المانع، أو تضعيفُ العذاب عليه يوم القيامة.

وإذا أريد به عدم وجوب المطالبة علينا إيّاهم في الوقت يشمل الحكم كلهم مع الإيهاء بأن فيهم من تجب عليه الصلاة في الجملة، فيصح التفريع بقوله: (فأما الكافر فلا يجب عليه القضاء)، أى: قضاء مافاته في أيام الكفر إن كان أصليّاً، إذ الإسلام يهدم ماقبله، وقد قال الله تعالى: ﴿ قُل لِللَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُتَغَوَّر لَهُم مَّاقَدْ سَلَفَ ﴾ (الأنفال: ٣٨)، والحكمة فيه أنّ إيجاب القضاء عليهم ينفّرهم من الإسلام.

(وإن كان مرتداً وجب عليه القضاء) أي: قضاء مافاته في أيام الردة والمتروكة قبلها في الإسلام؛ لالتزامه أولا إيّاها، فلا تسقط عنه بالردة، كحقوق الآدمين.

(والصبي) لا تجب عليه الصلاة؛ لقوله تلي الله عن ثلاثة الحديث.

ولا يجب أن يؤمر أحد بمن لا يجب عليه الصلاة بفعلها إلا الصبي فإنه (يؤمر بالصلاة لسبع سنين، ويضرب على تركها لعشر) سنين؛ لقوله على «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر». ("وأراد بالسبع والعشر: استكمالها.

وإنَّما قيد الأمر بكونه ابن سبع؛ إذ الأمر مناط بالتمييز، والتمييز لا يحصل غالباً إلا في السبع وبعده.

(ولكن لا قضاء عليه إذا بلغ) وقد ترك شيئاً في حال وجوب الأمر به؛ لأنّه غير مكلف به أصلاً، والأمرُ إنّها يكون للتمرين.

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري في صحيحه (۷/ ٤٥) معلقاً، وأبو داود في سننه، رقم (٤٣٩٨)، بلفظ: "رفع القلم عن ثلاثه: عن النائم حتي يستيقظ، وعن المبتلي حتي يبرأ وعن الصبي حتي يكبر» و في معناه أيضاً برقم (٤٤٠١)، وفي سنن البرقم (٤٤٠١)، و في سنن البرقم (٢٤٢٣)، و في سنن ابن ماجه، رقم (٢٠٤٢)، و في سنن الدارمي، رقم (٢٣٤٢).

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود، رقم (٤٩٥) و الحديث حسن، ينظر: البدر المنير (٣/ ٢٣٨)، و المجموع (٣/ ١٠).

وإذا علمت هذا فهل يكفي في الأمر والضرب مجرد التمييز، أو لابدَّ من السبع؟، فيه وجهان: أحدهما: أنّ التمييز وحده لا يكفي، بل لا بدَّ له معه من السبع، وبه صرّح النووي في شرح المهذب، وقال صاحب الكفاية: هو المشهور (١٠).

والثاني: أنه يكفي التمييز وحده كالتخيير بين الأبوين، وبه جزم صاحب الإقليد، والأول هو الأصح.

قال الإسنوي: وأحسن ما قيل في التمييز أن يأكل ويشرب ويستنجي وحده (٢).

وإنّا قال: "يؤمر"، و: "يضرب" بصيغة المجهول فيها؛ ليدخل فيه كلُّ واحد من الأبوين وإن علا، ثم الوصي أو القيم، وكذا يدخل فيه نحو الملتقط ومالك الرقيق. فإن لم يكن له ولي خاص قال الإمام: فإن استثقل فالمسلمون؛ لأنَّ ذلك فرض كفاية. (") ثم لا يكفي في الأمر مجرد الصيغة، بل لا بد معه من التهديد.

والمعني(؛) فيه مع عدم الوجوب عليه التعود من الصبي.

وكما يؤمر بالأداء يؤمر بالقضاء إلى أن يبلغ، ويبقى وجوب الأمر والضرب على اللولي إلى تحقق البلوغ، فإذا تحقق ترك.

وقيّد الضرب بالعشرة؛ لأنّه زمن احتمال البلوغ بالاحتلام، فقد يحتلم ولا يصدق به، فحينئذ يجب نهيه عن المحرمات وتعليمه الواجبات من الطهارة والصلاة والشرى والبيع.

وأجرة تعليم ذلك من مال الصبي، فإن لم يكن له مال فمن مال الأب، فإن لم يكن فمن مال الأم.

وهل يجوز إعطاء الأجرة من مال الصبي لتعليمه ما سبوى الواجبات من القرآن والعلوم والآداب؟ فيه وجهان: قبال النووي: والأصحّ الجواز (°).

<sup>(</sup>١) المجموع (٣/ ١١)، وكفاية النبيه لابن الرفعة (٢/ ٣٠٤).

<sup>(</sup>٢) المهات (٢/ ٤٣٤).

 <sup>(</sup>٣) يقصد بالإمام إمام الحرمين، ولم أجد هذا القول في نهاية المطلب.

<sup>(</sup>٤) المعنى هنا بمعنى علة الحكم أو الحكمة من تشريعه.

<sup>(</sup>٥) كفاية التنبيه (٢/ ٣٠٤)، والروضة (١/ ١٩٠)، والمجموع (١/ ٩٩٥).

والأمر بالصوم في السبع وبالضرب في العشرة على الترك ـ كما في الصلاة ـ بشرط الإطاقة.

(وكذا المجنون) لا قضاء عليه كالصبي؛ إذ الأصل فيمن لا تجب عليه العبادة أن لا يجب عليه القضاء.

وإنّها خالفنا الأصل في حق النائم والناسي بأمر جديد، وهو قوله ت (إذا نسي أحدكم الصلاة أو نام عنها فليصلّها إذا ذكرها». (١)

والإغماء كالجنون في إسقاط قضاء الصلاة به، سواء قلّ أو كثر، لكن بشرط أن يستغرق وقت العذر والضرورة؛ لأنّه متعذر بزوال عقله، فقيس على المجنون المتناول بالنص.

لكن يجب عليه قضاء الصوم إن أغمي عليه جميع النهار؛ إذ قلَّما يكثر ذلك، فلا مشقة فيه، بخلاف الصلاة.

بخلاف السكر فإنه لا يسقط القضاء إذا تعدى بسببه: كأن شرب المسكر بلا حاجة و لا دواء. وكذا لو تناول دواء مزيلاً للعقل أو شرب لحاجة كإساغة لقمة مثلا، فلا قضاء عليه؛ لأنّه معذور.

ولو علم أنَّ جنس ذلك الشراب مسكر لكن ظنَّ أنَّ ذلك القدر لا يسكر لقلته، فليس ذلك بعذر.

فلو وثب أو تدلّى من شاهق لحاجة كفرار ممن يقتله ظلماً، أو من سبع وزال عقله فلا قضاء عليه إن أفاق، وإن فعله عبثاً قضى، على ما صرّح به المصنف في الشرحين (٢).

ولو وثب في حالة جنون وكان منقطعاً فأطبق لذلك، أو في حالة السكر وهو غير متعدّبه فجن لم يجب القضاء؛ لأنه غير مكلف حينها.

والحيض يسقط القضاء على ما مرّ في باب الحيض؛ لما ذكرنا من الدليل ثمة، فإن شئت فراجعه (٢).

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم، رقم (۲۸۶)، بلفظ: «مَن نسي صلاة فليصلّها إذا ذكرها، لاكفّارة لها الأذلك»، و «من = نسي صلاة أو نام عنها، فكفارتها أن يُصليها إذا ذكرها»، و «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها، فليُصلّها إذا ذكرها، فإنّ الله يقول: ﴿ وَأَقِر اَلشَانُوا اللهِ عَلَى عَنْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْهِ (۹۷ ) و في سنن الترمذي، رقم (۱۷۷ ، ۱۷۷ ) و في سنن النسائي، رقم (۲۹۲ ، ۲۱۵ ، ۲۱۹ ) و في سنن ابي ماجه، رقم (۲۹۲ ، ۲۹۸ ، ۲۹۸ ).

<sup>(</sup>٢) العزيز (١/٣٩٤).

<sup>(</sup>٣) تحقيق كتاب الحيض من الوضوح للباحث.

فرع: يقضي المرتدّ - إذا أسلم- أيامَ الجنون، ونحوه الواقع في الردة؛ تغليظاً عليه.

وكذا يقضي من سكر أو أغمى عدواً ثم جنّ صلاة المدة التي ينتهي إليها السكر غالباً وصلاة مدة الإغماء.

ثم إذا انتهى مدة سكره أو إغمائه وهو مجنون بعدُ فلا يقضي مدة الجنون بعده.

وإنّما يقضى من سكر مثلا بتعدِّثم جنّ بلا تعدُّ مدةَ السكر، لا مدةَ جنونه بعدها، بخلاف مدة جنون المرتد؛ لأنّ من جنّ في ردّته مرتد في جنونه حكماً، ومن جنّ في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً.

وإنّما منع نحو الحيض القضاء مع الردة والسكر ولم يمنع الجنون؛ لأنّ سقوط القضاء الأجله عزيمة - ولذلك يحرم القضاء على الحائض - ولأجل نحو الجنون رخصة، والمرتد والسكران ليسا من أهل الرخصة، ولذلك لا يجب القضاء باستعجال الحيض كما لو شربت دواء محيِّضا، بخلاف استعجال الجنون، كما صرّح به شارح الإرشاد. (۱)

#### \*\*\*

ثم اعلم أنّ الوقت إمّا وقت رفاهية، وهو مامرّ، وإمّا وقت ضرورة وهو ما يصير فيه المعذور من أهل لزوم الصلاة بزوال مانع الصلاة، فأشار إليه بقوله:

(وإذا زالت هذه الموانع) أي: الكفر الأصلي والصبا والجنون والإغباء والحيض، ولو قال المصنف: "ولو زالت هذه الأسباب" لكان أولى؛ لأنّ منها الصبا، وهو ليس بهانع؛ بدليل صحة الصلاة معه، بل هو سبب لعدم الوجوب (وقد بقي من الوقت ركعة) فصاعدا (لزمته تلك الصلاة) أي: التي هي فرض الوقت؛ استدلالاً بقول من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح». (٢)

والمعتبر في الركعة أخفُّ ما قدر عليه أحد.

وإنَّما يلزم فرض الوقت بإدراك قدر ركعة إذا امتدَّت السلامة عن الموانع قدر إمكان

<sup>(</sup>١) وهو الهيتمي.ينظر: المنهاج القويم، الطبعة الأولى (١٢٧).

<sup>(</sup>۲) صحيح مسلم، رقم (٦٠٨)، صحيح بخاري، رقم (٥٧٩) و سنن أبي داود، رقم (١١٢١) و سنن ابن ماجه، رقم (١١٢١) و سنن الترمذي، رقم (٥١٥، ٥٥٧، ٥٥١) و سنن ابن ماجه، رقم (١١٢٥) و مسند أحمد بن حنبل، رقم (٧٥٣، ٧٦٦٥، ٩٩١٨، ٨٥٨٥).

فعل الطهارة وتلك الصلاة، كما يشير إليه المصنف في آخر الفصل، أمّا لو عاد المانع أو حدث آخر قبل ذلك فلا يلزم. مثاله: إذا بلغ الصبي في آخر وقت العصر ثم جنّ، أو أفاق المجنون ثم عاد جنونه، أو طهرت الحائض ثم جنت، أو أفاقت المجنونة ثم حاضت، فإن مضى في حال السلامة قدر مايسع أربع ركعات لو كان مقيماً، أو اثنين لو كان مسافراً بعد الطهارة لزم العصر، وإلا فلا، وزاد صاحب الإرشاد بعد الطهارة قدر ستر العورة واجتهاد القبلة وقضاء ما لزمه أوّلا من صلاةٍ أو أكثر ثم اعتبر قدر صاحبة الوقت. انتهى.

هذا إذا كان الباقي مقدار ركعة، أمّا إذا كان الباقي قدر تكبيرة ففي لزوم فرض الوقت به قولان كلاهما في الجديد: (وأظهر القولين) منها (أنها) أي: فرضَ الوقت (تلزم) على المدرك (إذا بقي قدر تكبيرة أيضاً) كما لو بقي قدر ركعة؛ لأنّه أدرك جزأ من الوقت، وهو إدراك يتعلق به الإيجاب، فيستوي فيه الركعة وما دونها؛ ألا يرى: أنّ المسافر إذا اقتدى بالمقيم في جزء يسير من صلاته لزمه الاتمام؟، هكذا علل الأئمة.

ويفهم من تعليلهم أنّ مادون التكبيرة أيضاً يؤثر في الوجوب، كما ثمة يؤثر في الإتمام، اللهم إلا أن يقال بالفرق، وهو: أنّ المدار ثمّة على مجرد الربط بصلاة الإمام، ويحصل ذلك بهادون تكبيرة، وهنا إدراك جزء محسوس من الوقت؛ إذ لا يسمى مدركاً له إلا بإدراك جزء محسوس، ودون التكبيرة غير محسوس فألغي.

والثاني: أنها لا يلزم فرض الوقت بقدر تكبيرة؛ كمن أدرك مادون الركعة من الجمعة، فإنه غير مدرك لها.

وأجيب: بأن ثمة إدراك إسقاط، وهنا إدراك وجوب، فأحتيط فيهما. تدبّر فإنه لطيف.

(و) الأظهر من القولين (أنه يلزم الظهر بإدراك آخر وقت العصر، والمغرب بإدراك آخر وقت العصر، والمغرب بإدراك آخر وقت العشاء)؛ لما روي: «أن عبدالرحمن بن عوف و عبدالله بن عباس على قالا في الحائض التي تطهر قبل طلوع الفجر بركعة: "يلزمها المغرب والعشاء"» (١)، ولأنّ وقت كل واحد منها وقت الأخرى في حال العذر، ففي حال الضرورة أولى، فيكفي

<sup>(</sup>١) سنن البيهقي الكبري، رقم (١٦٨٦)، و (١٦٨٧).

إدراك وقت مشترك، ولا يعتبر إمكان فعل الصلاتين.

والثاني: أنه لا بدمن زيادة أربع ركعات على القدر المعتبر في فريضة الوقت ليلزم التابع؛ لأنا إنّا نُلزم الصلاتين حملاً على الجمع، وصورة الجمع إنّا يتحقق إذا أتمّ إحدى الصلاتين وبعض الأخرى في الوقت.

وهل يلزم مع القدر المذكور للزوم الصلاة الواحدة أو صلاة الجمع إدراك زمان الطهارة؟ فيه وجهان:

أحدهما: نعم، وبه قال الإصطخريّ؛ لأنّ الصلاة إنّما يمكن بعد تقديم الطهارة.

وثانيها: وبه قال الجمهور: لا؛ إذ الطهارة لا تختص بالوقت، ولا تشترط في اللزوم، وإنّا تشترط للصحة، ألا ترى أنّ الصلاة تجب على المحدث ويعاقب بتركها ؟

هذا كله في زوال المانع، أمّا حكم طروئه فهو أنه لا يعتبر التمكن من فعل شرائط الصلاة إن طرأ العذر أول الوقت واستغرق باقيه إن أمكن تقديمها كوضوء الرفاهية، بل إذا طرأ بعد أن مضى زمن تسَع تلك الصلاة بأخف مجزئ ويسَع طهراً، لا يصح تقديمه، كتيمم وطهر سلس لزمته مع فرض قبلها إن صلح لجمعه معها وأدرك قدره؛ لأنّه أدرك من وقتها مايمكن فيه فعلها، فلا تسقط بها طرأ بعده، بخلاف طهر يصح تقديمه؛ لإمكان تقديمه في الجملة.

ولو خلا من الموإنع قدر ما ذكر فالحكم كذلك، لكن لا يتأتّى استثناء طهر يمكن تقديمه في غير الصبي.

ولا تجب الثانية هنا وإن اتسع لها زمن الخلو من وقت الأولى بخلاف عكسه؛ لأنّ وقت الأولى؛ لا يصلح للثانية إلا إذا صلّاهما جمعاً، بخلاف العكس.

واشترط هنا الاتساع لها، بخلاف آخر الوقت؛ لإمكان البناء على ما أوقعه فيه بعد خروجه، بخلافه هنا، تأمل.

**泰泰泰** 

وإذا بلغ الصبي بعد أداء وظيفة الوقت، والوقتُ بعدُ باقي، فلا إعادة عليه على ظاهر

المذهب؛ لآنه أدى وظيفة الوقت وقد صحت منه، كالأمة التي صلّت مكشوفة الرأس ثم عتقت والوقت باقي لم تلزمها الإعادة، ويستحب له أن يعيد.

وعن ابن سريج أنه تجب الإعادة؛ لأنّ ما أدّاه في الصبا واقع في حال النقصان، فلا يجزئ عنده. عن الفرض، ولا فرق بين أن يكون مابقي من الوقت بعد أداء الوظيفة قليلاً أو كثيراً عنده.

وعند الإصطخري: أنه إن بلغ والباقي من الوقت مايسع لتلك الصلاة لزمت الإعادة، وإلا فلا (١).

(وكذا لو بلغ بالسنّ في أثناء الصلاة أتمها) وجوباً (وأجزأته) بلا إعادة على ظاهر المذهب، وتستجب الإعادة: أمّا وجوب الإتمام؛ فلأنها صلاة صحيحة وقد أدرك الوجوب فيها، فيلزمه إتمامها وذلك معهود؛ إذ العبادة قد يكون تطوعاً في الابتداء ثم تجب؛ كما إذا ابتدأ بالصوم وهو مريض ثم شفي، وكحج التطوع، وكما لو شرع في صوم تطوع ثم نذر إتمامه. وأمّا الاستحباب فلتؤدى العبادة على الكمال ("). وقال ابن سريج: الإتمام مستحب والإعادة واجبة.

وقال الإصطخري: إن بقي ما يسع الصلاة وجبت الإعادة، وإلا فلا ".

وحكم ما لو بلغ في أثناء اليوم وهو صائم عن رمضان أو مفطر فيه سنذكر في الصوم إن شاء الله.

هذا في غير الجمعة، أمّا إذا صلى الظهر يوم الجمعة ثم بلغ والجمعة غير فائتة بعدُ فهل يلزمه حضورها؟:

فعند القائلين بوجوب إعادة سائر الصلوات وجوب حضوره إياها بديهيّ.

وعند القائلين بعدم وجوب الإعادة في سائر الصلوات وجهان:

أحدهما: أنه يحب عليه الجمعة؛ لأنّه لم يكن من أهل الفرض حين صلى الظهر وقد كمل حاله.

<sup>(</sup>١) العزيز (١/ ٣٨٨).

<sup>(</sup>٢) ومنشأ ذلك قول الشافعي ١٤٠٤ أحببت أن يتم ويعيد، ولا يبين أنَّ عليه الإعادة. مختصر المزني (٨/ ١٠٧).

<sup>(</sup>٣) العزيز (١/ ٣٨٨).

ويفارق سائر الصلوات؛ لأنّه بالبلوغ لاينتقل إلى فرض أكمل مما فعل أوّلا، وههنا ينتقل إلى الجمعة، وهي أكمل من الظهر، ألا ترى أنّ صحتها يتعلق بأهل الكمال ؟ وبه قال ابن الحداد.

والثاني: أنها لا تلزمه، وهو الأصح في الشرحين والروضة، كالمسافر والعبد إذا صليا الظهر ثم أقام ذلك وأُعتق هذا، فإنه لا تلزمها الجمعة.

ولمن نصر الأوّل أن يقول: أنهما حين صلّيا الظهر كانا من أهل الفرض، بخلاف الصبي.

وأجاب القائلون بالثاني: بأنا لا نسلم أنّ الصبي ليس من أهل الفرض؛ لأنّه مأمور بالصلاة مضروب على تركها، ولا يعاقب أحد على ترك التطوع، وفيه نظر.

安安安

## متى يكون فعل الصلاة أداءً أو قضاءً؟

(ومن وقع بعض صلاته في الوقت وبعضها خارج الوقت) سواء كان من أهل أصحاب الأعذار أو غيرهم (فالأصحّ) من ثلاثة أوجه: (أنه إن وقعت ركعة في الوقت فالكل أداء، وإلا فالكل قضاء)؛ لقوله ﷺ: «من أَدرَكَ رَكعَةٌ من الصَّلَاةِ فَقَد أُدرَكَ الصَّلَاةَ» أي: مؤداةً.

واختصت الركعة بذلك؛ لاشتهالها على معظم أفعال الصلاة؛ إذ معظم الباقي كالتكرير لها، فجعل ما بعد الوقت تابعاً لها، بخلاف مادون الركعة.

والثاني: الكل قضاء؛ اعتباراً بالآخر؛ لأنَّه وقت سقوط الفرض.

والثالث: أنَّ ماوقع في الوقت أداء كما لو وقع كلها، وما خرج كما لو خرج الكل.

ثمّ فائدةً كونها أداءً جوازُ القصر لو سافر وقد بقي من الوقت قدر ركعة.

وأيضا ينوي الأداء لا القضاء؛ إذ لا يجوز القضاء بنية الأداء أو بالعكس إذا أراد المعنى الشرعي لا دفع الحرج، بل يعصي بالتأخير إلى أن يضيق الوقت عنها وإن وقع أكثر من ركعة في الوقت وقلنا: الكل أداءٌ. نعم، لو شرع في غير الجمعة وقد بقي ما يسعها جاز له أن يطوّ لها بالقراءة وغيرها حتى يخرج الوقت.

قال صاحب الإرشاد: وحيث مدّ إلى ما بعد الوقت وجب القطع عند ضيق وقت الثانية.

قال القاضي: ولا خلاف أنه لو افتتح الصلاة أول الوقت وطوّل القراءة حتى بلغ آخره ثمّ سلّم والوقت باق فإنه يستحسن ‹‹›.

وقال الغزالي في الإحياء: المد في الوقت إلى خروج وقت الفضيلة خلاف الأفضل(٢٠).

قال الشيخ ابن حجر: وقول القاضي هو المتجه.

安安安

### المقدار الموجب للصلاة من وقتها

(ومن أدرك) من أصحاب الأعذار (من الوقت قدر مايصلى فيه الفرض) بأخف مايجزؤه (ثم جن أو حاضت المرأة لزمته تلك الصلاة) أي: استقرت في ذمته، فيقضي إذا زالت المانع؛ لأنه أدرك من الوقت ما يمكن فيه فعل الفرض، فلا يسقط بها طرأ بعده؛ كما أنّ هلاك المال بعد النصابِ وتمكّنِ الأداء لا يسقط الزكاة.

قال ابن سريج: لا يلزم قضاء الصلاة مالم تدرك جميع الوقت (٣).

وإنّها قلنا: "قدر ما يصلى فيه الفرض بأخف مايجزؤه" بناء على ظاهر المذهب، وهو أنه لو طوّلت المرأة صلاتها فحاضت في أثنائها، والماضي من الوقت مايسع تلك الصلاة لو خففت، لزمها القضاء.

ولو كان الرجل مسافراً فطراً عليه جنون أو إغهاء بعد ما مضى من الوقت مايسع ركعتين لزمه القضاء بها؛ لأنه لو قصر لأمكنه.

ولا يعتبر مع إمكان فعل الصلاة إمكان الطهارة إلا لمن لا يجوز له تقديم الطهارة على الوقت كما مر.

<sup>(</sup>١) المراد القاضي حسين ينظر: كفاية النبيه (٢/ ٣٦٩).

 <sup>(</sup>٢) نقل الشارح بالمعنى، ففي الإحياء: ".بل عليهم المبادرة لحيازة فضيلة أول الوقت فهي أفضل".ينظر.
 الإحياء (١٧٤/١).

<sup>(</sup>٣) العزيز (١/ ٣٩٠).

(وإن أدرك) من أول الوقت (أقلّ من ذلك لم يلزمه تلك الصلاة)؛ لأنّه لم يدرك من الوقت ما يتمكن فيه من الفرض، وقد قال الله تعإلى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْمَهَا ﴾ (البقرة: ٢٨٦).

وقال أبويحيى البلخي من أصحابنا: حكم أول الوقت كآخره، حتى لو أدرك قدر تكبيرة أو ركعة في أول الوقت ثم جنّ مثلا، لزمه بعد الإفاقة قضاء تلك الصلاة، كما لو أدرك في آخر الوقت مثل ذلك (١٠).

وأجيب: بمنع القياس للفارق، وهو أنه إذا أدرك جزاً من الوقت في آخره أمكن البناء على ما أوقعه فيه بعد خروج الوقت، وهنا ليس كذلك.

ثم اعلم أنه ذكرنا أنَّ من الصلاة ما إذا أدرك صاحب العذر آخر وقتها لزمه التي قبلها معا، كالظهر بإدراك آخر وقت العصر والمغرب بإدراك آخر وقت العشاء.

وأمّا لو أدرك أول الوقت فالعصر لا يلزم بإدراك وقت الظهر، والعشاء لا يلزم بإدراك وقت المغرب.

وقال أبويحيى البلخي: إذا أدرك من وقت الظهر قدر ثماني ركعات ثم طرأ العذر لزم الظهر والعصر، كما لو أدرك من ذلك وقت العصر.

وأجيب بالفرق، وهو: أنّ الحكم بلزوم الصلاتين إذا أدرك وقت العصر مأخوذٌ من الجمع بينها عند قيام سببه، وكون كل واحدة منها مؤداة في وقت الأخرى، ومعلوم أنّ وقت الظهر إنّها يكون وقتاً للعصر على سبيل تبعية العصر للظهر، ألا ترى أنه إذا جمع بالتقديم لم يجز له تقديم العصر على الظهر؟، فإذا لم يفعل الظهر فليس وقتها وقت العصر، وأمّا وقت العصر فليس وقتها وقتاً للظهر على تبعية الظهر للعصر، ألا ترى: أنه إذا جمع بالتأخير جاز له تقديم الظهر على العصر، بل هو أولى على وجه، ومتعين على وجه كها يأتي، فكان وقت العصر وقتاً للظهر من غير التوقف على فعل العصر، فلهذا المعنى افترق الطرفان.

\*\*\*

<sup>(</sup>١) العزيز (١/ ٣٩١).

## الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها

(فصل: الأوقات المكروهة) التي تبطل الصلاة التي فيها، أو يعصي فيها المصلي (خمسة): ثلاثة منها تتعلق بالزمان من غير نظر لمن صلى ومن لم يصلّ، وهي:

(عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح) ويستوي سلطانها بظهور شعاعها، والمراد بقدر الرمح فيها يرى علينا لا في نفس الأمر؛ فإنه غير معلوم، وقيل المراد بقدر الرمح قدر سنان، وقيل تزول الكراهة بطلوع قرص الشمس بتهامها.

(وعند الإستواء حتى تزول)، قال في الإرشاد: وقت الاستواء وإن ضاق جداً عن الصلاة لكنه يسع التحريم فتبطل بها الصلاة.

وقال الإسنوي: الاستواء الحقيقي لا يسع فيه بعض من تكبيرة فضلاً عن صلاة، ولأنه زمان غير منقسم فالمراد الاستواء الحسّي، هذا هو المتّجه.

(وعند الاصفرار حتى تغرب) بتهامها، وذلك لما روي: «أنه هي عن الصلاة في تلك الأوقات، وقال: إنّ الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقها، ثم إذا استوت قارنها، فإذا زالت فارقها، فإذا دنت للغروب قارنها، وإذا غربت فارقها» (().

قوله: "ومعها قرن الشيطان" قيل: معناه قوم الشيطان وعبدة الشمس يسجدون لها في هذه الأوقات.

وقيل: معناه إنّ الشيطان يُدني رأسه من الشمس في هذه الأوقات ليكون الساجد للشمس ساجداً له ۲۰.

واثنان منها يتعلق النهي بفعل صاحبة الوقت، فمن فعلها يحرم عليه ما يأتي به وإلا فلا، و هما:

(بعد صلاة الصبح إلى الطلوع، وبعد صلاة العصر إلى الغروب) روي: «أنّ النبي على قال:

<sup>(</sup>۱) موطأ مالك، رقم (٥٨٤) والأم (١/١٤٧)، و سنن النسائي، رقم (٥٥٨، ٥٥٩)، مسند أحمد، رقم (١٩٠٨)

<sup>(</sup>٢) فتح الباري للعسقلاني (٤٦/١٣).

لا صلاةً بعد الصبح حتى تطلعَ الشمسُ، ولا صلاةً بعد العصر حتى تغربَ الشمسُ.. الحديث» (١) فمن عجّل تلك الصلاتين في أول الوقت طال في حقه وقت الكراهة، وإن أخرها قصر، وعلى هذا فلو جمع العصر تقديما فلا يصحُّ أن يصلي بعدها؛ لأنّ [النهي] فيها يتعلق بالفعل وقد فعل، وادّعى الدميري أنه المنصوص (١).

ويحتمل أن لا يكون كذلك؛ إذ المراد بالفعل فعل صاحبة الوقت، وليس وقت الظهر وقتاً للعصر كما ذكرنا في جواب أبي يحيى البلخي (").

واعلم أنّ حالة الاصفرار داخلة في الوقت الثناني منها، وهو ما بعد العصر إلى الغروب لكن في حق من صلّى العصر، وحالة الطلوع إلى الارتفاع متّصلة بما بعد الصبح لكن في حق من صلّى الصبح.

هذا الذي ذكرنا في صلاة الصبح والعصر هو ظاهر المذهب، وفي الصبح وجهان آخران: أحدهما: تكره الصلاة بعد طلوع الفجر سوى ركعتي سنة الصبح سواء صلى الصبح أم لا. قال في الروضة: قال صاحب الشامل هذا الوجه هو ظاهر المذهب، وقطع به صاحب التتمة.

والوجه الثاني: أنه تكره الصلاة لمن صلى سنة الصبح وإن لم يصلّ الفريضة.

قال في الروضة: والصحيح ما سبق، وهو الموافق لكلام الجمهور(١٠٠٠.

(وإنّما يكره في هذه أوقات) الخمسة (صلاة لاسبب لها، دون ما لها سبب).

إعلم: أنّ قول المصنف ومن عداه في هذا المقام: "صلاة لا سبب لها، وصلاة لها سبب" ليس مرادهم مطلق السبب؛ إذ ما من صلاة إلا ولها سبب، بل المراد بقولهم: "لاسبب لها" سبب متقدم على هذه الأوقات أو مقارن لها، وبقولهم: "لها سبب" أي: أنّ لها سبباً متقدماً ومقارناً، تعبيراً بالمطلق عن المقيد.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري، رقم (٥٨٦) و صحيح مسلم، رقم (٨٢٧) و سنن أبي داود، رقم (١٢٧٦) سنن ابن ماجه، رقم (١٢٤٩، ١٢٤٩).

<sup>(</sup>٢) النجم الوهاج (٢/ ٣٢).

<sup>(</sup>٣) بمنع القياس.

<sup>(</sup>٤) العزيز شرح الوجيز (١/ ٤٠٢)، وروضة الطالبين (١/ ١٩٢).

وقد يفسر قولهم: "لاسبب لها" بأن الشارع لم يخصها بوضع شرعية، بل هي التي يأتي بها الإنسان ابتداء، وهي النوافل المطلقة، وعلى هذا التفسير: كلَّ ما لا سبب له مكروه، ولكن كل ما له سبب ليس بجائز، ألا ترى أنّ ركعتي الإحرام لها سبب بهذا التفسير، وهما مكروهتان كما سنذكر؟

ولفظ المصنف يوافق التفسير الأول؛ لأنَّه خص الكراهة بما لا سبب له من الصلاة.

ثم إنه عدّ أنواعاً من الصلاة التي لها سبب فقال: (كقضاء الفوائت)؛ فإنه لا يكره كراهة تحريم؛ لعموم قوله ﷺ: «مَن نامَ عن صلاةٍ أونسِيَها فليصلّها إذا ذَكَرَها فإنَّ ذلك وقتُها». (١٠)

ويستوي في الجواز قضاء الفرائض والرواتب والنوافل التي اتخذها ورداً: روي: «أنه تيكي فاتته سنة الظهر البعدية فقضاها بعد العصر». (٢)

هذا إذا لم يقصد تأخيرها إلى هذه الأوقات ليقضيها فيها ولا يداوم على هذا، فإن قصد التأخير إليها أو داوم على ذلك حرم ولم ينعقد؛ لأنّه حينئذ مراغم للشرع بالكلية، كما صرّح به صاحب الإرشاد وأفتى به الشيخ ابن حجر. (")

(وصلاة الكسوف) لا تكره فيها؛ لأنّها لبو أخرت عن هذه الأوقات فربها انجلت الشمس وفاتت الصلاة (وصلاة الجنائز) لا تكره فيها أيضاً؛ إذ ربها يحدث في الميت تغير لو أخرت عنها، وقد روي: «أنه على قال: يا على لا تؤخر أربعاً...» (3) وعدّ منها الجنازة إذا حضرت.

(وسجدة الشكر) لا تكره أيضاً؛ لأنّ سببه السرور الحادث؛ فإذا حصل فقد قارن الوقت.

<sup>(</sup>۱) البخاري، رقم (٥٩٧)، ومسلم، رقم (٦٨٤) قال ابن الملقن: ''مُتَّفق عَلَيهِ من رِوَايَة أنس إِلاَّ قَوله فَإِن ذَلِك وَقتهَا فَإِنَّهَا للبيهقي في خلافياته من رِوَايَة أبي هُرَيرَة بِإِسـنَاد ضَعِيف وَضَعفه ينظر: خلاصة البدر (١/ ٧٠).

<sup>(</sup>٢) صحيعً البخاري، رقم (١٢٣٣، ٩٧٠٠)، وصحيح مسلم، رقم (٨٣٤)، و سنن أبي داود، رقم (١٢٧٣) و سنن النسائي، رقم (٥٨٠،٥٨٩) و سنن ابن ماجه، رقم (١١٥٩).

 <sup>(</sup>٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٤٤٣/١)، و المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية (ص: ٧١).

<sup>(</sup>٤) الظاهر أن أربعاً هنا سبق قلم، والصواب: " ثلاثاً " والحديث رواه الترمذي في سننه، رقم (١٧١)، بلفظ: «يا عَلِيُّ ثَلَاثٌ لَا ثُوَخِّرهَا: الصَّلاَةُ إِذَا آنَت، وَالجَنَارَةُ إِذَا حَضَرَت، وَالأَيِّمُ إِذَا وَجَدتَ لَمَا كَفَوَاه، وقال: حديث حسن غريب، و قال: وما أزى إِسنَادَهُ بِمُتَّصِلِ (٣/ ٣٨٧). ورواه البيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٣٥٣٥).

(و) كذا (سجدة التلاوة)؛ لأنّ سببه القراءة وهي مقارنة لهذه الأوقات فلا تؤخر عن وقتها.

هذا إذا لم يتحرّ الإتيان بالتلاوة في الوقت المكروه أو قبله ليسجد فيه، بل وقع اتفاقياً، وإلا حرم قطعاً، كما صرّح به في الإرشاد.

وذكر المصنف السجدتين؛ لأنهما كالصلاة في الشرائط والأحكام، لا لكونها من أنواع الصلاة.

ومن هذا القبيل: تحية المسجد، فإن اتفق دخوله في هذه الأوقات لغرض غير التحيية كاعتكاف ودرس علم وقراءة فيه لم تكره التحية؛ لما روي: «أنه تش قال: إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين» (١)، ولأنّ سبب التحية الدخول، وقد اقترن بهذه الأوقات.

ولو دخل لغرض التحية فأقيَس الوجهين: أنه لا يجوز له التحية؛ كما لو أخر الفائتة ليقضيها في هذه الأوقات، ويدل عليه ما روي: «أنه ﷺ قال: «لا يَتَحَرَّى أَحَدُكُم بصلاةٍ قبلَ طُلُوع الشَّمسِ و غُرُوبِهَا» ('').

ومنها: صلاة الاستسقاء، فأظهر الوجهين أنها لا تكره؛ إذ الحاجة الداعية إليها موجود في الوقت.

وقال صاحب التهذيب: إنها تكره؛ لأنّ الغرض منها الدعاء والسؤال، وهو لا يفوت بالتأخير، فاشبهت صلاة الاستخارة، ومن قال بالأول قال بمنع الكراهة في صلاة الاستخارة أيضاً "".

ومنها: ما لو تطهر في هذه الأوقات جاز له أن يصلى ركعتين؛ لما روي: «أنه على قال لبلال: حَدِّثنِي بِأَرجَى عَمَل عَمِلتَهُ في الإِسلَامِ فَإِنِّي سمعت خَشْفَ نَعلَيكَ بين يَدَيَّ في الجِسلَامِ فَإِنِّي سمعت خَشْفَ نَعلَيكَ بين يَدَيَّ في الجَنَّةِ قال: ما عَمِلتُ عَمَلًا أُرجَى عِندِي إِلَّا أَنِّي لم أَنْطَهَر طَهُورًا في سَاعَةِ لَيلٍ أو نَهَادٍ إلا

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري، رقم (١١١٠).

 <sup>(</sup>۲) صحيح البخاري، رقم (٥٦٠) وصحيح ابن حبان، رقم (١٥٦٦)، و قوله: "لا يتحرى "ورد بصيغة الخبر والنهى ينظر: تنوير الحوالك (١/ ١٧٢).

<sup>(</sup>٣) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢/ ٢١٨).

صَلَّيتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ ما كُتِبَ لِي أَن أُصَلِّي "'، عنى به سنة الوضوء.

وهل يلحق بهذه الصلاة ركعتا الإحرام؟ فيه وجهان:

أحدهما: نعم لحاجته إلى الإحرام في هذه الأوقات بالحج والعمرة، وبه قال الصيمري والقفال. والشاني: لا لأنّ سببها متأخر، وهو ضعيف لاحتمال وقوعه وعدمه؛ إذ قد يعوق دونه عائق. وبه قال الإمام والغزالي والمصنف في الشرحين، واختاره النووي (٢)، وهو الأصح المفتى به.

واعلم أنّ الصبح والعصر المعادتين بالجماعة تدخيلان في ذوات الأسباب بالتفسير الأول؛ لأنّ لها سبباً مقارناً بذلك الوقت، وهو وجود الجماعة، فيلا تكره إعادتها ويجزجان بالتفسير الثاني؛ لأنّها حينئذ تطوع محض على الجديد، فيكره اعادتها، فمتى وجدتَ القول بكراهة إعادتها فاعلم أنه مبني على التفسير الثاني.

安安安

## الأزمنة والأمكنة المستثنيات عن كراهة الصلاة

(ويستثنى من هذه الأوقات وقت الاستواء يوم الجمعة)؛ فإنه لا يكره التطوعات فيه؛ لما روي: «أنه ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة»(").

وإطلاق المصنف يقتضي أن لا فرق بين المجمِع وغيره، وبين من غشيه النعاس وغيره، وهوكذلك عند الجمهور.

وعلة الترخيص عند الجمهور شرف ذلك الوقت، وقد قال على: "إِنَّ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ إِلَّا يَومَ الجُمُعَةِ» ('' فدلّ ذلك على الترخيص للشرف فيشمل الجميع.

وقال صاحب التهذيب: تختص الرخصة بمن يغشاه النعاس، وعلل للترخيص بأن

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري، رقم (١٠٩٨)، ومسند إسحاق بن راهويه (١/ ٢١٨)، رقم (١٧٤).

<sup>(</sup>٢) العزيز (١/ ٣٩٨)، والوسيط (٢/ ٣٧)، والمجموع (٤/ ١٧٠).

<sup>(</sup>٣) مصنف ابن أبي شيبة (١/٤٦٩)، وكل طرقه ضعيفة. ينظر: خلاصة الأحكام (١/٣٧٣).

<sup>(</sup>٤) سنن أبي داود، رقم (١٠٨٣)، وهذا حديث معلول. ينظر: البدر المنير (٣/ ٢٧٢).

الناس يبكّرون إليها فيغلبهم النوم، فيحتاجون إلى طرد النعاس بالصلاة كيلا يُبطل وضوأهم، فيفتقرون لإعادة الوضوء إلى تخطي الرقاب(١).

قال الصيمري والقفال: إنّ الرخصة يختص بمن يدخل الجامع سواء غشيه النعاس أم لا. وعلل للترخيص بأن النعاس عند الاجتماع في الجامع يشق عليهم مراعاة الشمس والتمييز بين حالة الاستواء وما قبلها وما بعدها، فخفف الأمر عليهم بالترخيص، فعلى التعليلين يخرج المتخلف عن هذه الرخصة.

ومنهم من استثنى كل الأوقات المكروهة يوم الجمعة لشرفها.

والصحيح الأول؛ لأنّ الرخصة وردت في وقت الاستواء فيبقي الباقي على عموم النهي. (والأصحّ) من الوجهين (أنه يُستثنى أيضاً من البقاع حرمُ مكة) زادها الله شرفاً، كما يستثنى من الأزمنة استواء يوم الجمعة (فلا يكره فيه صلاة) أية صلاة كانت؟ (في وقت ما) أي: في وقت ما كان وقتا، أيَّ وقت كان؟؛ لما روي أنه ﷺ قال: «يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئاً فلا يمنعن أحداً طاف بهذا البيت أو صلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهارٍ» (").

والمعنى فيه شرف البقعة وزيادة فضيلة الصلاة فيها، فلا يجعل الشخص محروما عن استكثار الفضيلة فيه بحال.

والثاني: أنّ مكة شرفها الله كسائر البلاد، وما ورد في الحديث يختص بركعتي الطواف؛ لأنّها صلاة لها سبب. انتهى.

والأولى تركها؛ خروجاً من الخلاف.

وعن الإصطخري: أنَّ الاستثناء يختص بنفس مكة، وسائرٌ حرمها كسائر البلاد.

وعن الحليمي: أنه مختص بالمسجد الحرام، والصحيح ما ذكره المصنف.

فرع: متى ثبت النهي والكراهة فلو تحرّم بالصلاة المنهية لم تنعقد على الأصحّ؛ كمن صام يومي العيد؛ إذ الوقت غير قابل للصلاة.

التهذيب (۲/ ۲۱۹)، والعريز (۱/ ۳۹۷).

<sup>(</sup>٢) رواه الشافعي ينظر: اختلاف الحديث (١/ ٥٠٤)، قال النووي: والحديث صحيح ينظر: خلاصة الأحكام (١/ ٢٧٢).

وفي وجه: ينعقد، كالصلاة في الحمام وأماكن النهي.

وسنذكر جوابه في بحث الأماكن إن شاء الله تعالى.

وعلى الوجهين يقاس على ما لو نذر أن يصلي في هذه الأوقات:

إن قلنا: يصح الصلاة فيها فيصح النذر، وإلا فلا، كنذر صوم يومي العيد.

فإن صححنا فالأولى أن يصلى في وقت آخر، كمن نذر أن يذبح شاة بسكين مغصوب يصح نذره ويذبحه بسكين غير مغصوب.

وأمّا لو نذر صلاة مطلقاً فله أن يصليها في الأوقات المكروهة؛ فإنها من الصلاة التي لها سبب كالفائتة.

#### تذنيب في الأماكن:

(تكره الصلاة) تنزيها (في المزبلة) بضم الباء وفتحها: موضع الزبل، ومثلها كل نجاسة، (وفي المجزرة) بفتح الزاي: موضع جزر الحيوان أي: ذبحه (وفي المقبرة) بتثليث الباء، إن لم يتحقق نبشها، سواء صلى إلى القبر أو عليه أو بجانبه، كما نص عليه في الأم. أمّا المقبرة المنبوشة يقيناً فالأصحّ أنه لا تصح الصلاة فيها إلا بحائل، ثم تكره كالمجزرة ونحوها.

ومحل الكراهة في غير قبور الأنبياء، فلا تكره الصلاة فيها؛ لأنهم أحياء، نعم يحرم تبركاً وتعظيماً، وعليه يحمل الحديث فيه، كما صرّح به صاحب الإرشاد وغيره.

(وفي الطريق) إذا كانت في البنيان دون ما في البريّة؛ لاشتغال القلب بمرور الناس.

(وفي الوادي) والمراد بالوادي: الذي نام فيه رسول الله على ومن معه عن صلاة الصبح. وقال آخر (١) جواباً عن هذا الوادي: فإن فيه شيطاناً.

وليس المراد مطلق الأودية حيث ذكر (٢)؛ لعدم ثبوت النهي فيما سواه، كما صرّح به الشيخ ابن حجر (٣).

 <sup>(</sup>١) الظاهر أن في هذه العبارة سقطاً، وأن المراد بالآخر هنا الإمام النووي، قال: اتَّبعَ الإِمَامُ الرَّافعيُّ الغَزَالِيَّ وَإِمَامَ الحُرَمينِ فِي إِثْبَاتِ النَّهيِّ عَنِ الصَّلَاةِ فِي بُطُونِ الأودِيةِ مُطلَقً، ولَم يَجِئ في هَذَا نهيٌّ أصلًا... ينظر: روضة الطالبين (١/ ٢٧٨)، وإن كان هذا التعبير ليس من دأب الشيخ الشارح.

<sup>(</sup>٢) شرح مشكل الوسيط (٢/ ١٧٤).

<sup>(</sup>٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (١٦٨/٢).

(وفي الحمام) بمسلخه، وهو محل سلخ الثياب؛ لأنّ الحمام مأوى الشياطين، ولا فرق بين الجديد وغيره على الأصحّ (وفي العطن) وهو موضع الإبل الذي تساق إليه إذا شربت ليشرب غيرها نهلاً أوعللاً (١٠)، ثم تساق إلى المرعى، وإنّما تكره الصلاة فيه؛ لقوله ين «العطن مأوى الشياطين» (١٠).

(وفي مراح الإبل) وهو مأواها ليلاً.

ولا كراهة في مرابض الغنم ومرائض الخيل والبغال والحمير حيث لا نجاسة بها؛ لعدم ورود النهي فيها.

وإن كان فيها نجاسة وبسط عليها فيكره كما في العطن، إلا أنَّ في العطن أشد؛ لأنّها تزيد بأنّه مأوى الشياطين.

وعلى ظهر الكعبة؛ لاستعلائه على ظهرها المنافي للأدب والتواضع؛ حيث جعل الكعبة تحت قدميه.

وفي الكنيسة، وهي متعبد اليهودي، والبيعة، وهي متعبد النصارى، وفي أبنية المعصية، والأرض المغصوبة عليها، وفي الحشوش والسوق؛ إلحاقاً لذلك كله بنحو الحمام.

ومحل الكراهة حيث لم يظن فوات الصلاة لمو أخّر الخروج من تلك الأمكنة، وإلا وجبت الصلاة فيها. انتهى.

وإنّما تصح الصلاة في ذلك الأماكن دون الأوقات المكروهة؛ لأنّ النهي في الأماكن لأمر خارج، ولأنّ تعلق الصلاة بالوقت أشدُّ من تعلقها بالمكان؛ لتوقفها على أوقات مخصوصة دون أمكنة مخصوصة، فكان الخلل في الوقت أعظم.

هذا ماوعدتك في الفرع بجواب الوجه الثاني(٦٠).

وبالله التوفيق.

\*\*

<sup>(</sup>١) العَلل: الكرّة الأولى من الشرب، والمهَل: الكرّة الثانية أبو بكر المصنف.

<sup>(</sup>٢) صحيح اس حبان (٢٠١/٤)، رقم (١٧٠٢) بلفظ: «وَلا تُصَلُّوا فِي مَعَاطِنِ الإِبلِ فَإِنَّهَا خُلِقَت مِنَ الشَّيَاطِينِ».

<sup>(</sup>٣) يقصد الفرع الواقع بعد مسألة استثناء حرم مكة المكرمة.

### قضاء الصلوات

(فصل: من فاتته صلاة) واحدة، (أو صلوات) متعددة: فإما أن يكون متعدياً بتفويتها أو لم يكن كناس وجاهل بوجوبها من غير تفريط في التعلم، ونائم لم يتعدّ بنومه، ومشتغل بنحو دفع صائل، فهو متوسع في القضاء لا يلزمه الفور، لكنه لما كان نفسه في معرض التلف.

(فينبغي) أي: يستحب (أن يبادر إلى قضائها)؛ محافظة على الصلاة وتبرئة للذمة.

وإن كان متعدياً وجب قضاؤها على الفور، ويلزمه صرف جميع الأزمنة إلى القضاء ماعدا ما يحتاج لصرفه في ما لابد منه، وإنه يحرم عليه التنفل وفرض الكفاية حتى يقضى ما فوته، كما صرّح به صاحب الإرشاد.

ثم إن قضى فائتة الليل بالليل جهر فيها، وفائتة النهار بنهار لم يجهر، وإن قضى فائتة النهار بالليل أو بالعكس فالاعتبار بوقت القضاء في أصح الوجهين، حتى يجهر في فائتة النهار المقضية بالليل، ويسرّ في فائتة الليل المقضية بالنهار، وبوقت الأداء في الثاني، حتى يجهر في فائتة الليل المقضية بالنهار، ويسرّ في فائتة النهار المقضية بالليل.

(و) المستحب (أن يقضيها على الترتيب) ففي صلاة يوم يقضي الصبح ثم الظهر ثم العصر ثم الغرب ثم العشاء؛ خروجاً من خلاف من أوجب ذلك، ولما روي: «أنه على فاتته أربع صلوات فقضاها على الترتيب» (١٠).

ولا يجب الترتيب؛ لأتما عبادة مستقلة، والترتيب فيها من توابع الوقت وضروراته، فلا يبقى معتبراً في القضاء كصيام أيام رمضان.

(و) يستحب (أن يقدم الفائشة على الحاضرة)؛ خروجاً من خلاف من أوجب ذلك (إلا أن يخاف فوت الحاضرة) لضيق الوقت لو اشتغل بالفائشة قبلها فيجب تقديم الحاضرة لئلا تصير فائشة أيضاً.

ولو عكس صحتا وإن أساء، كما صرّح به المصنف في العزيز (٢).

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي في سننه، رقم (١٧٩)، وقال: ليس بِإِسنَادِهِ بَأْسٌ. ورواه الشافعي في الأم (١/ ٨٦). بَابُ الإذان وَالإِقَامَةِ لِلجَمعِ بِينَ الصَّلَاتَينِ وَالصَّلَوَاتِ، قال ابن المُلقَىن. هذا الحديث صحيح. ينظر: البدر المبير (٣/ ٣١٧).

<sup>(</sup>٢) العزيز شرَّح الوحيز (١/ ٥٤٣).

وليو تذكر الفائتة بعد الشروع في صلاة الوقيت أتمها، سواء كان الوقيت ضيقاً أو واسعاً ثم يقضي الفائتة.

ويستحب إعادة صلاة الوقت إن بقي؛ خروجاً من الخلاف، وروي أنه على قال: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُم صَلَاةً فَذَكَرَهَا، وَهُوَ فِي صَلَاةٍ مَكتُوبَةٍ فَليَبدَأ بِالَّتِي هُوَ فِيهَا، فَإِذَا فَرَغَ صَلَّى الَّتِي نَسِيَ» (١)، وبالله التوفيق.

\*\*\*

## الأذان والإقامة

(فصل): في بيان الأذان والإقامة:

الأذان في اللغة: الإعلام، قال الله تعالى: وأذن في الناس بالحج.

والإقامة في اللغة: الأمر بالقيام، وفي الشرع: هما عبارتان عن كليات معهودة في أوقات مخصوصة.

واعلم: أنَّ استحباب الأذان ليس يختص بها ذكر المصنف(١٠).

بل يسن في صور أخرى عدها صاحب الإرشاد و الشيخ ابن حجر وغيرهما.

منها: المهموم، فيؤمر من يؤذن في أذُّنه؛ فإنه يزيل الهمّ.

ومنها من ساء خلقه، فيؤذن في أذُنه فيحسن بإذن الله تعالى، قال الإسنوي: ولا فرق بين البهيمة وغيرها.

ومنها: إذا تلونت سحرة الشياطين والجن في صورة قبيحة في اليقظة أو في النوم فيؤذن ليدفع شرهم.

ومنها: في أوان الحرب ولو كان مع البغاة.

ومنها: مالو سافر أحد من الوطن أو من موضع يريد الرجوع إليه، فيؤذن خلفه.

<sup>(</sup>۱) سنن الدارقطني (۸۱) باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى (۱/ ٤٢١)، و السنن الكبرى للبيهقي (۲/ ٣١٤)، وضعفه ابن عدى.ينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ١٤٥).

<sup>(</sup>٢) ما ذكره المصنف هو الصلاة المكتوبة، في قوله: وإنها يشرعان...

ومنها: ما لو وُلد الصبيّ، فيؤذّن في أذُنه اليمني ويقيم في اليسري.

وأمّا تعديد الأذان لدفع ضرر المطر فالجمهور على أنه بدعة، وقال الإصطخري: مستحب؛ ظهوراً للابتهال.

ثم المقصود من الفصل: إعلم أنَّ الأئمَّة اختلفوا على طريقين:

أحدهما: إجراء الخلاف في الأذان والإقامة مطلقا سواء كان في صلاة الجمعة وغيرها من المكتوبات.

والثاني: القطع باستحبابها في غير الجمعة، ويجري الخلاف فيها.

والأول أصبح، ولذلك اختباره المصنف معرضا عن الشاني بقوله: (الأذان والإقامة سنتان) على الكفاية (على أظهر الوجهين)؛ لأنها للإعلام والدعاء إلى الصلاة، فصبار كقوله: "الصلاة جامعة" في العيدين، ولأنّه والله «جمع بين صلاتين وأسقط الأذان من الثانية» ('')، والجمع سنة، فلو كان الأذان واجباً لما تركه بالسنة.

والثاني: أنها فرضا كفاية؛ لأنّه من شعائر الإسلام، فليؤكد بالفرضية، ولقوله على: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم» (٢)، وظاهر الأمر للوجوب.

والطريق الثاني: أنها مسنونتان في غير الجمعة، وفرضا كفاية في الجمعة على أصح الوجهين؛ لأنّ الجمعة مختصة بوجوب الجاعة فيها، فتختص بوجوب الدعاء إليها، وبه قال ابن خيران، ونسبه القاضي ابن كج وأبو حامد إلى أبي سعيد الإصطخري (").

فإذا قلنا باستحبابها فلو اتفق أهل ناحية أو بلدة على تركها هل يقاتلون؟ فيه وجهان:

أحدهما: وبه قال الإمام والغزالي والمصنف والنووي أنهم لا يقاتلون، كما لا يقاتلون على ترك سائر السنن(1).

<sup>(</sup>١) رواه مسلم، رقم (١٢١٨) من حديث جابر بلفظ: "فَصَلَىّ بها المَغرِبَ وَالعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيِن"، و البخاري، رقم (١٦٧٣) بلفظ: «جَمَعَ النبي يَنْ إِينَ المَغرِبِ وَالعِشَاءِ بِجَمعِ ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنهُمَا بإِقَامَةٍ».

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري، رقم (٦٢٨ ، ٦٣١ ، ٦٥٨) و صحيح مسلم، رقم (٦٧٤).

<sup>(</sup>٣) يقصد بأبي حامد الشيخ أبا حامد. ينظر العزيز (١/٤٠٤).

<sup>(</sup>٤) نهاية المطلب (٢/ ٣٩)، والوسيط في المذهب (٢/ ٤١)، والمجموع (٣/ ٨٢).

وثانيهما: - وبه قال أبو إسحق المروزي - أنهم يقاتلون؛ لأنّها من شعائر الإسلام فلا يمكّن من تركها (١).

فلو أذِّن في جانب بلدة كبيرة ولم يشعر جانبها الأخرى حصلت السنة بجانب المؤذَّن فيها، والباقي على هذا الخلاف في المقاتلة معهم.

وإذا قلنا: هما فرضا كفاية فإنها يسقط الحرج بإظهارهما بحيث يعلم جميع أهل البلد أنه قد أذن فيها لو أصغوا، ففي القرية الصغيرة يكفي في موضع واحد، وفي مصر لا بدّ من محالّ، وإن امتنع قوم منهما قوتلوا بلا خلاف.

وإن قلنا بافتراضهما في صلاة الجمعة خاصة فقد اختلف الأئمة:

قال الشيخ أبومحمد وأحمد بن سيار (٢): الأذان الواجب هو الذي يقام بين يدي الخطيب؛ فإنه الذي يختص بالجمعة، فلا يبعد إيجابه كالجماعة والخطبة.

وقال الشيخ أبو محمد: وجدتُ لفظ الوجوب في هذا الأذان للشافعي عليه.

وقال الإصطخري وابن عبدان: يسقط الوجوب بالأذان الذي يؤتَى به لصلاة الجمعة وإن لم يؤذن بين يدي الخطيب.

(وإنها يشرعان) أي: يسنّان على الأصحّ، ويفرضان على الثاني (في الصلاة المكتوبة) من الخمس مؤداة أو مقضية على ما يأتي من الخلاف، فليس في غير المفروضة أذان وإقامة، سواء فيه صلاة تسن فيها الجهاعة أو لا تسن؛ إذ لم ينقل الأمر به عن رسول الله تشال ولا عن خلفائه الراشدين.

(فأما صلاة العيدين ونحوها) بما تسن فيها الجهاعة كالكسوف، والاستسقاء، والتراويح إذا قلنا باستحباب الجهاعة فيها (فينادي لها: الصلاة جامعة) بنصبهها،

<sup>(</sup>١) الحاوي الكبير (٢/ ٥٠)، والبيان (٢/ ٥٨)، والمجموع (٣/ ٨٢).

<sup>(</sup>٢) أَحَمد بن سيار بن أيُّوب، أَبُو الحَسَن الفَقِيه المروزي، كَانَ يُقَاس بِعبد الله بن البُّارِك فِي عصره، من الشافعية من أصحاب الوجوه، أوجب الأذان للجمعة دون غيرها. توفي سنة (٢٨٦ه). ينظر: تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (٤/ ٤٠٩)، رقم (٢١٩١)، و طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/ ٣٤٢)، رقم (١٠٣)، و تهذيب الأسياء واللغات (١/ ٣٤٢)، رقم (٨٤).

ورفعها، ونصب واحد ورفع الأخرى؛ لأنه صح ذلك عن أنس (١) في كسوف الشمس، فألحق به كل نفل ندب عند دخول فعله بالجاعة.

و يجزئ: "الصلاة"، أو: "هلموا إلى الصلاة رحمكم الله"؛ لورود ذلك كله عن فعل الصحابة. قال صاحب الإرشاد: وينبغي ندبه عند دخول الوقت مرة، وعند الصلاة أخرى؛ ليكون نائباً عن الأذان والإقامة.

واختلفوا في صلاة الجنازة: فعدّها الغزالي والمصنف والقاضي ابن كج من جملة ما يستحب له ذلك النداء (٢).

وقال الشيخ أبوحامد وجماعة: لا يستحب لها الأذان والإقامة، وكذلك هذا النداء، ووافقهم صاحب التهذيب وصاحب الروضة وقال: وهو المنصوص عليه في الأم(٣).

ولعل سبب عدم الاستحباب أنّ المتبعين للجنازة حاضرون فلا حاجة إلى إعلام وجمع، ولهذا قال الأوزاعي: كفي بالجنازة داعية، واختار هذا جمع من المتأخرين كسراج الدين بن الملقن في العجالة، والأرشدي(٤) في الإرشاد، وابن حجر في شرح الإرشاد الصغير، والزركشي في شرحه للمنهاج، وأبو زرعة في التحرير وغيرهم رحمهم الله.

(ويستحب للمنفرد أن يؤذّن على الجديد) المنصوص عليه في المختصر؛ لما روي: «أنه على قال لأبي سعيد الخدري: إنك رجل تحب الغنم والبادية، فإن دخل عليك وقت الصلاة فأذّن»، (ويرفع الصوت)؛ لآنه على قال لأبي سعيد: «ارفع صوتك فإنه لا يسمع صوتك

<sup>(</sup>۱) أنس: هو ابو حمزة انس بن مالك من النضير بن زيد بن حرام الأمصاري الخزرجي النجاري من بني عدي بن النجار، خادم رسول الله يَنْ ، كناء رسول الله يَنْ أبا حمزة، خدم رسول الله يَنْ ، والنجار، خادم رسول الله يَنْ ، والنجار، خادم رسول الله يَنْ ، والنجار، عنه عشر سنين، وهي مدة إقامته عليه الصلاة والسلام بالمدينة، روى عن رسول الله يَنْ ، (٢٢٨٦) حديث، وروى عنه ابن سيرين والحسن البصري وغيرهما، اختلف في وقت وفاته، فقيل: (٩١ هـ) وقيل: (٩٩ هـ) وقيل غير ذلك، وهو آخر من توفي بالبصرة من الصحابة. ينظر: تهذيب الأسهاء واللغات للنووي (ج٢ من القسم الأول/ ١٢٧) رقم (٧١)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة (١٤٨/١) رقم (٢٥٨).

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب (٢/ ٤٥).

<sup>(</sup>٣) ينظر: الأم (١/ ٨٣)، والتهذيب (٢/ ٤٤)، وروضة الطالبين (١/ ١٩٧).

<sup>(</sup>٤) من هو الأرشدي؟ لم أهتد إلى اسمه وترجمته، وينظر: «عجالة المحتاج (١/٧٧).

حجر ولا شجر ولا مدر إلا شهد لك يوم القيامة »(').

وإذا قلنا باستحباب الأذان له فالإقامة أولى؛ لما روي أنه على قال: "إذا كان أحدكم بأرض فلاة فدخل عليه وقت صلاة فإن صلى من غير أذان ولا إقامة صلى وحده، وإن صلى بإقامة صلى بصلاته ملكاه، وإن صلى بأذان وإقامة صلى خلفه صف من الملائكة أولهم بالشرق وآخرهم بالمغرب» (٢٠).

والقديم: أنه لا يؤذن؛ إذ الغرض من الأذان الإبلاغ والإعلام، وذلك منتف في المنفرد.

قال بعض الأئمة: إن كان يرجو حضور جمع أذّن، وإلا فلا، وحمل حديث أبي سعيد على أنه كان ينتظر حظور غلمانه ومن هو في البادية، وهذا الخلاف فيها إذا لم يبلغ المنفرد أذان المؤذنين، فإذا بلغه فالصحيح في شرح مسلم للنووي أنه لايؤذن؛ كآحاد الجمع، وهو المفهوم من كلام المصنف في الشرحين (").

(و) المنفرد يرفع الصوت (إلا أن يصلي منفرداً في مسجد أقيمت الجماعة فيه) وتفرقوا؛ (إذاً لا يرفع الصوت)؛ لئلا يشوش قلوب السامعين بتوهم بطلان صلاتهم الأولى؛ لعدم وقوعها في الوقت، أو يتوهم دخول صلاة أخرى، قال الإمام: ورعاية ذلك في الغيم أولى.

وليس المراد بقول المصنف: "وغيره لا يرفع الصوت" تحريم رفع الصوت، بل مرادهم أنّ رفع الصوت مرادهم أنّ رفع الصوت فوق مايسمع نفسه ترك الأولى.

وأراد بالمسجد موضع الصلاة، سواء كان المسجد المعهود، أو المصلى في الصحراء، فلا يرد ماقيل: أنه لو قال: "موضع الصلاة" لكان أشمل.

<sup>(</sup>١) تتمة الحديث السابق، صحيح البخاري، رقم (٦٠٩)، و سنن النسائي، رقم (٦٤٤) و سنن ابن ماجه، رقم (٧٢٣).

<sup>(</sup>۲) مصنف عبد الرزاق: (۱/ ٥١٠)، رقم (١٩٥٥)، ولفظه: "إذا كان الرجل بأرض قيَّ فحانت الصلاة فليتوضأ فإن لم يجدماء فليتيمم فإن أقام صلى معه ملكاه وإن أذن وأقام صلى خلفه من جنودالله ما لا يرى طرفاه " وينظر: الترغيب و الترهيب (١٩٨١)، و أخرجه الطبراني، رقم (٦١٢٠) والبيهقي، رقم (١٩٨٢).

 <sup>(</sup>٣) العزيز شرح الوجيز ط العلمية (١/ ٤٠٦ - ٤٠٩)، و شرح النووي على مسلم (٥/ ١٥)، ونصه: وَمَذَهَبُنَا الصَّحِيخُ أَنَّهُ يُشَرَعُ لَهُ الأَذَانُ إِن لَم يَكُن سَمِعَ أَذَانَ الجَمَاعَةِ وَإِلَّا فَلاَ يُشرَعُ.

ويتفرع على أذان المنفرد مسألة أخرى: وهي أنه إذا أقيمت الجماعة في مسجد بأذان ثم حضره جمع، فإن لم يكن له إمام راتب أقيمت الجماعة فيه ثانياً، وإلا ففيه وجهان: أصحهما: أنه يكره.

وإذا أقاموا جماعة ثانية مكروهة أو غير مكروهة فهل يسنّ لهم الأذان؟:

نقل المصنف في العزيز عن الإمام عن صاحب التقريب فيه قولين:

أحدهما: لا؛ لأنّ كل واحد منهم مدعوّ بالأذان الأول، وقد أجاب بالحضور، فصاروا كالحاضرين في الجماعة الأولى بعد الأذان.

والشاني: نعم؛ لأنّ الأذان الأوّل انتهى حكمه بإقامة الجهاعة الأولى، لكن لا يرفع الصوت في الأذان الثاني؛ لئلا يلتبس الأمر على الناس، قال المصنف في الشرحين والنووي في الروضة هذا القول أظهر (١٠).

قال الكرخي من أصحابنا(٢) في مختصره: ولا يؤذن في مسجد له إمام معروف مرتين.

(ويقيم للفائتة) بلا خلاف؛ لأنّ الإقامة لافتتاح الصلاة، فلا فرق فيها بين الحاضرة والفائتة (ولايؤذن لها على الجديد) المنصوص عليه في المختصر؛ لما روي عن أبي سعيد الخدري أنه قال: «حُسِسنا عن الصلاة يوم الخندق حتى كان بعد المغرب هويا من الليل فدعا رسول الله الله بلالاً فأقام للظهر فصلاها، ثم أقام للعصر فصلاها، ثم أقام للمغرب فصلاها، ثم أقام للمغرب فصلاها، ثم أقام للمغرب فصلاها، ثم أقام للعشاء فصلاها، ولم يؤذّن لها مع الإقامة» (").

وهذا القول هو اختيار الإمام والغزالي والمصنف وتابعيهم(،

والقديم المنصوص عليه في الأمالي: أنه يؤذن لها؛ لما روي: «أنه و كن في سفر فقال: احفظوا علينا صلاتها يعني الفجر، فضُرب على آذانهم، فها أيقظهم إلاحر الشمس،

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ٤٤)، و العزيز (١/ ٤٠٦).

<sup>(</sup>٢) الشيخ أبو القاسم منصور بن عمر بن على البغدادي الكرخي الشافعي.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد بمعناه في مسنده، رقم (١٢١٤)، و الدارمي (١٥٢٤)، و النسائي في السنن الكبري، رقم (١٦٣٩).

<sup>(</sup>٤) الأم (١/ ٨٦)، وينظر: المجموع (٣/ ٩١).

فقاموا فساروا هُنيَّة، ثم نزلوا وأذَّن بلال وصلى ركعتي الفجر ثمّ ركبوا» (``.

وبه قال النووي وكثير من العراقيين، وقالوا: هذه المسألة مما يفتى فيها على القديم (٢).

وحكى قول آخر عن إملاء الجديد: أنه إن أمل اجتماع قوم يصلون معه أذَّن، وإلا فلا".

ولا يخفى عليك بعد هذا أنّ الأذان في القول الأوّل حق الوقت، وفي القول الثاني حق الفريضة، وفي القول الثالث حق الجماعة، كما صرّح به في العزيز (١٠٠٠.

هذا كله في الفائتة الواحدة، (وإذا كان يصلي الفوائت على التوالي فلا يؤذن لما بعد الأولى بلاخلاف)، وفي الأولى الخلاف المارّ، ويقيم للكل.

وإنَّما قلنا: على التوالي؛ لأنَّه لو صلاها متفرقاتٍ ففي الأذان لكل واحدٍ الخلافُ المارُّ.

فإن والى بين فريضة وقت وفائتة فإن قدم فريضة الوقت وأذن وأقام لها اقتصر على الإقامة للفائتة، وإن قدم الفائتة أقام لها وفي الأذان الأقوال: قال الإمام: إن قلنا: يؤذن للفائتة فلا يؤذن للمؤداة بعدها كي لا يتوإلى الأذانان، وإن قلنا: يقتصر للفائتة على الإقامة فيؤذن للاداء بعدها ويقيم. هذا لفظه (٥).

قال المصنف في العزيز: والأظهر أنه يقتصر لصلاة الوقت بعد الفائتة على الإقامة بكل حال، وتبعه النووي في الروضة؛ لحديث أبي سعيد، فإنه يؤمر للعشاء بالأذان مع أنها في الوقت، وصليت بعد الفوائت (1).

قال النووي مستدركاً للإطلاق: "إلا أن يؤخرها على الفائتة بحيث يطول الفصل بينها، فإنه يؤذن للحاضرة قطعاً بكل حال"، ثم قال: كذا قاله أصحابنا (٧٠).

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود، رقم (٤٣٧)، مسند أحمد، رقم (١٦٧٤٦).

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/ ١٩٧).

<sup>(</sup>٣) روضة الطالبين (١/ ١٩٧)، ومختصر خلافيات البيهقي (١/ ٤٨٠).

<sup>(</sup>٤) العزيز (١/ ٤٠٨).

<sup>(</sup>٥) نهاية المطلب (٧/ ٥٢).

<sup>(</sup>٦) العزيز (١/ ٤٠٩).

<sup>(</sup>٧) روضة الطالبين (١/ ١٩٧)، قال: لأنه زيادة ثقة حفظ ما لم يحفط غيره.

وإن جمع بسفر أو مطر: فإن كان الجمع بالتقديم فيؤذن ويقيم للأولى ويقتصر للثاني على الإقامة؛ لما روي: «أنه تي جمع بين الظهر والعصر في وقته بعرفة بأذان وإقامتين»، ولأنه لو أذن للثانية لأخلّ بالموالاة، وهي مرعية عند التقديم لا محالة.

وإن جمع بالتأخير لم يؤذن لكل واحدة منها:

أمّا للعصر؛ فللمحافظة على الموالاة فإنها مستحبة، فتعارضت السنتان.

وأما للظهر؛ فلأنها خرجت عن وقتها الأصلي، ولما روى أسامة وابن عمر: «أن رسول الله على جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت العشاء بإقامتين من غير أذان»(۱)، هذا اختيار المتقدمين.

وقال النووي: بل الأظهر أنه يؤذن؛ ففي صحيح مسلم عن جابر: «أن رسول الله على جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت الثانية بأذان وإقامتين»، ثم قال: "ورواية جابر مقدم على رواية أسامة و ابن عمر عند علماء الحديث".

(والنساء إذا صلين جماعة فالأظهر) من ثلاثة أقوال: (أنه يستحب لهن الإقامة دون الأذان): أمّا استحباب الإقامة؛ فلأنها لاستنهاض الحاضرين، فيستوي فيها الرجال والنساء.

وأمّا عدم استحباب الأذان؛ فلأن الأذان للبلاغ والإعلان، ولا يحصل ذلك إلا برفع الصوت، وفي رفع صوت النساء خوف الافتتان، وقد روي عن ابن عمر على قال: «ليس على النساء أذان»، (٣) وهذا القول هو الذي نص عليه الشافعي في الأم والمختصر، (١) فلو أذنت على هذا ولم ترفع صوتها لم يكره، وكان ذكر الله.

و الثاني: أنه لا أذان و لا إقامة: أمّا الأذان فلما سبق، وأمّا الإقامة فلأنها تبع الأذان.

والثالث: أنه يستحب الأذان و الإقامة: لما روي عن عائشة: «أنها كَانَت تُؤَذِّنُ وَتُقِيم» (°).

<sup>(</sup>۱) صحيح ابن خزيمة (۲٦٨/٤)، رقم (۲۸۵۰)، متفق عليه من رواية ابن عمر ينظر خلاصة البدر المنير (۱,۱/۱)

<sup>(</sup>٢) في حديث جابر ﴿ الطويل. صحيح مسلم، رقم (١٢١٨)، وروضة الطالبين (١/ ١٩٨).

<sup>(</sup>٣) سنن البيهقي الكبرى، رقم (١٧٧٩)، وفيه ضعف ينظر: البدر المنير (٣/ ٤٢١).

<sup>(</sup>٤) الأم (١/ ٨٤)، ومختصر المزني (ص: ١٢).

<sup>(</sup>٥) مصنف عبد الرزاق (٣/ ١٢٦)، رقم (٥٠١٥) والمستدرك على الصحيحين (١/ ٣٢٠)، رقم (٧٣٠).

وعلى هذا فلا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها، فإن رفعت وثمة من يحرم نظره إليها حرُم. فإن قيل: صوت المرأة ليس بعورة، وقد أجاز الأئمة غناءها مع استهاع الرجال لها إذا لم تخش فتنة، فلم لا يجوز لها رفع الصوت في الأذان؟. قلت: لأنّ في تجويز الأذان لها مع رفع الصوت حملاً للرجال على الإصغاء والنظر إليها؛ إذ هو للمؤذن حال الأذان سنة، وهما مُوقعان له في الفتنة، بخلاف تمكنها من الغناء، فإنه ليس فيه حمل أحد على ما يفتنه لكراهة استهاعة تاره وحرمته أخرى.

فإن قلت: فعلى هذا فلتحرم عليها رفع الصوت في التلبية كما في الأذان، والاقائل به.

قلت: شتان بين التلبية والأذان؛ فإن ثمة كل أحد مشتغل نفسه، مع أنّ التلبية لا يسن الإصغاء إليها بخلاف الأذان.

(و) أمّا صفة (الأذان) فالأصبح أنه (مثنى مثنى) إلا تكبير أوله فإنه أربع، وتهليل آخره فإنه فرد.

(والإقامة فرادى) إلا كلمة "قد قامت"؛ فإنها تثنى؛ لما روى ابن عمر قال: «كان الأذان في عهد النبي على مثنى والإقامة فرادى، إلا أنّ المؤذن يقول: "قد قامت الصلاة" مرتين» (١٠).

وفي القديم أنه لا يقال الكلمات المكررة التي ذكرنا إلا مرة مرة، وفيه حديث مرسل،

<sup>(</sup>١) السنن الكبرى للنسائي، رقم (١٦٠٥)، وسنن الدارمي، رقم: (١٢٢٩)

<sup>(</sup>٢) أبو محذورة القرشي الجمحي، قيل: اسمه: أوس بن معير بن لوذان بن ربيعة بن عريج بن سعد بن جمح. مؤذن رسول الله على بمكة بعد الفتح غلبت عليه كنيته، توفي أبو محذورة بمكة سنة تسع وسبعين. أسد الغابة (١/ ٩٤) و (١/ ٤٨٠).

وينظر لتلقين رسول الله إياه مسند الشافعي - ترتيب السندي (١/٥٩)، رقم (١٧٧)، ومسند أحمد، رقم (١٥٧٠)، وصحيح مسلم، رقم (٣٧٩).

<sup>(</sup>٣) عبد الله بن زيد عبد ربع بن ثعلبة بن زيد بن الحارث بن الخزرج، شَهِدَ: العَقَبَةَ، وَبُدراً، وهو الذي أري الأذان، توفي بِالمِدِينَةِ سَنَةَ اثنتَينِ وَثَلاثِينَ وَهُوَ ابنُ أَربَع وَسِتِّينَ سَنَةً ينظر: الطبقات الكبرى ط العلمية (٣/ ٢٠٦)، وجهرة أنساب العرب (٢/ ٣٦١)، وسير أعلام النبلاء، ط الرسالة (٢/ ٣٧٦). وينظر لرؤياه: سنن ابن ماجه، رقم (٧٠٦)، وسنن أبي داود، رقم (٤٩٨).

وقصة عبدالله بن زيد يعارضه، ويبقى حكاية أبي محذورة سالمة عن المعارضة.

(ويستحب فيها) أي: في الإقامة (الإدراج) أي: الإحدار في الكلمات مسرعاً من غير فصل (وفي الأذان الترتيل) في كلماته: بأن يأتي بها مبينة من غير تمطيط مجاوز للحد؛ لحديث جابر: «أنه و الله البلال: إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فأحدر» (()، ولأنّ الأذان للغائبين، فكان الترتيل أبلغ في الدعاء، والإقامة للحاضرين، فكان الإدراج فيها أشبه للاستنهاض، ومن ثمّة لم تسن المبالغة في الجهر في الإقامة فوق ما يسمعون.

(و) في الأذان (الترجيع) بأن يأتي بكلمتي أبي محذورة، وحكمته استحضار نعمة ظهورهما بعد خفائهما أول الإسلام، والتدبر بالإخلاص فيهما؛ لأنّ النجاة ليس إلا بهما.

### ثم الترجيع مستحق أو مستحب؟ فيه وجهان، وقيل: قولان:

أحدهما: أنه مستحق كسائر الكلمات المأمور بها.

وأصحها: أنه مستحب، حتى لو تركه لم يفسد أذانه؛ إذ المقصود من الأذان الإعلام والإبلاغ، والذي يأتي به سراً بحيث لا يسمعه إلا من قرب منه فلا يتعلق به إبلاغ.

(ويستحب في أذان الصبح التثويب) وهو قوله: "الصلاة خير من النوم" مرتين بعد الحيعلتين؛ لورود الخبر به كما نفصل لك إن شاء الله.

قال المصنف في العزير: يسمى تثويباً من قولهم: ثاب إلى شيء أي: عاد، والمؤذن يعود به إلى الدعاء إلى الصلاة بعدما دعا إليها بحيعلتين (٢).

وقال عصام الدين: التثويب هو الانتساب إلى الثواب بقوله: الصلاة خير من النوم، فلمؤذن ينسب المصلي إلى الثواب بترك النوم، فعلى هذا أفعل التفضيل في قوله: "خير" لمطلق الزيادة؛ إذ ليس في النوم خير الآخرة، إلا النوم لنشاط العبادة، وهذا ليس من ذاك، أو على باب بالنسبة إلى الدنيا، يعني: الاسيتقاظ للصلاة خير من النوم، فإن الصلاة لا يشغلكم عن تحصيل المعاش، بخلاف النوم. تأمّل.

<sup>(</sup>۱) رواه الترمذي في سننه، رقم (١٩٥)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (١/ ٣٢٠)، رقم (٧٣٢) وصححه، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٨٥٨) وضعفه.

<sup>(</sup>٢) العزيز (١/٤١٣).

ثمّ التفصيل الموعود:

إعلم أنّ في التثويب طريقين: أحدهما: القطع بنبوت التثويب من غير جري الخلاف: لما روي عن بلال: «قال رسول الله: لا تثويب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر» (١٠)، وبهذه الطريق قال أبوعلى الطبري والشيخ أبوحامد والقاضي ابن كج والصيدلاني، ولعل المصنف اختارها، ولهذا لم يتعرض للخلاف.

والطريقة الثانية أنَّ فيه قولين: القديم والجديد.

فالقديم: ثبوته لما ذكرنا، وأجاب عنه المصنف في العزيز، فقال: وقد ثبت عن أبي محذورة أنه قال: «علّمني رسول الله على وقال: وإذا كنت في أذان الصبح وقلت: حي على الفلاح فقل: الصلاة خير من النوم مرتين» (٢)، فيحتمل أنه لم يبلغه عن أبي محذورة، وبنى الثبوت في القديم على رواية غيره، ويحتمل أنه بلغه في القديم ونسيه في الجديد، وعلى كل حال فاعتهاده على حديث أبي محذورة، فكأنّه قال: مذهبي ما ثبت في حديثه، وقد ثبت ثبوت التثويب في حديثه. انتهى.

ومن أثبت القولين قال: المسألة مما يفتي فيها على القديم.

ثم قول المصنف: "وفي أذان الصبح التثويب" مطلق يشمل الأذان الأوّل والثاني في الصبح. لكن قال صاحب التهذيب: إذا ثوب في الأوّل لا يثوّب في الثاني".

قال في الإرشاد: والمعتمد ثبوته في الأذانين ٣٠٠.

ثم المشهور في التثويب القطع بأنّه ليس بركن في الأذان.

وللإمام فيه احتمال من جهة أنه يضاهي كلمات الأذان في رفع الصوت(؛).

(وليكن المؤذن قائماً)؛ لأنّ الملك الذي رآه عبدالله بن زيد في المنام أذن قائماً، وكذلك كان يفعل بلال وغيره من مؤذّني رسول الله ي ولأنّ القيام أبلغ في الإعلام، فلوترك

<sup>(</sup>١) مسند أحمد، رقم (٢٣٩١٢)، و (٢٣٩٥٨)، وسنن الترمذي، رقم (١٩٨).

<sup>(</sup>٢) صحيح ابن حبان، رقم (١٦٨١)، وسنن أبي داود، رقم (٥٠٤).

<sup>(</sup>٣) التهذيب (٢/ ٤٢)، قال. وإذا أذن للصبح مرتين. وثوَّب في الأول لا يثوب في الثاني؛ على أصح الوجهين.

<sup>(</sup>٤) نهاية المطلب (٢/ ٤٢).

القيام مع القدرة فالأصح صحة الأذان والإقامة لحصول أصل الإبلاغ، وبالقياس على ترك القيام في صلاة النفل إلا أنه يكره إلا للمسافر فإنه لا يكره له راكباً وقاعداً، فثبت أنّ الأولى؛ في إلأذان والإقامة قائماً (مستقبل القبلة)؛ لأنّه المنقول سلفاً وخلفاً، فإن أذن أو أقام مستدبر القبلة فالأصحّ الجواز؛ لما ذكرنا في ترك القيام.

ويستحب أنّ يؤذن على موضع عال للاتباع، ولزيادة الإعلام، ولايُسن ذلك في الإقامة إلا إذا احتيج إليه، ولو لم يكن للمسجد منارة فيؤذن على سطحه وإلا فعلى بابه.

وأن يكون حال أذانه دون إقامته أنملتا سبابتيه في صماخيه؛ لأنَّه أجمع للصوت.

وأن يكون ملتفتا- في الأذان والإقامة وإن قلّ الجمع- بعنقه دون صدره ورجليه يمنة في حيَ على الصلاة مرّتيه، ثم يرد وجهه إلى القبلة؛ لأنّ بلالاكان يفعل ذلك.

واختصتا به؛ لأنها خطاب كسلام الصلاة، ولا يلتفت في التثويب على نزاع فيه للإسنوي (١).

\*\*

## شروط الأذان

(ويشترط فيه الترتيب) المعروف؛ للاتباع، فإن عكس ولو ناسياً لم يصح وله البناء على المنتظم منه، والاستئناف أولى؛ للخروج من خلاف من أوجبه ولو ترك بعضه أتى به مع إعادة ما بعده.

(والموالاة) بأن لا يتخلل الفصل الكثير بالسكوت وغيره (فلو سكت) سكوتاً (طويلاً، أو تكلم بكلام كثير) عرفاً (فالأصبح) من القولين (وجوب الاستئناف)؛ لأنّ غرض الإعلام يبطل إذا تخلل الفصل الطويل؛ إذ السامعون يظنون أنه لعب أو تعلم. والثانى: لا يبطل لبقاء أصل الإعلام.

<sup>(</sup>١) لم يذكر الخلاف في المهات، ورحم الله الشارح حصل على كافي المحتاج في مريوان آنذاك، ولم أحصل عليه في السليانية.

ومحل الخلاف مالم يفحش الطول بحيث لا يسمى مع الأوّل أذاناً، وإلا استأنف جزماً. كما صرَح به في الإرشاد.

ولا يضر يسير السكوت والكلام وإن كان عمداً، كيسير نوم أو إغماء.

والسكوت اليسير: هو الذي يُحمل على العي والاستراحة والتنفس، وهذا هو المشهور، وقال الشيخ أبومحمد: يشبه أن يكون الكلام اليسير مع رفع الصوت بمنزلة السكوت الطويل؛ لأنّ الكلام أشد جرّاً للبس من السكوت.

ويستحب استئناف الإقامة فيها ذكر مطلقاً، والأذان إلا في الأوليين(١).

ويسن أن يحمد سراً إذا عطس، وأن يؤخر ردَّ السلام وتشميتَ العاطس إلى الفراغ؛ إذ السنة أن لا يتكلم في أثناء الأذان والإقامة ولو بمصلحة، نعم، يجب إنذار محترم يقع في مؤذٍ لولا إنذاره.

وحيث لم نحكم بوجوب الاستئناف بني بنفسه، ولا يجوز بناء غيره على أذانه؛ للإخلال بالإعلام.

فلو ارتد في أثنائه ثم أسلم بني إن قصر الفصل؛ لأنّ الردة لا تحبط ما مضى حينئذ، وإن أحبطت ثوابه، كما صرَح به الشافعي عنه في الأم (٢٠).

ولو ارتدّ بعد الفراغ من الأذان ثم أسلم وأقام جاز، لكن المستحب أن لا يصلي بأذانه وإقامته، بل يعيدهما غيره؛ لأنّ الردة يورث شبهة في حاله.

\*\*\*

# شروط المؤذّن

(ويشترط في المؤذن: الإسلام والعقل والذكورة، فلا يصح أذانُ الكافر)؛ إذ لا يعتقد مضمون كلمات الأذان ولا الصلاة التي يدعو به إليها، فإتيانه به نوع من الاستهزاء، ولأنّه ليس من أهل العبادة.

<sup>(</sup>١) الظاهر أن المراد بهما يسير نوم أو إغماء.

<sup>(</sup>٢) الأم (١/ ٢٨).

ثم اعلم أنّ الكافر ضربان:

أحدهما: الذين يستمرُّ كفرهم مع الإتيان بالأذان كالعيسوية - فرقة من أهل الكتاب يقولون: "محمد رسول الله" لكنه على العرب خاصة - فلا ينافي التلفظ بالأذان مقالتهم، فلا يصيرون مسلمين بالأذان قطعاً إلا بالتبري عمَّا يخالف شريعتنا.

والثاني: سائر الكفار، فهل يحكم بإسلامهم بكلمتي الشهادة في الأذان؟

فيه وجهان نقلهما المصنف في العزيز عن صاحب البيان وهو عن أصحاب الشافعي عن أحدهما: لا نحكم؛ لأنّه يأتي به على سبيل الحكاية.

وأصحها الذي اختاره الإمام والغزالي والشيخ أبو محمد والد الإمام والقفال ومحمد ابن بنت الشافعي والمصنف والنووي وصاحب الإرشاد وابن ملقن والشيخ ابن حجر: أنه يُحكم بإسلامه؛ كما لو تكلم بكلمتي الشهادتين باستدعاء غيره (۱)، فعلى هذا لا يستمر كفر هؤلاء مع الإتيان بالأذان، ولكنه لا يعتد بأذانهم؛ لوقوع أوله في الكفر. (ولا أذانُ المجنون)؛ إذ لا أهلية له للعبادة، والسكران ملحق بالمجنون إذا كان مخبطاً على الصحيح؛ تغليظاً للأمر عليه، وأمّا في حالة نشوه - وهو مبادى النشاط - وثمله - وهو آخره - يصح أذانه لانتظام قصده.

(ولا) أذانُ (الصبي الذي لا يميِّز) إلحاقاً بالمجنون.

وأمّا المميز فيصح أذانه كما تصحّ إمامته؛ لأنّه يتأدى بأذانه الشعار، وإن لم يقبل خبره بدخول الوقت.

نعم، يشترط فيمن نصبه الإمام أو نائبه للأذان أن يكون بالغاً أميناً عارفاً بالوقت بأمارة أو بخبر ثقة عن علم، فإن انتفى شرط من ذلك لم يصح نصبه، وإن صح أذانه، كما صرح به صاحب الإرشاد.

(ولا أذان المرأة للرجال) كما لا تصح لها إمامتهم.

<sup>(</sup>١) كفاية النبيه (٤/ ٢٥)، ونهاية المطلب (٢/ ٦٥)، والعزيز (١/ ٤١٩)، وروضة الطالبين (١/ ٢٠٢).

وإطلاق المصنف يشمل رجال المحارم أيضاً، وهو كذلك، صرَح به جمع من المعتبرين (١٠). وقال الأسنوي: والقياس التجويز، وقال: في كلام الرافعي نظر (١٠).

وأجيب: بأن منعها من الأذان لعدم أهليتها لذلك الفعل، لا بجهة تحريم صوتها ليفرق بين المحارم، ألا ترى أنّ صوتها ليس بعورة كما لا يخفى؟، وأمّا أذانها لنفسها أو لجماعة النساء فقد مرّ. (7)

والخنثى كالمرأة، حتى لا يجوز له أنّ يؤذّن للرجال مطلقاً، وللنساء مع رفع الصوت، وحكم الإقامة للكل كالأذان.

(ويكره الأذان للجنب والمحدث)، وكذا الإقامة؛ لأنها عبادتان، فوقوعها في حال الكهال أولى، ولأنّه يحتاج إلى الانصر اف للطهارة، فيوقع الناس في الغيبة، وهذا من أهم مايحترز منه، ولأنّه يدعو إلى الصلاة فينبغي أن يكون من أهلها، وإلا فهو واعظ غير متعظ، وقد صح عن رسول الله على قال: «إني كرهت أن أذكر الله تعالى على غير طهر». (٤) ويستحب أن لا يكون به خبثٌ مانعٌ للصلاة، كما صرح به صاحب الإرشاد.

وأراد بالجنب والمحدث من لا تباح له الصلاة؛ لئلا ينتقض بالمتيمم منها؛ إذ الجنابة والحدث لا يرفعان بالتيمم، مع أنه لا يكره لهما الأذان ونحوه إذا تيمما بشرطه.

ولو أحدث أثناءه ولو حدثاً أكبر يسن له الإتمام؛ لأنَّ قطعه يوهم اللعب.

(والكراهة في الجنب أشد) للأذان (من المُحدث له)؛ لأنّ ما يحتاج إليه الجنب لتمكن الصلاة فوق ما يحتاج إليه المحدث لها؛ ولكون حدثه أغلظ، وفي الحائض أشد منهما؛ لأنّ حدثها أغلظ، ولعدم تمكنها من الصلاة إلا أن تكون بعد قطع الدم وقبل الغسل، فتكون كالجنب.

(و) كراهةُ كل واحد من الحدثين (في الإقامة أشدُّ) منهما في الأذان؛ لأنَّ الإقامة تتعقبها

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٥/ ٧٨)،

<sup>(</sup>٢) وَالطَّاهِرُ خِلاَّفُهُ كُمَا أَشَارَ إِلَيهِ الإِسنوي أسنى المطالب (١٢٩/١).ينظر: المهمات (٢/٤٥٢).

<sup>(</sup>٣) في مبحث أذان النساء وإقامتهن.

<sup>(</sup>٤) صحيح ابن حبان، رقم (٨٠٣).

الصلاة، ويكون بعد حضور القوم، فإن انتظروه ليتطهر ويعود شقّ عليهم، وإلا ساء الظنون فيه واتهم بالكسل والتهاون بالصلاة.

وقضيته كلام الحاوي وصاحب الإرشاد والنووي والمصنف في الشرحين أنّ كراهة الحدث في الإقامة أشد من الجنابة في الأذان (١)، وقال القونوي: فيه نظر، ووجه نظره أنّ الجنابة أغلظ، فلتكن الكراهة فيها أشدَّ حيث كان.

وقد يمكن أن يجاب عنه: بأن كراهة الإقامة للمحدث ليست مختصة بحدثه، بل يقوِّيها معنى آخر، وهو إيقاع الناس في الأذى إن انتظروا عوده، أو في الغيبة وسوء الظن به، ولا شك أنَّ هذا المعنى كاف لترجيح جانب الكراهة، بل لا شبهة فيه.

وقال الإسنوي: يستويان- أي: كراهة إقامة المحدث وأذان الجنب- لتعارض المعنيين، ولا يبعد ذلك. انتهى.

إعلم أنّ رفع الصوت في الأذان ركن، ولم يتعرض له المصنف اكتفاءً بالقرائن الدالة عليه. ونحن نفصّل لك فنقول: الأذان ينقسم إلى مايأتي به الإنسان لنفسه خاصة، وإلى ما يأتي به للجاعة عامة:

فأما الأول: فيكفي أن يُسمع نفسه؛ إذ الغرض منه الذكر، لا الإعلام، وقال الإمام: الاقتصار على السماع لنفسه لايسمى أذانا، بل لا بد أن يرفع بقدر مايسمع لو حضر عنده نفر، والأول هو المشهور.

وأما الأذان للجاعة: فالأصحّ أنه لايجوز الإسرار بشيء منه ولو كلمة؛ لأنّ ذلك مبطل لمقصود الإعلام.

(ويستحب أن يكون المؤذن صَيِّتاً) أي: عالي الصوت؛ لقوله على في حديث عبدالله بن زيد: «ألقه على بلال فإنه أندى صوتاً منك» (٢) أي: أبعد ندى صوت منك، والغرض فيه زيادة الإبلاغ والإسماع.

<sup>(</sup>١) العزيز ط العلمية (١/ ٤٢٠) وروضة الطالبين (٢٠٣/١).

<sup>(</sup>٢) سنن ابن ماجه، رقم (٧٠٦)، وسنن أبي داود، رقم (٤٩٩)، وسنن الترمذي، رقم (١٨٩).

(حسَنَ الصوت) للاتباع، فإن رسول الله تنظي اختار أبا محذورة لحسن صوته، ولأنّ الدعاء للعبادة جذب للنفوس إلى خلاف ما يقتضي طباعها، فإذا كان الداعي حلو المقال رقّت قلوب السامعين، فيقدرون على مخالفة نفسهم بأسهل ماكان.

ويكره تمديد الحروف زائدة على القاعدة، وهو التمطيط، وإن يلوي صوته إلى أنحاء مختلفة، كما يفعل المؤذنون في زماننا، وهو الطرب.

وأن يكون (عدلاً)؛ إذ السنة أن يؤذن على موضع عال فحينئذ قد يعثر على ما لا يجوز أن يرى، فإذا كان عدلاً غضّ البصر، ولأنّه متقلد لعهدة الوقت، فإذا كان فاسقاً لم يؤمن الناس خيانته في الوقت والنظر فيها لا يجوز، ولكنه يحصل أصل السنة بأذانه وإن لم يقبل خبره.

ويستحب أن يكون حرّاً أيضاً، لأنّه أكمل من غيره، قال الشافعي رحمة الله عليه في المختصر: " أن يكون عدلاً ثقة "(١٠)، واختلف الأئمّة في وجه الجمع بينهما:

قال الصيمري: إنه تأكيد في الكلام، وقال الإمام: أراد عدلاً في دينه ثقة في العلم بالمواقيت.

وقال الغزالي: أراد عدلاً إن كان حرّاً، وثقة إن كان عبداً؛ لأنّ العبد لايوصف بالعدالة، لكن يوصف بالعدالة، لكن يوصف بالثقة والأمانة (٢٠).

\*\*\*

## الأذان أفضل أو الإمامة؟

# والحكمة في عدم تأذين رسول الله على

واعلم: أنّ كل واحد من الأذان والإمامة عمل فيه فضيلة، ثم لا يخلو، إمّا أن تكون الإمامة أفضل من الأذان، أو بالعكس، أو تساويا، ورابع هذه الأقسام محال فاختار المصنف الأوّل وقال:

<sup>(</sup>۱) مختصر المزنى (۸/ ۱۰۵).

<sup>(</sup>٢) لم أجده في الإحياء والوسيط، ووجدته من كلام الماوردي في الحاوي الكبير (٢/٥٧).

(والإمامة أفضل من التأذين على الأصعّ) من الأوجه الثلاثة، وبه قال صاحب التقريب والقفال والشيخ أبو محمد والغزالي والقاضي الروياني، وحكاه عن نص الشافعي في كتاب الإمامة في الأم (١٠).

وعللوه بأن الإمامة أشق، فيكون الفضل فيها أكثر، ولأنّ رسول الله ت واظب عليها دون الأذان، وتبعه الخلفاء الراشدون فيها.

والثاني: أذّ الأذان أفضل، وبـه قـال الشـيخ أبوحامـد وأتباعـه، وغلّطـوا مـن صـار إلى تفضيـل الإمامـة وبالغـوا في ذلـك، وتبعهـم صاحـب التهذيـب واختـاره، وعللـوا:

أولاً: بقوله على «الأَئِمَّةُ ضُمَنَاءُ وَالمُؤَذَّنُونَ أُمَنَاءُ فَأَرشَدَ اللَّهُ الأئمة وغَفَرَ لِلمُؤذِّنِينَ» (١٠).

وقالوا: "الأمين أحسن حالاً من الضمين، والدعاء بالمغفرة خير من الدعاء بالإرشاد".

وثانيا: بنص الشافعي علله حيث قال: "أكره الإمامة للضمان وما على الإمام فيها، وأحب الأذان؛ لقول النبي على: اغفر للمؤذنين".

وقالوا: إنَّما لم يؤثِر رسولُ الله الأذانَ لوجوه:

أحدها: أنه إذا قال: "حيّ على الصلاة" لزم تحتم الحضور؛ لأنّ إجابته واجبة، فترك؛ شفقة على أمته.

والثاني: لو أذن فإما أن يقول: "أشهد أنّ محمدا رسول الله" أو: "أشهد أني رسول الله":

فالأول ليس بتحويل؛ لأنَّ القائل: "محمد رسول الله"، فتختلَ الجزالة، والثاني تغيير لنظم الأذان.

والثالث: أنه ما كان يفرغ للأذان؛ لاشتغاله بسائر مهمات الدين من الجهاد وغيره، والصلاة لا بدّ من إقامتها بكل حال، فآثر الإمامة فيها.

الأم (١/ ١٥٩)، وبحر المذهب (١/ ٤٣٦).

<sup>(</sup>٢) مسند الشافعي - ترتيب السندي (١/ ٥٨)، رقم (١٧٤)، وينظر: التلخيص الحبير (١/ ٥١١)، رقم (٣٠٤) أخرجه الشافعي في الأم (٢/ ١٩٤)، و في خلاصة البدر المنير (١/ ١٠٤) ولفظه: «الأئمة ضمناء و المؤذنون أمناء، فأرشِد اللهمّ للأثمة و اغفر للمؤذنين».

وأجيب عن استدلالهم نصراً للأول:

أمّا عن الحديث: بأن معنى قوله: "الأئمّة ضمناء" أي: يحملون القراءة والسهو عن المأمومين، كالضامن يحمل الدين عن المضمون عنه، وهذا إنّها يدل على عظم خطرها، لا على عدم أفضليتها، وخصهم بدعاء الإرشاد؛ لأنّ في تضليلهم إضلالاً لكثير من الناس، كما قيل: "زلّة العالم زلة العالم"، مع حمله على ثبوتهم على الرشد، فإذاً لا يفيد للأفضلية.

وعن قول الشافعي: بأن معناه: أكره الإمامة لكثرة آدابها؛ فإنها عظيم القدر عند الله تعالى، وأخاف أن لا أراعي آدابها، فتنزه عنها لكثرة آدابها، لا لأنّها أحط مرتبة من الأذان، كها تنزه لقهان عن تحمل النبوة حين أمر بتحملها فقال: "إن كان مفوضاً إلى خيرتي فلا أحملها، وإن كان أمراً من الله فسمعا وطاعةً"، فهل يلزم من ذلك حطّ رتبة النبوّة ؟ أعوذ بالله.

و أمّا جواب اعتذارهم عن رسول الله و للإنسلم أنه لو أذّن لتحتم الحضور، بل إنّم يلزم من ذلك لو كان الأمر للإيجاب، ومعلوم أنّ الأوامر منقسمة إلى مايكون للإيجاب وإلى مايكون للاستحباب، ولم قلتم: "أنه لو قال: أشهد أنّ محمداً رسول الله لاختلت الجزالة"؟ ألا ترون أنّ الله تعمالى يقول: ﴿ إِنّمَا لُنَذِرُ مَنِ آتَبُعَ ٱلذِّكَرَ وَحَثِينَ ٱلرَّحْنَنَ لِانْعَبْ ﴾ (يس: ١١)، ولم يقل: "وخشيني بالغيب"؟، وما تقولون في كلمة الشهادة في التشهد؟ أيقول: "أشهد أنّ محمداً رسول الله"، أو: " أني رسول الله"؟، وأيا من كان؟ يندفع به مدّعاهم.

ولا نسلم أنّ الاشتغال في سائر المهات يمنع من الأذان مع حضور الجماعة وإقامة الصلاة في أول الوقت.

فلو سلَّمنا فلا شكَّ أنَّ له أوقات فراغ، فينبغي أن يؤذن في تلك الأوقات.

والوجه الثالث: أنهما يستويان، ويزعم تعارض الأدلة، وهو غريب تفرد به صاحب البيان (''.

وتوسط بعض مشاهير العلماء بين الوجوه، منهم: الشيخ أبوعلى الطبري والقاضي عبدالله ابن كج والمسعودي والبغوي وشيخه القاضي حسين، فقالوا: إن علم من نفسه

<sup>(</sup>١) البيان في مدهب الإمام الشافعي (٢/ ٥٧).

القيام بحقوق الإمامة واستجمع خصالها فالإمامة أفضل، وإلا فالأذان أفضل (١).

وأمّا الجمع بينهما فقد قال المصنف في العزيز: "وأما الجمع بين الإمامة والأذان فلا يستحب"، وقال: "وأغرب ابن كج قال: "فالأفضل لمن صلح لهما الجمع بينهما"، ولعله أراد الأذانَ لقوم، والإمامةَ لآخرين". هذا قوله في العزيز".

قال الإسنوي في المهمات: واستغراب الرافعي لابن كج يشعر بانفراده بهذه المسألة، وليس كذلك، بل قد صرَّح أيضاً باستحباب الجمع بينهما الطبري والماوردي والقاضي أبوالطيب، وأدعى الإجماع عليه، ونقل عنهم النووي (٣) في شرح المهذب وزيادات الروضة وصحّحه (١٠)؛ لأجل حديث فيه حسّنه الترمذي (٥).

وصرّح بكراهة الجمع بينهما الشيخ أبومحمد والد الإمام، والبغوي.

واعلم أنه إذا وقع اختلاف بين المصنف والنووي في مسألة مدللة بالحديث كهذه مثلاً فالراجح قول المصنف على النووي، خلافاً لمن عكس: فقد قال شيخ الاسلام الإسنوي: العمل بتصحيح الرافعي قطعاً فيها خالفه النووي معتمداً على الأحاديث (١٠)؛ فإن الرافعي جرى على استخراج الشافعي للحكم المختلف فيه، ومعلوم أنّ استخراج الشافعي أقوى من استخراج النووي؛ فإن الحديث تمسك به النووي في المسألة التي بينه وبين الرافعي، وهو الذي تفكر فيه الشافعي ولم يعمل به، هذا لفظ الإسنوي (١٠).

(ولابد من وقوع الأذان في الوقت)؛ إذ هو للإعلام بدخول الوقت، فلو قدم أو أخر التبس الأمر على الناس، هذا إجماع.

قال صاحب الإرشاد ناقلاً عن الكفاية: أنه يجوز الأذان لكل صلاة مابقي لها وقت الاختيار.

<sup>(</sup>١) االتهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢/٥٧).

<sup>(</sup>٢) العزيز (١/٢٣٤).

<sup>(</sup>٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٤/ ٩٣).

<sup>(</sup>٤) المهمات (٢/ ٢٦٣)، والمجموع شرح المهدب (٣/ ٨٠)، وروضة الطالبين (١/ ٢٠٥).

<sup>(</sup>٥) سنن الترمذي، رقم (٤١١)، وهذا المقطع ليس من كلام الإسنوي.

<sup>(</sup>٦) كأحاديث انتقاض الوصوء بأكل لحم الإبل، وصوم الولي عن الميت، وغيرها وهذا موجود في المهمات (١/ ١٠١).

 <sup>(</sup>٧) يوجد الموضوع في المهمات (١/ ١٠١) ولكن مع التصرف في عبارته، وإذ قال الشارح كعادته: "هذا لفظ الإسنوى".

وقضيته كلام المصنف كالنووي جواز الأذان للصلاة وإن خرج وقت الاختيار، وليكن محمولاً على سقوط مشروعية الأذان بفعل الصلاة؛ لأنّ الشافعي الله نص على سقوط مشروعية الأذان بفعل الصلاة. (١)

(إلا في صلاة الصبح؛ فإنه يُعتلد بأذانها) قبل وقتها (في آخر الليل) ويأتي الخلاف فيه؛ لما روي:أنه عليه السلام قال: «إنّ بللالاً يلوذن بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتسوم». (٢)

وأختصت تلك الصلاة بذلك؛ لأنّ وقتها وقت غفلة، فيدخل على الناس وفيهم الجنب والنائم، فاستحب تقديم أذانها على الوقت لينتبهوا ويتهايأوا ويدركوا فصيلة أول الوقت. وهذا التقديم مستحب وإن لن يفهم كلامه.

ثم قوله: "فإنه يعتد...الخ" يدل على أنه لو لم يُعد بعد دخول الوقت كفي؛ لحصول السنة، وهو كذلك.

قال الشيخ أبو يحيى اليمني في البيان: " ذكر بعض أصحابنا أنه إذا جرت عادة أهل البلدة بالأذان بعد طلوع الفجر لا يقدَّم فيها الأذان على الوقت؛ كيلا يشتبه عليهم الأمر". ""

قال المصنف في العزيز: "وهذا التفصيل غريب". (١٠)

ثم في وقت جواز التقديم أوجه: أحدها: - وبه قال المصنف وتابعوه - أنه يقدم في الشتاء لسُبع بقي من الليل؛ لما روي عن سعد القرظي (٥) قال: «كان الأذان على عهد رسول الله تلك في الشتاء لسُبع بقي من الليل، وفي

<sup>(</sup>١) نص عليه البويطي النجم الوهاج (٢/ ٥٩)، وكفاية النبيه (٢/ ٤٣٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه المخاري (١٩٩٧، ٦٢٣، ٦٢٨)، ومسلم (١٠٩٢).

<sup>(</sup>٣) البيان (٢/ ٦٢).

<sup>(</sup>٤) العزيز (١/ ٣٧٥).

<sup>(</sup>٥) سعد بن عائد مولى عمار بن ياسر، المعروف بسعد القرظ صحابي مشهور أذن بقباء على عهد النبي على، ثم نقله عمر إلى المدينة. وقع في الرافعي والوسيط، سعد القرظي بياء النسب، وتعقبه ابن الصلاح وقال: إن كثيراً من الفقهاء صحفوه؛ اعتقاداً منهم أنه من بني قريظة، وإنها هو سعد القرظ، مضاف إلى القرظ بفتح القاف وهو الذي يدبغ به، وعرف بذلك لأنه اتجر في القرظ فربح فيه فلزمه فأضيف إليه. ينظر: الأوسط لابن المنذر (٣/ ١٥)، والمخلاصة (١/ ٣٦٩)، والعزيز (١/ ٣٧٥).

الصيف لنصف السبع »(١)، وعلى هذا فلا يعتبر تحديداً بل يعتبر تقريباً.

والثاني: وبه قال الصيمري: أنه إذا خرج وقت اختيار العشاء، إمّا الثلث أو النصف على اختلاف القولين فقد جاء وقت أذان الصبح؛ إذ لا يخاف حين لله أحد الأذانين بالأخرى؛ لأنّ الظاهر أنّ العشاء لا يؤخّر عن وقت الاختيار. (٢)

الثالث: وبه قال النووي وتابعوه: أنّ وقته النصف الأخير من الليل، ولا يجوز قبل ذلك؛ لأنّ العرب حينئذ تقول: أنعم صباحاً، قال في الروضة: أعتمد من رجّح الأوّل حديثاً باطلاً محرفاً".

(وليكن للمسجد مؤذنان) على سبيل الاستحباب، وكما أنّ لمسجد رسول الله تلله بالالاً وابن أم مكتوم، ومن الفوائد فيه أن (يؤذن أحدهما قبل الصبح) كما كان يؤذن بلال (والآخر بعده) كما كان يؤذن ابن أم مكتوم، وفائدة الأذان الأوّل ما ذكرنا، والأذان الثاني إعلام الوقت.

وإطلاقه يقتضي أن لا يؤذن الأذانين واحد، وهو كذلك؛ لأنّه صوت واحد، فمن لم يسمعه الأوّل ويسمعه ثانياً لا يعرف أنه قبل الفجر أو بعده، إلا إذا لم يوجد إلا واحد فيؤذن مرتين: أحدهما قبل الفجر والآخر بعده، لكن يميز بينهما بنوع من الهيأة، ولو اقتصر على واحد فها بعد الفجر أولى.

وتجوز زيادة المؤذنين على اثنين، لكن قال في العزيز: "الأحب أن لا يزاد على أربعة؛ لأنّ عثمان الله اتخذ أربعة من المؤذنين، ولم يزد أحد من الصحابة على هذا العدد (٥٠)، وبه قال أبو على الطبري.

<sup>(</sup>١) رواه البيهقي وفي إسناده مقال. ينظر: التلخيص الحير (١/ ٤٥٨).

<sup>(</sup>٢) الوسيط في المذهب (٢/ ٢١).

<sup>(</sup>٣) روضة الطالبين (١/ ٢٠٨).

<sup>(</sup>٤) الشارح ينقل عن كتاب فقهي تارة باسم زاد المسير وتارة باسم زاد الميزان. ولا ذكر له في فهارس الكتب.

<sup>(</sup>٥) الحاوي الكبير (٢/ ٥٨)، والعزيز (١/ ٤٢٥).

قال صاحب الروضة: وأنكره كثير من أصحابنا وقالوا: إنّما الضبط بالحاجة ورؤية المصلحة: فإن رأى الإمام المصلحة في الزيادة على الأربعة فَعَله، وإن رأى الاقتصار على اثنين لم يزد، وهذا هو الأصحّ والمنصوص (١٠).

ويترتب المؤذنون في أذائهم إذا تعددوا والمسجد واحد إن اتسع الوقت لذلك؛ لأنه أبلغ في الإعلام، ولا يوذنون معاً؛ لأنه خلاف المنقول، ولا يتأخر بعضهم عن بعض؛ لئلا يذهب أول الوقت، وإن ضاق الوقت: فإن كان المسجد كبيراً تفرقوا في جوانبه وأذّنوا، وإلا اجتمعوا وأذّنوا، إلا إذا أدى اختلاف أصواتهم إلى التشويش فواحد بالقرعة إن تنازعوا. ويقيم المؤذنون ندباً للأمر به (٢٠)، فإذا أذن جمع أقام الراتب منهم وإن تأخر أذانه؛ لأنّ ولاية ذلك له، وإن لم يكن راتب أقام أولهم أذاناً لسبقه، وإن أذنوا معاً وتنازعوا أقرع بينهم، ويقدم من خرجت له القرعة، فإن أقام غيرُ مستحق الإقامة اعتدّ به، لكنه خلاف الأولى؛ لأنّه مسئّ بأخذ حقّ الغير.

ولا يزاد على مقيم واحد إن كفي، وإلا فيزيد بحسب الحاجة.

ووقت الأذان منوط بنظر المؤذن، فلا يحتاج إلى مراجعة الإمام.

و المعنى فيه أنّ الإقامة سنتها أن يعقبها الصلاة على الاتصال، والصلاة على الإمام، فينبعي أن يكون عازماً إلى الشروع عند تمامها، ولهذا لم يقولوا بترتيب الإقامة عند كثرة المؤذنين؛ لأنّ ما سوى الأخيرة لا تتصل بها الصلاة.

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/ ٢٠٦).

<sup>(</sup>٢) من الرسول الكريم؛ فعن زياد بن الحارث الصُّدَائيِّ، قَالَ: "قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «أَذَّن يَا أَخَاصُدَاءٍ" قَالَ: فَأَذَنتُ، وَذَلِكَ حِينَ أَضَاءَ الفَجرُ، قَالَ: فَلَيَّا تَوَضَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَرَادَ بِلاَلُ أَن يُقِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَرُادَ بِلاَلُ أَن يُقِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُقِيمُ أَخُو صُدَاءٍ؛ فَإِنَّ مَن أَذَنَ فَهُو يُقِيمُ "، مسند أحمد نحرجارقم (١٧٥٣٨)، قال ابن الملقن: والحديث ضعفه يَحيى بن سعيد القطَّان وغيره ورأيت محمد بن إسهاعِيل يُقوي أمره وَيَقُول: هُو مقارب الحَديث. قَالَ: والعَمَل عَلى هَدا عِد أَكثر أهل العلم أَن من أذن فَهُو يُقيم، البدر المنير (٣/ ٤٠٧) الحديث (٣٢).

<sup>(</sup>٣) سنن الترمذي، رقم (٢٠٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٦٣/١)، رقم (٤١٧١).

ويستجب أن يكون المؤذن ممن جعل رسولُ الله على أوبعض صحابته على الأذانَ في آبائه إن وُجد، وكان عدلاً صالحاً له.

#### 安安安

(ويستحب لمن سمع الأذان) والإقامة (أن يقول مثل مايقول المؤذّن) والمقيم وإن لم يسمع الأذان) والمقيم عمن كُره إلا صوته ولا يفهمه، كما صرح به صاحب الإرشاد. وكذا لو كان المؤذن والمقيم عمن كُره ذلك منه كالجنب والمحدث على الأصحّ، وكذا لو لم يسمع إلا آخره فيجب الجميع مبتدأ من أوله، وذلك لما صح عن رسول الله تعليما: «من فعل ذلك دخل الجنة». (١)

ويجب الترجيع أيضاً وإن لم يسمعه، ولايستحب لنحو الأصم ممن لا يسمع الأذان.

ويستوي استحباب الإجابة للمتطهر والمحدث والجنب والحائض وإن انتفى الكمال في غير الأول. ويقطع نحو الطائف والذاكر والقارئ ما فيه ليجيب، فإن ذلك لا يفوت.

ويسن عدم التكلم بغير الإجابة حتى يفرغ.

ويتدارك من ترك التبعية ولو بغير عذر إن قرب الفصل، ويعتد بها على الأشهر.

ولوترتب المؤذنون أجاب الكل مطلقاً،ويكره ترك إجابة الأول، وإن أذنوا معاً كفت إجابة واحدة.

ويكره للمصلي ولو كانت صلاته نفلاً، وكذا لمن يكره له التكلم كقاضي الحاجة والمجامع ومستمع الخطيب، وكذا الذي تنجس فوه، فلو أجاب المصلي بصدقت وبررت، أوقال: "حي على الصلاة" بطلت صلاته؛ لأنّه كلام، لا بها سواها، فإنه أذكار.

(إلا في الحيعلتين) فلا يقول كما يقول المؤذن (فإنّه يقول) في إجابته: (لا حول) من المعصية ومما ليس فيه رضاء الله (ولا قوة) إلى الطاعة ومنها ما دعوت إليه (إلا بالله) أي: بتوفيقه وإرادته، وإنّما يقول ذلك للاتباع؛ لما صحّ في صحيح البخاري(٢٠).

<sup>(</sup>١) صحيح ابن حبان - محققاً (٤/ ٥٨٢)، رقم (١٦٨٥).

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري، رقم (٦١٣)، و سنن أبي داود، رقم (٥٢٧)، سنن الدارمي، رقم (١٢٣٨).

وكذا يحولق فيها لو قال المؤذن: "صلوا في رحالكم" كها قرره الأسنوي (١٠)، وكذا لو أتى بالتثويب: فيقول بعد كل مرة: "صدّقت وبرِرتَ" - بكسر الراء إلا ولى، وقيل: بفتحها - أي: صرت ذا بِرّ، أي: خير كثير.

ويقول بعد كل من كلمتي الإقامة: أقامها الله وأدامها، وجعلني من صالحي أهلها، أو: " اللهم أقمها وأدمها".

(ويستحب للمؤذن ولمن سمع الأذان) أو الإقامة (أن يصلي) ويسلم (على النبي تَلَيُّ عند الفراغ منه) أومن الإقامة؛ لحديث حسن فيه. (٢)

(وأن يقول) بعد الصلاة على النبي: (اللهم رب هذه الدعوة التامة.. إلى آخره)؛ لما صحّ أنه على قال: «من قال ذلك حين يسمع النداء حلت له شفاعتي». (٣)

إعلم أنّ المنقول المأثور من هذه الدعاء في رواية البخاري وغيره هو: "اللهم رب الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً"، وفي رواية بتعريفها، وبعدها: «الذي وعدته» فقط، وقد اشتهر زيادة "الفضيلة والدرجة الرفيعة" وختمه بيا أرحم الراحمين، كما هو في الكتاب، ولا أصل له كما صرّح به صاحب الإرشاد، وأما معنى الدعاء فلا ضرورة فيه فلم نتعرض له.

ويستحب لمن سمع أذان المغرب أن يقول: "اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك

<sup>(</sup>١) المهات في شرح الروضة والرافعي للإسنوي (٢/ ٨٤٦).

<sup>(</sup>٢) لا يقصد الحديث في الصلاة على النبي تي بعد الأذان بل بعد الإقامة، فالصلاة عليه تي بعد الأذان ورد في صحيح مسلم، وقم (٣٨٤)، بل يريد بعد الإقامة، ولم أجد في الصلاة عليه بعد الإقامة حديثاً بعد بحث إلا ما في الفتاوى الفقهية الكبرى (١/ ١٢٩)، ونصّه: "عَن يُوسُفَ بن أسبَاطٍ قال: بَلَغَني أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أُقِيمَت الصَّلاةُ فلم يقلُّل اللَّهُمَّ رَبَّ هذه الدَّعوةِ المُستَجمِعةِ المُستَجابِ لها صَلَّ على مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَزَوَجنا من الحُورِ العِينِ قُلنَ المُحورُ العِينُ ما كان أَزهَدَك فيناً"، ولم يروه إلا أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي الدينوريُ (ت: ٣٣٣هـ) في المجالسة وجواهر العلم، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، - جمعية التربية الإسلامية (البحرين أم الحصم)، دار ابن حزم بيروت لبنان، (٢/ ١١٧)، رقم (٢٥٠ - ٣٤٣٩) وطبع دار الفكر (٦/ ١١٧)، وقال محققه الشيخ مشهور: في إسناده ضعف، وإلا محمد بن أبي بكر أبوب الزرعي أبو عبد الله في جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، تحقيق: شعيب الأرناؤوط عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الثانية (١٤٠٧) فضل الصلاة على محمد خير الأنام، تحقيق: شعيب الأرناؤوط عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الثانية (١٤٠٧).

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري، رقم (٦١٤).

وأصوات دعائك فاغفر لي، وإذا سمع أذان الصبح: اللهم هذا إقبال نهارك وإدبار ليلك..." إلى آخره. وبالله التوفيق.

米安米

تذنيب: نذكر فيه شيئين:

الأول: يستحب أن يكون المؤذن متطوعاً بالأذان لا يأخذ عليه رزقاً ولا أجرة؛ لخبر الترمذي وغيره: «من أذَّنَ سَبعَ سِننِينَ مُحتَسِبًا كُتِبَت له بَرَاءَةٌ من النَّارِ» (١).

ولكلّ من الإمام وغيره من المسلمين على ماقاله البلقيني وصاحب الإرشاد الاستئجار عليه، لكن في استئجار الإمام من بيت المال يغتفر جهالة المدة.

وتبطل إفراد الإقامة بالإجارة؛ لدخولها ضمناً في الأذان، ويجوز جمعها في الإجارة، كذا قال الشيخ ابن حجر.

والثاني: ليحترز المؤذن من أغلاط تبطل الأذان، بل يكفر متعمد بعضها: كمدباء أكبر، وهمزة أشهد، وألف الله، وهاء أشهد، وغير ذالك.

ويحرم تلحينه إن أدى إلى تغيير معناه، أو إيهام محذور: كتخفيف الياء في حي على الصلاة، أو مدِّها.

ويكره أن يقول: حيَّ على خير العمل، سواءٌ فيه أو بعده.

ويسن أن يكون بقرب المسجد، ويكره الخروج منه بعد الأذان وقبل أن يصلى إذا لم يكن عذر. ويصح لنفسه بالعجمية مطلقا، كما صرح به في الإرشاد، وكذا للجمع إن لم يكن فيهم من يحسن بالعربية.

ويستحب تسكين راء التكبيرة الأولى، فإن لم يفعل فالأصحّ الضم.

وبالله التوفيق.

张米安

<sup>(</sup>۱) سنن الترمذي، رقم (۲۰٦)، و سنن ابن ماجه، رقم (۷۲۷) ومسند البزار (۱۱/۱۹۱)، رقم (۹۳۷)، وفي صحة إسناده خلاف و الأكثر على تضعيفه ينظر: البدر المنير (۲/۳۰۶)، وتلخيص الحبير (۲۰۸/۱).

#### شروط الصلاة

(فصل: استقبال القبلة شرط في) صحة (الصلاة) أي: التوجه إلى القبلة، وهي عين بناء البيت الحرام وهو الكعبة؛ شرف الله بقول تعالى: ﴿ فَلَنُو لِيَنَكَ قِلَةٌ تَرْضَلُهَا ﴾ (البقرة: ١٤٤)، ولقول عليه السلام: «هَذِهِ القِبلَةُ» (١٠ حين صلى ركعتين في رحب الكعبة مستقبلاً اليها. سميت الكعبة قبلة؛ لأنّ المصلى يقابلها.

وليس بناء استفعل منه للطلب كما زعم الدميري (٢)، بل لمجرد التأكيد؛ لأنّ نفس الطلب ليس بشرط في الصلاة، نعم، قد يعرض عند عدم التحقق.

والمراد بالتوجه: المحاذاة بالصدر، فلا يكفي إحناء الجبهة ونحوها بدون الصدر، ويكفي العكس، ويتوجه إلى عرصة البيت عند انهدامه - والعياذ بالله - وإن لم يكن فيها شاخص منه؛ لأنّ هواء البيت للخارج عنه منزّل منزلته؛ بدليل صحة الصلاة على أعلى منه كأبي قبيس.

(وذلك عند القدرة)؛ فإن العاجز كالمريض الذي لم يجد من يوجهه إلى القبلة، وكمن على عند القدرة)؛ فإن العاجز كالمريض الذي لم يجد من يوجهه إلى القبلة، وكمن علِق بعود حين الغرق، والذي ربط بسارية مثلاً فمعذور؛ إذ لا يكلف أحد بها لا وسع له فيه (إلا في حالتين) فإنه لا يشترط استقبال القبلة:

(أحدهما: شدة الخوف) كالتحام القتال بشرط كونه مباحاً كما يأي؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَجَالًا أَوْ رُكِّبَانًا ﴾ (البقرة: ٢٣٩)، ويستوي فيه الفرض والنفل.

ولو تعارض القيام والاستقبال قدم الاستقبال، كما لو قدر قائماً إلى غير القبلة وراكباً إلى القبلة وراكباً إلى القبلة وجب الاستقبال راكباً؛ لأنّه آكد من القيام، ألا ترى أنّ القيام يسقط في النافلة بغير عذر بخلاف الاستقبال؟.

وإنها لم يتعرض للقتال وقال: "أحدهما شدة الخوف"؛ ليدخل فيه مها إذا انكسرت السفينة وبقى على لوح منها وخاف الغرق لو توجه، أو خاف من نزوله عن دابته ولو بمجرد الانقطاع عن الرفقة، فإنه يجوز ترك الاستقبال، كها اقتضاه كلامه؛ إذ القتال ليس معتبراً بعينه، بل المعتبر الخوف.

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري، رقم (٣٩٨، ٣٩٨)، وصحيح مسلم، رقم (١٣٣٠) و سنن النسائي، رقم (٢٩١٤).

<sup>(</sup>٢) لم أجد هدا في النجم الوهاج.

(الحالة الثانية النافلة) كالعيدين والرواتب ونحوها، لا الفرائض المكتوبة أو المنذورة إذا سلكناها مسلك واجب الشرع (في السفر) دون الحضر؛ لما يأتي.

(فإنه يجوز للمسافر التنفل في سيره راكباً وماشياً)؛ لأنّ الإنسان قد يكون له أوراد ووظائف، ويحتاج إلى السفر لمعاشه، فلو منع من التنفل مع سيره لفاته أحد الأمرين: أمّا أوراده أومصالح معاشه، وقد روى ابن عمر: «أنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ، حَيثُ تَوَجَّهَت» (١).

(والأصحّ) من القولين (أنه لا يختص ذلك بالسفر الطويل)؛ لإطلاق حديث ابن عمر، وروى مثله عن جابر الله الخاجة كما تمس إلى الأسفار الطويلة تمس إلى الأسفار القصيرة.

والثاني: أنه يختص به؛ كالقصر والفطر.

ومن الأئمّة من قطع بالجواز من غير إجراء القولين، فإذاً حصل طريقان: أحدهما: القطع بالجواز، والثاني إجراء القولين، كما في المتن.

والمراد بالسفر القصير ما إذا خرج إلى حيث لم تلزمه الجمعة لعدم سماعه النداء، كذا قال صاحب الإرشاد.

ثم لما كان في تنفل الحضر خلاف لم يكتف بذكر المسافر فأشار إلى رده مبالغاً بقوله: (وإن اختص ذلك بالسفر)؛ إذ الغالب في حال المقيم اللبث والاستقرار، فلا يجوز ترك الاستقبال.

وقال الإصطخري: يجوز للحاضر أيضاً ترك الاستقبال في التنفل، فيتوجه إلى مقصده في الترددات؛ إذ المقيم محتاج إلى التردد في دار إقامته، قال المتولي: هذا اختيار القفال.

قال الشيخ أبو محمد والنووي: إنَّها اختار القفال بشرط الاستقبال في تردده، لا مطلقاً (٣).

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري، رقم (۲۰۱، ۲۰۰۰، ۱۰۹۴)، وصحيح مسلم، (۲۰۰، ۵۰۲).

<sup>(</sup>٢) مثلا في مسند الشافعي (٢٤) ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٢/ ٥٧٦)، رقم (٤٥٢٢): «... أَخبَرَنِي أَبُو الزُّبَيرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بنَ عَبدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهَ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ النَّوَافِلَ فِي كُلِّ جِهَةٍ». (٣) البيان (١/ ١٥٦)، والعزيز (١/ ٤٣٢).

(ثم إن كان الراكب يقدر على الاستقبال وإتمام الركوع والسجود) من غير ضرر (بأن كان في مرقد) وهو: الهودج الواسع الذي يمكن الرقود فيه، ويقال له: محارة أيضاً (لزمه الاستقبال) و إتمام الركوع و السجود؛ إذ لا مشقة فيه، فأشبه راكب السفنية.

وعلى هذا فلو اقتصر على الإيماء كان بمثابة المتنفل على الأرض إذا صلى مضطجعاً مقتصراً على الإيماء، وفي جوازه وجهان مذكوران في العزيز (١)، وسنذكر لك في بحث المتنفل إن شاء الله.

وفي وجه حكاه القاضي ابن كج: أنه لا يلزم الاستقبال ولا إتمام الركوع والسجود في المرقد؛ كما لا يحب على راكب السرج، قال صاحب الروضة: وهو المنصوص. ٢٠٠

وقال ابن كج: شتان بين المرقد والسفنية؛ لأنّ حركة راكب السفنية لا يؤثر فيها، وحركة راكب الدابة يؤثر في المرقد، فيخاف الضرر. (")

إعلم أنّ الشافعي على ألحق راكب السفنية بمتمكن الأرض حيث قال: أنه لا يجوز له ترك الاستقبال وترك اتمام الركوع والسجود لسهولته عليه.

ثم استثنى صاحب العُدة مسيّرها- وهو من له دخل في سيرها وإن لم يكن رئيس الملاحين - فقال:

ولا يلزمه التوجه في جميع صلاته ولا إتمام الأركان؛ لأنّ تكليفه ذلك يعطله عن العمل أو التنفل، وبه قال النوي في الروضة والتحقيق وفي شرح المهذب وتبعه صاحب الإرشاد وجمع من المتأخرين، وصحح المصنف في الصغير عدمه، وعبر عن الاستثناء بـ" قيل.

هذا كله في من يقدر على الاستقبال وإتمام الركوع والسجود.

(وإن لم يقدر) الراكب على الاستقبال وإتمام الركوع والسجود في جميع صلاته: كأن

<sup>(</sup>١) العرير (١/ ٤٣٨).

<sup>(</sup>۲) روصة الطالبين (۱/۲۱۳).

<sup>(</sup>٣) العزير شرح الوجيز (١/ ٤٣٨).

<sup>(</sup>٤) المجموع شرح المهذب (٣/ ٢٣٥)، وروضة الطالبين (١/ ٢١١).

صلى على سرج أو إكاف ونحوهما (فالأصح) من الأوجه (أنه إن كان يسهل عليه الاستقبال) بأن كانت الدابة واقفة وسهل عليه أداؤها أو انحرافه عليها إلى القبلة، أو كانت سائرة لكن زمامها بيده (وهي ذلولة يلزمه الاستقبال في التحرم)؛ ليكون الابتداء على صفة الكال؛ فقد روى أنس عن رسول الله وله الله وأنه كان إذا سافر وأراد أن يتطوع، استقبل القبلة بناقته وكبر شم صلى حيث وجهه ركابُه» (١٠).

(وإلا) أي: وإن لم يسهل عليه: بأن كانت صعب الإدارة غير ذلولة، أو كانت مقطرة أو غير متلاجمة (فلا يلزمه) الاستقبال في التحرم لدفع المشقة، واختلال أمر السير عليه، ولهذا رخصنا في ترك الاستقبال في دوام الصلاة.

والثاني: أنه يلزمه الاسقبال مطلقاً، أي: سهل عليه أو لم يسهل؛ ليقع إبتداؤها على الكهال ثم يخفف الأمر عليه في الدوام، كها أنّ النية يشترط اقترانها بالتكبير ولايشترط في دوام الصلاة، فعلى هذا الوجه لو تعذّر الاسقبال في تلك الحالة لم تصح الصلاة.

وأجيب: بمنع القياس للفارق، وهو أنّ عدم النية لا يجامع صحة الصلاة أصلاً، وترك الاستقبال يجامعها، فيتسامح فيه مالا يتسامح فيها.

والثالث: لا يلزمه مطلقاً كما في الصلاة؛ لأنّ تكليف الاستقبال يشقّ عليه، ويشوّش عليه سيره، وهو ضعيف لا يحتاج إلى الجواب.

والرابع: إن كانت الدابة متوجهة إلى القبلة، أو إلى طريقه أحرم كما هو؛ إذ في الأولى مصاب وفي الثانية نازلة منزلتها، وإن كانت إلى غيرهما لم يجز الإحرام إلا إلى القبلة مطلقاً. وإذا شرطنا الاستقبال عند التحرم ففي اشتراطه عند السلام وجهان: أشار إلى الأصح منها بقوله:

(وأنه لا يلزمه) الاستقبال (في غير حالة التحرم)؛ لأنّ صلاته وقع أولا بالشرط، فجعل ما بعده تابعاً له.

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود، رقم (۱۲۲۵)، و مسند أحمد، رقم (۱۳۱۹) وسنن الدارقطني، رقم (۱۶۷۸) الحديث صحيح وإسناده حسن، ينظر: تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (۱/ ۲۸۰).

والثاني: يشترط في السلام أيضاً؛ إذ هو أحد طرفي الصلاة، فاشترط الاستقبال فيه كالتحرم. والأصحّ عدم الاشتراط كما في سائر الأركان.

(وصوبُ الطريق) أي: جهة مقصده (بدلٌ عن القبلة في حقه) أي: في حق المسافر الراكب الذي لا يقدر على الاستقبال في جميع صلاته، وذلك لأنّ المصلي لا بدّو أن يستمر على جهة واحدة ليجمع شمله ولا يشوش فكره، وجعلت تلك الجهة جهة الكعبة لشرفه، فإذا عدل عنها لحاجة السير فيلزمه الجهة التي قصدها؛ محافظة على ذلك المعنى.

ثم الغالب في الطريق أن لا يستقيم، بل يشتمل على اعوجاجات ومعاطف تلقاها السائر يمنة ويسرة فيتبعها كيفها كانت حاجة السير.

وأفهم قوله: "صوب الطريق" أنه لايشترط سلوكه في نفس الطريق؛ إذ المسافرقد يعدل منه لزحمة أو غبار أو مريدا للتخلي، فاعتبر جهة المقصد دون نفس الطريق.

(فلا يجوز أن ينحرف عنه) أي: عن صوب طريقه (إلا إلى القبلة)؛ لأنّها الأصل، فإن أنحرف إلى غيرها عامداً عالماً مختاراً بطلت صلاته، وناسياً أو جاهلاً أو ظاناً بأن المنحرف اليها القبلة أو مكرهاً فلا إن عاد قريباً إلى القبلة، وإلا بطلت على الأصح.

وقال الشيخ أبو محمد: لا تبطل في الكل وإن لم يعد قريبا إلا في العمد والعِلم والاختيار معهما؛ لأنّه معذور.

ثم ما ذكره من جواز انحرافه إلى القبلة: فإن كان على اليمين أو اليسار فجوازه ظاهر لا مشاحّة فيه، وإن كان على الخلف فالذي يقتضية كلام صاحب الإرشاد والإسنوي وغير هما: أنه إن كان عامدا بطلت صلاته؛ لتخلل المنافي لهيئة الصلاة، وفي كلام المتولى ما يخالفه، والأصحّ البطلان (۱).

فعلى هذا فكلام المصنف محمول على الحالتين لا على الخلف، أو يقال: الانحراف إنّها يستعمل عرفاً عن اليمين والشيال، أمّا في الخلف فيقال: "التفت خلفه"، ولايقال: "انحرف"، فعلى هذا لا يحتاج إلى تخصيص.

<sup>(</sup>١) المهات (٢/ ٤٧٧).

ويتفرع على قوله: "صوب الطريق..الخ" أنه ليس لراكب التعاسيف" ترك الاستقبال في شيء من صلاته، وهو الهائم الذي يستقبل تارة ويستدير أخرى: كالمتردد في طلب ضالة مثلاً؟ إذ ليس له صوب ومقصد معين.

واعلم أنه لا ينفي عنه (٢) التنفل راكباً مطلقاً في سيره كما وهم بعضهم، بل إنّما ينفي جواز ترك الاستقبال، فيجوز له التنفل إذا كان مستقبلاً في جميع صلاته، سواءٌ كانت دابته سائرة أو واقفة؛ كما صرح به المصنفُ في العزيز، والنوويُّ في الروضة، وغيرُهما (٣).

ولو كان له مقصود معلوم لكن لم يسر في طريق معين فهل يتنفل مستقبل صوبه؟ جهان:

أظهرهما: نعم؛ لأنَّ له مقصداً معلوماً، والأصلُ وصولُه بذلك الطريقِ مقصدَه.

(ويوميء) الراكب الذي لم يقدر على إتمام الأركان (بالركبوع والسجود) بالانحناء؛ إتيانا بالعبادة بقدر الإمكان (ويجعل السجود أخفض من الركبوع) ليميز بينهما.

ولايلزمه وضع الجبهة على السرج ونحوها؛ لما فيه من المشقة وخوف الضرر.

وقد ثبت عن فعل النبي على الإيهاء دون غيره (١).

قال الإمام: ولا يجب عليه بذل وسعه في الانحناء؛ لتعسر ذلك (٥).

(وإن كان) المسافر (ماشياً فالأصحّ) المنصوص عليه من الأقوال (أنه يتم الركوع والسجود) ولايقتصر على الإيماء؛ لسهولة الأمر عليه، بخلاف الراكب؛ فإن إتمامها عسير عليه.

هكذا أطلق الناقلون، لكن قال الأوزاعي: هذا إذا لم يكن زمن وحل وثلج، فإن كان

<sup>(</sup>١) قال في الصحاح: "العسف والتعسف: الأخذ في غير الطريق"، والظاهر أنَّ راكب التعاسيف حيث ذكره الأثمة استعارة يشمل الراكب والماشي، فلا يحسن ذكر الماشي بعده، كها ذكره صاحب الأنوار.

 <sup>(</sup>٢) الضمير راجع إلى راكب التعاسيف، لا للمسافر أو الراكب، والظاهر أن هذا شرح لغير عبارة المحرر، وهو قول الغزالي في الوجيز: وَلاَ يُصلِّي رَاكِبُ التَّعَاسِيفِ. ينظر: العزيز (١/ ٤٣٣)

<sup>(</sup>٣) العزيز (١/ ٤٣٦).

<sup>(</sup>٤) مسئد أحمد، رقم (١١٧٠١).

<sup>(</sup>٥) نهاية المطلب (٨٢/٢).

فيقتصر على الإيهاء؛ لأنّ السجود على الوحل و الثلج أشق من وضع جبهة الراكب على السرج ونحوه، فإذا سامحوا هناك فهنا أولى.

(ويستقبل القبلة فيهم) أي: في الركوع والسجود؛ لسهولة الدوران والانحراف عليه، (وفي التحرم) كالراكب الذي يسهل عليه الاستقبال، بل لا خلاف في وجوب الاستقبال عند التحرم هنا، بخلاف ثمة، على ما صرح به في العزيز (۱)، (ولا يمشي إلا في حال القيام والتشهد) لطول زمانها.

ومن القيام الاعتدال، وفارق الجلوس بين الجدتين؛ فإنّ مشي القائم أسهل، فسومح له فيه قدرما يأتي بذكره، ومشي الجالس لا يمكن إلا بالقيام، وهو غير جائز، فلزم التوجه.

وقضية ذلك أنه لو كان يزحف له ويحبو؛ لعجزه عن المشي جاز له ذلك في الجلوس بين الجدتين، وهو محتمل.

والثاني: لا يمشي في حال التشهد، بل يقعد ويسلم، وبه قال الشيخ أبو محمد محكيا عن النص أيضاً، وتابعه ابنه الإمام والغزالي، ونفى الشيخ أبو حامد والشيخ أبو الحسين وأبو سعيد المتولي ما حكوا عن النص وقالوا: لم يثبت ذلك، بل المذهب أنه يمشي في حال التشهد كالقيام (٢٠).

والثالث: أنّ الماشي لا يلبث ولا يضع جبهته على الأرض، بل يومي، راكعاً وساجداً كالراكب؛ لأنّ كثرة اللبث قد يفضي إلى الانقطاع عن الرفقة ويشوش عليه أمر السفر، وبه قال ابن سريج.

وعلى هذا فيجعل السجود أخفض من الركوع كالراكب، ولايقعد في التشهد قطعاً، ولا يجب عليه الاستقبال في السجود والركوع، وحكمه في التحرم حكم الراكب الذي بيده زمام دابته وهي ذلولة.

فرع: [في أحكام تتعلق بالراكب والراحلة] يجب أن يكون ما يلاقي الراكب وثيابه طاهراً، فلو بالت الدابة أو وطئت نجاسة لم يضرّ؛ لأنّه ليس حاملاً لها أو ملاقياً، بل

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ٨٣)، و العزيز (١/ ٤٣٩).

<sup>(</sup>٢) العزيز (١/ ٤٣٩).

لو كان السرج نجساً وألقى عليه ثوبا طاهراً و صلّى عليه جاز.

أمّا لو أوطأ الدابة نجاسة فالذي يقتضيه كلام الجمهور أنّ ذلك لا يضرّ؛ كما لو وطئت بنفسها. وقال المتولي في التتمة: لو سيّرها على النجاسة عمدا بطلت صلاته؛ لإمكان التحرز عنها.

و أمّا الماشي فلا خلاف في أنه لومشي على نجاسة قصداً بطلت صلاته؛ لأنّه يصير ملاقيا لها بخفّه الملبوس، أو رجله الحافية.

ولا تجب المبالغة في التحفظ والاحتياط في المشي؛ إذ النجاسة تكثر في الطرق، وتكليف ذلك يشوش أمر السير.

ولو انتهى إلى النجاسة ولم يجد معدلاً، للإمام فيه احتمال إن كانت يابسة، وإن كانت رطبة فمشى عليها بطلت صلاته وإن كان من غير قصد؛ لأنّه يصير حاملاً للنجاسة. ويبطل صلاة الماشي بعدو إن حصل منه بلا حاجة.

وكذا صلاة الراكب بالإعداء من غير حاجة يقتضيها الإعداء؛ لوجب الاحتراز عن الأفعال التي لايحتاج اليها.

بخلاف العدو والإعداء لحاجة: كخوف مجرد الانقطاع عن الرفقة، فلا يضرّ وإن كثر. وكذا لو ضربها أو حرّك رجليه لتسير.

وظاهر كلامهم أنه يسامح في غير العدو والإعداء وإن جاوز عادة مشيه أو مشي دابته؛ تسهيلاً عليه.

ولابد من دوام سيره وسفره، فلو وصلت سفينته دار إقامته، أو نوى الإقامة امتنع الترخص. وكذا لو وصل المنزل في خلال صلاته نزل وجوباً ما لم يمكنه الإتمام عليها إلى القبلة، والماشي يتمها متمكناً.

فلو مرّ ببلده مجتازاً فله إتمام الصلاة راكباً، فإن كان له بها أهل، فهل يصير مقيماً بالوصل اليها من غير قصد الإقامة؟ فيه قولان: قال النووي أظهرهما أنه لا يصير. (١٠

<sup>(</sup>١) المجموع (٣/ ٢٣٨)، وروضة الطالبين (١/ ٢١٤).

(وأما الفرائض فلا يجوز إقامتها على الراحلة وإن تمكن من الاستقبال وإتمام الركوع والسجود): بأن كان في هودج أو على سرير عليها (إن كانت سائرة)؛ لأنّه لله الله المكتوبة (١٠)، ولأنّ سيرها منسوب اليه؛ بدليل صحة الطواف عليها.

وقيل يجوز كالسفينة الجارية، وأجاب الأوزاعي بالفرق: بأن العدول عن السفنية في أوقات الصلاة يتعسر، بل قد يتعذر، بخلاف الدابة.

نعم، إن خاف من النزول على نحو نفس أو مال وإن قل، أو فوت رفقة استوحش به وإن لم يتضرر كان له أن يصلي الفرض عليها وهي سائرة إلى مقصده ويعيد كما مر(٢).

(وإن كانت) الدابة (واقفة معقولة) أي: مشدودة الساق على باهوها (٢٠) أو على وتد ونحوه (فيجوز) الفريضة عليها؛ لاستقرار المصلي في نفسه، فالراحلة - والحالة هذه - كالعِدل أو المتاع الساقط على الأرض، وبه قال صاحب المعتمد وحسين بن مسعود الفراء وأبو سعيد المتولي والقاضي الروياني وغيرهم.

ولم يتعرضوا لكونها معقولة، حتى قال صاحب الروضة في دقائق المنهاج: الصواب حذف المعقولة في المحرر، كما هو في المنهاج، وكما هو في الشرح الكبير للرافعي وفي التهذيب، وقال سراج الدين ابن ملقن في العجالة: "ولا يشترط أن تكون معقولة وإن توهمه" لفظ المحرر. (1)

وقال الإمام والغزالي: لا تقام الفريضة على الراحلة وإن كان المصلي قادراً على المحافظة على الأركان كلها مستقبلاً وكانت معقولة؛ لأنّه مأمور بأداء الفريضة متمكناً على الأرض أو ما في معناها، وليست الدابة للاستقرار عليها. (٥)

وأجاب الأوّلون: بأنا لا نسلم أنّ المصلي مأمور بالاستقرار على الأرض ونحوها مما

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري، رقم (۱۰۹۸، ۱۰۹۸) وصحيح مسلم، رقم ۳۹)، ۷۰۰)، ولفظها: «كان رسول اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ على الرَّاحِلَةِ.. غير أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عليها المَكتُوبَةَ ». وينظر: سين أبي داود، رقم (١٢٢٤)، و سنن النسائي، رقم (۷۶۶)

<sup>(</sup>٢) لم أجد مسألة مشابهة فيها مر.

<sup>(</sup>٣) كدا في النسخ، والظاهر أنه كلمة كردية.

<sup>(</sup>٤) ينظر:ُعجالة المحتاج (١/ ١٨٦)، والتهذيب (٢/ ٦١)، ودقائق المنهاج للنووي (٩).

<sup>(</sup>٥) نهاية المطلب (٢/ ٧٠)، والوسيط في المذهب (٢/ ٦١)، والعزيز (١/ ٤٢٩).

يصلح للاستقرار، بل هو مأمور بالاستقرار في نفسه، ولا ينافي ذلك على الدابة إذا وقفت.

والأرجوحة المعلقة بالحبال على هذا الخلاف:

فيصح الفرض عليها إذا اسقبل وأتم ركوعه وسجوده عند الأولين، دون الآخرين.

وكذا لو حمل رجالٌ سريراً وعليه مصلي الفرضِ: فعند الأولين ''كِجُوز؛ لأنّه مستقر وسير السرير منسوب إلى حامله، وعند الآخرين لا يجوز؛ لأنّه محمول الناس، فكان كمحمول البهائم.

والفرائض في السفن مجزئة بالاتّفاق؛ لبقاء الإنسان فيها شهراً أو دهراً.

والزوارق إن كانت مشدودة فتصح فيها بلا خلاف.

وإن كانت جارية فللإمام فيها تردد واحتمال؛ لأنّه يكثر الأفعال بالجريان، وهو قادر على دخول الشط.

ولم يزد المصنف في العزيز وغيره على نقل ذلك التردد٠٠٠.

لكن النووي صرح في الروضة وشرح المهذب بصحة الفرائض فيها كالسفن ٢٠٠٠.

ولا فرق بين المقيم ببغداد وغيره، على ما صرح به الشيخ الإسنوي في المهات(١).

ثمّ الكلام في المصلى على الأرض، وله أحوال:

أحدها: أن يصلي في جوف الكعبة فابتدأ بها فقال:

(ومن صلى في جوف الكعبة) فريضة أو نافلة، فيصح كلاهما كها هو في الخارج، خلافاً لمالك وأحمد (٥).

<sup>(</sup>١) منهم إمام الحرمين. ينظر: نهاية المطلب (٢/ ٧٦).

<sup>(</sup>٢) العزيز (١/ ٤٣٠) و نهاية المطلب (٧٤ ٧٤).

<sup>(</sup>٣) المجموع شرح المهذب (٣/ ٢٤٢)، وروضة الطالبين (١/ ٢١٠)

<sup>(</sup>٤) نقل ذلك عن الروضة ينظر: المهمات (٢/ ٤٧٤)، وكفاية النبيه (٣/ ١٢).

<sup>(</sup>٥) في رواية مدهب أحمد هو الصحة، وهو الراجع من مذهب مالك سواءٌ كَانَت الصَّلاةٌ فَرضًا أَو نفلاً قَالهُ اللّخمِيُّ، وَالْمَشَهُورُ جَوَازُ النَّفلِ دُونَ الفَرضِ. ينظر: حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن، عبي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (نسبة إلى بني عدي، بالقرب من منفلوط) (المتوفى: ١٨٩ هـ)، المحقق. يوسف الشيخ عمد البقاعي، الناشر: دار الفكر - بيروت، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ( ١٦٦ /١)، ومسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، لإسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (المتوفى: ٢٥١هـ)، الناشر: عهادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٥٠هـ)، والإنصاف (١/٢٢٦)، والمعنى (١/٢٦٤).

قال النووي في زيادات الروضة: "قال أصحابنا: والنفل فيها أفضل منه خارجها، وكذا الفرض إن لم يرجُ جماعة، فإن رجاها فخارجها أفضل" ('') لشرف المحل، بخلاف ما إذا رجى جماعة خارجها؛ لأنّ المحافظة على فضيلة يتعلق بنفس العبادة أولى من الحافظة على فضيلة يتعلق بنقس أيّ جدار من الحافظة على فضيلة يتعلق بكانها. ثم إذا جوزنا الصلاة فيها (استقبل أيّ جدار شماء)؛ لأنّها أجزاء البيت، لكنه إلى محاذاة الحجر أفضل للتأسي.

(وله أن يستقبل الباب إن كان مردوداً)؛ لأنّ باب البناء معدود من اجزائه؛ بدليل دخوله في بيعه.

(وإن كان) الباب (مفتوحاً فيشترط) لصحة الصلاة (أن يكون العتبة) أي: التي عليها صرّارة الباب (شاخصة) أي: مرتفعة (بقدر ثلثي ذراع) بذراع الآدمي (إلى ذراع) أي: قدر مؤخرة الرحل، فإنها لا تزيد على ثلثي ذرع إلى ذراع؛ قياساً على السترة، وقد ورد الحديث في السترة بذلك (٢٠)، فصار مؤخرة الرحل أصلاً لذلك الكلام، ولا شك أن يقع الاختلاف فيها، فتعبيره بهذا العبارة لأجل المخالفة في المؤخرة، لا كما قيل: ثلثي ذراع في الطول إلى ذراع في العرض.

قال الإمام في النهاية والمصنف في العزيز: كأنّ الأئمّة راعوا في الاعتبار لهذا القدر أن يكون في جلوسه يسامت بمعظم بدنه الشاخص، ويكون في القيام خارجاً بمعظم بدنه عن المسامتة. (٢)

ثم إذا صححنا صلاته فلا فرق بين أن يكون قريباً من الشاخص، أو بعيداً فوق ثلاثة أذرع فاكثر، أو خرج بمعظم بدنه عن محاذاة الشاخص؛ لأنّه متوجه ببعضٍ جزأً، وبباقيه هواها تبعاً.

ويشترط أن يكون ذلك الشاخص من أجزاء البيت كشجرة نبت فيها، أو عصا مستمرة، أو تراب جمع من أجزائه، دون ما يلقيه الريح وإن سواه في منخفض البيت ثم أخرجه.

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/٢١٤). ونهاية المطلب (٢/ ٨٩).

<sup>(</sup>٢) صحيح ابن حبان محققا (٦/ ١٤١)، رقم (٢٣٧٩)، وسنن أبي داود، رقم (٦٨٥)

<sup>(</sup>٣) نهاية المطلب (٢/ ٨٩)، والعزيز (١/ ٤٤٢).

وإن لم يكن الشاخص بقدر المذكور، أو كان لكن ليس من بناء البيت لم تصح الصلاة بالتوجه إليه.

وقال الصيمري والبلقيني: يكفي أصل الشخوص ولا يشترط القدر المذكور؛ لأنّه توجه ببعضه بعضا من أجزائه.

وقال الشيخ أبومحمد والد الإمام وأبو سعيد المتولي: يشترط أن يكون الشاخص بحيث لم يخرج عن سمته المصلي قائمًا وقاعداً، والمذهب الأول.

وكذا الحكم لو انهدم الشاخص بانهدام البيت. حاشاه.

ولا يعتبر في حقه هواءُ البيت؛ لأنَّه فيه، والهواء إنَّها يعتبر في حق الخارج، كما أشرنا اليه.

الحالة الثانية: أن يكون على السطح، ففي الجواز عليها وجهان:

أحدهما: لا يجوز؛ لاستعلائه على الكعبة، فيكون تاركاً للأدب والتوقير.

وأصحها: الجواز مع الكراهة كما ذكرنا في الأماكن.

ولم يتعرض المصنف لذلك فقال:

(وإن صلى على سطحها فينبغي أن يكون بين يديه شيء من بنائها بقدر المذكور) فإن لم يكن لم يجز (على الأظهر) من الوجهين؛ لأنّه - والحالة هذه - مصلٍ على البيت، لا إلى البيت.

والثاني: يجوز كما لو صلى خارج البيت متوجهاً إلى هواه.

والمذهب الأول. فلو وقف في آخر السطح وتوجه إلى الجانب الآخر، وكان الجانب الذي وقف فيه أخفض من الجانب الذي استقبل جاز.

ولو نبت حشيش على السطح وعلا قال الإمام: لا حكم لها في الاستقبال؛ لأنّه قريب الزوال. وقال صاحب التهذيب: يجوز؛ كالشجرة، قال المصنف في العزيز: "وقول الإمام أظهر. (١) ولو غرز عصا وتوجه إليها فوجهان:

أحدهما: يجوز؛ لحصول الاتصال بالمغرز، ألا ترى: أنّ الأوتاد المغروزة تعدّ من الدار في البيع؟

التهديب (٢/ ٦٥)، و نهاية المطلب (٢/ ٩٠)، والعزيز (١/ ٤٤٣).

والثاني: . وعليه الفتوى . لا يجوز؛ كما لو وضع متاعاً بين يديه، ومطلق الغرز لا يوجب كون المغروز من البناء، بخلاف الأوتاد؛ فإن العادة جرت بغرزها للمصالح، فتعدمن البناء.

والوجهان إنَّما يجريان في الغرز المجرد، أمَّا لو كانت مبنية كفت للاستقبال.

وللإمام فيه تردد (١٠)؛ لأنّ بدن المصلي يخرج عن سمتها من طرفين، فليكن على الخلاف فيمن وقيف عند ركن البيت وبعضه خارج عنه وسيأتي.

لكن قال صاحب الروضة: ظاهر كلام الأصحاب القطع بصحة الصلاة في مسأله العصا؛ لأنّه يعدّ مستقبلا، بخلاف مسألة طرف الركن (٢).

الحالة الثالثة: أن يكون المصلي في المسجد الحرام.

فيجب عليه لا محالة استقبالُ عين الكعبة؛ لأنّه قادر على ذلك، فلو وقف في مقابلة ركن وخرج ببعض بدنه ففي جوازه وجهان: أحدهما: يجوز؛ لحصول أصل الاستقبال. وأصحها لا يجوز؛ لأنّه يصدق أن يقال: ما استقبل الكعبة، إنّا استقبلها بعضه.

ولو امتد الصف وخرج بعضه عن سمتها بطلت صلاة الخارجين إن قرب الصف؛ إذ لا يسمَّون: مستقبلين.

وأما الصف البعيد عنها فتصح صلاتهم وإن طال من المشرق إلى المغرب، لكن مع انحراف فيه، أو كان بين الصف والكعبة قدر سمتها مراراً؛ لأنّ صغير الجرم كلما زاد بعده زادت محاذاته، كالنار الموقدة من بعد، وكغرض الرماة.

الحالة الرابعة: أن يكون خارج المسجد:

وهو أمّا بمكة، أو بمدينة رسول الله على حرسها الله تعالى، أو بغيرهما من البلدان وطرف المسلمين:

فالمكي: إن كان يعاين الكعبة كمن على جبل أبي قبيس صلى إليها معاينة، وله أن

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (١/ ٨٩).

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/ ٢١٥)

يبني محراباً على مقابلتها ويصلي إليه أبداً؛ لأنه يستيقن الإصابة، ولا يلزمه في كل صلاة معاينتها، وإذا لم يعاين الكعبة ولا يتيقن الإصابة فيستدل بها أمكنه ويسوي محرابه بناءً على الأدلة، هذا ما نقله المصنف عن الغزالي، والشيخ أبي يحيى اليمني، وهو عن العراقيين، ثم قال ناقلا عنهم: لا يكلف الرقي إلى سطح الدار مع إمكان العيان، واعتمدوا فيه ما صادفوا أهل مكة عليه في جميع الأعصار، قال: وفيه نظر؛ لأنّ الاجتهاد بمكة مع إمكان العيان بعيد (').

وأما المدني: فمحراب رسول الله على بمنزلة الكعبة له؛ إذ ما أقرّه رسول الله على فهو صواب قطعاً، فمن يعاينه يستقبله أو يسوي محراباً بحياله إعياناً واستدلالاً، كما ذكرنا في الكعبة، ولا يجوز أن يطلب جهة أخرى بالاجتهاد.

وأما سائر البلاد والبقاع: فكل بقعة صلى فيها رسول الله وضبط فيها المحاريب فكالمدينة، حتى لا يجوز الاجتهاد فيها لاجهة، ولا يمنة ويسرة.

وما لم يصلِّ فيها رسول الله ﷺ لكن نشأ فيها قرون المسلمين ونصبوا المحاريب فلا يجوز الاجتهاد فيها في الجهة.

وأمّا الاجتهاد في التيامن والتياسر: فالذي رجّحه الأكثرون أنه يجوز؛ لأنّ الخطأ في الجهة مع استمرار الناس واتفاقهم ممتنع، ولكن الخطأ في الانحراف يمنة ويسرة مما لايبعد، وكان عبدالله بن المبارك (٢) يقول حين رجع من الحج: تياسروا، تياسروا يا أهل مرو. (٢)

والشاني: لا يجوز؛ لأنّ احتمال أصابة الخلق الكثير أقرب إلى الصواب من احتمال

<sup>(</sup>١) العزيز (١/ ٤٤٤)، ونهاية المطلب (٢/ ٩٢).

<sup>(</sup>٢) عبد الله بن المبارك، أبو عبد الرحمن المَروَزِيّ، شَيخُ الإسلَامِ، عَالَمُ زَمَانِهِ، وَأَمِيْرِ الْأَنْقِيَاءِ فِي وَقتِهِ، من شيوخه: هشام بن عروة، ومن تلاميذه: الثوري، مات بهيت في سنة نيف وثهانين وماتة. ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص: ٩٤)، وتاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (١٠/ ١٥١)، رقم (٥٣٠٦)، ومشاهير علهاء الأمصار (ص: ٣٠٩)، رقم (١٥٦٤)، وسير أعلام النبلاء ط الرسالة (٨/ ٣٧٨)، رقم (١١٢).

<sup>(</sup>٣) التفسير الكبير (٤/ ١٠٨). والعزيز (٣/ ٢٢٤). وتفسير غرائب القرآن (١/ ٤٣٠).

أصابة الواحد، هذا إطلاق الجمهور، وفصّل القاضي الروياني وابن يونس القزويني (۱) وغيرُ هما بين البلاد بعد المدينة: فجعلوا قبلة الكوفة صواباً يقيناً كقبلة المدينة؛ لأنّ قبلة الكوفة صلى عليه علي كرم الله وجهه مع عامة الصحابة على ، ولا اجتهادَ مع اجتهاع الصحابة على .

ثم اختلفوا في قبلة البصرة: فمنهم من قال: هي صواب أيضاً كقبلة الكوفة، ومنهم من جوز فيها الاجتهاد، وفرق بأن قبلة الكوفة نصبها على كرم الله وجهه، وقبلة بصرة نصبها عبية بن غزوان.

ولاشك أنّ الصواب في فعل عليٍّ أقربُ من فعل عتبة.

وفي كلام المصنِّف في العزيز ما يُشعر بعدم الفرق بين كوفة وبصرة لكثرة من دخلها من الصحابة. (٢)

وكان علي كرم الله وجهه إذا دخل البصرة اعتمد قبلة عتبة بن غزوان. (٣)

## ثم الكلام في المستقبل:

اعلم أنّ المصلي إمّا يقدر على معرفة القبلة، أو لا يقدر، ثـم القدرة يحصل إمّا يقيناً أو ظنا: وسترى تفصيل ذلك في شرح هـذا إن شـاءالله.

<sup>(</sup>١) هو شَرفُ الذّينِ أَبُو الفَضلِ أَحَدُ ابنُ كهال الدين مُوسَى ابنِ رَضِيِّ الذّينِ يُونُسَ بنِ مُحُمَّدِ الإربِلِيُّ، ثُمَّ المَوصِلُّ، الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ "شَرحِ التنبيه". وَقَدِ اختصرَ "الإحيَاءَ" مَرْتَينِ، وَلَهُ مَخفُوظَاتٌ كَثِيرَةٌ وَذِهنٌ وقاد، مَاتَ كَهلاً فِي حَيَاةٍ أَلِيهِ فِي سَنَة اثنتَينِ وَعشرِينَ وَسِتَّ مائَةٍ. ينظر: سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٦/ ١٩٥)، رقم (٥٧٧٩)، وطبقات الشافعية ـ لابن قاضي شهبة (٢/ ٧)، رقم (٣٧٢)، والوافي بالوفيات (٨/ ١٣١).

<sup>(</sup>٢) العزيز (١/ ٤٤٥ ٢٤٦).

<sup>(</sup>٣) العزيز (١/ ٤٤٥)

ويتفرع على هذا ما لو استقبل الججر بكسر الحاء، فإنه لا يجوز وإن أعيد البيت على قواعد إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة السلام؛ لأنّ كون الججر من البيت ظني؛ لثبوته بالآحاد، وذلك لا يكتفى به في القبلة، فلا يجوز العدول من اليقين اليه، ومثله الشاذروان(١٠).

قوله: "ولا التقليد" أراد تقليد عدد لم يبلغ حد التواتر؛ فيجوز له الاعتماد على خبره؛ لأنّ خبره يفيد العلم كالمعاينة.

(إن لم يقدر على معرفتها) يقيناً: بأن كان بينه وبين الكعبة حائل (ووجد ثقة) من حرّ أو عبد، رجل أو امرأة، لا الصبي ولو كان عميزاً على الأصحّ، ولا الفاسق على الصحيح، ولا الكافر قطعاً (بشرط أن يخبره عن علمه) دون اجتهاد (أخَذ بقوله) ولا يجتهد؛ كما إذا أخبر بطلوع الفجر عند اشتباه الوقت عليه، وكذا في الحوادث إذا روى العدل خبرا يؤخذ به، سواء أخبره برؤية الكعبة والمحراب المعتمد، أو قال: رأيت القطب ونحوه، أو الجمع الكثير من المسلمين يصلون هكذا، ففي كل ذلك يمتنع الاجتهاد، بل يعتمد خبره.

فإن علم أنه يعلم ولم يخبره لزمه سؤاله حيث لا مشقة عليه فيه على المعتمد، ويسأل من دخل داره ولا يجتهد، نعم إن علم أنّ صاحب الدار إنّما يخبره عن اجتهاده امتنع عليه تقليده، كما هو ظاهر.

والأعمى يعتمد المحراب إن عرف بلمسه؛ لأنّ ظهور الدلالة بمنزلة الأخبار له، وكذا البصير إذا دخيل المسجد في ظلمة، هكذا ذكره المصنف وصاحب التهذيب والروضة وغيرُهم (٢).

وقال صاحب العدّة: إنّها يعتمد الأعمى على اللمس إذا شاهد محراب المسجد قبل العمى، أمّا لو لم يشاهد فلا يعتمد عليه.

ولـو اشتبهت عليـه طبقـات لمسـها فـلا شـك في أنـه يصـبر حتـي يجـد مـن يخـبره عنـه

 <sup>(</sup>١) والشاذروان -وهو الجدار القصير المسنم بين اليهانيين والغربي واليهاني دون جهة الباب، وإن أحدث الآن عنده شاذروان - من البيت؛ لأن قريشا تركته منه عند بنائهم الكعبة لضيق النفقة. المنهج القويم (١/ ٥٧٧).

<sup>(</sup>٢) التهذيب (٢/ ٦٦)، والعزيز (١/ ٤٤٧)، والمجموع (٣/ ٢٠٤)، وروضة الطالبين (١/ ٢١٧).

صريحاً، فإن خاف فوت الوقت صلى على حسب الحال وأعاده.

ثم لا شك في أنك تعلم بها ذكرنا أنّ التوجه إلى عين الكعبة شرط مطلقاً: لكن في القُرب يقيناً، وفي البُعد ظناً.

(وإن لم يجده) أي: من يخبره عن علم (وكان قادراً على الاجتهاد فلا يجوز له التقليد)؛ لأنّ المجتهد لايقلّد المجتهد، بل يلزمه الاجتهاد والتوجه إلى جهة يظنّها جهة القبلة.

ولا يحصل القدرة على الاجتهاد إلا بمعرفة أدلة القبلة، وهي كثيرة، قد صنف الأئمّة كتباً منفردة في بيانها، ونحن نذكر بعضها لكي يحصل معرفة ما في بيانها، فنقول وبالله التوفيق: هي أقسام:

## الأول: الرياح، وهي أربعة يمكن الاستدلال بها:

الصباء: وهي التي تهبّ من تلقاء وجهك إذا استقبلت الشرق.

والدبور: وهي التي تهبّ من جانب قفاك إذا كنت كذلك.

والجنوب: وهي التي تهبُّ من جانب يمينك. والشهال: وهي التي تهبّ من جانب يسارك. وأمّا ما سواها وهي: النكباء والعصار والخبوب بالخاء (١) فلا يعتد بها؛ إذ ليس لها مهينة.

فاذا عرفت هذا فاعلم أنّ أهل القادسية وكوفة وبغداد وحلوان وهمدان والري ونيسابور ومرو الرود وخوارزم وبخارى والشاش وفرغان وتون وزوزن وهرات وسرخس وجوزجان وطربار وبلخ وترمذ وصعانيان وما كان من البلاد على سمت ذلك يستقبلون من الكعبة إلى مصلى آدم الله أي: إلى بابها، فيكون لأهل هذه البلاد ريح الصباعلى كتفه اليسرى والشال على كتفه اليمنى أي: قفاه والدبور على صفحة خده الأيمن والجنوب على خده الايسر.

<sup>(</sup>١) لم أجده في المعاجم إلا ما في لسان العرب (٢/ ٤٧٠): والخَبُوب من الخَبَب في السير، وفي منهوات المصنف هنا: الجنوب: الربح التي تقابل الشيال، والشيال هي التي تقابل الجنوب: الربح التي تقابل الشيال، والشيال هي التي تقابل الدبور، والصبا هي التي تهبّ من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار، والنكباء: الربح الناكبة التي تنكب مهاب الربح أي: تعدل. منه، الهامش على اللوحة المرقمة (٤٤١٤) من نسخة مكتبة الشيخ عبد الله الذليلاني.

وأهل بصرة وفارس والأهواز وإصفهان وكرمان وسجستان وبدخشان وجبال قشمير وبعض بلاد جين وخطا إلى شهال بلاد الصين يستقبلون الركن العراقي يجعلون مهب الصباعلى خلف كتفه الأيسر والشهال على أذنه اليمنى والدبور على خده الأيمن والجنوب على عينه اليسرى، وشرق الصين على خلف كتفه اليمنى.

والرياح أضعف الأدلة؛ لكثرة اختلافها.

القسم الشاني: الجبال: والاستدلال بها لا يختلف باختلاف المطالع، بل الغالب أن يكون كل متشرق منها محاذياً لجهة الكعبة في جميع الآفاق، ويستوي فيها التلول والأصول.

القسم الثالث: الأنهار: والاستدلال بها إنها يكون لمن صلى على شطها مستقبلاً بأمارة من محراب وغيره وعلم أنّ النهر مثلا تجري إلى القبلة أو إلى جهة أخرى، شم مشى من ههنا واشتبه عليه الأمر لصلاة أخرى وهو يعلم مجرى النهر فيستدل بها، هذا أقوى ما ذكر فيها.

وقيل: وجه الاستدلال هو أنّ جانب الجنوب من العالم أخفض من جانب الشمال، فإليه تجري الأنهار غالبا فيستدل بها على هذا الوجه.

وقيل: ذلك إنّها هو في أنهار مخصوصه كدجلة، فإنها تجري إلى جانب الشرق، وبديز فإنه يجري إلى جانب المشرق فإنها تجري أيضاً إلى جانب المشرق ولايتعلق بغير هذه الأنهار وجه الاستدلال.

وما قيل: "تقويس الأنهار غالباً إلى القبلة" فما رأيته في الكتب.

القسم الرابع: النجوم: ومنها الشمس والقمر، ووجه الاستدلال بهم لا يخفى.

ومنها القطب الشمالي، وهو كما قال المصنف وغيره: نجم صغير في بنات النعش الصغرى بين الفرقدين والجدي، وهو لا ينتقل سيراً ولا تسييراً؛ لأنّه في مدار الدور الرحاوي، وقال أهل الهيئة: هو نقطة يدور عليها الكواكب بل الفلك.

<sup>(</sup>١) لم أجد اسمها في المعاجم

ومنها الهنعة (١) منزلة من منازل القمر. ومنها بنات النعش الوسطى، ومنها الشولة أيضاً من منازل القمر. (٢)

فالواقفون بالبلاد المذكورة أولاً، إذا كان القطب خلف أذن اليمنى للمصلي وبنات النعش الوسطى إذا طلعت من أذنه إلى كتفه اليسرى والهنعة إذا طلعت من أذنه إلى كتفه اليسرى كان مستقبلاً.

وبالبلاد المذكورة ثانياً إذا جعل القطب على صدغه الأيمن والشولة إذا نزلت للغروب على عينه اليسرى كان مستقبلاً.

والمصلّي ببيت المقدس ودمشق وقبرص وطرسوس وطرابلس وانطاكية وملطة يجعل القطب على كاهله والشولة على عينه اليمني.

والمصلّي بمصر وإسكندرية ودمياط وأرزنجان وما على سمتها يجعل القطب على عاتقه الأيسر والهنعة إذا ارتفعت على صدغه الأيمن.

ومنها القطب الجنوبي وهو في مدار الرحاوي بين مطلع السهيل ومغيبه إذا جعله الواقف على خده الأيمن ببربر وسودان ونومة ودنقلة وجرمى دارملك الحبشة وزبيد وعدن وسحر وصنعا وسبأ وظفار وقلهات وحضرموت وصحار وقصيبته عمان كان مستقبلاً.

والواقف بطانيس وهجر وقطيف وبحرين يجعله في مقابلة عينه اليمني، والواقف بمنصورية السند وكنج وبست وزابل ومولتان يجعله خلف أذنه اليمني، والواقف بخليج وإفرنعنجة وقندهار وكشمير يجعله على كاهله.

ومنها الغميصا والغبور وهما كوكبان في الدور الدولابي، والمجرّة واقعة بنيها، وقد يقال لأحدهما: الشعرى، وللآخر: الجوزا، فاذا بلغا قريباً من الاستواء وجعلها

<sup>(</sup>١) والهنعة. كوكبان أبيضان بينهما قِيدُ سَوط يَطلُعان على إثر الهقعة في المجرَّة وقال بعضهم: الهنعة قوس الجوزاء يرمي بها ذراعَ الأسد، وهي ثمانية أنجم في صورة قوس تهذيب اللغة (١٠٤/)، وإذا طلعت الهنعة: أدرك البسر والتين، وفيه تنقصُ المياه. الأزمنة والأمكنة، المؤلف: لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٢١٤هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ (١٠٤٤/).

<sup>(</sup>٢) فأولُ أنواءِ الشتاءِ الهَنعَةُ، وآخرُها الشَّولَةُ. المخصص (٢/ ٤١٠).

الواقف بمحاذاة عينه اليسرى بديكم وساوة وقم وآمل وكاشان وسارية وسمنان ودامغان واستراباد وبسطام واسفرائن وسبزوار وارمنة ومراغة وتبريز وسلطانية وأبهر وسهرورد وزنجان ونهاوند وشاهو كان مصاباً. (۱)

وإذا انحطاعن الاستواء يجعلهما الواقف بما ذكرنا في محاذاة عنيه اليمني، فمن فعل بعض ماذكرنا في تلك البلاد فقد استقبل جهه الكعبة ظنا، وقدمرٌ أنّ الظن مكفية للبعيد عنها والله أعلم.

ثم القادر على الاجتهاد بها ذكرنا لا يجوز له التقليد كما في الأحكام الشرعية.

(وإن تحيّر في نظره) لخفاء الأدلة عليه لغيم أوظلمة أو تعارضت الأدلة (على أظهر القولين)؛ لقدرتِه على الاجتهاد، وكونِ التحير عارضا قريب الزوال، وهو اختيار ابن القاصّ.

والثاني: أنه يقلد؛ لأنه عجز عن استظهار الصواب بنظره فأشبه الأعمى، وفيه طريقان أخريان: أحدهما: القطع بجواز التقليد.

والثاني: القطع بعدم جوازه، بل يصلي كيف اتفق لحقّ الوقت ثم يقضي؛ لأنّه عذر نادر. وإذا قلنا بجواز التقليد وقلد فوجوب القضاء على وجهين:

أحدهما: - وبه قال المصنف والنووي ومعظم العراقين- أنه لا يقضي؛ لأنّه عاجز عن استبانة الصواب في الوقت، فأشبه الأعمى إذا صلى بالتقليد".

والثاني: - هوالمفهوم من كلام الإمام - أنه يقضي؛ كمن تيمم في الحضر لفقدان الماء. (٣)

قال الإمام في النهاية: ومحل الخلاف في تقليد المتحير إذا ضاق الوقت ويخشى الفوات، أمّا في أول الوقت أو وسطه فيمتنع التقليد لا محالة؛ إذ لا حامة اليه، ثم قال: وفي المسألة نوع احتمال لتشبيهه بالمتيمم في أول الوقت مع العلم بأنّه ينتهي إلى الماء في آخره. (١٠)

(ثم يجب) على المجتهد في القبلة (تجديد الاجتهاد للصلاة الثانية والثالثة) وإن لم

<sup>(</sup>١) الظاهر: "كان مصيباً ".

<sup>(</sup>٢) العزيز شرح الوجيز (١/٤٤٦).

<sup>(</sup>٣) نهاية المطلب (٢/ ٩٤)

<sup>(</sup>٤) نهاية المطلب (٢/ ٩٥).

ينقل عن موضعه (على أظهر الوجهين)؛ سعيا في طلب الحق؛ إذ الثاني إن وافق الأوّل فيقوّيه، وإن خالفه فإنّم المخالفه إذا كان أقوى أدلة، والأخذ بالأقوى واجب.

والثاني: لا يجب؛ إذ الأصل استمرار الظن الأول.

قال الشيخ ابن حجر: ومحله إذا لم يكن ذاكرا لدلائل الأول، وإلا لم يجب الاجتهاد ثانيا وثالثا قطعا. (١)

ومحل الخلاف أيضاً في الفرائض قضاءً وأداءً ومنذورةً، أمّا النفل وصلاة الجنازة فلا يجب التجديد لهما على ما صرح به المصري. (٢)

هـذا كله في القادر على الاجتهاد (وإن كان عاجزاً عن الاجتهاد: فإن كان سبب عجزه أنه لا يمكنه تعلم أدلة القبلة كالأعمى) في البصر؛ لأنّ معظم أدلتها بصرية، أو في البصيرة بحيث لم يبق له أهلية التعلم أصلاً لهرم أوغيره (يقلد) وجوبا (مسلماً مكلفاً عارفاً بأدلة القبلة) كالعامي في الاحكام، وقد قال الله تعالى: ﴿ فَسَنَالُوا أَهْلَ الذِّكُرِ إِن كُنتُمْ لاَنتَالُونَ ﴾ (النحل: ٤٣)، فإن صلى بلا تقليد قضى.

والتقليد هو قبول خبر الغير مستنداً إلى الاجتهاد، حتى إن الأعمى لو أخبره بصير بمحل القطب منه وهو عالم بدلالته، أو قال: رأيت جماعة من المسلمين يصلون إلى هذه الجهة كان الأخذ بمقتضاه قبول خبر لا تقليداً.

ويستوي في المقلد الرجل والمرأة والحر والعبد، فإذا وجد مجتهدين قد اختلفا في الاجتهاد قلد من شاء منها، لكن الأوثق الأعلم عنده أولى، وقيل: يجب، ورحجه في الشرح الصغير.

فإن كان أحدهما أعلم والآخر أوثق فالظاهر استواؤهما؛ لأنّ كلا فيه معنى ليس في الآخر، فيقلد من شاء منهم بلاخلاف.

وقيل: إذا استوى عنده قول اثنين فهو مخير، وقيل: يصلي مرتين إلى الجهتين.

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (١/ ٥٠١).

<sup>(</sup>٢) الشيخ محمود المصري الذي ينقل عنه المصنف مراراً وأشار بكتابه في طبقات الشافعية، ولا يوجد لترجمته ولا لكتابه أثر عندنا.

(وإن تمكن من تعلُّمها) بأن كان بصيراً ذا بصيرة إلا أنه كان جاهلاً في الحال (فالأصح) من الوجهين (أنه يجب عليه تعلم الأدلة ولا يجوز التقليد)؛ بناء على أنّ تعلم الأدلة فرض عين كالصلاة وشر ائطها، وهوما صرح به المصنف في الشرحين والغزالي في الوجيز (۱)، وعلى هذا فلو قلد قضى؛ لتقصيره.

وإذا ضاق الوقت عن التعلم فهو كالعالم الذي تحير في نظره وقدمنا الخلاف فيه.

والثاني: لا يجب عليه التعلم، ويجوز له التقليد؛ بناء على أنّ تعلم الأدلة فرض كفاية كالأحكام الشرعية، ولأنّ الحاجة إلى استعالها نادرة؛ إذ الاشتباه قلما يقع، وعلى هذا فلو قلّد لا يقضى؛ لعدم توجه الوجوب عليه.

وتوسط معظم المتأخرين كالنووي وصاحب الإرشاد والزركشي وسراج الدين بن الملقن والإسنوي والشيخ ابن حجر وقالوا: تعلمُها عند إرادة سفر يقلُّ فيه العارفون بالقبلة فرضٌ عين، وفي الحضر أو في سفر بين قرى بها محاريب معتمدة بحيث لايخرج الوقت قبل المرور على واحدة منها أو يكثر العارفون فيه بحيث يسهل مراجعة ثقة منهم قبل خروج الوقت فرضٌ كفاية. (٢)

وعلى هذا فلو قلد في الحضر أو في سفر هذا شأنه لم يقض؛ لأنّ التعلم عليه والحالة هذه فرض كفاية، وفي ماسواها قضى؛ لأنّه عليه فرض عين حينئذ.

(ومهما صلّى بالاجتهاد) أي: باجتهاد نفسه أو مقلده فيما لو لم يكن أهلاً له (ثم تيقن الخطأ) أي: عرض له ما يمنعه عن الاجتهاد، فيدخل فيه خبر ثقة عن المعاينة (فعليه القضاء) سواء تيقن له جهة صواب أو لم يتيقن (في أصح القولين)؛ لتيقنه الخطأ فيما يأمن من مثله في الإعادة، وبه فارق نحو الأكل في الصوم ناسياً، والخطأ في الوقوف بعرفة؛ لأنّه لا يأمن من مثلها في الإعادة.

والثاني: لا يجب القضاء؛ لأنّه ترك الاستقبال بعذر، فأشبه ما لو ترك حال المضايقة.

وقال بعضهم: القولان فيما إذا تيقن الخطأ مع تيقن الصواب، أمّا إذا تيقن الخطأ دون

<sup>(</sup>١) العزيز (١/٤٤٩).

<sup>(</sup>Y) HARAGE (1/0Y)

الصواب فلا يجب القضاء بلا خلاف؛ إذ لا يأمن في القضاء في الخطأِ أيضاً، فأشبه خطأ الحجيج في الوقوف بعرفة.

وأجاب عنهم إمام الحرمين وقال: التشبيه بخطأ الحجيج غير صحيح؛ لأنّ الخطأ ثمة غير مأمون في السنين المستقبلة بحال، وهنا إن لم يأمن الخطأ في حالة الاشتباه فيمكنه الصبر إلى أن ينتهي إلى بقعة يستيقن فيها الصواب(١).

(وعلى هذا) أي: وعلى القول بوجوب القضاء عند تيقن الخطأ (لو كان في أثناء الصلاة ويتقن الخطأ فعليه الاستئناف) لتحقق ايقاع جزء من صلاته إلى غير القبلة فلا يعتد بها مضى.

وإن قلنا: لا يجب القضاء بعد الفراغ فينحرف إلى جهة الصواب، ويبني إن ظهر له عن قريب؛ لأنّ الماضي معتدُّ به، وإن لم يظهر جهة صواب عن قريب بل بقي متحيراً زمناً بطلت صلاته.

(وإن لم يتيقّن الخطأ) بعد الفراغ (ولكن ظن) الخطأ (بأن تغير اجتهاده عمل بالاجتهاد الثاني ولا يلزمه القضاء) أي: قضاء ماصلى بالاجتهاد الأول؛ إذ الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد؛ ألا ترى أنّ القاضي لو قضى باجتهاده ثمّ تغير اجتهاده لا ينقض القضاء الاول؟.

(حتى لوصلى أربع ركعات إلى أربع جهات لتغير الاجتهاد جاز)؛ لأنّ الأمر بالاستئناف نقضٌ لما أدى من صلاة، والاجتهاد لا ينتقض بالاجتهاد.

وفي وجه: يستأنف إذا تغير اجتهاده في خلال الصلاة؛ لأنّ الصلاة الواحدة لا تؤدى إلى جهتين مختلفين، كما أنّ الحادثات لا يتصور إمضاؤها بحكمين مختلفين.

ولو كانت المؤداة إلى الجهات الأربع صلواتاً أربعاً فالأولى أن يحكم بصحة الكل بلا قضاء؛ لأنّ كل واحدة منها مؤداة باجتهاد لم يتيقن خطأ ولم يختلف الجهات فيها.

ولصاحب التقريب فيها وجهان: أحدهما: أنه يجب عليه قضاء الكل؛ لأنّ الخطأ مستيقن في ثلاث منها ولم يتعين، فهو كما لو فسدت عليه صلاة من صلوات، حكاه صاحب التتمه عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراني.

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ٩٧).

والثاني: أنه يجب عليه قضاء ما سوى الأخيرة ويجعل الاجتهاد الآخر ناسخاً لما قبله.

والمذهب الصحيح الأول.

وتيقنُ الخطأ في التيامن والتياسر كتيقن الخطإ في الجهة على ما صرح به جمهور العراقين وتبعهم المصنف والنووي؛ (١) لاشتراكهما في عدم استقبال العين، وهوشرط يقيناً للقريب وظناً للبعيد كما مر.

تكملة [في أحكام تتعلق باستقبال القبلة بالتقليد]: إذا شرع المقلد في الصلاة بالتقليد ثم قال له عدلٌ: أخطأ بك من قلّدتَه، فلا يُخلو إمّا أن يقول ذلك عن اجتهاد أيضاً أوعن علم أو معاينة فهما حالتان:

ففي الأولى ينظر: إن كان قول الأوّل أرجع عنده لزياده عدالته أوهدايته إلى الأدلة فلا اعتبار بقول الثاني؛ إذ الأقوى لا يرفع بالأضعف، وإن تساويا عنده أولم يعلم أنها سيان أو أحدهما أقوى فكذلك.

وإن كان قول الثاني أرجح فهو كما لو تغير اجتهاد المجتهد بنفسه فيتحول في صلاته بما مضي من الخلاف.

ولو أخبره بعد الفراغ لم تلزمه الإعادة، وإن كان قول الثاني أرجح.

ومن هذا القبيل أن يقول للأعمى: أنت مستقبل للشمس، مثلاً، والأعمى يعلم أنّ قبلته ليست في صوب المشرق، فيجب قبول قوله.

ولوقال الثاني: أنت على الخطأ قطعا فكذلك يجب قبوله؛ لأنّ قطعه أرجح من ظن المجتهد، فتكون بمنزلة الإخبار عن المحسوس.

<sup>(</sup>١) العزيز (١/ ٤٤٥)، والمجموع (٣/ ٢٠٤)، وروضة الطالبين (١/ ٢١٦).

<sup>(</sup>٢) العزيز (١/ ٥٩٤).

وإنّا يتحول في الكل إذا بان الصواب عقب قول الثاني، وإلا بطلت صلاته، كما أشعر به كلام المصنف في العزيز وصاحب الإرشاد(). وبالله التوفيق.

安安安

## (فصل: في أركان الصلاة)

إعلم أنَّ الأركان والشرائط يشتركان في أنه لا بدَّ منهما، ثم ما الفرق بينهما؟

قال الجيلي في شرحه: يفترقان افتراق العام والخاص، وأراد كون الركن أخصّ، فعلى هذا كل ركن شرط ولاينعكس، وقال المصنف: يفترقان افتراق الخاصين، وفرق بينها بعبارتين:

إحداهما: الأركان المفروضاتُ المتلاحقة التي أولها التكبير وآخرها التسليم، ولايلزم التروك، فانها دائمة لا تَلحق ولا تُلحق، والشرط ما عداها من المفروضات والعبادات.

الثانية: أنّ الشروط ما يعتبر في الصلاة بحيث يقترن كلَّ معتبرَ سواه، والأركان ما لا تعتبرَ فيها على هذا الوجه، مثاله: الطهارة، يعتبر مقارنتها للركوع والسجود وكلِ أمر معتبر، والركوع معتبر لا على هذا الوجه (٢).

وأنا أقول بعبارة أخرى: فيما يتوقف عليه الشيء إمّا أن يكون داخلا في ماهيته أو لم يكن، فالأول يسمى ركنا، والثاني يسمى شرطاً. فاذا علمت هذا فاعلم أنّ حقيقة الصلاة يتركب عن هذه الأفعال المسهاة أركاناً.

ثم إنّ المصنف على عدّ الأركان ثلاثة عشر (")، يعني: أجناسها، فمنها ما لا يتكرر كالتسليم، ومنها ما يتكرر: إمّا في كل ركعة كالسجود، أو بحسب عدد الركعات كالركوع، ولم يجعل الطمأنينة في الأركان ركناً مستقلاً، بل جعلها في كل ركن كالجزء منه والهيئة السابقة له، وقد أصاب؛ لماروي: «أنه الله قال للأعرابي: ثم اركع حتى

<sup>(</sup>١) العزيز (١/ ١٥٤)

<sup>(</sup>٢) أي: ما سوى النية أصم.

<sup>(</sup>٣) العزيز (١/ ٤٦٠)

تطمئن راكعا ، فعد الطمأنينة من الركوع (١٠).

وقال الصيمري: هي أربعة عشر؛ بجعل الطمأنينة في محالها كلها ركناً واحداً، وقال النووي: هي سبعة عشر؛ بجعل الطمأنينة في كل من محالها الأربع ركناً (٢).

وقال الغزالي: هي أحد عشر؛ بسقوط النية عنها والطمأنينة والترتيب (٢)، وسنذكر الخلاف في النية والترتيب.

وضم القفال وصاحب التلخيص إليها استقبال القبلة، والنزاع لفظي لا يتعلق به محذور.

فأركان الصلاة على اختياره (ثلاثة عشر: الأوّل والثاني النية والتكبير) أتى بهذه العبارة؛ تنبيها على شدة امتزاجها، وهو أنه لا يحتسب كل واحد بدون الآخر.

ثم كون النية من الأركان هو مذهب الأكثرين؛ لاقترانها بالتكبير، وانتظامها مع سائر الأركان.

ولا يبعد أن تكون من الصلاة ويتعلق بسائر الأركان، ويكون قول الناوي: "أصلي" عبارة بلفظ الصلاة عن سائر الأركان تعبيرا باسم الشيء عن معظمه(١٠).

وقال الغزالي: هي بالشرائط أشبه؛ لأنّها تتعلق بالصلاة، فتكون خارجة عنه، وإلا لكانت متعلقة بنفس الصلاة، ولافتقرت إلى نية أخرى (٥٠).

(أما) الكلام في (النية: فإن كانت الصلاة فريضة فيجب قصد فعلها)؛ امتيازاً لها عن سائر الافعال، فاستحضار نفسها بالقلب مع الغفلة عن فعلها غير مكفٍ.

(و) يجب أيضاً (تعيينها من ظهر أو عصر أو غير هما) كجمعة؛ ليمتاز المنوية عن غيرها، فلا يكفيه نية فريضة الوقت عن الظهر أو العصر مثلا؛ لاشتراكها فيه صلاة

<sup>(</sup>١) ويؤيده ما يأتي في التقديم والتأخير بركن منه.

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/ ٢٢٣).

<sup>(</sup>٣) الوسيط (٨٦/٢).

<sup>(</sup>٤) أي: ما سوى النية أصم.ولفظ: "عبارة " بمعنى: تعبيراً.

<sup>(</sup>٥) المهمات (٢/ ١٥)، والعزيز (١/ ٤٦٨)، وروضة الطالبين (١/ ٢٢٦)، والوسيط (٢/ ٨٦).

أخرى، وهو: أنه لو تذكر فائتة غير الظهر في وقت الظهر كان الإتيان بها إتياناً بفريضة الوقت، وقد قال على: «فَلَيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فإن ذلك وقتها» (١)، وليست هي بظهر وقد شاركت الظهر في الوقت.

وكذا لا يصح الظهر بنية الجمعة، ولا بالعكس، إلا أن يزيد: "مقصورة" ففيه وجهان مبنيان على أنَّ الجمعة مقصورة أو صلاة بحيالتها(٢)، وسيأتي الخلاف في بابها.

وقوله: "فيجب قصد فعلها الخ"بيان لحقيقة النية، وذلك لأنّ النية قصد، والقصد يتعلق بمقصود، والمقصود لا بدّ و أن يكون معلوماً؛ إذ قصد المجهول محال، فالناوي يحضر في ذهنه نفس الصلاة أوّلاً وما يجب التعرض له من صفاتها، فيجعله معلوماً في ذهنه، ثم يقصد إلى هذا المعلوم، وفيه زيادة تفصيل نذكره في مبحث المقارنة إن شاء الله.

(والأصبح من الوجهين أنه يجب التعرض للفريضة) قضاء كانت الفريضة أو أداء، مكتوبة أو منذورة؛ لأنّ الظهر مثلا قد يوجد من الصبي ومن صلى منفرداً ثم أعادها بالجاعة، ولا يكون فرضاً، فوجب التميز، وهذا ما اختاره أبوإسحاق الإسفرائينيّ.

والثاني: لا يشترط؛ لأنّ الشافعي ﷺ قال في الصبي يصلي ثم يبلغ في آخر الوقت: يجزيه، ولو كانت نية الفريضة مشروطة لما أجزأه ذلك؛ لأنّه لم ينو الفريضة.

وهل الصبي كالبالغ في نية الفريضة؟ فيه خلاف: قال المصنف في العزيز، والنووي في الروضة، وعبدالغفار القزويني في الحاوي وغيره: أنه كالبالغ؛ قياساً على وجوب القيام عليه، ويؤيده نية الفريضة في المعادة كما يئاتي.

وقال الإسنوي في المهات والنووي في التحقيق والمحاملي في المجموع وصاحب الإرشاد الصغير فيه: إنّ نية الفريضة لا تشترط في صلاة الصبي؛ لأنّ صلاته نفل، واختاره سراج الدين بن الملقن في العجالة. (٣)

<sup>(</sup>١) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٤١١)، رقم (٤٧٣٨)، وسنن الدارمي، رقم (١٣٦٩)، وفي سنده ضعف و أصله في الصحيحين دون قوله: "فإن ذلك وقتها". ينظر: تلخيص الحبير (١/ ٤٧٤).

<sup>(</sup>٢) أي: برأسها.مه.

<sup>(</sup>٣) المهرات (٣/ ١٥)، وبحر المذهب (٢/ ٩) و (٢/ ٢٩٤)

وفيه تردد: وهو أنّ قولهم: "المصلي ينوي الفريضة" فلا يخلو إمّا أن يريدوا بالفريضة في هذا المقام كونها لازمة على المصلي بعينه، أو يريدوا كونها من الصلاة اللازمة على أهل الكال، أويريدوا شيئاً آخر: فإن أرادو شيئاً آخر فليشخّصوه ثم يبحثوا عن لزومه.

وإن أرادوا الأوّل فوجب أن لا ينوي الصبي الفريضة بلا خلاف، وقد رأيت الخلاف، وهي غير لازمة عليه.

وإن أرادوا الشاني فمن تعرض للظهر أو العصر فقد تعرّض لإحدى الصلوات اللازمات على أهل الكيال؛ إذ كونها ظهراً أخصُّ من كونها صلاة لازمة عليه، والتعرُّض للأحم.

(و) الأصحّ من الوجهين (أنه لا تجب الإضافة إلى الله تعالى) بأن يقول: "لله"، أو: " فريضة الله"؛ إذ العبادات من حيث هي عبادات لا تكون إلا لله، واضافتها إليه تعالى لحصول الكمال لا للوجوب.

والثاني: يجب، وبه قال صاحب التلخيص؛ لتحقق معنى الإخلاص، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَا آمُرُهُوا إِلَّا لِيَعَدُوا الله تُغْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (البينة: ٥).

(و) الأصحّ (أنه يصح الأداء بنية القضاء، وبالعكس) إن أراد المعنى اللغوي؛ إذ كلِّ منها يأتي بمعنى الآخر، بخلاف ما لو نوى أحدَهما مع علمه بخلافه، وقصد المعنى الشرعي أو أطلقه؛ فإنه لا يصحُّ لتلاعيه.

والثاني: لا يجوز؛ ليمتاز كلِّ منهما عن الآخر.

ثم استشكل المصنف وقال: قولنا: "يصح الأداء بنية القضاء وبالعكس" فإما أن نعني به أن يتعرض في الأداء لحقيقة، لكن يجري في قلبه أو على لسانه لفظ القضاء، وكذلك في عكسه، أو نعني به أن يتعرض في الأداء لحقيقة القضاء، وفي القضاء لحقيقة الاداء:

فإن عَيَّنَا الأوَّل فلا ينبغي أن يقع خلاف في جوازه؛ لأنَّ الاعتبار في النية بها في الضمير، ولا عبرة بالعبارات.

وإن عيّـنّا الثاني فلا ينبغي أن يقع خلاف في المنع؛ لأنّ قصدَ الاداء مع العلم بخروج الوقت، والقضاءَ مع العلم ببقاء الوقت هزوٌ وعبثٌ، فوجب أن لا تنعقد به الصلاة، كمن نوى الظهر ثلاث ركعات أوخساً عمداً. (١)

وأجاب النووي: بأن قولنا: "يصح الأداء بنية القضاء أو بالعكس" في حق الجاهل بالوقت، بأن ظن بقاءه فنوى الأداء، أو خروجَه فنوى القضاء ثم بان خلافه جاز؛ إذ التعرض للأداء والقضاء غير واجب، فلايضر الخطأ فيها للعذر، وأمّا في حق العالم بالحال فيلزم ماذكره الرافعي. انتهى قول النووي. (٢)

ويتفرع على هذا مالو صلى أحد دهراً صلاة الصبح قبل وقتها ظانّاً بدخول وقتها: فإن نوى كل يوم فعل المفروضة عليه بأن قال: أصلي الصلاة المفروضة عليَّ من غير تقييد بها ظن الآن لم يلزمه بعد البيان إلا قضاءُ صبح واحدٍ؛ لأنّ صلاة كل يوم قضاء لما قبله.

وقد تعذر بها قال النووي: "إنّ القضاء يصح بنية الاداء عند عذر"، ومع التقييد بذلك لم تصح صلاته فرضاً، فيلزمه قضاء الكل؛ لأنّه ينوي كل يوم صلاة لم يدخل وقتها، ولا أثر لظنه دخوله. وبالله التوفيق.

ولا يشترط التعرض لاستقبال القبلة؛ لأنّه إمّا ركن أوشرط، وليس على الناوي التعرض لتفاصيل الأركان والشرائط، ولا لعدد الركعات؛ لأنّ الظهر مثلاً إذا لم يكن مقصوراً لا يكون إلا أربعاً، ولا للوقت كاليوم، لا في الأداء ولا في القضاء، فإن عين وأخطأ صحّ في الأداء، كما صرح به الشيخ ابن حجر (")؛ لأنّ علمه بالوقت المتعين بالفعل يلغي خطأه فيه: لا في القضاء؛ لأنّ وقت الفعل غير متعين له شرعاً فلا نلغي به خطأه فيه، ولأنّه إنّها يقضي ما على ذمته، فالتي عليه ما نواها، والتي نواها ليست عليه، ذكره أبوسعيد المتولى في التتمة. (1)

<sup>(</sup>١) العزيز (١/ ٤٦٨).

<sup>(</sup>٢) المجموع (٣/ ٢٨٠)، وروضة الطالبين (١/٢٢٧).

<sup>(</sup>٣) تحفة المُحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ١١).

<sup>(</sup>٤) ويؤيده ما يأتي في التقديم والتأخير بركن.منه.

فمعنى قول صاحب الانوار: "وإن كانت من جنسين فصاعداً وجب التعيين (١) "أي: وجب وقوع التعيين موقعه لو عين، حتى لو أخطأ بطل بها ذكرنا، لا أنه يجب التعيين في نيتها أولاً، وقد صرح بعدم وجوب التعيين صاحب الإرشاد والمتولي وغيرهم، انتهى.

قال الشيخ ابن حجر: ولا فرق بين أن ينوي فرض الظهر أوفرض صلاة الظهر، خلافاً لمن زعم أنّ بينهما فرقاً، وقال: ولا يجوز أن ينويَ في وقت العصر للظهر جمعاً ظهرَ الوقت، بخلاف ظهر اليوم أوهذه الظهر (٢).

(وإن كانت) الصلاة المنوية (نافلة فإن تعلقت بوقت) كصلاة الصنحى والعيدين (أو بسبب) كالا ستسقاء والكسوف (فهي كالفريضة في المسائل المذكورة) من قصد الفعل وتعيينها، وكونها أداء أو قضاء بالمعنى الشرعي إن كانت مما تقضى، فينوى سنة صلاة الضحى وسنة صلاة العيد الفطر والتراويح وسنة الاستسقاء والخسوف.

وتتعين الرواتب التابعة بالاضافة إلى متبوعها، فيقول: أصلي ركعتي فريضة الفجر، أو رواتب فريضة الظهر، أو سنة فريضة العشاء.

وفي غير ركعتي الفجر وجه: أنه لا يجب التعيين فيها؛ إلحاقاً بالنوافل المطلقة.

وفي الوتر ينوي سنة الوتر ولا يضيفها إلى العشاء؛ لأنّها مستقلة بنفسها، وإذا زادت على واحدة فينوي بالجميع الوتر، كما ينوي في جميع ركعات التراويح التراويح.

وعن القاضي البيضاوي وجوه أخر:

أحدهما: أنه ينوي بها قبل الواحدة صلاة الليل.

**والثاني:** ينوي سنة من الوتر.

والثالث: مقدمة الوتر.

قال في العزيز: ويشبه أن يكون هذه الوجوه للأولوية دون الاشتراط.

(وفي التعرض للنفلية) فيها (الوجهان) الجاريان في تعرض الفرض في الفريضة.

<sup>(</sup>١) الأنوار لأعمال الأبرار للأردبيلي (١/ ٥٩).

<sup>(</sup>٢) الفتاوى الفقهية الكرى (١/ ١٣٩).

قال النووي: والأصحّ عدم الاشتراط هنا؛ لانتفاء المعنى المعلل به في الفرض؛ لعدم إشتراكه لشيء آخر (١).

(وإن كانت) الصلاة (نافلة مطلقة فيكفي) فيها (نية فعل الصلاة)؛ إذ هي أدنى درجات الصلاة، فيحصل بنية ماهيتها.

ولم يذكر المصنف هنا الخلاف لتعرض النفلية، فمن لم يشترط في الضرب الأوّل فهنا أولى بأن لا يشترط، ومن شرَطه ثمة فيلزمه الاشتراط هنا أيضا؛ إذ لا فرق في ذلك بينها. وليكن التعرض لخاصيتها وهي الإطلاق والانفكاك عن الأسباب والأوقات كالتعرض لخاصية البضرب الأول.

وأمّا السنن التي تفعل بين المغرب والعشاء سوى راتبة المغرب فالأصحّ إنها مستقلة بنفسها. ثم [هل] ينوي مطلق الصلاة أوشيئاً آخر؟: فمنهم من قال: لا تكفي نية الإطلاق؛ لأنّها مسهاة بصلاة الأوابين؛ فقد قال ابن عباس: "تلك صلاة الأوابين""، فينوي سنة الأوابين.

ومنهم من قال: "تكفي نية الإطلاق"، وكونها صلاة الأوابين لا يوجب الإضافة اليهم، وقيل: يضاف إلى المغرب، وهو ضعيف؛ بشهادة بقاء وقتها بعد خروج وقت المغرب.

تكملة: تذكر فيها أشياء مما يتعلق بالنية فنقول:

التلفظ بكلمة "إن شاء الله تعالى" بعد النية مبطل إن قصد التعليق أو أطلق؛ للمنافاة بمقتضاها؛ وكذا لو أضمرها، وإن قصد الذكر والتبرك لم تبطل.

وتبطل الصلاة بنية الخروج وإن لم يستمر عليه، بخلاف الصوم؛ لأنَّ أمر الصلاة أضيق.

وكذا لو علق بطلانها بحصول شيء في الصلاة ولو كان مستبعد الحصول، على ما أطلقه البلقيني، وفارق من نوى - وهو في الأولى - مبطلاً في الثانية؛ إذ ليس في نفس الأولى ما ينافيه.

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/٢٢٧).

<sup>(</sup>٢) الذي في تفسير ابن عطية المحرر الوجيز (٣/ ٤٤٩) وغيره: واختلفت عبارة الناس في «الأوابين»، فقالت فرقة هم المصلحون، وقال ابن عباس: هم المسبّحون، وقال أيضا: هم المطبعون المحسنون، وقال ابن المنكدر: هم المذين يصلون العشاء والمغرب، وذلك أن رسول الله يك سئل عن الصلاة في ذلك الوقت فقال: «تلك صلاة الأوابين» ولم أجده في كتب الحديث والأثر.

والوسواس القهري لا أثر لها، فلو ظن أنه في صلاة أخرى فرضٍ أو نفلٍ قائمٍ عليه صحت صلاته، على ما صرح به الشيخ ابن حجر. (١)

ولو نوى الصلاة ودفع غريمه، أوحصول دينار فيها إذ قيل له: "صلِّ ولك دينار" لم تبطل، بخلاف نية فرض ونفل لا يندرج فيه؛ للتشريك بين عبادتين مقصودتين، وبخلاف نية الطواف ودفع الغريم؛ فإنه لا يصح؛ لأنّ الطواف من جنس ما يدفع به عادةً، فيخرج به عن كونه عبادةً، بخلاف الصلاة.

(وأمّا التكبير فتتعين كلمته على القادر، وهي: الله اكبر)؛ للاتباع، مع قوله الله التكبير فتتعين كلمته على القادر، وهي: الله اكبير الله كبير التفاء التفضيل، أو: "الرحمن أجلُّ"، أو: "الرب أعظم"، أو: "الله تعالى" مع واحد منهما؛ لعدم كونها في معنى الوارد.

وكذا لا يجزيه: "الرحمن أو الرحيم أكبر" على الأصحّ، خلافاً للقاضي إبن كج؛ فإنه اعتبر لفظة: "أكبر"، ولم يعتبر اسماً من أسماء الله تعالى بخصوصه. (")

(ولا بأس بزيادة لا تُبطل اسمَ التكبير، كقوله: "الله الأكسر")؛ إذ الألف واللام لا يزيدان إلا المبالغة في التعظيم، مع شمولها على المعنى الوارد.

وكذا كلُّ زيادة لا يغير النظم أو المعنى، كزيادة مدِّ حيث يحتمل، وكقوله: "الله اكبر من كل شيء "، أو: "الله أكبر وأجلُّ وأعظم، ولكنه خلاف الأولى في الكل؛ لأنّ أبا محمد الكرابيسي نقل عن الأُستاذ أبي الوليد" (رواية في القديم: أنه لا يجزئ سوى: "الله اكبر"؛

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ١٩١).

 <sup>(</sup>۲) مسند الشافعي - ترتیب السندي (۱/ ۷۰)، رقم (۲۰۱)، سنن أبي داود، رقم (۲۱)، و سنن الترمذي، رقم
 (۳)، و سنن ابن ماجه، رقم (۲۷) و مسند أحمد، رقم (۱۰۰۱).

 <sup>(</sup>٣) كفاية النبيه في شرح التنبيه (٣/ ٨٣).

<sup>(</sup>٤) هو حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القرشى الأموى الإمام الحليل أحد أثمة الدنيا أبو الوليد النيسابورى. من شيوخه: أبو العباس بن سريج، ومن تلاميذه: الحاكم، ومن مؤلفاته: المستخرج على صحيح مسلم، وصنف أحكامًا على مذهب الشافعي. توفي في سنة تسع وأربعين وثلاثهائة ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢٢٦)، رقم (١٦٥)، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (١/ ١٢٦)، رقم (٧٧)، وتذكرة الحماظ وذيوله (٣/ ٧٤)، رقم (١٨٥).

لرواية عائشة عن أنها قالت: «كان رسول الله على يبتدئ صلاته بقوله: "الله اكبر"». (١)

(وكذا) لا يبطل اسم التكبير (قوله: "الله الجليل الأكبر")، فلا بأس به (على أظهر الوجهين)؛ إذ تلك الزيادة لمّا لم تُبطل إسم التكبير ومعناه أشبهت الزيادة في قوله: الله

والشاني: المنع؛ لاستقلال الزيادة هنا وإفادتها، فيتغير النظم، بخلاف الله الأكبر؛ فإن الزيادة هنا غير مستقل، ولامفيد إستقلالاً.

ويجري الوجهان فيما إذا دخل بين كلمتي التكبير شيئاً آخر من نعوت الله تعالى ما قلّ، كقوله: "الله عزوجل أكبر"، وما أشبه ذلك.

أمّا إذا كثر الداخل كقوله: "الله لااله الاهو الرحمن الرحيم الملك القدوس أكبر" فلا يجزيه؛ لأنَّ هذه الزيادة يخرج به المأتيّ به عن كونه تكبيراً في اللغة، ولهذا لا يجوز أن يقف بين كلمتيه وقفة فاحشة.

(ولا يجزيه قوله: "الأكبر الله" على الأظهر من الطريقين)، وهو ظاهر كلام الشافعي في المختصر والأم(٢٠)؛ لأنَّ المصلي مأمور بالتكبير، وذلك لا يسمى تكبيراً، ويفارق قوله: " عليكم السلام"؛ فإنه يسمّى تسليهاً.

الطريق الثاني: المسألة على قولين في عكس التكبير والسلام:

أحدهما: الجواز فيهما؛ إذ المعنى واحد قدّم أو أخّر.

وثانيهما: المنع؛ لحديث عائشة في التكبير، وقيس عليه «السلام».

ثم الخلاف جار في " أكبر الله " على الأصحّ، وقيل: يجزئ ذلك دون خلاف ".

تنبيه: يجب على المصلى أن يحترز عن زيادةٍ تُغيِّرُ المعنى، كمدِّ همزة "الله"، وكألف بعد الباء، وزيادة الواو قبل: " الله"، وتشديد الباء من " أكبر "؛ فإنه مبطل، لا تشديد

 <sup>(</sup>١) أخرجه مسلم، رقم (٤٩٨) من حديث عائشة، ولفظه: «كان رسول اللّهِ ﷺ يَستَفتِحُ الصَّلاَةَ بِالتَّكبِيرِ».
 (٢) حيث قال: "وَهكَذا التَّكبِيُرُ وَزِيَادَةُ الآلفِ وَاللاَّمِ لاَ تَحْيلُ مَعنَى التَّكبِيرِ"، وفي مختصر المزني (ص: ١٤): "ولا يجزئه إلا قوله الله أكبر أو الله الأكبر ينظر: الأم (١/ ١٠٠) وطبقات الشافعيةُ الكبرى (٣/ ٣٢٦).

<sup>(</sup>٣) حلية العلماء (٢/ ٧٧)، والعزيز (١/ ٤٧٣).

الراءعلى أوجَه الوجهين؛ لأنَّها حرف تكرير؛ فلا يتغير المعنى.

ولا يجوز إبدال همزة "أكبر "واوا، وما اقتضاه كلام الإسنوي من مسامحة به يحمل على الجاهل. ومثل ذلك إبدال الكاف همزة، وتخلل واو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين.

وكذا زيادة مد الألف التي بين الهاء واللام إلى حد لا يراه أحد من القراء، كما هو ظاهر.

قال عبدالعزيز الجيلي في شرح التنبيه، والدميري في شرح المنهاج، و أبوبرذعة في التحرير (١)، والطبري في شرح المشكاة: أنه يجب الجزم في راء التكبير؛ لأنّه هكذا سمع من الشارع، وزاد الجيلي: "ولو لم تفعل لم تصح صلاته".

وقال الإسنوي والزركشي وصاحب الإرشاد والشيخ ابن حجر: "لا بأس بضمها؛ لأنه الأصل"('').

وعندي هذا أقوى.

وأمّا وصل همزة "الله" بها قبلها ك"مأموما" خلاف الأولى ولا تبطل؛ لسقوطه درجا، ويراعى ماذكر في كلّ ما يكون من التكبيرات في الانتقالات.

ويجب إسماع تكبيرة نفسه أنّ كان صحيح السمع ولا عارض من لغط ونحوه، كسائر الأركان القولية.

(وإن كان) المصلي (عاجزاً عن التكبير) كله أو بعضه (يأتي بترجمته)؛ لأنّه ركن عجز عنه، فلا بدله من بدل، وترجمته أولى ما يجعل بدلا عنه؛ لأدائها معناه، والترجمة تعبير بلغة أخرى.

ولا يجوز أن يعدل إلى ذكر أخرى، وقيل: يجوز له العدول إلى ذكر؛ كما يجوز العدول إلى سورة أخرى عند العجز عن الفاتحة.

وأجيب: بأنَّ نظم الفاتحة مناطٌّ للإعجاز والبلاغة، فتعذَّر العدول إلى الترجمة؛

<sup>(</sup>١) إن لأبي زرعة: أحمد بن عبد الرحيم العراقي نكتاً في أصول الفقه سياها: (التحرير، لما في منهاج الأصول)، ولأبي العباس: أحمد بن مجمد بن الجرجاني، الشافعي كتاب التحرير، في فروع الفقه الشافعي ؟. ينظر: كشف الظنون (١/ ٣٥٨)، و (٢/ ٩١٧)، و تحفق المحتاج (٢/ ١٩)، و تحرير الفتوي (١/ ٢٣٨)، و تحفة المحتاج (٢/ ١٣)، ونهاية الزين (٧٥)، والهداية الى اوهام الكفاية (٢/ ١٧).

<sup>(</sup>٢) الفتاوي الفقهية الكبرى (١/ ١٤٧).

لإبطال ذلك بها، فتعين العدول إلى سورة أخرى؛ لاشتهالها على ذلك أيضاً، والتكبير ليس كذلك فلا قياس للفرق.

وترجمة التكبير بالفارسية: "خداى بزرگتر است"، ذكره الشيخ أبو محمدو القاضي الروياني. (') قال في العزيز: ولو قال: "خداى بزرگ" و ترك صيغة التفصيل لم يجز؛ كقوله: "الله كبير". وجميع اللغات في الترجمة [سواء]على ما اقتضاه كلام الجمهور.

وقيل: السريانية والعبرانية قد أنزل الله تعالى بهما كتاباً، فإن أحسنهما لم يعدل عنهما.

والفارسية بعدهما ولو من الهندية والتركية والكردية.

وإن عجز عن الترجمة فها رأيت في الكتب حكمه، لكن القياس أن يقول لفظا دالًا عن التعظيم؛ كمن عجز عن الفاتحة وبدلها من القرآن، فإنه يجوز له العدول إلى ذكر آخر، ويلزمه التعلم عند القدرة؛ إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

فإن لم يجد من يعلِّمه بمحله وجب الرحلة إلى حيث أطاق، ولا يجوز له الإتيان بالترجمة.

وفي وجه: لا يجب ذلك، بل له الاقتصار على الترجمة بدلا؛ كما لا يلزمه الانتقال ليتوضأ بالماء ويجزيه التيمم بدلاً.

وأجيب: بأن القادر على الرحلة للتعلم إذا عاد إلى موضوعه انتفع به طول عمره، فنفعه دائم، بخلاف التيمم؛ فإن استعمال الماء للمستقبل غير ممكن، ومفارقة الموضع بالكلية قد يشق عليه، فلا قياس للفارق.

وتؤخر الصلاة وجوباً عن أول وقتها لأجل التعلم إلى أن يضيق الوقت، فاذا ضاق صلى بترجمته لحرمة الوقت.

وإنّما جاز التيمم أول الوقت مع تيقن الماء آخره؛ لأنّ وجوده لا يتعلق بفعله، بخلاف التكبير. ولعلّك تقول: هل على العاجز قضاء ما صلى بالترجمة ؟ قلت: إذا لم يمكنه التعلم أصلاً فلا؛ لأنّ العباد المختلفة إذا قضيت فانما يقضى بعد ارتفاع الخلل، وهنا لا يتوقع ارتفاعه.

وإن أمكنه ولكن ضاق الوقت عن التعلُّم بأن أسلم في آخر الوقت أو بلغ مثلاً،

<sup>(</sup>١) العزيز (١/٤٧٤).

أولم يضيق لكنه كان بليداً لا يمكنه التعلم إلا بعد أزمنة لا يلزمه قضاء الصلاة المؤداة بالترجمة في الحال؛ لأنه معذور لا تقصير منه.

ولو كان يمكنه التعلم في الوقت فأخر حتى ضاق الوقت وصلى بالترجمة لحرمة الوقت، قضى لتقصيره.

قال الشيخ ابن حجر: وقت تقصير الصبي في التعلم بعد التمييز، وهو إطلاق صاحب الإرشاد. وعلى هذا فلو بلغ في آخر الوقت ولم يمكنه التعلم قبل خروجه صلى بالترجمة وقضى؛ لأنّه كان مقصراً بترك التعلم في حالة التميز قبل البلوغ؛ إذ هو كالبالغ في الأركان والشرائط حينئذ.

فرع: العاجز عن النطق بالتكبير وترجمته لخرس ونحوه يحرك لسانه وشفتيه ولهاته بحسب ما يمكنه؛ إتياناً بالعبادة بقدر الطوق.

ويستحب رفع اليدين في التكبير لكل مصل قائم أو قاعد، مفترض أو متنفل إلى حذو منكبيه بحيث يقابل أطراف أصابعه أعلى أُذنيه، ورأس إبهامه شحمتها، وكفّاه منكبيه، وهذه الهيئة في الجملة مروية عن رسول الله على بروايات مختلفة: فقد روى ابن عمر: «أن رسول الله على كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة». ((ووى وائل بن حُجر: «أنه على كم رفع يديه إلى أذنيه». ((ووى: «أنه على رفع يديه إلى شحمة أُذُنيه») ((المكان).

قال الطحاوي والكرخي(ن): إنَّ أباحنيفة عليه كان يرفع يديه حذو أذنيه.

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري، رقم (٧٣٥)، وصحيح مسلم، رقم (٣٩٠).

<sup>(</sup>٢) مسند أحمد، رقم (١٨٨٦٦)، وصحيح مسلم، رقم (٥٤ (٤٠١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود، رقم (٧٣٧)، ومسند أحمد غرجا، رقم (١٨٨٤٩)، و السنن الكبرى للنسائي (١/ ٤٥٩)، رقم (٩٥٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٣٢)، رقم (٧٢)، قال الألباني: فيه ضعف.

<sup>(</sup>٤) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي، أبو جعفر الطحاوي، فقيه انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر، ولد ونشأ في طحا من صعيد مصر، وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحول حنفيا، ورحل إلى الشام سنة (٢٦٨هـ)، وهو ابن أخت المزني، من تصانيفه: شرح معاني الآثار، وبيان السنة، وكتاب الشفعة، والمحاضر والسجلات، ومشكل الآثار في الحديث، وأحكام القرآن، (ت٢١٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٦١)، والأعلام (٢/ ٢٠٦)، والأعلام الكرخي هو عبيدالله بن الحسين أبو الحسن الكرخي الحنفي، صف: رسالة في الأصول، وشرح الجامع الكبير.

وقال القدوري(١٠): كان يرفع بحيث يحاذي إبهامُه شمعةَ أذنيه.

ويستجب أن يكون كفّاه إلى القبلة عند الرفع، قاله النووي (٢).

ولو قطعت يد المصلي أو إحداهما من المعصم رفع الساعد.

وإن كان القطع من المرفق رفع العضد على الأصح؛ تشبيهاً بالرافع.

ولو لم يقدر على الرفع بقدر المسنون، بل كان إذا رفع زاد أو نقص أتى بالممكن.

ولو قدر على الزيادة والنقصان دون القدر المسنون فالإتيان بالزيادة أولى، على ما صرح به في العزيز (").

(والأظهر) من ثلاثة أوجه (أنه يرفعها عند التكبير)؛ لما روي وائل بن حُجر: «أنّ رسول الله على كان يرفها عند ابتداء التكبير» (أن ومن حِكَمه الإشارة إلى طرح ما سوى الله تعالى، والإقبال بكله إلى الصلاة.

ثم اختلفوا على هذا في انتهاء الرفع: منهم من قال: يجعل انتهاء الرفع والتكبير معاً، كما يجعل ابتداءهما معاً.

ومنهم من قال: يجعل انتهاء التكبير والإرسال معاً.

قال المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة: والأكثرون على أنه لا استحباب في طرف الانتهاء(٥).

 <sup>(</sup>١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري: فقيه حنفي، انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق.من مؤلفاته: المختصر المعروف باسمه القدوري في فقه الحنفية، والتجريد يشتمل على الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه (ت٤٢٨هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١٢ ٢٢٤)، الأعلام (١/ ٢١٢).

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/ ٢٣١)، والمجموع (٣/ ٣٠٩).

<sup>(</sup>٣) العزيز (١/ ٤٧٦).

<sup>(</sup>٤) لفظه في العزيز (١/ ٧٧٥): "لَمَاكَبَرَّ رَفَعَ يَدَيهِ حَذَقَ أُفُنَيهِ"، مسندالشافعي - ترتيب السندي (١/ ٧٧)، رقم (٢١٠)، مسند أحمد، رقم (٧١٧)، وصحيح مسلم (٧٥- (٣٩١)، و مصنف عبد الرزاق (٢/ ٦٩)، رقم (٢٥٢٤)، صحيح البخاري، رقم (٧٣٧)، و سنن أبي داود، رقم (٨٨٠، ٨٨٠، ١٠٢٤، ١٠٥، ١١٤٣)، و سنن ابن ماجه، رقم (٨٥٩).

<sup>(</sup>٥) العزيز (١/ ٤٧٧)، والمجموع (٣٠٨/٣).

 <sup>(</sup>٦) سنن أبي داود، رقم (٧٣٠). ولفظه: «كان رسول الله ﷺ إذا قام الي الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما مَنكبيه، ثم يُكبّر حتى يقرّ كل عظم في موضعه معتدلاً...»

والثالث: أنه يرفع غير مكبر ثم يكبر ويداه قارَّتان ثم يرسلهما فيكون التكبير بين الرفع والإرسال، رواه ابن عمر عن النبي على النبي الله المناه التهديب ال

وأصل الاستحباب يحصل بالجميع؛ لورود الأخبار بكلها، لكن الخلاف في الأولوية.

ثم إن فرغ من التكبير قبل الفراغ من الرفع، أو بالعكس أتمّ الثاني، وإن فرغ منهما حطّ يديه، ولو ترك الرفع حتى أتى ببعض التكبير رفعهما في الباقي، فإن أتمّ التكبير لم يرفع بعد ذلك.

ويستحب كشف اليدين عند الرفع متفرق الأصابع وسطاً.

وأن لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم، وأن لا يبالغ في مدِّه، بل يأتي فيه مبيناً.

بخلاف تكبيرات الانتقال، فإنها لو لم يمدَّها لخلا باقي انتقاله عن الذكر إلى أن يصل إلى الركن الثاني، وهنا الأركان مشروعة على الاتصال بالتكبير.

(ويجب أن تكون النية مقارنة للتكبير) كله؛ لأنّه أوّل أفعال الصلاة، فتجب مقارنة النية له كالحج وغيره، ويفارق الصوم؛ لما مر في اعتبار المقارنة هناك من عسر مراقبة طلوع الفجر.

وذلك بأن يحضر في نفسه ذاتها وما يجب التعرض له، ثم يقصد إلى فعل هذا المعلوم كها مر. ويجعل قصده هذا مقارنا لأول التكبير، ولا يغفل عن ذكره حتى يتم التكبير.

ولا يجوز توزيع ذكر النية عليها، ونازع فيه الإمام والغزالي بأن انتفاء الغفلة بجميع ذكر النية عليها، ونازع فيه الإمام والغزالي بأن انتفاء الكقارنة ذلك لا تحويه القدرة البشرية، ومن ثمة اختار في المجموع وغيره الاكتفاء بالمقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد محتضرا للصلاة (٣).

وقال ابن الرفعة وغيره: أنه الحق الذي لايساغ سواه، وصوبه السبكي، واختاره الشيخ ابن حجر (١٠).

(فلو نوى وغفل قبل التكبير لم يُجزه)؛ لعدم حصول شيء من المقارنة فضلاً عما ذكرنا.

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ١٣٥).

<sup>(</sup>۲) التهذيب (۲/ ۸۹)

<sup>(</sup>٣) نهاية المطلب (٢/١١٧)، والعزيز (١/ ٤٦٥)، والمجموع (٣/ ٢٧٨).

<sup>(</sup>٤) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ١٩).

(وكذلك) لم يُجزه (لو اقترنت نيته بأول التكبير ولم يُدمها إلى تمام التكبير في أظهر الوجهين)؛ إذ النية مشروطة في الانعقاد، والانعقاد لا يحصل إلا بتمام التكبير، ولهذا لو رأى المتيمم الماء قبل تمام التكبير بطل يتممه.

والثاني: يجزيه؛ لأنّ بعد أول التكبير في حكم الاستدامة.

## ثم في كيفية المقارنة المذكورة وجهان:

أحدهما: يجب أن يبتدئ النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان، ويفرغ منهما معاً.

وأصحهما: أنه لا يجب ذلك، بل لا يجوز؛ لأنّ التكبير من الصلاة، فلا يجوز الإتيان بشيء منه قبل تمام النية، وعلى تقدير التوزيع يكون التكبير خالياً عن تمام النية المعتبرة. ثم بعد التكبير لا يشترط استصحاب النية في الصلاة، فلا يضر عزوبها؛ لما في تكليف

استصحابها من العسر، إلا أنّ الامتناع عما ينافي جزم النية شرط، كما أشرنا إليه في التكملة، وذلك كالإيمان، فإنه لا يشترط استحضار العقيدة الصحيحة، ولكن يستدام حكمه، ويشترط الامتناع عما يناقضه.

(وتبين) بهذا الذي ذكرنا من وجوب المقارنة وعدم التغافل (أن النية المعتبرة يتعلق بالقلب، والنطق باللسان قبيل التكبير) بالأشياء المعلومة (محبوب) جمعاً بين العضوين في العبادة، ولأنّه أبعد من الوسوسة، فلا يكفى النطق مع تغافل القلب.

ولا يضر عدم النطق بما سوى التكبير، ولا النطق بخلاف ما في القلب، كأن قصد الظهر وسبق لسانه إلى العصر.

وقال صاحب الإفصاح حاكياً عن بعض الأصحاب: أنه لا بدّ من التلفظ باللسان؛ لأنّ الشافعي الله قال في الحج: ولا يلزمه إذا أحرم ونوى بقلبه أن يذكره بلسانه، وليس كالصلاة التي لا تصحّ إلا بالنطق، هذا نصه.

وأجاب الأئمة: بأن الشافعي لم يرد اعتبار التلفظ بالنية، إنّا أراد التكبير، فإن الصلاة لا تنعقد إلا به '''.

<sup>(</sup>١) لم أجد نص الشافعي هدا في الأم، ووجدت روايته عن الشافعي في نهاية المطلب (٢/ ١٢٠).

## فروع:

فرع الأول: أنّ تكبيرة الإحرام واحدة.

قال ابن القاصّ في التلخيص، والبغوي في التهذيب، والنووي في الروضة: أنّ من كبّر للإحرام أكثر من واحدة دخل في الصلاة بالأوتار، وخرج بالأشفاع.

وصورته: أن ينوي بكل تكبيرة افتتاح الصلاة ولم ينو الخروج من الصلاة بين كل تكبيرتين، فبالأُولى يدخل وبالثانية يخرج، وبالثالثة يدخل وبالرابعة يخرج، وهكذا إلى غير النهاية؛ لأنّ من نوى الصلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى بطلت الأولى ولم يحصل الثانية؛ لأنّ الثانية نية واحدة، إذا حصل بها بطنلان الأولى لا يحصل بها انعقاد الثانية؛ لاستحالة اجتهاع النقيضين بحكم واحد.

أما لو نوى الخروج بينهما فيدخل بالتكبيرة الثانية؛ لأنّ الخروج قد حصل بالنية، فلم يبق للتكبيرة إلا الانعقاد.

ولو لم ينو بها سوى الأولى؛ افتتاحا ولا خروجاً صحَّ دخوله بالأولى، وباقي التكبيرات أذكار لا تبطل بها الصلاة (١٠).

الفرع الثاني: أنه لو أحرم بالصلاة ثم أفسدها قصداً فهل تصير قضاء مع بقاء وقتها؟ فيه وجهان:

أحدهما: تصير قضاءً؛ كالحبج إذا أفسده مضيَّقاً عليه، وبه قال الروياني والشيخ أبوحامد وأبو برذعة وأبو عبدالله المصري والزركشي والدميري وغيرهم من المتاخرين (۱).

وعلى هذا فلو نوى ثانياً بنية الأداء بالمعنى الشرعي بطلت، ولو كانت جمعة لم يفعلها؛ لأنّها لا تُقضى.

والشاني: لا تصير قضاء؛ إذ الأصل في العبادات الواقعة في الوقت أن تكون أداء،

<sup>(</sup>١) المجموع (٣/ ٢٤٧)، وروصة الطالبين (١/ ٢٣٠).

<sup>(</sup>٢) أبو عبدالله المصري هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين صاحب الشافعي، س ت، وينظر: النجم الوهاج (٢٦/٢).

فخالفنا في الحج لورود النص، فبقي البواقي بحالها. وبه قال الإسنوي وسراج الدين بن ملقن وصاحب الإرشاد، واختاره الشيخ ابن حجر في شرحيه: العباب وفرعه. (١) ولم يتعرض للأول أحد من المتقدمين سوى الروياني وأبي حامد.

الفرع الثالث: لو نوى الفرض قاعداً وهو قادر على القيام فلا ينعقد فرضه بلا خلاف، وهل تنعقد صلاته نفلاً؟ فيه قولان نقلاً وتخريجاً:

أحدهما: تنعقد؛ لأنّ الاختلال إنّها وقع في شرط الفرض لا في شرط الصلاة بمطلقها، وقد نوى صلاة بصفة الفرضية، فاذا بطلت الصفة بقي قصد الصلاة مطلقاً.

والثاني: أنها تبطل بالكلية؛ لأنّ المنوي هو الفرض، والنفل غير منوي، فاذا لم يحصل المنوي فحصول غير المنوي بعيد، وهذا أظهر القولين، ويقويه كونه ملاعباً للصلاة.

ويجري هذا الخلاف فيما لو نوى الظهر قبل الاستواء، لكن الأصحّ هنا انعقاد صلاته نفلا إذا أحرم ظاناً بدخول الوقت بالاجتهاد ثم بان خلافه؛ لأنّه نوى التقرب إلى الله تعالى، وبنى قصد الفرض على اجتهاده، فاذا ظهر خطؤه حسن أن لا يضيع سعه.

الفرع الرابع: لو شك في الصلاة في النية أصلها أو بعض شرائطها ثم تذكر أنه أتى بها بكما لها نظر: إن تذكر قبل أن يحدث شيئاً على الشك مع قصر الزمان لم تبطل، وإن طال الزمان على الشك بطلت على الأصح؛ لانقطاع نظمها.

وإن تذكّر بعد أن أتى على الشك بركن فعليّ كالركوع والسجود بطلت بلا خلاف. وكذا لو أتى بقوليّ على الصحيح المنصوص عليه (٢).

قال النووي ناقلا عن الماوردي: أنه لوشك هل نوى الظهر أوالعصر؟ لم يجزئه عن واحدة، فإن تيقنها فعلى التفصيل (").وبالله التوفيق.

<sup>(</sup>١) كفاية البيه في شرح التنبيه (٢/ ٣٧٤).

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/ ٢٢٥)

 <sup>(</sup>٣) الحاوي الكبير (٩٣/٢)، وعبارته: "لو شَكَّ هَل نوَى ظُهرًا، أَو عَصْرا لَم يَجْزِهِ عَن وَاحِدِ مِنهُما حَتَّى يَتَيَقَّنَهَا فَإِن تَيَقَّنَهَا بَعدَ الشَّكَ فَعلى مَا مَضى مِنَ التقسيم والجوابِ". العزيز ط العلمية (١/ ٤٧٩).

(الركن الثالث: القيام للقادر) عليه، أو مايقوم مقامه للعاجز عنه كالقعدة والضجعة والركن الثالث: القيام بعينه ليس وهو قوله: (أو مافي معناه)، وكذا للقادر في النفل، ففيه إشارة إلى أنّ القيام بعينه ليس ركناً في مطلق الصلاة، بخلاف التكبير والقراءة؛ لأنّ القعود في النفل جائز مع القدرة على القيام، فإذاً لا يحسن أن يعدّ القيام بعينه ركنا في الصلاة، كما عدّه بعض الأئمة، بل يقال: "الركن هو القيام أو ما في معناه" كما قاله المصنف".

قال في الصغير: ولا يبعد أن لا يعدّ القيام ركناً برأسه والقراءة ركناً، بل يجعل أحدهما شرطاً للآخر، فيقال: الركن القراءة قائما، أو القيام قارئاً.

قلت: لو كان كذلك لانتفى أحدهما لانتفاء الآخر؛ ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء السروط، وليس كذلك؛ ألا ترى: أنّ من لم يحسن القراءة يلزمه القيام، ومن لم يُطق القيام تلزمه القراءة؟ بخلاف الطمأنينة في الأركان؛ فإن انتفاءه مستلزم لانتفاء الركن.

فإن قلت: القيام مقدم على النية والتكبير بدليل أنه يجوز أن ينوي ويكبر القادر على القيام قاعداً في الصلاة الفرض، فالأولى تقديمه، فلِمَ أخّره عنها؟.

قلت: لأنها ركنان مطلقا، أي: في النفل والفرض، والقيام إنّها هو ركن في الفرض، فهما بالتقديم أولى؛ لأنّ القيام قبلهما شرط لصحتهما، وركنيّته إنّما هي معهما وبعدهما، ولا منافاة في ذلك.

(ويجب القيام في صلاة الفرض عند القدرة) سواءً كان الفرض أصلياً أو على صورته كالمعادة وصلاة الصبي. وفي صلاة الصبي وجه: أنه يجوز له القعود مع القدرة على القيام؛ لأنّها نافلة عليه، والصحيح خلافه.

والمنذورة إن أُطلق فكالمكتوبة، وإن قيِّد بشيء من القيام والقعود فبها قيد.

(ويشترط فيه نصب الفقار) أي: عظام ظهره التي هي مفاصله؛ لأنّ إسم القيام دائرة معه.

ولا يشترط الإقلال، وهو: أن يكون مستقلاً غير مستند ولامتكى، على جدار ونحوه، بل لو أسند منتصباً صحت صلاته، سواءٌ قدر على الإقلال أو لم يقدر، وإن كان الاستناد بحيث لو سُلَّ سقط؛ لوجود إسم القيام، لكن يكره.

نعم: لو اتّكأ بحيث لو رفع قدميه على الأرض لأمكنه القيام بطل؛ لأنّه لا يسمى قائماً، بل متعلقاً، ومن ثم قال العبادي: وجب وضع القدمين على الأرض، ولو أخذ اثنان بعضديه ورفعاه في الهواء وصلى لم يصح.

وشرَط الإمام والغزالي وصفَ الإقلال في القيام، وأبطلا صلاةً من اتّكاً من غير حاجـة وضرورة، وإن كان منتصبـاً (')، ولم يسـاعدهما أحـد.

(فلا يجوز أن يقف منحنياً أو مائلاً إلى اليمين أو اليسار بحيث يبطل اسمَ القيام) بأن يقف منحنياً في حد الراكعين، أو متهائلاً زائلاً عن سَنَن القيام؛ لأنّه مأمور بالقيام، ويصدق عليه حينئذ أن يقول: إنه راكع أو مائل، لا قائم.

وإن لم يبلغ حد الراكعين لكنه كان أقرب إليه من الانتصاب فوجهان:

أظهرهما: أنه لا يجوز أيضاً.

ولا يضر إطراق الرأس، بل تسنُّ على ما اقتضاه كلام المتأخرين.

ولو عجز عن القيام مستقلًا وقدر عليه متكتاً على شيء، أو عليه وعلى ركبتيه، أو على النهوض بمُعِين ولو بأجرة مثلٍ طلبَها فاضلةً عما يعتبر في زكاة الفطريومَه وليلتَه، لزمه ذلك؛ لأنّه ميسور.

وقال صاحب التهذيب: لا يلزمه الإستناد إذا عجز عن الاستقلال (٢٠).

ويكره أن يقدم إحدى قدميه على الأخرى، أو يلتصقهما؛ لأنّه اختراع وترنم. (٣)

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ٢١٣)، والوسيط في المذهب (٢/ ١٠١).

 <sup>(</sup>٢) الذي و التهديب في فقه الإمام الشافعي (٢/ ١٧٣): "ولو لم يمكنه القيام إلا معتمداً على غيره أو مستنداً إلى جدار. يلزمه أن يصلي قائماً مستنداً جاز".

<sup>(</sup>٣) كلذا في النسخ، ولا مناسبة له هنا؛ إذ الترَّنُّمُ: التَّطرِيبُ والتغَنِّي وَتَحَسِينُ الصَّوتِ بِالتَّلاَوَةِ. ينظر: لسان العرب (٢/ / ٢٥٤).

(وإن لم يقدر على الانتصاب وكان في حدّ الراكعين) لِكبرِ أو زمانةٍ أو تقويسِ خَلقا (فالصحيح أنه يقف مع ذلك)؛ إذ الوقوف راكعا أقرب إلى القيام من القعود، فلا ينزل عن الدرجة القربى إلى البعدى.

وبه قال العراقيون، وتابعه صاحب التهذيب والتتمة، واختاره المصنف في الشرحين، وحكاه ابن كج عن نصّ الشافعي على الشافعي الشافع الشافعي الشافعي

وعلى هذا فيقف (ثميزيد في الانحناء للركوع إن قدر عليه)؛ ليتفارق الركوعُ القيامَ في الصورة. والثاني: أنه لا يقف، بل يقعد؛ لأنّ حد الركوع يفارق حدّ القيام، فلا يتأدّى هذا بذلك. وبه قال الإمام والغزالي.

وقال الإمام: والذي يدل عليه كلام الأئمّة أنه يقعد، ولا يجزيه غيره، وعلى هذا فيلزمه الارتفاع عند الركوع إلى حدركوعه عن القيام؛ إذ الركوع مقدور عليه لا يسقط بالمعجوز عنه ٢٠٠٠.

(والقادر على القيام دون الركوع والسجود) لعلة بظهره يمنعه عن الانحناء، أو كان مخلوقاً كذلك (يقوم) وجوباً؛ لأنّه مستطيع للقيام، وقد قال الله لعمران بن حصين: «صَلِّ قَائِمًا فَإِن لم تَستَطِع فَقَاعِدًا.... الحديث ""، علق القعود بعدم استطاعة القيام، ولأنّه عجز عن ركن، فلا يسقط عنه غيره؛ كما لو عجز عن القيام لا تسقط عنه القراءة.

(ويأي بهما بحسب الإمكان) فينحنى صلبه بقدر الطاقة، فإن لم يُطق فرقبته، وإن لم يطق فرأسه، فإن لم يطق فطرفه، فإن احتاج فيه إلى الاعتماد إلى شيء، أو إلى أن يميل إلى جانب، لزمه ذلك.

ولو قدر على القيام والاضطجاع دون القعود قال الزركشي: يقوم؛ لأنَّ القيام فيه قعود وزيادة، ثم يفعل ما يمكنه من الإيهاء، كها مر.

<sup>(</sup>١) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢/ ١٧٣)، وكفاية النبيه في شرح التنبيه (٤/ ٩٤).

<sup>(</sup>٢) نهاية المطلب (٢/ ٢١٤)، والوسيط في المذهب (٢/ ٢٠١).

<sup>(</sup>٣) تمام الحديث: «فَإِن لم تَستَطِع فَعَلَى جَنبٍ»، صحيح البخاري، رقم (١١١٧)، و سنن أبي داود، رقم (٩٥٢)، و سنن الترمذي، رقم (٣٧٢)، و سنن ابن ماجه، رقم (٢٢٣)، و مسند أحمد، رقم (٩٨١٩).

ولما كان أخذ اليدين في الصلاة سنة في القيام دون التكبير ذكره هنا خلافاً لما ذكره ثمة، فقال: (وليقبض في القيام بكفه اليمنى كوع اليسرى وبعضَ الساعد) حين يحطُّها عن الرفع للتكبير. أمّا وضع اليمنى على اليسرى فلحديث: «ثلاث من سَنَن المرسلين» وعدّ منها وضع اليمنى على الشهال في الصلاة. (١)

وأمّا القبض؛ فلحديث ابن عمر «أنه سلى كبّر ثم أخذ شماله بيمنيه»، (١) ويروى: «أنه وضع يده اليمني على ظهر اليسرى والرسغ والساعد». (١)

قال القفال: يتخير بين بسط أصابع اليمني في عرض المفصل، وبين نشرها في صوب الساعد؛ لأنّ القبض باليمني على اليسري حاصل في الحالتين.كذا نقل عنه المصنف في العزيز. (١)

(وليضعهما تحت الصدر وفوق السرة)؛ لما روي عن على كرم الله وجهه أنه فسر قوله تعالى ﴿ فَصَلِ لِرَبِكَ وَٱغْمَرُ ﴾ (الكوثر:٢) بوضع اليمني على الشمال تحت النحر ٥٠٠٠.

ويروى: أنَّ جبرائيل كذا فسَّره للنبي عليه ﷺ. (٦)

والحكمة فيه أن يكون فوق القلب؛ حفظاً له عن الوسواس؛ إذ العادة أنّ من يحفظ شيئاً يضع يديه عليه، ذكره الشيخ ابن حجر.

<sup>(</sup>١) السنن الكبرى لليهقي (٢/ ٤٥)، رقم (٣٤٢٣)، ولفظه: «فَلاَثٌ مِنَ النَّبُوَّةِ: تَعجِيلُ الإفطَارِ، وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ، وَوَضعُ اليَدِ اليُمنَى عَلَى اليُسرَى فِي الصَّلَاةِ»، وفي إسناده ضعف.

<sup>(</sup>۲) مسند أحمد نخرجا، رقم (۱۸۸۵)، ولفَظه: «فاستقبَلَ القِبلَة، فَكَبَرَّ، وَرَفَعَ يَدَيهِ حَتَّى كَانَتَا حَدُو مَنكِيَيهِ»، قَالَ: "ثُمَّ أَخَذَ شِهَالله بِيَعِينِهِ»، ومسند أحمد، رقم (۱۸۸۷٦)، وسنن أبي داود، رقم (۷۲۳)، وسنن الترمذي، رقم (۲۵۲)، و سنن النسائي، رقم (۱۲٦٥)، و سنن ابن ماجه، رقم (۸۰۹).

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد بن حنبل، رقم (١٨٨٧٠)، ولفظه: "فَكَبَرَّ وَرَفَعْ بَدَيهِ حتى حَاذَتَا أُذْنَيهِ ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى على ظَهرِ كَفِّهِ اليُسرَى وَالرُّسنِ وَالسَّاعِدِ"، ورواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان. تحفة المحتاج (١/ ٣٣٥).

<sup>(</sup>٤) العزيز ط العلمية (١/ ٤٧٨).

 <sup>(</sup>٥) سنن أبي داود، رقم (٧٥٦)، والحديث ضعيف. وسنن الدارقطني (١/ ٢٠١)، رقم (٩)، قال ابن كثير: يُروى هذا عن عليِّ وَلاَ يُصِحُّ.. ينظر: تفسير ابن كثير ط العلمية (٨/ ٤٧٦).

 <sup>(</sup>٦) التفسير الذي روي لجبريل غير هذا، ففي سنن البيهقي الكبرى (٢/ ٧٥)، رقم (٢٣٥٧): "عن عَلِي لمَّا نَزَلَت هذه الآيةُ قال النبي تَنْ فَعَ لِي لمَّا نَرْ فَعَ لَي اللهُ عَلَيْ الْمَالِكَةِ أَنْ تَرْفَعَ اللهِ النَّجِيرَةُ قال إنَّهَا لَيسَت بِنَجِيرَةَ وَلَكِن يَامُمُوكُ إِذَا أَحرَمتَ بِالصَّلَاةِ أَن تَرفَعَ يَدُيكَ إِذَا كَبَرْتَ وإذا رَفَعتَ رَأْسَكِ فَإِنَّهَا صَلَاتُنَا وَصَلَاةُ اللَّائِكَةِ"، قال في تلخيص الحبير (١/ ٢٧٣): ورَوادُ البَيهَقِيُّ وَإِسنَادُهُ ضَعِيفٌ

## ثم كيف كيفيةُ الإرسال والضم؟

إعلم أنّ الغزالي رحمه الله تعالى قال: لا ينفض يديه يمنياً وشهالاً إذا فرغ من التكبير، ولكن يرسلها إرسالاً خفيفاً، ثم استأنف وضع اليمنى على الشهال، وفي بعض الأخبار: «أنّه على السهال يديه إذا كبر، فاذا أراد أن يقرأ وضع اليمنى على اليسرى» ((())، فهذا يشعر بأنّه يُللي ثم يضمها إلى الصدر.

وقال محيي السنة وغيرُه: المصلي بعد الفراغ من التكبير يجمع بين يديه، وهذا مشعر بأنّه يحطهما ويضمهما إلى الصدر من غير إدلاء. (٢)

وأيّ الكلامين أولى بالأخذ؟ فالأصحّ عند المصنف الأوّل، وعند النووي الثاني. (٦)

وإرسال اليدين في القيام مكروه أو ترك الاولى؟ فيه وجهان:

أحدهما: ترك الأولى وليس بمكروه؛ لأنّ مالكاً على يدّعي استحباب إرسالها، فاذا انتفينا الاستحباب بقي الجواز بلاكراهة بحاله (١٠).

والثاني: أنه مكروه؛ لأنّ الشيعة قد تعودوا ذلك فيكون تشبيها بهم والتشبيه بالمبتدعة مكروه. وفي معنى إرسال اليدين إرسال كمّي الثياب، وقد نهى رسول الله على عن السدل (٥٠)، وهو يناولهم لغة وعرفاً.

(وإن عجز عن القيام) بأن شق عليه القيام مشقة شديدة.

قال في المجموع: بأن يكون كدوران راكب السفينة، وضبطها الإمام بحيث تُذهب خشوعه. (1)

<sup>(</sup>١) الذي في إحياء علوم الدين (١/ ١٥٣): " وفي بعض الروايات: «أنه رَبِيُ كان إذا كبر أرسل يديه، وإذا أراد أن يقرأ وضع اليمني على اليسرى "". قال الحافظ العراقي: أخرجه الطبر اني من حديث معاذ بإسناد ضعيف.

<sup>(</sup>٢) التهذيب (٢/ ٤٣٥).

<sup>(</sup>٣) العزيز (١/ ٤٧٨)، وروضة الطالبين (١/ ٢٣٢).

<sup>(</sup>٤) الاستذكار (٢/ ٢٩١).

<sup>(</sup>٥) سنن أبي داود، رقم (٦٤٣)، و سنن الترمذي، رقم (٣٧٨)، و المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٣٨٤). رقم (٩٣١)، ولفظ الترمذي: «مَنَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن السَّدلِ فِي الصَّلاَةِ».

<sup>(</sup>٦) المجموع شرح المهذب (٣١٠/٤).

قال الشيخ ابن حجر: والمذهب الأول، ثم قال: ليس المراد منهما واحداً، خلافاً لمن توهمه؛ إذ الخشوع يذهب بدون دوران الرأس، (١) وقال: المراد بالمشقة ما لا يتحمله الناس عادة وإن لم يكن بحيث يبيح له التيمم.

وبالجملة: لا نعنى بالعجز عدم إمكان الإتيان بالقيام فحسب، بل لوخاف من زيادة المرض، أو خاف من الغرق: بأن كان على ساحل، أو يدور رأسه في السفينة فله القعود.

قال المصنف في العزيز: ولو جلس الغازون في الكمين فأدركتهم الصلاة ولو قاموا لرآهم العدو وفسد تدبيرهم فلهم الصلاة قعوداً، لكن يلزمهم القضاء؛ لندرة عذرهم. (٢)

(ولكن الافتراش أولى) من التربع (على الأظهر) من القولين؛ لأنّ ذلك قعود لا يعقبه السلام، فهو كالقعود للتشهد الأوّل، ولأنّ الافتراش قعود عبادة، والتربع قعود عادة، فقعود العبادة في العبادة أولى.

والقول الشاني: أنّ التربع أولى؛ لما روى: «أنه للله الله على جالساً تربع» (٣)، وأوَّلَ من قال بالأول بأنّه لله وبها لم تمكنه هيأة الافتراش، أو أراد تعليم الجواز، وإلا فالتربع نوع من التنعم، فلا يليق بحال المتعبد.

وفيه وجهان أيضاً: أحدهما: أنه ينصب ركبته اليمنى و يجلس [على] رجله اليسرى كالقارئ يجلس بين يدي المُقرىء، ولا يتربع لما ذكرنا، ولا يفترش؛ ليفارق هيأةُ القعود هاهنا هيئةَ الجلوس في التشهد، وهذا الوجه نقله محيى السنة عن أستاذه القاضي حسين.

<sup>(</sup>١) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ٢٤).

<sup>(</sup>٢) العزيز (١/ ٤٨١).

<sup>(</sup>٣) رواه الدارقطني (١/ ٣٩٧)، رقم (٣)، والنسائي في سننه المجتبى، رقم (١٦٦١)، بلفظ: «عن عَائِشَةَ قالت رأيت النبي ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا»، ورواه ابن حبان في صحيحه (٦/ ٢٥٧)، رقم (٢٥١٢)، والحاكم (١/ ٣٨٩)، رقم (٩٤٨).

والثاني: يتورك في هذا القعود؛ لأنّ مدة القيام طويلة، وهذا القعود بدل عنه، فاللائق به التورك؛ إذ الافتراش إنّها يؤمر به عند الاستنفار، وهذا الوجه نقله الغزالي عن أستاذه إمام الحرمين. (١)

قال الماوردي في الأحكام السلطانية: "إنّ اختلاف العلماء في قعود العاجز مخصوص بالرجل، وأمّا المرأة فتقعد متربعة؛ لأنّ التربيع أقرب إلى التستر."''

ويكره الإقعاء في جميع قعدات الصلاة؛ لنهيه للله عن أن يقعي الرجل في صلاته، وروي: أنه للله قال: «لاتقعوا إقعاء الكلاب». (")

وللإقعاء ثلاث تفاسير: أحسنها ما ذكره المصنف بقوله: (وهو أن يجلس على وركيه وينصب ركبتيه) هذا تفسير أبي عبيدة، وزاد: "ويضع يديه على الارض".

ووجه أحسنيّته أنّ تلك الهيأة تشبيه بقعدة القردة إن لم يضع يديه على الارض، وإن وضع فتشبيه بقعدة الكلب.

والتفسير الثاني: أنَّ الإقعاء هو أن يفترش رجليه ويضع إليتيه على رجليه.

والتفسير الثالث: أن يجعل يديه على الأرض ويقعد على أطراف أصابعه.

قال النووي في زيادات الروضة: "والتفسير الثاني غلط؛ فقد ثبت في صحيح مسلم: «أنّ الإقعاء سنة نبينا ﷺ»(1)، وفسره العلماء بما قاله، ونصّ على استحبابه الشافعي في رواية البويطي وفي الإملاء في الجلوس بين السجدتين.

وقال العلماء: الإقعاء ضربان: مكروه وغيره، فالمكروه: المذكورُ في الوجه الأول، وغيرُه: الثاني. هذا لفظه (٥).

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ٢١٥).

 <sup>(</sup>٢) بحثت في الأحكام السلطانية والإقناع والحاوي الكبير فلم أجد هذا النص للماوردي، ولا أرى مناسبة بين هذه المسألة والأحكام السلطانية فلعل هذا سهو من النساح.

<sup>(</sup>٣) سنن ابن ماجه، رقم (٨٩٦)، من حَدِيث العَلاَء أبي تَحُمَّد المتهم بالوضع، البدر المنير (٣/ ٥٢١).

<sup>(</sup>٤) صحيح مسلم، رقم (٣٣ - (٣٣٥)، لفظه: «قُلنَا لَابنِ عَبَّاسٍ فِي الإِقْعَاءِ عَلَى القَّدَمَيِن. فَقَالَ: «هِيَ السُّنَّةُ»، فَقُلنَا لَهُ: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً بِالرَّجُلِ فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: «بَل هِيَ سُنَّةُ نَبِيَّكَ تَبَيِّهِ.

<sup>(</sup>٥) روضَة الطالبين: ط ألمكتبُ الإسلامي (١/ ٥٣٥).

ومع ندبه الافتراشُ أفضلُ منه؛ لشهرته عندهم.

ويكره أيضاً أن يقعد مادًا رجليه؛ لأنّه قعود عاديّ لا يليق بحال العابد، انتهي.

ولو أمكنه قعود باستناد أو بمعين فقياسُ مامرٌ في القيام لزومُه.

والأولى لمن عجز عن القيام أثناء السورة أو إن صلى مع الجهاعة قطعُ السورة والصلاةُ منفرداً قائماً. ولمن يذهل عن الخشوع لو صلى مفترشاً ولو صلى بالإقعاء لأجمع أن يصلي بالإقعاء؛ رعاية للخشوع.

والخلاف فيها لولم يختلف الألم إلا بالقعدات.

ويلزم القعود للسلس إن استمسك بولُه بلا إعادة، كما مرّ.

وثــواب القاعــد لعـــذر كثــواب القائــم، وبــه يشــهد قولــه تعــالى: ﴿ وَاَلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ اَلصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّعَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَهُمْ أَحْسَنَ الَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ (العنكبــوت. ٧).

قال محمد بن هيضم: معناه لنجزينهم في حالة عجزهم وأمراضهم وكبرهم، أحسن عملهم الذين يعملون في حالة صحتهم وشبابهم. (١)

نعم لو كان العجز عن القيام بسبب فعل عصى به كأن قطع رجلُه في السرقة الثانية، أو كُسر بوثبة بلا حاجة، نقص ثوابه على ما نطق به الأثمة.

(شم) القاعد (ينحني للركوع) أن لم يقدر على الارتفاع له (بحيث يحاذي جبهتُه موضعَ سجوده) وهو أكمله؛ لأنه ينحني إلى حدَّ تكون النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينهما في القيام.

وفحواه: أنّ أكمل الركوع عن القيام أن ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه ويمدّهما، وحينئذ يحاذي جبهته موضع سجوده، فإذا حاذاه في القعود حصلت تلك النسبة.

(وأقل ركوعه أن ينحني بحيث يحاذي جبهته ما وراء ركبتيه من الأرض) ويبقى بين موضع المحاذي وموضع سجوده مسافة كما يبقى في أقل ركوعه من القيام.

والضابط: أن ينحني حتى يصير بالإضافة إلى القاعد المنتصب كالراكع قائماً بالإضافة

<sup>(</sup>١) محمد بن هيضم من المفسرين سبقت ترحمته في كتاب الطهارة من الوضوح، ولم أحصل على تفسيره.

إلى القائم المنتصب، فيعرف النسبة بين حالة الانتصاب وبين الركوع قائها ويقدر كأنّ المائل من شخصه عند القعود هو قدر قامته، فينحني بمثل تلك النسبة. انتهى.

وأمّا سجوده فكسجود القائم، ولهذا لم يتعرض له، فإن عجز عنهما فعَل الممكنَ، وعن السجود فقط أتى بالركوع مرتين: مرة لركوعه، ومرة لسجوده مالم يقدر على أزيد من أكمل الركوع، وإلا جعل الزيادة للسجود؛ ليتميّز الركنان.

(وإن عجز عن القعود) بالمعنى الذي ذكرنا في القيام عند الجمهور، وقال الإمام: لانكتفي في ترك القعود بها نكتفي به في ترك القيام، بل لابد هنا عدم تصور القعود، أو خيفة الهلاك، أو المرض الطويل؛ إلحاقاً بالمرض الذي يُعدل بسببه إلى التيمم (''.

وقيد الأيمن للاستحباب لا للوجوب، بخلاف قيد الجنب، حتى لو اضطجع مستقبلاً على جنبه الأيسر جاز، إلا أنه ترك سنة التيامن، هذا هو الأصحّ.

وفي وجه أو قول: يصلي مستلقياً على ظهره، ويجعل رجليه إلى القبلة؛ لأنّه إذا رفع وسادة قليلاً كان وجهه إلى القبلة، وإذا أوماً بالركوع والسجود كان إيهاؤه في صوب القبلة، والمضطجع على الجنب إذا أوماً لا يكون إيهاؤه في صوب القبلة.

هذا الخلاف فيمن قدر على هيأتين، أمّا إذا لم يقدر إلا على أحدهما أتى بها، وفي الوجوب عند القدرة عليها، لا في الأولوية. انتهى.

ثم إن عجز عن الاضطجاع على الجنب استلقى على قفاه وجعل أخصيه إلى القبلة، ويجب رفع رأسه في غير الكعبة؛ ليتوجه إلى القبلة، وأمّا فيها فلا إن كان لها سقف.

ومتى أمكن للمضطجع أو المستلقى زيادةٌ على أكمل الركوع تعينت للسجود، وإلا كُرّر

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب في دراية المذهب (٢/ ٢٢٠).

<sup>(</sup>٢) بلفظ الغائب وبتثنية الجنب رواية بالمعنى، وقد سبق بلفظ الخطاب وقد رواه البخاري.

عنه وعن السجود، ولا يلزمه جعلُ أقلُّه لـه وأكملِه للسجود، على ما صرّح به في الإرشاد.

فإن عجز عن ذلك أوماً إلى صوب القبلة راكعاً وساجداً برأسه، ويومي، به السجود أخفض من إيائه للركوع، ويقرِّب في الإيهاء بهما جبهته من الأرض بقدر طاقته، وظاهر أنه يكفي أدنى زيادة على الإيهاء بالركوع وإن قدر على أكثر من ذلك، خلافاً لما وهم من عبارة الإرشاد وغيره.

ثم إن عجز عن الإيماء برأسه أوماً بطرفه بالأجفان والحاجب، والظاهر من كلام المتأخرين أنه لا يلزمه أن يجعل إيماء الأجفان والحاجب بالسجود أكثر منه في الركوع؛ لمشقة رعاية ذلك.

ثم إن عجز عن الإيماء بالجوارح صلّى بقلبه، بأن يُجري أركان الصلاة الفعلية - وكذا القولية إن عجز عن النطق بها - على قلبه، بأن يمثل نفسه قائماً، قارئاً، راكعاً، ساجداً، إلى غير ذلك؛ لأنّه المكن في حقه، ولا إعادة عليه لو برئ.

ولا يلزم نحوَ قاعد ومومئ اجراءُ ما عجز عنه بقلبه؛ لأنَّه أتى ببدله.

وبها تقرر عُلم أنّ الصلاة لا تسقط ما دام العقل باقياً؛ لأنّه مناط التكليف. وبالله التوفيق.

فرعان: الأول: من كان به رمد وقال له طبيب يوثق بقوله: "إن صليت مستلقياً أو مضطجعاً أمكن مداواتك، وإلا خيف عليك العمى"، فهل يجوز له القعود أو الاضطجاع بهذا العذر؟ فيه وجهان:

أحدهما: وهو الذي عليه الأكثرون، وصرح به المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة، والإسنوي في المهات، والقزويني في الحاوي ('')، وأبو بزرعة في التحرير'، والشيخ صالح البلقيني في الكافي، والشيخ أبو يحيى اليمني في البيان، والإمام في النهاية، والغزالي في الوجيز، وغيرهم من المتقدمين والمتاخرين: أنه يجوز؛ كما يجوز له الإفطار في رمضان بهذا العذر، وكما يجوز ترك الوضوء والعدول إلى التيمم بهذا العذر،

<sup>(</sup>١) يأتي من الشارح أن اسمه عبد الغفار.

<sup>(</sup>۲) تحریر الفتاوی (۱/۲٤٠)

ولأنَّه يجوز ترك القيام لما فيه من المشقة، فلأن يجوزَ تركه لذهاب البصر كان أولى (١٠).

والثاني - وبه قال الشيخ أبو حامد وأبو سعيد الإصطخري والصيمري وابن عبدان والقلموني -: أنه لا يجوز؛ لما روى: «أنّ ابن عباس لما وقع الماء في عينيه قال له الأطباء: إن مكثبت سبعاً لا تصلى إلا مستلقياً عالجناك، فسأل عائشة وأمّ سلمة وأبا هريرة وغيرَهم من الصحابة على فلم يرخصوا له في ذلك، وترك المعالجة وكُفّ بصره "". والأول هو الصحيح.

ويجري في القعود أيضاً الوجهان عند الجمهور، وقال الإمام: لا خلافَ في جواز القعود (٣)، الله عليم خبير.

الفرع الثاني: أنه يجوز للمصلي أن ينتقل عن القيام إلى القعود، وعنه إلى الاستلقاء لعجز طرأ عليه في أثناء صلاته؛ لأنّ ذلك وسعه.

ويجب أن ينتقل من الإيماء وما قبله من المراتب إلى أعلى منه بسبب قدرة حصل له في الأثناء، ويبني ولا يستأنف.

ولو ترك قياماً أطاقه فعاد العجز في غير محل الجلوس بطلت صلاته، أو في محل الجلوس كالتشهد الأوّل فلا. ويقرأ المتنفل وجوبا الفاتحة أو بدلها على الأصح في حالة هويّه من القيام إلى القعود، أو منه إلى الاضطجاع، أو منه إلى الاستلقاء، لا في حالة النهوض عن نحو الاضطجاع إلى ما قبله؛ لأنّ الهويّ أقرب إلى الأكمل المعجوز عنه، فكان الأولى بالقراءة فيه، بخلاف النهوض؛ فإن المنقول إليه أكمل منه، فيجب تأخير القراءة إليه.

ويجب - كما صرح به الإرشاد وأصله - قيامٌ إطاقه بعد قيام القراءة وقبل الركوع ليركع منه؛ لا وقت الطمأنينة فيه، لأنّه غير مقصود في نفسه، وإن ندبتِ إعادة الفاتحة في حال الكمال.

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ٢٢١)، و الوسيط (٢/ ١٠٩)، والبيان (٢/ ٤٤٥)، والعزيز (١/ ٤٨٦).

<sup>(</sup>٢) مُصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٤٥)، (٦٢٨٦)، وسنن البيهقي الكبرى (٢/ ٣٠٩)، (٣٥٠٠)، وتلخيص الحبير (٢/ ٢٠٨).

<sup>(</sup>٣) نهاية المطلب (٢/ ٢٢٢).

وقد كان في هذا الفرع اختلافات كثيرة تركتها حذراً عن الإطالة، واقتصرت على المعتمد فيه.

(وأما النوافل) بأنواعها كالرواتب التابعة وغيرها كالعيدين والاستقاء والخسوفين (فيجوز القعود فيها مع القدرة على القيام)؛ لأنّه على كان يتنفل على الراحلة وهو قاعد، ولأنّ النوافل مما يكثر، فلو وجب فيها لشق وانقطعت النوافل.

(والأظهر) من الوجهين (أنّه يجوز الاضطجاع) في النوافل (مع القدرة على القعود)؛ لحديث عمران بن حصين «وَمَن صَلَّى نَائِعًا، فَلَهُ نِصفُ أَجرِ القَاعِدِ» (١٠)، والاشك أنّ حطّ الأجر إنّها يكون عند القدرة على درجة أعلى مما أتى به.

والثاني: لا يجوز؛ لأنّ قوام الصلاة بالأفعال، وإذا اضطجع فقد ترك معظمها وانمحت صلاته، بخلاف القعود؛ فإن صورة الصلاة منظومة معه.

ثمّ صلاة القاعد القادر على القيام على النصف من صلاة القائم، والمضطجع على النصف من القاعد في حقنا، أمّا في حق نبينا لله فتطوعه مضطجعاً وقاعداً كتطوعه قائماً. ولا يسنّ أن يصلي الركعتين بعد الوتر المسهاتين بمؤنس القبر قاعداً؛ لأنّ صدورها هكذا عن عائشة كان اتفاقياً، كها صرح به الشيخ ابن حجر. (٢)

وقوله: " يجوز الاضطجاع" أراد به على الجنب، أمّا الصلاة مستلقياً فلا يجوز بلا خلاف؛ لأنّه اختراع في صورة الصلاة، وما ورد به سنة، وما انعقد به إجماع.

ثم المضطجع إذا جوّزنا له الصلاة فلا يجوز له الإيهاء بالركوع والسجود، ولا التخطر (٣) بالقراءة، بل يجلس عند الركوع والسجود فيتمهم جالساً، ويأتي بالقراءة نطقاً على الصحيح عند الجمهور.

وقال الصيمريّ وابن عبدان: إذا جوزنا له الاضطجاع فيجوز له الإيماء بالأركان لا التخطر بالقراءة. وبالله التوفيق.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري، رقم (۱۱۱۵)، وسنن ابن ماجه، رقم (۱۲۳۱)، وصحيح ابن حبان مخرجا (۲٥٨/٦)، رقم (۲٥۱٣)، وسنن النسائي، رقم (۱٦٦٠)، و مسند أحمد، رقم (۱۹۹۷).

<sup>(</sup>٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ٢٣٠).

<sup>(</sup>٣) الخاطر: ما يحطر في القلب من تدبير أو أمر. لسان العرب (٢٤٩/٤)، مادة : (خطر).

(الرابع: القراءة) وسنذكر الاستدلال لها.

وقال في آخره: «وأنا أول المسلمين»؛ لأنّه سَيُّ كان أول مسلمي هذه الأمة (١٠).

ويستحب للمنفرد والإمام إذا علم رضا المأمومين بالتطويل أن يضيف اليه: «اللهم أنت المَلِكُ لَا إِلَهُ إِلَّا أَنت، سُبحَانَكَ أَنتَ رَبِّ، وَأَنَا عَبدُكَ، ظَلَمتُ نَفسِي، وَاعتَرَفتُ بِذَنبِي، فَاغفِر لِي ذُنُوبِي بَحِيعًا، إِنَّهُ لَا يَغفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنتَ، وَاهدِني لِأَحسَنِ الأَخلَاقِ، لَا يَمدِي لِأَحسَنِهَا إِلَّا أَنتَ، وَاصرِف عَنِّي سَيتُهَا، لَا يَصرِفُ عَنِّي سَيتُهَا إِلَّا أَنتَ، لَبَيكَ لَا يَعذِي لِأَحسَنِهَا إِلَّا أَنتَ، وَاصرِف عَنِّي سَيتُهَا، لَا يَصرِفُ عَنِّي سَيتُهَا إِلَّا أَنتَ، لَبَيكَ وَاسِمِ فَعَلَيتَ، وَاسْتَغفِرُكَ وَأَنَّا بِكَ وَإِلَيكَ، لَا مَلجَأُ وَلَا مَنجَى مِنكَ إِلَّا إِلَيكَ، تَبَارَكتَ وَتَعَالَيتَ، أَستَغفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ، تَبَارَكتَ وَتَعَالَيتَ، أَستَغفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ، لِللّهُ ذلك كله مروي عن النبي تَنظِيْرَا."

وروي بعد قوله: "الخيرُ كلُّه بيديك": «والشرُّ ليس إليك ».

قال المزني: معناه: لا يُضاف إليك بانفراده، وقال الربيع: لا يُتقرب به اليك (١٠).

وزاد بعضهم قبل دعاء الاستفتاح: «سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك وتعالى جدّك ولا إله غيرك».

<sup>(</sup>١) عَن عَيِّ بِنِ أَيِ طَالِب ﴿ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ وَهَا السَّفَتَحَ الصَّلاَةَ كَبَرَّ. ثُمَّ يَقُولُ: "وَجَهِتُ وَجِهِيَ لِلَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ المُسْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتٍ ، وَنُسُكِي ، وَعَيَايَ ، وَعَاقِ لِلَّهِ رَبِّ المَالَهِينَ ، لِلَّهُ مِنَ الْمَالِكِينَ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ المَلِكُ لَا = إِلَهَ إِلَّا أَنتَ ، أَنتَ رَبِّي ، وَأَنَا عَبْدُكَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَبِذَٰلِكَ أُمِرتُ وَأَنَا أَوَّلُ المُسلِمِينَ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ المَلِكُ لَا = إِلَهَ إِلَّا أَنتَ ، أَنتَ رَبِّي ، وَأَنَا عَبْدُكَ ، ظَلَمَتُ نَفِيعِ ، وَاحْدَر كُلُهُ عَلَيْكَ ، وَالْخَيرُ كُلُهُ عَلَيْكَ ، وَالْخَيرُ كُلُهُ عَلَيْكَ ، وَالخَيرُ كُلُهُ عَلَيْكَ ، وَالْخَيرُ كُلُهُ عَلَيْكَ ، وَالخَيرُ كُلُهُ عَلَيْكَ ، وَالْخَيرُ كُلُهُ عَلَيْكَ ، وَالخَيرُ كُلُهُ عَلَيْكَ ، وَالشَّرُ لِيسَ إِلَيكَ ، أَنَا بِكَ وَإِلَيكَ ، تَبَارَكَتَ وَتَعَالَيتَ ، أَستَغَفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ » المَالِكَ » اللهُ عَلَيْ المُعَلِقُ وَالْوَبُ إِلَيْكَ ، وَالشَّرُ لَيسَ إِلَيكَ ، أَنَا بِكَ وَالْكَ ، تَبَارَكَتَ وَتَعَالَيتَ ، أَستَغَفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ » المَالِكَ ، وَالْمَلُولُ وَأَتُوبُ إِلَيكَ » المَالِكَ والمَالِكَ والمَالَلُهُ وَالْعَلَى وَالْمَالِكَ وَالْعَلَى الْمَالِكَ وَالْعَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

<sup>(</sup>٢) وغيره لا يقول ذلك بل. يقول ما ذكره الشيخ؛ لأنه ليس أول المسلمين. كفاية النبيه (٣/ ١٠٠).

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم، رقم (٧٧١)، وسنن النسائي، رقم (٨٩٧)، مصنف عبدالرز اق الصنعاني (٢/ ٨٠)، رقم (٢٥٦٧).

<sup>(</sup>٤) لم أجده في مختصر المزني، وَحَكَاهُ الشَّيخُ ٱلبُّو حَامِدٍ والعمراني عَنهُ. ينظر: المجموعُ (٣١٧/٣)، والبيان (٢/ ١٧٨)

(و) يستحب (التعوذ بعد) دعاء (الاستفتاح)؛ لما روي عن جبير بن مطعم وغيره: «أنّ النبي على كان يتعوذ في الصلاة قبل القراءة» (١٠).

وصيغته أن يقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» هكذا ذكره الشافعي الله وورد به الخبر. (٢) وحكى القاضي الروياني عن بعض أصحابنا أنّ الأحسن أن يقول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم». (٣)

قال في العزيز: ولا شك أنّ كلاً منها جائز مؤد للغرض، وكذا كل مايتضمن على الاستعاذة بالله تعالى من الشيطان. ( عن السيطان على السيطان الشيطان على السيطان الشيطان المن الشيطان الشيطان الشيطان المنان الشيطان الشيطان الشيطان الشيطان الشيطان الشيطان ال

والمستحب فيهما الإسرار في السرية والجهرية: أمّا دعاء الاستفتاح فبالإجماع، وفرقاً بينه وبين القراءة الواجبة.

وأما التعوذ؛ فلأنه ذكر مشروع بين التكبير والقراءة، فيسرّ بها كالاستفتاح.

وفي التعوذ قول: أنه يستحب الجهر به في الصلاة الجهرية كالتأمين.

وذكر الصيدلاني أنَّ هذا هو قوله القديم، والذي يقول باستحباب الإسرار هو الجديد.

وحكى الشيخ أبويحيي اليمني في البيان القولين على وجه آخر فقال:

أحد القولين: أنه يتخير بين الجهر و الإسرار، ولا ترجيح.

والثاني: أنه يستحب فيه الجهر، ونقل أبوعلي البصري عدم استحباب الإسرار قطعاً. (٥٠)

فاذاً حصل في التعوذ في الجهرية ثلاث طرق: أحدها: إجراء القولين: أظهرهما استحباب الإسرار.

<sup>(</sup>١) مصنف عبدالرزاق الصنعاني (٢/ ٨٦)، رقم (٢٥٨٩)، ولفظه: «عن أَي سَعِيدِ الخُدرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ قَبلَ القِرَاءَةِ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّحِيمِ»».

رى يَسُونَ بَسُ صِرِ رَبِّ الْمُونِ مِنْ السَّيْسُ وَ رَبِيْ السَّسَانِ وَكَانَ بَعضُهُم يَتَعَوَّذُ حِيَن يَفتَتِحُ قَبَلَ أُمَّ القُرآنِ وَبِلَذَلِكَ أَقُولُ (٢) الأم للشافعي (١/ ١٢٩)، ونفظ الشافعي: "وَكَانَ بَعضُهُم يَتَعَوَّذُ حِيَن يَفتَتِحُ قَبَلَ أُمَّ القُرآنِ وَبِلَذَلِكَ أَقُولُ وَأُحِبُ أَن يَقُولَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ".

<sup>(</sup>٣) بل نقل عنهم أن ذلك أولى من قوله: "أعوذ بالله العلي من الشيطان الغوي ". ينظر: بحر المذهب (٢٣/٢).

<sup>(</sup>٤) العزيز (١/ ٤٩٠).

<sup>(</sup>ه) اليان (۲/ ۱۸۰).

الطريق الثاني: إجراؤهما: أحدهما بالتخيير، والثاني باستحباب الجهر.

والطريق الثالث: استحباب الإسرار قطعاً، من غير إجراء القولين.

(والأظهر) من الطريقين: (أنه يستحب التعوذ في كل ركعة)؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرُّءَانَ فَآسَتَعِذَ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيَطُنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ (النحل: ٩٨)، وقد وقع الفصل بين القراءتين، فأشبه ما لو قطع القراءة خارج الصلاة بشغل ثم عاد اليها، وحكي ذلك عن نص الشافعي ﴿ ...

والطريق الثاني فيه قولان: أحدهما: الاستحباب في الجميع لما ذكر.

والثاني: عدم الاستحباب في ماسوى الأولى؛ كما لوسجد للتلاوة في القراءة ثم عاد اليها، فإنه لا يعود التعوذ.

وأجيب: بمنع القياس للفارق، وهو: أنّ الفاصل هنا ناشئ عن نفس القراءة، فكأنّه من تتمته؛ لأنّ السبب والمسبب كشيء واحد في شدّة الامتزاج بينها، وثمة لا يتعلق حصول الفاصل بنفس القراءة، فبين الفصلين بون بعيد.

ثم اعلم أنه لو ترك دعاء الاستفتاح عمداً أو سهواً حتى تعوذ أو شرع في الفاتحة لم يعد إليه ولا يتداركه في سائر الركعات، ذكره الغزالي. (١)

ويتفرع على هذا مالو أدرك المسبوق الإمام في التشهد الأخير فكبر وقعد فسلم الإمام كما قعد يقوم ولا يقرأ دعاء الاستفتاح؛ لفوات وقتها بالقعود. ولو سلم الإمام قبل قعوده لا يقعد، ويقرأ دعاء الاستفتاح.

(ثم) بعد الاستفتاح والتعوذ (الفاتحة متعينة في) قيام (كل ركعة) ومنه القيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوفين أو في ما يقع بدلاً عن القيام، فلا يقوم شيءٌ آخر من القرآن مقامها.

<sup>(</sup>١) لم أجده في كتب الغزالي التي حصلت عليها، والنص بعينه موجود في العزير ينظر: العزيز (١/ ٤٩٠)

ويستوي فيها الإمام والمأموم في السرية والجهرية حفظاً أوتلقيناً أو نظراً؛ لقوله ولله ولا «لَا عَمِزِئُ صَلَاةٌ لا يَقرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ» (''، وما نُفي إجزاءُ العبادة لانتفائه لا يكون إلا واجباً، أي: لابد منه لصحتها ولو مندوبة، وأيضاً المخالف في ذلك أبو حنيفة، وهو قائل بأنّه لا يوصف بالإجزاء إلا الواجب كها هو في الأصول، فالحديث حجة عليه لذلك ('').

يدل على دخول المأموم في ذلك قولُ هي «لعلكم تقرأون خلفي؟ قلنا نعم، قال: لا تفعلوا: إلا بفاتحة القرآن – ويروى: فاتحة الكتاب – فإنه لا صلاة لمن لم يقرأها». (") وحديث الدارمي: «من صلى خلف إمام فقراءة الإمام قراءته» (١) ضعيف.

وحديث مسلم: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنصِتُوا» (° عمول على السورة سواها.

وفي قول لنا: أنها لا تجب على المأموم في الجهرية في ما يجهر به الإمام؛ لما روي: «أنّه يَنِيُّ انصَرَفَ من صَلاَةٍ جَهَرَ فيها بِالقِرَاءَةِ، فقال: هل قَرَأَ مَعِي أَحَدٌ مِنكُم؟، فقال رَجُلُ: نعم يا رَسُولَ الله عَلَيْ أَنَازَعُ القُرآنَ. قال: فانتهي الناس عَنِ القرآن فِيمَا يَجِهَرُ به في القِرَاءَةِ». (1)

وأجيب: بان هذا الحديث منسوخ بحديث عُبادة بن الصامت وغيره.

ثم إذا قلنا: "المأموم يقرأ" فلا يجهر بحيث يغلب جاره، لكن يخففها بحيث يُسمع نفسه لو كان سميعاً، فإن ذلك أدنى درجات القراءة.

<sup>(</sup>۱) صحيح ابن خزيمة (۲/ ۲۶۸)، رقم (٤٩٠)، و صحيح ابن حبان - مخرحا (۹۱/۵)، رقم (۱۷۸۹)، و سنن الدارقطني (۲/ ۲۰۶) قال. هذا إسنادٌ صحِيحٌ

<sup>(</sup>٢) التقرير والتحمير (٢٠٦/٢).

 <sup>(</sup>٣) صحيح البخاري، رقم (٧٥٢)، و صحيح مسلم، رقم (٣٩٤)، وسن الترمذي، رقم (٢٤٧)، وسنن النسائي،
 رقم (٩١٩)، وسنن ابن ماجه، رقم (٨٣٧)، ولفطهم «لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، و روي بألفاظ أخر.

<sup>(</sup>٤) ليس في سنن الدارمي ولكن حاء في سبن ابن ماجه، رقم (٨٥٠)، و مسند أحمد، رقم (١٤٦٤٣)، و في المجموع حسن بطرقه و شواهده.

<sup>(</sup>٥) صحيح مسلم، رقم (٦ - (٤٠٤)، زيادة بعد قوله: تلين: "إذَا صَلَيْتُم فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُم ثُمَّ لِيُؤُمَّكُم أَحَدُكُم، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذ قَالَ. غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا: آمِينَ»، وفي سنن أبي داود، رقم (٩٧٣)، قال أبو داؤد: وَقَولُهُ: فَأَنصِتُوا لِيس بمَحفُوظِ لم يجِئ بِهِ إلا سُلَيهانُ التَّيمِيُّ في هذا الحديث.

<sup>(</sup>٦) موطأ مالك، رقم (٢٣٠) و مسند أحمد، رقم (٧٨٢٠)، وينظر : سنن أبي داود، رقم (٨٢٦)، وسنن الترمذي. رقم (٣١٢) وسنن النسائي، رقم (٩١٩).

ويستحب للإمام أن يسكت بعد قراءة الفاتحة حتى يقرأ المأموم الفاتحة إذا قلنا بوجوبها عليه؛ لئلايفوته استهاع السورة، أو يشوش عليه القراءة.

فعلمت مما ذكرنا أنّ الفاتحة معينة ركنا في كل ركعة (إلا في ركعة المسبوق) الذي سبقه الإمام بها حقيقة أو حكماً؛ فانها لا تجب فيها عليه، بل يحتمله الإمام عنه؛ لأنّ الأصحّ أنها وجبت عليه، فيدرك الركعة بإدراكه معه ركوعه المحسوب له كها يأتي بيانه مع ذكر من في معناه من كل متخلف بعذر، كزحمة ونسيان وبُطئ حركة، بأن لم يقم من السجود إلا والإمام راكع هاو للركوع، وحيئذ فقد يُتصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات.

وفي هذا الاستثناء إشارة إلى أنّ اشتهال الصلاة على القراءة في الجملة غير كاف، بل هي واجبة في كل ركعة من ركعات الصلاة.

خلافاً لمن قبال حينتذ: لا تجب القراءة في الفرائيض إلا في ركعتين، ثم لو كانت الفريضة زائدة على ركعتين فهو مخير بين السكوت والتسبيح. (١)

ولمن قال: لا تجب القراءة في معظم الركعات ففي الثلاثية يقرأ في ركعتين، وفي الرباعية في ثلاثاً.

والحجة عليهما ما روي عن أبي سعيد الخدري أنه قال: «أمرنا رسول الله تي أن نقرأ فاتحة الكتاب في كل ركعة». (٢)

(والتسمية) آية (من الفاتحة)؛ لأنّ رسول الله على قرأها من الفاتحة وعدّها آية منها وقال: «إذا قرأتم الفاتحة فاقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم؛ فإنها أم القرآن والسبع المثاني، و بسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها» (٣)، ويجهر بها فيها يجهر بالفاتحة فيه للاتّباع، رواه

 <sup>(</sup>١) القاتل بذلك هو الإمام أبو حنيفة. ينظر: مختصر الطحاوي (٢٨)، ومختصر اختلاف العلم، (١/ ٢١٦)
 مسألة (١٥٥١)، وبدائع الصنائع (١/ ١١١)، وحاشية ابن عابدين (١/ ٣٠٧).

 <sup>(</sup>٢) هذا الحديث غريب بهذا اللفظ لا يعرف راويه، وبمعناه ثابت في أحاديث، منها حديث المسيء صلاته. ينظر:
 خلاصة البدر المنير (١٩ / ١٩)، وتلخيص الحبير (١/ ٢٣٢)، رقم (٣٤٥)،

<sup>(</sup>٣) سنن الدارقطني (٢/ ٨٦)، رقم (١١٩٠)، ولفظه: "إِذَا قَرْأَتُم: الحَمدُ للّه فَاقرَءُوا. بِسم اللّه الرَّحن الرّحيم إِنَّهَا أُمُّ القُرآنِ، وَأُمُّ الكِتَابِ، وَالسَّبعُ المَّنَانِي، وَبِسم اللّه الرَّحَنِ الرَّحِيمِ إحداهًا»، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٦٧)، رقم (٢٣٩٠)، وينظر: تلخيص الحبير (١/ ٢٣٣).

أحد وعشرون صحابياً بالطرق الثابتة. (١)

ولا يشكل وجوبها بحديث أنس: "كان النبي تلى وأبو بكر وعمر يفتحتون الصلاة بالحمد لله رب العالمين" (")؛ لأنّه أراد به السورة، ولا بقوله: "صليت مع النبي في وأبي بكر وعمر وعثمان في فلم أسمع أحدا منهم يقر أبسم الله الرحمن الرحيم" (")؛ لأنّ هذا رواية للحديث الأوّل بالمعنى بحسب فهم الراوي، كيف؟ وقد صح عن أنس: «أنه كان يجهرُ بالتسمية» (ن)، ومع هذا التأويل يعارضه أحاديث صحيحة: كحديث ابن عمر في قال: "صليت خلف النبي في وأبي بكر وعمر في، وكانوا يجهرون بالتسمية "(")، وحديث على وابن عباس في: "أنها قالا: إنّ النبي في كان يجهر بها في الصلاة». (")

والتسمية آية من كل سورة أيضاً ماعدا براءة؛ لقوله على «أنزلت على سورةٌ آنفاً، فقرأ: ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم، إنا أعطيناك الكوثر ﴾، إلى آخره». (٧)

واشتراط التواتر إنّم هو فيما ثبت قرآناً قطعاً لا حكماً، لا يقال: لو كان قرآناً لكفر جاحدها؛ لأنّ التكفير لا يكون بالظنيات.

(وتجب رعاية تشديداتها) الأربعة عشر؛ لأنّ الحرف المشدد بحرفين؛ إذ التشديد لايكون إلا عند التضعيف، فإذا خفف بطل منها حرف، فإن تعمد بتركه بطلت، وناسياً وساهياً عاد على الصواب.

<sup>(</sup>١) المعجم الكبير للطبراني (١٠/ ٢٧٧)، رقم (١٠٦٥١)، والمستدرك على الصحيحين (١/ ٣٥٨)، رقم (٨٥٣).

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري، رقم (٧٤٣)، و صحيح مسلم، رقم (٥٢. (٣٩٩)، وسنن أبي داود، رقم (٧٨٢)، وسنن البرمذي، رقم (٢٨١)، وسنن السائي، رقم (٩٠٢).

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم، رقم (٥٠. (٣٩٩).

<sup>(</sup>٤) المستدرك على الصحيحين (١/ ٣٥٨). رقم (٨٥٣) بلفظ: «سَمِعتُ رَسُولَ اللّهِ ﷺ «يَجَهَرُ بِبِسمِ اللّهِ الرّحمَنِ الرّحِيمِ»، وقال الحاكم: رُواةُ هَذَا الحَدِيثِ عَن آخِرهِم ثِقَاتٌ.

<sup>(</sup>٥) سنن الدارقطني (١/ ٣٠٥). رقم (١٢)، وفي إسناده مقال. ينظر: نصب الراية: (١/ ٣٤٨).

<sup>(</sup>٦) المعجم الكبير للطبراني (١٠/ ٢٧٧)، رقم. (١٠٦٥١) والمستدرك على الصحيحين (٢٢٦/١)، رقم (٧٥٠)، ومعرفة السنن والآثار (٢/ ٣٦٩)، (٣٠٠) عن ابن عباس، قال الذهبي: صحيح وليس له علة، وسنن الدارقطني (١٠٢٦)، ومعرفة (٢٦٥) عن علي، ومعجم ابن الأعرابي: (٢/ ٢٦٥)، رقم (٤٨٩) عن علي وعبار. (٧) صحيح مسلم، رقم (٣٠٥)، ومصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٣٠٥)، رقم (٣١٦٥).

ويكفر بتركه من "إياك" متعمداً إن علم معناه، كما ذكره أبوبرذعة في التحرير، والزركشي في الكفيف: ضوء والزركشي في الكافي (١٠)؛ لأنه تكلم بكلمة الكفر؛ إذ معنى إياك بالتخفيف: ضوء الشمس.

ولو شدد المخفف متعمدا قال أبوبرذعة: لاتبطل صلاته، واستأنف القراءة. ولا يبعد ذلك.

(و) رعاية (حروفها) التي هي مائة وأربعة وعشرون، إلا من قرأ: "مالك" فإنه يزيد آخر، وذلك سوى بسم الله الرحمن الرحيم؛ فإنها تسع عشرة حرفاً.

وإنّما يجب ذلك؛ لأنّ المصلي مأمور بقراءة الفاتحة، وهي عبارة عن هذه المنظومة، والكلمات المنظومة مركبة من الحروف المعلومة، فإذا قال الشارع: "لا صلاة إلا بفاتحة " فقد وقف الصلاة على جملتها، والموقوف على أشياء ينتفي بانتفاء بعضها، كما ينتفي بانتفاء كلها.

(حتى لا يجوز إبدال الضاد بالظاء على الأصعّ) من الوجهين، كما لا يجوز إبدال غيرهما من الحروف.

والثاني: يجوز؛ لتعسر التمييز بينهما على العوام، والمذهب الأوّل.

فلو أبدل حرفاً بآخر، كالضاد بالظاء، أو الذال في "اللذين" بالمهملة - خلافاً للزركشي ومن تابعة - أو لحن لحناً يغير المعنى، كضم تاء "أنعمت" أوكسرها: فإن تعمّد ذلك وعلِمَ تحريمه بطلت صلاتُه في المغير المعنى، وقرائتُه في الإبدال الذي لم يغير، نعم، إن عاده على الصواب قبل طول الفصل كمّل عليها.

ولا تبطل قراءةُ لاحن لا يغير المعنى لكنه إن تعمّد حرم، وإلا كُره إن قصّر.

واعلم أنه وقع خلاف بين المتقدمين والمتأخرين في "الهمد لله رب العالمين" بالهاء، وبالنطق بالقاف متردداً بين الكاف، والوجه أنّ فيه تفصيلا يصرح به قول ابن حجر ناقلاً عن المجموع وأقره، وهو أنه لو أخرج بعض الحروف من مخرجه كنستعين بتاء يشبه

<sup>(</sup>١) سبقت ترجمة الزركشي في مقدمة الوضوح، ولم أحصل على الكافي.

الدال، وصراط لا بصاد محض ولا بسين بل بينهما بها لم يتفق عليه قراءة، فإن كان لا يمكنه التعلم صحت صلاته، وإن أمكنه وجب، ويلزمه إعادة كل صلاة في زمن التفريط.

قال الشيخ ابن حجر: ويجري هذا التفصيل في سائر الإبدال وإن لم يغير المعني(١).

نعم، إن كان الإبدال يوافق قراءة شاذة - كإنّا أنطيناك الكوثر - لم يؤثر، كما قاله ابن الرفعة وغيره، ومثلها كل قراءة شاذة لا يغير معنى و لا زيادة فيها و لا نقص، وإن تعمد وعلم التحريم، ولو شدد مخففاً حرم عمداً، وقد مرّ حكمه.

والمبالغة في التشديد خلاف الأحسن؛ لأنّ القصد المحافظة على الإتيان به، لا الزيادة على الوارد.

وفي الإرشاد عن الجويني: أنه يحرم وقفة لطيفة إلا بين السين والتاء من نستعين، وبه يعلم أنه يجب على قاريء الفاتحة الإتيان بها أجمع القراء على وجوبه من مدَّ وادغام وغيرهما.

وفيه عنه أيضاً: الأولى أن لا يقف على أنعمت عليهم؛ لأنّه ليس بوقف ولامنتهى آية عندنا، وأن يصل بين البسملة والحمدلة. نعم، الأفضل الوقف على رأس كل آية من بقية الفاتحة للاتباع، ويحرم الجمع بين قراءتين لا ارتباط بينها، بل يظهر البطلان إن غير المعنى المقصود من ذلك النظم بالنسبة إلى آية واحدة.

(ويشترط فيها الترتيب)؛ لأنّ الإتيان بالنظم المعجز مقصود في القراءة، والترتيب مناطه، فمتى تركه بطل المقصود، فلو قدم مؤخراً على مقدم نُظر: إن كان عامداً بطلت قراءته، وعليه الاستئناف، وإن كان ساهياً عاد إلى الموضع الذي أخلّ منه بالترتيب، قال في العزيز عن الصيدلاني: إلا أن يطول، فيستأنف، وعلى كل حال لا يعتد بالمؤخر الذي قدمه (٢).

(والموالاة) في أجزائها عند قرائتها للاتباع.

<sup>(</sup>١) الفتاوي الحديثية لابن حجر الهيتمي (١٧٥).

<sup>(</sup>٢) العزيز (١/٤٩٧).

(وتنقطع الموالاة بذكر تخلَّلها)، كتسبيح، أو تهليل، أو قراءة آية أخرى فيها، وإن قلّ ذلك؛ لأنّ الاشتغال بغيرها يغير النظم، ويوهم الإعراض عنها (إلا أن يرجع) ذلك الذكر (إلى أمر) مأمور به (في الصلاة) لحيازة الفضيلة، أو لمصلحة يتعلق به فيها:

فالأول: (كالتأمين) في أثناء قرائت لآخر قراءة للإمام، وسؤاله الرحمة، إن اشتمل عليها قراءة الإمام، واستعاذة من العذاب إن اشتملت عليه، وسجدته لقراءة الإمام إن سجد.

والثاني: (كالفتح عليه) إن وقف، لا مادام متردداً فيها (على الأصحّ) من الوجهين؛ فإنه لا تنقطع الموالاة؛ لأنّ هذه الامور مندوب إليها في الصلاة، فالاشتغال بها عند أسبابها لا يجعل قادحاً، وعليه الجمهور.

والثاني: تبطل به الموالاة؛ كما لوحمد الله عند العطش، أو فتح على غير إمامه، وبه قال الشيخ أبوحامد.

وضعفه لايخفي.

وإنّا قلنا: "لا ما دام متردداً"؛ إذ الفتح حينئذ غير مطلوب فيقطع به الموالاةُ بلا خلاف، كما هو مقتضى كلامهم، وكذا لو أمّن أو دعا لقراءة غير الإمام، أو سجد لقراءته، أو فتح عليه، أو سبّح لمستأذن عليه، فإن الموالاة تنقطع، بل تبطل صلاته في صورة السجدة إن علم وتعمد.

وتقديمُ سبحان الله على الفتح يقطع الموالاةَ على أوجَه الوجهين، وكذا لو صلى على النبى على النبي الفاتحة إذا اشتملت قراءة الإمام على اسمه على الله يقطعها وإن قلنا: إنها سنة فيها، كما صرح به العجلي؛ لأنّها ليست لأمر يرجح إلى الصلاة.

(وكنذا تنقطع الموالاة بالسكوت الطويل) لغير غرض، وهو ما زاد على سكتة الاستراحة والإعياء، وضبطه المصنف بأن يُشعر مشل السكوت بقطعه القراءة وإعراضِه عنها، وإنّها تنقطع الموالاة بالسكوت الطويل إذا كان عمداً، سواء كان لعائق أو بالاختيار.

وروى الإمام والغزالي وجهاعن العراقيين: أنّ ترك الموالاة بالسكوت الطويل عمداً لا تُبطل القراءة. انتهى. (١)

فلعلّك تقول: قيّدتَ قطع الموالاة بالسكوت الطويل إذا كان عمداً، فها حكم النسيان؟ فنقول وبالله التوفيق: إذا ترك الموالاة ناسياً فالذي عليه الجمهور، ونقلوه عن نص الشافعي: أنه لا تنقطع الموالاة، بـل لـه البناء على مـا مـضى.

وقال الإمام والغزالي: أنه تنقطع الموالاة بالنسيان، حتى لا يجزؤه ما أتى به، كما لو ترك الترتيب ناسياً، واعترض الإمام على كلام الجمهور فقال: ترك الولاء إذا كان مما تختل به القراءة وجب أن يكون بمثابة ترك القراءة ناسياً، حتى لا يعذر به. (٢)

ولمن نصر الجمهور أن يقول: إنّا يضرّ منعك في المقدمة المطلقة، لكنهم أرادوا: عند التعمد، وللإمام أن يعود ويقول: إذا اختلّ ترك الولاء عند التعمد وجب أن يختلّ عند النسيان؛ كما أنّ ترك القراءة من أصلها لافرق في حكمه بين الحالتين.

وللناصر أن يعود ويقول بالفرق: وهو أنّ الموالاة هيئة في الكلمات تابعة لها، فإذا ترك القراءة فقد ترك التابع دون المتبوع، فلا يبعد أن يجعل النسيان عذراً هنا دون ثمة، ويفارق الترتيب بأنّه آكد؛ لأنّ ترك النية يخلّ بالإعجاز، دون ترك الموالاة. انتهى.

ولا يؤثر سكوت طال لتذكر آية نسيها، خلافا للإسنوي، ولا تكرير آية منها إن كرّر ماهو فيه، أو ما قبله واستصحب، خلافاً لصاحب التحقيق، أمّا إذا انتفى ذلك: كأن وصل إلى "أنعمت عليهم"، قرأ: "ملك يوم الدين" عالماً عامداً ولم يستصحب القراءة فإنه يستأنف بلا خلاف.

ولو قرأ نصفها ثم شك هل بسمل ؟ ثمّ ذكر أنه بسمل أعاد ماقرأ بعد الشك فقط، على ما قاله البغوي عن أستاذه القاضي حسين ("، قال الشيخ ابن حجر: والأوجه أن يعيدها كلّها.

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ١٤٠)، والوسيط في المذهب (١١٦/٢).

<sup>(</sup>٢) نهاية المطلب (٢/ ١٤٢).

<sup>(</sup>٣) التهذيب (٢/٩٦).

(ولا تنقطع) الموالاة (بالسكوت اليسير)؛ إذ قد يكون لنحو تنفُّس وسُعال، فلا يشعر بقطع القراءة (إلا إذا انضم إليه قصدُ قطع القراءة) فإنه يقطع الموالاة (على الأصحّ) من الوجهين؛ للإعراض عنها حقيقة؛ لاقتران نية القطع بالفعل.

والثاني: أنه لا يقطع أيضاً؛ لأنّ السكوت اليسير بمجرده، والنية بمجرده لا يضران اتّفاقاً، فكذلك انضهامها.

وأجيب: بأن في الاجتماع قوةً ليست في الانفراد؛ ألا ترى أنّ نية التعدي من المودّع الايوجب كون الودعة مضمونة عليه، وكذا مجرد النقل من الموضع إلى موضع، وإذا اقترنتا صارت مضمونة عليه؟ انتهى.

فإن قلت: قد ذكرت في مستند الثاني: أنّ مجرد النية لا يؤثر في في قطع القراءة، وذكرت أنّ نية قطع الصلاة يؤثر، في الفرق؟ قلت: الفرق أنّ النية ركن في الصلاة بجب إدامتها حكياً وإن لم تجب إدامتها حقيقة، ولا يمكن إدامتها حكيا مع نية القطع، فتبقى الأفعال بلانية، وقراءة الفاتحة لا تفتقر إلى نية خاصة، فلا يؤثر فيها نية القطع. (ومن لم يُحسن) أي: لم يعلم (الفاتحة) ولم يمكن تعلّمها قبل ضيق الوقت ولا قراءتها من نحو مصحف، ولا بتلقين ولو بأجرة، فإذا تعذّر عليه التعلّم لضيق الوقت أو بلادته نظر: إن أحسن سواها (فيأتي بسبع آيات من القرآن) وجوباً، ولا يجوز العدول إلى ذكر آخر؛ لأنّ القرآن بالقرآن أشبه، ولا إلى ترجمتها؛ لأنّ نظم القرآن معجز، فيراعى ما هو الأقرب إليه. (ولا يجوز أن ينقص عدد الآيات عن السبع) وإن طالت على الفاتحة؛ إذ عدد الآيات مرعيّ فيها: قال الله تعالى: ﴿ سَبْهَا يَنَ الْسَابِي الله عن النبي تَنْ سبع آيات ('')، وعدّها النبي تنظي سبع آيات ('') فيراعى هذا العدد في بدلها (فيأتي بها) حال كون تلك الآيات (متوالية) إن أحسن فيراعى هذا العدد في بدلها (فيأتي بها) حال كون تلك الآيات (متوالية) إن أحسن

وهذا الترتيب للوجوب عند جماهير الأصحاب حتى لو أحسن متوالية وقرأ متفرقة لم تصحَّ صلاته.

كذلك؛ إذ المتوالية أشبه بالفاتحة (والا) أي: وإن لم يحسن متوالية (فمتفرقة).

<sup>(</sup>١) السنن الكبري للبيهقي (٢/ ٦٧)، رقم (٢٣٨٩). و المعجم الأوسط (٥/ ٢٠٨). رقم (٥١٠٢).

قال النووي: قطع جماعة بأنّه تُجزؤه الآيات المتفرقة وإن كان يحسن المتوالية، سواء فرّقها من سورة أو سورٍ، منهم القاضي أبوالطيب، و أبوعلي البندنيجي، وأبو يحيى اليمني في البيان، قال: وهو المنصوص، وهو الأصحّ، انتهى (١٠).

وإذا أتى بالمتفرقة فيجزيه وإن لم يفد معنى منظوماً، خلافاً للإمام، فانه يقول: إذا لم يحسن المتفرقة بحيث يفيد معناه منظوماً فلا نأمره بقراءتها، بل نجعله كمن لايحسن شيئاً من القرآن أصلاً (٢٠). انتهى.

ولو كان لا يحسن من القرآن إلا آية أو آيتين فقي وجوب القراءة عليه وجهان:

أحدهما: يجب عليه أن يكرر حتى يبلغ قدر الفاتحة. وأصحهما: أنه يقرأ ما يحسنه ويأتي بالذكر للباقي.

وهذا كله إذا أحسن شيئا من القرآن.

(وإلا) أي: وإن لم يحسن شيئاً من القرآن (فيأتي بتسبيح أوذكر) خلافاً لمن قال: لا يلزمه ذلك، بـل يقف سـاكناً بقـدر الفاتحـة، ولمن قـال: لا يلزمـه ذلـك ولا الوقـوف.

لنا عليهما ماروي: أنه على قال: «إذا قام احدكم إلى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله تعالى، فإن كان لا يحسن شيئاً من القرآن فليحمد الله ويكبره» (٣). وروي: «أنّ رجلاً جاء إلى رسول الله عقال: إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزيني في صلاتي، فقال: قل: سبحان الله والحمدلله ولا اله إلا الله والله اكبر ولا حول ولاقوة إلا بالله العلي العظيم». (١)

ثم اختلف الأئمّة في أنه هل يتعين شيء من الأذكار أم يتخير فيها؟:

قال معظم الخراسانيين: إنّ الكلمات المذكورة في الحديث الثاني متعينة لظاهر الأمر، ثم اختلفوا:

<sup>(</sup>١) البيان (٢/ ١٩٦)، والمجموع (٣/ ٣٧٥)، وروضة الطالبين (١/ ٢٤٥).

<sup>(</sup>٢) نهاية المطلب (٢/ ١٤٥).

<sup>(</sup>٣) رواه الشافعي في الأم (١/ ١٠٢)، و رواه أبو داود بمعناه، رقم (٨٦١).

<sup>(</sup>٤) سنن النسائي، رقم (٩٢٤)، سنن أبي داود، رقم (٨٣٢)، مسند أحمد، رقم (١٩١١٠)، وسنن الدارقطني (١٤١٤)، رقم (٢)

فمنهم من قال: تكفيه هذه الكلمات الخمس؛ لأنّ الرجل قال: علمني مايُجزيني في صلاتي، فعلّمه النبي تلك هذه الكلمات، وجذا قال أبو على الطبري والقاضي أبو الطيب.

ومنهم من قال: يضم اليها كلمتين أخريين حتى يكون سبعة أنواع، يكون كل نوع بدلاً عن آية.

والمراد بالكلمات هنا: أنواع الذكر، لا الألفاظ المفردة.

وقال معظم العراقيين: إنه لا يتعين شيء من الأذكار، وبه أفتى أبو إسحاق المروزي وأبوحامد الغزالي والمصنف والنووي وغيرهم من أكابر الأئمّة، وقالوا مجيبين عن الأولين: بأنّ تعرض الحديث للكلمات الخمس جرى على سبيل التمثيل.

قال صاحب التهذيب: وعلى هذا فيجب أن يأتي بسبعة أنواع من الذكر، أيَّ ذكر شاء؛ تشبيهاً لمقاطع الأنواع بغايات الآيات. (١)

والأدعية كالأثنية إن تعلقت بأمور الآخرة، حتى لولم يعرف غير الدعاء المتعلق بالآخرة أتى به وأجزأه.

وقال المتأخرون- ومنهم الإسنوي والشيخ ابن حجر-: إنّ الأدعية المتعلقة بأمور الدنيا كذلك، حتى لو لم يعرف غير الدعاء المتعلق بالدنيا أتى به وأجزأه (٢).

وهذا هو الأوجه عندي؛ إذ الابتهال إلى الله تعالى بأيّ وجه كان، لا ينحطّ عن درجة الوقوف المجرد.

ثم يجب أن لا يقصد بالذكر أو الدعاء غيرَ البدلية، فلو أتى بنحو افتتاح لا بقصد، أو بقصد بدلية اعتدّبه بدلاً؛ لعدم الصارف، وإن أتى بقصد غير البدلية فلا.

(وينبغي) أي: يجب (أن لا ينقص حروف البدل) من القرآن وغيره (عن حروف الفاتحة) الموجودة في النطق دون الرسم، وقد مر عددها، لكن المشدّدة بحرفين في الفاتحة، فكذلك في البدل، فيزيد على المذكور أربعة عشر، فيلزمه الإتيان بها (على

<sup>(</sup>١) التهذيب (٢/ ١٠٤). و المجموع (٣/ ٣٧٧)، وروضة الطالبين (١/ ٢٤٥)، والعزيز (١/ ٥٠٣).

<sup>(</sup>٢) المهات (٢/ ١٤٣).

الأصح ) من الوجهين؛ لإمكان اعتبارها في البدل، فأشبهت الآيات السبع.

والثاني: يجوز أن ينقص؛ اكتفاءً بالآيات السبع أو الأذكار كذلك، كمن فاته صوم يوم طويل، فانه يجوز له أن يقضيه في يوم قصير ولا ينظر إلى الساعات.

ولمن نصر الأوّل أن يقول: إنّها يجزيه صوم يوم قصير عن طويل؛ لعسر رعاية الساعات، وليس هنا عسر.

ثم قال الإمام: لا يراعى في غير القرآن إلا عدد الحروف، بخلاف القرآن؛ فانه يراعى عدد الآيات أيضاً، وقد مر عن صاحب التهذيب ما ينازعه في ذلك، وهو المختار عند المتأخرين (١٠).

(وإن لم يحسن شيئاً) مما ذكرنا (وقف بقدر الفاتحة) وجوبا؛ إذ القيام واجب في نفسه، فلا يسقط بسقوط غيره.

والذي يظهر: أنه يعتبر قدرها من معتدل القراءة، لا منه بفرض إحسانها، ولامن غيره البطيء أوالسريع.

ولا ينافيه ما مرّ في قدر الحشفة المقطوعة. فتأمله، وقد مر أنه لايترجم عن القرآن. والعاجز عن السورة يقف بقدرها أيضاً.

ولو أحسن شيئاً من الفاتحة أتى به في محله وببدل الباقي كهامر، فإن لم يعرف بدلاً كرّرَ ما يعرفه منها حتى يبلغ سبعاً، أو آية فأكثر من غيرها أتى به ثم ببدل الباقي؛ تقديماً للجنس على غيره، فإن لم يحسن ذكراً كرّر ما يحفظ كذلك.

وجميع ما مرَّ في ما إذا إستمرَّ العجز عن القراءة إلى الفراغ من الصلاة أو البدل.

فأما إذا قدر على الفاتحة بنحو تلقين: فإن كان ذلك قبل الشروع في البدل فعليه الإتيان بها بلا خلاف، وإن كان بعده وقبل الفراغ منه: كأن أتى بنصف البدل ثم قدر عليه فقراءة النصف الآخر واجب بلا خلاف أيضاً، وفي النصف الأوّل وجهان: أصحها: أنه يأتي به أيضاً، ويلغي ما أتى به من البدل، كوجود الماء قبل تمام التيمم. والثاني: لا يجب أن يأتي به؟ كمن شرع في صوم الكفارة المرتبة بعد العجز عن الرقبة ثم وجدها.

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ١٤٤).

وإن كانت القدرة بعد قراءة البدل والركوع فلا يرجع اليه، وقد مضت تلك الركعة على الصحة، فإن عاد عالماً عامداً بطلت صلاته، وإن كان بعده وقبل الركوع فوجهان: أصحها: أنه لا تجب قراءتها؛ إذ البدل قد تم وتأدّى به الفرض، فهو كمن وجد الماء بعد الصلاة بالتيمم.

والثاني: تجب؛ لأنّ محل القراءة باقي وقدر عليه.

(ويستحب في آخر الفاتحة التأمين) أي: التكلم بكلمة آمين في الصلاة وخارجها؛ ثبت ذلك عن رسول الله().

والحكمة فيه: أنّ النصف الثاني من الحمد مشتمل على الدعاء، فيحسن أن يطلب من الله إجابته؛ لأنّ معنى الكلمة على قول ابن عباس: ليكن كذلك، وعند غيره: اسم فعل بمعنى: استجب.

قال الشيخ ابن حجر: ويؤمّن في آخر بدله، ولو كان ذكراً لا دعاء فيه؛ تشبيهاً بالفاتحة.

وينبغي أن يفصل بينها وبين قوله: " ولا الضالين " بسكتة لطيفة؛ تمييزاً بين الواجب وغيره. ويستوي في استحبابها الإمام والمأموم والمنفرد.

والميم من آمين مخففة؛ لئلا تخرج الكلمة عن معناها الأصلي.

قال النووي في التبيان: بالمد والتشديد معناه: قاصدين، فتبطل بها الصلاة (٢٠)، واستدرك عليه ابن حجر وقال: إلا أن يريد: قاصدين إليك و أنت أكرم من أن تُخيّب قاصداً، فتكون دعاء، فلا تبطل بها الصلاة.

ويجوز فيها المد والقصر، وهما لغتان صحيحتان، فالقصر بلا تشديد اختيار الادباء، وبالمدكذلك اختيار الفقهاء.

<sup>(</sup>۱) مسندأ حمد، رقم (۱۰٤٦٩) بلفظ: «أَنَّ نُعَيهاً المُجعِرَ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ، صَلَّى وَرَاءَ أَي هُرَيرَةَ" فَقَرَأَ أَمُّ القُرآنِ فَلَهاً قَالَ: [غيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا الضَّالِّينَ] قَالَ: آمِينَ، ثُمَّ كَبَّرَ لِوَضعِ الرَّأْسِ '، ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَغَ: وَالَّذِي نَفعِي بِيَدِهِ، إِنَّي لَاَ مُسَبَّهُكُم صَلَاقً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وصحيح البخاري، رقم (٧٨٠، ٧٨١، ٢٤)، وصحيح مسلم، رقم (٣٧٠. ٣٤)

<sup>(</sup>٢) التبيان في آداب حملة القرآن (ص: ١٣٤).

قال ابن العراقيّ في التقريب: فيها لغة أخرى، وهي تشديد الميم مع القصر، وقال: المبطل إنّها هو تشديد الميم مع المدّ، كها ذكرنا عن التبيان. وادّعى ابن الملقّن جواز لغة أخرى: وهي الإمالة مع التشديد، وأشار إليه في العجالة بقوله: ويجوز تشديدها، أي: تشديد الميم، وأنكره الكثيرون، وبسط فيه الكلامَ الشيخُ ابن حجر في المقدمة. (١)

(ويؤمّن المأموم مع تأمين الإمام) ولا يؤخّر عنه؛ لأنّ التأمين لقراءته لا لتأمينه، ولا يقدّم عليه وإن تبطأ الإمام في التأمين؛ لتعاضد إحداهما بالأخرى، وليس للمأموم المقارنة في شيء إلا في هذا، وقد قال على «إذا أمّن الإمام أمّنت الملائكة، فأمّنوا فمن وافق تأمين الملائكة غفر له ماتقدّم من ذنبه وما تأخر» (٢٠).

ولو فاتته المقارنة أمَّن عقيبه وإن شرع الإمام في السورة.

ثمّ لا خلاف في أنّ المنفرد والإمام يجهران بالتأمين في الجهرية؛ تبعاً للقراءة، وقد روى وَائِلُ بنُ حُجرٍ قال: «صَلَّيتُ خَلفَ النبي ﷺ فلما قال: وَلَا الضَّالِّينَ قال: آمِينَ وَمَدَّ بها صَوتَهُ» (٣٠.

وأمّا المأموم ففي الجهر بها إذا جهر الإمام قولان: والأظهر من ذين القولين: أنه يجهر به؛ لما روى ابنُ حبان عن عطاء قال: «أدركت مائتين من الصحابة إذا قال الإمام: "ولاالضالين" رفعوا أصواتهم بآمين» (1)، وروي عن أبي هريرة أنه قال: «إذا أمن رسول الله من خلفه حتى كان للمسجد ضجة» (٥).

ولأنّ المقتدى متابع للإمام في التأمين؛ فإنّه إنّها يؤمّن لقراءته، فيتبعه في الجهر كما يتبعه في الأصل.

<sup>(</sup>١) لم أفهم قصد الشارح بالمقدمة.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري، رَقم (٧٨٠)، وصحيح مسلم، رقم (٤١٠).

<sup>(</sup>٣) سنن الترمذي، رقم (٢٤٨)، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

<sup>(</sup>٤) الثقات لابن حبان (٦/ ٢٦٥)، وسنن البيهقي الكبري (٢/ ٥٩)، رقم (٢٢٨٦).

<sup>(</sup>٥) لم يرد بهذا اللفظ في كتب الحديث، وإنها ورد في سنن ابن ماجه، رقم (٨٥٣) بلفظ: "عن أبي هُريرة قال تَرَكَ الناس التَّأْمِينَ وكان رسول اللَّهِ مَنِيَ إذا قال: غَيرِ المَغضُوبِ عليهم ولا الضَّالِّينَ (قال آمِينَ حتى يَسمَعَهَا أَهلُ الصَّفُ الأَوَّلِ فَيَرتَحُ بِها المَسجِدُ»، ورواه أبو داود في سننه، رقم (٩٣٤)، ولفظه: "عن أبي هُريرة قال: كان رسول اللَّهِ مَنْ الطَّفُ وبِ عليهم ولا الضَّالِينَ، قال: آمِينَ حتى يَسمَعَ من يَلِيهِ من الصَّفُ الأَوَّلِ»، وفي إسناده مقال، ينظر: تلخيص الحبر (١/ ٢٣٨).

وهذا من الأقوال القديمة التي يفتي بها.

والثاني: لا يجهر؛ كما لا يجهر بالتكبيرات وإن جهر الإمام بها، وضعفه لا يخفي.

وفيه طريقة أخرى: وهي حمل القولين على الحالتين: قولُه الجديد على ما إذا قل المقتدون، أو صغر المسجد وبلغ صوت الإمام القوم، فيكفى إسماعه إياهم التأمينَ كأصل القراءة، وقولُه القديمُ على ما إذا كثر القوم فيجهرون حتى يبلغ الصوت الكل. انتهي.

وجهر الأنثى والخنثي بها كجهرهما بقراءتهما، وستعرف.

قال النووي في زيادات الروضة: "قَالَ أَصحَابُنَا: لَو تَرَكَ التَّأْمِينَ، حَتَّى اشتَغَلَ بِغَيرِهِ لَم يَعُد إِلَيهِ ''''.

وَفِي (الحَاوِي) وَغَيرِهِ وَجهٌ ضَعِيفٌ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ مَا لَم يَركَع (١٠).

وقال في الأم: "لو قَالَ آمِينَ رَبِّ العَالَمِينَ؛ كَانَ حَسَنًا". وهذا لفظه "".

والتكلم بالياء المقدرة في المنادي غير مضرِّ كما لا يخفى؛ لكون النداء في مثل هذا المقام دعاء، والمقدر في حكم الملفوظ، لكنه خلاف المنقول، فالأولى تركها، ومن قال: أنه مبطل فلينظر هل تبطل الصلاة بقوله ألف مرة: يا رحمن الدنيا ويارحيم الآخرة ؟، ثم لينصف. (وتسحب قراءة السورة) للإمام والمنفرد للاتباع، وقد رواه أحد وعشرون صحابياً (إلا في الركعة الثالثة) من المغرب، والثالثة (والرابعة) في الرباعية؛ فإنّه لايقرأ السورة (على القول المعمول به) المنصوص عليه في الأمالي من القديم في رواية أبي محمد الكرابيسي وأبي الحسين الزعفراني؛ لحديث أبي قتادة ونحوه في ذلك. (؛) والجديد أنه يقرأ؛ لحديث أبي سعيد الخدري. (٥٠

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/ ٢٤٧).

<sup>(</sup>٢) الحاوي الكبر (١١٢/٢).

رًا) لفظ الأم للشافعي (١/ ١٣١): " وَلَوِ قَالَ مَعَ" آمِيَن". ربَّ العَالَمِين وغَيْر ذَلكَ من ذِكر الله كَانَ حَسْنًا." (٤) ولفظه: «أَنَّ النبي تِيلِين كان يَقرَأُ في الظُّهرِ في الأولَيْيِن بِأُمَّ الكِتَابِ وَسُـورَتَيِن وفي الرَّكعَتَيِن الأخرَيَين بِأُمَّ الكِتَابِ». صحيح البخاري، رقم (٧٧٦).

مَسْتِينَ هَبِدُرِي وَهُمُ مَا يَقَرَأُ فِي صَلاَةِ الظُّهرِ فِي الرَّكَعَتَيِنِ الْأُولَيَينِ فِي كُل رَكَعَةٍ قَدرَ ثَلاَثِينَ آيَةً، وفي الْأَخرَيَينِ قَدرَ خَسَ عَشرَةَ آيَةً أَوْ قَال نِصفَ ذَلك، وفي العَصرِ في الرَّكَعَتَينِ الأُولَيَينِ في كُل رَكَعَةٍ قَدرَ قِرَاءَةِ خَسَ عَشرَةَ آيَةً، وفي خَسَ عَشرَةَ آيَةً، وفي الأُخرَيِين قَدرَ نِصفِ ذلك». صحيح مسلم، رقم (٥٧ - (٤٥٢)

وإن قلنا بالأول فالمسبوق إن لم يدرك الأولين مع إمامه فيقرأ في باقي صلاته إذا تدركه ولم يكن قرأها فيها أدركه؛ لئلا تخلو صلاته عن السورة من غير عذر. ثم أصلُ السنة يحصل بآية، والأولى ثلاثة؛ ليقابل أقصر صورة، ولاينقص عنها. وقال الشيخ ابن حجر: وأصل السنة يحصل ببعض آية إن فاد، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا اللهُ وَمَلْيَهِكَنَهُ يُصَلُّونَ عَلَيْكِ ﴾ (الأحزاب ٥٦)، ويحصل بقراءة البسملة لا بقصد أنها التي أول الفاتحة، وبإعادة الفاتحة إن لم يحسن غيرها، وبتكرير سورة واحدة في الركعتين، لا إن قرأ السورة ثم الفاتحة، على ما اختاره النووي. (١)

وقال الإمام والشيخ نصر المقدسي: أنه يحصل بتقديم السورة على الفاتحة (٢).

ويكره تركها على ما صرح به في العباب.

وسورة كاملة أفضل من قدرها من طويلة، وكذا من أطول منها من حيث الاتباع، وقد يترتب على السورة الكاملة بخصوصها ثواب لم يترتب على بعض الطويلة، مثلا: يقال: ثواب سورة الإخلاص يعادل ثواب ثلث القرآن، ولم يرد في نصف البقرة وغيرها ثواب بخصوصه، ولأنّه قد يتّفق له الوقف في موضع من البعض في غير محله.

قال في الإرشاد ناقلاً عن الشيخ تقي الدين: إنّ محل السورة القصيرة أفضل من البعض في غير التراويح، أمّا فيها فقراءة البعض أفضل؛ إذ السنة في التراويح القيام بجميع القرآن.

وقضيته أنه لولم يأت بجميع القرآن فالسورة أفضل أيضاً، وهو كذلك؛ إذ حينتذ لا صارف عنها.

ويستحب تطويل الأولى؛ على الثانية للاتّباع.

نعم إن ورد نص بتطويل الثانية اتَّبع، ومن ثمة سنّ للإمام في مسألة الزحام تطويلُ الثانية؛ ليلحقه منتظر السجود.

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/ ٢٤٨)، والمجموع (٣/ ٣٨٨).

<sup>(</sup>٢) نهاية المطلب (٢/ ١٥٥)، الفقرة (٨٤٢).

وأمّا الثالثة والرابعة: فقد نقبل القاضي الاتفاق على استوائهما، وأقره صاحب الروضة. (١)

ويقرأ في ذلك السكوت: اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما....الخ، أو يقرأ القرآن''.

(فإن كان) المأموم (بعيداً عن الإمام) بحيث لايسمع صوته، أو لايفهم كلمات قراءته، أوكان الإمام في صلاة سرية أو جهرية وكان المأموم أطروشاً (فالأظهر) من الوجهين (أنه يقرأ) السورة كالمنفرد، وإنّمالم يؤمر بالقراءة حين يسمع ليستمع.

والشاني: أنه لا يقرأ؛ لماروي: «أنَّه ﷺ قال: إذا كنتم خلفي فلا تقرأوا إلا بفاتحة الكتاب» (٣).

ولمن نصر الأوّل أن يقول: هذا الحديث له سبب لا يصح الاستدلال به، وهو أنّ أعرابياً راسل رسول الله على رسول الله على رسول الله على رسول الله على فلما تحلل من الصلاة قال هذا؛ لأجل ذلك (٤).

(والأحبّ) أنّ يقرأ (في الصبح من طوال): سورٍ وقعت في السبع الآخر من القرآن المسمى بد (المفصل)، سمى به ذلك السبعُ؛ لكثرة الفصول الواقعة بين سوره، وقيل: لقلة المنسوخ فيه، فكأنه المبالغ في الفصل بين الحق والباطل.

ثم أوّلُه الحجرات، وطوالُه قيل: إلى عم، وقال الشيخ ابن حجر: قد اشتهر ذلك، وهو خلاف المنقول، بل طوالُه إلى سورة الملك، إلا أنه يقرأ في يوم الجمعة في الركعة

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/ ٢٤٨)، والمجموع (٣/ ٣٨٧).

<sup>(</sup>٢) تمامه كما ورد من فعله ولله : "بَاعِد بَينِي وَيَيَن خَطَايَايَ كما بَاعَدتَ بين المَثِرقِ وَالمَغرِبِ اللهم نَقَّني من الخَطَايَا كما يُنقَى النَّوبُ الأَبيَضُ من الدَّنسِ اللهم اغسِل خَطَايَايَ بِالمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ" ينظر صحيح البخاري، رقم (٧٤٤).

<sup>(</sup>٣) سنن الدارقطى (٢/ ١١٤)، رقم (١٢٤٠).

<sup>(</sup>٤) سنن البيهقي الكبرى (٢/ ١٦٢)، رقم (٢٧٣٢).

الأولى من الصبح: سورة السجدة الم، وفي الركعة الثانية: "هل أتى على الإنسان" بكمالها للاتباع، وتسن المداومة عليهما، وعند ضيق الوقت سورتان قصيرتان أفضل من بعضهما.

قال الغزالي في الإحياء: المستحب للمسافر أن يقرأ في أولى الصبح: ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهُا ٱلْكَغِرُونَ ﴾ وفي الثانية: الإخلاص للاتباع؛ فإن رسول الله تَنْ هكذا يفعل (١٠).

وينبغي أن لا يقرأ سورة السجدة بقصدها في الصلاة؛ فإن قرأ فالذي يقتضيه إطلاق المعظم أنه تبطل صلاته، وقول صاحب الأنوار كالصريح في ذلك حيث قال: ولو أراد أن يقرأ آية أو سورة يتضمن سجدة ليسجد: فإن لم يكن في الصلاة ولا في الأوقات المنهية لم يكره، وإن كان فيها أو في أحدهما فالحكم كما لو دخل المسجد في الأوقات المنهية لا لغرض سوى تحية المسجد، وقد سبق. انتهى كلامه (٧).

وصرح ببطلاذ الصلاة بها الماوردي، والقاضي حسين، والشيخ أبوعلي البند نيجي. ٣٠)

(وفي الظهر نحوا مما في الصبح) للاتّباع (وفي العصر والعشاء أوساطُ) سور (المفصل) وهي من عمم إلى والضحى على المتعارف، ومن الملك إلى النازعات عن الشيخ ابن حجر.

(وفي المغرب قصاره) وهي من الضحى إلى آخر القرآن، وعند الشيخ ابن حجر من النازعات إلى آخر القرآن.

ويستحب أن يقرأ على ترتيب المصحف، وعلى التوالي مالم يكن التي يليها أطول، كسورة الكوثر وقُل يما أيها الكافرون؛ لأنّ تطويل الثانية على الأولى خلاف السنّة.

## تذنيب في أشياء متفرقة:

قال الشيخ ابن حجر في شرح خلاصة الحاوي: ولوشك في حرف أوكلمة في أثناء الفاتحة أو في أصلها بعد ما زعم قراءتها وجب أن يستأنف، بخلاف مالو شكّ بعدها

<sup>(</sup>١) إحياء علوم الدين (١/ ٢٤٧).

<sup>(</sup>٢) الأنوار (١/٧٩).

<sup>(</sup>٣) الحاوي الكبير (٢/٢٧٦).

في بعضها؛ لأنّ الظاهر مضيُّها تامة، ولو قرأ غافلا ففطن عنى ﴿ مِرَطَ الَّذِينَ ﴾ ولم يتيقن قراءتها لزمه استئنافها. انتهى.

قال: ولو اقتصر المتنفل في ركعات بعد قراءتها على تشهد واحد سنّ له قراءة السورة في الكل.

وقال في ما يستحب للمأموم قراءة السورة في السرية: فلوجهر الإمام في السرية أو أسرّ في الجهرية اعتبر فعلُه على الأصحّ، معناه: يقرأ فيها يسرّ، وينصت فيها يجهر، وقيل: يعتبر المشروع، معناه: يقرأ فيها يجهر وهي سرّية الأصل، وينصت فيها يسرّ وهي جهرية الأصل، وصُحح في الصغير.

قال: المصنف في العزيز:

يستحب للقارىء في الصلاة وخارجها أن يسأل الرحمة إذا مرَّ بآية تسبيح.

وأن يتعوذ إذا مرَّ بآية عذاب، وأن يسبح إذا مر بآية تسبيح.

وأن يتفكر إذا مرّ بآية تمثيل.

وأن يقول: بلي و أنا على ذلك من الشاهدين إذا اقرأ: ﴿ أَلْتِسَ اللَّهُ بِأَخَكِرِ لَلْمَكِمِينَ ﴾ (التين: ٨).

وأن يقول: آمنا بالله إذا قرأ: ﴿ فِيَأَيَّ حَدِيثٍ بَعْـَدُهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ (المرسلات:٥٠).

والمأموم يفعل ذلك لقراءة الإمام(١٠). انتهى قوله.

أَقُولَ: وأن يقول بعد قوله تعالى: ﴿ فَإِلَيْءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ (الرحمن:١٣): فيا بشيء من نعمتك ربَّنا نكذِّب؛ لثبوت تعبير الصحابة بذلك في حديث حسن (٢).

وأن يقول عند قوله تعالى: ﴿ صَلُواْعَلَتِهِ وَسَلِمُواْتَسْلِيمًا ﴾ (الأحزاب ٥٦): " اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمد "؛ امتثالاً لأمره تعالى.

وأن يكبر ثلاثاً عندقوله تعالى: ﴿ وَكَبِّرُهُ تَكْبِيرًا ﴾ (الإسراء: ١١١)؛ امتثالاً لأمره أيضاً.

وأن يقـول بعـد كل سـورة في قصــار المفصــل إلى أن يختــم: لا الــه إلا الله والله اكــبر كبــيراً

<sup>(</sup>١) العزيز شرح الوجيز (١/ ٥٠٨)، وروضة الطالبين (١/ ٢٤٩).

 <sup>(</sup>۲) لفظه: «لا بشيء من نِعَمِكَ رَبَّنَا نُكَذُّبُ فَلَكَ الحَمدُ»، سنن الترمذي، رقم (۳۲۹۱)، وشعب الإيهان
 (۲/ ۶۸۹)، رقم (۲٤٩٣)، وفي إسناده ضعف. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (۳/ ۲۱۹).

متكبراً جباراً عظيماً؛ لرواية البيهقي عن ابن عباس في ذلك (١٠). وبالله التوفيق.

(الخامس: الركوع)؛ للكتاب والسنة والإجماع، (وأقله أن ينحني بحيث تنال راحتاه) وهما ما عدا الأصابع من الكفين (ركبتيه) هذا إقتباس من لفظ خبر مرويٌ في ذلك. (٢) ومعناه: أن يصير بحيث لو أراد أن يضع راحتيه على ركبتيه لأمكنه، وهذا عند

سلامة اليدين واعتدال الخلقة، فبلا اعتبار بوصولها اليها عند إطالتها. والأقطع وقصير اليدين يراعيان هيئة ركوع المعتدل ولايوصلان اليها؛ لفوات استواء الظهر.

وفي لفظ الانحناء إشعارٌ بأنّه لو إنخنس- أي: اقعنسس ""- وأخرج ركبتيه وهو مائل منتصب لم يكن ذلك ركوعاً وإن صار بحيث لو مدّ يديه لنالَتا ركبتيه؛ إذ نيلها ركبتيه لم يكن بالانحناء.

قال المصنف في العزيز ناقلاً عن الإمام: ولو مزَج الانحناءَ بهذه الهيئة، وكان التمكن من وضع الراحتين على الركبتين بهما جميعا لم يعتدَّ بها جاء به ركوعاً (١٠).

ثم إن عجز عن الركوع إلا بنحو مُعِين لزمه ذلك، ولو بأجرة هذا أقل ركوع القائم، أمّا ركوع القاعد فأقله وأكمله قد مر، ويطمئن فيه وجوباً حتى يستقرَّ أعضاؤه في هيئة الركوع بحيث ينفصل هويَّه للركوع عن ارتفاعه للاعتدال، وذلك لما روي عن أبي هُرَيرَة فَ فَ: «أَنَّ رَجُلاً دَخَلَ المَسجِدَ وَرَسُولُ اللّهِ فَلَي جالس في نَاحِيةِ المَسجِدِ فَصَلَّ ابي هُرَيرَة عَسَلَّمَ عليه فقال: النبي في وعَليك السلام، ارجِع فصلٌ فَإِنَّك لم تُصلُّ، فرجع فصلٌ فَم خاء فقال له مثل ذلك، فقال: علَّمني يارسول الله، فقال: إذَا قُمتَ إلى الصَّلاةِ فَصَلَى نُم جاء فقال له مثل ذلك، فقال: علَّمني يارسول الله، فقال: إذَا قُمتَ إلى الصَّلاةِ فَاسبَعْ الوُضُوءَ ثُمَّ استَقبِل القِبلَة فَكَبِّر ثُمَّ اقرَأ بِمَا تَيَسَّرَ مَعَك من القُرآنِ ثُمَّ اركع حتى قطمَهُنَّ رَاكِعًا»، الحديث. (٥)

<sup>(</sup>١) لم أجده إلا في شعب الإيهان (٣/ ٤٢٦)، رقم (١٩١٢)، ولفظه: "كَبِّر حَتَّى تَخْتِمَ "، وليس فيه هذه الزيادة نصا.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري، رقم (٧٩٠) و مسند أحمد، رقم (٣٩٧٤)،

<sup>(</sup>٣) وكل مدخل رأسه في عنقه كالممتنع من الشيء: مقعنسس. لسان العرب (٦/ ١٧٨). مادة: (قعس).

<sup>(</sup>٤) العزيز شرح الوجيز (١/ ٥٠٩).

<sup>(</sup>٥) صحيح البخاري، رقم (٦٢٥١)، وصحيح مسلم، رقم (٤٥-(٣٩٧)، ومسند أحمد مخرجا، رقم (٩٦٣٥).

## وهذا الرجل هو الذي يقال له: المسيء صلاته

قال المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة، وغيرهما من الأئمّة: فلو جاوز حدَّ أقلِّ الركوع وزاد في الهويِّ ثم ارتفع وحركاته متوالية فلا طمأنينة (١)، وزيادة الهويِّ لا تقوم مقامها. (١)وقال الصيمريِّ: يقوم، ونسبه الأسنوي إلى الغلط.

وليس من حدٌّ لأقلّ تكبيرة الركوع وتسبيحه، خلافاً لمن جعلهما من أقله.

لنا: أنه ﷺ لم يأمر المسيء صلاته بالذكر في الركوع.

وعد من الأقلّ شيئاً آخر، وهو: أن لا يكون صارف للفعل عن الركن إلى غيره ممّالم تشمله نية الصلاة وإن لم يشترط قصد الركن أوّلاً؛ للخوله في نية الصلاة المستصحبة حكماً وإن غربت، وذلك في كل الأركان، وأشار إلى ذلك بقوله:

(وينبغي) أي: يجب (أن لا يقصد بهويه غير الركوع، حتى لو قرأ آية سجدة فهوى ليسجد ثم لما بلغ حد الركعين بدا) أي: ظهر (له) قصد آخر (وأراد أن يجعله ركوعاً لم يجز)؛ لوجود الصارف عن الركن ممّا لم يشتمله نية الصلاة.

وهذا الشرط قد شرطه صاحب التهذيب وتبعه الأثمّة في ذلك، فيجب العود إلى القيام ليركع منه. (")

ولو أراد أن يركع فسقط كنظيره في السجود الآتي قام وجوبا ثم يركع؛ لأنّ السقوط نفسه صارف والشرط عدمه، لا عدم قصده فحسب، كما أوهمه عبارة بعضهم، أما إذا اشتملته نية الصلاة لم يؤثر، بأن أتى به بقصد النفل، كما سيجيء نظيره.

(وأكمله أن ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه) ويصير كصحيفة واحدة، فلا يكون رأسه ورقبته أخفض ولا أعلى من عجُزه؛ لماروي: «أَنْهُ ﷺ كان يُسَوِّي ظَهرَهُ في الرُّكُوعِ بِحَيثُ لو صَبَّ المَاءَ على ظَهرِهِ لَاستَمسَكَ». (١٠)

<sup>(</sup>١) العزيز ط العلمية (١/ ٥٠٩). وروضة الطالبين (١/ ٢٥٠) والمجموع (٣/ ٤٠٩).

<sup>(</sup>٢) المجموع (٣/٤٠٩)، وروضة الطالبين (١/٢٥٠).

<sup>(</sup>٣) التهذيب (١١٧/٢).

<sup>(</sup>٤) لم يرد بهذا اللفظ في كتب المتون، ورواه ابن ماجه، رقم (٨٧٢) بلفظ: «رأيت رَسُولَ اللَّه ﷺ يُصَلِيَّ فَكَانَ إذا رَكَعَ سَوَّى ظَهَرَهُ حتى لو صُبَّ عليه المَاءُ لَاستَقَرَّ»، وإسناده ضعيف. ينظر: تلخيص الحبير (١/ ٢٤٠)، رقم (٣٦١)

وتذكر هذه الكلمة بالدال المهملة وبالمعجم (")، قال المصنف في العزيز: والأول أشهر. (") (وينصب ساقيه) إلى الحقب لأنّه أعون على مد الظهر والعنق (ولا يثني ركبتيه) كأنه تفسير لنصب الساقين؛ إذ نصبهما لا يمكن إلا باستقامة الركبتين، هكذا يُفهم من عبارة العزيز.

ويمكن أن يقال: "ولا يثني ركبتيه" أي: لا يلصق إحداهما بالأُخرى؛ إذ هـو مكـروه، هـذا مفهـوم عبـارة الشيخ ابـن حجـر، وكلا الاحتمالـين محبـوب، والأول أقـرب.

(ويأخذهما بيديه وأصابعه متفرجة) أي: متفرقة وسطاً (متوجهة نحو القبلة) لماروي: «أنّه على كان يمسك راحتيه في الركوع كالقابض عليهما ويفرج بين أصابعه» (ن)، وليكون جميع اعضائه إلى أشرف الجهات، فإن كان أقطع أو عليل اليد فعلى ما أمكنه، (ويكبر للركوع عند إبتداء الهويً) بفتح الهاء، وهو النزول من العلوّ إلى السفل، كما أنّ ضمها عكسه، وذلك لما روي عن عبد الله بن مسعود: «أنّ النبي كان يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود». (ن) وهل يمدهذه التكبيرة؟ فيه قولان:

أحدهما: وهو القديم، لا يمدُّها؛ لما روي: «أنَّه في قال: التَّكبِيرُ جَزمٌ» (١٠)، أي: لا يُمدّ،

<sup>(</sup>١) سبن الدارقطني (١/ ٢١٣)، رقم (٤٢٦)، بلفظ: «يَاعَلُّ إِنِّ أَرضَى لَكَ مَا أَرضَى لِنَفسِي، وَأَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفسِي، لَا تَقْرَأِ القُرآنَ وَأَنتَ جُنُبٌ، وَلَا أَنتَ رَاكِعٌ، وَلَا أَنتَ سَاجِدٌ، وَلَا تُصَلُّ وَأَنتَ عَاقِصٌ شَعرَكَ، وَلَا تَدبَع تَدبِيعَ الجِبَارِ». وينظر: السنن الكبري للبيهقي (٢/ ٢١٢).

بيع أصر المستر المسترد المستوي على المراقب المستوي (٢) هُو الَّذِي يُطاّطِ الله الله في الرَّكُ وع حتَّى يكُون الخفض مِن ظَهره. وَقِيلَ دَبَّعَ تَدبيحاً إِذَا طَأَطأَ رأسه، ودَبَّعَ ظَهره إِذَا ثَنَاه فارتفَع وسَطْه كَنَّنَهُ سَنَامٌ. قَالَ الأَزْهَرِيُّ: رَوَاهُ الليثُ بالذالِ المُعجَمَةِ، وَهُوَ تصحيفٌ وَالصَّحِيعُ بِالْهُهَلَة. النهاية (٢/ ٩٧)، مادة: (دَبَعَ).

<sup>(</sup>٣) العزيز (١/ ٥١٠).

<sup>(</sup>٤) لم يرد بهذا اللفظ، وإنها رواه ابن حبان في صحيحه (١٨٩/٥)، رقم (١٧٨١) بلفظ «ثُمَّ رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيهِ عَلَى رُكبَنَيهِ كَالقَابِضِ عَلَيهِمًا»، وينظر: صحيح ابن خزيمة (٢٠٨/١)، رقم (٦٠٨).

على رئيبير علم بين الميني الم

<sup>(</sup>٦) قَالَ شَيخَ الإِسلامُ: لاَ أَصْلَ له هذا اللَّفظ وَإِنَّها هُوَ قُولُ إِبرَاهِيهُ النَّخَعِيِّ حَكَاهُ الترَّمِذِيُّ عنه. ينظر: تلخيص الحبير (١/ ٢٢٥)، وسنن الترمذي، رقم (٢٩٧)، والحديث ضعيف.

لآنه لو حاول المدّ لم يأمن أن يجعل المدّ على غير موضعه فيغير المعنى، مثل أن يجعله على الهمزة فيصير استفهاماً.

والثاني: وهو الجديد، أنه يمدّها إلى تمام الهَويّ حتى لا يخلو جزء من صلاته عن الذكر، ويحمل الحديث على تكبيرات الإحرام كما تكلّمنا فيها في موضعها. ويجري القولان في جميع تكبيرات الانتقالات، ولا نُعيدهما لك.

(ويرفع بديه كم) يرفعهما (في ابتداء الصلاة) عند تكبيرة الاحرام؛ لما روي عن ابن عمر عن: «أن النبي كل كان يرفع بديه حذو منكبيه إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع...الحديث». (1)

قال النووي في زيادات الروضة يستحب أن لا يصل تكبيرة الركوع بآخر السورة، بل يسكت بينهما سكتة لطيفة، ويستحب رفع اليدين في تكبيره الإحرام والركوع والرفع منه لكل مصل قائم وقاعد ومضطجع وموميء، نص عليه الشافعي في الام(٢٠).

(ويقول في الركوع: سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثاً)؛ لما روى عن عُقبَةُ بنُ عَامِرٍ: «لما نول قوله تعالى: ﴿ فَسَيِّحَ بِأَسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾ قال ﷺ: اجعلوها في ركوعكم ""، وقولوا سبحان ربي العظيم. (١٠)

قال المصنف في العزيز: وذلك أدنى درجات الكمال، ورَوَى عن النبي على استدلالاً لما قاله أنه قال: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُم فَقَالَ: سُبحَانَ رَبِّيَ العَظِيم ثَلاَثاً فَقَد تَمَّ رُكُوعُهُ وَذَلِكَ أَدنَاه». (٥)

وقال النووي في الزيادات ناقلاً عن الأصحاب: أقل ما يحصل بـ الذكر تسبيحة

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري، رقم (۷۳۵)، ولفظه: «أن رسول الله تلك كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة، و إذا كبّر للرّكوع و إذا رفع رأسه من الرّكوع رفعها... و كان لايفعل ذلك في السجود»، وينظر: صحيح مسلم، رقم (۲۲) ۳۹۰)، رقم (۱۰۵۷)، وسنن ابن ماجه، رقم (۸۲۵)، و مسند أحمد، رقم (٤٦٧٤).

<sup>(</sup>٢) الأم للشافعي (١/ ١٢٧)، و روضة الطالبين (١/ ٢٥١).

 <sup>(</sup>٣) مسند أحمد بن حنبل، رقم (١٧٤١٤)، وسنن أبي داود، رقم (٨٦٩)، ٢ بَاب ما يقول الرُّجُلُ في رُكُوعِهِ
 وَشُجُودِهِ، وسنن ابن ماجه، رقم (٨٨٧)، وإسناده حسن. ينظر: خلاصة الأحكام للنووي (١/ ٣٩٦).

<sup>(</sup>٤) لم أجد هذه الزيادة في متون الحديث.

<sup>(</sup>٥) العزيز (١/ ٥١٢)

واحدة، وزعم أبو برذعة أنّ بين كلامي المصنف والنووي تغايراً؛ حيث قال: ويدل قول النووي على أنّ أدنى الكمال واحدة لا ثلاثة. (١)

ولك أن تقول: لم لا يجوز أن يحمل قول النووي على أقل ما يحصل به أصل السنة، وقول المصنف في العزيز على أقل ما يحصل به الكمال؟، وشتان ما بين المحمولين.

واستحب بعضهم أن يضيف إليه: "و بحمده " وقال: إنه ورد في بعض الأخبار. (٢)

وأتم الكمال أن يضيف على الثلاثة الدعاء الآتي فحسب عند المصنف والنووي وتابعيهما.

وحكى المصنف عن الحاوي: أنّ أتمّ الكمال من سبع تسبيحات إلى إحدى عشرة، وأوسطه خمس. (٢)

ثم الزائد على أدني الكمال إنّما يستحب للمنفرد.

(والإمام لا يزيد عليه) أي: على أدنى الكمال وهو ثلاثة؛ كي لا يطوِّل على القوم.

وقال الروياني: لا يزيد على خمسة.

قال في العزيز: هذا إذا لم يرض القوم بالتطويل، أمّا إذا رضوا بالتطويل فيستوفي أتمَّ الكمال (٤). فليكن إطلاق الكتاب محمولاً على ما إذا لم يرضوا.

وقال الإسنوي: والإمام لا يزيد على الثلاثة والخمسة- على اختلاف الرأيين- وإن رضي القوم بالتطويل؛ لأنّه مأمور بالتخفيف، وعلى هذا إطلاق الكتاب بمظانّه.

(ويضيف المنفرد إليه) وكذا الإمام برضى القوم إن قلنا بقول الشيخين: (اللهم لك ركعت) قدّم الظرف؛ ليدل على اختصاص ما يأتي به له، وكذا في البواقي (ولك خشعت) أي: لك ذلّلت جوارحي.

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/ ٢٥١).

 <sup>(</sup>٢) وَعَيْن نَصَّ عَلَى استِحبَابِ قُولهِ: "وَبِحمدِهِ" القَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالقَاضِي خُسَيِّن وَصَاحِبُ الشَّامِلِ وَالغَزَالِيُّ وَالْحَرُونَ، وَيُنكَرُ عَلَى الرَّافعِيِّ لانه قال: وبعضم يُضِيفُ إلَيهِ "وَبِحَمدِهِ" فَأُوهَمَ أَنَّهُ وَجهٌ شَاذٌ مَعَ أَنَّهُ مَشهُورٌ لِمَرَّونَ، وَيُنكَرُ عَلَى الرَّافعِيِّ لانه قال: وبعضم يُضِيفُ إلَيهِ "وَبِحَمدِهِ" فَأُوهَمَ أَنَّهُ وَجهٌ شَاذٌ مَعَ أَنَّهُ مَشهُورٌ لِمَحْدِهِ (٣/ ١٧)، والمجموع (٣/ ٤١٢)

<sup>(</sup>٣) الحاوي الكبير (٢/ ١٢٠)، والمجموع (٣/ ٤١٢)، والعزيز (١/ ٥١٢).

<sup>(</sup>٤) العزير (١/ ٥١٢).

وأصل الخشوع السكون، مثل الخضوع، إلا أنّ الخضوع يستعمل في القلب، والخشوع في الجوارح. (وبك آمنت) أي: اطمأنّ قلبي واستقرّ على وحدانيتك؛ إذ الإيمان صفة القلب، وجعلُه ساكناً مطمئنّاً.

واعلم أنَّ حقيقة الإيمان: هو تصديق النبي الله بالقلب في جميع ماعلم مجيؤه به بالضرورة من عندالله إجماعاً؛ فإنه كاف في الخروج عن عهدة الإيمان.

(ولك أسلمت) أي: انقدت وأطعت بأعضائي الظاهرة، قدم صفة القلب على صفة الجوارح لأتِّها الأصل؛ إذ صفة الجوارح قد يتخلف عنها كفي المنافق. نعوذ بالله (خشع) أي: سكن وتذلل وتطامن وتواضع (سمعي) السمع: قوة أودعه الله تعالى في قعر الصماخ، به يدرك الأصوات بسبب وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت، بمعنى أنَّ الله تعالى يخلق الإدراك في النفس عند ذلك بطريق جري العادة عند المتكلمين، وبطريق الإيجاب عند الحكماء (وبصري) وهي: قوة مودعة في العصبين المجوفتين اللتين يتلاقيان ثم يفترقان من غير تقاطع على هيئة الصليب فيوصلان إلى العين، يدرك بها النفس الاضواء أولاً وبالذات والألوان والأشكال والمقادير، وغير ذلك مما يخلق الله تعالى إدراكها في النفس عند استعمال العبد تلك القوة ذاتياً وبالتوسط، وأراد بالسمع والبصر محلهما من قبيل ذكر الحال وإرادة المحل مجازاً مرسلاً (وعظمي وعصبي) هي العروق الصغار التي يقوى الله تعالى بها المفاصل(١) (وشعري وبشري) وإنّا أجرى حكم الخشوع عليها؛ لأنّها تتأثر بتأثر السمع والبصر فرحاً وترحاً (وما) مبتداء موصولة (استقلُّت) أي: قامت (به) متعلق باستقلت (قدّمي) اسم جنس وليس بتثنية، فاعل استقلت، والجملة صلة ما، وتشديد الياء في قدمي على تقدير التثنية لحن؛ لأنَّها فاعل، ورفعه في التثنية بالألف دون الياء كما هو ظاهر (لله) ظرف مستقر جزماً (٢) (رب العالمين).

<sup>(</sup>۱) العصب: ما يشد المفاصل ويربط بعضها ببعض وشبه خيوط بيض يسري فيها الحسره والحركة من المخ إلى البعجم الوسيط (۲/ ۲۰۶).

<sup>(</sup>٢) الظرف المستقر: جار ومجرور حذف متعلقها وكان من الأفعال العامة: الكون والوجود والثبوت والحصول، وهنا الفعل: "خشع" ذكر بعده: "لك"، فلا يتعلق " لله" به بل بفعل عام أو مشتق من هذه الأفعال الأربعة. ينظر: كتاب إظهار الأسرار للبركوي، مبحث حروف الجر، والكليات (٩١)، و كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/ ١١٤٩)، والمعجم الوسيط (٢/ ٢٠٤).

وأراد بقوله: "ما اسقلت به قدمي": جملة، أي: جميع جسمي، ذكره تعميماً بعد تخصيص أو تاكيداً لما سبق.

فإن قلت: ما الحكمة في أنّ القراءة وجبت في القيام والتشهد في الجلوس، ولم يجب التسبيح في الركوع والسجود؟.

قلت:؛ لأنّ القيام والقعود متعارفان في العادة فوجب تميزهما عنها بوجوب القراءة والتشهد فيهما، بخلاف الركوع والسجود؛ فانهما من حيث كونهما ركوعاً وسجوداً لا يكونان إلا للعبادة، فلا يحتاجان إلى التمييز.

(الركن السادس: الاعتدال) وهو: التوسط لغة، سمي به؛ لأنّه يتوسط بين القيام والركوع، وهو ركن في الصلاة الفرض لكنه غير مقصود في نفسه، ولذلك عدَّ ركناً قصيراً، خلافاً لمن لم يعدَّه ركناً، لنا ما روي أنه على قال للمسيء صلاته: «ثم ارفع حتى تعتدل قائماً».

(وهو أن يعود) الراكع (إلى هيئته التي كان عليها قبل الركوع) من نحو قيام أو قعود أو إلى ما أمكنه في من لايطيق انتصاباً، ويطمئن في الاعتدال كها ذكرنا في الركوع، وهو: أن يستقر بحيث ينفصل هويه للسجود عن ارتفاعه للاعتدال.

قال الإمام في النهاية: في قلبي من الطمأنينة في الاعتدال شيء؛ لأنّ النبي الله في حديث المسيء صلاته ذكر الطمأنينة في الركوع والسجود ولم يذكرها في الاعتدال، وقال: في كلام الأصحاب ما يقتضي التردد، والمنقول الصواب وجوبها (١٠).

(ويشترط فيه) عدم الصارف كها ذكرنا في الركوع، وهو: (أن لا يقصد بارتفاعه غير الاعتدال) حتى لو رأى في ركوعه عقربا أوحيَّة فارتفع فزعا لم يعتدَّ بذلك الارتفاع عن الاعتدال؛ لوجود صارف لم تشمله الصلاة، بل يجب عليه أن يعود إلى الركوع ثم يعود إلى الاعتدال، فلو سقط منه قبل الطمأنينة وجب العودُ إليه والطمأنينة ثم السجودُ.

ولوشك بعد السجود في إتمامه عاد إليه خيرُ المأموم فوراً وجوباً، وإلا بطلت صلاته، والمأموم يأتي بركعة بعد سلام الإمام.

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ١٦١).

قال النووي في الزيادات: ولو أتى بالركوع الواجب فعرضت له علَّةٌ منعته عن الاعتدال سبجد عن ركوعه وسقط عنه الاعتدال لتعذره، ولو زالت العلة قبل أن يضع جبهته على الأرض وجب أن يرتفع ويعتدل قائماً ثم يسبجد. (١)

وإن زالت بعد وضع الجبهة على الأرض لم يرجع على الاعتدال، فإن خالف وعاد إليه، فإن كان عالماً بتحريمه بطلت صلاته، وإن كان جاهلاً لم تبطل ويعود إلى السجود إن لم يتمه.

وفي كون الاعتدال ركناً في النافلة خلاف نذكره في الجلوس بين السجدتين إن شاء الله تعالى.

ويستجب رفع اليدين للاعتدال حذو المنكبين، فاذا اعتدل قائماً حطّهما؛ لما روي عن ابن عمر: «أن رسول الله على: كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة، وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك» (٢٠).

(فاذا استوى) أي: استقام (قائماً قال: ربنا لك الحمد) أو: ربنا ولك الحمد، أو: اللهم ربنا لك الحمد، أو: اللهم ربنا لك الحمد، أو: اللهم الحمد، أو: لك الحمد ربنا، أو: الحمد لربنا؛ لثبوت ذلك كله في الأحاديث الصحيحة.

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/٢٥٣).

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري، رقم (٧٣٥) وصحيح مسلم، رقم (٢٢) ٣٩٠).

<sup>(</sup>٣) موطاً مَالك رواية أبي مصعب الزهري، رقم (٢٠٤)، و صحيح البخاري، رقم (٧٣٥). بلفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّـــهِ كَانَ يَرفَعُ يَدَيدِ حَذَق مَنكِيَدِ إِذَا افتَتَحَ الصَّلاَة، وَإِذَا كَبَّرِ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيضًا، وَقَالَ: سَمِعَ اللَّـهُ لِمَن حَمِـدَه، رَبَّنَا وَلَـكَ الحَمـدُ، وَكَانَ لاَ يَفعَلُ ذَلِكَ فِي السُّخودِ»

<sup>(</sup>٤) سنن الدارمي، رقم (١٤٤٦)، وفي قرة العينين للبخاري (٣٥)، رقم (٤٠).

قال الشافعي رحمة الله عليه في الأم: ربنا ولك الحمد أحبّ إليّ. (١)

ثم الواو فيه إمّا زائدة أو عاطفة على محذوف تقديره: لك الاختصاص فيها نعبدك، ولك الحمد أو لك الأمر فيها أطعناك، ولك الحمد.

قال في زيادات الروضة: يجهر الإمام بسمع الله، ويسرُّ بربنا لك الحمد (٢٠)، وسبب ذلك الإعلام بالرفع عن الركوع؛ ليرفع المأمومون.

ويؤخذ من ذلك أنّ المبلّغ خلف الإمام يسلك هذا المسلك ولا يجهر بربنا لك الحمد؛ لأنّه ليس للانتقال، بل ذكر للاعتدال، فلم يجهر به كسائر الأذكار، وأمّا غير المبلّغ فيسرّ بكليها، كما صرح به في الروضة (").

قال الشيخ ابن حجر: إن لم يحتج الإمام أو المبلغ إلى الجهر بالتسميع: بـان لم تكـن الجماعـة في الظلمـة، ولم يكـن فيهـا أعمـي لم يجهـر بـه؛ لانتفـاء معنـي الإعـلام.

(ملءَ السموات والارض) روي: "ملء" بالرفع والنصب، وكلاهما صحيح: الرفع على صفة الحمد، والنصب على الحال وعامله عامل الظرف: "لك"، أو الظرف على اختلاف الرأيين، ومعناه: لو كان للحمد جسم لملاً ذلك.

(وصلءَ ما شئت من شيءٍ) تفسير ماشئت (بعد) ظرف شئت، مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة، أي: بعد السموات والأرض مما لا نعلمه نحن، كالأفق الأعلى والكرسي وغيرهما، روى ذلك عبدالله ابن أبي أوفى (١٠).

الأم للشافعي (١/ ١٣٥).

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/ ٢٥٢).

<sup>(</sup>٣) روضة الطالبين (١/ ٢٥٢).

<sup>(</sup>٤) عَبدُ اللّه بنُ أَيِ أَوِيْ. هو عبد الله بن علقمة بن خالد بن الحارث بن أبي أسيد، كنيته أَبُو إِبرَ اهِيم الأسلَمِيّ، كان من أصحاب الشجرة، ولم يَزَل عَبدُ اللّه بنُ أَيِي أَوقَ بِاللّدِينَةِ حَتَّى قُبِضَ النَّيُّ تَتَكُ فَتَحَوَّلَ إِلَى الكُوفَةِ فَنَزَهَا حَيثُ للله بنُ أَيِ الكُوفَةِ فَنزَهَا حَيثُ للله بنُ أَي الكُوفَةِ مَن السَّمرَةَ، وَتُوفِيَّ بِالكُوفَةِ سَنَةَ سِتَ وَثَهَ إِنِينَ، وكان آخِرَ مَن مَا المُسلِمُونَ وَابتنَى بها دَارًا فِي أَسلَمَ. وَكَان قَد ذَهبَ البَصرَةَ، وَتُوفِيَّ بِالكُوفَةِ سَنَةَ سِتَ وَثَهَ إِنِينَ، وكان آخِرَ مَن مَاتَ مِن أصحاب رَسُولِ اللَّه يَتِيكُ بِالكُوفَةِ .. الطبقات الكبرى ط العلمية (٤/ ٢٢٦) رقم (١٨٥٠)، والتاريخ الأوسط لمحمد بن إسهاعيل بن إبراهيم البخاري، أبي عبد الله (ت : ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد (١٣٩٧).

## ويستوى في ما ذكر الإمام والمأموم والمنفر د بدليل قوله:

(ويزيد المنفرد) وفي الإمام برضى القوم الخلاف المار (أهلَ الثناء) - بالرفع والنصب: الرفع على الخبرية، أي: أنت اهلُ الثناء، والنصب على النداء، أي: يا أهلَ الثناء.

قال الحُفاظ: والمختار نصبه(١)

. (والمجد) وهو نهاية الشرف، وقيل: العظمة «حقٌ ما قال العبد: كلنا لك العبد» (١) وفي صحيح مسلم: «أحقُّ ما قال العبد وكلنا لك عبد» (١).

فعلى الأوّل ما موصولة مرفوعة بالابتداء، و "حق" خبرها مقدم عليها، واللام في "العبد" للجنس أو للعهد، ومقول القول: "كلنا لك عبد".

وعلى الثاني "أحق" مبتداء مضاف إلى ما الموصوفة، و "اللهم لا مانع" إلى آخره خبره، و "كلنا لك عبد" جملة حالية معترضة بين المبتدأ والخبر، أي: أحق الاشياء التي تكلم بها العبد من ثناء الله من العبد المطيع الخاشع الخاضع: اللهم إلى آخره.

ويجوز أن يكون " أحق" خبر مبتدأ، و "ما" منصوباً تقديراً (١) بنزع الخافض، أي: أنت أحق بها قال العبد لك من الحمد من غيرك.

وعلى التقدير الأول إنّما يكون: "اللهم" إلى آخره، خبرا عن أحق، بتأويل الكلام أو القول أو الخبر، وإلا فهي منصوب على أنها مقول القول.

ويجوز أن يكون خبر أحق: "ربنا لك الحمد"، ولا يحتاج إلى الضمير؛ لاتحادهما

<sup>(</sup>١) عون المعبود (٣/ ٥٨).

<sup>(</sup>۲) سنن النسائي الكبرى، رقم (۱۰۲۸)، ولفظه: «حق ما قال العبد كلنا لك عبد لا نازع لما أعطيت ولا ينفع ذا الجحد منك الجد»، قال شيخ الإسلام العسقلاني: وَقَعَ فِي المُهَذَّبِ كها وَقَعَ هُنا بِإِسقَاطِ الأَلِفِ من "أَحَقُّ " وَبِإِسقَاطِ الوَاوِ قبل "كُلُنا" وَتَعَقَّبُهُ النَّوَوِيُّ بِأَنَّ الذي عِنذَ المُحَدَّثِينَ بِإِثْبَاتِها كَذَا قال، وهو في سُنَنِ السَّائِيِّ بِحَذْفِهِهَا أَيضًا. تلخيص الحبير (۱/۲٤۶)، وينظر: سنن الدارمي، رقم (۱۳۵۲)، ومسند أحمد، رقم (۱۱۸۲۷).

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم، دقىم (٢٠١. (٤٧١)، ولفظَّه: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: "رَبَّنَا لَكَ الحَمدُ مِلُ السَّبَاوَاتِ وَالأُرضِ، وَمِلُ مُمَا شِسْتَ مِن شَيءٍ بَعدُ، أَهلَ النَّنَّاءِ وَالْمَجِدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْمَبدُ، وَكُلَّنَا لَكَ عَبدٌ: اللهُمَّ لَامَانِعَ لِمَا أَعطيتَ، وَلَا مُعطِيَ لِمَا مَنْعتَ، وَلا يَنفَعُ ذَا الجَدِّمِنْكَ الجَدُّ

<sup>(</sup>٤) المناسب: "منصوب محلًّ"؛ لأن " ما " اسم موصول مبنى، وإعراب المسيات على المحل.

معنى - كما قاله عصام الدين وجعَله أقوى - واللهم إلى آخره جملة إنشائية لا محل لها من الاعراب، وقيل غير ذلك.

(اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد) أي: ذا الحظ والجاه.

وقيل: ذا الجَد بمعناه الأصلي. (١) (منك الجد) من فيه للبدل، أي: لاينفع ذا الجد بدل طاعتك جدُّه، نظيره قوله تعالى: ﴿ أَرْصِيتُد بِٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنِيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾ (التوبة: ٣٨).

ويجوز أن يكون فاعل" لا ينفع" ضميراً راجعاً إلى الشيء العام المتقرر في النفس، أي: لا ينفع ذا الجدشيء، والجد الثاني بدل من ذلك الضمير.

ويجوز أن يكون "من" ابتدائية، أي: لا ينفع ذا الجد نفعاً ناشئاً منك الجدُّ، أي: لا يصر جدُّه سبباً لأن ينفعه.

وقوله: " أهل الثناء " إلى آخر الدعاء، رواه على بن أبي طالب كرّم الله وجهه. (٢)

ولما كان القنوت مشروعاً في حال الاعتدال متصلا بأذكار الاعتدال فقال:

(ويستحب القنوت) وهو في اللغة: الطاعة والسكوت والدعاء مطلقاً، والقيام في الصلاة، والامساك عن الكلام، والدعاء على الأعداء خاصة، وطول القيام في الصلاة، وإدامة الحج، وإطالة الغزو، والتواضع لله تعالى.

وفي الشريعة: عبارة عن الكلمات الآتية، سميت قنوتاً؛ لبعض مناسبتها مع المعاني المذكورة لغة.

وذلك (في الاعتدال) لا غير، خلافاً لمن قال: القنوت قبل الركوع.

<sup>(</sup>۱) أي: النسب، ويكون معنى: "لا ينفع ذا الجد منك الجد"، أي: لا ينفع ذا النسب في الدنيا نسبه في الآخرة، قال النووي: "هو بفتح الجيم فيها على الصحيح المشهور، وحكى ابن عبد البر وجماعة كسر الجيم أيضًا، وهو: الإسراع في الهرب، أي: لا ينفعه هربه منك. ينظر: تهذيب الأسهاء واللغات (٢/ ٤٨)، وكفاية النبيه في شرح التنبيه (٣/ ١٧٧)

 <sup>(</sup>٢) صحيح مسلم، رقم (١٩٤ـ (٤٧١)، (٢٠٥ـ (٤٧٧)، قال شيخ الإسلام: لم أَجِدهُ من حديث عَلِي بَل رَوَاهُ
مُسلِمٌ من حديث أبي سَعيدِ الخُدرِيِّ وَمِن حديث بن عَبَّاسٍ بِتَهَامِهِ وَرَوَاهُ ابن ماجة من حديث أبي جُحَيفَةَ. ينظر: تلخيص الحبير، رقم (٣٦٩).

لنا عليه ما يروي: «أنّه ﷺ إنّها يقنت إذا رفع رأسه من الركوع» (١)، وعليه درج الخلفاء الراشدون (٢).

(في الركعة الثانية من صلاة الصبح) خلافاً لمن قال: لا قنوت في الفرائض. (٦) ولمن قال: القنوت مخصوص بالأئمة يدعون لجيوشهم. (١)

لنا ماروي: «أنّه ﷺ قنت شهرا يدعو على قاتل أصحابه ببئر معونة ثم تركه». (٥)

(وهو أن يقول: اللهم اهدني في من) أي: مع من (هديت) قال في المفتاح: (٧٠ عنى

(٤) وَقَالَ أَحَدُهُ وَإِسحَاقُ: لاَ يَقنُتُ فِي صَلاَّةِ الفَّجرِ إِلَّا عِندَ نَازِلَةٍ تَنزِلُ بِالْمَسلِمِينَ، فَيَدعُو الإَمَّامُ لَجُيُوشِ الْمَسلِمِينَ شرح السنة لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- محمد زهير الشاويش- المكتب الإسلامي دمشق، بيروت، الطبعة الثانية (٤٠٣هـ ١٤٥هـ) - ١٩٨٣م)، (٣/ ١٢٤).

(٥) صحيح مسلم، رقم (٦٧٧)، ولفطه: «عن أنس أن رَسُولَ اللَّهِينِ فَنَتَ شَهرًا يَدعُو على أُحيّاء من أُحيّاء العَرَبِ ثُمَّ تَرَكَهُ»، وصحيح البخاري، رقم (١٠٠١، ٢٨١٤، ٧٣٤٠) و...

(٦) سُننَ البيهقي الكبرى (٢/ ٢٠١)، رقم (٢٩٢٦)، وسنن الدارقطني (٢/ ٤١)، رقم (٢٠)، قال النووي: صحيح، رواه جماعات من الحفاظ وصححوه. ينظر. خلاصة الأحكام (١/ ٥٥٠)، رقم (١٤٧٦)، وينظر. تهذيب الأثار مسند ابن عباس (١/ ٣٥٥)، رقم (٢٠٤)، «كان عمر بن الخطاب رضوان الله عليه يقنت في صلاة الفجر»، سنن البيهقي الكبرى (٢/ ٢٥٨)، رقم (٢٩٥٥): «أن علياً كان يقنت في صلاة الصبح بعد الركوع».

(٧) تصورت أنه كتاب مفتاح الحاوي المبين عن النصوص والفحاوي - لجهال الدين محمد بن سعيد بن علي بن كبن الطبري اليمني الشافعي (ت: ٨٤٢هـ) وهو نكت على الحاوي الصغير للقزويني، ولكن المصنف ذكر هنا أنه نقل عن المرقاة، والظاهر أنه مرقاة المفاتيح للملاعلي (ت: ١٠١٤هـ)، وهو متأخر عن صاحبه. ينظر: إيضاح المكنون (٤/ ٢٥٣) فخرب تصوري اللهم اهدنا.

<sup>(</sup>۱) لم يرد بهذا اللفظ، وإنها بلفظ: «عن أبي هريرة شي قال والله لأنا أقربكم صلاة برسول الله ي فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر وعشاء الآخرة وصلاة الصبح "سنن البيهقي الكبرى (۲/ ۱۹۸)، وقم (۲۹۹) وففظه: (۲) الأم للشافعي (۷/ ۱۶۹)، و (۷/ ۲۶۳)، والسنن الكبرى للبيهقي (۲/ ۲۸۸)، وقم (۱۹۸ ۳۵)، ولفظه: «سَأَلتُ أَبَا عُثبَانَ عَنِ القُنُوتِ فِي الصَّبحِ قَالَ: "بَعدَ الرُّكُوعِ فَلتُ: عَمَّن؟ قَالَ: عَن أَبِي بَكرٍ وَعُمَر وَعُتبانَ عَله "سَأَلتُ أَبَا عُثبَانَ عَن عمر، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وقال ابن عمر. هي بدعة، وقال قتادة، وإبراهيم: لم يقنت أبو بكر ولا عمر حتى مضياً شرح صحيح البخاري لابس بطال (۲/ ۵۸۰)، وتهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لمحمد بس جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى. ۲۱ ۳هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، – مطبعة المدني - القاهرة كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى. ۲۰ ۳هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، – مطبعة المدني - القاهرة (۱/ ۲۳۲)، ولفظه: لا قُنُوتُ في شَيءٍ مِن الصَّلُواتِ الْكَثُوبَاتِ، وَإِنْهَا الْقُنُوتُ فِي الوتِر.

به إبراهيم على فإنه أول من استدل للوحدانية وسأل الهداية من الله تعالى وهداه (وعافني) أي: تجاوزت عن خطئتي (في من) أي: مع من (عافيت) تجاوزت عن خطئه، عنى به آدم على فانه أولُ خاطىء تجوِّز عنه.

قال في المفتاح أيضا: وعلى هذا فقوله: "عافني "بمعنى اعفُ عني؛ لأنّ المعافاة كما قاله في المرقاة: إنّما يستعمل في المحافظة عن شرور الأشرار في الدنيا، يقال: عافاه عن فلانٍ أي: حفظه عن شره ومكيدته.

(وتولني) أي: احفظني ونجني (فيمن توليت) عنى به موسى ؟؟ لأنّ الله تعالى نجّاه من فرعون حين فرّ إلى مدين، ومنه حين رجع وقد كان عليه دم القبطي، ومن الغرق حين غرق، ومن الله تعالى عليه بالنجاة في كثير من المواضع، قاله في المفتاح أيضاً. (وبارك لي) أي: زد لي بركة ونهاء (فيها أعطيت) من الهداية والإيهان والعلم والرزق (وقِني) أي: احفظني (شرَّ ما قضيت) على أهل عصري، أو: عليّ لو كان معلقاً بد عائي، أو: احفظني من الفتنة في الدين حين حلول قضائك إياي.

وأراد بالسر الفتنة، وأضافه إلى المقضي؛ لأنّ الافتتان إنّا يحصل دائماً عند وجود الشرائر، اضافة للمسبب إلى السبب.

(فإنك تقضي) أي: تحكم على من شئت بها شئت لأنّك مالك الرقاب ومُوجدها، والمملوك مقهور تحت تصرف المالك لا سيها إذا كان مخلوقه أيضاً. (ولا يُقضَى عليك) إذ لا يكافِؤُك أحد فضلاً عن أن يكون فوقك ليحكم عليك (إنّه) الضمير للشأن (لا يدلّ) أي: لا يصير ذليلاً مهيناً (من واليت) اي نصرته أو أحببته أو كفلت أمره.

ولا يقال: إنا قد نجد من الأنبياء والأولياء قد صاروا أذلة مهانة في أيدي الظلمة فهذا يناقض ذلك.

لأنا نقول: المراد بعدم الذل والإهانة: أن يكون الشخص محمود العاقبة، أو غالب الحجة، أو متّبعا في الحق في وقت ما، ولا شك أنّ من والاه الله تعالى لا يخلو عن شيء عن ذلك.

(تباركتَ ربنا) أي: تكاثر خيرك، إذا كانت الكلمة من البركة وهو كثرة الخير، أو:

تزايدتَ عن كل شيء في صفاتك وأفعالك؛ إذ البركة تتضمن معنى الزيادة، أو: أنت دائم لا يعتربك الزوال، يقال: برك المطرعلى الماء، أي: دام وروده عليه، ومنه: "البُركة" للحوض؛ لدوام الماء فيها (وتعاليت) أي: ترافعت عن أن يدرك كنه عظمتك فهم، أو: أن يبلغ على حقيقة ذاتك وهم، أو: أن يدركك الأبصار، أو: أن يمثلك الأفكار.

هذا القدر هو المروي عن الحسن بن عليٌّ ﷺ علَّمه رسول الله ﷺ.

وزاد العلماء ومنهم الأوزاعي وابن عيينة: (وَلا يَعِزُّ من عَادَيتَ) قبل "تَبَارَكتَ ربنا وَتَعَالَيتَ". (١)

وبعده: (فَلَكَ الحَمدُ عَلَى مَا قَضَيتَ، أَستَغفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ) (١٠).

قال القاضي أبوالطيب: كلمة: "لا يعزُّ من عاديت" عندي غير مستحبّة؛ إذ العداوة لايضاف إلى الله تعالى.

قال المصنف في العزيز: ليست إضافة العداوة إلى الله تعالى بعيداً؛ قال الله تعالى: ﴿ فَإِنَ اللهِ عَالَ الله تعالى: ﴿ فَإِنَ اللهِ عَالَ اللهِ تعالى: ﴿ فَإِنَ اللهِ عَالَ اللهِ عَالَى: ﴿ وَالبِقِرِهِ: ٩٨). (٢)

قال يحيى بن شرف النووي في زيادات الروضة: قال جمهور أصحابنا: لا بأس بهذه الزيادة، وقال الشيخ أبو حامد وأبو علي البندنيجي: إنها مستحبة، واتّفقوا على تغليط القاضي أبي الطيب في إنكار "لا يعزّ من عاديت" وقد جاءت في رواية البيهقي (٢٠). هذا لفظه.

(والإمام يأتي بلفظ الجمع) في القنوت، ولا يخص نفسه بالدعاء؛ لما رواه البيهقي في سننه عن ابن عباس بلفظ الجمع (٥)، ولا يتأتي حمل ذلك على المنفرد، فتعين حمله على الإمام.

<sup>(</sup>١) السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقى (٢/ ٢٠٩)، رقم (٣٢٦٣).

<sup>(</sup>٢) العزيز (١/ ١٦٥)

<sup>(</sup>٣) العزيز (١/٦/١).

<sup>(</sup>٤) روضة الطالبين (١/ ٢٥٤)، وسنن البيهقي الكبري (٢/ ٢٠٩)، رقم (٢٩٥٧)، و (٣٨/٣)، رقم (٦٣٧٤).

<sup>(</sup>٥) سنن البيهقي الكبرى (٢/ ٢٩٧)، رقم (٣١٤١).

<sup>(</sup>٦) الأذكار للنووى (٦١).

وقضية هذا التعليل () طرده في سائر أدعية الصلاة، وبه صرح البغوي، وأستاذه القاضي حسين، والغزالي في الإحياء في كلامه على التشهد ()، ونقله ابن المنذر في الإشراف عن نص الشافعي: أنه قال: لا أحبّ للإمام تخصيصَ نفسه بالدعاء ()، والجمهور لم يذكروه إلا في القنوت.

قال ابن المنذر: قد ثبت أنّ رسول الله تي كان يقول في صلاته: «اللهم باعد بيني» بصيغة الوحدان إلى آخر الدعاء(١٠).

والحاصل من كلام الأثمة: أنّ كلّ دعاء يؤمّن فيه المأموم يكره للإمام تخصيص نفسه به، سواءٌ أكان في الصلاة كالقنوت، أو غيرها كالدعاء خلف الفرائض، وكل دعاء يستوي فيه الإمام والمأموم كدعاء بين القراءتين ودعاء الجلوس بين السجدتين ودعاء بعد تشهد لا يكره للإمام تخصيص نفسه به، بل يستحبّ له تخصيص نفسه للاتّباع. (والأظهر) من الوجهين (أنّه تستحب الصلاة) وكذا السلام؛ إذ إفراد الصلاة بدون السلام وبالعكس مكروه في اللفظة، لا الكتابة، كما صرح به الإسنوي والشيخ ابن حجر في شرح ديباجته لخلاصة الحاوي (على النبي ملى قي آخره)؛ لأنه روي في حديث الحسن أنه قال ملى "تباركت ربنا وتعاليت وصلى الله على النبي وسلم». (٥)

قَـالَ المفـسرونَ في قولُـه تعـالى: ﴿ وَرَفَعُنَالَكَ ذِكْرَكَ ﴾ (الـشرح: ٤) أي: لا أُذكـر إلا وتُذكـر عـى (١٠).

<sup>(</sup>١) أي تعليل النووي بالحديث. منه.

<sup>(</sup>٢) إحياء علوم الدين (١/١٧٧).

<sup>(</sup>٣) الإشراف على مداهب العلماء (٢/ ١٥٤)، م ٥٩٢)، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٣/ ١٠٨)رقم (٤٩٥٧).

<sup>(</sup>٤) الإشراف (٢/ ١٥٤)، حديث (٣٦٣)، و صحيح البخاري، رقم (٧٤٤)، و صحيح مسلم، رقم (١٤٧ - (٥٩٨)، ومصنف ابن أبي شيبة (٢ / ٢٦)، رقم (٢٩٢٠).

<sup>(</sup>٥) سنن النسائي، رقم (١٧٤٦)، والحسن هنا هو الإمام حسن بن على على ، ولفظه: "عَنِ = الحَسَن بن عَلِي قَلَا: "اللهُمَّ اهلِنِي فِيمَن هَدَيتَ، وَبَارِك لِي فِيمَا أَعطَيتَ، وَلَا يَعلَى اللهِمَّ اللهُمَّ اهلِنِي فِيمَن هَدَيتَ، وَبَارِك لِي فِيمَا أَعطَيتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَن مَدَيتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيتَ، فَإِنَّكَ تَقضِي وَلا يُقضَى عَلَيكَ، وَإِنَّهُ لا يَذِلُ مَن وَالَيتَ، تَبَارَكتَ رَبَّنَا وَتَعَلَيْتَ، وَصَلَّى اللهَ عَلَى مُحَمَّدِ النَّبِيِّ ». وينظر: سنن أبي داود، رقم (١٤٢٥)، وسنن الترمذي، رقم (٤٦٤)، وسنن البرمذي، رقم (٤٦٤)، وسنن البرمذي، رقم (٤٦٤)، وسنن

<sup>(</sup>٦) أحكام القرآن للشافعي (١/٥٨).

والثاني: أنَّها لا تستحب، وزعم أنَّ أخبار القنوت لم ترد بها ٠٠٠٠.

قال الشيخ ابن حجر: وتستحب أيضاً على آله وأصحابه ٧٠٠.

ونقل صاحب الأنوار عن أبي العباس الروياني استحسان قوله: "ربِّ اغفر لي وارحم وأنت خير الراحمين" بعد الصلاة على النبي على النبي

ونقل عن الشيخ الصالح البلقيني أن يقول بعد ذلك: ربِّ زدني علماً ٧٠٠.

ثم الكلام في أنَّ كلمات القنوت هل يتعين أم يجزئ كلُّ ما اشتمل على الدعاء؟

قال بعضهم: إنها تتعين ككلمات التشهد، وبه قال الغزالي في الوسيط(٤).

وقال الأكثرون: إنّها لا تتعين، بخلاف التشهد؛ لأنّه فرض أو من جنس الفرض، وبه صرح المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة، والروياني في الحلية، والقاضي أبوالطيب في المجموع، وأبو سعيد ابن القاص في التلخيص، وأبو العلاء القونوي في شرحه الحاوي، والإسنوي في المهات، والشيخ ابن حجر في شرح خلاصة الحاوي حتى قال: ويجزئ عن القنوت آية فيها دعاء إن قصدَه، وكذا دعاء محض ولو غير مأثور إن كان أخروياً، وكذا إن كان دنيوياً (٥٠). هذا لفظه.

(والأظهر) من الوجهين (أنه يرفع فيه اليدين)؛ لما روي عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود على كانوا يرفعون أيديهم في القنوت، وهو اختيار أبي زيد، والشيخ أبي محمد والد الإمام، وابن الصباغ، (١) والغزاليّ، والمصنف في الشرحين، والنووي في الروضة، وغيرهم. (١)

<sup>(</sup>١) أي: بالصلاة على النبي ﷺ في آخره.

<sup>(</sup>٢) تحفة المحتاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ٦٦).

<sup>(</sup>٣) الأنوار (١/ ٦٥).

<sup>(</sup>٤) الوسيط في المذهب (٢/ ١٣٣).

<sup>(</sup>٥) روضة الطالبين (١/ ٢٥٤)، والعزيز (١/ ١٧٥)، والوسيط في المذهب (٢/ ١٣٣)، والمهمات (٣/ ٩٠).

<sup>(</sup>٦) هو: أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن جعفر المعروف بابن الصباغ الفقيه الشافعي، من شيوخه: القاضي أبو الطيب، والشيخ أبو اسحاق، ومن تلاميذه: ابن عساكر، والسمعاني، ومن مؤلفاته: الشامل، والكامل، وتوفي سنة (٤٧٧هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ١٢٤)، برقم (٤٦٥) وطبقات الفقهاء (٢٧ / ٢٧٠).

<sup>(</sup>٧) الوسيط في المذهب (٢/ ١٣٥)، وكفاية السيه (٣/ ٢٤٥)، ولم يرحح المصنف. ينظر العزيز (١/ ٥١٩).

والثناني: لا يرفع؛ لما روي عن أنس: «أن النبي لله لم يكن يرفع يديه إلا في ثلاثة مواطن: في الاستسقاء، والانتصار، وعشية عرفة»، (١) وهو اختيار القفال والبغوي وشيخه القاضي حسين وإليه يميل إمام الحرمين. (١)

(ولا يمسح بهما وجهَه) ولاغيرَه من الصدر ونحوه على الصحيح؛ إذ لم يرد فيه شيء بخصوصه، بخلاف الدعاء الخارج من الصلاة؛ فانه يستحب مسح الوجه بهما؛ لما ورد في الحديث. (")

وحكمته: الإفاضة بها أعطاه الله تعالى تفاؤلاً بتحقيق الإجابة، وأمّا في الصلاة فإن الرحمة فائضة على جميع البدن، فلا يحسن التفاؤل بحصرها في اليدين.

وفي وجه: يمسح بهما وجهه؛ لماروي: «أنّه على قال البن عباس: «إِذَا دَعَوتَ اللَّهَ فَادعُ اللَّهَ فَادعُ اللَّهَ فَادعُ اللَّهَ فَادعُ اللَّهَ فَادعُ اللَّهَ بِبَطنِ كَفّيكَ، فَإِذَا فَرَغتَ فَامسَح راحتك على وَجهِكَ» (١٠).

ولمن نصر الأوّل أن يقول: هذا في حق الخارج.

ثمّ يتفرع على هذا فائدة وهي: أنّ الداعي إذا كان يدعو لرفع ضُرَّ سنَّ له جعلُ ظهر الكفين إلى السياء؛ تفاؤلاً على دفعه، وإن كان يدعو لتحصيل شيء عكس، فينبغي أن يفعل بها في القنوت لأنّ فيه كليها.

لكن قال الشيخ ابن حجر: لا يَفعل كليهما إلا في قنوت النازلة، وشرَطَ لاستحباب جعلِ ظهر الكفّ إلى السماء وقوع البلاء، لا الدعاءَ لدفعه من غير وقوعه.

(والأظهر) من الوجهين (أنّ الإمام يجهربه) ولو في سرّية، كصبح بعد طلوع

<sup>(</sup>١) حديثُ أنس: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَىٰ كَانَ لاَ يَرفَعُ اليَدَ إلاَّ فِي ثَلاَثَةِ مَوَاطِنَ الإستِسقَاءِ وَالإستِنصَارِ وَعَشِيَّةً عَرَفَةً » لَا أصل له من حديث أنس، بَل في الصَّحِيحَينِ عن أنسٍ: "كان رسول اللَّهِ عَلَيْهُ لَا يَرفَعُ يَدَيهِ في كل دُعَاثِهِ إلَّا في الإستِسقَاءِ فإنه يَرفَعُ يَدَيهِ حتى يُرَى بَيَاضُ إبطَيهِ ». التلخيص الحبير: (١/ ٢٥١)، رقم (٣٧٣).

<sup>(</sup>٢) شرح السنة للبغوي (٤/ ٢٥٧)، ونهاية المطلب في دراية المذهب (١٨٨/٢)، الرقم (٨٨٩).

<sup>(</sup>٣) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٢/ ٢٤٧)، رقم (٣٢٣٤)، وسنن الترمذي، رقم (٣٣٨٦)، بلفظ: «كَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرفَعُ يَدَيهِ عِندَ صَدرِهِ فِي الدُّعَاءِ، ثُمَّ يَمسَعُ بِهِمَا وَجهَهُ». والحديث ضعيف.

<sup>(</sup>٤) سنن ابن ماحه، رقم (١١٨١)، وإسناده ضعيف. ينظر: الُعلل المتناهية (٢/ ٨٤١)، والتيسير (١/ ٩٥).

الشمس للاتباع، فإنَّ رسول الله على [كان] يجهر به. (١)

وليكن الجهر به دونه بالقراءة، فإن أسرّ فاتته سنة الجهر، لا أصل السنة.

والثاني: يسرُّ به؛ إلحاقاً بسائر الدعوات المشروعة في الصلاة.

والخلاف في الاستحباب، لا في الجواز.

ولا يجري هذا الخلاف في المنفرد والمأموم، بل يسرّون به قطعاً، كسائر الأذكار.

(وأن المأموم يؤمِّن فيها هو دعاء) ولا يقنت معه؛ لماروي عن ابن عباس قال: «يقنت رسول الله يَنْ في من فيها هو دعاء) ولا يقنت معه؛ لماروي عن البي على المعتمد.

فإن لم يوافقه فليستمعه أو يقول أشهد به قاله الشيخ ابن حجر.

وقال ابن الصباغ: المأموم مخير في الدعاء بين أن يقنت أو يؤمِّن معه.

وقال الغزالي في الوجيز والروياني: أنه يؤمِّن في الكل؛ لظاهر حديث ابن عباس ٣٠٠.

(فان كان) المأموم (لا يسمع صوتَ الإمام) أو يسمعه لكن لايفهم منه تفاصيلَ الكلمات لبعد أو صمم (فيقنت سرا) كما يشاركه في الدعوات والأذكار السرية. وفي وجه: يؤمن ولا يقنت، واختاره القلموني.

(والأصحّ) من القوليز- وقيل: من ثلاثة - (أن القنوت مخصوص من الفرائض

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري، رقم (٤٦٦٠)، ولفظه: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَن يَدَعُوَ عَلَىَ أَحَدٍ أَو يَدَعُو لَإُحَدٍ، قَنَتَ بَعدَ الرُّكُوعِ، فَرُبَّا لَكَ الحَمدُ اللَّهُمَّ أَنجِ الوَلِيدَ بِنَ الوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بِنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بِنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ اشدُد وَطأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجعَلهَا سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ" يَجهَرُ بَذَك عَلَى مُضَرَ، وَاجعَلهَا سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ" يَجهَرُ بَدُك عَلَى مُضَرَ، وَاجعَلهَا سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ" يَجهَرُ

<sup>(</sup>٢) لم أجد مصدراً معتمداً لهذا اللفظ، وروى أبو داود، رقم (١٤٤٣) عن ابن عَبَاسِ قال: «قَنَتَ رسول اللَّهِ ﷺ شَهرًا مُتَنَابِعًا في الظُّهرِ وَالعَصرِ وَالمَغرِبِ وَالعِشَاءِ وَصَلَاةِ الصَّبحِ فِي دُبُرِ كل صَلَاةٍ إذا قال سمع الله لَمِن مَحِدَهُ مَن الرَّكعَةِ الأَخِرَةِ يَدعُو على أَحيَاءٍ من بَنِي سُلَيمٍ على رِعلٍ وَذَكوانَ وَعُصَيَّةً وَيُؤَمِّنُ من خَلفَهُ»، وإسناده حسن أو صحيح. ينظر: خلاصة الأحكام (١/ ٤٦١).

 <sup>(</sup>٣) في قوله: ﴿وَيُؤَمِّنُ مِن خَلِفَهُ ﴿، وينظر: بحر المذهب (٢/ ٨١). العزيز (١/ ١٨٥).

بالصبح)؛ لما مرّ أنّ النبي النبي والخلفاء الراشدين لم يتركوا فيها، وذلك لشرفها، أو لكونها أقصر الفرائض فهي بالزيادة أليق (إلا إذا نزلت بالمسلمين نازلة) عامة كالوباء والقحط، أو خاصة بمن تعدى نفعه كأسر العالم في يد الكافر والشجاع.

ويلحق بها الخوف من العدو كافراً كان أو مسلماً، وكذا لو نزلت جراد بناحية، وكذا الطاعون على الأصحّ.

والثاني: أنَّ الطاعون لا يلحق بالنازلة؛ لأنَّه شهادة.

ولمن نصر الأوّل أن يقول: هو كهجوم العدو الكافر وإن حصل الشهادة لمن قتل في قتاله لكنه شهادة باعتبار ونازلة باعتبار، وقد قال الله العافية». (١٠)

(لا نزلت) دعاء من المصنف للمسلمين (فيشرع في سائر الفرائض في الركعة الأخيرة بعد الركوع)؛ لأنّه تلك كان يقنت على قاتلي أصحابه ببئر معونة لدفع تمرّدهم عن المسلمين، لا لأجل المقتولين كما ظُن؛ لأنّ تداركهم قد فنات.

وقوله: "فيشرع" محتمل للاستحباب والجواز، قال النووي: "الأصحّ استحبابه، وصرح به صاحب العدّة، ونقله عن الشافعي في الإملاء"("). هذا لفظه.

وسن مراجعة الإمام الأعظم لذلك القنوت بالنسبة إلى الجوامع، فإن أمر به وجب على ما صرح به الإسنوي وغيره.

وأراد بالفرائض المكتوبة، أمّا المنذورة والنافلة فلا يقنت فيها.

والأصحّ كراهته في صلاة الجنازة؛ لبناء أمرها على الخفة. هذا تقرير قوله.

وفي هذا القول وجه حكاه أبوالفضل بن عبدان عن أبي علي بن أبي هريرة: أنه يستحب ترك القنوت في الصبح إذا صار شعار قوم من المبتدعة؛ لأنّ الاشتغال به تعريض للنفس للتهمة.

 <sup>(</sup>١) صحيح البخاري، رقم (٢٩٦٦)، وصحيح مسلم، رقم (٢٠- (١٧٤٢)، ولفظ مسلم: «لا تَتَمَنُّوا لِقَاءَ العَدُوَّ وَاسأَلُوا اللَّـهَ العَافِيَةَ».

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/ ٢٥٤)

والقول الثاني: أنّه يقنت مطلقاً، سواء نزل بالمسلمين نازلة أولم تنزل؛ لثبوته عن رسول الله على في الفرائض، وتركُه بعد فعله لا ينافي الاستحباب. انتهى.

ثم قد مرّ الخلاف في جهر القنوت في الصبح.

وأمّا في سائر الصلوات إذا قنت فالذي أورده الغزالي في الوسيط أنه يسرُّ في السريات، وفي الجهريات الخلافُ المذكور في قنوت الصبح، ‹‹›لكن الذي يقتضيه إطلاق الحمهور أنها كالصبح سرية كانت أو جهرية.

وحديث بئر معونة يدلُّ على أنه يجهر به في جميع الصلوات. (٢)

وبالله التوفيق.

الركن (السابع: السجود) مرتين في كل ركعة؛ للكتاب والسنة والإجماع.

والحكمة في تكراره دون غيره من الأركان: أنه أبلغ في التواضع، ولأنّ المرأ لا يتقرب إلى الله تعالى في شيء في أركان الصلاة مثل تقرّبه إياه في السجود، كما ورد في الخبر، فالتكرار به أليق، وبه أقل وأكمل.

وإنَّما يجزئُ بعض الجبهة؛ لصدق اسم السجود عليه.

وحكى القاضي أبو القاسم بن كج أنّ أبا الحسن بن قطان قال: "لا يكفي وضع بعض الجبهة؛ لظاهر حديث ابن عمر "، والصحيح الاكتفاء به؛ لما روي عن جابر قال: «رأيت رسول الله على سجد بأعلى جبينه» (نا)، أي: جبهته.

 <sup>(</sup>١) سنن أبي داود، رقىم (١٤٤٣) اعن ابن عَبَّاسٍ قال قَنَتَ رسول اللَّهِ عَثَى شَهِرًا مُتَتَابِعًا في الظُّهرِ وَالعَصِر وَالمَشِيءِ وَصَلَاةٍ الصَّبح في دُبُرِ كل صَلَاةٍ إذا قال سمع الله لَمِن بَحِلَهُ من الرَّكعَةِ الآخِرَةِ يَدعُو على أَحيَاءٍ من بَنِي سُلَيم على رِعل وَذَكوانَ وَعُصَيَّةَ وَيُؤَمِّنُ من خَلفَهُ ».

 <sup>(</sup>٢) «عَن أَنَسُ بِنَ مَالِكُ ٤٠٠ قال دَعَا رسول اللَّهِ قَدَّ على الَّذِينَ قَتَلُوا أَصحَابَ بِئِرِ مَعُونَةَ فَلاَئِينَ غَدَاةً على دِعلِ
 وَذَكوَانَ وَعُصَيَّةً عَصَت اللَّهَ وَرَسُولَهُ ٥. صحيح البخاري، رقم (٢٨١٤)، وصحيح مسلم، رقم (٦٧٧).

<sup>(</sup>٣) صحيح ابن حبان، رقم (١٨٨٧)، و المعجّم الكبير للطبراني (١٢/ ٤٢٥)، رقم (١٣٥٦٦).

<sup>(</sup>٤) لم أهتد إليه بهذا اللفظ، وفي مصنف ابن أبي شبية، رقم (٢٦٩٧) ومسند أبي يعلى (١٢٧/٤)، رقم (٢١٧٦)، و مسند الشاميين للطبر اني (٢/ ٢٨٣)، رقم (١٣٤٦) بلفظ: "رَأَيت رَسُولَ اللّهِ ﷺ يَسجُدُ في أَعلَى جَبهَتِهِ على قِصَاص الشَّعرِ»، قال العسقلاني: في إسناده ضعف. ينظر: المطالب العالية (٤/ ١٢٩)، رقم (٤٩٩-٢).

وخرج بذكر الجبهة الجبينان وهما جانباها؛ فإنّه لا يجزئ وضعهما؛ لأنّها ليسا في معناها.

(وأصح القولين أنه لا يجب وضع اليدين والقدمين والركبتين)؛ إذ لم يردعن أحد من الصحابة والتابعين القولُ بالايماء بها عند العجز، فلو وجب وضعها لوجب الإيماء بها إذا عجز عن وضعها.

بل لو وضَع بطنه على شيء ناتئ عند سجوده ووصَل جبهته على الأرض وهو قابض قدميه ويديه صح.

وهذا هو الذي اختاره القفال والبغوي وشيخه القاضي حسين والشيخ أبومحمد والد الإمام، والإمام، والغزالي، وأبو سعيد المتولي، والإصطخري، وأبو العباس الروياني، وأبو الفضل بن عبدان، وأقضى القضاة أبو المحاسن الروياني والد أبي العباس الروياني، وأبو بكر الفارسي، وأبو علي بن أبي هريرة، والشيخ أبو إسحق المرورودي، والاستاذ أبو إسحق الإسفرائيني، والشيخ أبو حامد الإسفرائيني أيضا، والشيخ أبو إسحق الشيرازي، وغيرهم من كبار الأئمة. (1)

والثناني: أنه يجب وضعه؛ لما روى عن ابن عباس على قال: «قال رسول الله على أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين». ويروى: «على سَبعَة آرَابِ». (٢)

وهذا القول هو اختيار الشيخ أبي على البندنيجي، والشيخ أبي يحيى اليمني والشيخ أبي صالح البلقيني، وأبي زكريها يحيى بن شرف النووي، وأبي برذعة الجرجاني، وسراج الدين بن الملقن، وابي عبدالله الأسنوي، والشيخ أبي نصر المقدسي، وصاحب الإرشاد، والشيخ ابن حجر المكى، وليس لهم سند عقلا ولا نقلا إلا هذا الحديث، والتمسك به ضعيف من وجوه:

<sup>(</sup>۱) المجموع شرح المهذب (۲۷/۳)، ونهاية المطلب في دراية المذهب (۲/ ۱۲۳)، والعزيز شرح الوجيز ط العلمية (۱/ ۵۲۰).

<sup>(</sup>۲) صحيح مسلم، رقم (٤٩١)، وسنن الترمذي، رقم (٢٧٢)، و سنن أبي داود، رقم (٨٩١)، ومسند أحمد بن حنبل، رقم (٢٥٩٦)، ورواه البيهقي في سننه (٢ / ٢٨١)، رقم (٢٧٤٨)، وابن حبان في صحيحه، رقم (١٩٢٢) بلفظ: "إِذَا سَجَدَ العَبدُ سَجَدَ مَعَهُ سَبِعَةُ آرَابِ»

الأول: أنّه معارض بحديث مسيء الصلاة، و التأويل منهم بأنّه الله لل لم يذكر فيه جميع أركان الصلاة لا ينفع، بل ممنوع؛ لأنّه في معرض التعليم، ولا يترك المعلم لا سيما الشارع شيئاً مما يحتاج إليه المتعلم.

والثاني: أنه قد روي عن الشافعي أنه من خصائصه في ويدل على هذا أنّ تركيب الحديث بحسب البلاغة أدلً على الاختصاص من قوله: «"نصرت بالصباء...الخ" "ن ومن قوله: «نصرت بالصباء البي وردت ومن قوله: «نصرت بالرعب مسيرة شهر» "، وغيرهما من الأحاديث التي وردت بمثل هذا التركيب من خصائصه الأنّ تلك الأحاديث ما اشتملت إلا على إسناد واحد، وهذا الحديث اشتمل على إسنادين في ضمن إسناد واحد، فكأنه قال: المأمور أنا بوجوب هذا التضرع وجدير بي لا بغيري اذ لم ينعم ربى على أحد بمثل ما أنعم علي من خلقه، على وزان: "تميميّ أنا "(").

الثالث: أنه تَنْ ماكان يترك قولاً من أقواله محتملاً للوجوب والاستحباب غير مبيَّن في المقصود منه إلا بيَّنه، وكثيراً ما يجمع الله ورسوله بين الواجب وغيره في الآيات والأحاديث. وبالله التوفيق.

فإن قلنا: " يجب " فيكفي وضع جزء من كل واحد منها، والاعتبار باليدين بباطن الكف، وفي الرجلين ببطون الاصابع، فلو قطعت أصابع رجليه وقدر على وضع شيء من بطن القدمين لم يجب، كما اقتضاه كلام المجموع والإرشاد(١٠).

وإن قلنا: "لا يجب" فيعتمد على ماشاء منها؛ إذ لا يمكنه أن يسجد مع رفع الجميع غالباً.

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري، رقم (۱۰۳۵) وصحيح مسلم، رقم (۱۷ - (۹۰۰). وتمامه: "نُصرِتُ بِالصَّبَا، وَأُهلِكَت عَادٌ بِالدَّبُورِ".

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري رقم: (٤٣٨)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٠٣/٦)، رقم (٣١٦٤٢)، ولفظه: «أُعطِيتُ خَسَّا لَمُ يُعطَّهُنَّ أَحَدٌ قَيلِ: نُصِرتُ بِالرُّعبِ مَسِيرَةَ شَهرٍ، وَجُعِلَت لِي الأَرضُ طَهُورًا وَمَسجِدًا...»

<sup>(</sup>٣) حيث إن تقديم المسند هنا لتخصيص المسند بالمسند إليه، كقولك: تميمي أنا، في جواب من قال: أنت حجازي وشاعر. ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبي حامد، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م)، (٢/ ٣٦٩).

<sup>(</sup>٤) المجموع شرح المهذب (٣/ ٤٢٩).

وصوّر صاحب الروضة إمكان السجدة مع رفعها جميعاً بأن يرفع ركبتيه وقدميه ويضع ظهر كفيه على الأرض أو حرفهما، فإنّه في حكم رفعهما. (''

(وينبغي) أي: يجب (أن يكون شيء من الموضوع من جبهته مكشوفاً)؛ لحديث خباب بن أرت على (أن قال: «شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَرَّ الرَّمضَاءِ فِي جِبَاهِنَا وَأَكُفُنَا، فَلَم يُشكِنَا» (٥٠)، أي: لم يُزل شكواناً.

وأفاد قوله: "شيء" أنه لا يجب كشفُ الجميع، كما لا يجب وضع الجميع، وقولُه: "من الموضوع" ما لو كشف شيئاً ووضع غيره؛ فإنه لم يجزئه، على ما صرح به في العزيز. (١)

واختص الانكشاف بالجبهة؛ لحصول مقصود السجود - وهو غاية التواضع والخشوع - بمباشرة أشرف ما في الإنسان لمواطيء الأقدام والنعال.

وإذا أوجبنا وضع القدمين والركبتين فبلا يجب كشفها، أمّا الركبتان؛ فلأنها من العورة أو متصلان بها على الاختلاف فيهما، وأيّا ما كان لا يليق بتعظيم الصلاة كشفها.

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/ ٢٥٦).

<sup>(</sup>٢) مسند الشاميين لطبراني (٢/ ٢٨٣) رقم (١٣٤٦).

<sup>(</sup>٣) اليان (٢/٢١٦).

<sup>(</sup>٤) خسَّابُ بنَ الآرَتَّ بنِ جَندَلَةَ بنِ صَعدِ بنِ خُريمة بنِ كَعبٍ. من بني سعد بن زيد مناة بن تميم. كان خَبَّاب عن يُعدَّ عن يُعدَّ بن اللَّه بمَكَّة بالرمصاء حتى برص ظهره، تُوقي مُنصَرف عَلِي مِن صِفَّينَ إِلَى الكُوفَةِ سَنةَ سَبعِ وَلَلَاثِينَ. أَوَّلُ مَن قُبرَ بِظَهرِ الكُوفَةِ مِن أَصحَابِ النَّبِي تَنْ وَهُو ابنُ ثَلَاثٍ وَسَبعِينَ سَنَةً. ينظر: الطبقات الكبرى ط العلمية (٣/ ١٢١)، رقم (٣٤ )، التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال – الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، (المتوفى: ٣٠ ٤ هـ ٢٠ م) – السفر الثالث (٣/ ٧)، وقم (٣٥ ٩٧)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٣٠ هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي – دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة الأولى ١٤ ١٩ هـ – ١٩٩٨ م)، (٣/ ٢ م)، باب الخاء.

<sup>(</sup>٥) صحيح مسلم، رقم (١٨٩ - (٦١٩).

<sup>(</sup>٦) العزيز (١/ ٥٢١).

وأمّا القدمان؛ فلأن المصلي قد يكون ماسحاً على الخف، وفي كشفها إبطال طهارة الماسح وتفويت تلك الرخصة.

فأما اليدان فإذا أوجبنا وضعهما ففي كشفها قولان: أحدهما: يجب؛ لظاهر حديث خباب . وأصحهما: لا يجب؛ لأنّ المقصود من السجود إطهار هيئة الخشوع وغاية التواضع، وقد حصل ذلك بكشف الجبهة، ولأنّ الكشف قد يشق فيهما عند شدة الحر والبرد، بخلاف الجبهة؛ فإنها بارزة بكل حال فتعوِّد ذلك.

فإن قلنا بوجوب الكشف فيهما كفي كشف البعض من كلِّ واحد منهما.

والكشف المعتبر أن يباشر جبهته موضع السجود، بأن لا يكون بينه وبين موضع السجود حائل من هُدبة ثوبه ونحوها متصل به يتحرك بحركته قياماً وقعوداً، فإن كان بينه وبين موضع سجوده حائل بها وُصف لم يجز؛ لأنّه لم يباشر موضع السجود، نعم، لو اضطرّ على ستر الجبهة لنحو جراحة يشق كشفها كالمشقة المسقطة للقيام فيها يظهر سجّد على ساترها بلا إعادة، على المنصوص، وعلل صاحب الروضة بأنّه إذا سقط الإعادة بالإيهاء للعذر فهنا أولى. (1)

هذا إذا لم يكن تحت ساتره نجاسة، وإلا وجبت الإعادة بلا خلاف، وكذا على شعر نبت على الجبهة وعمها، على المعتمد؛ لأنّه كالبشرة، كما صرّح به البغوي، لا الذي نزل عليها من الناصية؛ فإنّه كالهدبة.

قوله: "متصل به " يحترز به عما إذا سجد على نحو ذيل الغير؛ فانه يجزيه وإن تحرّك بحركته، كما لو سجد على سرير تحرّك يحركته.

ويحترز بقوله: " يتحرك بحركته " عما لم يتحرك بحركته وإن اتصل به.

ثم لم يكتف بذلك؛ لنحو خفاء فيه واختلاف وقع فيه خصّصه بالتفريع وقال: (فإن كان) الحائل (لا يتحرك بحركته كطرف ذيله وكُمِّه الطويلين فلا بأس) بالسجود عليه؛ لأنّه في حكم المنفصل عنه، فأشبه ما لوسجد على ذيل غيره.

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/٢٥٧)

قال سراج الدين بن الملقن في العجالة ناقلاً عن شرح المهذب: أو كان بيده عود ونحوه فسجد عليه جاز؛ لأنّه لا يعدّ من ملبوسه ولا ينسب إليه. (١) ولا يخفي ضعفه.

(ويجب أن يكون أسافله) أي: حقوه (٢) (أعلى من أعاليه) أي: من رأسه وكتفيه (على الأظهر من الوجهين)؛ إذ لو لم يكن أسفله أعلى من أعلاه فلا يخلو إمّا أن يكونا متساويين أو يكون الأسافل أسفل: فالثاني لا يجوز بلا خلاف؛ لعدم وقوع اسم السجود على هذه الهيئة، فهو كها لو أكبّ على الأرض ومدّ رجليه، والأول غير مجزئ أيضاً؛ لعدم وروده عن رسول الله على، وكذا من خلفائه هيء، وبه صرح الغزالي والبغوي حيث قالا: وحدُّ السجود أن يكون أسفلُ بدنه أعلى من أعاليه (٣).

والثاني: أنه تكفي المساواة، وبه قال الشيخ أبومحمد والد الإمام، وغيره؛ لعسر التحفظ على هيئة التنكس.

والجمهور على أنّ هيئة التنكس مطلوبة واجبة؛ وعلى هذا فلو تعذّر هذه الهيئة لمرض ونحوه ففي وضع وسادة ونحوها ووجوب وضع الجبهة عليها وجهان نقلهما في العزيز عن الإمام:

أحدهما: أنه يجب وضع شيء ليضع الجبهة عليه؛ لأنّ الساجد تلزمه هيئة التنكس ووضع الجبهة، فإذا تعذّر أحد الأمرين يأتي بالثاني على قدر الإمكان، وبه قال الغزالي والصيمريّ وأبو الفضل بن عبدان().

والثاني: لا يجب ذلك؛ لأنّ هيئة السجود فائتة، والموضع إنّما يكون لهذه الهيئة، بل يكفيه إنهاء الرأس إلى الحدّ الممكن، وبه قال القفال، وقال المصنف في العزيز، والنووي

<sup>(</sup>١) عجالة المحتاج (٢٠٨/١).

 <sup>(</sup>٢) الحَقوُ والحِقوُ الكَشحُ، وقيل: مَعقِدُ الإزار والجمع أحقى وأحقاء وحِقيٌ وحِقاء، وفي الصحاح: الحِقو الخَصُر
 ومَشَدُ الإرار من الجَنب. لسان العرب (١٤/ ١٨٩)، مادة. (حقا).

<sup>(</sup>٣) المجموع شرح المهذب (٣/ ٤٣٥)، و الوسيط في المذهب (٢/ ١٣٩)، و العزيز شرح الوجيز (١/ ٥٢٢).

<sup>(</sup>٤) نهاية المطلب (٢/١٦٨)، و الوسيط في المذهب (٢/ ١٣٩).

في الروضة: هذا أشبه بكلام الأكثرين(١٠). انتهى.

ولا خلاف أنه إذا عجز عن وضع الجبهة على الأرض وقدر على وضعها على وسادة مع رعاية هيئة التنكس يلزمه ذلك، ولو عجز عن الانحناء أشار بالرأس ثم بالطرف كما تقدم.

(و) يجب (أن يطمئن) في السجود؛ بقياس مامر؛ للأمر به في حديث المسيء صلاته (و) أن (ينال الموضع ثقلُ رأسه وعنقه) فلا يكفى إمساس الجبهة على الأرض، بل لا بدّ من استقرار جبهته على الأرض؛ لما روي عن رسول الله على الأمر بتمكين الجبهة على الأرض (٢)، وذلك لا يحصل إلا بتحامل يسير على موضع السجود، حتى لو كان يسجد على قطن أو حشيش أو شيء محشو بها فعن الشيخ أبي محمد: أنه ينبغي أن يتحامل بحيث يظهر أثره على يدٍ لو فرضت تحته، وعن البغوي: أنه ينبغي أن يتحامل عليه حتى ينكس ويثبت جبهته عليه، والكلامان متغايران، فالأول اختيار صاحب الإرشاد والشيخ ابن حجر، والثاني اختيار صاحب الأنوار (٣).

قال الإمام في النهاية: وعندي يرخي رأسه ولا يُقلُه ولا حاجة إلى التحامل حيثها فرض موضع السجود، بل يفعل ما يقتضيه الجوارح بطبعها، بل هو أقرب إلى هيئة الخشوع من تكلف هيئة التحامل، وإليه الإشارة بقول عائشة على الرَّأيتُ رَسُولَ اللَّهِ فِي سُجُودِهِ كَالِخِرقَةِ البَالِيَةِ»، (٤) هذا لفظ الإمام، وأورده الغزالي في الوسيط، ومال إليه المصنف في العزيز. (٥)

<sup>(</sup>١) العزيز (١/ ٥٢٢)، وروضة الطالبين (١/ ٢٥٧).

 <sup>(</sup>٢) قال ابن الملقن: غريب وهـو حديث ابن عمر وقد تقدم بلفظ: «إِذَا سَجَدتَ فَمَكِّن جَبهَتَكَ مِنَ الأرضِ، وَلَا
 تَنقُر نَقراً».

<sup>(</sup>٣) الأنوار (١/ ٦٥)، ولسان العرب (١٨٩/١٤)

<sup>(</sup>٤) الحديث بهذا اللفظ لا أصل له، قال الحافظ العسقلاني: لم أجده هكذا، وقال ابن الصلاح: لم أجد له بعد البحث صحة، وتبعه النووي، فقال في التنقيح: "منكر لا أصل له". ثم قال الحافظ: نعم قد روى ابن الجوزي نحو هذا في حديث عائشة ليلة النصف من شعبان.. قولها: «لمّا كانت لَيلةُ النَّصفِ من شعبانَ بَاتَ عِندِي.. الحَدِيث.. وَفِيهِ: فَانصَرَفتُ إِلَى حُجرَتِي فإذا بِهِ كَالتُوبِ السَّاقِطِ على وَجهِ الأَرضِ سَاجِدًا». ينظر: البدر المنير (٣/ ٢٥٤)، الحَدِيث الحَادِي بعد (السّبعين)، والتلخيص الحبير (١/ ٢١٦)، رقم (٣٧٨)، والعلل المتناهية لابن الجوزي (٦/ ٢١)، رقم (٩٧٨)، وأم (٩١٧).

<sup>(</sup>٥) الوسيط (٢/ ١٣٨)، والعزيز ط العلمية (١/ ٥٢٣).

وقال الإسنوي في المهات: هو الظاهر، نقله عنه الشيخ ابن حجر وأقره. (١)

ولا يجب التحامل في سائر الاعضاء إن أوجبنا وضعه بلا خلاف. نعم، لا بدّ من اجتماعها في الوضع في آنِ واحد، فلو عاقب بينها لم يكف، كما قرّره ابن حجر في العباب وفرعه.

(ويجب أن لا يكون هويُّه لغير السجود)؛ لاشتراط عدم الصارف الذي لم تشمله نية الصلاة.

(حتى لو سقط على وجهه من الاعتدال) قبل قصد الهوي للسجود (لم يحتسب به) أي: بذلك الهوي (بل يرجع إلى الاعتدال ثم يهوي للسجود)؛ ليكون قطعه بنية تشملها الصلاة.

ثم إن كان سقوطه بعد الطمأنينة في الاعتدال كفي العود والهويُّ، وإن كان قبلها عاد واطمأن، ثم يهوي للسجود.

وإنّها قلنا "قبل قصد الهوي"؛ لأنّه لو سقط بعد قصد الهوي فالأصحّ الذي عليه الأكثرون أنه لا يضر؛ لأنّ السقوط لم يصرفه عن مقصوده.

نعم، لوسقط على جبهته فقصد الاعتهاد عليها، أو سقط على جبينه فانقلب بنية الاستقامة فقط لم يجزه السجود فيهها؛ للصارف، فيعيده لكن بعد الجلوس في الثانية ولا يقوم، فإن قام عامداً عالماً بطلت صلاته على ما صرح به الإمام وصاحب الروضة. (٢) أمّا إذا انقلب بنية السجود، أو لا بنية شيء، أو بنية السجود ونية الاستقامة فيجزيه.

وإنّما يضر التشريك في تكبيرة الإحرام؛ لأنّما ابتداء الصلاة، والاحتياط للابتداء أكثر.

ولو حمد لنحو عطاس لم يجز أن يكمل عليها بقية الفاتحة؛ لأنّ قصد القرآن شرط في الفاتحة.

(وأكمله أن يقع) من الساجد (على الأرض) أولَ ما يقع (ركبتاه، ثم) تقع (يداه، ثم

<sup>(</sup>١) الوسيط (٢/ ١٣٨)، والمهات (٣/ ٩١)، ونهاية المطلب (٢/ ١٦٥).

<sup>(</sup>٢) نهاية المطلب (٢/ ١٧٢)، رقم (٨٦٨) و (٨٦٧)، وروضة الطالبين (١/ ٢٥٨).

جبهته) خلافاً لمن قال: يضع يده قبل ركبتيه. لنا ماروي عن وَائِلِ بنِ حُجرٍ: قال: «كان رسول الله ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكبَتَيهِ قَبلَ يَدَيهِ وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيهِ قَبلَ رُكبَتَيهِ». (١)

(ويكبر للهوي) مع ابتدائه به، وهل يمد أو يقصر؟ فيه ماسبق من القولين، (ولا يرفع اليد مع التكبير) ههنا؛ لما روى ابن عمر عن رسول الله تشيئ «أنّه لا يَرفَعُ يَدَيهِ فِي السَّجُودِ». (")

وإنّما خُصَّ الأعلى بالسجود، والتعظيمُ بالركوع؛ لأنّ الأعلى صيغة التفضيل فيدل بخصوصه على رجحان معناه على الغير، والتعظيم لا يدلّ كذلك، والسجود غاية التواضع والانكسار، فجعل الأبلغ له والمطلق للركوع؛ رعاية للجانبين. (١٠)

وهـذا(°) أدنى درجات الكمال، ولا يزيـد عليه الإمـام مطلقـاً، أو إلا بـرضى القـوم، عـلى اختـلاف الوجهـين الذيـن أشرنـا إليهـما في ذكـر الاعتـدال.

(ويزيد المنفرد) لحديث ابن عمر في ذلك (اللهم لك سجدت) أي: لك ذلك وخضعت، أو لحصول رضاءك وضعت أشرف اعضائي على أذل الاشياء (وبك آمنت، ولك أسلمت) وقد مر معناهما (سجد وجهي) أي: جملة ذاتي؛ إذ قد يعبر بالوجه عن الذات، كقوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلَّا وَجَهَهُ ﴾ (القصص: ٨٨) ويجوز أن يكون المراد به

<sup>(</sup>١) سنن ابن ماجه، رقم (٨٨٢)، وسنن أبي داود، رقم (٨٣٨)، وسنن النسائي، رقم (١٠٨٩) و الأكثر على تضعيفه.

 <sup>(</sup>۲) مسئد أحمد، رقم (٦١٧٥)، و صحيح المخاري، رقم (٧٣٦)، صحيح مسلم، رقم (٢٢ - (٣٩٠) وسنن أبي داود، رقم (٧٢١)

<sup>(</sup>٣) الرواية عن ابن عباس رواه الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري (ت:٩٩٩هـ) في مسنده: الجامع الصحيح، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ) - تحقيق: محمد إدريس، عاشور بن يوسف - دار الحكمة ، مكتبة الاستقامة - بيروت، سلطنة عيان: (١/٩٨)، والرواية عن عقبة بن عامر رواه ابن حبان في صحيحه (٥/ ٢٢٥)، و أبو داود في سننه، رقم (٨٦٩)، و ابن ماجه في سننه، رقم (٨٨٧)، و مسند أحمد، رقم (١٧٤١٤).

<sup>(</sup>٤) أي: للمعنيين. منه.

<sup>(</sup>٥) أي: الثلاث منه.

الوجه الحقيقي؛ لأنّه أشرف الأعضاء، وخضوعه وتذلّله مستلزم لخضوع سائر الاعضاء وتذلّلها، ثم لو كان المراد هذا فإضافة السمع والبصر إليه بسبب المجاورة؛ إذ قد يضاف إلى ما يجاوره كما يقال: بساتين البلد.

(للذي خلقه) أي: أبدعه وأوجده من العدم إلى الوجود (وصوره) أي: جعله ذا بهجة وحسن وامتازه بمزايد عن سائر الحيوانات، وليس المراد مجرد التشكيل؛ وبه يشهد قوله تعالى: ﴿ وَصَوَرَكُمْ مَا أَحْسَنَ صُورَكُمْ ﴾ (غافر: ٦٤)، و (النغابن: ٣) (وشق) أي: يشهد قوله تعالى: ﴿ وَصَوَرَكُمُ مَا أَحْسَنَ صُورَكُمُ ﴾ (غافر: ٦٤)، و (النغابن: ٣) (وشق) أي: فتق (سمعه) أي: محل سمعه، أو أراد الجارح، مجازاً مرسلاً، وكذلك الكلام في قوله: (وبصره)، خصها بالذكر؛ لأنها أشرف الحواس الظاهرة، وأجلى المشاعر في براهين التوحيد (فتبارك الله) وقد مر معنى الكلمة، ((والمذكور في صحيح مسلم: "تبارك" بلا فاء ((أحسن الخالقين) أي: أحسن المصورين.

وإطلاق التصوير على غير الله على سبيل المجاز.

وإنّا ذكر أحسن الخالقين هنا؛ لأنّ سائر المصوّرين مجازاً إنّا يمكنهم التصوير عند حصول آلة قابلة للتصوير عقلاً كالخشب والطين مثلاً، والانسان قد صوّره الله تعالى من شيء لو تظاهر الأولون والآخرون لم يقدروا على التصوير منه، وهو الماء، وهذا أتم الكال.

(ويضع الأنف مع الجبهة)؛ خروجاً مما ذكرنا مِن خلاف مَن أوجب وضعه.

وليكن الأنف مكشوفاً؛ لما روي عن أبي مُيد: «أنّه ﷺ إذا سجد مكّن أنفه وجبهته على الارض»(٢).

ويفرق الرجلُ لا المرأةُ والخنشي بين ركبتيه بقدر أربعة أصابع، وقيل قدر شبر؛

<sup>(</sup>١) في شرح كلمات القنوت.

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم، رقم (٢٠١ - (٧٧١) بلفظ: «...اللهُمَّ لَكَ سَجَدتُ، وَبِكَ آمَنتُ، وَلَكَ أَسلَمتُ، سَجَدَ وَجِهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَصَوَّرَهُ، وَشَقَ سَمعَهُ وَبَصَرَهُ، تَبَارَكَ اللهُ أَحسَنُ الخَالِقِينَ».

<sup>(</sup>٣) رُواه أَبُو داود في سننه. رقم (٧٣٤)، و الترمذي في سننه، رقم (٢٧٠)، ولفظ الترمذي: «أَنَّ النبسي ﷺ كان إذا سَـجَدَ أمكن. أَنفُهُ وَجَبهَتُهُ من الأرض.

ويسن رفع ذراعيه عن الأرض معتمدا على راحتيه؛ للأمر به. ٣٠)

وَيُكرَهُ بَسطُهُمَا لِلنَّهيِ عَنهُ، (1) نعم لوطال سجوده فشق عليه الاعتماد على كفيه وضع ساعديه على ركبتيه.

(و) كذلك (يجافي) أي: يبعد ويفرج الرجل (في ركوعه مرفقيه عن جنبيه)؛ لماروي أبو حميد ﷺ: «أنّه ﷺ كان يفعل ذلك في ركوعه». (٥)

والمرأة لا تفعل شيئاً من ذلك التخوية، وكذا الخنثي بل يتضامان بين الأعضاء لأنّه أستر لهما وأحوط، فلو خالفا صحَّ بكرهٍ، وفي الإرشاد: تضم في جميع الصلاة: أي: المرفقين إلى الجنبين.

والأفضل للعاري الضم وعدم تفريق قدميه في قيامه وسجوده ولو في خلوة، كما بحثة الأذرعي.

ويضع الساجد يديه على الأرض حذو منكبيه؛ للاتباع، رواه أبو حميد عن فعله على الله المالية.

والمنكب مجتمع عظم الكتف والعضد.

وليكن الأصابع منشورة غير مقبوضة مضمونة غير متفرجة موضوعة تجاه القبلة

<sup>(</sup>۱) رواه جمع منهم الدارمي في سننه، رقم (۱۳۳۲)، ولفظهم: «كان رسول اللَّـهِ ﷺ إذا سَجَدَ خَوَّى بِيَدَيهِ»، يَعني: جَنَّحَ حتى يُرَى وَضَحُ إِبطَيهِ من وَرَاثِهِ.

<sup>(</sup>٢) التخوية أن يجافي بطنه عن الأرض ويرفعها. لسان العرب (٢٤/١٤). مادة: (خوي)، والحديث رواه أحمد. رقم (٢٩٠٧)، ولفظه: «رَأَيتُ النَّبِيِّ ﷺ سَاجِدًا قَد خَوَّى. حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبطَيهِ»، قال ابن الملقن: هَذَا صَحِيح، وَقد ورد ذَلِك فِي عدَّة أَحَادِيث. ينظر: البدر المنير (٣/ ٦٦٤).

 <sup>(</sup>٣) في صحيح مسلم، رقم (٢٣٤ - (٤٩٤) بلفظ: «إذا سَجَدتَ، فَضَعِ كَفَّيكَ وَارفَعِ مِرفَقَيكَ»

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري: رقم (٨٢٢) بلفط: «اعتَدِلُوا في السُّجُودِ، وَلَا يَبسُط أَحَدُكُم ذِرَاعَيهِ انسِسَاطَ الكَلبِ»، وصحيح مسلم، رقم (٣٣٣ - (٤٩٣)، وينظر: تحفة المحتاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ٧٦).

<sup>(</sup>٥) سنن أبي داود، رقم (٧٣٤)، ولَفظُهُ الثُمَّ رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيهِ على رُكبَتَيهِ كَالقَابِضِ عَلَيهِمَ وَوَتَّرَ يَدَيهِ فتجافي عن جَنبِيه "، وصحيح ابن خزيمة (١/ ٣٠٨)، رقم (٦٠٨)، وصحيح ابن حبان (٥/ ١٨٨)، رقم (١٨٧١). وينظر: تلخيص الحبير (١/ ٢٤٢).

أي: جهتها للاتباع أيضاً؛ رواه أحد وعشرون صحابياً عن رسول الله على . (''

قال الأئمّة: وسنة أصابع اليد إذا كانت منشورة في جميع الصلاة التفريج، إلا في حالة السجود فالسنة ضمها.

قمال النووي: وإلا في التشهد، فإن الصحيح أنّ أصابع اليسرى تكون كهيئتها في السجود وكذا أصابعها في الجلوس بين السجدتين. هذا لفظه. (٢)

ويسنُّ أن يفرق قدميه في سجوده بقدر شبر، نقله النووي عن الأصحاب، وقرره. (٣) وينصبهما موجهاً أصابعهما إلى القبلة، ويفرجهما، ويعتمد على بطنها.

وقال الإمام: والذي صححه الأئمّة أن يضع أطراف أصابعه على الأرض من غير تحامل. (<sup>4)</sup> والأول أصح كما صرح به المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة (<sup>6)</sup>.

ولا يحدودِبُ ظهره، ويبرز قدميه عن ذيله مكشوفين حيث لا خفَّ، ولا يجمع شعره وثيابه من غير حاجة.

وذلك لا يختص بالسجود، بل في جميع احوال الصلاة كما بحثه النووي. (١٦

وفي الزيادات عن النووي أنه يستحب أن يقول في السجود: سبوح قدوس ربنا ورب الملائكه والروح. (١)

وبالله التوفيق.

<sup>(</sup>۱) قال محقق العزيز (۱/ ٥٢٥): أخرجه امن حزيمة (۱/ ٣٢٨)، رقم (٦٥٤)، وابن حبان (١٩١١) والبيهقي (١/ ٢١٢)، والحاكم (٢/ ٢٧/١)، وقال صحيح على شرط مسلم، انتهى. ولفظ ابن حبان: «قَالَت عَائِشَةُ: فَقَدتُ رَسُولَ اللَّهِ يَتَيُّ وكَانَ مَعِي عَلَى فِرَاشِي فَوَجَدتُهُ سَاجِدًا رَاضًا عَقِبَيهِ مُستَقبِلاً بِأَطرَافِ أَصَابِعِهِ لِلقِبلَةِ». ينظر: صحيح ابن (١/ ٢١٠) ولم أجد مستندا لرواية أحد وعشرين صحابياً.

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/ ٢٥٩).

<sup>(</sup>٣) روضة الطالبين (١/ ٢٥٩).

<sup>(</sup>٤) بهاية المطلب (١٦٩/٢)، رقم (٨٦٠).

<sup>(</sup>٥) العزيز (١/ ٥٢٥)، وروضة الطالبين (١/ ٢٥٩).

<sup>(</sup>٦) روضة الطاليي (١/ ٢٥٩).

<sup>(</sup>٧) المجموع (٣/٤١٣)، و (٣/٤٣٢)، وروضة الطالبين (١/٢٥٩).

الركن (الثامن: الجلوس بعد السجدة الأولى)، وهذا ركن واجب غير أنه غير مقصود في نفسه، خلافاً لمن قال: "لا يجب الجلوس بل يكفي أن يصير إلى الجلوس أقرب"، ولمن قال: " يكفي أن يرفع رأسه بقدر ما يمر السيف عرضاً بين جبهته وبين الأرض. لنا قوله على: في خبر المسيء صلاته: «ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالسا».

ثم ذلك الجلوس ركن في مطلق الصلاة كالقراءة، أو هو ركن في الفرض فقط كالقيام؟، فيه وجهان:

أحدهما: أنه ركن في مطلق الصلاة حتى لو تركه في النافلة بطلت أيضاً؛ لإطلاق الأخبار من غير فصل بين الفرض والنفل.

وأصحها عند أكثر الأصحاب: أنه ليس بركن في النفل كالقيام. وهذا الخلاف جار في الاعتدال أيضاً.

واعلم أنّ النووي اختار الوجه الأوّل، وتبعه جماعة من المتأخرين كالإسنوي وصاحب الإرشاد والشيخ ابن حجر وغيرهم (''، لكن الزركشي قال: عجبت من النووي كيف يختار هذا بعد ما اطّلع على كلام الأئمّة فيه، أشار بذلك على ضعفه.

(ويجب أن يطمئن فيه) بحيث يستقر جالساً (و) يجب (أن لا يقصد بارتفاعه شيئا آخر) سوى الجلوس السجدتين؛ لينتقي الصارف المذكور (كها ذكرناه) في الارتفاع من الركوع، حتى لو خرّ يهمى في جبهته فارتفع منه رأسه لم يحسب به، بل يرجع إلى السجود ثم يعود إلى الجلوس.

(وأن لا يطوّله، وكذا) لا يطوّل (الاعتدال) الناشئ عن الركوع، فلو أطالها عمداً بذكر أو قراءة بطلت صلاته على الأصحّ؛ لأنها ركنان قصيران على ما سيأتي في سجود السهو.

ثم الأئمّة قد اختلفو في حد الطويل: قال الخوارزمي في الكافي: ضابطة الطويل أن

<sup>(</sup>۱) لم أهتد إلى هذا الخلاف، بل وجدت الخلاف في أنه ركن قصير أو طويل ؟. ينظر: نهاية المطلب (۲/ ۲٦۲). والوسيط (۲/ ۱۹۲)، والعزيز (۲/ ۱۸)، و ((۲/ ۸۲)، و (۳۲۳/۲).

يُلحق الاعتدالَ بالقيام، أي: مع ما فيه من القراءة الواجبة و المستحبة، والجلوسَ بين السجدتين بالجلوس للتشهد كذلك. (١)

وقال الزركشي: ضابطه أن لا يطوِّل الاعتدالَ على الركوع بها فيه، والجلوسَ على السجود بها فيه، والجلوسَ على السجود بها فيه، وصوِّبه أبو برذعة، وقال أبو الفضل بن عبدان: أن لا يطول الاعتدال على قدر القراءة الواجبة في القيام من المعتدل بين السرعة والبطء، والجلوس على الذكر الواجب في الجلوس للتشهد من المعتدل أيضاً.

وقيل: لا يزيد الاعتدال على قدر الذكر المشروع فيه والسجود كذلك، والأول أحسن.

(وأما أكمله: فيستحب التكبير له) للاتباع، (وأن يجلس مفترشاً) على المشهور؛ لما روى أبو حُمَيدِ الساعدي (" في وصف صلاة رسول الله ﷺ قال: «فلما رَفَعَ رَأْسَهُ من السَّجدَةِ الأولى؛ ثَنَى رِجلَهُ اليُسرَى وَقَعَدَ عليها» (").

وقيل: يضجع قدميه ويجلس على صدرها، ويروى ذلك عن ابن عباس كه.

وقيل: يفترش رجليه ويجلس على عقبيه، نص إليه الشافعي في الإملاء.

(وأن يضع يديه) على فخذيه (قريباً من ركبتيه منشورة الأصابع) غير متفرجه كما ذكرنا عن صاحب الروضة، وذلك للاتباع، رواه أبو سعيد الخدري(١٠٠٠).

قال الإمام في النهاية: ولو انعطفت أطراف أصابعه فلا بأس في ترك السنة، نقله النووي، وأقرّه (٥).

<sup>(</sup>١) أي. مع ما فيه. منه.

<sup>(</sup>٢) مُنذِرُ بِنُ سَعد بِنِ المُنذِرِ أَبُو حَمْيدِ السَّاعِدِيُّ مُحْتَلَفٌ فِي اسمِهِ، فَقِيلَ: عَبدُ الرَّحَنِ، وَقِيلَ: المُنذِرُ، مِن فُقَهَاءِ أَصحَابِ النَّبِيِّ يَهُمُّ. وَلَهُ حَدِيثٌ فِي وَصفِه هَيئَةَ صَلاَةِ رَسُولِ اللّهِ - يَهُمُّ، توفى في آخر خلافة معاوية. ينظر: = معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/ ٢٥١٥)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢١٦) سير أعلام النبلاء ط الحديث (٤/ ٩٨)، رقم (١٩٣).

<sup>.</sup> (٣) رواه الترمذي في سننه. رقم (٣٠٤)، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وبمعناه في صحيح البخاري، رقم (٨٢٨).

<sup>(</sup>٤) لم أهتد إلى رواية أبي سعيد الخدري، ورواه مسلم عن ابن عمر في صحيحه، رقم (١١٤ - (٥٨٠) بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ يَدَيهِ عَلَى رُكَبَتَيهِ، وَرَفَعَ إِصبَعَهُ اليُمنَى الَّتِي تَلِي الإِبهَامَ، فَدَعَا بِهَا وَيَدَهُ اليُسرَى عَلَى رُكبَتِهِ بَاسِطَهَا عَلَيها».

<sup>(</sup>٥) نهاية المطلب (٢/ ١٦٩). وروضة الطالبين (١/ ٢٦٠) وبغية الوعاة (١/ ٤٠١).

ولو ترك يديه على الأرض من جانبي فخذيه كان كإرسالها من القيام، وقد مرَّ. (وأن يقول) جالساً: (اللهم اغفر لي) أي: استر ذنبي، أي: لا تؤاخذني به (وارحمني) أي: أوصل إليَّ ما ينفعني.

يراد بالرحمة في حق الله غايتها، وهو إيصال النفع إلى المحتاج.

جمع بين المغفرة والرحمة؛ إذ في كل واحد منها مزية ليست من الآخر:

أمّا مزية المغفرة: هو أن لا يظهر للعبد ذنبه؛ لئلا يكون متحيراً في شأنه.

وأمّا مزية الرحمة: هي إدخال الجنة؛ إذ قد يكون المغفرة بدون دخول الجنة، كما صرَح به الكواشي(١) والطيببي وغيرهما.

(وارزقني) الرزق هو الحظ والنصيب، وينقسم إلى الجسهاني كالمأكل والمشرب والملبوس، والروحاني كالمأكل والمشرب والملبوس، والروحاني كالعلم والمعرفة والصدقة والإخلاص والتوكل وغيرها من التحليات الباطنية (واجبرني) أي: أصلح مفا سدي، ومنه الجبيرة، كنّى به عن التوبة، إذ بها يصلح مفاسد النفس (وعافني) أي: ارزقني العافية، وهي السلامة عن المكاره في الدارين.

وقال في المرقاة: العافية مختصة بالدنيا كما أنَّ العفو مختص بالعقبي. (٢)

(واهدني) أي: وفّقني للهداية، وهي عندنا: دلالة على طريق يوصل إلى المطلوب، سواء

<sup>(</sup>۱) هو أبو العباس موفق الدين أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الكواشي الموصلي المفسر الفقيه الشافعي، من شيوخه: والده والسخاوي، ومن مؤلفاته: التفسير الكبير، والتفسير الصغير، توفى سنة (٦٨٢هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٥)، وبغية الوعاة (١/ ٤٠١)، رقم (٧٩٦) وطبقات الشافعية ـ لابن قاضي شهبة (٢/ ١٣١)، رقم (٧٩٦).

<sup>(</sup>٢) مؤلف مرقاة المفاتيح نقل عن النهاية: فَالعَمْوُ: عَوْ الذُّنُوب، وَالعَافِيَّةُ: أَن يَسلَمَ مِنَ الأسقام وَ البَلاَيَا، وانتقده. وقال بعد: بَلِ التَّحقِيقُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالعَافِيَةِ السَّلَامَةُ مِنَ البَلاَءِ فِي أَمْرِ الدِّينِ، سَوَاءٌ يَكُونُ مَعهُ صِحّةُ البَّدَنِ أَمْ لَا، وقال بعد: قُلتُ لِأَنَّ مَعنَى العَمو عَوُ الذُّنُوبِ وَمَعنَى العَافِيةِ السَّلَامَةُ عَن الأَسقام وَ البَلَايا. ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعيي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، ط الأولى، ما ١٤٢٦هـ م ١٠٤٢)، و (١٩٧/٣)، و (١٥٣١/٤) و (٥/ ١٧٢٥)، و والذي كان يظهر أنه ليس مراد الشارح هذا الكتاب إذ يبعد أن يكون بلغه الكتاب ومؤلفه معاصر للشارح والمناقة بينها بعيدة ونقول الشارح عنه غير موافق تماما لما في الكتاب، ولكن في (٥/ ١٧٩٧) من مرقاة المفاتيح: "فَمَن قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِي أَسأَلُكَ العَفوَ»): أي: عَنِ الثُّنُوبِ (وَالعَافِيةَ) أي: عَن العُيُوبِ (في الدُّنيَا وَالآخِرَة) يُمكِنُ أَن يَكُونَ لَفًّ وَنَشَرًا مُشَوَّشًا، وهذا قريب مما نقله عنه الشارح.

حصل الوصول والاهتداء أو لم يحصل، لكن أراد هنا الإيصال إلى المقصود؛ إذ الهداية بالتفسير الأوّل شامل للمؤمن والكافر؛ إذ قد يدعو اللهُ تعالى الكافر إلى طريق يوصل إلى المقصود، ولكن لا يهتدي به: قال الله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُوۤ أَإِكَ دَارِ ٱلسَّلَامِ ﴾ (يونس: ٢٥) أي: يدعو عباده كلهم؛ لأنّ الدعوة إلى الجنة للناس كافة.

روى هذا الدعاء ابن عباس ﴿ عن رسول الله ﷺ، وفي رواية: اغفر لي واجبرني بدون ارحمني.

ولو قال: "ياخفي الألطاف نجِّنا مما نخاف" حصلت السنة أيضاً.

(ثم السجدة الثانية كالأولى في الأقلّ والأكمل) بلا فرق، ولا يخفى أنّ المصنف جعل السجدتين ركناً واحداً مكرراً؛ تبعاً للشيخ أبي يحيى اليمنى، فإنه كذا صحح في البيان، وقال الغزالي في البسيط: إنهما ركنان. (١)

ثم فائدة الخلاف إنَّما يظهر في تقدم المأموم على الإمام أو تأخره عنه، كما لا يخفى.

ثمّ اعلم أنّ الشافعي قال في المختصر: إنّ من يقوم من ركعة لا يعقبها تشهد أنه يستوي قاعداً ثم ينهض.

وقال في الأم: يقوم من السجدة ولا يجلس، فاختلف الأصحاب على طريقين:

أصحّها: أنّ المسألة ذات قولين مطلقاً. (والأصحّ) من ذين القولين من هذا الطريق: (أنّه يجلس بعد السجدة الثانية جلسة خفيفة للاستراحة في الركعة التي يقوم عنها)؛ لماروى مَالِكُ بن الحُويرِثِ: «أنّهُ رَأَى النبي على يُصَلِّي يُصَلِّي: فإذا كان في وِترٍ من صَلَاتِهِ لم يَنهَض حتى يَستَوِي قَاعِدًا»، (٢) ووصف أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة على صلاة رسول الله على، وذكر هذه الجلسة (٣).

<sup>(</sup>١) البيان (٢/ ٣٨٨)، والنجم الوهاج (٢/ ١٥٤)،

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري، رقم (٨٢٣).

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد، رقم (٢٣٢٥٩٩)، بلفظ: «... ثُمَّ هَوَى سَاجِدًا وَقَالَ: «اللَّهُ أَكبَرْ»، ثُمَّ ثَسَى رِجلَهُ وَقَمَدَ عَلَيهَا خَتَّى يَرجِعَ كُلُّ عُضو إِلَى مَوضِعِهِ، ثُمَّ نَهَضَ فَصَنَعَ فِي الرَّكَمَةِ الثَّائِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا قَامَ مِنَ السَّجَدَتَينِ كَبَرَ وَرَفَعَ يَدَيهِ حَتَّى يُحَاذِي بِهِمَا مَكِبَيهِ كَمَا صَنَعَ حِينَ افتَتَعَ الصَّلَاةَ....»، وصحيح ابن حبان (٥/ ١٨٢)، رقم (١٨٦٧)، والمتقى لابس الجارود (١/ ٥٧)، رقم (١٩٤).

والقول الثاني: أنه يقوم من السجدة ولا يجلس؛ لماروى وائل بن حجر: «أنّ النبي على الله الله الله عنه السبحدة استوى قائماً». (١)

ولمن نصر الأوّل أن يقول: إنّ هذا تعارض النفي والإثبات، وإذا تعارض النفي والإثبات، وإذا تعارض النفي والإثبات فالعمل بالإثبات، مع أنه أكثر رواية، والكثير في ميزان الشرع أرجح. والطريق الثاني: أنّ القولين على الحالين: إن كان للمصلي ضعف لكبر ونحوه جلس، وإلا فلا.

ثمّ التكبير لرفع الرأس مسنون:

فإن قلنا: لا يجلس المصلي للاستراحة فيبتدئ التكبير مع ابتداء الرفع، وينهيه مع استوائه قائها.

وإن قلنا: يجلس للاستراحة ففي وقت ابتداء التكبير وجهان:

أحدهما: وبه قال القفال وابن القاصّ: أنه يرفع رأسه غير مكبر، ويبتدئ التكبير جالسا ويمده إلى أن يقوم؛ إذ الجلسة للفصل بين الركعتين، فإذا قام حسن أن يقوم بتكبير، كما إذا قام إلى الركعة الثانية.

والثاني: أنه يرفع رأسه مكبراً؛ لماروى: «أنّه ﷺ كان يُكَبِّرُ في كل خَفضٍ وَرَفعٍ». (٢٠

هذا هو الأصبّ عند الأكثرين. وعلى هذا ففي محل قطعه وجهان:

أحدهما: أنه إذا جلس قطعه ويقوم غير مكبر؛ لأنَّه لو مدَّ إلى أن يقوم لطال.

وهذا هو اختيار القاضي أبي الطيب والطبري.

وأصحها: أنه يمد إلى أن يقوم ويخفف الجلسة حتى لا يخلو جزء صلاته عن الذكر، ولا يكبر له تكبيرتين بلا خلاف، انتهى.

ويكره تخلف المأموم عن الإمام لأجل جلسة الاستراحة.

ويحرم إن كان يفوت بالتخلف بعض الفاتحة كما بحثه الأذرعي.

ويكره أيضاً زيادتها على قدر الجلوس بين السجدتين.

<sup>(</sup>١) قال ابن الملقن: " هذا الحديث غريب جدًّا لا أعلم من خرّجه من هذا الوجه. البدر المنير (٣/ ٦٧٣).

<sup>(</sup>٢) سنن الترمذي، رقم (٢٥٣) عن عبد اللَّهِ بن مَسعُودٍ، وقال: حديث حسن صحيح.

فإن أفحش تطويلها بطلت صلاته، كما قاله الشيخ ابن حجر. (١)

ويشهد بها قال قولُ صاحب الذخائر في صلاة الخوف فيها لو صلى بهم الإمام ثُنائيّة وفرّقهم فرقتين وصلى بالأولى ركعة وفارقته عقب، رفعه من السجود ثم انتظر الأخرى جالساً، فقال: "قال الأصحاب: إن جهل أنّ ذلك لا يجوز لم تبطل صلاته، وإلا بطلت.

والمستحب في هيئة تلك الجلسة الافتراش للاتباع، رواه عشر من الصحابة منهم أبو مُميد الساعدي. (٢)

ثم سواء قام من جلسة الاستراحة أو من السجدة، فالمستحبُّ أن يقوم معتمداً يديه على الأرض ولو كان قوياً؛ لما روي في صحيح البخاري: «أنه يَنْ كان إذا قام في صلاته وضع يديه على الأرض». (٣)

ثم لتكن راحتاه مبسوطتين؛ للاتباع، ولا يستحب قبض الأصابع عند الاعتماد، بلا خلاف.

ومن عبّر بأنّه يقوم كالعاجن بالنون، أراد به الشيخ المسنّ، لاعاجن الخمر؛ لما في خلاصة الفتوي(،) والعزيز ومجمل اللغة (٥): أنّ العاجن هو الشيخ المسن.

ولو سلّمنا فأراد التشبيه بالعاجن في شدة الاعتماد عند وضع يديه، لا في كيفية ضم

تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ٧٨).

<sup>(</sup>٢) سبق تخريج حديثه قبل قليل.

<sup>(</sup>٣) لم أجده في صحيح البخاري، وقال ابن الملقن حديث ابن عباس أن رسول الله يه كان إذا قام في صلاته وضع يديه على الأرض كما يضع العاجن العاجز غريب لا يعرف ولا يصح ولا يجوز الاحتجاج به كما قاله ابن الصلاح، وقال النووي: ضعيف باطل لا أصل له. ينظر: خلاصة البدر المنير (١ / ١٣٧)، رقم (٥٥٥).

 <sup>(</sup>٤) الطاهر أنه كتاب خلاصة الفتاوي في تسهيل اسرار الحاوي لسراج الدين عمر بن علي الشهير بابن الملقن
 الشافعي المتوفي سنة (٨٠٤هـ). ينظر: إيضاح المكنون (٣/ ٤٣٦)، ولم أحصل عليه.

<sup>(</sup>٥) مجمل اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ابن فارس) (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت (ص: ٢٥٠)، العزيز ط العلمية (١/ ٥٢٨)، ونصها: "والعاجم: الرجل الذي إذا نهض اعتمد على يديه كأنه يعجن. والشارح ناقل بالمعنى كذأبه رحمه الله.

أصابعها، قاله صاحب الروضة في الزيادات ناقلاً عن القاضي أبي الطيب وغيره. ويكره أن يقدِّم إحدى رجليه حال القيام واعتمد (١) عليها.

وتلك الجلسة فاصلة بين ركعتين مستقلةٌ في نفسها، وقيل: من الركعة الأولى، وقيل: من الثانية.

وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا علق الطلاق بإتمام الركعة التي يقوم عنها: فعلى الأوّل والثالث: يقع إذا رفع رأسه من السجدة الثانية، ولا يقع على الثاني إلا بإتمام الجلسة، وقال البارزي(١٠): فائدة الخلاف أنّ المسبوق إذا أحرم والإمام فيها فيجلس إن قلنا: من الأولى، أو مستقلة، ولا يجلس إن قلنا: من الثانية.

وأمّا التشهد؛ فلحديث ابن مسعود: «كُنّا نَقُولُ قَبلَ أَن يُفرَضَ عَلَينَا التَّشَهُّدُ...الخ». (") دل قوله: " قبل أن يفرض " على أنه فرض.

وأمّا الصلاة؛ فلحديث عائشة عنه : قال رسول الله على: «لا يقبل الله صَلَاةً إلَّا بِطُهُ ورٍ وَالصَّلَاةِ عَلَى ». (١)

<sup>(</sup>١) المناسب: "ويعتمد".

<sup>(</sup>٢) هو شيخ الإسلام، ومفتي الشام، القاضي شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم. من شيوخه والده والشيخ عز الدين بن عبد السلام، ومن مؤلفاته: شرح الحاوي أربع مجلدات، والتمييز وترتيب جَامع الأصول والمغني ومختصر التنبيه، والوقا في شرف المصطفى، والأحكام على أبواب التنبيه، وغريب الحديث توقي سنة ثَهَان وَثَلاثِينَ وَسَبعائة ينظر: نكث الهميان في نكت العميان، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٢٥٧هـ)، على عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، (٢٨٨ هـ ٢٠٠٧)، ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر (٢٣٠ ١٠٠٢)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢٨ / ٢٨٧)، رقم (١٤١١)، وهي ذيله الجوهر النقي (٢/ ٢٥٧)، رقم (١٤١١)، وصحيح معناه أحاديث كثيرة، منها رواه البخاري في صحيحه، رقم (٣٧١)، رقم (٢٨٧)، وصحيح مسلم، رقم (٢٨ )، وسنن أبي داود، رقم (٩٦٨)، وسنن الترمذي، رقم (٢٨٩) و...

<sup>(</sup>٤) سنن الدارقطني (١/ ٣٥٥). وفي سنده: عمرو بن شمر وجابر قال الدارقطني: ضعيفان.

ثمّ القعود كما يجب للتشهد يجب للصلاة على النبي الله أيضاً، وليس في الكتاب ما يدلُّ على وجوبه، فلو أخر القعود وقال: "التشهد والصلاة، والقعود لهما" كان أولى. وإنّما ذكرها معا؛ لشدة اتصال بعضها ببعض حسّا وحكما:

أمّا حسّاً؛ فلأن القعود يقارن الأخيرين فلا يجزئ بدونها إلاعند العجز عنهما، ولا هما بدونه.

وأمّا حكماً؛ فلأنها لما كانت واجبة في موضع، مسنونة في الأخرى.

وسمّي التشهد تشهداً؛ لشموله على النطق بالشهادتين؛ إطلاقاً لاسم الجزء على الكل، كما يقال له: التحيات؛ لاشتماله على هذه اللفظة.

(أمّا القعودُ للتشهد والتشهدُ فينقسان الى: ما يعقبه السلام) كتشهد الصبح، وتشهد الركعة الرابعة من الظهر (وهو الركن) المشار إليه بحديث ابن مسعود (١٠).

وإنّها لم يقل: "إلى التشهد الأخير" كما قاله الغزالي وغيره؛ لأنّ التشهد الأخير إنّها يكون لصلاةٍ لها تشهد أولٌ، وقد تكون الصلاة بحيث لا تشرع فيها الا تشهد واحد كالصبح والجمعة وظهر المسافر، فالأخير لا يشمله.

(و) ينقسم (إلى غير ذلك كما في الركعة الثانية من الظهر) والعصر (وهو مسنون)؛ لما ثبت في الصحيحين: «أنه ﷺ قام ثم سجد سجدتين في آخر صلاته»(٢)، فلو كان واجباً لعاد إليه من القيام ولم يقتصر على السجود؛ إذ الركن لا يجبر بالسجود.

وفي النوعين يجزئ القعود كيف اتفق؛ إذ لم يرد تخصيص هيئة لها أو لأحدهما على الاطّراد من الشارع.

(والمستحب في التشهد الأوّل) إذا كانت الصلاة ذات تشهدين (الافتراش وهو: أن يضع الرجل اليسرى) أي: بحيث يلي ظهرُها الأرض (ويجلس عليها وينصب اليمنى

<sup>(</sup>١) الذي سبق الآن تخريجه، ولفظه: «كُنَّا نَقُولُ قَبِلَ أَن يُفرَضَ عَلَيْنَا النَّشَهُّدُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبلَ خَلقَهِ، السَّلَامُ عَلَى جبريل وَبِكَانِيلَ، فَعَلَّمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّشَهُد».

ر ٢) صَحَبِح البَّخاري، رقم (٨٣٠)، ولفَظْهُ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهرَ، فَقَامَ وَعَلَيهِ مُحلُوسٌ، فَلَمَّا كَانَ = فِي آخِر صَلاَتِهِ سَبَخَذَ سَجَدَتَين وَهُو جَالِسٌ»، و صحيح مسلم، رقم (٨٦ - (٥٧٠)

ويضع أطراف أصابعها على الأرض موجهة إلى القبلة) ويستدل لهذه الهيئة للتشهد الأوّل بالنقل والعقل:

أما النقل؛ فلما روي عن أبي حميد الساعدي: «أنه وصف صلاة رسول الله على فقال: إِذَا جَلَسَ فِي فَالَ: إِذَا جَلَسَ جَلَسَ فِي الرَّكِعَةِ الآخِرَةِ قَدَّمَ رِجِلَهُ اليُسرَى، وَنَصَبَ الأُخرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقعَدَتِه». (''

وأمّا العقل؛ فبلأنّ المصلّيَ في التشبهّد الأوّل مستوفزٌ للحركة، تبادر إلى القيام عند تمامه، وذلك عن هيأة الافتراش أهون.

(والمستحبّ في التشهّد الأخير التورّك، وهو أن يُخرج رجليه كما في) هيأة (الافتراش، ويُخرجهما من جهة اليمني، ويُمكِّن الورِكَ على الأرض) والاستدلال على هذه الهيأة كعلى الأولى:

أمّا النقل؛ فقد دوى أبو حُميد الساعديّ: «أنّه ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي الرَّكعَةِ الآخِرَةِ قَدَّمَ رِجلَهُ النُسرَى، وَنَصَبَ الأُخرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقعَدَتِهِ».

وأمّا العقل؛ فلأنها جلسة لا يعقبها عمل، فالتورك لها أنسب؛ لآنه هيئة السكون والاستقرار، وتربعُه على فيها لبيان الجواز.

وكره الإقعاء كما مرَّ، والاحتباء خلاف السنة، ومرّ أنَّ لهم إقعاء مندوباً. ٧٠٠

(والأظهر) من ثلاثة أوجه في الأول؛ والوجهين في الثاني (أنّ المسبوق ومن عليه سبجود السهو يفترشان):

أمّا المسبوق؛ فلأنه ليس آخرَ صلاته، والتورك إنّا ورد في آخر الصلاة، ومع ذلك أنه مستوفز يحتاج إلى القيام عند سلام الإمام. وهذا هو المنصوص في الأم. (٦)

والثاني: أنه يتورك؛ تبعاً لإمامه؛ إذ هو مأمور بالمتابعة في الواجبات والمسنونات، هذا ماحكاه الشيخ أبو محمد عن بعض الأصحاب.

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري، رقم (٨٢٨)، وسنن أبي داود، رقم (٩٦٤).

 <sup>(</sup>٢) "والاحتباء": هو أن يجمع بين ظهره وركبتيه بحبل أو منديل ونحو ذلك ليكون كالمستند إلى شيء. الشافي في شرح مسند الشافعي (٢/ ٣٣٣). ومرّ بيان الإقعاء المندب في شرح قوله: ويكره الإقعاء.

<sup>(</sup>٣) الأم للشافعي (١/ ١٣٩)

والثالث: أنه إن كان محل التشهد المسبوق كأن أدرك ركعتين من صلاة الإمام جلس مفترشاً، وإلا جلس متوركاً؛ لأنّ أصل الجلوس لمحض المتابعة، فيتابعه في هيئته أيضاً.

هذا ماذكره أبو الفرج الزاز عن أبي طاهر الزيادي. والاكثرون على الوجه الأول.

وأمّا الساهي؛ فلأنه يحتاج بعد هذا القعود إلى عمل وهو سجود السهو، فأشبه التشهد الأوّل، بل السجود عن هيئة التورك أعسر من القيام عنها، فكان أولى بأن لا يتورك، ولأنّه جلوس يعقبه سجود، فهو كالجلوس بين السجدتين، وهذا ما اختاره القفال وساعده الأكثرون. (1)

والثاني: أنه يتورك؛ لأنّه قعود في آخر الصلاة، قال صاحب التلخيص: هذا ظاهر المذهب، ولم يساعده إلا أبو الفضل بن عبدان.

(وفي التشهد يضع يده اليسرى) من فخذه اليسرى (على طرف الركبة) بحيث يسامت - أي: يساوي- رؤوس أصابعها ركبتيه (منشورة الأصابع) من غير قبض؛ للاتباع رواه ابن عمر وغيره عن فعل رسول الله تشي .

وليكن نشرها (من غيرضمً) بل يفرجها تفريجاً وسطاً، نقله المصنف عن معظم الأصحاب. (٢)

وذكر أبو الفرج الكرخيُّ من أصحاب أبي حامد (٣): أنه يضمَّ بعضها إلى بعض حتى الإبهام؛ ليتوجه جميعاً إلى القبلة، وهكذا ذكر القاضي الروياني، واختاره صاحب الروضة وقال: نقل أبو حامد في تعليقه اتفاق الأصحاب عليه. (١)

(وأمّا) اليد (اليمني فيقبض منها الخنصر والبنصر ويرسل المسبحة) بعد ما وضعها على

<sup>(</sup>۱) العزيز (۱/۳۰۰).

<sup>(</sup>٢) العزيز ط العلمية (١/ ٥٣١).

<sup>(</sup>٣) لم أحصل على ترجمته، بل لا يوجدعلم بهذا الاسم، ففي العبارة سهو، ويوجد أبو الفرج الكرجي بالجيم وهو من رواة الحديث، وفي العزيز (١/ ٥٣١): "وحكى الكرخي وغيره من أصحاب الشيخ أبي حامد" بدون ذكر أبي الفرج، وهو يحتمل - عُمَّد بن مَنصُور بن عمر بن عَليّ الكَرخِي بِالخّاءِ المُعجمَة الفَقِيه أبُّو بكر البَغدَادِيّ. ينظر لترجمته: طبقات الشافعية الكبرى للسبكى (٢٠٦/٤)، رقم (٣٥٠)

<sup>(</sup>٤) بحر المذهب للروياني (٢/ ٥٩). و روضة الطالبين (١/ ٢٦٢).

الركبة اليمني في كلا التشهدين، ولا خلاف في ذلك؛ لاتَّفاق الروايات كلها على هذا.

(والأصحّ) من ثلاثة أقوال: (أنه يقبض الوسطى أيضاً) كما يقبض الخنصر والبنصر؛ لما روى ابن عمر على: «أنّ النبي على أذا جَلَسَ للتشهد وَضَعَ كَفَّهُ اليُمنَى على فَخِذِه اليُمنَى وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا وَأَشَارَ بِالإصبَع التي تَلِي الإِبَامَ». (()

ثمّ يضم الإبهام إلى المسبحة على هذا القول.

## (و) في كيفية الضمّ وجهان:

أصحها: أنه (يضم الإبهام على المسبحة كمن يعقد ثلاثة وخمسين) بان يضع رأس الإبهام على أسفل المسبحة عند حرف الراحة؛ لمارواه ابن عمر: «أنّ النبي على إذا قَعَدَ في التَّشَهُّدِ وَضَعَ يَدَه اليُمنَى على رُكبَتِهِ اليُمنَى وَعَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَسِينَ وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ». (٢)

والثاني: أنه يضع الإبهام عند أسفل الوسطى كمن يعقد ثلاثة وعشرين، رواه ابن الزبير عن رسول الله على . (٣)

والقول الثاني: أنه يقبض الوسطى مع الخنصر والبنصر ويرسل الإبهام مع المسبحات من غير ضمٌّ؛ للاتّباع، رواه أبو حميد الساعديّ عن فعل رسول الله على . (1)

والقول الثالث: أنه يحلِّق بين الإبهام والوسطى، رواه واثل بن حجر عن فعله للله هذا القول وفي الله والله والله القول وجهان:

<sup>(</sup>۱) صحيح مسلم، رقم (۱۱٦ - (۵۸۰)

<sup>(</sup>۲) صحیح مسلم، رقم (۱۱۵ – (۵۸۰)

<sup>(</sup>٣) صحيح مسلم، رقم (١١٣ - (٥٧٩)، بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ يَدَعُو، وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى فَخِذِهِ اليُمنَى، وَيَدَهُ اليُسرَى عَلَى فَخِذِهِ اليُسرَى، وَأَشَارَ بِإصبَعِهِ السَّبَّابَةِ، وَوَضَعَ إِبَهَامَهُ عَلَى إِصبَعِهِ الوُسطَى، وَيُلقِمُ كُفَّهُ اليُسرَى رُكبَتَهُ»، ومصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٢٣٠)، رقم (٨٤٤١).

 <sup>(</sup>٤) ذكر محقق العزيز: قال الحافظ: لا أصل له في حديث أبي حميد، ويغني عنه حديث ابن عمر عند مسلم: «ووضع بده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثاً وخمسين». انظر التلحيص (١/ ٢٦١)، والعزيز شرح الوجيز (١/ ٥٣١).

<sup>(</sup>٥) رَوَى وَائِلُ بِنُ حُجرِ ﷺ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ مِرفَقَهُ الأَيْمَنَ عَلَى فَخِذِهِ النُّمنَى ثُمَّ عقد أصابعه الخنصر والتي تليها وحلق حلقة بِأُصبُعِهِ الوُسطَى عَلَى الإِبَهَامِ وَرَفَعَ السَّبَّابَةَ وَرَأَيْتُهُ يشير بِها ﴾، مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٨٦)، رقم (٢٩٦٧٩)، ومسنذ أحمد، رقم (٢٩٣٧).

أحدهما: أنه يضع أنملة الوسطى بين عقدي الإبهام، وهو الذي حكاه صاحب الذخائر. والثاني: أنه يضع رأس الوسطى على رأس الإبهام وهو الذي اختاره في العزيز (١٠).

قال المصنف والنووي ناقلَين عن ابن الصباغ وغيره كالشيخ أبي يحيى اليمني وأبي الفضل بن عبدان: "كيفها فعل من هذه الهيئات أتى بالسنّة؛ اذ الأخبار قد وردت بها جميعاً، وكان في يفعل مرة هكذا، ومرة هكذا، لكن رواة قبض الخنصر والبنصر والوسطى ووضع المسبحة إلى الإبهام أفقه، كها قاله الشيخ ابن حجر. (")

(و) على الأقوال كلها (يرفع المسبحة) من اليد اليمنى (عند قوله: "إلا الله") مع إدامتها قليلاً؛ لخبر صحيح فيه (")، والحكمة في ذلك الجمع بين القول والفعل في إثبات الوحدانية له تعالى.

وليكن عند همزة " إلا الله "؛ إذ هو حال الإثبات.

وخصت المسبحة بذلك؛ لأنّ لها اتصالاً بنياط القلب، فكأنها سبب لحضور القلب في التوحيد.

ويقصد بالرفع: بأنَّ المعبود واحد؛ ليجمع في التوحيد بين الجنان والأركان واللسان.

ويستحب أن لا يُجاوز بصرُه إشارته؛ للاتباع (ولا يحرِّكها) عند الرفع يميناً وشهالاً، بل يرفعها مستقيمة؛ لمارَوى ابن الزِبير: «أنّ رسولَ الله ﷺ كان يشير بسبابته ولا يحركها». (٤)ولأنّ تحريكها لا يليق بحال إثبات التوحيد.

<sup>(</sup>۱) العزيز (۱/ ۵۳۱)

<sup>(</sup>٢) البيان (٢/ ٢٣٢)، و تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ٨٠).

<sup>(</sup>٣) قال في النجم الوهاج (٢/ ١٥٩): لما روى البيهقي (٢/ ١٣٣) من فعل النبي ﷺ. وينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٨٩)، رقم (٢٧٨٧)، ملفظ: «قُمَّ قَعَدَ فَافتَرَشَ رِجلَهُ اليُسرَى، وَوَضَعَ كَفَّهُ اليُسرَى عَلَى فَخِذِهِ اليُمنَى، ثُمَّ قَبَضَ ثَلَاثَةٌ مِن أَصَابِعِهِ وَحَلَّقَ حَلقَةً، ثُمَّ رَفَعَ إِصِبَعَهُ قَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدعُو بَهَا». إصبَعَهُ قَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدعُو بَهَا».

<sup>(</sup>٤) قان النبي ﷺ كان يشير بها، ولا يحركها، ولا يجاوز بصره إشارته»، مسند أحمد، رقم (١٥٨٦٧)، وسنن أبي داود، رقم (١٩٨٩)، وأبو داود (٩٧٤) والسنن الكبرى للنسائي، رقم (١٩٤٤)، وصحيح ابن حباك - مخرجا (٥/ ٢٧٠)، رقم (١٩٤٣)، - وأصله في مسلم دون قوله: "ولا يجاوزُ بصرُه إشارته". ينظر تلخيص الحبير (١٨٨٢)، رقم (٤٠٢).

وفي وجه: يحركها؛ لما روى عن وائل قال: «ثُمَّ رَفَعَ رسولُ الله عَلَى إصبعَه فَرَأَيتُهُ يُحَرِّكُهَا». (١) ولمن نصر الأول أن يقول: يمكن أن يكون ذلك من غير إشعاره على الأن نياط القلب قد يحرِّكها إذا غفل عنه الرجل، وقضية التوحيد كافية للعدول عن ظاهر الخبر.

وإن قلنا: "إنه لا يحركها" فحركها، فالصحيح الذي عليه الأكثرون أنه لا تبطل به الصلاة، كما صرح به النووي في الزيادات"

ويشبه أن تقاس الإشارة بالأصبعين على هذا.

وفي الزيادات: أنه تكره الإشارة بمسبّحة اليسرى وإن كان أقطع اليمنى؛ لأنّ سنة اليسرى البسط دائماً (").

ثم المصنف لم يذكر وضعها، وكذلك أكثر كتب المذهب.

ولم يصرح أيضاً بأنّه يقيمها كذلك إلى القيام والسلام، لكنه قال الشيخ نصر المقدسي: ويسن أن يقيمها ولا يضعها، لثبوت الرفع دون الوضع، وأراد بقاءَها مرفوعة إلى القيام أو السلام، ونقل عنه الشيخ أحمد بن حجر وأقره (١٠).

وقال بعض شراح الحديث: الأصحّ أنه يضعها، ولا دلالة في الأخبار على واحد منها، والعقل يقتضي صحّة ما قاله المقدسي؛ لأنّه أليق بإثبات التوحيد.

والثاني: أنها تجب؛ لظاهر ماروي: «أنه قيل: يا رَسُولَ اللَّهِ فَكَيفَ نُصَلِّي عَلَيكَ؟ قال قولوا اللهم صَلِّ على مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» (٥٠).

<sup>(</sup>١) مسند أحمد بن حنبل، رقم (١٨٨٩٠)

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/ ٢٦٢).

<sup>(</sup>٣) المجموع (٣/ ٤٥٥)، وروضة الطالبين (١/ ٢٦٢).

<sup>(</sup>٤) الفتاوي الفقهية الكبرى (١/٦٤١).

<sup>(</sup>٥) صحيح البخاري، رقم (٩٩٦)، و صحيح مسلم، رقم (٤٠٥).

والمراد بآل محمد كما نص عليه الشافعي بنوهاشم وبنو المطلب، ابنا عبدالمناف(١٠٠٠.

فالشافعي من آله ﷺ؛ لأنّه من بني المطلب. وقيل: كل مسلم، واختاره النووي في شرح مسلم (٢٠).

وقيل: إنَّما هم أولاد فاطمة فقط؛ إذ آل الرجل ما ينسب إليه، واختاره الصيمري.

وقيل: هم الذين أدخلهم النبي تي تحت عبائه وقال: هذا أهلي، وهم: علي، والحسن والحسن ابناه، وفاطمة على، وكذا جبرائيل؛ لأنّه دخل تحت العباء حينئذ. (٣)وهذا اختيار أبي الفضل بن عبدان.

(وأنّها تسن على النبي على النبي الشهد الأوّل)؛ لأنّها ركن يجب في الجلسة الأخيرة، فتسن في الأوّل كالتشهد.

وفي وجه: لا تسن؛ لأنّ الجلوس للتشهد الأوّل مبنيٌّ على التخفيف؛ لما روي: «أنه يَ الله على التخفيف؛ لما روي: «أنه يَ كان في التشهد الأوّل كمن يجلس على الرَّضف» (أنه وهو الحجر المحميّ، وذلك يدلّ على أنه يَ الله ما كان يطوِّله بالصلاة والدعاء.

(ولا تسنُّ على الآل) في التشهد الأوّل إذا قلنا بعدم وجوبها عليه في التشهد الثاني.

<sup>(</sup>١) الأم للشافعي (٢/ ٨٨).

<sup>(</sup>٢) شرح النووي على مسلم (٤/ ١٢٤). مسند أحمد مخرجا (١١٨/٤٤).

<sup>(</sup>٣) دخول الخمسة تحت الكساء ورد في أحاديث، منها ما في مسند أحمد، رقم (٢٦٥٠٨) «عَن عَطَاءِ بنِ أَبِي رَبَحِ قَالَ: حَدَّنِي مَن سَمِعَ أُمَّ سَلَمَةً، تَذَكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ يَحَيُّ كَانَ فِي بَيتِهَا، فَاَتَتُهُ فَاطِمَةُ بِرُمَةٍ، فِيهَا خَزِيرَةً، فَلَحَلُت مِن سَمِعَ أُمَّ سَلَمَةً، تَذكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ يَحَيُّ كَانَ فِي بَيتِهَا، فَالَحَسَنُ، فَلَحَلُوا عَلَيهِ، فَجَلَسُوا يَأكُلُونَ مِن تِلكَ الحَزِيرَةِ، وَهُو عَلَى مَنَامَةٍ لَهُ عَلَى دُكَّانٍ مَحَتَهُ كِسَاءٌ خَبِرَيِّ. قَالَت: وَأَنَا أُصَلِّي فِي الحُجرَةِ، فَأَنزَلَ اللَّهُ عَنَّ مَع لَى دُكَانٍ عَتَهُ كِسَاءٌ خَبِرِيِّ. قَالَت: وَأَنَا أُصَلِّي فِي الحُجرَةِ، فَأَنزَلَ اللَّهُ عَنَّ وَجَلَدُهُ عَلَى دُكَانٍ عَتَهُ كِسَاءٌ خَبَرِيِّ. قَالَت: وَأَنَا أُصَلِّي فِي الحُجرَةِ، وَهُو عَلَى مُنَامَةٍ لَهُ عَلَى دُكَانٍ عَتَهُ كِسَاءٌ خَبِرِي قَالَت: وَأَنَا أُصَلِّي فِي الْحَجرَةِ، وَهُو عَلَى النَّدِي وَجَلَقُ اللَّهُ عَلَى وَالْعَبِيرَا ﴾ وَالأَحرَاب: ٣٣) قَالَت: وَبَطَ اللَّهُ عَلَى السَّمَاءِ، ثُمَ قَالَ: «اللَّهُمَ هَوُلَاءٍ أَهلُ بَيْتِي وَخَاصَتِي، فَأَذْهِب عَنهمُ الرِّحسَ، وَطَهِيرًا ﴾ وَالمَع جَبُو اللَّهِ عَلَى السَّمَاءِ، ثُمَ قَالَ: «اللَّهُمَ هَوُلَاءٍ أَهلُ بَيْتِي وَخَاصَتِي، فَأَذْهِب عَنهمُ الرِّحسَ، وَطَهِيرًا ﴾ وَلَاء أَهلُ بَيْتِي وَخَاصَتِي، فَأَذْهِب عَنهمُ الرِّحسَ، وَلَعَلَى السَّمَاءِ وَاللَّهُ مَا لَالَّهِ، قَالَ: «إنَّهُ إِلَى خَيرٍ وإنَّكِ إلَى خَيرٍ، إنَّكِ إلَى خَيرٍ، إنَّك إلَى خَيرٍ، إنَّك إلَى خَيرٍ، ويَها.

<sup>(</sup>٤) لم أجده بذلك اللفظ، وفي سنن الترمذي، رقم (٣٦٦)، بلفظ. «كان رسول اللَّهِ ﷺ إذا جَلَسَ في الرَّكَعَتَيِن الأُولَيَينِ كَأَنَّهُ على الرَّضفِ، قال شُعبَةُ: ثُمَّ حَرَّكَ سَعدٌ شَفَتَيهِ بِثَيءٍ فَأَقُولُ: حتى يَقُومَ فيقول: حتى يَقُومَ »، قال الترمذي: حديث حسن.

وإن قلنا بوجوبها فيه ففي الأوّل الخلاف المذكور في الصلاة على النبي ﷺ.

ثم إذا قلنا لا تسن الصلاة على النبي الله في الأوّل فصلّى عليه كان ناقلا للركن الذكري إلى غير موضعه، وفي بطلان الصلاة به خلاف يأتي في سجود السهو إن شاء الله تعالى.

وكذا إذا قلنا: لا يصلى على النبي ﷺ في القنوت، وكذا الحكم إذا أتى بالصلاة على الآل في الأوّل وقلنا بعدم الاستحباب.

فائدة: اعلم أنَّ الصلاة على النبي تَنَقُّ واجبة في الجملة، ثم اختلف الأئمة:

قال العراقيون: إنَّما هي واجبة في الصلاة الخمس في التشهد كما مرًّ.

وقال الصيمري والشيخ صالح البلقيني: إنها تجب في ماسوى الصلاة الخمس في جميع العمر مرة. وقال أبو الفضل بن عبدان: إنها تجب في كل خطبة ذكر فيها حمد الله؛ لاطراد الأئمة على ذلك، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَرَفَعًالكَ ذِكْرَكَ ﴾ (الشرح: ٤). (١)

وقال البارزي والإصطخري: إنها تجب في كل مجلس؛ لـورود الوعيـد في بعـض الروايـات لتاركهـا فيـه (٢).

وقال الحليمي من أصحابنا، والطحاوي من الحنفية، وابن بطة من المالكية، واللخمي من الحنابلة: إنها تجب على كل من سمع اسمه ولله على كل من سمع اسمه ولله على على على على على قجاءني يوم القيامة وأنا عنه معرض». (")
أنه وبالجملة يكره إفراد الصلاة والله السلام وبالعكس في اللفظ.

أمّا في الكتابة فليس بمكروه، كما نقله الشيخ أحمد بن حجر عن الأصحاب وأقرّه. (١)

روالتشهُّد مشهور) أي: أكمل التشهد مشهور، وهو ما اختاره الشافعي ﴿ في رواية

<sup>(</sup>١) المبسوط للسرخسي (١/ ٢٩)، والحاوي الكبير (٢/ ١٣٧).

 <sup>(</sup>٢) مسند أحمد، رقىم (٩٧٦٤) بلفظ: «مَا اجتَمَعَ قَومٌ فِي مَجلِسٍ فَتَفَرَّ قُوا، وَلَمَ يَذكُرُوا اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَيُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَانَ مَجلِسُهُم تِرَةً عَلَيهِم يَومَ القِيَامَةِ». وينظر: النجم الوهاج (١/ ١٩٥)

 <sup>(</sup>٣) لم أجده في مؤلفات البيهقي التي حصلت عليها.وفي السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي
 (٢/ ٣٧٩)، رقم ( ١٣٧٤) بلفظ: "وَلا صَلاَة لَمِن لَم يُصَلِّ عَلَى نَبِيًّ اللَّهِ".

<sup>(</sup>٤) الفتاوي الحديثية لابن حجر الهيتمي (ص: ١١٤).

ابن عباس وهو: "التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِهَّ، سَلَامٌ عَلَيكَ أَيُّهَا النبي وَرَحَمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَينَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَسْهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رسول اللَّهِ "، هكذا روى الشافعي. "'

وروى غيره السلامين بالألف اللام (٬٬، قال في العزيز: وهما صحيحان ولا فرق. (٬٬ وقال الإمام عن بعضهم: إنّ الأفضل إثبات الألف واللام. (٬٬

ثم جمهور الأصحاب على أنه لا يستحب تقديم التسمية؛ لما روى: «أنه كان أول ما يتكلم به عند القعدة: التحيات». (٥)

وقال أبو على الطبري، والشيخ صالح البلقيني، وأبو سعيد الإصطخري من أصحابنا: الأفضل أن يقول: بسم الله، وبالله، التحيات الخ.

وقيل: الأفضل أن يقول: بسم الله خير الأسماء، التحيات لله النح، رواه جابر عن رسول الله ﷺ . ''

ونقل في العزيز عن بعض الأصحاب: أنّ الأفضل أن يقول: التحيات المباركات الزاكيات والصلاة الطيبات لله؛ ليكون آتيا بها اشتمل عليه الروايات(٧٠).

واعلم أنّ الكلام في هذا الخلاف قريب؛ فإن الفضيلة تتأدى بجميع ذلك، والكلام في الأفضلية، هذا أكمله.

<sup>(</sup>١) الأم (١١٧/١)، سنن النسائي، رقم (١١٧٤)، وسنن الترمذي، رقم (٢٩٠).

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم، رقم (٦٠ - (٤٠٣)، وسنن أبي داود، رقم (٩٧٤)، وسنن ابن ماجه، رقم (٩٠٠).

<sup>(</sup>٣) العزيز شرح الوجيز (١/ ٥٣٤).

<sup>(</sup>٤) نهاية المطلب (٢/ ١٧٨).

<sup>(</sup>٥) لم أجده بهذا اللفظ، وفي صحيح مسلم، رقم (٦٠ - (٤٠٣) بلفظ: عن ابن عَبّاسِ: «أَنَّهُ قال: «كان رسول اللّه يَن يُعلّمُنَا السَّلَواتُ الطّيبَاتُ لِلّهِ». اللّه يَن يُعلّمُنَا السُّلواتُ الطّيبَاتُ لِلّهِ».

<sup>(</sup>٦) لم أجدرواية هذا اللفظ عن جابر، وإنها من رواية عروة عن سيدنا عمر بلفظ: ﴿إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُم فَلَيَقُل: بِسِم اللَّهِ خَيرِ الأَسمَاءِ، التَّحِيَّاتُ الزَّاكِيَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيفَا وَعَلَى عَبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحدَه لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُه وَرَسُولُهُ » في «المستدرك على الصحيحين (١/ ٣٩٨)، رقم: (٩٨٠)، قال الذهبي: على شرط الشيخين وله شواهد، وفي السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٣٠٣)، رقم (٢٨٣١).

<sup>(</sup>٧) العزيز (١/ ٥٣٥).

ولعلك [تسأل]: ما أصل التشهد ومن أين منشاؤه ؟ فنقول: قال الإمام الراذي في أسرار التنزيل ((): «إنّ رسول الله على كما انتهى إلى سدرة المنتهى تفكر في نفسه أيَّ شيء أقول عند تلقائي ربَّ العزة ؟ أأقول السلام عليك، أو تحية من تحيات الملوك؟ فأهم إلى قلبه: "التحيات المباركات والصلوات الطيبات لله"، وقال الله تعالى: "السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته"، فقال رسول الله على: "السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وقال جبرائيل والملائكة المقربون: "أشهد أن لا اله إلا الله وأشهد أنّ محمدا رسول الله"، فضجت سائر الملائكة ضجيجا وقالوا: "اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد"" (().

ثمّ قال الإمام: والصحيح عندي: أنّ الأذان والإقامة والتشهد من التعليمات والرؤية الصادقة في المنامات الواقعة (٣٠).

وقال محمود القزويني (1): هكذا سمع النبي تي من جبرائيل حين صلّى به الصلوات لخمس.

وقال محمد بن هيضم: التحيات سورة في التوراة والإنجيل والزبور.

(وأقل ما يجزئ منه) عند الجمهور (التحيات لله) جمع تحية، وهي ما يأتي به أحد من سلام وغيره، والمقصود هنا الثناء على الله تعالى بأنّه مالك ومستحق لجميع التحيات من الخلق (سلام عليك) السلام: إمّا اسم من التسليم، أو من السلامة، أو اسم من أسهاء الله تعالى، والكل صحيح هنا (أيها النبي) بالهمزه ودونها:

فالأول من النبأ والخبر؛ لأنّه مخبِر عمّا لا اطّلاع من العوامّ عليه من الله من الأمور غسة.

 <sup>(</sup>١) أسرار التنزيل وانوار التأويل تفسير صعير في مجدد للامام فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت: ٦٠٦هـ)
 مات قبل أن يتمه. ينظر: كشف الظنون (١/ ٨٣).

<sup>(</sup>٢) لم أجدراويه وسنده.

<sup>(</sup>٣) نهاية المطلب (١٧٨/٢).

<sup>(</sup>٤) محمود القزويني ذكره الشارح في مقدمة الوضوح في من كان مؤلفاتهم مصدراً للوضوح، وسبقت ترجمته هناك، ومن مؤلفاته: الحيل،والكشف، وتجريد التجريد على التجريد الذي ألفه رفيقه المحاملي، وسيأتي من الشارح نسبة كتاب إليه باسم مرقاة الدرجات.

والثاني من النِبوة وهي الارتفاع، سمي به؛ لعلومرتبته، والثاني أفصح واكثر رواية، روي: «أنه ﷺ نودي فقيل: يانبيء الله – بالهمزة – فقال ﷺ: لاتبتزوا باسمي، إنّا أنا نبيُّ الله». (١٠)

ذكره محمد بن هيضم في سورة الأحزاب.

ثمّ النبيُّ: كل ذكر حرِّ من بني آدم أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بالتبليغ.

فإن أُمر به فرسول أيضاً وإن لم يكن له كتاب، فالنبي أعم مطلقاً، وقد يسمى الملك رسولاً ولا يسمى نبياً. (٢)

(ورحمة الله) والرحمة: انعطاف القلب من أحد على أحد، وهي من أفعال الجوارح فلا يجوز أن يوصف بها الله تعالى بالمعنى الأصلي، بل يراد بها في حقه تعالى غايته مجازاً مرسلاً، وهو إيصال النفع منه إلى أحد

(وبركاته) جمع بركة، وهي: كثرة الخيرو النهاء، والمراد هنا: دوام الارتقاء ساعة فساعة في مرتبته .

(سلام علينا) أراد به: نفسه على مع أمته صالحهم وطالحهم المؤمنين (وعلى عباد الله الصالحين) أراد بهم جميع الانبياء والرسل، من لم يدرك زمانه أو لم يبلغه دعوته من أولياء الله تعالى.

والصالح: القائم بحقوق الله وبحقوق العباد بها يوسعه.

(أشهد) أي: أوقنُ وأعلمُ (أن لا إله إلا الله، وأشهدُ أنّ محمداً) هو عَلَمٌ منقولٌ من اسم مفعول من المضعّف، لمن كثرت خصاله الحميدة، سمي به نبيّنا بإلهام من الله لجدّه بذلك.

قال الشيخ أحمد بن حجر: "وكما اشتمل نبينا على كمالات المرسلين مع زياداتٍ،

<sup>(</sup>۱) لم أجده هذا النص مع كثرة البحث، وفي المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٢٥١)، رقم (٢٩٠٦): "كَاسَولُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى الصحيحين للحاكم (٢/ ٢٥١)، رقم (٢٩٠٦): «فَسَتُ بِنَبِيءِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى شَرطِ الشَّيخَينِ، وَلَمَ يُخُرِّجَاهُ، وَلَهُ شَاهِدٌ مُفَسِّرٌ بِإِسنَادٍ لَيسَ مِن شَرطِ وَلَكِنِّي نَبِيُ اللَّهِ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلى شَرطِ الشَّيخَينِ، وَلَمَ يُخُرِّجَاهُ، وَلَهُ شَاهِدٌ مُفَسِّرٌ بِإِسنَادٍ لَيسَ مِن شَرطِ هَذَا الكِتَابِ"، قال الذهبي في تلخيصه: "بل منكر لم يصح". ينظر: مختصر تلخيص الذهبي (٢/ ٢٩٢)، رقم هذَا الكِتَابِ".

 <sup>(</sup>٢) كما في قول عمالى: ﴿ وَمَاكَانَ لِنَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَزَآي چَابٍ أَوْ بُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِى بِإِذْنِهِ. مَا يَشَآةُ إِنَّهُ عَلِنً حَكِيدٌ ﴾ (الشورى: ٥١).

كذلك لفظُ اسمه باعتبار حساب مفرداته وأجزائها على عدد المرسلين: إذ فيه ثلاث ميات، بسط كلِّ منها: م.ي.م، وبسط ثانيه: ح. ١.، وبسط اخره: د.ال.، وجملة حساب هذه الحروف: ثلاثمائة وأربعة عشر."(١)

(رسولُ الله) ومرّت الإشارة إلى الرسول.

هذا القدر من التشهد رواه العراقيون عن نص الشافعي، وتابعهم القاضي الروياني وصاحب التهذيب (٢٠).

وليس "أشهد" الثاني من حد الأقل، بل لو قال: "وأنّ محمداً رسولُ الله" جاز بلا خلاف؛ لثبوته هكذا في صحيح مسلم (")، ونقله الائمة عن الشافعي وأقروه.

وكذا يجوز: "وأن محمداً عبدُه ورسولُه "، لا إن قال: " وأنّ محمدا رسولُه " بدون: "عبده"، على المعتمد.

وعلى هذا فلفظ " أشهد" الثاني إذا وقع في بعض نسخ المحرر كهذه النسخة التي صححتها سهو من النساخ.

وذكر الواوبين الشهادتين لابدَّ منه كلفظ النبي والرسول في محلهما، فيضر التعبير بأحدهما عن الآخر، ومثله: "أحمد" بدل: "محمد"؛ قياسا على ذينك، وعلى "أعلم" بدل: "أشهد".

وفي الأنوار: "وشرطه: رعايةُ الحروفِ والتشديداتِ والإعرابِ المخلِّ، والموالاةُ والالفاظُ المخصوصةُ وإسماعُ النفس كالفاتحة (١٠).

<sup>(</sup>١) لم أجد مصدره من مؤلفات ابن حجر الذي الظاهر أنه الهيتمي، ولا من مؤلفات العسقلان، وفيه أن الحاء مركب من ثلاثة أحرف فيكون المجموع ثلاثهائة وخمسة عشر.

<sup>(</sup>٢) بحر المذهب للروياني (٢/ ٦٤)، والتهذيب (٢/ ١٢١).

<sup>(</sup>٣) الذي في صحيح مسلم، رقم (٦٠ (٢٠٣٠): «أَشهَدُ أَن لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ تَحُمَّدًا رَسُولُ اللهِ» بإثبات "أَشهد"، ولكنه في مسند أحمد، رقم (٢٦٦٣) بلفظ: «وَأَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلاَ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» بحذف أشهد الثاني وإثبات واو قبل أشهد الأول، وكذلك في شرح معاني الآثار (٢٦٣/١) للطحاوي: رقم الحديث (١٥٦٧) عن ابن عباس.

<sup>(</sup>٤) الأنوار (١/ ٦٦).

وإنهالم يجب في الأذان: "وأشهد "؛ لأنه طلب فيه إفراد كل كلمة بنفس، وذلك يناسب ترك العطف، وفقد هذا في الإقامة لا يؤثر؛ إلحاقاً بأصلها.

(وأُخرج في وجه) عن حدِّ الأقل (كلمتا: "وبركاته"، و: "الصالحين")؛ أمّا كلمة: "وبركاته" فأخرج في وجه الصيدلاني، وقال: ليست في نص الشافعي. ووافقه الغزالي في الوجيز، واختاره القاضى ابن كج (١٠).

وأمّا كلمة: "الصالحين" فأخرجه الحليمي من جهة المعنى وقال: لفظ العباد مع الإضافة ينصرف غالباً إلى الصالحين، كقوله تعالى: ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ السان: ٦) فاستغنى بالإضافة عنها.

(وجعلت منه صيغة الشهادة الثانية) على هذا الوجه: ("وأشهد أنّ محمداً رسول الله") بإثبات أشهد.

وبهذا يعلم أنَّ لفظ: " أشهد " الثاني في الوجه المعتمد سهو في المحرر.

ونقل عن ابن سريج: أنّ أقله: "التحيات لله، سلام عليك أيها النبي، سلام على عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسولُه". حكاه عنه المصنف في العزيز (").

وأسقط بعضهم لفظ السلام الثاني واكتفى بأن يقول:: "أيّها النبي وعلى عبادالله الصالحين".

وبالجملة لا يشترط فيه الترتيب مالم يخلَّ بالمعنى المقصود بلا خلاف، صرح به معظم الأصحاب.

(وأقل الصلاة على النبي على وعلى الآل أن يقول: اللهم صل على محمد وعلى آله) أو:"صلى الله على محمد"، أو: "صلى الله على رسوله".

ثم الجمهور على أنّ أقلّ الصلاة على الآل أن يقول: "وآله "(")، ولفظ الكتاب يقتضي خلافه؛ لإشعاره بوجوب زيادة: "على "؛ ألا ترى؟ أنه قال بعده: "والزيادة عليه إلى

<sup>(</sup>١) العزيز (١/ ٥٣٤).

<sup>(</sup>٢) العزيز (١/ ٥٣٥).

<sup>(</sup>٣) وفي بعض النسح: " وآله " بدون " على "، وهو أوفق لإطلاق الجمهور. منه.

قوله: إنك حميد مجيد مستحبة "، ولم يساعد المصنفَ في ذلك أحدٌ غيرُ البلقيني، وكأنها تابعاً في ذلك. نقلَ الغزالي هكذا.

ومعنى الصلاة عليه عليه الله مشهورٌ لا نتعرّض له.

(والزيادةُ عليه) أي: على أقل الصلاة (إلى قوله: "إنّك حيدٌ مجيدٌ" مستحبة)؛ لما ثبت في الصحيحين عن رواية كَعبِ بن عُجرَة، وهو أن يقول: «كما صَلَّيتَ على إبراهيم وَعَلَى آلِ إبراهيم، وبَارِك على مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كما بَارَكتَ على إبراهيم وَعَلَى آلِ إبراهيم، إنَّكَ تَحِيدٌ عَلَى إبراهيم وَعَلَى آلِ إبراهيم إِنَّكَ تَحِيدٌ عَلَى إبراهيم وَعَلَى آلِ

قال في العزيز ناقلاً عن الصيدلاني: ومن الناس من يزيد: "وارحم محمداً وآل محمّد كما ترحمت على إبراهيم "، وربما يقولون: "كما ترحمت على إبراهيم"، قال: وهذا لم يرد في الخبر - وصرح به ابن حجر بأنّه بدعة منكرة "- وقال المصنف: وهو غير فصيح؛ لأنّه لا يقال: ترحمت عليه، وإنّما يقال: رحمته، وأمّا الترحّم ففيه معنى التكلف والتصنع، ولا يحسن إطلاقه في حق الله تعالى ".

وذلك إنّا يستحب (في التشهد الأخير للإمام) وغيره على الصحيح، خلافاً للصيدلاني؛ فإنه قال: "لا يستحب للإمام الزيادة على لفظ الصلاة على النبي في التشهد الأخير، كما لا يستحب للجميع في الأوّل". انتهى.

وأمّا في التشهد الأوّل فلا يزيد على لفظ التشهد إلا الصلاة على النبي على - إذا قلنا: هي سنةٌ فيه - وعلى الآل على وجه، بل إطالتُه مكروهةٌ، ولكن لو أطال لم تبطل صلاته، ولم يسجد للسهو سواءٌ طوَّله عمداً أو سهواً، كما صرح به صاحب الروضة في الزيادات (١٠).

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري، رقم (٤٧٩٧)، و صحيح مسلم، (٦٥ - (٤٠٥).

<sup>(</sup>٢) مراد الشارح بابن حجر هنا العسقلاني، وفيه خلاف بين ابن حجر العسقلاني وابن حجر اهيتمي. وقد أحسست بأن الشارح ابن هداية يذكر شيخ الإسلام الهيتمي بالشيخ ابن حجر، وهنا ذكر العسقلاني بابن حجر بدون الشيخ، ومن الشائع أن الهيتمي كان من شيوخه. ينظر: تلخيص الحبير للعسقلاني (١/ ٢٥٢)، رقم (٤٢٨)، والفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (ص: ١٤).

<sup>(</sup>٣) العزيز (١/ ٥٣٧).

<sup>(</sup>٤) روضة الطالبين (١/٢٦٦).

قال محمد بن هيضم: وإنّما خُصّ إبراهيم ﷺ بهذا التشبيه الدال على ثنائه؛ امتثالاً لقول تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَاعَلَيْهِ فِٱلْآخِرِينَ ۞ سَلَمٌ عَنَ إِزَهِيمَ ﴾ (الصافات: ١٠٨ - ١٠٩).

وقال حسين بن الفضل (۱): (وإنّم خص به؛ لأداء حق كان له علينا، وهو سؤاله من الله تعالى بعث نبينا محمد عليناً لإرشادنا حيث قال: ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ عَالَى اللهُ تعالى بعث نبينا محمد عليه الإرشادنا حيث قال: ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثُ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ عَالَى اللهُ عَلَيْهِمْ وَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ عَالَى اللهُ عَلَيْهِمْ وَاللهُ اللهُ عَلَيْهِمْ عَلَيْهُمْ عَلَيْهِمْ وَاللهُ وَاللهُ عَلَيْهِمْ وَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ وَاللهُ عَلَيْهِمْ وَاللهُ عَلَيْهُمْ وَاللهُ عَلَيْهِمْ وَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ وَاللهُ وَاللهُ عَلَيْهِمْ وَسُولًا مِنْهُمْ مِنْهُ وَاللهُ عَلَيْهِمْ وَسُولًا مِنْهُمْ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلَا لَهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَا لَهُ وَلّهُ وَلَهُ وَلّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلَا لَا لَهُ وَلّهُ وَلِمُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلِمُ وَلِهُ وَلّهُ وَلِهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلِهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَّهُ وَلَّهُ وَلَّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَّهُ وَلَّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلِمُ وَلّمُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّمُ وَلَّا لَهُ وَلَّهُ وَلّمُ وَلَّا لَهُ وَلّمُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّمُ لَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ لَلّهُ وَلّهُ لَا لَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ لَا لَا لَا لَا لَاللّهُ وَلَ

فإن قيل: كيف يصح التشبيه وقد قالوا: يلزم أن يكون المشبه به أفضل في التحسينات من المشبه؟ ومن البديمي أنّ نبينا عليه أفضل الأنبياء، فها وجه التقضي؟

قلت: ذكر الحفاظ من أئمة الحديث كمحمد بن اسماعيل البخاري، وأبي عبدالله البيهقي، وأبي الفضل بن عبدان، وأبي سليمان الخطابي: أنّ ذلك إنّما صدر عن رسول الله والمعامنه؛ كما ثبت في صحيح مسلم أنه قال: «لا تفضلوني على يونس بن متى» (٢٠). ومثل هذا كثير.

وقيل سئل عن الشافعي عن ذلك فقال: إنّها هو تشبيه الآل بإبراهيم وآله، لا تشبيه عمد ين اللهم صل على محمد كلام تام، والواو في قوله: " وعلى آله "استئناف، فلا يردما قيل.

وقال محمود القزويني في مرقاة الدرجات (٢): معناه: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد في كل لحظة ولجة وساعة كلام، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في جميع

<sup>(</sup>۱) الحسين بن الفضل ابن عمير العلامة المفسر الإمام اللغوي المحدث أبو علي البجلي الكوفي ثم النيسابوري عالم عصره. من شيوخه: يزيد بن هارون وعبد الله بن بكر السهمي والحسن بن قتيبة المدانني، أقام بنيسابور يعلم العلم ويفتى إلى أن مات سنة اثنتين وثهانين ومتتين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٤)، رقم (٢٠٢)، وطبقات المفسرين للسيوطى (١/ ٤١)، رقم (٣٣).

<sup>(</sup>٢) بهذا اللفظ قال الزيلعي: غريب جدًا. ينظر: تخريج الأحاديث والآثار (١/ ٢٦٤)، وينظر: تأويل مختلف الحديث (١/ ٢٦٤)، وفي مسلم، رقم (١٦٧ - (٢٣٧٧) بلفظ: "مَا يَنبَغِي لِعَبدٍ أَن يَقُولَ: أَنَا خَيرٌ مِن يُونُسَ بنِ مَتَّم ».

ت (٣) لم أجد اسم هذا الكتاب في وهارس الكتب، وأما المؤلف فقد سبقت ترجمته في مقدمة الوصوح، وقد ينقل الشارح مسائل لغوية وغيرها عن المرقاة كثيراً وقد شككت في كونه مرقاة المفاتيح للعيني، فالظاهر أن قصده مرقاة الدرجات هذا، ولم أجد له أثراً.

عمرهم، ولا شك أنّ الزمان المزيد مع الخصائل الحميدة أفضل من الزمان القصير، وإن حسنت فيه الخصال، قطعا عن النظر عن الحال فيهما.

وقيل: المسئول المشاركة في أصل الصلاة لا في قدرها، ومثله: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ اَمَنُوا كُنِبَ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا

وقيل: المسئول مقابلة الجملة بالجملة، كذا ذكره الأردبيلي في الأزهار. (١)

وقيل: هذا ليس من تشبيه الناقص بالكامل، بل من تشبيه غير المعلوم بالمعلوم.

(وكذا الدعاء) مستحبة (بعده)، وله أن يدعو بها شاء من أمر الدنيا والآخرة؛ لماروى ابن مسعود في آخر حديث التشهد أنّ النبي للله قال: «ثُمّ يَتَخَيَّرُ من الدُّعَاءِ أَعجَبَهُ إليه فَيَدعُو». (٢)

وفي رواية: «وليدع بعد ذلك بها شاء». (٣)

وحكى إمام الحرمين في النهاية عن شيخه أبي محمد: أنه كان يتردد في مثل قوله: اللهم ارزقني جارية حسناء أو أنها دعجاء العينين مفلجة الأسنان مزججة الحاجبين، ونحوذلك، ويميل إلى المنع منه، والصحيح الذي عليه الجهاهير خلافه، ولا تردد له في مثل هذا الدعاء إذا كان المسئول الزوجة بالنكاح، والأفضل أن يكون دعاؤه لأمر الآخرة. (3)

(وما ورد في الخير أولى من غيره)؛ لما فيه أمران مستحسنان: الدعاء وللاتباع (ومنه

<sup>(</sup>١) لم أحصل على معلومات عن الكتاب وعن مؤلفه، وصاحب الأنوار لم يسجل له كتاب بهذا الاسم.

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري، رقم (٨٣٥) بلفظ: \* لا تَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِن فُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَلَرَكَانُهُ، السَّلَامُ عَلَينَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَلَرَكَانُهُ، السَّلَامُ عَلَينَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَلَرَكَانُهُ، السَّلَامُ عَلَينَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّكُم إِذَا قُلْتُم أَصَابَ كُلَّ عَبِدٍ فِي السَّمَاءِ أَوبَينَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، أَشْهَدُ أَن لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُعَالِمَ وَمُعَدَّدًا عَبِدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعَجَبُهُ إلِيهِ، فَيَدعُو».

مسند أحمد، رقم (٢٣٩٣٧) بلفظ: «سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلاً يَدعُو في الصَّلاَةِ، وَلَمَ يَذكُرِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ. وَلَم يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَجِلَ هَذَا» ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ وَلِغَيرِهِ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم فَليَسَدَأ بِتَحمِيدِ رَبُّهِ وَالنَّنَاءِ عَلَيهِ، ثُمَّ لِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ، ثُمَّ لِيَكُ بَعِدُ بِمَا شَاءَ»، وسنن أبي داود، رقم (١٤٨١).

<sup>(</sup>٤) نهاية المطلب (٢/ ٢٢٧).

قوله) ﷺ: «اللَّهُمَّ اغفِر لِي مَا قَدَّمتُ وَمَا أَخَرتُ» (') معناه في حقنا: ماقدمت عليه نفسي من عمل سيئة فعملتُه، وما أخرتُ نفسي عنه من عمل حسنة فتركته، وكان العمل والترك مما يصح أن يعاقب عليه.

أو يراد بها قدمت: ماصدر من الذنوب وكان، وبها أخرت: مايصدرو يكون، أو: قدمتُ نفسي عليه من الذنوب من غير فرط غُلمة، وما أخرت عنه طبعا فغلبني فرط الغُلمة فعملتُها. أو يراد بهها: أولُ العمر وآخرُه، أو: ما مضى وما يأتي، والمراد بالمغفرة لما يأتي: عدم

وأمّا في حق نبينا ﷺ: فإما أن يريدبه ما يصح أن يعاقب به الأنبياء من محالفات البشرية ومتّبعات الطبيعة، أو يريد به ما لا يصح أن يعاقب:

فإن كان الأوّل فلا إشكال، ويكون المعنى: اغفر لي ما يصحّ أن يعاقب به مما تقاعدتُ به عن حضرة العلية أوَّلاً وآخراً.

وإن كان الثاني فيمكن أن يكون ذلك تعليهاً للأمة، وإلا فهو مغفور أولاً وآخراً.

أو: أراد سؤال المغفره لغيره، ونسبه إلى نفسه تعظيهاً لمن سئل له المغفرة.

وعلى هذا فيجوز أن يريد بها قدمت: ما صدر حينئذ من آدم الله ونسب ذنبه إلى نفسه؛ لأنّه المقصود بإيجاده (٢)، فكأنه الباعث على الذنب.

وبها أخرت: ما يصدر عن أمته، ونسب ذنوبهم إلى نفسه تشريفاً لهم، ولأنّ فعل التابع في الأغلب يُنسب إلى فعل المتبوع، يقال: فتح الأمير الحصنَ الفلانيّ، وهو جالس في الفسطاط.

اللهم هذا ظن منا، وقد قلتَ: أنا عند ظن عبدي بي، والمنحت إنّما ينحت إلى نفسه (٣).

<sup>(</sup>۱) مسند أحمد، رقم (۷۹۱۳) بلفظ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغفِر لِي مَا قَلَّمتُ وَمَا أَخَرتُ، وَمَا أَسَرَرتُ وَمَا أَعَلَنتُ، وَإِسرَافِي، وَمَا أَنتَ أَعلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنتَ».

<sup>(</sup>٢) الشارح معتقد بصحة حديث لولاك لولاك، وفي معناه وسنده ووضعه أو صحته مقال.

 <sup>(</sup>٣) لم أوفق لفهم معاه ولم أجدهذه العبارة في مصدر، ولعل فيها تحريفاً جعلها غير مفهومة المعنى، والظاهر أن العبارة: " والمحط إلى نفسه "".

(وما أسررت) أي: ماكتمت عن الخلق خوفاً أو استحياءً فلا تفضحني به (وما أعلنت) أي: أجهرت به بين الخلق فلا تؤاخذني به (وما أسرفت) الإسراف: الإكثار من شيء، وقد يطلق على مجاوزة حد، والمراد: ما بلغ حداً يستقبحه العقل، وإلا ليس للمنا هي حدٌّ ليجاوز (وما أنت أعلم به مني) مما لم أعدّه ذنباً، أولم أعلمه مما كنت مقصراً في البحث عنه (أنت المقدم) الذي ترشد بعض عبادك وتهديهم إلى طريق يوصل به اليك، ويوفقهم فيها يرضاك، وينصرهم على أعداء الجسماني والروحاني (وأنت المؤخر) الذي يخذل بعض العباد من النصرة والتوفيق على الطاعة، ويمكن أن يقال: أنت المقدم، أي: أنت المعزّ الرافع، وأنت المؤخر، أي: أنت المذل الخافض، تعزّ من تشاء وتذل من تشاء (لا إله إلا أنت).

ومنه أيضاً: اللهم إني أعوذ بك من عذاب النار وعذاب القبر، وفتنة المحيا والمهات، وفتنة المسيح الدجال.

وأيضاً: أللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم، أللّهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولايغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، إنك أنت الغفور الرحيم.

والظاهر الذي عليه الجمهور أنه يستحب الدعاء للإمام، كما يستحب لغيره.

(وينبغي أن لا يزيد) قدرُ (الدعاء على التشهد والصلاة على النبي الله الله تبع لها، فإن زاد لم يضرَّ إلا أن يكون إماماً فيكره له التطويل.

وقال الصيدلاني في طريقته: لا يستحب للإمام الدعاءُ؛ لأنَّه مأمور بالتخفيف٬٬٠

(والعاجز عن التشهد والصلاة) بالعربية بالألفاظ المخصوصة (يأتي بترجمته) بسائر لغة العرب؛ قياساً على تكبيرة الاحرام؛ بجامع الوجوب.

وإنّها لا يجوز الإتيان بترجمة القرآن؛ لفوات مناط الإعجاز، كما مرّ. فإن لم يحسن الترجمة بسائر لغة العرب فبأي لغة شاء، لكن السريانية والعبرانية أولى، فإن لم يحسنهما فالفارسية أولى من التركية والهندية والكردية. (٢)

<sup>(</sup>١) العزيز (١/ ٥٣٨).

<sup>(</sup>٢) لعل الدليل على فضل السريانية والعبرية على هذه اللعات نزول كتاب سهاوي بهما.

وترجمة التشهد بالعجمية: "سپاس بى قياس و بى منتها مرخداى را، ايمنى باد برتو أى گزيده وبخشايش خدائى و افزونى، و ايمنى باد بر ما وبر بندگان خداى كه يارسايند."

وترجمة الصلاة على النبي ﷺ: " بار خدايا افزاي بر محمد.

(والأصبح) من ثلاثة أوجه (في الدعاء) أي: المأثور في الصلاة، كدعاء الجلوس بين السجدتين، وبين القراءتين، وما بعد التشهد (وسائر الأذكار) كثناء الاستفتاح، وثناء القنوت، وتكبيرات الانتقالات، والتسبيحات، والتسميع (أنّ القادر لا يجوز له الترجمة)؛ كما لا يجوز في التشهد والتكبير، فإن فعل بطلت صلاته على ماصرح به في العزيز (۱)، (ويجوز للعاجز)؛ كي لا يكون محروماً عن فضلها.

والثاني: يجوز مطلقاً؛ كما يجوز له ذلك خارج الصلاة، والجامع عدم الوجوب.

وأجيب: بمنع القياس؛ لتغاير المحلين، ألاترى أنّ سائر المحاورات لا تجامع الصلاة، ولايضر خارجها؟

والثالث: لا يجوز مطلقاً؛ لأنَّها مسنونة لا ضرورة إلى الإتيان بها.

ثم لا يخفى أنّ هذا الخلاف فيما ورد به الخبر، فأما إذا اخترع المصلي دعاء أو ذكراً بالعجمية وأتى به فتبطل صلاته بلا خلاف، كما صرح به الإمام والغزالي، ومال إليه المصنف في الشرحين، وإن كان له أن يدعو بالدعوات الغير الواردة بالعربية. (٢)

وفي المأثورة طريق أخرى: وهو: أنّ ما يحبر بالسجود لو ترك كالتشهد الأوّل والقنوت ترجم عنه، وما لا فلا. انتهى. (٣)

قال صاحب الروضة في الزيادات: ثم إذا قام من التشهد الأوّل قام مكبراً، ثم قال جمهور أصحابنا: لا يرفع يديه في هذا القيام، ولنا وجهٌ: أنه يستحب رفع اليدين فيه كما يستحب في الركوع والرفع منه، وحكاه صاحب المهذب وغيرُه عن أبي بكر بن

<sup>(</sup>١) العزيز (١/ ٥٣٩).

<sup>(</sup>٢) نهاية المطلب (٢/٢٢٧)، والعزيز (١/ ٥٣٨).

<sup>(</sup>T) المجموع (T/ ٣٠٠).

المنذر، وأبي على الطبري، وهذا الوجه هو الصحيح والصواب؛ فقد ثبت في صحيح البخاري وغيرهما عن رسول الله على البخاري وغيرهما عن رسول الله على ونص عليه الشافعي، هذا لفظه (١).

(الركن الثاني عشر: السلام) وهو واجب، ولايقوم مقامه أضداد الصلاة، خلافاً لمن قال: لو أتى بها ينافي الصلاة إختياراً من حدث أو كلام قام مقام السلام وخرج به عن الصلاة.

لنا قوله ي الله التسليم» جعل التحليل بالسلام، فوجب أن لا يكون بغيره.

وله أقل وأكمل: (وأقله) أن يقول: ("السلام عليكم")، فلابد من هذا؛ لأنّه على كان هكذا يسلم، وهو كافٍ؛ لأنّه تسليم، وقد قال على: «وتحليلها التسليم».

ولو قال: "عليكم السلام" جاز عند الجمهور، خلافاً لابن سريج؛ فقد سبق وجوه الخلاف في التكبير.

ولو قبال: "سبلامي عليكم"، أو: "سبلام الله عليكم "لم يجز؛ لأنَّه خبص في كلا الصورتين، والمقصود من السبلام التعميم، وتبطل صلاته إن تعمد.

وكذا تبطل بها تجرد عن آلة التعريف والتنوين معاً، أو سقط عنه الميم.

ومثله: "السِلم عليكم" بكسر السين؛ لأنّه يأتي بمعنى الصلح، نعم لو نوى به السلام لم يبعد إجزاؤه؛ لأنّه يأتي بمعناه وقد نواه، كما صرّح به الشيخ ابن حجر ("). ولو قال: "السلام عليهم" لا يحصل به التحلل، ولا تبطل به صلاته؛ لأنّه لم يخاطبهم بل دعا لهم، والصلاة محل الدعاء للمؤمنين، كذا ذكره في المهذب (").

ثم وإن مرت الإشارة إلى معنى السلام في التشهد لكن نعيده لفائدة أخرى: فاعلم أنّ السلام والتسليم (1) مشتق (٥) من السلام اسم الله تعالى؛ بسلامته من العيب والنقص.

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/٢٦٦).

<sup>(</sup>٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ٩١).

<sup>(</sup>٣) لم أجده في المهذب.

<sup>(</sup>٤) أي: كلّ منهم]. منه.

<sup>(</sup>٥) أي: بمعناه، منه،

ثم قيل: معناه: أنَّ الله مطلعٌ عليكم فلا تغفلوا، يعنى: "عليكم" متعلقٌ بمطلعٌ.

وقيل: معناه: سلمتم مني، فاجعلوني أسلمُ منكم، وهذا هو المشهور عند البخاري.

وعند الرضيِّ: أنَّ السلام مصدر "سلَّمك الله"، فعلى هذا يجوز سلام عليكم.

(والأصحّ) من الوجهين (أنه يجزيه: "سلام عليكم") بالتنوين بدون الألف واللام، كما يجزيه في التشهد، والتنوين فيه سورٌ" يقوم مقام الألف واللام، وحكاه الجاجرمي عن نص الشافعي.

والثاني: لا يجزيه، بل لو تعمد به بطلت صلاته؛ لأنّه خلاف المنقول، والألف واللام والتنوين نقيضان لا يقوم أحدهما مقام الآخر؛ لتضاد التنكير والتعريف، وهذا هو اختيار صاحب الروضة وتابعيه، وقالوا: هو المنصوص (٢٠).

إلا أن سراج الدين بن الملقن من تابعيه مال إلى الأوّل، وكذا الإسنوي(٣).

(والأصحّ) من الوجهين أيضاً (أنه لا تجب نية الخروج من الصلاة) عند السلام؛ قياساً على سائر العبادات، فانه لا يجب فيها نية الخروج، ولأنّ النية تليق بالإقدام دون التروك، وبه قال أبو حفص بن الوكيل، وأبو الحسين بن القطان، واختاره القفال ومعظم المتأخرين (1).

والثاني: يجب؛ لأنّ نظم السلام يناقض الصلاة في وضعه من حيث هوخطاب الآدميين، ولهذا لوسلّم قصداً في الصلاة بطلت صلاته، فاذا لم يقترن به نية صارفة إلى قصد التحلل كان متناقضاً، أو لأنّه ذكر واجب في أحد طرفي الصلاة، فيجب فيه النية كالتكبير، وبه قال ابن سريج وأبو سعيد [وابن] القاص، ويحكى عن ظاهر نصه في رواية البويطي.

 <sup>(</sup>١) السور في القضية مصطلح منطقي، وهو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع. ينظر: التعريفات (١٦٣/١)،
 رقم (٨٠٩).

<sup>(</sup>٢) روضة الطالبين (١/٢٦٧).

<sup>(</sup>۲) المهات (۲/۱۱۷–۱۱۸).

<sup>(</sup>٤) العزيز (١/ ٤٠٥)

ولمن نصر الأوّل أن يقول: النص محمول على الاستحباب؛ إذ لم يصرح بالوجوب، بل قال: ينوي الخروج ولا يحتاج إلى نية صارفة؛ لأنّه موضوع للتحلل، والعارض منعدم، وقياسه على التكبير غير جائز للفارق؛ لتضاد مادّتها، فإن التكبير للتحلّي، والتسليم للتخلّى، انتهى.

فإن قلنا بوجوب النية فلا يحتاج إلى تعيين الصلاة عند الخروج، بخلاف حالة الشروع؛ إذ الخروج لا يكون إلا عند المشروع فيه، فلو عين غير ما هو فيه عمداً بطلت صلاته، أو سهى به سجد للسهو وسلم ثانياً مع النية، بخلاف ما إذا قلنا: لا يجب فيه نية الخروج؛ فإنه لا يضر الخطأ في التعيين.

وعلى وجه الوجوب ينبغي أن ينوي الخروج مقترناً بالتسليمة الأولى، فلو سلم ولم ينو بطلت صلاته، وكذا لو نوى الخروج قبل السلام، وهذا ليس مختصّاً بوجه الوجوب، بل في وجه الاستحباب كذلك.

ولو نوى قبل السلام الخروج عنده، فقد قال الإمام: لا تبطل صلاته، لكنه لا يكفيه، بل يأتي بالنية مع السلام. (')

وعلى الجملة يجب على المصلي إيقاع السلام في حالة القعود إذا قدر عليه.

(وأكمله أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله)؛ للاتباع، ولا يزيد عليه، بل لا يُسن أن يقول: "وبركاته"؛ لأنه لم ينقل، بخلاف السلام خارج الصلاة.

(وأن يسلِّم تسليمتين) على المشهور؛ لما روي عن ابن مسعود: «أنَّ النبي ﷺ كان يسلم على يمينه: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله» (٢٠).

وحكى المصنف في العزيز عن القديم قولين: أحدهما: أنّ السنة تسليمة واحدة؛ لما روي عن عائشة على : «أنّ النبي تلل كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه»(").

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ١٨٢).

<sup>(</sup>٢) سنن أبي داود، رقم (٩٩٦)، وفي رفعه مقال، وصحيح مسلم، رقم (٥٨٢) عن سعد.

 <sup>(</sup>٣) سنن ابن ماجه, رقم (٩١٩)، وسنن الترمذي، رقم (٢٩٦) وفيه ضعف، ينظر: تنقيح تحقيق أحاديث التعليق (٤٢٣/١).

والثاني: أنَّ غير الإمام إنَّما يسلم تسليمة واحدة، ويفرَّق في حق الإمام بين أن يكون في القوم كثرةٌ أو كان حول المسجد لغطٌ فالسنة تسليمتان؛ ليحصل الإبلاغ، وإن قلُّوا ولا لغطَ فيقتصر على تسليمة (١٠).

والصحيح ما في المتن.

ثم يستثنى على وجه: ما إذا رأى المتيمم الماء بعد التسليمة الأولى؛ فإنه يقتصر على تسليمة واحدة؛ لأنّ تيمّمه قد بطل، وقد مر ذلك بها فيه في التيمم.

قال أبو المحاسن الروياني: وليس ما يقتصر على تسليمة أصلاً إلا هذه الصورة على هذا الوجه (٢)، واعترض عليه الزركشي بصور:

أحدها: خروج وقت الجمعة بعد الأولى؛ فإنه يقتصر عليها؛ لأنّه قد بطلت صلاته بخروج الوقت.

والثاني: انقضاء مدة المسح، أو الشك فيها، أو تخرق الخف بعد الأولى.

والثالث: ما لو كشف عورته ولم يمكنه الستر عن قريب، أو سقط عليه نجس لا يعفى.

الرابع: ما لو تبين خطأ في الاجتهاد بعد الأولى.

والخامس: مالو أُعتقت أمة وهي مكشوفة الرأس.

والسادس: ما لو وجد العاري سترةً. انتهي.

شم إن قلنا بالقديم: يقتصر على تسليمة واحدة، فيجعلها تلقاء وجهه؛ لرواية عائشة الله وعن أبيها وصلى على بعلها.

وإن قلنا بالصحيح وهو أن يسلم تسليمتين (فالمستحب أن يلتفت مع إحداهما عن يمينه بحيث يرى خده الأيمن) على المتخلفين مقبلاً في سمته من الصف لو كانوا، ولا يلوي عنقه بحيث يرى خدّاه (ومع الثانية من يساره بحيث يرى خده

<sup>(</sup>١) العزيز (١/١٤٥).

<sup>(</sup>٢) بحر المذهب (١٩٨/١).

الأيسر كذلك)؛ للاتباع، رواه أحد عشر من الصحابة. ١٠٠

قال بعض الأئمة: يلتفت مقبلاً على الصفّ بحيث يُرى من كل جانب خدّاه، واستدلّوا بها قال الشافعي في المختصر: "حتى يرى خدّاه".

ولمن نصر الجمهور أن يقول: لم َلا يجوز؟ أن يكون معنى قول الشافعي: "حتى يرى من كل جانب خدٌّ، فيكون المرئيُّ خدَّين، لكن باعتبار الجانبين.

(وأن ينوي السلام على من يمينه ويساره من الجن والإنس) المؤمنين (والملائكة) إماماً كان المصلي أو مأموماً.

وإن كان منفرداً فإنما ينوي بسلاميه من على جانبيه من الملائكة.

ولم يتعرض المصنف لذلك، وقد ذكره جمهور الأئمة ٣٠٠.

وإنَّما أراد بقوله: "وأن ينوي...الخ، الإمام والمأمومَ، خلافاً لمن زعم أنه أراد المنفرد.

ثم بين كيفيته بقوله: (والإمام) وفي بعض النسخ: "فالإمام"، وهو الصحيح (ينوي السلام على المأمومين بالأولى) وعلى مَن عن يمينه مِن مُصلّي الملائكة والإنس والجن، وبالثانية على مَن عن يساره منهم، والمأموم ينوي الرد عليه، فمن كان على يمينه ينوي الردّ عليه بالتسليمة الثانية، ومن على يساره فينوي بالأولى، وإن كان في محاذاته فبأيّها شاء، لكنه بالأولى أحبُّ.

واستشكل الزركشي بمن على يساره الإمام لو نوى الرد إليه بالأولى، فقال: الردُّ إنّها يكون بعد سلامه على من بيساره بالثانية، فكيف يردّ قبل أن يسلم؟

<sup>(</sup>۱) منهم عبدالله بن مسعود: مسند أحمد، رقم (۳۸٤٩)، وحفصة: مسند أحمد، رقم (۲٦٤٦٢)، وطلق بن عبي: شرح معاني الآثار (۲۱۹/۱)، رقم (۲۱۱)، وعيار بن ياسر: سنن الدارقطني (۲/ ۱۷۲)، رقم (۱۳٤٧)، والبراء بن عازب: صحيح ابن حبان (۲۱/ ۳۳۲)، رقم (۵۵۲۳).

<sup>(</sup>۲) لم أجد مصدره.

<sup>(</sup>٣) العزيز (١/ ٥٤٢)، وروضة الطالبين (١/ ٢٦٨).

وأجيب: بأن رد المأموم عليه مبني على أنه إنّها يسلم الأولى بعد فراغ الإمام من الثانية، كما هو في شرح المهذب والتحقيق ('').

أمّا إذا لم يصبر المأموم إلى فراغ الإمام من الثانية فلاينوي الرد عليه بالأولى؛ لانتفاء المعنى.

ويستحب للمأمومين أن ينووا الرد بعضهم إلى بعض بالتسليمة التي لم ينووا الرد بها على الإمام؛ لما روى سمرة بن جندب قال: «أمرَنا رسول الله على أن نسلم على أنفسنا، وأن ينوي بعضنا على بعض» (٢٠).

تكملة: [في آداب المصلي] يستحب أن يكون المصلي خاشعاً في صلاته، بأن يحضر قلبه ويسكن جوارحه؛ إذ لا يُكتب له منها إلا مافعل. وأن يتدبر القرآن والذكر، وأن يدخل فيها بنشاط وفراغ قلب من الشواغل.

وأن ينتقل لنفل أو فرض من وقته عن موضع ليشهد له المواضع، وقد روي: «أنّ المصليّ إذا مات بكَى عليه مصلاه من الأرض، ومقصدُ عملِه من السماء». (٣)

فإن لم ينتقل، فصَل بكلام إنسان؛ للاتّباع، صرح به الشيخ أحمد بن حجر. (١٠

وإن يكثر من الذكر والدعاء بعد السلام، والمأثور أولى. والإسرار بها أولى، إلا أن يكون إماماً يريد تعليم القوم، كما صرح به في الروضة (٥٠).

وإذا مكث الإمام في محله فالأفضل أن يجعل يمينه للمأمومين ويساره للمحراب ولو بالمسجد النبوي، ثم يقوم للدعاء مستقبل الناس مستدبرَ القبلة في صلاة يتبعها نفل؛ للاتباع.

ويستحب أن ينصرف صوب حاجته، فإن لم تكن فإلى يمينه.

<sup>(</sup>١) المجموع (٣/ ٤٨٣).

<sup>(</sup>٢) أبو داود، رقم (١٠٠١)، وابن ماجه، رقم (٩٢٢)، وسنن البيهقي الكبري (٢/ ١٨١)، رقم (٢٨١٩).

<sup>(</sup>٣) مسندابن الجعد (١/ ٣٣٥)، رقم (٢٣٠٥).

<sup>(</sup>٤) قال. "للنّهي في مُسلم عن وَصلِ صَلاَةٍ بِصَلاَةٍ إلاَّ بَعدَ كَلاَمٍ أَو خُرُوجٍ". تحفة المحتاج (١٠٧/٢)، والحديث في صحيح مسلم، (٧٣- (٨٨٣) بلفظ: "فَإِنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ، أَن لاَ تُوصَلَ صَلَاةٌ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَو نَحرُجَ»، وسعناه في مسند أحمد خرحه، رقم (١٢٩١٣)، وسنن أبي داود، رقم (١١٢٩).

<sup>(</sup>٥) روضة الطالبين (١/ ٢٦٨).

وأن يمكث الرجال حتى ينصرف النساء إن حضرن، والأولى للقوم أن لا يتفرقوا حتى يذهب الإمام.

وأن يداوم المصلي النظر على مسجده، إلا في المسجد الحرام؛ فإنه ينظر إلى الكعبة، وإلا في التشهد عند الشهادة؛ فإنه ينظر إلى المسبِّحة، وإلا في الركوع؛ فإنّه ينظر إلى ظهر قدميه، وفي السجود إلى أنفه.

ويكره النظر إلى السياء، وكره منع تهيس التشاؤب في الصلاة؛ لماروى: أنّه على قال: «التَّشَاؤُبُ في الصلاة مِنَ الشّيطَانِ، فإن تَضَاءَبَ أحدكم فَليَكظِم ما استَطَاعَ». (١)

وكُره النظر في أمر الدنيا في الصلاة، وحرُم في المعاصي كالزنا والخمر ونحوها، لكن الأصحُّ الذي عليه الأكثرون أنه لم تبطل صلاته.

وللمأموم أن يمكث في التشهد بعد سلام إمامه ويدعو إلا أن يكون مسبوقاً في غير محل التشهد الأوّل؛ فإنه يقوم فوراً، وإلا بطلت صلاته إن علم عدم الجواز وعمد، وفي محله يكره. وبالله التوفيق.

(الركن الثالث عشر: الترتيب في الأركان المذكورة) كما ذكرها في عدها المشتمل على قرن النية بالتكبير وجعلهما مع القراءة في القيام، وجعل التشهد والصلاة والسلام مع القعود، فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا ذلك، وتقديم القيام على تكبيرة الإحرام شرط لها لاركنٌ؛ لخروجه عن الماهية، وقد مرت إليه الإشارة.

وصع أن يقال: الترتيب حاصل بين هذه الأركان أيضاً، لكن باعتبار الابتداء دون الانتهاء؛ ألاترى أنه لا بدّ من تقديم القيام على القراءة حتى لو بسمَلَ في النهوض لم يحسب، وكذا الجلوس مقدمٌ على التشهد حتى لو ابتدأه ساجداً لم يحسب، وكذا استحضار النية في الذهن مقدمٌ على التكبير حتى لو ابتداً بالنية في القلب وبالتكبير باللسان لم ينعقد صلاته، على ما صرّح به الأنوار وغيره (")، ولأنّ التكبير قولٌ يقصد به

<sup>(</sup>۱) البخاري، رقم (۳۲۸۹)، و مسلم، رقم (٥٦ (٢٩٩٤)، ومسند أحمد، رقم (٩١٦٢)، وسنن الترمذي، رقم (٣٢٨)، وسنن الترمذي، رقم (٣٧٠). هذا و في النسخ: منع تهيس، ولا أفهم معناه و لم أجد مقطعاً مشابهاً له في مصادر الفقه الشافعي. (۲) الأنوار (٥٨/١).

الدخول في الصلاة، وقصدُ الدخول سابقٌ على الدخول، كما هو ظاهر.

وإنَّما انعدم الترتيب في طرَف الانتهاء فيها؛ لعدم توقف الإتيان بالتكبير على انقضاء النية، وكذلك البواقي.

وقد يعلم بها ذكرنا: أنّ الترّتيب بين أركان الصلاة حسّيٌ وشرعيٌ، فالحسّي: هو تعاقب بعضها بعضاً، والشرعي: وقوع بعضها موقع التجوييز. انتهى.

ودليل وجوبه: الاتّباع والإجماع، وعدّه ركنا؛ لأنّه جزء من الأركان، ففيه تغليب، وإلا فالأولى جعله شرطاً، كما جعله الغزالي وغيره؛ إذ هو هيئة تابعة للأركان كالطمأنينة.

والترتيب بين السنن - كالسورة بعد الفاتحة والدعاء بعد التشهد - شرطٌ للاعتداد بنيّتها.

ونصَّ الشافعيُّ على وجوب الترتيب بين التشهد والصلاة على النبي تَلَيُّ، وجزم به الشيخ محي السنّة، وأفتى به صاحب الأنوار، ويمكن التعاقب بينها فيجب كسائر الأركان (۱).

وقال الحليمي وأبو الفضل بن عبدان: إنّ الصلاة كبعض التشهد حتى يجوز فيه التقديم والتأخير، وارتضاه المصنف في شرح المسند(").

(فلو ترك الترتيب عامداً) عالماً بعدم الجواز (كما إذا سجد قبل الركوع) أو ركع قبل القراءة (بطلت صلاته) بالاجماع؛ لأنّه تلاعبٌ منافٍ للتعبد.

وإنّما مثّل بالركن الفعليّ؛ تنبيهاً على أنه لو ترك الترتيب في القولي وقدّمه لم يضرَّ إلا السلام، لكن لا يعتدّبه، حتى لو قدّم الصلاة على التشهد وقلنا بوجوب الترتيب بينها ولم يُعدها بطلت صلاته.

(وإن كان ساهياً) بتركه (لم يعتد بها فعَله بعد المتروك)؛ لعدم تصادفه محله، فيلغي (حتى يأتي بها تركه).

أمَّا إذا لم يعرف أخَذ باليقين وأتي بالباقي ويسجد للسهو، إلا إذا جوز كونُ المتروك

<sup>(</sup>١) الأنوار (١/٢٦).

<sup>(</sup>٢) شرح مسند الشافعي: (١/ ٣٧٢).

نيةً أو تكبيرةَ الإحرام فإنه يجب الاستئناف ولا سجود وكذا لو كان المتروكُ السلامَ وتذكّره قبل طول الفصل، فيسلم ولا يسجد للسهو، وكذا إن طال الفصل على الأصحّ؛ لأنّ تعمُّد السكوت لايضرّ، فبالنسيان أولى (١٠).

(ثم إن تذكر) تركه (قبل أن يعود إلى المثل المتروك في ركعة أخرى) بأن تذكر ترك السجود في الأولى في قيام الثانية (اشتغل به) فوراً بمجرد التذكر، فإن تأخر بطلت صلاته.

والتذكُّر ليس بشرط، وإذ أفهمَه كلامه، حتى لوشكٌ في ركوعه أنه قرأ الواجب عليه أم لا، أو في سجدته أنه هل ركع أم لا، وجب الانتهاض إلى المشكوك في الحال، فلو مكث ليتذكر بطلت صلاته، على ما صرح به صاحب الإرشاد والتحقيق (٢).

نعم لوشك في القيام في أنه هل قرأ الواجب أم لا، فمكث للتذكُّر لم تبطل صلاته، وكذا في القعود للتشهد، ولم يسجد للسهو.

(وإن لم يتذكر) المتروك حتى عاد إلى مثله (تمت الركعة) السابقة بتقدير كون المتروك في آخر الركعة كالسجدة الثانية.

وإن كان المتروك في وسط الركعة كالقراءة والركوع حسب له عن المتروك ويأتي بما بعده، وصحّ أن يقال: أراد بتمام الركعة: تمام نظمها مجازاً أو يحذف المضاف.

(وتدارك ماقبله) أي: ماقبل مثل المتروك مما لم يعتد به لإلغائه.

والمراد بالتدارك: الإتيان بقدره لإتمام صلاته، فمن لم يقدّر كونَ المتروك في آخر الركعة، كما أشرنا إليه يقول: يمكن أن يكون الواو في قوله: "وتدارك" بمعنى: "مع"؛ تصحيحا لإطلاق الإتمام على الركعة السابقة.

وأفهم قوله: "حتى عاد إلى مثله" ما لو لم يكن للمتروك مثل، كالنية وتكبيرة الإحرام، فإنه لا يقوم شئ غيره مقامه.

<sup>(</sup>١) وإنَّما لم يسجد لفوات محلَّه بالسلام. منه.

<sup>(</sup>٢) صاحب الارشاد غيرمعلوم و صاحب التحقيق هو النووي.

(ولو تذكر) أو شكّ (في آخر صلاته أنه ترك سجدة في غير الركعة الأخيرة فعليه ركعة)؛ لإلغاء المتخلل بين المتروك ومثله؛ لوقوعه في غير محله.

وتذكره بعد السلام - لا الشك- كتذكره قبله، لكن قبل طول الفصل، وإلا استأنف.

والفرق بين هذه المسألة وبين ما مرّ في الإتيان بالسلام بعد طول الفصل: أنّ هنا تيقّنَ البركَ بعد الخروج من الصلاة، والقياس يقتضي عدم جواز البناء وإن قصر الفصل، لكنّه لمّا عذر بكونه لم يتذكّر إلا بعد الخروج اشترط قصرُ الفصل بين تذكره والخروج؛ ليقل الزمن بينها، حتى يكون مغتفراً، وثمة لم يتحقق الخروج من الصلاة؛ لأنّ الصورة أنه جوز أن يكون المتروك هو السلام، فاغتفر له طول الزمان لأنّه على تقدير كونه متروكاً يفرض أنّ المصلي قد سكت طويلاً بين التشهد والسلام، وقد مرّ أنّ تعمّده لا يضرّ فضلاً عن نسيانه، فاندفع ما ظنّ الزركشي وصاحب الإرشاد: استواء المسألتين. انتهى.

وسيأتي أنه لا أثر للشك بعد السلام في غير النية والتحرم(١).

(وإن كان قد تركها من الركعة الأخيرة) وقد تشهد (فيسجد ويعيد التشهد)؛ لوقوعه في غير محله.

(وإن لم يدر من أين تركها؟) من الركعة الأخيرة أم غيرها، (أخَذ بالأسوأ)؛ لأنّ الأصل عدم الإتيان بالمشكوك فيه، فوجب الاحتياط، فيقدّرها في غير الأخيرة ويأتي بركعة.

(وإن تذكر في قيام) الركعة الثانية (أنه ترك سجدة من الأولى) فلا يخلو إمّا أن كان قد جلس بعد السجدة المفعولة أو لا: (فإن لم يجلس بعد السجدة المفعولة) بل قام عن السجود مُسرعاً (فالأصحُّ) من الوجهين (أنه يجلس عن القيام مطمئناً ثم يسجد) ولا يكفيه القيام بدلا عن الجلوس؛ لأنّه ركن لا بدّ منه كسائر الأركان، وغاية مافيه أنه غير مقصود في نفسه.

والثاني: أنه يحرّ سناجداً، والقيام يقول مقام الجلوس بين السجدتين؛ إذ الغرض منه الفضل بين الركنين، وقد حصل ذلك بالقيام.

<sup>(</sup>١) في مبحث سجدة السهو في شرح قول المصنف: "ولا عبرة بالشك في عدد الركعات بعد السلام على الأصح ".

وأجيب: بأن الغرض وإن كان الفصل لكنه يجب أن يكون بهيئة الجلوس؛ لأنّها أقرب إلى جنس المفصول، فلا يقوم القيام مقامها، كما لا يقوم مقام الجلوس للتشهد.

(وإن كان قد جلس) بعد السجدة المفعولة: فإما أن قصد به الاستراحة، أوالمقصود منه، فإن كان الأخير (فيسجد عن قيام) ولا يجلس بلا خلاف في أشهر الطريقين؛ لحصول الفاصل بقصد الواجب.

وإن كان الأوّل ففيه خلاف أشار إليه مبالغا بقوله: (وإن كان قد قصد بتلك الجلسة الاستراحة)؛ لظنه أنه قد أتى بالسجدتين (على الأظهر) من الوجهين؛ لأنّ قضية نيته السابقة أن لا يكون الجلوس للاستراحة إلا بعد السجدتين، فلو اعتقدها في غير محلها لم يضرّ؛ إذ الفرض لايصير سنة بالقصد؛ ألا ترى أنّ من جلس في التشهد الأخير على ظنه الأوّل فأمّة ثم تذكّر أنه الثاني يجزيه؟ هذا هو المرجَّح عند العراقين، ورجّحه القاضي الروياني.

والثاني: أنه لا تُحسَب تلك الجلسة، بل يجلس ثم يسجد؛ لأنّه قصد بها النفل، فلا يقوم مقام الفرض؛ كمن سجد للتلاوة ثم أراد جعله سجودَ الفرض.

ولمن نصر الأوّل أن يقول: لا قياس؛ للفارق، وهو: أنّ سجود التلاوة نفلٌ في وضعه وهو يقصد صرفه إلى الفرض، فلا يخرج عن وضعه بقصده، وتلك الجلسة التي قصدها نفلا فرضٌ في وضعها، لا يخرج عن وضعها بقصده، فإذا تأملت فيها فيكون المُقاس عليه حجةً على الوجه الثاني، لا له.

وحكى أبو إسحق طريقاً آخر، وهو: أنه يلزمه الجلوس للسجود: سواء قصد بتلك الجلسة الاستراحة، أو الجلسة الواجبة؛ كما لو قدر المريض على القيام بعد القراءة، فإنه يجب عليه أن يقوم فيركع عن القيام ('').

ولم يشر إليه المصنف؛ لضعفه.

ولو تردد في أنه هل جلس بعد السجدة المفعولة أم لا؟ فالحكم كما إذا علم أنه لم يجلس، وقد مر الخلاف فيه.

<sup>(</sup>۱) البيان (۲/ ۳۲۵).

(وإن تذكر أنه ترك سجدتين من صلاة ذات أربع في آخرها) أوبعد السلام بلا فصل طويل (ولم يدرِ من أين تركهم)، فعليه أن يصلي ركعتين أخريين)؛ لأنّ الأسوأ تقدير سجدة من الأولى فتجبر بسجدة من الثانية، ويلغو باقيها وسجدة من الثالثة فتجبر من الرابعة، ويلغو باقيها، فحصل له ركعتان ولزمه ركعتان.

(وكذلك) عليه أن يصلي ركعتين (في ثلاث سجدات)؛ لاحتنال كون إحداهما في الأولى، فتجبر بسجدة من الثانية ويلغو باقيها، وثنتين من الثانية فتبطل، فبقي له الأولى المجبورة والرابعة بحالها، وكذا لو قدرنا كونها في ثلاث ركعات. (وفيه نظر)؛ إذ الأسوأ في ثلاث سجدات أن يأتي بركعتين بعد سجدة، بأن يقدّر المتروك أولى الأولى، وثانية الثانية، فيحصل منها سجدة أولى وجلسة، وتكمل بأولى الثالثة ويلغو باقيها، وواحدة من الرابعة فيكمّلها بسجدة ويقوم جلوس التشهد مقام الجلوس بين السجدتين، ثم يأتي بالركعتين.

(وفي ترك أربع يسجد سجدة ويصلي ركعتين أخريين)؛ لاحتال كون واحدة من الأولى، فتجبر بسجدة من الثانية ويلغو باقيها، وثنتان من الثالثة فتبطل بأسرها، وواحدة من الرابعة فيتم بسجدة.

وفيه نظر أيضاً: إذ الأسوأ في أربع سجدات أن يأتي بثلاث ركعات بتهامها، بان يقدَّر تركُ أولى الأولى وثانية الثانية وثنتي الثالثة، فلم يتم الأولى إلابسجدة من الرابعة ويلغو ماسواها.

وفي خمس سجدات يلزمه ثلاث ركعات لأنّ الأسوأ ترك واحدة من الأولى؛ بالرابعة ويلغو ماسواها.

(وكذلك) يلزمه ثلاث ركعات (في ستٌّ)؛ لاحتمال كون اثنتين من الأولى واثنتين من الأولى واثنتين من الثالثة، فيتم الأولى من الرابعة ويلغو ما سواها.

وفيه نظر أيضاً؛ إذ يلزمه بتقدير الأسوأ ثلاث ركعات بعد سجدة، بأن يقدَّر تركُ أولى الأولى وثانية الثانية واثنتي الثالثة والرابعة، فالحاصل له ركعة إلا سجدة. (وفي سبع تلزمه سجدة وثلاث ركعات)؛ إذ الحاصل له ركعة إلا سجدة، هذا إذا أتى بجلوس محسوب، وإلا جلس ثم يسجد ثم يأتي بثلاث ركعات.

وفي ثمانٍ تلزمه ثلاث ركعات وسجدتان؛ إذ الحاصل له ركعة إلا سجدتين.

والتصوير فيها إذا التصق ورقة بجبهته، أو أرخى كور عمامته عليها، أو ترك الطمأنينة فيها كلها.

هذا كله فيها لولم يترك الجلسات، فلو ترك أربع سجدات وجلستين يلزمه ثلاث ركعات وسجدة؛ لأنّ الأسوأ إنّها يكون المتروك سجدتي الأولى والثانية وجلستي الثانية والرابعة، وإنّها لزمه ذلك؛ لأنّه لم يحصل له من الأولين إلا الاعتدال وما قبله، ومن الأخيرتين إلا سجدة؛ لعدم الجلوس بينهها، فإذا جلس في التشهد الأخير حسب عن الجلسة بين السجدتين، فيأتي بسجدة ثم بثلاث ركعات، وجلوسه للتشهد الأول لغوّ؛ لأنّه لم يتقدّمه سجودٌ، ولو قدّر ترك جلستي الأولين وسجدات الأخريين فالحكم كذلك.

نعم، يُحسَب هنا جلوسُه للتشهد الأوّل عن الجلوس بين السجدتين؛ لنقدم سجدة عليه، فلو تذكر بعد القيام عنه هوي ساجدا ثم يأتي بثلاث ركعات.

ولا يخفى بها ذكرنا أنّ قول صاحب الأنوار: (۱) "أو أربعاً بجلساتها" فيه نظر؛ إذ المتبادر ترك أربع جلسات، وحينتذ لا تكفي سجدة وثلاث ركعات، بل لا بدَّ من جلسة وسجدة وثلاث ركعات.

وما ذكره إنّما يصح لو ترك أربعاً بجلستين كما ذكرنا، أو ثلاث جلسات، والأحسن عندي عبارة الحاوي: "وأربعاً و جلسات" بدون الاضافة إلى الضمير الراجع إلى الأربع؛ فإن الجمع المنكر محمول على أقل مراتبه، وهو الثلاثة.

وقوله ("): "أو الثلاث الأوّل" من زوائده، ولا يظهر له معنى؛ لآنه لو أريد ترك السجدات الثلاث الأول من غير ترك الجلسة فلايصح؛ لأنّ السجدة الثانية مع الجلسة

<sup>(</sup>١) كتاب الأنوار لأعمال الأبرار (١/ ٦٩).

<sup>(</sup>٢) أي: قول صاحب الأنوار. منه. في المصدر نفسه والمجلد والصحيفة أنفسهها.

في الركعة الثانية يتم سجدة، وقد بقيت له ركعة سالمة، فلا يلزمه إلا سجدة وركعتان. وإن أريد ترك الثلاث الأول بجلساتها فبقيت سجدتا الأخيرة سالمتين فيتم بها ركعة، فلا حاجة إلى سجدة مع ثلاث ركعات، تأمل. وبالله التوفيق.

ولو سها المسافر القاصر بزيادة ركعتين وترك في كل سجدةً صحت صلاته؛ لأنّه يحصل له ركعتان بكل تقدير، وكذا الساهي بالرابعة في المغرب، وبالثالثة والرابعة في الجمعة، وقد يمتحن الصبيان بهذه المسألة.

\*\*\*

## (فصل) في شروط الصلاة

إعلم أنّ الشرط هو مايلزم من عدمه عدم المشروط خارجاً عن ماهيته ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

فهذا التعريف لا يشمل المانع؛ لأنّه لا يلزم من عدمه شيء، ولا السببَ؛ لأنّه يلزم من وجوده الوجود، فخرجا بالقيدين الأولين.

وخرج بقولنا: "لذاته" اقتران الشرط بالسبب، كوجود الحول الذي هو شرط الوجوب مع النصاب الذي هوسبب الوجوب، أو بالمانع، كالدين إن قلنا: أنه مانع للوجوب؛ فإنه وإن لزم الوجود في الأوّل والعدم في الثاني لكن لاقتران الشرط بالسبب والمانع، لا لذاته.

فاذا عرفت هذا فاعلم أنه لما كان الشرط والمانع مشتركين في الإبطال- أي: فقد ذاك ووجود هذا ـ سمي المانع شرطاً تجوزاً (١٠) بل مال المصنف إلى أنه يسمى حقيقة، ولذلك أطلق هو وتابعُه كالنووي وغيره اسمَ الشرط على المانع بلا تأويل.

وبالجملة شروط الصلاة ثمانية عند الجمهور: وقيل تسبعة: ما ذكره المصنف، والاستقبال، وقد مرّ، ومعرفة الوقت، ومعرفة فرضها من سننها، لكن لو ظنّ الكل

<sup>(</sup>١) أي: قولا بالمجاز منه و الظاهر هنا و في ما يأتي: "سنمي فقد المانع"، أو: "سنمي عدم المانع" و "اسم الشرط عني فقد المانع"، أو: اسم الشرط على عدم المانع.

فرضاً لم ينضر، وإنّما ينضر لو قصد النفلية بفرض، ولأجل هذا أتى المصنف بمِن التبعيض في صدر الفصول وقال:

## الشرط الأوّل

(من شروط الصلاة ستر العورة) فلو تركه مع القدرة بطلت صلاته، سواء أكان في خلوة أو ظلمة أو معه غيره؛ لما روي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ خُدُواْ زِينَتَكُرُ عِندَكُلِ مَسْجِدٍ ﴾ (الأعراف: ٣١) يعني: الثياب عند الصلاة، وقال عليه السلام: «لَا يَقبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِيَارٍ» (()، وأراد بالحائض البالغة.

ثم وجوب ستر العورة عند القدرة لا يختص بحالة الصلاة، بل تجب في غيرها أيضاً؛ لما في صحيح مسلم أنه و الله أله الصحابي: «لَا تكشف فَخِذَكَ، وَلا تَنظُر إلى فَخِذِ حَيِّ وَلا مَيِّتٍ» (٢٠). ويروى: «لَا تُعرِز فَخِذَكَ». (٣)

## وهذا إذا كان مع غيره، فإما إذا كان في الخلوة فوجهان:

أحدها: وبه قال الشيخ أبو محمد أستاذ الإمام: لا يجب؛ إذ ليس ثمَّ من ينظر إليه.

والثاني: وبه قال الشيخ أبو علي والمصنف والنووي: أنه يجب (1)؛ لظاهر الحديث، والتستر عن الجن والملائكة، وقال عليه السلام: «واللَّهُ أَحَقُّ أَن يُستَحيَا» (٥).

نعم الواجب في الخلوة إنَّما هو ستر سوأتي الرجل، وما بين السرة والركبة لغيره.

نبه عليه الإمام(١٠). واعتمده الزركشي.

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود، رقم (٦٤١).

<sup>(</sup>٢) لم أجده في صحيح مسلم، وهو في سنن أبي داود، رقم (٤٠١٥).

 <sup>(</sup>٣) مسند أحمد، رقم (١٢٤٩)، وتمامه: "لأتُبرِ زفَخِذَك، وَلا تَنظُر إلى فَخِذِ حَيِّ وَلا مَيِّتِ"، وسنن أبي داود، رقم
 (٣) مسند أحمد، رقم (١٢٤٩)، وتمامه: "لأتُبرِ زفَخِذَك، وَلا تَنظُر إلى فَخِذِ حَيِّ وَلا مَيِّتِ"، وسنن أبي داود، رقم

<sup>(</sup>٤) العزيز شرح الوجيز (٢/ ٣٢)، والمجموع شرح المهذب (٣/ ١٦٥).

<sup>(</sup>٥) سنن أبي داود، رقم (٤٠١٧)، سنن الترمذي، رقم (٢٧٩٤)، سنن ابن ماجه، رقم (١٩٢٠). بلفظ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَن يُستَحيَا مِنهُ مِنَ النَّاسِ»، وسنن البيهقي (١/ ١٩٩)، رقم (٩٩٦).

<sup>(</sup>٦) نهاية المطلب (٢/ ١٩٣).

قال الإسنوي والمجلي: "ولا يجب ستر العورة عن نفسه، ولا في الخلوة لعذر يحوج إلى الكشف".

ثم قال المجلي: ويجوز لأدنى غرض، ولا يشترط ظهور الحاجة، ومن الأغراض: كشفها للتبريد، وصيانة الثوب عن الأدناس والغبارِ عند كنس البيوت (١٠).

انتهى كلام المجلي.

(والعورة من الرجل مابين السرة والركبة) وليستا من العورة على ظاهر المذهب؛ لما روي عن أبي أبوب الأنصاري • عن رسول الله عن أنه قال: «مافوق الركبة ودون السرة عورة» (٢)، وروي أنه عن أنه عن ألر بُعل مَا بَينَ شُرَّتِهِ إِلَى رُكبَتِهِ» (٣).

نعم، يجب ستر جزء منهما لستر الواجب.

قال الحليمي من أصحابنا: إنها جميعا من العورة؛ نهَى عليه السلام عن كشفها في بعض الاخبار، وحمله الجمهور على نهي التأديب والإرشاد.

وحكى أبو عبدالله الحناطي عن أبي سعيد الاصطخري: أنّ عورة الرجل القبلُ والدبرُ فقط. وحكى أبو عاصم العبادي أنّ الركبة من العورة، دون السرة، وحكى النووي وجها عكسه. (1)

(و) العورة (من الحرة جميع بدنها سوى الوجه واليدين) ظاهراً وباطناً إلى الكوعين؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا بُنِينَ وَينَتَهُنَّ إِلَّا مَاظَهَ رَمِنْهَا ﴾ (النور: ٣١). قال المفسرون: هو وجهها وكفاها ظهراً وبطناً. (٥)

<sup>(</sup>١) ينظر: أسنى المطالب (١/ ١٧٦) و «المهمات (٢/ ١٩٦).

<sup>(</sup>٢) سنن البيهقي الكبرى (٢/ ٢٢٩) – (٣٠٥٤)، بلفظ: "ما فوق الركبتين من العورة وما أسفل من السرة من العورة».

<sup>(</sup>٣) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث لأبي محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ)، والمنتقى: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر المعيمي (المتوفى: ٧٠٨هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري - مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنبورة، الطبعة الأولى، (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م): (١/ ٢٦٤) رقم (١٤٣)، بلفظ: «عَورَةُ الرَّجُلِ مِن شُرَّتِه إِلَى رُكبَتِهِ»، قال الخدري بإسماد ضعيف، وانظر التلخيص (١/ ٢٧٩)، وخلاصة البدر (١/ ١٥٣).

<sup>(</sup>٤) البيان (٢/ ١١٧)، والعزيز (٢/ ٣٤)، وروضة الطالبين (١/ ٢٨٣).

<sup>(</sup>٥) تفسير مقاتر بن سليهان (٢/ ٤١٧)، وتفسير مجاهد (٢/ ٤٤٠)، وتفسير الطبري (١١٩/١٨).

وإنَّما لم يكونا عورة حتى يجب سترهما؛ لأنَّ الحاجة تدعو إلى إبرازهما.

وإنّما يحرم نظرهما لو قلنا بتحريمه؛ لأنّه مظنة الفتنة، وقد يحرم النظر ولا يجب الستر كما في الأمرد.

ثم ذلك في الصلاة أو خارجها بالنسبة إلى الرجال الأجانب، أمّا بالنسبة إلى النساء والرجال المحارم إنّا هي بين السرة والركبة، وسيجيء بيان ذلك في كتاب النكاح إن شاءالله تعالى.

والمميّزة وغيرها هنا سواء، حتى لا يصح طواف وليها بها إلا مع ستر عورتها.

ثم إطلاق المصنف يقتضي عدم استثناء ما سوى الوجه واليدين منها، وهو كذلك، حتى لو نزلت شعرة من رأسها إلى وجهها في الصلاة بطلت، وفي الخارج حرم النظر اليها بلا خلاف.

وكذا تبطل صلاتها بظهود ظهر قدميها؛ لماروي: «أنه سئل رسول الله عليه الصلاة والسلام عن المَرأَةِ تُصَلِّى فِي دِرعٍ وَخِمَارٍ بلا إزار قال: لا بأس إِذَا كَانَ الدِّرعُ سَابِغًا يُغَطِّي ظُهُورَ قَدَمَيهَا.» الحديث (١٠).

وهل أخصا قدميها ‹››من العورة ؟ حُكي فيه وجهان، وقال القفال: قولان:

أحدهما: أنهم ليستا من العورة؛ لأنّه للله خصَّ ظهر قدميها بالذكر، فدلّ ذلك على على عدم وجوب ستر باطنها.

وأصحُّها: أنها من العورة؛ تسويةً بينها وبين ظاهرهما؛ كما يسوى بين ظاهر اليدين وباطنهما في خروجهما عن العورة، ثم يكفي إرخاء الثوب عليهما، وقيل: يجب لفّهما.

(و) العورة (من الأمة كهي من الرجل على الأصح) من الأوجه، فلا يلزم عليها أن

 <sup>(</sup>۱) سنن أبي داود، رقم (٦٤٠)، وسنن الدارقطني، رقم (١٧٨٥)، و المستدرك على الصحيحين للحاكم
 (١/ ٣٨٠)، رقم (٩١٥)، قال الذهبي: على شرط البخاري.

<sup>(</sup>٢) أخمص القلم: ما دَخَل مِن باطِنِ القَدَم ما لم يُصِب الأرض، وهُو ما رَقِّ من أسفَلِها، وتجافى عنِ الأرضِ، وقو ما رَقِّ من أسفَلِها، وتجافى عنِ الأرضِ، وقيلَ: الأَخَصُ: خَصرُ القَدَم، وخصر القدم: باطنها. ينظر: تاج العروس (١٧/ ٥٦٧)، مادة: خمض، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (١/ ١٢٢)، والمعجم الوسيط (١/ ٢٣٧)، مادة: (خصر)، وباللغة الكردية: بنى بن، و باژنهى بن.

يستر في الصلاة وخارجها إلا ما بين السرة والركبة؛ لقوله تلى في الرَّجُلِ الَّذي يَشتَرِي الأَمَةَ: «لَا بَأْسَ أَن يَنظُرَ إِلَيهَا إلا العَورَةَ، وَعَورَتُهَا ما بين مَعقِدِ إِزَارِهَا إِلَى رُكبَتهَا» (١٠).

والثاني: أنه ما يبدو لها عند المهنة كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق فليس بعورة؛ لأنّها تحتاج إلى كشفه ويعسر عليها ستره، وما سواه عورة كما في حق الحرة، وهو الصدر والظهر والمنكب والعضد؛ إذ القياس أن تكون هي كالحرة، فخالفنا فيما يظهر عند المهنة للحاجة، فبقي الباقي على القياس.

والثالث: أنّ جميعها عورة سوى الرأس؛ لأنّ «عمر ﷺ رأى أمة سترت رأسها فمنعها عن ذلك وقال: أتَتَشَبَّهِينَ بِالحَرَائِرِ؟» (٢٠)، فدل على أنّ الفرق بينها وبين الحرة إنّها هو بكشف الرأس فقط.

وحكم المبعضة والمكاتبة والمدبرة كحكم القنة في جميع ما مر.

والخنشى إن كان رقيقا وقلنا: إنّ عورة الأمة كعورة الرجل فلا يلزمه أن يستر في الصلاة إلا ما بين السرة والركبة.

وإن كان حراً أو رقيقاً وقلنا: إنّ عورة الأمة أكثر من عورة الرجل وجب عليه ستر الزيادة على عورة الرجل أيضاً؛ لجواز الأنوثة.

فلو خالف الخنثى ولم يستر إلا ما بين السرة والركبة فهل تجزئه صلاته؟ فيه وجهان نقلهما المصنف عن الشيخ أبي يحيى اليمني في البيان: أحدهما: تجزئُه؛ لأنّ كون الزيادة عورة مشكوك فيه.

والثاني: لا تجزيه؛ لاشتغال ذمته بفرض الصلاة والشك في براءته.

ولم يرجح المصنف واحداً منهما، لكن النووي أفتي بترجيح الثاني (٣).

<sup>(</sup>١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٢٧)، رقم (٣٠٣٩- ٣٠٤٠)، وفي معرفة السنن والآثار (٩٣/٢). وقال: ضعيف.

 <sup>(</sup>۲) الآثار لمحمد بن الحسن (۱/ ۲۱۱)، رقم (۲۲۰)، ومصنف ان أبي شيبة (۲/ ۲۳۰)، رقم (٦٢٩١) بلفظ:
 "عَن أَنس، قَالَ: رَأَى عُمَرُ جَارِيمةٌ مُتَقَنَّعةٌ، فَضَرَبَهَا وَقَالَ: "لاَ تَصَبَّهِينَ بِالْحَرَاثِرِ».

<sup>(</sup>٣) قال:ّ لاَ تَصِحُّ؛ لأنَّ السَّـترَ شَرَطٌ وَشـكَكنَا فِي حُصُولِهِ. ينظر: الروضَة (١/ ٢٨٣)، والبيان (٢/ ١٢٠)، والعزيز (٢/ ٣٦).

(ويجب الستر بما يمنع من إدراك لون البشرة) للناظر (دون الشوب الرقيق) الذي يشاهَد وراءه سوادُ البشرة وبياضُها، ولا الغليظ المهلهل الذي يُظهر بعضَ العورة، ولا الزجاج الشفّاف؛ إذ المقصود من الستر منعُ الرؤية، ولم يحصل بذلك.

وإطلاقه يقتضي حصول الستر بصبغ العورة بها يمنع إدراك لون البشرة: كالحبر والكتم والعظلم والحناء، لكن لا قائل به، فليحمل إطلاقه على ما له جِرم؛ إذ الكلام في الساتر، والصبغ بدون الجرم لايسمى ساتراً بل مغيراً، ولا يرد الظلمة؛ إذ لا تعد ساتراً عرفاً.

وأفهم قوله: "لون البشرة" أنه لو ظهر حجم أعضاء العورة فلا بناس، حتى لو لبس سراويلاً ضيقة أو ثوباً صفيقاً ووقف في الشمس وكان حجم عورته يبدو من ورائه صحت صلاته، لكنه في الذكر خلاف الأولى، وفي غيره من المرأة والخنثى مكروه. (ولو طيّن عورته) وهوقادر على ستره بشيء آخر (أو وقف في ماء كدر) أو صافٍ متراكم بحيث يحول بين الناظر وبشرته: بنأن خاض فيه إلى عنقه (فصلى على الجنارة مثل) -مثل بها؛ إذ الغالب والحالة هذه أن لا يقدر على الركوع والسجود - (صحت صلاته)؛ إذ المقصود منع المشاهدة وقد حصل بها له جرم، فأشبه ورق الاشجار ونحوها.

وفي الماء وجه حكاه أبو الحسن العبادي عن القفال: أنه لا يعد ساتراً فلا يجزيه الوقوف فيه.

وذكر الإمام اتفاق الأصحاب على جواز التطيُّن عند وجود الثوب٠٠٠.

لكن قال صاحب العدة: فيه وجه أيضاً: أنه لا يجوز؛ لأنّه إذا جف شقّ فلا يحصل به الستر. ومال المصنف في العزيز إلى طرد الوجهين فيهما عند الجمهور؛ إذ الستر بهما مما لا يعتاد بحال(٢٠).

<sup>(</sup>١) قال: "ولو طلى على عورته طيناً، فهو ستر باتفاق أصحابنا". ينظر: نهاية المطلب (٢/ ١٩٢)

<sup>(</sup>٢) المرادبهما الطين والماء الكدر. ينظر: العزيز (٢/٣٧).

(والأصحّ من الوجهين وجوب التطيُّن) للصلاة إن أمكنه (إذا لم يقدر على الثوب) وما في معناه؛ لقدرته على الستر في الجملة فيلزمه، وبه قال النووي واكثر العراقيين (۱۰). والثاني: لا يجب؛ لما فيه من المشقة والتلويث، والنفس آبية منها، وبه قال الشيخ أبو إسحاق المرورودي (۲۰).

وإذا قلنا بوجوب التطين فإن كان الطين ثخيناً يمكن بثخنه الاحتراز عن مس الفرج فذاك، وإن كان رقيقاً فليلف خرقة على يديه إن وجدها، أو يطين بظهر كفيه إن قدر، وله أن يستعين فيه بغيره؛ إذ الضرورات تبيح المحظورات، لكن يحترز عن النظر ما أمكن.

هذا إذا عجز عن تقديم التطين على الوضوء، وإلا فلا حاجة إلى التفصيل.

ثم الخابية والحفرة كالتطين في الجواز والوجوب إن كانتا ضيقي الرأس تستران من أعلاها الواقف فيها، بخلاف الخيمة الضيقة.

واعلم أنّ إطلاق الجمهور لا يقتضي وجوب التطين ونحوه في غير الصلاة، لكن الزركشي والشيخ ابن حجر صرّحا بوجوبه في غير الصلاة لفقد نحو الثوب "، ولم أجد من يوافقهما بعد تفحص وتصفح تامّ إلا بعض شراح الحاوي من المتأخرين.

(ويراعى الستر من الأعلى والجوانب دون الأسفل)؛ لأنّ الستر إنّها يلزم من الجهة التي جرت العادة بالنظر منها، والعادة لم تجر بالنظر من الأسفل، فلو لبس قميصا واسع الذيل جازت الصلاة فيه؛ لحصول الستر من الجهات التي اعتيد سترها، حتى لو وقف على طرف السطح يرى عورته مَن نظر مِن الأسفل لم يضرّ.

وتوقف الإمام وصاحب المعتمد في مسألة الواقف على طرف السطح؛ لأنّ الستر من الأسفل إنّما يراعي إذا كان على وجه الأرض؛ فإن التطلع من تحت الذيل لا يمكن

<sup>(</sup>١) مهاية المطلب (٢/ ١٩٢)، والبيان (٢/ ١٢٦)، والمجموع (٣/ ١٨٠).

 <sup>(</sup>۲) نهاية المطلب (۲/ ۱۹۲)، والعزيز (۲/ ۳۷) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي
 (۲/ ۱۱۳).

<sup>(</sup>٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ١١٠)، والفتاوى الفقهية الكبرى (٢/ ١٢٧.

إلا بحيلة وتعب، أمّا إذا كان على طرف السطح؛ فالأعين تبتدر إدراك السوأة فليمتنع ذلك، هذا كلامها(١٠).

(وإن كان) القميص (واسع الجيب) وهو مخرج الرأس من القميص (بحيث يرى منه عورته في الركوع وغيره) من الانتقالات (لم يجز) أن يصلى فيه؛ لأنّه وإن صح إحرامه بها لكنها تبطل عند الركوع؛ لانتفاء الشرط المذكور، وهو الستر من الأعلى.

(وينبغي أن يُرزَّ مشل هذا القميص) ليتلاصق طرف اجيبه بغرز نحو إبرة فيه، كما أرشد إليه رسول الله وسطه الله الله وسطه الله الله وسطه الله والله وا

(ولو ستر بعض عورته باليد) بأن كان على محاذاة فخذه مثلا خرقٌ فوضع كفه عليه (جاز على الأصح) من الوجهين حيث انتفى مسٌّ ناقض؛ لحصول المقصود بها، كما لو ستره بمنديل أو جمع ثوبه على ثقبه، وبه قال معظم العراقيين (").

والثاني: لا يجوز؛ إذ لا يعدُّ بعضه ساتراً له؛ ألا ترى أنه لوستر رأسه بيده وهو محُرِم لم يحرُم؟ وبه قال القاضي أبو القاسم ابن كج، وأقضى القضاة أبو المحاسن الروياني (٤٠٠ ولمن نصر الأوّل أن يقول: لم يحرم ذلك على المحرم لانتفاء الشرف فيه، لا لأنّه لا يعدُّ ساتراً. ولو كان القميص واسع الجيب بحيث يرى شيء من عورته منه في الانتقالات لكن لحيته متدالية تمنع من ذلك، أو عثنونُه طويلة كذلك ففي صحة صلاته الوجهان.

ولـو كانـت المسألة بحالهـا(°) ولا مانـع وكان لا يظهـر شيء مـن العـورة في القيـام، فهـل

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ١٩٢)، و العزيز (٣/ ٣٨)

 <sup>(</sup>۲) رواه البخاري معلقاً وقال: في إِسنَادِهِ نظرٌ صحيح البخاري (۱/ ۱۳۹)، وسنن أبي داود، رقم (٦٣٢)، وسنن النسائي (المجتبي) (۲/ ۷۰)، رقم (٧٦٥)،

<sup>(</sup>٣) نهاية المطلب (١٩٣/٢).

<sup>(</sup>٤) .بحر المذهب (٣/ ٤٤٠).

<sup>(</sup>٥) أي: القميص واسع الجيب. منه.

تنعقد صلاته ثم إذا انخنى بطلت؟ أو لا تنعقد أصلا؟ حكى فيها الإمام هذين الوجهين؛ لأنّ سبب عدم التكشف في القيام التصاق صدره بموضع الإزار (١٠).

ويظهر فائدة الخلاف فيها لو اقتدى به أحد قبل ركوعه، أو زرَّ جيبه، أو أُلقي ثوبٌ على عاتقه قبله.

وتبين مما ذكرنا أنه لا خلاف في صحة صلاته إذا وضَع الغيرُ يدَه على عورته وإن عصيا جميعاً، كما صرح به الزركشي.

(وإن لم يجد) من الثوب ونحوه (إلا ما يكفي لسوأتيه لم يستر به غيرهما) حتما؛ إذ ماسواهما من العورة تبع لهما كالحريم، فسترهما أهم وأولى.

ولا يقال: إنه على الخلاف فيها إذا لم يجد من الماء ما يكفيه؛ لأنّ للهاء بدلاً ينتقل اليه، والستر بخلافه.

(وإن لم يكف) الموجود (إلا لأحدهما يستربه القبلَ على أصح الأوجه) رجلاً كان أم امرأة؛ لبروز القبل إلى القبلة بدون حائل، والدبر بخلافه، وإطباق الإليتين له حائل.

(و) في (الثاني): يستربه (الدبر)؛ لتفاحش هيئته في الركوع والسجود، ويظهر وراءه القبل أيضاً.

(والثالث: يتخير بينهم)؛ لتقابل الأمرين وانتفاء الترجيح.

فالوجه الأوّل هو المحكي عن نص الشافعي، وعليه جمهور الأئمة كالقفال وابن الصباغ والبغوي وشيخه القاضي حسين وابن الحداد وابن القاص والروياني والمتولي والمصنف والنووي وتابعيه (٢٠).

والثاني هو المحكي عن المزني، وعليه الإصطخري والحناطي والبلقيني.

والثالث هو المحكي عن ابن سريج، وعليه الإمام والغزالي وابو الحسين بن القطان رحمهم الله تعالى (٣).

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ١٩٣)، والعزيز (٢/ ٣٨).

<sup>(</sup>٢) بحر المذهب (٢/ ١٠٣)، و.التهذيب (٢/ ١٥٢)، والمجموع (٣/ ١٨٣).

<sup>(</sup>٣) الوسيط في المذهب (١٧٦/٢)

هذا كله في واضح الذكورة والأنوثة.

وأمّا الخنثى إن وجد مايستر به قبله ودبره سترهما وجوباً، فإن لم يف بهما الموجود وقلنا بتقديم القبل فيستر قبُليه، وإن كان لا يكفي إلا لأحد القبلين خيّر بينها.

قال المصنف في العزيز: والأولى له أن يستر آلة الرجال إن كان ثمّة امرأة، وآلة النساء إن كان ثمّة رجل(١٠).

ثم الخلاف المذكور في الاستحقاق دون الأولويّـة والاستحباب، على ما صرّح بـه الأكثـرون، واختـاره المصنـف في الشرحـين، والنـووي في الروضــة (٢٠).

وقال الروياني وابن كج وطائفة أخرى: إنه في الأولوية.

ومال إمام الحرمين إلى التوقف وقال: لا يمنع أن يقال: الخلاف في الأولوية(").

## فروع يتعلق بهذالفصل:

الأوّل: إذا لم يجد المصلي مايستر به عورته صلى عارياً.

والكلام في أنه كيف يصلي، وإذا صلّى هل يقضي؟ قدمرٌ في خاتمة آخر التيمم.

فإن حضر نفر من العراة فلهم إقامة الجاعة، وإمامهم يقف في وسطهم، كالنساء إذا صلين جماعة.

ثم الأولى لهم الجماعة أو الانفراد؟ فيه قولان: القديم: أنَّ الانفراد أولى، والجديد: أنَّ الجماعة أفضل.

قال النووي: هكذا حكى جماعة عن الجديد، والمختارما حكاه المحققون على الجديد: أنّ الجماعة والإفراد سواء(1).

ثم محل الخلاف فيما إذا كانوا بُنصراء ولم يكونوا في ظلمة، فإذا كانوا عُمياناً أو في

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/ ٢٨٦).

<sup>(</sup>٢) العرير (٢/ ٤٠). وروضة الطالبين (١/ ٢٨٦).

<sup>(</sup>٣) العزيز (٢/ ٤٠)، والوسيط في المذهب (٢/ ١٧٦)

<sup>(</sup>٤) العزيز (٢/ ٣٩)، وروضة الطالبين (١/ ٢٨٥).

ظلمة استحبّ لهم الجماعة بلا خلاف، فلو كان فيهم لابس فليؤمّهم واصطفوا خلفه صفاً واحداً، فإن أمَّ عارٍ واقتدى به اللابسُ جاز؛ لأنَّ صلاته مستغنية عن القضاء، لكنه خلاف الأولى.

فلو اجتمع الرجال والنساء عراة لا يصلون معاً لا في صف ولا في صفين، بل يصلي الرجال، والنساء، والرجال الرجال، والنساء، والرجال جالسون مستدبرات القبلة خلفهن كذلك.

والشاني: أنّ من حبس على نجس واحتاج لفرش سترته عليها فرش وصلى عارياً ويُتم الأركان، ولا إعادة (١٠).

وفي المجموع والمقنع: أنّ من حبس في مكان نجس ولم يكن معه ما يفرش عليها صلى وتجافى عن النجس قدر ما يمكنه، ولا يجوز وضع جبهته على الأرض، بل ينحنى للسجود إلى حدٍّ لو زاد عليه لاقَى النجسَ ثم يعيد، هذا كلامهما(٢٠).

وفي الإرشاد: أنه يصلي عارياً من لم يجد ثوبا طاهرا يباح استعماله ولـو مع وجود ساتر نحبس تعـذر عليه غسـله.

ولا يصلي عارياً من أمكنه تطهير ثوبه أو محله وإن خرج الوقت لو اشتغل به.

ويجب الستر بحرير إن لم يجد غيره في الصلاة وخارجها ولو في خلوة، وبالمتنجس خارجها. ولو وجدهما خارجها قدم المتنجس ولو في التكفين.

ومن صلى عارياً وهنا ثوب حرير لم تصح صلاته؛ لأنّ الحرير يباح للحاجة، ومنها الستر للصلاة، بخلاف المتنجس؛ لمنافاته لها.

قال الإسنوي: لزم قطع الزائد من الحرير على العورة إن لم ينقص أكثر من أجرة الثوب. وفيه توقف؛ لما ذكر في ذلك من المشقة، والأولى المسامحة في لبسه هذا الزمن اليسير.

الثالث: أنّ من أوصى أو وقف الستر للأولى به فيقدم المرأة وجوباً؛ لأنّ عورتها

<sup>(</sup>١) المجموع (٣/ ١٨٨)، وروضة الطالبين (١/ ٢٨٩).

<sup>(</sup>٢) مختصر المرني (٨/ ١٠٧)، ونهاية المطلب (٢٠٦/١).

أفحش، ثم الخنثى؛ لاحتمال انوثته، ولايقدم حرة على أمة؛ لأنّ الموجود إن كفى ما بين السرة والركبة فقط فهما فيه سواء، وإن زاد فلا تعارض في الزائد للحرة؛ إذ لا عورة للأمة حينئذ.

وفي الذخائر: تقديم الأمرد على الأمة، وفي الإرشاد: تقديم الأمة على الخنثى الحر؛ لتحقق أنوثتها مع فحش عورتها، بخلافه.

الرابع: أنه ليس للعاري غصب ثوب، وعليه قبول عاريته وطلبها، ولايلزمه قبول هبته، بخلاف هبة الطين؛ إذ لا منّة فيه.

وفي هبة الثوب وجه عن الإصطخري أنه يلزمه القبول والصلاة فيه، ثم له الردّ.

وعن البلقيني: أنَّ عليه القبولَ، وليس له الردِّ. فخذ ما آتيناك وكن من الشاكرين ('').

ولو باعه أو آجره منه فهو كما لوبيع منه الماء. وإقراض الثوب كإقراض ثمن الماء، وقد مرّ في التيمم.

وليو احتاج إلى شري الماء والثوب ولم يف ماله إلا لأحدهما فالواجب شري الثوب؛ إذ لا بدل له، وللماء بدل.

الخامس: قال المصنف في العزيز، والنووي في الروضة: يستحب أن يصلي الرجل في أحسن ما يجده من ثيابه، ويتعمّم ويتقمص ويرتدي، فإذ اقتصر على ثوبين فالأفضل قميص ورداء، أو قميص وسراويل، فإذ اقتصر على واحد فالقميص أولى، ثم الإزار، ثم السراويل، وإنّا كاذ الإزار أولى؛ لأنّه يتجافى.

ثم الثوب الواحد إن كان واسعا التحف به وخالف بين طرفيه كما يفعل القصار في الماء، وإن كان ضيقاً عَقَده فوق سرّته ويجعل على عاتقة شيئاً.

ويستحب أن تصلي المرأة في قميص سابغ وخمار، وتتخذ جلباباً كثيفاً فوق ثيابها؛ ليتجافى عنها ولايبين حجم أعضائها، هذا محصول كلامها(٢٠).

<sup>(</sup>١) الحاوي الكبير (٢/ ١٧٧).

<sup>(</sup>۲) العزيز (۲/۲٤)، و المجموع (٤٢/٨٥).

وفي زيادات الروضة: أنه يكره أن يصلي في ثوب فيه صورة، ويكره أن يصلي الرجلُ ملتثماً، والمراةُ منتقبةً، وأن يغطّي فاه إلا أن يتثاءب؛ فإن السنة حينئذ أن يضع يده على فمه، ويكره أن يشتمل الصهاء، وأن يشتمل اشتهال اليهود (١٠).

واشتهال الصماء: هـو أن يشتَمل بالثوب يتجلل بـه جسـده ولا يرفع منـه جانباً فـلا يبقـي مـا يخـرج منـه يـده.

واشتهال اليهود: هو أن يشتمل بثوب ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه.

ويكره أيضاً الصلاة على السجّاد منقّشة. وبالله التوفيق.

## الشرط الثاني

(فصل ومن شروطها طهارة الحدث) أي: الأكبر والأصغر عند القدرة (وطريقُ تحصيلها) أي: طريق تحصيل طهارة الحدث (ما ذكرنا في كتاب الطهارة) من كيفية الوضوء والغسل.

ولو لم يقيد الذكر بكتاب الطهارة لكان أولى؛ ليدخل فيه التيمم؛ إذ هو أيضاً مما يحصل به الطهارة.

فلو شرع في الصلاة بدونها لم تنعقد إجماعاً، ثم إن كان عامداً أثم، وفي كفره كلام قد مرّ في الوضوء، وإن كان ناسياً أثيب على قصده، لا على فعله إلا القراءة ونحوها من الأذكار والأدعية مما لا يتوقف على الوضوء؛ فإنه يثاب بفعله أيضاً إن كان حدثه الأصغر، وإن كان حدثه الأكبر فلا يثاب بالقراءة، ويثاب بسائر الأذكار والأدعية.

ولو كان متطوعاً عند الشروع فسبقه الحدث بلا اختياره في الصلاة بطلت صلاته على الجديد المنصوص عليه في المختصر والإملاء في رواية المزني والربيع الجيزي؛ إذ لا صلاة إلا بطهارة، وقد روى على بن طلق أنه تشك قال: «إذا فَسَا أحدكم في

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين (١/ ٢٨٩).

# الصَّلَاةِ فَليَنصَرف فَليَتَوَضَّأَ وَليُعِد الصَّلَاةَ» (١٠).

وأدخل ابن حجر فاقد الطهورين مدخل الواجد، وأبي عنه غيرُه (٢).

ومرّ أنّ حدث السلس لا يضرّ بتفصيل حكمه.

وسنّ له حين الانصراف الأخذُ بأنفه؛ إيهاماً بأنّه رعف؛ ستراً على نفسه؛ لئلا يخوض الناس فيه فيأثموا، وكذا يسن لكل من ارتكب ما يدعو للوقيعة فيه أن يستره لذلك؛ لما روي: أنه يهي قال: "إذا أتيتُم بشيء من هذه القاذوراتِ فاستُروا». (")

(وعلى القديم) المنصوص عليه في الأماليّ في رواية أبي محمد الكرابيسي (يتوضأ ويبني على صلاته)؛ لما روي أنه و أله قال: «من قاء أو رَعَفَ أو أَمذَى في صَلَاتِهِ فَلَيَسْصَرِف وَلَيَتَوَضَّا وَلَيَبِنِ على صَلَاتِهِ مَا لم يَتَكَلَّم»، (الوليس المراد ما إذا فعل ذلك باختياره إجماعاً، فتعين السبق مراداً.

ولا فرق في ذلك بين الحدث الأصغر والأكبر، حتى لو غلبه النوم في صلاته فاحتلم اغتسل وبني.

وكيف يبني؟ أيعود إلى الركن الذي سبقه الحدث فيه، أم يشتغل بها بعده؟ نقل في العزيز عن الصيدلاني: لو سبقه الحدث في الركوع فيعود إلى الركوع، ولا يجزيه غيره. (٥)

وفصّل إمام الحرمين وقال: إن سبقه الحدثُ قبل أن يطمئن في ركوعه فبلا بدّ من العود إليه، وإن اطمأن فيه قبل الحدث فالظاهر أنه لايعود اليه؛ لأنّ ركوعه قدتم في الطهارة. (1)

<sup>(</sup>۱) سنن أبي داود، رقم (۲۰۵)، و سنن الدارقطني (۱/ ۱۵۳). والحديث ضعيف بهذا اللفظ، و جاء باسناد صحيح في السنن الدارمي، رقم (۱۱۸۱) بلفظ: «إذا أحدث أحدكم في الصلاة فلينصرف، وليتوضّأ ثم يُصلّي» (۲) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (۱۸/۲).

<sup>(</sup>٣) رواه مالك في الموطأ، رقم (٢٣٨٦) بلفظ: "من أصاب من هذه القَاذُورَاتِ شيئا قَليَستَترِ بِسِترِ الله".

<sup>(</sup>٤) رواه بغير هـذَا اللفـظ ابـنَ ماجـه في سـننه، رقـم (١٣٢١) وفيـه ضعف. ينظـر: تلخيص اَلَحبـيَر (١/ ٣٧٤)، رقـم (١٣٢١)

<sup>(</sup>٥) العزيز (٢/٤).

<sup>(</sup>٦) نهاية المطلب (١٩٩/٢)

وذكر الغزالي هذا التفصيل في الوسيط، ونقل عنه المصنف في العزيز ثم قال: ويجوز أن يُجرى كلامُ الصيدلاني على إطلاقه ويقال: لا بدّ من العود إليه، وإن اطمأن قبل الحدث لينتقل منه إلى الركن الذي بعده؛ فإن الانتقال من الركن إلى الركن واجب كما مرّ نظائره. (1)

ثم لابد له أن يسعى في تقريب الزمان وتقليل الأفعال بقدر الإمكان، فليس له أن يعود إلى الموضع الذي كان يصلي فيه بعد ماتطهر إن كان يقدر على الصلاة في موضع أقرب منه إلا إذا كان إماماً لم يستخلف أحداً، أومأموماً يبتغي فضيلة الجماعة، فهما معذوران في العود إليه، ذكره أبو سعيد المتولي في التتمة.

وما لا يستغنى عنه من السعي إلى الماء وما أشبه ذلك فلا بأس به، ولا يؤمر بالبدار الخارج عن الاقتصاد.

ويشترط أن لا يتكلم كما ورد في الحديث، إلا إذا احتاج إليه في تحصيل الماء.

وهل يشترط أن يمتنع عن أسباب الحدث عمداً إلى أن يتوضأ؟ حكى المصنف عن العراقيين وهم عن نص الشافعي تفريعاً عن القديم: أنه لو كان الحدث الذي سبقه بولاً فخرج واستمر الباقي لم يضرّ؛ لأنّ طهارته قد بطلت بها سبق ولم يتأثر الصلاة به، فالبول بعده يطرأ على طهارة باطلة، فلا يؤثر (٢).

وقال الإمام والغزالي: تبطل صلاته بها فعل إذا أمكنه التهاسك؛ لأنّ الفعل الكثير يبطل الصلاة إذا كان مستغنىً عنه، فكذلك الحدث إذا كان محتاراً به (٣). والأول هو الذي عليه الجمهور.

ولو أحدث حدثاً آخر مستأنفاً ففيه الخلاف.

(ويجري القولان في كل مناقبض) للصلاة (حدث) في أثنائها (من غير اختاره) في حدوثه (و) غير (تقصيره) في دفعه، ويجوز أن يكون الثاني عطف تفسير للأوّل (إذا لم

الوسيط (٢/ ١٥٩)، والعزيز (٢/ ٤).

<sup>(</sup>۲) البيان (۲/ ۳۰۲)، والعزيز (۲/ ۵).

<sup>(</sup>٣) الوسيط (٢/ ١٥٨)، والعزيز (٢/ ٥).

يمكن دفعه في الحال) بأن تنجس ثوابه أو بدنه واحتاج إلى الغسل، أو طيّرت الريح ثوبَه إلى موضع بعيد، فإنه يحتاج إلى تخلـل زمـان طويـل، فيطرد فيـه القـولان بجامـع المانـع.

ومن صورة الخلاف مالو اعتقت الأمة في الصلاة وهي كاشفة الرأس ولم يمكن الستر في الحال.

(فإن أمكن) دفعه في الحال (كما لو كشفت الربح عورته فرد ثوبه) عليها (في الحال) أو وقعت عليه نجاسة يابسة فنفض ثوبه وسقط في الحال (لم تبطل صلاته) بلا خلاف؛ لانتفاء الناقض من غير أن يمضي عليه بعض صلاته. وكذا الحكم لو ألقى طائر زرقه على عهامته فطرحها في الحال.

ثم الشرط النفضُ والارتعادُ، فلو نحاه بيده أوكُمِّه، أو بعودٍ في يده بطلت صلاته، كما بحثه صاحب التهذيب، واعتمده الجمهور (١٠).

(وإن حدث) المناقض (بتقصيره) وإن لم يكن ذلك باختياره (كما لو) كان ماسحاً فرانقضت مدة المسح على الخف في أثناء الصلاة بطلت صلاته) بلاخلاف؛ لأنّه مقصر بايقاع الصلاة في الوقت الذي ينقضي مدة المسح في أثنائها، فأشبه المختار في الحدث.

وقضية هذا أن يقال: لو شرع في الصلاة على مدافعة الأخبثين وهويعلم لا تبقى قوة التهاسك في أثنائها ووقع ما علمه تبطل صلاته لا محالة، ولا يقاس على القولين.

ولعلك تقول: كيف صورة تقصير الماسح؟

قلت: صورته أن لبس الخف بعد تمام الطهارة، ثمّ أحدث في آخر الساعة الأولى من وقت الظهر قبل آخر تلك الساعة بحيث وقع آخرها في أثناء الصلاة.

ولو تخرق خف الماسح في صلاته وظهر شيء من محل الفرض فطريقان: أحدهما: أنه تبطل صلاته بلاخلاف؛ لأنّه مقصر من حيث إنه ذهل عن الخف ولم يتعهد ليعرف ضعفه وقوته، فأشبه انقضاء المدة.

وأظهرهما: أنه على قولي سبق الحدث؛ إذ الإنسان لا يتعهد الخفّ كل ساعة، فلا يعدّ مقصراً لترك البحث، وقد يفجأُ الخرق لبعض العوارض.

<sup>(</sup>١) العزيز (٦/٢)، والمجموع (٦/٤) وروضة الطالبين (١/ ٢٧٢)، وكفاية النبيه (٣/ ٣٩٣).

قال المصنف في العزيز ناقلاً عن المتولى: ولو أصاب المصلى جرحٌ وجرج منه دم على سبيل الدفع ولم يلوّث البشرة فانه لا تبطل صلاته بحال؛ لأنّ المنفصل منه غير مضاف إليه، ولعل هذا فيها لم يمكن غسل موضع الانفتاق لتغوّره، أوكان ما أصابه قليلاً وقلنا: القليل من الدم معفو عنه كها سَيأتي، وإلا فقد صار ذلك من الظاهر فيجب غسله(١).

#### الشرطالثالث

(فصل: ومنها طهارة الخبث) الذي لا يقع في مظنة العذر والعفو؛ لقوله على: «تَنزَّهُوا عن البَولِ» (٢)، وقوله: «إذا أَدبَرَت - أي: الحيضة - فَاغسِلِي عَنك الدَّمَ ثم صَلِّي»(٢). ثبت الأمر باجتناب النجس، فهو لا يجب في غير الصلاة فيجب فيها، نعم، يحرم التضمخ له في البدن والثوب بلا حاجة.

(فيجب التحرز عن النجاسات في الثوب): لقوله تعالى: ﴿ وَثِيَابُكَ فَطَهِرَ ﴾ (المدثر: ٤) وقوله على الأسياء: «حُتِّيه، ثُمَّ اقرُصيه، ثُمَّ اغسليه بالماء» (٤٠).

فلو أصاب ثوبه نجاسه وعرف موضعها فطريق إزالتها الغسل كما مر، ولو قطع موضعها حصل الغرض، ويلزمه ذلك إن تعذر الغسل وأمكنه ستر العورة بالطاهر منه ولم ينقص من قيمته أكثر من أجرة مثل الثوب لو استأجره، وإن لم يعرف فسيأتي. (والبدن)؛ قال الله تعالى: ﴿ وَالرُجْزَ فَاهَجُرُ ﴾ (المدثر:٥).

ومنه الفم وداخل العين، حتى لو أكل نجساً، أو تلطخ فوه بدم، أو اكتحل بأثمدٍ نجسٍ لم تصح صلاته بدون إزالتها منهما، وإن لم يجب إيصال الماء اليهما في الوضوء والغسل.

العزيز (٦/٢)، والمجموع (٣/١٣٦).

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني في سننه (١/ ١٢٧)، الباب (٤٩)، الرقم (٢) وقال: المحفوظ مرسل.

 <sup>(</sup>٣) صحيح البخاري، رقم (٢٢٨)، و صحيح مسلم، رقم (٦٢ - (٣٣٣)، وسنن أبي داود، رقم (٢٨٢)،
 ومصنف ابن أبي شيبة (١١٨/١)، رقم (١٣٤٤).

<sup>(</sup>٤) غريب بهذا اللفظ، ورواه مسلم، رفّم (١١٠ - (٢٩١) بلفظ: "تُحَتَّهُ ثُمَّ تَقرُصُهُ بِالمَاءِثُمَّ تَنصَحُهُ ثُمَّ تُصَلِّ فيه»، و صحيح البخاري، رقم (٢٢٧)، سنن الترمذي، رقم (١٣٨). ينظر: نصب الراية (٢٠٧/).

و الفرق أنّ الخبث أغلظ من الحدث؛ بدليل جواز التيمم للحدث، دون الخبث. (ومكانِ الصلاة)؛ لنهيه عن الصلاة في المكان النجس، ولا سبب إلا النجاسة(١).

قال في الإرشاد: ويستثنى في المكان ما لو كثر ذرقُ الطيور؛ فانه يعفى عنه للمشقة في الاحتراز منه، وحكي ذلك عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، واختاره النووي في شرح المهذب، وأفتى به أبو زرعة (٢).

وفي المطلب والذخائر: أنّ العفو فيما إذا لم يتعمّد المشي عليه، قبال الزركشي: وهو تعين.

(ولو اشتبه عليه ثوب طاهر بثوب نجس اجتهد فيهما كما في الأواني) فإن لم يغلب على ظنه شيءٌ وأمكنه غسل واحد ليستصحبه في صلاته لزمه ذلك، وإن لم يمكنه فهو كمن لم يجد إلا ثوباً نجساً، وقد مرّ حكمه في ستر العورة.

ولو غلب على ظنه طهارة أحد الثوبين واستصحبه ثم تغيّر اجتهاده عمل بمقتضى الاجتهاد الثاني، كما في القبلة في أظهر الوجهين، بخلاف الأواني حيث لا يعمل فيها بالاجتهاد الثاني؛ لما سبق من أنه يلزمه منه نقض الاجتهاد بالاجتهاد، وهنا قضية أخرى. قال النووي في الزيادات فيما إذا لم يغلب على ظنه شيءٌ ولم يمكنه غسل الواحد منهما:

قال النووي في الزيادات فيها إذا لم يعلب على طنه سيء ولم يمكنه عسل الواحد سهم. لنا وجه : يصلي تلك الصلاة في كل ثوب مرة، والصحيح المعروف: أنه يترك الثوبين ويصلى عرياناً وتجب الإعادة ثَمَّة.

ولا تجب إعادة واحد من الصلاتين حيث صلّاهما باجتهادين في ثوبين وأحدهما لحسن.

وكذا لو كثرت الثياب والصلاة بالاجتهادات المختلفة، كما قلنا في القبلة.

<sup>(</sup>١) مسند الشافعي ترتيب السندي (ص: ٢٢٢)، رقم (١٩٨). «أن رسول الله تنظيرة قال: «الارضُ كُلَهَا مِسجِدٌ إلا المقبرةُ والحَبَّام»، وإنها نهى عن الصلاة في المقبرة وهي موضع دفن الموتى وتضم باؤها وتفتح لاختلاط ترابها بصديد الموتى ونجاساتهم فإن صبى في مكان طاهر منها صحت صلاته، قال الشافعي ﴿ وجدت هذا الحديث في كتابي في موضعين أحَدُهما مُنقَطعاً والآخرُ عن أبي سعيد الخُدري عن النبي ﴿ .

<sup>(</sup>Y) ILAAGS (Y/000).

ولىو تلف أحد الثوبين المشتبهين قبل الاجتهاد لم يصلِّ في الآخر على الأصح. هذا محصول كلامه('').

قوله: "لم يصل في الآخر"" مبني على قوله في الأواني: حيث صب أحد الإنائين؛ فإن المختار عنه عدم صحة الاجتهاد في الباقي، ولا يخفى أنّ الجمهور على خلافه.

وقد صرّح المصنف بصحة الاجتهاد عند صب أحد الإنائين في العزيز وشرح لمسند "،

(ولو أصاب الثوب أوالبدن نجاسة) غير معفوة (ولم يعرف موضعها) وكان يجوَّز في كل جزء (وجب غسل الجميع) ولا يجوز الاقتصار على غسل البعض، لا بالتحرّي ولا دونه وإن أفاد ذلك الشك في نجاسة الباقي؛ لأنّ حصول النجاسة في هذا الثوب متيقن، والتيقن لا يرفع بالشك.

نعم لو علم انحصارها في طرف منه بيقين كأحد كمّي الثوب أو أحد اليدين مثلاً ولم يعرف موضعها منه فغسل الطرف المحصور فيه كفى قطعاً، فليقيد إطلاقه ويقال: المراد بغسل الجميع: غسل المشكوك فيه.

(ولو غلب على ظنه أنّ النجاسة على طرف منه) ولم يتعين الحصر فيه (فغسله) بناءً على ظنه (لم يكف على أصح الوجهين) لأنّ الثوب واحد وقد تيقن نجاسته، ولم يتيقن الطهارة، فهو كما لو خفي موضع النجاسة ولم ينحصر في بعض المواضع، وبه قال معظم الأصحاب.

والثاني: يكفي ويصح صلاته فيه؛ لحصول غلبة ظن الطهارة، وينسب ذلك على ابن سريج.

فلو فصل أحد الطرفين من الآخر واجتهد فيها فهي كالثوبين إن غسل ما ظنه نجساً وصلى فيه جاز.

<sup>(</sup>١) روضة الطالبين: (١/ ٢٧٤).

<sup>(</sup>٢) مراده محصل كلام النووي وقول النووي في الروضة. ينظر: الروضة: (١/ ٢٧٤)، والمجموع: (٣/ ١٤٦)

<sup>(</sup>٣) لم أجده في شرح المسند، وهو في نهاية المطلب: (١/ ٢٧٧) والوسيط: (١/ ٢٢٣)، والعزيز: (١/ ٧٤).

وإن صلى فيما ظنه طاهرا جاز أيضاً؛ لأنّه لم يتيقن نجاسة أصلا، فاجتهاده متأيّد باستصحاب أصل الطهارة، بخلاف ما قبل الفصل.

وفيها إذا خفي عليه موضع النجاسة ولم ينحصر في موضع أو مواضع فلو شق الثوب بنصفين لم يجز التحري فيهما لجواز أن يكون الشقُّ في موضع النجاسة فيكونا نجسين، ولو أصاب شيءٌ رطبٌ طرفاً من هذا الثوب لا يحكم بنجاسته؛ لاتّا ما تيقنّا نجاسة موضع الإصابة.

(ولو غسل من ثوب نجس نصفَه ثم غسَل نصفه الآخرَ فالأصعُ من الوجهين أنه إن غسَل مع النصف الثاني ما يجاوره من النصف الأوّل طهُر الثوبُ كلُّه، والا) طهر طرفاه و (بقي المنتصَفُ نجساً)؛ لأنّ الطرف المغسول أوّلاً كان قد لاقى الثاني قبل غسله، والرطب إذا لاقى النجِس نجُس، ولايسري إلى الكل؛ لضعف قوة البلل.

والمتنصف بتقديم التاء على النون وفتح الصاد، وهو الواقع بين النصفين.

والثاني: لا يطهر حتى يغسل كله دفعة واحدة؛ لأنّ كل جزء يسري إلى الآخر بواسطة الرطوبة، وهلُمَّ جرّاً إلى أطراف الثوب.

ثم هذا الخلاف يجري في نجاسة الثلج إذا وقع بعرة في طرف منه: فعلى الأصحّ لا ينجس الاما لاقاه.

وعلى الثاني: ينجس ما لم يتفاصل.

وقال البلقيني: ومحل الخلاف فيها إذا غُسل طرف الثوب بلاتدلً، بأذ غُسلا في جفنة، فأما إذا غُسل طرف منه ثم تدلى الطرف الثاني وصبّ عليه الماء مع مجاوره من الأوّل طهر الكلُّ بلا خلاف؛ إذ البلل لايتراد إلى الأعلى.

(ولا تصبح الصلاة إذا كان طرف من ملبوس المصلي نجساً، أوملاقياً للنجاسة تحرك بحركته أو لم يتحرك) حتى لو وقع طرف من عامته على أرض نجسة ولم يتحرك بحركته، أو وضعه تحت قدميه وباقيه عليه بطلت صلاته، بخلاف ما يأتى من مثال الحبل ونحوه؛ لأنّه ملبوسه معدود من ثيابه، فصار كا لو لبس قميصاً طويل الذيل لا يرتفع بارتفاعه وكان نجساً.

وعن الصيدلاني حكايةً وجه: أنه لو لم يتحرك بحركته لم تبطل صلاته؛ لأنّه ليس ماسّاً ولا حاملاً.

وأجيب: بأن ذلك منسوب إليه متناول بالنص؛ قال الله تعالى: ﴿ وَثِيَابُكَ فَطَعِرْ ﴾ (المدند: ٤).

(وكذا) الحكم (لو قبض طرف حبل أو ثوب) غير مبلوس له (وطرفُه الآخر نجس) أو ملقىً على نجاسة (إن كان يتحرك بحركته) انخفاضاً وارتفاعاً؛ لأنّه حامل للشيء النجس، أو لما هو متصل بالنجاسة، ولاخلاف في ذلك.

(وكذا إن لم يتحرك) بحركته؛ لبعده عنه (على أظهر الوجهين)؛ لأنّه حامل للشيء المتصل بالنجاسة، فتبطل صلاته كما في صورة العمامة.

والثاني: أنها لا تبطل؛ إذ الطرف الملاقي للنجاسة ليس محمولاً له، ويفارق العمامة؛ لأنّها منسوبة إليه ليست متناولة بالنص.

ثم ذكر القبض ليس لتخصيص الحكم، بل لو شُدّ في يده أو رجله أو وسطه كان كما لو قبض عليه، على أنّ البغوي جعل صورة الشدّ أولى بالمنع؛ حيث ألحقها بصورة العمامة ولم يحك فيه خلافاً، وفي القبض باليد روى الخلاف.

ولو كان طرفُ الحبل ملقى على ساجور الكلب - وهو خشبة تجعل في عنق الكلب ليتعلم القود مع صاحبه - أو مشدودة فيه فوجهان مرتبان على الصورة السابقة، بل هذه أولى بصحة الصلاة؛ لأنّ بين الكلب وطرف الحبل واسطة وهي الساجور، فيكون أبعد من النجاسة.

ولو كان طرف الحبل على الكلب فهو والصورة السابقة سواء، ولوكان طرف الحبل على موضع طاهر من حمار ونحوه وعليه نجاسة فالخلاف فيه مرتب أيضاً، لكن هذه الصورة أولى بالصحة من صورة الساجور؛ لأنّ الساجور قد يعدّ من توابع الحبل وأجزائه، بخلاف الحمار. وهكذا رتب المسائل الإمامُ والغزاليُّ (۱).

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ٣٣٠)، والوسيط (٢/ ١٦٧).

ورتب الصيدلاني وصاحب التهذيب بطريق آخر: وهو أن يقال: أخذ بطرف حبل وطرفه الآخر نجس أو متصل بنجاسة حصل في المسألة ثلاثة أوجه:

أحدهما: يصح، والشاني: لا، بلا تفصيل، والثالث: إن كان طرف الآخر نجساً أو متصلاً بعين النجاسة - كما لو كان في عنق كلب - فلا يصح، وإن كان متصلا بشيء طاهر وذلك الطاهر متصل بنجاسة -كما لو كان مشدودا في ساجور الكلب أو في عنق الحمار وجمله خمر فلا بأس(). وهذا أحسن الترتيبين.

ثمّ اعلم أنّ الشيخ أبا محمد والصيدلانيّ والإمام الغزالي اطلقوا الكلام في الكلب في ترتيب الخلاف. (٢)

وفصل القفال والبغوي والروياني والبيضاوي والمحاملي والشاشي والمتولي والمصنفُ والنووي وتابعوه وقالوا: إن كان الكلب صغيراً أوميناً وطرف الحبل مشدود عليه بطلت صلاته بلا خلاف؛ لأنّه حامل النجاسة؛ إذ لو مشى لجرّه، وإن كان الكلب كبيراً حياً فأصح الوجهين أنها تبطل لأنّه حامل للشيء المتصل بالنجاسة. (")

والثاني: لا تبطل؛ لأنَّه يمشي باختياره وله قوة الامتناع، فحصل في صورة الكلب طريقان: أحدهما: الإطلاق والثاني: التفصيل.

واذا كان الحبل مشدوداً في السفينة وموضع الشدّ طاهر وفي السفينة نجاسة: فإن كانت صغيرة ينجرُّ بجرَّه فهو كالشدّ في ساجور الكلب، ففيه الخلاف، وإن كانت كبيرة فلا بأس بلا خلاف، كما لو شدّ في باب دار فيها نجاسة.

(ولولم يقبض عليه ولكن جعل رأسه تحت رجله صحت صلاته بكل حال) أي: سواءً تحرك بحركته أو لم يتحرك، وسواءً كان طرفه الآخر ملاقياً للنجس بواسطة كصورة الساجور أو بدون واسطة؛ إذ ليس حاملا للنجاسة ولا ملاقيها، وليس ذلك معدوداً من ثيابه ليكون متناولاً بالنص، فأشبه ما لو صلى على السجادة وطرف منها نجس لا يلاقيه.

<sup>(</sup>۱) التهذيب (۲/۲۰۲).

<sup>(</sup>۲) نهایة المطلب (۲/ ۳۳۰)، والوسیط (۲/ ۱۶۷).

<sup>(</sup>٣) بحر المذهب (٢/ ٢٠٥)، و روضة الطالبين (١/ ٢٧٥)، وكفاية النبيه (٢/ ٥٠١).

ومن هذا يؤخذ جواز الصلاة في المداس النجس الأسفل إذا نزع منه الرِجلُ بحيث لو رُفع لما ارتفَع، هذا ما أطلقه بعضهم، وقال الشيخ ابن حجر: يشترط أن يجعله تحت رجله بحيث لا يبقى فيه أصابعه، وإلا لم يصحّ؛ كمن ألقى طرف حبل على شطّ قدمه وطرفُه الآخر نجس، ولا يخفى على أولى النُهى أنّ قول الشيخ هو الحق الذي يساغ أن يفتى به.

(ولو وصل عظمه بعظم نجس) جبراً لكسر، أو التفاقاً لمنخلع (نظر: إن لم يكن متعدياً) بذلك، بأن يحتاج إلى الجبر (ولم يجد عظماً طاهراً يقوم مقامه) في الجبر والوصل، فيه اشارة إلى أنّ التعدي لا يحصل بمجرد وجدان العظم الطاهر بل لا بدّ أن يقوم مقام العظم النجس عند الحاجة إلى الجبر (فهو معذور) للضرورة، وليس عليه نزعها.

وحكم مالو وصلها بعظم آدمي محترم كحكم الوصل بالعظم النجس بـلا فـرق في وجـوب النزع وعدمـه.

ثم مقتضى كلامه أنه إذا لم يكن متعدياً لا ينزع وإن لم يخف ضرراً، وكذا مقتضى كلام النووي (١٠)، وخالفهما جماعة، وقد يتوسط ويقال: إن خشي تألما لم يجب وإن لم يخش مبيح التيمم، وعليه يحمل كلامهما، وإن لم يخش ألما قط وجب النزع قطعاً؛ إذ لا ضرورة إليه بوجه، وعليه يحمل كلام غيرهما، فحصل الجمع بين الكلامين.

(وإن كان متعدياً) بأن لم يحتج إليه، أو احتاج لكن وجد عظماً طاهراً يقوم مقامه من آدمي غير محترم أو حيوان آخر (وجب النزع إن كان لا يخاف) من نفسه (الهلاك) أو من عضوه السقوط أو إبطال النفع (ولا ضرراً ظاهراً) مما يبيح له التيمم من نحو شين في عضو ظاهر.

وإنّها يجب النزع؛ لتعدّيه، فإن لم ينزع أجبره السلطان، فإن امتنع نزعَه السلطانُ لتصح صلاته وإن اكتسى لحهاً وتألم بنزعه، مالم يخف ضرراً مما مرّ.

ومال إمام الحرمين إلى أنه لا يجب النزع إذا اكتسى باللحم؛ لأنّ الستر أسقط حكم

<sup>(</sup>۱) المجموع (۳/ ۱۳۸).

النجاسة، فصار كنجاسة الباطن، وذكره ابن كج عن أبي الحسين بن قطان ‹‹›.

وأجيب: بأنَّه حامل نجاسة تعدّى بحمله، ولم يحصل في معدن النجاسة، وهو متمكَّن من إزالته، فهو كما لو كانت على ظاهر البدن.

(وإن خاف) محذوراً مما ذكر (فأصح الوجهين أنه لا يجب النزع) للضرر؛ كمن على بدنه نجاسة يخاف من غسلها هلاكاً أو تلف عضو، بل يحرم عليه النزع، ويصح الصلاة معه بـ لا إعـادة؛ لأنَّـه داخـل في عمـوم قولهـم: إنَّ العـذر النـادر إذا وقـع لا قضـاء عليه، فعلى هذا تصح إمامته.

وقال البلقيني: يقضي مادام مكشوفاً بجرحه دم كثير يخاف غسله، ولمن نصر الجمهور أن يقول بالفرق بينه وبين الدم، بأن الدم لايدوم، بخلاف هذا.

والثاني: يجب النزع وإن خاف الهلاك؛ لتفريطه، إذ لو لم ينزع لكان مصلياً في جميع عمره مع النجاسة، ونحن نحتمل سفك الدم بترك صلاة واحدة مع أنَّ الهلاك غير متيقن هنا.

ويؤيده إطلاق نص الشافعي حيث قال في المختصر: "وإن رقعه بعظم ميتة أجبره السلطان على قلعه"(٢)، ولم يفرق بين حالة الخوف وعدمه.

(وهذا) الذي ذكرنا في تفصيل المتعدي وعدمه (في حال الحياة)؛ إذ هو حال الخطابين: خطاب الوضع وخطاب التكليف.

(فإن مات قبل نزع العظم) الذي يجب نزعه في الحياة (فالأصح) من الوجهين (أنه لا يجب النـزع بـكل حـال) سـواء متعدياً بـه أو لم يكـن، وسـواء كان يخـاف مـن نزعـه ضرراً لو كان حياً أو لم يخف؛ لما روي عن الشافعي في المختصر أنه قال: ``فإذا مات صار ميتاً كله والله حسيبه" (٢)، أي: إن شاء عذبه وإن شاء عفي عنه.

ومعنى قوله: "صار ميتاً": سقط عنه التكليف والتعبد، وكنا إنَّا نأمره بالقلع محافظة على شرائط الصلاة ونحوها.

<sup>(</sup>١) نهاية المطلب (٢/ ٣١٥).

<sup>(</sup>٢) مختصر المزني (٨/١١٢).

<sup>(</sup>٣) الأم للشافعي (١/ ٧١)، ومختصر المزني (٨/ ١١٢).

وقيل: معناه: صار ميتاً، أي: صار نجسا كله مثل ذلك العظم، فلا معنى لقلعه. واستخرج من هذا اللفظ أنّ للشافعي قولين في نجاسة الآدمي بالموت.

قوله: "لا يجب" يشعر بالجواز، لكنه إنها يستيقم إذا علل عدم النزع بها نقلته عن الشافعي، وإن علل بهتك حرمة الميت والمُثلة، كها علل بعض الشراح فلا يستقيم؛ إذ قضية هذا التعليل عدم الجوازكها لا يخفى.

والثاني: أنه ينزع؛ إذ لا يليق بحال المؤمن أن يلقى الله َ وهو حامل للنجاسة.

ومنهم من خصص هذا الوجه بها إذا لم يستتر باللحم، وقطع بنفي النزع بعد الموت عند استتاره.

وخياطةُ الجرح بالنجس ودوائه به كالوصل بالعظم الجنس في تفصيله المذكور.

وكذا الوشم، وهو تقريح الجلد وغرزه بنحو إبرة وحشوه بعظم (١) أو كحل أو نيلج، وهو دخان الشحم، فإنه ينجس بالغرز؛ لاختلاطه بالدم، ذكره في العزيز، وحكى عن تعليق الفراء أنه يُزال الوشم بالعلاج، فإن لم يمكن إلا بالجرح لا يجرح، ولا إثم عليه بعد التوبة (٢).

# [حكم الوشم ووصل الشعر]

فرع يحرم على الرجل والمرأة الوشمُ؛ لما ذكرنا.

والامتشاط بالعاج؛ لأنّه مخامرة النجاسة. والأصحّ تحر يمها بدون حاجة.

<sup>(</sup>١) (العظلم) "كزىرج": الليل المظلم، وعصارة شجر، أو نبت يصنغ به، أو النيل الذي يُصبغُ به، ويسمى: الوسمة. أو صبغ أحمر، ويقال: هو البَقَّم ينظر: دراسات في فقه اللغة دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ): (ص: ١٣٧٧)، والفرق بين الضاد والظاء لتقيّ الدين أبي بكر عبد الله بن علي بن محمد الشّيباني الموصي ثم الدمشقي = الشافعي (المتوفى: ١٩٧٧هـ)، المحقق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، إهداء: سيف بن أحمد الغرير - دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م): (ص: ٤٦)، والأضداد لأبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بيان بن سهاعة بن فروة س قطن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، بيروت - لبنان (١٤٠٧هـ ١٩٨٧م)، (ص: ٢٢٣).

<sup>(</sup>٢) العزيز (٢/١٣).

ووصل الشعر حرام وفاقاً في بعض الأحوال، وخلافاً في بعضها.

## ثمّ التحريم إمّا لمعنى واحد أو لمعان:

وتأصيله: أنّ الشعر إمّا نجس أو طاهر، فأما النجس فيحرم وصله؛ لأنّه لا يجوز استصحابه في الصلاة، وفي غير الصلاة يكون مستعملاً للشيء النجس العين في بدنه استعمال اتّصال، وذلك حرام بدون حاجة.

ونظيره الإدهان بدهن نجس، ولبسُ جلد الميتة والخنزير و الكلب.

وأما غير النجس فينقسم إلى شَعر الآدمي وغيره:

فأما شعر الآدمي فيحرم وصله؛ لأنّ من كرامته أن لا ينتقع بشيء منه بعد موته وانفصاله عنه، بل يدفن.

ولأنَّه إن كان شعر رجل فيحرم على المرأة استعماله ومسه والنظر إليه.

وإن كان شعر امرأة فيحرم على زوج المستوصلة أو سيدها النظر إليه والتمتع به.

#### وهذا التعليل لا يخلو عن تعسف.

وأمّا شعر غير الآدمي فينظر إلى حال المرأة: فإن كانت خلية فلا يجوز لها وصله؛ لأنّها تعرّض نفسها للتهمة، ولأنها تغرّر الطالب.

وذكر الشيخ أبو حامد وطائفة: أنه يكره ولا يحرم، والأظهر التحريم، وبه قال القاضي ابن كبح والأكثرون. (١)

وإن كان لها زوج و سيد فلا يجوز لها الوصل بغير إذنه؛ لأنَّه تغرير له وتلبيس عليه.

وإن وصلت بإذنه فوجهان: أحدهما: المنع؛ لإطلاق قوله على «لعن الله الواصلة والمستوصلة». (٢)

<sup>(</sup>١) العزيز (٢/ ١٤).

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري، رقم (٩٣٣ ٥) بلفظ: «لَعَنَ اللَّهُ الوَاصِلَةَ وَالمُستَوصِلَةَ، وَالوَاشِمَةَ وَالمُستَوشِمَةَ»، وصحيح مسلم، رقم (١١٥ - (٢١٢٢).

[والثاني]: الجواز كسائر وجوه الزينة، هذا هو الذي صرح به في العزيز، واختباره صاحب الانوار(١٠).

والقوي من حيث الدليل تحريم الوصل مطلقا، صرح به في شرح المهذب، واختاره في التحقيق(٢).

## ثم التحريم في الوصل بها يشبه الشعر.

أمّا ربط الشعر بخيوط الحرير الملونة وغير الحرير ممّا لا يشبه الشعر فليس متناولاً بالنهي، ذكره في المهات (٣٠).

## [حكم تحمير الوجه]

وأمّا تحمير الوجه: فقد قال الصيدلاني والقاضي حسين هو كوصل الشعر الطاهر من غير الآدمي، حتى لا يجوز لو كانت المرأة خلية، ولا إذا كانت ذات زوج ولم يأذن لها.

وإن أذن ففيه الخلاف. واستبعد الإمام والأكثرون الخلاف فيما إذا كان بإذن الزوج، وخصّوا الخلاف بالوصل؛ لأنّه مورد النهي، وفيه تغيير للخلقة، وليس في التحمير نهيّ، ولا تغييرٌ ظاهر؛ إذ الوجنة قد تحمرٌ لعارض غضبٍ أو فرح (١٠).

#### [حكم الخضاب]

ويحرم الخضاب وتطريف الأصابع وتنقيشها بالسواد وغيره على الرجل والمرأة، وعلى الرجل والمرأة، وعلى الرجل خضاب البدين والرجلين بالخناء، لا اللحية فإنه مستحب، وخضاب اللحية بالسواد إلا لحاجة فيها(٥).

ويستحب للمرأة أن تخضب يديها بالحناء في العادة من غير تسويد وتنقيش، سواء كانت خلية أو ذات زوج.

<sup>(</sup>١) العزيز (٢/ ١٥)، والأنوار (١/ ٧١)، ومغني المحتاج (١/ ٢٠٦).

<sup>(</sup>٢) المجموع شرح المهذب (٣/ ١٤٠).

<sup>(</sup>٣) المهات (٣/١٤٧).

<sup>(</sup>٤) نهاية المطلب (٢/ ٣١٩)، والمجموع (٣/ ١٤١)، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج (٢/ ١٢٨).

<sup>(</sup>٥) أي: في خضاب اليدين والرجلين بالحناء، واللحية بالسواد.

وإذا أرادت الإحرام فهو أشد استحباباً، وينازعه معنى التعرض للتهمة إذا كانت خلية، فليكن الأمر على التفصيل الذي سنذكره في سنن الإحرام إن شاء الله تعالى. (ويجب أن يكون ما يلاقى بدنَه أو ملبوسَه من مكان الصلاة طاهراً)؛ لما مرَّ.

وكما يعتبر ذلك في جهة السفل يعتبر ذلك في جهة العلو والجوانب المحيطة به (حتى لو كان يحتك في الصلاة بجدار أو سقف نجس لم تصحّ صلاته)؛ لماسّته النجس.

نعم لولم يعلم به أوّلاً ثم لما احتكّ به علم وتنحّى في الحال لم تبطل صلاته، على ما صرّح به في المجموع (١).

فلو وقف على جنب رجل علم نجاسة ثوبه ومس موضع النجس منه بطلت صلاته؛ لوجود القصد منه.

وإن مسه الرجل وعلم مسه وتنحّى في الحال لم تبطل؛ لعدم القصد من المصلي.

فينظر الأولى؛ إلقاء المصلي ثوبه على النجاسة، وينظر الثانية كشف الريح عورته بلا اختياره، فليقيد بذلك إطلاق الأنوار. (٢)

(ولا بأس بنجاسة ما) أي: شيء من مكان صلاته (يحاذي صدره) أو بطنه أو شيئاً آخر من بدنه (في الركوع والسجود إذا لم يلاقه على الأظهر) من الوجهين؛ لانتفاء الملاقاة والحمل منه إياها، فهو كها لو صلى على بساطٍ أحدُ طرفيه نجس تصح صلاته وإن عُدَّ ذلك مصلاه ونسب إليه.

نعم، يكره الصلاة مع محاذاة النجاسة كاستقبال نجس أو متنجس.

والسقف كذلك إن قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا، كما هو في كتاب العباب للشيخ ابن حجر.

والثاني: لم تصح صلاته؛ لأنّ القدر الذي يوازيه منسوب إليه بكونه مكان صلاته، فيعتبر طهارته، كقميصه الفوقاني الذي لا يلاقي بدنه، لمّا كان منسوبا إليه يعتبر طهارته. وجوابه لا يخفى.

<sup>(1)</sup> المجموع (٧٦/٤).

<sup>(</sup>٢) حيث قال: "وإن ممه الرجل فإن علم في الحال وتنحى لم تبطل، وإلا بطلت" الأنوار (١/ ٧٢).

وإذا نجس أحدُ البيتين واشتبه عليه تحرَّى كما في الثياب. وإن اشتبه عليه مكان في بيت واحد أو بساط فالذي عليه المعتبرون أنه لا يتحرَّى، كما لو لم يعرف موضع النجاسة في الشوب الواحد.

(وجميع ما ذكرنا) من وجوب التحرز (في النجاسات التي لا عذر في استصحابها) ولم تقع، في مظنة العفو.

安米华